

رَوْضَةُ الْعَالِيَةِ

لِجَلِّ

الْعَوَامِ وَالْعَالِيَةِ

شرح المطول في فن البلاغة

للعالم المحقق الهدى بدوستان

محمد بن عبد الله الفاسي

مكتبة فرديها

حامد كتب خانه

مكة منبر



جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة في ملك المصنف و يمنع طبع هذا الكتاب لغيره قطعا

وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما

شرح المطول للعلامة مسعود بن عمر بن عبد الله الشهير  
بسعد الدين التفتازاني فريد عصره وحيد دهره محسن زمانه  
ليس له كفو في الاقران والاعيان حكيم من الحكماء مهرة من العلماء  
متفرد بالعلوم ليس له فيها نظير موهب التأليفات العجيبة منبع التصنيفات  
البديعة في فنون شتى المتولد ٨٤٢٢هـ المتوفى ٨٤٩٢هـ حياته ٧٠ رحمه الله  
اعنى

## روضة الغالية

لحل

## الغوامض الغالية

شرح

## المطول

في فن البلاغة ١٣٥٩هـ

للعالم المحقق المدعو بدوست محمد بن عبد الله الفالسوي -

الهم ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من امرنا رشدا -

الهم انا نرجوك ان تجعل عملنا هذا خالصا لوجهك الكريم موجبا للفوز

في دن النعيم -

فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد -

طلب مدرسة الاسلاميه الرحمانية

بقريه بهبودى التابعة لبلد حضرو ضلع اترك -



فهرس روضه الفايه شرح مطول

صفحه	مضمون	صفحه	مضمون	
١٢٥	١٥ ضعف التأليف	ب	توضيح ما لا بد منه	١
١٢٩	١٤ تنافه الكلام	٣	خطبة المطول	٢
١٣١	١٣ التعقيه	٣٤	خطبة التلخيص	٣
١٤٩	١٨ الفصاحه في المتكلم	٥٩	باعث تصنيفه	٤
١٥٤	١٩ البلاغه في الكلام	٤٤	باعث تلخيص المفتاح	٥
١٩١	٢٠ البلاغه في المتكلم	٩١	آوان الشروع في المقصود	٦
٢٠٣	٢١ الفن الاول علم المعاني	٩٣	مقدمه	٧
٢٢٤	٢٢ التنبيه في الصدق والكذب	٩٤	الفصاحه	٨
٢٤٥	٢٣ احوال الاسناد الخبري	٩٨	البلاغه	٩
٢٥٨	٢٤ قد ينزل العالم منزله الجاهل	١٠٢	الفصاحه في المفرد	١٠
٢٤٩	٢٥ خلاف مقتضى الظاهر	١٠٢	تنافه المفرد	١١
٢٨٣	٢٦ الاسناد الحقيقي	١١١	الغرائبه	١٢
٢٩٨	٢٧ الاسناد المجازي	١١٨	مخالفه القياس	١٣
٣٢١	٢٨ اقسام المجاز العقلي	١٢٤	الفصاحه في الكلام	١٤



صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٤٤٩	١ تم تنكير غير المسند اليه	٣٣٥	٢٩ انكار السكاكي عن التجاز العقلي
١٤٥٠	٢ تم وصف المسند اليه	٣٤٤	٣٠ احوال المسند اليه
١٤٥١	٣ تم تأكيد المسند اليه	٣٤٨	٣١ حذف المسند اليه
١٤٥٨	٤ تم بيان المسند اليه	٣٥٤	٣٢ ذكر المسند اليه
١٤٦٥	٥ تم الابدال من المسند اليه	٣٦٢	٣٣ تعريفه بالاضمار
١٤٦٩	٦ تم عطف بيا المسند اليه	٣٦٩	٣٤ تعريفه بالعلم
١٤٨٩	٧ تم ضمير الفصل	٣٦٨	٣٥ تعريفه بالموصول
١٤٩١	٨ تم تقديم المسند اليه	٣٩٥	٣٦ تعريفه بالاشارة
٥٠٠	٩ تم عرض المنظوم	٤٠٤	٣٧ تعريفه باللام
		٤٢١	٣٨ استفراق المفرد
		٤٣٥	٣٩ تعريفه بالاضافة
		٤٤٠	٤٠ تنكير المسند اليه



توضيح ما لا بد منه في بيان الحاجة الى علم البلاغة وما يتعلق به من باعث تصنيف روضة العالمة

بسم الله الرحمن الرحيم ط

حامداً وشاكراً لمن علم البيان وجعل الاعجاز والابجاز معيارين للكلام ومصليةً ومسلماً على من ختم الرسالة  
خاتم الفصاحة وفص البلاغة وعلى آله واصحابه الذين فازوا باقصى وجوه تحسين كلامه وبعد فيقول العبد  
العاصي لا بفاعلة له الا فعل المعاصي ولا صناعة له الا كسب المناسبات <sup>في يوم الابد عو به سميت محمد بن عبد الله</sup> الغالسي ووطناً والحنفي مذنباً غفراً الله ذنوبهما الجليلة والحنفية ان العلوم جميعاً سواء كانت عاليةً او اليةً من  
اعلى المقاصد وشرف المطالب باجماع العقلاء والفضلاء لا سيما العلوم الدينية العالية التي اصلها وجوهرها  
كتاب الله تعالى ولا يعلم علوشانه وار تفاع مقامه والاطلاع على حقيقة ذاته وقيقة كنهه الا بعلم البلاغة المركب  
من ثلاثة علوم العلم المعاني والبيان والبديع يعرف بالاول خواص تراكيب الكلام من جهة افادتها المعنى  
وبالثاني خواصها من جهة اختلافها في افادتها المعنى وبالثالث وجوه تحسين الكلام لفظياً ومعنوياً وهذا العلم هو  
الركن الاعظم والجزء الاكبر لمعرفة كلام الله تعالى بجميع الاختيارات من توضيح الفاظه من الفصاحة والبلاغة  
والاعجاز والابجاز وتفصيل معانيه من الحقيقة والمجازية والكنائية والاستعارية وتثريج وجوه تحسين كلامه  
من اللفظي والمعنوي فلولاه لما ظهر ذلك منه فعلم ان لعلم البلاغة شأناً ومرتبةً في العلوم لان معرفة الآلة لا بد على  
جملة الانسان لقوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون راي يعرفون معرفة الآلة لا يمكن حصولها الا  
بكلام الله تعالى لان معرفته واسبابها ووسائلها والواعاها واقسامها مبين كلام الله تعالى فقط لانه مجموع الدلائل  
الدالة على وجود الصانع ووحدة من النورية والوحية والعقائية واما معرفة كون ذلك الكلام كلام الله تعالى  
تحصل من علم البلاغة لانه كيف لها لانه مبين حقائق الكلام ودقائقه فوق الطائفة البشرية من الاعجاز والابجاز  
وبلاغة والفصاحة وبه يعلم انه كلام الله تعالى ولا مثل له والمنزل عليه هو رسول الله تعالى وهذا ذريعة الى تصديق  
النبى صلى الله عليه وسلم وسبله الى الفوز بجميع السعادات الدنوية والاخرية فثبت اشد الاحتياج الى علم البلاغة لكون  
معلومه وهو كلام الله تعالى وغايته وهو فوز السعادة الدارين اشد المحتاج اليه لان احتياج العلم يعلم من الاحتياج  
الى معلومه وغايته ولذا صرف العلماء النحول اعمارهم وادقاتهم في تحصيل ذلك العلم وتحقيقه وتكثير مسائله وتفصيل مباحثه  
وتدقيق دلائله بالتصنيف والتحريز والتقرير في كل قرن وزمان ومنهم العلامة السعد الدين التفتازاني جزاء الله خير  
الجزاء وانه اخرهم في هذا الباب وقد صنف فيه كتابين على تلخيص المفتاح المطول والمختصر اولاً وثانياً وهما متداولان  
بين العوام والخواص من غرائب الايام وعجائب الليالي ولم يأت احد مثلها بكتاب في هذا الفن من السابق والخلف  
ولذا صارت كتب ذلك الفن بهما كأن لم يكن شيئاً مذكوراً وجعلت حجاباً مستوراً ومع ذلك قد تقاصرت عن انم



المحصلين عن تعلم المطول وتعليمه فلنا منهم انه طويل المباحث كما سمع وعويع المسائل ودقيق الدلائل لا ينبغي لكل احد الخوض فيه فعدوه اصعب من خراط القتاد وطرحه في زوايا الهجران ونبدوه من وراء ظهر النسيان وحسبوه لمس الزمان واكتفوا بالمختصر وحده -

مع ان العلماء المحققين لم آلو جهداً في تحقيق مسائله وتدقيق دلائله وتيسير معانيه وتسهيل مفاهيمه بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها ومنشأ ذلك الظن منهم ترك العزم وقصر الهمة وقلة الرغبة الى كتب العلماء وشروهم وحواسنهم غاية شعورهم من عائب قولاً صحيحاً: واقتبس من الفهم السقيم: ولا ينبغي ذلك لانه كتاب جدير بذكره للمذكرين وتبصرة للمبصرين عديم المثل وفقيه المثل في هذا الفن ولا يترك مثله عند ذوى العقول نعم ما قيل مدحاً بهيت .

اصول علم ربود آتاني - فنون علم راجع كتابي:

شعر: .. لايات الزمان بمثله - ان الزمان بمثله له خيل:

ولكن هذا يتبع الناظر الساعي ولا ينفع الفاتر الساعي شعورهم شيط مسرى العقل فيه . ودون مداه سيد لا تبدي: فبرز ذلك عزمي مع التماس بعض المتردين الى المشتغلين بقراءة لدى على ان است شرعاً على المطول سهل الاخذ منيداً لكل يرتضى منه البعيد والقريب ولا يحرم منه احد ويزيل به صدأ الازدهان ويعير كل واحد فائراً محظوظاً به ويستقي ما صافياً من بحاره ولا يبتسى عطشان ولا جران منه شعر: فليبك على نفسه من ضاع عمره: وليس له منها نصيب ولا سهم ..

شعر: اذا كان هذا الدمع بحري صباية: على غير سلمى فهو دمع مضيق:

فشرعت على تسويده وتضييطة في شهر الليالي مع العوائق الايام من تدريس العلوم وتعليمها وشتواغل الامور الدنيوية وتمشيت البال بالحوادث الزمانية وتغريق الحال بالنبوء عن الوطن الاصلى وتراكم امواج الغموم بالبعد عن الاخوان والعشائر وما حسن ما قيل شعر:

اقلب فيه اجفاني كأنني: اعد بهما من الدهر ظلوماً:

ع الانا الايام ابناء واحد:

وهذي الليالي كلها اخوات: والله الموفق وهو المعين لعباده:

وشمرت ذيلي عن ساق الجد في جمعه وترتيبه وتفصيله وتحقيقه وتدقيقه متوكلاً على الله وحده فجاد بحد الله سبحانه دراً قريداً ولولوا شميناً وقمرأ منيراً وشمساً مضيئاً بجلاوذهان العوام والخواص شعر: خدا پیرایه نمشد از قبو کش + مصون دارد زرد بر فضولش .



والمرجو من خلّاني وخلص اخواني ان يذكرني في خالص الدعاء ولا يجعلوني عرضاً للطعن بل يشكروني  
على ما عانيت في هذا التأليف من مصائب الزمان : شعر

كم زدت غمتي من تحامل حادث : وسورة ايام حزن ان الى العظيم :  
وان ينظروا فيه بعين الانصاف والوداد لا بعين الاعتساف والخلاف وان يتسامحوا في ذلتي ويسدوا  
اللتام على خطيئتي وعين الكريم عن رديته المغائب بعيد واذنه عن سماع المغائب ثقيل : شعر  
وان ادراك ذكركم جيلاً : فكن بالشكر منطلق اللسان :

واني اعترف بالجزء والقصور في كل باب وليس لي بضاعة العلوم مثل ادلى الابواب ولا بصيرة الفنون مثل  
ذوى الافهام وما ابرأ نفسي ان النفس لا تارت بالسود وان الانساق ينساق اليه السهود والنسيان : شعر  
واذا لم تر الهلال فسلم : لاناس راوه بالا بصار :  
ع . وما كل زهر ينبت الروض طيب : ولا كل كحل للنواظر اثم :  
- والله على كل شئ قدير :

الله يجيبني اليه من يشاء ويهدي اليه من يشاء :

قلست الحمد اولاً واثراً وظاهراً وباطناً وعلى كل حال والصلوة على محمد ما دامت السماء والارض وما بينهما  
وما بينهما بعدد ما الى يوم الآخرة -

الراقم : ابو نجي حداد العلوم لم يوسد دوست محمد بن عبد الله  
الفاقيسي خدام العلماء  
غفر الله له والحمد لله



بسم الله الرحمن الرحيم ط

الحمد لله الذي علمنا فصيح البيان وهدانا طريق المعاني وانطقنا ببديع الالفاظ وافاض علينا سبيل العرفان  
والافهام لاسيما العلوم العزمية الفرعية التي هي ميزان العلوم الشرعية الاصلية التي هي معيار فوز سعادته  
الدنوية والاخرية والصلوة والسلام على سيدنا محمد افضل النذر والشرف البشر المبعوث الى الاسود والاحمر  
على آل واصحابه الذين هم مفاتيح الدرر ومصابيح الغرر واخيار الامم وبعده فيقول العبد العاصي الراجي الى  
رحمة ربه العاني دوست محمد بن عبد الله الفاسي مسكنا والحفي مذهبنا غفر الله لهما بغفرانه اني جمعت  
بتوفيق الله تعالى عدة مقالات من مكتوبات الفتيان على طريق السؤال والجواب بوجه الاختصار ولم التفت  
الى ما قيل قال على شرح العلامة سعد الدين التتارزاني ذي اليد الطولى في العلوم العقلية والعقلية نور  
الله تع مفعلة وسهل مرجعة المعروف بالمطول شرح تلخيص المفتاح للماهر الفطن محمد بن عبد الرحمن التزويني  
الخطيب بجامع دمشق طيب الله ثراه وجعل الجنة مأواه وسميته روضة الغالية فشرح المطول اللهم اجعله  
مقبولا بين العوام والخواص في العاجل وذريعة للنجاة في الآجل وافوض امرى الى الله وعليه توكلت و  
اليه التوب وهو حسي ونعم الوكيل قال الله بسم الله الرحمن الرحيم الله علم للذات واجب الوجود المستحق لجميع  
الصفات الكمالية كما قال الله فيما بعد ذيل قول المصنف الحمد لله الهاء للمصاحبة او الاستعانة او التبرك  
ويقدر متعلقة بمناسبة المقام مثلاً ابتداء وقرأوا الكل واشرب وغيرها والاولى تقدير المتعلق بعده ليكون  
الابتداء باسم الله الاول وليفيد المحرلان تقدير ما حقه التأخير مفيد المحرور زيد لفظ الاسم للامتنان كون الباء للقسمة  
لان غالب استعماله فيه ومعنى الرحمن عام الرحمة بان رحمته شاملة لجميع الممكنات من الازل الى الابد ولا يبقى  
شئ خالياً منها ومعنى الرحيم تام الرحمة بان رحمته كاملة ولا يبقى لرحمة الغير حاجة بعد رحمة تع  
وكلاهما من صيغ الصفة المشبهة بذا هو الاحسن وان قال القائلون غيره يرد على الشرح ولم صدر شرحه باسم  
الله وبحمده وبصلوة النبي صلى الله عليه وسلم مع ان المقصود في خطبة الكتب وجه تضييف الكتاب في  
من خاص وعلى متن خاص كما هو دأب المصنفين قلنا افصح كتابه بهذه الامور اقتداء بخير الكلام وهو القرآن  
وابتداء بكلام خير الانام وهو الحديث الوارد في حقها واشارنا الطريق شاع من القدم ما قوله الحمد لله هو  
الشأن باللسان على الجمل الاختيارى على جهة التعظيم والتجليل مطلقاً كما سيوضح الله ذيل قول الماتن  
الحمد لله والمعنى جنس الحمد وما هيته قليلاً كان او كثيراً ان كان الالف واللام للجنس او جميع افراد الحمد من كل  
حامد ملكاً كان او انساناً او جنساً كان او وحشاً او طيراً من الازل الى الابد بواسطة النعمة او لا يكون الالف  
واللام للاستغراق او الحمد الكامل ان كان الالف واللام للبعد الخارجي وهو حمد الله تعالى على ذاته كما جاء في



في الحديث لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فانقل اللام ان كان للجنس يلزم اختصاص  
 جنس الحمد وما بهيته له تعالى والمقصود اختصاص افراد الحمد له تعالى لان ما بهيته الحمد ليست حمدا بل هو مفهوم  
 وان كانت للاستغراق يلزم اختصاص جميع افراد الحمد له تعالى وهو كذب ظاهر لان كثيرا من افراد الحمد  
 يوجد في غير تعالى كالممدوح في مقابلة صاحب الحذر والعلم اجيب اللام للجنس والفائدة في اختصاص  
 الجنس بالمبالغة في اختصاص الافراد لان الجنس لا يقبل التقييم والافراد تقبله فلما حصل اختصاص الجنس  
 حصل المبالغة في تخصيص جميع الافراد او نقول اللام للاستغراق واما ممدوح المخلوق فراجع الى حمده تعالى لانه  
 بخلقه تعالى لان المخلوقات بجميع صفاتها توجد منه تعالى وهو خالق كل شئ واعلم ان في هذا المقام لا بد  
 من معرفة تهيميات اربع وتخصيص واحد لتقييم الحمد بان كان قليلا او كثيرا وتقييم الحامد بان كان انسانا  
 جانا او غير ذلك وتقييم الزمان من الازل الى الابد وتقييم المتعلق بان كان بواسطة النعمة او لا وتخصيص  
 بانه مختص به تعالى لا بغيره فان قيل الحمد للذة جملة واحدة كيف تسع فيها التهيميات الكثيرة والتخصيص الواحد قانا  
 كلهما مستفاد من جهات مختلفة اما لتقييم الحمد فحصل من اللام للجنس او للاستغراق وتقييم الحامد من عدم ذكر  
 الفاعل الخاص وتقييم الزمان من عدول الجملة الفعلية الى الاسمية لان الغرض من العدول الدلالة على الدوام  
 والاستمرار كما هو مبين في موضعه وتقييم المتعلق من مفهوم الحمد وهو الشئ واللسان مطلقا سواء كان بمقابلة النعمة  
 او لا وتخصيص الواحد مستفاد من اللام الجارة لانها موضوعة لاختصاص شئ بالمدح والثناء بين الحمد والشكر  
 سبحانه من الشئ تحت قول الماتن الحمد لله قوله الذي الهما آه لعمرة الله في موضع التعليل يعني لم يقتض الحمد له نعم لا لغيره  
 لانه الذي الهما لا غير ايضا فيه بيان استحقاق الحمد الوصفى له نعم كما في الحمد شبه بيان استحقاق الحمد الذي له نعم فكان الحمد نعم لكل الاستحقاقين  
 والالهام المعنى الاعلام اي علمنا لا بمعنى اللغوي الشائع في اغلب بطريق لفيض من نعمته لا حصوله تعالى في الشئ والحمد لله الذي  
 غالباً لا بالفيض فقط او المراد معناه اللغوي لان حصوله تعالى في المعاني ودقائق البيان وان كان كسبيا باعتبار  
 الظاهر لكنه في الحقيقة فيضان منه تعالى لانه لا اعتبار للاسباب في مقابله فيضانه نعم فغية زيادة ممدوح نعم  
 وهو الانسب بالمقام والمقتضى جمع حقيقة وهي في الاصل ما به الشئ هو هو والمراد به هنا مطلق النبوت والمعاني  
 جمع معني وهو ما قصد به من الشئ وازدافه المقتضى الى المعاني من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي المعاني  
 الحقيقية الثابتة في نفس الامر مطلقا وكذا في قوله ودقائق البيان اي البيان الدقيق الثابت بالدليل مطلقا  
 فغية زيادة ممدوح وهو الانسب وازدافهها على اصلها اضافة لامية والمراد من المعاني والبيان علم المعاني وعلم البيان  
 فيكون المراد من المقتضى والدقائق ما لهما فغية براعة الاستسلال وهو الانسب بالنسبة الى هذه الغرض الدقائق  
 جمع دقيقة وهو ضد الغليظة اي لطيفة باريك والمراد اثبات المدعى بالدليل والبيان المنطق الفصيح المعبر عن الفهم



والمراد هنا هو هذا المعنى او علم البيان كما عرفت وانما اضاف الحقائق الى المعاني والدقائق الى البيان ولم  
يعكس لان الحقيقة مطلق الثبوت وكذا المعنى مطلق المفهوم والدقيقة الثبوت اللطيف وكذا البيان ما هو  
ظاهر من المفهوم والمعنى فكانت اضافة الادنى الى الادنى والافضل الى الافضل رعاية لهما وان كان  
المراد من المعاني علم المعاني والبيان علم البيان فاضافتهما ايضا لك لان في علم المعاني يبحث عن مطابقة  
اللفظ لمقتضى الحال وفي علم البيان يبحث عن المطابقة المذكورة مع ايراد معنى واحد بطرق مختلفة من  
الحقيق والمجازي والكنائي فيكون المناسب معه الدقة لانها زائدة من الحقيقة كما عرفت قوله وخصصنا بهذا  
نوع الايادي على قوله الهمنا التخصيص ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره البدائع جمع بديعته بمعنى غريبته  
ونادرة الايادي جمع الجمع لانه جمع الاليد وهو جمع اليد مأخوذ من يدري وهو عضو مخصوص حقيقة لكن المراد النعمة  
لان اليد سبب النعمة فيكون الاطلاق مجازا بعلاقة السببية والباء في صلة التخصيص داخل على المقصورين  
المقصود عليه لان تخصيص بدائع الايادي بنا لا تخصيصا ببدائع الايادي لان لنا نعم اخرى غيرها وادناه  
البدائع الى الايادي من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي النعم الغريبة النادرة وهي طريق التعليم والعلم  
او اضافة على اصلها اضافة لامية والمراد من الايادي علم البديع ومن البدائع مسائله فنية براعة الاستدلال  
كما في الاولين وانما اورد من الايادي علم البديع لان اليد عضو ظاهري يحفظ به ظاهر البدن كعلم البديع  
علم يحفظ به ظاهر اللفظ ويبرز منه ولذا غير الشارح عنوانه من اخويه ولم يقل وخصصنا ببدائع الالفاظ قوله وروائع  
الاحسان آه اما جمع رائعة من الروع اجوف وادى بمعنى الاعجاب او من السبع اجوف يافى بمعنى النماء و  
الزيادة والاضافة من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي الاحسان العجيبة او الزيادة اوجع رائع على  
ان فاعل الصفتي جمع على فوا على كالكواهل جمع كاهل والاحسان اعطاء شئ بلا عوض والمراد هنا النعماء  
فان قيل ذكر روائع الاحسان بعد بدائع الايادي مستدرك لان معناها واحد قلنا من بدائع الايادي  
النعم النادرة الخاصة والمراد من الاحسان عام فيكون ذكر العام بعد الخاص وهو ليس بمستدرك او المراد من  
الاول النعم الظاهرة ومن الثاني الباطنة او بالانعكاس فلا استدراك قوله القن بحكمة آه صلة الذي بعد صلة  
شرك العطف لان بالعطف يظن تبعية تلك الصلة للصلة الاولى لان المعطوف فرع المعطوف عليه مع ان  
كل واحد منهما مقصودة بالاستقلال والحكمة المتقضى والارادة اي بمقتضاه وارادة الاتقان الاحكام والقبض  
اي احكم وا ضبط بارادة قوله نظام العالم آه اي طريقه وقديره النظام لفة جمع اللؤلؤ في السلك لكن المراد هنا  
طريق العالم وتديره والعالم مشتق من العلم وقد جاء فاعل بالفتح لا يفعل به كما جاء لا تختم به فلك العالم لا  
يعلم به الشئ اي ما سوى الله لانه به يعلم الخالق الصانع وجميع بالعالمين والعوالم قوله على وفق ما آه متعلق

الاشارة الى ان روائع الاحسان



اتقن والوقف بمعنى الموافقة وكلمة ما عبارة عن طريق قوله اقتضت الحال آه الضمير المنسوب راجع الى كلمة ما ونظ  
 الحال فاعله واللام فيه عوض عن المضاف اليه اي حال العالم اي حال عالم العلوي والسفلي وما بينهما من العجائب و  
 الغرائب كما يظهر للتأمل قوله واورد برأفة آه عطف على قوله اتقن بحكمة آه اي ادخل برحمته قوله فرق الانام آه مفعول  
 به اورد الفرق جمع فرقة بمعنى الجماعة والانام بمعنى الناس اسم جمع ناس من غير لفظه قوله في طرق الانعام والافعال آه  
 متعلق اورد الطرق جمع طريقة والمراد من الانعام النعم الظاهرة ومن الافعال الباطنة او بالعكس وضافه الطرق اليها  
 من قبل اضافة المشبهة اليه الى المشبهة اي ادخاها في الانعام والافعال كالطريق في عموم الورد وبانه كما يورد على الطريق عوام  
 الناس وخواصهم لك ليوصل الانعام والافعال لجميعهم قوله والصلوة على نبيه آه عطف على قوله الحمد لله فان قبل الصلوة  
 في اللغة الرحمة من جانب الله نعم والاستغفار من الملك والدعاء من الانس والتسبيح والتهليل من جانب الوحوش والطيور  
 فان اريد الكل يلزم عموم المشترك وان اريد البعض دون البعض يلزم ترجيح بلامر جميع قلنا المراد منه معنى اخر بطريق  
 عموم المجاز جامع للمعاني كلها وسواء فاضلة الخير الكثير والصلوة وزيادة تحققة سبجي تحت قول المصروف والصلوة آه والبنى فعل  
 اما بمعنى الفاعل او المفعول فهو بمعنى الفاعل ان كان مشتقا من البناء فهو اللام وهو الاخبار اصله نبوي فاعل  
 اعلان خطيئة وسمى به النبي ص لانه مجربا بحكام الله نعم او بمعنى المفعول ان كان مشتقا من النبوة ناقص الوادي وهو الارتقاء  
 اصله نبوي فاعل اعلان مرفوع وسمى النبي ص به لانه مرفوع على سائر المخلوقات في الرتبة ولم يقل على رسول الله موافقة  
 لقوله نعم يصلون على النبي الآية وايضا لما كان لائقا للصلوة لاجل النبوة كان لائقا لاجل الرسالة مرتبة فائقة  
 من النبوة واذا كان الحكم على النبي بطريق الاعم فعلى الاخص بطريق الادلى والبنى انسان بعثه الله الى الخلق ليتبليغ  
 احكام الشريعة معه كتاب متجدد ام لا واما الرسول فمعه كتاب جديد فقول الى الخلق متعلق بما بعده اي التبليغ للامير  
 على آدم لان في وقت بعثته ليس خلق الانسان واللام في التبليغ علمه للبعثة والمراد من معه كتاب جديد شريعة جديدة  
 او كتاب جديد بان نزل عليه او بقي له بالارشاد لان عدد الكتب المنزلة مائة واربع وعدد الرسل ثلاث مائة واربع عشر فلما بقي  
 عدد الكتب على عدد الرسل بدون تاويل المذكور قوله محمد آه بدل من النبي او عطف بيان جيني به للاشارة الى ان المراد من  
 هو هذا اي محمد دون غيره قوله خير من سبع آه صفة محمد والنبوع بالعين السهلة الخروج يقال ينبع الماء ينبع اي خرج قوله من  
 فضلي الكرم والسماحة او متعلق بنوع الفضلي معناه الاصل والكرم العز والسماحة الجود والمراد من الفضلي المضاف  
 اليه ما آدم او مطلق الاصل مبالغة قوله واشرف من سبع آه عطف على قوله خير من آه والنبوع بالعين المعجمة الظهور اي ظهر قوله  
 من دوحه اللسن والنصاحة آه متعلق بنوع الدوحه الشجرة العظيمة المتسعة جمعها دوح وجمع الجمع ادواح اللسن النصاحة  
 والبلاغة من لسن بالكسر فلان لسننا نصيح او تنادي في النصاحة والبلاغة فيكون المعنى من شجرة البلاغة والنصاحة  
 والمراد بها ابراهيم او اسماعيل عليهما السلام او مطلق الذات مبالغة قوله وعلى آله اسم جمع اصله اول عند البصريين



ثم ابدلت الواو بالف او اهل عند الكوفيين ثم ابدلت الهمزة بالهمزة ثم ابدلت الهمزة بالف كما  
من وسيجي تفصيله من الشئ تحت قول المصنف وعلى آله الاطهار آه قوله واصحابه اجمع صاحب  
ان قلنا ان الفاعل يجمع بافعال كاشهد يجمع باشهاد اوجمع صحب بكون الحيا كانها رجمع خبر  
اوجمع صحب بكسر الحاء كما في رجمع غمر فان كان المراد من الآل آل بيته فيكون ذكر الاصحاب  
بعدهم تعيينا بعد التخصيص لشمول حكم الصلوة لهم وان كان المراد منهم آل المحببى اى التلج  
فى الدين كما جاء كل تقي وتقى فهو آلى فيكون ذكر الاصحاب بعدهم تخصيصا بعد التعميم للشرا فته  
والفضيلة لهم والاصحاب هم الذين رأوا النبى ص وآمنوا به وما اتوا عليه قوله الذين بهم تلا لا  
غرة الحق آه صفة الآل والاصحاب كليهما وفى جعله صفة لاحدهما تقييد فلا تكن من القاصرين الباء  
فى بهم للسببية متعلق بما بعده اى تلا لا اى لمع ماضى من باب تفعل رباعى عزيد الغرة لغت بيا  
ض جبهة الفرس فوق الدرهم ثم استعمل لكل واضح معروف الحق مطابقة الواقع للحكم ومقا  
بله الباطل وهو عدم مطابقة الواقع للحكم واما الصدق فمطابقة الحكم للواقع ومقابله الكذب  
وهو عدم مطابقة الحكم للواقع وازدادة الغرة اليه اما على حالها او من قبيل اضافة الصفة الى  
الموصوف اى الحق الواضح قوله واشترى وجه الدين آه عطف على تلا لا اى اضاء الدين و  
ضع الهمزة لتق لزوى العقول باختيارهم الممجد الى الخير بالذات يضاف الى الشدة لصدو  
ره عنه والى النبى ص لظهوره منه والى الايمنة لانقيادهم له وفى ذكر الدين استعارة مكنية ثم  
اضافة الوجه اليه استعارة تحليلية وشبوت الاشراق له استعارة تشبيهية وكذا بقوله غرة الحق  
ان بقى الغرة على معناه اللغوى قوله واضمحل دجى الباطل آه عطف ايفى على تلا لا الاضمحلال  
الزوال الدجى الظلمة الباطل خلاف الحق كما عرفت والمراد من دجى الباطل شبهة الكفر وشكوكه  
اى بهم زال ظلمة الكفر وفيه ايفى استعارات ثلاثة كما تظهر بالتأمل قوله ولمع اليقين آه ايفى  
عطف على تلا لا اى اضاء والنور كيفية ظاهرة بنفسها مظنة للغير واليقين هو الاعتقاد الجا  
زم الثابت المطابق للواقع والمراد بهما الايمان ففيه ايفى استعارات ثلاثة قوله وبعد آه و  
هو من الظروف الزمانية الفايات وله اربعة حالات فى حالة واحدة مبنى وفى البواقى  
معرب اذا ذكر المضاف اليه فيكون معربا وان حذف نسيانسيا فهو معرب ايفى واذا  
محوض التنوين من المضاف اليه المحذوف فيكون معربا ايفى واذا حذف من اللفظ وبقى فى



النية فهو مبني على الضم اما البناء فلم يشابهته الحرف في الاحتياج واما على الضم فلانه  
 حركته قوسية مجزئة قويا على حذف المضاف اليه وهو ههنا مبني على الضم لحذف المضاف اليه  
 من اللفظ وابقائه في النية اي بعد الحمل الثلاثي او الجماعين بناء على الاختلاف بان مضا  
 فاله امور ثلاثة من بسم الله والحمد والصلوة ظاهرا او امرين من الحمد والصلوة لان  
 بسم الله ليس جزءا من الكتاب بل اورد للثمن والغرض من ايراد تلك الجملة اي وبعدها  
 ان احق الفضائل آه بهذا العنوان تعاقب امر الغير المتيقن بامر المتيقن لان وجود حمل الثلاثي  
 امر يقيني فيكون ما بعد لفظ بعد ايضا يقينيا اي فان احق الفضائل آه فان قيل ايراد الفاء  
 في قوله فان احق آه ليس بسببه لان الفاء يسمي بعدة معان ولا يصح كل واحد منها مفعلا  
 اما عدم كون العاطفة لانها تقتضي المعطوفة عليها وهي ليست موجودة وكذا لا يصح الفاء  
 التفرعية لانها تقتضي المتفرعة عليها قبلها وليس شئ منها لا تصح الفاء التعليلية لعدم  
 وجود المفعول قبلها ولا الفاء الجزائية لانها تقتضي ادوات الشرط وفعله وليس شئ منها قلنا  
 الفاء ههنا جزائية بتقدير اما او بتوهم اما فان قيل تقدير اما مناف مع الواو لانها اما للعطف  
 او الاستناف وكل واحد منهما مناف مع اما لان العطف يقتضي الوصل مع المعطوف عليه و  
 كلمة اما للاستناف وهي تقتضي عدم الوصل وان كان الواو للاستناف يلزم استدراك  
 احدهما لان اما ايضا للاستناف قلنا الواو للاستناف ولا يلزم الاستدراك لان الواو عوض عن  
 اما وقائم مقامه والاستدراك يلزم اذا كان كلاهما مذكورين ههنا وليس كذلك فالتقيل لا يصح  
 كون الفاء جزائية بتقدير اما او بتوهم اما الاول لان الشرط لتقدير اما ان يكون ما بعد  
 الفاء امر ونهي وما قبلها منصوبا بهما كما في قوله نعم وربك فابتر كما صرح به الرضوي واما الثا  
 في فلان القواعد النحوية مبنية على الامور اليقينية القطعية لا على المتوهمات والافلا حاجة  
 الى وضع القوانين النحوية بل في كل موضع يقال ان هذا على توهم الشئ الفلاني والحق في  
 الجواب من اصل الاعتراض ان كون الفاء جزائية مبني على اقامة الظرف اي بعد مقام  
 حرف الشرط اي اما لان في الشرط معنى الظرفية كما في قوله نعم اذ لم يمتدوا به فيقولون هذا  
 افك قديم واما غرض الشئ من قوله وبعده فان احق آه الى تمام الخطبة امور خمسة الاول بيان با  
 عث تصنيف كتابه المطول في هذا الفن اي البلاغة والثاني سبب تأليفه على متن خاص اي  
 على تلخيص المفتاح والثالث وجه تأخير شرحه اولاً وثانياً والرابع مدح سلطان كبريت الهراتي



لانه معادون له في هذا التأليف ومحافظه عن المخافات والالام والخامس مدح شره وكتابه  
 لترغيب الطالبين فقلوه وبعده فان احق آه الى قوله لاسيما علم البلاغة آه تمهيد الاول  
 ومنه شرع باعت تصنيف كتابه المطول في هذا الفن حاصله ان هذا الفن شريف وجليل  
 وجليل لانه مظهر لنكت القرآن وكشاف لحقائق القرآن ومفتاح لدقائق تفسير القرآن وبين  
 له لائل اعجاز القرآن وموضع لغوامض مشكلاته ومعضلاته ومجملاته وغير ذلك فيكون هذا الفن  
 شريفا لان ما يتعلق به شريف وهو القرآن باعتبارات مختلفة فلهذا صنعت فيه ثم شرع في  
 الامر الثاني بعد التمهيد بقوله واني بعد ما قضيت من بعض آه بقوله وكثيرا ما يحتاج قلبي آه يعني  
 الفت شرحي على هذا المتن الخاص دون غيره لانه للعلامة المتبحر الفاضل الكامل وهو مختصر  
 جامع لاصول هذا الفن وقواعده حاو لنكت مسائله مشتمل على حقائق لباب المتقنين  
 ودقائق المتأخرين فهو مع هذه الاوصاف مفقود الى تشريحه وتفصيله فلذا شرحت عليه ثم شرع  
 في الامر الثالث بقوله وكان يعوقني عن ذلك آه يعني اخر عني شرح هذا الكتاب لاني  
 في زمان ليست فيه قيمة العلم والعلماء وقد خفيت آثار العلم والعلماء وخربت المدارس و  
 الكتب فلذا قل رغبت في تأليفه ولكن مع هذا رأيت رغبات بعض الطالبين على تعلم هذا  
 الكتاب المختصر وتحصيل فشرعت لتأليف شرحه وبيان مشكلاته ومجملاته بهما رسة الكتب  
 القدماء من دلائل الاعجاز واسرار البلاغة وبتصرف ذهني من الفوائد ثم شرع في وجه تأخير  
 ثانيا بقوله وحين فرغت عن تسويد الصحائف آه يعني حين تهيأ ذلك الشرح وتسويد القطا  
 س بالمداد والقلم عرض لي مانع اخر عن اشاعته وهو مصائب الزمان وتكاليفه والبعث عن الا  
 قرباء والاخوان وعن الوطن الاصل وكذا الجور والظلم بين المسلمين وقتل العام ثم شرع في  
 الامر الرابع بقوله حتى انحت بمحروسة صحرا آه يعني ان بعد تلك العوائق عن اشاعة ذا  
 لك الشرح المكتوب وصلت الى موضع شريف فيه آثار الايمان والعلم والعمل وكل ذلك من  
 اجل سلطان الاسلام والمسلمين الموصوف بصفات كثيرة محم كرت والى صفات فنظرت ثانيا  
 في تصحيح ذلك المكتوب وترتيبه وتمهيديه ثم شرع في الامر الخامس بقوله فجاء بحمد الله كنز مدفونا  
 آه يعني ان شرحي على تلخيص المفتاح ليس كشي لا يعبا به بل هو شرح مفيد للطالبين مشحون  
 بالفوائد والفرائد وهذه خلاصة خطبة الشافعي حفظها فانها تنفعك عن كثير الشبهات والشكوك  
 قال الشافعي فان احق الفضائل آه هذا تمهيد للامر الاول حاصله ان مرتبة معرفة حقائق



جميع العلوم مقدم وسابق على مرتبة جميع الفضائل الأخرى وكذا معرفة الاحاطة على نكتة العلوم ولطائفها  
مقدم وسابق على غير خصوصاً مرتبة علم البلاغة أشد تقدماً وإسبق بالنسبة إلى مرتبة العلوم الأخرى لأنه موقوف عليه  
نكتة نظم القرآن وكشاف حقيقة القرآن ومفتاح لدقائق التأويل ومبين لدلائل اعجاز القرآن وأسرار بلاغته قوله:  
الفضائل جميع فضيلة ضد النقيصة بمعنى افزون وزائدة في درجته قوله: بالتقديم متعلقاً بآتي قوله: والابتغاء عطف  
على آتي والضمير للفضائل قوله في استيجاب التعظيم أي إثباته وحصوله قوله هو التحلي خبران والتحلي التزيين  
والمراد المعرفة قوله بمقتضى العلوم والمعارف المراد بالعلوم التصديقات وبالعارف التصورات والمراد من الأول العلوم  
ومن الثاني الخبرية أو من الأول المركبات ومن الثاني السائط قوله: والتقدير عطف على قوله التحلي وهو  
التعرض للشيء أي الإقدام قوله: في الصناعة جمع صنعة لغة عمل اليد وفي الاصطلاح علم يتعلق بكيفية العمل  
ويكون المقصود منه ذلك العمل والمراد من الصناعة مهنة العلم قوله: من النكتة اللطائف هي ما والمراد  
من النكتة مسائل العلوم ومن اللطائف دلائلها أو بالعكس قوله لا سيما لا ينفي الجنس وسبق بمعنى المشل  
مضاف إلى علم البلاغة ولفظ ما زائدة هذا اسم لا وجهه محذوف أي لا مثل علم البلاغة موجود بالتقدم  
على غيره لأنه آتي بالتقديم على جميع العلوم الأخرى فعلى هذا يكون ما بعد السيئ مجروراً بالاضافة ويجوز  
الرفع والنصب أيضاً أما الرفع بأن يكون كلمة ما في سبها موصوفة أو موصولة وعلم البلاغة خبر متبوع  
أي هو علم البلاغة وأما النصب فبأن يكون مفعولاً به لا عنى المقدر وكلمة ما موصوفة أو موصولة فيكون التقدير  
اعنى علم البلاغة هذا مفعول لأصلي ثم استعمل لا سيما بمعنى مخصوص لشيء في حكم ما بعده لما قبله قوله: علم البلاغة  
المراد منه علم المعاني والبيئات والبدائع قوله: المطلع صفة علم البلاغة قوله نظم القرآن وهو تأليف كلمات  
مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل كما سيجي من إشتات قول المصنف ويكشف عن  
وجوه الإعجاز والمراد من النكتة أعجاز القرآن باعتبار الفصاحة والبلاغة قوله: فإنه أي علم البلاغة دليل  
تخصيص علم البلاغة بالتقديم على العلوم الأخرى تفصيلاً قد مر قوله: عن حقائق التنزيل أي تنزيل  
القرآن لأنه يبحث في هذا العلم عن أحوال اللفظ العربي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال كما في فن المعاني  
فيكشف به حقائق التنزيل لأنه مطابق لمقتضى الحال فلا يرد أنه ليس من علم التفسير والحيث فكيف  
يكشف به حقائق التنزيل وكذا ما بعده من الأوصاف قوله: مفتاح خبر بعد خبر لأنه قوله  
لدقائق التأويل أي تفسير القرآن بحسب القواعد العربية لأنه يبحث فيه عن إيراد معنى واحد  
بطرق مختلفة من الحقيقة والمجاز والكناية كما في فن البيئات فيفهم به دقائق تأويل القرآن  
لأن التأويل من الكلام عن الظاهر إلى خلاف لفظه والفرق بين التفسير والتأويل  
أن الأول يكون بالنقل من النسبى والصحابة والثاني بالقواعد العربية قوله: فالتق صفة للمفتاح

العلوم

العلوم

العلوم



من فوق أي حال قوله: تبين أنه خبر ثالث لا مصدر من باب التفعيل ذكرنا خلاف القياس والتبيان البيان الذي يكون مع دليل  
وذكرنا خلاف البيان من الخبر قوله: الدلائل العجزة أي عجز القرآن والعجز مصدر من باب الإفعال معناه أن العجز الغيبيات  
مشكلة وهو صادق على القرآن فقط لأن الاتيين على مثله محال قوله: وأسرار البسالة أي بل لغة القرآن عطف على دلائل العجزة  
والأسرار مع سرور هو الشيء المخفي ويكون هذا العلم تبين دلائل عجز القرآن وأسرار البسالة ظاهر لأن مسائله كانت قوله: الإنصاف  
لمعالم الإيجاز أي خبر رابع لأن أي موضع يصح الحمل على علم البسالة لا لغة عبارة عن المسائل وهي الذات لا المعنى المصدر وللمعالم جمع  
المعالم مصدر ميمي بمعنى جعلها منزهة عن العلم بلسان لغة موضع لعلها الإيجاز أي إيجاز القرآن واقتضاه قوله: وإثارة الفصاحة أي عطف  
على معالم الإيجاز أي موضع إثارة فصاحة القرآن ويكون هذا العلم موضع معالم الإيجاز وإثارة الفصاحة ظاهرة لا نهج حيث فيها قوله:  
تكميل لغوامض مشكل كتاب الله أي خبر خامس لأن والمصدر مبنى للفت على ليصح الحمل أي ملخص أي مظهر الغوامض جمع  
غموضة ضد الواضح أي پوشية مصدر من باب شرف المشكل لضعف والتكيس قوله: ومعضلة أي عطف على مشكل كتاب الله  
أي المخلق أي پوشية وبشيجة لأن الاشكال يكون بالتعقيد المعنوي واللفظي وهذا العلم يبحث فيه عن الغلو عنها فثبت به أن ليس  
في القرآن التعقيد المعنوي واللفظي قوله: اقتراب للنموس على فرائد محمد ومعضلة أي خبر سادس لأن التقريب نزدك  
كردن الغموس دخول الجمل لا استخراج اللوء لوء ونحوه وإفراد جمع فريدة وهي اللوء الواحد في الصفة أي ذكر يكفنا الحمل  
ماضي مراده والمفصل ما ظهر مراده أي تقريب لدخول على استخراج فرائد محمد ومعضلة والضمير من الكتاب أنه لأن الإجمال  
يكون لعدم معرفة قواعد هذا العلم والتفصيل كحل بمعرفة قواعد فيكون هذا العلم متقرباً بالحمل القرآن ومعضلة قوله: قواعد  
كافية في ضوء المصباح إلى النوار التاويل أي صفة ثانية العلم البلاغة وصفة الأولى قوله: المطلع أي والقواعد جمع قاعدة  
وهو عبارة عن حكم كلي يستنبط منه أحكام جزئية والضمير بعلم البلاغة الجار في قوله في ضوء المصباح متعلق بكافية والمراد  
من المصباح العقل والجوار في قوله إلى النوار التاويل أي متعلق بضوء والمراد بالنوار التاويل طرق تاويل القرآن أي تفسيره  
بالقواعد العزيمية ومدخول كلمة إلى مخزون مضاف إلى الأنوار أي إلى الحصول النوار التاويل يعني أن إضاءة العقل محتاجة  
إلى حصول النوار التاويل لكن بقواعد علم البلاغة حصل الكفاية عنه لأن التاويل صرف الكلام عن الظاهر إلى خلافه وهو  
يكون بإيراد معنى واحد بطرق مختلفة وهذا العلم يبحث عنه قوله: موارد شافية عن التيهاب الأكباد إلى أسرار التنزيل أي  
صفة شافية لعلم البلاغة الموارد جمع مورد وهو موضع الورد على الماء والمراد ههنا مسائل علم البلاغة والتهاب شعلة نار  
واحتراقها الأكباد جمع الكبد يكون الباء يكون مع الامعاء في جنب الأيمن يغرته الصفراء والجوار في قوله إلى أسرار أي  
متعلق التيهاب باعتبار حذف المضاف أي إلى حصول أسرار التنزيل يعني أن أكباد الناس تلمتهب إلى  
حصول أسرار تنزيل القرآن لكن بهذا العلم حصل الشفاء لهم لأن هذه العلم باحث عن  
أحوال اللفظ العزيمية باعتبار المطلع لهذا المقصود كمال فيكشف به أسرار تنزيل القرآن لأنه  
مطلب بقى لمقتضى كمال كمال قوله:



قوله: بظهر باب آثار تركيبه وصفه رابعة لعلم البلاغة والخرف متعلق بما بعده أي بالظهور قدم للمحور والضمير المحمور  
 راجع إلى علم البلاغة لباب كل شيء خلاصته والآثار جمع أكثر وهو العلامة والضمير في تركيبه راجع إلى كتاب الله وقوله بضمنا من الضمير  
 بمعنى كمل عطف على قوله بظهر آه التركيب بتركيب كلمتين بالاسناد من الجملة الاسمية والفعليّة في القرآن والمراد من الآثار هي مقتضى  
 الاحوال من هذه المسند اليه وذكره وغيره من الاحوال والمراد من التبا ذكر على هذه الاحوال وهذا العلم يسمي عنها كما في فن  
 المسألة قوله: ومنه عذب عباب بحار اساليبه وصف عطف على الجملة السابقة والضمير المحمور راجع إلى علم البلاغة والخرف  
 متعلق بما بعده أي بعذب قدم للمحور الضمير وعذب مشتق من العذب بمعنى شيرين والعباب جمع عاب وهو ارتفاع السيل  
 وموج وزهرة الماء تكون في الماء عند ادخال اليهود فيه بالفارسية يرى آب واساليب جمع اسلوب بمعنى الطير لوت  
 والضمير في اساليبه راجع إلى الكتاب المذكور سابقا وقوله وصفا عطف على عذب مشتق من الصفه بمعنى باكية والمراد  
 من العباب المحتسب المعنوية واللغوية في القرآن والمراد من عذبا اظهار تلك المحتسب فيه بقواعد هذا العلم كما في فن البديع  
 فثبت الشرح من قوله فانه كشف آه إلى قوله ومنه عذب كمن علم البيان مطلقا على نكتة نظم القرآن باعتبار الغنون الثلاثة  
 كما عرفت قوله بشعر لا يدرك الوصف آه هذا الشعر لأبي الفتح اورد الشرح للمبالغة في مدح علم البلاغة  
 لأن هذا الشعر يصدق عليه ومصادقه هذا العلم الوصف اسم فاعل مشاعل لا يدرك أي الذي يمتثل الأوصاف  
 والمطري صفة الوصف اسم فاعل ايضا والمطري من الاطراف وهو المبالغ في الوصف والمدح خصائصه منقول لا  
 يدرك جمع خصيصة بمعنى التفضيل والضمير في الاصل للممدوح لكن في كلام الشرح لعلم البلاغة وكلمة ان في قوله  
 وان يك وصليّة والتخفيف في يكون للضرورة الشعرية والضمير المرفوع في يك راجع إلى الوصف  
 المطري اسمه قوله سابقا خبره قوله: في كل ما وصفا آه متعلق سابقا وكلمة ما مصدرية او موصولة والعائد  
 محذوف أي ما وصف به والالف في وصفا للاشباع وضميره راجع إلى الوصف المطري والمعنى ان الوصف المبالغ  
 لا يدرك فضائل علم البلاغة وان يكون قريبا في كل ما وصف إلى غير النهاية يعني ان اوصاف هذا العلم  
 ليست منقصة فيما ذكره قبله بل له اوصاف أخرى كثيرة لا انتباه لها قوله: ثم انه عطف على قوله فانه كشفان  
 من عطف القصة على القصة والضمير المنصوب راجع إلى علم البلاغة الغرض منه دفع اعتراض وهو ان سلمنا  
 ان علم البلاغة موصوف بصفا المذكورة وهو الموقوف عليه للقرآن ومع هذا لا حاجة لك ايها الشيخ تصنيف كتاب  
 في هذا العلم لان غيرك من العلماء قد صنفوا فيه كتباً كثيرة وكيرة؟ حاصل الدفع ان تصنيفناهم بمنزلة العدم لأنهم  
 لم يؤدوا ما هو حق هذا العلم بل داروا حول التحقيق ولم يوصلوا إلى كنه حقيقته بل تابع بعضهم لبعض بلا  
 توثيق وتشد يد فبعدوا عن لطائفه وتدقيقاته فبقى الحاجة إلى تصنيف كتاب يظهر به لطائف علم البلاغة  
 ودقائقه ورموزاته ومكنوناته فلا أمل في هذا شرعت في تأليف كتاب المطول قوله: هم اسراع  
 الجملة صفة جماعة والاسراع جمع اسير كعظماء جمع عظيم بمعنى الجبس والتقليد قبول كلام الغير بلا



دليل قوله فطفقوا آه عطف على قوله قد وقع آه وهو من افعال المقاربة بمعنى الشر  
 وع والضمير في طفقوا للجماعة اى شرعوا تلك الجماعة قوله يتقاطونه آه خبر طفقوا والضمير  
 المنصوب لعلم البلاغة التعاطي اخذ الشيء باليد اى ياخذونه من غير توثيق اى احكام و  
 تسديد اى استقامة قوله يحومون فى تحرير مقاصده حول القيل والقال آه خبر بعد خبر لطفقوا اى  
 يدورون فى تهذيب مقاصد علم البلاغة من غير تحقيق وتدقيق القيل والقال اسنان بمعنى  
 القول قوله ويتقنون آه عطف على يحومون يعنى انهم قاصرون من بيان لطائف علم البلا  
 غة بذكر لفظي المقام والحال ولا يوصلون الى كنه حقيقة بدين اللفظين اعنى ان فى هذا الفن  
 يذكر لفظ مقتضى الحال ومقتضى المقام فهم يطلقون على ظاهر بدين اللفظين ولا اهتموا الى  
 حقيقة ما قوله لا يخرج عن ربقة آه جملة مستقلة لبيان حال آخر للجماعة المذكورة الربقة حلقة  
 الجبل الاعناق جمع عنق بمعنى كردن والضمير للجماعة قوله حتى تسرح فى رياض التحقيق احد  
 قسم آه متعلق بالمنفى فى قوله لا يخرج السرح الرعى اى چراغيدن الرياض اصله روض  
 قلبت الواو ياء جمع روضة وهو الموضع الذى فيه العشب والبقل والاشجار التحقيق اثبات المد  
 عى بالدليل اى تحقيق علم البيان قوله احدا قسم فاعل تسرح جمع حدة وصحى السواد الا عظم  
 للعين قوله ولا يرتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم آه عطف على قوله لا يخرج والفشاء الفطاء  
 اى يبرده التعصب من العيبة قوم الرجل الذين يتعصبون له اى خویش وندى كردن والبصا  
 ئر جمع بصيرة وصحى العقل قوله حتى ينطبع دقاتى التعقل فى ضمائرهم آه غايته المنفى الا تطابق  
 الانتقاش اى ينتقش دقاتى التعقل اى تعقل علم البيان اى تصور الدقيق الضمائر جمع  
 ضمير وهو القلب قوله كل بنساعتهم آه مبتدأ جملة علمية لبيان حال آخر للجماعة المذكورة  
 ما اعدده للتجارة والسلعة والمتاع والمراد بهما الكلام قوله التجاج والعنادة خبر المبتدأ التجاج التما  
 دى الى الخصومة والنزاع قوله وجل صناعتهم آه مبتدأ خبره الانحراف هذه الجملة عطف على  
 جملة كل بصاعتهم آه الجمل من الجلال والاجلال معظم الشئ الصناعة الحرفة والكسبة الا  
 انحراف الميلان المنهج الطريق الواضح الرشاد الهداية خلاف البغى قوله فهيهات التنبية  
 آه الفاء جزاء الشرط المحذوف اى لما كان حالهم ما ذكر فبعد تنبيههم هيهات اسم فعل بمعنى فعل  
 ماضى اى بعد الرمزة الاشارة قوله الدقيقة الشأن آه اى الدقيقة المرتبة قوله او القطن آه  
 عطف على التنبية وهى الزكاوة اللمعة النظر الخفيف من غير ايمان قوله الخفية المكان آه



صفة الهمّة المكان فاعلمها والمراد من خفاء مكانها خفاء نفسها وكلمة أو في قوله أو التفتن لعموم  
 التفتن والبعد كس في قوله نعم ولا تطلع منهم آثم أو كفورا. قوله: وإني بعد ما قضيت  
 أي أديت الظرف متعلق بمس بعد أي بعثني إلى وما مصدرية شروع في تمهيد الأمر  
 الثاني ودفع توهم أن يكون كتابه مشل كتبهم فلا تكون حاجة في تصنيفه؟ حاصل الدفع أن  
 كتابه ليس لكتبهم بل هو صنف بعد تأمل وتفكير كثير في هذا الفن فهو يؤدي حق ذلك الفن بخلاف  
 كتبهم لأنهم لا تؤدي حقه كما مر قوله: وطري الخ أي حاجتي الوطراح جمة منعول  
 قضيت. قوله: وأجلت في مستودعات أسرارها آة عطف على قوله قضيت الإجابة الدوران  
 المستودعات المحفوظات قوله: أسرارها أي أسرار بعض الفنون. قوله: قد أح نظري  
 أي سهر نظري منعول أجلت القدر جمع القدر بالكسر وهو السهر قبل أن يراش  
 قوله: بعثني صدق الهمّة خبران في قوله الخ أي يهتيجني فيحصلني صدق إرادتي. قوله: في  
 الارتقاء إلى مدارج الكمال الخ متعلق بالهمّة والارتقاء الارتقاء والظرف في قوله  
 إلى مدارج متعلق بالارتقاء والمدارج جمع مدرجة معظم الطريق قوله: وفرط الشغف الخ  
 عطف على قوله صدق الهمّة الخ أي زيادة المحبة قوله: بأخذ العلم آة متعلق بفرد  
 الشغف قوله: من أفواه جمع فوه بمعنى الفم. قوله: على الترحل آة متعلق بقوله  
 بعثني والترحل هو الانتقال قوله: إلى جربانية خوارزم الخ متعلق بترحل  
 وخوارزم في الأصل مملكة عظيمة معروفة على طرف جيوش فيها مدن كثيرة، والجربانية  
 منسوبة إلى جربان بلدة فيها وهي التي اشتهرت الآن بخوارزم وفي خراسان بلدة أخرى  
 أيضا جربان فافادة الجربانية إلى خوارزم لدفع ذلك الاشتباه. قوله: محيط صفة جربانية  
 اسم ظرف أي موقوف أي محل وقوف رجال الأفاضل الرجال الانتقال والسفر قوله: ومخيم الخ  
 عطف على محيط وهو اسم الظرف أي موضع الإقامة قوله: وأرباب الأفاضل أي أصحاب الفضائل جمع فضيلة  
 قوله: صوف الله عنها حجة دعائية لبلدة جربانية وضمير عنها لجربانية أي دفع شبهة عن الجربانية قوله: وعن  
 طوارق الأحداث جمع طارقة هي الكادثة النازلة في الليل الأحداث مصدر بمعنى الكادثة أي نازلة في الليل قوله: فشمرت  
 عطف على قوله أسبق أي قوله: بعثني ولتشمير رفع الذيل عند العدو وهو كناية  
 عن السرعة قوله: عن ساق وهو ما يلي الكعب والركبة وأجد الاحتجاج قوله: إلى  
 اقتناء ذخائر العلوم والمعارف متعلق بشمرت الاقتناء الاكتساب الذخائر جمع الذخيرة  
 وهي ما يضر ويجمع لوقت الحاجة المراد من العلوم التمهيدية ومن المعارف التصورية قوله: واقتلاد



الاناسى آه عطف على قوله اقتناء آه الاقتلاذ بالفاء والذال المعجمة الاخذ والاناسى جمع  
 انسان بالغتم وهو المثال الذى يرى فى سواد العين اى مردك اصله اناسين قلبت الهمزة  
 بالياء على خلاف القياس ثم ادغمت الياء فى الياء فصار اناسى قوله من عيون  
 اللطائف آه متعلق باقتلاذ والعيون جمع عين وهو العنق المخصوص فى الرأس اى  
 چشم اللطائف جمع لطيف بفتح طاء حذف الموصوف اى من عيون الاشخاص اللطائف  
 قوله وصرفت شطرا آه عطف على قوله شمرت العرف بمعنى البذل اى بذلت الشطر المحصة  
 النخس البعث والتفتيش قوله علم البيان آه المراد منه علم المعاني والبيان وتوابعها قوله اراجع  
 الشيوخ الذين آه بيان حالة اخرى للشئ ولذا ترك العطف والمراد من الشيوخ الاساتذة له  
 قوله حاز واقصب السبق فى مضماره آه المحوز الجمع اى جمعوا القصب جمع قصبة وهى سهم صغير تفرسه  
 الفرسان فى آخر ميدان الخيل يأخذه من سبق اليه اولا المضمار اسم مكان محل تسابق الخيل  
 اى ميدان كانت عادة العرب عند سبق الفرسان ان يغرزوا قصبة فى آخر الميدان فمن اخذها  
 بعد وفرة اولاً يعد سابقا وكان له الفضل والنقل ثم جعل كناية عن الكمال فى فن من الفنون  
 والضمير فى قوله مضماره الى علم البيان قوله وابعث الخذاق آه عطف على قوله اراجع البحث  
 التفتيش الخذاق جمع خاذق وهو الماهر الفطن قوله غاصوا آه اى دخلوا الفوص ودخل البحر  
 واستخرج اللؤلؤ كما مر قوله على غرار الفرائد آه الفرز جمع غرة وهى بياض جبهة الفرس فوق  
 الدرهم ثم استعمل فى كل واضح معروف كما مر الفرائد جمع فريدة وهى الدرة الواحدة فى الصدف كما  
 مر قوله فى بحاره آه اى بحار علم البيان قوله وكثيرا آه نصب على الظرفية باعتبار الموصوف  
 المحذوف اى احيانا كثيرة ثم حذف الموصوف واقيم هو مقامه ومالتا كيد معنى الكثرة والعامل فيه  
 ما يليه اى كان يذاشروع فى الامر الثانى بعد التمهيد قوله كان باسم ضمير الثانى والجملة بعده خبره  
 قوله يحتاج قلبى آه يمتدح قلبى على ان قلبى فاعله قوله ان اشرح بتاويل المصدر مفعول لى و با  
 لعكس قوله المنسوب آه بالجر صفة لتأنيص المفتاح قوله الى الامام آه الذى يتقدم الغير مرتبة قوله  
 العلامة آه التاء للمبالغة ولا ينافى الوصف المذكور قوله عمدة الاسلام آه اى ما يعتد عليه الاسلام  
 قوله قدوة الانام آه اى اسوة الناس ودرجهم قوله جلال المهلة والدين آه المهلة والدين متعديان  
 ذاتا ومتغايران اعتبارا بحيث ان الاحكام الشرعية ان تطاع لها فهى دين ومن حيث انها كتبت  
 فى الاوراق وتملى ملته وفى جميعها اشارة انه صاحب الورع والتقوى والعلم لان الطاعة شعار

والعنى شمرت من ساق الجرد الى الخد

هذا وما بعده الى قوله محمد بن عبد الرحمان آه القاب المصممة



المتقين والكتابة شعار العلماء وفي تقديم الملة اشارة الى فضيلة العلم على التقوى قوله محمد  
 بن عبد الرحمن آه ليس صاحب تلخيص المفتاح قوله القزويني آه منسوب الى قزوين اسم بلدة  
 من عراق عجم ديلم من مضافات ايران قوله بجامع دمشق آه اي بجامع مسجد دمشق وهو  
 بكسر الدال وفتح الميم وسكون الشين اسم بلدة الذي بناه غلام ابراهيم وكان حبشياً وبب له  
 نمرود حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسماه به قوله افاض الله عليه آه جملة دعاء  
 للمع قوله شبيب آه جمع شوبوب وهو شدة الدفعة من المطر عند النزول قوله واسكنه  
 فرايس الجنان آه عطف على افاض من السكنى بمعنى الاقامة الفراديس جمع فردوس  
 وهو لغة البستان الذي فيه الكرم والنخل والمراد ههنا اعلى درجات الجنان والجنان  
 جمع الجنة وهي البستان قوله اذ قد وجدت آه اي تلخيص المفتاح علة لقوله ان اشرح كتاب  
 آه يعني ان الباعث على شرح تلخيص المفتاح كونه مختصراً محتاجاً الى الشرح جامعاً لقوا  
 عدة الفن ومسائله على خلاصة كتب المتقدمين والمتأخرين مع أنه ليس فيه تطويل ولا  
 تقصير قوله لفرر آه جمع غرة وهو الواضح الاصول الادلة قوله قواعد آه اي قواعد هذا الفن  
 اي مسائله قوله حادياً آه اي محيطاً صفة ثانية للمختصر احوال عنه وكذا ما بعده من المنصوبات  
 قوله لنكت آه بضم الاول وفتح الثاني جمع لنكتة قوله وعوائده آه اي فوائده هذا الفن جمع  
 عائدة وهي المنفعة قوله محتويات آه اي مشتملاً قوله حقائق آه اي مسائل قوله كتاب آه الجملة صفة  
 الحقائق اي المسائل التي هي خلاصة التصورات المتقدمين قوله منظوماً آه اي مجتمعاً قوله هي  
 نتائج آه الجملة صفة دقاتق النتائج جمع نتيجة وهي الثمرة والفائدة قوله مانلاً عن غاية الاطناء  
 ب آه اي زيادة التطويل قوله ونهاية الايجاز آه اي كامل الاختصار بل هو متوسط بينهما قوله  
 لا تحا عليه آه اي على تلخيص المفتاح اللائحة من اللوح بمعنى الظهور بخلاف السحر آه فاعل جمع مخيلة  
 مصدر ميمي بمعنى الامارة والعلامة السحر بالظن مأخذه ودق والسحر الكلامي غرابة الكلام  
 ولطافة المؤثرة في القلوب المحمودة اياها من حال الى حال كالسحر قوله ودلائل الاعجاز آه  
 عطف على قوله مخائل السحر اي دليل عجز الناس عن اتيان مثله قوله فني كل آه هذا الشعر  
 لرشد الدين الوطواط يوصف كتابا ارسله اليه صديقه اسمه صدر الدين لكن اورد الله بهنا لوصف  
 تلخيص المفتاح لانه صادق عليه ومصادقه الروض جمع روضة وهي البستان والمنعج مينة وهو  
 المطلوب المرغوب السطر الخط والكتابة جمعه السطر وسطور واسطار العقد بالكسر القلادة التي



تجعل في العنق من الحلي جمعة قلانه وقلاده بالفتح الدرر جمع درة وصي اللؤلؤ وقد يجمع على درر  
ودرات قوله وكان يعوقني آه أي بمعنى عطف على قوله كان يخالجه آه هذا شروع في الأمر الثالث  
أي وجه تأخير هذا الشرح على تلخيص المفتاح حاصله تأخرت في شرح هذا الكتاب لاني في زمان  
ليس فيه قدر العلم والعلماء وقد افق العلماء وخربت المدارس والكتب واختار الفضلاء الجلبوس  
في زوايا الخمول قوله عن ذلك آه أي تعنيف الشرح قوله قد عطلت مشابهة ومعاينة آه عطلت  
من التعطيل وهو التفرغ أي قد فرغت والمشاهدة جمع مشهد اسم مكان بمعنى موضع الشهود  
والحضور والمعاينة جمع معبد اسم مكان أي بمعنى موضع العبد والمعرفة والمراد بهما  
المدارس والكتب والضمير فيهما للعلم قوله وسدت مصادره وموارده آه السد تقيض الفتح بمعنى  
الاغلاق أي غلقت عطف على قوله عطلت المصادر جمع مصدر من الصدر بفتحين بمعنى  
موضع الرجوع والموارد جمع مورد وهو موضع الورد على الماء والمراد بهما المعلمون والمتعلمون  
والضمير فيهما أي للعلم وكذا فيما بعده بها دخلت دياره ومراسمه آه عطف على قوله عطلت وكذا ما  
بعده من الأفعال خلت من الخلو بمعنى خالي شدة الديار جمع دار وهو المسكن والمراسيم  
جمع مرسوم اسم ظرف مكان بمعنى محل الأثر والمراد بهما مسكن خروج الطلبة للعلم ومساكنهم  
وعفت اطلاله ومعالمه آه العفو المحو والبلى أي محت وبيات الاطلال جمع طلل وهو ما ارتفع  
من آثار الدار بعد فساده والمعالم جمع معلم مصدر يعمى بمعنى اشر الشئ وعلامته والمراد بهما عدم  
بقاء اشر العلم وشهرته قوله حتى اشفقت شمس الفضل على الافول آه غايته ومتعلقة بأفعال الأربعة  
المذكورة اشفقت مأخوذ من اثنى بمعنى القرب اذا وقعت صلة كلمة على كما يقال اثنى المريض  
على الموت أي قارب الشمس جمع شمس والمراد بها كحول العلماء الافول الغروب هذا كناية عن فناء  
العلماء والعلم قوله واستوطن الافاضل زوايا الخمول آه عطف على قوله اشفقت آه الاستيطان  
اخذ الوطن الزوايا جمع زاوية ركن البيت أي گوشه الخمول الذهول الشديد بذا كناية عن كسل فحول  
العلماء وعدم الالفه مع العلم قوله يتلهفون من تدارس اطلال العلوم والفضائل آه حال  
من الافاضل آه التألف حزن يحصل للانسان بآتيان فعل لا بد من تركه كارتكاب المنهيات  
التدارس المحو والبلى والزوال الاطلال جمع طلل كما مر والفضائل جمع فضيلة قوله ويتأسفون  
من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل آه عطف على قوله يتلهفون التأسف حزن  
يحصل للانسان بترك فعل لا بد آتيانه كترك الأمور والتأسف من التغير وال



والاذكاء جمع ذكي وهو من لذة القلب والعقل والمراد به شيوخ العلماء والأفاضل جمع بأفضل بمعنى التبرؤ في العلم والشرف والمراد بهم فتیان العلماء قوله: وهكذا يذهب الزمان على العبر آه هذا الشعر من الحاشية تمثّل به في معرض الشكاية يعني ان ما ذكره من انعكاس احوال الاذكاء والفضل ليس مخصوصا بهذا الزمان بل هو امر متّرق مستمر في كل زمان العبر بالفتح جمع عبرة بمعنى الدمع وبالكسر جمع عبرة بمعنى الاعتبار وكلمة على بمعنى مع كما في قوله تعالى واقف المال على حبه اي مع حبه فيكون معنى البيت يذهب الزمان متّرونا مع العبرات والدموع او مع الاعتبار اي مع ما يعتر به ويلاحظ به في نفس الامر قوله ويعني العلم فيه ويدرس الاثر آه عطف على قوله ويذهب وكذا ما بعده اي يدرس يعني من الغناء بمعنى العدم والضمير المجرور راجع الى الزمان الدروس المحو والبلى والزوال والبرسم الدال على الشئ اي يمحي ويزيل اثر العلم قوله لكنني لما رأيت آه الغرض منه دفع التوهم ناشئ مما سبق وهو انه لما صار حال العلماء والعلم كما ذكر من فناء العلماء والعلم وعدم التفات اليها فلم شرع في تصنيف به الشرع لانه تضييع الاوقات حاصل الدفع الامر كما ذكرنا لئلا يظن بعض الطلبة والتلامذة قد سعى في تأليفه وتصنيفه فلذا شرع في تسويده محمداً في مطلق العلوم الامر كما ذكره الله سبحانه لئلا يظن في حق هذا الكتاب رأيت رغبة الطالبين على تعلمه والاحاطة على اجماله وتفصيله فعلى هذا لا يتناقض ما قبله التوفّر الزيادة الرغبات جمع الرغبة هي الارادة المقارنة مع الرضا والمحصلين جمع المحصل من التحصيل بمعنى حاصل كرون قوله تعلم هذا الكتاب آه اي تلخيص المفتاح ثانياً مفعول رأيت اي تعلمه من الاساندة قوله وتحصيله آه بالمطالعة بدون الاساندة وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجملة وتفصيله آه عطف على قوله لتوفر الامتداد كشيدن الاعناق جمع عنق بمعنى كرون والضمير المجرور راجع الى المحصلين النمو بمعنى الطرف طرف الامتداد وهذا كناية عن كمال الميل الى تحصيله والجمل جمع جملة بمعنى الاجمال الذي هو ضد التفصيل والضمير فيه وفي تفصيله راجع الى الكتاب قوله والثر بهم آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان كون رغبة المحصلين على تعلم هذا الكتاب والاحاطة على اجماله وتفصيله لا يكون باعتماد على الشرح عليه لانه يجوز ان يكون له شروح اخر يتم ذلك المقصود منها حاصل الدفع ليس الامر كذلك لانه ليس له شروح معتدة بها تتم ذلك المقصود بل شروحه ناقصة عن ذلك المقصود فقوله اكثرهم آه اي المحصلين مبتدأ خبره قوله قد حرموا آه من الحرمان محروم شدن قوله توفيق الاستدلال الى ما



فيه آه الابداء الهداية اي راه يافتن وضمير فيه راجع الى الكتاب قوله في سطويات الرموز  
الاسرار آه بيان لكلمة ما المطويات جمع مطوية بمعنى بيحيده الرموز الاشارة والاسرار  
جمع الشئ المحنى قوله اذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرائده الاستار آه علته لقوله قد حرموا  
والضمير المجرور راجع الى الكتاب قوله يكشف صفة شرح والوجوه جمع وجه وهو العضو المخصوص  
من البدن والخرائد جمع خريدة وهي امرأة ذوحياء والضمير في الكتاب والمراد منها مسائله وقوله  
الاستار مفعول يكشف اللفظ قوله ترمى بعض متعاطيه آه جملة مستأنفة لبيان حرمان تو  
فيق الابداء ترى صيغة مخاطب غير معين التعاطي الاخذ اي بعض آخذى تلخيص  
المفتاح اي بعض الشارحين له قوله قد اكتفوا بما فهموه آه هذه الجملة قائمة مقام ثانى مفعول  
لى ترى وضمير الجمع فيه وكذا فيما بعده من الافعال راجع الى البعض لانه جمع معنى قوله من ظاهر  
المقال آه بيان لكلمة ما المقال مصدر ميمي بمعنى القول قوله من غير ان يكون لهم اطلاع على  
حقيقة الحال آه بيان ظاهر المقال وضمير لهم راجع الى البعض لانه جمع معنى الاطلاع مصدر  
باب الافعال بمعنى التنبية يعنى ان لهم ليس تنبيه على حقيقة حال مسائل تلخيص المفتاح  
قوله وبعضهم قد تصدوا للوك طرفة من غير دليل آه عطف على بعض الاول والضمير راجع  
الى المتعاطين التصدي التعرض لشيء اي تعرضوا للوك الذباب الطرائق جمع طريقة وهو  
السيل الضمير راجع الى الكتاب يعنى بعض المتعاطين قد تعرضوا لذباب سبيل الكتاب من غير  
دليل على تحقيق مسائله وبيان تفاصيلها قوله فاضلوا كثيرا وفضلوا عن سواء السبيل آه بيان  
النفردان تفريعان على الفعلين الاولين فقوله فاضلوا كثيرا تفريع على قوله قد اكتفوا بما فهموه من  
ظاهر المقال يعنى لما لم يكن لهم اطلاع على حقيقة الحال بل فهموا ظاهر المقال فاضلوا الناس  
كثرا عن حقيقة الحال وقوله وفضلوا عن سواء السبيل تفريع على قوله وبعضهم قد تصدوا يعنى لما لم  
يكن لهم سلوك على طريقة بالدليل فضل أنفسهم عن سواء السبيل بغير دليل الابداء اليه قوله فاختلست  
من اثناء التحصيل فرصا آه جواب لما في قوله لكنى لما رأيت آه صيغة متكلم الاختلاس سلب الشئ  
عاجلا اي ربودن الاثناء جمع شئ وهو وسط الشئ اي من اوساط تحصل العلوم فرقة وفرقا  
شرح هذا الكتاب قوله لما اتجرع من الزمان غصصا آه ظرف اختلست وما مصدرية والتجرع صيغة  
متكلم الجرع شرب الماء قليلا قليلا الغصص جمع الغصة وهو كل شئ يتوقف في الحلق ولا يتجدد وبها  
كناية عن الحوادث وتجرعها عن التحمل اي مع تحمل حوادث الزمان قوله فطفقت اقمهم موارد

ومن يشبه الحول جمع طرفه وهو التفرع مفعول اختلست يبنى سلبت عاجلا من اوساط زمان تحصيل العلوم ط



السهر آه هذا شروع في مدح شترحه اول اعطف على قوله فاختلست طغفت من افعال المقاربة بمعنى  
 الشروع الاقتحام الادخال موارد السهر اى مواضع السهر ضد النوم اى اليقظة يعنى انى شرعت  
 ادخل في مواضع اللتى ينبغي للطالب ان يسهر فيها ليفوز بالمقصود قوله غالى صافى ليج الافكار آه  
 حال من ضمير اقتحم الفوص دخول البحر لا استخراج اللؤلؤ ونحوه كما مر اللج جمع لجة بالضم معظم  
 الماء واسعه والافكار جمع فكر وهو ما يحظر بالقلب من المعان بالتأمل والتدبر قوله والتقط  
 فرائد الفكر من مطارج الانظار آه عطف على قوله اقتحم الآلاتقا اخذ الشئ الملقى على الارض  
 الفرائد جمع فريدة كما مر المطارج جمع المطرح اسم مكان اى موضع الذى يطرح اليه شئ ويرمى الا  
 نظار جمع نظر وهو الاستدلال اى طلب امور معلومة لتحصيل مجهول وقوله من مطارج الانظار متعلق  
 بالتقط يعنى انى اخذت نفائس الفكر اللتى لم تبلغ اليها انظار العلماء قوله بذلت الجهد فى مراجعة  
 الفضلاء آه عطف على فاختلست ايه البذل العرف الجهد الاجتهاد كوشش كردن المراجعة مصدر يرمى  
 الفضلاء جمع فضيل قوله المشار اليهم بالبيان آه صفة الفضلاء اليهم نائب عن المشار اليهم بالبيان جمع بنائنة  
 اطراف الاصابع به اكنائية عن زيادة شهرتهم بين الناس قوله وممارسة الكتب عطف على قوله مراجعة  
 والممارسة مصدر يارسى معنى الاستعمال والمطالعة الاشارة قوله فى فن البيان آه متعلق بالمصنفة والمراد بفن البيان  
 علم المعانى والبيان والبديع قوله لاسيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة آه تحقيق لاسيما قد مر هذا  
 ترقى من ممارسة الكتب المصنفة فى فن البيان يعنى لما طالعت كتب هذه الفن عموما وخصوصا طالعت  
 كتابين للشيخ عبد القاهر عنى دلائل الاعجاز واسرار البلاغة قوله فلقد تناسيت فى تصفح غاية  
 يته الوسع والطاقة آه عطف على قوله بذلت اناء للعطف واللام ابتداء لآية تأريته التا حى  
 ابارغ الى النهاية لكن جبر ههنا لجزء معناه اغنى البلوغ فقط لذكر الغاية فيما بعده والتصفح  
 النظر فى الصفى والاوراق وتأملها مليا وضمير التشية راجع لدلائل الاعجاز واسرار البلاغة والغاية  
 منتهى الشئ والوسع ضد الضيق بمعنى فراخى والطاقة من الطوق بمعنى القدرة قوله ثم جمعت  
 شرح هذا الكتاب آه عطف على قوله فاختلست وكلمة ثم للتراخي والمراد من الكتاب تلخيص  
 المفتاح قوله ما يذلل صعب عويصاته الآية آه كلمة ماموصولة كناية عن الشرح المطول  
 وهو مفعول جمعت ويذلل من الذل بالكسرة بمعنى يلين الصعاب جمع صعوبته بمعنى العسر  
 ضد اليسر العويصات جمع عويصته بمعنى المشكل ضد الامكان والضمير راجع للكتاب والمراد من  
 الصعاب مطلق العير ومن العويصات ما ينتهى فى العسر والاشكال بقريته وصفها بالآية



لانها مأخوذة من الالبا بمعنى الامتناع عن الفهم فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه قوله: ويسهل طريق الوصول الى هذا  
 كنوزه الخفية آه عطف على يزيل من التسهيل معنى اليسر والضمير فيه راجع الى الكلمة ما والزه خاضر جمع ذخيرة و  
 بي ما يخرق جميع لوقت الحاجه كما مر والكنوز جمع كنز بمعنى المدفون والمغفر والمراد ههنا المعاني والضمير راجع الى الكتاب والخفية مفعلة  
 كاشفها قوله: وادعته فرائد لغية آه عطف على جمعت اى اوضعت فيه وافرائد جمع فريدة كما مر والغنية من التفتيس  
 بمعنى المرفوعة والمجوبة قوله: واشتيت به كتب القدماء آه صيغة ماض معلوم من التوضيح بمعنى الزينة اى تزينت بها  
 اى بسبب تلك الفرائد وهو صفة الفرائد قوله: وفوائد شير لفظ عطف على فرائد جمع فائدة وهى الامور التى تخلص عن النقائص  
 والحلل الشريف الخيا والفضل قوله: سميت بها اذ ان الاذكياء صيغة ماض معلوم من السمع بمعنى الجواهرى جادرت بسبب تلك الفوائد  
 الاذكياء جمع ذهن وهو قوة فى العقل يستعملها لمصالح الادراك الاذكياء جمع ذك وهو الفطن المتوقد وهو صفة الفوائد قوله: وغرائب نكت  
 عطف على فرائد ايضا جمع غريبة بمعنى النادرة لا يوصل فهم الاكثر اليه نكت لضم الاوّل وفتح الشا جمع نكتين قوله: ابتدأت اليها بنو التوفيق  
 صيغة ماض متكلم من الابتداء بمعنى راه يافان اى احدثت الى تلك الغرائب بنو التوفيق وهو صفة غرائب قوله: ولطائف فقره  
 عطف على فرائد ايضا جمع لطيفة وهى الرفقة والدقة الفقر جمع فقره وهى فى اللغة على اى باغ على شكل فقره الظاهر وعلمه استعير  
 لنكت الكلام ولطائف قوله: اتخذتها من عين التحقيق آه صفة لطائف فقر الضمير للطائف فهو صيغة ماض متكلم والفظ العين مشتركة  
 بين المعاني الخفية اى بصيرة التحقيق لا من الظن والتخمين او من خيال التحقيق او من ذنب التحقيق وغير ذلك قوله: وتمسكت فى دفع  
 اعتراضاته آه على المفحاح عطف على قوله: وادعته من مسك بمعنى التعلق والاعتصام والضمير فى اعتراضاته راجع الى المقام اى دفع  
 الاعتراضات لوردة على المقام لان المقام اعرض فى بعض المقام على السكاكى كما فى نكت المجاز العقلى والاستعارة وغيرها فاجاب اشتهر  
 من جانب السكاكى من هذه الاعتراضات بالعدل والامانة دون التعصب قوله: بزيل العدل والانصاف آه متعلق بتمسكت  
 البزيل اخير الشيء واحداً بالثرب والعدل خلاف الظلم وهو الاستقامة والتسوية والانصاف  
 عطف تفسيرى له لان حقيقة الانصاف التسوية واعطاء النصف قوله: وتجنبت فى رد ما اورد عليه  
 عطف على تمسكت والتجنّب هو التباعد والمراد منه ايراد الجوابات وكلمة ما عبارة عن الاعتراضات  
 والضمير المحرور فى قوله عليه راجع الى المقام اى فى جوابات الاعتراضات التى يرد على المقام  
 هذه الجملة مبتنية لجملة تمسكت واشارة الى ان من اجاب عن جانب السكاكى عن اعتراضات  
 المقام ليس بسديد لانه مبني على البغى والاعتساف كما سيحكي من الشرح فى ذيل الجواب  
 العقلى والاستعارة وغيرها او المراد من الرد الابطال ومن لفظ ما الجوابات وضمير عليه راجع  
 الى ما فيكون المعنى فى ابطال الجوابات التى اورد عليها الاعتراض كما سيحكي ترك الجوابات التى اجابها البعض  
 عن اعتراضات المقام على السكاكى لانها مبنية على البغى والاعتساف قوله: ومن مذيب البغى والاعتساف آه متعلق بتجنبت  
 ولهمذى الطريق وسبيل البغى هو العدل عن الحق والاعتساف من الحسف المشبه على غير طريق الهداية و



الدلالة قوله، وشارت إلى أصل آء عطف على تمسكت والحل بالفتح فتمت العقدة قوله، غوامض المفتاح و  
 الايضاح آء الغوامض جمع غامضة وهي الخفية والمفتاح السككي في هذا الفن والايضاح شرح لمعهم  
 على تلخيص المفتاح قوله، ونهت على بعض ما وقع آء عطف على اشرت ونهت من التبيين قوله، من  
 التسامح آء بيان كلمة قوله، للفصل العلامة آء متعلق وقع والمراد من الفاضل العلامة قطب الدين  
 اشيرازي شارح المفتاح للسككي قوله، وادوات إلى مواضع آء عطف على نهت والاياء الاشارة  
 بالشفة او الحجاب قوله، ذلت فيها اقسام الاغنيان آء صفة مواضع ومنها فيها راجع إلى المواضع  
 وهو مأخوذ من الزل وهو الزلق وهذا كناية عن الخطاء والاقسام جمع قدم وهو الجمل والمراد من الاغنيان  
 علم هذا الفن قوله، في هذه الصفة آء اي فن البلاغة قوله، واعلمت عمت وقع لبعضها  
 المتعاطى آء عطف على ادوات والاغراض من غرض وهو النطاق ايضاً عن شئ وكلمة ما في  
 قوله عما عبارة عن الخطاء والغلط والمتعاطى الاخذ والمراد من بعض المتعاطى شرح تلخيص المفتاح  
 لان بعض شرح المتن اعترضوا على المصداق لكن الشرح لم يلتفت إلى اعتراضهم لأن اعتراضهم مبني على قلة  
 علمهم وفهمهم قوله، هذا الكتاب من غير بفت آء المراد من الكتاب المتن الجار والمجرور متعلق متعاطى  
 البفت جمعها بضائع وهي ما اعد للتجارة من السلعة والمتاع قوله، ورفضت التأسيس بجماعة آء عطف  
 على اعلمت الرفض الترك والتأسيس من أسس بمعنى الاقتداء قوله، بخطوا تحقيق الواجب آء صفة الجماع  
 واحظر المنع وهو ههنا اما مبني للمفعول بكون كلمة من من معمول اي منعوا من تحقيق الواجب او مبني  
 للفاعل بكون المتعلق اي منعوا تحقيق الواجب على انفسهم والمراد من تحقيق الواجب ما يلزم تحقيقه بالتفصيل و  
 بطريق الصحيح قوله، وما رفضت على انفسهم آء عطف على رفضت وما نافية اي فالزممت على انفسهم  
 الطريقة والمضاف ههنا محذوف اي سلوك طريقتهم وضمير الجمع راجع إلى الجماعة المذكورة قوله، في تطويل  
 الواضحات آء متعلق بنسبتهم قوله، وجين فرغت آء والحين ظرف مضاف إلى الجملة التي بعده والعامل فيه رماني في  
 الشرح وهذه الجملة عطف على قوله ثم جمعت هذا وجب تأخر الشرح ثانياً قوله، عن تسويد الصائف بتلك  
 اللطائف آء الصائف جمع صيغة بمعنى ورق الكتاب اللطائف جمع لطيفة والمراد من تسويد الصائف الكتابة اي كتابة  
 اشرح ابتداء بدون النظر الثاني فيه والتبيين ترقيمه مع النظر الثاني وتنقيمه وتهذيبه والمراد باللطائف ما هو في  
 الشرح من توضيح المتن باحسن وجه قوله، شعر آء هذا الشعر للمتبني اورده اشرح بيان حاله من المصيبة والتكاليف الارزاء  
 بالمدة بتقييم الراء المهملة جمع الرز بضم الراء وفتحها وهو المصيبة قوله، حتى آء غاية الرمي يعني ان رمي الدهر ثابت لي  
 في جميع ظاهري الجسم حتى وصل أثره إلى قلبي القواد القلب والغشاء الغطاء، اء پرده والنبال  
 جمع النبل وهو السهم والسهم جمع سهم أي نيزه والنصال جمع نصل وهو حديدة السهم والمعنى



رمانى الدبر بالمصائب حتى غطت قلبى بحيث صرت لورميت بسهام الارزاء لم تفصل الى  
 بل ينكسر لصالها على الصال الثابتة فى قلبى قبل وصولها الى هذا كناية عن كثرة المصا  
 ب قوله وذلك آه اى روى الزمان بى بالتكاليف الغرض منه بيان وجه المصيبة قوله من  
 تواردا الاخبار آه التوارد التعاقب والتوالى اى يدير بى قوله بتفانم المصائب آه متعلق الاخبار  
 ر التفانم ماخوذ من فقم بمعنى العظيمة قوله فى العشائر والاخوان آه متعلق بتفانم العشائر جمع  
 عشيرة وهى القبيلة والقوم واللام بدل من المضاف اليه اى عشائرى وكذا فى الاخوان جمع  
 اخ وهو من جمعت واياه صلب او بطن ويستعار لكل مشارك لغيره فى شئ قوله عند تلاطم اموا  
 ج الفتن فى ديار خراسان آه التلاطم ماخوذ من لطم وهو ضرب بعض شئ على بعض الامواج  
 جمع موج وهو ما ارتفع من الماء على سطح الفتن بالكسر جمع فتنة مصدر وهو الفساد فمعنى تلاطم  
 امواج الفتن ضرب بعضها على بعض الديار جمع دار وهو المسكن الخراسان اسم مملكة فى ايران  
 فى جانب المشرق قوله لاسيما شعر آه اى خصوصا تلاطم امواج الفتن فى دارى وهو التفتازان  
 فكلية لاسيما لترقى حكم ما بعده عما قبله وتحقيقه قد عرفت آنفا قوله ديار بها حل الشباب  
 تيممتى آه ديار مبتدا ما بعده من الجملة صفة لها الظرف اى بها الباء بمعنى فى اى فيها متعلق  
 حل المتأخر الحل من الحلول بمعنى النزول الشباب سن البلوغ الى ثلاثين تقريبا وحل  
 الشباب فى تلك الديار كناية عن اقامته الى وقت الشباب فيها والتميمه التقويد الذى يجعل  
 فى عنق الصبي للرايحاف الشباب فاعل حل والتميمه مفعوله قوله واول ارض مسس جلدى ترا  
 بها آه عطف على ديار مبتدا خبره احب فى بيت لاحق هذا باعتبار اصل الشعر واما فى قول الشاعر  
 يار واول ارض مضاف اليه لفظ سى على تقدير زيادة لفظ ما او مرفوع او مجرور او منصوب  
 كما مر تحقيق لفظ لاسيما جلدى مفعول مسس قدم للوزن ترا بها فاعله وعكسه يا باه العرف الجلد  
 غشاء جسد الحيوان والانسان والضمير فى ترا بها الى الديار التراب الارض جمعه اترربة و  
 تربان ومسس التراب جلده كناية عن تولده هناك قوله فلقد جرد الدبر على ايا ليهما سيف  
 العدوان آه الفاء للتغليل لاسبق واللام للتاكيد التجريد السل والنزع يقال فلان جرد السيف  
 اى سله وجرد الجلد اى نزعها والاى الى جمع اهله بمعنى الاهل والضمير فيها الى الديار سيف العدو  
 ن اى سيف الظلم قوله وابد من كان فيها من اسكان آه عطف على جرد الابدان با  
 لدال المهلة وكذا بالراء المهلة الهلاك والضمير فيه للدهر وضمير فيها راجع الى الديار اسكان جمع



ساكن وهو المقيم فيها قوله فلم يدع من اوطانها الا دمنة آه عطف على قوله جرد يدع ماخوذ من  
دوع بمعنى الترك الضيق فيه للدهر الاوطان جمع وطن والمراد المنزل والضمير الى الديار الدمنة  
بالكسر اثار الدار بعد خراب الدار قوله لم تتكلم من ام اوفى آه صفة دمنة ام اوفى اسم محبوبته اى لم  
تجب تلك الدمنة سائلها والمراد من ام اوفى ههنا الحشائش والاشواخافى هذه الفقرة تلميح  
الى مطلع قصيدة زهير بن ابى سلمى ام اوفى دمنة لم تتكلم <sup>استبرقع</sup> بحوامشة الدراج فالمتكلم قوله لم  
يبقى من حزبه الا قوم ببلدح عجنى آه عطف على لم يدع الحزب الجماعة والضمير الى الطار والباء  
فى بلدح بمعنى فى وبلدح اسم موضع غير منصرف للعلمية والتأنيث بتاويل البتعة او وزن  
الفعل عجنى جمع عجيف كمرضى جمع مريض والعجنى بالتحريك الهزال اى لا غر صفة قوم قوله شعر آه  
هذه الشعر فى الاصل لعمرو بن الحارث الجهمى قاله تخزنا بعد ما نفى مع عشيرته من مكنة الى اليمن  
او هذه الشعر فى الاصل لعمرو بن الحارثى قاله تأسفا على فراق مكنة وتفرق قومه عنها لان خراطة  
كانوا سكان الحرم وخدام الكعبة قبل قریش لكن الشئ اورد ههنا لياخاله بان حاله مثل ما قال ذا  
لك ان شاعرى مفارقة الوطن قوله كان لم يكن بين الجهمى الى الصفا انيس ولم يسم مكنة سائر  
اورد كلمته كان للشك لان فى الحقيقة كان الناس بمكنة كثيرا لكن خرجت السرقة والروساء منها  
كان لم يكن فيها انيس معتد عليه وكان تامة اى لم يوجد وانيس فاعله والظرفين متعلقان بلم  
يكن الجهمى بالفتح وبتقديم الحاء على الجيم جبل باسفل مكنة والصفا جبل باعلاها والانيس الموا  
نيس اى احد السمر محرمة التحديث فى الليل وسامر مشتق منه اى قصه كوى شب والمعنى دخلت  
مساكن الجهمى الى الصفا كان لم يوجد بينهما ما يونس به من الانسان ولم يتحدث فيها بالليل متحدث  
وكان من عادة العرب التحديث بالليل للضيغان ولذا خص السامر وقوله ولم يسم عطف على قوله  
لم يكن آه قوله فطرحت الاوراق فى زوايا البهران آه عطف على قوله رماني الدهر آه الطرح القذ  
ف والالتقاء اى قذفت والقيت الاوراق جمع ورق الكتاب اى المطول الزوايا جمع زاوية  
ركن البيت وغيره اى گوشه البهران الحرم والقطع والترك ضد الوصل معصود بجر او بجرانا  
قوله ونسجت عليها عناكب النسيان آه عطف على طرحت النسيج الحاك يقال نسج الثوب حاكه اى با  
فتن جامه وضمير عليها للاوراق العناكب جمع عنكبوت حذفت التاء فى الجمع كما هو القاعدة  
فى النحوى على وزن النعالل كما ينصوص فى علم الصرف ومعنى دويبة صغيرة تحمل وتأخذ حيوانا  
اخرى ولا سيما حشرات الارض تسبح من لعاها فيرتجى بها لا قناص صيدها والنسيان ضد



المحظ فقله عنكب النسيان فاعل نسجت قوله فضربت بيني وبينها حجابا مستورا آه عطف  
 على طرحت ايضا اي فنصبت بيني وبين الاوراق حائلا مستورا او ذا ستر قوله وجعلتها مكان  
 يكن شيئا كورا آه عطف على طرحت ايضا الضمير المنسوب راجع الى الاوراق وضمير لم يكن الى  
 الاوراق لكن تذكره باعتبار خبره وبهذه الجملة الاربعة كناية عن عدم التوجه الى اوراق الشرح  
 وكال السباغ عنها قوله والى الله المشتكى آه وقدم الخبر هنا للضمير المشتكى مصدر ميمي بمعنى الشكاية  
 وصي خبر سو فعل احد الى احد قوله دبر الاساءة صر على اسائه آه متعلق بمشتكى اذا اساء آه  
 صفت دبر الاساءة ضد الاحسان الاصرار الدوام قوله وان احسن ندم عليه من ساعته آه  
 عطف على اذا اساء والضمير في احسن وندم راجع الى الدمر الندامة الحزن والتأسف والضمير عليه  
 راجع الى الاحسان المفهوم من احسن قوله من ساعته اي حالا وفورا واختار كلمة اذا في جانب الاساءة  
 وكلمة ان في جانب الاحسان للاشارة الى ان الاولى مقطوعة والثاني مشكوك لان اذا يجئ لو  
 قوع الشرط قطعاً وان لعدم وقوعه قوله ثم الجأني فرط اللال وضيق البال آه عطف على طرحت و  
 ثم للتراخي الالجاب والاضطرار والاحتياج اي اضطرني الفرط الزيادة والللال الضيق والسامة الضيق ضد  
 الواسعة البال القلب قوله الى ان تلفظني ارض الى ارض آه متعلق بالجأني التلفظ المراد ان  
 ترمني المراد من ارض الى ارض بلد من بلد قوله ويجرني رفع الى خفض عطف على تلفظني الجبر الجذب  
 والدفع اي مكان مرفوع واعلى الى خفض اي مكان منخفض ومنحدر وهذا الانتقال ايضا اضطراري  
 قوله حتى انحت بحر وسه برآة آه غايبة اللفظ والجبر الاناخذة من نوح برك الجمل اي فروخا بانيدن  
 شتر والمراد هنا الاقامة والسكون في الجورسة المحظورة عن المصائب ومهارة طريفة مشهورة بمضافات خراسان من  
 ههنا شرع في الامر الرابع يعني اني بعد تلك العوائق عن اشاعة الشرح وصلت الى موضع شريف  
 فيه آثار الايمان والعلم والعمل وكل ذلك من اجل سلطان الاسلام محمد كرت فنظرت ثانيا في  
 تفصيل ذلك الشرح وترتيبه وتمهيد به الى آخره قوله حمى الله عن الآفات آه جملة دعائية لهذه البلدة  
 آه اي حفظها الله عن الآفات جمع آفة وصي المصيبة قوله ففتح الله عيني منها على جنة النعيم آه  
 عطف على انحت الفتح ضد الغلق عيني تشية اصله عيني حذف النون بالاضافة الى ياء المتكلم  
 ثم ادغمت الياء في الياء وقوله منها اي لاجلها كلمة من تعويلة والضمير للهِرارة وقوله على جنة النعيم  
 متعلق بفتح جنة النعيم بستان النعمة قوله بلدة طيبة آه عطف بيان جنة النعيم او بدل منها  
 الطيبة النزيهة الحسنة قوله ومقام كرم آه عطف على بلدة طيبة المقام المسكن الكريم صفة مشبهة



ضد اللئيم فيكون وصف المقام به مجازيا اي الكريم اهله وسخى او الكريم بمعنى الطيب فيكون قوله  
 ومقام كريم عطفًا تفسيرًا بالقول بلدة طيبة قوله شعرا لم يعلم قائله لعل قائله الشئ قوله لقد جمعت  
 المحاسن كلها آه ضمير فيها راجع الى صغرة المحاسن جمع حسن على خلاف القياس وهو فاعل جمعت  
 وكلها تأكيد له قوله واحسنها مبتدأ وما بعده خبره والجملة حالية عن المحاسن والضمير في احسنها للمحاسن  
 سن الايمان التصديق القلبي واليمن البركة والخير الكثير الا من الطمانينة والحماينة ضد الخوف قوله  
 فتشهدت ان قد سطعت النوار العلم والهداية آه عطف على فتع التثنية الشهود الاطلاع والمعاني  
 يته اي فاطلعت وعانيت فيها وقوله ان قد آه بتأويل المصدر مفعول شهدت السطوع الا  
 ارتفاع والانتشار الظهور والازالة جمع نوره وهو لمضيئ نفسه وبغيره قوله وخمدت نيران الجمل والفوايته آه  
 عطف على سطعت الخمود السكون يقال خمدت النار اذا سكن لهبها ولم يطفأ بجر صا  
 النيران جمع ناره كالتوار ولونه اصله نوران لأن النار داوية بدليل تصغيره على تورية فقلت الواو بالياء  
 كقوله قبلها الجمل عدم المعرفة والحاقة ضد العلم والفوايته سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب  
 اعني الضال المنقاد للهوى قوله وظل ظل الملك محدود آه عطف على سطعت ظل الاولى  
 بالفتح من افعال الناقصة بمعنى صار وظل الثاني بالكسر بمعنى اليقيني اي سايه جمعه ظلال و  
 اظلال فاعل ظل الملك بضم الميم وسكون اللام المملكة شبه الملك بالشجرة استعارة فكينة ثم مشتبه  
 له الظل استعارة تخيلية او الملك بفتح الميم وكسر اللام اي السلطان المنفذ الفعل الى ظله لان  
 الظل سبب الراحة اي كان راحته محدودا بمنسب اي شاملا لجميع الانام والفتح مناسب لاطلاق  
 الظل على السلطان والضم مناسب للشرع فيما بعده قوله ولواء الشرع بالفتح معقود آه بالرفع  
 عطف على ظل الملك اللواء العلم وهو مادون الراية قيل سمي اللواء لواء لانه يلوي مع كبره فلا  
 ينشر الا عند الحاجة جمعه الوية والويات الشرع في اللغة الاظهار والمراد به هنا الطريقة المخصوصة المشروعة  
 ببيان النبي صلى الله عليه وسلم العز بالكسر الغلبة متعلق بما بعده اي المعقود وهو العقد اي المربوط  
 محكما قوله وعاد عود الاسلام الى روايته آه عطف على ظل عاد من العود بالفتح بمعنى الرجوع العود  
 بالضم بمعنى الخشب والفصن بعد ان يقطع جمعه عيذان واعود وعود الاسلام الانتقياد لامر الامر ونهي  
 بلا اعتراض وكذا الدين الذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم بالضم المنظر الحسن والضمير الى الاسلام قوله واخص  
 روض الفضل الى مائه آه عطف على عاد اصله ايض فقلت الياء الفاعل معناه العود اي عاد الروض  
 جمع روضة وهي الحديقة وارض مخففة بالنوع النبات الماء اصله موه فابدلت الواو بالياء والماء



بالهزة وهو المانع المعروف والضمير فيه الى الفضل قوله ونظم شمل الخلائق بعد الشتات آه عطف على آخض  
وهو مبني للفاعل وفاعله الشمل والنظم جمع اللؤلؤ في السلك والمراد بهنا مطلق الجمع اى جمع الشمل  
بفتح الاول وسكون الثانى مصدر بمعنى ما تفرق من الامر وما اجتمع من الامر فهو من الاضداد يقال جمع هند  
شملهم اى ما تشنت من امرهم وكذا يقال فرق الشملهم اى ما اجتمع من امرهم وكلا معنييه يصح بهنا لكن  
الثانى اظهر بالمقام كما لا يخفى اى جمع جمع الخلائق بعد الشتات الخلائق او جمع افتراق الخلائق بعد الشتات الخلائق  
الخلائق جمع خليقة وصى ما خلق الله تعالى من المخلوقات الشتات التفرق اى بعد تفرق الخلائق قوله  
ووصل جملهم بعد البتات آه عطف على نظم او ما قبله الوصل ضد الفصل وهو الجمع والربط بين الشيئين الجمل  
جمعه جبال واجبل وجبول واجبال معناه الرسن والعهد والذمة اى الآمان والعرق فى البدن كما يقال  
جبل الوريد وكل من معانيه يصح بهنا وضميرهم للخلائق اى وصل رسنهم بعد انقطاعه وهو كناية عن  
الاتفاق بعد الاختلاف او حصل لهم العهد فيما بينهم بعد عدمه او حصل لهم الآمان بعد ما لم يكن او حصل  
عرقهم بعد انقطاعه وهو كناية عن الاتفاق بعد النفاق وقوله جملهم فاعل وصل البتات جمعه ابتنة  
مصدر بت يبت بمعنى القطع والانفكاك.

قوله واستظل الانام بظلال العدل والاحسان آه عطف على وصل او ما قبله الظل الفئى اى سايه الانام جمع  
ناس من غير لفظه اى طلب الناس الظل بظلال العدل والاحسان قوله وارتبوا فى رياض الامن والامان  
آه عطف على استظل ارتب بالعين المهلة من ربح بالمكان اى اقام فيه زمن الربيع فيكون حاصل المعنى  
اخذوا مترلهم ودارهم فى رياض آه وفى بعض النسخ بالغين المعجمة من ربح باهله اى تركه فيكون المعنى  
تركوا وبقوا فى رياض آه الرياض جمع روضة الامن الحماية ضد الخوف والآمان الوثوق والاطمئنان  
قوله كل ذلك آه اشارة الى الاوصاف المذكورة فى بلدة هراة من ارتفاع النوار العلم وحمود نيران الجمل  
وظل الملك حمد ودلوا الشرع معقود الى آخره.

قوله بميامن دولة سلطان الاسلام آه الميامن جمع يمن على خلاف القياس بمعنى البركة الدولة مصدر جمعها دول  
بالضم ودول بالفتح وهى السهية الحاكمة فى البلاد سميت تلك الهيئة بالدولة لانها تتداول بين الناس مرة لمراد  
ومرة لذلك قوله ظل الله على الانام آه بالجر صفة السلطان ويجوز رفعه بحذف المبتدأ اى هو ويجوز نصبه بحذف الفعل  
اى اعنى وعلى كل تقدير صفة السلطان شبه السلطان بالظل لان ظل الشئ يناسبه فى الجملة ويشمله والسلطان  
لك لانه ينتظم بوجوه مملكته ولان الظل يتنعم به ويأتى اليه كسلطان يتنعم به ويلتجأ اليه فى الحاجج قوله  
مالك رقاب الامم آه صفة ثانية له الرقاب جمع رقبة وهى مؤخر.



اصل العنق الائم جمع امته وهي الجماعة مفرد لفظا وجمع معنى قوله خليفة الله في العالم آه صفة  
 ثالثة له الخليفة جمعا خلفاء وخلائف وصي من يخلف غيره ويقوم مقامه والسلاطين خلفاء  
 الله في الارض في نفاذ احكامه العالم جمع علم وهو ما سوى الله قوله حامى بلاد اهل  
 الايمان آه صفة رابعة له الحامى الم حافظ البلاد جمع بلد قوله ما حى آثار الكفرة آه صفة خامسة له  
 الما حى المزيل الآثار جمع اثر وهو العلامة الكفرة ضد الايمان وهو الالكار عن نعم الله الطغيان  
 مصدر طغى بمعنى الاسراف والتجاوز عن الحد قوله ناصر الشريعة القوية آه صفة سادسة له النا  
 صر المهد الشريعة الدين المجرى القويمة من قوم بمعنى المتحكم صفة الشريعة قوله ساكك الطريقة  
 المستقيمة آه صفت سابعة له الساكك الذاهب الطريقة السبيل المستقيمة ما استوى طرفاه  
 وهي صفة الطريقة والمراد بهما الشريعة لانها صي المستقيمة قوله باسط العدل والانصاف  
 آه صفة ثامنة له الباسط المنتشر المهاد جمع مهد بمعنى الفرش قوله معادى اساس الجور والاعتساف  
 ف آه صفة تاسعة له الهدم النقص والسقوط اساس الشئ اصله من اس جمع اسس الجود  
 الميل عن الحق الاعتساف من عسف سلوك طريق من غير هداية ودراية اى كجروى قوله  
 والى لواء الولاية فى الافاق آه صفة عاشرة له الولى من ولى جمعه ولادة والى البلد المتسلط  
 عليه وحاكمه اللواء العلم دون الراية كما مر الولاية مصدر وصي الامارة والسلطنة الافاق جمع ا  
 فق وهو الناحية والاطراف اى افاق العالم قوله مالك سرير الخلافة بالاستحقاق آه صفة حادية  
 عشر له السرير التخت ويغلب على تخت الملك جمعه اسرة وسرير الخلافة ما يقوم مقامه الاستحقاق  
 فى القابلية والاهلية وهو متعلق بالخلافة قوله المجتهد فى نصب سرادق الامن والامان آه  
 صفة ثانية عشر له الاجتهاد الجهد وعرف وسعه فى امر النصب القامة والوضع والرفع السرادق جمع  
 سرادقة وصي اللبى تمد فوق صحن الدار سرادق يبرده الامن الحماية والامان الوثوق قوله المتمثل  
 نص ان الله يأمر بالعدل والاحسان آه صفة ثالثة عشر له المتمثل المبين والمتعامل من مثل  
 نص القرآن والسنة مادل ظاهر لفظها عليه من الاحكام وقد يطلق على نفس اللفظ فالافضا  
 فة على الاول لامية وعلى الثانى بيانىة اعنى ان لفظ نص فى عبارة الله مضاف الى جملة  
 ان الله يأمر به وفيه احتمالين قوله الخالص طوية فى اعلا كلمة الله آه صفة رابعة عشر الخا  
 لص من خلص خلوصا وخلوصا الصفا يقال خلص الماء من الكور اى صفا الطوية جمعها  
 طوايا من طوى وهو النية والضمير يقال فلان حسن الطوية اى النية والضمير الطوية فاعل



فاعل فاعل والضمير راجع الى السلطان الجار في اعلاء متعلق بمخالص والاعلاء الارتفاع والمراد  
 من كلمة الله كلمة الشهادة او القرآن الكريم لأن المراد بالكلمة بالمعنى القوي وهو ما يتكلم به الله  
 سبحانه وهو عام للمفرد والمركب والمراد من اعلاء كلمة الله تنفيذ احكامها في المخلوق  
 قوله الصادق نيتة في اجيب سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة اصداف من الصدق  
 وهو مطابقة الحكم للواقع اي المطابق للواقع نيتة النية القصد وعزم القلب والضمير في  
 نيتة راجع الى السلطان والاحياء الائمة الائمة والجماعة متعلق بصادق السنة الطليقة  
 قوله بشر هذه القصة من نظم الشئ في الأصل ولكنة ضرب عليها الخط في بعض النسخ المقروءة عليه  
 فكانه لم يرض من الممدوح وهذا اعلم قوله خليفة خبر مبتدأ محذوف اي هو خليفة وفي الأصل كل من  
 خلف غيره في امور من الامور أي اقام مقامه ثم جعل اسما لمن خلف غيره في الملك والمراد به هنا السلطان  
 الاعظم المذكور والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية اول التانيث بتقدير الموصوف المؤنث  
 أي نفس خليفته قوله ملك الآفاق سطوته في صفة الخليفة الملك المتصرف الآفاق  
 جمع افق وهو الناحية والاطراف العالم السطوة القهر والغلبة بالبطش واختار المفرد على الجمع ايداناً بان  
 السطوة الواحدة كافية منه في تلك الآفاق فقوله سطوته في على مؤخر لملك والآفاق  
 مفعول مقدم عليه والضمير في سطوته راجع الى الخليفة واسناد ملك الى السطوة مجازي من قبيل  
 اسناد الشيء الى سببه قوله: واحق كان مداه آية سلكا عطف على الجملة الاولى احق مطابق  
 الواقع للحكم وهو ضد البطل او المراد بكلمة احق وهو منصوب خبر كان قدم على اسمه وهو مداه  
 للاهتمام بالملاخية والمنتهى اصله مدى قلبت الباء الف والضمير للخليفة وآية تانيث اي  
 الموصولة والتنوين عوض عن المضاف اليه اي آية جهته السلوك الذكوب والمشى والالف للاستيعاب  
 وهو صلة آية والعاء محذوف اي سلكها والضمير المستتر للخليفة والموصول مع الصلة  
 مبتدأ مؤخر وجملة واحق كان مداه خبر مقدم عليه فيكون المعنى آية جهته سلك الخليفة اليها كان غايته  
 سلوكه اظهار احق واعلاء كلمة الله قوله: يحوم حول ذراه لعالمون كذا في نسخة ثالثة له الحكم الدور  
 اي يدور حول ذراه الذر وجمعه ذرى بالضم او بالفتح الذر وبالضم اعلى الشئ والمكان المرتفع  
 والمراد قصره المرتفع وهذا هو المناسب بيت الله لأنه مكان مرتفع او بالفتح وهو الكنف اي استه  
 والظل وهذا البيت صحيح لكن لا يناسب بتلك المناسبة الضمير للخليفة العالم لمون  
 جمع عالم بالضم على كيد يعني أنه كريم وشريف يأتي قصره العلماء او بالفتح  
 والمراد منه المخلوق يعني انه عادل منصف سخى يأتي قصره المخلوق



لجوانهم وبذا انسب بحجاج بيت التمدلان الحجاج عامة الناس لا تخصيص للعلماء الكاف في كفا تری  
بمعنى التمثل وما مصدرية ای مثل رويتك المجيب على معنى ان حال الخلق حول قصره مثل حال الحاجين  
حول الكعبة والخطاب في قوله كما تری عام لكل من يأتي منه الرويئة قوله المجيب على البيت التمد معتركا آه المجيب على  
لا جمع حاج بيت التمد متعلق به الاعتراك الازدهام والجمع ای مزدحما ومجتما مفعول ثانى تری ان  
كانت الرويئة القلبية واسم الجمع في حكم المفرد فلذا صح المطابقة بين المفعولين او حال من المجيب ان  
كانت الرويئة البصرية قوله كحی نسيم رضى منه الزمان كم آه صفة ثالثة له والمراد بالاجباء النضارة النسيم السريح  
الطيبة واضافة نسيم الى رضى مثل كجين الماء أى اضافة شبهة الى المشبه ای رضى كالنسيم وهو فاعل كحی الزمان  
مفعوله وضمير منه راجع الى الخليفة والمراد باحيائه الزمان بنضارته باقامة العدل والخيرات الى اهله والمراد  
بتقدير المضاف ای اهل الزمان وكما خبرية مفيدة للتكثير محله رفع على الابتداء وخبره هلك والمكافح من  
كفح في الاصل المستقبل بوجه في الحرب ليس دونه ترس ای الشجاع والمراد به المعارض والمقابل والظلمي  
لهب النار والبلاء سببية متعلق بهلك المؤخر السخط الغضب والقهر والضمير راجع الى الخليفة والجار في سخط  
متعلق بمحذوف ای ثابتة صفة الظلمى لا متعلق بها او بيانية للظلمى والالف في هلكا للاشباع قوله طار  
صاعقة من نصله فيها آه صفة رابعة له الاطارة الطيران في الهواء ای پرانیدن وفاعل اطار ضمير الخليفة  
والصاعقة مفعوله والصاعقة نار تسقط من السماء في رعد شديد النصل صی جديدة السهم والسيف والرمح  
الضمير للخليفة وقوله فبها الى السماء آه كلاهما متعلقان بسلك المؤخر والبلاء سببية وضميرها راجع الى الصاعقة  
والسماك اسم لكوكبين احدهما من منازل القمر ويسمى سماك الاعزل والاخر ليس من منازل ويسمى سماك  
الرامح ويكون المراد بهما كلاهما قوله لواء الشرع آه ای علم الشرع ورايته مفعول سماك قدم عليه والالف  
في سماك الاشباع والسماك الارتفاع ای ارتفع الخليفة قوله وصادف الرشد منها كل معتسف آه عطف  
على طار ای وجد الرشد الطريق المستقيم ای الهداية مفعول صادف وكلمة من اجابة والضمير راجع الى  
الصاعقة وقوله كل معتسف فاعل صادف المعتسف الماشى على الطريق من غير هداية ودراية قوله  
قد كان في ظلمات الغي منهما آه هذه الجملة صفة معتسف وكان تامة بمعنى ثبت وفي ظلمات الغي متعلق  
به ومنهما حال من ضمير كان او ناقصة ومنهما خبره والاولى انسب معنى الظلمات جمع الظلمة وهى ضد  
النور الغي الضلالة الانهاك الجد في الامراى مجتهداً قوله فالدين صار قرير العين مبتسماً آه عطف على جملة  
صادف الرشد آه الدين



وضع النبي أي قانون السبي أه كما مرد صار من افعال الناقصة اسمه ضميده الراجع الى الدين  
 وخبره قرير العين وحبسها حال من اسم صار فالقرير صفة مشبهة من القرية بالضم أي البارد  
 وهذه الكناية عن السرور فان دموع السرور باردة ودمعة الحزن حارة العين البصر واللام  
 عوض عن المضاف اليه أي عينه الابتسام اول مراتب الضحك هذه الكناية عن قبوله الدين و  
 نقاذه له قوله والملك اقبل بالاقبال متمسكا أه الملك بالضم المملكة اقبل من الاقبال ضد الادبا  
 ر والعائد محذوف أي الملك اقبله الباء في بالاقبال سببية اللام عوض عن المضاف اليه أي  
 باقباله أي بدولته وسلطنته قوله متمسكا أي مقبضا محبوبا معلقا به فجولة والملك أه عطف على جملة  
 فالدين صار أه قوله علا فاصبح يدعو الوري ملكا أه علا بيان ما قبله وهو مأخوذ من العلا وهو  
 الارتفاع في المجد والشرف أي ارتفع الخليفة في المجد والشرف ليس مأخوذا من العلولانه في المكا  
 ن وهو ليس بمراد في الملاح وقوله فاصبح عطف على علا وهو من الافعال الناقصة بمعنى صار  
 الخليفة يدعو من الدعاء بمعنى النداء أي يسمي الملك الوري اسم من الوري بمعنى الخلق ملكا  
 بكسر اللام السلطان قوله ورثنا فتحوا عينا عند ملكنا أه الريث ظرف لغو بمعنى الساعة مضاف الى  
 ما بعده وما مصدرية وهو متعلق بخدا يقال امهلت ريثما فعل كذا أي ساعة فصلة فيكون التقيد  
 ير ساعة فتحهم عينا الفتح والعين بمعنى الاصطلاح للحران أي فتحوا عين كلمة تلك أي اللام او هما  
 بمعنى اللغوي أي فتحوا اعينهم وكشفوا باغدا من الافعال الناقصة بمعنى صار الملك ملكا بفتح اللام  
 أي فرشته والملك... من الالوكية بمعنى الرسالة واصله مألك على انه مفعول بمعنى المفعول  
 ثم قدم اللام على السهرة فصار فلأك ثم حذفت السهرة لكثرة الاستعمال وردت في الجمع تسمى الملك  
 به لانه رسالة واسطة بين الله له وعباده وهذه الجملة عطف على قوله فاصبح يدعو أه قوله وهو  
 السلطان أه أي الموصوف بصفات المذكورة الكناية تعين موصوف صفات المذكورة فتقوله هو  
 مبتدأ ما بعده خمسة اخبار قوله الفارزي المجاهد في سبيل الله أه الفارزي أي السائر الى الفزوة و  
 القتال مع الكفار الجهاد والتعب في سبيل الله أي في تنفيذ احكامه قوله معز الحق والدين والدين  
 أه المعروضه المذل الحق مطابق الواقع للحكم والمراد اهل الحق او كلمة الحق الدنيا تأنث ادنى من الله  
 نو وهو القرب سميت الدنيا بهما لدنوها ايضا بالنسبة الى الآخرة الدين اسم لجميع ما يعبد به الله تعالى  
 قوله غياث الاسلام والمسلمين أه الغياث طلب الاغاثة اصله غواث قلبت الواو ياء لانكسار  
 ما قبلها الاسلام الانتقاد والمسلم من الإسلام قوله ابو الحسين أه كنية السلطان هذا بدل مما



قبله او عطف بيان قوله محمد كرت آه بدل او عطف بيان من ابو الحسن كرت بفتح الكاف وكو  
 ن الرء والتاء العوقانية لقب والى العظيم في عرفهم قوله لازالت اقطار الارض مشرقة بانوار  
 معدلة آه جملة دعائية لمحمد كرت لازالت اى دامت الاقطار جمع قطر وهو الناحية والطرف الاشراف  
 الاضاءة اى تابان الانوار جمع نور وهو الضوء المظهر بنفسه وبغيره معدلة مصدر ميمي بمعنى العدل الضمير  
 لمحمد كرت قوله واعصان الخيرات مودعة بسحاب رافعة آه عطف على اقطار الارض الاعصان جمع  
 غصن وهو ما تشعب من ساق الشجرة الخيرات جمع الخيرة وهى المنفعة والفضيلة وخصها الشجر المو  
 دق من الشجر ما خرجت اوداقه والمراد به هنا نضرة اى تازر السحاب جمع سحابة بمعنى الطوال منوت  
 الحارفة الرحمة اى بطوال رحمة او سطر رحمة قوله فهو الذى صترف عنان العناية نحو حماية الاسلام  
 آه صفة اخرى له صرف بدل وحول العنان جمعه اعنته وعن هو اللجام فى فم الفرس اى الكام  
 العناية القصد والارادة النمو الطرف الحماية الحفاظ قوله وشيد بنيان الهداية اثر ما اشرف  
 على الانهدام آه عطف على صرف التشيد الاحكام والقوة البنيان اصل الشئ الاثر بكسر الهمزة  
 بمعنى بعد يقال خرج فى اثره اى بعده تامصديرية الاشراف القرب والضمير المستتر فيه للبيان  
 الانهدام النقص السقوط قوله وامطر على العالمين سحاب الافصال والانعام آه عطف على صرف  
 الامطار افعال من المطر اى نزل المطر العالمين جمع عالم وهو المخلوق ما سوى التدف السحاب  
 جمع سحابة وهى الطوال او المطر الافصال والانعام مصدران الاول الباطنى اى المشرفة والا  
 خلاق والعلم والثانى الظاهرى او بالعكس قوله وخص من بينهم العالمين بمزيد الاشبال والاكرام  
 آه عطف على امطر خص من الخصوص اى الخالص ضمير بينهم للعالمين بحالهم بجمع عالم بالكسرة ايضا  
 وهم العلماء المزيد مصدر ميمي بمعنى الزيادة الاشبال بالشين المعجمة مصدر باب افعال بمعنى العطف  
 والشفقة الاكرام العزة قوله شجرة آه هذا الشعر للمتنبى اورد الشاهنشا لدج سلطان محمد كرت قوله قامت  
 فى الرقاب له الا يادى آه اقامت من الاقامة فى المكان والمراد به هنا دامت الرقاب جمع رقبة و  
 هى مؤخر اصل العنق واللام عوض عن المضاف اليه اى رقاب الناس وضميوله راجع الى محمد كرت  
 واللام بمعنى من اى منه الا يادى جمع ايد وهو جمع يد والمراد به هنا النعم وفاعل اقامت الا يادى والا  
 طواق جمع طوق وهو ما استدار بالشئ اى الحلقة والحمام بالفتح طائر معروف اى كبوتر فيكون معنى  
 الشعر دامت لهذه الممدوح فى رقاب الخلق نعم كالا طواق فى اعناق الحمام فكما لا يزول الاطواق  
 عن اعناق الحمام كذلك لا يزول نعمه من رقاب الناس قوله فقرأت آه عطف على قوله فشا



ان قد سطعت آه القراءة الثلاثة اى تلوت لقلوبه اذهب عنا الحزن آه اى البعد الحزن  
 بفتح تحتين كالحزن بضم الحاء وسكون الزاء ضد السرور قوله ووسمت بنسيان الاجبة والوطن آه  
 تفصيل من الوشم وهو العلامة واثر الكلى اى صرت ذا وسمة وعلامة يعنى داغ دارشدم النسيا  
 ن ضد الحفظ الاجبة جمع الاحباء وهو الصديق الكامل يعنى نسيان الاجبة والوطن لاجل السرور  
 الحاصل من ذوالى قوله وصرت بعيم لطفه آه عطف على وسمت اللطف الاحسان والضمير  
 لمجذرت قوله مغبوطا محظوظا آه خبر صار المغبوط من غبط وهو ان يتمنى مثل حال ذى فضل  
 من غير ان يريد زواله عنه وبه فارق الحسد والمحظوظ من حظ وهو ذو حظ ونصيب قوله وبعين  
 عناية آه عطف على عيم لطفه العين البصر العناية القصد والاهتمام والضمير راجع الى مجذرت  
 قوله ملحوظا محظوظا آه الملحوظ من لحظ وهو النظر بمؤخر العين عن يمين ويسار اى منظور اليه المحفو  
 ظ من حفظ وهو المنع والصيانة من الضياع والتلف ضد التلف قوله فشيء ذلك عضدى آه  
 التشبيه الاحكام ذلك اشارة الى عيم لطفه وعين عناية العضد الساعد وهو ما بين المرفق والكف  
 مضاف الى ياء المتكلم قوله وبتر من عطفي آه عطف على شيء الحركة والهييجان للعلل والفا  
 عل ضمير فيه راجع الى عيم لطفه وعين عناية العطف بالكسر جمع اعطاف وعطاف وعطوف وهو  
 الابط والجانب يقلل شئى عنى عطفه اى اعرض جانبه مضاف الى ياء المتكلم فيكون المعنى حرك  
 بعض جانبى على ان كلمة من تبعية ضمنية وهو كناية عن حصول الاستعانة والسرور او هذا كنا  
 ية عن ازالة الغفلة لان الغافل يتنبه بتحريك جانبه والاول انسب قوله ثم هذا انى الله سبحانه  
 سواء الطريق آه عطف على الجأنى فرط الملاى آه سبحانه مصدر فعل محذوف اى سبحت سبحانا  
 ثم حذف الفعل وجوبا وقيم المصدر مقامه سواء الوسيط مصدر مبنى للفاعل من قبيل اضافة  
 الصفة الى الموصوف اى الطريق المستوى قوله واقاض على سجال التوفيق آه عطف على هذا  
 فى الافاضة افراغ الماء على رأسه وعلى ركب من كلمة على الجارة وياء المتكلم السجال بكسر السين  
 وتخفيف اللام جمع سجل بفتح السين وهو الدلو العظيمة فيها ماء قل او كثر التوفيق جعل الاسباب  
 موافقة للمطلوب الخير ضد الخسران قوله حتى رجعت الى ما جمعت آه هذا شروع فى اتمام شرفه  
 ثانيا غاية للهداية والافاضة وكلمة ما عبارت عن المكتوب من الشرح قوله وشمرت الذيل آه  
 عطف على رجعت التشير رفع الذيل عند العدو وهو كناية عن السرعة الذيل اخير الشئ واهمها  
 الثوب قوله لتصيح وترتبه آه متعلق بشمرت والضمير فيها الى كلمة ما التصيح ضد الفساد والترتب



وضع كل شئ في مرتبة قوله واستنبضت الرجل والخيال آه الاستنماض القيام الرجل بفتح الراء  
 وكسر الجيم جمع راجل اى المشى بالاقدام وهو فلاف الفارس الخيل بفتح الخاء وسكون الياء جما  
 عة الافراس تستعمل مجازا على الفرسان وركاب الخيل وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه وجمعه  
 خيول واخيال والمراد بهنا الفرسان مجازا مثل حاله في استعانة تنقيح الكتاب وتهذيبه بكل ما  
 يمكن ان يستعان منه بحال من يستعان بمجده من الراجلة والخيال على اعدائه في مطلق الا  
 ستعانة قوله في تنقيح وتهذيبه آه الضمير فيها الى كلمة ما التنقيح التزيين والتهذيب التطهير بحذف  
 الزوائد والمحشو وايضاح المجهل المعلق قوله واضفت اليه ما سمع به في اثناء ذلك الفكر الفاتر آه عطف  
 على شمرت اى زدت اليه اى الى ما جمعت وكلمة ما عبارت عن الفوائد والزوائد السمع الجود وضميره را  
 جمع الى ما الاثناء جمع شئ وهو وسط الشئ وذلك اشارة الى التنقيح والترتيب الفكر ما يخطر بالقلب  
 من المعاني بالتأمل الفاتر القاصر فقوله الفكر الفاتر فاعل سمع قوله وسنح بعون الله للنظر القاصر  
 آه عطف على سمع السجوح الظهور وفاعله ضمير ما العون انصرفت النظر الاستدلال القصر ضد الطول قوله  
 فجاء بحمد الله كنزنا آه عطف على هذا انى الله وجاء بهنا من الافعال الناقصة والضمير فيه الى ما  
 جمعت اسمه كنزنا مدفونا خبره كالنص عليه ابن الحاجب في الكافية في بحث افعال الناقصة فيكون  
 المعنى جاء ما جمعت عقيب رجوعي واضافتى متلبسا بحمد الله كنزنا مدفونا آه الكنز المال المدفون ومدفون  
 ناصفة كاشفة له من بهنا شرع في الامر الخامس وهو توصيف شجرة ومدحه لترغيب الطلبة كما مر قوله  
 من جواهر الفوائد آه كلمة بيانية للكنز المدفون الجواهر جمع الجوهرة وهى اللؤلؤ الفوائد جمع فائدة  
 وهى الامور الخالية عن الخلل والنقصان والمراد بهنا المعاني والمسائل قوله وبجر أمشيتنا بنفنا  
 نس الفوائد آه عطف على كنز البحر متسع الماء خلاف البر مشحونا من شئ اى ملاء مملوء النفائس جمع  
 نفيسة وهى الاشياء المرغوبة فيها الفوائد جمع فريدة وهى درة الواحدة فى الصدق وهذا كناية ان  
 شجرة مثل البحر مملوءة بنفائس المعاني والمسائل قوله فجعلته تحفة لحضرة العلية آه على فجاء الضمير  
 الى ما جمعت التحفة الهدية وما اتحف به الرجل من البر واللفظ والشئ الفاخر اثنين حضرة الرجل  
 قرب فناءه وداره وهو كناية عن ذات الرجل يقال بحفرة فلان اى بمشهد منه وفي حفرة فلان  
 اى بين يديه والضمير فى الحفرة راجع الى محمد كبرت العلية فعلية من العلو وهو الارتفاع فى الشرف  
 قوله وخدمة لخدمة السنية آه عطف على تحفة الخدمة مصدر من خدم يخدم بالكسر والضم وهى المسا  
 عدة التى تقدم للغير وحملها على الكتاب مجازى السدة جمعه سد باب الدار وما حول الدار



والضمير في لسته لم يكرت السنية فعليه من السناء بالمد وهو الرفع قوله لا زالت .....  
 ملجأ لطوائف الانام آه جملة دعائية لسته اي دامت الملجأ من ملج وهو المعاذ اي جائي بنا  
 الطوائف جمع طائفة وهي الجماعة من الناس الانام الناس الضمير في لا زالت راجع الى  
 السدة قوله ولاذ الهم من حوادث الايام آه عطف على ملج الملاذ الحصن والملجأ من لوز و  
 ضمير لهم راجع الى الانام الحوادث جمع حادث وهو الامر الطارى التكليف الايام جمع يوم وهو  
 جزء الزمان قوله وحصنا حصينا آه عطف على ملج ايضا الحصن كل مكان محمي ومنبع السلاح اي  
 القلعة وحصينا تذكيره قوله للاسلام بالنبي وآله عليه وعليهم السلام آه متعلق بحصن والنبي  
 متعلق الاسلام الاسلام الانقياد والاتباع المرجو من خلائي وخلص اخوان آه بعد مدح شره  
 شرع لطلب الدعاء نفسه المرجو المتمنى الخلا جمع خليل من الخلقة وهي الصداقة اي دوستي وخلص  
 جمع خالص واخوان جمع اخ والمراد الاخوة الحسبي فقوله والمرجو مبتداء خبره ان يشيعوني آه قوله  
 ان يشيعوني بصالح الدعاء آه اي ان يشركوني بخير الدعوات من التشيع بمعنى المشاركة قوله ويشكرو  
 ن آه عطف على ان يشيعوني الشكر الشاء على المحسن بما اعطى من المعروف قوله ما عانيت  
 في هذا التأليف آه مفعول ثانى الشكر وكلمة ما عبادت عن المشقة المعاناة المقاساة اي الالم و  
 الهم اي رنج كشيدن والمراد من التأليف تصنيف شره قوله من الكد والعناء آه بيان ما التقى  
 والسعي والعناء باله المشقة قوله والى الله استفرغ آه قدم الجار والمجرور للوصف التفرغ العجز  
 اي زارى كردن الغرض منه دعاء من نفسه لطيفة هذا الشرح قوله في ان يرفع به آه متعلق  
 التفرغ وضمير به راجع الى ما جمعت اي الشرح قوله المحصلين آه اي محصلى هذا الشرح قوله الله  
 ين نعم آه صفة المحصلين الحق مطابق الواقع للحكم قوله وعن طريق العناد ناكبون آه على  
 للحق العناد خلاف الحق قصد النكب العدول اي عادلون عنه قوله وعرضهم آه عطف على هم  
 للحق مبتداء والضمير للمحصلين خبره تحصيل الحق المبين من الابانة وهي الظهور قوله لا تصوير آه  
 وهو التمثيل قوله وهذا العري آه اشارة الى الحق المبين الالم في لعمري للتقسم والعزم بفتح العين بمعنى  
 البقاء والحياة وهو مبتداء خبره محذوف اي قسمي فقوله هذا مبتداء وقوله موصوف آه خبره وهذه الجملة  
 قائمة مقام الخبر المحذوف قوله عزيز المرام آه المرام مصدر ميمي من رام يروم روما اي الطلب بمعنى  
 اسم الفاعل العزيز العزة خلاف الذلة وهي اما بمعنى القلة او بمعنى الغلبة فيكون المعنى ان الحق  
 المبين قليل الطالب لان الحق يقتضى القلة غالبا او غالب الطالب لان الحق يعلو ولا يعلى



٣٦ له حاصل ان نسبت تلك الافعال الى نفسه مجازية والفاعل الحقيقي للتوفيق فيها هو الله تعالى حيث قال وما توفيقي الا من الله

ولو البقي المصدا على معناه الحقيقي كان الظاهر أي الحق لمبين قليل طلبه. قوله: في هذه الأيام اه أي الزمان الموجود. قوله: فلقد غلب على الطباع أه الفاء للتعليل لما قبله والطباع لطبيعة. قوله: اللدنا على غلب وهو مفتحين شديد الخصومة. قوله: والغاد خلاف الحق قصدا. قوله: فشاء الجدال والحسد عطف على غلب الغشوا الانتشار الجدال الخصومة والحسد تمنى زوال نعمته غيره. قوله: ولئن فاتني أه شرط جزاء قوله فحسبي. قوله: الثناء الجميل أه أي الذكر الخير فاعل فاعل. قوله: وفي العاجل أي في الدنيا قوله: من الثواب الجزيل بيان ما الجزيل لعظيم قوله: في الآجل أي في الآخرة. قوله: وما توفيقى أي في هذا التأليف قوله: الاباء أي معجونة. قوله: عليه توكلت تقدم الطرف فيه وفيما بعده للحصر والتوكل الاعتماد على الغير والابانة الرجوع الغرض من قوله وما توفيقى دفع توهم العجب والأناية من نفسه في نسبة الأفعال اليه حيث قال جمعت وثمرت وغيرها من صيغ التثنية. قوله: قال المصم بسم الله يرد عليه لم افتتح كتابه بسم الله وكبره الله وبصلاة النبي مع هذا الموضع ليس موضع ذكر فيكون اشتغالا بما لا يعنى اجيب عنه افتتح كتابه بها اقتداء بكلام خير الكلام وبكلام خير الأنام ولطريق ما شاع من الأسلاف فان قيل فعلى هذا يلزم توارد العلل المستقلة وهي الأمور الثلاثة على حلول واحد وهو الابتدأ بها وهو باطل؟ قلنا توارد العلل باطل في العطل الحقيقية وهذه لعل شرعية وهي معزات للمعلول لا علل حقيقية ويجوز اجتماع معزات متعددة على معز واحد كالعالم المعز للصانع. ثم الكتاب فعال مبنى للمفعول أي المكتوب وهو في اللغة الضم والجمع وفي الاصطلاح عبارة عن طائفة من المسائل اعتبرت مستقلة اشتملت أنواعا ولم تشتمل فالمعنى افتتح كتابه المقدر في الذهن ان كانت الخطبة ابتدائية او المحقق ان كانت الحاقية. قوله: افتتح كتابه الغرض منه دفع توهم وهو ان المقصود من اتيان الحمد قبل المقصود التبيين انه التبرك وهو حاصل بالتسمية لأن الحمد اظهر الصفا الكمالية مدعوه لعل وهو موجود في التسمية فلا حاجة الى ذكر الحمد مستقلا بعدها حاصل الدفع ان في اتيان الحمد بعد التسمية فائدة أخرى وهي اداء ما وجب عليه من الشكر أي شكر النعم تشرحه ان الحمد على قسمين احدهما باناء الذات المستفاد من التعليق باسم الله تعالى وبالنظر الى هذا التبيين على الاستحقاق الذاتي والآثر باناء الوصف وهو المستفاد من التعليق بالانعام وبالنظر الى هذا التبيين على الاستحقاق الوصفى فما يتوكل في ضمن التسمية فهو القسم الأول من الحمد وهو ههنا ليس بمقصود وما هو المقصود ههنا هو القسم الثاني فهو ليس بحاصل في ضمن التسمية فلذا افرد بذكره قوله: بحمد الله أه متعلق يا فتتح. قوله: اداء الحق شيء مفعول له لقوله افتتح وعلا له والتبكي في شيء للتقيل أي الحق شيء قليل لان اداء ما يجب عليه بتمامه لا يحصل بهذه القدرة بل لا بد من الاتيان بالأشياء الأخر زاد لفظ الحق تبيينا على ان في افتتاح الكتاب بحمد الله يحصل نوع الشكر لا تمامه لأن الحق بمعنى النوع قوله: مما يجب عليه أي على المصم من شكر نعمائه أه كلمة من في موضعين يحتمل البيان والتبقيض

في تحصيل تلك الأبحاث اللطيفة التي عليها تكلت في صحتها واليس انتب في التامها



تفصيله ان كلمة من في الاول تبعية وفي الثاني بيانية على ان المراد من الشكر في قوله مما  
يجب آه الشكر العرفي وهو صرف العبد جميع ما النعم الله تعالى الى ما خلق لاجله ولا شك ان صرف  
العبد اللسان الى تعظيم الله تعالى بعض منه فيكون المعنى اداء الحق شئ من بعض ما يجب عليه و  
هو شكر نعمائه اى اظهار تعظيمه باللسان وهو بعض من صرف العبد جميع ما النعم الله تعالى الى ما خلق  
لاجله فعلى هذا تكون كلمة ما في قوله مما يجب آه عبارت عن الشكر العرفي والمراد من قوله من شكر نعمائه  
آه الشكر اللغوي اى اظهار التعظيم باللسان واما اذا كانت كلمة من في الاول بيانية وفي الثا  
نية تبعية على عكس ما مر فيكون المراد من كلمة ما في مما يجب الشكر اللغوي ومن قوله من شكر  
نعمائه الشكر العرفي فيكون المعنى اداء الحق شئ هو ما يجب عليه من بعض شكر نعمائه ولا شك ان  
الشكر اللغوي بعض من شكر العرفي المعروف بصرف العبد جميع ما النعم الله تعالى الى ما خلق لاجله لان  
اظهار التعظيم باللسان بعض منه كما هو الظاهر خذ ما صفا ودع ما كور قوله اللقيت تأليف  
هذه المختصر آه الفرض دفع اعتراض وهو ان اداء الشكر الواجب كما يحصل بذكر الحمد في صدر الكتاب  
ب لك يحصل بذكره في وسطه او في آخره او من خارجه فلم يذكر في اوله حاصل الدفع ان تأ  
ليف هذه المختصر يوجب ذكر الحمد في اوله لكونه اثر النعمة وحق لشكر كل نعمة ان يؤدي حال حضور  
رعا في الذهن ولا يؤخر عنه اذ في التأخير احتمال لفوات بموته وباقي الموانع فالقول كيف جاز  
القول بافتتاح الحمد كما قال الشافعي وافتتح كتابه آه مع انه مؤخر من التسمية قلنا بوجه الاول ان  
التسمية خارجة عن الكتاب جئ بها للتميم فالافتتاح بالحمد حقيقي والثاني انها داخله  
وان الافتتاح امر عرفي ممتد مع الامرين فاطلاق الافتتاح عليه حقيقة عرفية والثالث  
انه اضافي اريد به المقدم على المقصود لا على التسمية فلا ينافي تأخيرها فالقول لا تسلم ان  
الايمان بالتسمية والتحصيل المقصود اتيان با... لأمر به لما في حديثي التسمية والتحصيل من  
التعارض وحكم التعارض التساقط قلنا المتعارضان يتساقطان اذا لم يكن التوفيق مكملا  
بينهما وهما التوفيق ممكن بان يحل الابتداء في حديث التسمية على الحقيقي وفي حديث التحصيل  
على الاضافي والدليل على هذا الحمل ان الاجماع وارد على تقديم التسمية على التحصيل في مكاتباتهم  
وايضاً الاقتداء بالكتاب المجيد يقتضي ذلك وايضاً في هذا الحمل احتياطي العمل بالحديثين لما ان  
في ذكر التسمية يحصل التحصيل كما عرفت الا ان الآتي بالتسمية محال لم يعد في العرف آتياً بالتحصيل لم يكتبوا  
تحرزاً عن المخالفة الظاهرة او يحمل حديث كليهما على الابتداء الاضافي او على الابتداء العرفي



واعلم ان الابتداء على ثلاثة اقسام حقيقي، و اضافي وعرفي فالأول ما يكون مقدما على ما سواه حقيقة كما  
التسمية ههنا والثاني ما يكون مقدما على المقصود وغير مقدم على غيره كالتمجيد ههنا والثالث ما يقع في العرف مقدما سواء كان  
على المقصود أو غيره ولكن لم يكن مقدما في الواقع كتقديم التسمية والتمجيد كليهما معا لأنها لا يجدان في العرف مقدمين  
فان قيل لا نسلم ان المصنف اتى بالواجب لأن الواجب اتيان بالحمد وقوله الحمد لله على ما النعم الخ اخبار بثبوت  
الحمد لله ثم والاخبار عن ثبوت اشياء ليس اتيانا بالشيء ؟ قلنا ان القول المذكور ليس باخبار عن ثبوت الحمد لله اذ الظاهر  
ان المتكلم ليس بصدد الاخبار والاعلام به لان المقصود من الاخبار افادة المخاطب انا الحكم او كونه عالما به والمخاطب بهذا  
الكلام هو الله تعالى وهو عالم بالغائيات بل القول المذكور وامثاله اخبار واقع موقع الاشارة، ومستعمل في معناه مجازا ومعنى  
الحمد لله الحمد لك يا رب وضع الظاهر موضع المضمرة ومقصود المتكلم به التثنية تعظيمه بهذه اللفظ ولو سلم انه اخبار  
فهو اخبار بثبوت جميع المحامد لله تعالى فيكون عين الحمد كما ان قول القائل الله واحد عين توحيد ومن ثبوت الحكمة فقد  
اوتى خيرا كثيرا قوله الحمد هو الثناء باللسان الفرض منه تعريف الحمد لانه المذكور في المتن فهو في اللغة يستودن وما  
هو المذكور في الشرح وفي الاصطلاح فعل ينبئ عن تعظيم المنعم اه كما هو معنى لغوي للشكر يريد عليه ان ما لوجه ان ذكره بال  
لسان بعد الثناء، ولم يكف بذكر الثناء كما اكتفى قاضي بسياوي في تفسيره ؟ اجيب عنه ان القاضي نظر الى الثناء، وحقيقة  
في ذكر اللسان والفاظ التعريفات محمولة على المعنى الحقيقية فلا حاجة الى ذكر باللسان والثناء اقتضى في ذلك لصاحب  
الكشاف حيث ذكر النداء بعد الثناء، نظر الى ان الثناء وان كان حقيقة في ذكر اللسان لكن قد يطلق على المهاد  
صفة الكمال ايضا كما في الحديث لا احصى ثناء عليك كما اثنيت انت على نفسك فلذا عقبه بذكر  
الله للتنصيص على المقصود وحينئذ كلا النظيرين صحيحان اول قول في الجواب بان ذكر اللسان  
في التعريف بيان للواقع ولطبيعة للفرق بينه وبين الشكر حيث قال بعبده في الشكر  
سواء كان ذكرا باللسان ؟ فان قيل كيف يكون الحمد اللغوي مختصا باللسان وقد  
قال به سبحانه وتعالى وان من شيء الا يسبح بحمده الآية واكثر الاشياء لا لسان  
لها ؟ قلنا بانه لما ثبت الاختصاص بالنقل عن ائمة اللغة يحمل امثال ما ذكره على  
المجاز طردا للباب بان يكون حمد الله تعالى ذاته وحمد النبوات والجمادات وغيرها  
عبارة عن اهلها الصفا الكمالية مجازا اول قول ان هذا التعريف لحمد العباد لا مطلقا  
او المراد من اللسان فيه مبدء التعبير ويصح اطلاقه عليه كما سيأتي قوله على الجليل اي على  
الوصف الجليل للمحمود او الفعل الجليل للمحمود لأن الجليل اسم صفتي يقتضي الموصوف وهو  
الوصف او الفعل فان قيل لم يتعرض للمحمود به وذكر الحمد عليه بكلمة على ؟ قلنا لدلالة الثناء  
عليه لانه لا يكون الا محمودا فان قيل لم ترك قيد على جهة التعظيم والتبجيل كما ذكره الاخرين ليخرج الاستثناء



والسخرية قلنا اكتفاء بذكر الشاء لانه عبارت عن الذكر بالخير وهو لا يكون الا على جهة التعظيم  
فلا يدخل الاستهزاء والسخرية فيه فالثقل بالوجه ان الشئ لم يقيد الجميل بالاختيارى كما قيده القا  
ضى وغيره ليخرج المخرج عنه لانه الاعم من الاختيارى وغيره قلنا ان المختار عنه ما اختاره صا  
حب الكشاف والفائق من ان الدح والحمد اخوان او نقول انما لم يقيد بالاختيارى لئلا يخرج  
عنه حمده ثم على الصفات الذاتية القديمة سواء كانت عين الذات او غير بالان صفاته ثم لا تكون  
اختيارية له ثم او نقول ان لفظ الجميل صيغة الصفة لا بد لها من الموصوف وهو الفعل كما صرح به الشافى  
في حاشية الكشاف والمتبادر من الفعل لا يكون الاختياريا وما هو غير اختياري لا يعد في العرف فعلا  
فان قيل فعلى هذا يخرج حمده ثم علما الصفات الذاتية لانها ليست اختيارية له ثم وكذا ليس من قبيل  
الافعال اجيب عنه بانها نازلة منزلة الافعال الاختيارية في استقلال مبدأها وكفايتها فيها وباعتبار  
ترتيب الاثار الاختيارية عليها او نقول ان المراد بالاختيارى كون الممجد فاعلا مختارا في الجملة  
سواء كان مختارا في تلك الافعال او لا فالثقل فعلى هذا التعريف يخرج حمد الله ثم لانه ليس  
بل ان قلنا هذا التعريف لحد العباد فقط او نقول ان المراد من حمد الله هو اظهار الصفات الكما  
لية وهو لا يكون الا باللسان فدخل فيه او نقول المراد من اللسان في تعريفه مهة البقية وهو يصح  
ق على حمد الله ثم لانه مهة رحمه واعلم ان ههنا خمسة امور جادة ومجود ومجود عليه وبه وصيغة  
المدح والحمد من صدر منه المدح اى فاعله والمجود من حمد عليه اى اتنى عليه والمجود به الكلام الذى  
يشئ به اى الكلام الذى يظهر به الصفات الكمالية باللسان نحو الله عليهم واما المجود عليه ففيه  
مذهبان فعند المشهورين عبارة عن الباعث على المدح وعند المحققين عبارة على محكى عنه الكلام  
فيكون الفرق بينهما اى بين المجود به والمجود عليه عند هم اى عند المحققين باعتبار الحكايت والحكم  
عنه اى بينهما اتحاد ذاتي وتغاثر اعتبارى مثل التضاف الله فى نفس الامر بالعام يكون مجودا  
عليه والحكايت عنه بان الله عليهم يكون مجودا به واما بين المذهبين فمفهوم وخصوص من وجه فمادة  
الاجتماع زيد معطى الدراهم لان الباعث على هذه الحكايت اعطاء الدراهم وهو ايضا محكى عنه  
لهذا الكلام واما مادة الافتراق من الجانبين مثل زيد علامة عند الباعث المذكور اولا اى  
بهذا القول يكون فى اداء مدح اعطاء الدراهم اولا فاذا قال القائل هذا القول فى مقابلة اعطا  
ء الدراهم فيتحقق المجود عليه على المذهب الاول بحيث انه قوله زيد علامة يكون مجودا به واعطا  
ء الدراهم مجودا عليه وباعثه واما اذا قال القائل هذا القول بدون اعطاء الدراهم ويكون زيد



عالما في نفس الامر فيحقق الممجد عليه على المذهب الثاني بحيث ان قوله زيد علامة يكون محمودا به  
 وعلمه في نفس الامر محكي عنه لهذا الكلام ولا باعث ههنا واما في الكلام فيذكر الممجد به بالباء  
 والممجد عليه بعلی ثم اعلم ان في كون الفعل الجميل للممجد اختياريا او غير اختياري فذهب ثلاثة  
 الاول كونه اختياريا في المردود المدح بل هو عام من الاختياري وغيره فيقال مدحت اللؤلؤ على  
 صفاتها ولا يقال مدحت اللؤلؤ على صفاتها وهذا مذهب العلامة التفتازاني والثاني في كليهما  
 الاختيار شرط ومثال مدحت اللؤلؤ على صفاتها مصنوع لا مسموع وهذا مذهب صاحب الكشاف  
 والثالث في كليهما عدم شرط الاختيار وهذا مذهب البعض قوله سواء تعلق آه اي الشئ الفرض منه  
 بيان متعلق الحمد بغير تعريفه وتمييد للفرق بينه وبين الشكر وايضا فيه رد على ما في تفسير الكبير من ان  
 الحمد مختص في مقابلة الانعام ايضا لكنه اعم من ان يكون واصلا الى الشكر اكرام لا بخلاف الشكر فانه  
 شفاء في مقابلة الانعام الواصل الى الشكر حاصل الرد الحمد عام باعتبار المتعلق وليس مختصا  
 بالانعام لان معنى الفضائل صفة ذاتية ولا تكون في مقابلة الحمد بل الحمد بهما بدون الانعام  
 والاحسان مثلا يكون زيد عالما في نفس الامر وانت قلت زيد عالم بدون احسانه معك فيكون  
 الحمد بلا مقابلة الانعام والفواضل صفة متعدية مثل الانعام والارزاق فيكون الحمد بهما في مقابلة  
 بل الانعام مثلا اعطاك زيد دراهم وانت قلت زيد جواد فيكون حمدك في مقابلة الاحسان  
 قوله بالفضائل آه جمع فضيلة وهي الفضيلة الذاتية غير متعدية اي ليس في مفهومها النسبة الى الغير  
 مأخوذة كالعلم والقدرة قوله او الفواضل آه جمع فاضلة وهي الفضيلة المتعدية الى الغير بمعنى  
 ان النسبة الى الغير مأخوذة في مفهومها كالانعام ومعنى تعلق الفضائل عدم كونها سببا باعثا  
 على الشكر ومعنى تعلق الفواضل كونها سببا باعثا على الشئ فكلمة او بمعنى الواو لان  
 كلمة او لاحد الامرين وما يسند اليه كلمة سواء يجب ان يكون متعددا لان التسوية انما يكون  
 ان بين المتعدد لا بين واحد فالسواء اسم بمعنى الاستواء مرفوع على الخبرية والفعل بعده اعني  
 تعلق بان المقدر في تأويل المصدر مبتدأ مؤخر او كلمة سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامر ان سواء  
 والفعل المذكور بعده تفصيل الامر ان قوله والشكر فعل آه واما كان الشكر قريبا للحمد وكانا متنا  
 سبين ومتشاكبين في مادة فعند ذكر احدهما يخطر الاخر في البال عرف الشكر ايضا وان لم يكن  
 مذكورا في المتن وكذا الموجود ههنا حمدان احدهما باراء الذات المستفاد من تعلق الحمد باسم الله  
 تعددون ملاحظة الصفة والاخر باراء الوصف المستفاد من تعلقه بالانعام والحمد الثاني متحد



مع الشكر والمادة الاجتماعية فكان الشكر مذكورا أيضا في ضمن الحمد فلذا عرفه الشئ هذا كما يعلم  
 من قول الله فيما بعده ومن ههنا تحقق تصادقهما آه ثم المراد من الفعل الامر وهو اعم من ان يكون  
 الفعل باللسان او القلب او الجوارح ولا ما يكون مختصا في مقابلة القول او الاعتقاد فصح التعظيم  
 بقوله سواء كان ذكرا باللسان آه ولا يرد ان الفعل في كلامه غير شامل للشكر اللساني والجناني  
 لان الذي باللسان قول الذي بالجنان كيفية نفسانية فلا يصح تعظيم الفعل الواقع في التعريف  
 فالثقل لا يصح تعظيم الفعل الواقع في التعريف الى الثلاثة لان الاعتقاد لا انباء فيه لا بالنسبة  
 الى نفس الشكر لان فيه تحصيل الحاصل ولا بالنسبة الى الغير لانه لا اطلاع له على اعتقاد انكركلنا  
 المراد من الانباء الاشعار في حد ذاتها بحيث كل من اطلع عليه علم تعظيمه سواء كان عالما عليه  
 بالفعل او لا وهذا المعنى يتحقق في الشكر الجناني او لقول ان المراد من الانباء الدلالة ولا شك ان الاعتقاد  
 المعتقد يدل على تعظيم منعمه وان لم يعلمه احد فان الدليل ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فان  
 قيل الانباء عن الشئ لا يستلزم تحققة فضلا ان يكون مقصودا مع ان قصد التعظيم معتبر في  
 الشكر فلا بد ان يبدل قوله لينبئ بقوله يقصد ليصح تعريفه قلنا الا خود في تعريفه لفظ الفعل ولا يتبا  
 در منه الا الاختيارى وهو لا يكون الا مقصودا فلا حاجة الى ذكر القصد مكان الانباء قوله ينبئ  
 آه صفة الفعل قوله بسبب الالغام آه متعلق بالتعظيم قوله سواء كان ذكرا باللسان آه بيان متعلق  
 الشكر وفرقه عن الحمد باعتبار المتعلق واشارة الى الانواع الثلاثة للشكر والحمد دفع ما يرد من انه ما لو  
 جه في اختيار لفظ الفعل على لفظ القول والذكر حاصل الدفع ان لفظ القول والذكر خاصان  
 باللسان والمراد ههنا عام من اللسان والجناني والجوارح ومحبة بالجنان آه في زيادة لفظ المحبة  
 بعد الاعتقاد اشارة الى ان مجرد اعتقاد التعظيم بصفات الكمال ليس شكرا ما لم ينضم اليه المحبة و  
 الميل القلبي الى تعظيمه والالكان كثير من الكفار الذين اعتقدوا التعظيم الشد ورسوله من الشا  
 كرين المسلمين كما يرشد عليه قوله نعم الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون ابنائهم مع كونهم  
 غير الشكرين واما من لم يذكر هذه العطف فاراد بالاعتقاد الاذعان والتصديق وهو يستلزم المحبة  
 والارضاء قوله وخدمة بالاركان اي الجوارح ففي هذه الزيادة ايضا تنبيه الى ان العمل انما بعد  
 شكرا اذا كان على وجه الخدمة فقط واما اذا كان بطريق الامانة او الترحم او الاجرة فلا يكون شكرا  
 يرد عليه ان العطف بكلمة او يدل على ان كل واحد من الثلاثة شكرا وان لم يضم معه الاخران لانها  
 لتعين احد الامور فيلزم ان يكون مجرد ذكر اللسان والعمل الاركانى بدون الاعتقاد شكرا وهو باطل



والا يلزم ان يكون المناق المراتب شاكرا وكذا يلزم ان يكون مجرد الاعتقاد شكرا بدونها  
وهو كما ترى والا يلزم ان المؤمن التارك للاقرار والاعمال المعتقد لتعظيم الله ورسوله شكرا  
هو باطل اجيب عنه ان الشكر كل واحد واحد من الثلاثة لكن بشرط ان لا يخالفه الاخر كما ان الحمد هو الذكر للسان  
في لكن بشرط عدم المخالفة الاعتقاد والعمل فيكون الشكر كل واحد واحد من الثلاثة والاخران بشرط خارج  
لانه فيكون كلمة او ههنا لتوزيع الفعل المبني بان يكون ظهور الفعل وصدره ولا عن اللسان او الجناح  
ان او الاركان ولا يدل على ان مجرد الذكر للسان والعمل والا اعتقاد الجناح في شكر كما فهم المعترض  
ثم انه قدم الشكر للسان لكونه اظهر في الانباء به ثم الاعتقاد لانه اشرف بالنسبة الى الاركان قوله  
فورد الحمد آه تفريع على التفریقين بعد بيان مورد هما ومتعلقهما وكذا التوطية الى بيان النسبة بينهما  
قوله يعلم النعمة وغيره آه فسر البعض اعني السيد السند قدس سره النعمة ههنا بالانعام بناء على  
ان النعمة ذات الشئ والانعام اعطاء الشئ في مقابلة الشئ والمراد الثاني دون الاول اقول  
لا حاجة ذلك التفسير لان صاحب الكشاف قال في سورة المزمل النعمة والكسرة الانعام وبالنسبة  
المرة والمراد ههنا الثاني قوله وغيره آه من الاعتقاد والاركان قوله فالحمد اعم آه تصریح بعد  
التمهيد على ان النسبة بينهما عموم وخصوص من وجه قوله ومن ههنا آه اي من اجل عموم المتعلق  
وخصوص المورد وبالعكس تحقق آه الفرض بيان مواد العموم والخصوص من وجه في ضمن الامثلة  
بحيث تتحقق المواد الثلاثة من مادة الاجتماع ومادة الافتراق من الجانبين قوله على الوصف بالعلم و  
الشجاعة آه الباء ليست صلة الوصف للسببية لانها اذا جعلت للصلة لا يعلم كون هذه مادة الافتراق  
للحمد لانه يحتمل ان يكون الوصف بالعلم والشجاعة بمقابلة الانعام فيكون شكرا ايضا واذا جعلت للسببية  
يكون الوصف بمقابلة العلم والشجاعة وهما ليسا من الاحراق والانعام لكونهما من النعم اللازمة  
قوله والله اسم للذات آه لما كان في جملة الحمد لله جزاء الحمد واسم الله تعالى فلما بين الجزء الاول  
شرح الآن الجزء الثاني بطريق اللف والنشر مرتباً ثم المراد من الاسم ههنا ما يقابل الصفة او اللقب  
دون الكنية اى علم وفيه رد لقول من قال انه صفة في الاصل من آله ياله وبفتح العين فيهما بمعنى  
عبدة فإله على وزن فعال بمعنى مفعول ثم صار علما بالغلبة بان استعمل با دخال لام العهد عليه  
في ذاته قد حتى صار مختصاً به فلفظ الله قبل ادخال اللام وبعده مختص بذاته تعالى لا يطلق على غيره تعالى  
اصلاً الا انه قبل الادخال من الاعلام الغالبة وبعده من الاعلام الخاصة ثم اعلم ان في لفظ  
الله تحقيقات خمسة الاول ان فيه مذممين فذهب البعض انه اسم صفتي بمعنى معبود من آله ياله



الـ بمعنى عبدة يعبد عبادة فالمصدر بمعنى المفعول ثم دخل عليه اللفظ اللام فصار الله ثم غلبت  
 الاسمية على الوصفية باختصاصه في بعض الافراد وهو ذات الواجب الوجود والدليل الآخر على  
 صفية ان حرف الجار يتعلق به كافي قوله انه هو الله في السموات والارض وفذهب البعض انه  
 اسم جامد ليس بمشتق والا لا يكون الا الله مفيد للتوحيد لكن التالي باطل فالمقدم مثله اما وجه اللا  
 زمة فلانه اذا كان اسما صفتيا فيكون كليا فلزم استثناء الكلي وهو لا يمتنع صدقه على كثيرين با  
 اعتبار نفس مفهومه فلا يكون مفيد للتوحيد واما بطلان التالي فلانه كلمة التوحيد بالاتفاق فيلزم  
 خرق الاجماع واما الجواب عن دليل البعض من ان تعلق الظرف به باعتبار صفة لازمة له اعني  
 معبود وهو مشتق وكذا يجاب عن البعض الثاني بان كونه مفيد للتوحيد بحسب الاصطلاح واما  
 بحسب اللغة فليس مفيد للتوحيد وكلا مناهيه وعند البعض مشتق من الـ ياله فهو الفاء من علم  
 بمعنى سكون الخلق اليه اى رجوع المخلوق اليه في حوائجهم وعند البعض مشتق من الـ يؤك من باب  
 علم مثال واوى بمعنى تحمى تحمى قلوبهم عن ادراك الله تعالى وعند البعض مشتق من تاله يتاله  
 من حد منع بمعنى تفرع وعند البعض مشتق من لاه يلوه من حد لضر جوف واوى بمعنى الاحتجاب  
 عن ادراك الابصار والتحقيق الثاني انه علم شخص او علم جنس والتحقيق الثالث انه لفظ عربى او  
 عبرانى ام يونانى او سريانى والتحقيق الرابع انه جزئى او كلي والتحقيق الخامس انه منقول او مرتجل  
 فالله تعالى علم شخص عند الايئة الرابعة وعند البعض علم جنس وكذا اللفظ الله عربى عند الايئة الرابعة  
 وقال البعض يويانى والاخر عبرانى والاخر سريانى والمعنى عند الكل واحد وهو المعبود وكذا اللفظ الله  
 جزئى عند الايئة الرابعة وقال البعض كلى منحصر فى فرد واحد كالشمس وكذا اللفظ الله منقول عن معنى  
 الاصل عند الجمهور وعند البعض مرتجل ثم الذات يطلق على حقيقة الشئ وعلى الهوية الخارجية  
 للشئ وعلى ما يقابل الوصف فى ايراد الذات معرفا باللام اشارة الى انه اسم للذات المعينة <sup>الواجبة</sup>  
 بالشخص فيكون لفظ الله علم شخص قوله الواجب الوجود آه المراد من الوجوب المطلق الوجوب الذاتى  
 لانه الفرد الكلى ينصرف اليه الذهن وانما خص الوجوب من باقى الصفات الكمالية لاختصاصه به  
 ثم لفظا ومعنى لانه لا يستعمل فى غيره تعالى ولا يجد فى غيره تعالى ولا اشتغاله على سائر صفاته تعالى لانه مبدء  
 لكل كمال ومبدء عن نقصان فعلى هذا يكون قوله المستحق لجميع آه صفة كاشفة له وذكر  
 للتبيين على ان اللام الجارة فى الله متعلق بالاستحقاق قوله الى اجمع محمودة بكسر الميم مصدر بمعنى  
 الحمد ثم الغرض من قول الله والله اسم للذات آه دفع اعتراض وهو انه ما الوجه للمعنى انه قال

على لا الاله الا الله



الحمد لله ولم يقل الحمد للخالق والرازق والعالم وغيرهما من الصفات مع ان هذه اولى من ذلك لكونها  
 جديدة وكل جديد لذيد فاجاب عنه اولا بقوله والله اسم للذات آه وثانياً بقوله بل انما تعرض للا  
 نعام آه فيكون كلمة بل للترقي في الجواب حاصل الجواب الاول انه لو قال الحمد للخالق او غيره لتوهم  
 اختصاص الحمد بوصف دون وصف بناء على ان الحكم اذا تعلق بالمشتق يفيد علئية المبدأ لذلك  
 الحكم بخلاف لفظ الله لانه اسم لذات الله تعالى ليس بمشتق فالتقيل ان هذه القاعدة مستمرة وكلية  
 عندهم مع ان لفظ التوهم الذي ذكره الشهيد يدل على المرجوحية الظنية فلا بد من ايراد لفظ يدل على  
 القطع مثل لفظ يتحقق وغيره قلت ان هذه القاعدة تفيد علئية المبدأ لذلك الحكم لكنه لا تفيد انه لا  
 علة سواه حتى تفيد الاختصاص فاذا قلنا لفظ يدل على القطع فينحصر العلئية فيها وهو خلاف الوا  
 قع وحاصل الجواب الثاني ان قوله الحمد لله يدل على استحقاق الذاتي وقوله فيما بعد على ما انعم  
 وعلم من البيان آه يدل على استحقاق الوصف فيكون تنبيها على تحقق الاستحقاقين فيه نعم بخلاف  
 ف ما لو قال الحمد للخالق او غيره لانه لا تنبيه فيه للاستحقاق الذاتي بل على استحقاق الوصف فقط فانا  
 قلت لا تنبيه في قوله الحمد لله الى الاستحقاق الذاتي اذ لم يعد فيما بينهم ان تعليق امر باسم غير  
 صفة يدل على منشيئة مدلوله لذلك الامر حتى يقال ان تعليق الحمد بالاسم المذكور يدل على منشيئة  
 مدلول ذلك الاسم وهو الذات الحمد فيدل على الاستحقاق الذاتي قلت بان اللام الجارة في الحمد  
 يفيد الاستحقاق فاذا قيل الحمد لله يفيد استحقاق الذات له فثبت في الكلام اشعار على استحقاق الذاتي  
 او نقول ان كلمة بل انما تعرض آه افراب عن قوله ولذا لم يقل آه او اضرب عن المقدر كان سائلا سئل  
 ان هذه الالهام لا يفران الاختصاص ثابت في نفسه والاما قال المصنف على ما انعم آه فيما تقدم الالهام  
 لا يصلح وجهاً لترجيح تعليق الحمد بالاسم دون الصفة فاجاب عنه بقوله بل انما تعرض يعني فاضرب  
 عنه وقال انما تعرض آه حاصله ان التنبيه على الاستحقاق الوصفى بعد الدلالة على الاستحقاق الذاتي لا  
 يضري الدلالة على الاستحقاق الذاتي ولا يغير بالبعد اتماماً لقوله على تحقق الاستحقاقين آه اى الذات  
 والوصف قوله قدم الحمد آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المناسب لتقديم لفظ الله على الحمد بوجهين  
 الاول ان لفظ الله اهم لكونه اسماً ذاتياً والحمد وصف والثاني ان في تقديم لفظ الله دلالة على اختصاص  
 الحمد به نعم لانه على هذا يكون الحمد مقدماً لعنى الله الحمد وهو يفيد الاختصاص وهو المقصود في هذا المقام فا  
 جاب الله عن الوجه الاول بقوله لا اقتضاء المقام آه حاصله ان المقام وهو مدحه نعم بوصف من الاد  
 صاف فيناسب ثبوته له نعم اولا وهو لا يكون الا بتقديم الحمد لانه ايفه من جملة الوصف وعن الوجه

هذا ما في قوله بل انما تعرض آه

هذا ما في



الثاني بقوله على ان صاحب الكشاف آه حاصله ان في تقديم الحمد ايضا اختصاص الحمد له نعم بناء على  
 كون اللام في لفظ الاختصاص فلا حاجة الى تقديم الحمد للاختصاص قوله وانه به حقيق آه الضمير الاول  
 للحمد والثاني للفظ الحمد اي الحمد حقيق بالحمد او الضمير الاول للحمد والثاني للحمد اي الحمد حقيق بالحمد وفي زيادة  
 هذا العطف اشارة الى ان الباء في قوله اختصاص به آه ليست داخلية على المقصور كما هو الشائع في عرف  
 الخاص بل على المقصور عليه كما هو المتبادر عند العرف العام اعلم ان صاحب الكشاف ذهب الى ان  
 الالف واللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ففهم منه اكثر شراح الكشاف ان لفيها الاستغراق  
 بناء على ما ذهب اليه المعتزلة من ان الافعال الاختيارية للعباد ليست بمخلوقة لله نعم بل العبد خالق  
 لافعاله الاختيارية فالحمد عليها لا لله نعم كما هو مذهبهم فلا يكون جميع المأد ثابتة لله نعم كما هو مقتضى  
 الاستغراق وهو خلاف الواقع لان جميع المأد ثابتة لله نعم فرد الشبهة التوهم بقوله وبهذا اي بما صرح  
 صاحب الكشاف بان الحمد مختص لله نعم يظهر ان ما ذهب اليه آه حاصله انه قال باختصاص الحمد له  
 نعم في قوله الحمد لله كما هو موجود في لفظ الحمد ثم ذهب الى ان الالف واللام في الحمد لتعريف الجنس  
 فقد قال باختصاص جميع المأد لله نعم وهو ظاهر اذ لو ثبت على ذلك التقدير فيرد من افراد الحمد  
 لغيره نعم كان جنسه ثابتا له في ضمنه فلا يكون الجنس مختصا به نعم والمقدر خلافه بل الجنس مستلزم  
 للاستغراق فلا فرق بين الاختصاص بين اى اختصاص الجنس واختصاص الاستغراق في انهما  
 ينافيان قاعدة الاعتزال قوله من ان اللام آه بيان ما في قوله ما ذهب اليه قوله ليس كما توهمه آه  
 خبر ان قوله كما توهمه آه الجار والمجرور متعلق بمبني المتأخر الذي هو ليس وقد مت للاهتمام لان المقصود  
 رد على ما توهمه كثير الناس او الكاف في كما بمعنى المثل منصوب على انه خبر ليس وقوله مبني خبر بعد  
 خبر او الجار والمجرور في موضع المصدر صفة مبني اي ليس مبني بناء كما توهمه كثير من الناس او في  
 موضع الحال من ضمير مبني اي حال كونه ماثلا ما توهمه كثير من الناس فيكون الكاف ايضا بمعنى المثل  
 قوله بل على ان الحمد آه اضراب من قوله ليس مبني على ان افعال آه فيكون المعنى ليس مبني على المذ  
 كور بل هو مبني على ان الحمد اله فظهر ان قوله بل على آه عطف على قوله على ان افعال العباد آه لا  
 ن العطف بكلمة بل يكون بين الكلامين المتغايرين نفيًا واشباتا الغرض من هذا القول توجيه  
 الكلام صاحب الكشاف يعني لما لم يكن مراد صاحب الكشاف من نفي الاستغراق ما توهمه كثير من  
 الناس من مذهب الاعتزال كان مراده من هذا القول ان الحمد مصدر قائم مقام الفعل والفعل  
 لا يدل الا على الحقيقة دون الاستغراق فكذلك ما قام مقامه وهو المصدر فلا يدل الحمد الا على الحقيقة



دون الاستغراق لئلا يلزم زيادة القاسم على ما قام عنه فعلى هذا التوجيه لا يثبت مذهب الاعتزال  
ولا يلزم عدم ثبوت جميع المحامد له لعدم مراده ان الاستغراق في نفسه صحيح لكن عدم الصحة و  
النعارة عنه لاجل النكته وهي ان المصدر قائم مقام الفعل آه قوله من المصادر السادة آه يعنى  
ان قوله الحمد لله في الاصل جملة فعلية اى حدث الله حمد فحذف الفعل مع الفاعل واقيم المصدر  
مقامه يرد عليه ان المصدر القاسم مقام الفعل يكون منصوباً والحمد بهما مرفوع فكيف يصح القو  
ل بكونه من المصادر القاسمة مقام الفعل فاجاب بقوله واصله نصب آه ثم يرد عليه لا كان امله  
النصب فلم لم يبق عليه ولم يعدل الى الرفع فاجاب عنه بقوله والعدول الى الرفع آه حاصله ان  
الاصل ابقاء الشئ على امله اذ لم يكن مقتضى للعدول عنه وههنا وجد مقتضى للعدول وهو  
كونه الجملة الاسمية المعدولة دالة على الدوام والثبات بخلاف الجملة الفعلية والاسمية الغير المعدولة  
لانها لا تدل ان على الدوام والاستمرار دائماً بل قد تدل وقد لا تدل وبهذا المقام مقام اظهار التعظيم  
فيناسب له الدوام والاستمرار قوله وفيه نظر آه الغرض منه اعتراض على ما قال الشافى لتوجيه كلام  
صاحب الكشف بقوله بل على ان آه حاصله ان القاسم مقام الفعل انما يكفى المصدر المنكر  
مثل سلام عليك لانه قائم مقام الفعل وهو سلمت مع انه منكر فكذا ههنا القاسم مقام الفعل  
هو حمد منكر فيجوز تعريف الحمد بعد الاقامة لا فائدة معنى زائد وهو الاستغراق ولا يلزم زيادة النائب على  
المنوب عنه لان النائب هو المصدر المنكر وهو لا يدل الا على الحقيقة كالفعل واما دلالة على الاستغراق  
فباعتبار دخول اللام الاستغراق بعد النيابة فيكون معنى قوله انما هو المصدر النكرة آه ان النيابة  
يكفى المصدر النكرة وليس معناه ان المصدر المعروف لا يصح نيابته لانه قد ينوب المعروف عن الفعل  
كما في قراءة قوله نعم الحمد لله بالنصب والجواب من ذلك النظر انما لا نسلم ان النائب مناب الفعل  
ههنا هو المنكر بل معروف لانه يحتمل ان يكون امله حدث الحمد فيكون القاسم مقام الفعل المصدر  
المعرف وهو لا يدل الا على الحقيقة دون الاستغراق لئلا يلزم زيادة النائب على المنوب قوله فالاولى  
ان كونه آه يعنى اذا علمت فادما يحتمل كلام صاحب الكشف من الاحتمالين السابقين الاول توهم  
اشبات مذهب الاعتزال والثاني النيابة الاول بقوله ليس مبني آه والثاني بقوله وفيه نظر آه فالاولى  
ان يوجه ما قال صاحب الكشف باحد التوجيهين الاول ما ذكره بقوله ان كونه للجنس مبني آه والثاني  
بقوله او على ان اللام لا تغيد آه قوله الشائع آه صفة المتبادر وانما قال فالاولى ولم يقل فالصواب لان  
الجواب عن النظر الوارد على التوجيه الثاني ممكن كما عرفت فكان للتوجيه الثاني محل صحيح حاصل



التوجيه الاول ان كون اللام للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الثالث في الاستعمال لا سيما في  
المصادر لانها موضوعة للحدث من غير دلالة على الوحدة والكثرة فيتبادر الجنس من لفظ المصدر ولا  
سيما عند خفاء قرائن الاستفراق كما فيها نحن فيه لان ما في الجنس من المبالغة لا يحصل من الاستفراق مع  
ان المقام مقام مبالغة المدح بحيث ان الجنس يدل على كل واحد واحد من المعاني وجميعها بخلاف الاستفراق  
لانه لا يدل الا على واحد هما وهو اختصاص كل واحد واحد منهما لا جميعهما فيكون قرائن الاستفراق  
خفية في المدح من الجنس فيكون اللام للجنس اولى منه واعتبرض عليه السيد السند قدس سره حاصلة ان لا  
سلم ان اللام للجنس المتبادر الثالث هيما بل المتبادر الثالث في المقامات الخطابية هو الاستفراق سواء كان  
مصدرا او غيره وايضا ان لم خفاء قرائن الاستفراق هيما بل المقام الخطابى يقتضى للمبالغة ادل دليل  
واعدل شاهد على الاستفراق فقرينة الاستفراق كناية على علم اجيب عن الاول ان مراد الاشياء ان اللام  
الجنس من الحقيقة المستعملة والاستفراق من المجاز المتعارف والاول اولى من الثانى لانه من  
نفس اللفظ يستفاد بخلاف المجاز لانه محتاج الى القرينة خصوصا في المصادر ... لان استعمالها  
في المعاني الحقيقة أكثر بخلاف اسماء الاجناس واجيب عن الثانى ان اختصاص الجنس به قد  
يفيد الاستفراق بناء على انه لو ثبت فرد من المدح على ذلك التقدير اى تقدير اختصاص الجنس بغيره  
قد لكان الجنس ثابتا في ضمنه ايضا فلا يكون الجنس مختصا به نعم والمقدر خلافه فلا يكون قرينة الاستفراق  
ستفراق شاهد عدل على المبالغة بل كلا المبالغتين متساويين مع كون الجنس معنى حقيقيا دون  
الاستفراق وحاصل التوجيه الثانى المشار اليه بقوله او على ان اللام آه ان اللام لا تدل الا على التعريف  
والاسم لا يدل الا على معناه فان كان معناه الماهية من حيث هى كافي المطلق اى الجنس كالمصدر افاد  
التعيين فى الماهية المطلقة وان كان معناه الماهية من حيث الوحدة اى الفرد المنتشرة كافي الاسم  
الجنس افاد تعيين الوحدة وهذا ليس الا معنى اللام للجنس او العهد الخارجى واذا كان مدلول اللام التعريف  
ومدلول الاسم المسمى والمناد باللام اما لتعيين الماهية كافي لام الجنس او لتعيين الواحد من حيث واحد  
كافي لام العهد الخارجى فاذا لا يكون ثم اى فى الحديث استفراق نظرا الى نفس اللفظ لان الحمل على الاستفراق  
مجاز محتاج الى القرينة وليس ههنا قرينة الاستفراق فيلزم ترك الحقيقة من غير قرينة صارفة منها  
واعترض عليه السيد السند ايضا بان قوله او على ان اللام لا تعيد سوى التعريف آه لا يصح لان الاستفراق  
ق وان لم يكن مفهوما من اللام والاسم لكنه مفهوم من المقام لانه مقام المبالغة فى المدح وهو يناسب  
بالاستفراق وهذا كاف للاستفراق والجواب عنه ما عرفت آنفا ان الجنس من الحقيقة المستعملة والاستفراق



من الجواز الاول اولى من الثاني فمما هذا الاذلك مع ان الجنس مستلزم للاستغراق كما نمت  
 في الجواب الثاني فلا يكون الاستغراق مفهوما من المقام بدون الجنس مع انه يتبادر من نفس اللفظ  
 فانقل اذا جعل اللام للاستغراق يكون اختصاص الحمد مصححا واذا جعل للجنس صار مفهوما فيكون الاول  
 اولى فكان المقام قرينة الاستغراق قلنا ان في صورت الجنس صار الاستغراق مفهوما بطريق الكنا  
 ية فيكون اولى لان الكناية ابلغ من الصريح فان قيل ان وجود الجنس كما يكون بوجود الافراد كك  
 يكون بوجود فرد ما فلا يفيد الجنس مفاد الاستغراق قلنا ان وجود الجنس بوجود جميع الافراد من اجل المقام  
 بخلاف وجوده في وجود فرد ما لانه غير متبادر قال المص على ما انعم آه كلمة على تعليلية لانه الحمد كافي  
 قوله تعد وتكبر والحمد على ما عهدتكم اذا كانت جملة الحمد للشائئة وكلمة ما مصدرية والجموع  
 متعلق بما استفاد من الكلام وهو انشأت مثلا فالتقدير انشأت الحمد للشائئة وكلمة ما مصدرية والجموع  
 الحمد في مادة الشكر ويحتمل ان تكون كلمة على للاستعلاء ويكون الظرف باعتبار المتعلق المحذوف  
 خبر بعد خبر ليظهر تحقق الاستحقاقين الذاتي والوصفي فيكون التقدير هكذا الحمد لله ثابت على الغامه  
 فعلى هذا ايضا تكون كلمة ما مصدرية قوله وما في على ما انعم مصدرية لاموصولة آه الفرض منه  
 دفع توهم وهو ان المتبادر من كلمة ما استعمالا موصولية فيكون ههنا ايضا كك مع انه لا يصح سيجي  
 حاصل الدفع ان كلمة ما ههنا مصدرية لاموصولية اما كونه مصدرية لصحته لفظا ومعنى واما عدم  
 كونه موصولة لفساد اللفظ والمعنى كما قال الله اما الفاد لفظا فلا احتياج الموصولة الى تقدير العائد  
 في الصلة لان العائد لا بد منه في الصلة لان الموصول لا يتم جزءا الا بصلته وعائد فيكون التقدير  
 النعم به مع ان هذا التقدير باطل لان قول المص فيما بعد وعلم من البيان آه عطف عليه فيكون التقدير  
 ير ههنا ك وعلم به مع ان مفعول الثاني لعلم وهو قوله ما لم نعلم آه فذكر الاول محذوف وهو ضمير  
 المتكلم مع الغير اى علمنا ما لم نعلم من البيان آه فيكون تقدير العائد في المعطوف لغوا فكان في  
 المعطوف عليه ايضا حشوا لان المعطوف في حكم المعطوف عليه واما حذف المفعول الاول لعلم فهو  
 جائز عند وجود القرينة عليه مقالية او حالية وههنا حالية لان مقام المدح لله تعالى وهو يكون بتعليمه  
 تعد لنا يكون الحمد في مادة الشكر قوله اى النعم به آه هذا عند من يجوز حذف العائد الحمد ومع الجواز  
 اما عند من لا يجوز كما صرح به الامام المرزوقي فلا يصح قوله مع تعذره في المعطوف عليه آه اى في الذي  
 عطف عليه قوله وعلم الفرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم وهو ان حذف عائد المفعول متبادر و  
 شائع فكيف يكون فاسدا باعتبار اللفظ حاصل الدفع ان حذف عائد المفعول شائع في نفسه



لكن الفساد باعتبار المعطوف لانه لا يفهم تقدير العائد فيه كما عرفت قوله اعني علم آه الفرض منه تعيين  
 المعطوف عليه اي المعطوف ودفع التوهم وهو ان المعطوف عليه لا يكون الامتداد في الكلام و  
 بهذا ليس شئ مقدما يكون عطف النعم به متعذرا عليه حاصل الدفع ان المراد من المعطوف عليه  
 الذي عطف عليه شئ اخر اي المعطوف قوله لكون مالم نعلم مفعوله آه علمه تعذر التقدير في المعطوف  
 قوله ومن زعم آه الفرض منه رد على من صح كلمة ما موصولة بحيث لا يرد ما يرد من الفساد اللفظي  
 بان كلمة ما في قوله على ما النعم آه موصولة والعائد له محذوف اي النعم وكذا في المعطوف اي علم العائد  
 محذوف اي علمه وان قلت تقدير العائد في المعطوف متعذر لكون مالم نعلم مفعوله الثاني قلت ان  
 تقديره لك اي علمه وقوله مالم نعلم بدل من الضمير المحذوف بدل الكل او خبر مبتدأ محذوف اي وهو مالم  
 نعلم او منصوب بتقدير اعني بيان للضمير المحذوف اي وعلمه اعني مالم نعلم فمرد الشئ عليه بقوله فقد تعسف  
 آه ووجه التعسف في الاول ان حذف المبدل منه لا يجوز في غير صورة الاستثناء وعند الجمهور وان جاز  
 عند البعض لغوات ما هو المقصود منه وهو التوطية والتمهيد للبديل وفي الثاني والثالث ان الرفع والنصب  
 على المدح وان كانا لطيفين في نفسها لكنه لا لطف فيهما ههنا لعدم كونهما على المدح وايضا قد ذكرنا  
 لصحة ما موصولة وجوه اخرى كيكتة الاول ان الفعل اعني علم بمنزل منزلة المصدر عطفا على الموصول  
 في ما النعم به وذلك لان الفعل يدل على الحدث والزمان والنسبة وقد يجرد في بعض مواضع لاحيد به  
 لوليه مجازا والثاني ان يكون قوله مالم نعلم تفسير للضمير المبهم المحذوف في علم والثالث ان يكون  
 مالم نعلم من قبيل وضع الظاهر موضع المضمرة العائدة الى الموصول اما ركافة الاول فلكونه في غاية العذرة  
 والقلّة وايضا الاصل الحقيقة فمالم يتعذر الحقيقة لا يصار الى المجاز واما ركافة الثالث فلكونه خلاف الظاهر  
 برمع عدم اشتماله على نكتة يعتد بها واما ركافة الثاني فلعدم جواز حذف الضمير المبهم لغوات ما هو المقصود  
 من تفسير بعد الابهام وبالجملة ان جعل ما موصولة مسكون طريق غير مستقيم لان فيه ترك الابهام وهو  
 جعل ما مصدريّة واخذ الاعسر وهو جعل ما موصولة قوله واما معنى فلان الحمد آه اي فساد كون ما موصولة  
 لية معنى حاصله ان الحمد على تقدير كون ما مصدريّة يكون على الانعام الذي هو صفة المنعم وعلى  
 تقدير كون ما موصولة يكون على النعمة التي هي اثر الانعام فيكون الحمد على الاول اشبه تمكننا في القلب  
 وقبوله عنده من الحمد على الثاني لان الحمد على الاول بلا واسطة لانه فعل المنعم وعلى الثاني بالواسطة  
 باعتبار ان النعمة اثر الانعام وهو فعل المنعم فقوله الذي هو آه اشارة الى وجه الامكانية قوله: امكن من ممكن  
 الشئ مكانه اي اخذ مكانه فيكون معنى امكن اشد اخذ للمكان من غيره والمكان ههنا قوله: ولم تخرج



للمنعمة الغرض منه دفع اعتراض وهو ان في الانعام لا بد من المنعم به فأتى وجها لم يتعرض له ؟ حاصل الدفع ان التعرض للمنعمة امانة كرامة  
 او بذكر الكل تفصيلا واجمالا وهذه اربع صور وعلى التقادير كلها فالعبارة قاصرة عن الاحاطة به اما عدم تحقق الاحاطة  
 في صورة ذكر التفصيل كلا او بعضا لعدم تناسيها لعمدة لقوله نعم وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها ولتحقق الاحاطة انما قصد كما في  
 صورة ذكر الاجمال كلا او بعضا فعلى كل تقدير العبارة قاصرة عن التبعية والاحاطة وكذا توهم الاختصاص لشيء وهو المذكور  
 دون شيء وهو المتروك متحقق على التقادير كلها وكذا ذنب نفس السامع كل شيء ممكن انما يتحقق اذا لم يذكر شيء منها ثم المتشكك في صورة  
 ذكر الكل اجمالا هو التفصيل فيتوهم اختصاص الحمد بحال الاجمال دون التفصيل وكذا اذا ذكر البعض  
 تفصيلا فالمتروك الاجمال والبعض الاخر واذا ذكر اجمالا فالمتروك التفصيل والبعض الاخر فعند ذكر احدهما  
 يتوهم اختصاص الحمد بل لو امكن ذكر الكل تفصيلا لجا ذلك التوهم فعلى هذا يكون قوله لقصور  
 العبارة وكذا قوله للما يتوهم آه وكذا قوله فليذهب آه فكل واحد علة مستقلة لعدم تعرض المنعم به كايه  
 ل عليه اعادة اللام الجارة في كل منها ولا المجموع علة واحدة كما قال البعض قوله ثم انه صرح ببعض المنعم  
 آه شروع في شرح قول المصنف وعلم الى قوله وفصل الخطاب آه قدم الشرح عليه لدفع اعتراض يرد عليه وهو  
 ان ما ذكره في بيان عدم تعرض المصنف للمنعمة من النكتة لو كان كما قال الشارح لما تعرض لبعض المنعم  
 الذي هو نعمة البيان ونعمة القوانين الشرعية ونعمة بعثة الرسول المقنن لها ونعمة المعجزة المصطفوية  
 لدعواه مع التالي باطل لانه ذكر هذه المنعمات فالمقدم مثله اى عدم التعرض للمنعمة به لاجل ما ذكرها  
 حصل الدفع ان المقاديرى بامر عجيب ترك مفعول الانعام اشارة الى تلك النكتة ثم صرح فيما  
 بعد ببعض المنعم التي هي من اصول ما يحتاج اليه الانسان في بقاء نوعه ايماء الى جلالتها وشرفها  
 من بين النعم فاجاب عن الاول تفصيلا بقوله وبيانه ان الانسان آه الى قوله ... فانعم الله عليهم  
 ثم فرغ عليه بقوله فانعم الله عليهم آه وعن الثاني بقوله ثم ان هذا الاجتماع آه الى قوله وهي علم  
 الشرائع آه وعن الثالث بقوله ولا بد لها من واضع آه الى قوله وهو الشارع آه وعن الرابع بقوله ثم  
 الشارع لابد وان يختار آه الى قوله فتقوله وعلم آه ثم اشار الشارح الى الاجوبة اجمالا بقوله فتقوله وعلم آه حيث  
 اجاب اجمالا عن الاول بقوله من عطف الخاص على العام آه وعن الثاني بقوله فيما ذكره الشارع آه و  
 عن الثالث بقوله فيما بعد اشارة الى القوانين آه وعن الرابع بقوله اشارة الى المعجزة آه فهناك ثم  
 الجواب تفصيلا واجمالا قدم الجواب تفصيلا ثم اجمالا تسهيل الحفظ قوله بيانه آه اى بيان بعض المنعم باعتبار  
 انه اصول ما يحتاج اليه قوله اى محتاج في تعييشه آه الغرض منه بيان معنى كون الانبياء مدنى بالطبع  
 لانه يحمل ودفع اعتراضين الاول ما معنى نسبته الى المدن بالطبع لان الياء في قوله مدنى للنسبة والقاعدة



فيهما ان يكون باقبلها منسوباً اليهما وهو الانسان ههنا وذلك قد في فنسبته الانسان الى الله  
 ان لا يخلو اما ان يكون من قبيل نسبة الجزء الى الكل او يكون من قبيل نسبة الذاتيات الى الذات او  
 يكون من قبيل الى الالح او يكون من قبيل نسبة الصفة الى الموصوف او يكون من قبيل الظرف  
 الى المظروف وكل واحد منها باطل اما الاول فظاهر لان الانسان ليس جزءاً من المدن واما الثاني فايض  
 تظاهر لان الانسان ليس ذاتياً للمدن واما الثالث لان الانسان ليس حالاً في المدن بالطبع ويكون هو  
 محلاً له واما الرابع لانه ليس صفة له واما الخامس لانه ليس ظرفاً للمدن حاصل الدفع ان نسبتته الانسان  
 ليس ما ذكرت بل نسبتته اليه من قبيل نسبة المحتاج الى المحتاج اليه وهو صحيح لان الانسان محتاج في  
 تقيشه الى تمدن اى اجتماع بنى نوعه ليتعاونوا ويتشاركوا والاعتراض الثاني ان المتبادر من المدنى  
 النسبة الى المدينة بخلاف التام فيكون معناه الانسان منسوب الى المدينة والمدينة اسم مصر من مصا  
 ر العرب والنسبة اليه غير مراد ههنا حاصل الدفع ان المراد بالمدنى النسبة الى التمدن لا الى المدينة بخلاف  
 التاء والى دفع الاعتراض الاول اشارة بقوله اى محتاج في تقيشه الى الثاني اشارة بقوله الى التمدن  
 وانما عبر عن المدن بالتمدن لان المدن قد يكون بمعنى الإقامة اى المقيم في السكن وهو ههنا غير مقصود فلذا  
 عبر بالتمدن لانه عبارت عن اجتماع شخص مع بنى نوعه قوله وهو اجتماعه آه الغرض منه تعريف التمدن  
 وايض دفع اعتراض وهو التمدن عبارت عن انتظام المصر مع ان الانسان غير منسوب الى التمدن  
 بهذا المعنى حاصل الدفع ان التمدن ليس بهذا المعنى بل بمعنى اخر وهو اجتماع الانسان مع بنى  
 نوعه قوله يتعاونون آه بتقدير اللام علة للاجتماع اى ليتعاونوا لنوا قوله ويتشاركون آه بتقدير اللام  
 علة للتعاون اى ليتشاركوا حاصله ان الانسان وحده لا يفي امور الدنيا كلها فلا بد له ان يشارك  
 مع بنى نوعه في تحصيل امور الدنيا وقوله يتعاونون آه جملة مستأنفة جواب متقيد وهو ان يقال لا يفعلون  
 ان في هذا الاجتماع او عطف بيان لقوله ان الانسان مدنى بالطبع احوال من بنى نوعه قوله هذا مقود  
 في آه اى التعاون والتشارك قوله على ان يعرف كل واحد بصيغة المعلوم كل واحد فاعلة قوله صاحبه  
 مفعوله الاول وقوله ما في ضميره مفعوله الثاني والضمير ان راجعان الى كل واحد اى ان يعلم كل واحد آه  
 قوله والاشارة لا تنفي آه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لا يكون الحاجة الى تعليم البيان بل تكون  
 الاشارة كافية في تأدية المعنى المقصود فلا يكون تعليم البيان موقوفا عليه حاصل الدفع ان الاشارة  
 لا تفيد المقصود في جميع الامور بل في المحسوسات فقط فالمعقولات الصرفة والمعدومات لا تحصل بالاشارة  
 فائدة منها لان الاشارة لا يمكن اليها وانما قيد المعقولات بالصرفة لان المعقولات المخلوطة مع المحسوس



يمكن الإشارة اليها كالكليات في ضمن الجزئيات قوله وفي الكتابة مشتقة أه الفرض منه دفع اعتراض  
 وهو ان لا يكون الحاجة الى تعليم البيان ولا تكون الاشارة كافية بل يحصل المقصود بالكتابة بحيث  
 ان وجد الحاجة الى شئ يكتب ما هو المرام في القرباس فتحصل الافادة بها حاصل الدفع نعم لكن في الكتا  
 بة تكليف مشتقة بحيث يحتاج فيها الى القلم والقرباس والكتاب وبعض من الناس لا يكون كما  
 تباً وبعضهم لا يكون معه القلم قوله فانهم الله تعالى هذا التفرغ مما سبق يعني اذا كان الانسان محتاجاً  
 في معيشته الى التمدن وهو لا يحصل الا بتعليم البيان فانهم الله تعالى عليهم بتعليم البيان قوله وهو المنطق  
 الفصحى أه شروع في تعريف البيان اي المنطق الظاهر الذي لا يلتبس بعضه بعضاً كما في الحان الطيور قوله  
 المشرع عما في ضميره أه اي المظهر عما في الضمير بدالات وضيعة اما من الله تعالى ومن عباده على خلاف  
 بينهم في ان الواضع للالفاظ هو الله تعالى والعباد وكلهم كما تقر في موضعه قوله ثم هذا الاجتماع أه هذا  
 شروع في بيان احتياج الانسان الى نعمة القوانين الشرعية حاصله ان اجتماع الانسان مع بني نوعه  
 امر منظم اذا كان بينهم معاملة وحسن سلوك وعدل التفاضل لان كل واحد من الانسان يشتهي ما هو  
 محتاج اليه ويقهر على من يتقابل به فيقع الظلم والجور على الغير ويحتل امر الاجتماع والمعاملة وذلك الانتظام  
 لا يحصل الا بقوانين شرعية وصحى علم الشارع قوله معاملة أه وهو ان يأخذ كل واحد منهم ما يحتاج اليه من  
 الاخر ويعطيه ما عنده فاضلاً عن حاجة عوض ما اخذ منه قوله وعدل أه اي استواء في المعاملة قوله يتفق  
 الجميع عليه أه صفة عدل اي يتفق الجميع على انه عدل وليس بظلم قوله والعدل لا يتناول أه جملة مسائل  
 جواب سوال مقدر وهو ان العدل كاف في الاجتماع والانتظام فلا حاجة الى قوانين الشرعية فلا حاجة  
 الى بيان نعمة القوانين الشرعية حاصل الجواب ان العدل لا يكفي عن القوانين الشرعية لانه لا يتناول الجز  
 ئيات لكونها غير محصورة وغير متناهية مع ان الانتظام لا بد فيها فلا بد لها من قوانين كلية وهي علم الشارع قوله ولا  
 بد لها أه اي للقوانين الكلية هذا بيان احتياج الانسان الى نعمت بعثة الرسول ص يعني لا بد لتلك القوا  
 نين الكلية من وارضع يقررها ويثبتها على حال يناسب تقرر ما حال كون تلك القوانين محفوظة عن  
 الخطأ وما هذا الا اشارة قوله ثم الشارع أه شروع في بيان احتياج الانسان الى نعمة المعجزة حاصله  
 ان الشارع لا بد له ان يمتاز عن جميع الاغيار في استحقاق الطاعة وذلك الامتياز لا يحصل  
 بعلاوات تدل على ان جميع ما جاء به حاصل من عنده وما هذه العلاوات الا المعجزات قوله لا بد  
 وان يمتاز أه لا لنفي الجنس اسمه بد وكلمة او بمعنى من خبر لا باعتبار المتعلق اي لا بد موجود من ان يمتاز  
 او الود زائدة بين اسم لا وجزه قوله واعلى معجزة أه وصحى خارج للعادة قصد به اظهار صدق من ادعى



انه رسول الله صلى من حيث اعجازها الخفيم عند المعارضة معجزة ومن حيث ظهورها وكونها علانية  
 آية بيان تخصيص معجزة القرآن من بين سائر المعجزات اما كونه نفس معجزة فلا معجز عن الاتيان  
 بمثله كما هو مذکور في موضعه واما كونه اعلى فلان كل آية منه معجزة لقوله نعم فليأتوا بحديث مثله ان  
 لو اصادق من فنيه ألوف من الآيات فصار اعلى المعجزات ولانه مفتاح يفتح باب الشريعة المشتملة  
 على فوز الدارين ولكونه الفارق بين الحق والباطل في كل زمان وعلى كل لسان وفي إمكان كما اشار  
 اليه بقوله الفارق بين الحق آه قوله فتقوله وعلم آه هذا التفریع على ما سبق من بيان اقسام الاربعة  
 للنعم فلذا اورد به كراهة فكان هذا اجمالاً لا قبله وانما فعل ذلك تسهلاً للمفظ وتيسيراً للاخذ لان الاجمال  
 بعد التفصيل يكون اسهل للاخذ فيكون من هذا القول الى قول الله وعلى آله الاطهار آه اجمال ما سبق  
 وحاصله فهذا القول اى فتقوله مبتدأ وعلم بيانه وقوله من عطف الخاص خبره وكذا قوله فيما بعد من البيان  
 آه عطف على قوله وعلم فيكون التقدير فتقوله من البيان بيان آه فيكون لفظ بيان خبر وقوله فتقوله مبتدأ  
 وقوله من البيان بيان القول وكذا قوله والصلوة عطف على قوله وعلم فيكون التقدير فتقوله والصلوة آه  
 فيكون هذا بيان القول واما قول الله دعاء للشارع آه خبره فيكون المعنى فتقوله والصلوة آه دعاء  
 للشارع آه وكذا قوله فيما بعد وافضل من ادنى آه وفصل الخطاب آه عطف على قوله وعلم بيان  
 لقول الله فتقوله وهو مبتدأ وقواله اشارة اشارة في الموضوعين خبره فيكون التقدير فتقوله وافضل  
 من آه اشارة وكذا افتقوله فصل الخطاب اشارة هذا التركيب باعتبار مزج الشئ عبارة المتن با  
 لشرح واما تركيب عبارة المتن بدون مزج الشرح فظاهر قوله فتقوله وعلم من عطف الخاص آه الغرض  
 منه خلاصة ما سبق ودفع اعتراض يرد عليه وهو ان ذكر نعمة التعليم بعد ذكر الانعام مستدرك لانه داخل  
 فيه حاصل النعم انه داخل فيه لكن ذكره رعاية لبراءة الاستعمال وتنبيهاً على شرافة نعمة البيان  
 فيكون هذا خلاصة ما سبق لان ذكر الخاص بعد العام يكون خلاصة العام ثم البراعة ههنا اما باعتبار  
 ان البنون المشروعة تتعلق بالبيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير واما باعتبار انها تشترك  
 البيان المذكور ههنا في الاسم بان يقال لهما علم البيان وان اختلف البيان في المعنى وهذا القدر  
 يكفي للبراءة ولا حاجة الى اتحاد المعنى فلهذا رعاية وتنبيهاً آه كلاهما مفعول له لقوله من عطف الخاص آه الاول  
 لاجل قصد تفصيله والثاني بسبب وجوده يعنى ان مفعول له ما هو سبب باعث على الفعل في الذهن وهو  
 على قسمين قد يكون علته باعثة في الخارج ايفه وقد لا يكون علته باعثة فيه بل يكون معلولاً فيه فرعاية  
 براءة الاستعمال من قبيل الثاني لانها تحصل من عطف الخاص على العام كما في ضربت تأديباً



لان التأديب يحصل بالضرب واما التنبيه على جلاله نعمته البيان فمن قبيل الاول لان بالتنبيه المذكور  
 جئى بعطف الخاص على العام كما وقعت عن الحرب جئنا لان بسبب الجبن حصل التعود عن الحرب  
 قوله كما اشير اليه آه اى الى جلاله نعمته البيان وانما ذكر الضمير لان لفظ جلاله مصدر يستوى فيه المذكور  
 المؤنث او مؤنل بمعنى الشرف وهو كذا الغرض من هذا القول اشبات جلاله نعمته البيان فحصل اشبا  
 ته في هذه الآية تخصيص نعمته البيان بالذكر من بين النعم الواصلة للان بعد خلقه وايضا ذكره في  
 اول السورة المشتملة على تعدد النعم وكذا اقتوانه بتعليم القرآن وخلق الانسان وهما نعمتان جليلتان  
 فتكويهم كك قوله ومن البيان بيان لقوله آه عطف على قوله وعلم فيكون التقدير فقوله ومن البيان  
 بيان فيكون قوله بيان خبر وقوله فقوله مبتدأ وقوله من البيان بيان القول المذكور الغرض من هذه العبا  
 رة دفع اعتراض وهو ان ايراد كلمة من ههنا لا يصح لانه يجئى للبيان او للتبعض او للتعليل وكل واحد منها  
 لا يصح ههنا لعدم المبتين وعدم المتبعض عنه وعدم المعلول حاصل الدفع انه ههنا للبيان لكن المبتين مؤخر عنه  
 وهو قوله مالم نعلم ثم يرد عليه ان حق البيان مؤخر وحق المبتين مقدم فلم قدم البيان على المبتين فاجاب  
 بقوله قدم عليه آه حاصل الجواب ان التقديم ههنا لثلاثة وهى رعاية السجع بقوله على ما النعم وعلم ونعلم  
 فلو اخر لم يحصل السجع مع انه من ابدى لغات المحنات فان قيل ان فيه ترك رعاية المعنى الابهام سواء كان  
 مقدما او مؤخرا ففى التقديم يحصل رفع الابهام مع فائدة رعاية السجع بخلاف التأخير لان فيه يحصل رفع  
 الابهام فقط دون رعاية السجع فيكون التقديم اولى فان قيل تقديم البيان على المبتين غير جائز  
 كائن عليه القوم قلنا تقديم البيان على المبتين غير جائز اذ الم يكن البيان بكلمة من البيانية واما اذا  
 كان مع كلمة من فجاز كما فى قوله قد فغشيه من ايهما غشيهما والسرفية ان كلمة من علامة قونية على  
 البيان فلا يلتبس المبتين بالمبتين واما اذ الم يكن من البيانية ففيه التباس المبتين بالمبتين فلا يجوز تقديم  
 عليه واما ههنا اى فى قول الله فالبيان مع كلمة من البيانية فجاز تقديمه قال الله والصلوة على سيدنا آه عطف  
 على وعلم فيكون التقدير فقوله والصلوة آه فيكون هذا بيان القول واما قول الله فيما بعد دعاءك آه  
 خبره فيكون المعنى فقوله والصلوة آه دعاءك آه وكذا ما بعده من قوله وافضل من آه وفصل الخطاب آه  
 ثم الصلوة مصدر كالتصلية من باب التفعيل واسم المصدر وضع موضع مصدر والالف منقلبة عن الواو  
 المفتوحة ولذا كتبت بها تنظيها بالامالة اليها ومعناه اللغوى عند الجمهور الدعاء وهو مختار السيد السند  
 هذا اذا كان واويا اى صلوة واما اذا كان يائيا اى صلى فيكون معناه الدخول فى النار وتشتتها وشواها  
 واذا كان من الصليل باللام فيكون معناه الصوت واما اذا كان من الصل بالشدة فيكون معناه

فلهذا جاء امره على ان يشار من الذين لهم قلنا لانهم ان فيه ترك رعاية المعنى لان المقصود بالبيان رفع ط



السيف التقاطع واما معنى الشرعى فهو اركان مخصوصة في اوقات مخصوصة وعلاقتها فيها المتشوع و  
 التواضع او معناه لتقوى تحريك الصلوة وهو مفتار حاسب بحيث في ومعناه الشرعى الاركان المخصوصة  
 في اوقات مخصوصة عنده ايضا فيكون علاقتها بينهما سبب والسبب لان تحريك الصلوة  
 سبب لاركان مخصوصة فيكون المجاز مرسل كما يكون على الاول مجازا مستعارا  
 فيكون استعماله على المذهب الاول في الرحمة والاستغفار مجازا مرسلًا نظرًا الى المعنى  
 اللغوي والشرعى كليهما او يكون علاقتها سببية والمسببية لان الدعاء والاركان المخصوصة  
 سببان للرحمة والاستغفار وعلى المذهب الثاني ايضا يكون استعماله نظرًا الى المعنيين اى اللغوي  
 والشرعى في الرحمة والاستغفار مجازا مرسلًا لان تحريك الصلوة والاركان المخصوصة سببان  
 لهما وعند البعض لنظر الصلاة مشترك لغوي بين المعاني كلها فان قيل لنظر الصلاة  
 ههنا لا يخلو اما ان يراد جميع معانيها او بعضها فعلى الاول يلزم عموم مشترك وهو باطل  
 وعلى الثاني يلزم ترجيح بلا مرجح وهو باطل؟ قلت يراد منه معنى آخر جامع للمعاني كلها  
 يطابق عموم المجاز وهو افاضة الخير الكثير فان قيل فلم افرد الصلاة بذكره دون التسليم مع انه  
 مكروه لقوله نعم يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فيرد على من ادعى ان فعل المكروه؟  
 قلنا ان المحتملين ابطالوا القول بالكراهة بافراجه والتسليم في الآية محمول على التقياد القلبي  
 وايضا لا دلالة في الآية على الجمع كما في قوله نعم اقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وكذا قد  
 صح عن النبي صلى الله عليه وآله في تعليم كيفية الصلاة وهي خالية عن تسليم وكفى به حجة على عدم الكراهة  
 نعم التسليم في نفسه عبادة شريفة كالصلاة والسيد احمد سعيد بتقديم الواو الساكنة على الياء المتحركة  
 المكسورة على وزن فيعمل ثم اجتمعت الواو ولياء واو لها ساكن فابدلت الواو على الياء ثم ادغمت الياء  
 في الياء فان قيل بصلوة بمعنى الدعاء لغة وقد تقرر ان الدعاء اذا عدى بعلى يراد به النشر واذا عدى بلام  
 يراد به دعاء الخ وههنا عدى بكلمة على وهو غير مناسب بهذا المقام؟ قلنا تلك لغة في لفظ الدعاء مجازا والصلاة  
 دعاء ضمنا ومعنى لا مبرحا اما قوله محمد عطف بيان للسيد او دلالة الى ان الصلاة ههنا غير مقصود بالسيد  
 بل على محمد وايضا اشارة الى ان اضافة السيد الى الضمير للعهد وهو محمد قال خير من نطق اسم تفضيل محقق آخر  
 صفة لمحمد لا سيدنا والا لقدم على عطف بيان كما هو المقرر عندهم المراد بمن نطق الانبياء عليهم السلام  
 واختار هذه الصفة من بين الصفات الاخر موافقة لما ذكره في الحمد من لعمري البيان الذي هو  
 النطق المخصوص واختار النطق على التكلم والقول لصدهما على انه تعالى فيحتاج الى التخصيص  
 بالقياس الى انها عامان يخص عنهما البعض وهو الله نعم وايضا في اختياره اشارة الى قوله تعالى



وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى الآية فيكون المعنى والصلوة على نبينا محمد خير الانبياء قال  
بالصواب آه متعلق لنطق المراد به اما الصواب في التكلم وعدم الخطاء فيه فصاحة وبلاغة واما مطابقة  
النطق للواقع وبرائته من الكذب قوله دعاء للشارع المقنن آه اى الى مع المرزئى هذا بيان اجمال لغمة  
بعثة الرسول بعد ما فصل اولاً وفي توصيفه بقوله المقنن اشارة الى لميثة الدعاء له قال وافضل من اوتي  
آه عطف على قوله خير آه باعتبار المتن واما باعتبار الشرح عطف على قوله وعلم فيكون بيان لقوله الش  
فقوله قيل تو وعلم كما عرفت مراراً والمراد بمن اوتي الرسل عليهم السلام كما ان المراد بمن لنطق الانبياء  
عليهم الصلوة قوله اشارة الى القوانين آه هذا بيان اجمال لنعمت القوانين الشرعية قوله لان الحكمة  
الفرض منه دفع اعتراض وهو ان لا علم ان في الحكمة اشارة الى القوانين الشرعية لانها عبارت عن العدل  
والقرآن والنبوة كما في القاموس حاصل الدفع ان علم الشرائع ايضا من معانيها كما يفسر في الكشف  
قوله ولفظ اوتي آه الفرض منه دفع اعتراض وهو انه لم يختار لفظه اوتي الحكمة على لفظه عنده الحكمة  
بان يقال وافضل من عنده الحكمة مع انها اظهر للمقصود حاصل الدفع في اختيارها التنبيه على انه من  
عند ربه لا من عند نفسه فلو قيل من عنده الحكمة لتوهم كونه من عند نفس النبي لا من جانب الله  
وهو خلاف المرام قوله وترك الفاعل آه دفع اعتراض وهو ان التنبيه المذكور يحصل بذكر الفاعل وتصريحه  
بليق الا ليق والاولى فلم ترك تصريح حاصل الدفع ان في عدم التصريح به نكتة وهي الاشارة الى ان  
به الفعل لا يصلح لغيره فاذا صرح به لا يحصل انحصار المقصود منها قال وفصل الخطاب آه عطف على  
قوله الحكمة آه باعتبار المتن واما باعتبار الشرح فكما عرفت انفاً قوله اشارة الى المعجزة آه هذا بيان اجمال  
نعمت المعجزة والمراد منها هنا الكاملة بقريظة الالف واللام الداخلة عليها للعهد ومعكوم ان معجزة الله الكا  
ملة ليست الا القرآن كما قال الله فيما سبق واعلى معجرات نبينا القرآن آه فيكون مصداق فصل الخطاب  
القرآن لانه يتناوله ويصدق عليه قوله لان الفصل التميز آه اى لفظة الفرض منه دليل على اثبات المدعى  
وهو قوله اشارة الى المعجزة آه ودفع اعتراض وهو ان فصل الخطاب يطلق على كل كلام مميز فكيف يكون  
الاشارة به الى المعجزة حاصل الدفع المراد به ليس مطلق كلام مفصول بل المراد به الكلام الخاص الذي  
يفهم كل من يخطاب به ولا يشبه عليه شئ في الدلالة على ما هو المراد منه وما هو الا الكلام المعجزة وهو القرآن  
كما اشار اليه بقوله الملخص الذي يتيبه آه واما حاصل الدليل ان الفصل في اللغة التميز ويقال للكلام الوا  
ضع فصل بمعنى مفصول او فاصل ففصل الخطاب البين من الكلام الخالص الذي يفهم كل من يخطب  
به ولا يلتبس عليه او الفاصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء ولا شك في صدق هذا المعنى



الذكرين على الكلام المعبر وهو القرآن لان هذين الوصفين لا يوجدان في غير القرآن فيكون الدليل  
مطابقا مع الدعوى به حاصل ما قاله لتطبيق الدليل مع الدعوى واما التفصيل عبارات الشك بكونه اقوله وبقا  
للكلام آه مثال لكون الفصل بمعنى التميز قوله بمعنى المفعول آه الفرض منه دفع اعتراض وهو ان حمل  
الفصل بمعنى التميز على الكلام لا يصح حمل المصدر على الذات حاصل الدفع ان المصدر ههنا بمعنى للمفعول  
ل فيصح الحمل قوله وفصل الخطاب البين من الكلام آه الفرض منه دفع اعتراض بوجوب الاول اضافة  
الفصل بمعنى المفعول الى الخطاب لا يصح لان المتبادر من الاضافة بمعنى اللام وعلى غير مستقيم ههنا  
كما لا يخفى والثاني ان الخطاب مصدر معناه توجيه الكلام الى الخطاب للافهام وهذه المعنى غير مستقيم ههنا  
كما لا يخفى حاصل الدفع الاول ان الاضافة ههنا بمعنى من لا بمعنى اللام وحاصل الدفع الثاني ان الخطاب  
ههنا بمعنى الكلام فقط لا بمعنى المصدر الذي هو توجيه الكلام آه واثار الى الاول بزيادة من في قوله من  
الكلام آه والى الثاني بذكر لفظ الكلام موضع الخطاب قوله المفعول آه صفة البين الفرض منه دفع اعتراض  
وهو ان المقصود ههنا توصيف القرآن وهو غير حاصل في فصل الخطاب بمعنى البين من الكلام المفعول  
لان الفصل بمعنى البين من الكلام المفعول ليس فيه توصيف القرآن بالصفات العظيمة لان هذا الوصف  
موجود في غير القرآن ايضا حاصل الدفع ليس المراد مطلق الكلام البين المفعول حتى يرد ما يرد بل المراد  
به الكلام الخالص الذي يفهم كل من يخاطب به ولا يشبهه على احد في الدلالة على ما هو المراد منه وما هو المقر  
ن ولا غير كما مر تقريره قوله انه يتبينه آه اى بفهمه ويعلمه فالقول ان الفصل بهذه المعنى كيف يشتمل القرآن  
مع ان فيه المتشابهات ما لا يفهمها من يخاطب به ويشبهه عليه قلنا في المتشابهات فذهبان الاول  
فذهب المتأخرين القائلين بان الراسخين في العلم يعلمون تاويل المتشابهات وهم المخاطبون بها و  
يفهمونها ولا يلتبس عليهم والثاني فذهب المتقدمين القائلين بان المتشابهات لا يعلم تاويلها الا الله فيجاء  
ببان اتيان الكلام البين لا يقتضي ان يكون كلام يؤتى به كك حتى يرد المتشابهات مع ان نزول  
المتشابهات للابتلاء والامتحان لا للتخاطب كما عرف في محله فاذا خرجت عن الكلام البين لا بأس  
عليها وهذا الاختلاف بين الذهبيين مبنى على اختلاف آخر وهو ان قوله تعالى لا يعلم تاويله الا الله  
والراسخون في العلم الآية فعند المتأخرين ليس الوقف على قوله تعالى الا الله فيكون الراسخون يعلمون تاويلها  
واما عند المتقدمين فيقفون على قوله تعالى الا الله فلا يكون الراسخون في العلم يعلمون تاويلها كما هو المقرر  
في موضعه قوله او بمعنى فاصل آه عطف على قوله او بمعنى مفعول فيكون التقدير ويقال للكلام البين  
فصل بمعنى فاصل آه وفي تاويل الفصل بمعنى الفاصل جواب آخر عن السؤال المذكور وهو عدم صحة



حمل الفصل بمعنى التميز على الكلام البين حاصل الجواب ان المصدر ههنا مبنى للفاعل فيصح الحمل  
 قوله اي الفاصل من الخطاب آه دفع اعتراض وهو ان المتبادر من اضافة الفصل بمعنى الفاصل الخطا  
 بلامية وهي غير صحيح ههنا كما عرفت حاصل الدفع ان الاضافة ههنا بمعنى من اي بيانية لالامية وهي  
 صحيح بل اريب واليه اشار بقوله من الخطاب آه قوله الذي يفصل بين آه دفع اعتراض اخر وهو ان الفصل  
 بمعنى الفاصل ليس فيه توصيف القرآن بصفات عظيمة لان هذا الوصف في غير القرآن موجود ايضا حاصل  
 الدفع ليس المراد مطلق الكلام الفاصل من الخطاب بل المراد الكلام الفاصل الذي يفصل بين  
 الحق والباطل والصواب والخطا، واما هذا الاقوال فقط قوله الحق والباطل آه والحق هو الحكم المطابق  
 للواقع ويستعمل في الاقوال والاعتقادات والاديان والمذاهب والباطل مقابله واما الصدق فقد  
 شاع استعماله في الاقوال خاصة ويقابله الكذب واما الخطا والصواب فيستعملان في الاعمال  
 قوله ثم دعاء من دعاء آه الفرض منه دفع اعتراض وهو ان دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لكونه شارعا  
 مقتنا للقوانين في الفائدة في ذكر الصلوة على آله واصحابه كما ذكرها الله حاصل الدفع انهم وان لم يكونوا  
 مقتنين لها لكنهم معا ولون للشارع فلذا ذكره بعده قوله بقوله آه متعلق دعاء قاله على آله وانما عاد  
 كلمة على ولم يعطف على قوله وسيدنا ردا للزعم الشيعة لانهم لم يوردوا كلمة على بين النبي وآله و  
 استدلو بقوله من ذكر على بيني وبين آل لم ينل شفاعتي ونحن نقول ليس المراد بعلى كلمة على حرف  
 جربل المراد منه العلم للثالث بيني وبين آل فهو ليس منا او نقول انه ليس حديثا بل موضوع وان  
 صحيح كونه حديثا فاما مكتوب بصورت على ليس حرف جربل هو اسم لعلي كرم الله وجهه فيكون المعنى من  
 فصل بيني وبين آل بعلى رض بان لم يدخله في آل لم ينل شفاعتي وان سلمنا انه حرف جربل فنقول  
 ان معناه من فصل بيني وبين آل بحرف على بان ادخله على اسمي فصل على ولم يدخله على اسم آل  
 فلم يصل عليه لم ينل شفاعتي قوله اصله اصل آه الفرض منه بيان اصله ففي اختلاف فقهه  
 البعض اصله اصل بدليل تصغيره اهيل لان التصغير يراد الاشياء الى اصلها وعند البعض اصله اول به  
 ليل تصغيره اويل والى الاول اشار بقوله اصله اصل آه والى الثاني اشار بقوله وعن الكسائي سمعت  
 آه فاذا كان اصله اهلا ابدلت لها همزة ثم ابدلت الهمزة الفاك في آمن واذا كان اصله اول ابدلت الواو  
 والفا لانفتاح ما قبلها قوله خص استعماله آه الفرض منه دفع اعتراض وهو انه لما كان اصله اهلا يكون استعماله  
 له ههنا على المعنى الاصل وهو عام من الاشراف وغيرهم ومن ذوى العقول وغيرهم حاصل الدفع استعماله  
 بعد التبديل خاص في الاشراف ومن له فطر واليه الفرض منه بيان الفرق بين الاصل على اصله وبينه



بعد تبديل الهمزة والفأ يعني الال بان معناه الاصلى عام لكن بعد التبديل صار خاصا فيقال  
اهل الاسلام واهل المصرو لا يقال الا الاسلام وآل المصرو وكذا يقال اهل الحجام واهل الحائك ولا يقال  
آل الحجام وآل الحائك وانما قال استعماله لان هذا تخصيص انما هو في الاستعمال فقط واما الوضع فعام  
قوله في الاستراف آه المراد منه العقلاء والمراد بمن له خطر الوالعظمة يعني لا يضاف الا الى العقلاء فلا  
يقال آل الاسلام ولا يضاف الى مطلق العقلاء بل الى من له العظمة اما في الدنيا والآخرة كالبنى  
او في الدنيا كغيرهم فلا يقال آل الحائك فالمراد منه اما آل نسبي يعني عترته واولاده او المراد منه  
حسبي يعني الاتباع في الدين قاله الاطهار آه صفة آل قوله جمع طاهر آه فيه اشارة الى ان معرفة الجمع  
باعتبار معرفة المفرد فالقيل الاطهار جمع طاهر على وزن فاعل وهو لا يجمع على افعال كما صرح الشافعي  
في حاشية الكشاف قلنا ما قال بهما بناء على المشهور من ان فاعلا يجمع على افعال كشاهد  
اشهاد وما قال في حاشية الكشاف مبني على التحقيق عنده ومثله الكلام في صحاب واصحاب قال  
وصحبا بته آه هو بالفتح في الاصل مصدر كالصحابة بالكسر يطلق على جماعة الرفقاء وهو اخص من  
الاصحاب لانه مختص باصحاب رسول الله كالعالم لهم بخلاف الاصحاب فالصحابة من رأى النبى  
حقيقة او حكما ولو لحظة وآمن به ومات على الاسلام فان كان المراد من الال آل نسبي فيكون  
ذكر الصحابة بعدهم تميم بعد التخصيص فيكون ذكرهم في موضعه وان كان المراد بهم آل الحسبي فيقتنا  
ول الاصحاب فذكر الصحابة تخصيص بعد التميم لشرافتهم واهتمام بشأنهم فان قيل ذكر الصلوة على  
غير الانبياء مكره فلم ذكر المص الال والصحابة بالصلوة عليهم قلنا ذكر الصلوة على غير الانبياء  
بطريق الاستقلال مكره واما بطريق تبعية الرسول جائز بان تذكر على الرسول ولا ثم على الغير كما  
هنا قال الا خياره صفة الصحابة قوله جمع خير آه وهو صفة مشبهة ليس باسم تفضيل كما فهم البعض  
فيه اشارة ان معرفة الجمع باعتبار المفرد قوله بالتشديد آه كسيد لا خير بالتخفيف اسم تفضيل لان  
المخفف يستعمل في الجمال وحسن الوجه والمشد في الصلاح والدين والمراد هنا هو الثاني كما لا يخفى قال  
المص اما بعد آه كلمة اما تجي لمعان ثلاثة للتفصيل مثل اما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق وللتأكيد مثل  
اما زيد فذاهب بمعنى مما يكن شئ من الاشياء فزيد ذاهب وللشروط والتعليق كما هو المشهور وكلمة اما هنا  
لفصل الخطاب اى لفصل ما بعد ما عاقلها مع افادت التأكيد والتيقن أنك اذا اردت مجرد الاخبار  
عن قيام زيد مثلا فزيد قائم واذا اردت تأكيد وتيقن قلنا اما زيد فقامم اى مما يكن من شئ فزيد قائم  
فقد علمت قيام زيد على وجود شئ من الاشياء وذلك متحقق ومتيقن فجااء التأكيد والتيقن ففرض المص



من ههنا الى قوله مقدمة آه بيان باعث التصنيف في هذا الفن اي فن المعاني واختصار كتابين  
 من القسم الثالث من مفتاح العلوم للكافي يعني لم صنف في هذا الفن دون باقي الفنون لم  
 اقتضت من كتاب الكافي القسم الثالث منه فاشار الى الاول بقوله من اجل العلوم قدرا و  
 ادقها سرا آه يعني الباعث على التصنيف في هذا الفن لاجل جلالة بالنسبة الى العلوم الاخر اذ به يعر  
 ف دقائق العربية وبه يكشف الاستار عن وجوه الاعجاز واثار الى الثاني بقوله وكان القسم الثالث  
 آه الى قوله اعظم ما صنف فيه نفعا لكونه آه ولكونه آه يعني ان القسم الثالث من مفتا  
 ح العلوم للكافي كان مشتملا على النفع لاجل حسن الترتيب واتمام التمهيد والتبشير بالاصول و  
 القواعد فكان القسم الثالث نافعا في نفسه لكنه غير مصون عن الحشو والطويل والتعقيد فلهذا اقتضت  
 عنه وصنفت كتابا مستقلا مع ما فيه من تضمين القواعد واشتمال الامثلة والشواهد الى آخره فيكون  
 الباعث على اختصار كتاب الكافي لطويله وحشوه وتعقيد فحشي بكلمة انا في اول بيان الباعثين  
 لدلالة التاكيد والتيقن على وجود الشرط والجزء وهما قوله فلما كان آه الى آخره وقوله الفت مختصرا آه  
 فيكون التقدير مهما يكن من شئ بعد الامور الثلاثة كان تأليف المختصر متحققا لكن المقدم سبق لان  
 وجود شئ من الاشياء في الدنيا متحقق وواقع واصله الواجب له موجود فيها فكان التالي مثله اي تحقق  
 تأليف المختصر فتركيب قوله اما بعد آه هكذا اما حرف شرط قائم مقام اسم الشرط وهو ما وبعده ظرف مقطوع  
 الاضافة مبني على الضمة والمضاف اليه محذوف اي بعد الجمل الثلاثة منصوب محلا يمكن المقدر فيكون  
 التقدير هكذا مهما يكن من شئ بعد الجمل الثلاثة فحذف مهابا واقيم اما مقامه اختصارا وحذف فعل الشرط مع  
 الناعل اختصارا وتخفيفا وحذف مضاف اليه بعد وعوض عنه الضم لانه حركة قوية تصلح ان تكون جبرة  
 قوية للتغير الكثير وهو حذف المضاف اليه اعلم ان لكلمة احوال اربعة في حالة واحدة مبني وفي الباقي  
 معرب فذكر المضاف اليه وحذفه لسيا منسيا وحذفه مع ايراد التنوين عليه عوضا عنه وحذفه من اللفظ  
 وابقائه في النية ففي الاخرة مبني وما قبلها من الاحوال معرب فبقي اما بعد وهذه جملة شرطية وقوله فلما  
 كان الى آخره جملة شرطية اخرى وقوله الفت مختصرا آه جزاء جملة شرطية ثانية وصي مع جزاء جزاء جملة الا  
 ولي اي اما بعد وكان القسم الثالث آه عطف على كان الاول وكذا قوله فيما بعد ولكن كالت  
 غير مصون آه عطف عليه قوله اصله آه اي اصل اما بعد الفرض منه تمهيد لايراد الفاء ووقوع كلمة بعد  
 عقيب كلمة اما بلا فاصل ثم بعد التمهيد صرح بقوله فلتضمنها معنى الشرط لزمها الفاء آه ولتضمنها  
 معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم آه قوله والثناء آه المراد به ثناء عليه السلام بذكر الصفات المادية



في ضمن الصلوة ثم كلمة مهما لها ثلاثة معان الاول ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط والثاني  
 في الزمان والشرط فيكون ظرفاً لفعل الشرط والثالث الاستفهام قوله فوقعت كلمة اما آه الغرض منه رد  
 على من زعم من ان اصل اما سها ثم حصل منه اما بقلب الهمزة وبنقلها الى موضع الميم فصار اما فادغم  
 الميم فصار اما حاصل الرد ان اما ليس بحاصل عن مها بل كل واحد منهما كلمة برأسها ووقعت كلمة اما موقع  
 مها وهو مبتدأ وموقع فعل الشرط وهو يمكن وتضمنت معناهما كتضمن لفظ نعم جملة الجواب للتخفيف واما وجه  
 الرد ان الحرف لا يحصل من الاسم بالتصرف الصرفي كما هو المبتدأ في موضعه قوله هو المبتدأ آه وهو مها لانه مبتدأ  
 قوله هو الشرط آه وهو يمكن المقدرة فيها مبتدأ متضمن معنى الشرط بمعنى لا يعقل غير الزمان ويكون خبره وخبره  
 فعل الشرط وحده او الجواب وحده او المجموع على الاختلاف وكلمة يمكن هنا تامة بمعنى وجد وفاعله ضمير  
 يعود الى كلمة مها ومن شئ في موضع بيان لهما وفائدة التميم ليدخل فيه الزمان والعامل ايضاً فيكون  
 مها هنا مستعملاً في اعم من المعنى الوضعي قوله فلتضمنها آه الغرض منه تصريح لوجه ايراد الفاء والاسم  
 بعده ودفع اعتراض وهو انه ما الوجه في اختصاص دخول اما على الاسم والفاء مع ان اما حرف الشرط لا يد  
 خل الا على الفعل لا على الاسم والفاء حاصل الدفع نعم ان اما لا يدخل الا على الفعل لكن هنا دخل  
 على الاسم والفاء قوله اللازمة للشرط آه صفة الفاء قوله غالباً آه المشهور ان لزوم الفاء لا تأكل ولا يحذف  
 عن جوابها الا في ضرورة الشعر فعلى هذا يكون قوله غالباً قيد لقوله اللازمة للشرط لا لقوله لزوم الفاء فيكون  
 لزومها لا تأكل ولا للشرط اكثر يا ليدل على تضمنها معنى الشرط بخلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج الى دليل  
 فلا لزوم معه الفاء فلهذا اللزوم الكلي في اما تحقق فرعيتها لان الشرطية فلا يستلزم فرعيتها على الاصل وقيل لزوم  
 م الفاء لا تأكل اكثر فعلى هذا يكون قوله غالباً آه قيد لقوله لزومها الفاء قوله اللازم للمبتدأ آه فقوله اللازم اما  
 مجرور صفة الاسم فيكون من قبيل لزوم العام للخاص كل لزوم الجيود لان لان الاسم عام والمبتدأ خاص  
 منه لانه يكون فاعلاً ومفعولاً ومضاف اليه ويؤيد هذا التوجيه قوله فيما بعد وابتداء له بقدر الامكان  
 آه فان اللازم للمبتدأ لما كان نفس كونه اسماً كان المناسب ان يكون اللازم لنا سببه ايضاً  
 ذلك ولكن لا لم يكن اما اسماً تعين حرفية اما جعل لصوق الاسم اسي وقوعه بعد با بلفظ فصل و  
 هو لفظ بعد لا عية اذ ما لا يدرك كله ولا يترك كله او مرفوع صفة للصوق الاسم ولصوق الا  
 سم للمبتدأ بمعنيين احدهما للصوق باعتبار التحقق بان يكون الاسم متصلاً وواقعاً بعد اما بلفظ فصل  
 لتضمنها معنى الابتداء وثانيهما لصوق مفهوم الاسم للمبتدأ بان يكون الاسم مبتدأ ولا يكون غيره  
 لان المبتدأ لا يكون اسماً فيراد بلفظ اللصوق المعنى الاول وبالضمير المستتر في اللازم المعنى الثاني

في تضمن المعنى الشرط ومعنى الابتداء والشرط يقتضي الفاء والابتداء يقتضي الاسم فلهذا دخل على الاسم والفاء



على طريق الاستقراء فيكون المعنى لزوم الحكمة اما لصوق الاسم بان يكون متصلا بعد ما بلا فعل  
اللازم هو اى لصوق مفهوم الاسم للبند بان يكون البند اسما فقط لا شئ آخر فيكون  
معنى لصوق الاسم غيرا من معنى اللازم للبند افلا يلزم الاستدراك فان قيل ان قوله نعم فاما  
ان كان من المتقربين فروح وريحان وقع اما بدون الاسم قلنا التقدير فاما المتوفى فالاسم لازم  
لها تقدير قوله قضاء الحق ما كان آه اى الشرط والمبتدأ وحققا الفاء والاسمية قوله والبقاء آه اى لما كان  
ن ثم ان قوله قضاء والبقاء مفعول له لما فهم من قوله لزمتها الفاء ولزمتها لصوق الاسم اى فعل ذلك  
قضاء وبقاء وليس بمفعول له للزوم كما يعلم من ظاهر عبارة الشرح حتى يرد انه يلزم ان لا يحذف اللام منه  
لان اللزوم صفة للصوق والقضاء صفة للقاضي فلا يتحد فاعل فعل المعلق به والمفعول له وهو شرط  
لحذفه قوله بقدر الامكان آه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لا سلم ان فيه قضاء الحق ما كان والبقاء  
له لان مما اسم انا ليس باسم بل مدخوله اسم وكذا الفاء ليس في اول اجزاء الجزاء وهو بعد بل وقع  
بعده حاصل الدفع نعم لكن لا يمكن كون انا اسما حتى يكون مثل مما بل قضاء الحق بقدر الامكان وهو  
البقاء باعتبار لازمه وهو لصوق انا بالاسم بان يكون مدخول انا وكذا لا يدخل الفاء على البند لتواليه مع  
اما قوله لهذا آه اى الكلمة انا قوله في احوال متعلقات الفعل آه في شرح قوله المصداق واما ثمود فهذه  
يناهم فلا يفيد الا التحفيص آه فان قيل ان كلامه ههنا وما سياتى متناقض لانه قال في تحقيق قوله نعم  
واما ثمود فهذه يناهم الآية ان اصل انا زيد فقامت ههنا يمين من شئ فزيد قائم فحذف اللزوم الذى هو الشرط  
اعنى يمكن من شئ واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد فانه يدل على ان انا واقع موقع ههنا فقط وما قا  
ل ههنا يدل ان كلمة انا وقعت ههنا ويكن من شئ كليهما وتضمنت معناه قلنا ما قال ههنا فهو في تركيب  
يكون الناصل بين انا والفاء فيه معمول الشرط وما قال ثمه فهو في تركيب يكون الفاصل فيه جزء  
من الجزاء وفيه تكون كلمة انا واقع موقع ههنا فقط والفاصل موقع الشرط ولما كان في كلام الماتن  
اربعة امور كلمة انا وكلمة بعد ولفظ فاء ولفظ لى فلما فرغ الش من تحقيق الثلاثة شرع في تحقيق  
لفظ لى فقال ولما ظرف بمعنى اذا آه وايضا الغرض منه دفع توهم وهو ان لفظ لى بجى لمعان خمسة  
شرطية ان دخل على فعل ماض لفظا او تقديرا كما ههنا وجازمة ان دخل على المضارع مثل لما يفر  
وبمعنى الاستثنائية ان وقع بعد النفي لفظا او تقديرا كما في قوله نعم ان كل نفس لا عليها حافظ الآية  
اى الا عليها حافظ وبمعنى فعل مثل لم لا الموت وبمعنى الظرف كما في قوله نعم تلك القرى اهلكنا  
هم لما ظلموا اى اظلموا فيتوهم الواهم باى معنى يكون ههنا فدفعه الش بقوله ولما ظرف آه حاصله



انما لم يسمى اذ هي تسمى كاستعمال الشرط بان يكون بلا فصل فعمل ما قبل لفظ او تقدير  
 قوله استعمال الشرط وهو تعليق مضمون احدي الجملتين بالآخرى وهذا معنى كونها بمعنى  
 اذا فيكون قوله يستعمل الى بيان كونها بمعنى اذا قوله لفظ او معنى الى انما لفظ  
 فلفظ هو كما فيما نحن فيه واما معنى كالمضارع المنفرد بلم اولت وكل واحد منهما اسم  
 من ان يكون مذكورا او متقدرا قوله: قال سيبويه الغرض من نقل قول سيبويه تأييد لكون  
 كلمة لم بمعنى اذا يستعمل استعمال الشرط حيث قال كلمة لم تأييد لوقوع امر لو وقوع  
 غيره يعني يجرى لو وقوع الجزء بوقوع الشرط فتكون مستعملا استعمال الشرط وايضا  
 الغرض من نقل قوله رد على من توهم من قوله حيث قال كلمة لم انما تكون مثل كلمة  
 لو فتوهم من هذه الحروف انه حرف شرط كلوه لكن الفرق بين لو ولم انما تكون  
 كلمة لو لانتفاء الثاني اي الجزء بسبب انتفاء الاول اي الشرط مثل لو جئتني لآكر متك  
 وكلمة لم لتثبوت الثاني اي الجزء بسبب ثبوت الاول اي الشرط نحو لما تضرب اضرب  
 اي اذا تضرب اضرب فرد اشرح هذا التوهم بقوله والوجه ما تقدم اليه اي الوجه الحسن  
 ما تقدم وهو انه ظرف بمعنى اذا يستعمل استعمال الشرط لانه اذا اتحد معنى اسم كان  
 هو ايضا اسما لان الاسمية والكيفية امران يدوران على المعنى فيكون هذا القول من  
 سيبويه تأييدا لكونه اسما حيث قال ولما يكون مثل لو اي في الشرطية ولم يقل عين  
 له ومثله لا يكون عينه فلا يدل ما نقل من سيبويه قطع على الكيفية وايضا لو كان حرف  
 الشرط لعد هذا النخلة من ادوات الشرط لكنهم لم يعدوها منها فعلم انه ليس  
 ادوات شرط بل اسم قوله: وانما تكون الى عطف على قوله لو وقوع امره فيكون التقدير قال سيبويه  
 لانه انما تكون مثل لو اولوا وزائدة بين المبتدأ والخبر لزيادة الربط فيكون قوله لما مبتدا وقوله انما تكون  
 خبره وقوله لو وقوع امره لكونه لم مثل لو قدم عليه قال لمص علم البلاغة اسم ان قوله هو علم  
 المعاني تعيين مصداق علم بلاغة قال لمص وتوابعها زاد في لفظ العلم اشارة الى ان قوله وتوابعها عطف على العلم  
 وهو مصداق العلم فيكون هذا ايضا كقوله: هو البديع اشارة الى تعيين مصداق التوابع ولما افرد ذكر التوابع لانه  
 ليس مثل المعاني والبيان في افادة البديع لان به يحصل التحمين اللفظي دون المعنوي قال المص من اجل علم خبر كان في  
 قوله فلما كان قوله قدرا اي مرتبة تميز من نسبة الاجل الى العلم قوله لا حاجة الغرض منه رد على البعض الذي اجاب عما يرد  
 على ما يرد على المتن وهو ان علم التفسير والحديث والفقه وكلامه اهل من علم بلاغة فلا يصح القول باجلية  
 بالنسبة اليها فاجاب البعض عن هذا الايراد بان المراد من العلم في قوله من اجل العلم العلم  
 له وكذا قوله سراج تميز من نسبت الادق اليها



العربية اذ التعليل فيما بعد بحصر كشف وجوه الاعجاز وكذا احصر معرفت دقائق العربية بهذه الفن يقتضي  
اجليته من العلوم العربية التي تتعلق بنظم القرآن من حيث انها دخیلة في افادة البلاغة في الجملة  
لا مطلق العلوم ولا اشك في اجليته من العلوم الاخر بهذه الاعتبار فرد الش على جواب هذا البعض بقوله  
لا حاجة آه حاصل الرد ان الاعتراض الذي يرد على المتن يدفع بدون التخصيص فلا حاجة الى التخصيص  
واشار الى دفع اعتراض الوارد على ظاهر المتن بقوله لانه لم يجعله آه حاصله ليس الحاجة الى تخصيص  
الذكر لانه لا يرد على المصاعراض اصلا لانه لم يجعله اجل جميع العلوم كما فهم المعترض بل جعل طائفة  
من العلوم اجل مما سواها وجعل علم البلاغة من هذه الطائفة الجليلة ولا شك في صدقه لانه لا يلزم  
اجليته على علم التفسير وغيره وعليه يدل كلمة من التبعية في قوله من اجل العلوم آه قوله مع ان هذا آه  
جواب ثان تسمى عن الاعتراض المذكور فكلمة مع بمعنى علا اي ان سلمنا انه جعل اجل من جميع العلوم  
بناء على ان كلمة من في قوله من اجل العلوم بيانية لا تبعية فتقول انه ادعاء منه وامر ظاهري وقع  
منه للترغيب فانه كمال عنانية وفرضه بذلك العلم يدعي ظاهرا اجليته بالنسبة الى العلوم كلها ترغيبا  
لطالبيه وان كان المراد منه في الواقع اجليته بالنسبة الى بعض العلوم ولتأيد هذه الادعاء اورد قوله  
وكل حزب الآفة قال المصنف آه شروع في بيان وجه الاجلية والادقية على غير ترتيب اللف فان الا  
ول للثاني في الدعوى والثاني للاول فيه يعني ان قوله آه يعرف دقائق آه دليل لكونه من ادق العلوم  
سرا وقوله وبه يكشف آه دليل لكونه من اجل العلوم قدرا وانما بدل طريق الدليل لانه لما كان المقام مقاما  
مدرج الفنون الثلاثة وبيان اجليته ما قل في مدحها قدمه في اللف وانما اخر في النشر دليل هذه المقدمة  
عن دليل المقدمة الاخرى لكون معرفة دقائق العربية واسرارها وسيلة الى الكشف المذكور ومقدمة  
عليها في الوجود قوله لا بغيره آه اشارة الى تقديم الجار والمجرور لا فادة الحصر قوله من العلوم آه دفع اعتراض  
ض وهو انه لا يصح الحصر بهذا لان العرب يعرف ذلك اي دقائق العربية بحسب السليقة والذوق ايضا  
حاصل الدفع ان هذا الحصر بالنسبة الى العلوم الاخر لا جميع ما سواه فيكون الحصر اضافيا لا حقيقيا فاذا  
كانت العرب تعرف بحسب السليقة والذوق لا باس لانها ليست بعلوم ثم صرح بدفع هذا الاعتراض فيما  
سابق بقوله وليس الحصر حقيقيا حتى يرد آه قوله ودقائق العربية آه اي دقائق اللغة العربية بحذف الموصو  
ف قوله فيكون من ادق العلوم آه فيه اشارة الى ان هذا دليل المقدمة الثانية والنشر على غير ترتيب اللف  
ودوجه عرفت اننا قال وبه يكشف آه عطف على قوله وبه يعرف آه اي بعلم البلاغة لا بغيره من العلوم قل  
عن وجوه الاعجاز آه اي طريقه ومراتبه قال في نظم القرآن آه حال عن وجوه الاعجاز ومن الاعجاز باعتبار



المتعلق اى حال كون وجوه الاعجاز او الاعجاز كائنه في نظم القرآن وانما قال لمص بلفظ الجمع او وجوه الاعجاز لان وجوه اعجاز القرآن  
 كثيرة مثل كونه مخبرا عن الغيب وكونه مدفوعا عن الاختلاف وكونه محفوظا من عند الله وكونه مرفوعا عن القلوب عن معارفه وكونه  
 اسلوبا غير بكونه في اعلى مراتب البلاغة الخارجة عن طوق البشر بل عن كفاة الخلق فاورد لفظ الجمع اشارة الى تعددها في  
 الواقع ثم قال في نظم القرآن آية تنبئنا على علم بلاغة كاشف عن قسم واحد منها وهو كونه معجزا في اعلى مراتب البلاغة لا عن غيره  
 قال: استارها آة اما مرفوع على انه ثابت فاعل يكشف اذا كان مبنيا للمجهول او منصوب مفعول يكشف اذا كان مبنيا  
 للفاعل والاول اظهر قوله: فيكون من اجل معلوم آة اشارة الى ان هذا دليل المقدمة الاولى وقد عرفت وجهه قوله: لان  
 المراد بكشف آة الغرض منه اى الى احد هما دليل لقوله من اجل معلوم آة وثانيهما دفع اعراض على كونه مستقلا في قوله وبكشف آة  
 في اصل الدليل انه لا كان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن اجلم البلاغة وتوابعها كان علم البلاغة وتوابعها  
 من اجل معلوم قدز لان المراد بكشف الاستار المذكور معرفته ان القرآن معجز بكونه في اعلى مراتب البلاغة لا شتماله على الدقائق والاشهر  
 ولا يكشف علو مرتبة ودقائقه الا بمعرفة قواعد علم البلاغة اذ ليس علم كشف من يدين لعلمين للبلاغة كما هو مقرر في محله فاذا  
 ثبت بهذا العلم معرفة انه معجز ثبت ان هذا اى معرفة اعجاز القرآن وسيله الى التصديق النبوي في جميع ما جاء به اجمالا وتفصيلا  
 ليتبع طريقه ويسعد في الدارين لان التصديق النبوي يثبت باعجاز القرآن الذي نزل عليه فيكون علم البلاغة من اجل معلوم يكون معجزة  
 اى كون القرآن معجزا من اجل معلوما وكون غايته اى فوز الدارين من اثره الغايا لان جلالة العلم بجلاله لمعلوم وغايته وحاصل  
 الاعراض على كونه مستفاد ان معرفته ان القرآن معجز مشترك بين علم بلاغة وعلم الكلام فلا يصح الحكم المذكور في قوله وبكشف آة  
 محاصل الدفع الذي اشار اليه بقية معرفة الاعجاز بقوله بكونه في اعلى مراتب البلاغة آة بحيث ان الاصل في الدليل للمتي دون الاثبات  
 فيكون قوله بكونه في اعلى دليل المتي لقوله فيما قبل معرفة انه معجز آة فيكون اثبات معرفة الاعجاز بالعلم مختصا بهذا العلم واما اثبات  
 معرفة الاعجاز من علم الكلام فهو بطريق الاثبات فيصح حصر المص فيه وبذا غاية توجيد الكلام في هذا المقام قوله: لان المراد بكشف الاستار  
 اى بطريق التكميل لان كشف الاستار عن شيء يستلزم معرفته فيكون المراد من كشف المعرفة قوله بكونه اى القرآن متعلق بالمعرفة  
 او بالمعجزة وفائدة التقييد بهذا القيد اخرج علم الكلام كما عرفت قوله: لا شتماله اى القرآن على كونه في اعلى مراتب البلاغة  
 قوله: وبه اى معرفة ان القرآن معجز قوله: ليقضي اثره اى يتبع طريق النبي قوله: فيفاز آة منصوب عطفت على قوله ليقضي  
 فيكون معرفة غاية للتصديق او مرفوع فيكون غاية مرتبة على الغاية الاولى قوله: فيكون اى علم البلاغة قوله: بكونه معلوم آة اى  
 وجه الاعجاز لان المقصود من علم بلاغة معرفة وجه الاعجاز فيكون الوجه اى وجه الاعجاز معلوم قوله: وبذا غاية اى فوز الدارين لان  
 الخوض من علم بلاغة معرفة اعجاز القرآن والمقصود منه اتباع النبي وهو سبب لفوز الدارين فيكون غاية فوز الدارين هذا باعتبار قول  
 المص وبكشف عن وجوه الاعجاز آة وانما باعتبار قوله السابق به ليعرف دقائق العربية واسرارها فان معلومه دقائق العربية واسرارها  
 ومن جملة دقائق القرآن واسرارها لانه غنى ودقائقه واسرارها باعتبار العربية هي وجوه اعجازها كما قال الشتماله على  
 الدقائق والاسرار واخص ثبت وجه اعجاز وهو معلوم هذا العلم وهو اجل معلوما وغايته اثره الغيات  
 فيكون علم البلاغة من اجل معلوم هكذا ينبغي تفصيل المقام والله يهدي

في قوله وبكشف آة الغرض منه اى الى احد هما دليل لقوله من اجل معلوم آة



من يشاء الى صراط المستقيم ومنه الفضل والمجد قوله فالتقيل آه حاصله ان كتابه مأخوذ من القسم  
 الثالث من مفتاح العلوم فينبغي المناسبة له مع انه مخالف عنه وتقريره بوجه ثلاثة الاول ان السكا  
 كي جعل ادراك الاعجاز منحصر في الذوق كما يعلم مما ذكر في المفتاح من ان قدرك آه والمص جعله منحصر في  
 به العلم كما يعلم من قوله وبه يكشف آه والثاني ان السكاكي نفى امكان كشف القناع عن وجه الاعجاز  
 ز حيث قال ونفس وجه الاعجاز آه والمص رح اثبت كشف القناع بهذا العلم حيث قال وبه يكشف  
 آه والثالث ان بين كلامي السكاكي تدافع لان المعلوم من اول كلامه ان الاعجاز يدرك بالذوق  
 حيث قال من ان قدرك الاعجاز هو الذوق والمعلوم من آخر كلامه انه لا يمكن كشف القناع عن و  
 جه الاعجاز حيث قال ونفس وجه الاعجاز مما لا يمكن كشف القناع آه قوله وليس آه اى ليس مدرك الا  
 عجاز شيئاً الا الذوق فحذف المشتق قال البعض وذلك بعد الاو غير المسيوقين بليس قوله قلنا آه  
 حاصله عن الوجه الثلاثة بحيث اشار الى دفع الثالث بقوله معنى كلامه انه الى قوله وقد صرح بهذا آه والى  
 دفع الثاني بقوله وما ذكره هنا الى قوله ولو بالذوق آه والى دفع الاول بقوله ولو بالذوق المكتسب عنه آه  
 صل دفع الثالث ان معنى اول كلام السكاكي ان نفس الاعجاز يدرك بالذوق ولا يعلم منه ادراك  
 ك وصفه ومعنى آخر كلامه انه لا يمكن وصفه وبيان محذوف المضاف كالملاحه واستقامة الوزن وغيرها  
 اى لا يمكن وصف كشف القناع عنها وبيان ولا يعلم منه نفى نفس الادراك فاندفع التدافع بين كلام  
 ميه فلا يرد تقرير الثالث من الاعتراض قوله وقد صرح بهذا آه اى السكاكي الغرض منه دفع توهم وهو  
 ان يكون ذلك التأويل لكلام السكاكي من عند نفسه بدون رضاه حاصل الدفع ان هذا ليس لتوجيهها  
 بما لا يرضى قائله بل السكاكي قد صرح بهذا اى عدم الامكان باعتبار الوصف حيث قال شأن الاعجاز  
 ز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه آه حاصل دفع الثاني ان ما ذكره المص رحمه الله لا يدل على انه يمكن ادراكه بهذا  
 العلم وما ذكره السكاكي يدل على انه لا يمكن وصفه كما مر فيجوز ان يكون مراده ان نفس ادراكه ممكن مع  
 عدم امكان وصفه فلا تدافع بين ما ذكره المص وهنا وبين ما ذكره السكاكي فلا يرد تقرير الثاني من الاعتراض  
 ض وهذا معنى قوله وما ذكره المص هنا اى في التاميم لا يدل على انه اى الاعجاز يمكن وصفه بل يدل  
 اى ما ذكره على انه اى الاعجاز يدرك بهذا العلم آه حاصل دفع الاول ان مراد السكاكي حصر ادراك  
 ادراك الاعجاز في الذوق ~~بوجه~~ العلم بان مدرك الاعجاز الذوق مطلقا سواء كان مكتسبا من  
 هذا العلم او غير مكتسب منه والمص لا ينكره ومراد المص حصره على هذا العلم بواسطة الذوق المكتسب منه والسكا  
 كي لا ينكره فلا يرد تقرير الاول من الاعتراض وهذا معنى قوله ولو بالذوق المكتسب عنه يعنى ولو كان



ادراك الاعجاز بالذوق المكتسب من هذا العلم فان قيل كلمة لوهنا وصليته وهو يفيد الحكم في  
 النقيض بطريق الاولى فكيف يستقيم ههنا؟ قلنا اولاً ان هذه القادة ليست كلية بل اكثرية  
 وان سلمناه فنقول ان مضمون كلام السابق ههنا انحصار سببية الادراك في هذا العلم ولا شك  
 ان هذا الانحصار على تقدير عدم الذوق المكتسب منه بان يدرك بهذا العلم المكتسب بنفسه بلا  
 تخلل الذوق بطريق الاولى فيستقيم معناه . قوله : لا بغيره اه اي بغيره هذا العلم مربوط بقوله :  
 انما يدرك بهذا العلم اه يعنى ان يدرك بهذا العلم لا بغيره . قوله : من علوم آه دفع  
 اعتراض من شاء قوله لا بغيره وهو انه قال ان يدرك الاعجاز بهذا العلم لا بغيره اه فيعلم منه حصر الادراك  
 بهذا العلم مع انه يعلم بالذوق والسليقة كما مر؟ حاصل الدفع ان هذا الحصر ليس حقيقياً بالنسبة الى جميع  
 ما عداه بل اضافي بالنسبة الى العلوم الاخر ولا شك انه لا يعلم الاعجاز لعلم اخر من علوم بغيره وهذا معنى قوله  
 وليس الحصر حقيقياً آه والواو بمعنى اذ التعليلية دليل لما قبله فيجوز ان يدرك الاعجاز بذوق العرب وهو ليس  
 بعلم فقوله وليس حقيقياً اه مربوط بقوله قبيله لا بغيره من العلوم وليس هذا القول بيان فائدة  
 لقوله ذيل قول الماتن اذ به آه حيث قال الشافعي هناك لا بغيره من علوم آه كما توهم لبعض من فهم  
 قوله حتى يرد الاعتراض آه متعلق بالمنفى لا بالنفي . قوله : عليه اه اي على المصنف . فان قيل هذا تحقيق  
 من الشافعي بان يدرك الاعجاز بهذا العلم لا من المصنف فكيف يرد الاعتراض عليه لو كان الحصر حقيقياً؟ قلنا هذا في  
 الواقع تحقيق قول المصنف وشرحه فايراده عليه ايراد عليه فلذا نسب الى المصنف هذا التحقيق لعينه التحقيق الذي  
 مر تحت قوله اذ به يعرف آه من الشافعي بقوله لا بغيره من علوم اه لكن ههنا يرد الاعتراض على المصنف وفي  
 هذا المقام على الشافعي وتفصيله سيأتي ولا يمكن من التسريعين قوله : وقد اشير الى هذا اه اي الى انه لا  
 يدرك الاعجاز الا بهذا العلم الغرض منه ايراد دليل على ان السكاكي مقرض ما قال المصنف من العلم المذكور  
 لان الشافعي ادعى ان قول السكاكي ليس مغايراً من قول المصنف فلا بد من الدليل لان الدعوى لا يقبل بدون الدليل  
 فنقل قوله من لمفتاح لا ثباته وحاصله ظاهر قوله : في علم الاستدلال اه اي المنطوق . قوله : لا طريق اليه  
 الا طول آه الطرف عني اليه اما لغو متعلق بقوله طريق والا طول بدل من محل اسم لا وهو مبتدأ في الاصل وخبر المحذوف  
 اي لا طريق اليه موجود او بدل من الخبر المحذوف على راي من يجوز حذف الجدل منه في باب الاستثناء وظرف مستقر  
 خبر لا اي لا طريق موصل اليه والا طول بدل من محل اسم لا او من خبره ويمكن ان يكون الطرف مع متعلقة صفة لاسم  
 لا والا طول بدل من اسم لا وخبر المحذوف او بدل من الخبر المحذوف . قوله : بذيرض العلمين اه  
 اي علم المعاني والبيات . قوله : في موضع آخر آه عطف على موضع الاول قوله : لا علم بعد علم الاصول اكشف  
 يروى لفظ اكشف مرفوع ومنصوب بناء على كلمة لا لانها اما لنفي الجنس او ما به ليس واعرض ههنا بوجهين



الاول انه يعلم من هذا القول ان علم الاصول ايضاً كشف كما هو ظاهر من عبارة فلا يصح حصر ادراكه الا  
 مجاز بهذين العليين بالنسبة الى العلوم كلها والثاني انه يعلم منه ان العلوم الاخرى ايضاً كاشفة كما يد  
 ل عليه صيغة التفضيل فلا يصح الحصر ايضاً والجواب عن الاول ان البعدية زمانية والظرف متعلق بالكشف  
 ولفظ تحصيل محذوف فيما بين العلم والاصول فيكون المعنى ان هذين العليين انما يكشفان بعد تحصيل علم  
 الاصول لا انه ايضاً كشف والجواب عن الثاني ان اسم التفضيل هنا بمعنى اصل الفعل لا بمعناه والمراد  
 من علم الاصول علم الكلام واللغة والعرف والنحو فانه لا بد في كشف التنوع عن وجه الاعجاز من فهم اصل  
 المعنى وهو لا يحصل بدون هذه العلوم وكذا لا بد في حمل الايات المشعة بالجهة والجمية والمكان على المعنى  
 المجازي العرفي او الكناني من العلم بامتاعها على ذاتة تقع وذلك لا يعلم بدون علم الكلام فتكون  
 هذه العلوم وسيلة الى هذين العليين في كاشفتها لوجه الاعجاز قوله لا يمكن الغرض منه دفع اعتراض  
 وهو انه لما كان العلمان المذكوران اكشفيين للتنوع من وجه الاعجاز يتحقق الاعجاز في كلام الله تعالى  
 بكنهه لانه من احاط بقواعد العليين يمكن له ان يدرك وجه الاعجاز بكمال حقيقته مع انه باطل فعلم ان  
 العليين المذكورين ليسا بكاشفيين حاصل الدفع ان العليين موجبان لكمال الكشف لكنه لا يوجب  
 ادراك كنه حقيقته الاعجاز لغير الله تعالى لا امتناع الاحاطة بلطائف هذين العليين قوله بهذا العلم آه  
 بلطائف هذا العلم محذوف المضاف قوله فلا يدخل كنه آه تفرع مما سبق قوله لا تحت علمه اي علم كلام  
 الغيوب الثالث لكل شيء هذه الحصري حقيقي بالنسبة الى جميع ما سوى الله سواء كان عالماً بقواعد الغيبين  
 او كان من ارباب الذوق فان قيل اذا لم يدخل كنه بلاغة القرآن تحت علم البشر سواء كان لعدم الاحاطة  
 بلطائف العليين او لعدم كفايتهما فلم يكن ادراك الاعجاز الا بالذوق فلا يكون العلمان المذكوران كاشفيين  
 عن وجه الاعجاز فلا يصح ما قال المصنف قلنا ارباب الذوق وخدام العليين يعرفون جنس البلاغة والفصا  
 حة وارتفاع الكلام بها وان لم يعرفوا باسئ وجب لهم قوله وتشبيه وجه الاعجاز آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان  
 اضافة الوجه الى الاعجاز لا يصح في قول المصنف عن وجه الاعجاز آه لان الوجه جمع وجه وهو العضو المخصوص وهو  
 لا يكون الا للاجسام والاعجاز ليس كذلك حاصل الدفع ان كلامه هنا ليس مبنياً على الحقيقة بل مبني على  
 المجاز بحيث شبه الاعجاز بالاشياء المستورة تحت الاستار بطريق استعارة كناية ثم اثبت لها الاستار بطر  
 يق استعارة تخيلية ثم ذكر الوجه بطريق الاسهام والتورية وهو ان يكون اللفظ ذي المعنيين قريب ويراد  
 به البعيد وفيما نحن فيه كذلك لان للوجه معنيين قريب وهو العضو المخصوص وبعيد وهو الطرق والمراتب وهو  
 المراد هنا فيكون حاصل معنى كلامه وبه يكشف عن طرق الاشياء المستورة في نظم القرآن استاراً



فيصح اضافة الوجه بمعنى الطرق والراتب الى الاعجاز بمعنى الاشياء المستورة بلا ريب فانه قد  
 عترض الذكوة ثم المراد من الاستعارة بالكناية عند المصدر ان يشبه شي بشي في النفس بحذف جميع  
 كان التشبيه سموي المشبه وبالتخييل يشبه للمتشبه شي من لوازم التشبيه بقوله او تشبيه الاعجاز آه جواب  
 ثان عن اعتراض عدم صحة اضافة الوجه الى الاعجاز حاصله ان كلام الماتن مبني على المجاز لا على الحقيقة  
 حتى يرد الاعتراض بان شبه الاعجاز في النفس بالصورة الحسية على طريق الاستعارة الكناية ثم اثبت الوجه  
 لها استعارة تخيلية ثم ذكر الاستار لها على طريق الاستعارة الترتيبية وهي ان يشبه للمتشبه شي من بلائهم  
 المشبه به فيكون معنى كلامه وبه يكشف عن وجوه الصورة الحسية في نظم القرآن استارها قوله وقد جرينا في هذا  
 آه اي في الاستعارة فيه اشارة الى الاختلاف فيها بين المصدر والسكاكي وسيأتي تفصيله في فن البيان ان  
 شاء الله تعالى قوله والقرآن فعلان آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان اضافة النظم الى القرآن في قول المصدر  
 في نظم القرآن آه لا يصح لان بمعنى القراءة كافي قوله تعالى فاذا قرأناه فاتبع قرآنه اي قراءته والنظم لا يكون  
 ان القراءة حاصل الدفع ان القرآن على وزن فعلان كسبحان ونفخ في الصور بمعنى المفعول اي المقروء اي  
 المصدر مبني للمفعول فيصح اضافة النظم اليه اي في نظم المقروء قوله ثم جعل اسما آه الغرض منه دفع اعتراض  
 ض وهو ان اضافة النظم الى القرآن بمعنى المقروء لا يصح لان المقروء عام كما يتناول الكتاب المقدس  
 فكذلك يتناول لغيره ايضا مع ان نظم غير كتاب الله غير مراد هنا فلا يحصيل ما هو المراد حاصل الدفع ان القرآن  
 بمعنى المقروء اسما للكلام المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم فيكون المراد منه هو كلام الله تعالى لا غيره قوله  
 للكلام المنزل على النبي ص آه هذا بيان الشخص الذي جعل لفظ القرآن علما له وليس المراد منه تمام تعريفه لا  
 ان تمام تعريفه هو الكلام المنزل على النبي ص المنقول عنه بالتواتر المكتوب في المصاحف فان قيل انه اذا كان  
 اسما له ينبغي ان يكون غير منصرف للعلمية والالف والنون المزيدتين مع انه منصرف بدليل قوله تعالى  
 انا انزلناه قرآنا عربيا قلنا انه اسم جنس ومع الالف والنون صار علما كالنجم فلا يكون الالف و  
 اللام مزيدتين فلا يكون بالعلمية وحدها غير منصرف قوله ونظمه تأليف كلماته آه دفع اعتراض وهو ان  
 النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك فلا يصح اضافة الى القرآن في قول المصدر حاصل الدفع ان النظم هنا  
 ليس بمعنى اللغوي بل بمعنى الاصطلاحي وهو تأليف كلماته آه وبهذا المعنى مستقيم هنا كما لا يخفى قوله مرتبة  
 المعاني آه حال من الكلمات وكذا قوله متناسقة الدلالات آه اي متناسبا والمراد بالمعنى في قوله مرتبة  
 المعاني آه الامور التي يقصد بالبلغا في كلامهم كالتأكيد وعدمه وتقديم المسند اليه من غير ذلك من مقتضا  
 ت الاحوال المباحة عنها علم المعاني وبترتيبها وضع كل منها في موضعه المطلوب والمراد بالدلالات في قوله



متناسقة الدلالات أه الدلالة اللفظية الوضعية اعني الدلالة المطابقة للقيمة والتفصيلية التزامية الباعثة  
عنها علم البيان وبتناسقها مماثلتهما في المطابقة لمقتضى الحال يعني اذا كان الحال يقتضي دلالة المطا  
بقة التي بها وكذا التفصيلية والتزامية اذا يقتضي الحال التي بها قوله على حسب ما يقتضيه العقل أه متعلق بكلام  
حد من مرتبة المعاني ومتناسقة الدلالات على سبيل التنازع ثم كلمة حسب بمعنى القدر والعدد كما في  
الصحيح فهو اذا كان مجرور بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والافس ساكنة اي بحسب وحسب فان قيل  
ان النظم ليس بمجرد تأليف الكلمات بل يكون بتأليف اجزائها اي وهو لا يكون الا بتأليف جملة اذا  
النظم كما يتعلق بكلام واحد كذا متعلق بكلامين قلنا المراد من الكلمات ما يتكلم به مجازا مفردا كان او  
جملة فيتناول لتقسيمه قوله لا التواليها في النطق أه بيان فائدة لقوله مرتبة المعاني متناسقة الدلالات أه قوله  
كيفما اتفق أه مربوط لقوله لا التواليها أه ولقوله ضم بعضها على بعض أه يعني مربوط لكليهما يعني ليس مطلق  
التوالي في النطق والضمام بعضها على بعض معتبرا بدون لما ترتيب المعاني ومناسبة الدلالة قوله بخلاف  
في نظم الحروف أه بيان فائدة لقوله لا التواليها في النطق أه يعني ان قوله لا التواليها في النطق أه احتمل ان  
نظم الحروف بحيث ان في نظم الحروف ليس اعتبار ما يقتضيه العقل شرطا بل يكفي لتواليها في النطق منطلق  
الضمام لبعض لبعض كيفما اتفق واما نظم كلماته فيكون مرتبة المعاني ومناسبة الدلالات وايضا  
ض من ذلك القول دفع اعتراض وهو انه لم اراد بنظم القرآن كلماته المذكورة دون نظم حروفه  
لانها ايضا في القرآن حاصل الدفع ان نظم حروفه لا يكشف بعلم البلاغة لانه تواليها في النطق  
كيف ما اتفق من غير رعاية المعاني والدلالات واما نظم الكلمات فيكشف به فلهذا ارادته كما قال  
المصنف وبه يكشف أه قوله فانه تواليها أه دليل لكون نظم الحروف خلاف نظم الكلمات قوله حتى قيل أه  
مثال لكون نظم الحروف غير معتبر فيه اعتبار ما يقتضيه العقل قوله لما دس الى الفساد أه اي في نظم الحروف  
باعتبار قوة البلاغة بل يفيد معنى اخر لان بعض معناه مادي الغنم ومسكن القوم ومعنى ضرب زدن  
فيكون كلا اللفظين مفيدا للبلاغة والفصاحة بخلاف نظم الكلمات فانه يفيض الى فاد معنى المقصود  
لولا كلمات مرتبة المعاني ومناسبة الدلالة قوله وليس الاعجاز أه الغرض منه وهو انه بالوجه في اختيار  
النظم على اللفظ في قول المصنف في نظم القرآن أه مع ان في اختيار النظم احتمال سموه الادب لا يستغنى  
له في الاشعار غالبا حاصل الدفع ليس الاعجاز بمجرد اللفظ مالم يلحظ فيه ترتيب المعاني ومناسبة  
الدلالات ولا يدل عليه صرف اللفظ واما النظم فيدل عليه كما مر فلهذا اختار النظم على اللفظ وليس معنى  
النظم ما يستعمل في الاشعار بل معناه تأليف كلماته كما مر قوله والا لما كان للطائف هذين العامين أه



دليل لعدم كون الاعجاز بمجرد اللفظ حاصله لو كان الاعجاز بمجرد اللفظ بدون رعاية الترتيب والمناسبة لم يكن للطائف علم المعاني والبيانات دخل في الاعجاز لان تلك اللطائف لا تتعلق بنفس اللفظ بدون رعاية الترتيب والمناسبة مع ان هذين العلمين دليلان في الاعجاز كما قال المصنف وبه يعرف وقائق آه وبه يكشف عن وجوه الاعجاز آه قوله فلذا اختاره آه لتفريع على عدم كون الاعجاز بمجرد اللفظ اى لاجل عدم كون الاعجاز بمجرد اللفظ اختار كلمة النظم على كلمة اللفظ قوله ولان فيه استعارة لطيفة آه جواب آخر لا اختيار للنظم على اللفظ يعنى في اختيار النظم مقام اللفظ استعارة لطيفة بان شبه القرآن في النفس بعقد الدرر المنشور واشتبه النظم فيكون ذلك التشبه المضمين في النفس استعارة بالكنائية واشتبه النظم له استعارة تخيلية او شبه تاليف الكلمات باذخال اللؤلؤ في السلك ثم استعمل لفظ النظم له فيكون على الاول استعارة بالكنائية وعلى الثاني استعارة مصرحة و الى الاول اشار بقوله لطيفة و الى الثاني بقوله اشارة الى ان آه وجه لطافة الاول ان فيه استعارتين الكنية والتخيلية ووجه اشارة الثاني ان فيه استعارة مصرحة فقط وبكذا ينبغي تحقيق المقام والله ذو الفضل والا نعام وعلمه وتم واكمل قال المصنف وكان القسم الثالث آه عطف على كان الاول في قول المصنف اما بعد فلما كان آه فكان هذا القول من متعلقات الشرطية الاولى الغرض منه شروع ببيان وجه تلخيص القسم الثالث من مفتاح العلوم وهو سبب لتصنيف المختصر اى التلخيص قوله من مفتاح العلوم آه بيان القسم الثالث سمي كتابه مفتاح العلوم لانه مفتاح للعلوم التسعة التي اشتمل عليها من الصرف والنحو والاستقاق والمعاني والبيان والبديع والقوافي والعروض والمنطق لانه مشتمل على ثلاثة اقسام ففي القسم الاول ثلاثة علوم الصرف والنحو والاستقاق وفي القسم الثاني ثلاثة اقسام في العروض والمنطق وفي القسم الثالث ثلاثة اقسام المعاني والبيان والبديع قوله الذي صنفه آه صنفه مفتاح العلوم قوله العلامة آه التاوية للمبالغة لا للتأنيث فلما في كونه صنفه للمذكور قوله سراج الملة والد ين آه وهما متحدان ذاتا وهو الشريعة الاسلامية ومختلفان اعتبارا فان الشريعة من حيث انها تطاع لهما دين ومن حيث انها تمل وتكتب ملته ففي اضافة السراج الى الملة والدين اشارة الى انه مقتدى اهل العلم والعمل لان الكتابة شعار العلماء والعمل شعار الاتقياء وفي تأخير الدين عن الملة اشارة الى شرف العلم على العمل فتقوله الفاضل العلامة آه اشارة الى لقبه وقوله ابو يعقوب آه الى كنيته وقوله يوسف آه الى اسمه المحض قوله السكاكي آه نسبة الى السكاكة قرية بنيشافور وقيل بالعراق وقيل باليمن وقال السيوطي انه نسبت الى جده كان سككا كالذهب والفضة اى يضرب السكة عليها فيكون السكاكي منسوباً



الى سكة وهي حديدة منقوشة تقرب عليها الدر العظيم فيكون معنى السكاكى الذى يشرب السكة اى مبركته  
 دراهم ونقش كنده او واما صانع السكين فهو سكاكى فجمع سكاكينون فمن قال معناه صانع السكين  
 فليس بجيد قوله تفهده الله آه وهو استر ليقال تفهده السيف اذا جعل مستورا بغلافه جملة دعائية للسكاكى  
 انما اختار تفهده على ستر لان الستر عام والتفهد خاص لانه جعل ستر السيف فى الغلاف ففئة يحصل تشبيه  
 المصنف بالسيف فى حداثة القرحة ففيه استعارتان ملكية وتحيية بان ذكر الله وترك باقى اى  
 كان التشبيه فهو ملكية ثم اثبت التفهده الذى هو من لوازم المشبه به اى السيف للمشبه اى المصنف وتحيية  
 فان قيل التفهده والغفران كلاهما ستر الذنوب فان كان تقدير المضاف الى ضمير المصنف مراد اى تفهده ذنوبه  
 فيلزم سببية الشئ لنفسه لان الباء فى لغفرانه سببية وان كان غير مراد فيلزم ستر ذات المغفور لا ذنوبه  
 والمقصود ستر ذنوب المغفور لا ذاته قلنا المضاف مراد لا يلزم سببية الشئ لنفسه لان التفهده ستر الذنوب  
 مطلقا والغفران صار خاصا بسبب اضافته الى ضمير تعالى اى تفهده ذنوبه لغفرانه اللائق بفضله بدون  
 سيالة الطاعة والعبادة فيلزم سببية الخاص للعالم وهو جائز قوله خبر كان آه اشارة الى اعراب اعظم بانه  
 منصوب خبر كان واسمه قوله القسم الثالث آه واما قوله من مفتاح العلوم آه بيان القسم الثالث فكلما  
 من بيانية قوله اى فى البلاغة آه بيان مرجع الضمير وهو المعانى والبيان فقوله وتوابعها آه عطف على مضاف  
 ف اليه العلم اى البلاغة فيكون التقدير وعلم توابعها اى توابع البلاغة وهو البدع فقوله فيه آه متعلق  
 صنف دون اعظم قوله بيان لما آه دفع توهم كون كلمة من تبعية فلا يكون مدح القسم الثالث كاملا  
 لانه على هذا يكون اعظم من بعض الكتب المشهورة لا على كلها والمراد الثانى حاصل الدفع كلمة من هنا  
 بيانية لا تبعية يرد عليه ان القسم الثالث ليس بكتاب بل جزء الكتاب واذا كان قوله من الكتب  
 المشهورة بياناً للزم ان يكون هو اية كتاباً لان اسم التفضيل يكون من جملة ما اضيف اليه اجيب  
 عنه بوجه الاول انه جعله كتاباً باعتبار المعنى اللغوى وهو الضم والجمع والثانى انه لما افرد بالتدوين  
 فصار كأنه كتاب مستقل والثالث انه لما كان هو العمدة من اجزاء المفتاح فصار كأنه كتاب كله قوله  
 تميز من اعظم آه اى من نسبة اعظم الى الفاعل الغرض منه دفع اعتراض وهو ان يكون قول المصنف  
 تميز منصوب من قوله الكتب المشهورة وحينئذ لا يكون صريحاً فى مدح القسم الثالث وهو تفضيله على الكتب  
 المصنفة فى علم البلاغة لانه على هذا لا يعلم اعظميته باعتبار المنفع لاحتمال اعظميته باعتبار اخر اعظميته  
 المحم وهو لا يحسنه بل يشينه حاصل الدفع انه منصوب تميز من نسبت اعظم الى فاعله لا من قوله الكتب  
 المشهورة قال المصنف لكونه احسنها آه علة الاولية لكون القسم الثالث اعظم من الكتب المشهورة فى هذا



الفرن قوله ان يكون القسم الثالث آه اشارة الى بيان مرجع الضمير في قوله لكونه آه قوله احسن  
 كتب المشهورة آه اشارة الى تعيين مرجع الضمير في قوله احسنها آه قوله من جهة الترتيب آه اشارة  
 الى نصب قوله ترتيباً بانه منصوب على التمييز من نسبت احسن الى فاعله وهو الضمير المستتر فيه والبا  
 رز المرجع الى الكتب المشهورة مفعول فكلية من في قوله من جهة آه سببية ولفظ الجهة بمعنى الطريق  
 والطريق اي لاجل طريق الترتيب قوله وهو وضع كل شئ آه تعريف الترتيب فالنقل ان الضمير في مرتبة  
 لا يخلو اما راجع الى كل اد الى شئ وكل واحد لا يصح اذ على الاول يكون المعنى هو وضع كل شئ في مرتبة  
 كل شئ فيلزم ان يكون الشئ موضوعاً في مرتبة ومرتبة ماسواه وهو باطل وعلى الثاني يكون المعنى مكان  
 هو وضع كل شئ في مرتبة شئ تا فيلزم ان يكون جميع الاشياء موضوعاً في مرتبة شئ واحد وهو باطل  
 اي قلنا الضمير راجع الى شئ قبل استفادة العموم بكلمة كل فيعتبر الحكم على شئ بوصفه في مرتبة قبل  
 اعتبار العموم في شئ لان عموم كل امر يتبع الملاحظة فاذا لاحظ العموم فيكون عاماً والافلا اول قول  
 ان الضمير راجع الى كل شئ وازدادة المرتبة اليه للاستغراق فيكون المعنى هو وضع الاشياء في مراتبها و  
 العبارت من قبيل مقابلة الجمع بالجمع فيفيد القيام الاتحاد على الاتحاد كما في قوله هم ركبو ادوابهم فكان  
 هذا الكلام مجمل وتفصيله هكذا وضع هذا الشئ في هذه المرتبة ووضع ذلك في تلك الى غير ذلك قوله فكل  
 مسألة آه الفرض منه دفع اعتراض وهو انه اذا كان كل واحد من القسم الثالث والكتب المشهورة مستقلة  
 على الترتيب كما يقتضيه فعل التفضيل فكيف يصح ان يكون القسم الثالث احسن منها حاصل الدفع  
 ان لكل مسألة مثلاً مراتب بعضها الاثني بها وبعضها الاثني فبوضعها في المرتبة الاولى يحصل حسن الترتيب  
 تيب وفي المرتبة الثانية احسنه فترتيب الكتب المشهورة حسن وترتيب القسم الثالث احسن فصح  
 ما قال المصدر قوله وان شئت ان تعرف آه الفرض منه اثبات له عن المصدر من احسنه ترتيب القسم  
 الثالث بالنسبة الى الكتب المشهورة قوله هذا المقال آه مصدر ميمي بمعنى القول وهو كونه احسن ترتيباً  
 آه قوله فعليك آه اسم فعل اذا تعدى بنفسه بدون حرف الجر كان بمعنى الزم واذا تعدى بالباء  
 كما هنا كان بمعنى استثنى قوله كأنها اعتقد اي خيط اي رشة قد انقسم اي القطع والفصل اي شكت  
 فتناثرت اي انتشرت اي پراكنده لآيه اي لوالى العقد جمع اللؤلؤ وفي تشبيه كتب الشيخ بالعقد اشارة  
 الى حسن ترتيبها وفي انفصامه وتناثر لآيه اشارة الى انحطاط درجة ترتيبها عن ترتيب القسم الثالث لا  
 ان ترتيبه كعقد الفصل وانقسمت لآيه قال المصدر ولكن اتمها تحريراً آه علة ثانوية لكون القسم الثالث  
 اعظم من الكتب المشهورة زاد اشارة الى ان قوله اتمها تحريراً آه عطف على قوله احسن ترتيباً



قوله: وهو تهذيب الكلام إذ دفع اعتراض وهو أنه التحريم قد يطلق على بيان المعنى المكتوبة كما أن التقدير  
 يطلق بيشا بالعجالة فعلى هذا لا يكون مدرجاً لقسم ثالث لطريق المباعدة؟ حاصل الدفع ليس المراد ما فهمت  
 بل المراد منه تهذيب الكلام وتطهيره من المعائب والنزائد فإن قيل هذا متناقض لما قال المصنف  
 فيما سيأتي بقوله: ولكن كان غير مصون عن الحشو والتطويل أه؟ قلنا المراد بكونه مهنياً بهيناً بالنسبة  
 إلى الكتب المشهورة وأما اشتماله على الحشو والتطويل فهو باعتبار نفسه بدون الإضافة إلى الغير فلا  
 منافات قال المصنف العلامة وكونه أكثر أه؟ عليه ثلاثة لأعظمية القسم الثالث منها قوله:  
 والقواعد العظيمة لتفسير الأصول أو المراد من الأول الدلائل ومن القواعد المسائل أو رده  
 لدفع توهم وهو أنه الأصول جمع أصل وهو بجبني بمعنى الأول ما يبتنى عليه الغير والثاني  
 الدليل والثالث: الرابع والأولي والرابع: مجبني القاعدة ولم يستقم الشكاشة  
 الأول تعين الرابع فقال والقواعد قوله: وهو متعلق بمحذوف أه الغرض منه دفع اعتراض  
 وهو أنه قوله للأصول جار ومجرور فلا بد من متعلق فمتعلقه؟ حاصل الدفع أنه قوله  
 للأصول ظرف مستقر متعلق بمحذوف وهو جمعاً قوله: ويقسره قوله أه دفع توهم وهو أنه ما قرينة  
 على كونه متعلقاً بالمحذوف المتعين؟ حاصل الدفع أن القرينة عليه تفسيره بمذكور وهو قوله جمعاً  
 لأن المفسر يكون من جنس المفسر قوله: لأن معمول المصدر أه الغرض منه دفع اعتراض وهو أنه لم  
 لم يتعلق بالمذكور المؤخر وهو قوله جمعاً حتى يحصل الغنى عن ارتكاب المحذوف ثم التفسير؟ حاصل الدفع  
 أن معمول المصدر لا يتقدم عليه لأنه المصدر حين العمل مؤول بأن مع الفعل لأنه الأصل في العمل  
 هو الفعل والمصدر فرع فيه فيؤول عند العمل بالفعل لأن العمل ولفظان موصول حرفي ومجهول الصلة  
 وهو قوله للأصول على تقدير كون جمعاً عامل فيه لا يتقدم على الموصول وهو لفظ أن لأن على تقدير  
 كون جمعاً عامل فيه يكون الصلة جمعاً والمعمول للأصول والموصول لفظ أن قوله: لأن المصدر  
 عند العمل دليل لقوله لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه أه قوله: لكونه كتقدم جزء أه أي لكونه تقدم  
 معمول الصلة على الموصول متعلق لقوله لا يتقدم على الموصول أه ودليل لعدم تقدم معمول الصلة عليه حاصله أن  
 الصلة مبنية للموصول والموصول لا يمكن جعله جزءاً من الكلام إلا بها فهما شيئين واحد مرتب الأجزاء  
 فالترتيب معتبر بين الموصول والصلة كلاً ولبعضاً بحيث لا يجوز تقديم كل الصلة عليه ولا جزءاً عليه فكما لا يجوز تقدم  
 نفس الصلة على الموصول لا يجوز تقدم معمولها عليه لأن بتقديم معمولها يلزم تقديم نفسها عليه لأن مرتبة العامل  
 قبل مرتبة المعمول فعلى هذا يلزم تقدم الصلة على الموصول لأن المتقدم أي معمول الصلة على المتقدم أي الموصول  
 على الشيء أي الصلة متقدم على ذلك الشيء وذلك لا يجوز لكونه



كتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه قوله: من الشيء آه بيان جزء كلمة من بيانية قوله: المرتب  
 جزء اه صفة الشيء المراد من الشيء المرتب الاجزاء مجموع الموصول والصله والمعمول ثم الضمير  
 في قوله عليه اما راجع الى الشيء المرتب الاجزاء او الى الجزء حاصله انه اذا قدم جزء اللفظ الذي حيزه بعد طائفة  
 من اجزائه كمعمول الصلة ههنا على باقى الاجزاء كالموصول ههنا لنم تقدم ذلك الجزء على ما يتقدم  
 عليه من الاجزاء الباقية فيسلم تقدم ذلك الجزء على نفسه لأن المتقدم اى معمول الصلة على المتقدم  
 اى الموصول متقدم مع انه مؤخر في الواقع وذلك لتقديم الشيء على نفسه هذا اذا كان ضمير عليه  
 راجعا الى الجزء واما اذا كان راجعا الى الشيء المرتب الاجزاء فحاصله انه اذا قدم في الذكر جزء  
 اللفظ الذي حيزه بعد طائفة من اجزائه كمعمول الصلة ههنا على باقى الاجزاء كالموصول ههنا  
 لنم تقدم ذلك الجزء على جميع اجزائه وجميع اجزائه ليس الا اللفظ المرتب الاجزاء فلنم تقدم  
 الجزء على اللفظ نفسه وهو تقديم الجزء على الكل فان قيل تقديم جزء الشيء عليه لا يصح مطلقا سواء كان  
 مرتبة الاجزاء ام لا فلا يصح تقييد الشارح بها قلنا ان ضمير عليه غير راجع الى الشيء المرتب الاجزاء  
 بل هو راجع الى الجزء باعتبار ان يراد بالراجع غير ما هو المراد بالمرجع اليه فيكون المعنى لكونه كتقديم أحد  
 اجزاء الشيء على الجزء الآخر منه وهو ممتنع في مرتبة الاجزاء لا في غيرها فيصح تقييد الشارح  
 او نقول ان ضمير عليه راجع الى الشيء والتقديم تبرعى لا افتراضى فلا محذور فيه او نقول ان هذا  
 القيد ليس باحترازي بل وقع لأجل ان مانحن فيه وجدكك اى مرتبة الاجزاء وانما قال الشارح  
 كتقديم جزء اه ولم يقل تقديم الجزء بدو من صرف التشبيه لأن معمول الصلة ليس جزءا  
 حقيقيا من الموصول ولما من الصلة بل اعتب ريبا بأنه معمول للصلة وهى جزء للموصول  
 فيكون معمولها كاجزائها قولنا: هذا أى حذ هذا قوله: والاظهارة اه اى تقديم  
 معمول المصدر عليه انزاه الغرض الغرض منه جواب آخر عن متعلق الظرف ورد على الجواب الاول  
 حاصله تقديم معمول المصدر عليه انزاه ان كان معمول ظرفا او شبهه والمراد من الظرف ههنا اسم الزمان  
 والمكان وبشبهه الجاه والمجرور لأنه محتاج الى التعلل او معناه مثل احتياج الطرف اليه فعلى هذا يكون الظرف  
 لغوا متعلقا بقوله جميعا المتأخر قوله: قال اقتداء الغرض منه استدلال على تقديم معمول المصدر عليه اذا كان  
 ظرفا او شبهه بافصح كلام وجه الاستدلال بالآية الاولى الى ان الظرف اعنى متعلق بالسعى المتأخر  
 معمول له فان المقصود ان السمعيل لا يبلغ السن الذى قدر فيه على السعى مع ابيه ابراهيم في قصف  
 حوائجه امرناه بالذبح وهذا المعنى انما يحصل بتعلق الظرف اعنى مع المتقدم بالسعى المتأخر فثبت تقديم  
 معمول المصدر الظرفى عليه فان قيل ان الاستدلال بهذه غير تام لأن كلامنا في تقديم معمول المصدر



المنكر كما في قول المصدر والسعي مصدر معروف باللام وبينهما فرق لان سر عدم جواز تقديم معمول المصدر  
 عليه تأويله بان مع الفعل وهذا التأويل في المنكر دون المفعول كما ثبت في محله قلت لا فرق بين  
 المصدر المعروف والمنكر لان عدم جواز تقدم معمول المصدر عليه لضعفه وهذا المعنى لا يتفاوت فيهما فا  
 ذاتبت جواز تقدم معمول المصدر المعروف عليه ثبت جواز تقدمه على المنكر فتم التقريب واما وجه الاستد  
 لال بالآية الثانية ان المقصود عدم اخذ الرحمة بالزانية والزاني لا مطلقا وبهذا المقصود انما يظهر بجعل  
 الظرف اعني بهما معمولي اللزامة المتأخر ومقدما عليه فالآية الاولى مثال الظرف والثانية مثال شبهه  
 فلا يلزم الاستدراك قوله ومثل هذا آه اي مثل تقديم معمول المصدر عليه كثير في الكلام اي في كلام التداو  
 في مطلق الكلام هذا القول تأييد لما قبله قوله والتقدير تكلف آه الفرض منه دفع اعتراض وهو انه يجوز ان  
 يكون متعلق في الآيتين مقدرا قبله وبغيره المذكور كما مر في توجيه الاول فلا يصح الاستدلال بهذين الآ  
 يتين على تقدم معمول المصدر عليه حاصل الدفع ان التقدير تكلف وهو لكونه خلاف الاصل لا ينبغي  
 ان يصار اليه بلا ضرورة داعية اليه قوله وليس كل ما اول آه الفرض منه دفع اعتراض وهو ان الضرورة  
 ههنا مستحقة كما ذكره سابقا بقوله لان المصدر عند العمل مؤول بان مع الفعل آه فلا يصح الاستدلال  
 بهما حاصل الدفع انه ليس كل ما اول بشئ حكمه حكم ذلك الشئ لجواز ان يكون بعض احكامه مختص  
 بصرح لفظه لا بعد التأويل الا ترى ان المؤول وهو ان مع الفعل يدل على الزمان والنسبة والمصدر  
 الصريح ليس كذلك فيكون امتناع تقدم معمول الصلة على الموصول من الاحكام التي تختص بصرح  
 لفظه لا بعد التأويل قوله مع ان الظرف آه كلمة مع بمعنى علا جواب ثان عن اعتراض تحقق الضرورة  
 الى المقدر بطريق المنع كما ان الجواب الاول المصدر بقوله وليس كل ما اول بشئ آه جواب بطريق التسليم  
 حاصله انما لا نسلم لزوم تأويل المصدر العامل في الظروف بان مع الفعل لان التأويل المذكور لا  
 جل العمل ولما ثبت الاتساع في الظروف جاز ان يعمل المصدر فيها بلا تأويل بالفعل لما فيه من معنى  
 الفعل وانما تقدم الجواب التسليمي على المنع مع ان المناسب العكس لان الجواب الاول مبني على ما  
 هو المشهور من تأويله والغرض من هذا القول دفع اعتراض آخر وهو ان تقديم معمول المصدر عليه و  
 ان لم يكن ممتنعا ههنا لذلك المانع لكنه يكون ممتنعا لمانع آخر وهو ان المصدر عامل ضعيف كما أنهم  
 التفضيل فلا يعمل في المقدم عليه حاصل الدفع ان الظرف لا يحتاج الى تقوية العمل بل يكفي  
 راحة الفعل مقدما كان او مؤخرأ قوله راحة الفعل آه والمراد براحة الفعل ادنى ملازمة بالفعل  
 وفي المصدر ذلك موجودا لانه يدل على الحدث وهو احد اجزاء مدلول الفعل لانه له شأن في دليل



له حاصله ان الشئ لا ينفك عن التطرف الحقيقي اعني الزمان والمكان لوقوعه فيهم

الكفاية قوله: للمنزلة آه دليل للدليل أي دليل لقوله لان له شأنًا حاصلًا لنسبة الطرف إلى الشئ كنسبة الشئ إلى النفس وبين وجه شبه بقوله لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه آه كما ان الشئ لا ينفك عن نفسه قوله: ولهذا آه أي لأجل ان له شأنًا ليس لغيره قوله: اتسع أي اعتبر في الظروف بالمعنى يعتبر في غيرها قوله: بالمعنى اتسع آه نائب ثلث عمل اتسع قال المصنف: ولكن كان القسم الثالث آه عطف على قوله وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لما كان القسم الثالث من مفتاح العلوم موصوفًا بالأوصاف السابقة فلا حاجة إلى المختصر وتضيف فلم يختصر المصنف منه؟ حاصل الدفع انه موصوف بالأوصاف المذكورة لكنه غير موصوف عن كثره والتطويل والتعقيد فلذا اختصر المصنف مختصرًا وصنف كتابًا مستقلًا بان لا يكون مشتملًا عليه قوله: أي محفوظ آه تفسير باللفظ المشهور قوله: وهو الزائد آه تعريف للمختول أي اللفظ الزائد في الكلام المستغنى عنه في اداء اصل المراد سواء كان متعينًا أو لا وسواء كان الزائد مستغنى عنه في اداء اصل المراد أو لا فائدة فيه أصلًا قوله: وهو الزائد على اصل المراد آه تعريف للتطويل لغة أي الكلام الزائد على اصل المراد بلا فائدة فإن كان مع الفائدة يكون الطنبًا فالفرق بينهما باعتبار المعنى اللغوي عموم وخصوص مطلقًا لان كل شئ تطويل ولا عكس لان كثره عام غير مقيد بلا فائدة قوله: وسيجب الفرق بينهما أي الفرق الاصطلاحي الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لما كان كثره والتطويل كلاهما عبارتين عن الزائد فلا يحصل الفرق بينهما كمالًا؟ حاصل الدفع ان الفرق بينهما باعتبار المعنى الاصطلاحي حاصل وهو ان كثره عبارة عن الزيادة المتعينة لا الفائدة كما في قولهم فاورثني تكلمه صداع الرأس فان الرأس متعين للزيادة لان في الصداع معناه التطويل عبارة عن الزيادة الغير المتعينة لا الفائدة كما في قول الشاعر والفى قولها كذبًا ومينًا فاحدهما زائد لا على التعيين قوله: وهو كون الكلام آه تعريف للتعقيد لغة أي كون الكلام يتوعد أي يتحسر على الذهن تحصيل معناه لخلل واقع اما في النظم او في الاشتغال الاول تعقيد لفظي والثاني معنوي سيجب ذكره ثم في تفسير التعقيد يكون الكلام آه وكذا تفسير كثره والتطويل بالزائد آه اشارة الى ان المصنف درهنا مبني للمفعول لتكون صفة الكتاب بخلاف المبني للمفعول فإنه صفة المتكلم قوله: خبير بجد خبر أي كان والخبر الاول قوله غير مصحح وفيه اشارة الى اعراب وتبلا بانه منصوب على الخبرية لكثرة كان ويجوز ان يكون حالًا من اسم كان او من خبره وكذا قوله مفتقرًا فيكونان حالين مترادفين ويحتمل ان يكون مفتقرًا حالًا من ضمير تبلا فيكونان من الاحوال المتداخلة قوله: أي كان متبلا آه اشارة الى حاصل معني الخبرية قوله: بالاختصار آه المراد من الاختصار ايراد الكلام المطابق لأصل المراد لجبارة وافية عليه قوله: بالمعنى فيه من التطويل آه علته لكونه متبلا للاختصار حاصله ان في القسم الثالث من المفتاح تطويلًا فلا بد من الاختصار عنه



عنه فيكون الاختصار شاملاً للإيجاز والاطناب والمساوات وما زاد عليها فهو تطويل قوله خبر آخره  
 اشارة الى اعترافه قوله اى كان محتاجاً الى اشارة الى حاصل معنى التجربة والى معنى الافتقار قوله الى  
 الايضاح اه متعلق مفتقراً قوله لافيه من التقيد اه علة لكونه مفتقراً الى الايضاح حاصله ان فى  
 القسم الثالث من المفتاح تعقيد لا بد من الايضاح عنه قوله والى التجريد اه زاد كلمة الى اشارة الى عطف  
 على الايضاح قوله عما فيه من المشو اه علة لكونه مفتقراً الى التجريد لان فيه حشواً فلا بد من التجريد عنه و  
 انما قدم فى المشو على التطويل لكونه اهم فى بيان موجب اختصار القسم الثالث وعكس ناظر بهما فى النشر  
 اهتماماً بذكر الاختصار اولاً لان مؤلفه مختصره وتلخيصه وقدم ناظر التقيد على ناظر الحشور عناية للسمع اى سبغ  
 الايضاح مع الاختصار فالنقل لا فرق بين الاختصار والايضاح والتجريد فى كون كل واحد منهما صفة مرفوعة  
 فلا وجه لجعل الاختصار مقبولاً والاخرين محتاجاً اليها قلنا بان فيه اشارة الى ان الاحتراز عن التقيد و  
 الحشواهم من الاحتراز عن التطويل لان ضررها ازيد منه قال الفت مختصراً اختصار الفت على لفظ اختصار  
 مع ان الظاهر ان كتابه اختصاره لا تأليفه اشعاراً بان مقصوده ليس اختصار كتاب السكاكى فقط  
 بل المقصود تأليف مختصر مستقل يتضمن ما فيه كمال ملهم فيما سياتى ووضعت هذا مع ان كتابه ليس اختصار القسم الثالث فقط لوجود  
 الغير فيه من التجريد والايضاح والفوائد الاخر قوله جواب لما اه اشارة الى ربط هذه العبارة مع قبلها بحيث  
 ان هذا القول جزء لقوله فيما سبق اما بعد فلما كان علم البلاغة اجل العلوم وكون القسم الثالث من  
 ترتيب الجزاء على الشرط حاصله ان ما تقدم من كون علم البلاغة اجل العلوم وكون القسم الثالث من  
 مفتاح العلوم اعظم ما صنف فيه وكذا كون القسم الثالث منه غير محفوظ عن الحشو والتطويل و  
 التقيد سبب لتأليف مختصره والمراد من سببية ما تقدم للتأليف عند المص لا مطلقاً فلا يرد على السكاكى  
 اذا كان كتابه كك فلم لم يختصر ولم يوضح ولم يجرد مع وجود السبب قال يتضمن ما فيه اه صفت مختصر وكذا  
 قوله فيما بعد يشتمل على ما يحتاج اليه اه قوله اى فى القسم الثالث يتعين مرجع فيه وهو القسم الثالث لا المختصر  
 قوله من القواعد اه بيان ما فى قوله يتضمن ما فيه فيكون كلمة من بياناً لقوله جمع قاعدة اه فيه اشارة  
 الى ان جملة الجمع وتعريفه باعتبار جهالة المفرد وتعريفه قوله وحى حكم كل اى دفع اعتراض وهو ان  
 القواعد جمع قايض تطلق على معان كثيرة يقال للمرأة قاعدة لانها تقعد فى البيت وكذا يقال للحشواهم  
 دج قاعدة لانه يقعد عليه اليهودج وكذا يقال القاعدة للاساس اى اصل شئى ولذا يقال لقائون كل يستنبط  
 منه الجزئيات فاقى معنى من المعانى مراد بهنا حاصل الدفع المراد بهنا المعنى الاخير لعدم صحة الاخرى بهنا  
 كما هو الظاهر قوله حكم كل اى حكم لموضوع كل لانه كليته الحكم من حيث كون المحكوم عليه كلياً لان المحكوم



به في الحكم على الجزئي والكلّي واحد كرفوع في قولنا الفاعل مرفوع وفي قولنا زيد مرفوع فهو صالح للكلية و  
 الجزئية قوله ينطبق على جزئياته أه الضمير في ينطبق وجزئياته راجع الى موضوع كلّي ومعنى الانطباق صدق  
 وحمله عليها وليس معناه الاشتغال فهذا القول احتراز عن القضية الطبيعية فان الحكم فيها وان كان حكماً  
 على كلّي لكن لا ينطبق على الجزئيات فان حاصل الانطباق ان يصير الحكم الكلّي كبرى لصغرى سسلة المحصول  
 ل وذلك لا يمكن في القضية الطبيعية لان موضوعها الماهية من حيث العموم يجرى فيه الاحكام العموم كما  
 الكلية والجنسية والنوعية دون احكام الجزئيات قوله ليستفاد آه اللام للعاقبة كما في قوله تعالى فالتقطه  
 آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً اي عاقبة ذلك الانطباق الاستفادة المذكورة وليست للتعليل  
 لان الاستفادة لتعلل بالانطباق لا بالعكس اذ الانطباق ذاتي والعارض له هو الاستفادة وانما ذكر  
 هذا التعليل لكونه مأخوذاً ومعتبراً في مفهوم القاعدة فلا تسمى قاعدة الا من حيث انها مستفاد منها جزئياتها فانها  
 نه من حيث وقوعها في الحجية مقدمة ومن حيث انها تطلب بالدليل مطلوب ومن حيث انها تحصل بنتيجة  
 ومن حيث انها تقع في العلم مسئلة يعني ان الشئ الواحد يختلف باعتبار الخفيات المختلفة فلولم يقيدهم  
 يحصل المقصود وقوله كقولنا كل حكم أه مثال لحكم كلّي ينطبق على جزئياته بحيث ان قولنا كل حكم القيمة  
 الى المنكر يجب تأكيده قاعدة كلية وحكم كلّي ومسئلة كلية من مسائل علم المعاني فانه ينطبق على ان  
 زيد قائم وان عمرو راكب وان خالد اذهب وغير ذلك مما يلحق الى المنكر فان هذه الامثلة جزئيات لحكم  
 كلّي وهو منطبق عليها قوله بان يقال أه متعلق بقوله ينطبق وتصوير الاستخراج تلك الاحكام بحيث  
 ان يصير ذلك الحكم الكلّي كبرى لصغرى سسلة الحصول بان يقال هذه الكلام مثال ان زيد قائم مع  
 المنكر أه هذا صغرى سسلة الحصول وكل كلام مع المنكر يجب ان يؤكد أه هذا هو الحكم الكلّي كبراه قوله فيعلم انه  
 يؤكد أه هذه نتيجة بعد حذف الحد الاوسط وهو قوله مع المنكر مع المنكر في الصغرى والكبرى فالتفصيل تصويرات  
 للاستخراج بان الكلام الملقى الى المنكر لا يخلو اما ان يكون مجرداً عن التأكيد فالصغرى ممنوع اذ لا يلحق  
 اليه الكلام الخالي من التأكيد واما ان يكون مؤكداً فيلزم من صدقه صدق الكبرى تأكيده المذكور وهو باطل لتحصل  
 الحاصل قلنا باختيار الشق الثاني ومنع لزوم تحصيل الحاصل لان معنى الكبرى وكل كلام التقي الى المنكر  
 يجب ان يجعل مؤكداً بالقوة اي مشتملاً على التأكيد حين الالتقاء فلا يفيد وجوب التأكيد بالفعل حتى يتعين  
 خروجه عنه ويلزم تحصيل الحاصل واما المراد من التأكيد في الصغرى فهو بالفعل فلا يلزم التكرار باعتبار  
 تغير الجهة قال المصنف يستعمل على ما يحتاج اليه أه صفة ثان للمنتهز قوله لا على ما يستغنى عنه أه اشارة الى  
 ان قوله على ما يحتاج اليه أه قيد احترازي لا التفاني قوله ليكون حتموا أه متعلق بالمنفي في قوله لا على ما يستغنى



عنه يعني ان فائدة تقيده بقوله على ما يحتاج اليه خروج المشو منه لانه لو لم يشتمل على ما يحتاج اليه  
فقط بل يكون مشتملاً على ما يستغنى عنه ايضاً يلزم المشو فيه وهو خلاف مقصوده لان الباعث على التمسك  
به في تأليف هذا المختصر واختصار القسم الثالث من مفتاح العلوم هو خلوه عن المشو والتطويل فلو  
كان المشو والتطويل فيه ايضاً فلا حاجة الى تأليف المختصر قوله من الامثلة آه بيان ما في قوله على ما يحتاج  
اليه آه فيكون من بيانيته ووصي الجزئيات التي آه تعريف للمثال كما يقال كل فاعل مرفوع فهو قاعدة  
كلية فلا يفسد بمثله بل يزداد في قولنا جاسني زيد فانه فاعل مرفوع قوله والشواهد آه عطف على الا  
مثلة بياناً لما قوله يستشهد بها آه اي يستدل بها قوله لكونها من التنزيل آه اي من كلام الله دليل  
لكون الشواهد استدلالاً على اثبات القواعد حاصله ان الشواهد الا من القرآن الكريم او من كلام العرب  
التي هي الخالص في عربية تم وكلها من الأدلة فتكون الشواهد دلائل قوله الموثوق آه اي المعتمد قوله هي  
اخص من الامثلة آه تفريع على سبق من ذكر الامثلة والشواهد وبيان النسبة بينهما بانها صحي العموم والخصو  
ص مطلقاً فالشواهد اخص مطلق والامثلة اعم مطلقاً لان في الامثلة مجرد ايضاح القواعد وفي الشواهد  
الايضاح مع الاثبات ولا شك ان الايضاح ادنى حالاً من الاثبات فتكون النسبة بينهما العموم والخصوص  
مطلقاً فكل ثبوت مثال ولا عكس لتحققة في ضمن فرد آخر بدون الاثبات وايضاً فيه دفع توهم كون ذكر الشوا  
هد بعد ذكر الامثلة مستدركاً لان كليهما شئ واحد حاصل الدفع انهما ليسا شيئاً واحداً بل بينهما عموم وخصوص  
مطلقاً فيفترقان فيمادة فلا يلزم الاستدراك والتكرار قال المصنف ولم آل آه عطف على قوله الفت فيكون  
ان جواب لما وبجوز ان يكون حالاً من فاعله اصله أو الممثل الضر بهزتين الاول للمتكلم والثانية فاء  
الكلمة فقلبت الهمزة الثانية الفابتاعدة آمن وحذفت الواو للجازم وماضيه ألا كعلا قوله من الآلوه بالفتح  
الهمزة وسكون اللام كالضراو بالضمين كالعلو قوله هو التقصير آه اي كوتا صي قوله بالضم والفتح آه تصحيح اللفظ  
قوله الاجتهاد آه كوشش كردن فيكون بالضم والفتح بمعنى واحد عند الجمهور قوله وعن الفراء آه فيكون معنى  
الضم مغايراً عن معنى الفتح عنده قوله وقد استعمل الآلوه الغرض منه اعتراض على المصنف بانه مخالف عن  
استعمال المشهور لانه يستعمل في كلامهم متعدي الى المفعولين مثل لا الوك جهداً على تقمين معنى المنع اي  
لا المنعك جهداً كما فسر صاحب الكشاف في قوله تعالى لا يألونك خبالاً قوله حذف ههنا المفعول الاول آه جواباً  
عن الاعتراض المذكور حاصله انه لا مخالفة بين المصنف والمشهورين لانه حذف المفعول الاول منه لعدم كونه  
مقصوداً لان مقصوده عدم منع الاجتهاد في تحقيق ما ذكر في المختصر من الابحاث في الواقع وليس مقصوده  
المخاطب المعين وغير المعين كما يدل عليه المفعول الاول قوله اي لم يمنع اجتهاد آه بيان لمعنى قصده المصنف



بعد حذف المفعول الاول ويجوز في عبارة المصدر وجوه اخر لم يذكر بالشئ الاول البقاء على المعنى الحقيقي  
 بدون تضمينه معنى المنع اى لم اقصر فيكون متعديا الى مفعول واحد ويكون جهداً مفعولاً بمعنى مجتهداً  
 والثاني ان يكون اللو بمعنى الترك متعديا الى مفعول واحد فيكون جهداً مفعولاً اى لم اترك جهداً  
 الثالث يجوز ان يكون لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم ازل كما نقل عن ابى البقاء فيكون جهداً منضياً  
 على الجزئية بمعنى جابداً وان لم يتعرض الشئ ر الى هذه الاحتمالات اتباعاً لاستعمال المشهور من كونه متعدياً  
 الى المفعولين وايضاً في تعدية الى مفعولين جزالة المعنى كما لا يخفى واليه اثار الشارح ر بقوله لا يمكن  
 جهداً في تفسير قوله لا اله الا الله جهداً رداً على الاحتمالات الاخرى من سوانح الوقت فتدبر وتشكر قال في  
 تحقيقه آه متعلق بلم آل قوله اى المختصر آه تعين مرجع الضمير وايضاً اشارة الى ان المصدر مضاف الى المفعول  
 دون الفاعل اصله في تحقيقى اياه قوله يعنى في تحقيق ما ذكره آه الغرض من هذا التفسير دفع اعتراض وهو ان  
 التحقيق اثبات المدعى بالدليل كما ان التدقيق اثبات الدليل بالدليل مع ان الضمير في تحقيقه راجع الى  
 المختصر وهو عبارت عن الالفاظ فلا تثبت بالدليل حاصل الدفع ان في كلام المصدر حذف وهو ما ذكرى في  
 تحقيق ما ذكر فيه قوله من الابحاث آه بيان كلمة من قال وتهذيبه آه عطف على قوله تحقيقه قوله اى  
 تنقيحه آه بيان معنى التهذيب والتنقيح التطهير عن الزوائد قال ورتبته آه عطف على قوله الفت مختصراً  
 قوله اى المختصر آه تعين مرجع الضمير المنصوب قال ترتيباً آه مفعول مطلق لقوله رتبته قال اقرب آه  
 صفة المفعول المطلق قال تناولاً آه تميز من نسبة اقرب الى فاعله المستتر قوله اى اخذاً آه من قبيل  
 ذكر المعلوم واردة اللازم لان التناول في الاصل اى في اللغة يد اليد الى الشئ ليؤخذ فيكون اللازم معه  
 الاخذ اى اخذ الشئ قالوا في قوله وهو في الاصل آه بمعنى اذ التعليلية قوله اى ترتيب السكالى او القسم  
 تعين مرجع الضمير ودفع ما يتوهم من ان يكون ضمير من ترتيبه راجعاً الى المختصر فيلزم اقربيت الشئ من نفسه  
 وهو باطل حاصل الدفع ان الضمير راجع الى السكالى او القسم الثالث من كتابه قوله اضافة المصدر  
 آه خبر مبتدأ محذوف اى هذه اضافة المصدر رفينه لف ونشر مرتب يعنى ان الضمير في قوله من ترتيبه راجع  
 الى السكالى اذا كان المصدر مضافاً الى الفاعل والمفعول محذوف او راجع الى القسم الثالث اذا كان  
 مضافاً الى المفعول والفاعل محذوف قال ولم ابالغ في اختصاره آه عطف على قوله رتبته قوله اى  
 المختصر آه تعين مرجع الضمير واشارة الى ان ضميره ليس براجع الى القسم الثالث لانه فعلى هذا لا يكون  
 مدحاً للمختصر بل للقسم الثالث وهو ليس بمدح قوله مفعول له لما تضمن معنى آه ذكر المصدر فعلى معنى رتبته  
 ولم ابالغ ومنصوبين اعنى تقريباً وطلباً وجعل كليهما مفعولاً للفعل الثاني لكونهما في المعنى واحداً اذ



اذ المراد بقوله تقريباً لتعاطيه تسهيل اخذ المسائل من عبارته وكذا المراد بالثاني الا ان التقريب اعتبر بالقياس  
 الى التعاطي والتسهيل بالنسبة الى الفهم وليس هذا الفرق في المعنى ولا وجه لجعلها مفعولاً للمجموع  
 الفعلين على ترتيب اللفظ كما لا يخفى قوله كأنه قال تركت المبالغة أه بيان لا يتضمن معنى لم ابالغ وانما قال  
 ل كأنه بلفظ الشك والترديد لان تركت ليس بعينه معنى لم ابالغ بل متضمن له والمتضمن يكون غير  
 المتضمن وللتضمن طريقان احدهما ان يكون المتضمن بالكسر اصلاً والمتضمن تابعا مفعولاً او حالاً او  
 لغتاً والآخر ان يكون الامر بالعكس بان يجعل المتضمن بالفتح اصلاً والمتضمن بالكسر تابعا مفعولاً او  
 حالاً او لغتاً وهما من قبيل الثاني حيث قال تركت المبالغة بان جعل تركت اصلاً والمبالغة مفعولاً او  
 اي تناوله أه تفسير التعاطي وهو الاخذ اي تقريباً لاخذ المختصر قوله طلباً أه هو ايضاً مفعول له لقوله لم ابالغ  
 بتضمين معنى تركت قوله فهمه أه اي فهم المختصر قوله على طائبيه أه اصله طالبيين حذف النون بالاضافة اي  
 طالبي المختصر قوله ولو لم يتأول الفعل المنفي بالثبت أه الغرض منه بيان الوجه لعدم جعله مفعولاً للمبالغة  
 بدون التضمين وبيان وجه الاحتياج الى تأويله بالفعل المثبت اي تركت حاصله ان في لم ابالغ ثلاث  
 اعتبارات اما ان تعتبر النفي وحده واما ان تعتبر المنفي اي الفعل وحده واما ان تعتبر المجموع اي الفعل من  
 حيث النفي وكذا في القيد الذي هو المفعول له ثلاث اعتبارات اما ان يكون قيداً للنفي وحده واما ان يكون  
 قيداً للنفي وحده واما ان يكون قيداً للمجموع الاول باطل اي كونه قيداً للنفي لانه حرف والمفعول له لا يحسن  
 للنفي لانه علة والمعاني الحرفية لا تكون معلولة بالعلّة لان المعلل بالعلل يكون مقصوداً ومريئاً بالذات  
 والمعاني الحرفية ليست كذلك والثالث ايضاً باطل اي كونه قيداً للمجموع من النفي والمنفي لان النفي متى  
 اعتبر متعلقاً به كان ملفوظاً من حيث انه من احوال غيره ويكون غير مستقل فلا يكون صالحاً لان يقيد به  
 لان المفعول له علة والمعاني الغير المستقلة لا تكون معلولة بالعلّة لان المعلل بالعلل يكون مقصوداً  
 بالذات ومريئاً بالذات والمعاني الغير المستقلة ليست كذلك وهذا الوجهان لم يذكرا في الشرح لظهورهما لعدم  
 كون العلة لهما والثاني ايضاً باطل اي كونه قيداً للنفي وحده لانه على هذا يلزم خلاف المقصود لان النفي اذا  
 دخل على كلام فيه تقييد فالنفي يتوجه الى القيد ويبقى الكلام مثبتاً فيفسر المعنى ان المبالغة في الاختصار لم  
 تكن للتقريب والتسهيل بل لا مرأى من هذا المعنى ليس بمقصود بل المقصود نفي المبالغة في الاختصار لا اجل  
 التقريب والتسهيل لا الشئى اخر وايد الشرح هذا ينقل قول الشيخ من دلائل الاعجاز ليكون نصاً فيما ذكره  
 والمراد من الفعل المنفي في قوله لو لم يتأول المنفي بالثبت أه مجموع لم وابلغ لا ابالغ وحده لان الفعل المنفي  
 يقال في الاصطلاح للفعل مع حرف النفي لا للفعل وحده كافي مثل لم يضرب المنفي مع حرف النفي فعل



منفى لا يضرب وحده فلا يرد ان المناسب للشبهة ان يقول ان ما بالغ مجموعهما لولم يتناول بالثبت  
 لان الفعل المنفى ابالغ وهو ليس بمول بما ذكره قوله على ما ذكره من ان تقريرا وطلباً مفعول له لما  
 تضمن لم ابالغ معنى تركت هذا متعلق بقوله ولولم يتناول الفعل اه قوله لكان المعنى اه اى معنى قول  
 الماتن فى المتن قوله وهذا مبني اه اى كون المعنى ان المبالغة فى الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل  
 لامر اخر قوله على اصل اه اى قالون قوله فى دلائل الاعجاز اه اسم لكتاب الشيخ فى العربية قوله وهو اه اى  
 اصل الذى ذكره الشيخ قوله ان من حكم النفى اه خبر ان وقوله ان يتوجه اه اسم ان مؤخر وكلمة من فى قوله  
 ان من حكم النفى اه تبعضية فغية اشارة الى ان هذا الحكم للنفى اكثرية لا الكلية لان النفى قد يكون راجعا  
 الى القيد والمقيد كليهما مثل قوله وما للنظالين من صميم ولا شنيع يطاع اى لا شناعة ولا طاعة وغير ذلك  
 وقد يتوجه النفى الى المقيد فقط من غير اعتبار لنفى القيد او اثباته كقوله تعد ولم يصبر واعلى ما فعلوا وهم يعلمون  
 اى لم يصبروا عالين يعنى ان عدم الاصرار متمحقق منهم مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه قوله على  
 وجه ما اه سواء كان القيد مفعولا له او حالا او نعتا وغير ذلك قوله وان يقع له اه اى ان يرجع النفى الى ذلك  
 القيد قوله خصوصا اه صفة مفعول مطلق محذوف اى ان يقع له وقوعا خصوصا لا للمنفى او مفعول مطلق  
 لفعل محذوف اى يخص النفى بالقيد خصوصا لا للمنفى فان قيل تأويل الشبهة بترك لا يجدى لفعلا لوزان  
 يتوجه الترتك الى ذلك القيد الزائد لانه نفي ايضا قلنا هذا الاحتمال فى تركت لا يجرى لان هذه القاعدة فى كلام  
 دخل عليه النفى وقيد به واما اذا لم يدخل النفى عليه بل كان النفى فى ذاته بدون اداة النفى فلا يجرى فيه فاذا  
 اول الفعل المنفى بالثبت فلا يكون النفى داخلا عليه بل صار منفيًا فى حد ذاته ولذا قيد الشيخ بقوله اذا دخل على  
 كلام فيه قيد اه ولم يقل مطلق حكم النفى لك قوله مثالا اذا قيل اه مثال لما ذكره الشيخ فان قيل لفظ اجمعون  
 فى المثال المذكور تأكيد للقوم وليس قيده فلا يصح المثال قلنا لفظ اجمعين منصوب فى النسخ الغير  
 المشهورة فعلى هذا يكون جالا من القوم بمعنى مجتمعين والى حال يكون قيده لما قبله فلا اشكال فيه وان  
 كان مرفوعا فى اكثر النسخ فيجاب ان لفظ اجمعون وان كان تأكيدا بمعنى الكل الا ان فيه معنى الاجتماع  
 بحسب اصل الوضع فكان نفي الاجتماع بهذا الاعتبار ولهذا استدلل ابو حنيفة رد على سبيل الدلائل  
 بهية الاجتماع بقوله تعد فسد الدلائل كداهم اجمعون الآية قوله ومما لا سبيل اه اى ما قال الشيخ من ان حكم  
 النفى اه قوله ولعمري اه الاول الاستئناف واللام المفتوحة ابتداء لثبوت تأكيدية وهذا مبتدأ وخبره محذوف بال حذف الو  
 جوبى اى ولعمري قسمي لالك وواصب عمرى قسمي وجواب القسم دل على حذف الخبر وهو قوله لقد افطر الله  
 اه فالمبتدأ مقسم به وخبره فعل القسم والعمرى بالفتح والضم بمعنى واحد لكن لا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان



القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله فالقرينة على حذف الخبر غلبة استعمال لفظ عمر في القسم فيدل على ان  
 خبره لفظ القسم واما السد السد فحجاب القسم قائم مقامه قوله لقد امر المصدر آه الافراد التي اوزع عن الهدى  
 زاد المصدر ومقابلته التقرير يقال الجاهل اما مفرد واما مفرد ثم الغرض من قوله ولعمري لقد افطر آه بيان للوا  
 قع بان المصدر صرح اولاً واثراً ثانياً وعرض ثالثاً بان في القسم الثالث حشو وتطويل وتعقيد يعني ان  
 المصدر يبين بطريق الكمال ان فيه من الامور المذكورة وهذا هو الباعث على تاليف مختصره ايضاً الغرض منه  
 دفع توهم وهو ان الباعث على اختصار القسم الثالث من المفتاح كونه مشتملاً على الحشو والتطويل والتعقيد  
 كما صرح به المصدر ولكن لا يعلم منه كون مصنفه غير مشتمل عليها بل يحتمل ان يكون كتابه ايضاً مشتملاً عليها فلا  
 وجه لاختصاره حاصل الدفع ان مصنفه خال عنها وهذا يعلم من عبارة المصدر لما قال الله فيصح وجه الاختصار  
 قوله بان فيه آه اي في القسم الثالث متعلق بوصف وبيان وصف قسم الثالث فالها تصويرية وبيانية قوله  
 تقريراً آه حال من فاعل افطر بمعنى المصريح وكذا تلويحاً وتعريضاً واما الافراط تصريحاً فبقوله ولكن كان  
 القسم الثالث غير مصون عن الحشو آه فغية تصريح بان في القسم الثالث هذه الامور الثلاثة موجودة قوله  
 تلويحاً ثانياً على ما ذكرنا آه حيث قال الله ذيل قول المصدر قابلاً للاختصار مفقراً الى الالف ا ح والحق  
 يد آه لما فيه من التطويل ولما فيه من التعقيد ولما فيه من الحشو فهذه العبارة من الشعر تلويحاً ان في القسم  
 الثالث من مفتاح العلوم هذه الامور الثلاثة موجودة والتلويح كناية يكون الوسائط فيه كثيرة من لوح اذا  
 اشار من بعيد فالتعبير اذا كان التلويح عبارة عن كناية يكون الوسائط كثيرة كما سيجي من المصدر لا يصح  
 ههنا اذ ليس ههنا وسائط كثيرة كما عرفت قلنا لعل التلويح ههنا بمعنى الاشارة وصحى كناية فيما قلنا الوسائط  
 بلا خفاء في اللزوم وههنا لك قوله وتعريضاً ثالثاً آه وهو كناية مسوقة للاجل موصوف غير مذكور كما سيجي من  
 المصدر قبل الفن الثالث قوله حيث وصف آه كلمة حيث بياناً لتعريض المصدر بانه مؤلفه مختصر حيث  
 قال المصدر الفت مختصراً ومؤلفه منقح حيث قال لم آل جهداً في تحقيقه وهذيه ومؤلفه سهل المأخذ حيث قال  
 ولم ابالغ في اختصار لفظه تقريباً لتعاطيه وطلباً لتسهيل فهمه على طائفيه قوله لا تطويل فيه آه دفع اعتراض  
 وهو انه كيف يعلم تعريضاً بوصف المصدر مختصراً بالامور المذكورة ان في القسم الثالث من المفتاح الامور  
 الثلاثة المذكورة موجودة حاصل الدفع يعلم منه بطريق كناية مسوقة لموصوف غير مذكور ان ما في مؤلفه ليس موجوداً  
 في القسم الثالث فيكون مشتملاً عليها فقوله اي لا تطويل فيه آه فيه اللف والنشر مرتب يعني قوله لا تطويل فيه  
 مقابل لقوله بانه مختصر وقوله ولا حشو مقابل لقوله منقح وقوله ولا تعقيد مقابل لقوله سهل المأخذ قوله كما في  
 القسم الثالث آه ذكر الموصوف الغير المذكور يعني ان الاوصاف المذكورة اوصاف مختصرة لكن يعلم منه بطريق



المقابل ان في القسم الثالث ليست هذه الاوصاف موجودة قال المعبر ووافقت آه عطف على قوله و  
 الغت قوله المذكور من القواعد آه تعين لث راليه ذلك ودفع اعتراض وهو ان مشار اليه ذلك لا يخلو اما  
 ان تكون الامور الثلاثة المذكورة من القواعد والامثلة والشواهد واما ان يكون المختص وكل بما لا يصح ان  
 اما الاول لكون لفظ ذلك مفردا والامور المذكورة جمعا واما الثاني فلانه يقتضي ان تكون تلك الفوائد زائدة  
 على المختص مضمومة اليه وليس الامر كذلك حاصل الدفع باختيار النسخ الاول لكن الامور المذكورة  
 الثلاثة مؤولة بالذكور وهو ذكر مفرد فيصح كونه مشار اليه للفظ ذلك قال فوائد آه مفعول اخفت  
 جمع فائدة وهي آية كرفته شذوذ النسخ وما قال عثرت آه صفت فوائد قوله اي اطلعت آه  
 تفسير غير المشهور بالمشهور ودفع توهم وهو ان يكون مأخوذا من العثار بمعنى ذلة القدم وهو غير مستقيم  
 ههنا كما لا يخفى حاصل الدفع انه مأخوذ من العثور وهو الاطلاع قال في بعض كتب آه متعلق بقوله عشر  
 ت والمراد من القوم المعينون قوله اي على الفوائد آه تعين مرجع الضمير بانه راجع للفوائد لا لكتب القوم  
 قال وزوائد آه عطف على قوله فوائد قال لم اظفر آه صفت زوائد قوله اي لم افز آه من الفوز بمعنى كاسيا  
 بي تفسير غير المشهور بالمشهور قال في كلام احد آه متعلق قوله لم اظفر قال من القوم آه كلمة من بيان  
 بيان احد قال بالتصريح آه متعلق لقوله لم اظفر قال بها آه متعلق بالتصريح قوله اي بالزوائد آه تعين  
 المرجع قال ولا بالاشارة آه عطف على قوله بالتصريح وكلمة لازادة جمى بهالتا كيد النفي كما في قوله نعم  
 غير المفضوب عليهم ولا الضالين قال اليها آه اي الى الزوائد متعلق الاشارة قوله بان يكون آه تعين  
 للمنفى اي الاشارة اذا كانت فكيف تتصور دفع اعتراض وهو ان مقابلة الاشارة مع التصريح لا يصح لانها  
 قسم منه لان الاشارة كون اللفظ بحيث يفهم منه معناه بظاهر اللفظ كالصريح كما هو المذكور في كتب الا  
 صول بل مقابلة التصريح الكناية حاصل الدفع ان المراد بالتصريح تحصيلها قصد او بالاشارة تحصيلها  
 تبعا بقرينة المقابلة بينهما فصح المقابلة بينهما قوله بالتبعية آه متعلق تحصيلها قوله وان لم يقصد ويا  
 آه كلمة ان وصلية قوله يعني لم يتصوروا لها لانفيا ولا اثباتا آه الاول تفسير للاشارة والثاني للتصريح الفر  
 ض منه دفع اعتراض وهو ان المتبادر من نفي الاشارة عدم التعرض بطريق الاثبات فقط بان يكونوا  
 متعرضين لها نفيًا فلا يخلو كلاهم عنها وان كان بطريق النفي فيكون المصدر مشتادا آتيا لما عثر ضهم فلا  
 يصح قوله لم اظفر في كلام احد بالتصريح ولا بالاشارة آه حاصل الدفع انهم لم يتصوروا لها لانفيا ولا اثبا  
 تا اصلا فيصح قول المعبر بل اريب قوله كبعض اعتراضات المعبر الغرض منه مثال للزوائد  
 التي لم توجد في كلام القوم لا التصريح ولا الاشارة قوله وغيره آه اي غير المفتاح كبعض اعتراضات على شارح



علم محاصرته قوله: ولقد انجبت اى احسن فكبر الغرض من هذا القول استارة الى تفضل المصمم رحمه الله  
حيث عبارة محتمل للاحتما لين مدح وذم لا يمكن ان يكون مخترعات خاطره زوائد في  
الفضل والمرتبة على فوائد القوم فيكون مدحا للزوائد وذما للنفوائد ويحتمل ان يكون مراده ان  
مخترعات خاطره زوائد عن اصل المراد شأنها الاستقاط والحذف فيكون عكس لتعبير الاول  
ولا يخفى حسنه لان فيه خفض الجحاح والتواضع وهو يتقرب بشان المصنف فعلى هذا يكون معنى قول  
الشارح بالاحتما لين لان الاعجاب قد يحكى بمعنى التكبر وقد يحكى بمعنى الاستحسان قال: وسميته  
عطف على قوله اذنت اى سميت المختصر قال تلخيص المفتاح الى يطابق معنى اسمه العلمى لمعناه  
الاصلى اللغوى الاضافى وهو التفتيح والتهذيب لان تلخيص المفتاح وان كان علما له ولكن فيه لحاظ  
الالفاظ المخصوصة والمعنى المخصوصة ممكن فبهذا الاعتبار يكون الاسم مطابقا لسمائه فان قيل انه ليس  
تلخيصا لجميع المفتاح بل قسم منه وهو القسم الثالث فكيف يصح تسميته تلخيصا للمفتاح؟ قلنا لان اعظم  
اجزائه واشرفه هو القسم الثالث فتلخيصه كانه تلخيص لكلمة فلذا سمي تلخيصا للمفتاح قال: وانا اسأل  
الغرض منه دفع توهم التكبر والعجب عن نفسه في نسبة الافعال السابقة الى نفسه حيث قال الفت و نسبت  
حاصل له دفع ان نسبة تلك الافعال السابقة الى نفسه مجازية وليس على الحقيقة فيها هو به حيث انا اسأل الله  
في جميع ما ذكرت من فضله ان يفتح قوله لا يعرف لتقديم المسند اليه الغرض منه اغراض على المصمم وهو ان تقديم  
المسند اليه على المسند الفعلى اذ لم يل عرف النفي قد يكون للتخصيص وقد يكون لتقوية الحكم كما سمى من المصمم  
وهنا لا يصح كل واحد منهما اما الاول فلان التخصيص يحكى فيما يكون احتمال الشك منافي له وههنا اشكره في  
السؤال حسن ليكون اقرب الى الاجابة واما الثانى فلان التاكيد يحكى فيما يكون النكار السامع وتردده وههنا ليس  
التردد في السؤال عن بدته واما قال لا يعرف وجب حسن الرد على البعض حيث قال ان التقديم للتخصيص يحكى  
اسأل الله لا غيرى لان ما التفت الى غيرى فضلا عن ان يسئل النفع به استحقاقا لمؤلفه وتواضعا او لتقديم  
للتخصيص الاضافى اى انا اسئل الله لا معارضى وحسادى من علماء الزمان لكن هذين الوجهين ليسا فيهما حسن  
اما الاول فلان استحقاق مؤلفه بحيث يدعى عدم صلاحية الالتفات اليه لا يناسب لما سلف من مدحه وترجيحه على  
المفتاح واما الثانى فلانه ليس بهنا من يعتد بشكره معارضه وحساده حتى يحتاج الى تخصيص الاضافى قوله فكأنه قصد  
اى المصنف الغرض منه جواب عن الاغراض المذكورة حاصله لا نسلم حصر تقديم المسند اليه على المسند الفعلى في الوجهين  
المذكورين بل قد يحكى لا غرض اخر وهو ههنا قصد المصمم كون الواو للحال فتكون هذه الجملة حالا ليفيد مقارنته  
السؤال بجميع ما تقدم من التاليف والترتيب والاضافة والتسميته لان الحال يكون متقارنا مع عامل ذى الحال  
زمانا ولا يحصل هذا المعنى صريحا الا بالجملة الاسمية مع الواو لانه لو اوردت الفعل بدونه الواو



كانت ظاهرة في الاستئناف فلا يفيد المقارنة ولو اوردت مع الواو كانت ظاهرة في العطف فايضا  
 لا يفيد المقارنة المذكورة قوله وما يقال انه آه الغرض منه رد على جواب البعض على الاعتراض الذي  
 يرد على المصدر بقوله ولا يعرف لتقديم المسند اليه آه حاصل جواب البعض عنه ان بهنا تقديم المسند  
 اليه وجعل الجملة الاسمية يجوز ان يكون لقصد الاستمرار في السؤال فيكون لتقديم المسند اليه  
 فردا لشده بقوله ففيه نظره حاصل الرد ان المناسب هو الاستمرار التجددي وهو حاصل من المضارع  
 نفسه كما سيظهر في قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم فلا وجه للعدول الى تقديم المسند اليه وجعل  
 الجملة الاسمية لكن بحاج عنه ان المقصود هو الاستمرار الثبوتي وهو يحصل بتقديم المسند اليه وجعل  
 الجملة الاسمية والمضارع يدل على الاستمرار التجددي وهو غير مقصود قال المصدر من فضله ان ينفع به  
 آه قال اشده من فضله حال من ان ينفع آه الغرض منه دفع توهم وهو ان الجار والمجرور اذا وقع في الكلام  
 لا بد له من اعراب محلي فما الاعراب بهنا حاصل الدفع انه حال منصوب باعتبار المتعلق من قوله ان  
 ينفع وهو ممول بالمصدر ومنقول ثان لا سئل اى اسأل التدفع الانتفاع بهذا المختص حال كونه كائنا  
 من فضله فالحال مبين لهية المفعول والعامل فيه اسئل وليست من معمولات ان ينفع وقدم الحال  
 للاهتمام فان قيل فعلى هذا يلزم تقدم ما في حيز ان عليه اى تقدم معمول الصلة على الموصول المحرف قلنا  
 لا سلم ذلك لان ينفع بتأويل المصدر اى النفع ومن فضله باعتبار المتعلق المحذوف اى الكائن حال  
 من النفع الممول فيكون العامل في الحال اسئل لا ان ينفع فلا محذوف فيه قوله اى بهذا المختص آه تعين المخرج  
 الضمير وهو المختص دون الفضل وانما فرج بزيادة لفظ هذا لان في اسم الاشارة ابرام بدون ذكر المشا  
 ر اليه فيكون تفصيلا بعد الاحمال وهو اوقع في الذهن قال كما نفع باصله اى اصل المختص الكاف بمعنى المثل صفة  
 مفعول مطلق محذوف وكلمة بامصدرية والمجموع في محل نصب اى ان ينفع به نفعاً مثل الانتفاع باصله  
 قوله وهو المفتاح او القسم الثالث منه آه تعين اصل المختص وهو احد الشين اما المفتاح كلمة او القسم الثا  
 لث منه فان قيل جعل القسم الثالث اصلا صحيحا وما جعل المفتاح اصلا فغير مستقيم لان المفتاح مشتمل  
 على القسمين الاولين وهما ليسا اصليين له قلنا نعم لكن الصفة الثابتة للجزء الكا مل ثابتة للكل ايضا  
 مجازا فيكون مجموع المفتاح اصلا مجازا قال انه اى الله تعالى آه تعين مرجع الضمير بانه راجع الى الله لا الى  
 المختص والهمزة في قوله انه اما مفتوح على حذف لام الجا فاعلة لقوله اسئل الله اى اسئل الله لانه ولي ذلك  
 واما مكسورة على انه استئناف بياني كانه قيل لاى شئ سئلته لا غيره اجاب انه متصرف ذلك النفع  
 يصيب به من يشاء قوله اى النفع آه تعين مشار اليه ذلك وهو النفع دون الاصل لان فيه ليس بالمرجع



كاملاً قال وهو حسي آه الواو بمعنى اذا التعليلية علة لقوله انه ولي ذلك آه يعني انه كاف في اعطاء النفع  
 لا غيره قوله اي محسبي آه اثار بهذا التفسير ان حسب ليس باسم الفعل بل هو مصدر حيث فسر باسم الفا  
 عل لان المصدر يبنى للفاعل لا اسم الفعل لانه يكون بمعنى الماضي او الامر ايضا فيه اشارة الى  
 صوته حمل حسبي بمعنى اسم الفاعل والا يلزم حمل الوصف على الذات قوله وكافي آه عطف تفسير  
 لقوله محسبي ولفظ كافي بالتشديد لان فيه يائين احد سلالام الكلمة والاخر يا المتكلم فادغم الاولى في  
 الثانية فصار كافي بالادغام قوله لا اسئل غيره آه اي لا اسئل النفع غيره فيه اشارة الى ان تقديم  
 المسند اليه في قوله وحسبي للمصدر قوله فعلى هذا آه اي اذا عرفت ان الجملة الاولى علة لبيان نفس السؤال  
 من التمتع والجملة الثانية دليل على حصر السؤال من التمتع كان الانسب ان يقول آه الغرض من  
 قوله فعلى هذا آه اعترض على المصدر حاصله كان الانسب للمصدر ان يقول والتمتع اسئل بتقديم  
 المفعول لي مطابق الدليل مع المدعى لان قوله انه ولي ذلك دليل على نفس السؤال من التمتع لانه لما  
 كان متصرفا للنفع فالايق منه سوال النفع وقوله وهو حسبي دليل على حصر السؤال من التمتع وتخصيصه لان  
 تقديم المسند اليه يفيد الحصر والمدعى نفس السؤال من التمتع لا تخصيصه فلا يكون الدليل مطابقا على  
 المدعى فلو قال المصدر والتمتع اسئل لكان المدعى ايضا مشتملا على الشئين اعني نفس السؤال منه نعم و  
 تخصيصه منه نعم والجواب عنه كما اثار اثاره اليه بقوله كان الانسب آه ولم يقل الجواب ان هذا  
 انما يريد لو كان قوله هو حسبي معطوفا على قوله انه ولي ذلك لكن يجوز ان يكون على قوله السابق اي  
 انا اسئل او جملة مستأنفة لجملة التثنية فلا يكون في الدليل حصر السؤال من التمتع بل يكون فيه نفس  
 السؤال منه نعم وهو موجود في المدعى ايضا في مطابق الدليل مع المدعى بلا ريب وايضا يحتمل ان يكون قوله  
 وهو حسبي آه علة لقوله انه ولي ذلك آه كما عرفت فلا يكون الشئان في الدليل كافي المدعى قوله  
 عطف اما على جملة آه الغرض منه دفع اعترض وهو ان قوله ونعم الوكيل لا يخلو اما معطوف على حسبي فقط  
 او على هو حسبي فعلى الاول يلزم عطف على المفرد وان لم يلزم خلوه عن المخصوص لوجوده وهو على الثاني  
 يلزم خلو فعل المدح عن المخصوص بالمدح وكلاهما باطلان حاصل الدفع باختيار الشق الثاني وهو انه  
 معطوف على هو حسبي والمخصوص بالمدح محذوف بقرينة المعطوف عليه اي نعم الوكيل هو كافي قول  
 القائل نعم الرجل فديكون من باب آه اعترض على هذا الجواب حاصله فعلى هذا يلزم استحي التان  
 اتد هما عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية والاخرى عطف الاثنية على الجزئية وكلاهما باطلان  
 لان مدار العطف على اعتدال النسبة بحيث لا يكون بينهما كمال القطائع والكمال اتصال وههنا كمال



القطاع والجواب عن الاول ان الجملة المعطوفة اليها اسمية بتقديم مخصوص بالمدح اى نعم الوكيل او هو مقول  
 فى حق نعم الوكيل على الاختلاف فيكون عطف الجملة الاسمية الخبرية خبرها انشاء على الجملة الخبرية ولا مضافة  
 فيه واما حمل نعم الوكيل على هو على تقدير الاول بنا ويل مقول هو فى حق نعم الوكيل كما هو المشهور فى مثله  
 فلا يقع الانشاء خبراً والجواب عن الثانى ان الجملة المعطوفة عليها ايضاً انشائية لان المقصود انشاء المدح  
 بانه كاف اى فوجد عليك التوكل لان المناسب مع المقام انشاء خبراً كما قيل فى الحمد فوجد فكون المعطوفة عليها  
 انشائية معنى وخبر لفظاً فيكون عطف الانشاء على الانشاء ونقول ان الجملة المعطوفة ايضاً خبرية لان المقصود  
 اخبار عن وكالة الشئ لا انشاء الوكالة فيكون عطف الخبرية معنى على الخبرية لفظاً ومعنى ولا مضافة فيه الى  
 هذين الجوابين اشار الشرح بقوله عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الخبرية اه حيث قيد الجملة بالفعلية  
 الانشائية وكذا بالاسمية الخبرية يعنى هذا العطف لا يصح اذا قيد الجملة الثانية بالفعلية الانشائية واما ان لم تكن  
 الجملة الثانية فعلية او انشائية كما قلنا بل اسمية او خبرية فيصح العطف بلا ريب وكذا هذا العطف لا يصح اذا قيدت  
 الجملة الاولى اى المعطوفة عليها بالخبرية واما ان لم تكن الاولى خبرية بل انشائية فيصح العطف او لنقول فى الجواب  
 عن الاعتراض ان عطف الجملة الفعلية على الاسمية وكذا عطف الانشائية على الخبرية مختلف فيه فمنهم من  
 جوز عطف الفعلية على الاسمية ومنهم من منع ذلك فيجوز ان يكون كلام المصدر مبنياً على من جوزه وكذا  
 عطف الانشاء على الاخبار منهم من جوزه ومنهم من معه فيجوز ان يكون كلام المصدر مبنياً على من ذهب للجوزين  
 قوله واما على حسي اه عطف على قوله اما على جملة الغرض منه جواب آخر عن الاعتراض باختيار الشق الاول  
 حاصله ان قوله ونعم الوكيل عطف على قوله حسي فقط فيكون التقدير وهو نعم الوكيل لان ما قبل المعطوف عليه  
 يكون مرعياً فى المعطوف واذا كان عطفاً على حسي فقط فيكون المخصوص بالمدح هو الضمير المتقدم كما صرح  
 به السكاكى وغيره فلا يلزم خلو فعل المدح عن المخصوص بالمدح قوله ثم عطف الجملة على المفردة وفع اعتراض وهو انه  
 على تقدير العطف على حسي فقط يلزم عطف الجملة على المفرد لان حسي مفرد ونعم الوكيل جملة وهو غير جائز حاصل  
 الدفع ان عطف الجملة على المفرد لا يلزم بهنا لان حسي بمعنى محبى لان المضارع كما يكون بمعنى المصدر  
 بعد التأويل لك يكون المصدر بمعنى المضارع فيكون عطف الجملة على الجملة كما فى قوله تعالى فالتق الاصباح  
 وجعل الليل سكناً لان قوله تعالى وجعل الليل سكناً عطف على قوله تعالى فالتق الاصباح بمعنى يفتلق  
 والا فيلزم عطف الجملة على المفرد فقوله الشرح ثم عطف الجملة اه مبتدأ وقوله وان صح اه خبره وكلمة ان ليست  
 بوصلية بل مخفف من المشغل وضمير الشأن محذوف



اى انه والواو زائدة لزيادة الربط بين المبتداء والخبر كما في قوله لا بد وان يكون وهذا اسهل التوجيه للمقام  
 قوله على راي آه متعلق لقوله نعم وهو قول من جعل قوله وجعل الليل سكون عطفاً على قوله نعم فالق الاصباح  
 لتضمنه معنى يعلق واحترزه برمت قيل انه حال بتقدمه يرقد او عطف على جملة فالق الاصباح بتقدمه المبتداء  
 يعني هو قول القائل الاصباح فيكون من قبل عطف الجملة على الجملة قوله: لكن في الحقيقة آه اى لكن عطف نعم الوكيل  
 على حسبى بمعنى يحسبني في الحقيقة اى في الواقع من عطف الانشاء على الاخبار الغرض من هذه العبارة اعتراض  
 على الجواب باختيار الشق الاول حاصله فعلى هذا يلزم عطف الانشاء على الاخبار لأن فعل المخرج انشائي  
 ويحسبني مضارع من قبيل الاخبار والجواب عنه فامر في جواب اختيار الشق الثاني من ان الجملة  
 المعطوفة عليها ايضا انشائية معنى او الجملة المعطوفة اليها خبرية معنى او هذا عند من يجوز عطف الانشاء  
 على الخبر او لقول في الجواب عنه ان عطف الانشاء على الاخبار جائز فيماله محل من الاعراب وههنا كذلك لان حسبى  
 بمعنى يحسبني خبر المبتداء وهو قوله وهو فيكون حسبى مرفوعاً على الخبرية فيصح عطف الانشاء اى نعم الوكيل عليه والسر  
 فيه ان الاخبار اذا وقع فيماله محل من الاعراب فيكون في حكم المفرد بالنسبة الى ما قبله فاذا عطف عليه الانشاء  
 فيكون هو ايضا كذلك فيكون عطف الانشاء على الاخبار في الواقع عطف المفرد على المفرد وهو جائز كما في قوله نعم  
 قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان نعم الوكيل معطوف على حسبنا الله وهو اخبار له محل من الاعراب لأنه مقول  
 لقولوا وتفصيله في التامالي وهاشية السيد سند قوله: وهذا اى ما سيأتي من الابحاث آذان الشروع في المقصود  
 اى وقت الشروع في مقصود الكتاب ليخرج الخطبة وفي الصحاح الاوان الحين والوقت والجمع آوتة  
 كزمان وازمنة الغرض منه بيان وجوه المختصر في مقدمة وثلاثة فنون بيان ترتب اجزاء المختصر وتعدد  
 اجمالاً وبيان هراصله في الاربعة وجوه انحصار فيها وبيان فرق بعضها من بعض بالمقصودية وغير المقصودية  
 لتكون المقدمة داخله فيه لا خارجة عنه كما قال البعض وايضا فيه اشارة ان ما قبل المقدمة ليس من مقصود المختصر  
 بل ذكر فيه بيان الابعث للتصنيف لأن المذكور فيه لا يخلو اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن او لا انشائي  
 المقدمة لأنها ليست من المقاصد بل موقوفة عليها لها والاول لا يخلو اما ان يكون الغرض منه الاضراء عن الخطأ  
 في تأدية المعنى المراد او لا الاول هو الفن الاول اى المعنى والثاني لا يخلو اما ان يكون الغرض منه الاضراء عن  
 التعقيد المعنوي أو لا الاول هو الفن الثاني اى فن البيان والثاني وهو ما يكون الغرض منه معرفة وجوه  
 التحسين وهو الفن الثالث اى فن البديع فان قيل هراصل الكتاب في المذكورات ممنوع لوجود الشواهد  
 والامثلة والاعتراضات على المفصاح ايضا قلنا هذه من مكملات المقاصد فليست بخارجة عنها  
 وانما قدم الشرح المقدمة في البيان لبساطتها بالنسبة الى الشق الاول لاشتغالها على اقسام واخرى في  
 التقسيم لكون مفهومها عديمًا وكذا في التقسيم قدم الفن الاول عن الثاني والثاني عن



الثالث لكون مفهوم الاول وجوديا بالنسبة الى الآخرين وكذا مفهوم الثاني وجوديا بالنسبة الى الثالث  
 واعلم ان موضوع علم البلاغة اللفظ العزفي وتعريفه علم باصول يعرف به احوال اللفظ العربي من حيث  
 انه مطابق لمقتضى الحال مع ايراد المعنى الواحد بطريق مختلفة في وضوح الدلالة عليه بغير رعاية وجوه  
 تحسين الكلام وهذا تعريف مطلق لعلم البلاغة واما تعريف كل واحد من الفنون الثلاثة فمذكور في  
 المتن في اول كل فن فاطلب منه رعاية تميز البليغ من غيره بطرق الثلاثة قوله وعليه منع فاعترض  
 ان على قوله الثاني المقدمة وعلى قوله والا فهو يعرف به وجوده آه وبقرير المنع والاعتراض ان قوله الثاني المقدم  
 مة ممنوع لجواز ان يكون الثاني شيئا اخر غير المقدمة وكذا قوله والا فيعرف به آه ممنوع لجواز ان يكون شيئا  
 اخر غير الفن الثالث قوله يدفع بالاستقراء آه جواب عن المنع تقريره ان المحصر المذكور ليس بعقل حتى يرد  
 المنع المذكور بل هو حصر استقرائي وهو متحقق بهما يتبعنا مقصود الكتاب فلم نجد غير المقدمة والفنون الثلاثة  
 قوله وقيل رتبته آه الغرض من نقل قول البعض رد عليه بقوله والحق ان الخاتمة آه واما غرض صاحب قيل  
 دفع اعتراض ... يرد على حصر المذكور من ان ترتيب المختصر في الفنون الثلاثة والمقدمة غير حاصر من جملة  
 اجزاء الكتاب الخاتمة حاصل الدفع ان الخاتمة داخلية في القسم الثاني من التقسيم الاول اى مالا يكون  
 من قبيل المقاصد فهو على قسمين ان توقف عليه المقصود ومقدمة والا فخاتمة فيصح حصر ما ذكر في المختصر في  
 الاربعة باعتبار التقسيم الاول وان كان باعتبار التقسيم الثاني حصره في الخاتمة فمستقل بقوله والحق ان  
 الخاتمة آه حاصل الرد ان تقسيم المذكور حاصر اذا كانت داخلية في الفن الثالث وليست قسما مستقلا منه لان  
 المصدر ذكر في شرحه الايضاح ان ما جعل الخاتمة فيه من المسموعات الشعرية وما يتصل بهما من الاشياء  
 التي يذكرها في علم البديع وهو الفن الثالث بعض المصنفين فاذا عدت الخاتمة جزءا مستقلا من الكتاب  
 يلزم خلاف ما قال المصدر قوله كما بين هناك آه اى في اول بحث الخاتمة بانها من القسم الثالث قوله ولما  
 انجز كلامه آه الغرض منه دفع اعتراض يرد على المصدر بان الاصل في الاسماء التنكير فاما الوجه انه نكرة المقدمة  
 وعرف الفنون الثلاثة حاصل الدفع نعم ان الاصل في الاسماء التنكير لكن وجد ههنا المقتضى للعدول عنه  
 في الفنون الثلاثة لان المصدر لما بلغ كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة صار كلوا  
 حد منها معمودا تقديرا ثم عرف كل واحد منها بلام التعريف للاشارة الى ما سبق في آخر المقدمة بخلاف المقدمة  
 فانه لم يقع من المصدر ذكر له بالاصراحة ولا اشارة فلم يتحقق فيها المقتضى للعدول عن الاصل فبقيت على  
 الاصل وهو التنكير قال المصدر مقدمة آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المقصود في علم البلاغة الفنون  
 الثلاثة الآتية فاشتغال المصدر في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في العلمين وما يتصل



لانه يكون معناها مقدمة للتفسير اي لاجل الغير والامر ليس كذلك لان المقصود استحقاقها التقدم بالذات  
 بدون جعل الجاعل واما الثاني فلا يكون معناه مقدمة بنفسها والمقصود هو الثاني وقد يجاب ببعض بانها  
 بفتح الدال والمعنى انها مقدمة كمة في الذكر يعني لما كانت المقدمة مقدمة طبعاً وبالذات فقد مت في الذكر  
 ايضاً ليوافق الطبع الوضع او بكرة الدال والمعنى انها مقدمة للعالم بها في الشروع عن الجاعل بها او انها مقدمة  
 للطالب الى المقاصد وبه المعنى صحيح بلا شك ولما كان ان الجوابان ضيق عند الشرح تركهما اما ضعف الاول  
 فلان الذكر يكون تابعاً للطبع فاذا كان الشئ مقدماً طبعاً يكون مقدماً ذكره بدون جعل الجاعل واما ضعف  
 الثاني فلانه خلاف المقصود منها لان المقصود انها مقدمة بنفسها لا انها مقدمة للعالم بها والطالب الى  
 المقاصد فحصل جواب الشئ باختيار الشئ الثاني اي بكرة الدال لكن لا يلزم خلاف المقصود لان المقدمة  
 مشتقة من مصدر قدم بمعنى تقدم اللازم يعني ان باب التفعيل بمعنى باب التفعّل وهو لا يزم فيكون المعنى  
 انها مقدمة بنفسها وهو المراد بهما قوله يقال مقدمة العلم آه القول بمعنى الاطلاق واللام في قوله لما يتوقف  
 آه بمعنى على اي يطلق مقدمة العلم على ما يتوقف عليه الشروع آه الغرض منه بيان معنى الاصطلاح في المقدمة  
 العلم فغير عليه راجع الى ما وضمير مسأله راجع الى العلم قوله كعرفة حده آه وهذه الامور يدفع استحقاقه طلب المجهول  
 المطلق وطلب العت وعدم التمايز بين المسائل الغرض منه مثال لما يتوقف عليه والمراد من المعرفة مطلق  
 الادراك اعم من ان يكون تصوراً او تصديقاً فيكون في الحد بمعنى التصور وفي الاخرين بمعنى التصديق فان  
 قيل ان هذا التمثيل لا يصح لما يتوقف عليه لان المتبادر من التوقف هو التوقف بمعنى لولاه لا امتنع وبه الامور  
 ليست كذلك لان الشروع في العلم بدونها ممكن قلنا التمثيل بهذه الامور للتوقف في الشروع باعتبار البصيرة  
 الكاملة يعني ان الشروع في العلم باعتبار البصيرة الكاملة يكون بهذه الامور المطلق توقف الشروع لانه يمكن  
 بدونها فالتفصيل مرتبة البصيرة الكاملة مجعولة لا يتوقف على تلك الامور الثلاثة لان كل مرتبة فوقانية بحيرة  
 كاملة بالنسبة الى ما تحته فبتلك الامور لا يكون الشروع على وجه البصيرة الكاملة لانها من الامور الاضافية  
 قلنا نعم لكن هذا مبني على اصطلاح القوم لانهم اصطلموا ان ما يحصل به البصيرة الكاملة فهو منحصر في تلك  
 الامور الثلاثة ولا مناقشة في الاصطلاح او نقول في الجواب عن اصل الاعتراض ان التوقف بهذا ليس بمعنى  
 لولاه لا امتنع بل بمعنى ان وجد فوجد فاذا كان بهذا المعنى يصح التمثيل بتلك الامور بمعنى اذا وجدت هذه الامور  
 الثلاثة وجد الشروع في العلم لا بمعنى اذا انتفت هذه الامور انتفى الشروع بل يمكن الشروع بوجه اخر فالتفصيل  
 ان التوقف بمعنى ان وجد فوجد يحصل بشئ آخر غير هذه الامور الثلاثة فلم خصها قلنا هذا اليف مبني على اصطلاح  
 القوم لانهم اصطلموا التوقف بمعنى مصحح لدخول الفاء تلك الامور الثلاثة ولا مناقشة فيه قوله مقدمة الكتاب

لا يغير الا انما هو مقدر



عطف على قوله مقدمة العلم واللام في قوله لطائفة بمعنى على  
 فيكون التقدير يطلق مقدمة الكتاب على طائفة من الكلام آه الغرض منه بيان معنى الاصطلاح لمقدمة  
 الكتاب قوله من الكلام آه بيان طائفة قوله قدمت آه اى ذكرت صفة طائفة قوله امام المقصود آه اى  
 قبله قوله لا ارتباط له بها آه متعلق قدمت وعلة له اى قدمت لا ارتباط للمقصود بالطائفة قوله واستفاد بها  
 فيه آه عطف على قوله ارتباط له بها اى لا استفاد بالمقدمة فى المقصود قوله سواء توقف اى سواء توقف المقصود  
 على المقدمة ام لا الغرض من هذا القول فرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب وتفصيله ان مفهوم مقدمة  
 العلم هو ما يتوقف عليه الشرع فى مسائل ومصداقها معان امور الثلاثة فقط اى الحد والغاية والموضوع دون  
 الالفاظ لان التوقف لا يكون الا على معنى وموضوعه واما مفهوم مقدمة الكتاب فهو طائفة من الكلام  
 قدمت امام آه مصداقها امور ثلاثة الالفاظ الدالة على المعانى والمعانى الدلولة عليها الالفاظ والمجموع منهما لان  
 مقدمة الكتاب جزء من الكتاب وفى الكتاب احتمالات سبعة اى الالفاظ وحدها والمعانى وحدها والنقوش و  
 حدها والاثنان منها والمجموع منها لكن الاربعة منها ساقطة وصحى التى تكون للنقوش وفلا فيها بان يكون النقوش  
 وحدها او مع الالفاظ او مع المعانى او مجموعها لان غرض العلم لا يتعلق بالنقوش فبقى الاحتمالات الثلاثة فى  
 الكتاب فاذا كان مصداق مقدمة الكتاب الالفاظ وحدها او مجموعها اى مجموع الالفاظ والمعانى فالفرق  
 ق طافرا لان مصداق مقدمة العلم المعانى فقط ومصداق مقدمة الكتاب مجموع الالفاظ والمعانى او  
 الالفاظ وحدها واما اذا كان مصداق مقدمة الكتاب المعانى وحدها فالفرق بينهما مشكل لان معانى مقدمة  
 الكتاب فى مرتبة من حيث هى اى مرتبة المعلوم ومعانى مقدمة العلم فى مرتبة القيام اى مرتبة العلم فيكون  
 الفرق بينهما اعتباريا باعتبار العلم والمعلوم هذا اذا كان العلم عبارة عن الصورة الحاصلة اى عن صورة العلم  
 لان الفرق بين العلم والمعلوم على هذا الاعتبارى كما هو مذهب البعض واما اذا كان العلم عبارة عن اجزاء ادراكية  
 فالفرق بينهما باعتبار العلم والمعلوم بالذات لان معانى مقدمة الكتاب فى مرتبة المعلوم ومعانى مقدمة العلم فى  
 مرتبة العلم العلم حالة ادراكية وهو غير عن المعلوم بالذات لانها توجد فى الذهن بعد حصول الصورة العلمية  
 فيه والمعلوم هو الصورة فى مرتبة من حيث هى والفرق الاخر ما قاله ان مقدمة العلم موقوف عليه التمام  
 ومقدمه الكتاب عام منه قد يكون موقوفا عليه وقد لا يكون موقوفا عليه لان مقدمة الكتاب عبارت عما  
 يذكر قبل المتأصل سواء كان حد العلم وغايته وموضوعه او غيره ففى ضمن امور الثلاثة يكون موقوفا عليه فى  
 ضمن غيرها من الامور الاخير لا يكون موقوفا عليه وفرق البعض بينهما بان مقدمة الكتاب مختص بالالفاظ  
 فقط لانه ذكر فى تعريفها لفظ كلام والتقدم وهما من صفات الالفاظ ومقدمة العلم المعانى فقط لكن هذا الفرق

من

والعلم



غير سيد لان في مقدمة الكتاب كما ذكر لفظ كلام ولفظ قدم كذا ذكر الارتباط والنفذ وهما من صفات المعاني فيتمتع بتمام  
والكلام بالذات في الالفاظ وبالعرض في المعاني كما ان الارتباط والنفذ يتحققان بالذات في المعاني وبالعرض  
في الالفاظ فاحفظ هذا التحقيق فانه ينفعك في كثير من المواضع قوله: ولعمري فرقت البعض آه متعلق بما بعد من قوله  
اشكل عليهم آه الغرض من هذا القول هو بيان اليأس على الفرق بين المتقدمين حاصل ان من لا يقول بالفرق  
بين المتقدمين اشكل عليهم امران احتجوا في دفعهما الى التكلف المستغنى عنه كما ذكرهما الشرح بقوله: اذهب  
بيان التوقف آه بقوله والثاني ما وقع في بعض آه فحاصل امر الاول ان ما ذكر في هذه المقدمة من تعريف الفصاحة والبلغة  
وما يتصل به ان كان مما يتوقف عليه الشروع في العلم فلم اورد السكاكي في آخر المعاني والبيان لان ما يتوقف  
عليه في الواقع لا يكون مؤخرًا ومختلفًا فيه وان لم يتوقف عليه الشروع فلا يصح الطلاق المقدمة عليه قوله: احتجوا  
صفة امران وهو فاعل اشكل وضمير الجمع في قوله احتجوا راجع الى البعض لانه جمع معني الالفاظ قوله: احدهما آه بيان امر  
الاول قوله: على ما ذكر في هذه المقدمة آه اي في المقدمة التي ذكرها لمص في المختصر من معنى الفصاحة والبلغة وانحصار علم البلغة  
في العلمين وما يتصل بذلك كما مر آنفاً قوله: وقد ذكره صاحب آه الاول للحال وضمير ذكره راجع الى ما ذكر في  
هذه المقدمة واما التقصص الذي احتجوا في دفع هذه الاشكال فهو ما تالوا ان المراد بالشروع الموقوف على  
الامور الثلاثة هو الشروع على وجه البصيرة الكاملة لا الشروع الموقوف عليه في الواقع فاذا قدم البعض واخر البعض  
الاخر فلا بأس فيه لانه ليس موقوفًا عليه في الواقع واما كون هذا التوجيه تكلّفًا عنده فلان البصيرة الكاملة ليست  
امرًا منضبطًا يقتضي الانحصار في الامور المذكورة لانها من الامور الاضافية يحصل بزيادة ما ذكره وبالنقص منه فلا يصح  
ان الشروع بالبصيرة الكاملة يتوقف على الامور المذكورة الا ان يقال ان الاصطلاح قائم على كفاية هذه الامور  
لشروع بوجه البصيرة الكاملة ولا كلام فيه وايضا قالوا في وجه التقصص عن الاشكال بان التوقف معني المقدمة بمعنى ان  
وجد فوجد لا بمعنى لولاه لا متنع والاشكال المذكور يرد على المعنى الثاني لا على الاول وجه التكلف فيه انه يلزم حمل لفظ التوقف  
على المعنى الغير المتبادر وعلى غير الفرد الكامل لان المتبادر والفرد الكامل للتوقف هو بمعنى لولاه لا متنع لا بمعنى ان وجد فوجد  
قوله: والثاني ما وقع آه بيان امر الثاني من الاشكال حاصل ان الامور الثلاثة عين المقدمة فلا يصح ما وقع في بعض  
الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه للزوم ظرفية الشيء لنفسه قوله: من ان المقدمة  
بيان لكلمة ما في قوله ما وقع في بعض آه قوله: زعمنا منهم آه مغفول له لقوله وقع وضمير منهم راجع الى البعض لانه جمع  
معني يعني ان الامر الثاني يلزم عليهم اذ زعموا ان هذه الامور الثلاثة عين المقدمة ولا فرق بينها وبين المقدمة الا  
في العنوان فقط واما التقصص الذي احتجوا في دفع هذا الاشكال فهو ما تالوا ان كلمة في في هذا المقام تجريدية  
واستنباطية فيكون المعنى ان هذه المقدمة تجرد من هذه الثلاثة ولا ينبغي تكلفه لان على  
هذا يلزم حمل اللفظ عن معناه الاصل ومنهم من قال في التقصص عنه ان وضع مقدمة في هذه الامور الثلاثة



بحذف المضاف فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه وهذا أيضاً تكلف لأن فيه احتياجاً إلى تقدير المضاف ومنهم من قال في وجه التقضي عنه  
 أن المراد من المقدمة المنظرة الفاظ فقط ومن المقدمة الظرفية المعاني فقط أو بالعكس فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه  
 ووجه التكلف فيه أنه يلزم حمل اللفظ على خلاف الظاهر لأن المقدمة عامة من الألفاظ والمعاني كما عرفت وأما إذا قيل  
 بالفرق بين المتقدمين كما قال الشرح أنه دفع الاشتكاليين بلا تكلف أما اندفاع الأول فلأن المقدمة المذكورة مقدمة  
 الكتاب لا مقدمة العلم فلا يجب أن يكون مدلولها موقوفاً عليه للشروع لأن الموقوف عليه للشروع هو مقدمة العلم  
 لا مقدمة الكتاب لأنه عام منه فيجوز أن يكون مختلفة باختلاف آراء المفسرين فلذا أورد السكاكي ذكره في آخر المعاني  
 ولم يجعلها مقدمة وقدمها لمصوِّجها المقدمة وأما اندفاع الثاني فلأن مقدمة الكتاب تكون عبارة عن الألفاظ كما عرفت  
 ومقدمة العلم المعاني فقط فالمراد من المقدمة في بعض الكتب مقدمة الكتاب والمراد من قولهم في بيان حد العلم وغرضه أنه مقدمة  
 العلم فيكون المعنى أن الألفاظ الدالة على المعنى في بيان المعنى فالطرف بيان المعاني والمنظرون الألفاظ الدالة عليها فلا  
 يلزم ظرفية الشيء لنفسه قوله: وأعلم للناس الوقت منه دفع اعتراض وهو أن للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة لغة أكثر حيث  
 قال بعضهم أن الفصاحة عبارة عن الأمانة والظهور وفي الأساس يقال سقاهم لبناً فصيحاً أي خالصاً وهو أخذت رغبته  
 أي يبروي وذنب لانه أي ذك وأفصح العجم إذا تكلم بالعربية وغيره من التفاسير كظهور ضوء الصبح في الوجه للشمس  
 اقتصر على ما ذكره لمص في المتن؟ حاصل الجواب أن في ذكر هذه التفاسير تطويلاً بلا طائل لأن مرجع الكل إلى شيء واحد وهو ما ذكره  
 المص قوله: لا فائدة في إيراده إلا الاطناب أه المراد من الفائدة ههنا كالحاصل لا معنى التحقيق والمراد من الاطناب ههنا  
 لمعنى اللغوي أي التطويل فيكون المعنى لا حاصل في إيراده إلا التطويل أو المراد منه المعنى الاصطلاحي أي الزيادة للمتعبين لا الفائدة  
 فالمعنى لا حاصل في إيراده إلا الزيادة للمتعبين لا الفائدة فعلى كل تقدير يصح الاستثناء بلا كلفة فلا يرد أن الاطناب ليس  
 من الفائدة فلا يصح ذلك الاستثناء فيجيب عنه بأن الكلام من قبيل تعليق المحال بالمحال كما في قوله نعم لا يذوقون  
 فيها الموت إلا الموتة الأولى والمقصود به التأكيد أي لفائدة فيها أصلاً فيكون من قبيل تأكيد الزم بما يشبه المدح  
 كما في قوله فلان لا خير فيه إلا أنه يسمى إلى من أحسن إليه قوله فنقول أه زاد الفاء والقول لترتبه على ما قبل  
 يعني لما كان الأولى الاقتصار على ما ذكره لمص فنقول في تفسير الفصاحة

قال المص: **الفصاحة** أه شرع في بيان حكم الفصاحة والبلاغة بالإن الأولى يوصف  
 بها الأمور الثلاثة وبالثاني يوصف به الأخير وفيه تهديد إلى بين معنى الفصاحة والبلاغة وأما قدم بيان  
 الحكم عن التعريف - مع أن الأمر بالعكس لأن المقصود ههنا بيان حكمها لأن الغرض من هذا الفن  
 امتياز الفصيح عن غيره وامتياز البليغ عن غيره وهو يعلم باعتبار ما يوصف بهما كما قال ابن الحاجب في الكافية  
 في بحث ترخيم المنادى وترخيم المنادى حب فزتم عرفه بقوله وهو حذف في آخره تخفيفاً أه والصف  
 ليس لها تعريف جامع للأفراد كما سيأتي من لشم رح قدم حكمها قوله: وهي في الأصل أه أي اللغة تفسير الفصاحة



باعتبار معناها اللغوي قوله تنبئ عن الابانة والظهور آه العطف تفسيري وانما لم يقل انها عبارت عن الابانة والظهور جزا بل عبر بالابناء لان لهم في تفسيرها اقوالا شتى كما ذكرنا آنفا ولم يثبت عند اشرار اشتراك الفصاحة في تلك المعاني ولا كونها حقيقة في البعض ومجازا في البعض فلذا قال تنبئ آه سواء كانت معنى حقيقيا لها او مجازيا فان جميع معانيها مشعرة عن الظهور وهو كاف للمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي وهو خلوصه عن التنافر والغرابية ومخالفة القياس اللغوي لان مطلق الظهور تحقق في الكل قوله يقال فصيح الاعجمي وافصح آه دليل على ان الفصاحة في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور بحيث ان فصيح الاعجمي وافصح يقال اذا اطلق لانه وخلصت لغته من لكنة اللسان وجارت ولايجان والتفسير فيها فاذا كان فصيح الاعجمي بهذه الصفات المذكورة فدل ان الفصاحة تنبئ عن الابانة والظهور قوله اى صرح به آه فيه ايضا دليل ان معنى افصح به الظهور لان التصريح مرادف الظهور وانما زاد الباء للتعدية وانما اورد مثالين لان الاول من البمد والثاني من المزيه وكذا الاول لازم والثاني متعدى قال المصنف يوصف بها المفرد آه المراد من المفرد ما ليس بكلام بقرينة المقابلة بالكلام فدخل المركبات التقيدية في المفرد فلا يراد على المصنف ان كلامه قاصر بمخرج المركبات التقيدية لانها ليست بمفرد ولا كلام مع انها توصف بالفصاحة قوله يقال كلمة فصيمة آه مثال لتوصيف المفرد بالفصاحة لان الكلمة مفردة وصفت بها قوله يقال كلام فصيح مثال لتوصيف الكلام بالفصاحة وانما اورد مثالين اشارة الى انه لا فرق بالفصاحة بين المنظوم والمنثور ثم القصيدة مأخوذة من القصيدة لان الشاعر يقصد تجويدها وتهذيبها والتأني للنقل عن الوصفية الى الاسمية وهي لا تطلق على ابيات حتى تكون عشرة فافوقها وقيل حتى تتجاوز سبعة ومادونها يسمى قطعة قوله يقال كاتب فصيح آه مثال لتوصيف المتكلم بالفصاحة وانما اورد مثالين اشارة الى انه لا فرق في وصف المتكلم بالفصاحة بين المتكلم الناثر والشاعر فان قيل ان الكاتب ليس بمتكلم فلا يصح التمثيل به للمتكلم قلنا ليس المراد بالكاتب من يكتب بل من يؤلف كلاما منشورا غلب استعماله في المعنى الثاني في عرف البلغاء فصيح التمثيل به قوله والبلاغة آه عطف على قوله الفصاحة قوله وصي تنبئ آه اى في اللغة تفسير للبلاغة باعتبار معناها اللغوي قوله والانتها آه عطف تفسيري يقال بلغ الرجل بلاغة اذا كان يبلغ بعبارة كنه مراده من حد كرم وبلغ الثمر اى انضج اى يوفى شؤ وبلغ الغلام اى ادرك بلغ الشدة اى وصل من الرجولية وبلغت العلة اى اشتدت وبلغ من كلامك كل مبلغ اى اشرقت تأثيرا شديدا وبلغ من الشئ اى اشتهر به والشره اقتصر على ما ذكره المصنف في المتن لان مرجع الكل الى شئ واحد وهو الوصل والانتها ففى ذكر الجميع ليس الا تطويلا بلا طائل وانما لم يقل في الاصل كما قال في الفصاحة اكتفاء بما



ذكره سابقا في الفصاحة وايضا لم يقل انها عبارة عن الوصول والانتهاج جزا بل عبر عن الانباء لان لهم  
 في تناسيرها اقوالا شتى كما ذكرناها آنفا ولم يتبين عند الشرر اشتراكها لفظة في تلك المعاني ولا كونها  
 حقيقة في البعض ومجازا في البعض الآخر فلذا قال تنبئ عن الوصول آه سواء كان معنى حقيقيا او مجازيا  
 لها فان جميع معانيها منبئة عن الوصول والانتهاج وهو كاف للمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي  
 لان البلاغة في الاصطلاح مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمناسبة بين المعنيين ظاهر لان مطلق الوصول  
 لم يتحقق في كل قوله اى المتكلم والكلام آه تعين الاخير ان قوله دون المفرد آه تعين مصداق فقط لانه لتعني  
 المفرد قوله يقال كلام بليغ آه اثبات لما ادعى المصدر نفيًا واشتاتًا من ان التكلم والكلام يوصفان بالبلاغة  
 كما يقال كلام بليغ مثال توصيف الكلام بالبلاغة ورجل بليغ مثال توصيف المتكلم بالبلاغة ولم يسمع كلمة  
 بليغة مثال لنفي المستناد من لفظ فقط يعني ان المفرد لا يوصف بها فثبت دعوى المصدر والمراد بالكلمة ما يقا  
 بل الكلام بقرينة السابق مجازا لانه كما يوصف المفرد بالبلاغة لا يوصف المركب بهما فلا يرد انه لا يلزم من عدم  
 التصاف المفرد بالبلاغة عدم التصاف المركب التقيدي فلا يتم الاستشهاد بقوله فقط آه اى لفظ قط في قوله فقط  
 من اسماء الافعال بمعنى انتته وليس معناه ان فقط بالفاء من اسماء الافعال لان الفاء جزء من لفظ  
 قط قوله وكثيرا ما آه دفع اعتراض وهو ان الفاء قد تجي للتعليل وقد تجي للتفريع وقد تجي للجزاء وفاء فقط ليس  
 منها كما هو الظاهر فاجاب بجوابين الاول بقوله تزينا باللفظ آه والثاني بقوله وكأنه جزاء بشرط محذوف آه حاصل  
 الجواب الاول ان فاء فقط ليس مما ذكر بل هو للتزيين لفظ قط اى زانه جئ به لتزيين لفظ قط وحاصل  
 الجواب الثاني انه جزائية بشرط محذوف كما قال الشرر اى اذا وصفت بها الاخرين فانتته عن وصف الاول بها قو  
 له واعلم انه لما كانت الفصاحة آه اى الفصاحة في المفرد والكلام الغرض من ههنا الى قوله قد تسمع في تفسيره  
 دفع اعتراض يرد على المصدر وتمهيد لدفع اعتراض آخر يرد عليه اما دفعه صراحة سيأتي بقوله فصيح ان تفسير البلاغة  
 والفصاحة آه في حاصل الاعتراض عليه هو ان الفصاحة عندهم عبارت عن كون اللفظ جاريا على القوانين  
 باعتبار الاستنباط من استقرارهم وكونه كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم يعني ان  
 الفصاحة عندهم عبارة عن كون اللفظ عربيا اصليا فلم عدل المصدر عن تعريفهم المشهور لها وعرف بتع  
 يف آخر فيما سيأتي بقوله خلوصه من تناثر الحروف والغرابية آه حاصل الدفع ان الكون المذكور لما كان لازما  
 للخلوص المذكور عرف المصدر الفصاحة به تسبيلا للحفظ لان ما عرفهم اطول من تعريف المصدر فمن قول الشرر  
 واعلم انه لما كانت الفصاحة آه الى قوله قد علموا بالاستقرار آه اعتراض ومن قوله وقد علموا بالاستقرار جواب  
 الى قوله وقد تسمع في تفسير الفصاحة آه قوله على القوانين آه اى قوانين الصرفية والنحوية قوله المستنبط آه صفة



القوانين قوله كثير الاستعمال آه خبر ثان للكون قوله الموثوق بعربيتهم آه صفة العرب اى المعتمد بعربيتهم  
 بان يكون العرب القم ولا يكون لدين ولا مما اخطأت فيه العامة قوله كثير الدور آه اى الدوران اى كثير  
 الاستعمال قوله سائلة آه خبر ثان لتكون قوله جزم المصدر آه جواب لقوله لما كانت الفصاحة آه واما التمهيد  
 له فاعترض هو ان المصدر لما عرف الفصاحة في المفرد والكلام والبلاغة في الكلام فقط بالتعريفين  
 اللذين سيايان في المتن بقوله خلوصه من تناثر الحروف آه وبقوله مطابقتها لمتنقضي الحال آه قال في شرحه الا  
 يوضح ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذه الوجه محال نجد في كلام الناس آه فاعترض عليه معاصره في حال حيا  
 ته وهو خطيب مصر وخطيب يمن بانه لما كان الامر كما قلت يلزم تعريف اللفظ بالرأى وهو باطل فاجاب المص  
 عنه في شرحه الايضاح بان المراد من الناس الناس المعهودون كالسكاكى وعبد القاهر وغيرهما من المهرة  
 المشتهرين في هذا الفن لكن الشرح غير راضى بهذا الجواب فاجاب اولا بالجمالا بقوله واعلم انه لما كانت آه الى قوله وقد  
 تسامح في تفسير الفصاحة آه وتفصيلا ثانيا بقوله فصيح ان تفسير البلاغة آه وحاصل الجواب الاجمالى ان تعريف  
 المصدر وان لم يكن مصرا في كلامهم لكنه مفهوم كلامهم ضمنا فلا يلزم التفسير بالرأى ومرار المصدر بعدم الوجود  
 على سبيل التصریح قوله وقد تسامح في تفسير الفصاحة آه اعترض على المصدر وقوله تسهلا للامر جوابه حاصل الاعترا  
 ض ان تفسير الفصاحة بالخلوص المذكور غير مناسب لان الفصاحة عبارة عن الكون المذكور كما عرفت وهو  
 وجودى والخلوص المذكور في تفسيره عدى فيلزم تفسير الوجودى بالعدمى وهو باطل لان المعريف بالكثرة يحمل  
 على المعرف بالفتح والعدمى لا يحمل على الوجودى وحاصل الجواب ان هذا تعريف سمي لا حقيقى والمقصود منه  
 التسهيل وهو حاصل بالخلوص لان معرفت خلوصه عن الامور المذكورة اسهل من معرفت الكون المذكور قوله مما  
 ذكره متعلق بالخلوص اى الخلوص من التناثر والغرابية ومخالفة قياس اللغوى قوله لكونه لازما آه متعلق  
 بالتفسير وعلته له اى فسر الفصاحة بالخلوص لكونه لازما للفصاحة وفيه اشارة الى انه تعريف سمي لا حقيقى قوله تسهلا  
 للامر آه منقول له تسامح ... وعلته له وبيان المرجح له والمراد من الامر تعريف الفصاحة لان تعريفها بما ذكره  
 المصدر اسهل واقصر من الكون المذكور قوله ثم لما كانت المخالفة آه اى مخالفة القياس الصرفى والنحوى في تعريف  
 فصاحة المفرد والكلام المذكورة في تفسير الفصاحة بالخلوص في كليهما بحيث ذكرت في فصاحة المفرد صراحة وفي  
 الكلام اشارة بذكر ضعف التأليف الغرض من هذه العبارة دفع اعتراض يرد على المصدر وهو انه ما الوجه للمص  
 انه لم يعرف الفصاحة اولا ثم يقسمها الى المفرد والكلام والمتكلم ثم يعرف كل واحد من الاقسام كما هو المتعارف فيما  
 بينهم من تعريف المتكلم اولا ثم تقسيمه الى الاقسام ثم تعريف كل واحد منها كما فعل ابن الجبب في الكافية عرف الكلمة  
 اولا بقوله الكلمة لفظ يعنى مفرد ثم قسمها الى الاقسام الثلاثة بقوله وصي اسم وفعل وحرف ثم عرف كل واحد منها بقوله

سما



الاسم مادل آه والفعل مادل آه والحرف مادل آه والمصدر لم يعرف المقسم أولاً وبادر الى تعريف الاقسام حاصل  
 الدفع ان ما قلت مسلم اذا كان للاقسام مقسم مشترك بينهما وهما ليس كذلك لان فصاحة المفرد راجعة الى  
 اللغة اى الصرف وفصاحة الكلام راجعة الى النحو وكذا اخلو الغرابية مختصة بالمفرد وخلو التعقيد بالكلام لان الغرابية  
 تحقق في المفرد والتعقيد في الكلام فصاحه المفرد والكلام كما انها حقيقتان مختلفتان كثير الاختلاف والامور  
 المتخالفه التي لا يوجد بينهما قدر مشترك لا سبيل الى تعريفها الا بالتقديم اولاً ثم تعريف كل واحد منها على وجه يخصه  
 فان قيل فعلى هذا يلزم التقييم المجهول المطلق وهو باطل قلنا يكفي للتقييم التصور بوجه واحد وهو ما يطلق عليه لفظ النصا  
 والبلاغة وهذا مثل ما قسم ابن الحاجب المستثنى الى متصل ومنقطع ثم عرّف كل واحد منها على حدة وهذه التقييم  
 باعتبار معرفته ما يطلق عليه لفظ المستثنى قوله وكانت الغرابية آه عطف على قوله كانت المخالفة آه قوله كما انها حقيقتان  
 مختلفتان آه وانما قال على طريق التشبيه والتردد ولم يحكم جزماً لانها ليسا حقيقتين مختلفتين في الواقع بل هما حقيقة  
 واحدة وقدر مشترك فيه وهو الكون المذكور اى كون اللفظ جارياً على القوانين آه اى كون اللفظ عبرياً اصلها  
 لكن لما ثبت المخالفة في فصاحة المفرد والكلام بما ذكره الشرر صار كما انها حقيقتان مختلفتان قوله وكذا كانت البلاغة  
 آه عطف على قوله كانت المخالفة آه اى فيكون داخل تحت كلمة لما الغرض منه دفع اعتراض آخر عليه وهو انه لما لم  
 يكن لاقام الفصاحة قدر مشترك فلزم لم يعرف بتعريف واحد لكن يجوز ان يكون للبلاغة تعريف عام يشمل  
 الفصاحة في المفرد والكلام والبلاغة في الكلام فقط فعرّفها أولاً بهذا التعريف العام ثم قسم الى الاقسام ثم عرّف  
 كل واحد منها كما هو المتعارف فيما بينهم مع ان الامر ليس كذلك حاصل الدفع لا يكون لك ههنا لان البلاغة يطلق  
 على معانٍ محمولة ما كون الكلام على وفق مقتضى الحال ولا اشك ان مبائن ومخالف لفصاحة المفرد والكلام  
 فلا يكون لهما مفهوم واحد يكون تعريفهما قوله يقال عندهم لمعان آه وصلى التي ذكرناها ذيل قول الله تنبئ عن  
 الوصول والانتهاء آه فتذكر ولا تعجل قوله وكان كل من الفصاحة والبلاغة آه عطف على قوله كانت المخالفة آه اى  
 الغرض منه دفع اعتراض آخر وهو انه لما يكن لاقام الفصاحة من المفرد والكلام مفهوم عام وكذا لم يكن للبلاغة  
 مفهوم عام شامل للكل لكن يجوز ان يكون مفهوم عام للفصاحة والبلاغة بحيث يشمل فصاحة المتكلم وبلاغة او  
 يشمل بلاغة المتكلم وفصاحة فعرّف ذلك المفهوم ثم قسم الى كل واحد منها ثم عرّف الاقسام مع ان الامر ليس  
 كذلك حاصل الدفع ان بين فصاحة المتكلم وبلاغة ليس مفهومًا عامًا حتى يشمل كليهما لان كل واحد منهما يقع صفة  
 المتكلم باعتبار مغايرته عن الآخر قوله بادر اى المصدر اولاً آه جواب لما في قوله ثم لما كانت المخالفة آه قوله الى تقسيمها  
 آه اى تقييم الفصاحة والبلاغة قوله باعتبار ما يتبعان وصفه آه كما قال المصدر الفصاحة يوصف بها المفرد  
 والكلام والمتكلم والبلاغة يوصف بها الاخران فقط آه باقى قوله باعتبار ما عبادت عن الموصوف ثم عرّف كل منهما



اى كل قسم منهما كما قال المصدر فيما بعد فالفصاحة في المفرد خلوصه آه وفي الكلام خلوصه من ضعف التأليف  
 وفي التكلم ملكة يقتدر بها آه والبلاغة في الكلام مطابقتها آه وفي التكلم ملكة يقتدر بها آه والى هذا التفصيل  
 اشارت بقوله على وجه يخصه ويليق به آه فالضمير في يخصه المستتر راجع الى لفظ الكل والضمير المنصوب البارز راجع  
 الى الوجه والمراد منه التعريف وكذا في يليق به قوله لتعذر جمع المعاني آه متعلق بقوله بادراولا آه وعلة له بمعنى  
 المصدر اولاً ثم عرف كل منهما لتعذر جمع المعاني المختلفة في تعريف واحد قوله ولا يوجد قد مشترك بينهما آه دفع  
 اعتراض من شأنه تقريره السابق من الاقسام الثلاثة للفصاحة وكذا التسمين للبلاغة بمنزلة الانواع والالوان  
 عتائق مختلفة مع اندراجها تحت تعريف الجنس كالانسان والفرس المختلفين مع اندراجها تحت الحيوان فيجوز  
 ان يكون النوع الفصاحة والبلاغة مع اختلافها داخل في قسم وجنس واحد فعرف المصدر ذلك المقسم المشترك  
 اولاً ثم قسم ثم عرف كل واحد حاصل الرفع ان اطلاق الفصاحة وكذا البلاغة على اقسامها من قبيل اطلاق المشترك  
 اللفظي على معانيه وليس كل واحد من لفظي الفصاحة والبلاغة الموضوع لمعنى واحد يشترك فيه الاقسام المذكورة  
 كورة يعني ليسا مشتركين باشتراك معنوي بين اقسامهما حتى يندرج تحت تعريفه الاقسام بخلاف الجنس فانه مشترك  
 معنوي موضوع لمعنى واحد يشترك فيه الانواع فيجوز ان يعرف الجنس ويندرج تحت تعريفه الانواع قوله كالحمل  
 آه مثال للمنفى لا للمنفى قوله من قبيل الاطلاق المشترك آه اى مشترك لفظي للمعنوي قوله نظراً الى الظاهر  
 منقول له لقوله اطلاق المشترك بين آه اى من قبيل اطلاق المشترك بين معانيه اى مشترك لفظي نظراً الى  
 الظاهر وهو كثرة المعاني بينهما كما عرفت لا بالنظر الى الحقيقة والواقع لان الفصاحة مشتركة معنوية بين الاقسام  
 لما عرفت ان الفصاحة هي كون اللفظ جارياً على القوانين آه اى كون اللفظ عربياً اصلياً وهذا المعنى مشترك  
 معنى بين الاقسام الثلاثة لها وبهذا اظهر فائدة التشبيه في قوله كأنهما حقيقتان مختلفتان قوله وكذا البلاغة آه  
 عطف على قوله الفصاحة على الاقسام الثلاثة آه يعني وكذا اطلاق البلاغة على التسمين من قبيل اطلاق المشترك  
 كلفظي بين معانيه نظراً الى الظاهر وهو كثرة المعاني بينهما لا بالنظر الى الواقع لان البلاغة مشتركة معنوية  
 بين قسميها لما عرفت من ان محصول البلاغة كون الكلام على وفق مقتضى الحال آه وهذا المعنى مشترك معنوي  
 بين التسمين لها وبهذا ينبغي تحقيق المقام بعون الملك الوهاب قوله ولا يخفى تعذر تعريف آه الغرض منه دليل  
 على انه لا يكون للمشارك اللفظي تعريف يكون شاملاً للاقسام كلها كلفظ العين مطلقاً فان تعريفه بحيث يشمل  
 جميع اقسامه من الشمس والذهب والركب والجارحة المخصوصة وغير ذلك متعذر فكذلك ايما نحن فيه من الفصاحة والبلا  
 غة ان تعريف مطلقها متعذر قوله فصح ان تفسير البلاغة آه تفريع على ما سبق وجواب تفصيل على ما يراد على المصدر بانه  
 قال في شرحه الايضاح ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه محال بخلافه في كلام الناس آه كما عرفت سابقاً في



التمهيد يعني لما كان كل واحد من الفصاحة والبلاغة على الوجه المخصوص بحيث يوصف بالفصاحة الامور الثلاثة  
 وبالبلاغة الاخران وتقسيم كل واحد منهما او لا ثم تعريف كل واحد من اقسامها على وجه يخصه فصيح ان تفسيره آه قوله  
 لكنه اخذه اي المصنف مشروعه في الجواب التفصيلي حاصله وان لم يكن تفسيراً مصرحاً في كلامهم لكنه مفهوم من كلامهم  
 ضمناً من اطلاقاتهم واعتباراتهم فلا يلزم تفسير اللفظ بالرأي واما كونه مفهوماً ضمناً من كلامهم حيث قال الشارح فيما  
 سبق وقد علموا بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة التي تكون جارية على اللسان سالمة عن تناقض  
 الحروف والكلمات ومن الغريبة والتعقيد اللفظي والمعنوي آه فهذا ليس الا الفصاحة فالصراحة عندهم ليست  
 مصرحة الا بالكون المذكور اي كون اللفظ جارياً على القوانين آه لكنه ملزوم لما قال المصنف في تفسيرها بالخصوص  
 المذكور وكذا قال الشارح فيما سبق البلاغة يقال عندهم لمعان محصور لها كون الكلام على وفق آه فهذا الكون لازم  
 لما قالوا في تفسيرها فيكون تفسير المصنف ولها مفهوم ما ضمناً من كلامهم قوله وج لا يتوجه الاعتراض آه اي اذا اخذت تفسيرها  
 من اطلاقاتهم واعتباراتهم لا يتوجه على المصنف الاعتراض والمعتراض خطيب مصر اورده عليه حال حياته او خطيب من  
 قوله على قوله آه اي قول المصنف في شرحه الايضاح قوله لم اجد في كلام الناس آه هذا بيان قول المصنف وفي الايضاح  
 ح قوله بانه لم يخل للرائي آه بيان للاعتراض المذكور الذي يرد على ما قال في الايضاح قوله ولا يحتاج الى ان يجاب  
 عنه آه المجيب هو المصنف نفسه في شرحه الايضاح قوله بان المراد آه بيان لجواب المصنف في الايضاح ولله الحمد والشكر  
 اولاً وآخر اً ظاهراً وباطناً ومنه الفضل والالهام قوله ثم لما كانت معرفة البلاغة آه الغرض منه دفع اعتراضين الاول  
 انه ما لوجه للمصنف في تقديم تفسير الفصاحة على البلاغة مع ان الاولى هو العكس لان مرتبة البلاغة مقدمة من مرتبة  
 الفصاحة لانه اذا كان بليغاً يكون فصيحاً والعكس فتكون جامعة للامرين بخلاف الفصاحة والثاني انه ما لوجه  
 في تقديم تفسير فصاحة المفرد على تفسير الكلام والمتكلم مع ان الاولى هو العكس لان الكلام لكونه فصيحاً مفيداً للمعنى  
 اشرف من المفرد والمتكلم لكونه من الذات اشرف من الكلمة المفردة التي هي من صفات المتكلم فاجاب عن الاول  
 بقوله ثم لما كانت معرفة آه وعن الثاني بقوله ولهذا البعينة وجب آه حاصل جواب الاول ان المصنف لما كان بصدد  
 التعريف وكانت الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة كما يعلم من تعريفها فيما بعد قدم الفصاحة على البلاغة  
 نظراً الى التوقف المذكور ولم ينظر الى اشترافية البلاغة في نفسها وحاصل جواب الثاني ان فصاحة الكلام والمتكلم  
 وان كانتا شريفتين بالنسبة الى المفرد لكن فصاحة المفرد مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام والمتكلم كما يعلم من تعريف  
 لغيرها في ما بعد فقدم فصاحته عن فصاحتها نظراً الى الاخذ والتوقف ولم ينظر الى اشترافية في نفسها وعلم من هذا وجه  
 تقديم فصاحة الكلام على فصاحة المتكلم وتقديم بلاغة الكلام على بلاغة المتكلم قوله وجب تقديمها آه جواب لما قوله  
 ولهذا البعينة آه اي لهذا الاخذ والتوقف المذكور في الفصاحة بالنسبة الى البلاغة قوله وجب تقديم فصاحته المفرد آه على



على فصاحة الكلام والمتكلم وكذا التقديم فصاحة الكلام على المتكلم وكذا التقديم بلاغة الكلام على بلاغة المتكلم  
قال المصدر فالصاحبة آه الفاء فصية أي الجزائية لشرط محذوف أي إذا اردت ان تعرف اقسام كل من الفصاحة  
والبلاغة فاقول لك الفصاحة في المفرد آه وجهه محذوفات فصاحة المفرد في الثلاثة ان المفرد له مادة وصحى حرفه  
وصورة وصحى صيغته ودلالة على معناه فعيبه وخلله ما في مادته وهو التنافر وفي صورته وهي مخالفة القياس الصرفي  
ادنى دلالة على معناه وهو الغرابية قوله الكائنة آه إشارة الى ان الطرف اعنى في المفرد مستقر باعتبار المتعلق  
المحذوف صفة للفصاحة ولذا قدر عامله أي الكائنة اسماً معرفاً باللام وليس طرفاً لغواً معمولاً للفصاح كقولها  
ليست بمعنى المصدر بل صارت علماً فانقل فاعلى هذا يلزم حذف الموصول مع بعض اجزاء صلته ودفع غير  
جائز قلنا بان اسمى الفاعل والمفعول اذا لم يكونا بمعنى الحال والاستقبال كان اللام فيها حرف تعريف  
لا اسم موصول وههنا لك فلا يلزم حذف الموصول مع بعض اجزاء صلته قوله أي المستنبط من استقراء اللغة آه دفع  
ما يتوهم وهو ان القياس في اللغة القدر والتقدير وهو الحاق شئ بشئ لعل مشترك بينهما كالحاق البنية بالخر  
في التبريم بما مع الاسكار فهذا القياس الا قياساً اصولياً فقيماً وليس له دخل في فصاحة المفرد لانها من صفات  
اللفظ والقياس المذكور من صفات المعنى حاصل الدفع ليس المراد من القياس اللغوي ما يبحث عنه الاصول  
والفقه بل المراد منه القياس الصرفي وهو ما يحصل من تتبع كلمات اللغوية كقولهم كلما تحركت الياء والواو وانفتح  
ما قبلها قلبت الفاء فنسبة القياس الى اللغة بادنى ملازمة وهو استنباطه من استقراء اللغة وانما لم يقل مخالفة  
القياس الصرفي صراحة للاشارة الى ان القياس الصرفي استقراء مفردات اللغة ولو صرح به لم يعلم هذه الاشياء  
قوله حتى لو وجد في الكلمة آه كلمة حتى ابتداءية وليست من حروف العاطفة والجاراة الغرض منه دفع اعتراض وهو  
ان يكون مراد المصدر من الامور المذكورة في تعريف الفصاحة للمفرد من قبيل رفع الايجاب الكلي يعني اذا تحقق  
مجموع هذه الامور الثلاثة في كلمة لا تكون فصية وان رفع احدها ويبقى الآخران تتحقق الفصاحة فيها مع ان  
الامر ليس كذلك حاصل الدفع ان مراده ليس رفع الايجاب الكلي بل سلب الكلي يعني للفصاحة في المفرد  
خلوصه عن جميع الامور الثلاثة ضروري فان تحقق واحد منها لا يبقى اللفظ فصياً قال المصدر فالتنافر الغرض  
منه مثال للتنافر ما اخذ في تعريف الفصاحة في المفرد يعني لما عرف الفصاحة في المفرد بالخلوص عن الامور  
الثلاثة فلا بد لتعريف كل واحد من تلك الامور ان الشئ لا يعرف ما لم يعرف اجزائه فلذا قال فالتنافر آه الفاء  
فصية كما في قوله فالصاحبة في المفرد يعني اذا اردت ان تعرف كلا من التنافر والغرابية ومخالفة القياس اللغوي  
الماخوذة في تعريف فصاحة المفرد فاقول لك التنافر نحو مستشرات آه قوله وحذف في الكلمة آه الغرض منه تعريف  
التنافر لان المصدر اكتفى على تعريفه بالمثال ولم يعرف له تعريفاً مستقلاً فعرف الشئ بتعريف مستغل لزيادة



البوضاحة قوله ثقلها آه بكسر التاء وتحريك العين ضد الخفة قوله وعسر النطق بها آه عطف مسبب على سبب لان  
 اتقل سبب لعسر النطق قوله فمنه ما يوجب آه اى من بعض الوصف وصف يوجب التناهي في الثقل فتصير منه را  
 جمع الى الوصف الواقع في تعريف التناهي لقرب الغرض منه تقسيم التناهي الى قسمين ولم يذكر المصنف مثال القسم  
 الاول لعدم رتبته وغايته ثقله لم يقع الا قليلا فهو كالعدم قوله نحو الههههه بكسر الهاء وفتح الهاء اسم بنت يهودي تاكله  
 الابل قوله بالحاء المبعثرة آه ولا بالحاء المهملة قوله في قول اعرابي آه اى الثابت في قوله صفة الههههه قوله سئل عن ناقته  
 آه صفة اعرابي الغرض من نقله تحقيق هذا القسم من التناهي في كلاهما يعني سئل الاعرابي من ناقته ما فعلت بها  
 فقال تركتها ترعى الههههه اى يجرى كياه راقوله ومنه ما دون ذلك آه اى بعض الوصف المذكور في التناهي وصف  
 دون ما يوجب التناهي في الثقل بان يكون اقل ثقل من القسم الاول قوله مستشررات آه وانما اظهر مضاف اليه  
 النحو لفظ مستشررات لان كل الشعر ليس مثال التناهي وليس في كلمة تناهي بل في لفظ مستشررات فلذا اعينه قوله في  
 قول امر القيس آه ظرف مستقر باعتبار المتعلق المحذوف صفة مستشررات اى الكائنة في قول امرأه آه قوله غدا نرثه آه  
 بيان قول امر القيس قوله اى ذوابه آه وهى جمع ذابئة ابدلت الهمة الاولى في الجمع بالواو لاستشقا لهم وقوع  
 الف الجمع بين المهزتين وهى الشعر المضفور المسدل من رأس المرأة الى الظهر وانما سمي غديرة لانه غودر وترك  
 حتى طال وانما قال الشعر اى ذوابه آه تفسير بغير المشهور بالمشهور قوله جمع غديرة آه وهى الشعر المضفور من شعر  
 النساء قوله والضمير عائد آه تعين مرجع ضمير غديرة اى ضمير غديرة راجع الى الفرع في البيت السابق وهو قوله وفرع  
 يزين المتن اسود فاحم: اثبت كقنوا قحلة المتعشك: الفرع كثير الشعر المتن الظهر الفاحم السواد الشديد كالقلم الاثيث  
 الطويل الكثير الاصول القنوا العذق وهو من النخل كالحنقود من العنب المتعشك كثير الاشجار صفة القنوقوله اى  
 مرتفعات ان روى آه تفسير غير المشهور بالمشهور لازمى ان كان بكسر الزاء ومتعدى ان كان بفتح  
 الزاء اى مرفوعات قوله استشره اى رفعه آه الغرض منه دليل على كونه متعديا ولازميا ويبين على ذلك  
 كونه اسم فاعل او اسم مفعول فان كان مأخوذا من متعدى فهو اسم مفعول بفتح الزاء وان كان مأخوذا  
 من الفعل اللازمى فهو اسم فاعل بكسر الزاء فقوله استشره مثال المتعدى فلذا افسره بقوله اى رفعه بالمتعدى و  
 قوله واستشر مثال اللازمى فلذا افسره بقوله اى ارتفع باللازمى قوله يتعدى ولا يتعدى آه اللف والنشر مرتب  
 الاول للاول والثاني للثاني قوله تمامه اى تمام الشعر واخره وعمره قوله تفضل العقاص آه جملة مستأنفة كانه  
 قيل لم يرتفع الى العلى فقال تفضل العقاص آه ويحتمل ان يكون خبرا بعد خبر لقوله غدا نرثه فالتقدير اذا وقع الجملة  
 لابد من عائد ولا عائد ههنا قلنا لا حاجة الى العائد لان العقاص هى الغدا نرثه فيكون من وضع الظاهر موضع المظهر  
 لان اصله تفضل هى وهو ايضا من العائد كما ثبت في موضعه قوله اى تغيب آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان



الضلالة ضد الهداية يستعمل في فقدان الطريق وهذا المعنى غير مناسب هنا؛ حاصل دفع ان تفضل من الضلال لمعنى  
 الغياب وليس ههنا معنى فقدان الطريق قوله: جميع غنيمة آه إشارة فيه ان معرفة الجميع باسمه قبا بمعرفة مفردة  
 قوله دمي الخصلة المجموعة الخصلة بالضم قطعة وقبضة من الشعر وكانت عادة لنا، العرب ان تأخذ شيئا  
 من شعر رأسها فتجمع في وسط الرأس وتشدّه بخيوط وتجعله مثل الرمان ليصير مجعدا ويسمونه  
 فذيرة وذاببة وقبضة ثم يسترونه بارغا، المشني والمرسل خلف الظهر فوقه ويصير المشني والمرسل  
 مرصين على ظهرها وتحتها العمام من المجموع كالرمان فابا لا يظهر قوله: المفتول اي بافته شدة قوله خلاف  
 المشني اي فروه شدة قوله: ليكن ان ذوائبه الغرض منه دفع اقراض وهو ان الاقسام المذكورة في الشعر البقية  
 الغدائر والعمام والمشي، والمرسل والعمام تغيب في الآخرين فما شأن الغدائر وما الفائدة فيها؛ حاصل  
 الدفع ان اقسام الشعر الثلاثة والغدائر هي العمام وفائدتها واحدة وليس اقسام البقية كما لو جهم في الظاهر  
 فالغدائر والعمام تغيب في الآخرين، وانما افرد المشني والمرسل وجميع العمام بياناً للواقع لأن فيه  
 كثرة الجعد وما قيل انه لا دلالة على كثرة الشعر بحيث ان العمام مع كثرتها تغيب في مشني واحد  
 ومرسل واحد فليس بسديد بل يدل على قلة العمام بحيث يستتر مشني واحد ومرسل  
 واحد قوله: والغرض بيان كثرة شعره الغرض منه دفع اقراض وهو ان الغرض من الشعر  
 عند الشعراء اما الممدح او التمسر وفي هذا الشعر ليس احد هذه الامور الثلاثة؟  
 حاصل الدفع ان الغرض من هذا الشعر الممدح لأن المقصود من الشعر بيان كثرة الشعر  
 فيكون فيه مدح المجموع بالأن كثرة الشعر وصف حسن فيها، قوله: وزعم بعضهم وهو العلامة  
 الخلفي الغرض من نقل قوله رد عليه بقوله وهو سهو لأنه زعم ان منشأ الثقل في المثال المذكور خاصة  
 هو اجتماع الحروف المتفاداة الصفات مع قرب المخارج وهي الشين والتاء والزاء لان صفة الشين  
 الهيس والرخوة وصفه التاء الهيس والشدة وصفه الزاء، انجهر وبه صفات متفاداة. قوله: من  
المهوسمة الرخوة الحروف المهوسمة ما ينعف اعتماد على مخزبها ومجموعها تشمك حصفته  
 والمجهورة ما هي بخلافها وهي الحروف الباقية من المذكورة والشديدة ما ينحصر جري صوتها عند سكونها  
 في مخزبها ومجموعها ابدك قطبت والرخوة ما هي بخلافها وهي باء الحروف المذكورة والحروف التي هي بين أي  
 المقابلة بين الشدة والرخوة هي حروف لم يرعونا. قوله: ولو قال اي الشاعر مستشرق بدل مستشرقات لزوال ذلك  
 الثقل اي الموجب للتأخير لعني لو قال من مادة مستشرق دون مستشرقات لان الثقل الموجب للتأخير لا يمان تفسير  
 مستشرقات بمستشرق غير صحيح لأن الأول جمع والثاني مفرد قوله: وهو سهو شروع في الرد عليه لوجهين الاول  
 ما اشار بقوله لان الراء المهملة اليه فهو رد على قوله ولو قال مستشرق لزال ذلك الثقل حاصله انه لو كان منشأ الثقل

وهو هو ان كيف يظهر ارتفاع الارتفاع الى العلوي والارتفاع الى العلوي والارتفاع الى العلوي والارتفاع الى العلوي



ما ذكره لكان مستشرق ايضاً ثقيلاً لان الراء المهملة اليه من المجهورة مع انه غير ثقيل باعتداله والثاني ما اشار  
 اليه بقوله بل منشأ الثقل هو اجتماع آه هذا ارد لكلامه من اصله حاصله ان منشأ الثقل الموجب للتنافر ليس  
 اجتماع الحروف المتضادة الصفات مع قرب المخارج بل منشأ الثقل هذه الحروف المخصوصة بنفسها لان اجتماع  
 عها يحصل الثقل الموجب للتنافر مع قطع النظر من الصفات المتضادة ولذا قال الشارح في تعريف التنافر وصف  
 في الكلمة لوجب ثقلها على اللسان آه كما عرفت آنذا وايضاً يقول الشارح فيما بعده بل هذا امر ذوقى فكلما عده الذو  
 ق الصحيح ثقيلاً متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعده او غيرهما من تضاد صفات الحروف  
 المتجاورة في الكلمة قوله قال ابن الاثير آه الغرض منه تأييد الاستدلال لما قال الشارح من ان الثقل ليس له بعد  
 المخارج ولا قربها والمقصود بالاستدلال هو الثاني وايضاً الغرض من ثقل قوله رد على القولين الآخرين  
 حيث قال بعضهم ان علة الثقل الحمل لفصاحة الكلمة هو اجتماع الحروف القريبة المخارج وقال بعضهم هو اجتماع  
 الحروف البعيدة المخارج فتقول ابن الاثير من صهيها الى قوله وليس ذلك سبب آه رد عليها وحاصله نعم البعض من  
 ان قرب المخارج وبعدها سبب للثقل فهو ليس منشأ الثقل الحمل لفصاحة بل منشأه هو الزوق السليم فكلما عده  
 ثقيلاً متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعده او غير ذلك قوله وان الانتقال آه عطف على قوله  
 بعد المخارج آه من قبيل عطف السبب على المسبب لان الباعث على القول المذكور هو الاحتراز عن هذه  
 الطرفة معناها برجحتن قوله من احد هما آه ضمير التثنية راجع الى المخرجين وكذا في القول الثاني قوله وان الانتقال  
 آه عطف على قوله قربها آه هذا ايضاً من قبيل عطف السبب على المسبب لان القول بكون قرب المخارج سبباً للثقل  
 هو الاحتراز عن مشى القيد والجواب عن جانب الخلف الى عن الاول ان الزاء المبعثرة من المجهورة والرخوة هي ذات  
 وصفين بخلاف الراء المهملة لانها وان كانت من المجهورة لكنها ليست من الرخوة فيكون مستشرق متنافر دون مستشرق  
 وايضاً مجاورة الفاء التي هي من حروف الذلاقة للثقل المذكور والجواب عن تأييد ابن الاثير وكذا من الرد الثاني ان  
 ليس مقصود البعض ان قرب المخارج سبب للتنافر مطلقاً بل بهذه الصفة المخصوصة اي توسط الشين بين الفاء  
 والراء فلا محذور فيه قوله لا يجد غير متنافر آه متعلق لقوله ليس التنافر آه دليل على الجز الثاني من المدعى يعني ان  
 في قول ابن الاثير دعوى الاول ان بعد المخارج ليس سبب الثقل الموجب للتنافر والثاني ان قرب المخارج ليس  
 سبب الثقل المذكور فهذا القول دليل على الجز الثاني من المدعى فيكون اللف والنشتر غير مرتب حاصله ان قرب مخارج  
 الحروف المجتمعة في الكلمة لو كان منشأ للثقل المحل يلزم ان يكون الجيش والشجي متنافر او ليس الامر كذلك قوله من القرب  
 المخارج آه اضافة القريب الى المخارج لفظية ولهذا دخل اللام فيه وكذا في قوله من البعيدة آه اضافة البعيدة الى الضمير راجع  
 الى المخارج لفظية ولذا دخل اللام فيه قوله وفي التنزيل آه زاد هذا المثال لان في عدم تنافر المثالين الاولين مجال يقال



مثل بالامجال فيه للقول متنافره قوله ومن البعيد ما هو بخلافه آه عطف على قوله غير متنافر من القريب الخارج آه  
 فهو من قبيل العطف على معمول على عامل واحد وهو بخلاف واحد لكن قدم الجار والمجرور في المعطوف بحيث ان قوله من  
 البعيد آه عطف على قوله من القريب الخارج آه فقدم الجار والمجرور في المعطوف دون المعطوف عليه وقوله ما هو  
 بخلاف آه عطف على قوله غير متنافر آه لكن اخر في المعطوف وعديله في المعطوف عليه مقدم ومثله سائر وشائع  
 كافي قولك رأيت زيدا في المسجد في السوق عمروا والضمير في قوله بخلافه راجع الى غير المتنافر كما يدل عليه قوله كملع  
 لانه متنافر ولو رجع الى المتنافر كما هو مقتضى السوق يلزم ان يكون ملع مثالا لغير المتنافر وعلم في قوله بخلاف علم آه  
 مثالا للمتنافر وهو كما ترى فهذا العطف دليل اخر على الجزء الثاني من المدعى حاصله اننا نجد من البعيد الخارج ما هو  
 بخلاف غير المتنافر اى متنافرا فقد علم انه ليس قرب الخارج سببا للمتنافر اذ يوجد القرب بدون المتنافر ويوجد المتنافر  
 بدون القرب فلو كان قرب مخارج الحروف المجتمعة علة للثقل المحل لكان بعدها البعد منه فيلزم ان لا يكون ملع  
 متنافرا وليس الامر كذلك او الضمير في قوله بخلافه راجع الى المتنافر في قوله غير المتنافر آه وقوله كملع بخلاف علم آه محمول  
 على القلب فيكون تقديره كعلم بخلاف ملع فلا يلزم ان يكون ملع مثالا لغير المتنافر وعلم مثالا للمتنافر فعلى هذا  
 يكون هذا العطف دليلا على الجزء الاول من المدعى وانما اورد الدليل الثاني على الجزء الثاني من المدعى لتقوية له قوله بخلاف  
 علم آه دليل على الجزء الاول من المدعى اذا كان ضمنية بخلافه راجعا الى غير المتنافر قوله وليس ذلك آه اى ليس تنافرا ملع  
 وعدم تنافره علم بسبب ان الاخراج آه الفرض منه دفع ما يتوهم من ان سبب الثقل والتنافر في ملع هو الادخال من  
 الشفة الى الحلق يعني ان قرب المخارج الحروف المجتمعة في الكلمة منشأ للثقل المحل فبعدها وان كان البعد من  
 الثقل لكن اذا وجد مع بعد ما ياصعب التلفظ كافي ملع فان فيه ادخالا من الشفة الى الحلق وهو اصعب فتفسير الكلمة  
 المشتملة عليه متنافرة وكذا اصعب عدم الثقل والتنافر في علم هو الاخراج من الحلق الى الشفة يعني ان بعد المخارج بسبب  
 الثقل المحل لكن اذا وجد معه ما يسهل التلفظ كافي علم فان فيه اخراجا من الحلق الى الشفة وهو ايسر فتكون الكلمة  
 المشتملة عليه غير متنافرة فيعلم قول من قال ان قرب المخارج منشأ للثقل المحل وكذا قول من قال ان بعد منشأ للثقل  
 المحل فلا يصح التأييد بقول ابن الاثير في الرد على القولين الاخرين حاصل الدفع ليس الامر كما قلت لانا نجد من حسن  
 غلب وبلغ وحلم والمحل لان في الاول والثالث انتقال من الحلق الى الشفة وفي الثاني والرابع انتقال من  
 الشفة الى الحلق مع ان كل واحد منهما حسن فيصح فعلم ان منشأ الثقل المحل الذوق الصحيح فان عده ثقيل متعسر النطق  
 فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها وسواء كان الانتقال من الحلق الى الشفة او بالعكس قوله لما نجد  
 من حسن ان متعلق لقواه وليس ذلك بسبب آه ودليل له قوله بل هذا آه اى الثقل المحل لفصاحة الكلمة بل اضراب  
 من قوله وليس ذلك آه قوله ولهذا آه اى لكون الثقل المحل امرا ذوقيا ولعدم تعيين سبب الثقل المحل وعدم الضباط



اكتفى المعبر آه الغرض منه تأييد لقوله بقول المعبر كما ان الاول تأييد لقوله بقول ابن الاثير فيحصل الرد على البعض  
 كاملا وتامة قوله بالتمثيل آه حيث قال المعبر والتنافر نحو غدا ثم مستشركات آه ولم يتعرض لتحقيقه لتعذر ضبطه لانه امر  
 ذوق يعلم به وهو قوة يدرك بها وعليها مدارك التنافر واما قرب المخارج وبعدها في غير مطرد فلا تعويل عليه قوله  
 فالاول ان يقال آه من الجول الى انتقال من موضع الى اخر اى حواله كرده شود تفريع على ما سبق من تحقيق الشرر ورؤ  
 على الاقوال الثلاثة قوله وقد سبق الى بعض الاوصاف آه وهو لا دكن الدين الزوزنى الغرض من نقل قوله رد عليه بقوله و  
 به اغلظ فاحش آه لانه قال منشاء الثقل الخلل للفصاحة اجتماع الحروف المتقاربة المخرج وايضا قال لا يخرج الكلام  
 الطويل عن الفصاحة باشتماله على كلمة غير فصية كما لا يخرج الكلام الطويل من العربية باشتماله على كلمة غير عربية  
 واية قول الزوزنى بعضهم بان استثناء وصف الجزء لا يوجب استثناء وصف الكل فالتشديد رد على قوليه واما على القول  
 الاول فقد حصل الرد بقول ابن الاثير كما مر واما على القول الثاني وعلى تأييد البعض كما سيأتي قوله وانه لا يخرج  
 الكلام آه عطف على قوله ان اجتماع الحروف آه وبهذا ايضا من قول الزوزنى والضمير في قوله وانه ضمير ان الغرض  
 منه دفع اعتراض يرد على الزوزنى وهو انه لما كان الثقل والتنافر عنده اجتماع الحروف المتقاربة المخرج فيلزم ان  
 سورة فيها الم اعهد غير فصية عنده مع ان الامر ليس كذلك لان كل سورة القرآن فصية حاصل الدفع ان اشتمال  
 الكلام الطويل على كلمة غير فصية لا يخرج عن الفصاحة كله فلا يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة باعتبار الم  
 اعهد قوله عن الفصاحة آه متعلق لا يخرج آه قوله كما لا يخرج الكلام المشتمل آه هذا ايضا من قول الزوزنى تمثيل لما  
 قبله فقيس عليه له حاصله ان في بعض سور القرآن كلمات غير عربية مثل استبرق فانه فارسي والقسطاس فانه رومي  
 والمشكاة فانه هندي وكذا الاسماء الانبياء تسوى الستة كلها بعمية فلا يخرج سورة فيها تلك الكلمات عن العربية فذلك  
 لا يخرج سورة فيها كلمة غير فصية عن الفصاحة قوله عن كونه عربيا آه متعلق بقوله لا يخرج آه قوله فلا يخرج سورة  
 آه هذا ايضا من قول الزوزنى تفريع على ما قبله قوله واية بعضهم آه اى اية قول الزوزنى بعضهم من عدم خروج الكلام  
 الطويل عن الفصاحة باشتماله على كلمة غير فصية قوله كفصاحة الكلمة مثلا آه مثال لوصف الجزء لا للجزء كما استوف  
 قوله لا يوجب استثناء الكل آه هذا هو الموجود في اكثر النسخ المعتمدة وفي بعض النسخ وجد لفظ الوصف اى لا يوجب  
 استثناء وصف الكل بتقدير المضاف او بسقوط لفظ الوصف عن قلم الناسخ فعلى النسخة المعتمدة ويبدو ان تقدير  
 المضاف المراد من الكل في قول المؤيد الكلام كما ان المراد من وصف الجزء فصاحة الكلمة وعلى النسخة غير المعتمدة وبى  
 بتقدير المضاف المراد من الكل الكلام كما ان المراد من الجزء الكلمة فحصل كلام المؤيد ... على النسخة غير المعتمدة  
 ان استثناء فصاحة الكلمة لا يوجب استثناء فصاحة الكلام وعلى نسخة المعتمدة ان استثناء فصاحة الكلمة لا يوجب استثناء فصاحة  
 وصف الجزء ليس بجزء للكل كما ترى في اللبنة فانها جزء للبيت وكونها مصنوعة لزيادة وصف لها ليس بجزء فاستثناءه



لا يوجب استثناء البيت وهكذا فيما نحن فيه فان فصاحة الكلمة وصف لها لا يوجب استثناءها استثناء فصاحة الكلام  
 او الكلام نفسه فان استثناء وصف احد الشئين لا يوجب استثناء وصف الآخر ولا نفسه قوله وبهذا غلط فاحش آه اى  
 قول الزوزنى مع تأييد البعض غلط فاحش مشروع في الرد عليه مع تأييد البعض قوله لان فصاحة الكلمات  
 آه هذا بيان الرد على نسخة الغير المعبرة في التأييد وهى ما يكون المراد من الكل في قول المؤيد الكلام كما ان  
 المراد من الجزء الكلمة فحصل الرد ان فصاحة الكلمة مأخوذة على سبيل الجزئية في تعريف فصاحة الكلام لا  
 وصف جزء فيستغنى الكل باستثناءه لان باستثناء الجزء يستغنى الكل وما قال المؤيد ان استثناء وصف الجزء لا يوجب  
 استثناء الكل فهو فيما اذا لم يكن وصف الجزء مأخوذاً على سبيل الجزئية في وصف الكل فحصل الرد على قول المؤيد قوله  
 فكيف لا يخرج الكلام آه لتفريع على ما سبق ورد على قول الزوزنى وهو قوله وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصحة  
 آه حاصل الرد عليه فاذا كانت فصاحة الكلمات جزءاً من فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام الطويل عن الفصاحة  
 باشتماله على كلمة غير فصحة لان فصاحة جميع كلمات الكلام جزء من مفهوم فصاحة الكلام فصاحة كل كلمة وفرد من  
 افرادها يكون اية جزء من مفهوم فصاحة الكلام لان جزء الجزء جزء فاذا استغنى فصاحة الكلمة استغنى فصاحة الكلام  
 لان استثناء الجزء لا يوجب استثناء الكل قوله وفصاحة الكلمات جزء آه الجملة حالية هذا بيان الرد على نسخة المعبرة في  
 التأييد وهى ما يكون المراد من الكل في قول المؤيد الكلام كما ان المراد من وصف الجزء فصاحة الكلمة فحصل الرد  
 نعم ان استثناء وصف الجزء لا يوجب استثناء الكل يعنى ان استثناء فصاحة الكلمة لا يوجب استثناء الكلام نفسه اذا  
 كانت فصاحة الكلمة وصفاً بجزء فصاحة الكلام وذلك الجزء الكلمة والمراد من فصاحة الكلام نفس الكلام في قوله  
 لا وصف لجزءها بطريقة صفة الاستخدام لان فصاحة الكلام يطلق على الكلام الفصيح وعلى فصاحة الكلام كليهما  
 لان استثناء وصف احد الشئين لا يوجب استثناء الشئ الآخر لكن فصاحة الكلمات ليست بوصف لجزء فصاحة الكلام  
 بل هى جزء من مفهومها اى مفهوم فصاحة الكلام فينتفى الكل باستثناءه فتم الرد على المؤيد بكل نسخة وكذا على اصل  
 قول الزوزنى فبطل قوله رأساً لان على قوله بان اجتماع الحروف المتعارفة المخرج بسبب الثقل المحل آه يلزم خروج  
 سورة فيها الم اعمد عن الفصاحة وهو باطل فبطل اصله هذا تحقيق المقام في هذا المقام وقد زل اقدام النحول فيه قوله  
 لا وصف لجزءها آه الضمير راجع الى فصاحة الكلام كما عرفت من السابق او راجع الى الكلام بتأويل الجملة كما قال البعض  
 قوله والقياس على وقوع مفرد آه الغرض منه رد على مقيس عليه الزوزنى لانه قال كما لا يخرج الكلام المشتمل على  
 كلمة غير عربية آه اى قياس عدم خروج الكلام عن الفصاحة باشتماله على كلمة غير فصحة على عدم خروج الكلام عن  
 العربية باشتماله على كلمة غير عربية فاجبه لان وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي اى القرآن ممنوع وما يتوهم من  
 ان استشرق فارسي والقسطاس رومى والمشكاة همدى واقع في القرآن فيجوز ان يكون من اللغات المشتركة كما



كالصائبون والتمنور قوله ولو سلم آه أي ولو سلم وقوع مفرد غير غزني في الكلام العزني بناءً على ما قال به فقول الصنفين  
 ربه والتابعين ومن وقوع العم في القرآن وعلى ما قال به النخاعة من أن اعلام الانبياء عليه السلام سموي السنة  
 كلها مجتمعة فنقول لا يخرج الكلام عن العربية باشتماله على كلمة غير عربية لا كما قال الزوزني بل لاجل أن معنى  
 كونه عربياً كونه عزني النظم والاسلوب لا كونه عزني الالفاظ كما فهم الزوزني ولا شك أن ما وقع في القرآن من  
 الكلمات العجمية فهو عزني النظم وعلى أسلوبه وانما رجع من الجواب الاول لأنه مخالف عن محقق الصحابة والتابعين  
 وعن جمهور النخاعة فلذا سلم وقوعه في الكلام العزني واجاب بطريق كما عرفت قوله وسلم آه أي ولو سلم ما وقع في القرآن  
 عزني الالفاظ بدليل قوله انا انزلناه قرأنا عربياً فنقول ذلك محمول على الاعم الا غلب أي باعتبار اكثر اجزائه فإنه  
 يجوز ان يوصف الكل بما يوصفه اغلب اجزائه ولا شك أن اكثر اجزاء القرآن عزبي فلذا ووصف بكونه عربياً رعاية للا  
 كثرة ما تمحل عن الجواب الثاني لأنه مخالف عن ظاهر الآية المذكورة قوله ولم يشترط في الكلام العزني آه جواب آخر عن  
 القياس المذكور حاصله ان قياس الزوزني فصاحة الكلام باعتبار اشتماله على كلمة غير فصية على كونه عربياً باشتماله  
 على كلمة غير عربية قياس مع الفارق لان فصاحة الكلمات كلها مشرط في فصاحة الكلام دون عربيتها كونه عربياً  
 قوله فلا ين هذا أي فصاحة الكلام من ذلك آه أي من عربيتها الكلام قوله على تقدير تسليم آه جواب آخر عن قياس  
 الزوزني مقابل الجواب الاول المصدر بقوله فكيف لا يخرج الكلام المشتمل آه فالجواب الاول منفي يعني لا سلم عدم  
 خروج الكلام عن الفصاحة باعتبار اشتماله على كلمة غير فصية وبهذا الجواب تسليم يعني انه لو سلم انه لا يخرج الكلام  
 الطويل عن الفصاحة باعتبار اشتماله على كلمة غير فصية لكنه يلزم عليه شئ آخر وهو وقوع شئ غير فصيح في القرآن  
 وهو باطل لأنه يورثهم نسبة الجمل او الجز الى الله تعالى وهو برئي عنهما قوله والتقول باشتمال القرآن آه دليل للزوم كونها  
 مشتملة على كلام غير فصيح فالواو بمعنى اذ التعليلية تقديره هذا باطل أي للزوم المذكور باطل اذ القول باشتمال  
 القرآن آه مما يقود الى نسبة الجمل آه قوله بل على كلمة غير فصية آه كلمة بل للترقي اولاً لضراب هذا مبني على شئ آخر وهو ان  
 اعتبر في الم اعمد ضمير الفاعل المستتر كان كلاماً غير فصيح وان قطع النظر عن الضمير المستتر كان كلمة غير فصية وكلاهما باطلاً  
 في القرآن قوله مما يقود الى نسبة الجمل آه لأنه نعم ان كان عالماً بعدم فصاحة ما أتى به ولم يتقدر على ايراد الفصيح بدله  
 لزم العجز وان لم يعلم او علم وقدر على ايراد الفصيح لكنه لم يورده لزم الجمل في الاول والسف في الثاني وهو نتيجة الجمل فلزم  
 الجمل على التقديرين وبطلان اللازم يبين عن بطلان اللزوم قوله تعالى عما يقول آه اشارة الى بطلان اللازم فالله  
 وم مثله قال المع والغراب آه عطف على قوله فالتنافر لما فرغ من التنافر الواقع في تعريف فصاحة المفرد مشرط في الفرة  
 الواقعة فيه قوله كون الكلمة وحشية آه تفسير الغرابية والمصدر اكتفى على تعريفها بالمشال ولم يعرف تعريفها مستقلاً كما نشأ  
 فرداً تعرفها بتعريف مستقل لزيادة الوضوح وهو الاول بالتعريفات قوله غير ظاهرة الدلالة آه هذا وكذا قوله لا مانع



الوحشية باللفظ الوحشية على فلا يكون ودرج ودرج غريب القرآن والحديث داخل في الغرابة المصطلح ط

ولا بالنسبة الاستعمال اه تفسير للوحشية كما سيجي من الشرح في آخر هذا الشرح بقوله وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا بالنسبة  
الاستعمال تفسير للوحشية اه وانما ذكر اثنين في تفسير الوحشية لان اللفظ قد يكون ظاهرة الدلالة على المعنى ولا يكون  
بالنسبة استعمال كودع ووذو وقد يكون بالعكس كغريب القرآن والحديث فانه بالنسبة استعمال وغير ظاهر  
الدلالة على المعنى فبالغريبة المحل للفصاحة تتحقق بمتحقق كليهما من غير ظاهر الدلالة على المعنى ولا بالنسبة استعمال قوله  
على المعنى اه المراد منه المعنى الموضوع له لا المعنى المراد فلا يريد المشتباه والمشكل بالمحمل لان كل واحد منها غير ظاهرة الد  
لالة على المعنى المراد لا على المعنى الموضوع له لظهور دلالة عليه قوله ولا بالنسبة استعمال اه عطف على قوله غير ظاهرة  
الدلالة اه كلمة لازمة جئ بها للتأكيد النفي المستفاد من كلمة غير في المعطوف عليه كافي قوله نعم غير المعضوب  
عليهم ولا الضالين الى النسبة من الانس بمعنى المألوف قوله فمنه ما يحتاج اه فالفهم في قوله فمنه اه راجع الى الغرابة  
وهو لكونه مصدرا يرجع ضمير المذكور اليه او راجع الى الكون المذكور في تفسيره كما في الشرح وكون الكلمة وحشية اه وكذا في قوله  
الثاني ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له اه الغرض من هذا القول تقيم الغرابة الى القسمين فان المصدر لم يقيم الى القسمين  
ولم يبين لهما قالونا كلياً يشمل جميع انواع الغرابة بل ذكر المصدر القسم الثاني بطريق الجزئي في مثال جزئي في قول العجّاج  
وهو مرجع فاراد الشرح تتهماً الى فوات المصدر لان على الشرح يلزم تميم المتن والمصدر اكتفى على مثال جزئي اعتماداً على  
قاعدة القربة فالحاصل ان الغرابة على قسمين الاول ما يحتاج في معرفته الى تتبع كتب اللغة المبسطة لاجل الغرابة  
وبهذا القسم منه يكون في الجواهر والمشتقات باعتبار مباديها والثاني ما يحتاج في معرفته الى ان يخرج له مناسبة بعيدة  
مع المعنى المراد ولا يكفي تتبع كتب اللغة المبسطة وهذا القسم منه يكون في المشتقات فقط باعتبار مباديها ووجه الاختصار في  
القسمين ان اللفظ يدل بموجوه وبهيئة على المعنى فعدم ظهور دلالة ابا باعتبار جوهريه فيحتاج الى التفسير والتتبع او باعتبار  
هيئته فيحتاج الى التتبع ومناسبة بعيدة والى القسم الثاني اشار بقوله ومنه ما يحتاج الى ان يخرج اه قوله ان يتقراه  
اي يظهر قوله ويبحث عنه اه عطف تفسير يفتقر اي يتفحص قوله كنكا كاتم اه مثل ته حرتم مثال للقسم الاول من الغرابة  
قوله في قول عيسى اه اي كائين في قول اه قوله ما لكم اه كلمة ما استفهامية هذا بيان قول عيسى ابن عمر النخعي قوله كنكا لكم  
اه منصوب بمنزلة الخافض اي كنكا لكم كما يدل عليه ما ذكر جار التثنية في الفائق في القول الثاني حيث قال ما لكم كنكا  
لم علي كنكا كاذن اه قوله على ذي الجنة اه الجنة الجنون كقوله تعام به جنة وايضا الجنة الجن كما في قوله نعم من الجنة و  
الناس وكل المعينين صحيحان بهما وفي بعض النسخ على ذي جنة فعلى هذا يكون المعنى اجتمعتم على من لدن الله  
الجنة قوله اي اجتمعتم اه تفسير كنكا كاتم قوله شئوا عني اه تفسير لا افر نقعوا فيها اي كنكا كاتم وافر نقعوا الغطان غير ظاهرة  
الدلالة على المعنى ولا بالنسبة استعمال فهما يحتاجان الى تتبع كتب اللغة وفيها معناهما كما عرفت فيطابق المثال  
مع المثال قوله وذكر جار التثنية في الفائق اه اشارة الى ان في شأن من هذا القول وسببه خلاف قوله انه اه الضمير



شأن قوله وتعاجت به اي غلبت عليه قوله مرة بكسر الميم وتشديد الراء اي الصغرة او فاعلها جت قوله قوتب آه  
 الوتوب الطفلة معناه برحمت قوله يعصرون ابهامه آه اي يساليد انكشيت اورا ليزول عنه ذلك الجنون قوله وليؤ  
 ذلون آه اي يصيغون في اذنه ليعلم انه حي اوميت قوله فافلت آه من الافلات بمعنى تخلص وخرج قوله يتكلم بالهنية  
 فينشأ الى كونها غير متين لانه لو كانا فصيحاً لافال انه يتكلم بالهنية قوله وجه بعيد آه اي مناسبة بعيدة مع المعنى المراد قوله  
 مسترج آه انما ذكر مضاف اليه نحو مسرجاً لان تمام شعره ليس من الغرابة بل المقصود بالمثال هو لفظ مسرج قوله  
 في قول العجاج آه صفة مسرج باعتبار المتعلق اي كائن في قول العجاج قوله ومقلة آه بيان قول العجاج فقوله ومقلة  
 وحاجباً منصوب عطف على واضحا في البيت السابق وهو ازمان ابدت واضحا مفعلاً: اغتر براقا وطرفا ابرجاً ومقلة  
 وحاجباً منزجاً: وفاحماً ومرسناً مسرجاً ازمان اسم امرأة معنى ابدت اظهرت الواضح الاسنان الفلج تباعد ما بين  
 الشيا والرباعيات صفة واضحا وكذا انا بعد الى طرفاً الاغتر الابيض البريق اللمعان الطرف العين الابرج من البرج  
 بالتحريك هو عظم العين وحسبها من باطن المقلة بياض العين مع سوادها الحاجب ابرج قوله اي مدققا طولاً آه تفسير  
 منزجاً قوله اي شعراً اسودت فاحراً فهو اسم فاعل من انجم للنسبة كلابن وتامير نسبة المشبه الى المشبه كاقا  
 ل الشار وكما كنتم قوله انفا تفسير سنا وهو مجاز مرسل لان المرسل اسم محل الرسن وهو نعت ابعيد وهو ليس مراد ههنا لانه لا يدرج  
 فيه بل فيه ذم لان ما طوى من قيده واريده بلائف فيكون من قبيل ذكر المقيد واريده المطلق وهو مجاز مرسل قوله كالسيف السرجي  
 بيان حاصل معنى مسرجاً بذكر المشبه به لان فيه حذراً او اشارة الى بيان معنى الغرابة فيه في التفسيرين واريده قوله والسرج آه تعيين المعنى  
 سرج في سرجي اي تعين المنسوب اليه قوله اسم قين آه اي حواد بمعنى آهنگر قوله ينسب اليه السيوف آه لمهارته  
 في صنعته قوله او كالسراج آه عطف على قوله كالسيف السرجي تفسير آخر مسرجاً بهذا التفسير لابن سيدة تفصيل المقام  
 انه لا شك في غرابة مسرجاً لانه اسم مفعول مشتق ولا بد للمشتق اصل يرجع اليه بالاستتقاق وهو ههنا السرج و  
 هو لم يوجد في كتب اللغة وانما وجد من هذه المادة السرج او سراج ولا يصح اشتقاق السرج منها لانها مجرد ان  
 وهو مزيد ولا يشتق المزيد من الجرد ولا يصح حمل هذه الكلمة على الخطاء لوقوعها في كلام عربي عارف باللغة وهاهنا  
 المذكور فاقبجها الى تمزجها على وجه تسليم به عن الخطاء وان كان بعيداً وهو ما قال المصنف وجا صلا ان باب تنفيل قد يجرى  
 لنسبة الشيء الى اصله اي مصدره نحو تمته اي نسبه الى تميم وكذلك كرمته وفسقته فسرجه بمعنى منسوب الى السرج او  
 السراج اي بالمشبه به هذا هو التمرج ووجه بعده ان مجرد النسبة لا يدل على معنى التشبيه ودعوى الاتحاد بين المشبه  
 المشبه به يعني اخذه منها بعيد قوله وهذا قريب آه اي المعنى الثاني في تفسير ابن سيدة اي قوله في البريق واللمعان الغرض من  
 هذا القول ترجيح تمزج الثاني من الاول حاصله ان المعنى الثاني قريب من استعمال سرج بمعنى حسن كما هو مقصود  
 ان عمر من التشبيه لان البريق واللمعان موجب الحسن مطرداً بخلاف الدفة والاستواء فانه قد يوجه وقد لا يوجه وانما

له وليس الامر دونه الظاهر لا بد من تفسير قوله



قال قريب لان الحسن في سترج من السراج لازم للبريق واللمعان وفي سترج بمعنى حسن معنى وضعي قوله بالكتبة  
 امي بكسر را سترج قوله وسترج الله آه وانما اورد مثالين لان الاول مثال للارضي والثاني مثال للمتعدى فغلب  
 اشارة الى ان هذا يعني لازما ومتعديا وبكلا معنييه قريب فخرج الش عن قوله وانما لم يجعل اسم مفعول آه كما جعل صاحب  
 مجمل اللغة فلا يكون حينئذ من الغرابية الغرض من هذا القول اعترض على المصدر ومنشأه قرب فخرج الثاني الى قولهم  
 سترج الله وجهه حاصل الاعتراض ان سترج بمعنى حسن لما كان مستعملا في كلامهم فلم يجعل سترجا مشتقا منه من  
 غير حاجة الى التخصيص البعيد على الوجهين المذكورين فيكون سترجا خاليا عن الغرابية ويكون فصحا قوله لاحتمال انهم  
 الغرض منه جواب عن الاعتراض المذكور باجوبة الثلاثة او اثنين الاول انما يقول لاحتمال انهم لم يعشروا آه والثاني  
 بقوله وان يكون هذا مولدا آه والثالث بقوله على انه لا يبعد ان يقول آه هذا على تقدير اجوبة ثلاثة وعلى تقدير كونه  
 جوابين اشارة الى الاول بقوله لاحتمال انهم لم يعشروا آه والى الثاني بقوله على انه لا يبعد ان يقول آه واما قوله  
 وان يكون هذا مولدا آه ففي معرض التعليل لقوله لم يعشروا آه في اصل الجواب الاول على تقدير كونه اجوبة ثلاثة  
 ان الحكم بغرابية سترج انما وقع عن لم يطلع على استعمال سترج بمعنى حسن ولا بعد في ان يكون اللفظ الواحد  
 غريبا عندهم لم يجد في الاستعمال وسألى عن الغرابية عندهم وجده لان الحكم بكونه بالنسبة الاستعمال ليكون  
 سالما وبعدهم ليكون غريبا انما يكون للوجدان اولعدهم وحاصل الثاني على تقدير الاول انه يحتمل ان يكون سترج مما  
 احده المولدون واخذه من السراج على احد التخصيصين واستعملوه بمعنى حسن ولم يكن واقعا في استعمال العرب العرباء  
 فمع كونه غريبا بالمعنى الثاني كيف يخرج سترجا عن الغرابية بجعله اسم مفعول منه لاستحالة اخذ المتقدم من المتأخر لان  
 العجاج من شعث القدام وحاصل ثلث على تقدير الاول ان سترج وجهه بمعنى حسن وبهجه غريب بالمعنى الاول للغرابة  
 لعدم شهرته بهذا المعنى فجعل سترجا اسم مفعول منه لا يكون خارجا عن الغرابية واما حاصل الجواب الاول على تقدير  
 جوابين انهم لم يعشروا على استعمال سترج بمعنى حسن وبهجه في كلام العرب العرباء لكونه مولدا مستقرا من السراج فلم  
 يعتبروه لانهم انما يعتبرون اللغات الاصلية لا المولدات ويؤيد هذا ما وقع في بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعتمدوا بدل  
 لم يعشروا فعلى هذا قوله وان يكون هذا آه الواو بمعنى اذ التعليلية علمه لم يعشروا كما عرفت حاصل الثاني على تقدير الثا  
 في انه لا يبعد ان يكون سترج الله وجهه من الغرابية بالمعنى الثاني اى ما يحتاج ان يخرج له وجه بعيد بان يكون معناه  
 جعله كالسراج فلا يفيده جعل سترجا اسم مفعول منه عدم كونه مما يحتاج الى تخرج الوجه البعيد قوله واما صاحب مجمل اللغة  
 اما عطف على قوله وانما لم يجعل اسم مفعول منه آه فيه اشارة الى ان الاعتراض والاحتياج الى الاجوبة مدان  
 يكون عندهم يقول بغرابية سترج واما من لم يقل به كصاحب مجمل اللغة فلا اعترض عليه ولا حاجة الى الجواب عنه  
 فلا يكون غريبا عنده واما استيناف اورد في دفع اعتراض مقدير على قوله وان يكون هذا مولدا آه وعلى قوله على



انه لا يبعد ان يقول آه حاصل الاعتراض على الاول ان القول بكون سرج بمعنى حسن مولد أو مستمد ثامن للرج  
لا يصح لان صاحب مجمل اللغتين سرج التمد وجهه اى حسنة وبهجة فوجوده فيه لبيان القول بكونه مولد أو مستمد ثا واصله  
على الثاني ان جعل صاحب مجمل اللغة سرج بمعنى حسن وبهجة من غير اشارة الى تخرج البعيد بنا في كونه غريباً بالمعنى الثاني  
من الغرابة كما قال المحجب حاصل الدفع عنها انه لا اعتماد بما قال في مجمل اللغة لان ما اورده ثا هذا على هذه المعنى  
هو هذا المصراع كما اشار اليه الشارح بقوله ثم انشد هذا المصراع آه فيكون في الاستدلال بما في مجمل اللغة نوع مصادرة على  
المطلوب وهو باطل فيكون الاستدلال بقوله على عدم غرابته باطلا قوله ثم انشد آه فيقال هذا المصراع في الاستدلال على  
كون سرج بمعنى حسن الا لئلا نشعر خواندن قوله لا يقال الغرابة آه الغرض منه اعتراض على تفسير الغرابة بكون  
الكلمة وحشية كما فسرها الجوهريين جاحلة لتفسير الغرابة بالوحشية تفسير بالمبائن مفهومه وبالاحص مصداقاً وغير مستحسن لكونه  
محل الخلاف كما هو المصطوفى في كتب الميزانية واما كونه مبائناً مفهومه لان الغرابة عبارة عن كون الكلمة غير مشهورة الا  
استعمال كما هو المشهور فيما بينهم والوحشية في المشهور عبارة عن كون الكلمة مشتملة على تركيب يتفقر الطبع والذوق  
السليم عنه من غير ان يكون فيه ثقل على اللسان وبهذا يمتاز عن التنافر فيلزم التعريف بالمبائن مفهومه لان  
مفهوم الوحشية مغاير عن مفهوم الغرابة بناءً على ما هو المشهور في مفهوميهما واما كون مصداق الوحشية اخص عن  
مصداق الغرابة لان الوحشية بالتفسير المشهور في كتبهم من كون الكلمة مشتملة على تركيب آه في مقابلة العذبة والعذبة  
المقابلة للوحشية ليست بمنافية للغرابة بتفسير المذكور المشهور فيما بينهم لجواز ان تكون الكلمة غير مشهورة الاستعمال  
وكذا غير مشتمل على تركيب يتفقر الطبع عنه فيصدق عليها الغرابة دون الوحشية بالتفسير المذكور فيكون الغرابة اعم لانه  
يصدق مع مقابلة الوحشية وصح اخص فيلزم التعريف بالاخص وهو باطل قوله كما تفهم آه الكاف ههنا للتشبيه  
وكلمة ما مصدرية اى الغرابة بقرينة فهمها اى كونها مفهومة من كتبهم كافي قوله نعم واذكروا التدك كما صدكم والتعليل  
لقوله كون الكلمة غير آه قدم عليه فيكون الكاف بمعنى اللام التعليل اى الغرابة كون الكلمة آه تفهم من كتب اللغة  
قوله وبى في مقابلة المعتادة آه الغرض منه اثبات كون مفهوم الوحشية مبائناً من مفهوم الغرابة كما هو حاصل الاعتراض  
يعنى ان الكلمة الغير المشهورة في الاستعمال في مقابلة الكلمة المعتادة المشهورة والشهرة ان تكون بالنسبة الى قوم  
دون قوم بخلاف الوحشية بالمعنى المذكورة لانها بالنظر الى كل من له ذوق سليم فيكون مفهومها مبائناً ثان قوله وبى في  
مقابلة العذبة آه الغرض منه اثبات كون مصداق الوحشية اخص مصداق الغرابة كما هو حاصل الاعتراض بتقدير الثاني  
يعنى ان الكلمة المشتملة على تركيب يتفقر الطبع عنه في مقابلة الكلمة العذبة اللذيذة فيجوز ان تكون الغرابة  
عذبة وهى مقابلة الوحشية لجواز ان تكون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وغير مشتمل على تركيب يتفقر الطبع عنه  
فيصدق عليها الغريب دون الوحشى فيكون الغرابة اعم من الوحشى بالمعنى المذكور فانه مختص بالكبرية قوله فلا



بحسن تفسيره آه اى تفسير الغرابة تفريع على ما سبق من كون الوحشية مأخذاً مفهوماً وخص مصداقاً قوله بل  
 الوحشية آه كلمة بل للترقى او للاضراب من قوله فلا يحسن تفسيره آه يعنى ترقى واضراب من عدم حسن التفسير الى  
 فساد تعريف فصاحة المفرد بتفسير الغرابة بالوحشية حاصله ان الوحشية بالمعنى المذكور قيد لتعريف فصاحة  
 المفرد ومعتبر فيها لان الغرابة متعبد بها فيكون تفسيره ايضاً كذلك مع ان هذا القيد زائد على الغرابة ليس  
 عينها ولا داخل فيها فلا يصح تفسيرها به لان التعريف لا يكون مشتركاً على القيود الزائدة قوله لفصاحة المفرد آه  
 متعلق بقيد فى قوله قيد زائد آه اللام بمعنى فى اى فى تعريف فصاحة المفرد وكذا فى المضاف قوله وان اريد بالو  
 حشية آه بذات شق ثانى عن الاعتراض المذكور لوجوب آخر حاصله ان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فى الشق الاول من الاعتراض بوجهين  
 يثبت لخطأ المذكور تفسيره فى الشق الاول من الاعتراض هو كون الكلمة المشتملة على تركيب يتنفر الطبع عنه فان  
 اريد من تفسيره ما غير هذا التفسير وفسرها بما فسرهما الشر من كون الكلمة غير ظاهرة الدلالة على المعنى ولا بالنسبة الى  
 استعمال فهو اى لا يصح بوجهين الاول انه لابد من بيانه ونقل الاصطلاح عليه من كتب اللغة مع انه لم يبين وجهه  
 الوجه وان لم يذكره الشر فى الشرح لكنه يعلم من الجواب بقوله هذا ايضاً اصطلاح مذكور فى كتبهم آه والثانى ان تفسير  
 الغرابة بما فسر الشر من معنى الغرابة بالوحشية ومعنى الوحشية بغير ظاهرة الدلالة على المعنى ولا بالنسبة الى استعمال  
 ل لا يكون محلاً بالفصاحة لان غريب القرآن والحديث من هذا القبيل وليس محلاً بالفصاحة والالكان غير فصيح و  
 هو باطل قوله بذلك المعنى آه اى بالمعنى الغير المذكور فى الشق الاول من الاعتراض بوجهين وبذا لمعنى الغير المذكور ما فسر  
 الشر من تفسير الغرابة بالوحشية وتفسير الوحشية بغير ظاهرة الدلالة آه قوله لانا نقول آه الغرض منه جواب عن الاعتراض  
 المذكور باختيار الشق الثانى من الاعتراض حاصله ليس المراد بالوحشى الواقع تفسيراً للغرابة ما هو المشهور فى كتبهم  
 حتى يرد ما يرد بل المراد به غير ما هو المشهور وهو ما بينته الش بقوله فيما سبق الغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة الدلالة آه  
 لكن يرد على الوجه الثانى من الاعتراض بوجهين كما عرفت فاجاب عن الوجه الاول بقوله هذا ايضاً اصطلاح آه وعن الوجه  
 الثانى بقوله الوحشى قسماً آه فاصل الجواب لشرع من قوله فيما بعد وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا بالنسبة الى استعمال  
 وما قبله من بيان الاصطلاح وتفسير الغريب الى قسمين توطئة وتمهيد للجواب قوله هذا ايضاً آه اى تفسير الوحشية بما فسر  
 الشر ايضاً مذكور فى كتب اللغة كما ان تفسيرها المشهور فى كتبهم من كون الكلمة المشتملة على تركيب آه مذكور فى كتبهم  
 قوله حيث قالوا آه كلمة حيث بيانية الغرض منه اثبات كون الوحشية بما فسر الشر مذكور فى كتبهم قوله القفار آه  
 اى المكان الخالى عن الماء والكلاء اى بيابان والصحراء قوله لم يونس استعمالها آه هذا بيان وجه شبه حاصله اصل  
 الوحش سكن الصحراء وهو لا يكون مألوف الناس بل يتنفر عنهم فيكون اللازم للوحش عدم الألفة فاستقيم  
 للالفاظ التى هى غير مألوفة الاستعمال بعلاقة عدم الانس والالفة كليهما قوله الوحشى قسماً آه عطف على قوله و



الوحشى منسوب فيكون مقولة قالوا وانما اتى باسم الظاهر ولم يقل وهو قسمان بالصغير مع انه الاخص لان مورد  
القسمه هما غير الوحشى الذى ذكرنا ثم تفسيره وكذا غير الوحشى الذى ذكر المعترض تفسيره لان كلا من هذين  
المعنيين محل للفصاحة بخلاف الوحشى المذكور بهما اى فى قوله والوحشى قسمان آه لان احد قسميه فصيح وهو الغريب  
الحسن فيكون المقسم بهما اعم مما ذكرهما ولذا اتى بالاسم الظاهر للتلايق ان مورد القسمه ما ذكره الشرر او المعترض  
مع انها ليسا مورد القسمه بهما ثم الفرض من هذا القول اى من تقسيم الوحشى الى القسمين جواب من الاعتراض الوارد  
على الشق الثانى منه بان تفسير الوحشية بغير ما ذكرنا اى بما فسر الشرر لا يصح لانه غير محل للفصاحة لان غريب القرآن  
والحديث من هذا القبيل مع انه لا يجرى احد لعدم فصاحتها حاصل الجواب ان الوحشى على القسمين اى الغريب المنسب  
بالوحشى على قسمين احدهما غريب حسن وهو الذى لا يغاب استعماله عند العرب العرباء لانه لم يكن وحشيا عندهم  
وغريب القرآن والحديث من هذا القسم وليس المراد من الغريب الوحشى الذى هو محل للفصاحة هذا القسم منه بل  
المراد منه هو القسم الثانى وغريب القرآن والحديث ليس قسما منه بل من القسم الاول فيما هو محل للفصاحة فليس  
غريب القرآن والحديث قسما منه وما هو غريب القرآن والحديث قسم منه فليس محل للفصاحة والثانى غريب فصيح  
وهو الذى يغاب استعماله عند العرب العرباء مطلقا اى سواء كان فى النظم او فى النثر وهو الغريب الغليظ والمتو  
عمر المتعسر وهذا القسم منه محل للفصاحة قوله وذلك آه اى الغريب الحسن قوله مثل شربنت آه معناه غليظ اليد  
والرجلين وربما وصف به الاسد لغليظ يديه ورجليه قوله واشمختر آه اى ارتفع قوله واقطرت آه اى اشتد قوله وبى فى  
النظم آه اى هذه الامثلة المذكورة الثلاثة فضمير راجع الى هذه الامثلة ولذا انت ضمير راجع الى مطلق الغريب الحسن  
فلا يريد ان يقال انه يلزم ان يكون غريب القرآن والحديث احسن فى الشعر قوله ومنه غريب القرآن آه اى من هذا القسم  
اى بعض غريب الحسن غريب القرآن والحديث فلا يكون محلا للفصاحة كما يتوهم المعترض في غريب التبعيح آه عطف على  
قوله فالغريب الحسن آه قوله يغاب استعماله آه اى عند العرب العرباء قوله مطلقا آه اى سواء كان فى النظم او فى النثر قوله  
ويسمى الوحشى الغليظ آه لكونه قبيحا قوله وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال آه فيه اشارة الى كون هذا القسم محلا  
للفصاحة لانه غريب الاستعمال وثقل على السمع وكريمه على الذوق فيكون لا محالة محلا للفصاحة لانه ما هو فصيح لا  
يوصف بهذه الصفات الثلاثة ثم يسمى المتو عر آه اى المتعسر ومصعب كما يسمى له الغريب والتبعيح والغليظ قوله وذلك آه  
اى افتخرت بما ليس عندك قوله وامثال ذلك آه مثل اظلم الامر اى اظلم يقال اظلم الليل اذا اظلم قوله وقولنا غير ظاهر  
المعنى آه شروجه فى الجواب باختصار الشق الثانى من الاعتراض بعد بيان تمهيد وتوطئة له فلذا لم يقل فقولنا آه بالفاء  
التفريعية بل قال بالواو لانه ليس تفريعا على ما سبق بل الجواب الاصلى يشترع من هذا القول فيرد عليه انه اذا كان  
ن القول المذكور تفسيراً للوحشية الواقعة فى تفسير الغرابية فلا يكون الغرابية بذلك المعنى محلا للفصاحة كما قال المعترض

الى الغريب القبيح قوله مثل جيس الغريبة آه القبيح الاستقلال فى امر النور الذى لا يثار للناس فى رأى قوله جيس



لان غريب القرآن والحديث منه مع انه ليس محل الفصاحة كما عرفت مرارا فاجاب بقوله فمنع كونه محلا له مبتدأ  
 خبره قوله ظاهر الفاء حاصل الجواب ان الفصاحة على ما هو المشهور عندهم عبارة عن كون اللفظ جاريا على السنة  
 العرب العبراء وكثير الدوران فيما بينهم كما مر في الشرح وكثرة الدوران لا يجتمع عدم الانس في الاستعمال لان بينهما  
 منافاة فتعريف الغرابية المفردة بالوحشية المفردة بغير ظاهرة الدلالة على المعنى ولا بالنسبة الاستعمال صحيح بل اريب  
 واما غريب القرآن والحديث فليس بغريب ووحشي كما عرفت ليلزم كونه غير فصيح فالضمير في قوله فمنع كونه آه راجع الى  
 الوحشية المفردة بالتفسير المذكور واما تذكيره فباعتبار كونه عبارة عن غير ظاهرة آه او الضمير الى تفسير الوحشية فلا حاجة الى  
 التاويل قوله ظاهر الفاء آه اي للفصاحة قد عرفت وجه ظهور الفاء ومن ان كثرة الدوران لا يجتمع عدم الانس في  
 الاستعمال قوله وان اردت بالفصاحة آه فيه اشارة الى بيان فائدة الفصاحة بالمتداولة فيما بينهم في قوله الباقى حاصله  
 ان اردت بالفصاحة ما هو المشهور فيما بينهم فيكون الوحشية المفردة بما مره الشرح محلا للفصاحة وان اردت من  
 الفصاحة معنى آخر غير معنى المشهور واقمت الاصطلاح ان شيئا من التنافر والغرابية والمخالفة لا يخل بالفصاحة بمعنى  
 آخر فلا يخل ولا مناقشة فيه لكن المراد من الفصاحة معنى آخر غير ما هو المشهور باطلاً قوله معنى آخر آه بحيث ان يكون  
 معناها الا بانه والظهور او بمعنى اخذ الرغونة كما في الاساس سقاهم لبنا فصيحا وقد تنجى بمعنى التكلم بالعربية كما  
 يقال افصح العجم اذ التكلم بالعربية كما عرفت في اول المقدمة قال المصنف والمخالفة آه لما فرغ من بيان القيد الواقعين  
 في تعريف فصاحة المفرد شرع في القيد الثالث وهو مخالفة القياس اللغوي لان الشيء لا يعرف عالم يعرف اجزائه فقوله  
 والمخالفة عطف على قوله فالتنافر فيما سبق قوله ان تكون الكلمة آه تعريف المخالفة والمصنف اكتفى على تعريفها بالمثل  
 حيث قال والمخالفة نحو الحمد لله العلى الاجل آه ولم يعرف تعريفا علمية كالتنافر والغرابية والشعر عرفها بتعريف علمية  
 لزيادة الوضوح وهو المقصود في التعريفات قوله المستبطن آه اي المستخرج صفة القانون قوله اعني مفردات آه تفسير  
 لون الفرض من هذا التفسير امران الاول دفع اعتراض وهو انه على هذا التعريف للمخالفة لم يحصل الفرق بين المخالفة  
 وضعف التأليف لان ضعف التأليف الباطن مخالفة عن القانون المستبطن مع انه معتبر في فصاحة الكلام دون المفرد  
 حاصل الدفع ان الفرق بينهما حاصل لان المخالفة عبارت عن كون الكلمة على خلاف قانون المفردات الموضوع  
 اعني قانون الصرفي وضعف التأليف عبارت عن كون الكلام مخالفا عن قانون المركبات اعني قانون النحوي  
 فافترقا الامر الثاني دفع اعتراض آخر وهو انه يعلم من هذا التعريف للمخالفة ان مخالفة القانون الصرفي محل الفصاحة  
 وان كانت موافقة لما ثبتت عن الواضع مع ان الامر ليس كذلك لانه على هذا يكون آه غير فصيح لانه مخالف القانون  
 الصرفي مع انه فصيح كما سيجي حاصل الدفع ان المراد من القانون ما ثبتت عن الواضع فيكون المخالفة المعبرة منه سواء  
 كان خالف القانون الصرفي او وافقه قوله او ما هو في حكمها آه عطف على قوله مفردات الفاظهم آه والضمير في حكمها راجع



الى مفردات الفاظ الموضوعه اى اذ ما هو فى حكم مفردات الفاظهم الموضوعه الغرض من هذا القول ادراج نحو مسلمي  
 بفك الادغام فى تفسير المخالفة ودفع اعتراض وهو انه يلزم على هذا ان لا يكون نحو مسلمي قبيحا لعدم كونه مخالفاً عن  
 قانون مفردات الفاظهم لكونه مضافاً غير مفرد ولا جهة اخرى لعدم فصاحته مع انه غير فصيح حاصل الدفع ان نحو مسلمي  
 وان لم يكن مفرداً حقيقة لكنه مفرد حكماً لان المضاف مع المضاف اليه فى حكم كلمة واحدة بفك الادغام يكون مخالفاً  
 عن مفردات الفاظ لان اجتماع الواو والياء مع صكون الاول قانونه قلب الواو بالياء وادغام الياء فى الياء وفى  
 نحو مسلمي لم يوجد القلب والادغام فيكون مخالف القياس اللغوي وايضا الغرض من هذا القول ادراج المنسوب و  
 دفع اعتراض وهو انه على هذا ينبغي ان يكون المنسوب فصيحاً لعدم كونه مخالفاً عن قانون مفردات الفاظهم لكونه منسوباً  
 الى الغير غير مفرد ولا جهة اخرى لعدم فصاحته مع انه غير فصيح كذف التاء فى النسبة الى المونث نحو ملكى وحذف علامة  
 التشية والجمع عند الاضافة لان هذا الحذف موافق للقانون الصرفي لانه يبحث عن احواله فى الصرف فى المنسوب الذى  
 لم يحذف التاء منه وعلامة التشية والجمع يكون مخالفاً غير فصيح مع انه ليس بمفرد حاصل الدفع انه وان لم يكن مفرداً  
 حقيقة لكنه مفرد حكماً لكون الياء النسبة كالجزء منه وكونه بمنزلة المشتق لانه الحق باخره ياء النسبة لتدل على النسبة الى المجرى  
 فهو بمنزلة المنسوب الى كذا قوله كوجوب الاعلال آه تمثيل للقانون بحذف المضاف اى كقانون وجوب الاعلال فى نحو  
 قام وهو ان الواو اذا تحركت والفتحة ما قبلها قلبت الفاقوله والادغام فى نحو آه اى كقانون وجوب الادغام فى نحو  
 وهو ان الحرفين المتجانسين اذا اجتمعا يدغم الاول فى الثانى قوله مما يشتمل آه بيان غير ذلك المذكور واما نحو ابى  
 وعموراه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان هذه الامثلة المذكورة مخالفة من القانون الصرفي كما هو المستطوع فى كتب الصرف  
 مع عدم كونها قبيحة لوقوعها فى القرآن والحديث اما مخالفة ابى يائى لان فعل بفتح العين لا يأتى مضارعه على يفعل بفتح  
 العين الا اذا كان عين ماضيه او لامه حرف حلق كسل يسئل ونفع ينفع وابى يائى ليس كذلك واما مخالفة عمور يعور لان الواو  
 اذا تحركت والفتحة ما قبلها قلبت الفاقوله كزال يزال فيسبوا الواو خلاف القياس واما مخالفة استموز يستموز لان الواو  
 اذا تحركت واسكن ما قبلها حرف صحيح قلبت الفاقوله كاستصاب يستصاب وفى استموز يستموز ليس كذلك واما مخالفة قطط  
 عدم ادغام الحرفين المتجانسين وهو مخالف للقياس واما فى آل وماذا قلبت الهاء الفاقولان اصلها اهل وماه بدليل  
 اهيل ومياه وبذا القلب خلاف القياس لامن قاعدة حاصل الدفع ان الكلمات المذكورة وامثالها ليست فيها مخالفة  
 عن القانون لانها كذلك ثبت عن الواضع والمراد من المخالفة المذكورة مخالفة مفردات الفاظ الموضوعه كما عرفت فهنا  
 ليس كذلك فهى فى حكم المستثناة عن القانون الصرفي مثل استثناء ضروريات الشعرية عن القانون لان القانون  
 الصرفي هو القياس مع الاستثناء وحينئذ لا مخالفة فيها اصلاً قوله وما شبه ذلك آه مثل سرور وشر وظلل قوله فليس من  
 المخالفة آه جواب اما قوله كانه قال آه اى كانه قال مقتضى القانون القياس كذا وكذا الا فى هذه الصورة قوله بل المخالفة



اضراب عن قوله فليست من المخالفة أه جواب آخر حاصله ان المراد من المخالفة المذكورة كون الكلمة على خلاف القانون  
العرفي بان تكون على خلاف ما ثبت عن الواضع وبهذه الكلمات على وفق ما ثبت عن الواضع فلا تكون من المخالفة  
قوله نحو اجلل أه مثال مخالفة القياس وانما جعل مضافاً اليه نحو اجلل لانه المقصود بالمثال لان تمام شعره ليس  
من المخالفة بل لفظ اجلل واخره الواحد الفرد القديم الاول قوله والقياس الاجل أه تعيين ما يكون على وفق القياس  
فالقول المثال غير مطابق للمثال لان الاجل بهذا الوزن ليس بموضوع فلا يكون كلمة قلنا بان الاجل والاجل  
بنائهما واحد ودفعهما كوضع سائر المشتقات لدعي كما ان الواضع قال وضعت كل ما على وزن افعل للدلالة على الزيادة  
فالقول بكون احدهما موضوعاً دون الآخر باطل الا ان هذا البناء بادغام فصيح وبفك غير فصيح فالقول بعدم الادغام  
يجوز لفرد الشعرية اذا الشعرية يجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم فلا يكون الاجل بفك الادغام غير فصيح قلنا الكلام في الجواز  
وعدم الجواز بل الكلام في استغناء الفصاحة وهو يلزم من استغناء اكثر الاستعمال واجل لك بالنسبة الى الاجل قال المصنف  
قيل أه وهما غرضان غرض المصدر وغرض قيل اما غرض المصدر من نقل قول قيل فالرد عليه بقوله وفيه نظره واما  
غرض قيل فاعترض على ما عرف المصدر من تعريف فصاحة المفرد بقوله خلوصه من التناظر والغرابية ومخالفة  
القياس اللغوي حاصله ان تعريف فصاحة المفرد بالخلوص عن الامور المذكورة غير صحيح بل لا بد من قيد آخر  
وهو خلوصه عن الكراهية في السمع لان اللفظ الكريهية على السمع ايفه محل للفصاحة فاجاب المصدر بقوله وفيه نظره  
قوله فصاحة المفرد خلوصه مما ذكره زاد هذه العبارة لاثارة الى ان ما قيل ومن الكراهية في السمع أه عطف على قول المصدر  
السابق في تعريف فصاحة المفرد من تناظر الحروف والغرابية أه لان ما قبل المعطوف عليه يكون معاداً في المعطوف فيكون  
تقديره فالصاحة في المفرد خلوصه من تناظر الحروف والغرابية ومخالفة القياس اللغوي ومن الكراهية في السمع قوله بان  
يبتدأ السمع أه اي يميز ارشاد الغرض منه بيان الخلوص وتصويره عن الكراهية في السمع بان يبتدأ السمع من سماع المفرد  
الكريهية كما يبتدأ من سماع الاصوات المنكرة قوله فان اللفظ من قبيل الاصوات أه دليل لصاحب قيل على ان كون  
الكراهية في السمع غير فصيح بحيث ان اشتراط الشيء بعدم الشيء مستدعي لا مكان التضاف الاول بالثاني يعني ان  
الخلوص عن الكراهية في السمع في اللفظ فرع امكان الكراهية في السمع فيه فقال مستدلاً ان اللفظ من قبيل الاصوات  
وبعض الاصوات يقتضي تلذذ النفس وبعضها يقتضي كراهية النفس فيكون اللفظ ايفه لك ومتقضي العام غير مختلف  
في الخاص مالم يظهر في الخاص ما يابي عنه فلا يرد ان التمام العام لا يستلزم التمام الخاص فالصواب ترك هذا  
الاستدلال بالاستغناء على ما في المتن ووجه عدم اليراد ما عرفت من ان المقصود بيان امكان التضاف اللفظ بالكراهية وعدها  
والتضاف الجنس بهما مبين لا لتضاف النوع مالم يظهر مانع في النوع قوله نحو الجرشي أه عين مصنف اليه نحو لفظ الجرشي لانه  
المقصود بالمثال لان تمام شعره مستلزمها في السمع قوله في قول ابى طيب أه الجار والمجرور باعتبار المتعلق صفة الجرشي



اى الكائن فى قول ابى طيب قوله فى مدح سيف آه متعلق القول قوله سيف الدولة آه للقب الخليفة وهو على قوله  
 ابى الحسن آه كنيته قوله على آه اسمه المحض قوله مبارك الاسم آه بيان قول ابى طيب وهو خبر المبتدأ المحذوف اى هو  
 مبارك الاسم وكذا قوله اغتر اللقب وكريم البرشى وشريف النسب كل واحد منها خبر المبتدأ المحذوف قوله اى النفس آه تفسير غير  
 المشهور بالمشهور لان البرشى لفظ غير مشهور فى النفس قوله فالاسم مبارك آه الفاء تفصيلية قوله لموافقة اسمه آه وكذا  
 بهوز كون الاسم مباركاً لا اشتقاقه من العلو ولموافقة اسم الله تعالى عليه الاظهر فى العبارة ان يقال لموافقة اسم  
 امير المؤمنين بالضمير لان الموضع موضع الاضمار لا يظهر لاسم الظاهر فائدة واجيب عنه ان فى الضمير يحتمل ان يرجع الى المبارك  
 لقربه فيلزم خلاف المقصود فلهذا صرح باسم الظاهر موضع الضمير قوله واللقب آه بيان معنى المراد بقول الشاعر اللقب  
 ثم اللقب علم يشعر بالمدح والكنية ماصد رباب وآم مثلاً والاسم المحض اعم منها قوله والاغتر من الخيل آه بيان معنى اللغوى للفظ  
 اغتر فتوله الاغتر من الخيل مبتدأ وقوله الابيض الجبهة خيره فالاضافة فى قوله الابيض الجبهة لفظية فلهذا اعرف بالف واللام  
 قوله ثم استعيرة آه اى نقل بطريق الاستعارة لكل واضح معروف ومراد الشعاع لهذا قال المصنف وفيه نظر آه اى فيما قيل  
 من كون خلوص الكراهية فى السمع معتبراً فى تعريف فصاحة المفرد نظر الغرض من هذا القول رد على قول القيل قوله لانها  
 داخلية آه اى الكراهية فى السمع داخلية فى الغرابية الغرض منه بيان النظر على قول القيل وانما قال داخلية تحت الغرابية ولم  
 يقل فى الغرابية لان دخول الكراهية فى السمع فى الغرابية ليس بمعنى انها داخلية فى مفهوم الغرابية بل يتركب من تفسير  
 التوحشية ما يدل عليها بل المراد بالدخول ان الغريب يصدق على الكريمة لان الباطن يتماشون عن استعمال الكريمة  
 والتماشي عن استعماله موجب تناسى الوضع فيصدق عليه انه غير ظاهرة الدلالة على المعنى ولا مانوسة الاستعمال فالخلوص  
 عن الغرابية يستلزم عن الكراهية فلا حاجة الى زيادة هذا القيد كما فهم صاحب قيل فالقيل الخلوص عن الغرابية يستلزم  
 الخلوص عن التنافر ومخالفة القياس فللمصنف معنى الاكتفاء بالخلوص عن الغرابية كفاية الكراهية فى السمع فلا حاجة  
 الى ذكر الخلوص عن التنافر ومخالفة القياس قلنا ان هذا الاستلزام ممنوع لان مستنزات واجللى لا يغري بهن لعدم  
 احتياجهما الى التبع والوجه البعيد مع وجود التنافر فى الاول ومخالفة القياس فى الثانى فلذا ذكرهما مستقلاً قوله لظهور  
 ان البرشى آه دليل لدخول الكراهية فى السمع فى الغرابية حاصلة ان الذوق السليم حاكم بان مثل البرشى وهو مما يكون  
 مستقلاً على الكراهية فى السمع من احدى قسمي الغرابية اما من قبيل الغريب الذى يحتاج فى معرفته الى تتبع الكتب اللغوية  
 كتناً كما تم واكثر نقواً من قبيل الغريب البسيط الذى يعاب استعماله مطلقاً كجيشن والظلم وعلى التقديرين خارج عن  
 تعريف الفصاحة بقيد الخلوص عن الغرابية لان الجشيش مثلاً خارجة الى زيادة هذا القيد قوله وقد ذكرنا ههنا ما فى وجه  
 النظر الغرض منه دفع اعتراض وهو ان شراح المتن بينوا للنظر وجه آخر فلم تركها الشرح واختار وجهاً اخر حاصل الدفع  
 ان الوجه الاخر كلها ضعيفة فلذا تركها الشرح واختار وجهاً اخر فبين الشرح اولاً وجه النظر لكل واحد منهم ثم رد عليهم كما بسى



في الشرح قوله الاول انها آه اى الكراهية في السمع حاصله انها لا تخلو اما ان تكون مؤدية الى الثقل وثقيلة على اللسان  
 او لا تكون كذلك فعلى الاول داخلته تحت التناظر لانه ايه كذلك فلا حاجة الى زيادة هذا القيد وعلى الثاني لا تكون مخلطة  
 بالنصاحة فلا حاجة الى اخراجها القيد زائد قوله ان ادت الى الثقل آه اعترض عليه الكراهية في السمع ليست بمؤدية  
 الى الثقل بل الامر بالعكس اى الثقل مؤد اليها اجيب عنه بان كلمة الى بمعنى الباء اى ان ادت بالثقل والعلاقة كون  
 كل واحد منهما من حروف الجارة او كلمة الى متعلقة بالمقدراى ان ادت بتجاوزة الى الثقل بان تكون مع كراهيتها ثقيلة  
 على اللسان فيكون الثقل مؤديا اليها قوله الثانى آه اى الوجه الثانى من وجوه النظر حاصله رد على استدلال هذا القائل  
 بزيادة قيد الكراهية في السمع بحيث قال هذا القائل الذى زاد في حد النصاحة في المفرد قيد الكراهية في السمع مستلذا  
 عليه ان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ به فهذا الاستدلال فاسد وباطل لان اللفظ ليس بصوت  
 بل الصوت كيفية وصفت له كما عرفت في موضعه المبني على الفاسد فاسد قوله وضعف هذين الوجهين ظاهر آه الغرض منه  
 رد على الوجهين المذكورين في وجه النظر اما ضعف الوجه الاول فلانا مختار الشق الثانى اى الكراهية في السمع ليست  
 مؤدية الى الثقل وان قلت فلا تخل بالنصاحة قلت عدم الثقل لا يوجب عدم الاخلال بالنصاحة لجواز ان يكون  
 ذلك لامر آخر وهو امتزاز النفسى بان يكونوا كما احترزوا عن الالفاظ الثقيلة على اللسان احترزوا عن الالفاظ  
 الكراهية على السمع وهذا معنى مناسب للاخلال بالنصاحة واما ضعف الوجه الثانى فلانه رد على ما هو غير مذكور في المتن  
 وهو باطل لانه قد اورد النظر في المتن والنظر يجب ان يكون على كلام مذكور فيه ولم يذكر في المتن ان اللفظ من قبيل الـ  
 اصوات آه ولو سلم ان النظر على ما لم يذكر صحيح باعتبار الحكم لفاد مبتداه فنقول ان القول بان اللفظ صوت يعتمد على مخرج  
 من مخارج الحروف مشهور بين الادباء ولا ينكر عنه فيصح قول هذا القائل في الاستدلال على ان ما قال هذا القائل ان  
 اللفظ من قبيل الاصوات لا يستلزم ان يكون صوتا بعينه لجواز ان يكون معنى قوله من قبيله انه يحصل به التمييز في نفس  
 الصوت المسموع بان يختلف باختلافه ويحد باحداه ولا شك في مدخلية ذلك ان ادب ثقل في استكراه النفس وان  
 لم يكن مسموعا قوله الثالث آه اى الوجه الثالث من وجوه النظر وهذا الوجه للخل الى ما حاصله ان الكراهية في السمع وعدها  
 يرجعان الى حسن الصوت وعدها لا الى نفس اللفظ فلا تكون مخلطة بالنصاحة اذ المخل بالنصاحة ما يرجع الى نفس اللفظ ولا دخل  
 لقبه الصوت فيه والا لزم خروج كثير من الكلمات النسيوية عن النصاحة بسبب تعلق قبض الصوت بها فلا حاجة الى زيادة  
 قيد الكراهية في السمع في حد نصاحة المفرد قوله النغم آه بفتحتين جمع نغمة وهو حسن الصوت قوله وبه اليس لتسمى آه اى الوجه  
 الثالث للنظر ليس بشئ الغرض منه رد على الوجه الثالث حاصله ان السلم ان الكراهية في السمع وعدها راجعتان الى حسن الصوت  
 وقبحه دون نفس اللفظ اذ لو كان كذلك لزم ان يكون المرشى غير مكرهه في السمع اذ ادى بصوت حسن ومكرهه اذ ادى بصوت  
 غير حسن مع ان الامر ليس كذلك لل دليل القطعي اليقيني بكراهية دون مرادفه النفس سموا ادى بصوت حسن او غير حسن وكذا



جفت وبلغ مستكره دون مرادفها وهو فخرت وعلم سوا ادى كس الصوت وغيره فعلم ان الكراهية وعدمها راجعتان الى  
نفس اللفظ وهو محل لفصاحة قوله والرابع اه اى الوجه الرابع من وجوه النظر حاصله مثل الكراهية في السمع واقع في القرآن  
ان كلفه فيزي ودرس فلو كانت الكراهية في السمع محالة بالفصاحة وكان لابد في فصاحة المفرد من خلوصه عنها كما قال  
به القائل يلزم اشتغال القرآن على كلمة غير فصحية مع ان القول باشتغال القرآن على كلمة غير فصحية محال بجملة المؤمنين  
قوله فيزي من فزاره يفيظه فيزي اى ظلم واصله فيزي بالضم كطوبى ثم كسر الفاء وتسلم الياء كما فعل في بيض وانما قلنا  
اصله كطوبى بالضم لان فعل بالكسر لم يأت وضعا قوله ودرس جمع دس وهو خيوط تشد بها الواح السفينة قيل عى المس  
قوله وفيه ايها اه اى في الوجه الرابع مثل الوجه الاول بحث واعتراض حاصله ان وقوع مثل فيزي ودرس في القرآن لا يكره  
على ان الكراهية في السمع ليست من اسباب الاخلال بالفصاحة كما يعلم من الوجه الرابع لجواز ان يكون المانع قد منع  
السبب عن التأثير اى منع المانع الكراهية في السمع عن الاخلال بالفصاحة فيكون اللفظ فصيحاً مع اشتغاله على سبب من  
اسباب الاخلال باعتبار المانع واللازم اشتغال القرآن على اللفظ الكراهية في السمع وهو باطل لانه كما يجب الاحتراز في القرآن  
عن غير النصيح يجب الاحتراز عن الكراهية في السمع فيه واما المانع عن تأثير السبب هنا فهو ان السورة التي فيها فيزي  
كلها مسجوعة على حرف الالف فلو جاز لنا بغير هذا اللفظ مثل ظلمة او جائرة لاذين الحسن وغيرنا السجع وكذلك الدر في  
سورة كلها مسجوعة بالراء المتحرك ما قبلها فلو جازنا في محله المس مير والخيوط لنزال الكلام عن حسنة فهذا الحسن هو الذي منع  
سببية الاخلال بالفصاحة فان قيل قد صرح الشارح فيما سبق في بحث التنازع ان وقوع الكلمة في القرآن يدل على عدم اشتغالها  
على سبب من اسباب الاخلال بالفصاحة ويعلم من هنا ان وقوعها في القرآن لا ينافي اشتغالها على سبب من اسباب الاخلال  
قلنا ما سبق بدون المانع وهذا اذا وجد المانع فيقال فيما سبق بدون المانع وما قال هنا مع المانع والسرفية ان المانع  
اذا منع السبب عن التأثير فلا يبقى سبب الاخلال فصيحاً فصيحاً بخلاف ما اذا لم يمنع المانع السببية لان لوجود السبب يلزم وجود  
السبب فيلزم اشتغال المذكور قوله لانه اه الضمير للثاني قوله اسباب الاخلال اه مفعول يعرض قدم على فاعله قوله المانع  
اه فاعل يعرض اى ما يمنع سببية اسباب الاخلال عن التأثير قوله فيغير اللفظ اه تفريع على ما سبق يعنى لما منع المانع  
سببية اسباب الاخلال عن التأثير فيغير اللفظ فصيحاً قوله فان مفردات الالفاظ اه دليل لصيرورة اللفظ فصيحاً اذا  
منع المانع السببية حاصله ان مفردات الالفاظ يتفاوت باختلاف المقامات بحيث ان يكون اللفظ غير فصيح باعتبار  
لكنه فصيح باعتبار آخر بلحاظ امر آخر كافي فيزي ودرس فانها باعتبار الكراهية في السمع غير فصيح لكنهما باعتبار السجع  
فصيحان فمعنى فيزي الظلم كما يقال ضاره يفيظه اى ظلمه ومعنى دس الخيوط التي تشد بها الواح السفينة او المس مير قوله  
كما سيجي في القائمة اه اى في اختتام المقدمة وليس المراد منها القائمة التي يذكر في آخر الفن الثالث بل المراد منها ما يجتمع  
به المقدمة وهو قول المصنف فيما بعد ولكل كلمة مع صاحبها مقام ليس لها مع ما يشارك اه ومصادقه ما ذكره ابن الحارث



في أمالي الكافية من ان الشئ قد يكون غير فصيح فيلحقه امر فيجعل فصيحاً كقوله نعم الم تر وا كيف سبى الخلق ثم يعيده  
 فالفصيح بديء بفتح اليا من باب منع يمنع ومن باب الافعال غير فصيح لكن فصيح ههنا من باب الافعال لما حسن من تناسب  
 قوله ليعيد لانه من باب الافعال قوله: وللفظ ضميرى ودر سبركك آه اى يختلف باختلاف الالفاظ كما عرفت قوله الفصاحة في الكلام  
 آه لما فرغ عن تعريف الفصاحة في المفرد اى الكلمة شرع في تعريف فصاحة الكلام لانه قال المصدر في اول المقدمة  
 الفصاحة بوصف بها الامور الثلاثة الكلمة والكلام والمتكلم فبين الاول وذكر الثاني الآن وبقى الثالث يذكر بعده  
 وانما زاد الشرح لفظ الفصاحة للاشارة الى ان قول المصدر وفي الكلام آه عطوف على قوله في المفرد آه فتمه قبله الفصاحة  
 فذكر ههنا ايضاً لك لان ما قبل المعطوف عليه يكون مراداً فيما قبل المعطوف قال المصدر خلوصه آه اى خلوص الكلام  
 تعريف الفصاحة في الكلام اعتبر فيه امور الثلاثة وجه حصر مخالات فصاحة الكلام في الثلاثة لان الكلام مشتمل على ثلاثة  
 امور المادة والصورة والدلالة على المعنى فان كان الخلل في المادة فهو تنافر وان كان في الصورة فهو ضعف تأليف وان  
 كان في دلالة على معناه فهو التعقيد يسمى تفصيل كل واحد منها في المتن والشرح قوله مع فصاحتها آه الضمير يرجع الى  
الكلمات في قوله تنافر الكلمات قوله حال من الضمير في خلوصه آه بيان اعراب الظرف وهو لفظ مع ودفع اعتراض وهو ان  
الظرف اذا وقع في عبارات القوم لا بد له من اعراب فما الا اعراب له ههنا حاصل الدفع انه حال منصوب باعتبار المتعلق  
من ضمير خلوصه وهو مصدر مضاف الى الفاعل فيكون الحال منية المهيئة الفاعل وهما لهما المصدر المضاف ثم القول يكون  
الظرف حالاً مجازاً من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلق الظرف لا هو وحده فلا يرد ان الظرف للنفى  
لا يقع حالاً ولا خبراً ولا صفة اى كائنات مع فصاحة الكلمات قوله اى خلوصه مما ذكره آه بيان خا همل المعنى بعد كون الظرف حالاً  
اى فصاحة الكلام خلوصه من الامور المذكورة الثلاثة حال كونه كائنات مع فصاحة كلماته قوله احترز به آه بيان فائدة قوله مع  
فصاحتها واثارة الى ان به القيد احترزى ليس بالتناقض حاصله ان قوله مع فصاحتها احترز عن توكيد اجمل آه لانه  
يصدق عليه انه خالص عن الامور الثلاثة المذكورة في تعريف فصاحة الكلام الا ان كلماته غير فصيحة فلا يكون فصيحاً  
قوله توكيد اجمل آه مثال لما في كلماته مخالفة القياس قوله وشعره مستشز آه مثال لما في كلماته تنافر قوله والفه مسرج آه  
مثال لما في كلماته غمارة فان كل واحد من هذه الامثلة كلام مشتمل على المسند اليه والمسند وليس فيها ضعف التأليف  
ولا تنافر الكلمات ولا التعقيد لكن كلماتها غير فصيحة فتكون غير فصيحة قوله ولا يجوز ان يكون حالاً آه الغرض منه رد على  
البعض لانه قال ان قوله مع فصاحتها حال من الكلمات في قوله تنافر الكلمات لانها مضاف اليه يجوز الحال عنه مع  
قرب الحال اليه بالنسبة الى ضمير خلوصه محال الرد ان الظرف اذا جعل حالاً من الكلمات يكون قيداً للتنافر الداخل تحت  
النفى وهو الخلو فيكون النفى داخل على المقيد بالمقيد المذكور القاعدة ان النفى اذا دخل على كلام مقيد بقيد توجه  
للقيد فقط فيكون المعبر في فصاحة الكلام استثناء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر وهو عكس المقصود لان المقصود



التنافر مع وجود فصاحة الكلمات فيلزم على قول ذلك الفائل ان يدخل في القبيح ما ليس بقبيح فكيف التعليل غير مبالغ وهو باطل  
 قوله: لانه يستلزم آه دليل لعدم جواز كون الطرف حالاً من إكتمال قوله: سواء كانت متنافرة أم لا آه وانما قال ذلك لان قاعدة  
 توجب النفي الى القيد فقط ليست كلية بل اكثرية لانه قد يتوجب الى المقيد والقيد كليهما او الى المقيد فقط او الى القيد فقط فاذا توجب النفي  
 وهو الخلو الى المقيد والقيد كليهما اي الى تنافر الكلمات مع فصاحتها فيلزم كون الكلام مشتمل على الكلمات الغير القبيحة فصيحاً  
 مع استثناء التنافر مع ان بانتفاء فصاحة الكلمات لا يكون فصيحاً وان كان فصيحاً بانتفاء التنافر وان توجب النفي الى القيد فيلزم في فصاحة  
 الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر وهو خلاف المقصود كما عرفت فلذا ذكر الشئ هذا القول اي سواء كانت متنافرة أم لا آه وانما  
 ما قال في المختصر من انه يلزم ان يكون الكلام مشتمل على تنافر الكلمات الغير القبيحة فصيحاً آه فهو مبني على كون تلك القاعدة اكثرية بل ان النفي  
 يتوجب الى القيد اكثر وغالباً قوله: لانه صادق عليه اي على الكلام مشتمل على الكلمات الغير القبيحة دليل لقوله انه يستلزم آه حاصله لصدق  
 على الكلام المذكور بانه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحاً بان يكون النفي متوجهاً الى تنافر الكلمات والفصاحة كليهما او الى القيد  
 اي الفصاحة فقط لانه يقال لهذا الكلام انه خال عن فصاحة الكلمات مع عدم التنافر ايضا ولو جوده قوله: فافهم آه فيه شارة الى  
 اعراض وجواب كما نقل عن الشئ حاصل الاعتراض ان التعريف اذا صدق على المعرف بانتفاء المقيد عن التنافر فقط كما هو المقصود في القيد  
 اعني فصحة الكلمات علم منه ان وجود التنافر مع فصحة الكلمات ممتنع بالفصاحة فعلم منه بطريق الاول ان اخلال عدم فصاحة الكلمات سواء  
 كانت متنافرة أم لا فالحاصل ان النفي ههنا وادع على المقيد فقط دون المجموع ولا على القيد فيصح ما قال لبعض من انه حال من الكلمات  
 الممتنع اليه للتنافر وحاصل الجواب لا نسلم علمه بطريق الاول لان المقصود وهو انتفاء المقيد فقط وهو غير متعين لاحتمال ان يكون  
 المراد بالنفي القيد فقط لانه اكثر شي ولو سلم فالعلم بطريق الاول في الصورتين معاً ممنوع وهو انما يصح في الصورة الاولى وهي ان  
 يكون الكلام مشتملاً على تنافر الكلمات مع عدم فصاحتها لوجود المانعين وهما التنافر وعدم الفصاحة بخلاف الصورة الثانية وهي ان يكون  
 الكلام مشتملاً على عدم فصاحة الكلمات التي لا تكون متنافرة لان الوجود في هذه الصورة انما هو مبالغ واحد وهو عدم الفصاحة ولو سلم علم  
 الصورتين بطريق الاول ففي الصورة الثانية انما يكون فيما اذا كانت الكلمات الغير القبيحة متنافرة الخ وان تنافر الخوف من جنس تنافر الكلمات  
 واما اذا كان عدم فصاحة الكلمات بالخرابة وفيها القياس فلا يعلم حالها بطريق الاول لانه وجب فيها شرط وهو عدم التنافر وانتفي  
 فيها شرط آخر وهو فصاحة الكلمات لان بالخرابة والمخالفة لا يبقى فصيحاً واليه اشار الشئ في الرد عليه بقوله سواء كانت متنافرة أم لا آه  
 وايضاً نقول ان المعلوماتية بطريق الاول كما لا يلتفت اليه في التعليل لانها دالة التزامية مبهمة فيها خصوصاً عند ظهور الوجه  
 الصحيح وهو كونه حالاً من ضمير خلوصه واما على تقدير كونه حالاً من ضمير خلوص فلا يتوجب النفي وهو خلوص الى قيد وهو مع  
 فصاحتها بل يتوجب النفي الى الكلام لمقيد هذه القيد لان النفي اعتبر في الكلام المقيد مع هذا القيد فيتوجب النفي الى الكلام المقيد  
 به لان القيد داخل فيه بخلاف انه اذا كان حالاً من الكلمات لان الكلام المنفي ضمير خلوص لمقيد بقيد تنافر الكلمات وهي متقية بقيد  
 مع فصاحتها فيتوجب النفي الى هذا القيد لانه زائد فيه خارج عنه فيلزم فساد المعنى لان الكلام المقيد بقيد زائد عليه يتوجب النفي الى  
 ذلك القيد الزائد وهو المتبادر القانون الكلي واما الكلام لمقيد بقيد داخل فيه فلا يتوجب النفي الى ذلك القيد بل الى المقيد به والسر فيه  
 ان القيد الداخل فيه ليس قيداً في الواقع بل هو عين المقيد فلا اعتبار له فيه فلا يتوجب النفي اليه لعدم بخلاف القيد الزائد عليه لانه خارج

عندنا حجة القيد فيه فتوجب النفي اليه لانه لا يوجد لان تنافر الكلمات هو الامر الذي لا يند فيه عند البلقاء وفي قوله فانهم اشتاقوا الى الدنيا قال المصنف: فما الضمير آه الف

قوله معناه آه فان يكون له



تعريف ضعف التأليف الواقع في تعريف فصاحة الكلام فنقول لك فالضعف آه الغرض مشروع في بيان تعريف اجزاء الواقع  
في تعريف فصاحة الكلام لان الشئ لا يعرف ما لم يعرف اجزائه الواقعة في تعريفه قوله ان يكون تأليف آه تعريف ضعف التأ  
ليف والمصدر اتفق على التعريف بالمثال والشروط عرف بتعريف مستقل لزيادة وضاحته قوله القانون النحوي آه هذا هو  
الفارق بين ضعف التأليف ومخالفة القياس اللغوي لاسيما خلاف القانون المصري ودون النحوي قوله المشتهر فيما بين آه  
صفة القانوني النحوي بصفة اسم الفاعل او المفعول الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لما كان مخالفاً عن القانون  
النحوي فينبغي ان يكون فاسداً لا ضعيفاً حاصل الدفع انه مخالف عن القانون المشهور فيما بينهم وهو لا يكون فاسداً  
بل الفاسد انما يكون اذا كان مخالفاً عن القانون المشهور وغير المشهور كليهما قوله حتى يمتنع آه تعريف على ان المراد  
من خلاف القانون النحوي المشهور لا مطلقاً اي حتى يمتنع عند الجمهور لا عند الكل قوله كالاخصار قبل الذكر آه تعريف  
بما هو المقصود في المثال لان ضعف التأليف في ارجاع ضمير علامه الى زيد المتأخر وليس تمام المثال من نحو ضرب غلاماً زيدا  
ضعيفاً قوله لفظاً ومعنى آه المراد بالمعنى ما يتقابل اللفظ حكماً كان او غيره وليس المراد بالمعنى ما يتقابل اللفظ والحكم فبيننا  
ول اخصار قبل الذكر معنى وحكما فالقاسم ثلاثة اولاً وخمسة ثانياً لان كل واحد من اللفظي والمعنى على قسمين حقيقة وحكما  
فالقديم اللفظي ما يكون المرجع ملوثاً وتقدمه اما حقيقة كضرب زيد غلامه او حكماً كضرب غلامه زيد لتقدم رتبة الفاعل  
على المفعول والتقدم المعنوي ما لا يكون المرجع ملوثاً لكن المرجع مفهوم من حيث المعنى وذلك المعنى اما يفهم من  
اللفظ كالعدل يفهم من لفظ اعدلوا في قوله نعم اعدلوا هو اقرب للتقوى لانه جزء من مفهوم اعدلوا لان المصدر جزء الفعل  
واما يفهم من سياق الكلام وقراءته مثل قوله نعم ولا بويه لكل واحد منها السدس فضمير بويه راجع الى الميت المفهوم من سياق  
الآية لان السوق في الميراث ولا بد له من الميت فيكون المفهوم من حيث المعنى حكماً والتقدم الحكمي ما لا يكون المرجع مقدماً  
لا لفظاً ولا معنى بل يكون له حكم تقدم الذكر كما في ضمير الشان والقصة وضمير ربه رجلاً ونعم رجلاً فانه اوتي بهما مبهماً لمحصل  
لتعظيم الشان والقصة بذكرهما مرتين مرة مبهماً وثانياً تفسيراً فيكون اوقع في الذهن من ذكره اولاً تفسيراً فيكون  
الراجع الى الحديث لجهود المتقدم في الذهن ليصرح به لقصد الابهام اولاً ثم التفسير ثانياً قوله فانه غير فصيح آه لتطبيق المثال با  
لمثل بحيث ان فيه ضعف التأليف فيكون غير فصيح قوله وان كان مثل هذه آه كلمة ان وصلية وقوله مثل هذه الصورة آه  
اسم كان اي مثل صورة اخصار قبل الذكر لفظاً ومعنى وخبر كان قوله مما اجازة الاخفش آه فني هذا القول ايضاً اشارة الى تطبيق  
المثال بالمثل بحيث ان هذا المثال مخالف عن القانون المشهور وليس مخالفاً عند الكل لان الاخفش وابن جنى  
اجازة قوله اعني ما اتصل بالفاعل آه تفسير لقوله مثل هذه الصورة آه وبيان له اللام في الفاعل والمفعول للعهد المعهود  
الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر بقريظة السوق الغرض من هذه العبارة دفع اعتراض وهو ان الاخصار قبل الذكر  
يلزم في باب التنازع اذا طلب الاول الفاعل والثاني المفعول واعلمت الثاني مثل ضربت وضربت زيدا مع انه فصيح



بالاتفاق وكذا الضمار قبل الذاكر يلزم فيها اذا كان الضمير متصلاً بغير الفاعل في غير صورة التنازع نحو صاحبها في  
 الدار اذ كان متصلاً بالفاعل راجعاً الى غير المفعول نحو ضرب غلاماً مرا عند هذه فضمير غلامها راجع الى همد وهي غير  
 الفاعل مع ان كل واحد منهما ممتنع بالاجماع وليس بضعيف حاصل الدفع ليس بالاضمار قبل الذاكر مطلقاً من باب  
 ضعف التأليف بل المراد منه في صورة خاصة وهي اتصال ضمير الفاعل المتقدم بالمفعول المتأخر في صورت التنازع  
 وكذا الصورتين الاخرتين ليست كذلك قوله لشدة اقتضاء آه دليل لجواز الاختش وابن جنبي الاضمار قبل الذاكر في المثال  
 المذكور حاصله ان الفاعل والمفعول به متساويان في اقتضاء الفعل المتعدي لهما لدخول النسبة اليهما في مفهومه  
 فكما جاز الاضمار قبل الذاكر في صورت اتصال ضمير الفاعل المتأخر بالمفعول المتقدم كذلك يجوز اتصال ضمير المفعول المتأ  
 خر بالفاعل المتقدم والفرق تحكمه الجواب من جانب المشهورين انها وان تساوياني اقتضاء الفعل اياهما لكن  
 اقتضاء الفاعل مقدم في ملاحظة العقلية على اقتضاء المفعول لان النسبة الوقوع تلاحظ بعد نسبة الصدور فكان  
 النسبة الى الفاعل متقدماً في الرتبة فلا يلزم اضمار قبل الذاكر مطلقاً فيما اذا تأخر الفاعل واتصل بالمفعول المتقدم  
 ضميره لانه بعد الذكر معنى لتقدمه رتبة مثل ضرب غلاماً زيد بخلاف ما اذا اتصل بالفاعل المتقدم ضمير المفعول المتأخر  
 فانه يلزم اضمار قبل الذاكر لفظاً ومعنى وحكماً قوله واستشهد بقوله اي يستدل الاختش وابن جنبي على اضمار قبل الذاكر  
 لفظاً ومعنى وحكماً والاشهاد فيه قوله جزى ربه آه بحيث ان الضمير ربه راجع لعدى الى آخر لفظاً ومعنى وحكماً  
 لان العدى مفعول جزى وربه فاعله قوله عنى آه كالمعنى عن ههنا للبدى كافي قوله تعدوا التقوا يوماً لا تجزى نفس عن  
 نفس شيئاً قوله جزاء الكلاب آه منصوب بمنزاع الخافض اي كجزاء الكلاب ثم ان كان المراد بلفظ الكلاب معناه الحقيقة  
 فجزاءها هو الطرد بالحجارة وان كان المراد منه شرار الناس مجازاً فجزاءها هو العذاب قوله العاديات آه جمع عادية من  
 العواء وهو صوت الكلب قوله قد فعل آه اي قد فعل الشد ذلك واجاب مسألتي في جملة معترضة جيبى بها بعد تمام  
 الكلام لاظهار الرغبة لان الطالب اذا تناهى رغبته في حصول امر يكشر قصوره اياه ويربما يميل اليه حاصله فيجبر عن حصوله  
 مسرة قوله لا عصا اصحابه آه محل الاستشهاد ضمير اصحابه لانه راجع الى مصعب المتأخر لفظاً ومعنى وحكماً لانه مفعول  
 عصا واصحابه فاعله قوله مصعباً آه هو ابن الزبير وكان حاكماً بالعراق من قبيل اخيه عبد الله فركب اليه عبد الملك  
 ابن مروان من الشام ففرق عنه اصحابه وخذلوه فظفر به عبد الملك وقتله وكان شيئاً عا قوله ادى اليه آه ضمير ادى  
 راجع الى فاعل مصعب وهو فاعله ضمير اليه راجع الى مصعب وقوله الكيل مفعول ادى قوله صاعاً بصاع آه حال من ضمير  
 ادى يجوز المقابل لان اصله مقابل صاعاً بصاعاً ثم حذف مقابلوا اقيم صاعاً مقامه وليس الحال صاعاً وحده  
 بل هو مع بصاع لان معنى اللفظ الذي قام هو مقامه وهو مقابلاً انما يحصل من المجموع او حال من الكيل وهو  
 الاظهر باعتبار معناه ومعنى قوله ادى اليه الكيل صاعاً بصاعاً كافاه بما صنع رأساً برأس كما يعطى الصاع من البر



ونحوه بدل الصانع لان مصعباً قتل مختاراً وقطع راسه ففعل به كك اي قطع رأسه وقتل قوله ورد بان الضمير  
 الغرض منه الرد على الاحتش باسئته ما ذهبت من مذكورين حاصله ضمير ربه واصحابه الى العدى المتأخره ومصعب  
 المتأخر بل ضميرهما راجع الى مصدر الفعل المذكور اي مصدر جزى وعصا وهو الجزاء والعصيان فيكون التقدير جزى  
 الجزاء وعصا اصحاب العصيان من قبيل اعدوا هو اقرب للتقوى فيكون المرجع مقدماً معني فلا يصح الاستشهاد بهذه  
 بين الشعرين كما اجمع بهما لا خش وابن جنى قوله اي رب الجزاء واصحاب العصيان آه تعين المرجع المصدر قوله كقوله  
 تعالى آه اي مثل ارجاع الضمير في قوله تعد الى المصدر المدلول عليه الفعل لان المصدر جزء من الفعل قوله اي  
 العدل آه تعين مرجع هو قوله واما قوله شجرة آه دفع اعتراض وهو انه جاء اضمأ قبل الذكر لفظاً ومعنى وحكما في قول  
 ان عمر وهو جزى بنوه وكذا ايل يلو من قومه لان ضمير بنوه راجع الى ابى الفيلان وهو متأخر لفظاً ومعنى وحكما لانه  
 منقول جزى وكذا ضمير قومه راجع الى زهير وهو متأخر كك لانه معقول يلو من مع انهما وجداني كلام فصيح من الشعراء  
 فيصح ما قال الاحتش حاصل الدفع ان ما في هذين الشعرين من اضمأ قبل الذكر فثاذا مخالف عن قانون جمهور  
 النحات لا يتقاس عليه غيره حتى يستدل به على غيره فتقوله واما قوله آه مبتدأ قوله فثاذا خبره فان قيل لم لا يجوز ان يرجع  
 الضمير في هذين الشعرين الى المصدر المدلول عليه الفعل كما في الاولين اي جزى بنو الجزاء كما يقال ابن الوقت والوقت  
 الفضل بمعنى ملازمه اي قوم اللوم في الثاني وايضا ينبغي ان يرجع الضمير في الشعر الثاني الى اث عمر فلا شذوذ فيها  
 قلنا ان المقصود في الشعر الاول منها بيان ذم بنى ابى الفيلان وهو انما يحصل اذا رجع الضمير الى ابى الفيلان وكذا  
 المقصود في الشعر الثاني منها بيان تحريض اي تيزى اقرباء الزهير على لومه ولو هم على ترك لومه وهو انما يحصل  
 بارجاع الضمير الى الذهير دون المصدر وكذا لا يصح ارجاع الضمير الى الشاعر لانه لا يمكن ان يكون قوم الذهير غير قوم الشاعر  
 قوله عن كبره كلمة عن ههنا بمعنى من التعليمية اي لا اجل كبره او بمعنى بعد كما في قوله تعد لتر كبن طبعا عن طبق اي  
 بعد طبق فيكون المعنى بعد كبره قوله وحسن فعل آه عطف على كبر اي عن حسن فعل فيكون المعنى جزى بنوه ابى الفيلان  
 لا اجل كبره او بعد كبره وحسن فعله اياهم والغرض منه ذم ابنه ابى الفيلان لعدم رعايتهم حقوق ابيهم قوله كما يجرى آه  
 كلمة ما مصدرية يجرى مضارع المجهول قوله ستمأرا اسم رجل رومي بنى خواتم وهو قصر بطاير الكوفة للنعمان  
 الاكبر فلما اتهمها اعجبه وخاف النعمان ان يبنى مثلها لغيره فالتأه من اعلاها فخر ميتة ف ضرب العرب به مثلاً في سوء  
 المكنات فقالوا جزاءه جزاء استأرقوله الا ليت شعري آه الاحرف تنبيه وليت من حروف المشبه بالفعل وشعري  
 مأخوذ من الشعور بمعنى العلم وخبر ليت محذوف وجوباً لوجود شرط حذفه وهو قيام الجملة الاستفهامية التي سمت  
 مسد منقولي شعري فيكون التقدير ليت علمي حاصله بجواب هذا السؤال قوله هل يلو من قومه آه فعل استفهام تقرير  
 ويلو من فعل مضارع اتصل به نون الثقيلة وقومه فاعله وزهير مفعول به له قوله على ما تبرز آه متعلق يلو من جزى فعل



ما في من الجبرية وهو الجناية أي هل يلومونه على ما جنى على من اشترى من كل جانب في شحاره في حق ذي والانا اذ لم نهير اذ قيل  
 في ذم قومه في غضبه ووجد بالباء المبهمة والراء المعجمة من الكسر بمعنى القطع أي هل يلومونه على ما قطع على من طرق الخيرات  
 والعلائق والغرض منه تحريض قوم الزهري عليه ولوم قوم علي ترك لومهم لم لا يلومونه عليه قوله: من كل جانب  
 متعلق بجزء قال المصنف: والتنفاء عطف على قوله فالضعف لما فرغ من تعريف ضعف التأليف الواقع في تعريف  
 فصاحة الكلام شرع في تعريف التنافر الواقع فيه لأن كون ذي اجزاء معرّفًا محتاجًا إلى تعريف اجزائه ولمص اكتفى بالتعريف  
 على المثال حيث قال والتنفاء كقوله وليس قرب قبره لكن الشئ عرف بتعريف متعلق لزيادة الوضوح لانه المقصود  
 في التعريف فقال ان تكون الكلمة أي كون اجتماع الكلمات موجبة للشغل وان كان كل واحد منها فيصير قوله: فمنه ما هو متناه  
 أي بعض من التنافر ما هو ينتهي إلى حد الشغل على الناس ولا يكون فوقه ثقل الغرض منه تقسيم التنافر إلى قسمين متناه في الشغل  
 وما دون ذلك ودرج اعراض وهو ان المقصود من المثال ايضا الممثل ويحصل بالمثال الواحد فلا حاجة إلى مثالين كما  
 فعل المصنف بتمثيل الشيعين؟ حاصل الدفع ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثل لأن التنافر على قسمين متناه في الشغل وما دون  
 ذلك فالشعر الاول مثال للاول والثاني مثال للثاني فاجاب عن هذا الاعتراض اولًا بقوله: فمنه ما هو متناه وثانيًا بقوله: وبين  
 الشالين فرق آخره فيما بعد كما ستعرف. قوله: قرب قبر حرب آه خبر ليس مقدم وقوله: قبره اسم المؤخر قوله: وقبر حرب  
 مبتدأ وقوله: بل كان قفر خبره قوله: أي خال من الماء والكلام تفسير قفر بالمشهور لانه غير مشهور أي (سيابان) والصم  
 ذكر ان الشعر للمعنى الذي صاح على الحرب ابن امية فحات وليقال له الهاتف وسبب صياجه عليه انه داس بنعله على واحد منهم في  
 صورة الكنية فنقله وذكر وجه آخر قوله: ومنه ما دون ذلك آه عطف على قوله: فمنه ما هو آه أي البعض من التنافر لا ينتهي حد  
 الشغل قوله: مثل قوله آه زاد المثل لانه عطف على القول الاول ودخل عليه الكاف بمعنى المثل فيكون ما قبل المحطوف كك  
 قوله أي ابني قسم تعيين مرجع لتفسير هذا الشعر من قصيدة له في مدح موسى بن ابراهيم الراعي اعترض اليه عما اتهمه بمقت  
 بأنه قد هجاه فعاتبه الممدوح المذكور فقال: كرم آه خبر مبتدأ محذوف أي بوكريم. قوله: متى امدح امدحه كلاهما مجزومان  
 الاول شرط والثاني جزاء قوله: والوردى معي أي الخلق معي في مدح لانه صديق الناس فيشاركوني في مدحه وهو لا ينفك بالمدح  
 فيمدحونه قوله: والوردى آه مبتدأ فيه اشارة إلى تركيبه في الكلام ودفع توهم وهو ان الشرط والجزاء جنس واحد وهو  
 غير مفيد لفائدة؟ حاصل الدفع ان الشرط مطلق والجزاء مقيد بالحال فحصلت الفائدة. قوله: خبره معي آه أي باعتبار المتعلق  
 المحذوف أي كائن معي قوله: والواو للحال آه من الضمير المستتر في امدح الثاني وانما لم يجعله للعطف على الضمير المتصل في امدح  
 الثاني مع وجود الفصل مع ان العطف هو الاصل لانه لمنساق إلى الفهم ولانه واقع في مقابل واحد وهو حال فقط قوله:  
 واذا ما لمت لمتة آه هذه جملة شرطية عطف على الجملة الشرطية الاولى وكلمة ما زائدة قوله: وحده آه حال من  
 الضمير المرفوع لمتة في لمتة الثاني قوله: اء لا يشاركني احد آه دفع توهم وهو ان المقصود أي  
 مقصود الشاعر مدح الممدوح مع ان تجرده في اللوم لوجب غاية لوم الممدوح من الشاعر؟ حاصل الدفع ان  
 شاع وفيه شق ما من عدم الاتحاد بين الشرط والجزاء

لانه المبتدأ اذا كان ثلوة وجب تشريع الجزاء والضرورة الشعرية



تجوده في اللوم لاجل كونه مستحقاً للمدح دون اللوم فيكون مفيداً للمدح لا للذم قوله وفي استعمال اذا والفعل آه الغرض  
منه رد على النزول في حيث رتب ههنا ان الدالة على الشك دون اذا الدالة على القطع لان المناسب بالمدح  
شك اللوم لا قطعينه حاصل الرد ان في استعمال اذا مع الفعل الماضي ههنا اي في الشعر اعتباراً لطيفاً وهو ايها م ثبت  
الدعوى وهو تحقق اللوم من ان عمر كان الشاعر تحقق من نفسه اللوم فلم يشاركه احد لا شعرا اذا بالقطع والماضي للتحقق  
واما التمر من لومه فاستفاد من اذا الاستقبالية وايها م الوقوع لم يخل بالمدح لانه عين التنزيه وغاية البرائة عن  
استحقاق اللوم وعلى ما اختاره النزول في يكون خالياً عن الايها م المذكور وانما لم يذكر الايها م المذكور في جانب المدح  
مع اعتبار حسنه فيه لان عدم مشاركة الوري معه في اللوم الذي كأنه تحقق منه بالفعل دليل على مشاركته معه في مدحه  
لان عدم مشاركته لهم لكونه مستحقاً للمدح عندهم دون اللوم فانكارهم المشاركة كأنه شأنا منهم عليه في اعتباره في جانب  
اللوم كأنه اعتبار في جانب المدح ايضا ثم في اختيار متى في جانب المدح وهو سور الاتصال الكلي واذا الاتصال الجزئي  
في جانب اللوم لطافة اخرى وهو اشارة الى ان نفسه يابى عن ترك لانه على التلفظ باللوم بما يدل على الكليته قوله  
لكن مقابلة المدح باللوم آه الغرض منه دفع توهم وهو انه ههنا على هذا اي على تقدير كون الشعر مشتملاً على اللطافة يكون  
افضل ونصيحا مطلقاً فلا يصح به مثال التنافر كما مثل المصنف حاصل الدفع ليس الشعر مطلقاً فصيحاً وافضل بل فيه  
عييب وهو مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجاء مع ان مقابله لهما لا قوله مع عابه الصاحب آه خبر لكن وهو ابو  
القاسم اسماعيل بن عباد وصحب ابن عميد في وزارة المقلب بالصاحب استاذ الشيخ عبد القاهر الجرجاني مدون هذا  
الفن واجب عن عيب الصاحب بان في استعمال اللوم مقام الهجو اشارة الى ان المدح لا يتصور في شأنه السهو و  
الذم لا يستحقه قطعاً حتى اذا ترك مدحه فغايته ما يتصور في شأنه اللوم معنى ولا يشاركه احد فيه فغاية المبالغة  
ورعاية الادب في حقه قوله قال المصنف آه من نقل قوله اصلاح كلام المصنف في الايضاح بقوله لعله اراد ان  
فيه آه لان طاعته مورد الاعتراض باشتغال القرآن على كلام غير فصيح كما سيجي وايضاً الغرض منه دفع اعتراض وهو ان  
يكون موجب التنافر في الشعر المذكور مع عابه الصاحب مع ان تلك العائبة لا يلزم التنافر لان التنافر عبارة عن  
الثقل على اللسان وهذه العائبة لا توجب ثقلأً حاصل ان سبب التنافر فيه باعتبار وجه آخر كما قال المصنف ان الثقل  
في امده من جميع الى اوهاله لا قال الصاحب قوله ولعله اراد آه دفع اعتراض على قول المصنف واصلاح له وهو انه  
لما كان جمع الى اوهاله موجب للثقل المتنافر يجب ان يكون نحو سببه متنافر مع انه باطل لان القرآن لا يشتمل على غير الفصح  
حاصل الدفع ان مراد المصنف من قوله ان في امده شيئاً من الثقل والتنافر بناءً على ان تنكير شيئاً في قوله للتقليل وان  
لم ينته الى حد التنافر والا خلاص بالفصاحة بالفعل ما لم يتضاعف اليه امده الثاني فاذا انضم اليه امده الثاني حصل التنا  
فر المحل بالفصاحة ومثله ليس بموجود في القرآن بل فيه غير مكرر فلا يرد ما يرد عليه قوله والقول باشتغال القرآن آه الغرض



دفع اعتراض وهو انه ينبغي ان يكون مراد المصدر ان مجرد امدحه غير فصيح والقول باستتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا  
 غائب فيه حاصل الدفع ليس مراده ما قلت والا يلزم استتمال القرآن على كلام غير فصيح وهو عيب فيه ولا يتجوز عليه  
 قوله قد صرح بذلك آه اي بان التنافر المحل بالنصاحة انما هو تكرير امدحه فهذا القول تأييد لقوله لعله اراد آه قوله  
 حيث قال آه بيان ما عاب ابن العميد على ابي تمام في هذا البيت قوله فاضركل التنافر آه فان قيل هذا بيان في ما ذكره  
 سابقا من ان المثال الاول مثال لما هو مستناه في الثقل والثاني لما هو دونه ويعلم من ههنا العكس واليه يفهم  
 ان في مجرد امدحه تنافر فاذا كررنا فركل التنافر مع انه قال آه انما مجرد امدحه غير متنافر قلت بان وجود التنافر الكامل لا  
 يلزم منه ان لا يكون فوقه تنافر اكل منه لانه كلي مشكك بمحتمل الشدة والضعف او نقول ان كلامه ههنا واقع في المحاو  
 رات والنخاطبات فيحمل على المبالغة او نقول المراد بالتنافر ههنا المعنى اللغوي وهو النفرة لا المعنى الاصطلاحي والتعبير به  
 عنهما للدلالة على الكمال لان الفعل اذا شارك فيه الفاعلان بمعنى كاملاً قوله ولو قال فان تكرير امدحه آه بدل قوله  
 فان في امدحه نقلاً بدون لفظ تكرير الغرض من هذا القول اعتراض على المصدر حاصله لو قال المصدر في مثله الايضاح  
 بدل قوله فان امدحه نقلاً فان في تكرير امدحه نقلاً لكان اولى لعدم الاحتياج حينئذ الى بيان مراد المصدر بقوله لعله  
 اراد آه لعدم ورود الاعتراض عليه باستتمال القرآن على كلام غير فصيح ولما افقته لابن العميد حيث بهذا التكرير في امدحه  
 آه ولم يقل في امدحه واجيب عنه ان معنى كلام المصدر ان في امدحه الذي يكون واقعاً في كلام الشاعر نقلاً والواقع  
 في كلام الشاعر ليس مكرراً فيكون حاصل كلامه ان في امدحه المكرر نقلاً فيكون مراده ومراد الشدة واحداً فلا يرد ما يرد  
 عليه قوله وبين المثالين فرق آخر آه هذا هو الجواب الثاني عن ذكر تعدد الامثلة حاصل الجواب ان التنافر الموجب للثقل  
 على قسمين الاول منش الثقل نفس اجتماع الكلمات والثاني اجتماع حروف من تلك الكلمات فالبيت الاول مثال  
 للاول والثاني مثال للثاني فلاجل تعدد الامثلة قوله وفي الثاني حروف منها آه اي من الكلمات المراد  
 بالحروف مجموع الحائمين والبهائمين وعد الهاء حروفاً مع كونه ضميراً اسماً تغليباً قوله وزعم بعضهم آه وهو الخالي الى الغرض من  
 نقل قوله الرد عليه حاصل ما قال البعض ان اجتماع الكلمات التي لا تناسب بين معانيها مستلزم للتنافر المحل  
 بالنصاحة وان لم يكن ههنا مقتضى الاجتماع المذكور من ثقل الكلمات والحروف منها كجمع سطل اي كاسه مع قنديل  
 اي المصباح ومبج مع الحمام قوله وهو وهم آه اي ما قال البعض وهم الغرض منه رد عليه حاصله ان التنافر كما مر عبارة  
 عن كون الكلمات ثقلية على اللسان والاجتماع المذكور لا يوجب الثقل على اللسان فلا يكون محلاً بالنصاحة بل انما  
 يكون محلاً للبلاغة والبلاغة هي التي يفرق بين الفصاحة والبلاغة قوله فمرادنا محل البلاغة آه بيان منشأ غلط البعض حيث  
 ان ما هو محل للبلاغة حمل على ما هو للفصاحة قال المصدر والتعقيد آه عطف على قوله التنافر شروع في تعريف التعقيد  
 الواقع في تعريف فصاحة الكلام قوله اي كون الكلام معقداً جواب سؤال وهو ان تفسير التعقيد بعدم كون الكلام ظاهرة الدلالة



لا يصح لان التعقيد صفة المتكلم وعدم كون الكلام صفة الكلام حاصل الجواب ان التعقيد مصدر مبني للمفعول فيكون  
صفة الكلام وصفة المتكلم يكون اذا كان مبنياً للفاعل وليس كذلك ولذا قال الشارح ان كون الكلام معقداً وازاد  
لفظ الكون ليصح الحمل بقوله ان لا يكون الكلام اه لان المصدر اذا كان مبنياً للمفعول فيكون ذاتاً مع الوصف وقوله  
ان لا يكون بتأويل المصدر وصف محض قوله على المعنى المراد منه اه اي من الكلام زاد لفظ المعنى قبل المراد لانه اسم صفتي  
يقتضي الموصوف وهو المعنى بهما وخرج بهذا القيد الغريبة لانها كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على المعنى الموضوع له لا على المعنى  
المراد قال المشرع لخلل اه متعلق بقوله ان لا يكون الكلام اه وعلة هذا القيد داخل في تعريفه لاخراج المتشابه والمحمل و  
المشكل لان عدم ظهوره لا لانه ليس لخلل في النظم او في الانتقال بل لارادة المتكلم اخذ المراد منها الحكم ومصلوته على ما  
تقرر في اصول الفقه قوله واقع اه زاد لفظ واقع لانه متعلق الجار والمجرور في قوله اما في النظم او في الانتقال اه لانه صفة باعتبار  
المتعلق المحذوف لخلل واما كامة اما لمنع الخلو بهما لا لمنع الجمع فيجوز اجتماع التعقيد اللفظي والمعنوي قوله بان لا يكون ترتيب  
الالفاظ اه تصوير لخلل الواقع في النظم فالنظم بهما بمعنى ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني في الذهن لا اما  
ذكره سابقاً من كون الالفاظ مرتبة المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل فان النظم حينئذ يشمل  
لرعاية علم المعاني والبيان والخلل فيه يشمل التعقيد المعنوي والخطا في تأدية المعاني لا في النظم فقط وايضا الغرض  
من هذا التصوير دفع توهم وهو ان الخلل الواقع في النظم يوجب فاد المعنى فيكون الكلام فاسداً لا غير فصيح حاصل الدفع  
المراد بوقوع الخلل في النظم ان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني لا ما يكون معناه فاسداً حتى يكون  
فاسداً لا غير فصيح قوله بسبب تقديم اه متعلق بقوله بان لا يكون اه فالقول ان التقديم من لوازم التأخير وبالعكس  
فذكر احدهما مفقود عن الآخر قلنا ان التقديم والتأخير بمعنىين الاول تقديم لفظ عن محله الاصل الذي يقتضيه ترتيب المعاني  
في الذهن وتأخير عن ذلك الحمل ولا شك بهما لا يتجمعان فلا يكون ذكر احدهما مفنياً عن الآخر والثاني تقديم لفظ على  
آخر وتأخيره عن لفظ آخر غير مقدم عليه ولا شك في التلازم بينهما بهذا المعنى ولكن لم يقتصر على هذا على احدهما إشارة  
الى كون كل واحد منهما مستقلاً بالاخلال بالنصاحة بدون ملاحظة الآخر قوله مما يلزم صغوبته اه بيان لقوله غير ذلك  
قوله وان كان ثابتاً في الكلام اه كلمة ان وصلية وضمير كان راجع الى كل واحد من التقديم وتأخير وحذف وذكر وغير ذلك  
الغرض من هذه العبارة دفع اعتراض ما توهمه البعض وهو الخلل الى لانه قال ان التعقيد اللفظي لا يشكك عن ضعف  
التأليف وبالعكس لان ضعف التأليف كما عرفت تأليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي وهو لا يكون الا  
غير ظاهر الدلالة على المعنى المراد لخلل واقع في النظم وحمل هذا التعقيد لفظي فذكر التعقيد لبعده مستدرك حاصل الدفع  
والمراد عليه ان سبب التعقيد اللفظي يجوز ان يكون اجتماع امور كل واحد منها شائع الاستعمال مثل تقديم المستثنى  
وتأخير المبتدأ وغيره فلا يتمحق ضعف التأليف لان كل واحد منها شائع الاستعمال وجارى على القوانين النحوي وضعف



التأليف لا يكون كك مع تحقق التعقيد اللفظي بالنسبة الى الجميع بل بينهما عموم وخصوص من وجه فيوجد ضعف التأليف  
 بدون التعقيد اللفظي في نحو جاني احمد بالتكوين ويوجد التعقيد بدون ضعف التأليف في مثل صورة اجتماع امور  
 كل واحد منها شائع الاستعمال ويجمعان في بيت الفرزدق لان فيه ضعف التأليف والتعقيد اللفظي كلاهما موجودان قوله  
 فان سبب التعقيد اه اي التعقيد اللفظي لان الكلام فيه الغرض منه دفع توهم وهو ان ثبوت كل واحد منهما في الكلام بغيره  
 على القانون ينافي التعقيد اللفظي فكيف يتحقق التعقيد اللفظي مع الثبوت المذكور حاصل الدفع ان الثبوت المذكور في  
 الكلام انما هو لكل واحد من الامور والتعقيد اللفظي انما يلزم من اجتماع تلك الامور فلا منافاة بين شيوع الاستعمال  
 وحصول التعقيد اللفظي اذا كانا بجهتين قوله يجوز ان يكون اجتماع اه يعني ان كل واحد بالانفراد شائع الاستعمال و  
 موافقا للقياس النحوي فلا يتحقق ضعف التأليف واما مع الاجتماع يصير مخالفا للاستعمال فلا يعني من ضعف التأليف  
 لان فيه كل واحد واحد اه مخالف الاستعمال قوله كل منهما اه مبتدأ وقوله شائع الاستعمال اه خبره والجملة صفة امور قوله يجوز  
 ان يكون التعقيد اه عطف على مقدر اي يجوز ان يكون التعقيد حاصل من اجتماع امور كل منهما شائع الاستعمال ويجوز  
 ان يكون التعقيد حاصل ببعض منهما مع عدم كون كل واحد منهما خلاف الاولى والاصل يعني انه لا كان سبب التعقيد اجتماع  
 ع امور اه فبعده لا يخلو اما ان يكون التعقيد حاصل بجميع امور واما ان يكون ببعض منها قوله لكنه مع اعتبار الجميع اه  
 اي لكن التعقيد مع اعتبار اه الغرض منه دفع توهم وهو انه لا كان التعقيد حاصل ببعض الامور في الصورة الثانية في الفا  
 ثمة في سببية التعقيد اعتبار جميع الامور في الصورة الاولى لانه حاصل ببعض منها حاصل الدفع ان التعقيد يقبل الشدة  
 والضعف فباستبار بعض الامور حصل اصل التعقيد وباستبار الجميع مع حصل زيادة التعقيد وشدته فلا يكون اعتبار جميع  
 الامور لقوله فذكر ضعف التأليف اه تفريع على قوله وان كان ثابتة في الكلام اه قوله كقولهم بعضهم اه وهو الخلق الى  
 متعلق بالمنفي قال المصنف كقول الفرزدق اه اي مثال التعقيد اللفظي مثل قول الفرزدق قوله في مدح آة معلق القول  
 وهو مضاف الى خال وهو ابى هشام قوله وهو ابراهيم اه اي خال هشام اي اسمه ابراهيم بن هشام قوله وما مثلي الناس اه  
 بيان قول الفرزدق في مدح الخال اي ما مثل الخال في الناس قوله اي ليس مثله حتى يقاربه اه تفسير لقوله وما مثله  
 واثارة الى ان كلمة ما ههنا بمعنى ليس والفاثارة الى ان المستثنى منه في المعنى مقدم على المستثنى والى ان معنى الاصل  
 بترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني في الذهن هكذا قوله اي احد يشبه في الفضائل اه الغرض منه دفع اعتراضين  
 الاول ان المعلوم من قوله حتى يقاربه اه ان المماثل له مفقود في الاحياء دون الاموات وهو غير مناسب بمقام المدح  
 والثاني ان اهل المعتول يسمون الاتحاد في الجنس مجالسة كالانسان والنفس في الحيوانية وفي النوع مماثلة كزيد  
 وعمر وفي الانثية وفي الخاصة مثاكلة كبكر في الكتابية وفي الكيفية مثابة كهما في البياض والسواد وفي الكم مساوات  
 كهما في الطول وفي الاطراف مطابقة وفي الاضافة مناسبة وفي وضع الاجزاء موازنة وههنا المقصود في الاتحاد في الكيفية



اعني الفضائل فالواجب بهذا ذكر المشابهة مكان المقاربة مع ان الامر ليس كذلك حاصل الدفع عن الاول ان المراد من  
 الى الواحد وهو علم ان يكون من الاحياء والاموات ومن الثاني ان المقاربة به هنا بمعنى المشابهة حيث قال اي احد  
 يشبه في الفضائل في تفسير قوله حتى يقاربه بان الواحد تفسيره ويشبهه تفسيره يقاربه بقوله اي رجل اعطى الملك والال  
 أه دفع اعتراض وهو انه ما الوجه في اختيار المملك على الملك مع ان الثاني اخبرنا حسن حاصل الدفع ان المملك  
 من اعطى الملك والال والملك من اعطى الملك فقط فلهذه الزيادة اختار المملك على الملك وزاد رجل لان المملك  
 اسم صفتي يقتضي الموصوف وهو رجل قوله اعني به شاماً أه تفسير المملك الواقع في قول الثالث عمر قوله اي ابو ذلك المملك أه  
 تعين مرجع ضمير البوامة بان يرجع الى المملك قوله اي ابو ابراهيم المدوح أه تعين مرجع ضمير البوامة بانه راجع الى ابراهيم  
 المدوح وهو حال بشاماً قوله والجملة صفة مملكا أه اي جملة البوامة البوامة صفة مملكا قوله اي لا يماثل احد الا ابن أه الغرض منه دفع  
 اعتراض وهو انه فعلى هذا لا يحصل مدح حال بشاماً لأنه ثبت كونه مثل المدوح الحال حاصل الدفع ان المماثل ليس الا ابن  
 اخته فيكون المماثلة فيه من قبيل الحال وبسببه لان بشاماً لكونه ابن اخت المدوح صار مماثلاً له بحيث ان لشد شريف  
 ومكرم قوله الذي هو بشاماً أه صفة الابن قوله فغية فصل بين المبتدأ أه فيه اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل يعني ان في  
 قول الفرزدق التعقيد اللفظي ثابت لان فيه فصلاً بين المبتدأ والخبر وهو يفيد التعقيد قوله اعني البوامة البوامة أه تفسير المبتدأ والخبر  
 قوله وبالاجنبى الذي أه متعلق بقوله فصل واما كونه حتى اجنبياً لانه مستثنى منه لقوله الاممكا ليس تعلق بالمبتدأ والخبر قوله وبين  
 الموصوف والصفة أه عطف على قوله بين المبتدأ والخبر قوله اعني حتى يقاربه أه تفسير الموصوف والصفة قوله بالاجنبى الذي أه  
 متعلق فصل بين الموصوف والصفة واما كونه البوامة اجنبياً لانه خبر البوامة وليس له تعلق بالموصوف والصفة قوله ولتقديم  
 المستثنى أه عطف على قوله فصل بين المبتدأ والخبر فيكون التقدير فغية تقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني  
 حتى فمن قوله فغية فصل بين المبتدأ والخبر الى قوله اعني حتى تطبيق المثال مع الممثل يعني التعقيد اللفظي في شعر الفرز  
 وق قوله ولهذا أه اي لاجل ان مملكا مستثنى مقدماً لصفة أه الغرض منه دفع توهم وهو انه لم لا يجوز ان يكون الاممكا  
 استثناء من خبر ما وهو قوله في الناس باعتبار المتعلق فعلى هذا لا يكون تقديم المستثنى على المستثنى منه فبهذه الوجه  
 لا يحصل التعقيد حاصل الدفع انه لا يكون كذلك والا فلا يكون مملكا منصوباً لان المستثنى في كلام الغير الموجب اذا  
 قدم المستثنى منه يكون المختار فيه الرفع على البدلية كما في قوله تع ما فعلوه الا قليل والاقليل رواية الشعر ليس الا  
 النصب فعلم ان المستثنى مقدم على المستثنى منه قوله والا فاختار البديل أه اي وان لم يكن مملكا مستثنى عند الشاعر  
 مقدماً على المستثنى منه بل كان مؤخر عنه فالمختار فيه الرفع على البدلية من المستثنى منه لكونه في كلام غير موجب  
 مثل قوله تع ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية من ضمير الجمع في فعلوه والاقليل بالنصب على غير المختار بناء على  
 الاستثناء كما قال ابن الجب قوله فبهذا التقديم أه اي تقديم المستثنى على المستثنى منه شائع الاستعمال في كلام العرب



الغرض من هذه العبارة جواب عن اعتراض السنون حيث قال لا تعقيد في هذا الشعر بسبب تقديم المستثنى  
على المستثنى منه لانه جائز عند النحويين بالاتفاق وان حصل التعقيد في الامور الاخر المخالفة عن قوانين النحوية  
كما مر في الشرح ومنشأ توهم هذا امران احدهما ان التعقيد لا يحصل على زعمه الا بارتكاب امور مخالفة لقواعد  
النحوية كما في ضعف التأليف والثاني توهمه ان بعد حصول نفس التعقيد لا فائدة في زيادة التعقيد وحاصل الجواب  
ان ما زعمه باطل لكلا الوجهين اما الاول فلما عرفت من الاتفاك بين التعقيد وضعف التأليف واما الثاني فلان  
لزيادة التعقيد فائدة لانه يوجب زيادة في التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف لانه كلي مشكك كما مر في ذكر هذا  
التقديم لحصول زيادة التعقيد قوله وقيل مثله مبتدأ آه القائل قطب الدين شيرازي شارح المفتاح غرض قيل مجرد  
تركيب الشعر لاخر وجه عن التعقيد لان بقول صاحب القيل لا يخرج عنه وهو كون ما غير عاملة قوله وما غير عاملة آه ان  
دلت على النفي قوله على اللفظة التيميمية آه والغزدي منهم قوله وقيل بالعكس آه اى كون مثله خبر مقدم وحى مبتدأ مؤخر  
لان المبتدأ اذا كان نكرة يوجب تقديم الخبر قوله بطلان العمل آه اى عمل ما الغرض منه دفع اعتراض وهو انه فعلى هذا  
لم يطل عمل ما حاصل الدفع بطلان عمل التقديم الخبر على اسمه لانه ضعيف العمل لا يعمل بدون الترتيب قوله وكلا الوجهين  
يوجب قلقا في المعنى آه اى اضطرارنا في المعنى الغرض منه رد على كلا القولين من قيل الاول والثاني نقل عن الشارح  
في وجه الرد انه قال ان غرض الشارح من نفي ان مماثلة احد ويقاربه وهذا ان اى القولان المذكوران يفيدان نفي ان يكون  
المماثلة له جيا يقاربه اى ليس مماثلة له جيا يقاربه او بالعكس اى ليس الى المقارب مماثلا له وهذا في الظاهر تدافع لا  
قتضاء وجود المماثلة والمقاربة مع عدمهما لان النفي يتوجه الى التقييد كما مر ويقتضى اذا اريد منه المعنى الذى هو نفي المماثل اصلا  
سواء كان مماثلا مقاربا او غيره الى ان يقال ان هذا السلب بناء على عدم المحكوم عليه وكفى بهذا اقلقا انتهى كلامه وجه  
التدافع على الاول ان المماثل ثابت بحكم عقد الوضع ومنفك بحكم عقد الحمل لان اشتفاء المقاربة مستلزم لاشتفاء المماثلة  
بطريق الاولى اذا اريد بالمقاربة اعم من المماثلة او بمعنى المماثلة ومساوية له لان المماثلة عبارة عن المشابهة من جميع  
الوجوه والمقاربة كذلك او المقاربة المشابهة في البعض اعم من ان يكون مشابهة في الباقي او لا وعلى الثاني ان المقارنة  
ثابت له بحكم عقد الوضع ومنفك بحكم الاستثناء لان الاستثناء من المقارب كما هو المفهوم من الشرح والاستثناء من  
النفي يفيد شمول النفي للمستثنى منه فنثبت التدافع في كلا الوجهين هكذا هو المفهوم من كلام الفاضل اللاهوري او يقال  
في وجه القلق ان المراد من المقاربة المماثلة فيكون مفاد القضية الاولى ليس مماثلة جيا مماثلة له ومفاد القضية الثانية  
ليس جى مماثل مماثلة له فيلزم سلب الشئ عن نفسه وهو محال فالقول فعلى هذا يكون فاسدا لا ان فيه قلقا قلنا يمكن  
توجيه صحة بان المماثل ههنا معدوم بمعونة مقام المبرج وسلب الشئ عن نفسه في حالة عدم الشئ جائز كما هو المذكور في  
محله وهذا التوجيه لا يخرج كلام البعض عن القلق لانه يذكر لظهور القلق فيه لا خروج كلام البعض عن القلق فالقلق باق



فيه وانما قال الشر في اخر النقل عنه وكفى بهذا اقلقاؤه لان الغالب والتبادر في مقام الخطايات ان مفاد حرف  
 النفي انما هو نفي الحكم الذي كان موجوداً في الموجبة لا نفي المحكوم عليه حتى قال المحقق الدواني ان القول بصدق السالبة  
 بعدم الموضوع باطل فلو قيل بهذا السلب بناء على عدم الموضوع يلزم حمل الكلام على ما هو نادر في الاستعمال وغير  
 متبادر في الخطايات قوله يظهر بالتأمل انه صفة قلنا قوله في قولنا انه متعلق التأمل قوله ليس مماثلة في الناس  
 حيا يقاربه اهـ هذا على قول قيل الاول لان عنده كلمة ما غير فاملة ومثله مبتدأ وحى خبره فيكون حاصل المعنى بهذا  
 ويتوجه النفي الى التقييد لان النفي الداخل على كلام متقيد بتقييد يتوجه الى التقييد وهو المقاربة قوله او ليس حى يقاربه مما  
 ثلناه في الناس اهـ هذا على قول قيل الثاني لان عنده مثله خبر مقدم وحى مبتدأ مؤخر وبطلان عمل ما المتقدم به الخبر فيكون  
 حاصل المعنى بهذا او ههنا ايضا يتوجه النفي الى التقييد وهو التقييد بناء على القاعدة المذكورة قوله والصحيح ان مثله اهـ الغرض  
 منه توجيه الكلام الشاعر يعني لما ابطال الشره التوجيهين المذكورين بين توجيه الصحيح له فقال فالصحيح ان مثله اسم ما  
 وهو مشابه بليس وفي الناس خبره باعتبار المتعلق اى ليس مثله ثابتاً في الناس وحى يقاربه بدل من مثله اى الموضوع  
 والصفة بدل من مثله بدل الكل وفائدة الابدال ههنا توطئة لفائدة نفي المقاربة التي هي اعم بعد نفي المماثلة فيكون ادخل في  
 المدح قوله ففيه فصل واقع اهـ الغرض منه دفع توهم وهو انه فعلى هذا لا يكون التعقيد اللفظي في الشعر فلا يصح مثال المسألة  
 له حاصل الدفع ان على التوجيه الصحيح لا يخرج عن التعقيد وانما يخرج عن التعلق المذكور في التوجيهين المذكورين ففيه تعقيد  
 وهو فصل كثير بين المبدل والبدل وتقدم المستثنى على المستثنى منه وفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي وهو حى وبين المؤ  
 صوف والصفة بالاجنبي وهو البوه وان لم يتعرض الشره الى هذه الوجوه للتعقيد ههنا وتعرض للفصل بين المبدل و  
 البديل لانه تعرض للوجوه الاخر فيما سبق ولم يتعرض لهذا الوجه فيما سبق فلذا تعرضه قيل يمكن حمل البيت على وجه لا تعقيد  
 فيه وهو جعل مملكا مستثنى من الضمير المستتر في الجاء والخبر الواقع خبر ما بعد حذف المتعلق والواو مبتدأ وحى خبر الاول البوه  
 خبر ثان والحي بمعنى الشاب والوجه صفة مملكا ويقاربه صفة ثابته له وغاية ما يلزم على هذا الوجه نصب مملكا مع ان النحاة  
 فيه الرفع لتأخر المستثنى عن المستثنى منه في كلام غير موجب قال المسألة واما في الاستفقال اهـ عطف على قوله اما في النظم  
 قوله اى لا يكون اهـ اشارة الى حاصل المعنى بعد العطف لان ما قبل المعطوف عليه يكون مرعياً في المعطوف وما قبله  
 هذا اى لا يكون الكلام ظاهراً للدلالة على المراد للخلل قوله للخلل في استفقال الذهن اهـ اى للخلل واقع في استفقال ذهن السامع  
 من المعنى الاول اللغوى الى المعنى الثانى الذى هو مراد المتكلم بسبب ايراده اللوازم البعيدة فالمراد بالذهن فى قوله فى  
 استفقال الذهن اهـ ذهن السامع مع دون ذهن المتكلم كما قال الشره فيما بعد حتى يحيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ  
 قوله من المعنى الاول اهـ اى المعنى اللغوى الحقيقي قوله الى الثانى المقصود اهـ اى المعنى الكنائى او المجازى الذى هو مقصود  
 المتكلم بايراده والمعنى الاول كالاخبار بكثرة الرماد فى قولك زبده كثير الرماد فى مقام المدح والمعنى الثانى كالاخبار بكثرة



وهو مقصود المتكلم في زيد كثير الرماد فالأصل ان شرط فصاحة الكلام الكناية او المجازي ان يكون المعنى الثاني وهو الكناية  
 في او المجازي قريباً فهمه من المعنى الأصلي فان لم يكن كذلك بان كان المعنى الثاني بعيداً فهمه من المعنى الأصلي عرفاً بحيث  
 يفقروا في فهمه الى وسائط مع خفاء القرائن لم يكن الكلام الكناية او المجازي فصيحاً لكونه مشتملاً على التعقيد وهذا المعنى قول  
 الشاعر وذلك الخلل أه قوله وذلك الخلل أه أي الخلل الواقع في الانتقال يكون لا يراد المتكلم اللوازم البعيدة من الكلام  
 الغرض منه تعيين محل ورود التعقيد المعنوي فان قيل حتى العبارة هكذا ان يقول لا يراد الملزومات مكان اللوازم لان مذهب  
 المصدر في المجاز والكناية الانتقال من الملزوم الى اللازم لا من اللازم الى الملزوم كما سيبي في الفن الثاني قلنا يجوز ان  
 يكون معنى كلام الشاعر وذلك الخلل يكون بسبب قصد اللوازم وارادتها من الملزومات فلا يراد عليه فالنقل يفهم من كلام الشاعر  
 ان الخلل المذكور يتوقف على ثلاثة لوازم وثلاثة قرائن فأكثر منها لان ادنى الجمع ثلاثة واورد صيغة الجمع  
 في كل واحد منها مع ان الامر ليس كذلك بل يتحقق ذلك بلازم واحد واسطة واحدة وقريبة واحدة قلنا بان الجمع المعروف باللام  
 اذا لم يكن الاستغراق والعهد منه محل على الجنس مجازاً كما تقرر في موضعه في مثل قوله تع لا يجل لك النساء الآية فيكون  
 المعنى جنس اللازم واحداً كان او متعدداً وجنس الواسطة والقريبة وانما قيد اللوازم بالبعيدة والواسطة بالكثرة لانه اذا كان  
 اللازم قريباً فلا يخفى لزومه فيكون بينا وافر إذا كان بواسطة واحدة وقريبة واحدة او نقول بان وقوع الخلل بلازم  
 واحد واسطة واحدة وقريبة واحدة نادر قليل فلهذا لم يتعرض له الشاعر والمتبادر تحققة بتعدد اللوازم والوسائط و  
 القرائن او المراد بالجمع ما فوق الواحد كما هو الشائع الاستعمال قوله لقول الآخر أه أي كالحلل الواقع في الانتقال في  
 قول الشاعر الآخر هذا مثال للتعقيد المعنوي وانما قال قول الآخر لئلا يتوهم ان هذا ايضا من شعر الفرزدق قوله وهو  
 العباس أه تعيين قائل القول المذكور قوله بعد الدار عنكم أه الالف اللام في الدار عوض عن المضاف اليه أي بعد داري لا  
 دار المحبوبة بل لا يتصور البعد عنه وعنكم متعلق بالبعد وانما اضاف البعد الى الدار دون ذاتهم واسند القرب الى ذاتهم  
 اشارة الى ان بعد ذاتهم لا يمكن ان يخطر بالبال وطلب بعد الدار غير مقدور في الحال لكن غاية الامر وسوسة النفس و  
 العقل مبالغ في الاهمال و اضاف القرب الى ذاتهم المقصود متمكن في الخيال فان قيل اذا كان بعد الدار مطلوباً بالثامر  
 لكونه وسيلة القرب الذي هو المقصود الا على له فلا وجه لدخول السين على الطاب لان كونه مقصوداً يقتضي طلبه  
 في الحال لا في الحال قلنا بان البعد له جهتين احدهما كونه وسيلة الى القرب المطلوب وثانيهما كونه بعداً منقاضاً ومناهيّاً  
 للقرب المطلوب فاعمل الشاعر بالجهتين فمن حيث انه وسيلة الى القرب المطلوب جعله مطلوباً ومن حيث انه في  
 الظاهر منقاض للقرب المطلوب ادخل السين الدال على تأخير طلبه أي الزمان المستقبل قوله لتقر لواءه متعلق  
 لقوله سأطلب قوله أي تصب أه أي ريختن تفسير غير المشهور بالمشهور قوله بالرفع أه أي تكب مرفوع عطف على  
 سأطلب لا على لتقر لواءه بلين احدهما ما اشار اليه بقوله وهو الرواية الصحيحة وثانيهما ما اشار اليه المبني عليه كلام



الشيخ آه حاصل الاول ان الرفع فيه ثابت لثبوته بالنقل الصحيح من الثالث وعنه حاصل الثاني ان معنى البيت الذي ذكره الله تعالى ناعلاً من كلام الشيخ بقوله والصحيح انه اراد آه فيما بعد انما هو مبني على الرفع وانما قلنا انه مبني على الرفع لان قوله في معنى البيت فيما بعد وانما لا جملها حزننا لفيض الدموع آه يدل دلالة ظاهرة على ان المصنف النشائي معطوف على الاول مع كون الاول سبباً في المعنى للثاني وهو انما يستقيم على الرفع دون المنصب قوله والنصب لتوهم آه لما في البيت عن الرواية الصحيحة وعن المبني عليه كلام الشيخ في دليل الاعجاز واليف المنصب اما ان يكون على تقدير عطفه على بعد الدار بما قبل المصدر بان المقدّر فيكون المعنى سأطلب الدموع من عيناى وهو لا يصح لان العاشق المجهور لا ينفك عن سكب الدموع عينيه فلا معنى لطلبه للزوم تحصيل الحاصل واما ان يكون عطفاً على قوله لتقربوا وادخلوا تحت لام لتقربوا وهو اليف لا يصح لانه يلزم خلاف المقصود لان المقصود من طلب بعد الدار قرب الاجابة والوصول ليفرح به وليس لا سكب الدموع الذي هو كناية عن الحزن والفراق لان ذلك لقيض المطلوب وعلى تقدير عطفه على لتقربوا يكون كك لانه علة للطلب المذكور والعطف على العلة يكون علة قوله عيناى آه فاعل تسكب المذكور في البيت قوله الدموع آه مفعول تسكب قوله لتجده آه متعلق تسكب وعلة له كما ان لتقربوا علة سأطلب والالف في لتجده اللتينية لا الاشباع قوله جعل سكب الدموع آه اى جعل الشاعر الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الانتقال كما هو موجود في قوله لتجده لك موجود في قوله تسكب لان كل واحد منهما مستعملان ههنا على سبيل الكناية لان الانتقال من سكب الدموع الى البكاء والحزن ومن الجمود الى الفرح والسرور فما الوجه في تخصيص المصدر الاول بالذكر دون الثاني حيث بان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع آه حاصل الدفع ان المصدر بصدد بيان ما فيه الخلل الموجب للتعقيد ولا خلل في كناية سكب الدموع عما يلزم فراق الاجابة لسرعة فهم الحزن من سكب الدموع عرفاً كما يقال البكاء في الجملة واما جمود العين فبعبه خلل لان في كناية جمود العين عن السرور والوصول خفاء لان الانتقال منه الى الحزن على مفارقة الاجابة لا الى دوام الفرح والسرور كما قصده الشاعر قوله وهو البكاء آه دفع اعتراض وهو ان سكب الدموع كناية عن الحزن لانه لم يوجد اطلاق سكب الدموع على الحزن والغم حاصل الدفع ان سكب الدموع عبارة عن البكاء واطلاق البكاء على الحزن شائع في كلامهم قوله يلزم فراق الاجابة آه فاعل يلزم ضمير المستتر الرجوع الى ما وفراق الاجابة مفعول قوله من الكناية والحزن آه بيان لما في قوله عما الكناية سمو الحال والمشقة وعطف الحزن عليه من عطف المسبب على سببه لان الكناية سبب الحزن قوله واصاب آه اى في ذلك جعل سرعة فهم الحزن من سكب الدموع عرفاً لان المراد من الملزوم المصحح للانتقال في الجملة وهو اعم من العرفي وهو متحقق ههنا كما قال الشاعر لانه كثيراً ما يجعل دليلاً عليه يقال آه وانما قال كثيراً ما يجعل آه لانه قد يحصل سكب الدموع للسرور وزيادة الفرح كما يقال دموع الحزن حار ودموع السرور بارد قوله اى اسأني وسرني آه فسر البكاء باسمائه فيكون البكاء دليلاً على الحزن قوله البكاء الذي هو الغرض



منه مثال بقول الشاعر على ان البكاء يكون دليلاً على الحزن والفراق وانما اوجز الاستشهاد بقول الشاعر لم يكتف  
 بالمثال الاول لان في المثال الاول احتمال ان يكون مصنوعا ويكون قول من لا يستشهد به وهذا البيت للمحاسبي  
 ومعناه البكاء في الدحرجة بسخطني ويا قوم قلما سرني بما يرضي والياء في قوله يرضي من نفس الكلمة لا ياء المتكلم حذف  
 منقول وهو ضمير المتكلم للعلم به فقوله ويا آه حرف نداء منادى محذوف وهو القوم اي قوم وكلمة رب للتقليل وما بعده  
 مصدرية قوله لكنه اخطأه اي لكن الشاعر اخطأ في الكناية المذكورة لعدم فهم ذلك اللازم بسرعة من جمود العين  
 الى السرور المقصود عنده ولهذا جعل المصدر في جمود العين تعقيداً دون مكسب الموع قال المصنف فان الانتقال من جمود  
 العين آه دليل لجعل الشعر مثالا للخلل الواقع في الانتقال يعني علة تطبيق المثال بالمثل حاصله ان معنى الجمود المطلق  
 الخلو بسبب البخل ومعنى الجمود المضاف الى العين خلو العين من البكاء حال الاداة البكاء وهو حال الحزن على مفارقة  
 الاحب فلا يكون كناية عن السرور المقصود عند الشاعر بل يكون على خلافه وهو الحزن فحصل فيه تعقيد معنوي قوله الى  
 بخلها آه خبران وقوله بالدموع آه متعلق بالبخل قوله حال اداة البكاء آه هذا التعقيد مفهوم من البخل في قول المصنف لان  
 الجمود البخل والبخل بالشيء انما يكون حين ارادته وقصده فجمود العين هو بخل العين بالدموع حال ارادة البكاء قوله لا  
 الى قصده الشاعر آه عطف على قوله الى بخلها بالدموع يعني ان الانتقال من جمود العين لا يكون الى ما قصده  
 الشاعر هو السرور والفرح لان الانتقال من جمود العين الى السرور يحتاج الى وسائط خفية بحيث ان الانتقال من جمود العين  
 الى انتفاء الدمع منها ومن انتفاء الدمع الى انتفاء الحزن ومن انتفاء الحزن الى وجود السرور وهذه الوسائط خفية فعلى  
 تقدير الانتقال صار الكلام معقداً معني قوله الحاصل بملاقات الاصدقا آه صفة السرور فيه إشارة الى ان في معنى الجمود  
 من المراد وغير المراد متباين لان المعنى الغير المراد اعني البخل بالدموع انما يحصل في حالت الحزن والمعنى المراد اعني السرور  
 انما يحصل في حالت الملاقات قوله ولهذا لا يصح آه اي لا جل ان جمود العين بخلها بالدموع لا السرور لا يصح ان يقال  
 في الدعاء لا زالت عينيك جامدة لانه يكون معناه دامت عينيك بخلة وهو شر ليس بدعاء ولا يقال لا ابكي الله عينيك لانه  
 يكون معناه سر الله عينيك قوله ويقال سنة حماد آه فيه إشارة الى ان معنى الجمود في الاصل بسبب البخل ولذا افسر بقوله  
 لا اسطر فيها اي بخلة وكذا افسر قوله ناقة حماد بقوله لا لبن لها اي بخلة باللبن قوله كأنهما يتخلمان بالمطر واللبن آه دفع توهم  
 وهو ان استعمال الجمود في تعدين المثالين لا يصح لان معنى الجمود في الاصل الخلو بسبب البخل وهو لا يتصور فيها حاصل  
 الدفع ان الكلام بهما مبنى على التشبيه لا على الحقيقة بحيث اذا لم يكن فيهما المطر واللبن كأنهما يتخلمان منها كما العين يتخلل  
 بالدموع قوله قال المحاسبي آه اي المنسوب الى المحاسبي وهي في اللغة الشجاعة والمراد بهما الكتاب المشهور المنسوب  
 الى الامام ابى تمام حبيب بن اوس الطائي جمع فيه اشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم ثم هذا البيت لابي عطاء السدي  
 يرنى به وزير بن هيرة المقتول بواسطة وهو الذي اجبر الامام ابا حنيفة روى على ان يكون خاتمه في يده ولا ينفذ له و



لا يخرج شئ من بيت المال الا باذنه فامتنع الامام فامر بحسبه وضربه قال دعوني اشاور اخواني فامر بتخليته فركب مطيته  
 وصحب الى مكة الشريفه وانما ذكر المثال بهذا البيت لاحتمال ان يكون الامثلة المذكورة بقول من لا يكون قابلاً للام  
 استشهاد ولا يثبت مدعاه قطعاً فاستشهد بقول من يستشهد به والمقصود بالاستشهاد بقوله لجموده لانه بمعنى البخل قوله لا  
 ان عينا آه اسم ان قوله لم تجده صفة عينا من الجمود بمعنى الكرم والظروف الثلاثة الآتية متعلقة بتجده وقوله بجارى ومعها  
 آه اى بد معها الجارى من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف وقوله لجموده خبران واللام فيه للتأكيد والمعنى ان العين التى  
 لا توجد على قتلك بالبكا اليوم واسمط هو بلدة بالعراق لخيلة مذمومة قوله فان قيل آه اعتراض على ما قال المصدر من ان  
 الانتقال من جمود العين الى بخلها لا الى ما قصده ان عمر فيكون الكلام مقدرًا حاصل الاعتراض ان الذهن ينتقل فيه  
 الى ما قصده ان عمر بسرعة فكيف يكون مقدرًا لا نال السلم ان الانتقال فيه اصلاً حتى يكون خطأ لم لا يجوز ان يكون  
 الجمود مستعملاً في مطلق خلو العين من الدموع مجازاً من قبيل استعمال المتعدي في المطلق اى بدون حال ارادة  
 البكاء ثم كنى بالجمود عن المسرة لكون الجمود لازمة للمسرة عادة وان كان ينفك عنها في بعض الاحيان قوله قلنا  
 آه حاصله ان المقتر لعدم التعقيد هو انتقال الذهن بسهولة وسرعة وهو هنا ليس بمتحقق فيتحقق التعقيد المعنوي  
 وهو مراد المصدر وما قال المعترض فهو توجيه لصحة الكلام ويخرجه عن بطلان ارادة المسرة عن الجمود ولا يخرج عن  
 التعقيد المعنوي لثبوت القرينة الدالة عليه قوله لظهور ان الذهن آه دليل لعدم خروج الشعر عن التعقيد حاصله ان المبر  
 لعدم التعقيد هو انتقال الذهن بسهولة وهو هنا غير متحقق فيتحقق التعقيد قوله فالكلام الخالى آه تفريع على تعريف التعقيد  
 المعنوي اى اذا عرفت التعقيد المعنوي والكلام المشتمل عليه عرفت الكلام الخالى عنه وهو ما يكون الانتقال فيه من  
 معناه الاول آه لان الاشياء تعرف باضدادها وايضاً الفرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم وهو ان هذا الدليل  
 لا يثبت المدعى الذى فى الجواب لان المدعى عدم خروجه عن التعقيد المعنوي والدليل الذى اشار اليه بقوله لظهور  
 ان الذهن آه يدل على عدم انتقال الذهن اليه بسهولة وهو لا يكون دليلاً على عدم خروجه عن التعقيد حاصل الدفع  
 ان الدليل ليس بتمام بمجوز هذا القدر بل معه الضمان مقدمة اخرى وهو ان الخالى عن التعقيد لا يكون لك فتم الدليل  
 على المدعى المذكور قوله من معناه الاول آه اى المعنى المفرد الحقيقى قوله الى الثانى آه اى المعنى الكائن الى الجارى  
 الذى هو مقصور المتكلم و مراده قوله حتى يخل الى السطح آه غايته ظهور المعنى الثانى بمعنى يكون ظهور المعنى الثانى  
 بحيث يخل السامع الى طلب انه فهم من وسط المعنى وصححه لا بأس خارج عنه قوله واما الكلام الذى آه دفع اعتراض  
 وهو ان الكلام الذى ليس له معنى ثانى يلزم ان لا يكون مقدرًا ابدًا لعدم الامتناع فيه من معنى الاول الى المعنى الثانى  
 بناء على عدم المعنى الثانى لان الانتقال فرع الوجود وايضاً على هذا لا يعلم الفرق فيه من التعقيد وعدمه لان الارتفاع  
 هو الانتقال وهو لم يتم تحقق فيه حاصل ان مثل هذا الكلام اسقطه عن درجته الاعتبار عند البلغاء لا يبالى بكونه مقدرًا



له قوله: كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام اه ذيل قول لمص ١٢١  
وكثيرا ما يسمى ذلك فصحا ايضا ط

او غير معتد وبكونه ممتازا وغير ممتاز قوله ومعنى البيت اه الغرض منه ذكر معنى الشعر المذكور او لا بالمعنى الذي هو المشهور  
فيما بين القوم والادباء ثم يرد الشعر على المعنى المشهور بقوله ولا يخفى ما فيه اه ثم بين الشعر المعنى الصحيح له من عند نفسه  
بحيث لا يرد عليه ما يرد على المشهور قوله فبعد هذا اه اي بعد هذا الوقت والآن فيه اشارة الى ان السنين في قوله ساطب  
للاستقبال قوله البعد والفراق اه هذا معنى قوله بعد الدار عنكم قوله فحصل القرب اه متعلق اطلب البعد هذا معنى قوله  
لتقربوا قوله الحزن والكآبة اه هذا معنى تكب قوله فحصل الفرح اه متعلق اطلب الحزن هذا معنى قوله لتجحدوا الى الان  
اطلب ما هو مقصود من الوصال والقرب والسرور لكن لم يحصل الى الان فقيضها فالآن اطلب ما هو مقتضى المطلوب  
من البعد والفراق والحزن والكآبة لان عادة الزمان والاخوان الاتيان بتيقض المطلوب وعكس المقصود فابدل  
حالي على الزمان والاخوان ليحصل المقصود وهو الفرح والسرور قوله هذا ان نصبت اه اي معنى الشعر كك اي ما ذكره الشاعر  
يكون ان نصبت تكب بمقتضى ان عطفاً على بعد الدار ويكون جملة دخول سمك الدموع تحت الطلب في الاستقبال  
فتقول الشعر اه ابتدأ وخبره محذوف اي يكون وهذا المبتدأ مع الخبر والجارء مقدم على الشرط وهو قوله ان نصبت اه  
قوله عطفاً اه حال من تكب لانه مفعول ان نصبت معني والجملة مبالغة قوله على بعد الدار اه متعلق عطفاً قوله كما هو  
الصواب اه فيه اشارة الى ان رواية النصب خطأ كما اشار الشاعر اليه فيما سبق بقوله والنصب توهم ووجهه قد عرفت هنا  
كن قوله فالمعنى اه جزاء لقوله وان رفعت اه اي فعلى المصارع الثاني واما معنى المصارع الاول فبالحال كافي صورة نصب  
تسكب عطف على بعد الدار قوله وانكبي واستحسن اه هذا معنى تكب بانه الحال قوله ليحصل في المستقبل السرور اه هذا معنى  
لتجحدوا لانه للاستقبال قوله وجنيد اه اي حين كون تسكب مرفوعاً بدون العطف على بعد الدار لا يدخل سمك الدموع تحت  
الطلب بل يكون معطوفاً على قوله ساطب من عطف الجملة على الجملة قوله لكنه اكب عليه اه اي لكن الشاعر اكب عليه اي  
سرنگون مثلهن ولازم كره دانيدن الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لم يكن سمك الدموع داخل تحت الطلب فلا يكون  
مطلوباً للشاعر فكيف يأتي الزمان بضره فلا يحصل الفرح والسرور لان ذلك انما يكون لكون الحزن مطلوباً عنده  
فيأتي الزمان بضره كما هو عادته حاصل الدفع انه وان لم يكن داخل تحت الطلب لكنه مطلوب له بوجه آخر وهو ان الشاعر  
اكب عليه ولازمة ملازمة المطلوب كما دل عليه صيغة المضارع اي تكب الدال على الاستمرار بمعونة المقام فينظر الدهر انه  
مطلوب فيأتي بضره فيحصل الفرح والسرور قوله ولا يخفى ما فيه اه الغرض منه رد على المعنى المشهور حاصل وجه التكلف  
بنثائته ووجه الاول ان عادة الزمان الاتيان بتيقض المطلوب في الواقع لا الاتيان بتيقض ما يظن انه المطلوب منه  
وما هو المشهور معنى على الثاني لا الاول والوجه الثاني ان السنين في ساطب يكون للاستقبال بناء على ما هو المشهور  
كما مر على هذا البعد والفراق لا يخلو عن ذلك عما ان يكونا حاصلين وقت الاخبار بهما فالطلب تحصيل الحاصل اما  
ان لا يكونا حاصلين حال الاخبار بهما فتقيضها حاصل وهو الوصال والقرب ولا شك ان طلبها ليس لذاتيهما لعدم



ملائمة البعد والفراق مطلوب في نفسها بل يكون طلبها لحصول الوصال والقرب وهما مفروضان حصولهما  
 فالطلب على هذه التقدير ايضا يستلزم تحصيل الحاصل هذا على تقدير ان يكون تسكب منصوبا عطفا على  
 قوله بعد الدار والوجه الثالث ان ارادة الحال من تسكب مع وجود علامة الاستقبال فيه وهو السين والاستقبال  
 في المعطوف عليه وهو سألط وكذا ارادة الاستقبال من تجمدا مع عدم علامة الاستقبال فيه خارج  
 عن القانون هذا على تقدير رفع تسكب بدون العطف؟ اجيب من جانب المشهورين عن الاول ان من عادة  
 الشعراء يظهر ان طلب امر يكون خلافا بناء على ذلك التخييل والظرافة فلا معنى للاعتراض عليه وعن الثاني بان  
 اختيار التثنية الاول ولا يلزم تحصيل الحاصل لانه انما يلزم ذلك لو كان البعد والفراق مطلوب التحصيل في نفسها  
 وليس كذلك بل المطلوب استمرار البعد ليستمر الوصال بسببه وايضا طلب البعد يجوز ان يكون في الاستقبال كما  
 يدل عليه قوله فبعد هذا اطلب البعد آه وزمان الاستقبال مبهم لا يدري انه زمان القرب او البعد فيطلب  
 فيما هو خير فيه وسيله الى النجاح عنده وعن الثالث ان ارادة الحال من تسكب على تقدير رفعه كما صرح به بدو  
 عطف على بعد الدار وحينئذ يكون معطوفا على مجموع سألط كما ذكر فلا يكون داخلا تحت سين  
 الاستقبال واما ارادة الاستقبال من تجمدا فبملاحظة اقصاء سكب الموعود اليه لان في وقت سكب الموعود  
 لا يكون تجمدا العين بل بعده والقول الفصيح ما ذكره السيد السند في حاشيته ان الاطلاع على ما قصده الشاعر  
 موقوف على الكشف حاله في انشاءه فان من الحكماء المتكلمين بالحكم والمقالات فالانطباق في دلائل الاعجاز  
 وان كان من الظرفاء المستظرفين للنوادر والغرائب فالملحى على ما هو المشهور قوله: ومنشأه اي منشأ التكلف  
 عدم كون تفكيرهم الحقيقة في المعاني قوله: وقلة تصفح اي قلة النظر لكلام الما حيرين من السلف والمتقدمين  
 التصفح النظر قوله: والصحيح اي الصحيح في معنى الشعر الغرض بيان معنى الصحيح للشعر بحيث لا يكون فيه تعسف  
 بوجه لطلان ما هو المشهور حاصل ان متعمد الشاعر بطلب الفراق والبعد لطيب النفس به وصبر عليه حتى كان الفراق امر  
 مطلوب منه قوله: لطيب النفس انما في المصدر الى مفعوله والفاعل قدوف اي لطيب الشاعر نفسه وكذا قوله توطن  
 ومعنى لطيب خود محالي ومعنى التوطن الصبر قوله: والمعنى اي معنى الشعرنا على الصحيح قوله اطيب نفسا من باب التفعيل صيغة التكلم  
 نفسا منحولة لا تميزا وكذا قوله اوطنها قوله: على مقاسا الاحزان اي مقابلا الاحزان متعلق اوطن قوله والاشواق  
 جمع شوق عطف على الاحزان المنصاف اليه للمقاساة من قبيل عطف اللازم على الملزوم لانه يلزم من الحزن على الحبيب  
 كثرة الاشتياق اليه قوله: والتجرع غصصها عطف على قوله اطيب نفسا من الجرع معناه في نوشم اذ غصص اي نفس الغصص  
 جمع غصن وهو كل شئ يتوقف في الخلق ولا يحد وهذا كناية عن الحوادث وتجربتها عن التحمل اي مع تحمل الحوادث  
 الزمان والضمير راجع الى النفس قوله واتحمل آه من باب التفعّل صيغة التكلم وكذا التجرع المذكور معناه بيرة باري  
 ميكنم قوله لا جلتها اي لا بل النفس علة التحمل قوله خزا منفعول اتحمل قوله: لينض الموعود آه صفة خزانة الضمير المستتر الى  
 له فهو المحزن صنف



الوزن فاعله الدموع مفعوله اى يسيل الدموع من عيني قوله من عيني آه بتشديد الياء صيغة التثنية اصله عيني فاضيف الي  
ياء المتكلم حذف لونه ثم ادغم الياء في الياء فصار عيني قوله لا تثبت آه علة افاضة الدموع من باب التفعّل صيغة المتكلم  
من تثبت معناه تعلق به وتمك به اى اتمسك بافاضة الدموع الى وصل يدوم ومسر لا تنزال فمن قوله ان اليوم اطيب  
نفس آه الى قوله واتجرع غصصها آه معنى قول الشاعر سألني بعد الدار عنكم آه ومنه الى قوله يفيض الدموع من عيني آه  
معنى قول الشاعر عيناى الدموع آه وقوله لا تثبت بذلك آه راجع لقوله لتقرّبوا وقوله ومرة لا تنزال آه استشارة الى قوله لتجرّدوا  
فان الصبر آه علة لتثبت المذكور بالوصال المذكور والدموع المذكور قوله هذا هو المفهوم من دلائل آه الغرض منه دفع توهم  
وهو انه هذا لتوجيه كلام القدماء من عند نفسه وهو غير معقول ولوجهه بما لا يرعى قائله حاصل الدفع هذا ليس توجيهه من  
عند نفسه بل هو مفهوم من دلائل الاعجاز للشيخ عبد القادر وهو من المتقدمين قوله وعلى هذا فالسين آه اى على المعنى الا  
خير الصريح للبيت الغرض دفع ما يرد عليه ان هذا المعنى غير مناسب للسين فى قوله سألني لانها لا استقبال والمفهوم من المعنى  
المذكور ان الطلب فى زمان الحال كادول عليه قوله اى اليوم اطيب نفس آه حاصل الدفع ان السين على هذا ليس للاستقبال  
استقبال بل لمجرد التأكيد اى تأكيد الطلب قوله على ما ذكره صاحب الكشاف آه استشهاده على كون السين للتأكيد لقوله  
شقة فى قوله نعم سنكتب ما قالوا فان السين فيه لمجرد التأكيد لا الاستقبال لان الكناية فى الحال فيه قال قيل آه ههنا غرضنا  
احدهما غرض قيل والثانى غرض المصدر من فعل قوله اما غرض قيل فاعترض على المعنى فيما عرف فصاحة الكلام بالتعريف  
المذكور من خلوصه من ضعف التأليف وتناثر الكلمات والتعقيد آه بحيث ان هذا التعريف قاصر بقى منه قيدان لا بد منهما فى  
تعريف فصاحة الكلام وهما خلوصه من كثرة التكرار وتناثر الابحاث لان بهما يخرج الكلام من الفصاحة واما غرض المعنى فرد  
عليه بقوله وفيه نظر ان حاصل الردى فى تحته فصاحة الكلام خلوصه مما ذكره زاد الشرح هذه العبارة للاشارة الى ان ما قال  
قيل ومن كثرة التكرار وتناثر الابحاث آه عطف على قول المصدر فيما سبق فى تعريف فصاحة الكلام خلوصه من ضعف  
التأليف آه لان ما قبل المعطوف عليه يكون مرعى فى المعطوف فيكون قول قيل عطف على قوله من ضعف التأليف  
وتناثر الكلمات آه اى خلوصه من ضعف التأليف آه ومن كثرة التكرار آه قوله وهو ذكر الشئ مرة آه الغرض منه دفع اعتراض  
وهو ان التكرار عبارة عن مجموع الذكريات فلا يتعدى به ذكر الشئ ثلاث مرات فضلا عن الكثرة بل يتحقق تعدده بالتربيع و  
لا يتحقق كثرته الا بالتسديد فلا وجه لعد البيت المذكور من كثرة التكرار لان فيه تثليث لا تربيع ولا تسديد فلا يخرج عن  
الفصاحة حاصل الدفع ليس المراد بالتكرار ههنا مجموع الذكريات بل المراد منه ذكر الشئ مرة بعد اخرى وذكر الشئ الثانى  
المسبق بالاول لان الكثرة مجموع والتكرار الارجاع فيحصل التكرار بالثنائى وكثرته بالتثليث فيصح عد البيت المذكور من  
كثرة التكرار مثلا لقوله وكثرته ان يكون آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان التكرار بهذا المعنى وان تعد فى الامور الثلاثة  
لكن لا يثبت كثرته لان كثرته يتحقق بالتربيع لا بالتثليث فلا يصح عد البيت المذكور من كثرة التكرار لان فيه ليس التربيع



التكرار بل تثليثه حاصل الدفع ان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة ولا شك في حصوله بالتثليث فحصل التكرار وكثرته في الـ  
 مورد التثليث فصيح عند البيت مثالا من كثرة التكرار وانما شرط كثرة التكرار لان التكرار بلا كثرة لا يخل بالفصاحة ولا ليعجب  
 التاكيد اللفظي فذكر الشئ ثانياً تكرر وذكره ثالثاً كثرة قوله وتتابع الاضافات آه عطف على قوله كثرة التكرار فيكون  
 داخلاً تحت كلمة من وليس يعطف على التكرار ولذا لم يقل فيما بعد <sup>كثرة</sup> وتتابع الاضافات ما فوق الواحد فحصل الاضافات  
 باضافتين وحصل المتتابع في ثلاث اضافات فصيح عند البيت الثاني مثالاً للمتتابع الاضافات والمراد من تتابع الاضافات  
 عام متداخلة كما في قوله حماسة جبر عى آه او غير مدافلة كقوله الفير بن الكريم آه قوله فكثرة التكرار آه الغرض منه دفع توهم وهو  
 ان البيتين المذكورين كلاهما يكونان مثالاً لكثرة التكرار وتتابع الاضافات مع ان الامر ليس كذلك حاصل الدفع ليس كذلك  
 بل البيت الاول مثال لكثرة التكرار والثاني مثال للمتتابع الاضافات واللف والنشر مرتب في كلام المصنف كقوله خبر مبتدأ  
 محذوف وهو قوله الشراء فكثرة التكرار قوله اى قول طيب آه تعين المرجع وهو من قصيدة يمدح بها سيف الدولة قوله وتسوية آه  
 من الاسعاد وهو الاءانة وتأنيت الفعل باعتبار الفاعل وهو سبوح لان المراد منه هو الفرس وهو مؤنث سماعى قوله  
 والغمة ما يعمرك من الماد آه تفسير الغمة الواقعة في البيت لانه لفظ غير مشهور ما يسترك من الماد بكثرة قوله والمراد الشدة  
 دفع اعتراض وهو ان الغمة بمعنى ما يعمرك من الماد غير مناسب ههنا لان استعانة الفرس يكون بدون حاصل الدفع  
 ان المراد من الغمة ههنا الشدة لا معناه الاصلى فالمراد المعنى المجازى والعلاقة ذكر الملزوم واردة اللازم لان الشدة لازم للغمة  
 في الماد قوله فعول بمعنى فاعل آه دفع ما يتوهم وهو ان سبوح فعول وقد يكون بمعنى الفاعل وقد يكون بمعنى المفعول فيكون  
 ههنا بمعنى المفعول وغير مناسب بمقام المدح حاصل الدفع انه ههنا بمعنى الفاعل وهو مناسب للمدح قوله من السبح وهو  
 شدة عدو الفرس آه اى ما اخذ من السبح ومعناه سرعة عدو الفرس اى تيزى السبح الغرض منه دفع اعتراض وهو ان السبح  
 من السبح وهو فى المعنى اللغوى سباحة الماد والمورد فيه وهو غير مناسب ههنا حاصل الدفع ان المراد ههنا المعنى المجازى وهو  
 شدة عدو الفرس لان اللازم من سباحة الماد الشدة والعدو فيكون العلاقة من ذكر الملزوم واردة اللازم قوله ويستوى فيه  
 المذكور والمؤنث آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المناسب للذكر ان يقول سبوحه بالتأنيث لكونه صفة للفرس ومعنى مؤنث  
 سماعى حاصل الدفع ان الفاعل يستوى فيه المذكور والمؤنث فلا حاجة لتأنيث قوله واردة فرساً آه اى اراد  
 ان عمر بالسبح الغرض منه دفع ما يتوهم من ان السبح بمعنى شدة العدو ولا يصلح للاستعانة لانه وصف ليس قابلاً للمراء  
 ايضاً الوصف يقتضى الموصوف وما موصوفه حاصل الدفع ان المراد به ذات الفرس حسن الجرى فى العدو الشديد وهو يصلح للاستعانة  
 لانه ذات وايضاً يعلم موصوفه وهو الفرس قوله حسنة الجرى آه اى فى العدو الشديد والمراد من الجرى هو تيزه العدو وكذا يدب عند العدو  
 قوله لا تعجب راكبهما آه صفة موضوعة لحسنة الجرى اى ستوده نمسكه سوار خود را در تيز رفتارى قوله كما منها تجرى فى الماد فيه إشارة  
 الى المناسبة بين المعنى اللغوى والمعنى المراد ههنا لان السبح فى اللغة الجريان فى الماد قوله صفة سبوح آه اشارة الى ان المراد به بانه



مرفوع بناءً على الوصفية قوله حال من شواهد آه بيان اعرابه بانه منصوب بناءً على الحال بانه في الاصل نعت  
للتشواهد ونعت النكرة اذا قدم عليها اعراب والاقوله متعلق بها آه يعني ان الجار والمجرور يقتضي المتعلق فامتنع  
بهنا فاجاب متعلقه شواهد لانه شبهه فعل يصح التعلق به قوله فاعل الظرف آه بيان اعرابه بانه مرفوع بناءً على الناعلية  
لان الظرف يقتضي الفاعل اذا عتمد على الموصوف او المعنى انه فاعل متعلق الظرف اعني ثابت لها بناءً على الاختلاف في  
اقتضاء الظرف الفاعل اما بنفسه او باعتبار متعلقه المحذوف قوله اعني لها آه تعيين الظرف لان الظروف المذكورة ثلاثة  
لها ومنها وعليها فاني مراد ههنا ويجوز ان يكون قوله شواهد مبتدأ مؤخر لتكراره وقوله لها خبراً مقدماً لظرفية قوله والضمائر  
كلها آه تعيين مرجع الظروف المذكورة بانها راجعة الى السبع وهو مؤنث سماعي ويجوز ضمير المؤنث اليه قوله يعني ان لها آه اي  
يعني الشاعر الغرض منه دفع اعتراض وهو ان يكون المراد من قوله منها ان اولادها لها شواهد عليها لها على ذات النفس  
بنفسها كما يدل عليه من التبعية وهو ليس بمقصود ههنا واليه المقصود ههنا مدح النفس وشهادة الشواهد على ذاتها  
لا لغير المدح حاصل الدفع الاول ان المراد نفسها لا اولادها كما اشار اليه بقوله ان لها من نفسها آه فيكون كلمة من  
بياناً للتبعية وحاصل الدفع الثاني ان المراد من شهادة الشواهد ليست على ذاتها بل على نجابتها واصالتها كما  
اشار اليه بقوله على نجابتها آه نجب نجابة ككرامة كرامى ذات كريمة فحاصل معنى الشعر يقول يعني على الخالص من  
بين الاعداء في شدة الامر فرس حسن الجري كريم الاطلاق لها من ذاتها وفعلها غلامات تشهد لها على جودة اصلها و  
محل الاستشهاد فيه كثرة التكرار في الضمائر وهو مما يوجب الثقل على اللسان قوله وتتابع الاضافات آه زاد الشارح هذه  
العبارة للاشارة الى ان البيت الآتي مثال لتتابع الاضافات فقط والى ان قول المصدر كقوله آه خبر مبتدأ المحذوف و  
هو تتابع الاضافات وعبر عن الكاف في قوله بالمثل اشارة الى انه بمعنى المثل قوله اي قول ابن بابك آه تعيين مرجع  
الضمير واشارة ان مرجعه ليس مرجع ضمير قول الاول لانه راجع الى ابى طيب وههنا راجع الى ابن بابك وهو من شعراء الدولة  
العباسية قوله حماسة جبرى آه نصب حماسة لانها منادى مضاف الى جبرى بحذف حرف النداء قوله فيه اضافة آه اشارة  
الى تطبيق المثال مع الممثل يعني ان في هذه البيت تتابع الاضافات موجودة لان حماسة مضاف الى جبرى وصي مضاف  
الى حمومة وصي مضاف الى الجندل فثبت تتابع ثلاثة الاضافات كما فصل قوله وصي ارض ذات رمل آه فالمضاف و  
المضاف اليه كلمتان لما كان المضاف وهو الحماسة معناه ظاهري كقولهم المضاف اليه معناه غير ظاهري <sup>موصوف</sup> <sup>صفة اول</sup> فصل بقوله وصي  
ارض ذات آه الرمل رمل قوله مستوية آه اي هو قوله لا تنبت شيئاً آه من المحذوفات لان في الرمل لا ينبت شيئاً  
قوله تأنيت الاجر آه خبر بعد خبر لقوله وصي ذات آه تفسير باعتبار اللفظ ودفع ما يتوهم من ان الجبرى تأنيت الاجر والنسب  
الجبرى بالمدح كما وبه بقاء بقوله قصرها اي اشاعه للضرورة الشعرية والوزن قوله واطافة جبرى آه عطف على قوله  
اطافة حماسة آه فيكون التقدير فيه اضافة جبرى الى حمومة آه قوله وصي معظم الشيء آه لا عرف المضاف وهو جبرى فيما قبله

له لان شواهد كل شئ في هذه على انه سواء كانت مادحة او ذميمة



عرف المضاف اليه بقوله وهي معظم الشيء قوله واصله حمومة الى الجندل آه عطف على قوله واصله جبر على آه قريبا او  
 عطف على قوله واصله حمومة آه اصالة فيكون التقدير فيه اضافة حمومة الى الجندل قوله وهي ارض ذات آه لما علم المقصود  
 مما سبق فنقل المضاف اليه بقوله وهي ارض ذات حمارة اي زبد سكرار قوله والسبع يدبر الحمام آه تفسير لقوله اسمع اي  
 صوت الحمام قوله وكوه آه اي مثل صوت الحمام كصوت الناقة قوله تمامه آه اي آخر المصراع من البيت المذكور قوله انجبت  
 تراك سعاد آه فيه اشارة الى مبرئ وسمع ظرف مكان بان فيه الشدة ومعناه بحيث وهو يجر للمكان واليه الغرض  
 من هذا التفسير رد على النزول في حيث قال معناه فانت بموضع تزين منه سعاد وتسمعين كلامها ووجه الرد ان هذا  
 المعنى مخالف للعقل والنقل اما العقل انه لو كان معناه ان الحمامة تسمع صوت سعاد وتراه كما قال النزول في كان الواجب  
 عليه السكوت لا الشبوح بان يقول بدل قوله اسمع اي او اسمع لان الشبوح محل السماع ويكون المطلوب الاصفاء  
 حينئذ وهو يحصل بالسكوت او السماع واما النقل فانه مخالف عن الصحاح كما قال الشدة لانه يعلم من الصحاح ان المجرور  
 بمن بعد مبرئ وسمع هو فاعل الرؤية والسماع وكلام النزول في يدل انه مفعول قال وفيه نظر آه اي في قول قيل اعترض  
 الغرض منه رد على قيل كما هو الغرض من نقل قول قيل قوله لان كلاما من كثرة التكرار الغرض منه بيان النظر لان المصدر ما  
 بين وجه النظر حاصله ان كثرة التكرار يتابع الاضافة لا يخلو اما ان يكون مفضيا للثقل على اللسان او لا فعلى الاول داخل  
 في التنافر فخرج بقية ذكر التنافر في فصاحة الكلام والحاجة الى زيادة هذين القيدين وعلى الثاني لا يكون مخالفا لفصاحة  
 فلا حاجة الى اخرجها بل اخرجها مفر للفصاحة لانه يخرج النصيح من الفصاحة قوله كيف آه الاستفهام تعجب والواو في قوله و  
 قد قال آه للحال اي كيف يصح القول بكونها محليين بالفصاحة مطلقا وقد وقع كل واحد منهما في الحديث وهو كلام نصيح بايغ  
 الغرض من قوله كيف وقد قال آه دفع اعترض وهو انه ما الفرق بين وجه هذا النظر بما بين الشدة وبين ما رد الشدة فها سبق  
 في وجه النظر على من يشترط في فصاحة المفرد الخلو عن الكراهية في السمع حيث ذكر الشدة هناك ووجه اخر بقوله ان اد  
 الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والافلا تفل بالفصاحة آه ثم ضعفه فيما سبق بقوله وضعف هذين الوجهين ظاهره آه وقبل  
 بعينه وجه النظر المذكور في هذا المقام وصححه حاصل الدفع ان الشق الثاني من وجه النظر فيما سبق غير ثابت بالدليل فلذا  
 وضعفه وههنا الشق الثاني من وجه النظر ثابت بدليل الحديث فلذا قبله وصححه فافتقر الوجهان صحة وضعفه في الحديث يتابع  
 الاضافات متفصلة لان لفظا بن غير مضاف اليه شيء آخر بل هو مضاف وليست الاضافات فيه متوافقة المراد من الكريم  
 الاول يوسف ومن ابن الكريم ابن يعقوب وهكذا الى آخره كما يعلم من تقابل الثاني بالاول قوله قال الشيخ آه الغرض  
 من نقل كلام الشيخ توطئة لقوله فيما بعد وما اورد المصدر في الايضاح من كلام الشيخ آه وتقويته لما ذكره الشدة في وجه النظر  
 المذكور واشارة الى ما قد من شرط الخلو من يتابع الاضافات واما التوطئة لما ذكره المصدر في الايضاح لان المذكور في  
 الايضاح بعينه هذا الكلام المذكور من الشيخ واما تقويته وجه النظر المذكور لانه يعلم من كلام الشيخ ان الاضافات المتداخلة



اذا سلم من الاستكراه مالمح ولطف والافلا تحسن وهذا بعينه هو المقصود من وجه النظر المذكور كما بينت في التمهيد وما لا اشارة  
 الى ما اخذ في قوله الاول وهو قوله قال صاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن آه قوله قال صاحب آه  
 مقوله قال الثاني هذه العبارة من قبيل التحذير مثل قولنا اياك والاسد اصلها اتق نفسك من الاضافات المتداخلة والا  
 ضافات المتداخلة من نفسك فحذف وهو اتق ليقوم مقام وحذف النفس لعدم الاحتياج اليه وحذف من الاضافات المتداخلة  
 من المعطوف عليه لذكره في المعطوف والمراد من الاضافات المتداخلة المجتمعة بعضها حيز بعض سواء كانت متوالية كافي  
 البيت المذكور في المتن او متفصلة كافي الحديث المذكور لان لفظ ابن فيه غير مضاف اليه لشيء آخر بل هو مضاف وانما كانت  
 المتفصلة متداخلة لان الفاصل المضاف من متعلقات الاول قوله فانها لا تحسن آه علة لالتقاء النفس من الاضافات  
 المتداخلة قوله وذكر انها آه علة عدم الحسن لها يعني ان المقصود من الهجاء الذم فاي راد الالفاظ القيمة ادخل فيه لانه ينبغي لفظاً  
 ومعنى والاضافات المتداخلة ككثرت قوله آه البيت للصاحب ابن عباد والمقصود بالمثال ابن حمزة ابن عمارة فنية تتابع الا  
 ضافتين متفصلة والمراد من الاضافات في كلام صاحب ما فوق الواحد فيصيح تمثيلة قوله عمارة آه بضم العين المهملة علم  
 شخص قوله انت آه مبتدأ خبره قوله ثلجيه وبينهما قوله والتدجيلة قسمية يعني والتدجيلة ثلجيه معناه برف قوله في خيارة آه اي  
 القنار متعلق ثلجيه والمعنى على القلب اي انت خيارة في ثلجيه اذ المقصود وصفه بالبرودة لان الخيارة باردة بالطبع فاذا  
 وضع في وسط الثلج يصاعف البرودة او المعنى بغير القلب بان يكون في بمعنى مع بان المراد ازدياد برودة الثلج بالوضع  
 على وسط الخيارة قوله ثم قال الشيخ لا شك آه فيه اشارة الى تأييد قول الاستاذ والى ما اخذ من شرط الخلو من تتابع  
 الاضافات قوله في ثقل ذلك آه اي ثقل المذكور من الاضافات المتداخلة بعضها حيز بعض في اكثر الاحيان قوله لكنه اذا سلم  
 آه فيه اشارة الى تنويه وجه النظر المذكور قوله ملح ولطف آه من الملاحة واللطافة جزاء اذ قوله كقوله آه اي قول ابن المعتز  
 مثال للملاحة واللطائف مع تتابع الاضافات اذا سلم من الاستكراه قوله فظلمت آه ظل من الافعال الناقصة لكنه ههنا  
 تامة اي دامت وفاعله ايدي جاذر وقوله تدبير الكأس آه حال من فاعل ظلمت ويجوز ان تكون تامة فقوله تدبير الكأس خبر  
 الادارة الجواز ان الكأس بيالة مفعول تدبير ايدي جاذر فاعله خيه تنازع ظلمت وتدير كل واحد منهما يقتضي الرفع بناء على الفاعلية  
 لا يتما عملت اضرمت الاخير كما هو طريق قطع التنازع قوله ايدي جاذر آه ايدي جمع يد وهو الجارحة المخصوص مضاف الى جاذر  
 وهو جمع جودر بفتح الدال وضمها وهو ولد البقرة الوحشية شبهة في عظيمة العين وسواد لا قوله عتاق ودانير الوجه آه صفة اول  
 لجاذر وملاح صفة ثانية له والعتاق جمع عتيق صفة مشبهة بمعنى الجليل وهو مضاف الى ودانير وهو مضاف الى الوجه وفيه شبهة  
 لتتابع الاضافات متوالية وضافة ودانير الى الوجه من قبيل اضافة المشبهة الى المشبه اي وجوه كالدنانير في الصفاء  
 واللمعان قوله ملاح آه مجرور جميع ملاح صفة بعد صفة للجاذر والعتاق لان الصفة المشبهة لا تقع موصوفة كما صرحوا به في  
 قوله هم شجاع بأسلأه جواد فياض قوله ومنه الاطراد آه اي بعض مما ملح ولطف الاطراد وهو عبارة ان يذكر اسم المدح وغيره

مقوله قال الاول وهو قوله قال صاحب اياك والاضافات المتداخلة آه ط



مضافا الى آباءه واجداده على ترتيب وجودهم وولادتهم وهو الذي يبحث عنه في الفن البديع وهذا من قول الترمذي ليس  
من عبارة الشيخ قوله كقوله بعقبة ابن آة البيت لربيعه ابن ابى ذؤاب قاتل عتبة المذكور اوله وان يقتلوك فقد  
ثلثت عمر وشهم... بعقبة ابن الحارث آة وكان قوم عتبة قد قتلوا ابنا لربيعه فقتله ببيعة بدل ولده قوله وان يقتلوك  
خطاب لولده المقتول والغرض منه التلويح المحرر من نفسه وقوله فقد ثلثت عمر وشهم آة اى فقد هدمت ملكهم  
ضربت وقوله بعقبة الباء للسببية والمضاف محذوف اى بسبب قتل عتبة ابن الحارث بن شهاب والمقصود بالمثال  
قوله ابن الحارث ابن شهاب فيه متابع الاضافتين متفصلة قوله وما اورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ آة وهو  
بعينه ما ذكره الترمذي انما من قوله قال الشيخ عبد القاهر قال صاحب الى قوله ومنه الاطراد الذي ذكر في علم البديع  
والضمير في جعل ونظائرهما راجع الى المصنف والغرض من هذه العبارة تمهيد للاعتراض الآتي بقوله لا يقال ان من اشترط  
آة وجواب عنه بقوله لا نأخذ قولهما اية آة وايضا الغرض منها اشارة الى دفع اعتراضات ثلاثة الاول الاستشهاد بهذا  
الحديث غير صحيح لانه غير مرتبة فيه الاضافات لان لفظ ابن غير مضاف اليه لشيء آخر والثاني ان الحديث المذكور ان كان  
مثالا لكثرة التكرار فبقى متابع الاضافات بلا مثال وان كان مثالا لتتابع الاضافات بقى كثرة التكرار بلا مثال و  
الثالث ان الاستشهاد بقوله علي بن حمزة لا يصح لانه ليس فيه متابع الاضافات بل فيه اضافتين حاصل الدفع الاول ان  
متابع الاضافات اهم من المرتبة وغير المرتبة وحاصل دفع الثاني ان الحديث مثال لهما لا لاهدهما وحاصل دفع الثالث  
ان متابع الاضافات جمع لغوي لا اصطلاحى اما بيان وجه الاستبعاد الاول انه جعل يا علي بن حمزة بن عماره من متابع  
الاضافات مع عدم الترتيب فيه لان الابن الاول صفة لعل في الثاني صفة لحمزة واما بيان وجه الاستبعاد الثاني انه اورده الحديث  
بعد ذكر كثرة التكرار ومتابع الاضافات فكونه مثالا لاهدهما ترجيح بلا مرجح واما بيان وجه الاستبعاد الثالث لانه جعل يا علي  
بن حمزة بن عماره من متابع الاضافات مع ان فيه اضافتين وكذا قوله فظلت تدبر الكأس آة جعل من متابع  
الاضافات مع انه فيه اضافتين فعلم انه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد قوله كافي البيت الاول آة وهو المذكور  
في المتن من قول ابن بابك حمامة جبرعى حومته آة قوله لا يقال آة القائل الخ الى حاصل الاعتراض ان مراد من اشترط  
عدم كثرة التكرار في فصاحة الكلام فهو انما بالنسبة الى امر واحد اعني ما يكون معنى كل واحد من المكر واحد اى في الحديث  
ليس لك لان المراد بالكر يم الاول يوسف والثاني يعقوب وهو الثالث اسحاق وبالرابع ابراهيم والمراد عنده من  
متابع الاضافات المرتبة المتواصلة بدون الفصل والحديث ليس لك لانه وقع بين المضافين امر غير المضاف اليه  
وهو لفظ الابن فلا يكون من الاضافات المرتبة فلا يصح الاستشهاد به فلا يصح النظر المذكور لابتناؤه على هذا الحديث كما مر  
قوله ان من اشترط آة وهو الذي زاد فيه كثرة التكرار ومتابع الاضافات في تعريف فصاحة الكلام قوله ذلك آة اى الخلو  
عن كثرة التكرار ومتابع الاضافات قوله كافي اليتين آة المذكورين في المتن الاول قوله سبوح لهما منها عليها آة فغنية



كثرة التكرار بالنسبة الى واحد وهو الفرض لأن الضمائر كلها اليها والثاني قوله مما جزم على حومة آه فنية تتابع الا  
 ضافا المرتبة المتواصلة بدون الفصل بين الاضافتين بأمر آخر غير المضاف اليه قوله سلم عن هذا اي عن  
 الاضافة المرتبة وعن كثرة التكرار بالنسبة الى أمر واحد كما عرفت قوله لأننا نقول حاصل ان كثرة التكرار بالنسبة  
 الى أمر واحد وكذا تتابع الاضافات المرتبة ان كان كل واحد منهما موجبا للشغل فقد حصل الاختلاف منه بالتساوي والواقع  
 في تعريف فصاحة الكلام فلا حاجة الى زيادة هذين القيدتين بعده والافلا وجب لاختلافهما بالفصاحة لأن كل واحد منهما  
 قد وقع في التنزيل فكيف يكون محلا بالفصاحة؟ حاصل الجواب ان مراد القائل ان كان ما هو اعم فالاستشهاد بالجمي  
 وان كان ما هو اخص اعني المرتبة وما هو بالنسبة الى شيء واحد فالاستشهاد بالآية الكريمة المذكورة لا بالحيث وبالجملة  
 لا وجه لكلام القائل قوله بهما حيث اي كثرة التكرار بالنسبة الى شيء واحد وتتابع الاضافات المرتبة مثل كثرة  
 التكرار بالنسبة الى الأمور وتتابع الاضافات الغير المرتبة ان اوجبا ثقل او شناعة فلا وجه لقوله كيف وقد وقع  
 كيف استفهام تعجب والاول للحال وضمير التنبيه في وقعا راجع الى كثرة المذكورة بالنسبة الى أمر واحد والى  
 تتابع الاضافات المرتبة يعني كيف يكون كثرة التكرار بالنسبة الى أمر واحد وتتابع الاضافات المرتبة محلا بالفصاحة  
 والحال ان قد وقع كل واحد منهما في التنزيل واشتمال القسم ان بالمخالات للفصاحة باطل قوله بقوله تعد  
 مثل دأب قوم مثال تتابع الاضافات المرتبة لأن مثل مضاف الى دأب وهو مضاف الى قوم وهو مضاف  
 الى نوح بلا فصل بين الاضافات قوله وقوله تعد ذكر رحمة ربك عبده زكريا هذا ايضا مثال تتابع الاضافات المرتبة  
 لأن ذكر مضاف الى رحمة وهو مضاف الى رب وهو مضاف الى الكاف بلا فصل بين الاضافات وانما ذكره مثنى  
 لأن الاول مثال الاضافات في الجوامد والثاني في المصادر قوله وقوله تعد ونفس وما سواها؛ مثال  
 كثرة التكرار بالنسبة الى شيء واحد وهو ههنا النفس لأن الضمير كلها راجعة اليها قوله  
 والفصاحة في المتكلم لم يفرغ عن تعريف فصاحة المفرد والكلام شرع في تعريف فصاحة المتكلم فقال  
 والفصاحة في المتكلم انما وانما زاد الشد قوله والفصاحة لأن قول لمص وفي متكلم عطف على قوله فيما سبق  
 لا في الكلام أو قوله في المفرد وما قبلها لفظ الفصاحة فعاده في المعطوف ايضا لأن ما قبل المعطوف عليه معنى  
 في المعطوف قوله هي قسم من مقولة وكيف تعريف للملكة لأنها وقعت في تعريف فصاحة المتكلم والشيء  
 يعرف كاملا اذا عرف جميع اجزائه التعريفية فلذا عرف للملكة يعرف فصاحة المتكلم وانما قال هي قسم  
 من مقولة وكيف ولم يقل هي مقولة وكيف لأن وكيف اعم من الأسخ وغيره والملكة مختصة بالأسخ وغير  
 الأسخ يستعمل الا كما سيجي في آخره الشرح فلذا قال قسم واما المقولة فما يقال ويصدق على ما حكمه في جواب  
 ما هو قول الجنس اي صدق تحت اجناس قوله ورسم القدماء وكيف لما كانت الملكة اقسم من وكيف لا بد من معرفة وكيف  
 لأن معرفة الخاص يتوقف على معرفة العام فلذا عرف العام وكيف بتعريفين الأول تعريف لقدماء والثاني تعريف للتأخرين

له قوله فلذا كذا آه جزاء ان اوجبا ان فقد حصل الاختلاف عن التنافر قوله واللا آه وان لم يكن لها

في الملوك او على قوله



وانما قال درسم ولم يقبل حدة لانه لا يجد لاتاما ولانا نقصا لوجوب ذكر الجنس فيها ولا جنس للكيف لانه من الاجناس  
 العالية فلو كان فوقه غيره لم يكن منها بل الغاية في الاجناس العالية الرسم الناقص فانها بالبساطة لا تتحد اصلا  
 ولا ترسم رسماً تاماً قوله بانها بهيئة آه وتأنيت ضمير بانها مع انه راجع الى الكيف وهو ذكر باعتبار الجز وهو بهيئة وهي مؤنث  
 او باعتبار انه مؤنث بالمقولة والهيئة في اللغة الشان والصورة والصفة قوله قارة آه وهي ما اجتمع اجزائه في المحل  
 وغير القارة ما لا يجوز اجتماع اجزائه في الوجود وهي صفة هيئة قوله لا تقتضي قسمة ولا نسبة آه صفة بعد صفة لهيئة قوله  
 لذاته آه متعلق لقوله لا تقتضي اي عدم اقتضاء القسمة والنسبة لذاته والضمير في لذاته راجع الى الكيف وفوائد القيود  
 المذكورة في تعريف الكيف سياقي من الشرح بقوله فخرج بالقيود الاول الحركة والزمان آه قوله والهيئة والعرض آه الفر  
 ض منه دفع اعتراض وهو ان الواجب ههنا ذكر العرض مكان الهيئة لان الكيف قسم من العرض والمقسم مأخوذ في تعريف  
 الاقسام بحيث يقع جنساً في تعريفها حاصل الدفع ان الهيئة والعرض متحد المفهوم فذكر احدهما بعينه ذكر الآخر فذكر الهيئة  
 بعينه ذكر العرض فكان المقسم مأخوذاً في الاقسام قوله الا ان العرض آه دفع اعتراض وهو ان مقسمة العرض بجنسية  
 صريح وظاهر بالنسبة الى الهيئة فلم اختار الهيئة على العرض حاصل الدفع ان العرض باعتبار العرض شئ آخر والهيئة  
 باعتبار الحصول في نفسه فيكون ذكر الهيئة اولى منه لمناسبة مع قوله قارة الذي ينبغي عن الحصول والثبوت كما سيجي  
 فان قيل ان الذي هو السليم ههنا يقتضي ان يقول متحد المفهوم مكان قوله متقاربا بالمفهوم حتى يظهر وجه صفة الاستثناء بقوله  
 الا ان العرض آه قلنا ان هذا الاستثناء من المحذوف فيكون التقدير انها متقاربا بالمفهوم لا افرق بينهما الا بهذا الاعتبار  
 فيكون المستثنى مفرغاً وهو متعارف بين العلماء قوله باعتبار عرضه آه اي حصوله في شئ اخر اي حصوله في المحل و  
 الموضوع قوله باعتبار حصوله آه اي في نفسه ومعنى اعتبار حصوله في نفسه اعتبار وجوده وتحقيقه في ذاته لانهم يقولون  
 ان للاعراض وجوداً في نفسه لكنه ثابت للغير كما قالوا وجود الاعراض في نفسها وجود بالمحال الاول وجود في نفسه  
 والثاني وجود ببطي قوله والمراد بالقارة الثابتة آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المتبادر من القارة ان تكون قائمة  
 بنفسها فلا يستقيم ذكرها في تعريف الكيف الذي هو قسم من العرض الذي هو قائم بالغير حاصل الدفع ليس المراد من  
 القارة القائمة بنفسها بل المراد منها الثابتة في المحل وهو لا ينافي العرضية قوله فخرج بالقيود الاول آه وهو قوله قارة  
 الغرض منه بيان فوائد القيود في تعريف الكيف فخرج بقوله هيئة الجوهر لانه ليس بهيئة وباقي القيود الاعراض غير الكيف  
 اما خروج الحركة فلانها اما غير داخلية في المقولات كما هو مذاهب البعض لان تقسيم المقولات في الممكنات المركبة  
 منخوطة عند الحكماء في عشرة مقولات اي اجناس عالية ثم قسموها الى نسبية وغير نسبية فالجوهر والكم والكيف من  
 الثاني وما عدىها من الاول والحركة ليست من المركبات عند ذلك البعض واما لانها عبارة عن كونه في آئين  
 في مكانين هذا عند المتكلمين واما لانها عبارة عن الخروج عن القوة الى الفعل تدريجا هذا عند الحكماء ولا شك في كونها



سبعة غير قارة على كلا التعريفين واما خروج الزمان لانه مقدار للحركة وصلى غير قارة والهيئة القارة لا تكون مقدارا  
لهيئة غير قارة واما خروج الفعل والانعزال فلان الفعل عبارة عن تأثير الفاعل في الغير مادام مؤثرا والانعزال  
عبارة عن تأثير الشيء مادام متأثرا أي يقول اثر الشيء مادام قابلا ولا شك ايضا في كونها غير قاريتين فان  
يصل بقيد قارة خرج الاصوات لكونها غير قارة مع انها من الكيفيات قلنا ان الصوت لعله عند سم بسيط فيكون خارجا  
عن المقسم فلا يكون داخل في القسم الذي هو الكيف لانه قسم من المركب كما عرفت او نقول ان التعريف عند القدماء  
جائز بالاخص فلو خرج عنه فلا بأس به قوله وبالثاني اه اي خرج بالقيد الثاني وهو قوله لا تقتضي نسبة اه عطف على قوله  
بالقيد الاول بخلاف الموصوف وهو القيد قوله الكم اه وهو ما يقبل القسمة لذاته اما متصل وهو ما يكون بين اجزائه حد مشترك  
وهو على قسمين قار الذات وغير قار الذات الاول المقدار كالخط والسطح والجسم التعاليسي والثاني الزمان فقط وهو خارج بالقيد  
الاول كما مر فاذا قسمنا الخط بنقطة كانت النقطة حد مشتركا لكل من قسمي الخط وكذا اذا قسمنا السطح بخط والجسم التعاليسي  
بسطح والزمان بآن ومنفصل وهو ما لا يكون بين اجزائه المفروضة حد مشترك كالعدد فقط فانه منحصر فيه فان العشرة  
اذا قسمت بسبعة واربعه مثلا لم يكن بين السبعة والاربعه حد مشترك والاصوات الستة وسبعة والاربعه خمسة فخرج بقوله  
لا تقتضي نسبة اه كلا قسمي الكم لانه يقتضي تمام المحل لذاته قوله بالثالث اه خرج بالقيد الثالث وهو قوله ولا نسبة قوله  
بأني الاعراض النسبية اه اي الحاصلة بالنسبة الى شئ آخر وهي الوضع والتمتع والملك والالين والاضافة لانها تقتضي  
النسبة الى شئ آخر قوله وقولهم لذاته اه اي قول القدماء في تعريف الكيف لذاته الفرض منه بيان قولهم في تعريفه لذاته  
حاصله زيادة هذا القيد لدخول الكيفيات المتقسمة باعتبار المحل فيه وهي الكيفيات المختصة بالكميات اي الكيفيات التي  
لا تعرض للشئ الا بواسطة الكمية كالثلث والتربيع والاستقامة والانعقاد في الكميات المتصلة الزوجية والفردية في  
المنفصل فهذه الكيفيات لا تقتضي القسمة لذاتها لكونها بالخط لكنها باعتبار قسمة المحل والمعرض تحقق القسمة فيها فلا  
تخرج بهذه الكيفيات من الكيف وكذا زيادة هذا القيد لدخول الكيفيات المتقسمة بالنسبة باعتبار المحل فيه وهي الكيفيات  
العارضة للاعراض النسبية كالسرعة والبطء والعارضتين للحركة على تقدير ان تكون عبارة عن الكونيين في انهم في  
مكانين فانها حينئذ من الاعراض النسبية او كالعلم المتعلق بالابوة فهذه الكيفيات لا تقتضي النسبة لذاتها لكونها  
بالخط لكنها باعتبار النسبة المحل والمعرض وهو المعلوم بتحقيق النسبة فيها ايضا فلا تخرج عن الكيف قوله بواسطة اقتضا  
محلهما اه اي معرضهما يعني ان اقتضا تلك الكيفيات للقسمة والنسبة بتبعيته المحل لانهما فيكون المحل واسطة في  
العروض في ثبوت الحكم كالحركة للجاس في السفينة بواسطة قوله ذلك اه اشار الى القسمة والنسبة مفعول لاقتضا  
قوله والا حسن ما ذكره المتأخرون اه اي احسن تعريف الكيف ما ذكره المتأخرون وجه الحسن ما نقل من الشئ وهو  
ان في لفظة الهيئة والقارة الخفاء كما مر تقريره من الاعتراض الوارد عليه ما لتعريف المتأخرين خال عن ذلك الخفاء



لعدم ذكرهما في تعريفهم وكذا دخل في تعريف القدماء الوحدة والنقطة في تعريف الكيف لأنها لا يقتضيان لقسمته بذاته  
لأن الوحدة عبارة عما لا ينقسم أصلاً والنقطة نهاية الخط وبسي بسيط؛ وكل واحد يقتضي عدم القسمته لذاته ولكنها  
يقتضيان القسمته بواسطة اقتضا محليها فيكونان داخلين في تعريف الكيف عندهم بقوله لذاته مع أنها ليسا  
من الكيف بل ليسا من المقولات الشاع للعرض لأن حصر الاعراض فيها هي المركبة وهي التي تكون اجناساً  
عالية لما تحتها كما مر والوحدة والنقطة ليستا جنسين لما تحتها لكونهما بسيطين والمجنس ما يكون له فصل  
وكما له جنس وفصل فهو مركب بخلاف تعريف المتأخرين فإنه يخرج منه الوحدة والنقطة ليقول لهم واللاقسمته  
كما ستعرف فيه وكذا يرد الاعتراض على الحركة في تعريف القدماء بحيث ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لاجزائها  
وان جعلت من الاين فقد ضربت بقوله لا تقتضي نسبة فلا حاجة لاجزائها الى قولهم قارة وكذا الفعل والانفا  
ل فاركان بقولهم لا تقتضي نسبة وايضا يخرج الزمان ليقولهم لا تقتضي قسمته لأنه نوع من الكم المتصل فلا حاجة للقدماء  
في تعريف الكيف لزيادة قيد القارة وبه الايرادات لتردد على تعريف المتأخرين لعدم اخذهم لفظ قارة في تعريفهم  
فيكون تعريفهم أحسن من تعريف القدماء قوله؛ وبهانه عرض آه خرج بهذا القيد الجوهري قوله لا يتوقف تصوره آه  
خرج بهذا القيد الاعراض النسبية وهي الوضع والتمتد والممكن والأين والاضافة والفعل والانفعال  
لأنها يتوقف تصورها على تصور الغير لكونها من الأمور النسبية والمراد من الغير الأمر الخارج لأنه المتبادر الى الذهن  
ومعنى المتوقف أنه يمكن التصور بدون ذلك الغير فلا يرد النقص بالكيفية المركبة من الحلاوة والحموضة  
لأن تصورها يتوقف على تصور اجزائها لا على امر خارج عنها وكذا لا يرد بالكيفية المكتسبة بالحد والرسم  
كالبياض المتوقف على تعريفه وهو لون مفرق البصر اذ لا توقف لها على الحد والرسم بمعنى عدم امكان  
التصور بدونها لا مكان حصولها بالبداهة فان قيل ان العرض مأخوذ في تعريف الكيف وتصوره  
موقوف على تصور الغير وهو المحل اذ هو الموجود في موضوع؟ قلنا ان الموقوف على الغير هو مفهوم العرض  
والكيف ما صدق عليه العرض ولا يلزم من توقف المفهوم توقف ما صدق عليه المفهوم انما يلزم من توقف  
العرض على الغير توقف الكيف عليه لو كان العرض ذاتياً للكيف لأن مقتضى الذات لا يكون مختلفاً عن الذاتي وليس  
كذلك والا لكان العرض جنساً تحت من المقولات والمفروض ان اقسام العرض اجناس عالية ليس ما فوقها جنس  
فيلزم خلاف المفروض والعرض عرض عام لها ليس جنساً قوله؛ ولا يقتضي القسمته عطف على قوله لا يتوقف عطف عليه على صفة  
جزء ثان من تعريف الكيف خرج بهذا القيد الكم متصلاً كان او منفصلاً لأنه لا يقبل القسمته الوهمية المراد من القسمته قبول القسمته  
الوهمية لانفس القسمته الوهمية لأن الكم يقتضي قبولها لانفسها اذ كيده أن لا يفرضها الفاض ولا يتوهم المتوهم وانما يخص  
القسمته بالوهمية لان الكم لا يقتضي القسمته الفعلية اذ مقتضى القابل يجب وجوده مع مقتضى والمقبول والالام يكون جنس القسمته  
مقتضى والقابل بل معدوم محض وبه خلاف المفروض قوله؛ واللاقسمته خرج بهذا القيد الوحدة والنقطة على ما من الاعراض



يخرجها من الكيف بل من المقولات السبع للعرض اذ المقصود ليس حصر الاعراض فيها فقط بل الاعراض المركبة من الا  
 جناس العالية وبما يستأجسبين لما تحتها لباطنها لان الوحدة ما لا ينقسم اصلا والنقطة نهاية الخط وكل واحد منهما  
 بسيط عرض يقتضي التسمية قوله في محله انه ظرف مستقر حال من فاعل لا يقتضي فيكون المعنى لا يقتضي التسمية  
 تسمية حال كونه في محله والفائدة في زيادة هذا القيد اشارة الى ان عدم اقتضاء التسمية واللا تسمية ليس باعتبار  
 التصور فقط كما هو حال التوقف بل باعتبار الوجود في محله الا لا يخرج الكم من الكيف لعدم اقتضاء التسمية واللا تسمية  
 في تصور الذهني ضرورت ان تصوره لا يستلزم تصور التسمية واللا تسمية في الذهن لجواز ان يتصور بخاصة اخرى في  
 الذهن كقبول المساوات والزيادة والنقصان لانه يمكن تصور كل واحدة من خواص الكم بدون الاخرى لانا نتصور  
 الانقسام مع الغفلة عن اعتبار مساوات جزئها الى هو اصغر منه وعدم مساوات المجموع للبعض وكذا التصور المساوات و  
 المتفاوتة مع الغفلة عن التسمية قوله اقتضاء اوليا انه هذا قيد رابع في تعريف الكيف مفعول مطلق للاقتضاء المعنى  
 في قوله لا يقتضي التسمية واللا تسمية وفائدة في اقتضاء اللا تسمية اندراج الكيف الذي يقتضي اللا تسمية لكن للذات  
 في تعريفه كالعلم بالبسيط الحقيقي مثل جوهر الفرد فانه يقتضي اللا تسمية لكن للذات بل بسبب معلومه البسيط لانه لا  
 يقتضي اللا تسمية والعلم مطابق للمعلوم فيكون مقتضيا له اي لعدم الانقسام بسبب تلك المطابقة اللازمة له اقتضاء  
 ثانيا لا اوليا فيكون العلم داخلا في الكيف لان المذهب المنصور انه من مقولة الكيف كما هو مسطور في كتب الميزانية و  
 اما فائدة في اقتضاء التسمية الاحتراز عن خروج الكيفيات المتضمنة للتسمية بسبب عروضها الكيميات كالبياض القائم  
 بالسطح او بسبب عروض الكيميات لها كالعلم المتعلقة بالاشياء المتعددة فانه يقتضي التسمية لكن للذات بل بسبب  
 الكم المعروض له او العارض له وبالجملة العلم والكيفيات المحققة بالكم لا تقتضي التسمية واللا تسمية لذاته واما بالنظر الى  
 المعلوم او المعروض او العارض فقد تقتضي التسمية او اللا تسمية او لا والفرق بين الاقتضاء لذاته كافي قول المتقدمين  
 والاقتضاء الاول كافي قول المتأخرين ان الاقتضاء الاول يقابله الاقتضاء الثانوي والاقتضاء لذاته يقابله اقتضاء  
 بالغير وبالواسطة لا باقتضاء اخر له قوله ثم الكيفية ان اختصت به الفرض منه تمهيد تعريف الملكة التي وقعت في تعريف  
 فصاحة المتكلم والى اشارة الى دفع اعتراض وهو انه ما الوجه في اختيار الملكة على الصفة والحال فاشارة الى دفعه او لا  
 بقوله ثم الكيفية اه وثانيا صرح دفعه بقوله فقوله ملكة اشعاره حاصل الدفع ان الصفة والحال يطلق على مطلق  
 الكيفية راسخة ام لا والمراد ليس الا الكيفية الراسخة فلذا اختارها قوله بذوات الانفس اه المراد بهما الانفس الحيوانية و  
 المحرر اضافي اي بالنظر الى الحياد والنبات فلا يرد ان بعض من تلك الكيفيات ثابتة للبهوات والواجب كالعلم و  
 الارادة قوله كيفية نفسانية اه انما قيد بالنفسانية لان اقسام الكيف اربعة الكيفيات المحسوسة والكيفيات النفسانية  
 والكيفيات المختصة بالكيمياء والكيفيات الاستعدادية فالكيفية المختصة بذوات الانفس كيفية نفسانية لا الاخرى



قوله ورح ان كانت آه اى الكيفية المختصة بذوات النفس على قسمين اى الكيفية النفسانية على قسمين راسخة وغير راسخة بهذا التقسيم فى الكيفية النفسانية فقط لان الكيفيات الاخرى قوله راسخة آه اى مستحكمة فى موضوعها بحيث لا يزول عنه بغير زوالها قوله ملكة آه من الملك بمعنى القوة لتصرف صاحبها فى المدرك كيف شاء قوله والا تسمى حالا آه اى وان لم تكن تلك الكيفية راسخة تسمى حالا من القول بمعنى التغير لا انتقالها من حال الى حال كالكتابة فى ابتداء الزمان تسمى حالا فاذا انقضت وصارت حكمه تسمى ملكة قوله فالملكة آه تصرف بتعريف الملكة الواقعة فى تعريف فصاحة الكلام بعد التمهيد قوله فقوله ملكة آه تفريع مما سبق من اختيار الملكة على الصفة والحال قوله حتى لو عبر عن المقصود آه غاية لا اعتبار الهيئة الراسخة فى فصاحة التكلم قوله من غير رسوخ ذلك آه اى التعبير بلفظ فصيح فى ذهن التكلم قوله فى الاصطلاح آه اى فى اصطلاح البلغاء فيه اشارة الى انه يسمى فصيحاً فى اللغة قوله وقوله يقتدر آه مبتدأ خبره قوله شعاع آه واما قوله يقتدر بيان القول وقوله دون يعبر آه دفع اعتراض وهو انه ما الوجه للمصدر انه قال يقتدر ولم يقل يبدل يعبر بها عن المقصود آه مع انه اخبر واقيد وبناء الممتون عليه حاصل الدفع انه لم يقل كك للاشعار ان التكلم يسمى فصيحاً حالتي التكلم وعدمه اى حالة السكوت بناء على اصل تلك القدرة والملكة بخلاف يعبر لانه يقتضى كونه فصيحاً حالة النطق فقط دون السكوت لان التعبير يدل على التكلم والنطق فقط قوله اى سواء كان من ينطق آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المتبادر من حال النطق زمان التكلم ومن حالة عدمه الزمان الماضى والمستقبل فهذا الاشعار كما يحصل بقوله يقتدر بها كك يحصل بقوله يعبر بها بان يكون فى زمان من الازمنة الثلاثة فمما وجه الترتيب حاصل الدفع ليس المراد بالنطق بعدم النطق المعنى المذكور بل اعم منه بانه يسمى فصيحاً حالة كونه من ينطق فى الجملة وفى زمان من الازمنة الثلاثة والمراد بقوله كونه من لا ينطق اصلاً من الازمنة الثلاثة بخلاف يعبر لانه لا يدل على من لا ينطق اصلاً قوله قط آه بفتح القاف وتشديد الطاء المعنونة فى افصح اللغات هى ظرف زمان لا استغراق الفعل الماضى المنفى كما قال ابن الحاجب فى الكافية واستعماله بهما فى المضارع المنفى من مساحات المصنفين كما قال ابن هشام فى المعنى والعامية يقولون لا افعل قط وسهولحى قوله ولكن له ملكة الاقتدار آه مربوط بقوله ولا ينطق له فقط يعنى عدم النطق متعيد بقاء ملكة الاقتدار والا فلا يكون فصيحاً قوله ولو قيل يعبر آه هذا من تنمة الدفع المذكور يعنى لو قيل يعبر بدل يقتدر بعد ما بيناه من معنى الاقتدار والتعبير لاختصاص النصا حة لمن ينطق بمقصوده فى الجملة اى فى زمان من الازمنة ولا يشتمل لمن لا ينطق اصلاً مع ملكة الاقتدار مع ان الامر ليس كك فلذا اختار لفظا يقتدر من يعبر قوله وهكذا يجب آه بحيث ما فسر من من حالة النطق وعدمه لئلا يرد على ظاهره ما قد عرفت الغرض من هذه العبارة تعريف على بهاد الدين الحلوى حيث قال فى اختيار يقتدر على يعبر ان التعبير مختص بمن نطق والاقتدار عام فلذا اختاره ووجه الرد ان المتبادر فى التعريفات الاطلاق العام لا الخاص فاذا ذكر يعبر فى التعريف بدل يقتدر فيكون هو عاماً ايضاً فى الازمنة الثلاثة لكن لا يكون عمومه لمن لا ينطق اصلاً بخلاف الاقتدار كما عرفت قوله



بلفظ فصيح أه دفع اعتراض وهو أنه الوجه في اختيار ذكر اللفظ من الكلام مع أن المناسب أن يقول بكلام فصيح مكانه  
 أن النصيحة يوصف بها المفرد والكلام والتكلم بالذات حاصل الدفع إنما اختار اللفظ من الكلام ليعلم المقصود إلى أصل  
 من الاقتدار للمفرد والمركب فلو قال بكلام فصيح لا يعلم للمفرد قوله وذلك أه إشارة إلى العموم المذكور أي العموم المذكور  
 لأن اللام في المقصود أه الغرض منه دفع اعتراض وهو أنه لا حاجة إلى التعميم المذكور لأنه يحتمل أن يكون اللام في قوله  
 المقصود للمعهد والمعهود بهما المقصود الذي لا يمكن التعبير عنه إلا بالكلام فيكون الواجب ذكر الكلام مكان اللفظ حاصل  
 الدفع أن اللام في قوله المقصود للاستغراق لعدم القرينة على الخصوص قوله أي كل ما وقع عليه قصد التكلم أه هذا التغيير  
 المقصود بعد كون اللام في المقصود للاستغراق أي كل لفظ سواء كان المفرد أو المركب وقع عليه قصد التكلم وإرادته بعد  
 ملكة الاقتدار فهو نصيحة التكلم وليس المراد من قوله وقع وقصد بصفة الماضي الوقوع في الزمان الماضي وقصد فيه  
 بل وقوع القصد في أي زمان كان لما تقر أن الأفعال المذكورة في التعريفات تنسلخ عن الزمان ويراد بها مجرد الحدث  
 قوله فلو قيل بكلام أه تفرغ على اختيار ذكر اللفظ على الكلام حاصله لو أورد مكان لفظ كلام فيكون المعنى أن التكلم في  
 نصيحته يقدر على التعبير عن كل مقصوده بكلام فصيح دون المفرد مع أن هذا باطل لأن بعض المقاصد لا يمكن التعبير عنه إلا  
 بالمفرد مثلاً أن تعرض على الحاسب اجناساً مختلفة لتبلغ عدد تلك الاجناس على الحاسب لأن يعد عنده فتقول  
 دار غلام جارية ثوب بـ طـ وغير ذلك فهذه الالفاظ ليست الا مفردة فلو قال بكلام فصيح مكان لفظ فصيح لم تجز  
 هذه الالفاظ عن فصاحة التكلم فلا جمل ذلك قال لفظ دون كلام قوله لترفع حسابها أه اما على صيغة المخاطب بمعنى  
 تبلغ عدد الاجناس على الحاسب ليعدها او بصفة الغائب أي ليعد عددها إلى صاحب المال حسب حسابنا أي عده  
 عدداً قوله وقول بعضهم أه وهو الخ إلى الغرض منه رد عليه بقوله سهو ظاهر أه حاصل قول البعض أن المصداق لفظ  
 فصيح دون كلام فصيح او لفظ بليغ يعني لم يقل كلام فصيح او لفظ بليغ مكان قوله لفظ فصيح ثم بين وجه عدم ارادة كلام  
 فصيح ولفظ بليغ بما بيننا الشرح فرد الشرح عليه بقوله سهو ظاهر أه حاصل الرد أن مثل هذا الكلام يقال في مقام بيان جمل  
 بعض القيود عن بعض الترجيح يقتضي جهة اتيان كل منها معلوم أنه لا يصح أن يقال بلفظ بليغ لأن البلاغة ليست  
 بشرط في فصاحة التكلم بل الفصاحة تحقق بدونها فإن قيل هذا التعريف أه اعتراض على تعريف فصاحة التكلم  
 حاصله أن هذا التعريف صادق على الادراك والحيوة ونحوهما لأن الاقتدار على تعبير المقصود موقوف على ما يحصل  
 الفصاحة فيه كما يدل عليه الباء السببية في قول المصداق يقتدر بها والادراك والحيوة ليسا من الاسباب لها بل هما  
 شرطان فافترق التوقف باعتبار السببية والشرطية قوله ولو سلم أه جواب آخر ليدل على تسليم الجواب حاصله لو سلمنا أن هذه اللفظ  
 اسباب فتقول ان المراد بالسببية للاقتدار المذكور السبب القريب الذي يكون بلا واسطة شئ أخرى لا مطلق السبب  
 وهو لا يمتنع أن في الملكة المذكورة لأنها سببية للتعبير على المقصود بلا واسطة شئ أخرى واما الاقتدار بالعلم والحيوة

كما يتوقف على الملكة المذكورة فلا يكون التعريف ما قلناه أه حاصل الجواب أن الملكة في تعريف نصيحة التكلم سببها



فهو انما يكون بواسطة سليقة عمرية او تعلم او ممارسة تراكيب البلاغ فلا تدخلان في التعريف المذكور قوله بل هي  
 شرط آه الفرق بين السبب والشرط ان السبب ما يكون مؤثراً في الشيء والشرط ما يتوقف عليه التأثير من مدخلية  
 فيه كجنان الخطيب للاحراق السبب له النار وجفانه شرط واما الفرق بين العلة والسبب فهو ان العلة ما يترتب عليه  
 المعلول والسبب ما ينفذ الى السبب بدون ترتيب اسبب عليه قوله لانه السبب الحقيقي آه دليل لكون السبب القريب  
 ودفع توهم وهو ان السبب ذكر مطلقاً في قول المصنف بذكر الباء السببية في قوله بها آه فمن اين ادت منه السبب  
 القريب حاصل الدفع ان القرينة على السبب القريب التبادر الى الفهم لان السبب الحقيقي هو السبب القريب بلا واسطة  
 لان السبب بالواسطة فليس سبباً في الحقيقة بل هي بواسطة حقيقة والنسبة اليه مجازاً قال المصنف والبلاغة في الكلام آه  
 عطف على قوله السابق فالنصاحه في المفرد فلو صده آه عطف قصه على قصه ولا يصح العطف على قوله وفي الكلام والمتكلم  
 لان عبارات المتن فيها خال عن لفظ النصاحه هذا القول تفصيل لقول المصنف في اول المقدمة والبلاغة يوصف بها  
 الاخير ان آه كما ان القول له وهو قوله والنصاحه في المفرد آه تفصيل لقوله فيه والنصاحه يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم  
 لما فرغ المصنف من الاقسام الثلاثة للنصاحه شرع في البلاغة فقال والبلاغة في الكلام مطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى  
 الحال المراد من المطابقة في الجملة سواء كانت مطابقة تامة او غير تامة لان البلاغة كلى مشكك صدقها على افرادها متفادتها  
 كما قال المصنف وهو مختلف آه فان اقتضى الحال شيئين فردعى احد هادون الآخر كان الكلام سليماً من جوان روعى كلاهما كان  
 بليغاً تاماً كالتأكيد والتعريف مثلاً وهذا القسم يوجد في كلام الله كثيراً والاول في كلام العباد قوله المراد بالحيال آه الفرض منه  
 دفع توهم ان الحال يجرى على معان كثيرة منه ما يقلل اللزك كما عرفت آتقادمه ما في اصطلاح النحاة وهو ما بين هيئة الفاعل  
 او المفعول به ومنه بمعنى ما قام بالغير بمعنى الصفة فامى معنى مراد به هنا حاصل الدفع ليس المراد ههنا من المعاني المذكورة  
 بل المراد منه معنى آخر وهو الامر الداعى في الخطاب الى التكلم المتكلم بكلام على وجه مخصوص آه وايضاً الفرض من هذه العبارة  
 تعيين ما هو المراد من الالفاظ التي وقعت في تعريف بلاغة الكلام لان تعريفها بقوله مطابقة لمقتضى الحال آه مركب اضافي  
 معرفته محتاج الى معرفة المضاف والمضاف اليه فعرف المضاف اليه اولاً وهو الحال لان تعريف المضاف موقوف عليه  
 بقوله المراد من الحال آه ثم بين المضاف وهو المقتضى بقوله هو مقتضى الحال آه ثم عيّن معنى المطابقة له بقوله معنى المطابقة  
 ان الحال ان اقتضى آه قوله الامر الداعى آه المراد من الامر الداعى الباعث الى التكلم على الوجه المذكور عام من ان يكون  
 داعياً وباعثاً في نفس الامر كما لو كان الخطاب منكراً للحكم في نفس الامر كقيام زيد مثلاً فانكاره في نفس الامر امر داعى فيه الى  
 اعتبار الخصوصية في الكلام او غير داعى في نفس الامر كما لو نزل الخطاب اليه المنكر منزلة المنكر فان ذلك الانكار التنزيلى  
 امر داعى الى اعتبار المتكلم الخصوصية في الكلام بدون انكاره في نفس الامر فظهر ان الحال هو الامر الداعى مطلقاً بخلاف ظاهر  
 الحال فانه الامر الداعى في نفس الامر لا اعتبار المتكلم الخصوصية فقط فهو اخص من الحال قوله اي الى ان يعبره آه تفسير قوله الى التكلم



من قبل تفسير الفعل اللساني وهو التكلم بالفعل القلبي وهو الاعتبار بينهما على ان التكلم على وجه مخصوص انما بعد مقتضى  
 الحال اذا صدر بالاختيار والقصد واذا وقع في الكلام ذلك بطريق الاتفاق والمفاجأة لا بعد مقتضى الحال وايضا  
 الغرض من هذا التفسير دفع اعتراضين الاول انه اذا اقتضى المقام التأكيد مثلا ووقع في الكلام بطريق الاتفاق فينبغي  
 ان يعد هذا الكلام مطابقا لمقتضى الحال مع ان الامر ليس كذلك والثاني ان المتبادر من قوله الامر الداعي الى التكلم على  
 وجه مخصوص انه ان الوجه المخصوص مستقل في التلفظ والامر ليس كذلك حاصل الدفع عن الاول ان مجرد وقوع الكلام  
 مطابق لمقتضى الحال غير معتبر في بلاغة الكلام بل لابد من اعتباره وقصده مع الكلام واليه اشار بقوله الى ان يعتبر مع الكلام  
 اه وعن الثاني ان المراد بالتكلم على وجه مخصوص التكلم بالخصوصية بفتح الكلام لا كونه مستقلا في التلفظ والتكلم واليه اشار  
 بقوله الذي يؤدي به اه قوله خصوصية ما اه مفعول به لقوله ان يعتبر ان قرئ بالبناء للفاعل وهو الضمير المستتر المرجع الى التكلم  
 المفهوم من التكلم او نائب فاعله ان قرئ بالبناء للمفعول ولفظ ما التأكيد العموم والاشبه في خصوصية ضم الى ان المراد  
 بهما النكته والمزايا المختصنة بالمقام والمصدر اذا لحقت به الياء النسبة صار وصفا والمناسب ههنا الوصف قوله هو مقتضى الحال اه  
 هذا التعيين المضاف الواقع في تعريف بلاغة الكلام وليس جزءا من تعريف الحال والضمير في قوله هو مقتضى الحال اه اما راجع  
 الى الخصوصية فتذكره باعتبار الجز وهو مقتضى الحال اذ الى نفس الاعتبار مبالغة قوله مثلا كون المخاطب منكرا الى قوله والثاني  
 كيد مقتضاها اه مثال لمقتضى الحال حاصله ان كون المخاطب منكرا حكم من الاحكام حال له وذلك الحال يقتضي تأكيد  
 والتأكيد وكذا الخصوصيات الاخر مقتضيات الاحوال في الحقيقة كما يدل عليه قول المصنف فيما سيأتي فمقام كل من التأكيد والا  
 طلاق اه وكذا قوله واما ذكره فلماذا او اما حذفه فلماذا ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال اشتماله على تلك الخصوصيات قوله ومعنى  
 مطابقة له اه هذا التعيين قول المصنف في تعريف بلاغة الكلام مطابقة اه وتشترطه قد علمت وهو اشتمال الكلام على خصوصيات  
 المقصيات واليه اشار بقوله وان اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكدا الى آخر ما قال الشرح وايضا الغرض من هذه العبارات  
 دفع اعتراض وهو ان المتبادر من مطابقة الكلام لمقتضى الحال صدق الكلام الجزئي على مقتضى الحال كما يقال في اصطلاح  
 المنطقيين ان الكلّي مطابق عليه بمعنى انه صادق عليه ويحمل عليه هذا المعنى ههنا فاسد لان الكلام الجزئي ذات ومقتضى الحال  
 الحال معني مصدرى فكيف يصدق الذات على الوصف حاصل الدفع ان المراد من المطابقة ههنا على خلاف اصطلاح المنطقيين  
 بمعنى الاشتمال بمعنى الصدق فلا يلزم الف والذكر قوله الشتم عليه عالم المعاني اذ فيه اشتراك الى ان مقتضى الحال و  
 مطابقة الكلام له انما يبحث عنه في علم المعاني فقط دون خصوصيات دلالة اللفظ من الوضوح والنفاد والمجاز والكناية  
 لان الباحث عنها علم البيان فلا يريد ان مقتضى الحال اعم مما يبحث عنه في علم المعاني فلا بد من رعايته ما قال المصنف مع  
 فصاحته اه الظرف حال من الضمير في قوله مطابقة الرجوع الى الكلام لانه فاعل المصدر المضاف قوله اي فصاحته الكلام  
 اه تعين المرجع بانه الكلام دون مقتضى المذكور في مقتضى الحال لانه لا معنى لنصاحته قوله فان البلاغة انما تحقق اه فيه

له بان يقال في ان زيد لتمام ان اول بدو ان الضمير بها يزدري



اشارة الى الرد على السكاكي لانه قال ان فصاحة شرط للبلاغة وليس معتبرا في مفهومه لبلوغه حاصل الرد ان البلاغة انما تحقق عند تحقق مقادير  
 الكلام لمقتضى الحال وعند تحقق فصاحة الكلام لانها معتبرة في مفهومها وبدونها لا تتحقق لبلاغة فاللمص: وهو مختلف آه غرض المص  
 منه تهديد لضبط مقتضى الحال المأخوذ في تعريف بلاغة الكلام اجمالا وهو ثلاثة اقسام الاول ما يتعلق باجزاء جملة واحدة فقط  
 والثاني ما يتعلق باجزاء الجمل والثالث ما لا يختص بواحد من المذكورين اي لا بجملة واحدة ولا باكثرها ثم اشارة الى التفصيل لقسم  
 الاول بقوله فمقام كل من التنكير آه والى الثاني بقوله ومقام الفصل آه والى الثالث بقوله ومقام الايجاز آه كما قال الشارح بقوله ثم  
 شروع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى الغرض منه دفع اعتراض وهو ان يكون مقتضى الحال امرا واحدا ولا يكون  
 فيه تعدد واختلاف فتكون البلاغة كذلك لانه مأخوذ في تعريفها مع ان الامر ليس كذلك لان المضمون الواحد قد يؤدي بطرق مختلفة كل  
 واحدة منها ليكون كلاما بليغا مثل ان زيد قائم والله زيد قائم وزيد قائم؟ حاصل الدفع ليس الامر كذلك بل هو مختلف ومتعدد  
 وايضا لغرض منه بيان تعدد مراتب لبلاغة اولاهم بقوله وارتفاع شأن الكلام آه اجمالا ثم فصل بقوله ولها طرفان اعلى والسفل  
 فيكون هذا القول مع قوله وارتفاع شأن الكلام آه تهديدا وتوطئة لتقسيم البلاغة الى الاقسام الثلاثة بقوله ولها طرفان آه وجه  
 التمهيد ان مقتضى الحال مختلف فيكون الحال كذلك فتكون لبلاغة مختلفة في المراتب المتعددة والآلاف وكذا شأن الكلام مختلف  
 في الارتفاع والانخفاض فتكون لبلاغة مختلفة في المراتب والآلاف قوله اي مقتضى الحال آه تعيين المراجع ودفع ما يتوهم من انه  
 يكون مرجع بضمير الكلام كما في قوله مع فصاحته آه فعلى هذا يلزم خروج البحث لان البحث في مقتضى الحال لا في الكلام وايضا على هذا  
 لا يطابق الدليل لقوله فان مقامات الكلام متفاوتة؟ حاصل الدفع ان الضمير ليس للكلام بل لمقتضى الحال فلا يلزم خروج البحث لانه عبارة  
 عن بلاغة الكلام قال المص: فان مقامات الكلام آه دليل لاختلاف مقتضى الحال حاصل ان مقام الكلام ليس الاحالة بنا وعلى الاتحاد  
 الذي بينهما فاذا اختلف الحال اختلف مقتضى الحال لان الحال سبب لمقتضى الحال وهو سبب له واختلاف السبب يوجب  
 اختلاف السبب فثبت باختلاف الاحوال اختلاف مقتضى الحال وهو المرام ههنا قوله: اي حال المقام آه الغرض منه دفع دخل  
 وهو ان الدليل لا يطابق المدعى لان المدعى اختلاف مقتضى الحال والدليل يدل على اختلاف المقامات فاستدل ان يقول فان احوال  
 الكلام متفاوتة لبيتم التقريب؟ حاصل الدفع اولاً اشارة بقوله الحال والمقام متقاربان في مفهوم وثانياً صرح بدفعه فثبت تفاوت  
 المقامات تختلف آه حاصل الاول مع الشاخي ان المقام والاحوال لا تغاير بينهما الا بالاعتبار كما سيأتي وبينها اتحاد ذاتي فاذا  
 تفاوتت مقامات الكلام تفاوتت احوال الكلام وتفاوتت بينهما عين تفاوت مقتضى الاحوال لاجل علاقة السببية والمسببية فتفاوتت مقامات الكلام  
 تفاوتت مقتضى الاحوال وهو المطلوب فثبت المدعى بالدليل المذكور قوله: فان الامر الذي ادعى الى الحال مقام آه الغرض منه بيان الاتحاد  
 الذي بينهما وتغاير الاعتباري حاصل ان اعتبار توهم كونه محلا لورد الكلام معتبر في مفهومه لمقام واعتباره توهم كونه  
 زمانا معتبر في مفهومه الحال فثبت انها متغايران بهذا الاعتبار ومتحدان بالذات في القدر المشترك بينهما وهو الامر  
 الداعي الى التكلم على اعتبار خصوصية ما في الكلام فثبت الاتحاد الذي بينهما وانما عبر الشرح بالتوهم في الموضوعين  
 لان الامر الذي ادعى ليس في الحقيقة زمانا ولا مكانا وانما هو امر تخيلي وهمي باعث على الطباقي لمقتضى  
 بالحال بان يكون على قدرها لا يزيد ولا ينقص عنها فان كان الإنكار



مثلاً ضيقاً كان التأكيد واحداً وان زاد زاد بقدره كما ان الحال الحاصل في الزمان والمكان على قدره فينزل الوهم ذلك بهما  
 منزلة الزمان والمكان قوله: واليه المقام يعتبره الغرض منه دليل آخر للاتحاد الذاتي وتغاير الاعتباري حاصل ليس المقام والحال  
 الا الداعي المذكور لكن الفرق الاعتباري بينهما باعتبار الاضافة الى مقتضى الفتح ومقتضى الكثرة بحيث ان المقام يضاف الى  
 مقتضى الفتح والحال الى مقتضى الكثرة فيقال في الاول مقام التأكيد وغيره وفي الثاني حال الإنكار وغيره فالتأكيد مقتضى  
 الفتح من الإنكار وهو مقتضى الكثرة وبهذا في الامثلة قس عليه قوله: فغنى تفاوت المقامات اه تفريع على الاتحاد  
 الذاتي وتغاير الاعتباري بينهما وت شروع في الجواب التفصيلي عن ورود عدم مطابقة الدليل مع المدعى وبيان صورة الدليل منعلاً  
 على المدعى قوله: ضرورة اه اي هذه المقدمة بدئية اي استلزام تفاوت المقام لتفاوت مقتضى المقام هذا دليل لتفاوت مقتضى  
 المقام بسبب تفاوت المقامات وتفريع بقوله: فغنى تفاوت المقامات اه مشتمل على جزئين الاول الى قوله: واختلافها عين  
 اختلاف اه والثاني منه الى قوله ثم شرع اه فجزء الاول يثبت تفاوت مقتضى المقامات بتفاوت المقامات وبجزء الثاني يثبت تفاوت  
 مقتضى الأحوال بتفاوت مقتضى المقامات فثبت المدعى بلا كلفة: فقوله واختلافها عين اه عطف محله على قوله فغنى تفاوت المقامات  
 تختلف مقتضيات المقام اه وبه يتم الدليل على المدعى وهو اختلاف مقتضى الحال فحاصل الدليل ان تفاوت مقتضى المقامات يكون بغير  
 الاعتبار اللائق بمقام دون مقام فثبت التفاوت في مقتضى المقامات وتفاوت مقتضى المقامات واختلافها عين تفاوت مقتضى الأحوال  
 اما الاول لان المقام سبب لمقتضى المقام واختلافه يوجب اختلاف المسبب واما الثاني فبناء على الاتحاد الذاتي وتغاير الاعتباري  
 فاذا اختلفت مقتضيات المقامات اختلفت مقتضيات الأحوال وهو المطلوب من المدعى فعنى قوله: اختلافها عين اه  
 الضمير راجع الى مقتضيات المقام لا الى المقامات ليتم الدليل والاستلزام فقوله اعتبار اللائق مثل التأكيد وقوله  
 بهذا المقام اه مثل الإنكار وقوله غير الاعتبار مثل الاطلاق وقوله بذلك اه اي بذلك المقام مثل خلوه الذهن قوله: ثم  
 شرع اه عطف على مقدم مستند من السابق اي ذكر لهم تفاوت المقامات اجمالاً ثم شرع في تفصيلها الغرض من هذه العبارة  
 تعيين الف، التي وقعت في قولهم: فيما بعد فمقام كل من التنكير اه بحيث ان الف، ينبغي لمعان من التفريع  
 والجزاء والعطف فاي معنى مراد ههنا؟ حاصل الدفع ان الفاء هناك تفصيلية لا بمعنى آخر واليه الغرض من هذا القول دفع  
 اعراض وهو ان المقصود ههنا بيان اختلاف مقتضى الحال وهو حاصل لقوله فان مقام الكلام متغاير وتة كما  
 عرفت فما الفائدة في قوله الآتي فمقام كل من التنكير اه؟ حاصل الدفع ان الفاء لينة منه تفصيل تفاوت  
 المقامات وشارة اجمالية الى انضباط مقتضيات الأحوال وحصرها اما تفصيل تفاوت تلك المقامات فهو في  
 الفن الاول من علم المعاني كما قال الشرح واما الاشارة الى ضبط مقتضيات الأحوال لان مقتضيات الأحوال  
 على ثلاثة اقسام الاول ما يتعلق باجزاء الجملة والثاني ما يتعلق بالجملةين فصاعداً والثالث  
 ما لا يختص بشيء من ذلك اي من اجزاء الجملة والجملةين بل يتحقق في كليهما فالشارح  
 الى القسم الاول مقام كل من التنكير اه والى الثاني بقوله ومقام الفصل بابين مقام الوصل اه والى الثالث



بقوله ومقام الایجاز یبائن أنه وكذا خطاب الزكي مع خطاب الغبي أه لكن المصدر لم يفصل تلك المقضيات  
باعتبار المواضع والمقامات فكان كلامه اجمالاً يفصله ما سيأتي في علم المعاني قوله وبيان ذلك أه اي تفصيل  
تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى مقتضى الاحوال الغرض منه اثبات تفصيل تفاوت المقامات مع الاشارة  
الاجمالية المذكورة ودفع ما يتوهم وهو ان يكون المراد من مقتضى الحال السبب الموجب الذي يمتنع تخلف المعلول  
عنه ففي مقام اقتضى التنكير مثلاً بـجب تنكيره مع ان الامر ليس كذلك والا لا يدخل البديعات المحسنات لان ايرادها  
ليس بواجب بل تفيد حسن الكلام فقط حاصل الدفع ان المراد منه ليس السبب المذكور بل المراد منه اعتبار ما سبب  
للحال والمقام وهذا المعنى يشمل البديع ايضاً قوله كما سيحكي أه جملة معترضة بين المبتدأ والخبر اوردت لتأييد ان مقتضى الحال  
اعتبار ما سبب للحال والمقام وليس معناه السبب المذكور كما قال المصدر فيما بعد فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب  
للحال والمقام أه والكافي في قوله كما سيحكي لتبنيه مضمون جملة بمضمون جملة اخرى او بمعنى اللام التعليلية اي كما سيحكي  
قوله وهو اما ان يكون أه اي مقتضى الحال اما ان يكون أه شروع في تفصيل التفاوت والاشارة الاجمالية وتوضيحه  
ما مر آنفاً قوله واما الاول فيكون أه اي ما يكون مختصاً باجزاء الجملة من الاسناد والمسند اليه والمسند وانما قدم الاعتبار  
الراجع الى النسبة لكونها جزءاً صورياً بها يحصل الخبر والقضية وعقبه الاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة في الكلام وانما  
عدم الاسناد من اجزاء الجملة مع ان الجملة من اقسام اللفظ والاسناد ليس بلفظ فلا يكون المركب منه ومن اللفظ لفظاً  
لانا نقول ان عدم الجملة من اقسام اللفظ باعتبار اكثر اجزائها هي المسند اليه والمسند قوله تأكيداً واحداً او اكثر أه بتفصيل  
لتأكيد الوجهي لان الاستحسان لا يكون الا واحداً وهو الكافي قوله او الى المسند اليه أه عطف على قوله اما الى نفس الاسناد  
أه قوله معرناً او منكرأه خبر بعد خبر للكون المذكور قوله مخصوصاً او غير مخصوص أه صفة لقوله منكرأه فقط فهذه التعميم شامل للفاعل  
والمبتدأ بناء على ان صوة الحكم على الافادة على التحقيق لا على المعرفة كما هو مذهب المشهورين كافي قولك كوكب انقض  
ال ساعة وقول عمر بن قمره خير من جرادة وغير ذلك من قوله فيوم لنا ويوم علينا ويحتمل ان يكون كلام الشرح ههنا مبنيّاً على ما هو  
المشهور من عدم جواز كون النكرة المحضة مبتدأً فعلى هذا التعميم في الفاعل فقط دون المبتدأ فالنقل ما الفرق بين الفاعل  
والمبتدأ حيث جوز تنكير الاول بلا تخصيص دون الثاني مثل رجل في الدار على ما هو المشهور قلت الفرق ان في تنكير المبتدأ  
اخلال الغرض من الكلام وهو الافهام لانه اذا كان منكراً مجهولاً وهو مقدم على الخبر يتغير الـ مع استماع حديث المتكلم  
بخلاف الفاعل لانه لما سمع الفاعل انقض الامر وانه لان الفاعل بعد الفعل فلا يقال بعد ذلك ان الـ مع لا يصفى الى  
كلام المتكلم وايضاً نقول ان بتقديم الحكم على الفاعل المنكته يحصل له التحخيص وهو الفعل المتقدم بخلاف المبتدأ لانه ليس قبله  
شيء يحصل به تخصيص له قوله مصححاً بشئ من التوابع خبر اخر لقوله لكونه وكذا ما بعده من مقدماً او مؤخرأه مقصوداً أه والتوابع  
جمع تابع وهي خمسة من الصفة والتأكيد والبدل وعطف البيان والعطف وتفصيلها في علم النحو قوله على المسند اليه أه الى الذي







رجل والدار قائم قوله ولو لم يرد قوله قولاً أو متعلقاً به أي لم يرد كضربت رجلاً قوله بيان أنه خبر لقوله مقام التنكير أو قوله مقام  
 تعريفه أي تعريف كل واحد منهما زيد قائم وزيد القائم وضربت زيداً قوله مقام اطلاق الحكم عطف على قوله مقام التنكير أو  
 مقولة القول المراد من الحكم النسبة الساتمة بالخبرية بين المسند إليه المسند والمراد من قوله أو التعلق أنه تعلق الحكم بالواقع على المفعول  
 فالحكم غير التعلق فصح عطفه بأو مثال الاول زيد قائم ومثال الثاني اضرب زيداً قوله أو التعلق أنه عطف على الحكم أي مقام الاطلاق  
 التعلق وكذا قوله أو المسند إليه أو المسند أو متعلقه أي متعلق المسند مثال اطلاق المسند إليه كضرب رجل والمسند كزيد طيب ومتعلق  
 المسند كضربت رجلاً والفرق بين اطلاق تعلق الحكم مع معمول وبين اطلاق متعلق المسند ان اطلاق الاول في نسبة المسند إلى مفعوله  
 مثل اضرب زيداً فنية اضرب إلى زيد خال عن التأكيد وادوات المحرل اضرب أو انما اضرب زيداً والثاني الاطلاق في معمول المسند  
 بدون اعتبار نسبة اليه مثل ضربت رجلاً فجل خال عن التأكيد بالتابع كضربت رجلاً طويلاً قوله بيان أنه خبر لقوله مقام اطلاق الحكم أو  
 فمذه الجملة عطف على الجملة الاولى قوله تقييده بموكد او ادوات قصره راجع إلى اطلاق الحكم والتعلق فاطلاق الحكم نحو زيد قائم وتقييده بموكد  
 نحو ان زيداً قائم وبادات قصر نحو ما زيداً قائم مبائن منه واطلاق التعلق نحو اضرب زيداً وتقييده بموكد نحو لا تضرب زيداً وبادات  
 قصر نحو انما اضرب زيداً مبائن منه قوله أو تابعه راجع إلى اطلاق المسند إليه المسند ومتعلقه فاطلاق المسند إليه نحو ضرب رجل وتقييده  
 بتابع ضرب رجل عالم مبائن منه واطلاق المسند نحو زيد طيب وتقييده بتابع نحو زيد طيب ما هو واطلاق متعلق المسند نحو ضربت  
 رجلاً وتقييده بتابع نحو ضربت رجلاً طويلاً مبائن منه قوله أو شرطاً له وللشرط معنيان احدهما ادوات الشرط فعل هذا راجع إلى المسند  
 فقط فاطلاق المسند نحو اكرمتك وتقييده بادات الشرط نحو ان جئتني اكرمتك مبائن منه والثاني فعل الشرط فعل هذا  
 راجع إلى اطلاق الحكم والتعلق فقط فاطلاق الحكم نحو ضربت وتقييده بالفعل الشرط نحو ان ضربت مبائن منه وكذا مقام  
 اطلاق التعلق ضربت وتقييده بالفعل الشرط نحو ان ضربت زيداً ضربتك مبائن منه قوله أو مفعولاً راجع إلى الثلاثه الاخيرة  
 فاطلاق المسند إليه نحو جاني الضارب وتقييده بمفعول نحو جاني الضارب زيداً مبائن منه واطلاق المسند نحو زيد ضارب  
 وتقييده بمفعول نحو زيد ضارب عمرو مبائن منه واطلاق المتعلق نحو رأيت ضارباً وتقييده بمفعول نحو رأيت ضارباً عمرو قوله  
 او ما يشبهه أي ما يشبه المفعول من الحال والتمييز راجع إلى المسند إليه والمتعلق المسند فاطلاق المسند اليه من الحال والتمييز نحو جاني  
 زيد وطاب زيد وتقييده بهما نحو جاني زيد راكباً وطاب زيد نفساً مبائن منه واطلاق متعلق المسند بهما نحو ركبت الفرس وخربت  
 عشرين وتقييده بهما نحو ركبت الفرس سرجاً واشتريت عشرين غلاماً مبائن منه قوله أو مقام تقديم المسند إليه مثل زيد قائم  
 عطف على قوله مقام التنكير أو على قوله مقام اطلاق الحكم قوله أو متعلقاته أي متعلقات المسند من الفاعل مثل زيداً فمذه  
 قوله بيان أنه خبر لقوله مقام تقديم المسند إليه فمذه الجملة عطف على الجملة الاولى وكلها مقولة القول في قوله فنقول قوله  
 بيان تأخير كل واحد منها قوله وكذا مقام ذكره أي مثل زيد مريض أي ذكر كل من المسند إليه والمسند  
 ومتعلقاته بيان مقام حذف كل واحد منها قوله وبهذا معنى قوله أي اشارة إلى ما بعد التمهيد من التفصيل الذي



فصله الشهير والغرض منه تنبيهه الى ان التنكير المذكور في عبارات الماتن وكذا الاطلاق والتقديم والذكر ليس المراد من كل واحد منها قسماً خاصاً منها مثلاً التنكير في المسند اليه فقط او الاطلاق في الحكم فقط او التقديم في المسند فقط او الذكر في متعلق المسند فقط بل المراد منها عام شامل لجميع ما يتحقق التنكير فيه من المسند اليه والمسند ومتعلقه وكذا اخواته قوله اي خلاف كل منها آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان يكون ضمير خلافة راجعاً الى التنكير والاطلاق الى آخره وهو متعدد وضمير خلافة مفرد فلا يكون الضمير مطابقياً مع المرجع حاصل الدفع ان الامور المذكورة مؤول بكل منها وهو مفرد فصيح ارجاع ضمير المفرد اليه قوله وانما فصل قوله آه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه ما الوجه للمصنف انه فصل مقام الفصل والوصل مما قبلها ولم يتنظم في سلك السابق كما ذكر الامور الاخرى في سلك واحد حاصل الدفع ان فصلها من السابق بوجهين احدهما للتنبيه ان بحث مقام الفصل والوصل باب عظيم الشأن ورفيع القدر حتى حصر بعض علماء المعانين حصر البلاغة على معرفتها فاذا ذكر في سلك واحد لا يعلم عظمتها فلذا افرز بالذکر الثاني ان مقام الفصل والوصل من الاحوال المختصة بالكثرة من جملة ما عرفت والبحث السابق من مقام التنكير والاطلاق الى اخره مختص باجزاء جملة واحدة فاذا ذكر في سلك السابق فلا يعلم كونها مختصين بالكثرة من جملة واحدة بل يتوهم اختصاصهما بجملة واحدة فلذا افرز بالذکر مما قبله حاصل ان ههنا انما الثلاثة احدهما ما يختص باجزاء جملة واحدة وثانيهما ما يختص بالكثرة من جملة واحدة سواء كان جملتين او اكثر وثالثهما ما يكون غير مختص باجزاء الجملة او اكثر من جملة بل يعلم لكليهما فلذا ذكر المصنف هذه الافام على حدة فذكر الاول بقوله مقام كل من التنكير والاطلاق آه وذكر الثاني بقوله مقام الفصل آه وذكر الثالث بقوله مقام الايجاز آه مع قوله وكذا خطاب الذكي آه قوله لا مريين آه متعلق لقوله وانما فصل قوله وعلمه قوله حتى حصره غاية لعظمة الشأن ورفعة القدر قوله وفصل قوله آه عطف على فصل الاول الغرض منه دفع اعتراض وهو مقام الايجاز والاطناب والموت لم فصل المصنف من السابق اما ... دخل في القسم الاول او الثاني حاصل الدفع ظاهر مثل ما مر في دفع اعتراض الاول قوله اي الاطناب والموت آه هذا التفسير الخلف في قوله مقام خلافة آه بين الجواب والسؤال وضمير خلافة الى الايجاز فلا يرد ان الاطناب والمساوات اثنين وضمير خلافة مفرد لكونه غير مختص آه اي لكون قول المصنف ومقام الايجاز آه متعلق لقوله وفصل قوله وعلمه له قوله وقد اشار في المفتاح آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان التلخيص مأخوذ من المفتاح مع ان السكاكي لم يذكر تفاوت مقام الايجاز من خلافة فلا يصح ما ذكره المصنف من الاختلاف حاصل الدفع ان السكاكي وان لم يذكر صراحة لكنه ذكره اشارة فيصيح اخذ التفاوت بينهما قوله بقوله لكل آه متعلق ان اشارة الكلام السكاكي في المفتاح الى قوله مقام آه فقوله ولكل خبر مقدم وقوله جمع صفة وهو قوله ينتهي اليه مبتدأ مؤخر وقوله مقام مبتدأ مؤخر ثان قوله فان لكل آه ليس من عبارات المفتاح بل من عبارة الشارح بيان حاصل عبارات المفتاح ... يالظهر منها تفاوت مقام الايجاز من غير ذلك وان المراد من الحد المرتب وتنكيره باعتبار تفاوت وكذا تنكيره مقام باعتبار التفاوت اي لكل من الايجاز والاطناب حدود ودرجات لكونها من الامور النسبية التي يتوقف



تعملها على تعقل الاخير فمالم يتعين الاخير لا يتعين كل منهما فثبت بهذا تفاوت المراتب ومقام كل من الحدود ومفاتيح  
مقام الاخر فقول لكل من الابدان والاطناب اه خبر ان مقدم وقوله حدودا ومراتب اه اسم ان مؤخر وقوله لكونها تبين  
اه علمه لكون الحدود والمرتبات لها وقع متوسط بين خبران واسمها قال المصدر وكذا خطاب الذكي اه كلمة كذا اشارة  
الى مقام الابدان واللفظ مقام مقدر في عبارة المصدر فيكون التقديم وكذا مقام خطاب الذكي مع مقام خطاب الغبي و  
المراد في الخطاب ما خوطب به اى الكلام لا المعنى المصدرى لان كلامنا في مقتضى الحال وهو يتحقق في الكلام لا في المعنى  
المصدرى فيكون وجه تشبيه المقامين بالمقامين في التباين واليه اشار الشارح بقوله فان مقام الاول بيان مقام الثانى  
اه قوله فان مقام الاول اه الغرض منه بيان وجه الشبهة بين المقامين ودليل التفاوت بينهما حاصله ان الذكي يناسبه  
من الخصوصيات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ولا يناسب تلك الغبي لعدم فهمه اياها وانما فضل عما تقدم لكونه باعنا  
قوة الادراك وغير مختص بحيلة او جزئها وكونه باعتبار الغير اى الخطاب وما قبله باعتبار نفس الكلام قوله وكان الانسب اه  
الغرض منه اعتراض على المصاحف ان التقابل انما هو بين الفطن والغبي لا بين الذكي والغبي لان الذكاوة اعم  
منها كلها لان الذكاوة عبارة عن شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الارادة والافكار وتسمى هذه القوة الذهن وصح وجوده  
في كل واحد من الذكي والغبي ومشاركة بينهما واما الفطنة فهي جودة تهيؤ الذهن لتصور ما ير عليه من الامور المعقولة  
فيه بان يمتاز بين الذاتيات والعرضيات والمناسبات وغير المناسب والغباوة عدم الفطنة عما من شأنه ان  
يكون فطنا فيكون التقابل بين الفطن والغبي دون الذكي والغبي والجواب عنه ان المراد من الذكي الفطن من قبيل  
الاغم واردة الاخص لان كل واحد منهما يستعمل مقام الاخر ثانيا للتقريب بينهما والى هذا الجواب اشار الشارح بقوله  
وكان الانسب اه ولم يقل الصواب قوله معدة اه من الاعداد بمعنى تيارى كردن صفة قوله وتسمى هذه القوة اه مقول  
الاول والثاني الذهن يعنى ان هذه القوة بعينها تسمى الذهن قوله وجوده اه مبتدأ خبره قوله الفطنة . . الجودة حدة الفطنة  
وجيادته يعنى كامل تهيؤها اى كامل تيارى كردن اين قوة تصور ما يرداه ولكل كلمة اه الغرض منه ترقى مما قبله لانه لا  
ذكر ان مقامات الكلام متفاوتة ترقى من الكلام الى الكلمة من ان لكل كلمة من اجزاء الكلام اذا قرئت بكلمة اخرى  
مقاما لم يكن لها اذا قرئت بكلمة اخرى وغيرها فقوله ولكل كلمة اه خبر مقدم وقوله مقام مبتدأ مؤخر واللام الجارة في قوله  
ولكل كلمة اه متعلق بالحصول او الوضع فيكون التقديم محصل او يوضع لكل كلمة مع صاحبها مقام وكلمة مع اليه متعلق  
بالحصول والوضع المذكورين فيكون هذا القول عطف على قوله فان مقامات الكلام متفاوتة اه قوله اى مع كلمة اخرى  
صوبت معها وضمت اليها اه فيه اشارة ان صاحبة اسم صفتى يقتضى الموصوف وهو كلمة اخرى واليه الغرض منه دفع  
توهم وهو ان مصاحبة كلمة مع اخرى كمنها كانت يحصل لها المقام سواء كانت قصديته او اتفاقية مع ان  
الامر ليس كذلك لان بالمصاحبة الاتفاقية لا تحصل البلاغة حاصل الدفع ليس المراد بالمصاحبة مطلق المصاحبة



بل المراد منها الحاجة التقديرية الاختيارية واليه اشارة بقوله موجبت معها ومنعت اليها الا ان المعاجزة بلمى نحو المعجزة و  
والانضمام لا تكون بالتقدير والاختيار قوله ليس لها آه صفة المقام والضمير في ليس راجع اليه اسم وضمير لها  
راجع الى الكلمة خبر قوله مع ما يشارك تلك المعاجزة آه ظرف ليس واغظ ما عبارة عن الكلمة وقوله يشارك صفة ما  
والضمير فيه الى لفظ ما وقوله تلك المعاجزة منقول يشارك قوله في اصل المعنى متعلق بشارك والمراد بأصل المعنى  
القدر المشترك بين الكلمتين كالشرط والاستغناء المشترك بين كلمتهما والخبر من قوله ليس لها مع ما يشارك  
فائدة تقديم الخبر في قوله ولكل كلمة مع صاحبها مقام بحيث ان هذا التقديم للمحضر بأن المقام مقصور على الكلمة  
مع صاحبها لا يتبني وز الى الكلمة مع غير صاحبها وانما قيد المشاركة في أصل المعنى لأنه لو كان غير المشاركة  
لها فيه لم يكن ايرادها لاقتضاء المقام بل لفائدة أصل المعنى وفي زيادة لفظ الأصل اشارة الى انه لا بد من  
المفارقة بين الكلمتين في المعنى لاقتضاء المقام في الجملة ليخرج المترادفان بأنها يشتركان في كل المعنى  
كلفظ ما ومهما مثلاً فان كل منهما لا يعقل مقام الفعل مع ما بعينه متعامه معهما قوله مثلاً الفعل الذي  
الغرض منه مثال لكون المقام حاصلًا مع كلمة ولا يحصل ذلك المقام مع كلمة أخرى مثلاً الفعل الذي  
قصد اقترانه بالشرط فاذا اقرن بان الشرطية فله مقام وهو عدم الجزم بوقوع الشرط وليس له ذلك المقام  
ان اقرن مع اذا الشرطية وهو الجزم بوقوع الشرط وكذا بالعكس وقس على هذا البواقي قوله بالشرط اي بأدائه  
فالمراد من الفعل الذي قصد اقترانه هو فعل الشرط ويؤكد ان يكون المراد من الشرط فعل الشرط فالمراد بالفعل الذي  
قصد اقترانه هو الجزاء قوله ولكل من ادوات الشرط هذا بيان مقام الادوات مع الفعل وما قبله أي قوله مثلاً  
الفعل الذي ان كان بيان مقام الفعل مع الادوات فافترقا فلا يلزم التكرار فالمراد من قوله لكل كلمة وكذا من قوله  
مع مصاحبتهما عام بأن يكون المراد من كل كلمة الفعل ومن مع مصاحبتهما الادوات او بالعكس فادوات الشرط مع  
الماضي لاظهار غلبة وقوعه ومع المفارغ لاظهار الاستمرار التجدي قوله وكذلك الاستغناء اي مثل ادوات الشرط  
حكم كلمات الاستغناء بان للفعل مع فعل الاستغناءية مقام ليس له ذلك المقام مع الهمزة كما سيجي في بحث الانشاء  
قوله والمسند اليه كزيد مثلاً هذا ايضا مثال لكون المقام حاصلًا مع كلمة ولا يحصل ذلك المقام مع كلمة أخرى وهذا المثال في  
المسند اليه والمسند وما قبله في الفعل وادوات الشرط والاستغناء قوله اسما وفعلًا تعميم في المسند اي سواء كان المسند المفرد  
فعلًا او اسما قوله ما نيتا وصف را تعميم في المسند النعلى قوله مع الجملة الاسمية عطف على قوله مع المسند المفرد اي المسند اليه مع  
الجملة الاسمية او الفعلية مقام آخر مثال آخر قوله اذ المراد بالمعاجزة غرض منه دفع اعتراض وهو التمثيل بالجملة لا يصح لأن  
الكلام في الكلمة مع صاحبها فلا بد ان المعاجزة اي تكون كلمة فيكون المثال بالجملة غير مطابق بالتمثيل حاصل الدفع ان المراد بال  
المعاجزة اعم من الكلمة الحقيقية والحكيمة ولا شك ان الجملة الواقعة مسندًا كلمة حكيمة وان كانت جملة تخبر بها قوله وايضا ان  
عطف على قوله والمسند اليه كزيد مثلاً آه مثال آخر لمفهوم المقام قوله مع المسند اسبتي وهو عبارة عن جملة  
وقعت خبر مبتدأ مع عا لا يكون ذلك العائد مسند اليه في



تلك الجملة مثل البوة قائم في زيد البوت ثم وانما سمي سبباً لكون الضمير سبباً لربط الجملة مع المبتداء قوله: ومع فعل عطف  
 على قوله المسند السببي وهو خلاف المسند السببي أي تكون الجملة خبر مبتدأ مع عائدية يكون لعائد مسند اليه فيها مثال آخر كقول  
 المقام مثاله مثل زيد عليم او زيد النطق قوله: هكذا ينبغي الغرض منه رد وتعليل لبعض الشارحين لكلام لهم  
 حيث قال ان قوله مقام التنكير آه الى قوله وكذا خطاب الذي آه اشارة الى مسائل علم المعاني لان الاسماء المذكورة يذكر فيه وقوله وكذا خطاب  
 اشارة الى مسائل علم البيان لان خطاب الذي يناسب المجاز والكناية وتخطاب لغبي يناسب الصريح والحققة وهذه من حيث  
 البيت وقوله ولكل كلمة مع صاحبها مقام اشارة الى مسائل البديع لان المحسنات البديعية كالطباق والتجنيس  
 والمقابلة وغيرها أن يتأتى بحمل الكلمة مع مصاحبة الأخرى فيحصل الاشارة الى الفنون لثلاثتها على الترتيب عند  
 ذلك البعض ووجه الرد ان الكلام في بيان تفاوت المقامات ومتنفياتها وهما يحصلان بعلم المعاني وعلى قوله جميع  
 البعض يكون قوله وكذا خطاب الذي آه وقوله ولكل كلمة مع صاحبها مقام آه في غير محله لان عند ذلك البعض  
 يكون فيها اشارة الى مباحث علم البيان والبديع وبما لا يحصلان التفاوت والمتنفي الحال فيلزم خروج البحث  
 قوله هذا المقام أي من قوله مقام التنكير الى قوله ولكل كلمة مع صاحبها قوله فجميع ما ذكر من التقديم والتأخير بيان  
 او للتعليل على التعريض المذكور قوله باعتبار مناسباته آه خبر لقوله فجميع ما ذكر وما قوله من التقديم والتأخير بيان  
 كلمة ما وفيه اشارة الى ان جميع ما ذكر اعتبارات مناسبة كما يبحث عنها في علم المعاني لا كما قال البعض من ان آخرين اشارة  
 الى علم البيان والبديع قال لهم وارتفع شأن الكلام عطف على قوله وهو مختلف عطف الجملة على الجملة والغرض منه بيان  
 طريق تفاوت كلام البلاغ والارتفاع والالفاظ بعد بيان تفاوت متنفي الحال لان مدار بلاغة الكلام عليه يعني ان مدار حسن  
 الكلام وقبوله عند البلاغ وعدمه على مطابقة الاعتبارات المناسبة وعدمها فالكلام الذي يطابق الاعتبارات المناسبة  
 على وجه اتم واكمل فيكون ارفع شأنًا في الحسن والقبول والا فلا يكون هذا القول مهيداً لثاني القول ولها طرفان وايضاً  
 الغرض منه دفع توهم وهو انه لا كان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقة متنفي الحال آه كما مر وهو ان كان مختلفاً  
 لكن يكون الكلام البليغ على طريق واحد ولا تفاوت فيه بالارتفاع والالفاظ؟ حاصل الدفع ان البلاغة المذكورة  
 تحصل لنفس بلاغة الكلام لكنه فيها متفاوت باعتبار مطابقة الامر المناسب فيه بان اعتبر فيه جميع الامور المناسبة له  
 يكون اتم في البلاغة وان روعي بعضها يكون انخط فيها وهكذا فقوله وارتفع شأن الكلام آه مبتدأ وقوله  
 بمطابقة آه خبره وكذا قوله وانخط آه مبتدأ وقوله بعدد آه خبره وهذه الجملة عطف على الجملة الأولى  
 وانما قال في الحسن اقتراضاً عن ارتفاع الكلام من غير ذلك الباب كالترغيب والترهيب فان ارتفاع بهذا الوجه  
 باعتبار كثرة التأشير وقلة الاعتبارات كالتصميم فان ارتفاع بهذا الوجه باشتماله على كثرة النسخ وكما ان الاعمال في  
 الواقع فانه باعتبار الصدق فالمراد من الحسن هو الحسن الذاتي في نفسه والمراد من القبول هو القبول عند السامع البليغ في  
 الاضافة في قوله وارتفع شأن الكلام وكذا في قوله بمطابقة للاستوفاق فيكون المعنى ان كل فرد من ارتفاع شأن



الكلام بسبب كل فرد من المطابقة وكذا الحال في الخطاط لالان المصدر النضاف الى المعرفة من غير قرينة التحصيف  
يكون للاستغراق يعني ان كل فرد من الخطاط بسبب كل فرد من عدم المطابقة قوله بمطابقة للاعتبار المناسب آه  
الضمير راجع الى الكلام واللام متعلق بالمطابقة والمراد من الاعتبار المناسب مقتضى الحال كما مر قوله اى الخطاط ثانه آه  
تعيين مرجع الضمير بانه اثنان لا الحسن او القبول الا الخطاط الادونية قوله اى بعدم مطابقة الكلام آه تعيين مرجع الضمير بانه  
مطابقة الكلام للاعتبار المناسب قوله والمراد بالاعتبار المناسب آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان مطابقة الكلام للاعتبار  
المناسب مما لا يتصور لان الكلام من الذوات والاعتبار مصدر من الاوصاف ومطابقة الذوات مع الاوصاف غير متصور  
لان معنى المطابقة اشتغال المطابق بالكسر على المطابق بالفتح او كونه جزئياً من جزئيات المطابق بالفتح ولا معنى لاشتغال  
الكلام على الاعتبار وكذا كون الكلام جزئياً من جزئيات الاعتبار لكون احدهما ذاتاً والاخر وصفاً حاصل الدفع ان  
الاعتبار ههنا بمعنى المعبر بان المصدر مبنى للمفعول والمعتبر اسم صفتي يقتضى الموصوف وهو الامر فيكون معناه الامر المعبر  
المناسب لكن المصرد اورد في موضع اسم صفتي الوصف بمالفة كما في زيدا عدل كما في قولهم في تعريف العلم حصول صوت  
الشيء اى الصوت الحاصلة منه ولا شك في صحة معنى المطابقة حينئذ بكلام معينه لان الكلام لمورد تجري مثل ان زيد قائم مثله الامر  
لمعتبر هو الناكيد مثله وكذا الكلام لمورد جزئياً من جزئيات الامر المعبر الذي جعله معتبراً ومناسباً وهو الكلام الكلى المتكيف بالكيفية  
المخصوصة من التاكيد والتعريف والتذكير وغير ذلك قوله بحسب السابقة آه هذا اذا كان المتكلم من العرب العرباء قوله او  
بحسب تتبع آه هذا اذا كان المتكلم من غير العرب العرباء قوله يقال اعتبرت الشئ آه بصيغة المتخاطب وكذا فيما بعده الغرض منه  
دفع ثوبهم وهو ان الاعتبار بمعنى بمكان قد يحكى بمعنى المرتبة والدرجة كما يقال بالا اعتبار الاول والثاني وقد يحكى بمعنى  
الغرض كما يقال هذا اعتبارى اى فرضى وقد يحكى بمعنى الامر المعبر كما هو المراد ههنا فلا بد من التعيين والاستشهاد عليه  
حاصل الدفع ان الاعتبار ههنا بمعنى الاخير وهو الامر المعبر فله اقال يقال اعتبرت الشئ قوله واعتبار هذا الامر الغرض  
منه دفع اعتراض وهو ان هذا الامر مما يعتبر في المعنى فقط لكونه امراً معنوياً اعتبارياً فكيف يحصل ارتفاع شأن الكلام  
بمطابقته بالا المعبر لانه من الالفاظ حاصل الدفع ان هذا الامر صفة للمعنى اولاً وبالذات ولللفظ ثانياً وبالعرض اى  
بواسطة المعنى فيصير ارتفاع شأن الكلام به ثانياً وبالواسطة وهذا القدر كاف لارتفاع شأن الكلام لان الالفاظ  
قوالب المعاني قوله واراد بالكلام آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الالف واللام في الكلام في قوله ارتفاع شأن  
الكلام للاستغراق لعدم قرينة العهد فيلزم ان يكون ارتفاع شأن كل كلام سواء كان فصيحاً او لا بمطابقته للاعتبار  
المناسب مع ان الامر ليس كذلك اذ لا حسن والقبول لغير النصيح مع المطابقة فكيف يكون ارتفاع شأنه حاصل الدفع  
ان الالف واللام ليست للاستغراق بل للعهد لان المراد من الكلام ههنا الكلام الذى ذكر في تعريف بلاغة الكلام  
وهو مقيد بالنصاحة حيث قال المصرد هناك مع فصاحته آه فيكون ههنا ايضاً مقيد بالنصاحة لان البحث في بلاغة



الكلام قوله لكونه إشارة أه دليل للإرادة المذكورة يعني بان هذا الكلام إشارة الى الكلام المذكورة في تعريف البلاغة  
وهو متيقن بالصحة فكذلك ههنا قوله اذ لا ارتفاع أه دليل للإشارة لما سبق يعني ان المراد من الكلام ههنا الكلام  
الفصح المشار اليه فيما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصح لانه لا يكون بليفاً منه فلا عن ارتفاع فيكون هذا اقرب منه لكون  
الكلام ههنا فصيحاً اذ لو لم يرد الكلام الفصح لم يصح ارتفاع شأن مطلق الكلام للاعتبار المناسب قوله واراد بالحسن  
الغرض منه دفع اعتراض وهو ان حصر ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب لا يصح لان ارتفاع شأنه  
بالمحسن اللفظية والمعنوية ايضاً يحصل كما في المذكورة في البديع حاصل الدفع ان المراد من الحسن الحسن الذاتي الحاصل  
بالبلغة ولا شك ان ارتفاعه انما هو بالمطابقة المذكورة لا الحسن العرضي الذي يحصل بالمحسنات البديعية قوله الدخول  
في البلاغة أه صفة كاشفة للحسن الذاتي قوله لان الكلام أه دليل لكون المراد من الحسن الحسن الذاتي حاصله ان المراد  
منه الحسن الذاتي والالم يصح الحصر بارتفاع شأنه للمطابقة المذكورة اذ قد يرتفع الكلام بالمحسنات البديعية ايضاً قال المصنف  
فمقتضى الحال هو الاعتبار أه تفريع على قوله وارتفاع شأن الكلام أه يعني لما عرفت ان ارتفاع شأن الكلام  
بالمطابقة المذكورة عرفت ان مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب اذ ارتفاع شأنه انما يحصل بمطابقته لمقتضى  
الحال والغرض من هذا التفريع ثبته على ان المراد من مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للكلام لا السبب الموجب  
الذي يمنع النكاح المعلوم عنه اذ كثير من مقتضى الحال ليس كذلك واليه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه يعلم من قول  
المصنف وارتفاع شأن الكلام أه ان الكلام يحصل بمطابقته للاعتبار المناسب ويعلم من قول المصنف ان السبب الموجب  
بلاغة الكلام انه يحصل بمطابقته لمقتضى الحال حيث قال والبلاغة في الكلام مطابقة أه وهل هذا الا تناقض حاصل  
الدفع ان مقتضى الحال والاعتبار المناسب شئ واحد في الحقيقة فمطابقة الكلام لمقتضى الحال بعينه مطابقة للاعتبار  
المناسب وبالعكس فلما تناقض ولا تدفع والضمير فيه المحصور بما بعده خبره قوله كالتأكيد والاطلاق أه مثال لمقتضى الحال و  
لا اعتبار المناسب كليهما قوله مما عودناه أه من التأكيد والتعريف والذف والذكر وغير ذلك قوله وبه يصرح لفظ المفتاح أه  
اي يكون مقتضى الحال التأكيد والاطلاق مثلاً لا الكلام الكلي المؤكدة والمطلق الغرض منه دفع اعتراض وهو انه يعلم  
من ههنا ان مقتضى الحال هو التأكيد والاطلاق وغير ذلك وهذا مخالف مما سيأتي من الشرع في تعريف علم المعاني  
من ان مقتضى الحال عبارت عن الكلام الكلي المتكيف بالكيفيات المخصوصة حاصل الدفع ان المصنف ههنا تتبع  
الكماك وليس هذا تحقيقاً واقعياً منه بل تسمع لهذا زيادة تحقيق في تعريف علم المعاني تحت قوله التي بها يابطق  
اللفظ لمقتضى الحال أه وهو ان مقتضى الحال عبارة عن الكلام الكلي المتكيف بالكيفيات المخصوصة كما قال المصنف هناك قوله  
قوله والفا في قوله أه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الفاء هي المعاني من الجزائية والسببية والعاطفية والتعريفية  
ولا يصح ههنا كل واحد منها اما الاول لعدم الشرط واما الثاني لعدم السببية فيما قبلها لان ما قبل الفاء السببية يكون



سبباً لما بعده وهذا ليس كذلك لأن ما قبلها قوله هو ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب وهو ليس بسبب  
لمقتضى الحال في كلام المصنف بل الأمر بالعكس هو أن مقتضى الحال سبب للاعتبار المناسب كما يظهر من سوق كلام  
المصنف حيث قال فمقتضى الحال هو اعتبار المناسب أه فعله هذا حق العبارة هكذا فاعتبار المناسب هو  
مقتضى الحال بأن يكون اعتبار المناسب سبباً لمقتضى الحال لأن الاعتبار هو المنجز عنه مع أن إلقاء السببية قليلة  
الاستعمال بالنسبة إلى المعاني الأخر وأما الثالث فلعدم المعطوفة عليها وأما الرابع فلعدم المتفرع عليه ؟  
حاصل الدفع أن إلقاء ههنا للتفريع والمتفرع عليه قوله وارتفاع شأن الكلام أه وليست بمعاني الأخر فلا يرد  
ما يرد قوله : وينتج له أه أي ما تقدم لأن التفريع لا يكون إلا حاصل المتفرع عليه وثمرة قوله : وبيان ذلك  
أي بيان كون إلقاء التفريع على ما تقدم الغرض منه دفع الاعتراض وهو أن التفريع على ما تقدم لا يصح لأن المتفرع يكون  
مفهوماً من المتفرع عليه ومتحداً معه صدقاً وههنا ليس كذلك لأنه لم يعلم مما سبق أن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب  
حاصل الدفع أن هذا التفريع صحيح ولعلم المتفرع من المتفرع عليه باستحالة المقدمتين أحدهما مفهوم من  
قول المصنف : والأخرى بديهية مسلمة عندهم وأشار إلى الأولى بقوله أنه قد علم مما تقدم أه وهو مفهوم من كلام المصنف  
وإلى الثانية بقوله ومعلوم أن الكلام وهي البديهية المسلمة عندهم فثبت الاتحاد بين المتفرع والمتفرع عليه كما سيأتي تفصيله  
فالحاصل أن ههنا مقدمتين مقدمة معلومة من كلامهم وهي أن ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال ومقدمة  
ماخوذة من كلام المصنف وهي أن ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ينتج من الشكل الثالث بأن  
تجعل المقدمة المفهومة من كلام المصنف صغرى والمقدمة المفهومة من كلامهم كبرى والحد الأوسط فيها موضوع  
فيكون ههنا شكل ثالث أن الاعتبار المناسب هو مقتضى الحال بخلاف المكرر وهو الموضوع ولعلم من هذه النتيجة بعد  
عكسياً كما هو القانون في الشكل الثالث أن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب وهو المطلوب قوله : لأن إضافة المصدر  
دليل للحصر المذكور بقوله : لا غير أه ودفع اعتراض وهو أن الحصر المذكور غير معلوم من قول المصنف بل لمعلوم منه أن ارتفاع  
شأن الكلام يحصل بمطابقة للاعتبار المناسب وأما حصوله بغيره وعدم حصوله فهو مسكوت عنه ؟ حاصل الدفع أنه  
معلوم من إضافة المصدر وهو ارتفاع لما بعده لأن اسم الجنس الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد  
إذا استعمل ولم تقم قرينة مخصوصة ببعض ما صدق عليه فهو ظاهر لا استغراق الجنس كما يقال ضربى زيد أى  
الدار أى جنس ضربى زيدا في الدار فيكون معنى قول المصنف أن كل ما يصدق عليه الارتفاع حاصل  
بسبب مطابقة الكلام للاعتبار المناسب فحصل الحصر قوله : ومعلوم أن الكلام أه عطف على قد علم مما  
تقدم أه حاصل أنه قد علم مما قال المصنف فيما تقدم أن ارتفاع شأن الكلام الفصيح لا يحصل إلا  
بمطابقة للاعتبار المناسب ومن المعلوم فيما بينهم أن الكلام لا يرفع إلا بالبلاغة وهي مطابقة الكلام  
الفصيح لمقتضى الحال ولا شك أن الحصر المذكور لا يحصل إلا بالاعتبار المناسب والمقتضى







ارتقاء مقتضى الحال خاصة وارتقاء اعتبار المناسب عاماً مثلاً أو بالعكس فيكون معنى المحرر الخاص ليس بخارج من الأفراد  
لعموم ولا محذور فيه وكذا في العموم من وجه مثلاً مفرق البصر للأبيض لا ينافي حره في الحيوان في ضمن الأبيض مع أن بين  
الأبيض والحيوان عموم من وجه والوجه الثاني لأن المقصود من المقدمتين المذكورتين إثبات اتحاد مقتضى الحال والاعتبار  
المناسب في المفهوم كما يظهر من تفسير مقتضى الحال بالاعتبار المناسب في الكلام المصم وما ذكر في الدليل ههنا لا يفيد الاتحاد في  
المفهوم ليقيناً بل يتحمل أن يكونا متساويين في الصدق فقط كما بين الإنسان والناسك لا متحدان في المفهوم وكان المقدم على الاتحاد  
مفهومياً اجيب عن الأول بأن المملووظ في التعيين عموم الحكم بجميع الأفراد لأن إضافة المصدر في المقدمة الأولى والكلمة  
انما في المقدمة الثانية للحكم والاستزاق فيفيد أن عموم الحكم بجميع الأفراد لعدم قرينة الخصوص واللا يلزم الترجيح بلامرجه  
فتناول المحرر بجميع الأفراد في كليهما واجب وعدم شمول المحرر في الاغتم بجميع الأفراد اذ لم تكن القرينة موجودة للحكم ههنا  
القرينة موجودة للحكم وهي الاستغراق في المقدمتين كما عرفت فيلزم بطول المحرر أو أحدهما على تقدير العموم من وجه  
أو مطلقاً وهو باطل، وعن الثاني أنا لا نسلم أن المدعى هو الاتحاد في المفهوم لأن جعل قوله مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب  
تزيلاً على ما تقدم ونتج له لا يستلزم دعوى الاتحاد في المفهوم لأن التوزيع لا يكون متحدان في المفهوم مع التوزيع عليه وكذا النتيجة  
مع المقدمتين بل المدعى تحقيقها معاً سواء كان بالاتحاد في المفهوم أو في المصادق وحل هذا المفهوم لأن هنا اربعة قضايا صادرة أحدها  
أن كل الاعتبار المناسب مطابقة لوجب ارتفاع شأن الكلام وثانيها أن كل ما مطابقة لوجب ارتفاع شأن الكلام فهو  
عبار المناسب وثالثها أن كل مقتضى الحال مطابقة لوجب ارتفاع شأن الكلام ورابعها أن كل ما مطابقة لوجب  
ارتفاع شأن الكلام فهو مقتضى الحال فجعل القضية الأولى صغرى وقضية البربعة كبرى ينتج جواب المطلوب عن كل اعتبار  
المناسب هو مقتضى الحال ثم جعل القضية الثالثة صغرى والقضية الثانية كبرى ينتج جواب المطلوب عن كل مقتضى الحال هو الاعتبار  
المناسب قوله: وهذا اعني تطبيق الكلام أه تفسير تعيين المشار اليه لأن المذكور ما قبله جميع الكتاب الخوض منه دفع الاعتراض و  
جوانه يعلم من كلام الشيخ في دلائل الإعجاز أن عبارة عن تنظيم الذي هو توخي معاني الخوف فيما بين الكلام باعتبار الأغراض التي  
يصور لها الكلام وكلام المصير على أن عبارة عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال فلا يكون موافقاً لما قاله الشيخ مع أنه مدون  
هذا الفن وعمدة فلا ينبغي الخلاف منه بلا نكته؛ حاصل الدفع أن ما قال المصير ليس مخالفاً لما قاله الشيخ بل معناهما واحد وإن  
اختلفا عنواناً لأن معنى تنظيم وتطبيق الكلام واحد قوله: هو توخي معاني الخوف عبارة عن طلب والمراد ههنا الوضع عن  
إقامة السبب تمام السبب لأن الطلب سبب الوضع والمراد من معاني الخوف المعاني التي يبحث عنها في الخوف وهي الأحوال  
العارضة للكلمة والجمل باعتبار تركيب بعضها مع البعض كالتعريف وتشكيك العارضين للكلمة باعتبار تركيبها وكما  
العطف وتركيب العارضين للجمل باعتبار ضم بعضها مع بعض قوله: فيما بين الكلام أه متعلق بالتوخي ولم يقبل في  
الكلم بدل بين الكلام للإشارة إلى أنها تعرض للكلمة حال تركيب بعضها مع بعض دون حال الأفراد قوله: على  
حسب الاعتراض أه أيضاً متعلق بالتوخي والمراد من الاعتراض هي التفتيات والأحوال التي هي



المرتبة على الخصوصيات كدفع الانكار المرتب على التأكيد قوله يصاغ لها آه اى لا اجلها لانها المقصودة من الكلام  
 عند البلغاء والصياغة زر كبرى كردن والمراد منها التأليف اى الاغراض التى يؤلف الكلام لاجلها قوله وذلك لانه  
 اى اتحاد النظم وتطبيق الكلام لمقتضى الحال الغرض منه اقامة الدليل على ان ما قال الشيخ وما قال المعمر فى تعريف البلاغة  
 واحد حاصل الاستدلال ان الشيخ ذكر فى مواضع من كتابه ان النظم عبارة عن وضع الكلام بحيث يقتضى علم النحوى  
 به ليس الامطابقة الكلام لمقتضى الحال فعلم ان النظم وتطبيق الكلام لمقتضى الحال واحد وهو المقصود من ههنا الى  
 قوله ثم ليس هذه الامور المذكورة آه ذكر الشرح عبارة الشيخ مفصلاً لاثبات الاتحاد بينهما قوله ان تضع كلامك آه اى  
 كل واحد من مفرداته ومركباته فليس الوضع منحصر على الجمل كما هو ظاهر لان المراد بالكلام المعنى اللغوى اى ما يتكلم به  
 الان وهو عام فان قيل لان العلم بموجب قوانين النحو هو العمل بمقتضى قوانين علم المعاني حتى يكون النظم  
 والتطبيق واحداً لان بمجرد قوانين النحو لا يحصل مقتضى الحال ما لم يرعى قوانين علم المعاني قلنا ان المراد من النظم  
 اتمامه وهو علم المعاني والبيان فيشمل علم المعاني والبيان فيها يحصل مقتضى الحال وهو ليس الا النظم المذكور فثبت  
 الاتحاد قوله مثل ان تنظر آه مثال لعدم حصول النظم بدون رعاية قوانين النحو اى تنظر الى اسميته وافراده وتنكره  
 وجمليه وفعاليته وتقديمه وتعرفه وكونه مع ضمير الفصل وكونه جملة اسمية قوله فى الجزاء اى خبر المبتدأ بقرينة ان المذكور فى  
 الامثلة اختلاف الاخبار مع اتحاد المبتدأ والمراد من الجزاء السند مطلقا اى سواء كان مسنداً الى المبتدأ او الى الفاعل او الى  
 ضميره فعلى الاول قوله ينطلق زبده آه مثال تقديم الخبر الفعلى على المبتدأ وعلى الثانى مثال لكون المسند فعلاً منفرداً قوله  
 مثل زبده منطلق آه مثال لكون الخبر مشتقاً اسم الفاعل قوله وزبده منطلق آه مثال لكون الخبر فعلاً مضارعاً قوله وزبده  
 المنطلق آه مثال لكون الخبر معرباً باللام قوله والمنطلق زبده آه مثال لتقديم الخبر الاسمى المعروف باللام قوله وزبده المنطلق آه  
 مثال لكون الخبر معرباً باللام مع ضمير الفصل قوله وزبده منطلق آه مثال لكون الخبر جملة اسمية قوله وكذا فى الشرط والجزاء  
 آه عطف على قوله فى الخبر مثلاً آه مثال آخر لعدم حصول النظم بدون رعاية قوانين النحو قوله نحو ان يخرج اخراج آه  
 مثال لكون الشرط والجزاء فعلين مضارعين قوله وان خرجت خرجت آه مثال لكونها ماضيين قوله وان يخرج فانما اخرج  
 آه مثال لكون الشرط فعلاً مضارعاً والجزاء جملة اسمية قوله وكذا فى الحال آه ايضاً عطف على قوله فى الخبر مثلاً آه مثال آخر  
 لعدم حصول النظم بدون قوانين النحو كما فى الحال التى تبين سميته الفاعل والمفعول قوله مثل جاءنى زبده مسرعاً آه مثال  
 لكون الحال مشتقاً قوله او يسرع آه مثال لكون الحال فعلاً مضارعاً قوله او هو مسرع آه مثال لكون الحال جملة اسمية  
 مع الضمير قوله او قد اسرع آه مثال لكون الحال فعلاً ماضياً مع لفظ قد قوله فتعرف لكل من ذلك آه عطف على تنظر آه يعنى  
 بعد النظر فى تلك الوجوه المختلفة التى تذكر فى علم النحو تعرف ان لكل واحد منها موضعاً مخصوصاً مناسباً له عند تركيب  
 الكلام باعتبار افعالها والاعراض المطلوبة وتبجى كل واحد منها فى موضعه المناسب وهو المطابقة لمقتضى الحال فثبت الاتحاد



قوله: وتنظر في الحروف عطف على قوله تنظر في الخبر والشرط والجزاء والحال كان باعتبار ما يعرض لها من الأحوال  
وهذا النظر في الحروف باعتبار نفس محانيها بدون لفظ الأحوال قوله: تشترك في معنى اه مثل حروف الشرطية مشتركة  
في معنى الشرط كلها وممتازة كل واحد منها في خصوصية المعاني كما يبيح في الامثلة وكذا حروف النفي قوله: فتضح كلام من ذلك  
عطف على قوله وتنظر في الحروف قوله في لفظي الحال والمثال يكون كلمة ما مخصوصة لنفي الحال بعد اشتراكها بالنفي في  
مطلق النفي قوله في لفظي الاستقبال مثال يكون كلمة لن مخصوص لنفي الاستقبال بعد اشتراكها بما في مطلق النفي  
قوله: فيما تردد بين ان يكون اى فيما هو محتمل الوجود وعدم فكلمتي يكون وان لا يكون تامة بمعنى يوجد وان لا يوجد مثال  
لنكون كلمة ان مخصوص للتردد بعد اشتراكها باذا في مطلق الشرط والنسخة المشهورة تبرزج بدل تيردد ومعنا صا  
تيردد مجازا كما نقل عن الشافعي قوله: فيما علم انه كان اى موجود مثال لخصوصية كلمة اذ بعد اشتراكها بان في مطلق الشرط  
واما عند اذا من الحروف فعلى سبيل التغليب والافهوا سم الطرف قوله: وتنظر في الجمل عطف على قوله وتنظر في الحروف  
او على تنظر الاول مثال آخر لمصطلح النظم مع قواعد النحو النظران الاول ان كانا في المفرد والجمله وهذا النظم في الجمله فقط قوله تسرد  
اى تسوق وتردد قوله موضع لفصل اى بدون العطف قوله: من موضع الوصل اى مع العطف قوله وفي الوصل موضع الواو اى  
يعني لموضع الموصل اقم لان حروف العطف كثيرة فتعرف موضع الوصل بالواو من موضع الوصل بالفاء وكذا الفاء من ثم  
قوله: وتنظر في التعريف عطف على تنظر المذكور مثال آخر لمصطلح النظم مع رعاية قواعد النحو وفي بعض النسخ تعرف بدل تنظر معناه  
ظاهر قوله فتصيب لكل عطف على قوله وتنظر في التعريف قوله ذلك من المذكور من التعريف والتكثير قوله: بمكانه اى موضعه  
الذي يقتضيه الكلام بحسب الاغراض فتستعمل على صفة ذلك الكلام باعتبار المناسب لم قوله: ثم ليس هذه الامور الغرض منه  
بيان فائدة قول المص الا في بقوله فالبلاغة صفة اللفظ حاصله ان غرض المص من قوله الا في دفع التدافع الواقع من كلام الشيخ  
في دلائل الاعجاز لانه قال مرة ان البلاغة صفة اللفظ ومرة قال انها صفة المعنى وهذا تناقض في قوله وكذا يعلم من تعريف  
المصنف للبلاغة في الكلام ومن قوله وارتفاع شأن الكلام ان البلاغة صفة اللفظ فيكون قوله مخالفا عن قول الشيخ لانه قال انها راجعة  
الى المعنى ايضا؟ حاصل الدفع ما اشار اليه المص بقوله فالبلاغة اى ان البلاغة ليست صفة اللفظ باعتبار ذاته فقط بل باعتبار فائدة  
المعنى الثاني دون الاول وكذا ما قاله مرة اخرى انها صفة المعنى ليس المراد منه مجرد المعنى بل هو باعتبار اللفظ الدال عليه والسر في  
ان البلاغة صفة المعنى عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وهذه المطابقة لا تحصل الا بافادة اللفظ  
المعنى الثاني فلذا صارت البلاغة صفة اللفظ والمعنى كليهما

قوله: من التعريف والتكثير بيان الامور المذكورة قوله راجعة الى الالفاظ خبر ليس .  
قوله من حيث هي هي اى باعتبار ذات اللفظ مع قطع النظر عن المعاني حتى تكون البلاغة صفة  
اللفظ فقط . قوله ولكن تعرض لها اى ولكن تعرض لتلك الامور المذكورة للالفاظ باعتبار افادة تلك  
الالفاظ المعاني

له انوار على اصل الامر والشرى يتا له الغرض المصوغ له الكلام بغير ما قال مرة هفة اللفظ ليس  
باعتبار افادته المعنى الثاني



والاغراض التي توضع لها الكلام للمجرد الالفاظ قوله: بحسب موقع بعضها مع بعض آه اللفظ متعلق بقوله تعرض لها آه  
اي العروض بسبب المعاني والاغراض باعتبار وقوع مناسبة لبعض تلك الامور المذكورة مع بعض الالفاظ فكلمة من  
في قوله من بعض بمعنى مع او اتصاله قوله: واستعمال بعضها مع بعض آه عطف على قوله موقع بعضها آه اي باعتبار بعض  
الالفاظ مع بعض آخر منها هذا اشارة الى ان لكل كلمة مع صاحبها معاً كما ان الاول اشارة الى تمام الكلام فيكون الحظف  
مغائراً لا تفسيرياً كما وهم قوله: فرب تنكير مشلاً آه راجع الى قوله بحسب موقع بعضها من بعض آه وتوزيع عليه يعني ان العروض  
المذكورة باعتبار بعض تلك الامور المذكورة مع بعض الالفاظ فرب تنكير له مزينة دخل في لفظ الحال لمخاطب المتكلم في موضع  
وهو في لفظ آخر في غاية التعجيب لمخاطب في موضع آخر لعدم الاقفا، له فعلم منه ان البلاغة صفة اللفظ باعتبار المعنى المصوغ  
للكلام والا لا يكون للتنكير مزينة في لفظ وقع في لفظ آخر لان النفس اللفظي كلاهما ليس موجود. قوله: بل هذه اللفظة آه راجع  
الى قوله واستعمال بعضها مع بعض آه لان المفهوم منه هو المناسبة بين لفظ ولفظ هذا القول معطوف بكلمة بل على قوله وهو  
في لفظ آخره كلمة بل للترقي من مطلق اللفظ الى البيت لان القبح في البيت نادر لانه يكون شتملاً على البلاغة غالباً و  
ليست للاضراب زيدت الواو بعد كلمة بل لسلا يتوهم كونها للاضراب وبطلان الكلام السابق كما هو شائع وقع بعدها جملة  
وقوله منكورة حال من قوله اللفظة لانه مفعول للفعل المعنوي المستفاد من لفظ هذه وسوياً فالحاصل رب تنكير مشلاً  
له مزينة في لفظ آه بل هذه اللفظة منكورة في بيت آخر فيجوز قوله: والى هذا اشارة المصمم راجع الى التفصيل الذي ذكره  
بقوله ثم ليس هذه الامور المذكورة آه اشارة المصمم اليها اجمالاً بقوله البلاغة آه فيه اشارة الى ان هذه كلام المصمم لانه دفع  
الدفع في كلام الشيخ كما مر تقريره قال المصم: فالصفة راجعة آه هذا توزيع على تعريف البلاغة المذكور  
سابقاً وانما زاد الشئ لفظ صفة لان راجع اسم صفتي ليعتق الموصوف وهو الصفة ههنا قال الشاعر: في الختم  
بمعنى انه كلام بليغ آه لدفع ما يتوهم من ان البلاغة تكون صفة اللفظ المقدر مع انه مخالف لما قال المصم فيما قبل  
في ذيل المقدمة ان البلاغة لا توصف بهذا المقدر حاصل الدفع ان المراد من اللفظ ههنا ليس المقدر بل المركب وهو  
يوصف بالبلاغة فلا خلاف لما قبله قوله: لكن لا من حيث انه آه الغرض منه دفع توهم وهو ان يكون البلاغة صفة  
اللفظ فقط وقوله باعتبار افادته المعنى آه ليس له دخل في صفتية البلاغة بالمعنى بل ذكره هذا القول لاجل ان اللفظ يكون له  
معنى حاصل الدفع ان البلاغة ليست صفة لللفظ فقط بل مع اعتبار افادته المعنى فيكون قوله باعتبار افادته المعنى دخیلاً في  
صفتية البلاغة قال: باعتبار افادته آه متعلق بقوله راجع الى البلاغة والسببية والافادة مصدر مضاف الى الفاعل وهو ضمير  
اللفظ وقوله بمعنى مفعوله اي بسبب اعتبار افادة اللفظ المعنى قوله: يعني الغرض المصوغ آه الغرض منه دفع اغراض وهو ان  
المعاني الثلاثة الاول ما يكون مستفاداً من طلب اللفظ لغة ولا يتغير بتغير العبارات والاقتباس والثاني الخصوميات  
التي تكون في المعنى الاول كالتعريف والتنكير وغير ذلك والثالث الاغراض التي يذكر المتكلم هذه الخصوميات  
لاجلها كذكر الانكار والشك فاقسم الاول مطروحة في الطريق عند البلغاء لا اعتبار له عندهم فعملوا المعاني الثلاثة



اوليا والثالثة ثانيا فيتوهم الواهم ان يكون المراد من المعنى القسم الاول مع انه غير معتبر عندهم حاصل الدفع ان المراد  
 المعاني الاول بل الثاني والثالث فالنقل يعلم من كلام الشرح تخصيص القسم الثالث من المعاني فلا يشمل القسم الثاني  
 مع انه معتبر عندهم قلنا المراد مجموع المعاني الثانية والثالثة لان المعاني الثالثة اعني الاغراض مدلول للمعاني الثانية  
 اعني الخصوصيات ولذا اورد ما فيها بقوله انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض آه قوله متعلق بافادته آه يعني الباء  
 في قوله بالتركيب للسببية متعلق لقوله افادته لا لقوله المعنى لان المراد من الغرض المضبوط له الكلام كما فسرتم ولا دخل  
 له للتركيب لا وضعا ولا عقلا بل هو الذي يقصده البليغ سواء كان مركبا او لا اي بسبب تركيب بعض الالفاظ مع بعضها  
 قوله وذلك آه اي كون البلاغة صفة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى ثابت الغرض منه بيان الوجه لصحة  
 ادخالها، التفرعية على ما تقدم من تعريف البلاغة يعني كيف يصح تفريع المصدر بقوله فالبلاغة صفة آه على ان  
 البلاغة المتقدم وكيف يعلم هذا التفريع على التعريف السابق حاصله ان البلاغة كما مر عبارت عن مطابقة الكلام  
 الفصح لمقتضى الحال فاخذ في تعريفها الكلام الذي هو صفة اللفظ فثبت انها راجعة الى اللفظ وكذا اخذ في تعريفها اللفظ  
 وظاهر ان اعتبار المطابقة وعدمها انما يكون باعتبار المعاني والاغراض التي يؤول لها الكلام لا باعتبار الالفاظ  
 الكلم الجودتين عن اعتبار افادة المعنى فثبت انها راجعة الى المعنى فصح التفريع على تعريف البلاغة فقوله لما مر  
 انها آه دليل على رجوعها الى اللفظ وقوله وظاهر ان الكلام آه دليل على اعتبار افادته المعنى قوله من غير اعتبار آه متعلق  
 لكل واحد من الالفاظ مفردة وكلهم مجردة بيان للافراد والتجريد قوله لا يتصف بكونه آه خبر ان قوله مطابق لا وغير مطابق آه  
 فالنقل فعلى هذا يلزم ارتفاع النقيض وهو محال قلنا ان المطابقة وغير المطابقة يستلزمان لان المراد من غير  
 مطابق عدم المطابقة عما من شأنه ان يكون مطابقا وهو ليس بنقيض المطابقة بل نقيض عدم المطابقة بالفعل  
 وهو ليس مراد بهنا قوله ضرورة ان هذا المعنى آه اي المطابقة دليل لقوله لا يتصف بكونه آه حاصله ان المطابقة هي البلاغة  
 لا تحصل بدون المعاني والاغراض فثبت ان البلاغة صفة راجعة الى المعنى ايضا قال المصدر وكثيرا ما يسمى ذلك فصاحة  
 ايضا آه وفائدة هذه العبارة سيجي في الشرح بقوله وفي هذا الاشارة الى دفع آه قوله نصب على الظرفية آه على صيغة المصدر  
 مبني للمفعول خبر مبتدأ محذوف اي هو منصوب او ذو نصب او على صيغة الفعل المجهول الغرض منه دفع اعتراض وهو ان كثيرا  
 منصوب في كلام المصدر فواجب نصبه لان له طرقا كثيرة حاصل الدفع ان نصبه على الظرفية لانه من صفة الاجان  
 والحين اسم الزمان ينصب على الظرفية فكذلك صفة قوله ومالتا كيد معنى الكثرة آه دفع ما يرد من انه ما الفائدة في زبالة  
 كلمة ما بعد الكثرة حاصل الدفع فانهما التاكيد معنى الكثرة لان بدون كلمة ما يكون معنى كثيرا مطلقا الكثرة ومعها  
 زيادة الكثرة وهو المقصود بهنا قوله والعامل فيه ما آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان كثيرا لا كان منصوبا على صفة  
 الظرف فلا بد من عامل فما عامله حاصل الدفع ان عامله ما يليه من قوله يسمى ذلك قدم عليه قوله على ما ذكر في الكفاية



استشهاده بقول الكشاف لكون ما لتأكيد معنى الكثرة وكون العامل فيه ما يليه كافي قوله نعم قليل ما تشكرون ولما  
 بهذا استشهاداً لكون انتصاب قليل على الظرفية حتى يرد ان صاحب الكشاف جعل قليلاً في الآية صفة مصدر  
 محذوف أي شكر قليل لا ظرف قوله أي في كثير من الاحيان أه بيان قرب المعمول مع العامل وتعلقه معه واليه الغرض  
 منه دفع اعتراض وهو انه لما كان صفة الاحيان فوجب تانيته أي كثرة لان الاحيان جمع وصفته يكون مؤنثاً حاصل الدفع  
 انه كان في الاصل صفة الاحيان ثم اقيم مقامها بعد حذفها وصار اسماً بمعناها بدون لحاظ الصيغة فلذا ذكر مذكراً  
 بدون التاء والياء اشارة الى بقوله أي في كثير من الاحيان أه بحيث يبين معنى الكثير من البياينة ان معناه هو المحين لا قاتل  
 مقامها قوله الوصف المذكور أه تعين المثار اليه للفظ ذلك والمراد من الوصف المذكور ما ذكر في تعريف بلاغة الكلام  
 أي مطابقة الكلام لمقتضى الحال قوله كما يسمى بلاغة أه تعين معنى لفظ اللفظ لانه يفي للتشبيه فالمشبه به تسمية الوصف المذكور  
 بالبلاغة قوله وفي هذا اشارة أه أي في قوله وكثيراً ما يسمى ذلك اشارة الى دفع التناقض فثار اليه هذا ذلك القول القريب  
 وليس المثار اليه قوله فالبلاغة صفة راجعة أه لان القول المذكور لدفع اعتراض آخر في كلام الشيخ كما عرفت لتقريره  
 الغرض من هذه العبارة بيان فائدة قول المصنف وكثيراً ما يسمى ذلك أه حاصله ان الغرض من هذا القول دفع التنا  
 قض الواقع في كلام الشيخ بوجود ثلثة الادلى انه قال ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى فقط دون اللفظ مع انه  
 قائل لكونها صفة اللفظ لانها عسارت عن خلوص الكلام من الامور المذكورة التي منشأها اللفظ نفسها كما عرفت في  
 تعريفها والشيخ مقرب هذا التعريف والثانية انه يفهم من كلامه مرة اثبات كونها من صفات الالفاظ وكذا نفى كونها  
 منها والثالثة انه يفهم من كلامه مرة كونها من صفات المعاني وكذا نفى كونها منها فثبت ثلاث تناقضات في كلامه  
 فثار المصنف بقوله الى دفع تلك التناقضات في كلامه كما فصله الشارح قوله ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى أه  
 فهذا متناقض لما مر في تعريف الفصاحة من كونها صفة اللفظ وكذا هذا متناقض لقوله الاخر انها صفة اللفظ قوله  
 والى ما يدل عليه أه عطف على قوله الى المعنى عطفاً تفسيرياً بقوله دون اللفظ أه أي ليست الفصاحة صفة اللفظ  
 باعتبار نفسه وذاته قوله ان فضيلة الكلام للفظ لا لمعناه أه فهذا متناقض لقوله السابق انها صفة المعنى لا للفظ  
 قوله حتى ان المعاني أه غاية لكون الفضيلة للفظ لا لمعناه قوله مطروحة في الطريق أه الطرح انما يختص كناية  
 عن عدم اهمية المعاني لان الشئ المطروح في الطريق يكون حقيراً لا ياتفت اليه احد قوله ولا شك ان الفصاحة  
 أه الغرض منه اثبات ان المراد من الفضيلة المذكورة في كلام الشيخ هي الفصاحة لا غير فثبت التناقض قوله  
 من صفاته أه أي صفات الكلام قوله فوجه التوفيق بين الكلامين أه هذا شروع في دفع التناقض المثار اليه بقوله  
 المصنف قوله انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة أه هذا دفع التناقض الاول من كلامه حاصله اراد بالفصاحة معنى البلاغة  
 لا المعنى المذكور سابقاً اعني الخلو من الامور المذكورة حتى يقال انها من صفات الالفاظ باقراره ايها فكيف



كما في العموم من وجه لان المحر معنا ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره كما هو معنى التخصيص فالجزء  
الاول ايجابي والثاني سلبي مثل ما مر في الاصل فثبت ان ثبوت النبوة لمحمد وهو ايجابي ونفي النبوة  
عن غيره وهو سلبي وهكذا في غيره وهذا معنى المحر والعقر والتخصيص فاذا بطل المحر في الكلام المحصور  
يكون المراد ببطلانه بطلان المحر في الجزء السلبي منه فقط لانه المتبادر الظاهر ببطلانه لان المحر  
في الجزء الايجابي في كل كلام هو المقصود منه والجزء السلبي لا يثبت له فلا يبطل حصره بل حصره يكون مبطلا للمحر في  
الجزء السلبي من الكلام الاخر غيره فطريق بطلان المحر في العموم مطلقا مثل لا يأكل الا حيوان ولا يأكل  
الا انسان لان الجزء الايجابي من الاسم وهو اكل الحيوان مبطل للجزء السلبي للأخص وهو نفى اكل غيره  
الا انسان لان تحقق العام مستلزم لتحقيق الخاص لا سلبه وليس الجزء الايجابي من الأخص وهو  
اكل انسان مبطلا للجزء السلبي من الأعم وهو نفى اكل غير الحيوان لان غير الأعم مستلزم لغيره  
الأخص لان نفى الأعم مستلزم لنفي الأخص فعلى هذا لا يتحقق للأخص وهو اكل انسان قائل غير  
حيوان اكل غير انسان لا اكل انسان فلا يبطل اكل انسان اكل غير حيوان لعدم تحقق اكل انسان عند  
تحقق نفى اكل غير حيوان والا لا يكون عامًا وخاصة وهو خلف وطريق بطلان المحر في المتباينين  
مثل لا يأكل الا انسان ولا يأكل الا حمار لان الجزء الايجابي من المبائن الاول وهو اكل انسان مبطل  
للجزء السلبي من المبائن الآخر وهو نفى اكل غير حمار وكذا الجزء الايجابي من المبائن الآخر وهو اكل  
حمار مبطل للجزء السلبي من المبائن الاول وهو نفى اكل غير انسان وهو ظاهر للتباين اكل بينهما  
وطريق بطلان المحر في العموم من وجه مثل لا يبصر الا ابيض ولا يبصر الا حيوان ان الجزء الايجابي  
من كل واحد منهما في مادة الافراق مبطل للجزء السلبي من كل واحد منهما في تلك المادة وان لم يكن  
الجزء الايجابي من كل واحد منهما في مادة الاجتماع مبطلا للجزء السلبي آخر منهما لان الأبيض و  
الحيوان يجتمعان في مادة وهو الفرس الأبيض ويفترقان في مادتين كاشوب الأبيض والحيوان الأسود  
وهكذا ينبغي تحقيق المرام وهو عند المرام قوله وفيه نظر اي في الدليل المذكور لاثبات  
بقيتها اعراض حاصله بوجهين الاول اننا لانسلم الاتحاد بينهما بل بينهما عموم من وجه او مطلقة ولا يبطل المحر المذكور  
او المحر في الأخص لان هر الشئ في الخاص لا يثبت في حصره في العام من وجه او مطلقة لان هر شئ في الأعم من وجه  
او مطلق لا يوجب تناوله جميع افراده حتى يلزم بطلان المحر في الأخص فخر الشئ في الخاص لا يثبت في العام  
من وجه او مطلقة لعدم شرط تناوله الحكم لجميع افراده فيكون كلا المحرين صحيحين على تقدير العموم مطلقا او من وجه لانه ان  
يتحقق المحر في فرد وهو محل الاجتماع وغايته ما يلزم ان هذا الحكم الخاص لا يخرج عن هذا العام وعدم خروج الحكم عن العام لا يقتضي  
عموم حكم الخاص لانه لا يثبت في فرد فيكون مع ان بين ان الحيوان عام وما هو مطلقا فكذلك في غيره ان يكون



لا نزاع في كونها من صفة اللفظ بل النزاع في منشأ المعنى الثاني لها بان منشأ الفصيحة التي بها يقع التفاضل  
 في الكلام وبثبت الامحاز ما هو اللفظ والمعنى لكن الشيخ ينكر على الاطلاق كونه صفة اللفظ والمعنى بل عنده تفصيل  
 كما سيأتي قوله والشيخ ينكر على كلا الفريقين آه اى على القائلين بصفة اللفظ او المعنى لان عنده الحكم الكلى من كل  
 منها خطأ بل عنده فيه تفصيل وهو ان اللفظ المنطوق ليس محلاً لها والمعاني الثواني ايضاً ليست محلاً لها بل المحل لها  
 هو المعاني الاول حيث قال لاني الالفاظ المنطوقة ولاني المعاني الثواني كما سيحكي في قوله قوله ويقول ان الكلام آه بيان  
 انكار الشيخ على الفريقين حاصل ان الكلام الذي حصل به الفصاحة والبلاغة هو الذي يقصد بلفظه الدلالة على معناه  
 اللغوى بان يكون لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود الذي يصوغ له الكلام وهو المعنى الثاني من المعاني  
 الثلاثة والمراد من المعاني الاول في كلام الشيخ هو المعاني الثواني من اقسام المعاني وقد يعبر عنها بالترتيب بان يكون  
 المعنى مرتباً في النفس اولاً ثم يكون ترتب الالفاظ بمقابله وليس الفصاحة والبلاغة عبارتين عن مجرد الالفاظ المنطوقة  
 بدون ترتيب المعاني اى المعاني الاول حقيقة ولا عن المعاني الثواني التي هي اغراض المتكلم في الكلام وهي المعاني الثالثة  
 فثبت عند الشيخ ان الفصاحة والبلاغة محلها اللفظ والمعنى الاول اى الثاني كليهما لا مجرد الالفاظ والمعاني الثواني اى  
 الثالث قوله يدق به آه من الدقيق بمعنى اللطيف اى باريك قوله على المعنى اللغوى آه اى المعنى الذي يستفاد من اللفظ  
 بواسطة الوضع مع الخصوصيات قوله ثم تجد لذلك المعنى آه اى المعنى اللغوى الذي يدل عليه اللفظ وضعاً قوله دلالة ثانية آه  
 منقول تجد بصفة المخاطب فاللام في قوله لذلك المعنى آه اما صلتة لتجد فتوصيف هذه الدلالة بالثانوية باعتبار انها  
 واقعة في المرتبة الثانية بالنسبة الى دلالة اللفظ على المعاني الاول لان للمعاني الاول والثاني كما يوهى من ظاهر  
 العبارة واما للاجالية فيكون معنى قوله لذلك المعنى آه لاجل ذلك المعنى فالدال على المعنى المقصود ايضاً هو اللفظ  
 بواسطة المعنى الاول فتكون الدلالة بنفسها ثانية ثم دلالة المعنى الاول على المعنى الثانية عقلية قطعاً لتلازم  
 عقلية بين الدال وهو الخصوصية والدلول وهو الغرض المصوغ له الكلام لان الغرض سبب للاشتيان بالخصوصية لان  
 المتعارف والمعتاد في حق البليغ ان لا يأتي بالخصوصية الدال على وباعت عليها واما دلالة اللفظ على المعنى الاول  
 فوضعية بان يكون للوضع دخل فيه قوله على المعنى المقصود آه اى الاغراض المصوغ غنة لها الكلام قوله فهناك الفاظ  
 آه اى في مقام دلالة اللفظ على المعنى اللغوى ودلالة ذلك المعنى على المعنى المقصود الفاظ فقط ومعنيان الاول  
 والثاني قوله ومعاني اول والثواني آه المراد من المعاني الاول ما يفهم من مدلولات التراكيب وهو اصل المعنى مع الخصوصيات  
 من التعريف والتكبير والتقديم والتأخير والحذف والاضمار وغير ذلك والمراد من المعاني الثواني الاغراض التي يصاغ لها الكلام  
 المشتمل على تلك الخصوصيات من الاشارة الى المعهود في التعريف والتعظيم والتحقيق والتكبير وغير ذلك هذا بالقياس الى  
 علم المعاني واما بالنسبة الى علم البيان فالبيان الاول هي المدلولات المطابقة مع رعاية مقتضى الحال والمعاني الثواني



هي المعاني المجازية او الكناية مثلاً اذا قلنا هو اسد في صورت الانسان فالمعنى الاول هو مفهوم هذا الكلام والمعنى  
 الثاني انه شجاع كما سيجي في علم البيان قوله فالشيخ يطلق آه الفرض منه تعين المعاني التي تكون موصوفة بالصفة  
 والبلاغة عنده يعني لما كانت المعاني على قسمين الاول والثاني فالمعنى عند الشيخ موصوف بالصفة والبلاغة فقال  
 المعاني الاول مع ترتيبها في الذهن بترتيب الالفاظ معها قوله بل على ترتيبها آه كلمة بل للاضراب ههنا يعني ان الشيخ  
 يطلق على ترتيب المعاني الاول المعقب بترتيب الالفاظ اسم النظام والصور آه لا على المعاني الاول بدون لحاظ  
 الترتيب وهو اصل المعنى لا يتغير بتغير العبارات والاعتبارات بل يطلق على الخصوصيات التي تكون في المعنى الاول وهو  
 المعاني الثاني كما مر والمراد بترتيب المعاني جعلها في مرتبتها التي هي المناسبة للحال والمقام قوله على جذوها آه متعلق  
 لترتيب الالفاظ اي يكون ترتيب الالفاظ في التلفظ على مقابلة المعاني بان ينتقل منها الذهن بتوسط الترتيب الى  
 الخواص في الافادة بلا اختلال ولا تعقيد وهذا الترتيب هو البلاغة بالخصوص قوله اسم النظام والصور آه مفعول يطلق النظام  
 هو لخواص المعاني النحوية بين الكلام كما مر والصور الكيفية الخاصة للمعاني الاول من الالفاظ والخواص الاسرار المستفادة  
 للمعاني الاول من التركيب لا مجرد الوضع والمزايا والكيفيات هي الخصوصيات المفيدة لتلك الخواص فاطلاق هذه الاسرار  
 على المعاني الاول من قبيل المجاز او على اصطلاح الشيخ كما يدل عليه قول الشارح والشيخ يطلق آه والافهذه الاسرار  
 من المعاني الثواني قوله او نحو ذلك آه كالزيادة والفضيلة قوله ويحكم قطعاً آه عطف على يطلق آه هذا من تنمة تعين المعاني  
 الموصوفة بالصفة والبلاغة عند الشيخ قوله الرجعة اليها آه اي الى المعاني الاول باعتبار ترتيبها في الذهن ثم ترتيبها  
 في التلفظ على جذو... المعاني بحيث ينتقل الذهن منها بتوسط الترتيب الى الخواص في الافادة بلا اختلال وتعقيد فلا يرد  
 ان المعاني هي المعاني اللغوية ولا فضيلة لها فكيف يكون الفصاحة والبلاغة من الاوصاف الرجعة اليها قوله وان  
 الفضيلة التي آه عطف على ان الفصاحة آه قوله وما شاكل ذلك آه من المزايا والكيفيات والخواص قوله اني هي فيها آه خبر ان الثانية  
 يعني ان الفضيلة المذكورة في المعاني الاول المخصوصة بالطريق المذكور قوله لاني الالفاظ آه يعني يحكم الشيخ ان الفضيلة  
 ليست في الالفاظ المجردة عن المعاني ولاني المعاني الثواني التي يصاغ لها الكلام قوله هي الاصوات آه اي عوارض الاصوات  
 بخلاف المضاف بناء على المختار من ان اللفظ كيفية عارضة للصور الذي هو كيفية تحدث في الهواء بتموج او بدون حذف  
 المضاف بناء على ما هو المشهور من ان اللفظ صوت يعتمد على مخارج الحروف قوله يريد المتكلم اثباتها او نفيها آه اي يريد اثباتها  
 في بعض المواضع ونفيها في بعض اخرى كما يدل عليه او التردد بينه لان المراد من المتكلم هو المتكلم البايغ ومن الاخر  
 هي اغراض البلاغ مثلاً يقول ان زيداً قائم مقام الانكار وزيد قائم في مقام عدم النكار فلا يرد ان الاغراض  
 التي يصاغ لها الكلام مدلولات للالفاظ بواسطة المعاني الاول ولها بلا واسطة فكيف يقصد نفيها قوله فيثبت  
 اي الشيخ انها من صفات آه اي الفصاحة من صفات الالفاظ او المعاني الفرض منه مشروع في دفع التناقض من كلام



الشيخ: ان التمهيد بما ذكر قبله حاصله ان الشيخ فيما قال ان الفصاحة من صفات الالفاظ يريد بها المعاني  
 الاول لان عنده ليس المراد بها الالفاظ المجردة بل باعتبار ترتيبها في النفس ثم ترتيبها في النطق وهو ليس بالمعاني الاول  
 ولا يريد الالفاظ المنطوقة فقط وكذا اذا قال انها من صفات المعاني يريد بها تلك المعاني الاول المعاني الثواني واذا قال انها  
 ليست من صفات الالفاظ يريد بها الالفاظ المنطوقة لا المعاني الاول واذا قال انها ليست من صفات المعاني يريد بها المعاني  
 الثواني لا المعاني الاول فلاتناقض في كلام الشيخ لان محل النفي والاثبات مغاير عنده كما عرفت قوله يريد بها تلك المعاني  
 الاول بمعنى المعاني المرتبة في النفس تكون بترتيب الالفاظ في النطق على حذوها كما مر فيكون المراد من قوله تلك المعاني الاول  
 الالفاظ والمعاني الاول والعلاقة في الالفاظ ذكر المدلول وادراك الدال وفي المعاني على الحقيقة قوله حيث ينبغي ان تكون من صفاتها  
 اي حيث ينبغي الشيخ ان تكون الفصاحة من صفات الالفاظ او المعنى يريد بالالفاظ هي الالفاظ المجردة المنطوقة وبالمعاني هي المعاني  
 الثواني لا المعاني الاول قوله التي جعلت مطروحة آه صفة للمعاني الثواني الغرض منه دفع اعتراض وهو انه ما القرينة في كلام الشيخ  
 على كون المراد بالنفي للمعاني الثواني دون الاول حاصل الدفع ان القرينة عليه قول الشيخ فيما سبق وهو قوله حتى ان المعاني مطروحة  
 في الطريق ليعرفها آه لان المعاني المطروحة في الطريق ليس المعاني الثانية وهو المراد بالنفي في كلام الشيخ قوله ولست انا اقول كلامه آه  
 الغرض منه دفع اعتراض وهو ان يكون توجيه الشبهة هذا الكلام الشيخ لعله يكون توجيهها بما لا يرضى قاله به حاصل الدفع ان هذا  
 المتقدم الذي يدفع به التناقض بين كلامي الشيخ ليس من عندي بل هو مخرج به لان المعلوم من كلام الشيخ كما سيجي من  
 قوله تحت قول الشبهة كما قال لما كانت المعاني آه لان قوله لم يريد الالفاظ المنطوق آه مخرج ان مجرد الالفاظ غير متصفة بالفصاحة  
 لانها ايضا مما يدل على تفنيح وكذا قوله ولكن معنى الذي دل به على المعاني الثاني آه يدل على ان المتصف بالفصاحة المعاني  
 الاول لا المعاني الثانية ثم كلمة انا تأكيد للضمير المتصل المقصود منه نفى التجوز والسهو والسيان في نفى الحمل عن نفسه وكذا  
 تقديم المسند اليه في قوله بل هو يصرح للتقوى والمقصود منه انه صرح به البته لا للقصر قوله كما قال اي الشيخ لما كانت المعاني آه  
 الكاف بمعنى اللام التعليل عليه لتصرح الشيخ على دفع التناقض المذكور فنهنا عرضان احدهما الاشاج من نقل  
 كلام الشيخ والثاني للشيخ فغرض الشبهة من نقله تأكيد لقوله المذكور من انه ليس حامل لكلام الشيخ على الدفع المذكور بل  
 هو مخرج به كما سيأتي واما عرض الشيخ من هذا الكلام بيان العلاقة بين الالفاظ والمعاني الاول حتى يصح التعبير عن  
 احدهما بالآخر تجوزا وكذا بين ترتيب المعاني وبين ترتيب الالفاظ من العلاقة قوله تبين بالالفاظ آه لان المعاني من  
 الامور الباطنة الذمينة لا يعبر عنها بدون الالفاظ قوله ولم يكن لترتيب المعاني سبيل آه وهذا ظاهر  
 لان المعاني من الامور الذمينة تحصل في الذهن كيف ما كان بدون لحاظ الترتيب فترتيبها موقوف على ترتيب  
 الالفاظ في النطق والمراد من عدم ترتيب باعتبار الافادة للسمع فان ذلك لا يكون بدون ترتيب الالفاظ  
 في التلفظ واما ترتيبها بنفسها فلا يتوقف على النطق فلا يرد ان ترتيب المعاني مقدم على ترتيب الالفاظ



تكميف يكون الثاني سبيلاً الى الاول قوله يجوز واذ جزء القول لما كانت قوله فعبداً عن ترتيبه بيان للمسمى حاصله ان ترتيب  
المعاني تتبين بترتيب الالفاظ ولم يكن للمعاني ترتيب بالذات فعبداً عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم خذوا ترتيب  
الالفاظ وذكروا الالفاظ فقط تسهيلاً وتخفيفاً فبهذه العلاقة عبداً عن المعاني الاول بالالفاظ قوله واذ اصعدوا الالفاظ ايه بيان  
الموضع الذي يقع فيه اطلاق اللفظ على المعنى الاول وهذا هو موضع التفرع الشيعي بكلامه وحمل الشارة كلامه عليه كما قال فيما  
قبل بقوله ولست انا احمل كلامه بل هو يصرح به مراراً قوله كما يدل على تفخيذه ايه اي تعظيمه من الفصاحة والبلاغة قوله ولكن  
معنى اللفظ ايه اي ولكن يريدون معنى اللفظ الذي دل ذلك اللفظ بسبب ذلك المعنى على المعنى الثاني وهو المعاني الاول  
قوله والسبب انهم ايه الغرض منه دفع وهم وهو انه ما السبب في انهم وصفوا اللفظ وارادوا به المعاني الاول مع ان الاصل هو  
الحقيقة والمجاز خلاف الاصل فلم لم يقولوا ان الفصاحة مثلاً من صفات المعاني ويراد بها المعاني الاول لئلا يحتاج الى  
ارتكباب المجاز حاصل الدفع انهم لو جعلوها من صفات المعاني لما فهم انها من صفات المعاني الاول المفهومة من الالفاظ  
فقط لان لفظ المعنى مشترك بين المعنى الاول المفهوم من الالفاظ وبين المعنى الثاني المقصود منه ولا قرينة  
على ايراد احدهما فيحتمل ان يكون المراد منه المعنى الثاني مع انه اذا كانت صفات للمعاني الثانية يلزم خلاف المقصود  
لكونها صفات للمعاني الاول واما اذا جعلوها كالمواضعة فيما بينهم اي الاتفاق فيما بينهم بانهم يذكرون اللفظ ويريدون  
به المعنى الاول فلا احتمال لارادة اللفظ المنطوق بعد الاتفاق لانه قرينة على ارادة المعنى الاول قوله لو جعلوها ايه  
اي الفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك قوله لما فهم انها ايه كلمة مانافية والضمير في انها الفصاحة وغيرها  
قوله اعني الزيادات ايه تفسير للمعاني الاول لان عند الشيخ هذه الامور المعاني الاول مجازاً او اصطلاحاً منه كما مر قوله جعلوها  
كالمواضعة ايه تفريع على الشرط والجزاء اي على قوله لو جعلوها ايه لما فهم ايه ونتيجة لهما المواضعة قرار دادن وبرهين  
كردن اي فجعلوها كالاتفاق والاقرار فيما بينهم الغرض من هذا التفريع دفع اعتراض وهو انه في توصيف الالفاظ بها  
يذهب الذهن الى التضاف الالفاظ المنطوقة بالفصاحة وهو غير مراد منها حاصل الدفع انهم جعلوها كالاتفاق فيما بينهم  
ان يذكروا اللفظ وهم يريدون به المعنى الاول فلا يذهب الذهن الى التضاف الالفاظ المنطوقة بالفصاحة للاتفاق  
على ذلك قوله ان يقولوا اللفظ ايه بتاويل المفرد مفعول ثان الجعل والاول قوله كالمواضعة قوله وهم يريدون الصورة  
اي هو الاول للمحال اي والحال هم يريدون باللفظ محل الصورة بخلاف المضاف والالا يصح التفريع على ما سبق لان  
المفهوم مما سبق استعمال اللفظ في نفس المعاني الاول والمعلوم من هذا الكلام انما هو استعماله في الصورة الحادثة  
فيه وبينها اتفاق فاذا قدر المضاف صح التفريع او لقول في صحة التفريع ان المراد بالصورة نفس المعنى الاول كما يدل عليه  
اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات لان المراد عند الشيخ بالمعنى الاول المعنى الثاني من اقسام المعاني الثلاثة كما  
عرفت فيما سبق من قوله الشيخ يطلق على المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ايه وكذا قوله اعني الزيادات والكيفيات



والخصوصيات آه وكذا قوله فيما سبق ان الكلام الذي يدق فيه النظر آه الى قوله ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية فعلى  
هذا يكون المراد من المعنى في قوله التي حدثت في المعنى آه المعنى الاول حقيقة وهو المعنى الاصل الذي لا يتغير بتغير العبارات  
والاعتبارات قوله والخاصة التي آه عطف على الصورت والمراد من الخاصة اليه لنفس المعنى الاول عند الشيخ وهو المعنى  
الثاني حقيقة والضمير في قوله فيه راجع الى المعنى الاول الحقيقي وهو اصل المعنى بهذا التوجيه هو الحق لكلام الشيخ فعلى هذا  
لا يحتاج الى تقدير المضاف في قوله يريدون الصورة آه قوله وقولنا صورت آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان اطلاق  
الصورة على الواحدة التي حدثت في المعنى لا يصح لان الصورت اما تكون لدى الصورة والخاصة الحادثة في المعنى  
ليست بصورت حاصل الدفع ان اطلاق الصورة على الخاصة الحاصلة في المعنى بطريق التشبيه وقياس المعقول على  
المحسوس لزيادة الوضاحة بحيث انه شبه المعنى في النفس بالنسان في كون كل واحد منهما مشتملا على ما به الاشتراك  
وما به الامتياز ثم ما به الامتياز في المشبهة بالصورت وفي الخصوصية الحادثة فيه فعبّر عن تلك الخصوصيات الحادثة  
في المشبهة بالصورت لكونها محسوسة وقيل للمعنى في هذه الصورت غير صورته في ذلك قوله فكلما بين ان آه  
فيه اشارة الى بيان وجه الشبهة الخاصة الحادثة والصورت وهو الامتياز بحيث ان بالخاصة الحادثة في المعنى يحصل  
الامتياز عن الاغيار كذلك بالصورت المعبرة عنها يحصل الامتياز قوله فرق آه نائب فاعل يوجد والمراد من الفرق  
الخصوصية المذكورة قوله وليس هذا آه اي اطلاق الصورة على ما ليس بصورة بطريق التشبيه والتمثيل الغرض منه دفع اعتراض  
وهو ان يكون ذلك الاطلاق اختراع من عند نفس الشئ فلا يكون معتبرا للاطلاق المذكور حاصل الدفع ليس هذا من  
مخرعاتنا بل هو مشهور واقع في كلام من هو عمدة في الفنون العربية وهو الجاحظ المعتزلي حيث قال واني الشعر  
صياغة اي زر كرى كردن وضرب من التهوير اي قسم جعل الشئ صورة قوله وكذا قول الجاحظ آه اي كفاك دليلا على  
الاطلاق المذكور قول الجاحظ قوله وهذا بنده ما ذكره الشيخ آه اي ما نقله الشرح قليل مما ذكره الشيخ فيه اشارة الى ان الشيخ  
صرح في كثير من المواضع على ما ذكره الشرح من اطلاق اللفظ على المعنى الاول الدال على المعنى الثاني وما ذكره من  
اقواله قليل وفيه كفاية قوله ثم انه شدد النكير آه اي الشيخ شدد النكار على من زعم آه الغرض منه اثبات ان الالفاظ  
المنطوقة ليست مما يتصف الفصاحة بها لان مقصود الشرح من نقل عبارات الشيخ امور ثلاثة احدها ان الشيخ قال  
بكون فضيلة الكلام في المعنى الاول الدال على المعنى الثاني لاني المعنى الثاني بل هو مطروح في الطريق كما مر بقوله  
المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق آه وثانيهما ان اللفظ اذا وصف بالفصاحة والبلاغة مثلا ليراد به المعنى  
الاول المذكور كما مر بقوله ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني آه وثالثهما ان اللفظ المنطوق ليست مما  
يتصف بالفصاحة به واثبت الامرين الاولين بنقل كلامه الى سهنا وبقي الامر الثالث فشرع في اثباته بقوله ثم انه  
شدد النكير آه قوله وبلغ في ذلك كل مبلغ آه اي بالغ الشيخ في ذلك الانكار كما ان المبالغة قوله وقال سبب آه اي قال



الشيخ الغرض منه بيان النكار الشيخ ومبالغة فيه فلتوجيه كلامه طريقان الاول انهم لما سمعوا ان النقص  
 من صفات الالفاظ فهموا انها وصف لها بنفسها وبالذات مع ان الامر ليس كذلك بل هي وصف لها على طريق  
 الوصف بحال المتعاقب اى كون الالفاظ تدل على تلك الفضيلة كوصف الرجل بحسن غلامه والثاني انهم لما سمعوا ان  
 اللفظ بالنصاحة لم يتميزوا بين النصاحة بالمعنى المشهور الذى هو صفة اللفظ في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امور  
 عرضت في معناه من الكيفيات والخصوصيات اى بين ما هو بمعنى البلاغة الذى هو صفة المعنى وقالوا بالنصاف  
 اللفظ بكلاما معنى النصاحة مع ان الامر ليس كذلك لان النصف اللفظ بالنصاحة بالمعنى المشهور وهو ليس مرادها  
 بل المراد من النصاحة بمعنى البلاغة وهي صفة المعنى ولا يوصف بها اللفظ قوله فلم يعلموا ان المعنى النصاحة آه تفرغ  
 مما قبل من بيان السبب وفيه ايضا احتمالان الاول ان المراد من النصاحة في قولهم كون اللفظ نصيحا هي النصاحة  
 التى صار اللفظ متصفا بها لاجل خصوصية عرضت في معناه لا بالذات فانصاف اللفظ بها ليس لذاته بل لاجل  
 خصوصية في معناه بطريق النعت بحاله متعلقة وهي النصاحة بمعنى البلاغة وعلى الاحتمال الثاني يكون المراد من  
 النصاحة التى تنكر انصاف اللفظ المنطوق بها هي النصاحة التى تحققت في معنى اللفظ لاجل لطائف تدرك بالفهم  
 من الخصوصيات والكيفيات وهي النصاحة بمعنى البلاغة وما قالوا ان النصاحة صفة اللفظ فهي النصاحة بمعنى هو  
 المذكور في صدر المقدمة ولا شك في كون اللفظ متصفا بها في نفسه قوله لا من اجل شئ يدخل في النطق آه هي النصاحة  
 بمعنى المشهورى قوله بل من اجل لطائف آه هي النصاحة بمعنى البلاغة قوله بعد سلامة من اللحن في الاعراب آه  
 اى بعد سلامة اللفظ من الخطا في الاعراب اللحن خطأ شذون قوله والخطا في الالفاظ آه اى الخطا في التلفظ وهو  
 مما قبل لجميع الامور المختلفة بالنصاحة من الالفاظ الغريبة والمخالفة القياس والتنافر وضعف التأليف والتعقيد  
 قوله ثم اننا لا نشكره الغرض منه دفع اعتراض وهو انه فعلى هذا لا يكون الفضيلة للفظ المنطوق في نفسه ولا دخل له في  
 البلاغة اصلا مع انهم قالوا مذاقة الحروف بوجوب الفضيلة والا عجب حاصل الدفع اننا لا نشكر عن نفسه كون مذاقة الحروف مما  
 يوجب الفضيلة والعجائب بل النكارنا بطريق الحرف العمد بان يكون مذاقة الحروف هو الاصل والعمد في الفضيلة والاعجاز  
 ولا يكون الدخل لللطائف والكيفيات قوله مذاقة الحروف آه اى ملائمتها بالذوق السليم قوله وسلاستها آه اى سهولتها  
 في النطق قوله ان يكون الاعجاز آه الضمير المحمدي في به وكذا ضمير تصور راجع الى مذاقة الحروف وسلاستها لانها مصدران فيه  
 التذكير والتأنيث سواء قوله وما وقعهم في الشبهة آه اى بعض ما وقع من زعم ان النصاحة من صفات الالفاظ  
 المنطوقة في الاشتباه والشك الغرض منه بيان سبب آخر للزعم المذكور والرد عليه بقوله والجواب آه وانما قال مما وقعهم  
 بكلمة من التبعية للتأني في ما قال سابقا من ان سبب الفادى جعلهم النصاحة صفة اللفظ عدم التميز ما هو آه ولكن  
 ان يكون المذكور سابقا سببا لقولهم بالنصاف اللفظ بالنصاحة اعم من ان يكونا قايما بين بالنصاف المعنى بها او لا



وهذا سبب لقولهم بالتصاف اللفظ فقط دون المعنى قوله لم يسمع عاقل أو الضمير الشان حاصله أنهم يقولون ان  
 الفصاحة صفة اللفظ فقط لان عاقل لم يقل معنى فصيح فلو كانت الفصاحة صفة المعنى لقول معنى فصيح البتة قوله  
 والجواب عن الشبهة أنه حاصله ان مرادنا من كون الفصاحة صفة المعنى الاول دون اللفظ هي الفصاحة بمعنى البلاغة  
 وهي الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة في المعنى الاول دون اللفظ وهذا لا ينافي لما يتعارف فيها  
 بينهم من أنهم يوصفون اللفظ بالفصاحة ويقولون هذا اللفظ فصيح لانهم يريدون الفصاحة بالمعنى المشهور المذكور  
 في المقدمة وهي من صفات الالفاظ والكلام لذا فيها قوله والفصاحة عبارة أنه بيان لوجه عدم التصاف المعنى  
 بالفصاحة ولكون اللفظ موصوفاً بها كما ان القول المتقدم بيان لعدم التصاف اللفظي بها ولكون المعنى متصفاً  
 بها وايضاً الغرض منه دفع اعتراض وهو انه اذا كانت تلك الفضيلة في المعنى فلا يوصف بها اللفظ فلا يصح قولهم اللفظ  
 فصيح مع انه متعارف فيما بينهم حاصل الدفع ان التصاف اللفظي بها مجاز وعلى طريق النعت بحال المتعلق اي كون  
 اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فالتصاف اللفظي بالفضيلة لوجود تلك الفضيلة في معناه واما  
 شك ان المعنى ليس بمتمصف بها على هذه الطريقة اي طريقة النعت بحال المتعلق لكون المعنى متصفاً بها بالذات  
 وبمنه بدون اعتبار النعت بحال المتعلق فتقوله والفصاحة اللام فيه للعهد اشارة الى ما وقع في قولهم لفظ فصيح ولا يقول  
 معنى فصيح اذ كما فيكون المعنى والفصاحة التي وقعت في قولهم المذكورة عبارة عن كون اللفظ أه هذا بعينه معنى الفصاحة  
 الذي ذكره الشيخ بمعنى ثاب للفصاحة كما مر منها انها يطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة والثاني وصف في  
 الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز اه فلا يلزم عدم حصر الفصاحة في المعين قوله على وصف أه والمراد من الوصف كون  
 اللفظ مشتملاً على الخصوصيات والاعراض المطلوبة اي كون اللفظ على وصف اذا كان ذلك اللفظ مشتملاً على هذا  
 الوصف دل اللفظ على الفضيلة والخصوصيات قوله فيمنع ان يوصف بها المعنى أه اي الفصاحة بهذا المعنى لا تكون  
 صفة للمعنى بل لللفظ فقط قوله كما يمنع ان يوصف بانه دال أه اي كما يمنع ان يوصف المعنى بكونه دالاً على الفضيلة  
 فالمراد امتناع التصاف المعنى بالدلالة على تلك الفضيلة فيكون ذلك القول تشبيهاً على عدم التصاف المعنى  
 بالفصاحة المذكورة وعدم التصاف دلالة المعنى على تلك الفضيلة قال المصنف ولها طرفان اذ اي مرتبتان الغرض  
 منه تعيين تفاوت مراتب البلاغة وتعدد درجاتها بان بعضها أعلى من بعض بعد بيان طريق تفاوت كلام البليغ  
 بالارتفاع والالفاظ وهي ثلاثة مراتب اعلى ومتوسط وادنى استأثر الى الاول بقوله اعلى وهو حد الاعجاز والى الثاني  
 بقوله اسفل وهو أه والى الثالث بقوله وبينهما مراتب كثيرة أه وهذا عطف على قوله وارتفاع شأن الكلام او جملة مستأنفة  
 مسوقة لبيان تعيين مراتب البلاغة قوله اي البلاغة في الكلام أه تعيين مرجع ضمير لها بانه راجع الى البلاغة لا الى  
 الفصاحة المذكورة لان الكلام في البلاغة دون الفصاحة وذكر الفصاحة فيما قبل لدفع التناقض في كلام الشيخ



كما عرفت وانما قية البلاغة بالكلام في المزمع لأن البحث في بلاغة الكلام قوله اليه ينتهي البلاغة فيه إشارة إلى  
فساد توجيهاه عطف ما يقرب منه على الحد الاعجاز كما سيأتي من الشئ تحت قوله وما يقرب منه القول بلهاه هذه العبارة  
والإضافة إشارة إلى التسمية اعلى لأنه ينتهي اليه البلاغة وليس فوقه مرتبة فيكون اعلى قال المصنف وهو حد الإعجاز  
لحرف طرف الاعلى من البلاغة والاضافة بيانية قوله وهو أن يرتقى الكلام الغرض تعريف الإعجاز ودفع  
الاعتراض وهو أن يكون المراد من الإعجاز باعتبار اشتغال علمي الأخبار بالمغيبات او غرابة الأسلوب فيه أو يعرف  
العقول عن معارضة مع أن الأمر ليس كذلك لأن بهذه الأمور لا تحصل كمال الإعجاز؟ حاصل الدفع ليس المراد ما  
قلت بل المراد منه ارتفاع الكلام إلى حد يعجز عنه البشر لمعارضتهم ومصادقة القرآن قوله فان قيل بل هذا  
اعتراض بطريق الاستفسار المحض كما يدل عليه قوله لم لا يجوز قوله ليست البلاغة بيان منشاء الاستفسار  
حاصل الاعتراض عدم تسليم امكان بلوغ الكلام إلى حد يخرج عن طوق البشر لأن البلاغة عبارة عن مطابقة الكلام  
لمقتضى الحال مع فصاحتها وعلم البلاغة كافل لهذين الأمرين فمن احاط بعلم البلاغة يجوز أن يكون هو قاصدا  
بإتيان كلام هو في حد الإعجاز ولو بمقدار اقصر سورة فلا يتصور كلام ان يخرج عن طوق البشر؟ قوله وعلم البلاغة  
أي علمه تعلق بالبلاغة قوله كافل باتمام هذين الأمرين أي ضامن باتمام مطابقة الكلام لمقتضى الحال وفصاحتها  
قوله فمن التقنية فنخرج على كونه كفيلا أي فمن علم يقينا علم البلاغة واحاط به قوله لم لا يجوز خبر لقوله فمن التقنية  
قوله أن يراعيهما أي الأمرين المذكورين من المطابقة والفصاحة قوله ولو بمقدار آه والواو للحال وما  
بعد بتأويل مفروضا حال لأن كونه بجبني أكثر في المحال والمفروضا أي مفروضا أيان بمقدار اقصر  
سورة قوله اقلنا لا يعلم حاصله منع للمقدمات التي ذكرها المعترض على الترتيب لقوله لا يعرفه منع  
لقوله وعلم البلاغة كافل وقوله فامكان الاحاطة بهذا العلم لم يمنع لقوله فمن التقنية واحاط به  
وقوله كثيرا من المهرة منع لقوله فيأتي بكلام الخ حاصل الأول انا لا نسلم ان علم البلاغة كافل  
باتمام هذين الأمرين لانه لا يعلم به الا ان الحال الضلاني يقتضي الاعتبار الضلاني مثلا بين فيه ان حال  
الانكار يقتضي التاكيد واما الاطلاع على عدد الاحوال وكيفياتها في الشدة والضعف ورعاية الاعتبارات  
بحسب المقام التي يتوقف عليها الاتيان بكلام كذا في فامرأض لا يعلم بهذا العلم فلا يكون ذلك العلم كاملا  
لاتمام الأمرين المذكورين قوله ولو سلم أي ولو سلم كفاية هذا العلم للاطلاع المذكور ايضا فامكان الاحاطة بهذا العلم  
لغير علم الغيوب ممنوع اذا الاطلاع بكمه الاعجاز وحقيقة محال لغيره قوله كما مر في شرح قول المصنف وبكشف عن حجة  
حيث قال نعم لا يمكن بيان وجب الاعجاز وادراكه بحقيقة لاقتناع الاحاطة قوله وكثير من مهرة منع لترتيب الرعاية على الاتقان  
والاحاطة أي ولو سلم الاتقان والاحاطة فلا نسلم ترتيب الرعاية اذ كثير من مهرة هذا الفن تراه لا يقدر على تأليف كلام  
يلعب فضلا عما هو في الطرف الاعلى وبذلك ترى العلماء يقرأون قوانين الطب ويدرسونها ولا يقدرون  
المعاجة قال المصنف وما يقرب منه عطف على قوله هو وضمير منه راجع الى الطرف الاعلى لا إلى



حد الاعجاز كما سيأتي في الشرح تفصيله قوله ظاهر العبارة أه أي قوله وما يقرب منه أه وجه الظهور قرب المعطوف عليه  
 والمرجع الغرض منه اعتراض على بعض شراح كلام الله في الايضاح ثم يجاب عنه بقوله ومما ألهمت بين النوم أه بعد  
 الرد على الاجوبة الاخرى وهذا الاعتراض بناء على ان قوله وما يقرب منه أه معطوف على قوله حد الاعجاز وضمير منه راجع  
 الى حد الاعجاز حاصل الاعتراض كما اشار اليه بقوله وهو فاسد أه ان ما يقرب من حد الاعجاز هو من المراتب الوسطانية  
 فكيف يصح عده من الطرف الاعلى لان على الظاهر يكون الطرف الاعلى نوعاً وما تحته فردان أحدهما حد الاعجاز والثاني  
 ما يقرب منه لان الطرف الاعلى بما فيه الله في الايضاح ما ينتهي اليه البلاغة كما مردل وجه جعل ما يقرب من حد الاعجاز  
 من الطرف الاعلى لعدم كونه نهاية حقيقة ولا نوعية فان نهاية الحقيقة جزئى من جزئيات البلاغة لا جزئى فوقه و  
 النهاية النوعية نوع لا نوع فوقه وهو الاعجاز وما يقرب منه ليس شيئاً منها اما عدم كونه نهاية حقيقة فلكون حد الاعجاز فوقه  
 واما عدم كونه نهاية نوعية فلكونه قريباً الى حد الاعجاز أو قريب الشئ لا يكون عينه قوله من المراتب العلية أه أي الوسطانية قوله  
 ولا جهة جعله أه أي لا وجه لجعل ما يقرب منه من الطرف الاعلى قوله الذى ينتهي اليه البلاغة أه هذا هو الذى فيه الله  
 من عبارات الايضاح في شرح قوله اعلى أه قوله اذا المناسب أه دليل لعدم جعله من الطرف الاعلى قوله ان يؤخذ ذلك  
 أه أي الطرف الاعلى قوله حقيقة أه وهو جزئى من جزئيات البلاغة لا جزئى فوقه قوله اولو عياً أه وهو ما لا يكون نوعاً  
 فوقه وهو الاعجاز قوله فالتقيل أه القائل سيف الدين الابهرى الغرض منه جواب عن اعتراض الشرح لما ينفهم من ظاهر العبارة  
 كما مر الرد على ذلك الجواب بقوله قلنا أه حاصل جواب سيف الدين باختيار ان الطرف الاعلى بمعنى المرتبة النوعية وجعل  
 ما يقرب منه من الطرف النوعية بتقييمه الى ما فيه كلام غير البشر وهو حد الاعجاز والى ما فيه كلام البشر وهو ما يقرب منه وكلما هما من الطرف  
 الاعلى وخصائصه ان قوله وما يقرب منه عطف على قوله حد الاعجاز ولا يلزم منه الفساد الذى ذكره الشرح لانه انما يلزم لو  
 كان الطرف الاعلى واحداً وهما طرفان احدهما الطرف الاعلى في كلام غير البشر وهو حد الاعجاز والثانيها الطرف الاعلى في  
 كلام البشر وهو ما يقرب من حد الاعجاز وكلما هما من الطرف الاعلى قوله لا يمكن البشر ان يعارضه أه لكونه نوعاً لا نوع فوقه فكيف  
 يمكن المعارضة له قوله لا يمكن ان يجاوزه أه لكونه من الطرف الاعلى لا طرف فوقه حتى يمكن التجاوز منه قوله والمراد أه جواب  
 آخر لسيف الدين من الاعتراض المذكور حاصله اختيار كون الطرف الاعلى نوعياً ايضاً وهو الاعجاز وجعل ما يقرب منه من الاعجاز  
 وجعل الحد بمعنى النهاية لا بمعنى المرتبة كما في توجيه الاول فيكون المعنى ان الطرف الاعلى وهو نهاية الاعجاز وما يقرب  
 من النهاية بحيث لا يمكن معارضة وكلما هما داخلان في الاعجاز الذى هو منتهى نوع البلاغة فلا يخرج ما يقرب منه  
 من الطرف الاعلى للبلاغة قوله قلنا اما الاول فتش أه رد على ما اختار في التوجيه الاول حاصله ان جعل الطرف الاعلى  
 قسماً في كلام غير البشر في كلام البشر مما لا يفهم من عبارة لان البحث في بلاغة الكلام من حيث ذاته مع قطع النظر عن  
 كلام البشر وغيره مع ان الاصل حمل اللفظ على المعاني التي تتبادر الى الذهن قوله مع ان البحث أه تعليل للمعنى

لا يكون التقدير هكذا ويوجد الاعجاز ما يقرب من حد الاعجاز بتقدير الحكم على المعطوف



لقوله لا ينهم من اللفظة فيكون كلمة مع بمعنى اللام التعليية اي لان البحث آه قوله واما الثاني فلا يدفع الفساد آه رد  
على ما اختار في التوجيه الثاني حاصله ان الطرف الاعلى على هذا الصير متعدد احد هما نهاية الاعجاز والاخر ما يقرب منه  
والحال ان الطرف الاعلى بمعنى النهاية حقيقياً او نوعياً لا يقبل التعدد كما عرفت فيلزم القرار على ما رام منه القرار المراد  
من الفساد في قوله فلا يدفع الفساد آه هو ما ذكره الشرح من الاعتراض على ظاهر عبارت المصنف فان قيل فليكن هذا من  
قبيل التبعية عن النوع بالافراد بان يكون الطرف الاعلى واحداً نوعياً غير منقسم ونهاية الاعجاز وما يقرب منه يكون من  
افراد قلنا كلا لانه انما يكون اذا كان حكم النوع والافراد واحداً وهذا ليس كذلك لان الطرف الاعلى عبارت عما ينتهي اليه  
البلاغة وهو ما يكون في نوع الاعجاز دون افراده لتجاوزه الى الفرد الاخر علان على هذا يلزم التعريف بالافراد لان  
قوله وهو حد الاعجاز تعريف للطرف الاعلى قوله على ان الحق آه وجه اخر لا يبطال التوجيه الثاني حاصله لان السلم الحد بمعنى  
النهاية ههنا كما قال سيف الدين المجيب من اعتراض الشرح بل بمعنى المرتبة والدرجة فعلى هذا لا يكون ما يقرب منه من المرتبة  
الاعلى لانه حقيقى او نوعى وفي كلاهما لا يدخل ما يقرب منه كما مر قوله اي مرتبة البلاغة ودرجة آه الغرض منه دفع اعتراض  
وهو ان يكون اضافة الحد بمعنى المرتبة الى الاعجاز في قول المصنف اضافة لازمة او ظرفية فعلى هذا يلزم ان يكون الحد  
غير الاعجاز مع ان الامر ليس كذلك حاصل الدفع ان الاضافة ههنا بيانية وفيها المضاف عين المضاف اليه فيكون  
بمعنى الاعجاز لا شئ اخر قوله والاضافة للبيان آه اي اضافة الحد بمعنى المرتبة الى الاعجاز بيانية قوله ولويده قول  
صاحب الكشاف آه اي لويده كون الحد بمعنى المرتبة والدرجة الغرض منه دليل وتأييد لكون الحد بمعنى المرتبة فلا يكون المعنى  
بلا دليل ووجه التأييد انه قال في تفسير قوله لوجود افيه اختلاف كثيراً اي لكان الكثير منه مختلفاً قد تفاوت نظم وبلاغة فكان  
بعضه بالفاحد الاعجاز وبعضه قاصراً عنه يمكن معارضة آه فنقول صاحب الكشاف فكان بعضه بالفاحد الاعجاز آه محل  
التأييد والاستشهاد بحيث انه لو لم يكن الحرفية بمعنى المرتبة بل كان بمعنى النهاية لم يصح تفسيره لانه يلزم فيه تقديم التفسير على  
بعض اجزاء المنطوق بلوغ البعض الى النهاية يقتضى اخصية البعض وهو الى الآن ليس بمذكور في تفسيره بل يذكر بعده  
بقوله وبعضه قاصراً عنه وايضاً لم يصح الملازمة التي ذكرها المفسر في معنى قوله نعم لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه آه اذ  
لا يلزم من كون بعضه من غير الله كون بعضه بالفاحد الاعجاز وكون بعضه غير معجز بل يلزم كون بعضه بالفاحد  
مرتبة الاعجاز وبعضه قاصراً عنه ذلك المرتبة وايضاً لو كان الحد في قول المفسر بمعنى النهاية يكون ضيقاً في  
قوله وبعضه قاصراً عنه آه راجعاً الى نهاية الاعجاز لانه راجع الى حد الاعجاز وهو بمعنى النهاية عند القائل فلا يصح تفسير  
القاصر بقوله يمكن معارضة آه لانه تفسير بالافضل لا يخرج عنه ما يكون معجزاً لكن لا يكون في نهاية الاعجاز لانه لا يمكن  
المعارضة قوله اي لكان الكثير منه مختلفاً آه هذا هو تفسير صاحب الكشاف للآية المذكورة والغرض منه دفع اعتراض هو  
ان توصيف الاختلاف بالكثرة لا يصح لان وجه الاعجاز عند علماء العربية عبارت عن كون القرآن في المرتبة الاعلى من



البلاء وكان المقصود من الآية المذكورة إثبات أن القرآن كله وبعضه من شأنه أن يصف الاختلاف بالكثرة لأنه لا  
 يكون الاختلاف حينئذ إلا بأن يكون البعض منه معجزاً والبعض غير معجز وهو اختلاف واحد ولا كثرة فيه؛ حاصل الدفع  
 أن وجدوا متعدي إلى المنعولين وقوله تعد كثيراً مفعول أول وقوله تعد اختلافاً بمعنى مختلفاً مفعول ثانٍ فيصير المعنى لو جددوا  
 الكثير منه مختلفاً فلا يكون الكثير صفة الاختلاف بل مفعولاً أولاً للوجدوا وإنما جعل اللازم على تقدير كونه من عند غير الله  
 كون الكثير منه مختلفاً مع أنه يلزم الكل مختلفاً اقتضاً على الأقل قوله: قد تفاوتت نظمهم وبلاغته آه تفسير الاختلاف وصفته  
 قوله: فكان لبعضه آه تفصيل تفاوت نظمهم وبلاغته حاصل أن قوله وبعضه من عند الله تعد وليس من عند غيره تعد  
 لا كلا ولا بعضاً إذ لو كان من عند غيره تعد فلا أقل من أن يكون بعضه من عند الله وبعضه من عند غيره تعد فيوجد فيه اختلافان  
 كثيراً بأن يكون بعضه الذي كان من عند الله تعد بالغا حد الإعجاز والبعض الذي كان من عند غيره تعد قاصراً عنه لكن التالي  
 باطل فالمقدم مثله قوله: قاصر عنه آه ضمير عن راجع إلى حد الإعجاز قوله: يمكن معارضته آه صفة قاصر قوله: وقما الهمت  
 بصيغة المتكلم قوله: بين النوم واليقظة وهو حاله شدة الاستغراق في تفكير الشيء شروع في الجواب عن الاعتراض  
 بقوله ظاهر هذه العبارة يعني لما البطل جواب سيف الدين الأبهري إجاب الشك عن الاعتراض المذكور من عند نفسه حاصله  
 أن قوله وما يقرب منه ليس معطوفاً على قوله حد الإعجاز آه وكذا ضمير منه ليس راجع إلى حد الإعجاز حتى يلزم الفساد  
 بل هو عطف على قوله هو وضمير منه راجع إلى الطرف الأعلى فيكون المعطوف والمعطوف عليه متعديان وقوله وهو حد  
 الإعجاز تعريضاً فيكون التقدير ولها طرفان أعلى وما يقرب منه كلاهما حد الإعجاز فيكون الحكم بحد الإعجاز  
 على كليهما بأن يكون حد الإعجاز نوعاً وتحت فتردين وجهما الطرف الأعلى وما يقرب منه فعلى هذا لا ينقسم الطرف الأعلى  
 بل هو شيء واحد بل ثبت التقسيم في حد الإعجاز قوله أي الطرف الأعلى مع ما آه الخوض منه دفع اعتراض وهو أنه يفهم من ظاهر  
 عبارة الحكم أن قوله وهو حد الإعجاز آه تفسير للطرف الأعلى فقط لأنه متصل ولا يكون تفسير القول وما يقرب منه لأنه يلزم على  
 هذا العطف على المبتدأ بعد مضي الخبر وهو غير جائز لأنه يلزم عطف المفرد على المركب لأنه مذكور بعد ولا يعلم حكمه يكون  
 حد الإعجاز وغيره مع أن هذا غير مراد الشرح؟ حاصل الدفع أن لعطف مقدم على الربط والحكم فيكون الحكم بحد الإعجاز  
 على كليهما والتقريظة عليه كون الواو بمعنى مع كما قال الشرح في تفسير قوله: مما لا يمكن معارضته آه تفسير وبيان لقوله  
 وما يقرب منه الخوض منه دفع اعتراض وهو أن ما يقرب منه ليس حد الإعجاز لأنه يحتمل أن يكون معارضة فلا يصح الحكم  
 بحد الإعجاز عليه؟ حاصل الدفع أن الموصول في ما يقرب منه للعهد والمعهود منه المتعارف فيما بينهم وهو لا يمكن معارضة  
 فيشتمل جميع مراتب الإعجاز ولا يدخل فيها غير قوله: وهذا هو الموافق آه أي ما ذكرنا من لعطف وإرجاع الضمير هو الموافق لما  
 في المفتاح الخوض منه استشهاد على توجية الشرح بقوله: وقما الهمت لأنه لما كان غير ظاهر استشهاد بقول صاحب المفتاح  
 ثم استشهاد بقول الامام الرازي بقوله وفي نهاية الإعجاز لأنه اسم كتاب له لأن المعلوم من قوله كل واحد منهما أن الطرف  
 الأعلى وما يقرب منه كلاهما حد الإعجاز والضمير في منه راجع إلى الطرف الأعلى كما نقل الشرح من عبارتهما قوله: أي



من الطرف الاعلى آه تفسير لضمير منه في عبارات المفتاح بهذا التفسير ذكره شارح المفتاح وهو قطب الدين شيرازي  
 نقله الشرح لدفع ما يتوهم من عبارة المفتاح بان يكون قوله وما يقرب منه عطف على الطرف الاعلى وضمير منه راجعا  
 الى حد الاعجاز فعلى هذا يكون مفاد قول المفتاح بعينه ما رآه الشرع من ظاهري عبارات المتن فلا يكون قول  
 المفتاح تأييدا واستشهادا لقول الشرع وما السهت حاصل الدفع ان في عبارات المفتاح قوله وما يقرب منه عطف  
 على هو الا على الطرف الاعلى وكذا ضمير منه راجع الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز كما فسره شارح المفتاح فيكون  
 حاصله بعينه ما قال بقوله وما السهت بين النوم آه فصيح الاستشهاد بقول المفتاح واما الاستشهاد بقول الامام  
 الرازي فظاهر لانه حمل الاعجاز على الطرف الاعلى وما يقرب منه بقوله هو المعبر آه قوله ولا يخفى آه الغرض منه ايضاً  
 تأييد واستشهاد لما ذكر من حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه بحيث ان جميع الآيات الواردة في مرتبة  
 الاعجاز في مشتركة في امتناع معارضة مع ان بعضها اعلى طبقته من بعض واليه الغرض منه دفع اعتراض وهو  
 انه على هذا يلزم تفضيل بعض الآيات على البعض وهو غير جائز حاصل الدفع منع عدم جواز التفضيل لبعض الآيات  
 على البعض لان ذلك التفاضل والتفاوت بحسب رعاية الاعتبار بالنسبة الى فهم المخاطب وعجزه لا بالنسبة  
 ان الشرح غير قادر على ما عجز عنه قال المصنف آه عطف على قوله اعلى آه بيان الطرف الاسفل من طرفي البلاغة  
 ثم فسر الطرف الاسفل بقوله وهو ما اذا غير آه قوله اي طرف البلاغة آه فسر كلمة ما بطرف البلاغة فيه رد على الامام الرازي  
 لانه زعم ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة ووجه الرد ان الطرف الاعلى داخل في البلاغة قطعاً فالمناسب دخول  
 الطرف الاسفل اليه فيها على ان قول المصنف آه اذا غير الى مادونه التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات آه صريح في الدخول  
 فيها لان الكلام الواقع في الطرف الاسفل غير ملحق عندهم باصوات الحيوانات وكل كلام غير ملحق بها عند البلغاء  
 بليغ قوله الكلام عنه آه اظهر ان نائب فاعل غير ضمير عنه راجع الى الطرف الاسفل قال المصنف آه الى مادونه آه متعلق اذ انما يراى  
 الى ادنى الطرف الاسفل قوله اي الى مرتبة آه اشارة الى ان كلمة ما عبادت عن المرتبة لان الطرف الاسفل ليس  
 الا مرتبة البلاغة وليس دون المرتبة الا مرتبة فالقيل ان هذا التعريف صادق على الطرف الاعلى والمتوسط لان على  
 كل واحد منهما بالصدق انه مرتبة اذ غير الكلام عنها الى مادونها التحق باصوات الحيوانات قلنا ان كلمة دون بالضم  
 الغرض فيكون المراد منه بلا واسطة اي بلا واسطة طرف اخر اذ غير الكلام عنه التحق باصوات الحيوانات واما الحاق  
 الطرف الاعلى والواسطة بهما بلا واسطة الطرف الاسفل لان الاستقلال اولاً منهما الى الطرف الاسفل ثم الى اصوات الحيوانات  
 او نقول ان المراد من التغير هو التغير الى اي مرتبة كانت بطريق العموم كما يدل عليه كلمة ما في قوله الى مادونه اي في  
 اي مرتبة فرضت التحق الكلام باصوات الحيوانات ولا يصدق على الاعلى والمتوسط لان التغير فيهما في جميع المراتب  
 لا يكون سبب الالتحاق باصوات الحيوانات بل التغير من الاعلى الى المتوسط ومنه الى الاسفل وبعدهما التحق قوله



وهي أدنى منه أه الغرض منه إشارة إلى أن كلمة دون ليس بمعنى غير وسوى بل هو مشتق من الدنية بمعنى الخساسة والزرالة  
لا بمعنى القرب كما يدل عليه عطف قوله وانزل قوله، أي الكلام أه اظهار رتبته فاعل التحقق قوله، وإن كان صحيح الأعراب  
كلمة ان وصليته الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الحاق هذا الكلام عند البلقاء، باصوات الحيوانات انما يكون لعدم  
صحة الأعراب لعدم مطابقة مقتضى الحال فلا يكون منافيا للبلاغة؟ حاصل الدفع ليس الحاق المذكور لعدم صحة الإعراب  
بل وإن كان صحيح الأعراب ومعتبر عند النحاة لكن إذا نزل عن هذه المرتبة التحقق باصوات الحيوانات فعلم الحاقه لعدم  
مطابقة مقتضى الحال وهو مناف للبيان قوله: باصوات الحيوانات أه متعلق بتحقيق <sup>المراد بالبيان</sup> واللام في الحيوانات  
للعهد والمعهود بها غير الإنسان وما وقع في المفتاح من كراهة الجمع الذي يجعل التشكيك لتحقيق أي حيوانا حقيقة وهو غير الإنسان قوله:  
التي تصدره ههنا نسخ الشرح مختلفة في بعضها التي تصدره أه وفي بعضها تصدره أه بدون لفظ لموصول فعلي الأول صفة اصوات  
الحيوانات وهو الثاني حال منها والغرض من هذه العبارة بيان المناسبة بين الملحق والممتنع عليه لأن الحاق الشيء بالشيء  
لا بد فيه من المناسبة بينهما فيكون لها نسبة صدور كل واحد من الكلام غير البليغ واصوات الحيوانات عن محلها وموضوعها  
قوله: بحسب ما يتحقق أه متعلق لقوله تصدره وكلمة ما مصدرية أي بحسب اتفاق الأصوات وحصولها بلا علم وقصد  
او موصول والعائد محذوف أي بحسب ما يتحقق معها من الأمور التي لا تقتضيها قوله: من غير اعتبار أه بيان لصدور الأصوات  
بحسب الاتفاق فكملة من بيانية قوله: والخواص الزائدة أه عطف على ما قبله عطف مرادف قوله على أصل المراد أه الذي يفهم  
منه معنى اللفظ يعني يفهم منه معنى الأصلي للفظ ولكن لا يكون مشتملا على اللطائف والخواص الزائدة عليه وأما إذا لم يفهم  
المعنى الأصلي فلا يكون كلاما أصلا قال المصنف: وبينهما مراتب كثيرة أه عطف على قوله: ولها طرفان الغرض منه بيان  
المرتبة الوسطانية للبيان بعد بيان المرتبة الأعلى والأسفل لأن تحقق الوسط لا يكون إلا بتحقق الطرفين فلذا أخرجها  
قوله: أي بين الطرفين أه تعيين مرجع الضمير بأنه راجع إلى الطرفين الأعلى والأسفل قوله: متفاوتة أه فيه إشارة إلى أن كثرة  
ههنا كثرة التفاوت في العدد وعدمه لا في الذات قوله بعضها أعلى من بعضها أي بعض المراتب فيه إشارة إلى بيان التفاوت قوله: بحسب  
تفاوت المقامات أه متعلق لقوله متفاوتة وتفاوت المقامات بان يكون بعض المقامات يقتضي تأكيدا واحدا مثلاً وبعضها أكثر  
أو في عددها قلّة وكثرة بأن تكون المقامات واحوال الكلام أكثر من مقامات واحوال الكلام الآخر باعتبار حال المخاطب قوله: وإية  
الاعتبارات أي الخصوصات المتعينة في الكلام فرعاية خصوصيتين أعلى من رعاية خصوصية واحدة ورعاية ثلاثة أعلى من رعاية  
اثنين وهكذا قوله: والبعيد من اسباب الإخلال أه عطف على قوله: تفاوت المقامات أي بحسب البعد بان يكون كلام مطابق لمقتضى  
الحال غالياً عن اسباب الإخلال بالفصاحة وكلام آخر مطابق لكنه مشتمل على سبب من اسباب الإخلال بالفصاحة غير مؤثر بالفعل فالأول  
أعلى من الثاني قال المصنف: وتتبعها أه هذا شروع في بيان تواليف البلاغة والفصاحة ليعلم فيها كمالها من تعريفها يعني  
لأفرغ من بيان الفصاحة والبلاغة شرع في بيان تواليفها وهي الوجوه الأخر المحسنة لأن تابع الشيء  
مكمل له يعني لما فرغ من بيان تهذيب الاحتياج إلى علم المعنى والبيان وهو الفصاحة والبلاغة



شرع في بيان تمهيد الاحتياج الى علم البديع وهو الوجه الاخر المحسنة قوله اي بلاغة الكلام آه تعين مرجع الضمير وانما عيّن  
 بلاغة الكلام لان البحث فيها وايضا وجه البديع لا تحسن بدون بلاغة الكلام قال المص رحمه الله وجه آخر آه فاعل تتبع واخر صفة الوجه  
 والمراد من الوجه الامور التي يبحث عنها في فن البديع قوله سوى المطابقة آه تفسير اخر مرفوع صفة للوجه لكونه غير معروف بالاضافة  
 مثل غير الغرض من هذا التوصيف دفع اعتراض وهو ان المطابقة والفصاحة ايه تتبعان بلاغة الكلام لانها وجهان لكلا الوجهين  
 تتبع البلاغة كما يفهم من قول المص رحمه الله وتتبعها وجه آخر آه مع ان الامر ليس كذلك بل البلاغة تتبعها لان البلاغة تحصل بها حاصل  
 الدفع ان المراد من الوجه المذكور غير المطابقة والفصاحة كما يعلم من المتن بتوصيف الوجه بالاخر فلا تكون المطابقة و  
 الفصاحة تابعتان لها بل هي تابعة لهما قال المص رحمه الله تورث الكلام حسنا آه اي تعطى الكلام حسنا صفة بعد صفة  
 للوجه قوله هذا تمهيد آه اي قوله تتبعها وجه آخر آه تمهيد الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الكلام يهنا في البلاغة في الفائدة  
 في بيان الوجه الاخر بل لنرم خريج البحث حاصل الدفع انه من تحت البلاغة فرغ وهذا شروع وتمهيد لبيان الاحتياج الى  
 علم البديع فظهر فائدة ذكر الوجه الاخر قوله وفيه اشارة آه اي في لفظ تورث اشارة الغرض منه جواب سؤال وهو ان الاصل  
 في المتن الايجاز والاقتصاد فالمناسب للمص رحمه الله ان يقول وتتبعها وجه آخر في حسن الكلام آه فلم زاد لفظ تورث حاصل الدفع  
 في زيادة لفظ تورث اشارة الى ان هذه الوجه عارضى للكلام تحصل من الخارج ويدل عليه عنوان لفظ تورث فلو  
 اكتفى بخذ لم يعلم عارضيتها فلذا زاد قوله ولفظ تتبعها استعاره الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المناسب للمص رحمه الله ان يقول  
 ولها وجه اخر بدون قوله وتتبعها آه لانه اقصر حاصل الدفع ان في زيادة لفظ تتبع فائدة وهي كون هذه الوجه تعد محسنة للكلام  
 بعد رعاية المطابقة والفصاحة فيه وهذا العلم من لفظ تتبعها لان التابع يكون بعد المتبوع والمراد ولفظ تتبعها دون توجدها  
 يعني لم اقتار لفظ تتبع على لفظ توجدها مع ان كليهما مفيدان لفائدة واحدة حاصلة ان في لفظ تتبع الى المذكور دون لفظ  
 توجدها هكذا ان يفهم المقام قوله وجعلها اي الوجه الاخر تابعة لبلاغة الكلام آه دفع اعتراض وهو انه ما لوجه انه جعل هذه الوجه  
 تابعة لبلاغة الكلام حيث ذكر في تحت بلاغة البلاغة للشكلم كما جعل الفصاحة والبلاغة صفة له حاصل الدفع ان هذه الوجه لا تقع  
 صفة للشكلم في العرف لا يقال له مجتس ومطبق ومرصع اذا ذكر الكلام المشتمل على التجنيس والتطبيق والترصيع بل المشكلم  
 يوصف بالفصاحة والبلاغة وهذه الوجه تقع صفة الكلام فقط فيقال كلام مجتس ومطبق وغيرهما فلذا جعلت من اوصاف  
 بلاغة الكلام قال المص رحمه الله وفي المشكلم آه لما فرغ من بلاغة الكلام شرع في بلاغة المشكلم زاد الشارح ولفظ البلاغة قبل قوله  
 وفي المشكلم للاشارة لان هذا القول عطف على قول السابق اي في الكلام وقبله لفظ البلاغة فيكون هناك كك قوله طلبة آه  
 قد مر تعريفها في فصاحة المشكلم بانها قسم من الكيف وعبارت عن كيفية راسخة فلذا لم يعرفها الشرح قوله يقتدر بها آه  
 الباء للسببية اي يقتدر المشكلم بسبب تلك الملكة على تأليف كلام بليغ وانما قيد الكلام بالبليغ لان الاقتدار بتأليف  
 مطلق الكلام لا يسمى بليغا فان



قيل ان تعريف بلاغة المتكلم لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه بدخل من له ملكة يقتدر بها على تأليف الكلام في نوع من المعاني  
 كالمدرج والذم مثلا لان المتكلم في الاثبات لا تعم مع انه لا يعد بليغا عندهم؟ قلنا ان المتكلم لموصوفه تعميم في الاثبات  
 ايضا فلو لم علمت نفس ما قدمت واخرت اى اى نفس كانت كما مرخ بشم في التلويح او قول ان اشئى اذا ذكره  
 مطلقا يراد منه الفرد الكامل اى بلاغة في المتكلم ملكة كاملة يقتدر بها آه واما ان لا يحصل بموجب واحد فان قيل فعلى هذا لا يصح  
 التعريف على احد لان من جملة الكلام البليغ مثل القرآن وليس عليه قدرة البشر بآتيانه؟ قلنا ان المراد من مفهوم هو العموم العرفي  
 لا يقتضي فالكلام الذى يقلل له عرفا بليغ اذا قدر المتكلم بآتيانه يكون بليغا قوله: تفريع آه جواب سوال وهو ان الفاء قد تجبى  
 للتفصيل او التخصيص او الجزاء او التعريف فلهذا لا نرى معنى منها؟ حاصل الدفع انها للتفريع والتفريع عليه ما تقدم من تعريف  
 البلاغة والغرض آه قوله: وتمهيد آه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه ما الفائدة في التعريف المذكور؟ حاصل الدفع ان  
 الفائدة فيه تمهيد بيان انحصار علم البلاغة في علم المعنى وعلم البيان وتوابعهما وبه تنبئت الحاجة الى علم المعاني و  
 والبيان وتوابعهما وكذا تنبئت به انحصار مقادير الكتاب اى المتن في الفنون الثلاثة وبه يتم ويحصل بيان الحاجة  
 الى هذا العلم وانحصاره في الفنون الثلاثة حاصلاته قد علم اجمالاً في صدر الكتاب اى الخطبة حصر مقاصد الكتاب في علم  
 البلاغة وتوابعها من قوله لا بعد فلما كان علم البلاغة وتوابعها آه الى قوله الفت مختصراً آه ومن تقسيم الفصاحة وبلاغة  
 الى اقسامها وذكر توابعها في المقدمة كما عرفت ويحصر فيها سيا في علم البلاغة وتوابعها في الفنون الثلاثة بقوله وما يحترز  
 عن الاول آه فقد علم حصر مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وهو الغرض من ذكر المقدمة في اول الكتاب قوله: وفيه تعريف آه  
 اى في قوله فعلم ان كل بليغ فصيح ولا عكس تعريف لصاحب المفتاح الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الاول من التفريع لا دخل  
 في بيان الانحصارين فلا فائدة في ايراد آه؟ حاصل الدفع ان فائدة الانحصارين وان كانت في الامر الثاني لكن ههنا فائدة اخرى  
 وهي موجوده في كل الامرين اعني التعريف على صاحب المفتاح وايضا فيه اشارة الى بيان النسبة بين البلاغة والفصاحة بعد  
 تعريفها بان الاول خاص والثاني عام لان ما يعتد في الفصاحة هو موجود في البلاغة مع اعتبار امر زائد فيها وهو المطابقة  
 لمقتضى الحال فاذا تحققت البلاغة تحققت الفصاحة واذا تحققت الفصاحة لا تحقق بلاغاً لانها شتملة على امر زائد لا يوجد  
 في الفصاحة وان لم يذكر بشم في ظهوره قوله: حيث لم يجعل البلاغة آه حيث بيانية اشارة الى التعريف في الامر الاول على  
 المفتاح قوله: وحصر مرجحها آه اشارة الى التعريف عليه في الامر الثاني حاصل التعريف عليه لم يجعل بلاغة مستلزماً للفصاحة  
 مع انها مستلزماً لها كما مر في تعريف البلاغة لان الفصاحة ما خوده فيه وكذا حصر مرجع البلاغة في علم المعاني والبيان  
 دون اللغة والعرف وانما مرجعها الى جميع تلك العلوم كما ستعرف في قول لم يصح قوله: اعني علم مما تقدم ان آه الغرض منه دفع  
 دليل وهو ان يكون التفريع على ما تقدم من الامر الاول اى قوله ان كل بليغ فصيح ولا عكس فقط ولا يكون الامر الثاني اى قوله وان البلاغة مرجعها  
 تفريعاً عليه بل يكون كلاماً مستقلاً متناً نفاً غير متعلق بالتفريع؟ حاصل الدفع ان التفريع على ما تقدم من كل الامرين لا الاول فقط قوله:  
 فلما كان المتكلم آه اشارة الى ان كلمة كل تقتضي التعدد في مدخلها وهو ههنا باعتبار الكلام والمتكلم لان بلاغة تقع ضمنه الكلام والمتكلم كما مر في



في صدر المقدمة يراد على قول الشرر كلاما كان او متكلما انه ان على هذا يلزم عموم المشترك وهو غير جائز فاجاب عنه الشرر  
 في المحقق حاصله ان عموم المشترك جائز عند ذلك فعينه فلا نقض وان سلم عدم جواز ذلك كما هو عند الحنفية في قوله كل بليغ  
 مؤهل بكل ما يطلق عليه لفظ البليغ مع قطع النظر عن الاشتراك بل باعتبار عموم المجاز وهو جائز اتفاقا فالبليغ على هذا  
 امر كلي ثم خرد ان فهو من قبيل الكلي المتواطى قوله لان الفصاحة مأخوذة اه دليل لكون كل بليغ فصيح حاصله ان في  
 تعريف البلاغة مطلقا سواء كانت بلاغة الكلام او التكلم الفصاحة مأخوذة بحيث اخذت في بلاغة الكلام مرادة وفي بلاغة  
 المتكلم بالواسطة لانه اخذ في بلاغة المتكلم بلاغة الكلام حيث قال في بلاغة المتكلم ملكة يقدر بها على تأليف كلام بليغ  
 وقد اخذ الفصاحة في تعريف الكلام البليغ فصار الفصاحة مأخوذة في بلاغة المتكلم قوله اي ليس كل فصيح بليغا اه الغرض  
 منه دفع اعتراض وهو ان نفي العكس يهنا لا يصح لان عكس الموجبة الكلية الموجبة الجزئية ولا يشك في صحتها اعني نفي  
 الفصيح بليغ في مادة الاحتمال لان العام يجمع مع الخاص تشرح الدفع ليس العكس يهنا ما في التميز بين بل بالمعنى  
 اللغوي وتفيده صحيح لان عكس اللغوي للموجبة الكلية موجبة كلية قوله وهو ظاهر اه اي عدم صدق العكس اللغوي ظاهر  
 لجواز ان يكون الكلام الفصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذا يجوز لاحد ملكة يقدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح  
 من غير مطابقة لمقتضى الحال في الثاني اه اي الامر الثاني من الامرين المذكورين في التفريع حاصل هذا التمهيد من  
 كلام المصنف ان الحصول البلاغة والفصاحة سعده امور موقوفة ان عليها الاحتمال عن تناقض الحروف والفراسة وفيه  
 القياس الصرفي ووضع التأليف والتعقيد المعنوي وتناقض الكلمات والتعقيد اللفظي وهذه سبعة امور موقوفة  
 عليها هما والبلاغة امر اخر يفي سواها وهو الاحتمال عن الخطا في تأدية المعنى المراد اه فان عدم واحد من الامور السبعة  
 لا توجد الفصاحة وان فقد الامر الثامن لا توجد البلاغة لكن الاحتمال عن الخلل للفصاحة حاصل في العلوم الاجرة  
 كما قال المصنف وسوى التعقيد المعنوي فبقى الاحتمال عن الخطا في الكدائي والتعقيد المعنوي الاول بعلم المعاني والثاني  
 بعلم البيان قوله ان البلاغة في الكلام اه وانما قيد البلاغة بالكلام مع ان بلاغة المتكلم يفرجها الى الامرين المذكورين  
 وموقوف عليها للاشارة الى ان كونها مرجع بلاغة المتكلم بالواسطة كونها مرجعا لبلاغة الكلام لان بلاغة المتكلم  
 موقوفة على بلاغة الكلام لانه متى لم يكن الكلام بليغا لم يكن المتكلم كاسيحي من الشرر بقوله فالحاصل ان البلاغة  
 ترجع اه قوله وهو ما يجب ان يحصل اه فيه اشارة الى ان لفظ المبرج اسم مكان بمعنى الموقوف عليه بقية صلته الى  
 لا مصدر يمس لان حصول الشيء لا يكون الا في مكان ولذا فسر الشرر بالحصول وكذا الوجوب لا يكون الا الموقوف عليه  
 فلذا فسر بالوجوب وايضا فيه اشارة الى الرد على من زعم ان المبرج يهنا بمعنى العلة الغائية كما قال الشرر فيما بعد  
 بقوله فالتقلت قد يفسر اه حاصل الرد عليهم ان المبرج يهنا بمعنى الموقوف عليه لا بمعنى العلة الغائية كما سيجي من الشرر  
 وجه عدم صحته بقوله قلت لا بل هو فاسد اه فالحاصل عبارة الشرر وهو اي المرجع ما اي احترامه وتميزه يجب ان يحصل

اصطلاح

اصطلاح

اصطلاح



بشهادة الصادق يجب ان يحصل ذلك الاحتراز والتمييز حتى يمكن حصول البلاغة لان حصول الموقف عليه مشروط  
 لحصول الموقف فكلمة ما عبادت عن الاحتراز والتمييز لان مرجع البلاغة ليس الى اليها كما يلوح من سوق المتن قوله  
 حتى يمكن حصولها اه غايته لوجوب تحصيل المذكور المراد من الامكان هو الامكان الوقوعي وهو المحصل بالفعل لا الامكان  
 الذاتي وهو التميز العقلي قوله كما قال المرجع الصدوق اه استشهدا بالقول المرجع بمعنى الموقف عليه لانه غير متبادر  
 اجماع الى الاستشهاد فلذا قال كما قال اه فيجب ان يحصل طباق الحكم له ولا طباقه حتى يمكن حصول الصدق والكذب لان  
 الطباق وعدمه موقوف عليهما قوله اي ما به تحقيقان اه تغيير المرجع في مرجع الصدق والكذب وكلمة ما عبادت عن  
 الطباق وعدمه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان هذا الاستشهاد لا يصح لان المتبادر من المرجع بمعنى الموقف عليه  
 ان يكون خارجا عن حقيقة الشيء وطباق الحكم للواقع ولا طباقه عين حقيقة الصدق والكذب حاصل الدفع ان  
 المرجع بمعنى الموقف عليه اعم ان يكون خارجا عن حقيقة الشيء او محصلا لحقيقة فيصح الاستشهاد بضمير المردفي به الى  
 ما وضمير التنبيه في تحقيقان ويحصل ان الى الصدق والكذب وشار الى لفظ ذلك كلمة ما هو عبادت عن الطباق وعدمه  
 وفي بعض النسخ ليس لفظ ذلك مذكورا وهو الاظهر قال المصنف الى الاحتراز اه متعلق المرجع قوله عن الخطا اه متعلق  
 احتراز قوله في تأدية المعنى المراد اه متعلق الخطا قوله والامر اي ان دليل لكون مرجع البلاغة الى الاحتراز المذكور  
 حاصل وان لم يكن مرجع البلاغة الى الاحتراز المذكور لا يمكن البلاغة بدون الاحتراز المذكور اي مع الخطا في تأدية  
 المعنى المراد وبهذا يستلزم وقوع كلام بليغ مشتملا على الخطا وهو باطل لان اشتمال الكلام على الخطا في تأدية المعنى  
 لا يكون الا لعدم مطابقة مقتضى الحال وحينئذ كيف يكون بليغا اذ المطابقة ضرورية في البلاغة كما عرفت في  
 تعريف بلاغة الكلام فكلمة رب في قوله لربما ادى اه لتحقيق لا للتقليل ولا للتكثير لان الملازمة المذكورة تحقيق  
 لا لتقليل ولا تكثير قال المصنف والى تميز الكلام النصيح اه عطف على قوله الى الاحتراز زاد الله لفظ الكلام لامين  
 الاول ان النصيح اسم صفتي يقتضي الموصوف والثاني دفع اعتراض وهو ان بلاغة المتكلم موقوفة على تميز المتكلم النصيح في غيره  
 ايضا لان في عبارات المصنف ذكر تميز مطلقا مع ان الامر ليس كذلك حاصل الدفع ليس المراد مطلق التميز بل تميز الكلام  
 النصيح من غيره فلا يكون تميز المتكلم النصيح موقوفة عليه للبلاغة قوله من غيره اه اي من غير النصيح متعلق تميز قوله والا  
 لربما اورد الكلام اه دليل لكون مرجع البلاغة الى تميز المذكور حاصله وان لم يكن مرجع البلاغة الى تميز المذكور لا يمكن  
 ايراد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير نصيح فلا يكون بليغا لا اعتبار اسم النصيحة في البلاغة كما عرفت في تعريف بلاغة  
 الكلام قوله ويدخل في تميز الكلام النصيح اه دفع اعتراض منشاء جعل النصيح صفة الكلام في عبارات المصنف حاصله  
 كما ان مرجع البلاغة الى تميز الكلام النصيح عن غيره كك الى تميز الكلمات النصيحة عن غيرها فعلى تقدير الكلام في  
 العبارات يكون عبارات المصنف قاصرة عن ادائها هو لا بد من ادائها حاصل الدفع ان تميز الكلام النصيح مستلزم تميز

لم هذا التفريق على تعريف البلاغة

فيه ودفع اعتراض بانه كيف علم من تعريف البلاغة كون مرجع البلاغة الى الاحتراز المذكور

على هذا التفريق على تعريف النصيحة



الكلمات الفصيحة لان الكلام موقوف على الكلمات لتألف منها فصاحة فصاحتها فان قيل لم لم يقدر موصوف  
الفصيح لفظ دون الكلام حتى لا يرد الاعتراض المذكور قلنا لم يفعل ذلك لان بلاغة الكلام ليست الاصفة الكلام و  
الكلام فيها وتوقفها على الكلمة بالواسطة بان توقف الكلام الفصيح على الكلمة الفصيحة فلذا لم يقدر لفظ بل  
قدر الكلام قوله فان قلت آه اعتراض بطريق الاستفاد كما يدل عليه قوله فهل وجه آه والثبات الى ان تعريفه  
للمرجع بالموقوف عليه كما مر اولي وبالعلة الغائية كما وقع عن بعض الاصح كما فصله بقوله قلت لابل هو فاسده وكذا  
بقوله في آخره فالرجوع الى الحق خير آه فيدفع عن الشبهة بانه لم اختار تفسيره بالموقوف عليه دون العلة الغائية وحاصل  
الاعتراض غنى عن البيان قوله بالعلة الغائية آه هي عبارة عن ما يكون لاجله الشيء وتكون مقدمة ذهنا وموخر  
خارجا فلها علاقة العلية والمعلولية معا بالقياس الى الشيء واحداى يكون علة باعتبار معلولا باعتبار آخر قوله قلت  
لا آه اى لا وجه لابل هو فاسد حاصل الجواب ان البلاغة المذكورة في قول المصنف وان البلاغة مرجعها آه اما ان تكون محمولة  
على هذا التقدير على ما صرح به المصنف في الايضاح او تكون على خلاف ما صرح به وكلما الاحتمالين لا يستقيمان على تقدير  
تفسير المرجع بالعلة الغائية فلا يصح تفسيره بالعلة الغائية فان حمل على ما صرح به المصنف وفي الايضاح وهو تقدير البلاغة بالكلام  
فقط فيكون قوله فعلم آه تعريفا على تعريف بلاغة الكلام فيقول معنى كلام المصنف ان الفرض والعلة الغائية من بلاغة  
الكلام هو الاحتراز عن الخطا في اداء المقصود وتميز الفصيح من غيره وهو باطل كما قال الشارح وفساده واضح آه لان العلة  
الغائية تكون باعثة على الشيء وفعلا الاحتراز والتميز المذكورين ليسا باعثين على بلاغة الكلام لانهما من افعال المتكلم  
فجعلها غرضا باعتبار المطابقة للكلام لمقتضى الحال الذي هو صفة الكلام مما لا معنى له اليه الفرض من الشيء ما يتأخر عنه  
ويترتب عليه وكل من الاحتراز والتميز المذكورين متقدمان على البلاغة اذ لا وجود لهما الا بعد ما يتوقفها عليهما قوله لانه ان  
اريد بالبلاغة آه دليل الفساد وقوله يوال المعنى آه اى معنى قول المصنف ان البلاغة مرجعها الى الاحتراز والتميز على تقدير تفسير المرجع  
بالعلة الغائية قوله الى ان الغرض آه هذا التفسير المرجع قوله من كون الكلام مطابقا لتفسير البلاغة قوله وهو الاحتراز آه تفسير الاحتراز  
والتميز المذكورين في كلام المصنف قوله وكذا آه اى مثل ما مر فساد واضح ان حمل كلامه على خلاف الظاهر آه شروع في الجواب على  
تقدير حمل البلاغة في عبارة المصنف على خلاف ما صرح به المصنف في الايضاح وهو تقدير البلاغة بالمتكلم دون الكلام ويكون قوله  
فعلم آه تعريفا على تعريف بلاغة المتكلم وحاصل الجواب على هذا التقدير ان الاحتراز والتميز المذكورين بمعنىين  
احدهما نفس بذين الفعلين وثانيهما تملن الاحتراز والتميز المذكورين فعلى تقدير حمل كلام المصنف على خلاف ما صرح  
به المصنف لا يصح كل واحد من المعنيين ان فسر المرجع بالعلة الغائية اما على الاول من معانيهما لان تفسير المرجع بالعلة  
الغائية لا يناسب التفريع المذكور بقوله فعلم آه لان المعلوم من هذا التفريع على تعريف بلاغة المتكلم بسببها  
نفس بذين الفعلين لان بلاغة المتكلم عبارت عن الملكة هي .



سبب لتأليف الكلام البليغ وهو انما يحصل بالاحترار والتميز المذكورين فيكون بلاغة التكلم سبباً لها فيكونان معلولين  
لاعلتين والمفروض انهما علتان فليعلم خلاف المفروض واما على الثاني من معانيهما لان المعلوم مما سبق من التفريع  
هو توقف بلاغة التكلم عليها اي على التمكن منها لان بلاغة الكلام تتوقف على الاحترار والتميز المذكورين وبلاغة التكلم  
هي التمكن من بلاغة الكلام فتكون بلاغة الكلام موقوفة عليها لها والتمكن من الموقوف موقوف على التمكن من  
الموقوف عليه فتكون بلاغة التكلم التي هي عبارة عن التمكن من بلاغة الكلام موقوفة على التمكن من الاحترار والتميز  
المذكورين فيكونان مقدمين على بلاغة التكلم والعللة الغائية تكون متأخرة فلا يصح جعلها علتين غائيتين قوله  
واريد بالبلاغة اه بيان حمل الكلام على خلاف ما صرح به

قوله لان غايته ما علم اه دليل لقوله وكذا ان حمل كلامه اه يعني دليل لوضوح الفساد ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به المصنف  
في الايضاح قوله ما تقدم اه وهو تفريع للمصنف لبلاغة التكلم لانه تفريع على تعريف البلاغة والفصاحة كما عرفت قوله تفيد  
الامرين اه هذا ان اريد بالاحترار والتميز نفس الفعلين كما مر قوله او يتوقف عليهما اه هذا ان اريد التمكن بهما عرفت  
قوله ولم يعلم انهما غرض اه يعني ولم يعلم ان الاحترار والتميز المذكورين غرض منها وغاية لها فلا يصح تفسير المرجع بالعللة  
الغائية كما فهم البعض قوله فالرجوع الى الحق خير اه وهو تفسير المرجع بما فسر الشرح بقوله وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها  
اه قوله فالخاتمة اه اي حاصل كلام المصنف من التفريع الغرض منه امران احدهما دفع توهم الاختصاص بان مرجع  
بلاغة الكلام فقط الى هذين الامرين دون بلاغة التكلم كما صرح به المصنف في شرحه الايضاح مع ان الامر ليس كذلك لان  
مرجع بلاغة التكلم ايضا الى هذين الامرين لان بلاغة التكلم موقوفة على بلاغة الكلام.

حاصل الدفع ان هذا مرجع بلاغة الكلام والتكلم كليهما لكن مرجع بلاغة الكلام الى هذين الامرين بالذات ومرجع بلاغة التكلم  
اليها بواسطة اي بواسطة بلاغة الكلام كما قال الشارح والاقتدار اي اقتدار التكلم عليها يتوقف على الاتصاف  
بهذين الوصفين اه هذا هو المراد من الايضاح وثانيهما رد على صاحب المفتاح حيث قال ان الاتصاف بهذين الوصفين امر  
يتحصل من علم المعاني وعلم البيان لا بعلم اخر كما مر حاصل الرد ان الاتصاف المذكور امر يتحصل من علوم متعددة وبعد  
سلامة الذوق الصحيح لا بمجرد هذين العلمين كما سيأتي في قوله والثاني منه ما بين اه حيث ذكر تميز الفصيح من غيره ثانياً  
للاشارة اليه واليه اشار الشرح بقوله وهو امر يتحصل ويكتسب من علوم متعددة اه

قوله ان البلاغة اه اي مطلق البلاغة من الكلام والتكلم قوله الى هذين الامرين اه اي الاحترار والتميز المذكورين قوله والاقتدار  
عليها اه اي اقتدار التكلم على البلاغة مطلقاً يتوقف بالذات على الاتصاف بهذين الوصفين اي وصف الاحترار وصف  
التميز فثبت كون مرجع بلاغة التكلم الى هذين الامرين وان كان بواسطة بلاغة الكلام قوله وهو امر اه اي الاتصاف  
بهذين الوصفين قوله بعد سلامة الحسن اه اي الذوق الصحيح لان التناظر يعلم به والخلو عنه شرط للبلاغة قوله واما تحقيق قوله



والثاني أه فتقول داما تحقيق قوله أه مبتدأ والثاني أه بيان القول داما قوله أي تميز النصيح من غيره أه تفسير الثاني وخبر  
 البتة أه قوله فهو انه مركب أه ظرف النعم ر من قوله داما تحقيق قوله أه دفع اعتراض يرد على المعنى في العبارة الآتية  
 وهو ان تقسيم تميز النصيح من غيره الى العلوم كاقسم المعنى بقوله والثاني منه ما يبين في علم متن اللغة او في علم  
 التعريف او في علم النحو أه اما من قيل تقسيم الكل الى الجزئيات او من قيل تقسيم الكل الى الاجزاء كما يقتضي قول  
 المعنى فيما بعده ما يبين أه لان من التبعية لا تدل الا على المتعدد من الاجزاء وكلما التقسمين غير مستقيم اما الاول  
 فلهذا صدق التميز على كل واحد من الاقسام لانه معنى مصدرى لا يحمل على العلوم المذكورة والكل صايق على  
 الجزئيات البتة داما الثاني فللمكون التميز معنى مصدرى بسيط غير ذي اجزاء حاصل الدفع باختصار الشق الثاني  
 حيث انشأ بقوله فهو انه مركب اجزاء أه ولان السلم لانه باضافته الى الكلام النصيح صار مركبا ومجموعا من  
 سبع تميزات بعد دخلات الفصاحة وهي تميز الغريب من غيره وتميز مخالف القياس من غيره وتميز تنافر الحروف  
 من غيره وتميز ما فيه التعقيد اللفظي من غيره وتميز ضعف التأليف من غيره وتميز تنافر الكلمات من غيره وتميز  
 تعقيد المعنوي وعددها الشئ ر في الشرح باعتبار التميزات عن غيره قوله أي تميز النصيح من غيره أه تفسير الثاني الغرض  
 منه دفع ما يتوهم من ان يكون المراد بالثاني الامر الثاني من التفريع المذكور بقوله فعلم ان كل أه مع انه ليس  
 في العلوم المذكورة حاصل الدفع ليس المراد من الثاني الامر الثاني من التفريع بل المراد الامر الثاني من مرجع  
 البلاغة وهو تميز النصيح من غيره قوله يعني معرفة أه تفسير تميز النصيح من غيره الغرض منه دفع اعتراض على التفسير الاول  
 وهو انه لا سلم تميز النصيح من غيره يحصل بتلك العلوم لانه لا يوضح بالعلوم المذكورة المعرفة الشئ لا تميز الشئ عن  
 الشئ انما يكون بالخصوصية التي توجد في هذا الشئ دون ذلك لا بالعلوم حاصل الدفع ان المراد من التميز المعرفة و  
 يحصل بالعلوم المذكورة قوله فهو انه مركب أه فميزه يراجع الى التحقيق وضمير راجع الى التميز والجملة اعني قوله اجزاء  
 تميز السالم أه صفة مركب وكذا المعطونات عليه فقوله اجزاء مبتدأ وقوله يميز السالم أه خبره فقوله من الغرابة متعلق بالسالم  
 وقوله بمعنى غيره متعلق التميز قوله أي معرفته ان بداهة تفسير السالم من الغرابة عن غيره الغرض منه جواب  
 سؤال مثل ما مر في قوله يعني معرفته قوله ليتجز عن الغرابة أه بيان الفائدة في هذا التميز يعني ما الفائدة في  
 هذا التميز فقال الاحتراز عن الغرابة المحلة للفصاحة قوله وتميز السالم من المخالفة أه أي مخالفة القياس الصوفي  
 عطف على قوله تميز السالم من الغرابة أه فقوله من المخالفة متعلق بالسالم وقوله من غيره متعلق التميز مثل ما مر  
 قوله وكذا أه أي مثل ما ذكر جميع اسباب الاختلال بالفصاحة من التنافر والتعقيد وضعف التأليف تميز السالم  
 كل منها عن غيره جزء تميز النصيح عن غيره قوله ثم تميز السالم من الغرابة أه الغرض منه امران الاول دفع اعتراض  
 وهو انه يعلم من ظاهر قول المعنى منه ما يبين في علم متن اللغة او التعريف او النحو أه ان شيا واحدا من التميزات



بتلك العلوم على طريق الابدال مع الامر ليس كذلك لان التميز لكل واحد منها على حدة لان مفاد العلوم المذكورة  
 مختلف لا تتميز شيئا واحدا بطريق واحد حاصل الدفع ان التمايز بالعلوم المذكورة على وجه التقسيم لان التمايز  
 كثيرة والعلوم ايضا كثيرة ففى كل علم تميز عليه لا تميز واحد والثانى تعيين التميز المذكور عن الاسور المنجزة باللفظ  
 باعتبار تعيين العلوم لان المصروف لم يذكر التميز الذي يعلم بتلك العلوم فقال تميز السالم من الغرابة من غير تعيين  
 فى علم اللفظ و تميز السالم من المخالفة عن غير تعيين فى علم التصريف وبهذا الى آخره قوله اذ به اى بعلم اللفظ دليل  
 لكون تميز المذكور مبينا فى علم اللفظ حاصله ان فى علم اللفظ يعرف ان فى بعض الكلمات غرابة دون بعض كشكا  
 كاتم واجتمعت وكذا السراج بان الاولين منها غير بيان دون الثانيين قوله بخلاف اجتماعه اذ راجع الى  
 تكا كاتم قوله وكذا السراج اذ عطف على قوله اجتماعه اى بخلاف لفظ كاتم السراج مع الكاف راجع الى مسرج قوله لان  
 من تتبع اللتب اذ دليل تدقيق لقوله اذ به يعرف اذ ورد على النزول فى حيث اعترض على المصروف من ان ظاهر كلامه  
 يقتضى ان فى علم متنى اللفظ تعيين ان هذا اللفظ مثل تكا كاتم غريب يحتاج فى معرفته معناه الى ان يبحث عنه  
 فى كتب اللغة المبسطة وان مثل مسرج يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد مع انه لم يذكر فى علم متنى اللفظ هذه الالباب  
 وحاصل الرد بما قال الشرح ان مراد المصروف ما فهم به الزاعم لان مراده انه يعرف بهذا العلم السالم من الغرابة عن غير  
 بمعنى انه يعلم من تتبع كتب المبسطة فيه واحاطا بمعانى المفردات المشهورة ان ما عداها كما يحتاج الى تفتيش وتخرج  
 وجه بعيد فلا اعترض عليه قوله المتداولة اذ اى المشهورة بالنقل من يد الى يد قوله واحاطا اذ عطف على تتبع قوله  
 المانوسية اذ اى مانوسية الاستعمال قوله علم ان ما عداها اذ خبر ان اى ما عدا المعانى المفردات المانوسية قوله مما  
 ينتقل الى تنقيح اى اظهار بان يحصل بتفحص بالغ فى كتب اللغة كشكا كاتم قوله او يخرج اذ بان يحصل معناه  
 بتخرج وجه بعيد فى الاشتقاق عن اللفظ كسرج ففى قوله اى تنقيح او يخرج اذ اشارة الى قس الغرابة كما مر فى تعريف  
 الغرابة قوله فهو غير سالم اذ خبر ان فى قوله ان ما عداها اذ به اذ بضمها تثبتين الاشياء اذ دليل لكون ما عداها غير سالم  
 حاصله ان المعانى التى لا توجد بتبع كتب اللغة المبسطة بل تحتاج الى تنقيح وتخرج فعلم انها ليست الا غريبة ففى  
 قوله بضمها الضمير راجع الى الاشياء المتأخرة لفظا لكنها مقدمة رتبة اذا الاشياء فاعل تثبتين وبضمها مفعول بالواو  
 قدم عليه قوله و تميز السالم عن مخالفة اذ عطف على قوله تميز السالم عن الغرابة اذ الغرض منه تعيين التميز الذى  
 يحصل بعلم التصريف قوله اذ به يعرف اذ اى بعلم التصريف دليل تميز السالم بعلم الصرف عن مخالفة القياس بحيث  
 ان مخالفة القياس وموافقته يعرف فى علم الصرف مثل اجلل بفتح الاءغام لانه مخالف عن قانون الصرف وهو  
 اذا اجتمع الواو فان متجانسان يدغم دون اجل بالاءغام قوله على هذا البوابة اى قس على تميز السالم من الغرابة  
 ومخالفة القياس البوابة من التنافر والتعقيد وضعف التأليف قوله فالتفهم ان تميز اذ تفريع على كون التميز



مجموعاً مركباً من التميزات الطبيعية استشارة الى قرب المبتدأ وهو قوله الثاني الى خبره وهو قوله منه ما يبين آه  
 لان بالشرح المذكور حصل البعد في عبارات المصنف قوله والثاني مبتدأ وقوله منه ما يبين آه خبره واماني عبارة الشرح  
 فتقوله تميز النصيح عن غيره آه اسم ان وقوله منه ما يبين آه خبر ان قال ما يبين آه كلمة من للتبعية مبتدأ ما بعده خبره و  
 الجملة خبر المبتدأ الاول وهو قوله والثاني او قوله منه خبر مقدم وما بعده مبتدأ مؤخر والجميع خبر المبتدأ الاول فضمير منه راجع  
 الى الثاني المفسر بتميز النصيح من غيره وكلمة ما عبارت عن التميز فيكون معنى كلام المصنف تميز النصيح من غيره بعضه  
 التميز الذي يبين في علم متن اللغة آه فان قيل يعلم من ظاهر عبارات المتن ان بعضاً واحداً متعيناً من التميزات يبين في احد  
 هذه العلوم مع ان التبيين في كل واحد منها غير بعض الاخر كما عرفت فالصواب ان يراد الواو بدل او قلنا كلمة ما مجمل  
 عبارت عن جميع التميزات الحاصلة بهذه العلوم وما بعده بالتفصيل لها وفي مثل هذا التفصيل شائع كلمة او دون  
 الواو كما في قوله وقالوا ان يدخل الجنة الامن كان هو ذا او نصارى لانه يفيد ان لكل واحد منها بعضاً من تلك التميزات  
 قوله اي يوضح آه تفسير بين الغرض منه دفع اعتراضين الاول ان التبيين الاعلام فلا معنى للاعلام التميز الذي فسر  
 بالمعرفة اذ ليس المقصود العلم بالعلم والثاني انه يفهم من ظاهر قول المصنف منه ما يبين في علم متن اللغة آه ان علم  
 اللغة في بيان بعض التميز ويبحث فيه عن ذلك التميز والامر ليس كذا كما عرفت حاصل الدفع الاول ان التبيين  
 بهنا ليس بمعنى الاعلام بل بمعنى الوضوح كما فسر الشرح به وكلمة في في قوله في علم متن اللغة آه بمعنى الباء السببية فيكون  
 المعنى منه ما يوضح بسبب علم متن اللغة فاطلاق التميز باعتبار ما يؤهل اليه لا بالفعل وعلم ذلك من تفسير التبيين  
 بالوضوح لان كلمة في لا تقع صلة الوضوح فعلم ان المراد منها الباء السببية لان الوضوح تكون بالشيء الذي الشيء  
 وحاصل الدفع الثاني ليس المراد ان علم اللغة في بيان بعض التميز بل المراد ان بعض التميز يوضح فيه بان يحصل بسببه  
 قوله كالعزابة آه مثال ما يوضح في علم اللغة قوله اعني تميز السالم آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان التمثيل التميز بالفراسة  
 لا يصح لان العزابة ليست من التميز حاصل الدفع ان في التمثيل مسامحة بالحذف والتقدير لان المراد بالعزابة التميز عنه  
 وكذا الامثلة الآتية من مخالفة القياس وضعف التاليف والتنافر قوله وانما قال متن اللغة آه الغرض منه دفع اعتراض  
 وهو ان مبنى المتن على الاختصار فلم يقل في علم اللغة ولم زاد لفظ المتن كما قال فيما بعده في علم التصريف في علم  
 النحو آه بدون زيادة لفظ المتن حاصل الدفع ان علم اللغة قد يطلق على جميع اقسام العلوم العزبية من الصرف والنحو فلا يصح  
 المقابلة لما بعده وفي علم التصريف او في علم النحو لضمها اليها ايضا بخلاف علم متن اللغة لانه لا يطلق على غير علم اللغة فيصح  
 المقابلة لما بعده ومعنى لفظ المتن الاصل او ظهر الشيء او وسطه قوله يعني معرفة الادغام آه هذا التفسير للفظ العلم والمعن  
 ولفظ اللغة بين المدعى والدليل يعني ذكر في كلام المصنف الفاظاً مثلاً العلم والمعن واللغة فتقوله معرفة آه تفسير العلم وقوله  
 ادغام آه تفسير المتن وقوله المفردات آه تفسير اللغة قال او في علم التصريف آه عطف على قوله في علم النحو قوله كمال القياس آه



مثال ما يوضع في علم الحرف وهذا اللفظ حذف ولقد برأى تميز السالم من مخالفة القياس عن غيره قوله كضعف التأليف  
 مثال ما يوضع في علم النحو وفيه اللفظ مسامحة كما مر قوله والتعقيد اللفظي قيد باللفظ لان ما يتحرز عن التعقيد المعنوي هو علم  
 البيان كما سيجي اذ لا يدرك بالحس عطف قوله بين انه فيكون التقدير منه ما يدرك بالحس والمراد من الحس الذوق  
 السليم المراد من ادراك التميز بالحس متعلق التميز يدرك بالحس وهو التنافر كما يدل عليه قول الشاعر اذ به يدرك آه  
 فلا يرد ان التميز عبرت عن المعرفة كما مر ولا يدرك ذلك التميز بالحس لانه لا يحصل به العلم على العلم ولما كان المراد  
 من الحس الذوق السليم الذي هو الكمال في الادراك كالحس فلا ينافي ما سبق من ان التنافر يدرك بالذوق قوله  
 كالتنافر آه مثال تميز الذي يدرك بالحس كتميز السالم من التنافر عن غيره قوله اذ به يدرك آه تطبيق المثال مع المثال  
 لقوله فكذا تنافر الكلمات آه اي ما مر مثال كلمة واحدة وكذا الحكم في اكثر من كلمة واحدة قال المصنف وهو ما عده آه  
 الغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة وما يدرك بالحس وتعيين ما بقي منها يعني ان المصنف يبين مدارج  
 مرجع البلاغة الى امرين الاحتراز عن الخطا في تأدية المعنى وتميز النصيح عن غيره وتميز النصيح عن غيره يحصل بعلوم  
 وبالحس فيتم العلوم التي يحصل بها التميز المذكور وهي العلوم الثلاثة وادراك الحس فيتم التعقيد المعنوي والامر الاول  
 اعني الاحتراز عن الخطا بدون ذكر ما يتحرز عنها فمست الحاجة الى علم المعاني لانه يتحرز به عن الخطا في تأدية المعنى  
 وكذا الى علم البيان لانه يتحرز به عن التعقيد المعنوي كما سيجي في الشرح قوله اي ما يبين في هذه العلوم آه تعيين مرجع  
 ضمير هو بانه راجع الى ما في ما يبين وفيما يدرك بالحس وفي تعيين المرجع بهذا الوجه رد على من زعم ان ضمير هو عائد  
 الى ما يدرك بالحس فقط دون ما يبين ودجالد لانه على هذا يلزم كون جميع ما سوى التعقيد المعنوي يدرك بالحس  
 كما فهم من تعميم كلمة ما في قوله ما عده آه وهذا باطل لان اكثره مما يدرك بالعلم اللغة او التصريف او النحو كما مر اللفظ يتوهم  
 من هذا الكلام على ذلك التقدير ان التعقيد المعنوي يدرك بالعلوم المذكورة لانه قال ما عده التعقيد المعنوي يدرك  
 بالحس ولما هو فلا يدرك به فيحتمل ان يدرك بالعلوم المذكورة وجنبة الحاجة الى علم البيان للاحتراز عن التعقيد المعنوي  
 مع انه بصحة بيان الحاجة اليه قوله اذ لا يعرف بتلك العلوم آه دليل لكون التعقيد المعنوي غير ما يبين في العلوم  
 المذكورة وما يدرك بالحس حاصله لا يعلم بالعلوم المذكورة ولا بالحس تميز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره  
 فعلم انه غير ما يبين في الامور المذكورة قوله تميز السالم من التعقيد المعنوي آه في زيادة لفظ التميز اشارة الى دفع اعتراض  
 وهو ان استثناء التعقيد المعنوي بكلمة ما عده ما يبين لا ينافي لان ما يبين عبرت عن التميز والتعقيد المعنوي  
 ليس كذلك فلا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه فلا يصح الاستثناء حاصل الدفع ان في عبارات المصنف حذف المضاف  
 فيكون التقدير ما عده التعقيد المعنوي عن غيره فيصح الاستثناء لكون المستثنى من جنس المستثنى منه قوله الغرض من  
 هذا الكلام آه اي من قول المصنف وهو ما عده التعقيد المعنوي آه الغرض من هذه العبارات بيان فائدة كلام المصنف واللفظ



دفع اعتراض وهو ان المقصود ههنا بيان مرجع البلاغة وهو امران الا حرازه والتميز المذكوران فبين الثاني بقوله والرجح  
منه ما بين آه وسبين الاول بقوله وما يميز به عن الاول آه فما الفائدة في قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي؟ حاصل الدفع ان  
الفائدة في هذا القول تعيين مراد المعلوم المذكورة والحس وتعيين مراد العلمين اعني علم المعاني والبيات ليتم امر البلاغة قوله او  
يدرك بالحس آه عطف على قوله بين قوله وما يميز بها اي بالعلوم والحس عطف على قوله بين قوله ان يميز عن آه فميز عنه راجع الى كلمة ما  
وهو عبارة عن البلاغة والغاية والمخالفه وضعف التأليف والتعقيد اللفظي والتناظر قوله يعلم انه علمه لتعيين والاخر المذكورين  
قوله يميز عن التعقيد علمه تميز السالم قوله فتمت الحاجة آه اي جاءت الحاجة لتفريع على عدم لغا، مرجع البلاغة الا الى الا  
حرازه عن الخطا، وتميز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره وبيان قاعدة قول لمصم الآتي وما يميز به عن الاول قوله يميز  
عن الخطا آه صفة علم قوله وعلم آه عطف على علم قوله يميز به آه صفة علم قوله ليتم امر البلاغة آه علمه لمصم الحاجة الى الامرين  
المذكورين آه عطف على قوله فتمت الحاجة قوله لذلك آه اي للمذكورين الا حرازه عن الخطا، والاخر عن التعقيد المعنوي قوله  
لمكان مزيد آه علمه التسمية لغرض منه دفع اعتراض وهو ان فائدة البلاغة كما تحصل بهذين العلمين كذلك حصل بالعلوم المذكورة  
والحس فينبغي ان تسمى هذه العلوم بهذا الاسم؟ حاصل الدفع سلمنا ان البلاغة تحصل بالعلوم المذكورة وبالحس لكن مزيد اختصاص بالبلاغة  
بهذين العلمين دون العلوم الاخر فكذا سموها علم بلاغة دون غيرها واما وجب زيادة اختصاص بلاغة بهما فهو ان افادة الفنين  
لحصول البلاغة لما كانت بعد رعاية العلوم المذكورة والحس وبعد رعايتها لا يبقى حصولها حالة منتطرة وهو تفرج بالحاجة الى العلوم  
الثلاثة وبه يحصل انحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة كما هو المقصود من ذكر مقدمه ههنا حيث قال مقدمه فيما سبق كما مر  
حاصله انه قد علم فيما سبق اجمالاً مقاصد الكتاب اي لمقتضى في علم البلاغة وتوابعها بقوله اما بعد فلما كان علم البلاغة آه وبقوله  
افتت بخط آه وبقوله بعده مقدمه الفصاحة الى آخرها وبالبلاغة الى آخرها وبالتفريع عليها بقوله فليعلم ان كل يبلغ فصيح آه وكذا وجه  
انحصاره فيها من بيان تهيد الحاجة الى علم البلاغة بذكر تقسيم الفصاحة والبلاغة الى اقسامها في ذيل المقدمة وتوليف كل منها ومن بيان تهيد  
الحاجة الى علم البديع بعد بيان تهيد الحاجة اليها وصرح لهم الا ان بقوله وما يميز به آه بانحصار في الفنون الثلاثة ففد علمه من انحصار مقاصد  
الكتاب فيها تفصيلاً وهو المقصود الاصل من ذكر المقدمة كما قال في شرحه سابقاً في ذيل مقدمه فكانها مرجع لها دون غيرها لان العبرة  
للمبدء الاخير فستوهما علم البلاغة دون غيرها فتقوله لمكان مزيد كل واحد منهما مصدر مسمى بمجنى الكون والوجود والزيادة فيكون المعنى لوجود زيادة  
اختصاص بلاغة بهما قوله والى هذا اشارة اي لوضع العلمين المفيد لوجود رعايتهما تمام بذات الفنين بل هي تحقق عند وجودها ويتم  
بهما بخلاف المعلوم المذكورة والحس لانها خارجان عن الفنين قوله وما يميز به آه كلمة ما عبارة عن علم وفن قوله يعني الخطا في التادية لغرض  
رد على من زعم ان المراد بالاول فرعاً لهم هو الا حرازه عن الخطا في التادية فيعلم منه ان علم المعاني يسوئ عن الخطا في تادية فاشارة  
اسم اولاً الى دفعه بقوله يعني الخطا في التادية ثم صرح ثانياً بقوله فالمراد بالاول آه حاصل الدفع الاول ان المراد بالاول ههنا  
ليس الا حرازه عن الخطا بل المراد منه الخطا في التادية فخطا وحاصل الدفع الثاني ان ههنا اولين اولى مقابل لثاني وهو  
الا حرازه عن الخطا واول بمعنى اول الامرين الباقيين الذين اخرج الى الا حرازه عنها وهو الخطا، وهو المراد ههنا فلا يرد قوله  
واما الاول لمقابل لثاني آه دفع ما يرد من انه لم يراد الاول المقابل لثاني مع كونه أشبهه؟ حاصل الدفع الاول المقابل لثاني



هو الاحتراز عن الخطأ لا التقس القضاة فلا معنى لتعلق الاحتراز بالاحتراز بل يلزم فساد المعنى كما عرفت قوله الذي هو  
 تفسير النصيح أنه نفس المثنى يدفع ما يتوهم من أن المراد من الثاني ههنا علم البيان لأنه ثاني بالنسبة إلى علم المعاني  
 مع أنه ليس المقابل للثاني بالمعنى المذكور أعني الاحتراز عن الخطأ حاصل الدفع ليس المراد بالثاني علم البيان بل  
 المراد منه تمييز النصيح عن غيره قوله وما يحرز به أنه كلمة ما عرفت عن علم أو فن كما مر قوله عن التعقيد المعنوي أنه وصف  
 التعقيد بالمعنوي لأن اللفظي يحرز به علم المعنوي كما مر قوله فظهر أن علم البلاغة أنه تفرع على جميع ما ذكر من قوله وأن مرجع  
 البلاغة أنه إلى ههنا وإشارة إلى النصيح ما قال الشهر في ذيل قول المصنف فاعلم أن كل بليغ نصيح أنه هذا تهديد بيان  
 انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان أنه قوله وأن كانت كلمة أن وصليته وجه انحصار البلاغة في العلمين  
 المذكورين وأن كان رجوع البلاغة إلى غيرهما ما عرفت أننا قوله وعليك بالتأمل في هذا المقام فانه من مثل  
 الأقدام أو إشارة إلى ما من الأغلاط الكثيرة في أربعة مقامات أحدها في تفسير المرجع بالعلم الغائية وثانيها في تفسير قوله  
 ملتبس أنه مما فهم الزركشي وأعرض عليه وثالثها في غرضه هو في قوله وهو ما لا آه إلى ما يدرك بالحس فقط والبعثاني  
 حمل الأول على الأول المقابل للمثنى قوله ثم احتاجوا المعرفة أو الغرض منه دفع اعتراض وهو أن الكلام فيما يحرز عن  
 الخطأ والتعقيد المعنوي وقد تم فما الفائدة في ذكر وجه التحسين حاصل الدفع انهما من التوابع البلاغة فلهذا ذكره وتكميل  
 البلاغة وأن لم تكن مما يحرز بهما عن الخطأ والتعقيد قوله إلى علم آخر أنه متعلق احتاجوا قوله واليه إشارة أنه إلى علم  
 البديع قاله وما يعرف أنه أي علم أو فن يعرف قال وجه التحسين أنه أي الأمور التي يحصل بها تحسين الكلام قوله لما كان  
 بهذا أنه هذا النصيح على المقصد الثاني من تفرع المصنف بقوله فاعلم أن كل بليغ أنه كما قال الشهر ثم قال وكثير يسمى الجميع أنه الغرض  
 بيان طريق آخر في وجه تسمية هذه العلوم وإشارة إلى الاختلاف فيه لأن على الطريقة الأولى يسمى الفن الأول بعلم  
 المعاني والثاني بعلم البيان والثالث بعلم البديع وعلى الطريقة الثانية يسمى الجميع من العلوم الثلاثة بعلم البيان  
 قوله من الناس أزداد الشبهة لفظ من الناس لأنه كثير وقع مبني وهو نكرة لا يصح ابتداءية فقدر الجار والمجرور حصة له  
 فصار مخصصاً فصيح ابتداءية قاله وبعضهم يسمي الأول أنه هذا الطريق ثالث لوجه تسمية العلوم الثلاثة بأن يسمى الأول بعلم  
 المعاني والآخران بعلم البيان قاله والثالثة علم البديع أنه هذا ما من تنمة الطريقة الثالثة أو طريقة رابعة علمية فعلى  
 الأول يكون حاصله أن الطريقة الثالثة أن يسمى الأول بالمعاني والآخران بالبيان والثالثة بالبديع وعلى الثاني  
 يكون معناه وبعضهم يسمي الثلاثة علم البديع فعلى هذا يكون هذا القول بيان الطريق الرابع ولا يكون من تنمة الطريق  
 الثالث قوله لا يخفى وجه المناسبة أنه فيه إشارة إجمالاً إلى وجه تسمية العلوم المذكورة بطرق مختلفة كما عرفت ما تسميته  
 الأول بعلم المعاني فلأنه باحث عن إفادة التراكيب خواصها وهي ليست إلى المعاني المخصوصة فسميت بالمعاني وما تسميته  
 الثاني بعلم البيان فلأنه باحث عن تبيان المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح فسميت بالبيان وما تسميته الثالث



بعلم البديع فلانه يتعلق بامور بدعية واشياء غريبة وهي المراتب البديعية فسميت البديع واما تسمية الجميع بعلم  
 البيان فمتعلق كل واحد من العلوم بالبيان اي المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير واما تسمية الاخرين بعلم البيان  
 لانه اذا ناسب الكل بالبيان ناسب البعض به بالفرد قال المصنف الفن الاول علم المعاني آه لما فرغ من المقدمة  
 والمبادئ شرع في المقصود اي الواقع في المرتبة الاولى من الكتاب ان اريد بالفن الاول الالفاظ والعبارات كما  
 يدل عليه قول الشارح فيما سبق رتب الكتاب على مقدمته وثلاثة فنون اخرج الى تقدير المضاف اما في الاول او في  
 الثاني اي معاني الفن الاول علم المعاني او الفن الاول الالفاظ علم المعاني وان اريد به المعاني او بعلم المعاني  
 الالفاظ تسمية للدلول باسم الدال او عكسه فالامر طاعة لا حاجة الى تقدير المضاف قوله قدمه على البيان آه الغرض  
 منه دفع اعتراض وهو انه ما الوجه في تقديم المعاني على البيان مع ان لكل واحد منهما اختصاصا بالبلاغة حاصل الدفع  
 ان المعاني بمنزلة الجزء وهو مقدم على الكل طبعاً تقدم وضعاً ليقف الوضع الطبع وانما قال بمنزلة الجزء لا عين الجزء  
 لانه ليس جزءاً من مفهومه ولا من ذاته الا ان مرجع علم المعاني الى مطابقة اللفظ لمقتضى الحال وما هو معتبر في مفهوم  
 علم البيان اعني ايراد المعنى الواحد في تركيب مختلفة انما يصير معتبراً بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فكأن مفهوم علم  
 البيان مركب من جزئين اعني الايراد المذكور ورعاية المطابقة فيكون المعاني كالجزء ومن البيان لا عين الجزء  
 واليه اشار الشارح بقوله لان البيان علم يعرف به آه قوله ايراد المعنى الواحد آه مثل ايراد معنى قولنا زيد جواد بتركيب  
 مختلفة من زيد كثير الرماح وزيد مهزول الفصيل وزيد جبان الكلب ورأيت بحراً في الحمام وقد رأيت زيدا قوله بعد  
 رعاية المطابقة آه ظرف للايراد قوله فنية زيادة اعتباري ففي علم البيان زيادة امر ليست في علم المعاني فيكون البيان  
 كالتركيب والمعاني كالجزء منه لا عينه قوله قبل الشروع في مقاصد العلم آه متعلق بما بعد بقوله اشار آه الغرض منه دفع  
 اعتراض وهو ان المقصود في الفن الاول مسائله فالاشتغال بتعريف علم المعاني وضبط البواب وانحصاره في الثمانية  
 كما فعل المصنف اشتغال بما لا يعني فاجاب الشارح اولاً بقول ليكون للطالب آه وثانياً بقوله لان كل علم آه حاصل الاجمل  
 ان الشروع في تعريفه وضبط البواب ليس اشتغال بما لا يعني بل لزيادة بصيرة الطالب في مسائله وهو لا يشتمل  
 بما لا يعني وحاصل الثاني ان كل علم مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة مساوية وكل مسائل تضبطها جهة واحدة مساوية  
 يجب على من حاولها تعريفه فيجب على من حاول هذا العلم تعريفه فقوله لان كل علم آه اشار الى الصغرى وقوله  
 باعتبار تعدد علماء آه اشار الى دليل الصغرى وقوله من حاول تحصيل آه اشار الى الكبرى وقوله لسلايفة اشار الى  
 دليل الكبرى فالنتيجة ان كل علم من حاول تحصيله فعليه ان يعرف بتلك الجهة بعد سقوط الحد الاوسط وهو كونه المسائل  
 تضبطها جهة واحدة قوله اشار الى تعريفه آه وان لم يتعرض الى التبيين الا في مع انه خارج عن المقصود لانه من تنتم ضبط  
 الابواب فكأنه هو المقصود فان قيل ان الاشارة عبارات عن البيان التبعي الضمني مع ان تعريف علم المعاني وضبط



الباب مبين بالبيان القصد الصحيح فالمناسب ان يقول صرح بدل اشار قلنا ان لفظ الاشارة اذا لم يقابل  
 التصريح كثيرا يستعمل في الاعم الشامل للعقل المتبعي فبالنسبة الى ضبط الابواب بمعنى التصريح واما بالنسبة الى التعريف  
 فان كان لفظ العلم فيه بمعنى الملكة يكون تعريفا للكل شيئا وان كان بمعنى المثل يكون تعريفا لهما قصدا قوله  
 زيادة بصيرة اه اي بكم واحد منهما لان اصل البصيرة حاصل بالتصور بوجه ما ابقى على التعريف او بمجموعهما بان  
 يكون اصل البصيرة بالتعريف والزيادة بلفظ الابواب قوله فهي مسائل كثيرة اه المشهور دخول الفاء على خبر كل يصح  
 اذا كان كلمة كل مضافا الى موصوف بصفة فعلى هذا يكون الصفة بهما مقدرة اي كل علم يفرد بالتدوين وقال  
 الشيخ الرضي قد يدخل الفاء على خبر كل بقرينة المقام وان كان مضافا الى غير موصوف مثل كل رجل فله درهم فعلى  
 هذا لا حاجة الى تقدير الصفة المذكورة قوله باعتبار ما تعد علم اه اي باعتبار الجهة الواحدة دليل الصغرى المذكورة  
 حاصله ان المسائل الكثيرة لا تستفيض بدون الجهة الواحدة ولا تعد علم او تدوين واحد وبهذا الكثرة منها وعدم  
 الضباطها فلا بد من الجهة الواحدة قوله ليلا يفوت اه دليل الكبرى المذكورة حاصله ان من حاول تحصيل كثره لو  
 لم يعرفها بجهة واحدة مضبوطة فاما ان لا يعرفها اصلا او هو ظاهر البطلان ان اذ يمنع طلبها حينئذ لهما التماس ان الكلام  
 فيمن حال التحصيل او يعرفها لا من جهة واحدة بل من جهة الكثرة بان يتصور كل واحد من احادها بالتفصيل وذلك البطلان  
 باطل لان الكثرة اذا لم تكن محصورة ليصرف اوقاته الى شرط الطالب اعني تصور المطلوب بوجه ما قبل الشروع في تحصيله ولا  
 يتفرغ الى تحصيل المطلوب فيفوت عنه المطلوب اعني تحصيل تلك الكثرة ويضيع وقته في غير المطلوب اعني معرفة تلك  
 الوجوه او يعرفها لا من جهة مساوية بل من جهة اعم وهو اليقين باطل لان الطالب في تصور الكثرة بما يعجزها وان دفع الى  
 طلب تلك الكثرة من حيث انها فرد جزئي من جزئيات ذلك العام فادى الطلب الى غير ذلك الجزئي الخاص في  
 ضمن الاعم ففاته عنه ما يغنيه وضاع وقته فيما لا يغنيه مثلا اذا اراد واحد تحصيل ما يعجزه ذهنه عن الخطا فلا اشك ان مطلوقه  
 حينئذ في نفسه هو علم المنطق فان اعتقد ان هذه العصمة تحصل باي علم كان من المعقولات فشريع في الرياضى باعتبار  
 انه علم من المعقولات فلا اشك ان مطلوبه في المال قد فاته عنه وهو العصمة قوله فقال اه عطف على قوله اشار قوله هو  
 علم اه مشروع في تعريف علم المعاني قوله اي ملكة يقدر بها اه تفسير العلم بالملكة بهما او بالقواعد كما سيحى من قوله يجوز ان  
 يريد اه رد على من زعم ان العلم ههنا بمعنى الادراك ووجه الرد ان فيه تكلفا لانه يحتاج فيه الى تقدير المتعلق اعني ادراك  
 القواعد لان مطلق العلم ليس بمقصود واليقين الباء في قوله فيما بعد يعرفه به اه للسببية والسبب القريب للمعرفة بالملكة لا  
 الادراك لانه سبب بعد حصول الملكة فيكون سببا بعيدا بخلاف الملكة والقواعد وكذا لو كان العلم بمعنى الادراك لا يصح  
 قوله يعرف به اه اذ الادراك لا يدرك به وانما قد تم تفسيره بالملكة على تفسيره بالاصول والقواعد لان اطلاقه بمعنى الملكة  
 اكثر في العرف من اطلاقه على الاصول والقواعد كما صرح الشارح في التلويح لان ارادة الاصول والقواعد من العلم بناء على القواعد



الى العلم مبنى للمنفرد <sup>العلم</sup> المعروف وهو الاصول والقواعد وهذا معنى مجازي وايضا الملكة سبب قريب للمعرفة كما عرفت  
 وايضا على تقدير كونه بمعنى الاصول والقواعد يحتاج الى تقدير المضاف في قوله يعرف به آه اي بعلمه لان المعرفة لا تحصل  
 بالاصول والقواعد بل بالعلم بها وافرقت بين التقدير بهما وتقدير المتعلق اذ كان العلم بمعنى الادراك لان التقدير  
 هناك في صفة ارادة الادراك من العلم بهما في صفة تعلق المعرفة بالصفة العلم بمعنى الاصول والقواعد بل هو صحيح بلا  
 تقدير فلذا ترك احتمال كون العلم بمعنى الادراك كما عرفت قوله على ادراكات جزئية آه المراد منها الفروع المستخرجة من  
 القواعد بالملكة اي ادراكات مدركات جزئية وانما قدر المدركات لان الجزئي لا يكون صفة الادراك بل هو صفة المفهوم  
 قوله ولها الصناعة اي آه اي يقال للملكة الصناعة كما يقال لها الملكة لان الصناعة اسم للعلم الحاصل من التمرين  
 والاسباب وقد تطلق على الملكة المنسوبة بكيفية المذكورة وفيه اشارة الى وحدة معنى الملكة والصناعة قوله وبيان ذلك آه  
 اي اثبات ان العلم هو الملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية الغرض منه بيان ان العلم كما يطلق على الاصول والقواعد  
 كذلك يطلق على الملكة وايضا فيه اشارة الى بيان تحصيل سبب هذه الملكة والى سبب الاقتدار بهذه الملكة على ادراكات  
 جزئية بانه كيف تحصل هذه الملكة وكيف يصير سببا لادراكات جزئية حاصل الاول ان واضع هذا الفن مثلاً وضع عدة  
 اصول وقواعد مستخرجة من تراكم البصائر ثم ادركها واطال عليها حصل قوة وهي الملكة فبسبب حصول الملكة ادراك القواعد  
 ومطالعتهما وما رسنها وحاصل الثاني ان بتلك الملكة يقتدر الواضع على استحضار الاصول والقواعد والاتقانات اليها  
 تفصيلها متى اريد فلا تكون الملكة الاعلى لان هذه الصفات صفات العلم وبمحصول العلم ادراكات مدركات جزئية  
 فلك بالملكة قوله مثلاً آه وانما قال مثلاً لان تحصيل الملكة ليست منحرفة باذراك قواعد هذا الفن فقط بل تحصل بالفنون  
 الاخرى اي قوله قوة آه اي ملكة قوله بهما يتمكن آه صفة قوة اي بسبب تلك القوة يتمكن الواضع قوله من استحضارها  
 اعلم ان النفس لها مراتب اربع باعتبار قوة العاقل الاولى مرتبة العقل الهبوطي فتعني هذه المرتبة القابلية المحضة  
 الى الية عن جميع المعقولات وتسمى بالهبطي تشبيها لها بالهبطي الاولى في كونها خالية في حد ذاتها عن الصور  
 والثانية العقل بالملكة فتعني هذه المرتبة ادراك التصورات والقضايا الضرورية مع استعدادها الى اكتساب النظريات  
 وتسمى العقل بالملكة لمحصل ملكة الانتقال من العلم بالفعل الى العلم بالقوة والثالثة العقل بالفعل فتعني هذه  
 المرتبة استنباط النظريات من الضروريات بالفعل بحيث متى شأنا استحضار الضروريات واستنتج منها النظريات وتسمى  
 العقل بالفعل لمحصل ملكة الاستنباط فيه بالفعل والرابعة العقل المستفاد وهو ان يحضر عنده جميع صور النظريات بحيث  
 لا تغيب عنه شئ منها اختلف في هذه المرتبة هل يحصل هذه المرتبة بالنسبة الى جميع المعقولات في دار الدنيا قبل لا  
 وقيل يحصل وهذه المراتب الاربعة بالقياس الى كل نظرية علمية فتكون النفس بالنسبة الى بعض النظريات في  
 مرتبة العقل الهبوطي وبالنسبة الى بعضها في مرتبة العقل بالملكة وبالنسبة الى بعضها في مرتبة العقل بالفعل بالنسبة



الى بعضها في مرتبة العقل المستفاد واذا علمت هذا فاعلم ان في حال الاستبطان تكون النفس في مرتبة العقل بالملكة وهي المرتبة الثانية وفي حال الاستحضار تكون في مرتبة العقل بالفعل وهي المرتبة الثالثة والتفصيل طلب من كتب الميزانية قوله ولهذا قالوا آه اي لاجل كون العلم بمعنى الملكة الغرض منه اثبات اطلاق العلم على الملكة قوله وجه التشبيه آه مبتدأ وخبره قوله كونهما جهتي آه والجملة مقولة قالوا حاصلة ان يعلم من قولهم كونهما جهتي الادراك آه ان العلم بمعنى الملكة لان جهة الادراك وسببه ليس الا الملكة لانه لو كان المراد منه الادراك يلزم سببه الشيء نفسه في العلم بالنسبة الى الادراك وكذا لو كان المراد منه القواعد يلزم سببه القواعد للادراك والامر ليس كذلك لان القواعد متعلق الادراك ومعلومه لا سببه فثبت ان العلم في قوله بين العلم والحيوة بمعنى الملكة لا بمعنى الادراك والقواعد فان قيل ارادة الاصول والقواعد من العلم صحيح - ههنا يعني في تشبيه العلم بمعناها بالحيوة في ذلك الوجه لانها جهات وطرق متفنية الى الادراكات الجزئية فلا يصح الحكم المستفاد من تقديم لهذا قلنا ان وجه التشبيه لابد ان يكون ظاهراً وواضحاً بحيث يسبق اليه الذهن من سماع كلام مشتمل على التشبيه والمبادر من الاصول والقواعد كونهما متعلق الادراك لانهما طرقاً متفنية الى الادراكات الجزئية فلذا لا يصح ارادتهما من العلم فصح حكم العلم ههنا بمعنى الملكة قوله الا ترى آه دليل اخر تنويري على كون العلم بمعنى الملكة حاصلة ان العلم في قولهم فلان يعلم النحو آه بمعنى الملكة لا بمعنى اخر لانه لو كان المراد منه الادراك يلزم ان يكون ادراك جميع مسائل النحو حاضرة لفلان لان النحو عبارات عن جميع المسائل وهو باطل لتعذر ذلك لعدم انحصار المسائل وكذا لو كان المراد منه القواعد والاصول لا يصح تعلقه بالنحو لانه يلزم تعلق الشيء بنفسه لان النحو عبارات عن القواعد والمسائل ولم يتعرض الشئ الى هذا الشق لظهور استحالته قوله بل تريد ان له آه كلمة بل للاضراب والاعراض عن قوله لا تريد آه حاصلة لا تريد العلم في قولهم بمعنى الادراك والقواعد بل تريد منه الى الحالة البسيطة الاجمالية وهي مبدء التفاصيل مسائل النحو وبها يقتدر على استحضار مسائله وهي ليست الا الملكة فتم الدليل على كون العلم في قولهم بمعنى الملكة لا بمعنى آخر في مرتبة مبدئية تلك الحالة تكون النفس في مرتبة العقل بالملكة وفي مرتبة تكون الاستحضار تكون في مرتبة العقل بالفعل كما عرفت آنفاً قوله ويجوز ان يريد آه الغرض منه بيان معنى اخر للعلم يعني يطلق لفظ العلم على ثلاثة معان اما حقيقة عرقية او اصطلاحية او مجاز مشهورة لكن المراد ههنا اما الملكة كما مراد الاصول والقواعد كما ههنا ولا يصح ان يكون المراد منه الادراك كما مر قوله ثم المعرفة آه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لو جاز في اختيار يعرف على يعلم فيما بعد في قوله يعرف به احوال اللفظ آه مع ان يعلم بحال ما قبله هو قوله وهو علم آه والوجه الغرض بيان جميع معاني المعرفة التي تستعمل فيها عرفانها كسواء المذكور في الشرح بما لا مزيد عليه وحاصل الدفع ان المعرفة تستعمل في الجزئيات والاحوال المذكورة في هذا العلم جزئيات واستعمال العلم في الكلليات والاحوال المذكورة فيه ليست بكلليات فلذا احتجنا على العلم واليه اشار بقوله والمهم قد جرى على استعمال المعرفة آه قوله يقال للادراك الجزئي آه هذا بيان معان المعرفة حاصلة



ان المعرفة بحسب الاصطلاح يقال للادراك الجزئي سواء كان مفهوماً جزئياً أو حكماً جزئياً أو العلم للادراك الكلي سواء كان مفهوماً كلياً أو حكماً كلياً وكذا باصطلاح آخر يقال المعرفة للادراك البسيط سواء كان تصوراً للماهية أو تصديقاً باحوال العلم للادراك المركب سواء كان تصوراً أو تصديقاً ولذا يقال بحسب الاصطلاحين عرفت الشبهة لكونه قد جزئياً حقيقياً بسيطاً ذهاباً خارجاً لا ينسب العلم اليه والنسبة بين معنى المعرفة بحسب الاصطلاح الاول وبينه بحسب الاصطلاح الثاني هي العموم من وجه وكذا بين معنى العلم بحسب الاصطلاح الاول وبينه بحسب الاصطلاح الثاني وكذا بين المعرفة بالمعنى الاول والعلم بالمعنى الثاني وبين العلم بالمعنى الاول والمعرفة بالمعنى الثاني واما بين العلم والمعرفة على الاصطلاحين المذكورين مباينة كلية قوله للكلي او المركب اهـ لى ونشر مرتب بان يقال المعرفة للادراك الجزئي والعلم للادراك الكلي وبان يقال المعرفة للادراك البسيط والعلم للادراك المركب قوله وايضاً المعرفة اهـ هذا اصطلاح اخر فيها احصاء في المعرفة اليه اصطلاحين اخرين وكذا في العلم بان يقال المعرفة للادراك البسيط بالعدم ولا خير من الادراكين شئ واحد اذا تحلل بينهما عدم بان ادرك اولاً ثم غفل عنه ثم ادرك ثانياً ويقال العلم للادراك الجزئي من يدين القيد بين بمعنى ان لم يعبر فيه شئ من يدين القيد ولذا يقال بحسب هذين الاصطلاحين الشبهة عالم ولا يقال عارف لكون علمه قدماً غير مسبوق بالعدم ولا تحلل عدم فيه بخلاف المعرفة بهذا الاصطلاح لانها حادثة وتتحلل بالعدم والنسبة بين العلم والمعرفة هذين الاصطلاحين هي العموم مطلقاً قوله بان ادرك اولاً اهـ بيان تحلل عدم بين الادراكين قوله ثم غفل عنه اهـ اي عن الادراك الاول والمراد من الذهول زوال الصور عن المدركة فيكون الموجود بعد ادراكها وان كان بلا كسب جديد فيصح قوله ثم ادرك ثانياً قوله يقال يعرف اهـ عطف على قوله قد جرى او تفصيل له قوله دون يعلم اهـ اي يقال يعرف دون يعلم ووجه اختيار المعرفة على العلم قد عرفت قوله فكانه قال هو علم يستنبط منه اهـ الغرض منه دفع اعتراض من قوله يعرف به احوال اللفظ اهـ بان تكون معرفة الاحوال بهذا العلم على طريق التفصيل والتفريح لان المعرفة لا تستعمل الا في الجزئيات وهي مفصلة ومعرفة مع ان الامر ليس كذلك لان كثيراً من الاحوال لا يعرف بهذا العلم بوجه التفصيل والتفريح حاصل الدفع ان قوله يعرف بمعنى يستنبط وهو لا يدل على التفريح بل اعم منه وكلمة به بمعنى منه اي يستخرج منه فكلية من التعدية ان جرينا على ان المراد بالعلم الاصول والقواعد وسببية ان جرينا على ان المراد به الملكة اي يستخرج بسبب هذه الملكة ادراكات جزئية قوله ادراكات جزئية اهـ الغرض منه دفع اعتراض وهو ان لا يستنبط منه احوال اللفظ العزلي لان المستنبط من هذا العلم ادراك الاحوال لا احوال بنفسها حاصل الدفع ان عبارات الله على حذف المضاعف فيكون التقدير يعرف به ادراكات احوال اللفظ اهـ اي ادراكات مدركات جزئية قوله هي معرفة كل فرد اهـ اي ادراكات جزئية الغرض منه دفع اعتراض وهو ان توصيف الادراكات بالجزئية لا يصح لان الادراك ليس بجزئي بالذات لانه تابع للمدرك بل الجزئي هو المدرك لان الكلي الجزئي صفتان للمفهوم المدرك للادراك العلم

اصطلاح

المعرفة والعلم



حاصل الدفع ان جزئية الادراكات بواسطة المدركات لا بالذات حيث قال من جزئيات الاحوال ان تكون المعرفة  
 جزئية باعتبار جزئية الاحوال المذكورة وانما قال كل فرد فرد بالتكرار مع ان الاول حذف الفرد الثاني لمحصل الاستغراق من  
 كلمة كل في قوله كل فرد آه لان العرب اذا تكررت الشئ مرتين يستعمل استعاب جميع الافراد مفصلاً كما يقال قرأت الكتاب  
 سورة سورة وجاء وبك الملك صفافاً فاذا قال كل فرد بدون التكرار لا يدل على الافراد مفصلاً فيكون المعنى هنا  
 كل فرد منفرد عن الاخرى معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والافراد دون الاقتران ثم في الكثرة الثاني خلاف قيل  
 الاقرب انه تأكيد لفظي وقيل يجعل وصفاً بنفسه قصداً الى الكمال كافي قوله كم عاقل عاقل وجاهل وجاهل اي كامل  
 العقل وكامل الجاهل قوله بمعنى ان ائى فرد آه هذا التفسير لقوله معرفة كل فرد فرد آه الغرض منه دفع الاعتراضين كما اشار اليه  
 بقوله وبهذا ايندفع ما قيل ان اريد آه ولقوله وكذا قيل ان اريد آه ومنشأ الاعتراضين ههنا هو ان الاحوال جمع مضاف الى  
 اللفظ العربي وحكمه حكم الجمع المعروف باللام في الاحتمالات الاربعه فحصل الاعتراض الاول اما ان يراد به الاستغراق فيلزم  
 ان لا يكون احد من الناس عالمًا بالعلم المعاني لان احوال اللفظ العربي غير متناهية لانهاية لها عدم القطاع اللفظ  
 العربي في دار الآخرة اليه وجوده لانهاية بالفعل محال واما ان يراد به الجنس وهو ظاهر البطلان لانه يلزم على هذا من  
 عرف مسئلة واحدة يكون عالمًا بالعلم المعاني لان الجنس يتحقق في ضمن فرد واحد واما ان يراد به العهد الذهني فيلزم  
 التعريف بالجهول لانه في قوة النكرة وهو باطل واما ان يراد به العهد الخارجي وهو باطل لانه لا دلالة للفظ للجهل عليه  
 والعهد الخارجي لا يراد بدون التورية وحاصل الاعتراض الثاني مثل الاعتراض الاول اما ان يراد كل الاحوال بناء  
 على كون الاضافة للاستغراق فيلزم ما لزم على تقدير الاعتراض الاول واما ان يراد بعض اما بعض المطلق اي الجنس  
 فيلزم ما لزم في الاعتراض الاول او البعض المبهم اي العهد الذهني او البعض المعين اي العهد الخارجي فيلزم ما لزمها  
 في التقدير الاول حاصل الدفع عن الاعتراض الاول باختيار الشق الاول ولا نسلم استحالة لان المراد بالاستغراق  
 هو الاستغراق العرفي وهو الذي يراد باللفظ جميع ما يتناول اللفظ بحسب متفاهم العرف مثل جمع الامير الصاغية اي  
 صاغية بلد واحد ومملكة لا صاغية الدنيا لا الاستغراق الحقيقي الذي يراد باللفظ جميع ما يتناول اللفظ بحسب اللغة واليه  
 اشار بقوله بمعنى ان ائى فرد يوجد منها آه وكذا المراد من المعرفة امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل واليه اشار بقوله  
 امكننا ان نعرفه آه فليس الجميع عرفاً غير متناه ولا مستحيل امكان المعرفة وحاصل الدفع عن الاعتراض الثاني اي  
 باختيار الشق الاول ولا نسلم عدم حصول هذا العلم لاحد لان معنى معرفة الكل ما ذكرناه من الاستغراق العرفي واما  
 المعرفة قوله وبهذا ايندفع ما قيل آه اي بما ذكر من معرفة كل فرد فرد بقوله بمعنى ان ائى فرد آه وقد عرفت وجه الدفع تفصيلاً  
 قوله معرفة الجمع آه هذا على تقدير ان تكون الاضافة للاستغراق قوله او البعض الغير المعين آه هذا على تقدير الاضافة  
 للجنس او للعهد الذهني بان يراد من البعض الغير المعين البعض المطلق فيكون للجنس او البعض المبهم فيكون للعهد الذهني



فيكون للعهد الذمهي قوله او المعين اذ هذا على تقدير الاضافة للعهد الخارجي قوله فلا دلالة له عليه اذ اى فلا دلالة للفظ على  
 البعض المعين وفي العهد الخارجي لا بد من الدلالة والقرينة قوله وكذا ما قيل آه اى مثل ما يندفع ما قيل الاول يندفع بهذا  
 ما قيل قوله ان اريد الكل آه هذا على تقدير الاضافة للاستفراق قوله او البعض آه هذا مثال للاحتمالات الثلاثة من الجنس  
 والعهد الذمهي والعهد الخارجي بان يراد من البعض البعض المطلق فيكون للجنس او البعض المبهم فيكون للعهد  
 الذمهي او البعض المعين فيكون للعهد الخارجي قوله المراد باحوال اللفظ آه هذه التوطية وتمهيد للاعتراض فيما سياتي  
 بقوله فالتقلت اذا كان احوال اللفظ آه واليه الغرض منه جواب سؤال مقدر وهو ان احوال جمع الحال والحال الامر الداعي  
 الى الخصوصية كما مر ولا يعرف بهذا العلم الامر الداعي لانه ليس صفة للفظ بل للمنى طبع بل يعرف بمقتضى الامر الداعي  
 من الحذف والذكر وغير ذلك حاصل الدفع ليس المراد بالاحوال هنا الامر الداعي بل المراد منها الامور الجزئية العارضة  
 للفظ من التقديم والتأخير والتعريف والتكثير وغير ذلك قوله وصف الاحوال آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان لكل  
 التعريف لا بد من الجنس والفصل فاما هنا حاصل الدفع ان قوله احوال اللفظ العربي بمنزلة الجنس وقوله التي بمنزلة  
 الفصل لا يخرج علم العرف والنحو لان بهما يعرف احوال اللفظ العربي لكن لا باعتبار مقتضى الحال بل من حيث  
 الاعلال والادغام والرفع والنصب والمجر وكذا فيه احتراز عن علم البديع لان قواعد تكون بعد رعاية مطابقة مقتضى الحال  
 فتقوله وصف الاحوال آه مبتدأ وقوله احتراز آه خبره قوله ليست بهذه الصفة آه اى المطابقة لمقتضى الحال قوله كالاغلال و  
 الادغام آه بيان الاحوال التي ليست بهذه الصفة قوله وما اشبه ذلك آه كالمجموع والتصغير والنسبة وان هذه الاحوال تعرف  
 من العرف وكالاتمارة للقرب والبعد والمتوسط فان هذه الاحوال تعرف من النحو واللغة قوله في تاووية اصل المعنى آه اى  
 المعنى المراد بطريق الوضع والقانون الاصل لا بطريق المطابقة لمقتضى الحال قوله وكذا المحسن آه عطف على قوله كالاغلال  
 اى الاحوال التي ليست بهذه الصفة مثل المحسنات البديعية فانها ايضا بعد رعاية المطابقة قوله وهو قرينة خفية آه  
 اى توصيف الاحوال بالموصول المذكور قرينة خفية آه الغرض منه دفع اعتراض يرد على قوله يعرف به احوال اللفظ اذ صلح  
 ان هذا التعريف غير مانع عن دخول الغيبة فانه يصدق على تصور معنى التعريف والتكثير والتقديم والتأخير وغير ذلك من  
 احوال اللفظ التي يطابق بها اللفظ لمقتضى الحال لان المذكور في التعريف لفظ يعرف وهو عام للتصور والتصديق مع  
 ان علم المعاني تصديق الاحوال المذكورة لا تصور حالان مسائل العلوم من قبل التصديقات لا التصورات كما هو المشهور  
 وكذا يصدق ذلك التعريف على علم البيان لان الاحوال البينة فيه مائة قضيا الحال اكرن اللفظ حقيقة او مجازا او  
 كناية حاصل الدفع لا يرد هذان الاعتراضان لان التوصيف المذكور قرينة على ان المراد بقوله يعرف به احوال اللفظ آه  
 انه علم يعرف به احوال اللفظ العرف من حيث انما يطابق بها اللفظ لمقتضى الحال بهذه الحيثية ومعرفة الاحوال بهذه  
 الحيثية ليست الا تمهيدا كما انه قال علم يصدق به احوال آه وليس المراد مطلق المعرفة والتصور ومطلق المطابقة لمقتضى



الحال بدون الحاطة حيثية المطابقة بل المعرفة والتصور مع المطابقة المذكورة من حيث انها مطابقة لمقتضى الحال معبرة  
 قصد اذ بالذات يتجرت عنهما في علم المعاني واما مجرد التصور ومجرد المطابقة لا يعتبر فيه وان كان مطابقاً لمقتضى الحال  
 في نفس الامر بدون الحاطة حيثية المذكورة فالمعرفة والمطابقة ما هو المعبر والمقصود عند المتكلم مراد في علم المعاني لا ما هو  
 في نفس الامر فلا يدخل فيه تصور الامور المذكورة مع المطابقة وكذا علم البيان لان المطابقة فيها ليست مقصودة بالذات  
 بل حصلت تبعاً وضمناً لهذا التفصيل هذا المقام فاحفظ ولا تنظر الى ما قيل من قال واما بيان القرينة اى كون توصيف الاحوال  
 بالموصول المذكور قرينة فهو ان كلام فيه امر زائد على مجرد ثبوت الشئ لاشئ اذ فيه عنه الا وهو الغرض الخاص المقصود  
 من هذا الكلام فيكون المقصود من قوله يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ لمقتضى الحال اذ هي معرفة  
 الاحوال بحيث يطابق بها اللفظ لمقتضى الحال وهو معنى اعتبار حيثية وفائدة حيثية دفع اعتراض اشعار الشئ الى الاول  
 بقوله لزم ان يكون علم المعاني اذ والى الثاني بقوله وبهذا يخرج علم البيان اذ وقدم تقريرها واما كون القرينة المذكورة  
 خفية لانه قد يقصد من الكلام الذى يقيد فيه مجرد اثبات الشئ لاشئ اذ فيه عنه ويكون التقييد للتوضيح لا الغرض آخر ولان  
 ذلك انما هو في مقامات الخطابية في نظر البلغاء لا في مقام التعريفات قوله اعتبار هذه حيثية اذ اى حيثية مطابقة اللفظ  
 لمقتضى الحال الغرض منه بيان فائدة كون التوصيف المذكور قرينة خفية حاصلة لولم يكن التوصيف بالموصول المذكور  
 قرينة خفية على حيثية المذكورة للزم كون علم المعاني عبارة عن مجرد معرفة الاحوال وتصورها فدخل فيه تصورى التعريف  
 والتكثير وغير ذلك فلا يكون مانعاً عن دخول الغير كما مر تفصيلاً في حيثية المعبرة بهما تقيدية لا تعليلية ولا اطلاقية و  
 حيثية على ثلثة اقسام لا هنا ما تقيد معنى زائد اعلى حيث بل تكون بياناً وتوضيحاً لاسم اطلاقية مثل الانسان من  
 حيث هو ان او تقيد معنى زائد اعليه فهو لا يخلو اما ان يؤخذ ذلك المعنى الزائد داخل في حيث بان يتعلق الحكم المرتب  
 على مجموع مفاد حيثية والحيث تسمى تقيدية مثل زيد من حيث انه متشخص شخص عند من يقول بجزئية التشخيص في الشخص  
 او يؤخذ ذلك المعنى الزائد خارجاً عن حيث ويرتب الحكم على حيث فقط ويكون للحيثية دخل اقتضاء فسمي تعليلية  
 مثل زيد مكرم من حيث انه عالم قوله مثلاً اذ اشار بذلك الى ان ذكر تصور معنى التعريف والتكثير وغيرهما على طريق ضرب  
 المثل فان الاخر المذكورة في علم المعاني تكون ايضاً كك قوله وبهذا واضح لزم ما وفاد اذ اى اللزوم المذكور واضح اى  
 لولم تبرز حيثية المذكورة للزم كون علم المعاني عبارة عن التصور وبهذا اللزوم واضح بين اما لزوماً فلا انه يصدق على هذا  
 التصور انه معرفة احوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ لمقتضى الحال واما فاداً فلا انه لا يصح حينئذ عدم علم المعاني  
 من البلاغة لان مجرد تصور هذه الامور بدون حيثية المطابقة لا موجب البلاغة لان مجرد معرفة الشئ لا يفهم منه  
 الا ادراكه القصورى بانه ما هو او التصديق بانه هل هو وبهذا لا يوجب البلاغة بدون حيثية المذكورة كما لا يخفى على المتأمل  
 قوله وبهذا يخرج علم البيان اذ اى هذه حيثية المذكورة والقرينة الخفية يخرج علم البيان عن تعريف علم المعاني الغرض منه



بيان فائدة اخرى لكون التوضيح المذكور قرينة حفية حاصلة ما مر في تقرير الاعتراض قوله وان كانت احوال آه  
 كلمة ان وصليته فيه اشارة الى ان اخرج الشئ عن الشئ يقتضي سبق دخوله فيه فهذه الامور من الحقيقة والجاز والكنه  
 والاستعارة والتصريح وان كانت دافعة بحسب الظاهر في تعريف علم المعاني لكن بعد اعتبار الحثية المذكورة فارجو عند  
 ليس يبحث في علم البيان من هذه الامور باعتبار مطابق اللفظ لمقتضى الحال اذ ليس فيه البحث ان الحال الفلاني  
 يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية او غير ذلك من الامور المذكورة فيه بل البحث فيه من اركان التشبيه وفي  
 الغرض منه واثبات التشبيه كما لا يخفى عن طالع قوله اذ ليس فيه آه دليل لقوله لكن لا يبحث عنها في علم البيان آه  
 باعتبار الحثية المذكورة قوله فان قلت آه هذا اعتراض على تعريف علم المعاني منشأه قول الشارح فيها سبق والمراد  
 اللفظ الامور الجزئية العارضة له من التقديم والتأخير آه حاصل الاعتراض ان الاحوال التي تعرف بعلم المعاني انما هي التاكيد  
 والذكر والحذف ونحو ذلك كما مر في قول الشارح وهي بعينها مقتضيات الاحوال فتوصفها بقوله التي بها يطابق اللفظ آه  
 لا يصح لان سبب المطابقة يكون مغايراً من المطابق والمطابق فعلى تقدير عينية الاحوال ومقتضى الحال يلزم  
 سببية الشئ لنفسه وهو باطل قوله وهي بعينها آه الواو للحالية الغرض منه استدلال على عينية الاحوال المذكورة بمقتضيات  
 الاحوال بعينها للاعتبار المناسب الذي هو المتمم لمقتضى الحال كما مر فان قيل الاخصر الانسب ان يقول هي بعينها  
 مقتضى الحال فما الفائدة في حديث العينية مع الاعتبار المناسب قلت ان عينية هذا الاعتبار مع اعتبار المناسب  
 اظهر عندهم من عينيتها مقتضى الحال لان مقتضى الحال عندهم الاعتبار المناسب فيكون في حديث العينية مع  
 الاعتبار المناسب استدلال على عينيتها مقتضى الحال لان عين عين الشئ عين ذلك الشئ قوله كما يفتح عنه آه اي كما  
 يوضح عن كون الاحوال المذكورة بعينها مقتضى الحال لفظ المفتاح الغرض منه تأييد للاعتراض المذكور بقول السكاكي  
 من المفتاح قوله حيث يقول آه بيان لقول السكاكي فيه تأييد للاعتراض المذكور بانه وصف الحالة بالمقتضية فيعلم  
 من ذلك التوضيح الاتحاد بينهما قوله فكيف يصح قوله آه جزاء لقوله اذا كان الاحوال اللفظ آه هذا هو المنع لصحة التعريف  
 المذكور كما عرفت تقريره من سببية الشئ لنفسه لان ما هو سبب مطابقة الشئ للشئ عين المطابقة بصيغة اسم المفعول  
 قوله قلت قد تسامحوا آه حاصل الجواب لان علم عينية هذه الاحوال لمقتضى الحال لانهم قد تسامحوا في القول بكون  
 الاحوال المذكورة بعينها مقتضى الحال لان مقتضى الحال في الحقيقة هو الكلام الكلي التكليف بالكييفية الخصوصية كالتاكيد  
 والحذف مثلاً والاحوال المذكورة ليست بمقتضى هذا المعنى بل هي اسباب له فثبت المغايرة بين المطابق والمطابق  
 بالسببية والسببية فلا يلزم سببية الشئ لنفسه قوله بنا وعلى اسمها آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان التسامح والجاز لا بد  
 من العلاقة بين المعنى الحقيقة والجاز فما العلاقة بينهما حاصل الدفع ان العلاقة بينهما اطلاق اسم السبب على السبب بحيث  
 ان مقتضى الحال سبب والاحوال المذكورة اسباب له فاطلق مقتضى الحال على الاحوال المذكورة مجازاً لقوله لا مقتضى الحال آه



اى وان لم يكن فيه تسامح لا يصح اذ مقتضى الحال عنده آه فالجزء المحذوف وقوله مقتضى الحال آه دليل عليه ان المقصود بالتعليق  
 الغرض من هذه العبارة دليل على التسامح المذكور حاصله ان القول بعينية الاحوال المذكورة لمقتضى الحال تسامح ومجاز  
 الا لا يصح قول العينة لان مقتضى الحال عند التحقيق كلام كل مؤكده وكلام كل ذكر فيه المسند اليه او حذف وغير ذلك الاحوال  
 المذكورة ليست بكلام بل من كينياتة وذلك ثابت لان موضوع علم المعاني هو اللفظ العزفي من حيث المطابقة  
 فلا بد من رجوع المسائل الى اللفظ والاحوال المذكورة ليست بالفاظ بل هي كينيات وادضاف لها قوله ومعنى مطابقة  
 الكلام آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المطابقة عبارة عن اتحاد السئين المتغايرين في الاطراف وهذا المعنى غير  
 متصور هنا لانه على تقدير كون مقتضى الحال هو الكلام الكلي المذكور يلزم ان يكون معنى قولهم مطابقة الكلام لمقتضى  
 الحال مطابقة الكلام للكلام المذكور فلا يتحقق الشئان بل هما شئ واحد حاصل الدفع ان المطابقة ههنا بمعنى اخر  
 غير هذا المعنى الذى هو عند الميزانية وهو ان المطابقة بصيغة اسم الفاعل جزئى من جزئيات المطابقة بصيغة اسم المفعول  
 فيكون المراد من الكلام فى قولهم مطابقة الكلام هو الكلام الجزئى ومعنى مقتضى الحال هو الكلام الكلي يصدق ذلك  
 الكلام الكلي على جزئياته مثل صدق الكلي على الجزئى كما فصله الشرر بالامثلة المذكورة وهذا على عكس ما يقال فى المنطق  
 ان الكلي مطابق للجزئى لان المطابق ههنا بصيغة اسم الفاعل هو الكلي والمطابق باسم المفعول هو الجزئى قوله ان  
 الكلام الذى آه هذه امثلة قولهم مطابقة الكلام قوله ذاك الكلام آه اى الكلام الكلي هذا معنى قولهم لمقتضى الحال  
 قوله ويصدق هو عليه آه اى يصدق الكلام الكلي على ذلك الكلام الجزئى قوله مثلاً يصدق على ان زيد قائم ان كلام مؤكده  
 فيكون ان زيد قائم جزئياً من جزئيات الكلام المؤكده لان الكلام المؤكده يشمل له وغيره وقس عليه الامثلة الباقية قوله  
 والظاهر ان تلك الاحوال آه هذا التطبيق الامثلة المذكورة بالمثل والمراد من تلك الاحوال الجزئيات المذكورة من الامثلة  
 قوله التى ههنا آه اى بنفس تلك الاحوال الجزئية وكذا المراد من قوله مطابقة هذا الكلام آه هو الكلام الجزئى الذى هو بعينه  
 تلك الاحوال قوله لما هو مقتضى الحال فى التحقيق آه وهو الكلام الكلي المتكيف كما مر فاذا عرفت معنى كلام الشرر بما قررنا  
 اندفع الثاني بين ظاهر هذه العبارة وبين قوله سابقاً بنا وعلى انها هى التى بهما يتحقق آه قوله فافهم آه فيه اشار الى  
 اعتراض الاول ان على هذا لا يصح تسمية مقتضى الحال التحقيق بمقتضى الحال لان الحال هو الامر الداعى كما مر لا يقتضى الكلام  
 الكلي المؤكده مثلاً بل يقتضى الخصوصية فيه اعنى التاكيد مثلاً كما مر من الشرر فى تعريف بلاغة الكلام والثانى ان الاصطلاح  
 مطابقة الشئ للشئ ان المطابقة بصيغة اسم الفاعل صادق على المطابقة بصيغة اسم المفعول كما يقال الكلي مطابق  
 الجزئى اى صادق عليه وههنا الامر بالعكس لان المطابقة بصيغة اسم المفعول وهو مقتضى الحال والكلام الكلي صادق  
 على الكلام الجزئى وهو الاحوال المذكورة والجواب عن الاول ان تسمية مقتضى الحال التحقيق اى الكلام المؤكده الكلي مثلاً  
 لمقتضى الحال مجاز من قبيل تسمية الكل بواسطة الجزء وهو الخصوصية فيه اعنى التاكيد والجواب عن الثانى ان هذا على اصطلاح



أهل العربية والادباء وما ذكرت من الاصطلاح هو اصطلاح المنطقيين فلا نقض عليه لان اتفاق الاصطلاحين  
 ليس بضروري على ان مغاير كلا الاصطلاحين واحد لان المطابقة باب المفاعلة يكون الفعل فيه من الماثلين لهما  
 واحوال الاسناد اليه آه اى مثل احوال المسند اليه والمسند الغرض منه دفع اعتراض وهو ان احوال الاسناد كالتاكيد وعدمه  
 والقصر والمجاز والحقيقة العقلين ليست من احوال اللفظ بل هي من احوال الاسناد وهو غير لفظ فلا يصح ذكره في علم  
 المعاني لانه بحث فيمن احوال اللفظ العزلي كما عرفت المصداق حاصل الدفع ان احوال الاسناد احوال جزاء الجملة فتكون راجعة  
 الى الجملة وهي من الالفاظ وصفة الجزاء ينسب الى الكل فيصح ذكره في علم المعاني بهذا الاعتبار قوله تخصيص اللفظ بالبول  
 آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان هذا العلم كما يعرف به احوال اللفظ العربي فكذلك يعرف به احوال اللفظ العجمي مثل ان يقال  
 للمصنف اذا كان منكراً القيام زيد برأيه استاده يست في التخصيص باللفظ العزلي فاصد كما قال المصنف في تعريفه حاصل  
 الدفع ان التخصيص باللفظ العربي ليس للاحتراز عن العجم اذ يعرف به احوال اللفظ كلك بل هذا التخصيص مجرد اصطلاح منهم  
 قوله لان هذه الصناعة آه اى علم المعاني الغرض منه دفع اعتراض وهو انه الفائدة في هذا الاصطلاح مع انه يعرف به  
 احوال اللفظ العجمي حاصل الدفع ان الفائدة في هذا الاصطلاح ان علم المعاني انما وضع واسس للبحث عن اللفظ العربي  
 لان المقصود من تدوينه انما هو معرفة اسرار القرآن وانما جازده وهو عزلي وان كان يمكن جريانه في كل لغة قوله وانما عدا  
 عن تعريف آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المصنف عدل عن تعريف السكاكي لعلم المعاني مع انه عمدة في هذا الفن  
 والمخالفة عن العمدة بل انكته في قوة الخطا واليه كتابه ماخوذ عن كتابه المخالفة عن ماخوذ منه لا يجوز بدون باءت حاصل  
 الدفع ان تعريف صاحب المفتاح لا يخلو عن خلل بوجهين كما بين الشرح بقوله بوجهين وهو النكتة في العدول عنه والتفصيل  
 سيجي في الشرح قوله بانه تتبع خواص آه هذا التعريف السكاكي لعلم المعاني تتبع الطلب والاستقراء والمراد به هنا المعرفة لان  
 لفظ التتبع وقع في تعريف علم المعاني وهو ليس بالمعرفة والخواص جمع خاصة وهي ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره كلاً او  
 بعضاً والمراد بها هنا الاغراض التي يصلح لها الكلام كآفة السكاكي في المفتاح قوله في الافادة آه متعلق بتتبع اى  
 تتبع الخواص من حيث افادتها بالتركيب بان يعلم ان هذا التركيب لا يشتمل على الكيفية المخصوصة مفيدة لتلك الخاصة قوله  
 وما يتصل بها آه عطف على قوله الافادة داخل تحت في الجار ضميرها راجع الى التركيب او الى الخواص فعلى الاول يكون  
 المعنى بكذا اى يعرض لها تبعاً لما هو المقصود الاصل منها اعني الحسن الذاتي الحاصل بالبلاغة وعلى الثاني يكون  
 المعنى ما بعد من متمماتها فيكون حاصل المعنى بانه تتبع خواص تركيب الكلام في الافادة وفيما يتصل بها اى التركيب  
 او بالخواص ففي هذه العبارة اى قوله وما يتصل بها آه اشارة الى علم البديع لانه عند السكاكي ليس على استقلال ولا ملحقاً  
 بعلم البيان بل من ملحقات علم المعاني فلذا زاد هذه العبارة وما عند المصنف بعلم مستقل عما حده وعند بعض الاخرين ملحقات  
 علم البيان قوله من الاستحقاق وغيره آه بيان في قوله وما يتصل بها آه والمراد بغيره عدم الاستحقاق اى الاستحقاق ثم كون الاستحقاق



من متصلات التركيب والخواص ظاهر واما كون كون الاستحسان منها فلان الاستحسان قد يقع في كلام البلقاء  
 المعروفين بالبلاغة فيشبه كلامهم فيعرفه صاحب علم المعاني ليجتز عن مثله لئلا يشبه كلامه وقد يقع فيه قصدا الى غير ذلك  
 تتعلق بذلك كالاضا حيك والهنزليات والمكليات فيعرف صاحب علم المعاني لبيان في مثله في مواضعه لكن اطلاق الاستحسان  
 عليه باعتبار ذاته لانه باعتبار المقام ليس من قبل من الاستحسان قوله ليجتز بالوقوف اه متعلق بالتبع اى ليجتز به ذلك  
 التابع عن الخطا وانما زاد لفظ الوقوف استشارة الى ان بحر المعرفة غير كافية في الاحتراز من الخطا بل لابد من حضور  
 ووقوفها قوله عليها اه اى على الافادة قوله في تطبيق الكلام اه صفة الخطا باعتبار المتعلق اى الواقع في تطبيق الكلام  
 قوله على ما يقتضي الحال ذكره اه متعلق بتطبيق وكلمة باعتبار عن الغرض الحال فاعل يقتضي وذكره مفعوله وضمير  
 ذكره راجع الى ما قوله لوجبهين اه متعلق لقوله عدل عن تعريف اه شروع في وجه العدول عن تعريف السكاكي قوله  
 الاول ان التابع اه حاصله ان السكاكي اورد لفظ التابع في تعريف علم المعاني وهو ليس بعلم ولا صادق غايلا يصح  
 تعريف العلم به لانه تعريف بالمباني وهو لا يكون تعريفا لان بين المعرفة والمعرفة اتحاد بالذات وتغاير بالانواع  
 والتفصيل قوله والثاني انه اه هذا تمهيد الى الوجه الثاني للعدول الى قوله فان اراد بالتركيب في تعريف اه ومنه يشترع  
 وجه العدول الثاني مفضلا حاصل التمهيد ان السكاكي فسر التركيب المأخوذة في تعريف علم المعاني بتركيب  
 البلقاء حيث قال في المفتاح واعني بتركيب الكلام التركيب الصادر عن له فضل تميز ومعرفة وهي تركيب  
 البلقاء اه لا شك ان معرفة السباغ من حيث هو بليغ موقوفة على معرفة البلاغة لان معرفة المشتق يتوقف على  
 معرفة مبدئه وقد عرف السكاكي البلاغة في كتابه باخذ خواص التركيب فيه كالنقل الشرح تعريف البلاغة عند وبعد  
 ذلك التمهيد يكون حاصل الوجه الثاني للعدول لزوم تعريف علم المعاني بالجمهور عند كاشا الشرح اليه بقوله فان  
 اراد بالتركيب اه لانه اخذ في تعريف علم المعاني تركيب البلقاء ومعرفة موقوفة على معرفة البلاغة المأخوذة في  
 تعريفها خواص التركيب كما امر في التمهيد فان اراد بها تركيب البلقاء فتجد جاء الدور في تعريف البلاغة وفي تعريف  
 علم المعاني وبقيت مبهمة لان التعريف الدوري لا يفيد معرفة المعرف واذا جهلت تركيب البلاء المأخوذة في  
 تعريف علم المعاني لتوقف معرفة ترا على معرفة البلاغة وان اراد بها غير تركيب البلاء فلم يبينه السكاكي في كتابه  
 فلم يجهالة البقاء مستلزم لجهالة علم المعاني لاخذ ما في تعريفه قوله حيث قال واعني اه بيان  
 فيه من ان المراد بالتركيب المأخوذة في تعريف علم المعاني هو تركيب البلاء بمقتل قوله من المفتاح قوله فضل تميز  
 اه اى بين البقيع والحسن وبين الحسن والاحسن قوله ومعرفة اه باسماء ايب الكلام وطرقه المختلفة ومنه قوله من حيث هو  
 بليغ اه وانما قيد بالحمية لان معرفة البليغ من حيث انه ذات مع وصف البلاغة يتوقف على معرفة البلاغة لا مجرد  
 معرفة الذات فقط قوله متوقفة على معرفة البلاغة اه لان معرفة المشتق متوقفة على معرفة المبداء الكون المبداء من



قوله وقد عرفنا في كتابه أه أي قد عرف السكاكي البلاغة في المفتاح الواو إلى اليم الغرض من نقل تعريفه للبلاغة  
ثبوت الجمال في تعريفه ما يلزم الدور فيه وبغيره كما سيأتي واليه الغرض منه دفع توهم التوجيه بالايضى قاله  
حاصله أنه عرفها بنفسه في كتابه فلا يلزم التوجيه بالايضى قاله قوله هي بلوغ المتكلم أه البلوغ مصدر مضاف  
إلى فاعله وقوله هذا مفعوله وقوله اختصاص أه صفة المدح وخبره للمدح قوله بتوفية أه الوفاء الاتمام أي تمام دادن قوله فاعلها  
أه أي حق خواص التركيب قوله فإيراد النواع أه عطف تفسير للتوفية وبيان أنه أي له اختصاص بإيراد النواع أه قوله  
على وجهها أه متعلق بالإيراد أي على طريق النواع التشبيه أه قوله بالتركيب في تعريف البلاغة أه وهو قوله بتوفية فهو  
التركيب أه قوله وهو الظاهر أنه لأن البلاغة لا يتصور إلا من البليغ ولوجود التورية عليه وهو تفسير التركيب في تعريف  
علم المعاني لأنه حذف في تعريفه تركيب البلغاء ومعرفة البليغ من حيث هو موقوفة على معرفة البلاغة فلم يترك  
الشيء بنفسه وهو الدور قوله فقد جاء الدور أه جزاء القول فان أرادوا حاصل الدور أن معرفة علم المعاني موقوفة على معرفة  
تركيب البلغاء لاخذ ما فيه ومعرفة ما موقوفة على معرفة البلاغة لا اشتقاقا منها ومعرفة البلاغة موقوفة على تلك  
التركيب أي لاخذ ما في تعريفها كك فقد جاء الدور في تعريف البلاغة بدون الوسطة بأن تركيب البلغاء متوقف  
على البلاغة وهي متوقف على تركيب البلغاء لاخذ ما في تعريفها وكذا جاء الدور في تعريف علم المعاني بالوسطة  
أي بالوسطة البلاغة لأن التركيب الأخوذة فيه موقوفة على البلاغة وهي موقوفة على التركيب المذكورة فالتركيب  
موقوفة على نفسه أه فلم يبين أه فلم يترك التعريف بالجهل قوله واجب عن الأول أه شروع في الجواب عن  
الاعتراض الذي يرد على ظاهر تعريف السكاكي وتصحيح كلامه وبهذا الجواب عن الوجه الأول للعدول عنه حاصله  
ليس المراد بالتتابع الأخوذة في تعريف علم المعاني بمعنى أنه حتى يرد عليه أنه يعلم ولا صادق عليه فيلزم التعريف  
بالمباني بل المراد منه المعرفة وهي علم وصادق عليه فلا يلزم التعريف بالمباني قوله كما صرح به أه في آخر القسم الثالث  
من المفتاح الغرض من هذا التصريح دفع توهم التوجيه بالايضى قاله قوله اطلاقا للملزم أه حال عن فاعل أراد  
الغرض منه دفع اعتراض وهو أن إرادة المعرفة من التبع مجاز ولا بد فيه من العلاقة في العلاقة بين التبع والمعرفة  
حاصل الدفع أن العلاقة اطلاقا للملزم على اللازم لأن المعرفة لازم التبع قوله تبينها على أنه أه منصوب على أنه  
مفعول له أراد الغرض منه دفع اعتراض آخر وهو أن ذكر الملزم وإرادة اللازم مجاز في الفائدة في ارتكاب هذا المجاز  
مع أن الأصل في الكلام الحقيقة حاصل الدفع أن الفائدة فيه تبينها على أن علم المعاني معرفة حاصلة من تتبع  
تركيب البلغاء لا مجرد معرفة خواص التركيب بالسابقة والذوق وذلك لا يحصل إلا بطريق المجاز المذكور لأنه إذا  
استعمل السبب في السبب أو بالعكس فالمراد السبب المخصوص أو السبب المخصوص مثلا إذا قيل رعبنا الفيت يكون  
المراد به النبات الحاصل بالغيث لا مطلق النبات قوله حتى أن معرفة العرب ذلك أه أي خواص التركيب غايته



لا اعتبار بتبع تركيب البلاغ لا مجرد المعرفة بالسليقة والذوق قوله تعريفات الادباء آه الغرض منه دفع اعتراض  
وهو انه على هذا يلزم المجاز في التعريف عنده وهو غير جائز حاصل الدفع انه غير جائز في تعريفات الحكماء لا في تعريفات  
الادباء اذا وجدت التورية المانعة عن ارادة المعنى الموضوع له وهما قد وجدت التورية وهي امتناع كون الشيء علما  
كما عرفت قوله وعن الثاني انه اجاب عن الوجه الثاني للعدول باختيار الشق الاول من التوحيد المذكور وهو ان  
المراد من التركيب المأخوذة في تعريفه هي تركيب البلاغ لكنه ليس مطلقا بل المشهورين بالبلاغة عرفا كما سيجي  
تفصيله وهذا الجواب لجوزين قبل التسليم دلالة كلام السكاكي على انه فسر التركيب المأخوذة في تعريفه بتركيب البلاغ  
وبعد تسليم كما ان الية الشرح بقوله بعد تسليم دلالة آه فاصله قبل التسليم ان الالاسلم ان قوله هي تركيب البلاغ آه  
داخل في تفسير التركيب عنده بل التفسير لها هو قوله التركيب الصادرة عن له فضل تميز ومعرفة آه فقط واما قوله هي تركيب  
البلاغ آه جملة معروفة ببيان مصداق التركيب في الواقع وهي تركيب البلاغ والادباء ولا يلزم منه اخذ البلاغ  
في تفسير التركيب حتى يلزم الدور واما حاصل الجواب بعد تسليم دلالة كلام السكاكي انه فسر التركيب بتركيب البلاغ و  
يكون قوله هي تركيب البلاغ آه جزءا من التفسير للبيان عن البين وهو التركيب الصادرة فيقول الى التفسير فالمراد  
بالبلاغ الموصوفون بالبلاغة عرفا لا اصطلاحا اعني المشهورين بها فليس اللازم الا توقف معرفة البلاغة الاصطلاح  
على معرفة البلاغ الموصوفين بالبلاغة العرفية ومعرفة موقوف على البلاغة العرفية لا الاصطلاحية فلا دور كما ان الية  
الشرح بقوله ومعرفة موقوف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكورة آه اي الاصطلاحية اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف  
الناس اي بالبلاغة العرفية ان امر القيس بليغ مثلا قوله فيتبع خواص تركيبه آه اي تركيب امر القيس فتتبع  
على ان البلاغة العرفية لا يتوقف على البلاغة الاصطلاحية بل على العرفية كما في بلاغة امر القيس قوله كما يمكن لكل احد  
آه تمثيل على ان العرف لا يتوقف على المعاني الاصطلاحية بل على العرفية بحيث ان العوام يعرفون نعماء بلدهم  
فيتبعون اقوالهم في المسائل من غير ان يعرف المعنى الاصطلاحى لعلم الفقه وهو علم بالاحكام الشرعية العرفية آه قوله  
وهو ظاهر آه اي معرفة المعاني العرفية بالعرف ظاهر بدون المعاني الاصطلاحية قوله واقول لا يهم من قوله هذا فهم  
الجواب عن الاعتراض الثاني اليه باختصار الشق الثاني من الترديد المذكور الى قوله فالمراد بالتركيب في تعريف  
البلاغة آه ومن هنا شرع الجواب تفصيلا وحاصل التمهيد هو ان المراد بالتركيب المأخوذة في البلاغة غير تركيب البلاغ  
وهو التركيب ذلك التكلم لا يلزم الجمل في التعريف لان الجملة انما يلزم اذا كان الكلام محتملا ولم يكن فيه ما يشعر  
بالمراد هو تركيب ذلك التكلم لكن المشعر بهما موجود في كلامه لان المفهوم من قوله التأدية وكذا من قوله  
توفية وكذا من قوله ايراد النوع ان هو تركيب ذلك المتكلم لان فاعل التأدية والتوفية والايراد هو المتكلم فانه المذكور  
في كلامه فلو اردنا تركيب غيره يكون هو الفاعل لتلك الامور دون ذلك التكلم فيلزم خلاف الظاهر فلا محالة يكون

شرح لعراف البلاغة ط



المراد منه ذلك، المتكلم ويكون المراد من التركيب اللفظي تركيباً لأنها فعله فيكون تركيب المتكلم معلوماً في تعريفه فلا يلزم  
 التعريف بالجهول ولا يكون المراد منها تركيب البلغاء فلا يلزم الدوران فاعدل عن الجواب الثاني لأن على هذا الجواب  
 يلزم المجاز في جهة المجاز لأنه أراد بالتركيب المطلقة تركيب البلغاء أولاً ثم أراد بالبلغاء من هم المشهورون بها ولفظ  
 فيه زيادة قيد وهو بلاغته بلغاء المشهورين عرفاً بلا دليل في تعريفه فلذا عدل عنه في الجواب عن وجه العدول الثاني  
 قال في الجواب عن الثاني من عند نفسه بقوله أقول لا يفهمه قوله إلا أن يكون أفعالاً لا يفهمه قوله ذلك المتكلم هو المراد  
 بذلك المتكلم هو المتكلم المذكور في تعريف السكاكي للبلاغة بقوله يبلوغ المتكلم في تأدية آه أي المتكلم الذي يبلغ في تأدية  
 المعاني حداً لا اختصاص آه كما مر قوله بحيث يورده أي ذلك المتكلم فيكون وفي زيادة الحجة إشارة إلى أن المراد أقواس  
 بالفعل غير لازم بل الاقتداء عليه كاف فيه قوله بأن يستعمل آه بيان المواد اللاتنية والقوام المناسب له أي للمتكلم وبه يحصل  
 تصوير المراد المذكور قوله فيما إذا كان المخاطب سكاكاً متشكراً آه لأن مجرد الشك والالتماس ياراد تأكيد واحد قوله فيما  
 إذا كان محراً آه أي على الالتماس لأن الدوام على الالتماس لا يزيل بتأكيد واحد فلذا أخرج إلى التوكيدات من القسم  
 وكلمة إن ولام الابتداء قوله فيما إذا كان المخاطب عالماً حكماً مشوباً بالصواب والخطأ آه أي مخلوطاً بهما أي حكماً  
 مخلوطاً بالصواب وهو اعتقاد معدود الفعل عن المتكلم وحكمًا مخلوطاً بالخطأ وهو اعتقاد وقوعه على غير مثلاً فيكون  
 قعر قلبه عليهما فيكون قعر افراد لان هذا القول ذكر له الخطأ في التعيين بأن اعتقد أنك ضمنت أن أنا وأنت  
 غير زيد فتكون مصباً في اعتقاد نفس وقوع الضرب على الإنسان ومخطئاً في تعيين غير زيد فيكون مخلوطاً بهما  
 قوله لأن خاصية أن زيدا قائم آه دليل تطبيق الأمثلة المذكورة باعتبار المواد المذكورة من الشك والالتماس والافراد  
 والمشوب بالصواب والخطأ قوله فتوفيهما حقهما آه الضميران للأمثلة المذكورة والضمير في موده وكذا ما بعده لكل تركيب  
 فيه إشارة إلى أن ما ل تعريف المهر وتعرف السكاكي واحد وليس في تعريف المهر ما يؤول إلى الدور والجهالة  
 فكذا في تعريف صاحب المفتاح كما أشار إليه الشرر بطريق التوفيق بقوله فحين توفيه خواص آه قوله فالمراد بالتركيب  
 هذا التعريف بالجواب عن الثاني من قوله وأقول لا يفهم إلى ههنا تمهيد وتوطئة إلى الجواب وحاصل باختصار الشق الثاني  
 من الترديد المذكور ومنع لزوم التعريف بالجهول لوجود الدليلين على أن المراد هو المعين وهو تركيب ذلك المتكلم  
 كما عرفت مفصلاً في التمهيد فاستأثر إلى الدليل الأول بقوله كما يفصح عن ذلك آه وإلى الثاني بقوله وكذا قوله وأراد آه  
 أما وجه انفصال الأول إذا لا معنى لتأدية معان الغير والتأدية معان بنفسها بتركيب الغير وأما وجه انفصال الثاني  
 فاستأثر الشرر بقوله إذا لا معنى له إلا أن آه حاصله لا معنى لقوله وأراد النواع التشبيهية آه إلا أن يكون ذلك المتكلم المأخوذ في  
 تعريف البلاغة بأن يورده كل تشبيه مجاز كما ينبغي للقوام وعلى طريق هو حق له وليس معنى قوله المذكور أنه يورده تشبيهات الغير  
 ومجازاته على وجهها فهذا القول دل على أن المراد من التركيب المأخوذ في تعريف البلاغة هي تركيب ذلك المتكلم

في الجواب

في الجواب



فلا يلزم التعريف بالمجرى قولنا بحيث يورد آخرة يكون وانما زاد لفظ الحشية هنا للاشارة الى ان المعبر اللاحقة لرجلى  
 الايراد المذكور دون الايراد بالفعل فانما يقل بحيث يورد كل نوع كاهو المناسيب بالسباق من قوله وايراد النوع  
 التبيين اه للاشارة الى ان الايراد المذكور لا يتعلق بالا اشخاص واما زيادة لفظ الانواع فيما سبق اشارة الى ان  
 المعبر ايراد اشخاص جميع الانواع لا اشخاص نوع دون نوع قوله وبهذا في غاية ادى المعنى المذكور الذى فسره الشارح  
 لكلام السكاكى في غاية الحسن الفرض منه تعريض بالرد على المعبر وكذا بقوله والعبر من المعبر وغيره وكذا بقوله وكيف ظنوا  
 بالسكاكى اه قوله ومفاسد قلته التأمل اه الفرض منه دفع اعتراض وهو ان منشأ هذه الفاسد قلته التأمل من كلام  
 السكاكى وقلة التأمل كيف يوجب ذلك الفساد العظيم كما بينت الشارح حاصل الدفع ان قلته التأمل يوجب الفساد  
 العظيم لان بقلة التأمل يفتقر احاطة البيان وهو سبب الفساد العظيم قوله مما يفتقر اه خبر لقوله مفاسد قلته اه قوله  
 عن الاحاطة بها اه اى بالمفاسد قوله نطاق البيان اه فاعل يفتقر ومعناه بالفارسية كمرئى والجواب من جانب  
 المعبر عن الجواب الاول للشعر ان ارادة المعرفة من تتبع مجاز واخذ المجاز في تعريفات شتى وان اخذه الادباء والجواري  
 عن التثنية ما عرفت من اخذ المجاز في المجاز واخذ زيادة قيد بلا دليل والجواب عن الثالث بان ذلك المتكلم ان لم يعبر  
 بلا غنة فليس لتراكيبه خواص حتى يوفيهما اذلا للعدد اديها بدون البلاغة كما هو مذهب في كلامهم وان عبرت بلا غنة عاد  
 كخود الدور قوله ثم لا اوضح في تعريف علم المعاني اه بذ التعريف لعلم المعاني من عند الشعر واورده ازيادة وضحة فيه بالنسبة  
 الى تعريف المعبر وتعريف السكاكى اما اوضحية من تعريف المعبر فلا استغناء عن القرينة الخفية على اعتبار الحشية بل  
 قلنا صريح فيه بما هو المقصود من قيد الحشية لان اضافة الكيفية الى تطبيق الكلام يفتقر عن قيد الحشية لان معناه كيف يجوز  
 الكلام حتى يعبر مطابقا لمتنفي الحال واما اوضحية من تعريف السكاكى لعدم توجه الاشكال الذى يورد على تعريف السكاكى  
 من ذكر التتبع في تعريف العلم ولزوم الدور والجمالية فيه لان الاوضحية فيه ان خبر الكلام ما قل ودل ولم يعل وتعريف الشعر  
 لك فيكون الاوضح حينئذ بمعنى الارحسن قال المعبر ويحصر اه عطف على قوله وهو علم اه عطف جملة على جملة الفرض منه بيان  
 اجمالى لا يذكرفى الفن الاول وهو ثمانية ابواب كما سيجى بيان وجه الحصر فى ثمانية ابواب المقصود من علم المعاني اه الفرض  
 منه دفع اعتراض وهو ان حصر علم المعاني فى الابواب الثمانية لا يصح بل هو احد عشر لانه بحث فيه عن دليل الانحصار فى  
 اه بالثمانية والتبيين الا ان فى بحث صدق الخبر وكذبه وتعريف علم المعاني كما مر لانها اليف من علم المعاني وايستين الابواب  
 الثمانية حاصل الدفع المراد حصر المقاصد هنا اى مسائله لا مطلق الامور المذكورة فيه وبه الامور الثلاثة ليست مقصورة  
 بل انما اذرت ازيادة البديهة في فهم المقاصد فتقوله المقصود بديل بعض من الضمير في ضمير العائد الى علم المعاني اى هو  
 لانه فاعل حتى يلزم على المعبر حذف الفاعل وهو غير جائز وقلة من فى قوله من علم المعاني بيانية للمقصود وقوله انحصار  
 الكل فى اجزائه اه مفعول مطلق يحصر الفرض منه دفع اعتراض وهو ان الانحصار على قسمين انحصار الكل فى اجزائه



وانحصار الكل في الاجزاء فاعل المراد يكون بهذا الاول مع انه غير صحيح لانه يلزم صدق علم المعاني على كل باب لان  
 الكل يصدق على جزئياته وهو باطل لان علم المعاني عبارت عن جميع تلك الاجتماعات ولا يطلق على كل واحد منها  
 ولا يصح على من غرق مسئلة واحدة اي بابا واحدة انه علم علم المعاني مع انه غير صحيح حاصل الدفع ان المراد بهما  
 من قبيل انحصار الكل في الاجزاء لا الكل في الجزئيات حتى يرد ما يرد لان الكل لا يصدق على كل واحد من الاجزاء  
 بل على المجموع قوله والا لصدق انه اي وان لم يكن انحصار الكل في الاجزاء ابل انحصار الكل في الجزئيات لصدق انه  
 فان قلت الواجب على الشره ان يقول والا لصدق المقصود على كل باب بدل علم المعاني لان المراد منه المقصود  
 كما عرفت قلت يلزم لصدق علم المعاني عليه صدق المقصود عليه لان صدق علم على ما هو المقصود منه ضروري لان  
 حقيقة العلم ما هو المقصود منه قوله وظاهر هذا الكلام انه اي قوله ينحصر في الغرض منه دفع الغرض وهو ان انحصار مقصود علم  
 المعاني في هذه الابواب لا يصح لان التبادر من علم المعاني الملكة كما هو في الابواب اصول وقواعد فكيف ينحصر ما هو المقصود  
 من العلم في الاصول والقواعد حاصل التيسر ان العلم بهما بمعنى الملكة كما هو التبادر بل معنى الاصول والقواعد في  
 المحرر وانما في ظاهر هذا الكلام الالزام بان يكون المراد من العلم فيما سبق الملكة وارجاع فمحرر ينحصر اليه بطريق الاستخدام  
 بان يراد بالغير العلم بمعنى نفس الاصول والقواعد ويكون المراد ما ذكر في التعريف بمعنى الملكة لكنه غير ظاهر في الفهم  
 والمرجع ظاهر قوله على ما مره وهو قوله يجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد قوله وتفسير العلم وبيان الانحصار انه  
 الغرض منه دفع الغرض وهو ان انحصار المقصود في هذه الابواب ايضا لا يصح لانه كقول ان تعريف العلم وبيان وجه  
 الانحصار والتبني الا في من المقصود حاصل الدفع انها ليست من المقصود بل هي خارجة عن المقصود موقوفة عليه  
 للمقصود فصيح الانحصار في هذه الابواب الثمانية بل ارب قوله الاول انه فيه إشارة الى ان قول المصنف احوال الاستدلال  
 الجزري انه مرفوع على انه غير مبتدأ محذوف هذا هو الاستفاد من الايضاح ويمكن ان يكون منصوبا على انه مفعول به لفعل  
 محذوف اي اعني وان يكون مجرورا على انه بدل البعض من ثمانية ابواب ان عبر العطف مؤخر او بدل الكل ان اعتبر  
 العطف مقدما وبكذلك الحكم في قوله الثاني والثالث الى آخره لاجل متعلقات الفعل او مافي معناه والاقتصار عليه  
 لكونه الاصل والا لا يصح الاقتصار عليه لانه يبيحت من احوال مافي معنى الفعل من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما قوله القدر  
 ما نالم يقل احوال المقصود اما بعد لان بعض مافي نفسه احوال كما هو سمى الانشاء فلو ذكر احوال يلزم اضافة الشيء  
 الى نفسه ولما الانشاء فلما كان اكثر احواله البينة بهما مستبقة من مجرد تعريفه وتقسيمه فكانه لم يتعلق غرضه باليمن عنها وانما  
 المقصود هو نفسه من احواله فلهذا لم يزد لفظ احوال معه او نقول انه ثمانية في الجمل السابقة بذكر لاجل احوال فلا حاجة الى ذكرها  
 في الجمل الانية بل احوال على فهم الناظر فما يصح فيه اضافة احوال اليه بقدر لفظ احوال قبله كالانشاء وما لا يصح فيه كما  
 في ما هو ماضيا بقدر لان اللاحق يقاس على السابق قوله وانما انحصارها في اي في ثمانية ابواب الغرض منه دفع الغرض



الاول ان المذكور في عبارات المسألة دليل حصر مقصود علم المعاني في ثمانية ابواب بقوله لان الكلام اما خبره وهو يقتضي  
 مدعى الحصر مما قبله وليس بموجود ههنا والثاني ان قوله لان الكلام اه دليل وتصديق وما ذكر سابقا انما هو تقسيم وتصوير  
 والتصوير لا يعلم من التصديق ولا بالعكس حاصل الدفع عنها ان المدعى ههنا مقدر يفهم من قوله السابق وهو قوله في حصر  
 في ثمانية اه فلا يلزم الدليل بلا مدعى ولا اكتساب التصور من التصديق بل اكتساب التصديق من التصديق قوله  
 لانه لا محالة يشتمل على الكلام دليل حصر الكلام في الجزوالاشاء فتقوله لانه لا محالة يشتمل اه صغرى الدليل وكبراه ما سيجي  
 من قوله لا محالة ان كان نسبة اه حاصله لان الكلام يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم لانها ما خذ  
 في مفهومه وهو ما تضمن الكلمتين بالاسناد وكل كلام يكون كذلك فيكون نسبة مطابقة او عدم مطابقة للواقع اولا  
 يكون على الصغرى فبين الشهادة بقوله لانه لا محالة اه واما الكبرى لان تلك النسبة لا تخلو اما مطابقة مع الواقع صدقا وكذبا  
 اولا الاول خبر والثاني الشاكا بينه المسألة بقوله لانه ان كان اه ودفع الاعتراض وهوان حصر الكلام في الجزوالاشاء لا يصح لحوار  
 احتمال وجود قسم آخر اعمى الكلام الذي لا نسبة له اصلا حتى يتصف بالمطابقة واللامطابقة حاصل الدفع ان هذا الاحتمال  
 فرضي محال قطع لا وجود له لان الكلام يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين اي السند اليه والسند قائمة بنفس المتكلم  
 وذهنه فلا تحقق للكلام لا تكون له نسبة اصلا فتقوله لا محالة اه مصدر ميسر بمعنى التحول وهو اسم لانفى الجنس وخبره محذوف  
 اي لا محالة موجود وهذه الجملية معرفة بين ان وهو الضمير العائد الى الكلام وبين خبرها وهو قوله يشتمل مفيدة لتأكيد الحكم  
 فيكون المعنى لا تحول عن ذلك موجود اي لا بد عن ذلك قوله على نسبة تامة اه خبرت به النسبة الناقصة التوضيحية و  
 التقوية لان بها لا يحصل الكلام قوله قائمة بنفس المتكلم اه اي ذهنه يعني انها صفت لها موجودة فيها بنفسها لا بطورها  
 ومثاليها لقيام علم واردة وسائر الصفات النفسانية لها لا لقيام تحقق كقيام البياض بل ان قيامها الحقيقي  
 بالطرفين لا بد من المتكلم لان كلاما في النسبة الكلامية لا الذنبية والمتكلم بعد تصور الطرفين ينسب احدهما الى  
 الاخر لانه يتصور نسبتها فتقوله قائمة بنفس المتكلم اه اعتراض عن النسبة الخارجية والذنبية لان النسب ثلاثة كلامية  
 وذنبية وخارجية الاولى تعلق احد الطرفين بالآخر المفهومة من الكلام والثانية متصورة باحضورها في ذهن المتكلم  
 بدون الكلام والثالثة تعلق احد الطرفين بالآخر في الخارج فالاول والثالثة قائمة بالطرفين والثانية قائمة بذكر  
 المتكلم والمراد ههنا الاولى واطلاق القيام بنفس المتكلم لكونها صفة لها بالذات بخلاف الطرفين كما عرفت فيكون اعتراضا  
 عن الاخرين فلا يرد ان كلاما في نسبة الكلامية ويعلم من قوله قائمة بنفس المتكلم اه النسبة الذنبية وكذا لا يرد انه يعلم  
 من قوله قائمة بنفس المتكلم اه قيامها بنفسها ويعلم من قوله الاتي بل النسبة ههنا اي تعلق احد جنس الكلام بالآخر اه  
 قيامها بالطرفين ووجه عدم ورودها ما عرفت من معنى قيامها بنفس المتكلم انها صفة لها بالذات وان كان تحققها  
 بين الطرفين لانها نسبة كلامية قوله وتفسيرها بوقوع النسبة اه الغرض منه رد على البعض حيث فرسبته الواقعة

والمراد من الاشتمال المحل على خبر الجزوالاشاء لان خبره المسند اليه والمسند والاسناد فيكون الكلام كلاً والنسبة جزؤاً



في بيان انحصار الكلام في الجزوالانشاء بوقوع النسبة في الوجهة لا وقوعها في السالبة بايقاع النسبة في الوجهة  
 انتمزاعها في السالبة المراد عنده من وقوعها في الالاقومها النسبة الواقعة بنفس الامرية ايجابا او سلبا او النسبة بين  
 بين اعني النسبة التقديرية الفاعل عليها المتأخر من الحكم او التفسير في كتب الميزانية والاراد بايقاع النسبة و  
 انتمزاعها البقاء المتكلم النسبة في الكلام او انتمزاعها منه اعني ادراك النسبة والتصديق بالنسبة وهو التصديق عند  
 محقق الحكم فالمراد بالنسبة في المعرف النسبة في مرتبة القيام الامن حيث هي هي والالزم تفسير المعلوم بالعلم حاصل  
 الرد ان تفسير النسبة في هذا المقام بهذين المعنيين خطأ لان هذا التفسير يشتمل النسبة الثلاثية لانه النسبة بين هذين المعنيين  
 هي النسبة الجزئية فلا يصح تقسيم الكلام الى الجزوالانشاء بل يلزم تسمية الشيء الى نفسه الى غيره وهو باطل ما قدم شمول  
 الاول للنسبة الثلاثية فلا بد لاقوع في الثلاث الالزام لوجوه الثلاث ايجابا ما لم يوجد ما قدم شمول الثاني لهما فلا  
 لا تصديق في الانشاء البهيم لانه فرع الصدق مع ان الصدق والكذب ليسا بموجودين في الثلاث اكلية في كل واحد اليه  
 الشره بقوله خطأ في هذا المقام اذ اى مقام بيان انحصار الكلام في الجزوالانشاء اقول لانه لا يشتمل اى هذا التفسير بل  
 الخطأ تفصيلا ما سر قوله فلا يصح التفسير اذ اى تقسيم الكلام الى الجزوالانشاء وتوزيع على قوله لانه لا يشتمل اى قوله بل النسبة  
 بهذا اى مقام تقسيم الكلام الى الجزوالانشاء وكلمة بل للاضراب عن التفسير المذكورين يعني لما كان التفسير خطأ  
 فكان تفسيرها في هذا المقام هو تعلق احد جزئي اذ والمراد من التعلق المذكور هو النسبة الكلامية المعبرة فيه هي النسبة  
 الجزئية او الثلاثية واليه الشرح بقوله بحث يصح السكوت عليه اذ فعلى هذا يصح التفسير المذكور قوله هو تعلق اذ الغير جامع  
 الى النسبة متذكرو باعتبار الجزوالانشاء المراد من التعلق الارتباط بين الطرفين باعتبار عدم لولها والمراد من احد جزئي الكلام المسند  
 اليه وبالآخر المسند قوله بحث يصح اذ بيان التعلق المذكور اى لا ينتظر الخطاب الى النظم لفظ آخر بعد ذكر المسند اليه المسند  
 كما ينتظر بعد ذكر احد جزئي الى الآخر يعني لو سكت المتكلم عليه لم يكن لابل العرف مجال التخطئة ونسبة الى التصديق في باب  
 القاعدة فخرج بهذه التقييد ما يذهب الى الكلام من المعاني والنفقات لان بدونها تحصل الفائدة قوله السكوت عليه اى على  
 التعلق المذكور قوله سواء كان اى سواء كان ذلك التعلق ايجابا او سلبا فاني الافعال المرجعية والى قوله او غيرهما  
 اى الالجاب والسلب قوله مما في الانشائيات اذ لا ايجاب ولا سلب فيها بحسب الوضع وان لم يربا بل التعلق فيها بحسب  
 طلب الفعل وتركه فالمراد لانه ان كان نسبة اذ دليل الكبرى هو الكلام في الجزوالانشاء اذ اى غير الشره عنوان عبارات  
 المراد بقوله فالكلام ان كان اذ لانه فصل وجه المحرر اولا بقوله لانه لا محالة يشتمل اى جعل قول المراد تفسيرا عليه فلذا  
 اورد بقا التوزيعية بخلاف المراد لانه لم يبين دليل المحرر فلو ارد بلام التعليقية ليكون دليلا عليه قوله ان كان نسبة خارج اذ  
 المراد من النسبة النسبة المفهومة الحاصلة من الكلام في الذهن والمراد من الخارج النسبة الخارجية عن مدلول الكلام وعلى الذهن اى  
 نسبة الخارجية الواقعة بنفس الامرية مع قطع النظر عن دلالة الكلام عليها والفهم منه فيكون المعنى ان كان نسبة الكلام



الحاصلة في ذهن المتكلم نسبة خارجية لنفس الامرية تطابقه اولاً تطابقه فهو خبر والافان اقول احد الازمنة الثلاثة المعلوم  
منه دفع اعراض وهو انه على هذا يلزم ان تكون الاخبار الموجبة الاستقبالية كلها كاذبة نحو سيقوم زيد لانه ليست  
لهما نسبة خارجية في الحال حتى تطابقا وان الاختيار لم يمتدحها في كل ما صادرة نحو ماسية وازيد لموافقته  
المفهومة منها في الحال النسبة الخارجية مع ان الامر ليس كذلك حاصل الدفع ان قدمت النسبة الخارجية اعلم من الازمنة الثلاثة  
فان كانت النسبة المفهومة من الكلام ماضوية اعتبر وقوع النسبة الخارجية في الزمان الماضي وان كانت استقبالية اعتبر  
وقوعها في المستقبل وان كانت عالية اعتبر وقوعها في الحال فلا يلزم كذب الموجبة وصدق السالبة قولاً ان يكون  
بين الطرفين اه تفسير لقوله ان كان نسبة خارج اد الغرض منه دفع اعراض وهو ان هذا التعريف يخالف لما هو مشهور  
من ان الجزم مطابقة النسبة التي هي في الكلام للنسبة التي هي في الخارج اولاً مطابقة بينهما الاول صدق والثاني كذب  
وقال الله ان كان نسبة خارج تطابقه اولاً تطابقه اه وايضا المتبادر من النسبة الخارجية الى الجاهلية فخرجت السوالب  
عن الجزم الصادق والكاذب والامر ليس كذلك حاصل الدفع ان مال التعريف واحد فلا يلزم المخالفة وكذا المراد من النسبة  
الخارجية اعلم من الثبوتية والسالبة قال المصنف في صفة لقوله نسبة خارج اه قوله ان تطابق تلك النسبة اه اشارة الى  
تعيين مرجع الغير المستند والبارز في تطابقه بان المستند راجع الى النسبة الكلامية والبارز راجع الى الخارج اي ان الخارجية  
النفس الامرية قوله بان يكونا ثبوتيين اه بيان تصوير كيفية تطابق النسبتان اي الكلامية والخارجية ودفع اعراض وهو ان  
معنى المطابقة اتحاد الشئين في الاطراف وهذا المعنى غير مستوفى في النسبة لان النسبة ليست اطرافاً لانها بسيطة حاصل  
الدفع ان المطابقة ههنا بمعنى اخر وهو الاتحاد في الثبوت والسلب اي كون النسبتين ثبوتيتين او سلبيتين اي النسبة  
الكلامية والخارجية مثال ثبوتيين زيد قائم في الخارج اي في الواقع ومثال سلبيين زيد ليس بقائم اذا كان غير قائم في الواقع  
قوله بان يكون احدهما بيان تصوير كيفية عدم المطابقة ودفع اعراض وهو انه قد سلف ان معنى المطابقة ان يكونا  
ثبوتيين او سلبيين فيكون معنى عدم المطابقة ان لا يكونا ثبوتيين او لا سلبيين فعدم الثبوت ليس السلب لعدم  
السلب ليس الا الثبوت فيكون هذا البعده معنى المطابقة فيلزم التكرار والاستدراك حاصل الدفع ليس معنى عدم المطابقة  
ما ذكر على معناه بان يكون احدهما ثبوتياً والاخر سلبياً على عكس معنى المطابقة فصحة المقابلة بينهما فلا يلزم الاستدراك  
مثال احدهما ثبوتى والاخر سلبى زيد قائم والحال انه غير في الواقع وزيد ليس بقائم والحال انه قائم في الواقع قوله في الكلام  
جاء دفع اعراض وهو ان قوله في جزاء لقوله ان كان نسبة خارج اه والجزء لا يكون الا جملة فقوله في جزاء فيكون يصح  
جزاء حاصل الدفع ان الجزاء ههنا اي في جملة بتقدير المبتدأ ثم يقال له خبر باعتبار انه محتمل الصدق والكذب وقضية باعتبار  
اشتغالها على الحكم مسئله لكونه مسئلاً عنه ومقدمة لكونه جزءاً من الدليل ومطلوب لكونه مطلوباً بالدليل ونتيجة لكونه حاصل  
من الدليل فالذات واحدة واختلفت العبارات باختلاف الاعتبارات قوله اي وان لم يكن اه دفع اعراض وهو ان يكون



لفظ الابهنا استثنائية مع انه لا يصح لانه لا يجرى الفاء في المستثنى فكيف يعجم الفاء في قوله فالتشاء حاصل الدفع ان لفظ  
الابهنا شرطية مخففة من ان لا وقوله فالتشاء اجزاء وليس حرف استثناء ثم اول لا بل لان ههنا ان لم يكن لانه  
معطوف على الماضي اعني قوله ان كان نسبة خارج اه لان كلمة لم تجعل المضارع ماضياً ثم حذف الفعل بقية المصروف  
عليه فبقى ان لم ثم حذف الفعل عن كلمة لم غير جائز لانه عامل بقاء العامل الضعيف بدون المفعول لا يجوز حذف لم ايضاً  
واورد كلمة لامقامه فيكون ان لا وحذف الفعل عن لا جائز لانه غير عامل ثم ادغم ان في لا فصار الا ثم النفي في قوله  
والا فالتشاء اما راجع الى القيد الاول وهو الخارج او الى القيد الثاني وهو المطابقة او عدم المطابقة او الى مجموعهما لان النفي  
غالباً يتوجه الى القيد فعلى الاول يكون الفرق بين الجز والاشاء بوجود النسبة الخارجية في الاول وعدمه في الثاني لان  
الاشاء لا خارج له وعلى الثاني يكون الفرق بينهما بوجود مطابقة النسبة الكلية او عدم مطابقتها للنسبة الخارجية في الجز  
وعدمها في الاشاء وعلى الثالث مثل الثاني باستثناء الخارج والمطابقة وعدمها في الاشاء ولوجودها في الجز فالاشاء اما  
ان لا يكون له خارج اجمالاً كاقسام الطلب فانها لا على صفات نفسية ليس لها متعلق خارجي او يكون له خارج لكن  
لا يجعل المطابقة واللامطابقة كشيء العقود مثل بعث واشترت لان لهما نسبة خارجية وهي بيع التكلم وشراءه لكن لكونها  
اشياء ليس لا يحتمل المطابقة واللامطابقة قوله كذلك اذ اما اشارة الى القيد الاول اي الخارج فيكون معنى كذلك مثل  
الخارج في الجز و اشارة الى القيد الثاني اي المطابقة وعدمها فيكون معنى كذلك المطابقة وعدم المطابقة اذ الى مجموع فليكون  
المعنى مثل الخارج المطابق وعدمه في الجز قوله سيزداد هذا اي بحث الجز والاشاء في اول التبيين الآتي المذكور في قول المصنف  
تبيين صدق الجز مطابقة للواقع وكذب عدمها اه فيه اشارة الى بيان الاعتذار في تفصيل الجز والاشاء لانها مفصلان فيما  
سياق قال المصنف والجز لا بد له اه يعني لا بد لبيان الاحوال المخففة بكل واحد من الاربعة من باب علمية فصل لهما البواب  
اربعة قال المسند اليه اه هو الباب الاول ومسند اه هو الباب الثاني واسناد اه هو الباب الثالث والمسند قد يكون له متعلق  
اه بكسر اللام هو الباب الرابع والمراد بمتعلقات الفعل منها هو المفعول كالتفاعل والمفعول به وفيه له وغيرها نحو ضرب زيد  
عمر اليوم الجمعة امام الامير ضرباً شديداً قال اذا كان فعلاً او معناه اه قيد لظرف ليكون المسند له متعلقات يعني اذا كان  
المسند فعلاً او في معناه يكون له متعلقات ويعلم منه انه قد لا يكون له متعلقات اذ لم يكن فعلاً او في معناه بان يكون  
المسند جامداً فلنفظ قد داخل على المضارع البعيد للتقليل بالنسبة الى مقابل القيد اي مقابل الفعل او في معناه فالمسند  
على قسمين مسند فعل او في معناه ومسند غير فعل او في معناه فالاول يقتضي المتعلقات دون الثاني فكان القيد بالظرف  
بيان للتقليل فلا يرد ان ظاهر قوله قد يكون اه يقتضي عدم لزوم المتعلقات مع ان الامر ليس كذلك قوله كالمصدر واسم  
التفاعل اه بيان ما يكون في معنى الفعل قوله وهذا اه اي المذكور من المسند اليه والمسند والاسناد والمتعلقات لا وجه  
لتخصيص ذلك المذكور بالجز الغرض منه اعراض على المصدر ان اختصاص تلك الامور بالجز لا يصح لانها تحقق في الاشاء



ايضا لان الاشياء لا بد من المسند اليه السند والاسناد وقد يكون السند الاشياء ايضا متعلقات مثل اقرب زيدا يوم  
 الجمعة امام الامير ضربا شديدا والجواب من ان وجه التخصيص بكونه اسبق في الاعتبار واخر في الاشتغال على اللطائف  
 والفرق بالاشياء الاشياء الا وهو خبر في الاصل ثم صار الاشياء بتخلل كافي بعث واشترت او عذف وايدال كافي اقرب او  
 بزيادة كافي لا تقرب فان اصل ما تقرب وهو الخبر كما سيخرج به الشرح في احوال الاسناد وقال كل من الاسنادات بين  
 المسند اليه السند وتعلق آيه بين السند والمتعلقات اما بقدر او بغير قهره هو الباب الخامس لعدم اختصاصه بشئ مما ذكر  
 مثال الاصل ما زيدا الابن قائم ومثال الثاني زيدا قائم وسباني تنفيل في موضعه قال كل جملة قرئت باخرى آيه الجملة اخرى  
 وهي الجملة الاولى اما معطوفة عليها آيه اي على الاولى او غير معطوفة آيه يذير الباب السادس الجملة المعقولة بالعطف  
 بالوصل الجملة غير المعقولة تسمى بالفصل قال والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة او غير زائد وهذا هو الباب السابع  
 واذا ضم ..... مع الباب الاشياء اصارت الابواب ثمانية فنبت مع الباب في الثمانية وهو المطلوب فعني قوله اما زائد  
 آيه اي باعتبار زائد بان تكون الزيادة على اصل المراد مأخوذة من مجموع الكلام او بان يكرر الكلام مرتين او باعتبار  
 مفرد من مفرد بان تكون الزيادة مأخوذة من ذلك المفرد او بتكرير المفرد مرتين وهذا القسم هو المسمى بالاطناب ولما  
 قوله او غير زائد آيه اي على اصل المراد فهو على قسمين اما ان يكون مساويا لاصل المراد وهو المسمى بالمساوات او ناقصا عنه  
 وهو المسمى بالايجاز واخر زيدا آيه اي بقوله لفائدة الغرض منه بيان فائدة قوله لفائدة وتتميم الرد على هذا القيد بقوله ولا  
 حاجة اليه قوله على ما سيجي آيه اي في تحت التطويل من الحشو والتطويل هو الزيادة على اصل المراد بلا فائدة لكن الحشو هو اللفظ الزائد  
 المتعين والتطويل هو الزائد غير المتعين كما ستعرفه قوله ولا حاجة اليه آيه اي الى قوله لفائدة الغرض منه اعتراض على المعصوم  
 حاصله ذكره القيد لغرض مستدرك بعد تقيد الكلام بالبليغ كما هو من شأنه لان الكلام البليغ هو المطابق لمقتضى الحال ومتى  
 كان مطابقا لمقتضى الحال فلا بد فيه من فائدة ومتى كان زائدا لا لفائدة فلا يكون بليغا والجواب عنه ان الغرض من زيادة  
 ذلك القيد تنبيه على ان هذا القيد مأخوذ في مفهومه الاطناب ولو لم يبق الزيادة بهذا القيد لم ينهم اعتباره في مفهومه وان كان  
 كلف في نفس الامر قوله لان ما لا فائدة فيه آيه دليل لقوله ولا حاجة اليه آيه قوله فالزائد الذي آيه توضع على قوله لا يكون على  
 مقتضى الحال قوله بهذا الكلام ظاهر آيه اي دليل الانحصار الذي ذكره المعصوم ظاهر آيه الغرض منه اعتراض على المعصوم وحاصله  
 ان ما قال المعصوم في بيان الانحصار لفائدة فيه لان جميع ما ذكره من التقيد والوصل والفصل والايجاز ومقابله انما هي من  
 احوال الجملة والمسند اليه والمسند فالواجب دخول التقيد في احوال المسند اليه والمسند والوصل والفصل في احوال الجملة اعني  
 الاسناد والايجاز ومقابله في احوال الجملة اذا تعلقت بالجملة او المسند اليه السند اذا تعلقت بالمفرد فيجب الباب خمسة  
 لاثمانية وكلام المعصوم في بيان الانحصار غير دافع لهذا الاعتراض ما لم يتبين سبب انفصال هذه الاحوال عن المذكور وما لم يتبين  
 سبب جعل كل واحد منها بابا برأسه الحال انه لم يبينه فيكون كلامه بلا طائل وبلا فائدة قوله لان جميع ما ذكره آيه دليل لعدم طائفة



وبيان الاشتراف قوله ومقابلية ادى متقابل لا يجاز وهو الاطناب والمساوات قوله انما هي من احوال الجملة آخرة من كمال الفعل  
والوصل لا يجاز والمساوات اذا تعلقت بالجملة قوله او المسند اليه او المسند آد كالنقد وكذا الاطناب ومقابلية تعلقت  
بالمفرد قوله فالذي يسميه آه تفريع على اشتراف المذكور في الشيء المنصوف في هذا المقام بيان سبب انفصال هذه الاحوال  
عن الاحوال المذكورة وبيان سبب جعل كل واحد منها بابا مستقلا والالم يعجز في ثمانية ابواب بل صارت الابواب خمسة  
كما عرفت قوله هذه الاحوال آه اي الفصل والوصل لا يجاز ومقابلية قوله عما سبق آه اي من احوال الجملة المسند اليه المسند  
قوله وجعل كل واحد منها آه عطف على قوله افراد هذه الاحوال آد قوله لا فتقول آه اي وان لم يبين سبب افراد هذه الاحوال  
وجعل كل واحد منها آه فتقول في الاعتراض كل من المسند اليه والمسند آه وفيه اشارة الى اعتراض آخر حاصله ما الفرق انه  
اندرج من التقديم والتأخير والتعريف والتكرار في باب واحد اعني باب احوال المسند اليه والمسند ولم يندرج كل من الاحوال  
المذكورة في هذا الباب فلا بد من بيان السبب فيه والجواب عنهما ان بيان السبب والتعليل وظيفة الشر لا المع لان  
الواجب على المع بيان المسائل اجمالا لان مبنى المتن على الاختصار فاعتراض الشر على المع وباعتبار جعله مصورا  
بصورته واعطائه اياه منصب نفسه والى هذا الجواب اشار الشر بقوله فيما بعد فالاقرب دون ان يقول فالصواب قوله ومن  
رام تقرير هذا الكلام آه الغرض منه رد على الخلفاء في حيث بين دليل الانحصار بالترديد بين النفي والاثبات بان يقول ان  
الاحوال البهيمية عنها هنا اما مختصة بالانشاء او لا الاصل الشناو والثاني اما ان يكون من تخصيص شيء بشئ بالطريق  
المعهود او لا الاصل الفصل والثاني اما ان يعجز تعلقه بالكلام كلا وجزءا او لا الاصل لا يجاز ومقابله والثاني اما ان يتعلق  
بجملة من حيث هي او لا الاصل الفصل والوصل والثاني اما ان يكون من احوال نفس الاسناد او لا الاصل احوال الاسناد  
الجزء والثاني اما ان يتعلق بالمسند اليه او لا الاصل احوال المسند اليه والثاني اما ان يتعلق بالمسند او لا الاصل احوال المسند  
والثاني احوال متعلقات الفعل قوله نف ادكلامه اكثر واظهره جزءا من وجه اكثرية فساد كلامه لانه مشتمل على ما ذكره المع ومن  
عدم الطائفة واليه لا فائدة فيه لان هذا المحرر ليس عقليا ولا استقرائيا حتى يحتاج الى النفي والاثبات بل هو مجرد على مداره على  
ابدا والمناسبة المقتضية للجعل فكانه قيل انما جعلت الابواب ثمانية لتناسب هذه الابواب من الاحوال فجعل لكل واحد منها  
بابا على حدة وهو لا يقتضي التردد بين النفي والاثبات فالحال اقرب ان يقال آه هذا اليف من تسمية الاعتراض بان ما ذكره المع  
وكذا ما ذكره الخلفاء لا فائدة فيه بل الاقرب الى الحق ان يقال في وجه انحصار اللفظ ابا جملة آه وجه الاقرية بيان سبب  
جعل كل واحد منها بابا على حدة حاصله ان مطمح النظر في جعل الاحوال ابوابا ثمانية لا ازيد ولا نقص هو بيان سبب افراد كل  
واحد منها بابا على حدة وبيان مخالفته بعضها عن بعض وهذا الوجه القرب الذي بين الشره لافراد كل باب على عن الاخر  
كما اشار اليه الشره فاجعل بابا على حدة فهو مشترك ذاتي او عرضي وما لم يجعل كذلك قوله هي الباب الاول آه اي باب احوال  
اسناد الجزى قوله بمنزلة بين الفضلة آه فيكون لها باب على حدة وهو متعلقات الفعل قوله المسند اليه والمسند آه بدل البعض



من العدة فيكون المسند اليه باب علمية والمسند باب علمية لانها ركبت العدة قوله ثم لما كان آه اشارة الى الباب  
 الخامس قوله وكذا من احوال الجملة آه اشارة الى الباب السادس بهذا التقسيم في الابواب الثمانية على رأى الشرر والاعلى  
 رأى المص لا ان عنده من التقسيم في المتن قوله والآه آه اى وان لم يكن لها مزيد شرف واهتمام فكل واحد من الفصل والوصل  
 من احوال الجملة داخلان فيها فلا يصح عدما بابا علمية هذا دليل من الشرر لجعل الفصل والوصل بابا علمية قوله ولذا لم يقل  
 آه اى المص اى لكون الفصل والوصل احوالا في نفس بابا علمية لم يقل المص احوال القصة كما قال في الاخر من احوال  
 الاسناد الجزى وحوال المسند اليه آه والا يلزم اضافة الشئ الى نفسه غرض الشئ من هذا القول استدلال بقول المص وعلى  
 مرآته كما فعل قوله ولما كان من الاحوال آه فيه اشارة الى الباب السابع وهو الابحاز ومقابلاه قوله وهذه كلها احوال آه فيه  
 اشارة الى الباب الثامن مع قوله ولما كان ههنا ابحاث آه وهو باب الثالث قوله فانحصر في ثمانية آه اى مقصود علم المعاني  
 هذا تفرع على ما ذكره الشرر من الاقضية في وجه الاختصار قال المص وتنبه آه خبر مبتدأ محذوف اى هذا تنبيه او مبتدأ خبره  
 محذوف اى تنبيه هذا بناء على جعل التنوين للتعظيم والتحقيق ليصح الابتدائية مثل شره ذاناب اى تنبيه عظيم او حقيق هذا  
 وهو في اللغة ايقاض الغافلين وفي الاصطلاح عناية عن اظهار ما سبق وانتظار ما لمحق صدر بالتنبيه لانه ليس يحتاج  
 الى كثير التفصيل لانه علم ما سبق اجمالا فيعلم بمجرد التنبيه قوله وتسم هذا البحث آه اى داخ دار كرد مصدق ابن بحث والقرض منه  
 دفع اعتراض وهو ان تصدير هذا البحث بالتنبيه لا يصح لان تصدير البحث بالتنبيه مما يكون فيما يكون ذلك البحث حاصل مما  
 سبق على وجه الاجمال ويكون ذكره لازلة الخفاء والغفلة وهذا البحث غير حاصل مما سبق فلا يصح تصديره بالتنبيه حاصل الدفع  
 ان هذا البحث اليف حاصل مما سبق على وجه الاجمال في قوله تطابقة او لا تطابقة لان الجزء كور في وجه المحرلة وصفان مشهوران  
 الصدق والكذب في قوله تطابقة اشارة الى الصدق وفي لا تطابقة الى الكذب فصيح تصديره بالتنبيه قوله منه ذكر ما آه اى قد  
 سبق من ذلك في حقيقته وهو الذكر الاجمالى قوله وقد علم آه القرض منه دفع اعتراض وهو ان تعريف المص للصدق دورى  
 لانه اخذ الجزى في تعريف الصدق بقوله مطابقة اى الجزى للواقع والصدق مأخوذ في تعريف الجزى لانه لا يعرف الجزى بما يحتمل  
 الصدق والكذب فلزم الدور حاصل الدفع ان هذا الاعتراض لا يرد على المص لانه لم يعرف الجزى بما يحتمل الصدق والكذب بل  
 المعلوم من كلامه ان الجزى كلام يكون نسبة خارج تطابقة او لا تطابقة كما مر فلم يأخذ في تعريف الجزى الصدق فلا يرد قوله  
 فالجزى على هذا المعنى آه اى على معنى كلام يكون نسبة آه القرض منه اعتراض ورد على السبك اى لانه البطل تعريف المشهور  
 للجزى للزوم الدور حاصل الاعتراض ان الدور وان لم يلزم على تعريف المص لكنه لازم على تعريف المشهور لانهم عرفوا  
 الجزى بما يحتمل الصدق والكذب فاخذوا في تعريفه الصدق وعرفوا الصدق بانه الجزى عن الشئ على ما هو به فاخذوا في تعريف  
 الصدق الجزى فلزم الدور قاجاب الشرر من جانب المشهورين بخوابين الاول بقوله فالجزى على هذا آه والثاني بقوله لانه الصدق آه  
 فحاصل الاول ان الجزى المذكور في تعريفه الصدق غير الجزى المأخوذ في تعريف الصدق لان الاول بمعنى الكلام الجزى والثاني بمعنى



الاخبار عن الشيء الى الاعلام عن الشيء فلا دور وحاصل الثاني ان الصدق المعروف به الجزئية الصدق المعروف بالجزلان  
 الاول صفة الكلام والثاني صفة المتكلم فلا دور وحصل الرد على السكاكي اليه لانه ابطال تعريف المشهور بالضرورة فلا  
 يلزم الدور فلا يكون باطلا قوله كافي قولهم آه اي قول المشهورين في تعريف الجزلان في تعريفهم اليه الجزء هو الكلام الجزئي  
 كما هو الظاهر فيكون الجزء المعروف بالصدق بمعنى الكلام الجزئية قوله وقد يقال بمعنى الاخبار آه اي قد يطلق الجزئية بمعنى الاخبار  
 والاعلام كالجزم الاخذ في تعريف الصدق كافي قولهم الصدق هو الجزء عن الشيء على ما هو به والكذب هو الجزء عن الشيء لا  
 على ما هو به فيكون الصدق المعروف بالجزئية بمعنى الاعلام لا بمعنى الكلام الجزئية فلا يلزم الدور قوله من الشيء آه الشيء عبارات  
 بهذا ما عن النسبة او عن الموضوع الاول اوفق بحسب المعنى اذ الجزئية عن الحقيقة هي النسبة لاذات الموضوع ولا المحمول فجزئية  
 كلمة ما عبارت عن الاثبات والنفي والوقوع واللا وقوع والثاني اوفق بحسب اللفظ لان المتعارف في الاستعمال محمول  
 عن بعد الاخبار هو الموضوع دون النسبة كما يقال اجبرت عن زيد دون اجبرت عن نسبة القيام اليه فكلمة ما عبارت عبارت  
 عن ثبوت المحمول لا وانتفاء عنه والاول مختار الشرح في شرح المفتاح وفي شرح العقائد والثاني مختار بعض المحققين و  
 كلا الاحتمالين صحيحان قوله على ما هو به آه الضمير المرفوع للشيء والجور للموصول اي الاخبار عن الشيء على وجه يكون  
 هذا الشيء بهذا الوجه في نفس الامر الواقع قوله بدليل تعدية عنه يعني آه متعلق القول في قولهم يعني ان الجزئية قولهم المذكور  
 بمعنى الاخبار بدليل تعدية الجزئية قولهم بكلمة عن الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الاخبار المنفرد من الجزئية قولهم  
 المقدم كونه يكون بمعنى الاتيان بالجزئية كما يقال الابدال بمعنى الاتيان بالبدل فلا يكون الجزئية الاخبار والاعلام والكشف  
 لا بمعنى الاتيان بالجزئية لانه لا يتعدى بكلمة عن قوله فلا دور آه كما قال به صاحب المفتاح واقرب المعهود اليه في الايضاح  
 ولذا غير تعريف الجزئية المشهور قوله اليه الصدق آه هذا هو الجواب الثاني كما عرفت قوله المذكور في تعريف الجزئية آه اي الصدق  
 المذكور آه قوله الجزئية عن الشيء بانه آه اي تعريف الصدق بانه الجزئية عن الشيء آه والفرق بين الجوابين ان مبني الجواب الاول  
 على الفرق بين الجزئين احدهما المعروف بالصدق والثاني المعروف بالصدق بان الاول بمعنى الكلام الجزئية والثاني بمعنى  
 الاخبار والاعلام ومبني الجواب الثاني على الفرق بين العديتين احدهما الواقع في تعريف الجزئية والثاني المعروف بالجزئية بان  
 الاول صفة الكلام والثاني صفة المتكلم فوضع الفرق بين الجوابين هكذا ينبغي تحقيق المقام بفضل الملك المنعم فدم او دام  
 العوام قوله والتفكر على انحصار آه الغرض منه اشارة الى بيان علته تعدد تفسير صدق الجزئية وكذبه كآسره المعهود بثلاثه  
 التفاسير اليه اشارة الى دفع اعتراض وهو ان تفسير الواحد كاف لصدق الجزئية وكذبه فلم يفسر المعهود بثلاثه التفاسير حاصل  
 الدفع ان تعدد التفاسير بناء على الاختلاف في صدقه وكذبه حيث ذهب الجمهور والنظام الى ان الجزئية منحصر في الصادق والكاذب  
 بمعنى شئ من الجزء خارج عنها لكن فسيح الجمهور بتفسير النظام بتفسير اخر والجا حظ ذهب الى عدم انحصار الجزئية في الصادق  
 والكاذب بل غلبت بينهما الواسطة بان يكون خبر غير صادق ولا كاذب فلا جمل ذلك الاختلاف وقع الاختلاف في تفسيره

لا وافق للضرورة الدور وحاصل الدفع ان تعدية الجزئية قولهم بكلمة عن دليل على كون



فقد اثبات تناسله كما ينبغي قوله خلافا للبحر اخطأ فيه اشارة الى خلاف الجاحظ عن الجمهور بان عمد ليس البحر منصرف في الصادق والكاذب قوله ثم اختلف آه فيه اشارة الى خلاف الجمهور والنظام من المعزلة في تفسير الصدق والكذب بعد الاتفاق على انحصار الصدق والكذب قوله فذهب الجمهور آه فيه اشارة الى ان التفسير المذكور اولاً في المتن فهو عند الجمهور لا عند النظام والجاحظ قال صدق الخبر آه انما قيد الصدق بالخبر لا احتراز عن صدق الخبر فانه عبارة عن الاخبار عما هو به لا عن المطابقة كما عرفت قوله اي مطابقة حكمه آه اي نسبة الخبر الغرض منه دفع اعتراض وهو ان اضافة المطابقة للخبر لا يصح لان الخبر عبارة عن اللفظ وهو لا يتصف بالمطابقة لانها صفة للحكم اي النسبة التامة للخبرية حاصل الدفع ان في عبارة المصدر المضاف مخدوف اي مطابقة حكم الخبر للواقع فصيح الاضافة ثم المراد من الحكم النسبة وليس للمعاني الاخرى من المحكوم به التصديق والتقية قوله فان رجوع الصدق والكذب آه دليل على تقدير المضاف في عبارة المصدر حاصله ان المطابقة وعدمها صفة للحكم اولاً وبالذات لان المراد بالحكم النسبة والمطابقة لا يكون بالذات الا في النسبة وبواسطتها يتصف الخبر بهما لان الخبر عبارة عن اللفظ وهو لا يتصف بالمطابقة وعدمها حقيقة فلذا قدر الشرع الحكم بها قوله وهو الخارج الذي آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان هذا التعريف لصدق الخبر يخالف عما يفهم مما سبق لانه يفهم منه صدق مطابقة النسبة في الكلام للخارج لا مطابقة النسبة للواقع حاصل الدفع ان المراد بالواقع هنا هو الخارج فلا مخالفة ولا تدفع قوله بيان ذلك آه اي بيان كون صدق الخبر مطابقة للواقع الغرض منه دفع اعتراضات الامة الاول انه يخرج عن هذا التعريف القضايا الذميمة والحقيقية لانه ليس فيها مطابقة الحكم للخارج لعدم وجود النسبة فيه ما في الخارج كما تقر في موضعه والثاني ان الحكم عبارة عن النسبة كما عرفت والواقع اللفظ عبارة عن النسبة فلم تطابقه الشيء لنفسه الثالث يلزم التدفع في كلامهم لانه يعلم من كلام بعضهم الصدق مطابقة للواقع وعن بعضهم مطابقة الكلام للخارج وعن بعضهم مطابقة الكلام لنفس الامر والرابع ان النسبة في الخارج كما هي موجودة في الخبر كذلك موجودة في الاثبات لان اقرب مثلاً في نسبة القرب الى المخاطب ولها خارج وهو ثبوت القرب وعدمه في الواقع لان الواقع لا يتخلو عنها فلذا قال بعضهم ان يازيد الا ان صادق ويازيد الغرض كاذب فلا يحصل الفرق بين الخبر والاشادات المشار الي دفع الاول بقوله وقع قطع النظر عما في الذهن آه حاصل الدفع ان المراد بالخارج هو النفس الامر فلا يخرج القضايا الذميمة والحقيقية لان النسبة فيها موجودة في النفس الامر وان لم تكن موجودة في الخارج لان نفس الامر عام من الخارج وشار الى دفع الثاني بقوله فطابقة هذه النسبة الحاصلة آه حاصل الدفع ان المطابق بصيغة اسم الفاعل النسبة الكلامية والمطابق بصيغة اسم المفعول النسبة الخارجية اعني النسبة في نفس الامر فلا يلزم مطابقة الشيء لنفسه وشار الى دفع الثالث بقوله وبهذا معني مطابقة الكلام للواقع آه حاصل الدفع ان كل ما عبارات واعتبارات المقصود منها واحد وهو مطابقة النسبة الكلامية للنسبة النفس الامرية فلا يلزم التدفع في كلامهم ما شار الى دفع الرابع بقوله فاذا قلت ابيح آه حاصل الدفع ان الفرق بين الاشادات والاخبار باعتبار قصد المطابقة للواقع في الاخبار لا في الاثبات يعني ان الاثبات ان كان نسبته خارجاً لمطابقة اولاً لمطابقة



لكن لا يقصد المطابقة في الالفاظ بخلاف الجزئ فحصل الفرق بينهما باعتبار ان عدمه قوله على وقوع النسبة اه المراد وقوع النسبة  
 حصولها سواء كانت ايجابية او سلبية فلذا صح التردد بقوله اما بالثبوت او بالنفي قوله بين شيئين اما في طرفين من الموضوع و  
 المحل قوله اما بالثبوت اه في موضع الصفة المقدره للمصدر اي دل على وقوع النسبة وقوعا اما بالثبوت او بالنفي قوله بان هذا  
 ذلك ايه بيان وقوع النسبة الثبوت اي المحل ثابت للموضوع في الموجهة واه قوله في النفي بان هذا ليس ذلك اي سلب  
 المحل عن الموضوع في السالبة قوله لا بد وان يكون اه خبران في قوله ان الكلام الذي اه الواو اما زارة بين اتم النفي الجسر  
 وهو به وخبر بان يكون بينهما اه اورد في الزيادة تأكيد اللصوق بين اسم الاو خبرها واما للعطف على المقدر وهو خبر لا فيكون  
 التقدير لا بد حاصل وان يكون بينهما اه فان قيل ان الجملة اذا وقعت خبر لا بد ان يكون فيها عايدا الى المبتدأ لترتب مع  
 ان العائد ليس بموجود هنا فلا يصح جعله خبرا عنه قلنا ان العائد موجود هنا وهو الضمير في قوله بينهما اه الرجوع الى الشيين  
 وهما عبارتتا عن طرفي الكلام ثم البناء في قوله منع قطع النظر اه داخل على الخبر حكما لا نه فاقدم على الجز معمول هو الظرف المذكور  
 ووقع موقعا داخل عليه الفاء في الحقيقة زائدة في الجز على مذنب الاختش فاصل العبارة بهذا ان الكلام الذي  
 دل اه فلا بد وان يكون بينهما نسبة اه مع قطع النظر عما في الذهن اه قوله من النسبة اه بيان ما في عما في الذهن قوله لانه اما  
 ان يكون اه الضمير شان دليل يكون النسبة ثبوتية او سلبية بين الطرفين قوله فمطابقة هذا ان مبتدأ خبره يصدق وعدمه با  
 كذب اه هذا التفرع عما سبق لرفع الاعتراض الثاني كما عرفت قوله المفهومة من الكلام اه صفة ثابته للنسبة فان قيل الظاهر انها هي  
 النسبة التي يدل عليها الجز اي وقوع النسبة او لا وقوعها والجز لا يدل الا على الوقوع الواقعي هي النسبة المفهومة والخارجية ايضا  
 واقعية فكيف تصور تطابقهما مع اتحادهما قلنا ان الوقوع له اعتباران احدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع  
 والاخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيره باعتبار الاخر فيجوز ان يتحقق المطابقة بين  
 المتغائرين بالا اعتبار قوله بان تكونا ثبوتيتين اه بيان كيفية المطابقة بين النسبة الكلامية والخارجية كما في زيد قائم بان  
 حصل القيام في الواقع قوله او سلبتين اه كما في زيد ليس بقائم ولم يحصل القيام في الواقع فاما المطابقة باعتبار الكيف و  
 ان اختلفت من جهة اخرى لان الذهنية ادراك وعلم والخارجية معلوم ومتعلقة قوله وعدمها كذب اه بان يكون  
 احدهما ثبوتية والاخرى سلبية كما اذا قيل زيد قائم ولم يحصل القيام في الواقع او قلت زيد ليس بقائم وقد حصل  
 القيام في الواقع فللكذب صورتان كما ان للصدق صورتين كما عرفت الا ان دلالة الكلام على الصدق حقيقة  
 وعلى الكذب احتمال عقلي كما حقق في موضعه فالحاصل ان النسبة على ثلاثة اقسام كلامية وذهنية وخارجية فالكلامية  
 جزء للكلام والذهنية يشتمل عليها ما دل في الذهن والخارجية مالم يطرئين مع قطع النظر عن فرض الفاضل باعتبار  
 المعبر مع قطع النظر عما في الذهن والكلام فمطابقة ما في الذهن لما في الخارج صدق وعدمها كذب وان كان ما في الخارج  
 موجود في الذهن فالتضاد الذهنية صادقة وكاذبة اذ نسبتها خارج ذني قوله هي مطابقة الكلام اه اي مطابقة



نسبة الذاتية للخارجية معنى مطابقة الكلام أه هذا هو دفع اعتراض الثالث كما عرفت قوله فاذا قلت اتبع أه بصيغة  
التمكلم المضارع هذا هو دفع الاعتراض الرابع بالفرق بين الجزاء المشاكاك علمت بخلاف بعث الانشاء أه وانما عبر بالماضي  
في الانشاء وبالمضارع في التبرع كلها ما يدلان على الحال الامارة الى ان الموضوع للانشاء او شرا في قوله  
الماضي على ما تقرر في الفقه قوله البيان في ذلك أه في كون النسبة خارجية الغرض منه دفع اعتراض وهو انه علم  
مما سبقت ان النسبة على قسمين نسبة في الخارج ونسبة في الذهن مع ان النسبة من الامور الاعتبارية لا تحقق له في  
الخارج كما يتبين من كونه حاصل الدفع ان الخارج الذي اضيف اليه النسبة خارج الذهن اعني الواقع ونفس الامر وكونهما  
خارجية بهذا المعنى لا يقتضي في كونهما غير خارجية اي غير منسوبة الى الخارج الذي هو بمعنى الاعيان وليس المراد بكون النسبة  
خارجية انها متحققة في الخارج والاعيان كبياض الجسم حتى يلزم المنافات قوله بالفرق الظاهر أه علمه لانتفاء الاقتض  
وحاصل الفرق بين المثالين ان الخارج في المثال الاول ظرف للحصول الربط للقيام فيراد بكونه خارجيا اعني الذهن  
وواقعيا لعدم تصور كونه خارجيا بمعنى كونه موجودا في الاعيان ويقابل الخارجي بهذا المعنى الاعتباري بمعنى الاشتراك  
والخارج في المثال الثاني ظرف للحصول في نفسه للقيام فيراد من كونه خارجيا كونه موجودا في الاعيان لعدم وجود الباطل  
في مفهومه من الحمل على هذا المعنى ويقابل الخارجي بهذا المعنى الاعتباري بمعنى الاشتراك في الذهن والاول صادق والثاني  
كاذب وتشرح الدفع ان الموجود الخارجي عبارة عما يكون الخارج ظرفا لوجوده لانفسه فمعنى قولنا زيد موجود في الخارج  
ان الخارج ظرف لوجود زيد لانفسه فزيد موجود خارجي لكون الخارج ظرفا لوجوده ومعنى قولنا وجود زيد موجود في الخارج ان  
الخارج ظرف لنفسه لوجوده فزيد ليس موجودا خارجيا لكون الخارج ظرفا لنفسه لوجوده وبهذا معنى كون النسبة الخارجية ان  
الخارج ظرف لنفسه لوجوده حتى يلزم المحذور وهو كون النسبة موجودا خارجيا بالفرق بين قولنا القيام حاصل  
لزيد في الخارج اعني الوجود الربط في الخارج فيكون الخارج بمعنى نفس الامر ظرفا لنفس الوجود الربط اعني النسبة وهو محال  
شك في صحته لانه لا يلزم منه كون النسبة موجودا خارجيا لانه من معنى الوجود الخارجي ومعنى القول الثاني ان حصول  
القيام لزيد اعني النسبة والوجود الربط امر متحقق موجود في الخارج فيكون الخارج ظرفا لتحقيق النسبة والوجود الربط وهو  
باطل قطعاً ولا يلزم منه كون النسبة موجودا خارجيا كما مر من ان المعنى الموجود الخارجي ما يكون الخارج ظرفا لوجوده لانفسه  
فالخارج لا محذور في كون النسبة في الخارج بمعنى ان الخارج ظرف لنفسه لوجوده حتى يلزم منه كون النسبة موجودا خارجيا  
قوله فانما لو قطعنا النظر أه دليل على صدق القول الاول وكونه مجزوا لان القيام حاصل لزيد في حد ذاته مع قطع النظر عن  
اثر كنهه وهذا معنى كون النسبة خارجية ولم يتعرض الشرح لدليل بطلان القول الثاني مع ان الفرق يتم به نظوره وهو لزوم كون  
النسبة موجودا خارجيا وكونه مقرا حيث يقولون ان النسبة من الامور الاعتبارية وان الخارجية واقعة تعلق الغرض به  
اذ المقصود ان كون النسبة في الخارج بالمعنى الذي ذكرناه لا يقتضي فيه ما هو المقرر عندهم من ان النسبة من الامور الاعتبارية



دون الخارجية اى الاعيان فيكون حاصل الدليل انا اذا قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فانا نجزم ان القيام حاصل  
 في الخارج بان يكون الخارج ظرفا لنفس ذلك المحصول فيكون القول الاول مجزوماً به او التفصيل في حواشي الشيرازي قوله  
 وبذا معنى وجود النسبة الخارجية اه معنى ان النسبة لما كانت عبارة عن الوقوع الواقعي كحصول القيام لزيد في المثال الاول فإطلاق  
 الخارجية عليها انما يكون بمعنى كونها واقعية يعنى غير اعتبارية بمعنى الاختراعية لعدم صلاحية كونها خارجية بمعنى غير ذهنية  
 كما عرفت في الفرق بين المتساكين وإطلاق الخارجية على النسبة بهذا المعنى لا ينافي كونها اعتبارية ذهنية قال وقيل اه الغرض  
 منه تفسير اخر لصدق الجزم بقوله النظام اه تعين قائل هذا القول قوله صدق الجزم اه زاد الشرح هذه العبارة لان مقولة القول  
 لا يكون الاجمالية وقوله مطابقة لا اعتقاد المجزأه مفرد لا يكون مقولة القول فيكون المبدأ المحذوف في عبارة المتن فصح كونه  
 مقولاً لا يفي الكلام في صدق الجزم كذبه باعتبار مطابقة لا اعتقاد المجزأه لا مطلقاً مطابقة لا اعتقاد المجزأه فلم يقدر بهذه العبارة  
 انزم خروج البحث فلهذا زاد الشرح قوله ولو كان ذلك لا اعتقاد اه زاد الشرح لفظ كان لان لو الشرطية لا يدخل الاعلى الفعل  
 الماضي لفظاً او تقديره اذ كذا قوله خطأ منصوب يقتضى الناصب فزاد الشرح كان فحصل الفعل الماضي والناصب له لان خبر  
 كان منصوب قوله غير مطابق للواقع تفسير الخطأ قوله اى عدم مطابقة اه تعين المرجع في قوله عدمها بان مرجع جميع ما يعبر  
 في الصدق لان الكذب متقابل لما يعبر فيه اثباتاً يعبر في الكذب نفياً فيقول القائل اه بيان المثال للصدق والكذب على  
 مذهب النظام قوله معتقد اذ ذلك اه اى النقيضة قوله والواو في قولنا اه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الواو في قوله هو خطأ  
 اه يقتضى المعطوف عليه هو منها ليس بموجود فلا يصح ايراده حاصل الدفع لوجهين اشارة الى الاول بقوله والواو اه والى الثاني  
 بقوله وقيل للمعطف اه حاصل الاول ان الواو ليس للمعطف بل للحال والحال هو كلمة لو وما بعدهما بتاويل مفروضاً لان  
 لو بجى كثر في الحالات والفرضيات اى مفروضاً خطائية فلا تكون كلمة لو لاتعلق ولا معنى الاستقبال بل لمجرد الغرض  
 والاستدلال الجزاء واليه ذهب العلامة الزمخشري في مثل هذا المقام كما في تفسير قوله نعم ولا ان تبدل بهن ولو اعجبك  
 حسنهن الواو للحال والمعنى مفروضاً اعجابك حسنهن وحاصل الثاني ان الواو للمعطف والمعطوف عليه محذوف تقديره لو لم  
 يكن خطأ ولو كان خطأ وقوله اى لو لم يكن اذ اظهر لمعطوف عليه المقدر والجزء المحذوف فيها تبدل عليه الجملة السابقة و  
 بى صدق الجزم مطابقة لا اعتقاد المجزأه لو لم يكن خطأ فهو صادق ولو كان خطأ فهو اليقيني صادق قوله والمراد بالاعتقاد  
 اه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المتبادر من الاعتقاد المشهور عندهم وهو التصديق الجازم الذى يقبل  
 اى التقايد فخرج منه صدق الجزم المعلوم اعنى اليقيني والجزم المظنون ويلزم الواسطة عنده بين الصدق والكذب النظام  
 لا يقول به لانه من جملة القائلين باختصار الجزم في الصدق والكذب حاصل اليقيني انه ليس المراد بالاعتقاد هنا الاعتقاد المذكور  
 بل الحكم الذهن الجازم والراجع سواء يقبل التشكيك اذ لا يدخل العلم اليقيني والنظنى استغنى الواسطة قوله فيعلم العلم او تفرغ  
 على تعميم الاعتقاد يعنى فيعلم العلم اليقيني لان العلم في هذا الفن عين اليقيني فقط لا ما هو اعم كما عند الميزانيين والمراد بالحكم



بهنا التصديق لا النسبة ولا المعاني الاخرى هو حكم جازم انه تعريف للعلم البقيني قوله الاعتقاد المشهور عطف على قوله العلم  
 قوله هو حكمه تعريف الاعتقاد المشهور قوله يقبله اى التشكيك قوله الظن عطف على قوله العلم اليقيني قوله هو حكمه عطف  
 تعريف للظن قوله فالمراد بالمعلوم انه تعريف اليقيني على تعميم الاعتقاد قوله لانه الحكم انه دليل للكون الموهوم كما ذابا حاصله ان  
 الموهوم كاذب لصدق تعريف الكذب عليه لان فيه حكم بخلاف طرف الراجح اعني الطرف المرجوح والطرف الراجح عبارة  
 عن الاعتقاد لانه عبارة عن الظن وهو قسم من الاعتقاد فيصدق على الموهوم انه خبر غير مطابق للاعتقاد اعني الطرف  
 الراجح فان قيل ان اطلاق الحكم الموهوم لا يصح لان الحكم عبارة عن التصديق فالوهم قسم من التصور اوجب عنه ان الحكم  
 بهنا بمعنى الادراك من قبيل ذكر الخيالى من واردة العام فلا اشكال قوله بخلاف الطرف الراجح انه متعلق بالحكم قوله واما التشكيك  
 انه الغرض منه اعتراض على النظام وهو ان لم يلزم عليه الاعتراض بالمعلوم والظنون والموهوم لكن يرد عليه الاعتراض بالتشكيك  
 لانه على تفسيره واسطة بين الصدق والكذب لانه الاعتقاد فيه اصلا لكونه عبارة عن تساوى الطرفين حتى يتصف بالمطابقة  
 وعدم المطابقة والنظام غير قائل بالواسطة قوله اللهم الا انه جواب عن جانب النظام حاصله ان التشكيك داخل في الكذب  
 لصدق تعريفه عليه وهو عدم المطابقة للاعتقاد لانه كما يصدق عند وجود الاعتقاد وعدم المطابقة لك يصدق عند عدم الاعتقاد  
 اصلا لان السالبة قد يصدق عند عدم الموضوع اليقيني لكن تصدير الجواب بكلمة اللهم يدل على ضعفه وجه ضعفه ان صدق  
 السالبة عند عدم الموضوع مخالف وجوده واليقيني انه خلاف المتبادر لان المتبادر من تعميم الاعتقاد بقوله ولو خطأ وجود الاعتقاد في  
 الصدق والكذب كليهما وعدم الاعتقاد في الشك ظاهر فيلزم الواسطة عنده واليقيني على هذا يدخل الناشئ في الكذب لعدم  
 المطابقة للاعتقاد فيه وهو خلاف الاجماع لان الصدق والكذب من اوصاف الجردون الا ان قوله لا يقال ان الغرض منه  
 رد عما يجاب عن اعتراض التشكيك الى لا يقال في الجواب عن جانب النظام عن اعتراض الواسطة بالتفنية المشكوك وحاصل  
 هذا الجواب ان التشكيك خارج عن الجرح فلا يكون واسطة لانه لا حكم فيه اعني التصديق وكل ما لا حكم فيه اى التصديق فلا يكون  
 جرحا فلا يكون المشكوك جرحا قوله ليكون صادقا انه متعلق بالمنفى لا بالنفى قوله لانه لا حكم معه ولا تصديق انه دليل لقوله ليس  
 بجرحه المراد من الحكم التصديق فقوله التصديق بيان للحكم فيكون الحكم بمعنى الاعتقاد والاشتراف اى التصديق ففي زيادة  
 التصديق اشارة الى ان الحكم بمعنى التصديق لا بمعنى النسبة يعنى ان الجرح لا بد فيه من التصديق لانه متعلق بالنسبة التامة  
 الجزئية وهي تكون في الجرح لا التصديق فيه فلا يكون جرحا فلا يكون المشكوك جرحا قوله بل هو مجرد التصور انه اشبات للصغرى  
 والكبرى محذوف ودليله ان غير المصدق ليس بجرح على ما هو المشهور من فذهب النظام والمحافظة كما هو المقرر في مقوله قوله  
 لانا نقول انه رد عن الجواب المذكور بقوله لا يقال انه حاصله ان صغرى الدليل مسلم لكن الكبرى غير مسلم اعني كل ما لا  
 حكم فيه فلا يكون جرحا لان مدار الجرح كما يصدق عليه تعريفه على اصل النسبة لا على تصديق النسبة واصل النسبة موجودة في المشكوك  
 فلا يصح قوله ان المشكوك ليس بجرح لانه لا حكم معه ولا تصديق انه قوله فكلامه خبر لا محالة انه جرحا اذا اى اذا تلفظ بالجمله الجزئية



المشتملة على النسبة التامة الجزئية فيكون خبراً البتة وان لم تكن مصداقاً بها قوله بل اذا تيقن انه اضراب وترقى من صورة  
الشك الى صورت الانكار يعني اذا لم يكن العلم على القضية المنكرة فتكون خبراً في صورت المشكوكية مع العلم على تناوي  
الطرفين كيف لا تكون خبراً قوله تمسك النظام اه زاد الشرح هذه العبارة لاطمار متعلق الباء في قوله بدليل قوله نعم ان  
يتقضى المتعلق وهو غير مذکور في المتن وايضاً الفرض منه دفع اعتراض وهو ان الدليل لا يكون الا للمدعى وهو لا يكون الا قضية  
من قبيل التصديقات والمذكور فيما قبل تعريف الصدق والكذب عنده وهو من قبيل التصورات فلا يكون هذا الدليل دليلاً له  
حاصل الدفع ان المذكور فيما قبل من تعريفها ليس المدعى بل المدعى مقدر وهو قضية اي تمسك النظام قوله والله يعلم انك  
لرسول الله اه هذه جملة معترضة اوردت لبيان ان قوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون اه ليس راجعاً الى انك  
رسول الله اي الى المشهود به الواقع بل الى اعتقادهم والا لكان قولهم كذباً اي عدم مطابق للواقع فلا يكون الرسول رسلاً  
في الواقع وهو باطل فلذا زيدت هذه الجملة هذا على طريق استدلال النظام واما على طريق الجمهور فزيادة هذه الجملة لبيان ان  
قوله ان المنافقين لكاذبون اه راجع الى الشهادة والتسمية او المشهود به في زعمهم كما سيبي في الرد عليه فلو لم تكن هذه الجملة  
توهم رجوع الكذب الى الواقع وهو باطل كما عرفت قوله فانه نعم اه تطبيق الدليل مع المدعى بكون الآية دليلاً على مذنب  
النظام حاصلة الله تعالى وصف المنافقين بكونهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله مع ان نسبة ذلك  
الكلام وهو ثبوت الرسالة له مطابقة للواقع لكنها غير مطابق لما في اعتقادهم من كونه غير رسول الله فدل هذا الكلام  
على ان كذب الخبر عدم مطابقة للاعتقاد واذ اثبت ان الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق المقابل  
له مجرد مطابقة الاعتقاد اذ لو كان الصدق عبارة عن المطابقة للواقع دون الاعتقاد فلا يصح اطلاق الكذب عليهم  
في الآية لان كلامهم مطابق لما في الواقع كما اشار اليه الله بقوله فلو كان الصدق عبارة اه فيكون الدليل بالآية المذكورة  
عاماً على مذنب النظام قوله سئل عليهم اه اي حكم حكماً قوياً عليهم قوله فلو كان الصدق عبارة اه فيه إشارة الى تمام الدليل  
على مذنب لان اتهامه في جانب الكذب على مذنب النظام ظاهر من الآية المذكورة واشتاء في جانب الصدق غير ظاهر  
فاشار الله به الى القول الى اشتاء في جانب الصدق ايضاً كما عرفت قوله لما صح هذا اه اي اطلاق الكذب عليهم  
في الآية قال رد بان المعنى اه الفرض منه رد مذنب النظام في الصدق والكذب وجواب عن جانب الجمهور باستدلالهم  
بالآية المذكورة قوله هذا الاستدلال اه اظهار نائب فاعل رد حاصل الرد عليه بجوابين الاول بالمنع وله سندان كما  
الشرح والثاني بالتسليم واشار المصدر الى الجواب الاول مع سنده بان المعنى لكاذبون في الشهادة او في تسميتها  
اه والى الثاني بقوله المشهود به في زعمهم اه فحصل الجواب الاول النفي انما لان لم ان الكذب وهو مدلول قوله والله  
يشهد ان المنافقين لكاذبون راجع الى المشهود به وهو قولهم انك لرسول الله جملة خبرية حتى يكون الصدق والكذب  
عبارتين عن مطابقة الاعتقاد وعدمها لانه لم لا يجوز ان يكون راجعاً للشهادة وهو قوله تشهد باعتبار تضمنه خبراً



كاذباً وهو ان شرادتنا هذه اى انك لرسول الله من صميم القلب وخلص الاعتقاد او راجعاً لتسمية خبرهم بهذا الشهادة  
 لان الشهادة انما تكون على وفق الاعتقاد اى موافقة اللسان مع القلب وكلما هم ليس على وفق اعتقادهم فلا  
 يسمى شهادة الحاصل ان كون هذه الشهادة من صميم القلب وخلص الاعتقاد او كون هذا الخبر شهادة كما انه خلاف معتقدتهم  
 لك خلاف الواقع اليه فاحتمل ان يكون تكذيب الله اياهم راجعاً الى كونها خلاف الواقع لا الى كونها خلاف معتقدتهم و  
 معلوم ان الدليل اذا وقع فيه الاحتمال الاخر سقط به الاستدلال فلا يصح الاستدلال بهذه الآية لاحد من فريق الجمهور النظام  
 واما حاصل الجواب الثاني السلم المشار اليه بقوله المشهود به آه فهو اننا سلمنا ان التكذيب راجع الى الشهود به كما علم النظام  
 لكن لا سلم انه راجع اليه باعتبار الواقع في نفسه بل هو راجع اليه باعتبار الواقع في زعمهم واذ كان راجعاً باعتبار الواقع في زعمهم  
 صدق ان الكذب عبارة عن عدم مطابقة حكم الخبر للواقع في الزعم وهو المطلوب لان المراد من الواقع المأخوذ في صدق الخبر  
 كذبه عند الجمهور زعمهم ان يكون ذلك الواقع باعتبار الزعم او باعتبار ما في نفسه فلا يكون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد للخبر كما  
 قال النظام مستدل بهذه الآية قوله ادعاهم فيها المواطاة آه هذا عطف لتفسير الشهادة اى موافقة اللسان مع القلب  
 الغرض من الإشارة الى رد ما قيل من ان الكذب راجع الى قولهم شرادتنا في الشرح بقوله وما قيل انه راجع آه واليه دفع  
 اعتراض وهو ان الشهادة من قبيل الاثبات الشرعي فلا توصف بالكذب لانه من اوصاف الاخبار فكيف يكون التكذيب  
 راجعاً اليها حاصل الدفع ان التكذيب راجع اليها لا باعتبارها في نفسها بل باعتبار ما تضمنه خبرها كاذباً وهو ان شرادتنا هذه  
 من صميم القلب وخلص الاعتقاد قوله من صميم القلب آه اى من القلب السليم اى الخالص من قبيل اضافة السفة الى الوصف  
 وقوله وخلص الاعتقاد عطف لتفسير له قوله بشهادة ان آه دليل التضمن اى لدلالة المؤكديات الثلاثة في قوله انك  
 لرسول الله الغرض منه دفع اعتراض وهو انه ليس في كلامهم ادعاهم المواطاة فكيف يكون التكذيب راجعاً اليه حاصل  
 الدفع ان ايراد التأكيدات المذكورة يدل على ادعاء المذكور بالنظر الى لازم فائدة الخبر لان المخاطب بهذا الكلام هو رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وهو عالم لاصل الحكم وفائدة الخبر ومنكر لازمه وهو علمهم بكونه رسول الله ص فقصودهم بالقاد هذا الخبر اليه  
 انما هو افادة كونه عالمين بمضمون هذا الخبر معتقدين له والمخاطب منكر فأكده ما قصدوا فكأنهم قالوا اننا معتقدون لمضمون  
 هذه الشهادة وان هذه الشهادة من صميم قلوبنا وخلص اعتقادنا قوله ولا شك آه تمتة الرد عليه بان الكذب ليس عبارة  
 عن عدم مطابقة الخبر لا اعتقاد الخبر في الآية المذكورة بل هو عبارة عن عدم مطابقة الواقع فيها كما قال الجمهور لكونهم المناقبين اليه  
 يقولون بانواهم ما ليس في قلوبهم فلا يكون كذبهم باعتبار القلوب والاعتقاد بل باعتبار الواقع والغرض من قوله ولا شك انه  
 راجع الى قولهم ان شرادتنا هذه من صميم القلب آه وما قيل انه آه قاله قطب الدين الشيرازي بهذا الصريح الرد على ما قيل في  
 فهم عبارة المعبرين ان معناها اننا نمنع رجوع التكذيب الى الخبر وهو المشهود به لم لا يجوز رجوعه الى قولهم شهد لانه خبر غير مطابق  
 للواقع بدون تضمنه خبر كاذباً فليتم ما قال النظام فصل الرد عليه فرد الشرح بقوله ليس بشئ قوله لظهور انه ليس بخبر آه دليل الرد عليه



حاصله ان رجوع الكذب الى قولهم لشهد بالبيع لانه يرجع الى الجزم به ليس بمنزلة بل هو انما شرعى مثل بعث واستمرت  
 اذ لو كان خبر عن الشهادة في الحال او الاستمرار لا يقتضي وجود شهادة اخرى منهم لتكون محكي عنها هذه الشهادة كما هو حال الاخبار  
 وهي ليست موجودة عنهم بل التوجيه لكلام المصنف ما قال الله من ان الكذب راجع الى قولهم لشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا كما قال  
 ابي تميم بن ابي سنان في قوله في التفسير المذكور كما تفصيله قوله او المعنى بانهم آه زاد الشرح هذه العبارة للاشارة الى ان قوله في تسميتها  
 آه عطف على قوله في الشهادة آه فيكون ما قبل المعطوف عليه معاداهما قوله في تسمية هذا الاخبار آه في هذا التفسير اشارة الى ان  
 قوله تسميتها مصدر مضاف الى المفعول الثاني والاول مخدوف وهو الاخبار ولذا الفاعل اصل العبارة بهذا المعنى في تسميتها هذا الاخبار  
 شهادة قوله في الخالي عن المواطات آه صفة الاخبار وبيان لان المراد من الاخبار اخبار المتأخرين وهو حال عن موافقة اللسان مع  
 القلب قوله لان المواطة مشروطة آه اي موافقة اللسان مع القلب دليل لكون الكذب راجعا الى تسمية هذا الاخبار شهادة حاصله ان  
 الشهادة لا يقال لما لا يكون فيه المواطة اي موافقة اللسان مع القلب وخبرهم كذا لانه ليس في كلامهم مواطة فلا يسمى شهادة مع انهم  
 سموها شهادة فيكونون كاذبين فيما قلنا نسب الكذب الى شهادةاتهم قوله وفيه نظر آه اي في السند الثاني للجواب الاول اعتراض  
 حاصله ان الكذب لا يكون الا في النسبة الجزئية لانه من اوصافها التسمية وصف من اوصاف المسمى فلا يتصف بالكذب بل انما  
 يتصف مثله باللفظ في اطلاق اللفظ ولو سلم ان تسمية الشئ بالشئ من قبل الاخبار فلا نسلم كذب هذه التسمية منهم لعدم  
 المواطة لان شرط المواطة في مطلق الشهادة سواء كانت صادقة او كاذبة ممنوع لوجود شهادة الزور بدون المواطة وان كانت  
 في الشهادة صادقة معبرة والجواب عن الاول ان التسمية وان لم تكن من باب الاخبار لكنها متضمنة للاخبار اعني قولهم هذا مسمى  
 بالشهادة فيكون الكذب راجعا اليها باعتبار تضمن محكي خبريا والجواب عن النظر الثاني التسليم ان المواطة في مطلق الشهادة  
 وتسمية شهادة الزور بالشهادة مجاز تسمية البيع بالبيع الفاسد والباطل القول ان المواطة وان لم تكن شرطا في مطلق الشهادة  
 لفظ لكنها شرط عرفي بان يكون الاخبار صادرا عن علم ومواطة القلب ومراد المصنف باعتبار العرف دون اللفظ قوله لان مثل هذا  
 آه اي تكذيب الرجوع الى التسمية قوله وحاصل الجواب ان الغرض منه توطئة للدواعي من قال ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا  
 الى قولهم انك لرسول الله والوجه الثالث لبيان السند كاسياني في الشرح وايضا الغرض منه اشارة الى ان ما ذكره المصنف في  
 رد النظام بان الكذب راجع الى الشهادة او الى التسمية جواب واحد لسندان وليس به جوابين كما هو السناد من كلامه لانه  
 بايراد كلمة او فيكون الرد على النظام بجوابين لا باجوبة ثلاثة كما يتوهم وايراد كلمة او باعتبار سندان لا باعتبار ان ههنا  
 جوابا مستقلا آخر وايضا الغرض منه فرق وتطهير من ان الجواب الاول معنى وله سندان والجواب الثاني تسليما قال او  
 في الشهود به آه هذا هو الجواب الثاني في رد النظام وقد مر تقريره قوله اي المعنى انهم آه فيه اشارة الى ان هذا القول عطف  
 على قوله في الشهادة او في التسمية آه فيكون ما قبل المعطوف عليه مرعيا في المعطوف قوله اعني في قولهم آه الغرض منه دفع  
 ما يتوهم من ان يكون المراد من الشهادة لفظه هو ليس بمذكور في الآية الكريمة فكيف يكون الكذب راجعا اليه حاصل الدفع



ليس المراد لفظ بل المراد منه صدق وهو قولهم انك رسول الله بل كفى في الواقع بل اي كفى ليس المشهود به لهم في الواقع بل آه  
في اشارة الى ان قوله في محرم قيدا اخر لاني لا اتقنى يعني كون ذلك المشهود به باعتبار عدمهم لغيره وليس في الواقع  
مشهود به لهم مع قطع النظر عن عدمهم لانهم لا يقولون بكونه رسول الله في الواقع لتناقضهم فيكون تكذيبهم  
بقوله ان المنافقين كاذبون انهم كاذبون في الواقع في مزعمهم لانه رسول الله في الواقع قوله: واعلم انهم لم يابل  
تفسير الزعم لانه قول بطل واعتقاد فاسد قوله: لانهم يعتقدون دليلا لكون الكذب راجعا الى المشهود به غيرهم  
حاصل انهم يعتقدون ان قولهم انك رسول الله في زعمهم غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عند عدم مطابقة  
الواقع كما هو عند الجمهور لعدم مطابقة الاعتقاد بهم كما هو عند النظام فلا يصح استدلال النظام بالآية المذكورة  
قوله: لكنه صادق دفع ما يتوهم من ان قولهم اذا كان كاذبا في زعمهم في الواقع فيكون كاذبا في نفس الامر ايضا  
بدون زعمهم مع انه باطل لانه رسول الله في نفس الامر قطعا بحاصل دفع ان كذب قولهم في الواقع في زعمهم واعتقادهم  
لا في نفس الامر لانه رسول الله في نفس الامر فانه قيس من جانب الله انهم كاذبون في نفس الامر في هذا الخبر الصادق الواقع  
وحينئذ لا يكون الكذب الا بمعنى عدم المطابقة للواقع كما هو عند الجمهور للكما قال النظام قوله: فالتاقل السلاية توهم  
منشأ التوهم لفظ زعمهم في قولهم او المعنى انهم كاذبون في المشهود به في زعمهم فانه يؤهم ان الكذب لعدم مطابقة زعمهم  
واعتمادهم كما هو منسوب للنظام فلا يصح الرد عليه بهذا الجواب قوله: فبين المعنيين كون الجواب اى مسافة ليجوز ان أحدهما  
عدم المطابقة للاعتقاد وهم فقط وثانيهما عدم المطابقة للواقع في اعتقادهم يعني ان هذا الخبر كاذب في زعمهم لانه غير  
مطابق للواقع فيه فقوله في زعمهم متعلق بالمشهود به لا بالكاذب فمدار الزعم على الاول والمراد الثاني فيكون الكذب بخلاف عدم  
المطابقة للواقع كما هو عند الجمهور لاعتقادهم عدم المطابقة للاعتقاد كما هو عند النظام فلا يصح الاستدلال بالآية المذكورة على عدم  
قوله: فظهر مما ذكرنا تصريح بالرد على ما سياتى اى فظهر من قول المصنف انه جواب مستعمل وليس راجعا الى الجواب الاول قوله:  
فقد ما قيل لا دلالة له في تسليم جوع التكذيب الى المشهود به المنع كما هو لكون الكذب عدم المطابقة للاعتقاد بخلاف المعنيين الاولين  
فانها منحصرة في رجوع التكذيب الى المشهود به فلا يكون راجعا الى الجواب الاول والجواب من جانب قيل ان الجواب الحقيقي  
منع كون الكذب راجعا الى قولهم انك رسول الله وفي الثالث وان كان راجعا اليه لكنه ليس باعتبار نفس الامر بل باعتبار  
بهم الباطل قوله: ان الجواب الحقيقي قيد الحقيقي لانه في الظاهر ثلاثة اجوبة قوله: واعلم ان ههنا وجهان اى عن استدلال النظام  
جواب اخر غرضه جواب اخر عن استدلال الآية المذكورة حاصله ان الكذب فيها ليس راجعا الى المشهود به بل هو راجع الى حلف المنافقين  
المذكورة مما قبله الى تنصتوا على من عند رسول الله فكلوا فيه كاذبين معنى عدم مطابقة كلامهم للواقع لا بمعنى عدم مطابقة الاعتقاد  
لانه عن النظام وايضا نقول في الجواب عن استدلال المصنف قوله ان المنافقين كاذبون ان عادتهم الكذب في اكثر الامور فلا تهم  
بمجرد صدقهم وهو ههنا شهادتهم برسالتك فيكون الكذب ايضا بمعنى عدم مطابقة الواقع للاعتقاد كما قال النظام  
قوله: لم يذكره القوم فان هذا ذكره الرازي في تفسيره فكيف يصح قوله لم يذكره القوم قلنا مقصودنا انهم لم يذكره في الجواب عن استدلال  
النظام لانه لم يذكره احد في بيان معنى الآية قوله: بل ذكر في صحيح البخاري دليل لكون الكذب راجعا الى حلف المشهود به قوله: راجع الى حلف



البلى اسم لا يسمي رسول اسم لا يسمي غيره منصرف للعلمية والثاني ث فابن منصوب صفة عبد الله وأبي منون قوله حتى يفتنوا آله النفاض  
 التفريق قوله لعمري أي سعد بن عباد وهو ليس بحقيقة إنما هو سيد قومته الخزيج ادعم زيد ابن ارقم وهو ثابت ابن قيس له صحبة  
 فيكون المراد العم الخفي وزوج امه عبد الله بن رواحة وكان زيد في حجره وهو خنزرجي اليه قوله ما اردت آدم استنامة أي التي  
 شئ اردت حتى انتهت الى تكذيب رسول الله أي كاذبة ما نانية واردة صفة متكلم وبهذا بيان العذر من قبيل عمه  
 بان ذكر خبره الى النبي ليس لاجل تكذيب رسول الله أي كاذبة بل لاجل الظاهر انفا قه قوله وماتت كاذبة بالشد يد عطف على  
 قوله كذبتك قال الجاحظ أنه قد اشرع في بيان مذهب الجاحظ في صدق الخبر وكذبه وهو انه قال بالواسطة بينهما قوله انكر  
 انحصار الخبر فيه اشارة الى ان قوله الجاحظ مبتدأ محذوف الخبر وانما لم يجعله فاعلاً للفعل محذوف أي قال الجاحظ لان هذا الموضع  
 ليس من المواضع التي تحذف فيها الفعل فذلك الموضع ما يكون الفعل المحذوف جواب سوال مقدر او محقق او حذف الفعل ثم فسر رفع  
 الابهام الناسخ من حذفه كاصح به ابن الجاحظ في الكافية والنقلت ان حذف الفعل المفرد اسهل من حذف الجملة فلم يجعل  
 قوله الجاحظ فاعلاً للفعل محذوف قلت هذا ينظر اذا كان الموضع مما يطر فيه حذف رفع الفاعل وانما في غيره فلا يجوز حذف رافع الفاعل  
 في هذه الكلام عند بعض قوادح تحقيق كلامه آله الفرض منه توطئة الى الرد على بعض الشارحين حيث اشتهوا انها اربعة اقسام  
 وتركوا قسمين اعني ما يطابق الواقع مع عدم الاعتقاد اصلاً وما لا يطابق الواقع مع عدم الاعتقاد اصلاً فيكون الواسطة عنده  
 صورتيين اربعة صور قوله اما مع اعتقاد انه مطابق له فثمان الاول مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد أي اعتقاد المتكلم  
 انه مطابق للواقع والثاني عدم مطابقة للواقع مع اعتقاد انه مطابق للواقع قوله او اعتقاد انه غير مطابق فغاية قسمين مطابقة  
 الخبر للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق للواقع والثاني عدم مطابقة للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق للواقع قوله او بدون الاعتقاد آله  
 وفيه ايضاً قسمان الاول مطابقة للواقع بدون لحاظ الاعتقاد والثاني عدم مطابقة للواقع بدون لحاظ الاعتقاد قوله فلهذا  
 ستة اقسام آله تفرج بالرد وتفرج على الاقسام المتصورة عند الجاحظ قوله واحد منها آله الفرض منه تعيين ما هو الصادق والكاذب  
 عند ما هو واسطة عنده فواء عنده صادرة واحد كاذب والاربعة الباقية واسطة عنده لا صادقة ولا كاذبة كما فصله آله قوله فلهذا  
 صدق الخبر آله زاد الله به اية الاشارة الى ان قوله مطابقة للواقع آله خبر مبتدأ محذوف الا انتم المقصود لان المقصود في صدق الخبر  
 وكذبه لا في مطلق المطابقة وعدمها قوله للواقع آله زاد الله به لفظ الواقع للاشارة الى ان ضمير مطابقة للواقع يعود على الصدق  
 ولان يكون موافقاً للمذهبين الاولين لا في الضمير فارجع الى الخبر قال المصنف مع الاعتقاد آله طرف مستقر حال من ضمير مطابقة أي  
 حال كون الخبر كائناً مع الاعتقاد وليس حال ضمن المطابقة لانه خبر مبتدأ ولا متعلق بهما لانه لا تقع صلة المطابقة لفظ مع فلا  
 طابق مع قوله بانه مطابق آله فيه اشارة الى ان متعلق الاعتقاد محذوف قوله أي عدم مطابقة للواقع آله تعيين مرجع الضمير بهما بقوله أي  
 عدم مطابقة للواقع وكذا تعيين مرجع ضمير بقوله مع اعتقاد انه غير مطابق فالفرض من هذا التفسير تعيين مرجع الضميرين في قوله  
 فثبت عند الجاحظ ان الصادق هو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق للكذب هو عدم المطابقة مع اعتقاد انه غير مطابق



والاربعة الباقية واسطة بينهما قوله ويلزم في الاول مطابقة الخبر الغرض دفع اعتراض من ان الصدق عند الجاحظ مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا والكذب عدم مطابقة شيء منها وبعبارة اخرى لا يدل على ذلك لانها تدل على ان الصدق مطابقة الواقع مع اعتقاده مطابقة له يعني اعتقاد مطابقة الخبر للواقع وهو لا يدل على انه مطابقة الاعتقاد اي مطابقة الواقع في الخبر للاعتقاد ايضا وكذا الكلام في الكذب يدل ان الكذب عدم مطابقة للواقع مع الاعتقاد انه غير مطابق للواقع وهو لا يدل على انه غير مطابق للاعتقاد ايضا ؟ حاصل الدفع ان الاول يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد ايضا والثاني يستلزم عدم المطابقة مع الاعتقاد ايضا بيان الاول ان يقال ان الخبر مطابق للواقع والواقع مطابق للاعتقاد ينتج ان الخبر الصادق مطابق للاعتقاد بواسطة مقدمة اجنبية وهي ان المطابق للمطابق مطابق لذلك الشيء فيكون هذا القياس من قياسات المساواة واما اثباته فتعزى بنا على الغرض بان صدق الخبر عنده مطابقة للواقع مع مطابقة للاعتقاد المتكلم واما اثباته فكيف فمبني على ان صدق الخبر عند الجاحظ مطابقة للواقع مع اعتقاد انه مطابق له فيكون الخبر مطابق للواقع والواقع مطابق للاعتقاد فيكون الخبر مطابق للاعتقاد لان الموافق مع الموافق للشيء موافق لذلك الشيء وبيان الثاني ان الخبر مخالف للواقع بناء على الغرض في الكذب والواقع موافق للاعتقاد في عدم المطابقة على ما مر عنده فيكون الخبر مخالفا للاعتقاد بناء على ان مخالف الموافق للشيء مخالف لذلك الشيء فتقول الشبهة ضرورة توافق اه اشارة الى كبرى الدليلين والصغيران محذوفان قوله : حينئذ اي حين مطابقة الخبر للواقع وعدمها له قوله : وهي الاربعة الباقية تعيين ما يحتمل الصدق والكذب من الصور المذكورة عند الجاحظ واما حيث ضمير هي باعتبار الخبر وهو قوله الاربعة الباقية وهو راجع الى غيرهما قوله : اعني لمطابقة تعيين الاربعة الباقية فقوله لمطابقة مع اعتقاد الاربعة الباقية قسمه اول والثاني قوله او بدون الاعتقاد اي لمطابقة بدون اعتقاد الاربعة الباقية اصلا فهذه ان الوجهان في الصدق عند الجاحظ واسطة والثالث قوله وعدم لمطابقة مع اعتقاد المطابقة اه والرابع قوله : او بدون الاعتقاد اي عدم لمطابقة بدون اعتقاد لمطابقة اصلا وهاتان صورتان في الكذب عند الجاحظ واسطة فتبنت اربعة صور بالواسطة عنده قوله : ليس لصدق ولا كذب خبر لقوله غيرهما قوله : فكل من الصدق والكذب اه الغرض من بيان النسبة بين المذهبين الاولين وبين مذهب الجاحظ بان بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقًا فمذهب الاولين عام ومذهب الجاحظ خاص مطلقًا ورد على بعضهم حيث قال ان في مذهب النظام لا بد من المطابقة للواقع لتحقيق الصدق فالصدق عنده بعينه الصدق عند الجاحظ والكذب اعم حاصل الرد ان الجمهور اكتفى في الصدق بمطابقة الواقع وفي الكذب عدمها والنظام اكتفى في الصدق بالاعتقاد وفي الكذب عدمها والجاحظ اعتبر في الصدق بمطابقة الواقع مع اعتقاده وهو يستلزم مطابقة الاعتقاد لانه اذا اعتقد انه مطابق للواقع فقد اتفق الواقع والاعتقاد واعتبر في الكذب بعدم مطابقة الواقع مع اعتقاده وهو يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد لتوافق الواقع والاعتقاد حينئذ وكلما كتفى الامرين تحقق احداهما وقد قوله : لانه اعتبر في الجاحظ اعتبار في كل منهما دليل يكون الصدق والكذب على تفسير الجاحظ اخص منهما على تفسير الجمهور النظام قوله : اكتفى ابو ابي ابي اكتفى الجمهور النظام ابو ابي الامرين اما الجمهور فاكتمى في الصدق بمطابقة الواقع وفي الكذب عدمها واما النظام فاكتمى في الصدق بمطابقة الاعتقاد وفي الكذب عدمها واما الجاحظ فاعتبر مجموع الامرين اي المطابقة والاعتقاد في الصدق وعدم المطابقة والاعتقاد في الكذب

وهو مقتضى ما مر من كل من الصدق والكذب بتفسير الجمهور والنظام



في الكذب وظاهر ان الاثنين يلزم الواحد والعكس قوله فليست برأه هذا الامر بالتدبر بالنظر الى ما وقع من الخط في مذهب الجاحظ  
 والنظام كما يدل عليه الفاء في قوله فكثيرا ما يقع الخط اه قوله فكثيرا ما اه الفاء بمعنى اذا تعليلية دليل التدبر قوله في هذا المقام اه  
 في مذهب الجاحظ بيان الخط في مذهب هو ان بعضهم حصر الواسطة عنده على قسمين فجعل الاقسام اربعة على مذهبهم كما مر لا سمته قوله  
 وفي تكرير مذهب النظام اه عطف على قوله في هذا المقام اه بيان الخط في تفسير مذهب النظام بما قال بعضهم هو الخلفا الى ان الصدق  
 عنده عين الصدق عند الجاحظ والكذب اعم كما مر واليه نزع البعض في مذهبهم ان المشكوك ليس بمنجز عند كاذبنا في مذهب النظام مع  
 انه جبر عنه فوقع الخطا في قوله وقع هنا اه في مقام بيان مذهب في الصدق والكذب الغرض منه رد على العلامة قوله في شرح  
 المفتاح اه وهو للعلامة قطب الدين الشيرازي قوله ما يفيض منه العجب اه بيان ما يفيض الى العجب ان شراح المفتاح حمل مذهب النظام  
 على مذهب الجاحظ واستدل على ان الصدق عند الجاحظ مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا بقوله نعم ان المنافقين الكاذبون وذكر  
 تطيقه على مذهب الجاحظ انه لو كان مطابقة الواقع كافيا في الصدق لاستقام الله تعالى كاذبين في قولهم انك لرسول الله  
 لتحقق المطابقة للواقع في قولهم وذهل عنه انه لا يصح على مذهب الجاحظ تسمية الكاذبين اليه لا اعتقاد عدم مطابقة السواقع لانه  
 خبر مطابق للواقع وفي الكذب يعتبر عدمه فيكون ما قال العلامة ما يفيض الى العجب والبطان قوله استدلال الجاحظ اه فيه اشارة الى  
 اظهار متعلق الباء في قوله بدليل واليه دفع اعتراض وهو ان الدليل لا يكون الا للمدعى وهو لا يكون الا قضية من قبيل التعديلات  
 والمذكور فيما قبل تعريف الصدق والكذب عند الجاحظ وهو من قبيل التصورات لا يقتضي الدليل حاصل الدفع ان المدعى مقدر وهو  
 قضية فيصح اقامته الدليل عليه قوله نعم اه زاد الله رد لفظ القول لان اضافة الدليل الى افتري لا يصح لان المضاف اليه لا يكون الا  
 اسماء افتري مثل افتري بهمزة ثين الاولى استهنامية مفتوحة والثانية للوصل فحذفت الثانية استهنا بهمزة الاستهنام  
 والبيت الاولى لانها علامة وقد يعكس قوله لان الكفارة توجب لكون الآية المذكورة دليلا على مذهب الجاحظ بثبوت الواسطة  
 بين الصدق والكذب حاصله ان ثبت بهذه الآية ان الكفار حصروا اخبار النبي بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على  
 سبيل منع الخلو فيكون الاخبار حال الجنة مغايرة للكذب لانه تفسير في الآية وذكر في مقابلة اليه هو غير الصدق لان الكاذب لا يصدق  
 ان النبي صادق بل اعتقادهم عدم صدقه له فيمنع يكون الاخبار حال الجنة واسطة بين الصدق والكذب وهو ما قال الجاحظ  
 قوله حصروا اه هذا الحصر مستفاد من الآية المذكورة لانها لبيان تعدد اخبار النبي وهو يقتضي الحصر فيما ذكره او يجعل السكوت في مثله  
 بيان انه لا اخر غيره والمعنى لا يخلو حال اخبار النبي عن احد هذين الامرين ولذا قال الله تعالى سبيل منع كما يدل عليه كلمة ام  
 التصلية في الآية المذكور لانها الاحد الامرين لا على التعيين قوله بالحشر والنشر اه متعلق الاخبار قوله في الافتراء اه متعلق حصروا  
 قوله والاخبار حال الجنة اه عطف على الافتراء قوله على سبيل منع الخلو اه متعلق حصروا اليه قوله لا شك ان المراد ان تطبيق الدليل  
 مع المدعى دعاء لكونه باذكارا على المدعى وهو عدم انحصار الخبر في الصادق والكاذب عند بل ثبوت الواسطة بينهما عند وزاد



الشارح لفظ لا شك قبل كلمة ان لفظ ان يدل على التحقيق ويلزم منه عدم الشك فيكون هذا اظهر معنى ان في قول المصنف لان المراد آه  
 قوله: أي الاخبار حال الجنة آه تعيين الثاني لانه من الأمور الإضافية وايضا فيه رد على من فسّر الثاني بقوله ام به الجنة  
 ووجه الرد ان على هذا لا يصح كونه قسيما للكذب لان المراد بالكذب خبر النبي وام به الجنة ليس بخبر بل هو انشا، واستغفها بل  
 خبره بقوله تعد اذا فرقتهم كل ممزق وهذا القول اي اقترى على منه حكاية عنه وتعيينه وليس فيه من الخبر ونفي الصدق  
 والكذب عن الشيء يقتضي سبق صلاحية للاتصاف بهما وايضا الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لا يصح ان يقال ام به  
 الجنة قسيم للكذب لان القسيم هو الخاص الذي اندرج تحت العام اذا قيس الى خاص اخر مثله مندرج معه تحت ذلك العام وان  
 كل واحد منهما اذا قيس الى ذلك العام يسمى قسيما منه وذلك العام مقسما لهما وهما الكذب مندرج تحت الخبر وقسيم منه وام به الجنة  
 ليس بمندرج تحت الخبر ليكون قسيما للكذب لانه انشا، واستغفها؟ حاصل الدفع ان المراد من الثاني ليس قوله ام به الجنة بل المراد به الاخبار  
 حال الجنة عن القول المذكور اي اذا فرقتهم الآية وهو قسم من الخبر فيصح كونه قسيما للكذب. قال لانه قسيمه آه دليل لكون الثاني غير الكذب  
 قوله: اي لان الثاني تنتمه الدليل وتعيين لم يرجع الضمير في قوله لانه وكذا في قوله قسيمه بحيث ان ضمير الاول راجع الى الثاني والثاني الى الكذب  
 ودفع ما يتوهم من ان يكون الاول راجعا للكذب لقرب الثاني والثاني وهو خلاف المقصود لان المقصود ان الاشياء لو اسطه في الشئ لا في الكذب  
 حاصل الدفع ان الضمير الاول راجع الى الثاني والثاني للكذب قوله: اي المعنى كذب آه دفع اعتراض وهو انه لا نسلم ان الشئ في قسيمه لان المراد بالثاني  
 الاخبار حال الجنة كما فسره الشا وبوليس تقسيم في الآية للكذب بل التقسيم فيها ام به الجنة؟ حاصل الدفع انه قسيم للكذب في الآية على تقدير الاخبار  
 حال الجنة لا على تقدير ام به الجنة فقط. قال: وغير الصدق آه عطف على قوله غير الكذب فيكون خبرا ان اي ليس المراد من الاخبار حال الجنة لصدق  
 بقية متباعدة للكذب بمعنى ام صدق؟ قال: لا انهم لم يعتقدوه دليل لكون الثاني غير الصدق قوله: اي الصدق تعيين لم يرجع الضمير في قوله  
 لم يعتقدوه بانه راجع الى الصدق لا الى غير الصدق لانه على هذا يلزم خلاف المقصود وهو كون حال الجنة خبرا صادقا قوله: فعد اظهر تكذيبه  
 أي تكذيب النبي الفاعل، بمعنى اذ التعليلية دليل لعدم اعتقادهم لصدق الثاني وايضا فيه تهديد للرد على من اعترض على المصنف الحلام  
 بان دليلا لا يثبت به ما دعاه وسيصرح بالرد عليه بعينه بقوله فعلم ان الاعتراض في قوله بكلامه اي كلام النبي قوله: الذي هو  
 بمراحل آه صفة الصدق اي الذي هو بعينه لم يثبت عن اعتقادهم فلما لم يكن الاخبار حال الجنة كذبا ولا صدقا كما عرفت ثبت بواسطة  
 بينها كما هو مذهب الجاحظ قوله: ولو قال اي المصنف اعترض على المصنف حاصله لو قال المصنف بدل قوله لانهم لم يعتقدوه  
 لانهم لم يعتقدوا عدمه لكان هو اظهر في الدلالة على ان المراد من الثاني غير الصدق لان المدعى كون المراد بالثاني غير الصدق  
 والدليل التام عليه لانهم اعتقدوا عدمه لان عدم اعتقادهم صدقه مستلزم لعدم ارادتهم صدقه وهو مستلزم لارادتهم غير  
 الصدق فيكون مستلزما لارادتهم غير الصدق بواسطة واما اعتقاد عدم صدقه مستلزم لارادتهم غير الصدق بلا واسطة فيكون  
 اظهر دلالة عليه وايضا وجه الظهور على هذا ان عدم اعتقادهم الصدق لا ينافي تجويزهم صدقه بخلاف اعتقاد عدم الصدق  
 فانه ينافي تجويز الصدق؟ والجواب عنه ان تجويز الصدق منهم بعينه بمراحل لا يجوزونه اصلا كما اشار اليه الشافعي سبق بقوله وهو بمراحل  
 عن اعتقادهم الواسع اي ان هذه القضية معدولة للمحمول اي انهم هو موصوفون بعدم اعتقاد لصدق فلا يلزم بواسطة ايضا قوله: وايضا



لا دلالة له دليل للشارح على الدعوى الثاني اعني عدم ارادتهم الصدق بقولهم ام به جنة كما ان المذكور في لقولهم لا انهم لم يعتقدوه  
 اه دليل المصداق حاصلا ان المراد من قوله ام به جنة غير الصدق لان هذا القول لا يدل على معنى ام صدق به بوجوب من الوجه  
 لان الاخبار حال الجنة قد يصدق وقد يكذب فتعين الاول لا يجوز . . . بوجوب من الوجوه مع قرينة خلافه وهو علمنا  
 بعنادهم واعتقادهم بعد صدق قوله فلا يجوز ان يعبر عنه اه تفريع على عدم دلالة قوله ام به جنة على الصدق اي فلا يجوز ان يعبر  
 بقوله ام به جنة عن الصدق قوله فمردمهم اه تفريع مما سبق من دليل المصداق على عدم صدقه وبيان حاصل دليل المصداق باعتبار العطف  
 اي عطف قوله غير الصدق على قوله غير الكذب لان الارادة في جانب المعطوف عليه فاختصة فتكون ههنا كك قوله يكون كلامه  
 اه اي كلام النبي قوله وهم عقلا اه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان هذا استدلال على لزوم الوساطة بين الصدق والكذب  
 بقول الكفار الجاهليين وهو غير جائز لانه لا اعتداد لقولهم حاصل الدفع ان الاعتقاد في امثال على اللسان واللغة وهم كك  
 واما التمسك بقول الكفار فلا يجوز في الاحكام الشرعية وهذا من الاحكام اللغوية قوله فيجب ان يكون اه تفريع على قوله فمردمهم  
 بكلامه اه قوله ليكون هذا امنا اه متعلق النفي بليس كما ليكون الاخبار حال الجنة من قبيل باليس بصادق ولا كاذب في زعم الكفار  
 فثبت الوساطة بينهما كما مراد الجاحظ بالاستدلال بهذه الآية قوله وان كان صادقا اه كلمة ان وصلية اي وان كان جميع اخبار  
 النبي صادقا في نفس الامر لا جنة به فان قيل ان هذا الدليل وان نفى المحرر اثبتت الوساطة الا انه اثبتت قسما واحدا من الاقسام  
 الاربعة للوساطة التي عند الجاحظ فلا يكون الدليل تاما لتتمام المدعى قلنا ان المقصود ههنا اثبات الوساطة في الجملة وبطلانها في  
 الغير ولا شك انه حاصل بهذا الدليل قوله فعلم ان الاعتراض اه تصحيح بالرد على من اعترض على دليل المصداق على انه غير الصدق اي علم  
 من قوله لا يروون بكلامه الصدق اه وكذا من قوله فمردمهم اه حاصل الاعتراض ان قول المصداق لا انهم لم يعتقدوه لا يصلح دليلا لقوله  
 وغير الصدق لانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق في الواقع الا ترى ان الكفار لا يعتقدون صدق النبي مع انه  
 صادق في نفس الامر فان قيل غير تمام وحاصل الجواب ان قوله لا انهم لم يعتقدوه دليل لعدم ارادة الصدق لا على عدم الصدق في  
 الواقع حتى يراد ما يراد لانه يعلم منه ان قوله وغير الصدق معطوف على قوله غير الكذب فيكون خبران في قوله ان المراد بالثاني اه فيكون  
 داخلا تحت الارادة المستفادة من لفظ المراد لانه خبر متبدا مخذوف اعني وهو غير الصدق ويكون ضمير هو راجعا الى الثاني فيكون قوله  
 لا انهم لم يعتقدوه دليلا لعدم الصدق لا سبوتا اعتراض المعترض وهو الخلق الى قوله بانه لا يلزم اه قوله ليس شئ من خبران الاول قوله لانه  
 لم يجعل اه اي المصداق لم يجعل دليل عدم ورود الاعتراض المذكور قوله على عدم كونه اه اي عدم كون الاخبار حال الجنة قوله كونه صادقا اه  
 اي كون الاخبار حال الجنة قوله على ما قرأناه اه بقوله لا يروون بكلامه الصدق اه وكذا بقوله فمردمهم يكون كلامه اه قوله والفرق ظاهر اه  
 اي الفرق بين عدم كونه صادقا وبين عدم ارادتهم كونه صادقا ظاهر لان الاول عدم في نفسه والثاني عدم بالارادة فان قيل ان عدم الصدق  
 لا يستلزم عدم الارادة لان الشك المتردد ليس عنده اعتقاد وجزم مع انعمه ارادة للامر المشكوك المردود فيه فلا يصح جعل عدم اعتقاده  
 دليلا لعدم ارادتهم الصدق قلنا ان المراد بقوله لا انهم لم يعتقدوه نفى اعتقادهم من حيث ذاته وامكانه والشك معتقد لامكان



اشئى الشكوك فيه ان كان غير معتقد له من حيث ذاته واليه اشار الله بقوله في المحضر فليتا مل قال ورد انه يذارد على الحافظ حاصله  
 انما اختار ان المراد بالشأن الكذب وقوله انه قسيمه ان اراد انه قسيم مطلق للكذب كما هو المتبادر فمنسوخ بل هو قسيم الكذب العمدة خاصة  
 وان اراد انه قسيم الكذب العمدة فليس كذلك لا يلزم منه ان يكون المراد بالشأن غير الكذب مطلقا اذ لا يلزم من كون الشئ قسيما لا يخص  
 كونه قسيما لا عام قوله بهذا الدليل اظهر انما يفتى على رد قوله الى معنى ام به جنة آه فيه إشارة الى ان الالف واللام في المعنى للعهدة عوض  
 عن المضاف اليه المراد به معنى ام به جنة وليس المراد به معنى تمام الآية اى افتري على الشك كذا ام به جنة لان معنى تمامها ليس ام لم يفتري  
 فقط كما هو الظاهر قوله الى عن عدم الافتراء آه فيه إشارة الى تعيين مرجع ضمير عنه بانه راجع الى عدم الافتراء المستفاد من قوله لم يفتري وليس راجع  
 الى قوله ام به جنة لئلا يلزم الاتحاد بين المعبّر عنه وقال لان الجنون آه دليل للتعبير عن عدم الافتراء بالجنون لانه مجاز ولا بد فيه من العلاقة  
 وبيان للعلاقة بين عدم الافتراء والجنون ليجتمع التعبير عن احد هما بالآخر حاصله من قبل ذكر اللزوم وهو الجنون حال الجنون واردة  
 اللازم وهو الكذب لا عن عدم كذا اشار الله اليه بقوله ويلزم منه كانه قيل أقصد الكذب ام لم يقصد بل حصل منه حال الجنون المنافي للفتنة قوله  
 يلزم منه آه فيه إشارة الى ان هذا التعبير لعلاقة اللزوم كما عرفت قوله لانه الكذب عن عمد آه اى الافتراء هو الكذب عن عمد دليل واثبات  
 لكون عدم الافتراء للجنون حاصله ان الافتراء هو الكذب العمدة ولائذ للجنون كونه مجنونا فثبت ان الافتراء لا يكون للجنون فبعد عن عدم الافتراء  
 بالجنون للعلاقة المذكورة فالشئ ليس قسيما آه تفريع على تقرير المعنى في رد الحافظ من ان معنى ام به جنة ام لم يفتري آه حاصله ان  
 الثانى اى الاضمار حال الجنون ليس قسيما ومقابلا للكذب مطلقا سواء كان عمدا أو غير عمد بل هو قسيم لما هو اخص من مطلق الكذب اعنى الافتراء  
 فيكون قولهم افتري على الشك كذا ام به جنة حصرا للجنون الكاذب في نوعيه برغم ان الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد لا يلزم خروج  
 الجنون عن احد نوعي الكذب بل دخل فيه فلا يلزم الوساطة بين الصدق والكذب بالآية المذكورة فلا يصح استدلاله بها بل  
 صارت الآية تأييدا لمذهب الجمهور قوله مطلقا آه اى سواء كان عن عمد او عن غير عمد قوله بل لما هو آه اى بل قسيم لما هو الكذب هو  
 اخص منه اى من مطلق الكذب قوله اعنى الافتراء آه تفسير للكذب الاخص قوله فيكون ههنا آه تفريع على عدم كون الثانى قسيما لمطلق  
 الكذب بل للاخص منه اى فيكون قولهم افتري على الشك كذا ام به جنة حصرا للجنون الكاذب آه تفسير لنوعى الجنون الكاذب قوله  
 ولو سلم آه هذا ليس توجيه الرد على الحافظ من عند نفسه اشارة بل توجيه لغير كلام المصنف يعنى ان التصديق معتبر في مفهوم الافتراء حقيقة  
 ولو سلم ان التصديق يمكن معتبرا في مفهومه بل هو بمعنى الكذب مطلقا لكن المراد ههنا قصد الافتراء بدليل تقدير التصديق لا ارادة في الافعال  
 الاختيارية لان الافعال الاختيارية اذا نسبت الى ذوى الارادة يتبادر منها صدور ما عن قصد و ارادة وان لم يكن داخل في  
 مفهومها واما الجنون فليس له ارادة وقصد يعتد بها فلا بد من عدم الافتراء بالجنون لان في كليهما عدم القصد فعلى هذا يكون معنى  
 كلام المصنف بان المعنى ام لم يقصد الافتراء لان الجنون لا يقصد له الافتراء قوله اقصد الافتراء آه بهمة الاستفهام قوله الى الكذب آه  
 تفسير الافتراء قوله فان قلت آه اعترض على كلا التوجيهين لكلام المصنف اعنى قبل التسليم وبعد التسليم فتارة الافتراء هو الكذب مطلقا آه  
 اعترض على الوجه الاول حاصله انما لا سلم ان الافتراء هو الكذب عن عمد بل هو الكذب مطلقا في اللغة فلا يصح الوجه الاقل للرد على الحافظ

فان يكون قولهم حصرا للجنون الكاذب في نوعيه اعنى الكذب عن عمد والكذب عن غير عمد فلا يلزم الوساطة



وهو قبل التسليم وقوله التقيد خلاف الاصل اه اعترض على الوجه الثاني انني قوله فلو سلم انه حاصل ان التقيد لا يمتنع بالاعتقاد  
 بنا على انه من الفعل الاختياري كما هو في الوجه الثاني خلاف الاصل اللغة فلا يصدر اليه ضرورة قوله فالاولى ان المعنى ان  
 كان كل واحد من التوجيهين غير مضمي للكونه خلاف الاصل اللغة فالاولى ان يقال في توجيه الرد على الجاحظ ان معنى قولهم اعترض على  
 كذا ما به حجة افترى ام لم يفتزل به حجة كما قال المعترض باعتبار القصد فيه وكلام الجمن ليس بغير ذلك ثبت ما رآه الجاحظ من وجود غير  
 لا يكون صادقا ولا كاذبا لكون القصد معتبرا في خبرية الكلام ولا قصد للجمن فلا يكون خبرا قوله فيكون مرادهم انه قد تضمن على قوله كذا ما  
 اه قوله محذور اذ اى خبرية قول المدقولة في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبره فان قيل الاولى الواو كان اول لان المحذور فيه انما هو بحيث الامر  
 لا احد بما قلنا ان هذا انما يريد لو كان المراد بالمعنى التردد واما اذا كان المراد محض اخبار النبي صلى الله عليه وسلم على المتصانف بالامر من الظاهر لفظ او  
 اذ التقيد منفصلة حقيقية في الحقيقة فلا يتصف اخبار النبي صلى الله عليه وسلم الاباحه بما على انه نقول ان اوقعت في معنى الواو وهو انما كان قوله لا يثبت  
 خبره انما يقع على قوله فيكون مرادهم اذ وتتم الرد على الجاحظ على تقدير كون معنى الآية افترى ام لم يفتزل به جمن كما يقصد المعترض  
 فلا يثبت الواسطة بينهما كما قال الجاحظ قوله قلت كفى دليلا في تقيد اه جواب على كلا الامر اخص ان كفى دليلا في تقيد القصد بعينه في مقدم  
 الامر وكفى الوجه الاول او خارجا عنه مستفاد بمعنى ان وهو ان افعال الاختيارية لا تكون بدون القصد والارادة كفاي الوجه الثاني نقل  
 الاثمة اللغة واستعمال العرب فان الفعل والاستعمال بغير بيان في كليهما اما شتمنا او لولا لانهم يستعملون الامر في موارد ويعتبرون فيها القصد  
 اما باعتبار القصد داخل في مفهومه كفاي توجيه الاول استفاد من الخارج بالقرينة كفاي توجيه الثاني فانه دفع به كلا الامر اخص من قوله لا نسلم  
 ان القصد والشعور اه جواب عن التوجيه المذكور بقوله فالاولى ان المعنى اه قوله فان قول الجمن اه دليل عدم التسليم فحصل ان قول هو واد  
 كلام الاما يصدق تعريفه عليه وليس بالثا ضرورة فلا بد ان يكون خبرا لعدم الواسطة بينهما عندهم فلو لم يصح ما قال المعترض في الجواب  
 يلزم فلو الكلام عن الجزوالا نشا وهو باطل بالاتفاق فمست الحاجة الى جواب المعترض عن فتايل قوله وفيه بحث اذ اى في الجواب بقوله  
 لا نسلم ان القصد اه اعترض حاصله بوجهين الاول ان انحصار الكلام في الجزوالا نشا انما يكون فيما هو كلام حقيقة وقصد وقول الجمن ليس  
 بكلام حقيقة وقصد على رغم هذا القائل والثاني ان انحصار الكلام فيها باطل عنده بل يجعل كلام الجمن واسطة بينهما والجواب عن الاول لا نسلم  
 ان كلام الجمن ليس بكلام حقيقة وقصد عند الادباء لان مدار الكلام على الاسناد الجزوي وهو موجود فيه لا على القصد والاختيار وعن الثاني ان  
 انحصار الكلام فيه ما يتعلق بالواسطة بينهما عندهم فالتقول بالواسطة اصطلاح جديد فلا يسمع وقيل وجه البحث لا نسلم عدم فعلية القصد والشعور في  
 خبرية الكلام لان المحققين صرحوا بان كلام السامعي والناظم ليس بخبر كما صرح به الشرح في التلويح والجواب عنه ان لغو المحققين بان  
 كلام السامعي والناظم ليس بخبر انما هو في ترتيب الاحكام الشرعية لا عدم كونه كلاما في اصطلاح اللغة وكل ما ينافي في الاحكام الشرعية قوله  
 واعلم ان المشهور ان الغرض منه اتفاق ما هو الحق وباطل ما هو الباطل في بحث الجزوالا نشا فمع اعترضه هو ان تقسم الخبر الى الصادق والكاذب  
 لا يصح لان بعضهم قالون ان الصدق والكذب بغير بيان في المركبات التقديرية اليه مع انها ليست اخبارا فيلزم عموم القسمين المقسم حاصل الرفع  
 ان قول هذا البعض مردود والنتيجة المذكورة مني على ما هو المشهور لانه الحق قوله لا يجرى في غير اه اى غير الجزوي من الركبات اه بيان خبر الجزوي مثل

والسؤال هو ان الامر



الغلام الذي لزيد آه الذي صفة الغلام بهذا مثال المركب الإضافي معنى قوله ويازيد الفاضل آه مثال المركب التوضيحي قوله مما يشتمل على  
 نسبة آه أي على نسبة تقييده بقوله وذكر بعضهم آه أي الشأن هذا هو قول البعض القائل بأن الصدق والكذب يجريان في المركبات التقييدية  
 أي بقوله وبغيره آه أي من المركبات التقييدية بقوله كافي قولنا يزيد النسان آه مثال المركب التام الصادق قوله وافر آه أي يزيد فرس مثال  
 المركب التام الكاذب قوله والآ آه أي أن لم يعبر عنها بكلام تام كافي قولنا يا زيد النسان آه مثال المركب غير التام الصادق قوله  
 وافر آه أي يا زيد الفرس مثال المركب غير التام الكاذب قوله أيا ما كان آه أي كيف ما كان المركب من الجزئي التقيدي يوصف بالصدق  
 والكذب بهذا اللفظ من كلام ذلك البعض قوله ويازيد الفاضل محتمل آه أي محتمل للصدق والكذب فان كان زيد فاضلا في الواقع فهو  
 صادق والا فلا قوله وفيه نظره حاصله ان اراد هذا البعض عدم الفرق بينهما اصلا الا بالتعبير المذكور كما هو المفهوم من كلمة لا نفى الجنس والاستثناء  
 المتصل المتضمن عموم المستثنى منه بقوله لا فرق الا بانه آه فهذا ليس بصحيح لوجود فرق آخر بينهما وهو وجوب علم المخاطب على النسبة التقييدية دون  
 الجزئية كما اشار الشارح اليه بقوله لوجب علم المخاطب آه قوله حتى قالوا آه تأييد على وجوب علم المخاطب بالنسبة التقييدية دون الجزئية وهو ظاهر قوله  
 فظهر الفرق آه فتفرع على الفرق المذكور لوجب وعنده ان اراد عدم الفرق الخاص وهو في احتمال الصدق والكذب كما هو المفهوم من  
 المقابلة والمقام فهو لفظي بصحي لوجود ثلاثة اشياء في المثال المذكور الى الاول بقوله وظاهر ان النسبة المعلوم آه حاصله ان النسبة التقييدية  
 معلومة بالعلم التصوري فقط كما ان المركب التقيدي معلوم بالعلم التصوري فقط فهو لا يحتمل الصدق والكذب فالنسبة التقييدية لا تحتمل  
 الصدق والكذب اما الصغرى فلم تفرق في كتب الميزانية ان المركبات التقييدية معلوم التصوري لا التصديقي اما الكبرى فلان ما هو معلوم بالعلم  
 التصوري فقط انما هو في حكم المفردات فلا يكون محتملا للصدق والكذب لانها من اوصاف المركبات ثم يرد عليه ان المخاطب قد يكون  
 جاهلا بالنسبة التقييدية في بعض الاحوال فتكون بهذا الاوصاف اخبارا فلا تكون معلومة بالعلم التصوري فينبغي ان تكون محتملا للصدق  
 والكذب فاجاب الشارح بقوله وجه المخاطب آه حاصله ان كمالا منافي احتمال الصدق والكذب وعدمهما في النسبة باعتبار ذات النسبة  
 مع قطع النظر عن علم المخاطب وعدمه فالنسبة التقييدية باعتبار ذاتها لا يحتملها والجزئية باعتبار ذاتها لا تحتملها فلا تكون النسبة التقييدية  
 محتملة للصدق والكذب باعتبار ذاتها وبما حررنا اه اندفع اعتراض السيد السد وهو انه اراد ان النسبة المعلوم من حيث هي معلومة  
 لا تحتمل الصدق والكذب عند العالم به بانفسه ذلك لكن ذلك خلاف المدعى لان المدعى ان تلك النسبة من حيث ذاتها تحتملها  
 وابن ابي عمير من الاشهر وان اراد ان النسبة المعلوم للمخاطب لا تحتملها اصلا فهو ايضا قاسد فان الاخبار البديهية معلومة لكل احد  
 مع كونها محتملة لهما ووجه الدفع انه ليس المراد بالمعلومة مطلق المعلومة بل المراد المعلومة بالعلم التصوري فقط فهو منافي احتمالها  
 كما و اشار الشارح الى الوجه الثاني بقوله ثم الصدق والكذب آه حاصله ان الصدق والكذب انما يتوجهان الى ما قصد التكلم اثباته  
 ونفيه في الواقع بان قصد مطابقة او لا مطابقة في الواقع والنسبة التقييدية ليست كذلك أي ما قصد التكلم اثباته ونفيه في الواقع  
 بخلاف الجزئية فافترا قولة النسبة الوصفية آه أي التقييدية من قبيل ذكر الافرغ والمراد منه الاعم و اشار الشارح الى الوجه الثالث بقوله  
 ولو سلم ان حاصله لو سلم ان النسبة التقييدية ما قصد التكلم اثباته ونفيه في الواقع كالجريية فنقول ان اطلاق الصدق والكذب على



المركب التقديري اما يكون منقولاً عنهم او مبني على اصطلاح جديد فان كان الاول فلا نسلم ذلك لانه مخالف لما هو القدر في تفسير الالفاظ  
 اعني اللفظ والعرف وان كان الثاني فلا مشاحة والبخل في الاصطلاح فتقوله اعني اللفظ والعرف آه تفسير لما في قوله مخالف لما هو القدر ثم  
 اعلم ان الموجود هنا نسختان احداهما المشهورة المتداولة في ايدينا وهي ان بعد قوله فظهر الفرق قوله ثم الصدق والكذب آه وليس  
 بين هاتين القولين عبارة زائدة اخرى والنسخة الاخرى ان بعد قوله فظهر الفرق هكذا او ظاهراً ان النسبة المعلومة من حيث هي  
 معلومة لا تتحمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرج عن عدم الاحتمال من حيث هو هو كما ان علمتها  
 في بعض الاخبار لا يخرج عن الاحتمال من حيث هو هو انتهى وبعد تلك النسبة يشترع قوله ثم الصدق والكذب آه وتنفصل كل النسختين  
 بما حصرناه لكن على تقدير زيادة نسخة اخرى يكون وجهه قد تم كما قال البعض ثلاثة وعلى تقدير عدم زيادتها يكون وجهه قائل  
 المصداق الاحوال الاسناد الجبري آه هذا التفصيل ما اجملى في قوله ويصغر في ثمانية ابواب آه ولذا عرف باللام اشارة الى الابواب المذكورة فيما  
 سبق والمراد من الاحوال الامور العارضة للاسناد وليس المراد منها الامر الداعي كما مر في اربعة على ما ذكره المصداق من التأكيد وتركه  
 والحقيقة العقلية والمجاز العقلي والمراد من الاسناد الجبري النسبة التامة الجبرية وانما زاد الشر لفظ الباب الاول بقوله الباب الاول  
 للاشارة الى ان ما ذكره المصداق في المتن خبر متبادر مخدوف وهو الباب بقية المقام قوله وهو ضم كلمة آه المراد من كلمة هو المسند الغرض منه  
 تعريف الاسناد الجبري لان البحث من احوال الشئ فرع تعريف ذلك الشئ فلذا عرف الشر الاسناد الجبري ثم المراد من الضم  
 الانضمام لانه من صفة اللفظ كما ان الاسناد من صفاته وليس المراد الضم بمعناه لانه صفة التكلم فلا يصح به تعريف الاسناد قوله  
 او ما يجري مجراها آه عطف على كلمة اي او شئ يجري مجرى الكلمة الغرض منه دفع اعتراض وهو ان هذا التعريف للاسناد الجبري منقوض  
 فيما اذا كان احد اجزاء الجزئية او مركباً تقديرياً او مطلقاً نحو زيد ابوه قائم او غلام زيد قائم او حقيق بمحل حاصل الدفع ان الكلمة اعم من  
 الحقيقة والحكمية وهما وجدت الحكمية باعتبار التأويل بالكلمة مثال زيد قائم الاب او هذا اللفظ بمحل قوله الى اخرى آه متعلق بقوله  
 ضم اي كلمة اخرى وهو المسند اليه قوله حيث يفيد الحكم آه الحقيقة ببيان كيفية ضم احدى الكلمتين الى الاخرى والمراد من الحكم  
 هنا النسبة قوله بان مفهوم احد هما آه متعلق بالحكم زاد الشر بهذا القول لان الحكم اعني النسبة لما كان يحتمل الحكم التقديري والحكم الجبري  
 فسر المراد بقوله بان مفهوم احد هما آه يعنى المراد منه الحكم الجبري دون التقديري فالتفصيل ان المأخوذ في جانب الموضوع انما هو الذات فلا يصح  
 قوله لمفهوم اخرى قلنا ان المراد بالمفهوم في هذا القول ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات والمراد من المفهوم الاول المحمول من الثاني  
 الموضوع بذاتي الموجبة قوله او منى عنه آه اي مفهوم احد هما معنى عن مفهوم اخرى بذاتي السالبة قوله وهذا الاولى آه اي تعريف المذكور للاسناد  
 الجبري من تعريفه بانه آه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لا الوجه للشر انه ترك تعريف صاحب المفتاح له مع كونه علة في هذا الفن  
 حاصل الدفع ان تعريفه لا يناسب بهذا المقام لان المسند اليه والمسند من اوصاف اللفظ في غير فهم فتعريف الاسناد الذي هو مبدأ  
 المسند اليه والمسند لا يناسب الا بما هو من اوصاف اللفظ كلفظ الضم هنا بمعنى الانضمام واما الحكم فليس من اوصاف اللفظ بل  
 هو وصف نسبة وهي امر معنوي فلذا عدل الشر في تعريفه قوله بان المسند اليه آه دليل اولية تعريف الاول قوله وانما ابرأ باباً الجبر



الغرض منه دفع اعتراض وهو انه ما الوجه للمنه في تقديم اجابات الخبر على الاشياء مع ان الاولى العكس لقلة ما بمنزلة المفرد من اجابات  
 الخبر والمفرد مقدم على المركب حاصل الدفع انه قدم مباحث الخبر لتكون اعظمية شأنه وعمومية فائدته باعتبار كثرة تركيب الكلام  
 العجيب منه بخلاف الاشياء الالهية ليس كذلك قوله اعظم شأنه امر عاقل ان الاعتقادات كلها اخبار واما اللغة  
 فلان اكثر المحاورات اخبار قوله لانه هو الذي آه دليل لكل واحد من الاعظمية والاعمية للاحد مما لكن قوله يتصور بالصورة دليل  
 الاعظمية قوله وفيه تقع آه دليل الاعمية لفد نشر مرتب قوله يتصور آه على البناء للفاصل من تصور الشيء اى صار ذا صورة فيكون  
 المعنى الخبر هو الذي يصير ذا صور كثيرة من كونه جملة اسمية وفعلية وظرفية وشرطية قوله وفيه تقع الصيغات العجيبة آه عطف على  
 قوله يتصور بتقديم الظرف اى تاليفات الكلام العجيبة من كونه ابتداءيا خاليا لا لقائه الى خالى الذهن اوطليا اى مؤكدا  
 بتاكيد واحد استمى انا اذا كان المحاطب مترددا طالبا للحكم او انكاريا اى مؤكدا بقدر الانكار اذا كان المحاطب منكرا للحكم  
 هذا اذا كان الكلام خارجا على مقتضى الظاهر وقد خرج على خلافه بان يوتى مثلاً بات كيد لخالى الذهن كما سيجي تفصيله واما اختصار  
 الخبر بذلك فلكونه مختصا باحتمال الصدق والكذب كما عرفت بخلاف الاشياء الالهية لا يتكلمها قوله وبه يقع غالباً آه عطف على  
 قوله وفيه تقع والمراد من المزايا الخصوصية اى بالخبر يحصل الخصوصيات بها التفاضل بين الكلامين لانه لكونه متصورا بصور  
 كثيرة يقع اكثر المزايا فيه لان اكثر المزايا انما يحصل باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهو انما يكون فى الحكاية غالباً وهى لا تكون  
 الا فى الخبر قوله وللكونه اصلاً آه عطف على قوله لكونه اعظم آه هذا جواب ثان عن الاعتراض المذكور لكن الجواب الاول بالنظر الى معنى  
 الخبر وهذا الجواب بالنظر الى لفظ الخبر حاصله قدم مباحث الخبر على الاشياء لانه اصل بالنسبة الى الاشياء لان الاشياء يحصل من الخبر  
 اما بالاستقراق كالأمر والنهي لانهما يستقبران من المضارع الخبر واما بالنقل من الخبر الى الاشياء كما فى فعل الدج والذم لانها  
 فى الاصل اخبار ثم نقلت الى الاشياء وكبرت واشترت لانها فى الاصل اخبار ثم صارت اشياء شرعياً واما بزيادة اداة  
 الاشياء وكما استوفى من التمنى وغير ذلك من التسم والنداء والترجى لان كلها فى الاصل اخبار ثم صارت باداء الاستفهام اشياء  
 قوله ثم قدم بحث احوال الاسناد آه كلمة ثم للتشديد فى الاخبار الغرض منه دفع اعتراض وهو انه ينبغي ان يتأخر احوال الاسناد عن  
 احوال المسند اليه والسند لان النسبة متأخرة عن الطرفين طبعاً واذنا فالمتسبب تأخر عنهما فى الذكر لانه حاصل الدفع ان لا  
 لنا عن ذات الطرفين بل البحث هنا انما هو عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسند اليه او مسند وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق  
 الاسناد الذى هو مبدأ للمسند اليه والمسند فيه ان يتقدم احوال على احوالها وضعاً قوله لان علم المعاني آه علمه لتقدم بحث  
 احوال الاسناد وشروع فى الجواب عن الاعتراض المذكور قوله انما يبحث فيه آه كلمة انما للتأكيد واما المحصر الاضافى بالنسبة الى بحث  
 المسند اليه والمسند وعلى كل تقدير فالعنى بهذا اى لا يبحث فى باب المسند اليه والمسند الا عن ذلك فلا يرد ان علم المعاني يبحث  
 عن غيرهما لانه فلا يصح المحصر بانما قوله المتقدم على النسبة آه دفع اعتراض وهو انه على هذا يلزم كون الطرفين مقدماً على النسبة ومؤخراً  
 عنها واذ لا يجوز حاصل الدفع ان تقدم الطرفين وتأخرهما انما هو باعتبارين وهو جازم بالتقدم باعتبار الذات وتأخر باعتبار



وصف كونها مسند اليه مسند فلما أخذ در فيه قوله لا بحث لنا عنها أه دفع اعتراض وهو انه لما وجد في الطرفين جهتين جهة التقدم باعتبار  
الذات وجهة التأخر باعتبار الوصف فاختار جهة التأخر على جهة التقدم ترجيح بلا مرجح بل ترجيح المرجوح لان اعتبار الذات اول  
من اعتبار الوصف جاصل الدفع ان اعتبار الوصف هنا اول من اعتبار الذات لان المقصود في نظر الباحث هنا  
اعتبار الوصف لا اعتبار الذات فان قيل انما القول بتأخر النسبة عن ذات الطرفين مقتوض فيما اذا اخذنا جميع النسب بحيث لا  
عنه نسبة هذا الكل له نسبة الى الاجزاء وهذه النسبة داخلية في جميع النسب فتكون جزءا من احد الطرفين فلا تكون متأخرة عنها قلنا  
ان اعتبار جميع النسب للمفردات لا يقف عنده فمكن الزيادة عليه واعتباره عدم الشذوذ ينادى على امتناع الزيادة عليه فلم  
اجتماع التناوين وهو محال فجاز ان يستلزم محالا آخر وهو عدم تأخر النسبة عن الطرفين لان المحال يستلزم محالا آخر كما  
تقرر في موضعه قال لا شك ان قصد المجزأة الغرض من هنا الى قوله فيبغي ان يفهم انه تمهيد لبيان احوال الاسناد الجري  
فائدة الجزو لازمها وانزال العالم بهما منزلة الجاهل بهما بناء كيد فائدة الجزو لازمها فست الحاجة الى التاكيد وذكره في عليه  
احوال الاسناد من التاكيد وذكره ثم يشرع في التبيين الباقيتين <sup>في</sup> الاسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلية فتم الاحوال الاربعة  
للاسناد كما هو مرام المصنف قوله اي من يكون بعد الاخبار أه اي للمخاطب الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المجزأة يقال لمن  
يتلفظ ويتكلم بالجملة الجزئية فلا يصح حصر قصد المجز في افادة الجزو لازمها لان الجملة الجزئية كثيرة ما تورد لا غرض اخر من التائدين  
كالتميز والتميز والضعف والتخضع كما سيجي حاصل الدفع ليس المراد بالجز من يتلفظ ويتكلم بالجملة الجزئية اصطلاحا بل المراد  
من يكون بعد الاخبار والاعلام اي المعنى اللغوي ولا شك في صحة الحصر بهذا المعنى قوله فانه كثيرا ما يورد آه دليل لكون  
المراد من الجز من يكون بعد الاخبار لا من يتلفظ بالجملة الجزئية قوله كقوله تعالى آه مثال لكون الجملة الجزئية لا غرض اخر غير افادة  
الحكم ولازمه قوله حكاية آه حالي من القول فهذا الكلام مستعمل في معناه لكن لا للاعلام لان المخاطب بهذا الكلام هو التام  
وهو عالم بتأنيدين بل للتحري على طريق الكناية لانه استعمال اللفظ في معناه الحقيقي ينتقل منه الى لازمه فان اظهر خلاف ما  
يرجوه المراد منه التميز وكذا في الامثلة الباقية قوله رب اني وضعها انشئ فان قيل ان التمثيل بهذه الآية وكذا الآيات الآتية لا يصح  
لانها في الانشاء ان الساردى من قبيل الانشاء قلت ان التمثيل ليس بالنظر الى الساردى بل بالنظر الى جواب التذات وهو البنية قوله  
اظهار التميز آه حال عن امرأة عمران قوله على خيبة رجائها آه نااميد شدن از ميد خود قوله وعكس تقديرها آه اي مفوضها الضم  
لا امرأة عمران قوله التميز آه عطف على قوله تحمير قولها انها كانت آه دليل لكون قول امرأة عمران اظهار التميز لانها  
كانت ترجو وتغرض بتلك ذكر مع ذلك دللت انشئ قوله وقوله تعالى آه عطف على القول الاول مجرور قوله حكاية آه حال عن  
القول قوله اظهار للضعف آه اي لضعف ذكرها حال عن ذكرها قوله اظهار آه حال عن القول قوله لما بينهما آه اي بين  
القاعدتين وبين غيرهم قوله ليتألف القاعدون آه مفعول يتألف محذوف اي يعود بهم التألف بدو شتم قوله يترفع نفسه  
اي نفس القاعد الباطل التعديرة اي يترفع نفسه عن دنو مرتبة قوله ومثله هل يستوى آه فان قيل ما الوجه في عدم اندراج هذه الآية

في قوله



في سلك الآيتين السابقين بان يقول وقوله نعم قلت لم يندرج في هذا السلك تنبيهاً على ان صورتهما صور الانشاء لوجود  
 حرف الاستفهام فيهما وان كان في الحقيقة من الخبر لكونها استفهام الكاري وهو في حكم الاخبار بالنفي فلاجل الانشاء الصوري لم  
 يندرج فيما قبله وقوله وامثال هذا اكثر اه اى انما قال ذلك لئلا يتوهم المحر في الامثلة المذكورة فالفعل ان اكثر اسم تفصيل وما بعده  
 من مدخل من يكون منفصلاً عليه مع انه لا يصح هنا اذ ليس مشاركالاً قبله في اصل الفعل وهو الكثرة مع انه لا بد في المفضل عليه قلت  
 المذكور ليس مفضلاً عليه بل هو محذوف فالمعنى اكثر مما يمكن ان تحصل الا انه مسموح في العبارة اعتقاداً على ظهور المراد قوله ولغات شاذة  
 اه حال مقدم من فاعل كنى وهو قوله قول الامام المرزوقي الغرض منه تأييد ادعائه من ان الايتان بالجملة الجزئية قد يكونان للاغراض  
 الاخر غير فائدة الجزر ولازمه بقول الشاعر وما قبله تأييدات بقوله نعم عز وجل فيتم استشهاده بالشئ بقول من يشئ بكلامه قوله في قوله  
 اه اى قول الخامس وهو الحارث بن علة الدبلى متعلق قول الامام اى في بيان قوله قوله قولى آد مبتدأ وجملة قتلوا خبره وقوله هم ضمير  
 قوله ايمم اه منادى مرفوع حذف حرف ابتدائه صدياً ايممة اسم امرأة كانت تلوهم على ترك الانتقام من قومه حيث قتلوا افاه وقيل  
 اسم لرجل قوله افي اه مفعول قتلوا قوله فاذا ربيت اه فعل شرط قوله يعين سبهي اه جزاء الشرط فالشرط والجزاء متنازعان في سهم الاول  
 يتقضى نصب سبهي لانه مفعول به والثاني يقتضى الرفع لانه فاعل له فان اعلمت للاول اضممت للثاني وان اعلمت للثاني اضممت  
 للاول او حذفته لان حذف المفعول جائز ومعنى الشعر يا ايممة قولى هم قتلوا افي فلا قدرت لي على طلب دمه لاني اذ ربيت  
 احداً منهم بسهم احباني ذلك السهم لاني اقتل رجلاً من اهلى والشاهد فيه انه لا تحسر على ضياع دم اخيه كما ذكره اللعجب عنه وليس  
 المراد الاخبار بقوله وهذا الكلام اه مفعول لقول الامام المرزوقي والمراد من هذا الكلام قول الشاعر المذكور اى قوله قولى هم قتلوا افي  
 وكذا قوله فاذا ربيت يعين سبهي قوله ولكنه اذا كان اه اى ولكن الجزاء اذا كان هذا القول مربوط بقوله فانه كثيراً ليورد الجملة الجزئية اه الغرض  
 منه تصريح على دفع الاعتراض المذكور من بطلان حصر فائدة الجزر مطلقاً في الفائدتين المذكورتين حاصل التصريح ان يبين الفا  
 تدعين ليس لمطلق الجزر بل اذا كان المقصود منه الاخبار والاعلام دون التحرز والتحرج والتفجع قوله فلا شك ان قصده  
 بجزءه اه جزاء اذا فني زيادة لفظ المقصود من الجزر اشارة الى ان قوله بجزءه متعلق بالقصد لا بالجزء كما هو المنبأ دلالة لفائدة فيه  
 حينئذ قال افادة المخاطب جزان في قوله ان قصد الجزاء ثم الافادة مصدر مضاف الى مفعول الاول والفاعل محذوف وهو الجزر  
 اى افادة المخاطب وقوله اما الحكم او كونه عالماً اه مفعول الثاني لان الافادة يتعدى الى مفعولين والمراد من الحكم النسبة التامة  
 الجزئية النفس الامرية وهو عام حقيقياً او مجازياً او كائناً ما كانت هذه القضية منفصلة التافية فلا يرد ان افادة الحكم ملزمة وافادة كونه  
 الجزر عالماً بلام لا يصدق الانفصال بينهما لا حقيقة ولا منع جمع ولا منع خلوان بين اللازم والملزم يكون اتصالاً لا  
 انفصالاً وجه عدم الوردان الانفصال هنا ليس مما ذكرت بل التافية وهو صادق قوله كقولك زيد قائم اه مثال لافادة الجزر  
 المخاطب الحكم بحيث لا يكون للمخاطب حكم معلوم قبل اخبار الجزر له قال او كونه اه عطف على قوله اما الحكم اه قوله اى الجزاء بهين  
 مرجع الضمير بانه راجع الى الجزر لا الى المخاطب قوله اى بالحكم اه تعيين مرجع ضمير الجزر بانه راجع الى الحكم لا الى الجزر قوله كقولك قد غفلت



التورات آه مثال لافادة المخبر المخاطب بأن المخبر عالم بالحكم المذكور في الخبر قبل الاخبار به وهو يظهر بالاخبار علمه للمخاطب بأنه عالم به  
 كما ان المخاطب عالم به وليس المقصود به افادته المخاطب لانه عالم بدونه قوله: والمراد بالحكم ههنا اي في تقسيم الخبر الى فائدة الخبر  
 ولانها عند اجل العزمية لا عند اجل المحقول لانهم يفسرونه بالايقاع والانتزاع الغرض منه رد على من يتوهم ان المراد بالحكم  
 ههنا الايقاع او الانتزاع لانهم قد تفقوا على ذلك كما سيحكي ذيل قوله فان قلت قد اتفق القوم آه ثم الفرق بين الوقوع  
 والايقاع ان الوقوع صفة النسبة الواقعة في نفس الأمر والايقاع صفة المتكلم اعني ايجاد النسبة الذهنية الحكائية او  
 ادراك ان النسبة واقعة اوليت بواقعة وكذا الانتزاع والا وقوع حاصل ان المراد بالحكم ههنا وقوع النسبة في نفس الأمر  
 اولاد وقوعها لك لان المقصود الاصل من الخبر بولادة المخاطب وقوع النسبة اولاد وقوعها واما الايقاع والانتزاع فهما  
 وسيلتان اليه لأن المخاطب يستفيدهما اولاً فينتقل منهما الى متعلقها الذي هو المقصود الاصل بالاعلام وهو الخبر لانهم  
 اما صفتان للمتكلم او للعالم كما مر وذلك ليس مقصود الخبر بخبره لانه يشقق في الخبر قطعاً بدون قصد لانه تحقق في القضية  
 قطعاً بدون قصد بل مقصوده بخبره وقوع النسبة في نفس الأمر اولاد وقوعها قوله: مثلاً اي لا وقوعها قوله: يظهر ان  
 ليس دليل لكون المراد بالحكم ههنا وقوع النسبة اولاد وقوعها ومرتفيله قوله: ان وقوع النسبة اه اي تلفظ بها  
 هذا اذا كان فائدة الخبر قوله: او انه عالم بأنه اي ان المخبر عالم بحيث ان ذلك المخبر وقع النسبة هذا اذا كان لازم فائدة  
 الخبر قوله: وايضا لو اريد بهذا اي الايقاع دليل آخر لعدم ارادة الايقاع من الحكم المذكور في المتن حاصل انه لو اريد  
 بالحكم المذكور الايقاع فنقول المص في سياقي وان كان منكراً للحكم وجب توكيده آه لا يكون له معنى صحيح مع ان هذا القول بيان  
 لالتوال الحكم لانه لو اريد بالايقاع المعنى الأول اعني ايجاد النسبة الذهنية الحكائية فلا معنى للانكار عنه لانه اذا تكلم  
 احد بقوله زيد قائم فلا شك ان السامع المخاطب به لا ينكر عن تكلمه والنضامه وان اريد المعنى الثاني اعني ادراك ان النسبة  
 واقعة فلا يصح القول المذكور ايضا لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة اي لم يدرك ان النسبة واقعة لامتناع ان يخرم بعدم  
 ايقاع الغير قوله: لما كان آه جزاء لو وكلته مانافية قوله: بلامتناع آه دليل لعدم صحة لمعنى لا ينكار الحكم وقد مرتفيله قوله: انه  
 لم يوقع النسبة آه اي المتكلم لم يتلفظ بالنسبة اولم يدرك النسبة الاول بناء على المعنى الأول للايقاع والثاني للمعنى الثاني قوله:  
 فان قلت قد اتفق القوم آه هذا الاعتراض على طريق المعارضة ليعني ان دليلكم المذكور وان دل على ان المراد من الحكم الوقوع والاد وقوع  
 لا الايقاع والانتزاع لكن عندي دليل يدل على نفي ما اثبتتم من ان المراد بالحكم ههنا الايقاع والانتزاع وحاصل المعارضة  
 بوجهين بيان الأول انا لا نسلم ان المراد بالحكم ههنا وقوع النسبة بل ايقاعها لان القوم اتفقوا على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر  
 بوجود المعنى اي اذعان المخبر بوقوع النسبة في ذهنه بين الطرفين في الاثبات وعدمه في النفي وهو ليس الا ايقاع النسبة وانتزاعها  
 سواء كان المدلول الحقيقي اذعانا او كناية لا اتفاقهم على انه لا يدل على وقوع النسبة اولاد وقوعها كما يعلم من الوجه الثاني فيكون الوجه  
 الثاني بمنزلة الدليل للوجه الأول والى بيان وجه الأول اشار الشرح بقوله على ان مدلول الخبر اذعانا وبيان الثاني انا لا نسلم ان المراد بالحكم  
 وقوع النسبة بل ايقاعها لان القوم قد اتفقوا على ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او انتفاءه اعني وقوع النسبة اولاد وقوعها



والا لزم الاستحالة الثلاثة: اشارة الشبهة الى الاول بقوله والاما وقع الشك آه والى الثاني بقوله ولما صح ضرب زيده والى  
الثالث بقوله وللزم التناقض في الواقع آه والى بيان وجه الثاني اشارة الشبهة بقوله وانه لا يدل آه وهذا القول عطف على قوله  
ان مدلول الخبر آه قوله: انما هو حكم الخبر المراد من الحكم التصديق والاذعان اى تصديقه واذعانه قوله: لوجود المعنى  
المراد من الوجود الوقوع ومن المعنى النسبة فيكون المعنى بوقوع النسبة في ذهنه بين الطرفين اى المسند اليه  
والمُسند قوله: في الاثبت اى في الخبر المثبت الايجابى قوله: ولجزمه آه عطف على لوجود المعنى اى لعدم النسبة وسلبها  
على الخبر المنفى السلبى قوله: انه لا يدل آه اى الخبر لا يدل قوله: على ثبوت المعنى آه المراد من الثبوت الوقوع ومن المعنى  
النسبة فيكون الحاصل ان الخبر لا يدل على وقوع النسبة بين الطرفين في الايجاب او انتفاء وقوع النسبة في السلب في  
نفس الامر قوله: والاما وقع الشك آه اى لو كان مدلول الخبر ثبوت المعنى في الاثبات وانتفاء في النفي في نفس الامر لما  
وقع شك فيهما مع في خبر سمعته بل علم ثبوت ما ثبت وانتفاء ما نفي جزئيا وقطعا لكن التالى باطل لان كثيرا ما يقع الشك  
من السامع في الخبر بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع اى الادراك بوقوع النسبة باعتباره ذهنا لان الشك انما يقع في مدلول  
الايقاع وهو الوقوع في الواقع فمدلول الخبر وهو الايقاع مقطوع به ومدلول الايقاع وهو الوقوع غير مقطوع اذ لا يلزم من  
الايقاع الوقوع لان دلالة الايقاع عليه بسبب تعلقه به وهو قد يتعلق بغير الواقع ايضا فتقوله والا مقدم وقوله لما وقع  
شك فيهما مع آه تالى ودليل لبطالة مخدوف وقوله اذ لا معنى آه وجهه لالزامه قوله: بل دلالة اى دلالة الخبر على مدلوله اى افادة ذلك  
العلم للمخاطب قوله: بذلك شيىء آه اى المدلول قوله: ولما صح ضرب زيده آه عطف على قوله لما وقع الشك آه استحالة ثانيا اى لو كان  
مدلول الخبر ثبوت المعنى او انتفاء في نفس الامر لزم ان لا يوجد هذا اللفظ اى ضرب زيده الا عند وجود القرب منه فالصحة بمعنى الوجود  
والثبوت لكن التالى باطل فالمقدم مشكوك واما اثبات لالزامه فاشارة بقوله لئلا يلزم منه اى من قوله ضرب زيده بيان وجه الملازمة  
حاصله لئلا يلزم على تقدير كون مدلول الخبر ثبوت المعنى او انتفاء في نفس الامر غلو اللفظ عن المعنى الموضوع له لو لم يكن معنى ضرب  
زيده وجهه من القرب لان على هذا التقدير ليس معنى ضرب زيده الاثبات القرب وجوده منه في نفس الامر لانه مدلول الخبر فلو لم يرد هذا  
المعنى لزم غلو اللفظ عن معناه الموضوع له قوله: عن معناه آه اضمية للفظ قوله الذى وضع له آه صفة معناه الضميمة المستمرة في وضع اللفظ وفي  
المعنى والمراد من التوضيح وضع المتكلم وتعيينه اى عين المتكلم واستعمله لان الوضع فرع التعيين والاستعمال فلا بد ان غلو  
اللفظ عن المعنى الحقيقي واقع كما في المجاز وانما المحال اخلاؤه عن المعنى المدلول فالانساب ان يقال عن مدلوله بدل معناه ووجه عدم الورد  
الى الادراك الاخلاء باعتباره استعمال المتكلم لا باعتبار المعنى الحقيقي فيكون المعنى لئلا يلزم اخلاؤه للفظ عما يستعمله المتكلم فية وقصده بافاده قوله  
ومعنى لا يتحقق آه بيان لبطالة التالى اى حين كون معنى ضرب زيده فاذا ذكر لا يتحقق الكذب فيه في وقت من الاوقات اى معنى الكذب عدم مطابقة  
الخبر للواقع فاذا كان ضرب زيده معنى وجدته القرب فلا يتحقق عدم القرب منه وعدم مطابقة للواقع فلا يتصور الكذب فيه اصلا مع  
انه خبر ومفهوما ما يتعمد الصدق والكذب فلا يصح كون مدلول الخبر ثبوت المعنى او انتفاء في نفس الامر لزم هذه الاستحالة بخلاف ما  
اذا كان مدلوله الايقاع فان الكذب باعتباره عدم مطابقة مدلوله للواقع بانتفاء النسبة التى يدل عليها ذلك المدلول والتمسك بها وهو الايقاع



مدلول الخبر في الواقع وهو الوقوع قوله، وللزعم التناقض عطف على قوله لما وقع أول ما صح استحالة التناقض مع كون مدلول الخبر  
ثبوت لمعنى أو انتفاء حاصله لو كان مدلول الخبر ثبوت لمعنى أو انتفاء في نفس الأمر للزم التناقض في الواقع بتحقيق التناقض فيه  
عند الاخبار بالمتناقضين لدلالة الاخبار بهما على ثبوتيهما في الواقع لكونه مدلول الخبر مثلاً زيد قائم وزيد ليس قائم يكون كلاهما  
مستحقان في الواقع لكن التالي باطل بداهته ولذا لم يتعرض لشرح الاثبات لملازمة في هذا الشق ولا استحالة اللازم لظهورهما وبهذه  
الاستحالة لا يلزم إذا كان مدلول الخبر الاتباع لأنه لا يلزم من تحقق الاتباع الوقوع كما عرفت فلا يلزم تحقق المتناقضين في الواقع بما  
الاتباعان فلا تناقض بينهما لأن ثبوت أحدهما ليس له في الآخر قوله: قلت ظاهراً هذا جواب عن وجه المعارض المثلثة حاصله منع الملازمة  
المثلثة ثم قيل إن مدلول الخبر ثبوت لمعنى في الاثبات أو عدمه في النفي في نفس الأمر لا أنه حذف المنع وإقيم سند المنع فتارة فيكون حاصل  
الجواب أننا لا نستلزم استحالة المثلثة المذكورة على تقدير أن يكون مدلول الخبر الوقوع أو الوجود في نفس الأمر لأن كونها مدلول الخبر  
أغاييف العلم بثبوت الشيء للشيء في الواقع لأن معنى دلالة الخبر على ثبوت لمعنى أو انتفاء فيه معنى منه وعلم عليه كما سيصرح به بقوله إذا  
ولكن العلم بهذا الثبوت لا يستلزم ثبوت في الواقع ضرورة أن العلم بثبوت الشيء لا يستلزم أنه لأن دلالة اللفاظ على معانيها وضعية يجوز تخلفها  
وليست بعقلية تقتضي استلزام الدليل للمدلول استلزاماً عقلياً وهو عدم تخلف بينهما دلالة الأثر على المؤثر فإذا قلت مثلاً زيد قائم دل على  
العلم بثبوت قيام زيد ودلالة على ذلك لا يستلزم أن يكون ثبوت متحققاً في الواقع لجواز أن يكون الخبر كاذباً غير متحقق مدلوله في الواقع  
لأن العلم بالحاصل من الخبر لا يكون علماً حاصلًا بما في الواقع قطعاً حتى يكون منشأ الثبوت الواقعي الذي لا يتخلف فلا يلزم من العلم  
القطعي الخبري عدم وقوع الشك في الواقع كما هو مفاد المنع الأول وكذا لا يلزم لصحة قولنا ضرب زيد وجوده في الواقع كما هو مفاد المنع  
الثاني وكذا لا يلزم اجتماع المتناقضين في الواقع كما هو مفاد المنع الثالث لأن العلم بثبوت الحكم الخبري لا يستلزم ثبوت في الواقع بثبوت  
الشيء أي بثبوت الشيء للشيء بخلاف متعلق الثبوت وكذا قوله لا يستلزم ثبوت أي ثبوت الشيء للشيء في الواقع قوله: بثبوت الشيء  
بخلاف متعلق الثبوت أي بثبوت الشيء للشيء وكذا قوله لا يستلزم ثبوت أي ثبوت شيء للشيء في الواقع قوله: فكانهم أرادوا  
أي كان القوم أرادوا الغرض منه بيان المحل الصحيح لقولهم ودفع اعتراض وهو أنه وإن سلم عدم ثبوت الملازمة المثلثة لمكن اتقائهم  
على أن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى وانتفاء في نفس الأمر كما مر كان الدليل في ثبوت دعوى المعارض على الملازمة المثلثة لأن المتبادر  
عن الثبوت هو الواقعي بحاصل الدفع أن قولهم مؤل غير محمول على الظاهر بحيث أن مرادهم من نفي دلالة الخبر على ثبوت لمعنى وانتفاء  
في نفس الأمر هو النفي لبطون القطعية في الواقع بحيث لا يتحمل لقيضه لا النفي مطلقاً لأن انكار دلالة الخبر على ثبوت لمعنى أو  
انتفاء مطلقاً في الواقع معلوم البطلان إذ لا معنى لدلالة الخبر على ثبوت المعنى إلا فهم المعنى عند كما إذا سمعت من أحد خرج  
زيد لعلمهم منه أنه خرج في نفس الأمر وعدم الخروج احتمال عقلي لا قطع حتى لا يكون دلالة قطعاً لأن دلالة اللفاظ  
على معانيها وضعية يجوز فيها تخلف المدلول عن الدال فلذا انشأ احتمال عدم الخروج عقلاً قوله: أنه أي الخبر قوله  
قطعاً أي قيد الثبوت قوله: بحيث لا يتحمل أي بيان قطعاً يعني أنه يدل على المعنى في الواقع على وجه الاحتمال لا على وجه القطع  
قوله: والآن أي وإن لم يكن مرادهم ما ذكرناه وهو عدم الثبوت الواقعي العطف على حيث لا يتحمل لقيضه فنفي دلالة الخبر على المعنى المذكور معلوم



البطلان كما عرفت قوله: قطعاً اي يقيناً قديم معلوم لبطلان قوله: اذ لا معنى للدلالة اي دلالة الخبر على ثبوت المعنى وانتفاء هذا دليل لقوله معلوم  
 البطلان كما مر قوله: ولهذا صح آه اي لاجل ان سماع خرج زيد يفيد العلم بخبر وجوده وعدم الخروج احتمال عقلي فقط صح قولك سمعته من  
 فلان في جواب من قال من اين تعلم هذا فثبت ان مدلول الخبر الخروج وعدمه محض احتمال عقلي اذ لو كان مدلوله الخروج وعدمه سواء  
 لم يصح هذا القول لقوله ولهذا صح آه تأنيده ليكون مدلول الخبر الخروج فقط وعدمه احتمال عقلي قوله: اذ قيل لك آه في السؤال قوله: من اين  
 تعلم هذا آه اي هذا الحكم بصيغة الخطاب قوله: ان لقول آه في جواب سوال المذكور قوله: ولو كان مفهوم القضية آه الغرض منه بيان  
 المحل الصحيح لقولهم الآخر ورفع اعتراض وهو انه وان سلم منع الملازمة الثلاثية بالدليل المذكور لكن اتفقا فيهم ان مدلول الخبر هو حكم المخبر  
 بوجود المعنى او بعدمه كما مر كاف الدليل في دعوى المحرض على اثبات الملازمة الثلاثية لان المراد من حكم المخبر بوجود المعنى او بعدمه هو الاتفاق  
 او الانتزاع حاصل ذكر في الاعتراض المذكور دعوى ان احدهما الاتفاق على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر اي الاذعان عليه وثانيهما  
 الاتفاق على ان مدلول الخبر لا يدل على ثبوت المعنى آه فلما اتجا الشك عن الدعوى لثمان شرع الجواب عن الدعوى الاول بطريق الف والنشر  
 الخ غير المرتب به حاصل الدفع ان قولهم وهو ان مدلول الخبر هو حكم المخبر بوجود المعنى وعدمه في الاثبات والنفي ليس مبنياً على الظاهر بل مؤول  
 ايضاً بان المراد بحكم المخبر بوجود المعنى وعدمه وقوع النسبة او لا وقوعها في نفس الامر لا الاتباع والانتزاع بل هما وسيلتان اليهما  
 اذ لو كان مدلول الخبر الاتباع والانتزاع من غير دلالة على الوقوع واللا وقوع في الواقع كما هو الظاهر من قولهم كان مدلوله الاتباع  
 واللا اتباع لمعنى تصور الوقوع واللا وقوع بدون التصديق بان النسبة واقعة ام لا اذ لا دلالة له على الوقوع وعدمه فتكون  
 مفهوماً جميع القضايا وهو تلك التصورات ثابتة في جميع الاوقات اذ لا تناقض بين التصورات والمفردات في الواقع  
 ولا يكون ثبوت مفهوم قضية متناقضاً لثبوت مفهوم قضية اخرى وهو باطل بداهة لانه يكون الخبر كالانشاء في الدلالة على النسبة  
 الذهنية بدون الاشعار على النسبة الواقعية: الخارجه بخلاف ما اذا جعل مدلول القضية الوقوع واللا وقوع في الواقع فانه ثبت  
 التناقض بينهما فيه لان ثبوت تقييم مثلاً لزيد في نفس الامر يتنافى في ارتفاعه فيه فلا بد من التاويل في قولهم بان المراد من حكم المخبر بوجود  
 المعنى وعدمه وقوع النسبة او لا وقوعها في الواقع لا الاتباع والانتزاع بل هما وسيلتان اليهما بان يتصل منهما الى الثبوت  
 والانتزاع الواقعي قوله: ولو كان آه شرط جزاءه قوله: لكان مفهومه قوله: متحققاً دائماً اي لا يتصور بين مفهومين متناقضين تناقض اصلاً  
 قوله: فلم يصح آه دليل لبطلان الخبر قوله: لا امتناع تحقق آه دليل لعدم صحة التناقض في القول المذكور مع انه متناقض بالاتفاق  
 قوله: ثم الحق آه الغرض منه دليل آخر يذكر قول البعض على ان مدلول الخبر هو الوقوع واللا وقوع في الواقع لا الاتباع واللا اتباع  
 في الدهن حاصل ان بعض المحققين قالوا ان مدلول الخبر هو الصدق فقط واما الكذب فليس مدلوله بل هو نقيضه نشأ من جواز تخلف المدلول  
 عن الدال لكون دلالة اللفظ على معناه وضعية لا عقلية كما مر وهذا القول انما يصح لو كان مدلول الخبر هو ثبوت النسبة في نفس الامر وليس معنى الصدق  
 الاثبات النسبة في نفس الامر فيكون ثبوت النسبة مدلولاً للخبر بخلاف ما اذا كان مدلول الخبر الاتباع والنسبة او الاتباع فلا يصح هذا القول  
 اذ حينئذ كل من الصدق والكذب يكون خارجاً عن مدلوله واحتمالاً لا عقلياً محضاً من غير دلالة الخبر على شيء منها فكلمة ثم في قوله  
 لمجرد الترتيب في الذكر اولاً واخرى قوله: بعض المحققين آه وهو نجح الذين الرضى قوله: وهو ان آه بيان ما ذكره البعض قوله:



وقولهم بحتمه آه دفع اعتراض وهو انه على ما ذكره الرضى من ان جميع الاحتمالات الالهي الصدق فقط لا يصح تعريف الجزم بحتمه  
 الصدق والكذب لانه يعلم منه دلالة على الكذب اليها حاصل الدفع انهم لا يريدون بقولهم المذكور في تعريف الجزم ان الكذب  
 مدلول الجزم بل يريدون ان الجزم يدل على الصدق فقط واحتمال الكذب انما من جواز تخلف المدلول عنه لكون دلالة  
 وضعيته يجوز فيه ما تخلف المدلول عن الدال فالصريح في قوله بحتمه الكذب اي يحتمل الجزم الكذب كما هو المشهور قوله لا يريدون به آه اي  
 اي بذالك القول قوله انه آه اي الجزم قوله بحتمه آه اي الكذب قوله اي لا يمتنع عقلاً آه تفسير لقوله بحتمه من حيث هو آه ودفع ما يستوهم  
 من انه اذ لم يكن الكذب مدلول الجزم فكيف يحتمل من حيث هو لان الشئ يدل على مدلوله لا على شئ آخر حاصل الدفع ان المراد من  
 من احتمال الكذب من حيث هو بان العقل يجوز مع عدم ارادة المدلول الحقيقي وهو الصدق لان دلالة الجزم على الصدق وضعي يجوز  
 التخلف فيه دون عقلي حتى لا يجوز التخلف فيه قوله ان لا يكون مدلول آه فاعل لا يمتنع والمراد من المدلول الحقيقي هو الصدق قال  
 المصنف ويسمى الاول آه اشار بانفظة التسمية الى انه اصطلاح لا اهل هذا الفن قوله اي الحكم الذي آه الغرض منه تعيين مصداق الاول  
 وايضا فيه اشارة الى وجه تسمية الاول فائدة الجزم لانه يقصد بالجزم فائدة ويرتب عليه فائدة الشئ ما يترتب عليه فائدة اسم فائدة الجزم غرض  
 الشرر من هنا الى متن الثاني تعيين ما هو المراد من تفاسير فائدة الجزم ولازمها لان الاحتمال العقلي هنا كثيرة لانها اما عبارتان عن  
 المعلومات اعني الحكم وكون الجزم عالمياً او عن العلمين اعني علم الخاطب بالحكم وعلمه بكون الجزم عالمياً او عن فائدتين اعني المرتب  
 عليهما او عن استفادتين متعلقين بهما اي بالعلمين فاللازم والمزوم اما ان يكونا متفقين بان يكونا معلولين او علميين او فائدتين  
 او استفادتين او متعلقين فالاقسام ستة عشرين ضرب الاربع في الاربع فالتلازمة هنا مستحقة وهي كونها عبارتين عن المعلومات  
 او العلمين او كون فائدة الجزم عبارت عن العلم ولازمها عن المعلومات والبواقي غير صحيحة هنا فعلى اللزوم بينهما بان الثاني لازم الاول  
 انما يكون في الافادة اعني العلم لا في التحقق والوجود لجواز تحقق الحكم من غير وجود المتكلم الخاطب فلا يوجد الجزم فضلاً عن كون الجزم  
 عالمياً وهذا التفسير مما اختاره المصنف موافقاً لما في المفتاح فاشارة المصنف اليه او لا بقوله اي الحكم الذي آه واي كون الجزم عالمياً آه  
 ثم صرح به بقوله فعلى فائدة الجزم آه وبعده صرح بان اللزوم بينهما انما هو في الافادة بقوله ومعنى اللزوم انه كلما آه وعلى الثاني  
 اللزوم بينهما انما يكون في التحقق والوجود لكونه هو الاصل فيه فلا يصار الى اللزوم في الافادة بلا ضرورة داعية اليه وهذا التفسير مما اختاره  
 العلامة قطب الدين شيرازي شارح المفتاح موافقاً لما قال المصنف في الايضاح شرح التلخيص الى هذا اشار المصنف بقوله  
 وزعم العلامة آه والى اللزوم بينهما في التحقق اشار بقوله اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني آه وعلى الثالث اللزوم بينهما انما هو  
 في التحقق والوجود اي معنى متى تحقق العلم الاول تحقق المعلوم الثاني من غير عكس للزوم في الافادة والعلم واللازم لا يخرج  
 الذي ذكره المصنف بقوله فالتعقل كثيراً ما يمتنع جزاً آه واشارة المصنف الى هذا التفسير بقوله ويمكن ان يقال ان لازم آه في دفع اعتراض  
 الاول واشارة الى اللزوم بينهما في التحقق لا في العلم بقوله وهذا مستحق ضرورة سواء علم السامع ان الجزم آه ثم هذا التفسير الثالث اي  
 كون فائدة الجزم عبارة عن العلم ولازمها عن المعلوم لا يخلو من ضعف لغوات المناسبة بين الفائدة ولازمها لكونه مخالفاً



لتفسير المصرد في الايضاح لللازم الفائدة وان كان موافقاً في تفسير الفائدة وايضا مخالف لتفسير المفتاح في الفائدة دون اللازم  
والى هذا الضعف اشار الشارح بقوله ويمكن ان يقال انه وكذا بقوله لكن هذا ينافي في تفسير المصرد انه فالتقلت به هنا احتمال آخر وهو عكس  
التفسير الثالث بان يكون المراد بالفائدة المعلوم وباللازم العلم فلم لم يتعرض له الشرع قلت لم يتعرض له لان اللازم بينهما جنس  
اماني التحقق وفي الفائدة والعلم وكلاهما باطل لان الاول غير متصور لان تحقق الحكم لا يستلزم للعلم بكون المخاطب عالمياً به كما  
لا يخفى واما الثاني فلا يندفع به الاعتراض المذكور والشرع بصدد دفع هذا الاعتراض فليس على هذا باقى الاحتمالات الفاسدة ههنا  
والتفصيل في حواشي السيد السند وقوله الذي يقصده الغرض منه دفع اعتراض وهو ان فائدة الشيء ما يترتب عليه الحكم الخارجى  
ليس ككلى بل المترتب على الجزاء هو علم المخاطب بذلك حاصل الدفع ان الحكم الخارجى بذاته وان لم يكن مترتب عليه لكنه بحسب الفائدة  
بالجزء مترتب عليه تسمية بالفائدة انما هي بهذا الاعتبار ولذا في الشرع الذي يقصد بالجزء قوله اى كون الجزاء تعيين مصدق  
الثاني قوله اى لازم فائدة انه تعيين الرجوع قوله لما ذكر في المفتاح اى بيان لوجه تسمية الثاني بلازم فائدة الجزاء لبيان دليل  
لزوم الثاني بالاول دون الاول بالثاني كما ينبغي من قول المصرد بل لزوم الثاني بالاول دون العكس حيث قال والثاني  
لازم به اه فقول ان الفائدة الاولى اى دليل لكون الثاني لازماً للاول وقوله اى بدون الاولى اى دليل لعدم لزوم الاول بالثاني لم يحصل  
الدليل ان الاول خاص والثاني عام والعام مستلزم للخاص كما في قولنا من حفظ التورات قد حفظت التورات الثاني ثابت بدون  
الاول لان لحافظ التورات معلوم قطعاً انها حفظت هو التورات فغرض التكلم من هذا الكلام كونه عالمياً به فقط قوله كما هو حكم اللازم  
اى الامتناع وعدم محكم اللازم اى هذا التشبيه لما قبله باللازم وعدمه باللازم الا ان فيه ايضاً كذا كما يظهر في الشرح قوله اى اللازم الا ان  
هذا التفسير من الشرع لللازم المجهول المساوات في قول صاحب المفتاح لدفع ما يتوهم وهو ان المتبادر باللازم المجهول المساوات  
اللازم المشكوك المساوات لان المجهول مستلزم الشك مع ان الامر ليس كذلك لان اللازم ههنا اعم من اللازم غير المشكوك المساوات  
مع اللازم حاصل الدفع ان المراد باللازم المجهول المساوات اللازم الا ان اللازم من اللازم كالحركة مع النار بطريق الكناية لان  
جمالة المساوات لازم للازم الا ان المساوات فيه حتى يحصل العلم بها فان قيل فالفائدة في هذه العبارة الطويلة بل المناسب  
ان يقول كما هو حكم اللازم الا ان محسب الوقوع او الاعتقاد قلنا في هذه العبارات ذكر المقصود على وجه الكناية وهو اولى من التوضيح  
به لانه ذكر المقصود مع الدليل قوله فان اللازم بدون اى بدون اللازم دليل لزوم الاول بالثاني في قوله ان الفائدة الاولى  
بدون الثاني تمنع انه حاصل ان الاول خاص والثاني عام وتحقيق الخاص متمنع بدون العام قوله هو اى اللازم وهو المعنى الثاني  
قوله بدون اللازم اى هو المعنى الاول قوله حقيقة لمعنى العموم اى دليل لقوله لا يتم انه حاصل تحقيق اللازم بدون اللازم غير متمنع لوجود  
معنى العموم في اللازم لانه عام وهو يتحقق بدون الخاص قوله فعلى هذا اى على كون فائدة الجزاء عبارة عن الحكم المقصود ولازمها  
عبارة عن كون الجزاء عالمياً به فيكون الفائدة هي الحكم ولازمها كون الجزاء عالمياً به هذا التفسير من الشرع بعد الاشارة للتفسير الاول لهما  
قوله معنى اللازم اى غطف على قوله فائدة الجزاء الحكم اى فيكون دافلاً تحت قوله فعلى هذا اى هذا التفسير على ان اللازم بينهما على هذا



التفسير انما هو في الافادة والعلم لاني التحقق والوجود ودفع اعتراض وهو انه اذا كان فائدة الجزئي الحكم ولازمها كون الجزع عالميا لا يصح  
اللزوم بينهما التحقق الحكم من غير وجود التكلم والمخاطب فضلا عن الجزع حاصل الدفع ان اللزوم بينهما ليس باعتبار التحقق والوجود  
بل باعتبار الافادة والعلم ولا شك في تحققة قوله انما الجزع عالميا فافاد الجزع الحكم للمخاطب فافاد الجزع عالميا اي الجزع عالميا اي كمال  
علم التكلم الحكم للمخاطب علم الجزع عالم به وانما قال افاد الحكم وانما ادانته عالم به لان اللزوم بين افادة الاول والثاني وليس بين ذات  
العالم ونفس الحكم لانه قد يكون شكا قوله من غير عكس اي ليس كمالا فافادته عالم به فافاد الحكم للمخاطب ليجوز ان يكون الحكم معلوما له  
قبل الاخبار به كما في حفظ التوراة لم يحفظ قوله وزعم العلامة انه الغرض منه بيان تفسير الثاني للفائدة ولازمها بان هما اعتباران  
عن العليين اي علم المخاطب بالحكم وعلمه يكون الجزع عالميا حيث قال هي استفادة السامع اي علم السامع من الجزع الحكم ولازمها هي  
استفادة منه اي علم السامع من الجزع عالم به وهذه التفسير مخالف عن تفسير صاحب المفتاح كما مر وكما قال الشارح وهو خلاف  
ما مر به صاحب المفتاح انه لان مدبره ما مر ولذا قال الشارح وزعم العلامة وان كان صحيحا في نفسه وموافقا لما قال المصنف حيث قال  
اي يمنع ان لا يحصل العلم الثاني اه واللزوم بينهما على هذا التفسير انما هو في الوجود والتحقق لاني العلم قوله في شرح هذا الكلام اه اي  
فائدة الجزع لازمها قوله قال اي يمنع ان لا يحصل اه بهذا التفسير وفي الايضاح لبيان اللزوم بينهما وهو في التحقق كما يظهر من  
الشرح الى اخره بان الثاني لازم الاول دون العكس في التحقق والوجود قوله وهو علم الثاني اه بيان علم الثاني قوله بان  
الجزع اه متعلق علم المخاطب وبيان له قوله من الجزع نفسه اه بنفس الجزع متعلق بلا يحصل كما يعلم من قوله الآتي اذ التقدير ان حصولها  
انما هو من نفس الجزع لان اللزوم علمه به من نفس الجزع لا مطلقا لان علم الحكم قد يحصل بالمشاهدة وهو لا يستلزم وجود الجزع فضلا عن  
علم المخاطب بكون الجزع عالميا به قوله عند حصول العلم اه متعلق بمنع قوله وهو علم المخاطب اه بيان علم الاول قوله بذلك الحكم متعلق  
علم المخاطب الثاني قوله من الجزع نفسه اه متعلق حصول العلم الاول قوله اذ لو لم يحصل اه دليل الامتناع عدم حصول العلم الثاني عند  
حصول العلم الاول حاصل لو لم يحصل علم الثاني عند حصول العلم الاول فعدم حصوله لا يخلو اما لاجل انه حصل قبل العلم الاول فلا  
حاجة لحصوله لئلا يلزم تحصيل الحاصل اوله حصل له العلم الاول بان تخلف عنه بما باطل ان اما الاول فلان حصول العلم الثاني  
موقوف على حصول العلم الاول فاميت حصل قبله واما الثاني فلان علم حصول العلم الثاني هي حصول العلم الاول فاذا حصل  
العلم الاول ولم يحصل العلم الثاني يلزم تخلف العلول عن العلة التامة وهذا يجوز كما ذكره الشارح وكلا الوجهين منفصلان قوله فعدم  
حصوله اه اي عدم حصول العلم الثاني قوله عنده اه اي عند حصول العلم الاول قوله اما لانه اه اي علم الثاني قوله قد حصل قبل اه  
اي قبل العلم الاول وهو علم المخاطب بالحكم فلا يحصل حجة لئلا يلزم تحصيل الحاصل قوله اوله يحصل بعد اه عطف على قوله قد حصل  
اي لم يحصل العلم الثاني بعد حصول العلم الاول قوله والاول باطل لان اه حصول العلم الثاني قبل حصول العلم الاول تقرير بلا  
ما مر وهو تخلف الموقوف عن الموقوف عليه قوله لان العلم اه اي علم المخاطب قوله لا بد فيه اه اي لا بد في حصول ذلك العلم الثاني من  
ان يكون العلم الاول حاصل في ذهن المخاطب قبله فلا يتصور قبليته عليه فتوله لا بد اسم لا دفيه فبه وقوله من ان يكون اه بيان اسم



قوله الحكم أه أي العلم الاول قوله في ذهنية أه أي المخاطب قوله ضرورة أه قيد لحصول العلم الاول في الذهن أي حصوله بغير  
 لانه موقوف عليه للثاني فان قيل اذا خبر الله عنه بشئ علمنا الحكم من نفس الخبر مع ان الخبر عالم به قبل علمنا به لانه قد احاط  
 بكل شئ علمنا قلنا المراد من الحكم هنا هو الحكم المخصوص من حيث خصوصه فعلى هذا يمنع علمنا بان الخبر عالم بالحكم المخصوص من  
 حيث هو مخصص لانه ليس حاصلنا لنا قبله قوله ان لم يجب أه كلمة ان وصليته أي يجب في حصول الحكم الثاني حصول الحكم الاول  
 في ذهنية وان لم يجب حصوله من ذلك الخبر بعينه بل يكون حاصله بغيره من الطرق الاخر لان حصول علم الاول ضروري للثاني  
 في الجملة لا بعينه قوله وكذا الثاني أه أي مثل الاول الثاني باطل وهو عدم حصول العلم الثاني بعد حصول العلم الاول قوله لان  
 علمته حصوله أه أي حصول الثاني دليل بطلان الشق الثاني حاصله تخلف المعلوم عن العلة التامة كما مر قوله اذا التقدير أه  
 دليل لكون علة العلم الثاني سماع الخبر حاصله ان الغرض في حصول كل منهما انما هو نفس الخبر من غير اعتبار امراضه حيث قال في  
 كل منهما سابقا من الخبر نفسه فسماع الخبر من الخبر علة تامة لحصول الحكم الثاني قوله فنبه أه أي المصروف في الايضاح فيه اشارة الى ان  
 هذا الدليل ليس من عند الشر بل هو استفاد من كلام المصروف في الايضاح ففي لفظ التنبية اشارة الى بداهة هذا الحكم ومقصود المصروف  
 ازالة الخفاء بالبيان فقط قوله قوله أه متعلق بنسب أي بقوله في الايضاح والضمير في قوله المصروف قوله وعلى الثاني أه عطف على الاول  
 أي بنسب المصروف وعلى الدليل الثاني المذكور في الشرح لبطلان شق الثاني بقوله الثاني لان علمه حصوله أه قوله بقوله أه أي بقول  
 المصروف في الايضاح قوله منه أه أي من حصول الخبر الاول قوله ولا يمنع ان لا يحصل أه عطف على قوله سابقا أي يمنع ان لا يحصل  
 العلم الثاني أه فهو داخل تحت تفسير الذي اوردته المصروف في الايضاح الغرض منه اثبات ان الاول ليس بلازم للثاني كما هو  
 دعوى المصروف في المتن وما قبله أي المعطوف عليه لاثبات ان الثاني لازم للاول فتم دعوى المصروف هنا بما فرغ في الايضاح  
 حاصله لا يلزم توقف حصول علم الثاني وهو لازم الخبر على حصول العلم الاول وهو فائدة الخبر يجوز ان يكون العلم الاول حاصل قبل  
 حصول العلم الثاني فلو حصل مع العلم الثاني اليقين يلزم تحصيل الحاصل وهو ممنوع كعلم المخاطب بكونه حافظا للتورات ويقول له  
 التكلم حفظت التورات فلما حصل للمخاطب العلم الاول قبل حصول العلم الثاني فلو حصل معه يلزم تحصيل الحاصل فان قيل ان هذا  
 القول يدل على افتراق العلم الاول عن الثاني وقوله فيما سبق الاول باطل أه يدل على اللزوم من جانب الاول قلنا جواز  
 الافتكاك هنا انما باعتبار الحدوث كما يدل عليه قوله يجوز حصوله قبل أي حدوث العلم الثاني لا يستلزم حدوث العلم الاول واما  
 اللزوم فيما سبق فهو باعتبار مطلق الوجود أي حصوله يستلزم وجود العلم الاول كما يدل عليه قوله فيما سبق وان لم يجب ان يكون  
 حصوله من ذلك الخبر قوله من الخبر نفسه أه متعلق بقوله لا يحصل وكذا قوله عند حصول الثاني قوله يجوز أه دليل على عدم الامتناع المذكور  
 قوله فلا يمكن حصوله أه أي حصول الاول تفريع على قوله يجوز ان يكون أه قوله لا امتناع حصوله أه دليل لقوله فلا يمكن أه قوله  
 كالعلم بكونه أه أي يكون المخاطب مثال حصول العلم الاول قبل حصول الثاني قوله وينبغي أه أي حين حصول العلم الثاني عند  
 عدم حصول العلم الاول الغرض منه دفع اعتراض على قوله لا يمنع ان لا يحصل العلم الاول أه حاصله لانه يمنع حصول العلم الثاني

قوله على الاول أه أي على الدليل الاول المذكور في الشرح لبطلان الشق الاول بقوله الاول باطل لان العلم الثاني



عند عدم حصول العلم الاول من الخبر نفسه كما في حفظ التورات لمن حفظه فلا يصح تسمية هذا الحكم بفائدة الخبر لعدم استفادته من الخبر بل حصل قبله مع انه يعلم من الدليل المذكور بقوله لجوز ان يكون حاصلاً قبل حصول الثاني وهذه الحكم فائدة الخبر حاصل النفع ان هذا الحكم في المثال المذكور ان لم يكن فائدة للخبر بالفعل لكنه فائدة له بالقوة وبالجملة بان فرضنا عدم علمه المتخاطب قبل الاخبار به وبهذا القدر كاف للتسمية بان حصلت فائدة الخبر قوله بهذا الحكم اهي المعلوم قبل اخبار المتكلم به كما في حفظ التورات قوله بناء على خبر يكون قوله انه من شأنه اه الضمير في كليهما للحكم قوله فالتعويل اه اعتراضين على قول المصنف في الايضاح مع ان سماع الخبر من الخبر كاف اه وعلى قوله لجوز ان يكون الاول حاصلاً قبل الاول بقوله كثيراً ما نسمع خبراً ولا يخطر ببالنا اه والثاني بقوله اه اذا سمعنا خبراً حاصل الاعتراض الاول بالنسبة الى مجرد سماع الخبر من الخبر كاف في حصول علم الثاني عند حصول الاول لاننا نسمع كثيراً ما خبراً ولا يخطر ببالنا ان صورت هذا الحكم حاصلة في ذهن المجزأ من الخبر كافي في حصول ان مجرد سماع الخبر من الخبر كاف في حصول العلم الثاني عند حصول الاول ولا يثبت امتناع عدم حصول العلم الثاني عند حصول الاول كما هو دعوى المصنف في الايضاح قوله ان صورت هذا الحكم اهي علم بهذا الخبر وحاصل الاعتراض الثاني اننا لانسلم جواز حصول علم الاول قبل حصول الثاني لاننا نسمعنا خبراً وحصل لنا العلم بكون مجزأ عالم به حصل في ذهننا الآن علم بهذا الخبر سواء علمناه قبل هذا او لا فلا يكون الاول حاصلاً قبل حصول الثاني كما هو دعوى المصنف اه غاية الامر ان حصول الاول حينئذ لا يكون على جديد وهو لا ينافي في الحصول فلا يفتك العلم الاول عن الثاني قوله اهي اه امي مثل اعتراض الاول برده اعتراض آخر قوله غايته اه اي غايته حصول الاول اه اخره قوله فالجواب عن الاول اه اثبات للمقدمة المنوعة في الاعتراض حاصلة ان مجرد سماع الخبر من الخبر كاف في حصول علم الثاني عند حصول الاول لوجود علمه بهذا العلم اهي سماع الخبر من الخبر وما قلنا كثيراً ما نسمع خبراً ولا يخطر ببالنا اه فهذا لاجل الغفلة عن العلم بهذا العلم وهو جائز والمعتراض لم يفرق بين الحصول عن العلم بهذا العلم وبين حصول الاصل فاصل حصول علم الاول ثابت للثاني والذات حصول وقوع في العلم وهو ليس بمناف للمزوم الاصل قوله ضروري اه خبر ان ليس المراد من الضروري البديهي بل بمعنى البديهي لا يرد ان البديهي لا يحتاج الى الدليل فكيف يصح الاستدلال بقوله لوجود دعائه اه او لقول ان الضروري ههنا بمعنى البديهي قوله لوجود علمه ليس دليله بل هو تنبيه هو جائز على البديهي قوله وفيه فائدة اهي وفي هذا الجواب اعتراض وهو اننا لانسلم ان هذا ضروري وانما يكون كذلك لو كان سماع الخبر علة تامة وهو ممنوع بل لا بد فيه من التقاف الذهن اليه حتى يحصل العلم الثاني عند حصول الاول والجواب عنه ان المراد باسماع ليس مطلق سماع الخبر بل سماع ممن هو يكون بصدد الاخبار والاعلام ولا شك في كون هذا السماع محله تامة والمنع منه مكابرة قوله ويمكن ان يقال اه جواب ثان عن الاعتراض الاول باثبات المقدمة المنوعة اليه حاصلة ان مجرد سماع الخبر كاف في حصول العلم الثاني عند حصول الاول لان لازم فائدة الخبر ليس عبارة عن العلم حتى لا يلزم من سماع الخبر الجزم بحصول صورته في الذهن كما قال المعتراض بل هو عبارة عن المعلوم وهو حصول صورته الحكم في ذهن المجزأ بهذه الحصول ثابت في ذهنه سواء علم السامع بكون الخبر عالم بالحكم او لم يعلم بهذا الحصول لا يفتك عن سماع الخبر فيكون سماعه كاف له



قوله اعني حصول صورت الحكم أه تفهيم لقوله بالحكم وفيه إشارة الى ان لازم فائدة الجز ليس عبارة عن العلم بل عن العلوم المحاصل  
في ذمهن الجز لان الحصول في الذم من مرتبة العلوم كما ان القيام به مرتبة العلم كما حقق في موضعه قوله لكن هذا أه اي هذا الجواب  
بقوله يمكن ان يقال أن قوله ينافي في تفسيره أه اي في الايضاح لللازم الفائدة لان لازم الفائدة عند المصنف علم وعلى الجواب  
يكون معلوما وان كان موافقا له في تفسير الفائدة واليه يخالف لتفسير المفتاح في الفائدة لانها عنده معلوم لا علم دون لازم الفائدة  
والى ضعف هذا الجواب اشار المصنف في اول القول ويمكن ان يقال أه يخرج به بقوله هذا ينافي في تفسير المصنف أه قوله عن الثاني أه عطف على  
قوله عن الاول أه هذا جواب عن الاعتراض الثاني المصنف بقوله واليه اذا سمعنا خبراً أه حاصله اننا لانسلم لا يكون العلم الاول حاصل  
قبل حصول الثاني لان عند حصول العلم لنا بالجز يكون الجز عالياً بل يحصل لنا العلم الاخر ان علمناه قبله والا يلزم تحصيل المحاصل  
بل حصولنا الاثبات اليه وهو لا يسمى علماً بل هو متدكار وتوجه قوله الى أه اي امور قوله هو مخزون أه اي مجموع فيه ومركز عنده قوله  
واستحضره أه عطف على قوله التفت أه قوله لا يقال أه جزاء اذا قوله انه علم أه مقوله يقال والضمير المنسوب الاول للذم عن الثاني  
للمخزون قوله ولو سلم أه جواب ثان تسلم عن الاعتراض الثاني بعد الجواب الاول للمعنى حاصله ان سلمنا ان الثغرات الذم  
الى ما هو مخزون فيه يقال له انه عالم به لكننا انما نعرض السامع بكون الجز عالياً به الحكم من هو مستحضر عنده مضمون الجز ورائي له فحينئذ  
لا يحصل العلم الاول عند حصول الثاني لانه حاف ومشاهد والا يلزم تحصيل المحاصل وهو باطل بل حصل العلم الثاني فقط فثبت  
ما ادعاه المصنف من لزوم العلم الثاني للاول دون العلم الاول للثاني قوله فانما نعرضه أه الضمير المنسوب راجع الى السامع قوله  
فيما أه اي في حكم قوله اذا كان أه اي السامع قوله بهذا أه اي يحصل العلم الثاني دون الاول قوله مقصودنا أه وهو لزوم لازم  
الفائدة مع الفائدة دون العكس قوله فان قيل لنسلم أه اعتراض على كون اللزوم بين فائدة الجز ولازمها لما قال المصنف فيما سبق  
ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم أه منشاء حمل العلم على ما هو التبادر منه عندهم وهو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع حاصله لا يلزم من العلم  
بالحكم العلم بكون الجز معتقداً بالحكم لجزاؤه كونه مطلقاً أو مشكوكاً وغير ذلك فلا يلزم بفائدة الجز ان الجز عالم معتقداً لقوله قلنا ليس  
المراد أه حاصل الجواب ليس حمل العلم على ما هو عند المحققين بل المراد بالعلم به ما هو مصطلح اهل الميزانين وهو حصول صورة هذا الحكم  
في ذمهن الجز سواء كان ظناً أو شكاً أو دوماً أو كذباً محضاً قوله هذا ضروري أه اي كون العلم حصول صورة هذا الحكم في ذمهن ضروري أه  
الغرض منه دفع اعتراض وهو ان العلم بمعنى حصول صورة الحكم أه ليس بل لازم من علم الاول للثاني لان التكلم قديماً في  
بالجز حين الغفلة من غير تصور الـ معناه وشعوره به فلا يتحقق صورة الحكم في ذمهن حاصل الدفع ليس المراد بالتكلم والجز من يتلطف  
بالجملة الجزية بل المراد به من هو بصدد الاخبار الاعلام كما مر في صور البحت فلا توجد الغفلة عنه في الجز فلا اعتراض قوله في كل ما قل  
أه وفيه إشارة الى ان حصول صورة هذا الحكم ليس بضروري في المجهول والمغنى عليه لزوال عقله لعدم اعتداده خبره عرفاً ولفظه و  
مترعاً قال المصنف في قوله أه اي الجز التكلم عطف على قوله ولا شك ان قصد الجز أه عطف جملة على جملة والغرض منه بيان  
الافادة التي يقصدها من هو بصدد الاخبار قد يكون تحقيقاً بان لا يكون المخاطب بهما عالياً كما مر وقد يكون تنزيهاً بان يكون



عالمًا بهما نازلًا منزلة الجاهل لعدم جبره على موجب العلم قوله المخاطب أد زاد الله لنظير المخاطب لأن العالم اسم صفتي يقتضي الموصوف وهو بهما المخاطب بقرينة البحث وفاعل ينزل المخبر المخاطب العالم بهما قوله أد زاد الله الجزاء تعيين مرجع ضمير التشبيه قوله فيلحق اليه أد تفرغ على قوله قيد ينزل أد أي فيلحق المخبر إلى المخاطب الجزاء قوله أد كان عالماً أد كلمة أد وصاية مربوط بقوله فيلحق اليه الجزاء لتقليل ما الفائدة في تخصيص الفائدة مع أنه قد يلحق الجزاء إلى من يعلم لازم فائدة الجزاء لم يجز على موجب علمه إذا أظهر منه محال افتناء الحكم عن الملحق اليه فإن موجب ذلك الافتناء تركب العلم والمخاطب وكذا يعلم من قول المعبر وقيد ينزل العالم بهما أد أن يلحق الجزاء إلى من يعلم كلا الفائدةين أد حبيب عنه أن المراد بالفائدة المذكورة اعم من الفائدة ولازمها لأنه أد فائدة هكذا نقل عن الشرح ويلو يده ما وقع في بعض النسخ بالفائدةين بدل بالفائدة أو لنقول أن تخصيص الفائدة بالذكر لكونها عمدة من الجملة الجزئية قال المشرك لعدم جبره أد دليل لتنزيل العالم بهما منزلة الجاهل قوله أد من الجبري أد دليل على تطبيق الدليل على الدعوى وتفصيله قوله هو الجاهل أد كلمة هو ضمير فصل أو رد لتأكيد ضمير الجبري ليعلم عطف الجاهل قوله أد سواء أد خبر أن قوله كما يقال للعالم أد مثال لتنزيل العالم منزلة الجاهل لعدم جبره على موجب العلم وهو العمل قوله تارك الصلوة أد صفة العالم قوله الصلوة واجبة أد مقولة يقال قوله لأن موجب العلم أد تطبيق المثال مع المثال له قوله وللأسئلة العارف أد عطف على قوله للعالم أد مثال ثانٍ له قوله بما بين يديك أد متعلق بالعارف قوله أد هو أد متعلق بالسائل أد منزع الخافض أي بما في بعض النسخ الخافض أد كور أي العارف بالشيء الذي هو ذلك قوله هو الكتاب أد مقولة يقال أد قوله لأن موجب العلم أد تطبيق المثال الثاني مع المثال له قوله أد عصا أي مثل هو الكتاب في جواب السائل المذكور هي عصا في جواب أد وإنما قال أد لم يقل أد ومنه وغيره الأسلوب إشارة إلى أنه لا يقال مثل أد لتنزيل العالم منزلة الجاهل لسوء الأدب إلى النبي الذي هو برئ عن الجهل بل يقال أد لسوء سوق العلوم مساق غيره أو لنقول أن هذا مثال السائل العارف فقط لا لتنزيله منزلة الجاهل لعدم جبره على موجب العلم وهو ترك السؤال أد انختلف اسباب عدم الجبري على موجب العلم فإن السبب في الآية هو الحكمة وهي استحصال أحوال العصا المسمى أد ليظهر التفاوت بين المنقلب والمنقلب اليه عند المقابلة مع فطرته وفي المثال المذكور سابقاً سبب عدم الجبري ترك السؤال لعرفانه قوله ونظائره أد أي نظائر السائل العارف باتيان الجواب له مع عرفانه كثيرة باعتبار كثرة الأسباب وإنما قال ونظائره ولم يقل أد كثيرة لأن ما قال صاحب المفتاح من الأمثلة ليست تنزيل العالم منزلة الجاهل في فائدة الجزاء ولازمها بل في مطلق تنزيل العالم منزلة الجاهل كما يعلم من تفصيل الشرح بقوله يعني أن شئت أن تعرف العالم بالشيء أد قوله قال صاحب المفتاح أد بيان النظير له بمثل قول المفتاح في الآية الآية قوله أد شئت أد مقولة قال والواو حكاية عن أصل قول المفتاح وليست فاصلة بين القول والمقولة وكلمة أد شرطية وجبرية قوله فعليك أد لكلام أد عليك اسم فعل بمعنى فخذ قوله ولقد علموا من أثره أد بيان كلام السرب أعلم أن ههنا أمور ثلاثة أحدها تنزيل العالم منزلة الجاهل بالفائدة ولازمها وهو المذكور في المتن بقوله وقد ينزل العالم أد وثانيها ما تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل اعم مطلقاً من أن يكون فائدة الجزاء ولازمها أو لا واليه أشار الشرح بقوله قال صاحب المفتاح ثم صرح عليه بقوله بعض

في التنزيل قوله ينزل الجزاء

بالشروط



ان شئت ان تعرف آه و اشار الى الرد على من جعل الآية ولقد علموا آه من الامر الاول بقوله لان الآية من امثلة آه وثالثها  
 تنزيل الموجود مطلقا سواء كان علميا او لا منزلة المعلوم واليه اشار الشارح بقوله ثم اشار الى زيادة التعميم آه قوله كيف تجد صدره آه  
 حال من مفعول اسم الفعل اي عليك بمعنى خذ لان لفظ كيف وان كان للاستفهام في الاصل يقتضي صدر الكلام لكن السليح هنا  
 منه استعمال مجرد التعظيم والتعجب اي خذ بكلام رب العزة حال كونه مكيفا بآيانية ما تجد صدره آه اي صدر كلام الرب واوله يصف  
 ذلك الصدر آه وفيه إشارة الى تطبيق المثال مع الممثل له محل الاستشهاد قوله نعم لو كانوا يعلمون فاصلة ان قوله نعم لو كانوا يعلمون  
 ينفي العلم عنهم لان لو لا امتناع الشيء الثاني لاجل امتناع الشيء الاول وقد ثبت ذلك العلم لهم في صدر الآية اي في قوله نعم ولقد علموا  
 بطريق التاكيد التسمي الا انهم لم يعلموا بمقتضى العلم نزل ذلك العلم منهم منزلة عدمه فصاروا بمنزلة الجاهلين فانبات العلم لهم  
 هو لوافق للظواهر والواقع ونفيه عنهم ثانيا لتزليلهم بمنزلة الجاهلين لعدم جبرهم على موجب علمهم وهذا النزول منزلة الجهل ليس في فائدة  
 الجبر ولا زهابل في مطلق ثبوت العلم لهم ونفيه عنهم كما قال الشارح رد اعلى من زعم ان الآية المذكورة من قبيل تنزيل العالم بهما منزلة  
 الجاهل بقوله لان الآية كما سياتي تفصيلا فاللام الاولى في قوله نعم ولقد علموا اجواب للتقسيم المقدرة الثانية للابتداء متعلقة بعلموا و  
 قوله نعم من اشتراه مبتدأ خبره ماله في الآخرة من خلاق ثم كلمة مافي ماله مشابهة بليس له جبره مقدم من خلاق اسمه الموفق ومن زائدة  
 لتأكيد النفي والخلاق النصب ثم جملة لمن اشتراه آه قائمة مقام مفعول علموا والضمير المنصوب في لمن اشتراه عائد الى كتاب السموات  
 المراد من اشتراه ههنا الاستبدال الاختيار فيكون المعنى والتد لعد علموا ان من استبدل واقتار كتاب السموات بكتاب الله نعم ماله في  
 الآخرة شئ من النصب ثم اللام في قوله نعم ولبس اليهم جواب القسم وهذه الجملة التسمية معطوفة على الجملة التسمية الاولى والواو اعتراضية  
 ليست بعاطفة وما نكف بمعنى شئاً يميزه للضمير اليهم الذي في لبس المخصوص بالذم محذوف وهو السورة بقرينة السباق واشترأ ههنا  
 بمعنى البيع فيكون معنى هذه الجملة والتد لبس شئاً اشتراه اي باعوا به خطوط النفسه ليعلم قوله نعم لو كانوا آه شرطية والجزء المحذوف  
 او التسمية والجزاء والمفعول يعلمون محذوف وهو مذمومة الشراء بقرينة ما قبل من مفعول علموا لان الشراء المذكور كان موجبا لهم للحرمان  
 في الآخرة فكان مذمومة غاية الذم فيكون المعنى لو كانوا يعلمون مذمومة الشراء او نزل يعلمون منزلة اللازم فيكون المعنى لو كانوا  
 من اهل العلم فيكون معنى الشرط والجزاء المحذوف لو كانوا يعلمون مذمومة الشراء لا تتعوض من ذلك الشراء ما فعلوا ذلك الشراء قوله يصف  
 اهل الكتاب بالعلماء حيث قال جل وعز ولقد علموا اقوله على سبيل التاكيد القسم لان اللام في قوله نعم ولقد علموا اجواب للتقسيم المقدرة وهو يفيد  
 التاكيد قوله واخره آه اي اخر كلام الرب عطف على قوله صدره قوله ينفيه آه اي العلم قوله عنهم آه اي عن اهل الكتاب قوله حيث  
 آه بيانية بيان لنفي العلم عنهم اخر قوله يعني آه السكالي في المفتاح تفسير الشارح بقوله السكالي وان شئت فعليك آه الفرض  
 منه دفع توهم هو انه لما كان سوق الكلام في تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل يتوهم ان مفعول شئت في قول صاحب المفتاح و  
 ان شئت فعليك بكلام رب العزة كما نقل الشارح واما هو تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل مع ان الامر ليس كذلك كما سيرج الشارح  
 بقوله لان الآية من امثلة آه حاصل الدفع ان مفعول شئت في قول السكالي ليس تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل بل مفعوله



تنزيل العالم مطلقاً منزلة الجاهل ولذا قال الشارح في الابتداء والنظائر كثيرة دون مثاله قوله لا اعتبارات خطابية أه متعلق لقوله  
ينزل منزلة أه وهي الأمور المظنونة بتغيرها المتكلم حال المخاطبة مع السامع ويلطف السامع الغير المخاطب بكون السامع الاول  
غير عالم لعدم جبريه على موجب العلم فيما ذكره غير موجود منه العلم مثل ترتب عدم الثواب ومذمومية السحر في الآية المذكورة الخطابية  
دليل لغير الظن لا اليقين لترتيب من مقدمات ظنية مقبولة لا يقينية قوله لا ان الآية أه عطف على قوله ان شئت ان تعرف أه اى لا  
يعنى صاحب المفتاح بقوله المذكور ان الآية من امثلة أه الفرض منه رد على من زعم ان الآية من امثلة تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل  
لا تنزيل العالم بالشئ اعم منهما قوله بناء على ان قوله نعم أه تعليل للمنفى في قوله لا ان الآية من امثلة أه حاصل دليل من زعم ان  
الآية من امثلة تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل لوجهين الاول باخر الآية اى قوله نعم لو كانوا يعلمون والثاني باول الآية اى بقوله ولقد  
علموا أه حاصل الدليل الاول ان معنى قوله نعم لو كانوا يعلمون لو كان لهم علم بذلك الشئ لا متنعوا من ذلك الشئ المذكور لكن ليس لهم بذلك  
علم فلا يمتنعون منه بحيث انهم ينزلون منزلة الجاهلين مع كونهم عالمين بذلك بان ليس لهم علم به لان كلمة لو لا متنع الشان  
لاجل الامتناع الاول فيكون عدم الامتناع لاجل عدم العلم به قوله اى ليس لهم علم أه هذا التفسير من الشرر للشرطية المذكورة اى لو كان  
لهم علم أه وفيه إشارة الى تطبيق الآية على قول من جعلها من امثلة تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل كما مر تقريره قوله وهذا هو الجبر الملقى أه  
اى قوله ليس لهم علم به هو الجبر الذى التى اليهم مع انهم علموا مضمون في الواقع فيكون الآية حينئذ من تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل  
لان التقاطع كما قال السكاكي فقول وهذا هو الجبر أه ايف من تنمة الدليل الاول قوله اليهم أه اى الى اهل الكتاب قوله لان هذا الكلام أه  
دليل للمنفى في قوله لان الآية أه ورد على الزاعم المذكور اى كون هذا الجبر معنى ليس لهم علم به ملق اليهم فظهر عليه انه كون هذا الكلام محلاً  
بلا معنى بتلاوته اوجه الاول لا نسلم هذا الجبر ملق اليهم بل الى الرسول وصحابه لانهم مخاطبون بذلك الكلام لا اهل الكتاب كما هو  
الظاهر والثاني سلبنا ان هذا الجبر الملقى اليهم بقاعدة لو لكن اعتبار القاء الجبر معنى اليهم اى ليس لهم علم به في مقابلة الجبر الصريحى تقسيف  
لان الجبر الملقى اليهم صريحاً هو كونهم عالمين اى لو كانوا يعلمون وهو منافى عن هذا الجبر الضمنى والثالث انه لا معنى لكونهم غير عالمين  
بمضمون ذلك الجبر كيف وقد وقع في اول قوله نعم ولقد علموا انقيضة وهو انهم عالمون بذلك فثبت بهذا الوجه الثلاثة ان الآية المذكورة  
ليس من امثلة تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل بل هي من امثلة تنزيل العالم بالشئ اعم من فائدة الجبر ولازمها اولاً فحصل الرد على من  
زعم كونها من قبيل الاول قوله او على ان قوله نعم أه عطف على قوله على ان قوله نعم لو كانوا يعلمون أه فيكون داخل تحت قوله بناء  
على ان أه فيكون تعليلاً للمنفى اى كون الآية من امثلة تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل بناء على قوله نعم لو كانوا يعلمون أه  
او بناء على قوله نعم ولقد علموا أه هذا دليل الثانى للزاعم الذى جعل الآية من امثلة تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل باطل خاصة من  
الآية حاصل هذا الدليل ان الآية من باب تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل لان الجبر الملقى اليهم المعلوم لهم هو قوله نعم ولقد علموا أه  
مع كونهم عالمين بذلك الجبر اى مذمومية ذلك الشئ الا ان مذمومية معلوم لهم من كتابهم التورات ومع ذلك اقر الله نعم بذلك  
الجبر لنزيل العالمين به منزلة الجاهلين لعدم جبرهم على موجب علمهم وهو مذمومية الشئ المذكور وتركه مع كونهم عالمين بمذمومية ذلك



اثبات كون الآية من باب تنزيل العالم بها منزلة الجاهل كما هو مدعى الزاعم المذكور قوله تعالى آية خبران قوله لان هذا الخطاب  
 آية علمية للنفي في قوله لان الآية ورد على الوجه الثاني للزاعم المذكور حاصلة انه على هذا ليس تنزيل العالم منزلة الجاهل في جانب  
 المخاطب بل في جانب اهل الكتاب وهم غير مخاطبين والمستوفان يكون تنزيل العالم منزلة الجاهل هو المخاطب فلا يصح استدلال  
 الزاعم بهذا الطريق قوله لان هذا الخطاب آية اي بقوله نعم ولقد علموا المحمود واصحابه رضالا اهل الكتاب حتى يكونوا مخاطبين ويصح  
 استدلاله قوله ولادليل آية دفع اعتراض وهو انه لا يعتبر التنزيل به هنا في جانب المخاطب وهو النبي واصحابه رضالا بان ينزلوا مع كونهم  
 عالمين بمنزلة غير العالمين فيصح استدلال الزاعم المذكور حاصل الدفع ان التنزيل فيهم يقتضي كونهم عالمين بمضمون ذلك الخبر  
 ولادليل على علمهم به يجوز ان يكون علمهم بان اليهود والمسلمون بمضمون من استراه ماله في الآخرة من خلاق حاصلًا بنفسه هذا  
 الخبر لا قبله واعلم ان هذا الوجه من الاعتراض والجواب كما بمر بيان على التفسير الاول الا ان الشبهة ترك سابقاً اعتماداً على فهمهم  
 الناظرين طلباً للاقتصار قوله على ان شياً قد جرد التوجيهين المذكورين للزاعم المذكور حاصلة ان جعل الآية المذكورة  
 من باب تنزيل العالم منزلة الجاهل لا يوافق لما هو المذكور في المفتاح مع ان هذا تفصيل لما في المفتاح لان كلام المفتاح  
 صريح في ان العلم المثبت والنفي في الآية هو علم اهل الكتاب بمضمون من استراه ماله في الآخرة من خلاق وعلى التوجيهين  
 المذكورين للزاعم المذكور يكون العلم المثبت والنفي هو علم النبي واصحابه رضالا انهم مخاطبون بهذا الخبر كما علمت في الرد عليه  
 فلا يكون توجهان موافقين لما في المفتاح فيكون توجيه الزاعم المذكور توجهاً باطلاً يرضى قائله قوله ثم اشار آية صاحب  
 المفتاح بدأشروع في الامر الثالث وهو تنزيل الموجود مطلقاً سواء كان علماً او لا منزلة المعلوم كما مر قوله الى زيادة التعميم آية  
 اي بعد تعميم العلوم لغير فائدة ولازمها اشار الى زيادة التعميم بادخال غير العلوم ايضا حاصلة ان في الآية الاولى  
 مطابق العلم اعم من كونه بفائدة او لا فائدة او غيرهما منزلة عدمه واما هنا فنزل وجود الشيء مطلقاً سواء كان علماً او غيره منزلة عدمه  
 فكان في هذه الآية زيادة التعميم بالنسبة الى الآية الاولى قوله بقوله اي قول صاحب المفتاح فيه قوله ان وجود الشيء آية بيان قوله  
 في المفتاح فقال آية عطف على اشار قوله ونظيره آية مقولة قال والواو فيه وكذا في قوله ان وجود الشيء آية للحكاية من كلام السكاكي  
 اي نظيره وجود الشيء منزلة عدمه من غير العلم اذ الرمي ليس بعلم ولذا قال ونظيره ولم يقل مثله في النفي والاثبات آية لان ههنا ليس  
 وجود الشيء المعلوم ... منزلة عدمه بل في غير العلم وكذا من ان ينزل العالم بها منزلة الجاهل قوله اي في نفي الشيء واثباته آية  
 تفسير للنفي والاثبات من الشر والدفع ما يتوهم وهو ان نظيره ما قال السكاكي لا يكون النفي والاثبات بدون الاضافة الى الشيء  
 لان الممثل في قوله وجود الشيء وعدمه المطلق الوجود والعدم حاصل الدفع ان اللام في قوله في النفي والاثبات للمعهود نفي الشيء  
 واثباته او عوض من المضاف اليه قوله وما ريت اذ ريت آية وانما ينزل الرمي الصادر عن النبي ص منزلة عدمه لا اعتبار خطابي وهو انه لما  
 حصل من هذا الرمي الصادر منه ان يعجب لا يكون في قوة البشرية عادة فانه ما صدر الرمي منه فيكون معنى الآية ما ريت حقيقة لكون  
 الاثر المرتب عليه خارجاً عن طوق البشر اذ ريت صورة لمباشرة اسباب الظاهر له لا ذكر الله في بيان احوال اسناد الخبر مقدمتين

هذا على هذا التفسير بخلافه

هذا على هذا التفسير بخلافه



تمهيدا لأحوالها الأولى بقوله ولا شك أن قصد المنجز بقوله والثاني بقوله وقد ينزل العالم بهما آه فلما فرغ منها شرع في بيان الأحوال الاسناد  
باعتبار رعايتها فمن قوله فينبغي أن يقتصر من التركيب إلى قوله ويسمى اخراج الكلام عليها آه متعلق بالمقدمة الأولى ومن قوله وكثير ما يخرج  
على خلافه متعلق بالمقدمة الثانية إلى قوله ثم الاسناد قوله وإذا كان قصد المنجز آه دفع اعتراض وهو أن إلغاء تجبئ لمعان كثيرة للجزء لا لتفصيل  
والتميز مع التفصيل وإلغاء في قولهم لا يأتي فينبغي آه لا يصح لواحد منها؛ حاصل الدفع أن إلغاء قوله فينبغي للجزء وحرف بشرط مع فعله مخذوف  
كما ذكره بالشهر بقوله وإذا كان قصد آه دل عليه كلام سابق وهو قوله ولا شك أن قصد المنجز بقوله ووجه ترتيبه عليه أنه إذا كان مقصود المنجز بقوله فإفادة  
المخاطب بالحكم أو لازمها فينبغي أن يقتصر من تركيب الكلام على قدر حاجته لا يزيد ولا ينقص حذرنا عن القول لأننا قلنا لعدم إفادته لغو القيم قال: أن  
يقتصر آه على البناء للمفعول أو الفاعل والتفسير في المنجز قوله: حذرنا عن اللغو آه مفعول له وعلة للاقتصار المذكور يعني أنه إذا كان قصد المنجز بقوله  
إفادة للمخاطب أحد الأمرين أعني فائدة الخبر ولازمها تحقيقا أو تنزيلا فينبغي له أن يقتصر في تركيب الكلام على قدر الحاجة لا يزيد ولا ينقص  
حذرنا عن اللغو لأنه إذا انقص عما قصده فلا يخلو ما أن لا يكون مفيدا أصلا كان الكلام لغوا محضا أو كان ناقصا عن إفادة ما قصده فكان في  
حكم اللغو وإذا كان زائدا على ما قصده كان مشتملا على اللغو فقوله حذرنا عن اللغو شامل للتصوير كلها قوله: وأشار إلى تفصيله أي تفصيل  
الاقتصار على قدر حاجته للمخاطب ففي هذا القول إشارة إلى جواب وسؤال مثل ما مر في قوله فينبغي آه حاصل السؤال أن إلغاء تجبئ لمعان كثيرة فأي  
مرادة ههنا أي في قوله فإن كان خالي الذهن آه وحاصل الجواب أن إلغاء ههنا للتفصيل قال: فإن كان خالي الذهن آه ذكره لمص  
في هذه العبارة وما بعد حاشاثة الأحوال المخاطب حاصل أن المخاطب لا يخلو ما أن يكون خاليا عن التصديق بالنسبة عن تصورها  
معاقبه المسمى بخالي الذهن كما هو مفاد قوله فإن كان خالي الذهن آه وإما أن يكون خاليا عن التصديق بها دون تصورها فهو  
المسمى بالتردد والسائل فهو مفاد قوله الثاني وإن كان مترددا فيه آه وعكسه بالبل وهو أن يكون خاليا عن تصورها دون التصديق  
لأن التصديق لا يتحقق بدون التصور وإما أن لا يكون منكرا عن شيء منها بأن يكون مصدقا لما ينافي مضمون الخبر الذي  
الغى إليه فهو المسمى بالمنكر وهو حاصل قوله الثالث وإن كان منكرا قوله: المخاطب آه فيه إشارة إلى أن ضمير كان  
راجع إلى المخاطب دون المتكلم لفساد المعنى قال: فيه آه أي في الحكم قوله: أي لا يكون عالما آه هذا التفسير  
لقوله خالي الذهن مع قوله ولا مترددا المراد من العالم علم التصديق والمراد من المتردد علم التصور فالمراد من خلوه  
الذهن خلوه عن التصديق بوقوع النسبة وعن التصور الشك في فالأول مفهوم من قوله خالي الذهن عن الحكم والثاني مفهوم  
من قوله والتردد فيه فيكون المراد نفى علم التصديق عن النسبة وكذا نفى علم التصور الشك فيها وهو مراد لمص<sup>١</sup> ولشهر<sup>٢</sup> قوله: بوقوع  
النسبة أولا وقوعها آه هذا التفسير الحكم فالمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة أولا وقوعها لا بمعنى التصديق والاذعان وفي ذكر  
وقوع النسبة أولا وقوعها إشارة إلى أن المراد من الحكم عام من الإيجابي والسلبي لا أحدهما قوله: في أن النسبة أصل هي واقعة  
أم لا آه هذا التفسير لقوله والتردد فيه وإشارة إلى أن الضمير المجرور في قولهم والتردد فيه آه راجع إلى الحكم لمجمع وقوع  
النسبة أولا وقوعها فمن قوله أي لا يكون عالما إلى قوله بل هي واقعة أم لا دفع اعتراض وهو أن المراد بالحكم في كلامهم لمص<sup>٣</sup>  
لا يخلو ما وقوع النسبة أولا وقوعها وإما الاعتاق للنسبة أولا لا يلزم اشتراك قوله والتردد فيه لأن خلوه



عن الحكم بمعنى وقوع النسبة يستلزم خلوه عن التردد فيه لأنه إذا لم يكن الحكم فكيف يتصور التردد فيه؟ أما الثاني إذا لمعنى التردد المخاطب  
 في الاعتاق النسبة لأنه صفة للمتكلم؟ حاصل الرفع باختيار الشق الأول ولا يلزم الاستدراك لأن المراد بالحكم ههنا هو وقوع  
 النسبة أو لا وقوعها ليكون موافقاً للسابق وهو قوله إقادة الحكمه قال الحكم ههنا بمعنى الوقوع واللا وقوع كما قال الشارح ويكون  
 مطابقاً للاحتق وهو قوله والتردد فيه إذا التردد تماماً هو في الوقوع واللا وقوع دون الاعتاق والانتزاع وكذا الإنكار ومعنى  
 خلوه ذهن عن أن لا يكون حاصله في عدم الحصول فيه عدم علمه وإدعائه به لأن حصوله فيه هو لعلمه والادعاء به فيكون معنى كلامهم فإن كان  
 المخاطب جلي ذهن عن التصديق بالحكم لأن العلم بالحكم بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها لا يكون إلا التصديق لأنها متعلقان بتصديق  
 وعن تصور التردد فيه لأن التردد هو الشك وهو لا يكون إلا التصور ولا شك أن الخلو عن التصديق لا يستلزم الخلو عن التصور فإنها  
 نوعان متنافيان ولا يستلزم الخلو عن أحدهما الخلو عن الآخر هذا خلاصته هذا المقال ولا تنظر إلى ما قيل وقال قوله أهل هي واقعة أم لا  
 كلمة أم ههنا منقطعة لا متصلة بمعنى بل وإهمزة الاستفهامية وجاز استعمالها مع جمل لأنها تكون بمعنى بل وإهمزة تأتي لتصديق  
 مضمون الجملة كهل تحت ما إذا كانت متصلة فأنها لطلب التصور فلا يصح استعمالها مع جمل التي لتصديق لتنافيها قوله أعلم أن آه  
 تفريع على تفسير الشارح بقوله أي لا يكون عالمًا بوقوع آه الغرض منه دفع اعتراض الأوام كما مر تقريره من أن ذكر التردد بعد خلوه ذهن  
 عن الحكم مستدرك قوله من أنه بيان ما قوله لأن الخلو من الحكم دليل لقوله لا عاجته قوله ضرورة آه دليل لقوله لأن الخلو من الحكم يستلزم  
 الخلو من التردد فيه؟ حاصله أن التردد في الحكم لوجب حصول الحكم في ذهنه فإذا خلى ذهنه عن الحكم فيه خلى عن التردد فيه لعدم فثبت  
 الاستلزام قوله ليس بشيء آه خبر أن يعني ما سبق ببعض الأوام من الاعتراض على قول المصليين بشيء لما عرفت من تفسير الشارح  
 لقول المصلي بقوله أي لا يكون عالمًا آه من أن معنى خلوه ذهن عدم العلم والتصديق به ومعنى التردد فيه عدم العلم التصور به ولغني أحدهما  
 لا يستلزم نفى الآخر قوله: الأرى أنك آه دليل تنويري لقوله ليس بشيء حاصله أن الخلو عن الحكم لا يستلزم الخلو عن التردد  
 فيه لأن في المثال المذكور يتحقق التردد مع عدم الحكم لأن هذا الكلام للمتردد الشاك فلا يكون فيه علم بالحكم مع وجود التردد  
 فيه قوله: لمن يتردد آه متعلق لقول أي لقول ذلك القول لمن يتردد في أن زيداً أهلاً هو في الدار أم لا قوله: ولا يحكم  
 بشيء آه عطف على قوله يتردد أي لمن لا يحكم بشيء بمعنى كون زيد في الدار وإثباته فيها فقد تحقق الخلو عن الحكم  
 مع وجود التردد فيه قوله: بل الحكم الذهني آه إغراب وانتقال من نفى التلازم المستند بقوله ليس بشيء  
 لأنه لرد بعض الأوام القائل بالاستلزام إلى نفى الاجتماع مطلقاً ومترقبه والمراد من الحكم الذهني  
 التصديق والادعاء كما أن المراد من التردد التصور وقد ثبت تباينهما لأنهما نوعان متباينان من الإدراك  
 قال استغنى آه جزاء لقوله فإن كان آه قوله على لفظ المبني آه تعيين للصيغة باعتبار المعلوم والمجهول والفعل مسند  
 إلى مصدره كما هو المشهور في مثله أي حصل الاستغناء وأما حمل على المبني للمفعول لموافق قوله الآتي حسن تقوية آه  
 وقوله وجب توكيده آه حيث لا يعض فيها للفاعل المتكلم والمخاطب مع أنها وقعا جزاء للشرط قال: عن مؤكديات الحكمه متعلق  
 استغنى قيد المؤكديات بالحكم للاحتراز عن مؤكديات لفظين كالإكيد اللفظي والمعنوي فأنها جائرة مع خلوه ذهن نحو زيد زيد قائم



وزيد نفسه قائم عليه انتم كلهم قوله: وحججه آية بيان المؤكرات المستغنى عنها ولم يذكر القسم مع انه من المؤكرات ايضا لان المقصود المؤكرات  
 التي تشمل الحكم واحكام الحكم بها مؤكداً والقسم كلام بمراسية كما فعل عن ابيهم قوله: واسميتها الجملة آية فان قيل ما وجه التسمية هذه قال اسميتها الجملة  
 والجملة الاسمية كما هو مشهور قلنا لا شعار ان التاكيد وصف الاسمية لانها الجملة الاسمية قوله: وتكرارها آية اني تكرار الجملة الاسمية  
 قوله: ان الشرطية آية لفتح الهنزة وتشديد ما قوله: وعروض التبيين آية وحججه الاوامر والالفاظ من مفعولة لتبيين المحل قبل الشرع في الكلام آية  
 ان كيد الكلام الآتي قوله: وعروض الصلة وحججه عروض اصطلاح النية بحرف الصلة: مثل ان يحسن الهنزة وسكون الفون وان يفتح  
 الهنزة وسكون الفون والياء، ونظائر حال افاوتها تأكيد الاشبات ولنفي قال: وان كان آية عطفت على الشرطية الاولى اي قال كان  
 بناء القسم الثاني من الاقتصار قوله: المحل طلب آية تعيين مرجح كان قوله: في الحكم آية تعيين مرجح لغيره قوله: لما بال آية اي الحكم خبر الحكم  
 قال: حسن توقيته آية جزاء الشرط قوله: اي الحكم آية تعيين المرجح قال: بمؤكد آية متعلق التوقية اي حسن توقيته بمؤكد في غالب المواد لا يزداد  
 ترقده لمجرد الاخبار بدون التاكيد قوله: قال الشيخ آية الغرض منه اعراض على الحكم حاصل ان الحكم ذكرنا كيد حكم المتردد مؤكدا واحدا من المؤكرات  
 مطلقا بدون الشرط مع ان الشيخ ذكر وصف التاكيد بان مقتيد الشرط ظن السائل على خلاف ما تجب عليه المطلقا والشيخ عدة هذا الفن ولما يجوز في اللغة  
 والجواب عنه ان المراد بالتردد في قولهم هو عدم الجرم سواء كان ظنا او لا فيكون شاملا للظن ايضا فلا يكون مخالفا عما قاله الشيخ او نقول ان  
 المراد من لظن في كلام الشيخ هو عدم الجرم سواء كان ظنا او لا لظن المتقابل المتردد فيكون كلامه موافقا مع كلامهم او المراد من كلام الشيخ مذهب  
 ومن كلامهم مذهب الجمهور فلا تناقض بينهما ايضا قوله: اكثر مواقع ان اي مواضع وانما قال اكثر لان في بعض المواضع يجيء عند التعليل  
 ولا يكون جوابا للسائل لظن كما سياتي في ذيل قولهم وكثيرا ما يخرج على خلاف آية بقوله انهم مخفون ولنا مثله قوله: بحكم الاستقراء آية اي  
 بحكم طلب كلام لطفا، قوله: هو الجواب آية خبر اكثر قوله: لكن بشرط فيه آية اي في جواب ان قوله: على خلاف آية اي حكم قوله: انت تحسية  
 الضمير المنصوب راجع الى السائل والمجوز الى ما قوله: فاما ان يجعل آية دليل من الشيخ للشرط المذكور في تاكيد آية اي يشترط  
 ضمن السائل في تاكيد ان على خلاف ما تجب عليه حاصل ان جواب ان اذا كان صحيحا مطلقا بدون الشرط المذكور اي ظن السائل  
 فلا يصح الجواب في سوال كيف زيد لقوله صالح لغير ذكر ان وكذا لا يصح الجواب في سوال اين زيد لقوله في الدلالة بدون ان بل يصح الجواب  
 فيها انه صالح وان في الدلالة كلمة ات مع ان هذا مما لا قائل له لصحة جواب كيف بدون ان مثل شعر قال كي كيف انت - قلت  
 عليل بدون ان فعلم ان في المثالين المذكورين ليس للسائل ظن لانها لمجرد الاستفهام فيصح الجواب بدون ان فيكون  
 جواب ان مشروطا بظن السائل والا فيقع ان جواب كل سوال مع ان الامر ليس كذلك كما عرفت قوله: مجزى الجواب آية اي بدون  
 شرط ظن السائل قوله: اصلا فيها آية اي مع ان اي صحيحا اصلا قوله: يؤدي آية اي يفضي قوله: حتى نقول آية غاية لقوله ان  
 لا يستقيم آية قوله: فلا آية جواب انا والفعل المنفي مذكور اي فلا يصح ولا يستقيم بقرينة ما بعد قوله: لانه آية اي كون  
 مجزى الجواب اصلا قلنا: وان كان آية عطفت على ما قبله هذا هو القسم الثالث من اقتصار الكلام على قدر حاجة المحل طلب قوله:  
 حالما بخلافه اي بخلاف الحكم تفسير منكر الحكم قال: وجب توكيده آية جزاء ان قوله: اي الحكم آية تعيين مرجح لغيره قوله:  
 بحسب الإكراه متعلق توكيد لا بقوله وجب الحسب بمعنى القدرة اي بقدر الانكار لقوله: قوة وضعفا بيان لمقداره قوله: فكلمة ازداد آية



اشارة ان قوله بحسب الانكار انه متعلق بالتوكيد لا بالجواب لان الجواب امر واحد وهو اللزوم لا يتعدد ولا يستفاد بل التعدد يكون  
 في متعلقه وهو التوكيد بهذا قال كما قال الله نعم اه تمثيل للتثنية الثالث قال حكايته اه حال عن فاعل قال الله قال عن رسل  
 عيسى اه متعلق حكايته قال اذ كذبوا اه ظرف للقول المقدر المعلوم للحكاية فيكون التقدير حكايته عن قول رسل عيسى اذ  
 كذبوا ولا يجوز ان يكون ظرفا لقال او حكايته لان قول الله نعم والحكاية ليست وقت التكذيب بل شتبا بعده قال في المرة الاولى  
 اه تعين بهذا التكذيب قال انا اليكم مرسلون اه مقولة قال الله نعم قوله مؤكدا بان اه حال عن مقولة قال وفي الثانية اه عطفا  
 على قوله في المرة الاولى زاد الشرح والفظا مرة ليكون موصوف الثانية اى قال الله نعم حكايته عن قول رسل عيسى اذ كذبوا في المرة  
 الثانية ربنا يعلم انا اليكم اه فيكون ربنا يعلم انا اه ايضا مقولة قال قوله مؤكدا بالتثنية اه حال عن مقولة الثانية والمراد بالقسم  
 ما يجرى مجرى القسم في التأكيد كشهد الله وهو ربنا يعلم اه لانه يجرى مجرى القسم في التأكيد قوله واللام اه في الجز قوله لمبالغة  
 المخاطبين اه علة لقوله مؤكدا ان بزيادة التأكيد وتطبيق المثال مع الممثل بحيث زيد في التأكيدات في كلام الرسل لان في  
 انكار المنكرين زيادة ومبالغة فاوتي بزيادة التأكيدات في مقابلة قوله حيث قالوا اه كلمة حيث بيانية بيان لانكارهم  
 الزائد لانهم انكروا عن ثلاثة اشياء عن الرسالة وعن انزال الوحي وعن صدقهم فاول بقولهم ما انتم الا بشر مثلنا اى لستم  
 رسلا بل بشر مثلنا والثاني بقولهم وما انزل الرحمن من شئ اى وحى والثالث ان انتم الا تكذبون اى لستم بصادقين في  
 دعواكم فبحي بزيادة التأكيدات لدعوتهم قوله وكان الرسل دعوتهم اه اى المخاطبين الغرض منه دفع دعوتهم وهو انهم كانوا رسل عيسى  
 لا رسل الله نعم فكيف يصح اسناد الانزال الى الرحمن في قولهم وما انزل الرحمن من شئ وكيف يكون قولهم تكذبوا بالكل  
 فانهم لا يدعون رسالتهم من الله نعم فلا يحتاج الى الرد عليهم بالتأكيدات حاصل الدفع وان كانوا رسل عيسى لكن دعوتهم  
 الى الاسلام كانت على وجه ظن المخاطبون انهم اصحاب وحى ورسلا لان الرسالة من رسول الله نعم هى الرسالة بعينها من  
 الله نعم فلذا نسبوا انزال الوحي اليهم كما اسند الله نعم رسالتهم الى ذاته في قوله اذ ارسلنا اليهم اثنين اه مع كونهم رسل  
 عيسى قوله على وجه ان اى طريق قوله ظنوا هم اه اى ظن المخاطبون الرسل قوله ورسلا اه عطفا على اصحاب وحى قوله بنا  
 على ان اه مفعول له لقوله ظنوا هم وعلة اى كيف ظنوا كونهم اصحاب وحى رسلا من الله بنا على ان اه قوله ولذا قال ان  
 تائيد للمبني المذكور اى لاجل بناء على ان رسالة رسول الله نعم بعينها قال الله نعم اذ ارسلنا اليهم اه حيث نسب  
 الله رسالتهم الى انفسهم مع انهم ارسلهم عيسى قوله فعدوا اه عطفا على قوله قالوا الغرض منه دفع اعتراض على قولهم ما انتم الا  
 بشر مثلنا اه لان المقصود بهننا نفي الرسالة لهم لاثبوت البشرية فلا يكون ثبوت البشرية لهم تكذبا بلهم لانهم لا ينكرون كونهم بشر  
 حتى يحتاج في الرد عليهم الى المؤكدات حاصل الدفع ان مقصودهم نفي الرسالة عنهم فنحوها الطريقة الكناية التى هى ابلغ لان  
 في اعتقادهم لا يكون البشر رسولا فاذا اثبتوا البشرية انتفوا الرسالة قوله وقالوا اه عطفا على قوله فعدوا عطف التفسير بالبيان  
 العدول عن التصريح بقوله زعمنا منهم اه مفعول له عدوا وقالوا علة له قوله الا بالبشرية ان مرادوا بقوله ان الرسل دعوتهم اه اى



وان لم يكن دعوىهم الى الاسلام على وجه ظنهم اصحاب وحى ورسلا فالبشرية آه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه سلمنا ان المقصود  
ثبوت البشرية باعتبار ان مستلزم لنفي الرسالة لكن البشرية ينافي الرسالة من التمتع لامن الرسول في اعتقادهم فلا يصح نسبة  
التكذيب اليهم بقولهم ان انتم لا تكذبون آه حاصل الدفع ان نسبة التكذيب اليهم على الظن المذكور يكونهم رسلا من التمتع لان  
رسالة رسول التمتع رسالة التمتع ودليلهم على نفي البشرية للرسالة لانه لا مناسبة بين التمتع والانسان لان التمتع في غاية  
التمزج والتقدس والانسان في غاية الكدورة والظلمة فلذا لا يكون البشر رسولا بخلاف الملك لانه متمزج له تعلق بالتمتع  
فيه وبالانسان لانه مخلوق مثله فلذا يكون هو رسولا قولوا له اذ كذبوا آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان التكذب في المرة الاولى  
اشنان فكيف يصح صيغة الجمع لانها تدل على اكثر الاشياء حاصل الدفع ان ايراد صيغة الجمع مبنى على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب  
الثالث للاتحاد المرسل بصيغة اسم فاعل والمرسل به اى الاحكام والآيات قوله اى الرسل الثلاثة آه بيان مرجع الجمع في كذبوا  
قوله مبنى آه خبر لقوله قوله للاتحاد المرسل آه دليل على ان تكذيب الاثنين تكذيب الثالث لان المرسل اسم فاعل وهو عيسى المرسل  
به اسم مفعول وهو الاحكام والآيات الدالة على نبوته واحد فيكون ما جاء به الثالث عين ما جاء به الاثنان فالحكم على ما جاء به الاثنان  
بالتكذيب عين الحكم على ما جاء به الثالث للاتحاد المذكور قوله والا فالتكذب آه بصيغة اسم مفعول مبروط على قوله مبنى اى وان  
لم يكن قوله اذ كذبوا مبنيًا على ما ذكر من تكذيب الاثنين تكذيب الثالث فالتكذب في المرة الاولى اشنان لانهم يذهبون عما لا يصح  
صيغة الجمع نفي قوله والا فالتكذب آه اشارة الى ... والاعتراض المذكور على قوله اذ كذبوا كما مر تفسيره وجوابه قوله بدليل قوله نعم آه  
تعليل لكون التكذب في المرة الاولى اشنان لان قوله نعم اذ ارسلنا اليهم اثنين صريح في كون التكذب اثنين في المرة الاولى وكذا  
قوله نعم فعززنا بثالث آه صريح بان الثالث بعد المرة الاولى لانه اوردا لانه يدل على التعقيب قوله اى الى اصحاب القرية آه  
بيان مرجع ضمير اليهم وهو اصحاب القرية قوله وهم اهل الطائفة آه بيان اصحاب القرية قوله وهم اسمعون ويحيى آه تعيين الاثنين  
قوله اى قريبتا هما آه اشارة الى بيان معنى عززنا والى مفعول الاول محذوف وهو هما والمفعول الثانى بثالث بواسطة حرف  
الجر وفي زيادة لنظر رسول اشارة الى ان الثالث اسم صفتى يقتضى الموصوف وهو رسول ههنا بقرينة القيام قوله وهو لولش آه  
تعيين الثالث بحيث ان فيه خلافا بين كونه لولش بفتح الموحدة وسكون الواو بفتح اللام وبعدهما شين معجمة وبين كونه جيب النجار  
والصحيح ان الثالث اسمعون والاشنان يحيى ولولش كذا فى الكشاف وما ذكره الشرح غير موثوق به والتداعى قال ويسمى القرب  
الاول آه اى الخلو عن التكذيب فيه اشارة الى بيان اسامي هذه الاقسام الثلاثة المذكورة فى اصطلاحهم قال ابراهيم آه  
لكونه غير مسبوق بالطلب والا انكار قال والثانى آه وهو التاكيد استحقاقا قال طلبيا آه لكونه مسبوقا بالطلب والتردد فيه  
والثالث آه وهو التاكيد وجوبا قال انكاريا آه لكونه مسبوقا بالانكار قال ويسمى عطف على يسمى الاول فيه اشارة الى ان لكل  
واحد من الاقسام الثلاثة المذكورة اسما وعليه بالجمع عليها اسم واحد مشترك بينهما وهو الاخراج على مقتضى الظاهر قال اخرج الكلام  
آه اى اتيانه برعاية تلك الوجوه المذكورة قوله اى على الوجوه آه تعيين مرجع ضمير الجهر وقوله اى الخلو آه بيان وجوه المذكورة قوله اى



الاول انه وهو يكون المخاطب خالياً بالذهن عن الحكم الترددية قوله في الثاني انه وهو يكون المخاطب متردداً في الحكم قوله في الثالث  
 انه وهو يكون المخاطب منكراً للحكم قال اخراجاً على مقتضى اه مفعول ثانى يسمى ولا اول اخراج الكلام نائب فاعله قوله على مقتضى  
 الظاهر متعلق اخراجاً قوله هو اخص مطلقاً انه الفرض منه بيان النسبة بين مقتضى الظاهر ومقتضى الحال ودفع اعتراض هو ان  
 يكون مقتضى الظاهر غير مقتضى الحال فعلى هذا للصح ذكره نهياً لان سوق كلام المصنف في بيان احوال الاستدلال الجبري يبيح باعتبار الافادة  
 ولازمها وهو لا يكون بائناً بدون اخراجه على مقتضى الحال كما في تعريف بلاغة الكلام حاصل الدفع ان مقتضى الظاهر ليس  
 مبائناً من مقتضى الحال بل هو فرد منه واهض منه فخراج الكلام عليه اخراج على مقتضى الحال لان مقتضى ظاهر الحال عبارت  
 عن حال المخاطب التي تكون له ثابت في نفس الامر والواقع بدون اعتبار المعبر ومقتضى الحال عبارت عن حال المخاطب التي  
 اعتبرها المتكلم سواء كانت مثبتة في نفس الامر لا بجعله منكراً وغيره ذلك وبالجملة الحال على قسمين ظاهري وباطني فالاول  
 مقتضى الثاني مقتضى الحال قوله لان معناه انه اي معنى مقتضى الظاهر دليل للاخصية قوله مقتضى ظاهر الحال انه فيه اشارته ان  
 اللام في قوله الظاهر عوض عن الصفات الدالة للعهد والعهد ظاهر الحال ثم اضافة الظاهر الى الحال اضافة الصفة الى الموصوف  
 اي الحال الظاهر وكذا اللام في مقتضى الحال عوض اول العهد اي مقتضى حال الذي اعتبره المتكلم قوله فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال  
 ان زيدا قائم لمن ينكر قيام زيد فهذا مقتضى الظاهر لانه منكر عن قيامه مقتضى الحال لان المتكلم اعتبره حالة الانكار اي قوله كما  
 هو في صورت اخراج انه بيان غير عكس مثل ان زيدا قائم لمن لا يكون منكراً عن قيامه لكن منزل منزلة المنكر فالتالي اليه الكلام قوله  
 فالتاكيد مقتضى الحال الذي هو السؤال التزيلي لكنه خلاف مقتضى الظاهر الذي هو عدم السؤال حقيقة قوله فان قلت انه اعتراض  
 على سبيل المعارضة على الدليل الذي ذكره لاختصاص مقتضى الظاهر من مقتضى الحال حاصل ان مقتضى الظاهر ليس عبارة عن مقتضى  
 ظاهر الحال حتى يكون اخص مطلقاً من مقتضى الحال بل هو عبارت عن مقتضى الامر الظاهر مطلقاً سواء كان حالاً او لا كان  
 مقتضى الحال عبارة عن الامر الذي اعتبره المتكلم بالنسبة الى المخاطب سواء كان حاله الظاهر او لا فيكون بينهما عموم وخصوص  
 من وجه لا مطلق للاجتماعهما فيما اذا كان الداعي هو ظاهر الحال اعتبره المتكلم مثل ان زيدا قائم لمن انكر قيام زيد واعتبره  
 المتكلم لك يتحقق مقتضى الظاهر بدون مقتضى الحال فيما اذا كان الداعي هو الظاهر ولم يعتبره المتكلم مثل ان زيدا قائم لمن  
 لم ينكر قيام زيد واعتبره المتكلم غير منكراً ويتحقق مقتضى الحال دون مقتضى الظاهر فيما اذا كان الداعي هو ما اعتبره المتكلم دون  
 ظاهر الحال مثل ان زيدا قائم لمن لم يكن منكراً لكن اعتبره المتكلم منكراً قوله يكون بداً جزء اذا اي يكون ان زيدا قائم لمن  
 على وفق مقتضى الظاهر لانه منكر في الحقيقة يقتضي التاكيد ولا يكون على مقتضى الحال لانه ليس منكراً عند المتكلم لانه جعله كغير المنكر  
 ولا يقتضي التاكيد فيكون هذا مادة الافتراق فلا يكون بينهما عموم وخصوص مطلقاً لان الخاص لا ينفك عن العام بل يكون  
 بينهما عموم وخصوص من وجه ثبت ما قاله المعتض في قوله لكن ترك انه اي المصنف بهذا التسمي ما يكون مقتضى الظاهر ولا يكون مقتضى  
 الحال الفرض منه دفع اعتراض هو ان هذا القسم اخراجي لا وجود له لانه لو كان موجوداً لم ترك المصنف في ذكر الاسماء الثلاثة

لوضع على العموم في خصوص مطلق



لمقتضى الظاهر فيما قبل هذا فلم ليس بينهما عموم وخصوص من وجوب مطلق؟ حاصل الدفع ان هذا القسم ليس اختراعاً بل موجوداً  
 لكن وجبه ترك ملصم لكونه غير معتبر عند البلغاء، يكون غير مبلغ لعدم كونه على وفق مقتضى الحال ولتحقق العموم من وجبه مجرد  
 وجوده كاف وان لم يكن معتبراً عندهم قوله: فحينئذ اى حين تحقق احدهما بدون الآخر كما في المثال المذكور هذا الصريح مما  
 قبله وتصرح على الاعراض المذكور قوله: قلنا جواب عن سند المعارض بقوله ان زيادات لم لا على وفق مقتضى  
 الظاهر بدون مقتضى الحال حاصل منع ما قال المعارض لأن مقتضى الحال على قسمين ظاهري وباطني ولا يلزم من نفى  
 مقتضى الحال الباطني هتافى مقتضى الحال الظاهري لأن انتفاء الخاص لا يلزم انتفاء العام ففى المثال المذكور تحقق مقتضى  
 الظاهر وهو مقتضى الحال الظاهري فلا يتحقق مادة افتراق مقتضى الظاهر عن مقتضى الحال حتى يتحقق العموم وخصوص من وجبه  
 قوله: لا نسلم انه اى المثال المذكور قوله: لأن مقتضى دليل لعدم تسليم نفى مقتضى الحال فى المثال المذكور حاصل ان مقتضى  
 لترك التاكيد فى المثال المذكور هو الحال الباطني لأنه جعل المنكر كغير المنكر لا مطلق الحال لان الظاهر حال المخاطب مقتضى  
 التاكيد لأنه منكر فى الحقيقة فلا يلزم من نفى احد قسمي نفى مطلق الشيء لتحقيقه فى ضمن فرد آخر قوله: على انه لا معنى له  
 جواب بالعلامة على مدعى المعارض وهو جعل المنكر كغير المنكر مع تاكيد الكلام له حاصل منع ذلك لمدعى لان جعل المنكر كغير المنكر مع تاكيد  
 الكلام له لا فائدة فيه لان تاكيد الكلام يدل على انكاره لان انكار المخاطب وعدمه يعلم من تاكيد الكلام له وقوله فاذا اكد الكلام  
 يعلم انه منكر لانه جعل كغير المنكر فيكون هذا القسم اختراعاً محضاً لا وجود له فلا يكون مادة النقض متحققة قال: وكثيراً ما  
 هذا التفصيل قول ملصم فى التمهيد وقد ينزل المعنى لم بهما منزلة الجاهل وتزوع فى اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر  
 قوله: نصب على الظرف الغرض منه دفع اعراض وهو ان لفظ كثيراً ههنا منصوب وللنصب طرق متعددة فما وجه نصبه ههنا؟  
 حاصل الدفع ان نصبه طريقين ههنا احدهما على الظرفية بناء على الموصوف وتانيهما على المصدرية بناء على الموصوف المتعديين  
 ثم حذف الموصوف على كلا الوجهين واقيم لصفة مقامه واعرب باعرابه كما اشار اليه الشرح بقوله اى جئنا كثيراً واخرها كثيراً  
 وكلمة ما زائدة لتأكيد معننى الكثرة والعامل ما يليه اى يخرج فيكون التقدير يخرج الكلام جئنا كثيراً واخرها كثيراً اقول: الكلام  
 الظاهر فاعل يخرج قوله: اى خلاف مقتضى آه تعيين مرجع ضمير خلاف قوله: ليعنى ان وقوعه اى وقوع خلاف مقتضى الظاهر الغرض  
 منه دفع اعراض وهو انه يعلم من قوله كثيراً ما يخرج على خلاف آه ان يكون الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كثيراً وهو ان مقتضى  
 الظاهر قليل لا مع ان الامر ليس كذلك؟ حاصل الدفع ليس المراد من الكثرة بالنسبة الى متقابله اعنى مقتضى الظاهر بل المراد منها  
 الكثرة فى نفسها ليعنى اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كثيراً فى نفسه واخراج الكلام على مقتضى الظاهر كثيراً بالنسبة اليه قوله  
 الا بالاضافة الى متقابله ليعنى وقوعه كثيراً بالنسبة الى اخراج مقتضى الظاهر قال: فيجعل غير السائل الفاء تفصيلية لتفصيل  
 اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اى فيجعل المتكلم غير السائل الخالى الذهن كاسائل المتردد فى الحكم قال: كاسائل  
 منقول ثانى يجعل قال: اذا قدم اليه آه طرف يجعل اى عرض اليه فان قيل اذا كان قوله اذا قدم اليه طرف  
 يجعل فيلزم منه جعل غير السائل كاسائل بهذا القيد المذكور فقط لا الوجه آخر مع انه قد يجعل غير السائل بمنزلة السائل



لا غرض في إخراجهم إيمان بشأن الجزالة غير بما أو التنبه على غفلة السامع وغير ذلك قلنا هذا التنبه باعتبار الظهور والشهرة لا الخفاء  
 فلا بد أني تحقق الجعل المذكور بغير هذا قوله أي إلى غير السائل أن تعين مرجع ضمير المجرور قال ما يلوح له أنه كلمة ما عبادت عن  
 الكلام أو التوبة نائب فاعل قدم ضمير يلوح راجع إلى ما قوله أي لغير السائل أن تعين مرجع ضمير المجرور قال بالجزالة متعلق  
 يلوح أي يلوح له الكلام بالجزالة الذي سيليقي إليه بعد الكلام السابق بأن يكون الكلام الجزلي الآتي معلوما من الكلام المذكور  
 قبله مثل أنهم موقوفون في المثال الآتي قوله أي يشير إليه أنه هذا التفسير يلوح من قبيل تفسير المشهور المشهور لأن التلويح إشارة خفية  
 وإشارة أن له في قوله يلوح له بمعنى إليه لأن فعله إلى لا اللام قال فيستشف أنه عطف على قوله فيجعل غير السائل أن قوله أي  
 غير السائل أن تعين فاعل يستشف قوله أي للجزالة تعين مرجع ضمير المجرور قوله يعني ينظر إليه أنه هذا التفسير يستشف له بمعنى إليه  
 فسر هذا لأن له معان أخر من رفع الرأس وبسط الكف فوق الحاجب وشرف بمعنى غلبه في الشرف أو ارتفاع أو انتصب  
 أو علا في الدين والدنيا وفي الحال والحسب والجد والفصل وهنا المراد النظر فقط لا المعان الأخرى ثم المراد من النظر هنا التأمل  
 والتفكير عرفا ولا لاجل المراد منه هنا النظر استشهد بقوله يقال استشف أنه يعني أن الاستشفاف معاني أخرى ولكن المراد النظر فقط  
 أي فواف استشف الشيء أي رفع رأسه إلى ذلك الشيء ينظر لذلك الشيء وبسط الغلظان كفه أي وضعه فوق الحاجب أي برود  
 كطالب الظل من حرارت الشمس يضع كفه فوق الحاجب لدفع حرارتها قال استشف الطالب المتروك أنه منصوب بمنزعة  
 الخاض صفة مفعول مطلق محذوف أي استشفافا كما استشف الطالب المتروك قوله أي لا تدعني يالوج أنه دفع اعتراض وهو  
 أن عدم الخاطبة في شأنهم كناية عن عدم الدعاء في شأن قوم من قبيل ذكر العام وإيراد الخاص لأن الزهري عن  
 مطلق الخاطبة وهو يشير إلى العذاب قوله واستدفاع العذاب أنه عطف على قوله شأن قوله عطفًا تفسيرًا بقوله بث فاستك  
 أنه متعلق استدفاع قوله فهذا الكلام أنه أي قوله ولا تخاطبني في الذين آه أنه الغرض منه دفع اعتراض وهو أن هذا الكلام يشير  
 إلى كونهم محكومًا عليهم بحبس العذاب لا بخصوصية العذاب اعني تفرقهم فكيف يلوح به إلى الجزالة عن كونهم مفرقين فاجاب الله  
 عنه بجوابين الأول بقوله فهذا الكلام يلوح بالجزالة مع ما سبق أنه والثاني بقوله المراد أن الكلام المقدم أنه حاصل الجواب الأول  
 أن ليس المراد مجرد قوله ولا تخاطبني أنه يلوح بالجزالة مع ما سبق من قوله ولا يصنع الفلك باعينا أي بخصوصنا وحفظنا لأن  
 منعه للخلاص عن العرق فيكون هذا الكلام مع ما سبق يشير إلى خصوص الجزالة أي وهو مفرقهم وحاصل الجواب الثاني أنه مسلم أن  
 مجرد قوله ولا تخاطبني أنه يلوح بالجزالة لكن ليس المراد بالتلويح إلى خصوصية الجزالة إلى جنس الجزالة هو وجود في قوله ولا تخاطبني والإشارة  
 إلى الجزالة خصوص ليس بفردي في الملوح مطلقا بل الإشارة إلى جنسه كاف قوله يلوح بالجزالة أي يشير إلى الجزالة الذي سيليقي بهم  
 وهو قوله نعم أنهم موقوفون قوله من قوله آه بيان ما قوله فصار المقام أنه أي مقام هذا الكلام الغرض منه تطبيق المثال مع المثال  
 بأن نوحه غير سائل لكنه نزل منزلة السائل في اعتراضهم ودفع وهو أن يكون المراد من تروده هو التردد بالفعل فلا يكون هذا الكلام



خلاف مقتضى الظاهر بل يكون موافقا له لانه يكون سائلا لا منزلة السائل حاصل الدفع ان المراد من تروده هو التردد بالقوة  
 لا بالفعل بان نزل منزلة المتردين قوله ان يتردد الخطاب أه اى نوح م قوله فى انهم أه اى قوم نوح م متعلق بتردد قوله  
 ويطلبه أه اى يطلب الخطاب الاغراق عطفا على قوله يتردد قوله فنزل منزلة الطالب أه عطفا على قوله ويطلبه اى فنزل  
 الخطاب منزلة المتردد الطالب قوله وقيل أه عطفا على قوله فنزل قوله انهم مغفرون أه مقولة قيل قوله مؤكدا أه حال من تملك  
 المقولة قوله اى محكوم عليهم بالاغراق أه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان هذا الجواب لا يطابق للسؤال المقدر اعنى قوله هل  
 صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا لانه ليس فى الجواب حكم بالاغراق صراحة حاصل الدفع ان الجواب مطابقة للسؤال معنى  
 لان معنى انهم مغفرون محكوم عليهم بالاغراق قوله والمراد ان الكلام المذموم أه جواب آخر عن اعتراض ان هذا الكلام يلوح الى  
 جنس الجزاء خصوص الجزاء المترتبه واليه الغرض منه دفع ما يتوهم من ان الكلام السابق هو قوله فهذا الكلام يلوح بالجزء  
 مع ما سبق أه وكذا من قوله هل صاروا محكوما أه يعلم ان الكلام الملوح يشير الى الجزاء الخاص لا جنسه مع ان الاشارة الى الجزاء  
 الخاص ليس بضرورية فى الكلام الملوح كافي قوله نعم وما ابرئى نفسى ان النفس لامارة بالسوء أه وكذا قوله نعم فصل عليهم  
 ان صلوتك سكن لهم وكذا قوله نعم يا ايها الناس اتقوا أه حاصل الدفع ليس الاشارة الى خصوص الجزاء ورياء بل قد يكون  
 الاشارة الى خصوص الجزاء اذ كان ما يدل عليه قد يكون الاشارة الى جنس الجزاء الم تكن الترتيب على خصوصه كافي الآية المذكورة  
 بدون لحاظ ما قبلها اى قوله واضع ذلك قوله اشارة ما أه اى اشارة خفيفة لان التلويع فى اللفظ الاشارة من بعده قوله  
 حتى ان النفس أه غاية يشير المذكور قوله اليقظ أه صفت النفس اى المستيقظة والتذكير ما يراد عليه ما قوله يتردد فيه أه خبر كاد  
 اى يتردد فى جنس الجزاء ويطلبه قوله لانه يشير أه اى ليس المراد ان الكلام المقدم يشير الى الجزاء المخصوص قوله وخصوية أه  
 عطفا تفسيرا حقيقة الجزاء قوله ومثله أه اى مثل قوله نعم المذكور لا تخاطبني أه وانما قال مثله ولم يقل منه لان فى قوله نعم المذكور فى  
 المتن يحتمل الاشارة الى خصوص الجزاء مع قرينة ما سبق بخلاف هذه الآيات الثلاثة لان فيها اشارة الى جنس الجزاء لا  
 الى خصوصية قوله وما ابرئى نفسى أه فالسؤال المقدر بهنا هل النفس اماراة بالسوء ام لا فيقول فى الجواب ان النفس لامارة بالسوء  
 قوله فصل عليهم أه والسؤال المقدر بهنا هل صلوتهم سكن لهم ام لا فيقول فى الجواب ان صلوتك سكن لهم قوله ويا ايها الناس  
 اتقوا ربكم أه فالسؤال المقدر بهنا هل عقوبة فى الساعة ام لا فيقول ان زلزلة الساعة شئ عظيم فالتقوى يدل على ان  
 الكلام المذكور بعده من جنس العقوبة قوله وغير ذلك أه فيه اشارة ان التلويع بالجزء ليس مختصا بالامثلة المذكورة قوله مما يأتى  
 ان بيان غير ذلك اى من الكلام الجزئى الذى بعد الاوامر والنواهي كافي الامثلة المذكورة قوله وهو كثير أه اى هذا القسم من  
 الكلام الجزئى كثير فى القرآن قوله قال الشيخ عبد القاهر أه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه ما حكم بهذه الآيات المذكورة عند الشيخ  
 لان الشرط عنده وقوع كلمة ان جوابا من ان يكون للسائل ظن على خلافه ما تجب كما مر فى هذه الآيات ليس نفس السؤال فضلا  
 عن ان يكون للسائل ظن على خلاف ما تثبت حاصل الدفع ان هذه المقامات عند الشيخ ليست مما نحن فيه بل كلمة ان وقعت فى



هذه المقامات مرقع العلة وتصحيح الكلام السابق ولذا قيد الشيخ بالاكثر فيما سبق في كلامه قوله ان آه اى كلاً من ان مقولة قال  
 قوله ولا يحتاج له آه عطوف تفسيرى لقوله تصحيح الكلام اى للتعليل للكلام السابق قوله وبيان لوجه الفائدة آه عطوف على قوله  
 لتصحيح الكلام قوله آه اى فى الكلام السابق قوله ويغنى غناء الفاء آه عطوف على قوله تصحيح الكلام معنى اى ليصح الكلام  
 ويغنى غناء الفاء اى يغنى فائدة السببية قوله ويجعل آه زاد الشرح لفظه يجعل للاشارة ان قوله غير المنكر كما المنكر آه عطوف  
 على قوله السابق غير السائل كالسائل آه فيكون ما قبل العطوف عايداً من غير ما قبل العطوف فلان آه اللاح آه ظرفي يجعل  
 كما مرني اذ قدم عليه قوله اى ظهره تفسيره المشهور بالشهور قوله اى على المنكر آه تعين مرجع ضمير المحرور قال شئى آه فاعل للاح  
 قال من امارات الافكار آه بيان الشئ المنكر فيلحق لذلك المنكر الكلام مؤلداً قوله نحو قول آه تعين الشاعر قوله حمل آه لقبه  
 اسمه محمد بن عمرو بن عبد القيس قوله بن لفظة آه اسم امته قوله اسم رجل آه ليس المراد شقيق النعمان وهو نوع من الرماحين  
 قال عارضاً رحمه آه حال من شقيق ورمحه مفعول عارضاً قوله اى واضعاً على العرض آه من غير طوله بان يكون عرض الرمح  
 الى العود لا طوله دفع اعترض بان يكون معنى عارضاً رحمه بان يعرض رحمه ويستقدم الى جانب العود وفعل هذا لا يكون فيه  
 اشارة الى افكار حاصل الدفع ليس المراد من العارض العرض بل واضعاً على العرض دون الطول قوله من عرض العود على  
 الانا آه استشهدا على كون العارض بمعنى الوضع على العرض اى وضع عرض العود على الانا قوله والسيوف آه عطوف  
 على العود اى وضع عرض السيوف على الخنجر قوله فهو لا ينكره اى شقيق لا ينكره هذا التطبيق المثال مع الممثل بان فى قول الشاعر  
 المذكور جعل غير المنكر كالمنكر بحيث ان الشقيق ليس منكراً بان يكون فى بنى عمه رماح لكن مجيء واضعاً الرمح على العرض من  
 غير التفتات ونهيه علامته ان يكون منكراً من كون الرماح فيهم فبنى بالكلام المؤكدة بقوله ان بنى عمك آه قوله اشارة ان آه  
 خبر لكن قوله بل كلهم عزل آه اضراب عن قوله ان لا رماح عزل بالعين المهملة والزاء المعجمة جمع اعزل وهو الذى لا سلاح معه  
 قوله لا سلاح معهم آه عطوف تفسير عزل قوله فنزل منزلة آه تفرع على ما قبل اى فنزل الشقيق منزلة المنكر وبنى بالكلام المؤكدة  
 معه قوله وخطب آه عطوف على فنزل قوله خطاب التفاوت آه اى انتقال من الغيبة الى الخطاب لان الظاهر ان يقول ان  
 بنى عمه لان شقيق اسم ظاهر من قبل الغائبات لكنه قال ان بنى عمك فغيبه التفتات من الغيبة الى الخطاب وهو بنى بلغة  
 هذا الفن والالتفات على ستة اقسام متقل فيه من كل واحد من الطرق الثلاثة الخطاب والغيبة والتكلم الى الاخرى منها كما سيجي  
 قوله بقوله آه متعلق بخطب قوله مؤلداً بان آه حال من القول فان قيل هذا الموضع ليس بمربوط بما قبله فلا بد ان يقول  
 فقلت ان شئى عمك آه ليحصل الربط لكن جيفة لا يكون فيه التفتات قلنا لا حاجة الى التفتات المذكور لانه قد جعل الشخص  
 الغائب بذكر اوصافه عارضاً مخاطباً كفى قوله نعم اياك ليعيد وياك لتعين بعد ذكره غائباً فيما قبل فحصل الارتباط بذكر  
 الاوصاف قوله ومثله آه اى مثل قول الشاعر مثلاً اخر لجعل غير المنكر كالمنكر وبيان الكلام بالتاكيد مثل ثم انكم بعد ذلك لميتون  
 اى بعد ذلك الزمان فالحنى طبعها لا ينكرون الموت لانه امر حقيقى قطعى لا يتحقق الا كفارته لكن استداهم فى الغفلة واعرفهم

دار الفاء



عن العمل لما بعد الموت علامة النكار الموت منهم فلذا جئنا معهم بالكلام المؤكد بان واللام قوله وان كان آية كلمة ان وصليته و  
 ضمير كان للموت المفهوم من ميتون الغرض منه تطبيق المثال مع المثال كما مر تقريره قوله والاغراض آية شطف على قوله تعالى  
 واللام عوض عن المضاف اليه اي اعرضهم المراد من قوله تعالى هم اي امتدادهم قوله لما بعد آية الضمير للموت المفهوم قوله يجعل آية زاد  
 الشرح يجعل لان قول الله والنكر عطف على قوله غير السائل آية فيكون ما قبل العطف غاية سرعيا في ما قبل العطف قل ان كان  
 معه آية ظرفي يجعل قوله اي مع المنكر آية تعين الجمع فقوله مع خبر كان وقوله ما ان تأمله اسم قوله اي شئ آية بيان ما فيه إشارة ان  
 ما موصوفة دون موصولة قوله من الدلائل آية بيان شئ قوله ان تأمل آية اي المنكر قوله ذلك الشئ آية اي الدلائل والشواهد فيه إشارة  
 ان ضمير المنصوب في تأمله الى كلمة ما قال ارتدع آية جزاء ان اي رجع المنكر عن النكار فلا يلحق اليه الكلام المؤكد لجعله غير منكر قوله  
 ومعنى كونه معه آية اي كون ذلك الدلائل والشواهد مع المنكر الغرض منه رد على من زعم ان معنى كونه معه ان يكون موجودا في نفس  
 الامر مع ان وجوده في نفس الامر لا يكفي للارتدع حاصل الدفع ان معنى كونه ان يكون معلوما او محسوسا عنده لا وجوده في نفس  
 الامر لان مجرد وجوده في نفس الامر لا يكفي للارتدع مالم يكن حاصل عنده لان التأمل في غير المعلوم المحسوس لا يوجب الارتدع  
 قوله ان يكون معلوما او محسوسا عنده آية اي ان يكون الدليل متصورا له كافي الدلائل العقلية او محسوسا عنده كافي الشواهد الحسية  
 فان قيل تغير بالدليل وتفسير المعية بالمعوية المحسوسة لا يصح اذا الدليل لا يتصف بالمحسوسة لانه ما يلزم من العلم العلم بشئ آخر  
 فلا يتوقف الارتدع على تأمل المحسوس قلنا ليس المراد بالدليل هو الدليل المنطوق الذي ذكرته بل المراد به هو عند الاصولين هو  
 ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى العلم المطلوب خبري فيصح الارتدع على التأمل وكون الدليل محسوسا قوله كما تقول لنكر آية مثال  
 لجعل المنكر غير المنكر قوله من غير تأكيد آية فان قيل ان الجملة الاسمية من المؤكدات فكيف يصح من غير تأكيد قلنا ان الجملة الاسمية ليست من  
 المؤكدات مطلقا بل اذا قصدت واعتبرت مؤكدة قوله لما معه آية دليل لتطبيق المثال مع المثال اي لما مع منكر الاسلام قوله من الدلائل  
 بيان ما قوله لكنه لا يتأمل اي منكر الاسلام لا يتأمل الدلائل المذكورة قوله ليرتدع آية اي ليرجع متعلق المنفى قوله وقد يذكر في حل لفظ  
 الكتاب آية اي في قوله اذا كان معه ما ان تأمله آية وجوه متعينة اي ضعيفة لا طائل في ايرادها فيه إشارة الى الرد على بعض شارحي  
 الكتاب منها ان الضمير في معه للجزء لا للنكر اي اذا كان مع الجزء شئ من الدلائل لو تأمله المنكر ارتدع عن النكار ومنه بان كلمة عبارة  
 عن العقل يحذف الجار واصل الفعل اي اذا كان مع المنكر عقل لو تأمل به ارتدع ومنه بان كلمة ما عيات عن العقل اليه الا ان  
 الضمير المستتر في تأمله راجع اليه لا الى المنكر والبارز فيه راجع الى الجزء اي اذا كان مع المنكر عقل ان تأمل ذلك العقل الجزاء ارتدع عن  
 النكار وجبه التعسف في الوجه الاول ان مجرد اعتبار الدلائل لا يكفي في الارتداع والتأمل مالم يكن معلوما اليه وفيه ارجاع الضمير  
 الى ما هو المذكور ضمنا لا الى ما هو المذكور صريحا مع الامكان توفي الثاني ان المتبادر من كلمة مالم يعلم لا للخصوص اي العقل مع ان  
 الانسب حينئذ لفظ من دون ما مع ان فيه حذف الجار بلا ضرورة وفي الثالث مع ما في الثاني نسبة التأمل الى العقل لا يصح لان  
 التأمل هو العاقل لا العقل لا يقال يتأمل العقل بل يتأمل به وفيه محل التأمل هو الدليل لا الجزء قوله قوله آية مبتدأ خبره قوله ظاهر آية



قوله ظاهره لان المتبادر من مضاف اليه هو المثال هو ايراد جزئي لواقعة الكل لا نظيره وهو ايراد غير الجزئي لواقعة الكل مع ايراده  
بعد قاعدة جعل النكر كغيره هذا تمهيد الى الاعتراض الثاني بقوله فان قيل المتبيل - اه قوله فان قيل ان اعتراض على توجيه التمثيل و  
اختياره دون التمثيل معين حاصل الوجه الاول ان جعله تمثيلا مبني على كونه في مقام التاكيد صحيحا في نفسه ثم ترك التاكيد  
لجعل النكر كغيره مع ان حكمه هو نفى الرب عنه غير صحيح في نفسه مع قطع النظر عن التاكيد لان التاكيد انما يصح فيما اذا كان الحكم  
صحيحا عند التكلم في نفس الامر وانه الحكم ليس كذلك لان نفى الرب فيه لا يصح لكثرة الرتب بين عند التكلم في نفس الامر من الشك في  
الكفارة والمنافقين وحاصل الثاني ان جعله تمثيلا مبني على كونه في المقام المتضمن الظاهر كما هو الممثل ايها ليس كذلك لوجود التاكيد فيه  
بالنكر لان قوله الرب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب اه الاتحاد ههنا في الحال قوله بالكلمة اه اي نفيها بالكلمة بان ينفي الرب  
على كل فرد من افراد الغرآن بطريق الاستغراق كما هو مدلول لا الجنسية قوله مما لا يصح اه خبر ان قوله ان يحكم به اه اي بنفي الرب  
قوله لكثرة الرتب بين اه دليل لقوله مما لا يصح حاصله ان الرب بمعنى الشك في وجود الرتب بين يستلزم وجود الرب فيكون الرب  
فيه متحققا في نفس الامر من الشك في الكفارة والمنافقين ومعلوم بالتكلم فلا يصح نفى الرب فيه قوله فضلا عن ان اه مربوط  
بقوله مما لا يصح ان يحكم به اي لا يصح بهذا الحكم فضلا عن ان يؤكد ثم ترك التاكيد لجعل النكر كغيره كما هو مقتضى التمثيل قوله مما اكده فيه  
الحكم بالنكرية اه لان كل واحد من الجملتين مؤكدا بالآخرى لاتحادهما في المال وان كان اطلاق المؤكد في الاصطلاح على الثانية  
قوله فيكون على تفريع على الوجه الثاني يعني اذا تحقق التاكيد فيه فيكون على مقتضى الظاهر لا على خلاف مقتضى الظاهر لا يصح مثالا  
لجعل النكر كغيره لانه يكون في خلاف مقتضى الظاهر قوله بل مقتضى الظاهر هو مقتضى التمثيل به لا يكاد يصح اه واغراب عنه وانتراض  
اقر على المعنى حاصله انه نظير القاعدة جعل النكر كغيره لا مثال وان كان المتبادر من كلام المعنى المثال فلا يصح ذكره بعنوان المثال  
فيكون المعنى على تقدير جعله نظير انه قد يجعل النكر كغيره تعويلا على ما يزيله كما جعل الرب بناء على ما يزيله كذا يرب فهم هذا الحكم  
مع كثرة الرتب بين فيكون نظير القاعدة المذكورة لا مثالا ولم تعرض الشبهة لانه كونه نظير مختار عنده كما صرح في المختصر لانه  
على هذا نفى نفس الرب على سبيل الاستغراق بخلاف المثال لانه فيه نفى مظنة الرب واليقول قول المعنى فيما بعد وبكذا اعتبارات  
النفي اه يدل ان المذكور فيما قبله موجبات فيكون هذا السلب نظرا لا مثالا قوله فيكون نظير اه تفريع مما قبله واللام في التنزيل  
اجلية وتعليلية لحدوف الاصلية النظرية وصلة كدوف فيكون التقدير فيكون نظير القاعدة جعل النكر كغيره لاجل تنزيل وجود  
الشيء منزلة عنه فلا يرد ما قيل ان تنزيل الرب بمنزلة عنه فرد من تنزيل وجود الشيء بمنزلة عنه فيكون مثالا لا نظير بل لا بد  
ان يقول الشبهة انه نظير لتنزيل الانكار منزلة عنه فيصح كونه نظيرا واليقول ليس مذكورا في ما سبق قاعدة تنزيل وجود الشيء منزلة  
عنه بناء على وجود ما يزيله حتى يصح هذا النظر اه لان النظر يكون للشيء المذكور سابقا لان هذا الاعتراض مبني على جعل اللام في تنزيل  
وجوده اه صلة للنظر والامر ليس كذلك كما عرفت قوله على ما يزيله اه اي على الدليل الذي يزيل وجود الشيء قوله فالجواب اه جواب  
عن الاعتراض الاول حاصله ان ظاهر الكلام غير صحيح مثالا كان او نظيرا وبالتأويل يصح كونه مثالا ونظيرا فافتراب المعترض



عن عدم صحة التمثيل الى صحة النظر غير صحيح قوله ذكر والركه اى المنفى من جزاء لما قوله ما ذكر فى السؤال اى بعد الاضراب بقوله بل مقصود المقصود  
 قوله وجيزه اى حين جعل الريب كذا ريب قوله لا يكون مثالا اى لا يكون مثالا لما نحن فيه من جعل المنكر كغيره لان جعله مثالا  
 مبنى على كونه مخالفا لمقتضى الظاهر فى ترك التاكيد واذا جعل ريبهم كذا ريب فيكونون كما المعرفين بعدم الريب فلا يكون هذا  
 المقام مقام التاكيد حتى يكون بتركه مخالفا لمقتضى الظاهر فيكون نظيره بعد التأويل لا مثالا لقوله وثانيهما اى ثانيا السائلين  
 حاصله ان نفى الريب كناية فى الآية ليس بمعنى انه لا يرتاب فيه احد ولا يوجد الرتابون له فى نفس الامر بل نفى الريب الكلى بمعنى  
 انه فى نفسه لوضوح الدلالة وسطوح البرهان ليس محلا للارتباب فيه فيكون المعنى انه لا ينبغي فيه الريب بالنظر الى تلك الدلالة  
 والبراهين وهذا لا ينافى وقوع الارتباب فى مرتباين بدون نظر وتأمل فيه فتكون الآية مثالا لما نحن فيه لا نظيره وهذا التوجيه  
 ما ذكره صاحب الكشاف العلامة الزمخشري قوله ما اى الضمير شان وكلمة مانا فيه قوله نفى الريب عنه اى بصيغة المجرول والضمير المجرور  
 راجع الى القرآن قوله بمعنى اى متعلق بنفى قوله بل بمعنى اى اضراب عن قوله مانا نفى الريب عنه اى بل نفى الريب بمعنى اى افعلى  
 هذا الجواب تكون الآية مثالا لا نظيره والمخاطبون بهذه الآية كل الناس بمعنى من يتوجه اليه الخطاب لا بمعنى من يلقى اليه  
 الكلام لانه على هذا المخاطب النبى واصحابه ولا يوجب التاكيد فى حقهم حتى يكون الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فتأمل قوله  
 فكأنه اى تفرع على قوله بحيث لا ينبغي لاحد اى كانه قيل من جانب الشك هو ما لا ينبغي الشك فيه قوله فى اى اى متعلق بقوله  
 ان يرتاب اى وهذا حكم اى نفى الريب بهذا المعنى صحيح الغرض منه تطبيق المثال مع المثل على تقدير تاول صاحب الكشاف  
 قوله لانهم اى الاستقيا وقوله من الدلائل الزبيلة اى بيان ما اذا دال بالجزء لقوله لو تأملوها اى لو تأمل الاستقيا  
 تلك الدلائل قوله كونه اى الضمير لافى قوله لما معهم هذا بيان دلائل الزبيلة مع الاستقيا يعنى ان القرآن كلام معجز لا يأتى  
 احد بمثله فيكون كلام الله تعالى ويكون مما اتى صادق مقصودا قوله اى به من اى بصيغة الماضى المعلوم وفاعله من قوله دل  
 على نبوته اى بصيغة الماضى المجرول ونائبه قوله بالمعجزات الباهرة فان قيل كيف يصح هذه الآية مثالا لترك التاكيد  
 ان لا نفى الجنس وجملة الاسمية تفيد ان الله صوابه قلنا تاكيد لا نفى الجنس راجع الى المحكوم به لا دخل فى تاكيد الحكم واما  
 تاكيد جملة الاسمية فليس مستقلا بل تابع لتاكيد اخر ان وجد هناك وههنا ليس تاكيد اخر فلا تكون من المؤكدات  
 قوله عن الثانى اى اى الجواب عن الاعتراض الثانى المقصود بقوله الثانى انه قد ذكر فى بحث الفصل اى حاصله ان المذكور  
 فى بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوى وهو لا يفيد تاكيد الحكم ولا يدفع النكار المخاطب بل هو انما يكون لدفع  
 ظن سهو التكلم والتجوز وليس من قبيل تكثير اللفظ حتى يكون مفيدا لتاكيد الحكم قوله وانه اى شان قوله نعم لا ريب  
 وحالشان وقال فى اعجن قوله دفعا لتوهم السهو اى مفعول له وعلة لقوله انه بمنزلة التاكيد المعنوى اى اعتنى عليه السيد  
 السند بانه فيه سهو لان التاكيد المعنوى لا يدفع توهم السهو كما صرح به فيما بعد فى بحث تاكيد المسند اليه فلا يدفع ما هو  
 بمنزلة من حيث هو لك اجيب عنه بانه فرق بين التاكيد المعنوى وبين ما هو بمنزلة له فالاول لا يدفع توهم السهو الثانى



يدفعه لانه مقرر للحكم كما سيأتي بكذا ذكره الفاضل اللاهوري قوله فلا يكون من قبيل التكرير آه فان قيل ان الجملة المؤكدة لا بد  
 ان تكون مقرة للجملة الاولى والالم تكن مؤكدة فان اختلف معناها كانت بمنزلة التاكيد المعنوي وان اتحد معناها كانت  
 بمنزلة التاكيد اللفظي فتكرير الحكم واجب قلنا ان مراد المجيب لا يكون من قبيل تكرير المفيد لتاكيد الحكم صريحاً الا لازم في رد  
 الافكار لا نفس التكرير مطلقاً قوله لكن المذكور في دلائل الاعجاز آه اعترض على الجواب الثاني حاصله ان ما ذكره الشيخ يؤيد  
 لشق الثاني الاعترض لانه قال لا ريب فيه تاكيد بقوله نعم ذلك الكتاب فلا يكون خلاف مقتضى الظاهر فلا يكون مثلاً و  
 الجواب عنه انه لا شك في تغاير صريح بين مفهوم ذلك الكتاب ومفهوم لا ريب فيه وان كان احدهما مستلزماً للآخر فالقوم  
 اشتراط الاعادة الصريحة في التاكيد والتثبت فلا يكون هذا منه والشيخ لم يشترط الاعادة الصريحة فيه فجعله منه والنظر ان صحيحاً  
 ولكل وجه هو مولى بها. وللمناس فيما يعشرون مذاهب واجب عنه اليقين بان ضميره راجع الى الحاكم الدلول عليه بذلك الكتاب  
 فيكون لا ريب فيه بمنزلة التاكيد اللفظي بتكرير الحكم عند الشيخ واما عند السكاكي فضميره راجع الى الكتاب فيكون  
 بمنزلة التاكيد المعنوي وهو ليس من المؤكدات فيصح التمثيل لان في المثال الاحتمال كاف في صحة لكن بردها مثل ما يرد  
 على التأويل الثاني ان لا نفس الجنس الجملة الاسمية يفيد ان التاكيد فلا يصح مثلاً والجواب عنه ما مر قوله يؤكد السؤال اه اي الثاني  
 شق الاعترض بقوله فالتثنية لا يكاد يصح آه قوله وهو انه آه اي المذكور في دلائل الاعجاز قوله فتفيدة آه بصيغة الخطاب  
 عطف على قوله ان تقول اي فتفيدة ذلك القول مرة ثانية قوله لتثنية آه بصيغة الخطاب علة الاعادة قوله فان قلت قد ذكر  
 صاحب المفتاح آه هذا اعترض على سبيل محض استنساخ عن صحة ما قاله صاحب المفتاح وعن عدم صحة من اطلاق الكناية  
 على اخراج الكلام الاعلى مقتضى الظاهر قوله هي ذكر لازم الشئ آه اي الكناية عند السكاكي ذكر لازم الشئ لينقل عن ذلك اللازم  
 الى ملزومه قوله فوجه آه اي وجه الصحيح قوله ام لا قوله قلت آه هذا جواب على سبيل صحة قول السكاكي حاصله ان تنزيل المقام  
 المحقق منزلة المقام المقدّر كنزلة الالكار منزلة خلق الذهن معنى مقصود اصل فيه الخطاب وبهذا التنزيل يلزمه ايراد الكلام على  
 وجه مخصوص وهو تجريد عن التاكيد وقد دل باللازم الذي هو ايراد الكلام على وجه مخصوص على ملزومه الذي هو تنزيل المذكور  
 فصح ما قاله السكاكي من اطلاق الكناية على الاخراج المذكور قوله لعل وجه آه اي وجه ما قاله السكاكي قوله ان ايراد الكلام آه  
 اسم ان خبره كناية آه قوله لا يناسبه آه صفة مقام اي الى لا يناسب لكلام ذلك المقام ظاهر قوله عن انك آه متعلق  
 كناية قوله بهذا المقام آه اي المقام المناسب قوله والحال المستحق آه اي التثنية والتثبت قوله الذي يطابقه آه صفة المقام  
 والحال اي نزلت مقام المناسب منزلة مقام الذي يطابق ذلك المقام ظاهر قوله واعتبرت فيه آه عطف على قوله نزلت و  
 الضمير الجبرر راجع الى المقام المناسب قوله الاعتبار الالافقة بذلك المقام آه اي الغير المناسب ظاهر من تجريده عن التاكيد  
 قوله لان هذا المعنى آه دليل لقوله كناية يعني ان ننزل المقام المناسب لا ايراد الكلام منزلة المقام الغير المناسب له مما يلزم  
 ذلك المقام ايراد الكلام على وجه المذكور الجبرر عن التاكيد وينقل الذهن عن ايراد الكلام الجبرر عن التاكيد الى ذلك التنزيل المذكور



وهذا ليس الا معنى الكناية عند السكاكي قوله هذا المعنى اه اى نزول المقام المناسب منزلة الغير المناسب ويتصل عنه اليه اه  
 اى يتصل عن ايراد الكلام المذكور الى ذلك المعنى التنزيل قوله مثلاً قولك اه مثال لدعوى المذكور قوله مجرداً عن التاكيد اه حال  
 عن القول قوله كناية اه خبر لقوله قولك قوله عن انك اه متعلق كناية بمعنى قولنا الاسلام حق كناية بلا واسطة عن جعل  
 النكاره كلاً انكاره كناية عن وجود المزيل بواسطة لانه يلزم من وجود المزيل التنزيل المذكور ومن التنزيل فلو الذين فخلو  
 الذين تابع للتنزيل المذكور بلا واسطة ولو وجود المزيل بواسطة التنزيل قوله لان سوق الكلام اه دليل الكناية في الشال المذكور  
 قوله مساقه اه اى مثل مساقه قوله مما يتصل عنه اه خبر ان اى يتصل عن هذا الكلام المساق مع خالي الذين الى هذا المعنى اى  
 جعله انكاره كلاً انكاره منزلة خالي الذين قوله نظير ذلك اه اى نظير القول المذكور لشدة الاسلام حتى في وقوعه على خلاف  
 مقتضى الظاهر كونه من الكناية او نظيره ما ذكره صاحب اللباب من ان الاخراج المذكور كناية وانما قال نظيره ذلك ولم يقل  
 منه ما ذكره اه لان في البيت المذكور ايراد الجملة على وجه الاستئناف الدال على كونه جواب السؤال المقدر كناية عن تنزيل السؤال  
 المقدر منزلة المحقق والجملة السابقة منها محتاجة الى السؤال المقدر بخلاف الشال المذكور لشدة الاسلام الاسلام حتى لان فيه ليس  
 جواب سؤال المحقق لا مقدر قوله في المهداه جمعه مهود الموضع الذي يهتدون كما للصبي متعلق بمنطق وكذا عن سعادة جده  
 يصف مولود قوله ينطق اه اى يتكلم السعادة ضد الشقاوة الجد بفتح الجيم النحت والنصيب قوله اثر النجاسة اه مبتدأ خبره ساطع  
 البرهان النجاسة الكرامة والشرافة فالأضافة في ساطع البرهان من اضافة الصفة الى الموصوف السطوع الوضوح والظهور  
 اى اثر الكرامة البرهان الواضح والظاهر وبعد هذا البيت ان الهلال اذا رأيت نحوه - ايقنت بدوامه في اللمعان اه اى  
 ايقنت المدوح بدوامه في ذلك الهلال في الضياء قوله ان اثر النجاسة اه بيان ما ذكره صاحب اللباب قوله جواباً عن سؤال اه  
 بيان جملة مستأنسة لانها يقال لما وقع في جواب سؤال مقدر عندهم قوله كأنه قيل اه بيان السؤال المقدر قوله والنطق اه عطف  
 تفسير ذلك الاخبار قوله مع انه اه اى المدوح المولود قوله رضيع اى سيمر غواره قوله في هذه الجملة اه اى قوله اثر النجاسة اه دليل  
 وتطبيق على كونه نظيراً للقول المذكور حاصله ان مقتضى الظاهر ان لا تور ذلك الجملة على وجه الاستئناف الدال على كونها  
 جواباً للسؤال فلا سؤال هنا ظاهراً فلو اورد على وجه الاستئناف الدال على ذلك كانت اخرجاً على خلاف مقتضى الظاهر وذلك  
 الاخراج على خلافه اى الجواب المذكور بقوله اثر النجاسة ساطع البرهان كناية عن تنزيل غير السائل منزلة السائل لهذا  
 هذا الجمل لان فيه ذكر اللازم وهو الجواب المذكور يتصل منه الى ملزومه وهو السؤال المقدر وذلك لجعل غير السائل منزلة السائل مع  
 تقدم الاشارة اليه هو كونه خلاف مقتضى الظاهر وفيه كناية كما عرفت قوله لعدم السؤال تحقيقاً اه علة كونها خلاف الظاهر  
 وانما قال تحقيقاً لوجود السؤال تقديره لتنزيله منزلة السائل كما سيجي قوله وذلك كناية اه تنمة الدليل والتطبيق اى اخرج  
 الكلام على خلاف مقتضى الظاهر قوله عن ان هذا اه متعلق كناية من هنا الى قوله فسق الكلام معه اه عبارة عن جعل غير السائل  
 منزلة السائل لكن ذكر الشئ عبارات طويلة لبيان علة ذلك الاخراج فقوله هذا اه اشارة الى الجبر المذكور بقوله اثر النجاسة اه



وكذا ضمير لغز استه وندوره راجع الى الخبر قوله مما لا يلوح اه خبر ان اى لا يظهر صدق ذلك الاخبار للسامع قوله فى بادى الرأى اه  
متعلق لا يلوح وانما قال فى بادى الرأى اى باعتبار سوال محقق لانه باعتبار سوال مقدر صادق قوله بموجبه اه عطف على  
قوله لا يلوح والضمير المرفوع المستتر راجع الى ذلك الاخبار والبارز المنصوب الى السامع قوله عن بيان كيفية اه متعلق بموجبه  
بيان كيفية النطق اى ذلك الاخبار وبيان صدق ذلك الاخبار قوله فيسبق الكلام معه اه تنزيح مما سبق من غلبة ذلك  
الاخبار وعدم ظهور صدقه واعتباره الى السؤال فيسبق الكلام اى اثر النجاسة اه مع اى مع ال مع قوله مساق الكلام اه منصوب  
بنزع الخافض كساقه قوله مع السائل اه متعلق مساق الكلام قوله المستشف اه اى المتشكك في السائل قوله الى كيفية بيان  
اه اى بيان ذلك الاخبار متعلق المستشف قوله المشرب اه صفة ثانية للسائل اى مدد عنقه لينظر اليه كما قال فى الصحيح  
الشراب الشىء شرباً با اى مدد عنقه لينظر اليه قوله الى ساطع برمانه اه اى واضح برمان المدح قوله وقس على هذا البوق  
اه اى قس على هذين المثالين اى لشكر الاسلام الاسلام حق وما فى قول الشىء اثر النجاسة ساطع البرمان فى كونها من  
الكناية مما بقى من الامثلة التى تكون مخالفة لمقتضى الظاهر قوله ولما كانت الامثلة المذكورة اه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان  
ذكر قول المصنف وبهذه العبارات النفى اه مستدرك لان حكم النفى والاثبات واحد فى مقتضى الظاهر وخلافه فلما علم امثلة الاثبات  
علم امثلة النفى فلا حاجة الى ذكره حاصل الدفع نعم الحكم واحد لكن من الامثلة المذكورة للاثبات نشأ توهم اختصاص مقتضى  
الظاهر وخلافه فى الاثبات دون النفى فلذا قال المصنف دفع توهم ذلك الاختصاص وبهذه العبارات النفى اه فقوله امثلة المذكورة  
اه اشارة الى حذف المضاف فى قوله وبهذه العبارات النفى اى وبهذه امثلة اعتبارات النفى لان توهم الاختصاص يولد من الامثلة  
المثبتة لا من النفى الحكم لانه فى النفى والاثبات واحد قوله للاعتبارات اه متعلق المذكورة قوله السابقة اه والمراد منها اعتبار مقتضى  
الظاهر وخلافه قوله من قبيل الاثبات اه خبر كانت قوله سوى قوله لا يرب فيه اه لانه مثال للنفى قوله اشارة جواب لا قوله الى  
تعيم اه اى تعميم امثلة اعتبارات النفى والاثبات قوله دفعا لتوهم التخصيص اه مفعول له للاشارة المذكورة اى دفعا لتوهم اختصاص  
امثلة اعتبارات بالاثبات فان قيل ان قوله سوى لا يرب فيه استثناء يدل على انه مثال من قبيل النفى فلا يتوهم اختصاص امثلة  
الاعتبارات بالاثبات قلنا انه قد سبق انه قوله نحو لا يرب فيه ليس نصاً فى المثال بل هو نظير وقد رجحه الشافعى فى المنع فغلى  
بذا بقى توهم الاختصاص قوله فعال اه عطف على اشارة قال وبهذه امثلة اعتبارات الاثبات قال اعتبارات النفى اه  
اى امثلة اعتبارات النفى فقوله وبهذه اه عطف على المجهول دل عليه السياق اى هذا الذى ذكرناه من امثلة اعتبارات  
الاسناد فى الاثبات وبهذه اى امثلة اعتبارات الاسناد فى النفى قوله من التجربة اه اى تجريد الحكم بيان اعتبارات النفى  
قوله لا ابتدأ اه اى الى الخالى الذى من عن الشك والانكار مثل ما زيد قائماً او ليس زيد قائماً قوله ولتقوية اه عطف على قوله  
التجريد اى من تقوية الحكم قوله فى الطلبى اه اى المتعدد والشاك مثل ليس زيد قائماً وما زيد بقائهم لان الباء فى خبر ليس ما  
من المؤكدات قوله وجوب التاكيد اه عطف على قوله التجريد اى من وجوب التاكيد بحسب الانكار قوة وضعفاً قوله فى الانكار اه

قوله



اى المنكر الحكم مثل الاستدراك بقائمه لكون القسم والباء من المؤكديات قوله والامثلة ظاهرة اذ كما مر قوله وكذا يخرج الكلام  
 فيها اى فى اعتبارات النفي قوله فيما تقدم اه من امثلة الاثبات والنفي لانه اذا جعل غير السائل كالمسائل او جعل غير المنكر  
 كالمنكر او جعل المنكر لغيره تكون امثلة خلاف مقتضى الظاهر كما عرفت فتكون الصور الحاصلة من اخراج الكلام على مقتضى الظاهر  
 وخلافه اثنا عشر صورة ثلاثه لمقتضى الظاهر فى الاثبات وثلاثه فى النفي وكذا ثلاثه فى الاثبات لخلاف مقتضى الظاهر و  
 ثلاثه للنفي فيه لان اخرج الكلام لمقتضى الظاهر على ثلاثه اقسام وكذا خلافه ثلاثه اقسام كما هو المذكور فى كلام المصنف سابقا  
 قوله وبما بحث اى فى مقام التاكيد وتركه فى مقتضى الظاهر وخلافه عراض لابد من التنبية على ذلك الا عراض الغرض منه  
 اعتراضان على المصنف الاول انه يعلم من كلام المصنف فى بيان احوال مقتضى الظاهر وخلافه حصر فائدة لفظ ان فى التاكيد  
 الشك او رد التاكيد وعدم ايراد لفظ ان فى خالى الذهن منهما والامر ليس كذلك لان له فائدة اخرى غير التاكيد كما يذكرها المصنف  
 بنقل قول الشيخ واليه اشار بقوله انه لا ينحصر فائدة ان فى تأكيد الحكم والثاني انه يعلم من كلام المصنف فيما سبق ان الغرض من  
 الكلام المؤكد رد التاكيد محقق او مقدر اى النفي شك او النكار والغرض من الكلام المجرد عنه هو الخالى للذهن عنه مع ان الامر ليس كذلك  
 لان التاكيد وتركه يحجى الغرض اخرى كما سيجى فى الشرح واليه اشار بقوله ولا يجب فى كل كلام مؤكده والجواب عنهما ان تخصيص  
 التاكيد رد التاكيد محقق او مقدر هو الخالى للذهن تركه لكونه من اعظم فوائد المحقق كما يدل عليه قول الشيخ وقد تدخل كلمة ان  
 قد على المضارع المفيد للتكميل فلا يرد ما اوردته الشرح وقوله ولا يجب فى كل كلام اه عطف على قوله لا ينحصر فائدة اه قوله وكذا المجرد عن  
 التاكيد اه اى مثله لا يجب ترك التاكيد فى كل كلام مجرد عن التاكيد الخالى للذهن لانه قد يترك التاكيد لمنكر الحكم لغرض اخر كما  
 اشار اليه الشرح فيما بعد بقوله وقد يترك تأكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا يسهل قوله الشيخ اه بيان للفوائد الاخرى للفظ ان  
 وتأيد لقوله لا ينحصر فائدة ان اى بيان للموضع الذى يستعمل فيه اللفظ ان فى غير رد التاكيد محقق ومقدر يعنى ان الشرح ادى الى  
 الاعتراضين امور ثلاثه احدها عدم انحصار فائدة ان فى تأكيد الحكم وتأنيها عدم وجوب غرض الكلام المؤكد رد التاكيد محقق ومقدر  
 وتأنيها عدم وجوب الكلام المجرد عن التاكيد الخالى للذهن فقوله قال الشيخ اه لتأيد الامر الاول وقوله فيما بعد وقد يترك تأكيد الحكم المنكر  
 لان نفس المتكلم لا يسهل قوله لا يسهل الامر الثالث وقوله فيما بعد وليؤكد الحكم المسلم صدق الرغبة فيه اه لتأيد الامر الثاني فيمكن فى الامر  
 الثاني والثالث لنشر غير مرتب لاسبغى التفصيل قوله قد تدخل كلمة ان اى فاصل ما قال الشيخ انه قد تكون للدلالة على الحكم الذى هو خلا  
 ظن المتكلم بعدم تحقيق ذلك الحكم عند المتكلم لا بالنسبة الى المصنف المستدرك فلا يصح حصر ما قال المصنف فيما سبق قوله للدلالة على ان  
 الظن اى يعنى يستعمل لفظ ان بمعنى الشئ المتحقق عند المتكلم مع ان ظن المتكلم كان بعدم تحقيقه واستبعاده فاذا اراد المتكلم لفظ  
 ان فى كلامه علم ان حكم ذلك الكلام عنده كان غير متحقق ومستوقع ويظهر عدم تحققه بايراد ان ومقصود المتكلم بذلك الكلام  
 التمرين والتمحيص لجود الحكم حاصلة لفظ ان قيد استعمل على خلاف توقع المتكلم قوله كان من المتكلم اه كان الاولى ناقصة اسمها  
 ضمير الظن وفرضها قوله انه لا يكون والاخرتان تامتان اثنى فى قوله فى الذى كان اى وجد وثبت عند المتكلم وقوله انه لا يكون



اى لا يوجد مثبت كذا العقل عن الشره قوله من المتكلم آه متعلق كان قوله انه لا يكون آه ضمير الشأن قوله كقولك للشئى آه مثال لكون  
 كلمة ان دلالة ظن المتكلم المذكور بقوله للشئى متعلق القول وهو كقولى ومسمع آه اى والحال ان ذلك الشئى بموضع روية المخاطب  
 وبموضع سمعه انما قال ذلك ليعلم ان ذلك ليس لانكار المحقق او المقدر لان المخاطب عالم به فالجور في قوله من المخاطب في الاصل  
 فاعل الروية والسمع ولفظ من زائدة اى قولك للشئى الذى يراه المخاطب ويسمعه قوله انه كان من الامر ما ترى آه مقول القول  
 المذكور ومقصود بالمثال فقوله انه كان ادخال ان فيه في موضع دلالة ظن المتكلم على عدم وقوع ذلك الامر وليس المقصود فيه عاينة  
 حال المخاطب لانه رأتى وسامع له وليس له انكار لا محقق ولا مقدر فقوله من الامر بيان لما في قوله ما ترى قدم عليه ولفظ كان  
 تامة اسم ترى وليس ناقصة على ان يكون من الامر خبره لان من بيانته ولم يعهد كونها خبرا كما صرح به الشره في شرح الكشف  
 قوله واحسنت الى فلان آه بصيغة المتكلم عطف على قوله للشئى مثال آخر لدلالة ان لتعيين ظن المتكلم بعد تحقق الحكم عنده والمقصود  
 بالمثال قوله ثم انه فعل جزائى آه بحيث ان ادخال ان فيه لتعيين ظنية المتكلم على ان بافعلة فلان على بدل احسانه شيئا غير متوقع  
 فادرد لفظ ان لتعيين ظنه فقال انه فعل جزائى ما ترى اى انه ادى بدل احسانى ما ترى فقوله جزائى مركب اضافى بالاضافة  
 الى ياء المتكلم بخلاف للضاف اى جزاء احسانى وقوله ما ترى بدل من جزائى او بيان له قوله وعليه آه اى على تعيين ظن المتكلم  
 على خلاف ما وقع قوله تع رب انى آه لان متوقع المتكلم هو الذكر وهى المريم رضى وعدم تكذيب قومه فادخال ان فى هاتين  
 الآيتين للدلالة على اظهار ظن المتكلم على خلاف ما توقع وهذا المثالان باعتبار جواب النداء وهو جملة خبرية كما مر قوله ومن  
 خصائصها آه اى خصائص كلمة ان بيان موضع اخر لفائدة كلمة ان غير موضع رد انكار محقق ومقدر وكذا قوله ومنها تهينة  
 النكرة آه وكذا قوله واذا كانت النكرة موصوفة آه حاصله ان فائدة ايراد لفظ ان لمجرد حسن ضمير الشأن وصحة النكرة مبتدأ ومجرد حسن  
 ذكرها مع كونه موصوفة لان الغرض رد انكار محقق ومقدر فلا يصح صرف فائدة ان فى كلام المصنف وقوله معصا حسنا آه وجه الحسن ان ضمير الشأن يستعمل  
 فى مقام الاجمال ثم التفصيل لمقصودية المتكلم بشأن وتقريره فى ذهن السامع وكلمة ان المفيدة للتأكيد ادخل فيه قوله ليس بدونها  
 صفة حسنا اى لا يكون ذلك الحسن بدون ان قوله بل لا يصح بدونها آه عطف على قوله ليس بدونها لان فيه نفى الحسن وهو لا يدل  
 على عدم صفة اى بل لا يصح الحسن بدون ان فالقيل قوله تعالى قل هو الله احد فيه ضمير الشأن بدون ان فيكون مشتملا على  
 غير الحسن وهو باطل قلنا هذا الحكم محقق بالجملة الشرطية والمضارع المنفى بالاستقرار كما نض عليه الشئى ويدل عليه الامثلة المذكورة  
 فى الشرح قوله نوانه من آه مثال ضمير الشأن مع ان فى الجملة الشرطية وكذا قوله وانه من يعمل قوله وانه لا يقلح آه مثاله مع ان  
 فى المضارع المنفى قوله ومنها آه اى من خصائص لفظه ان قوله تهينة النكرة آه التيهى تيار كردن اى تهينى ان للنكرة ان  
 نصير تلك النكرة صالحة للمبتدأ والمسند اليه لان النكرة لا تقع مبتدأ فاذا دخلت عليها ان صارت صالحة للمسند اليها ووجه  
 ان كلمة ان لكونها مشبهة بالفعل لفظا ومعنى يكون تقديمها على معمولها كالتقديم فعل على معموله فيصح وقوع النكرة مسند اليها  
 كما يصح وقوع النكرة بعد الفعل مسند اليها مثل قام رجل قوله مبتدأ آه اى مسند اليه لانها بعد



دخول ان لا تكون مبتدأ بل تكون اسم ان فيكون المراد من المبتدأ المسند قوله كقوله ان مثواه ان هذا مثال لجعل ان النكرة  
 صالحة للمسند اليه البيت لسائب بن ربيعة الشوا اللهم المشوى اى برمان كرده شده من مشويت اللحم شيئا والنشوة بالفتح  
 السكر الخفيف ضرب من العدو السريع والبازل هو البعير الذى الشق نابه ذكر اركان او انشى وذلك فى السنة الثامنة او الثامنة  
 والجمع بزل وبوازل الامون اى القوى المحفوظ من الضعف صفة البازل مثواه اسم ان وما بعده عطف عليه خبر ان بعد اربعة  
 ابيات وهو قوله من لذت العيش والفتى للدير والدير ذوقون - قوله الفتى للدير مبتدأ وخبره كذا ما بعده الفنون الضروب و  
 الاقسام يريد ان كل ما ذكره ان كان مما يملأ ذوق العائش لكن الفتى مهذب للدير والدير ذوق و تارات كما  
 يذهب يرجع وكما يسلم يقتل وكما يصفى يكفر وقوله ان كانت النكرة موصوفة آه مربوط لقوله ومنها تهنية النكرة يعنى ان كلمة  
 ان تغير النكرة الغير الموصوفة صالحة للمسند اليها وان كانت النكرة موصوفة بشئى ترى استغنى اليها مع كلمة ان احسن من  
 مجردة النكرة قوله كقوله ان مثال للنكرة الموصوفة مع ان يلف اى يجمع الشمل التفريق اى فراق وسعدى اسم حبسية الشاعر  
 الباء متعلق شملى بقوله دهر اسم ان ويلف شملى آه صفت دهر وقوله لزمان بهم آه خبر ان فيهم صفة زمان اى يقصد بالاول  
 فالدبر فى الشئ نكرة موصوفة بقوله يلف شملى آه فيكون دخول كلمة ان غاية حسن ووجه احسنها لان وقوع النكرة الموصوفة  
 بعد الفعل احسن ليكون الحكم على النكرة المخصصة فيكون وقوعها بعد كلمة ان لك كونها متبهاة للفعل لفظا ومعنى كما هو قوله  
 ومنها آه اى ومن خصائص كلمة ان بيان فائدة اخرى للحكمة ان غير ما ذكره المعبره قوله حذف الجزء اذا كان الجوز طرفا مع  
 تكرير ان اى ان مالا لانا وان دلنا لانا وان زيدا فى الدار وان ثمر فى السوق والحذف فى مثل هذا التركيب شائع لا اقامة  
 كلمة ان موضع الجزء المحذوف قوله فلما سقطت ان آه تأييد لكون حذف الجزء الظرف مع كلمة ان يعنى لو لم تذكر كلمة ان فى  
 الكلام لا يحسن حذف الجزء لم يجر فعل ان حذف الجزء الظرف من خصائصها قوله ولم يجر آه كلمة او بمعنى بل لا اضراب من عدم  
 الحسن الى عدم الجواز قوله انتهى كلامه آه اى كلام الشيخ من قوله وقال الشيخ الى هنا كلامه قوله قد يترك تأكيد الحكم اى بيان  
 لفائدة اخرى للفظ ان وتأيد لقوله وكذا الجوز عن التاكيد اى بيان الشق الثانى من الاعتراض المذكور لكى على غير ترتيب  
 اللف لان قوله قد يترك تأكيد الحكم التكرار بيان لقوله فيما سبق وكذا الجوز عن التاكيد وهو موصوفى الاجمال وقوله ولو كان الحكم  
 المسند آه تأيد لقوله لا يجب فى كلامه موكدة وهو مقدم فى الاجمال وحاصل هذا من التاكيد عن ان غرض التاكيد بلفظ ان وترك  
 لا يجب انما ذكره المعبره من رد النكار محقق ومقدر الخالى الذهن بل ان تأكيد الحكم وتركه لا يكون راجعا الى الخطاب يكون  
 راجعا الى المتكلم لنفسه لان ترك التاكيد قد يكون لعدم صدق الرغبة فيه وعدم الرواجع عن المتكلم وعدم قبوله لكونه غير معتقد  
 للحكم فاذا لم يكن معتقدا لا مروجيا ولا مقبولا لا يكون وقع واعدا وعنده فلا يقصد تأكيدا وتقريره بل انما يتكلم به بقدر ضروره  
 تدمى اليه اى بدون التاكيد وقد يكون التاكيد لالظهار صدق رغبته وكونه راجيا منه ومقبولا لانه يصفى اليه فيكون المقام لا نقا  
 بالتاكيد قوله النكرة بهيعة اسم مفعول صفة الحكم قوله لا تساعد آه اى لا توافق على تأكيد الحكم الضمير المرفوع المستتر راجع للنفس

حة يعنى ان الفهم لا يخلو عن حوادث الزمان وان كان كان واذا عيش كثر ط



والمنسوب الى المتكلم قوله لكونه آه اى المتكلم قوله لانه آه اى الحكم عطف على لكونه قوله لا يروج منه اى  
غير مشهور من المتكلم قوله لا يتقبل آه عطف على لا يروج اى لا يتقبل الحكم عندنا مع من المتكلم على لفظ تأكيد قوله لو  
الحكم عطف على قوله يترك تأكيد الحكم المنكر آه قوله السلم آه بين المتكلم والمخاطب غير المنكر قوله فيه آه اى فى الحكم قوله قال صاحب  
الكشاف آه استشهاد ومثال لترك تأكيد الحكم المنكر وتأكيد الحكم المسلم الاول قوله نعم قالوا آمننا بدون التأكيد والثاني قوله  
نعم انما معكم بالتأكيد واشتار صاحب الكشاف الى اثبات الاول بقوله ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديراً آه والى اثبات الثاني  
بقوله واما مخاطبة اخوانهم فى الاخبار آه قوله ليس ما آه هذا مقول قول صاحب الكشاف فيه اثبات ترك تأكيد الحكم المنكر لان  
المخاطبين لقولهم قالوا آمننا المؤمنون وهم منكرون عن ايمانهم فالمناسب للمنافقين ان يقولوا ان آمننا بتأكيد الحكم  
لكنهم تركوا تأكيد لان النسب اليهم لاعتد التأكيد لكونهم غير معتقدين بالايمان وعدم رواجهم وعدم القبول منهم قوله ما آه اى  
كلام وهو قولهم آمننا قوله خاطبوا به آه الضمير المرفوع الجمع راجع للمنافقين والمجوز الى ما قوله المؤمنين آه منقول خاطبوا قوله جديراً  
آه اى لا يلقا فليس قوله باقوى الكلامين آه متعلق جديراً المراد من الكلامين المؤمنين بقولهم آمننا والكلام مع  
اخوانهم انما معكم والمراد بالاقوى ان يكون كلا الكلامين مستملاً على زيادة التأكيد ولفظ اسم التفضيل اى اقوى مجزئ عن  
المعنى التفضيل قوله واؤكد سماه عطف تفسير اقوى الكلامين قوله لا منهم آه دليل لعدم كون كلامهم مؤكداً حاصله ان المنافقين  
يدعون مجرد حدوث الايمان منهم كما يدل عليه جملة النعالية الدالة على الحدوث اعنى آمننا ولا يدعون انهم منفردون فيه عن  
اخوانهم المنافقين حتى يؤكد كلامهم لان نفوسهم لا تقبل الايمان ولا يروج منهم ولا صدق رغبة فيه واما مخاطبة مع اخوانهم  
بقولهم انما معكم فيؤكد كلامهم لصدق رغبتهم على النفاق ويروج منهم ويتقبل فثبت قد يترك تأكيد الحكم المنكر لفائدة اخرى و  
قد يؤكد الحكم لفائدة اخرى من غير رد انكار محقق ومقدر قوله لا منهم آه اى المنافقين دليل للتقضى فى قوله ليس ما خاطبوا به  
قوله فى ادعائهم آه جريان باعتبار التعلق المحذوف اى كاشنون فى ادعائهم آه قوله منهم آه اى من المنافقين قوله لا فى  
ادعائهم آه عطف على فى ادعائهم آه اى كاشنون فى ادعائهم آه مستفارقون فيه عن اخوانهم حتى يؤكد كلامهم  
مع المؤمنين قوله او حذرون فيه آه اى مستفارقون عن اخوانهم المنافقين فى الايمان ومستفردون فيه فاجدون جمع  
اوحى بالحق بآء النسبة منسوب الى الاوحد كاحرى منسوب الى الاحمر قوله اما لان آه دليل لنفى الادعاء المذكور بقوله لا فى  
ادعائهم وهو محل استشهاد الشئ بقول الزمخشري على قوله وقد يترك تأكيد الحكم المنكر فيما سبق يعنى ترك التأكيد لعدم  
مساعدة اعتقادهم بالايمان وعدم اعتماد قولهم بالايمان كما مر قوله التفسير آه اى المنافقين قوله لا لتساعد هم عليه آه  
اى لا توافق نفوسهم معهم على الايمان لانهم غير مدعيين له اعتقاد قوله المؤمن آه عطف تفسير الساعث قوله من العقائد  
اى عقائدهم قوله واما لانه آه اى الايمان عطف على قوله واما لان النفسهم آه قوله لا يروج آه دال بالجزء مقدم لقوله لو قالوا  
آه قوله لو قالوه آه اى الايمان قوله واما مخاطبة اخوانهم آه عطف على قوله ليس ما خاطبوا به المؤمنين آه اثبات ودليل لقوله

القول



ويؤكد الحكم المسلم أنه محل استناده بالشهره بقول الزمخشري عليه يعني ان نقا فهم مسلم عند المنافقين مع انهم اكدوا انهم  
 يقولون اننا معكم بايراد الجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبت لصدق رغبته في النفاق وتروجه عنهم وقبوله منهم فثبت  
 لتأكيد الحكم فائدة غير فائدة رد النكار محقق ومقدر قوله فهم فيه أي في الاخبار المذكورة بقوله فهم مبتدأ وخبره على صدق رغبته  
 أي والجملة جواب اما قوله وقورثا أي زيادة النشاط وشاوي قوله وهو راجع أي ذلك الاخبار قوله فكان مظنة  
 أي فكان ذلك الاخبار المظنة بكسر الظاء اسم مكان والقياس الفتح لكن كسر وها فرقاً بينه وبين المصدر أي موضع لظن  
 فيه التحقيق قوله ومظنة للتوكيد أي موضع ان التي هي التأكيد اسم ظرف من ان باستتاق جعل مصوغاً لاصرفي لان  
 الحروف لا يشق منها قوله وقدر يؤكد الحكم أنه عطف على قوله وقد يترك تأكيد الحكم المنكر وتأييد آخر لقوله ولا يجب لكل كلام يؤكد  
 أنه وبيان فائدة أخرى لتأكيد الكلام من غير رد النكار محقق ومقدر حاصل ان التأكيد كما يكون لفائدة الجز يكون لازماً لان  
 المخاطب ينكر عن كون المتكلم عالمياً بالحكم فيلحق بالتأكيد رد النكاره عن علم المتكلم لقولك انك عالم لمن يعلم كونه عالمياً بنسبه  
 لكن المخاطب ينكر كون المتكلم عالمياً بعلم المخاطب فلهذا النكار علم المتكلم به في زعم المخاطب او رد المتكلم في كلامه التأكيد فاذ لم يكن  
 المخاطب منكراً عن علم المتكلم فواجبه في كلامه التأكيد انك عالم قوله وعليه أي وعلى تأكيد الحكم لاجل النكار المخاطب تكون  
 المتكلم عالمياً بقوله نعم حكايه عن حال المنافقين تشهد انك لرسول الله لان المخاطب بهذا الكلام وهو رسول الله يعلم انه  
 رسول الله لكنه ينكر عن علم المنافقين واعتقادهم برسالة فهم يؤكدون كلامهم لدفع ذلك الانكار منه قوله فاذا اردت  
 أنه بيان فائدة أخرى للتأكيد من غير رد النكار محقق ومقدر وتأيد آخر لقوله ولا يجب لكل كلام يؤكد أنه حاصل ان تأكيد الحكم  
 كما يكون لفائدة الجز ولازمها يكون لرد دعوى صدق المتكلم في خبره بالتأكيد ليكون الرد عليه موافقاً للمردود عليه لأنه ادعى  
 صدق خبره بالتأكيد فيكون الرد على صدقه اليه بالتأكيد قوله على ان هذا المتكلم الذي ادعى صدق خبره بالتأكيد مثل  
 المنافقين في الآية الآتية يقولونهم تشهد انك لرسول الله مؤكداً قوله ان هذا الجزء مثل تشهد انك لرسول الله قوله على  
 وفق اعتقاده أنه أي على موافقة اعتقاد ذلك المتكلم في زعمه قوله يؤكد الحكم أنه على صيغة المخاطب جزاء اذا قوله وان لم يكن أنه  
 كلمة ان وصليته قوله ليطابق ما ادعاه أنه عليه لقوله يؤكد الحكم أنه يعني يؤكد الحكم ليطابق ذلك التأكيد ما ادعاه المتكلم بالتأكيد  
 قوله عليه أي وعلى ارادة تأكيد الحكم لاجل تنبيه المخاطب على كذب المتكلم في خبره قوله خطا بالابتن ان المنافقين لكاذبون  
 فان تأكيد هذا الحكم اعني كونهم كاذبين لتنبية المخاطب اعني النبي صلى الله عليه وسلم على كذب ادعاء المنافقين بصدق خبرهم اعني تشهد انك  
 لرسول الله هو لازم فائدة خبرهم أنو بالتأكيد فتأكد تكذيب خبرهم بقوله ان المنافقين لكاذبون لتنبية على كذب ادعاءهم  
 المؤكد ليطابق الرد للمردود عليه لكون كل واحد منهما مؤكداً وليس التأكيد لفائدة الجز ولازمها لكونها معلومين قوله اما قوله نعم  
 الغرض منه دفع اعتراضه هو انه لا كان تأكيد قوله ان المنافقين لكاذبون من قبيل تنبيه المخاطب على كذب المتكلم في خبره فيكون  
 تأكيد الحكم في قوله نعم والله يعلم انك لرسول الله اليه من هذا القبيل مع انه باطل صراحة حاصل الدفع ان التأكيد ليس من



هذا القيسيل التاكيد فيه بوجه اخر وهو لدفع ايهام رجوع التكذيب للدلول بقوله نعم ان المنافقين لكاذبون الى كونه رسول  
 الله فيكون المعنى ان المنافقين لكاذبون في كونك رسول الله فيلزم النفاذ بداهته فاكذلك الكلام السابق اولاً  
 لدفع ذلك الابهام ثم قال ان المنافقين لكاذبون في قولهم شهيد انك رسول الله قوله فاني اكده جواب اما قوله لانه اه اي قوله  
 نعم قوله في حقيقة اه اي تحقيق قوله نعم المذكور قوله لانه لدفع اه اي التاكيد في قوله نعم المذكور لدفع ايهام رجوع التكذيب للدلول بقوله نعم  
 ان المنافقين لكاذبون الى كونه رسول الله وهو باطل كما مر قوله والا فالحق ان طيب اه اي وان لم يحجب المبالغة في تحقيقه لدفع ايهام  
 المذكور فالحق ان طيب وهو النبي ص عالم بهذا الحكم ولا زمة فلا حاجة الى تاكيد قوله فتأمل اه اشارة الى جواب وسؤال تقرير السؤال ان هذا  
 الابهام انما يدفع بما ذكره لو كان في الآية ما يشعر بكون قوله نعم والله يعلم انك رسول الله من مقول الله نعم لا بطريق الحكام  
 من قول المنافقين ولكنه لا يشعر به فيجوز ان يكون هذا من مقول المنافقين عطوفاً على قوله شهيد انك ويكون التاكيد الحاصل  
 فيه لكونه جارياً مجرى القسم بالنظر الى لازم فائدة الجزاء المعنى انك رسول الله ويكون المعنى والله يعلم اننا عالمون  
 مصدقون بانك رسول الله وتقرير الجواب ان الشعور في الآية المذكورة موجود وهو انه حينئذ يكون تاكيد قولهم شهيد انك رسول  
 الله لان كلا من شهيد والله يعلم جار مجرى القسم والمقصود لازم فائدة انك رسول الله فيكون المقصود من الجملة  
 واحد وهو باطل لانه لا يصح عطفه عليه بالاول ولا بينهما من كمال الاتصال والمعطوف عليه يفترض المعطوف فثبت انه من من مقول  
 الله نعم بطريق الحكام من قولهم هم ومعطوف على قوله نعم اذا جاز انك المنافقون قوله واستخرج اه عطوف على فتأمل يعني  
 ان تاكيد الحكم في لامثلة المذكورة ليس بمختص بل يستخرج امثال هذا بما سببه المقام قال ثم الاسناد اه لا فرغ المصنف من  
 بيان الحالين للاسناد الجزئي وهما التاكيد وتركه في ضمن مقتضى الظاهر وخلافه شرعاً في الحالين الاخرين وهما الحقيقة  
 العقلية والمجازي العقل فقال ثم الاسناد كلمة ثم ههنا للترتيب الذكري لا للترتيب اخي قوله مطلقاً اسما وكان اه الغرض منه  
 دفع اعتراض وهو ان الشيء اذا ذكر مرة صريحاً ذكر ثانياً باربعاً الضمير اليه فالانسيب لهم وان يقول ثم هو منه حقيقة عقلية اه  
 حاصل الدفع نعم ما ذكرت لكن قد يوضع المظهر موضع المضمرة للتمتة وهي ههنا التنبية على ان مورد القسم مطلق الاسناد لا الجزئي  
 الجزئي فقط لتحقيق الحقيقة والمجازي مطلقاً فلو ذكر الضمير موضع المظهر لم يحصل ذلك التنبية لعود الضمير الى الاسناد الجزئي المذكور  
 سابقاً صريحاً قوله ولذا ذكر اه اي لاجل كون المراد مطلق الاسناد لا الجزئي فقط ذكر المصنف الاسناد باسم الظاهر هذا هو  
 التصريح بالدفع المذكور قال منه حقيقة عقلية اه كلمة من للتبسيط خبر مقدم حقيقة عقلية مبتدأ مؤخر هذه الجملة خبر لقوله ثم الاسناد  
 والمراد بالعقلية ما يدرك بالعقل هو الاسناد ثم الاسناد على اربعة اقسام تحقيق عقلي ومجاز عقلي وحقيق لغوي ومجاز  
 لغوي الاول اسناد الفعل ومعناه الى ما هو له مثل انبت الله البقل نسب الانبات الى الله وفي الواقع ينسب الى الله الثاني  
 اسناد الفعل ومعناه الى غير ما هو له مثل انبت الزرع البقل نسب الانبات الى الزرع وفي الواقع ينسب الى الله الثالث  
 استعمال اللفظ فيما وضع له مثل رأيت اسداً ويراد به الحيوان المفترس والرابع استعمال اللفظ في غير ما هو وضع له مثل رأيت اسداً



ويراد به زيد الادلان بهمضان في علم المعاني والثانيان بهمضان في علم البيان ولم يقل اما حقيقة آه دفع اعتراض وهو انه  
 مالم يرد ان المعنى لم يذكر في التفسير بكلمة اما الدلالة لانحصار مع انها الغالبة في مقام التقاسيم حاصل الدفع ان كلمة اما  
 في هذه المواضع تنفيد الانحصار لان المتبادر منها الانفصال الحقيقي او منع الخلود من منع الجمع وكل واحد منهما ينفذ انحصار اللفظ  
 في التقسيم وهو غير مراد ههنا لان المعنى لا يقول بكذا يدل عليه تعريف الحقيقة والمجاز قوله عنده آه اي عند المعنى وانما قال  
 عنده لا عند السكاكي فالاسناد منصرف في الحقيقة العقلية والمجاز العقل لا لم يعتبر السند فعلاً او معناه قوله كما اذا لم يكن آه  
 اي مثل الاسناد الذي اذا لم يكن آه تعين للاسناد الذي لا يكون عند المعنى حقيقة ولا مجازاً قوله لقولنا الجسم آه فالسند فيه  
 جسم هو ليس بفعل ولا معناه بل اسم جامد فلا يكون اسناد الجسم الى الحيوان حقيقة ولا مجازاً لانه اخذ في تعريفه الفعل او معناه  
 قوله فكان قال آه تفريع على قوله ولم يقل اما حقيقة آه يعني تفريع على عدم ايراد كلمة اما في التقسيم وشارقة الى ان كلمة من  
 في المتن للتبعض لا للبيان لانه لا يدل على التقسيم قوله وجعل الحقيقة والمجاز ان عطف على لم يقل اما حقيقة آه الغرض منه دفع  
 اعتراض وهو انه مالم يرد للمعنى خالف عن الشيخ عبد القادر السكاكي حيث جعل الحقيقة والمجاز العقلين من صفات الاسناد  
 دون الكلام كما جعلها من صفات المعنى في المخالفة من العدة لانه من نكتته في النكتة ههنا حاصل الدفع ان الاسناد يتصف  
 بالذات بالحقيقة والمجاز العقلين واما اتصافهما فهو بواسطة الاسناد فجعل الحقيقة والمجاز العقلين صفتين لما هو موصوف  
 لهما بالذات وهو الاسناد اولى من جعلهما صفتين لما هو موصوف بهما بالواسطة وهو الكلام فعلى ما فعله المعنى يكونان  
 صفتين لما هو موصوف لهما بالذات وعلى ما فعلناه يكونان صفتين لما هو موصوف لهما بالواسطة قوله قال آه اي المعنى في  
 الايضاح لبيان نكتة المخالفة ودفع الاعتراض المذكور قوله وانما اخترناه آه مقول قال والواحد حكايته اي انما اخترناه جعل  
 الحقيقة والمجاز العقلين من صفات الاسناد دون الكلام قوله لان نسبة الشيء دليل للاختيار المذكور والمراد من نسبة  
 الشيء الاسناد قوله الى العقل اه متعلق بالنسبة لكون كل واحد منهما منسوب الى العقل ومدركاً به لان الحاكم بالاسناد الى  
 الربيع مثلاً في قول الدهري ان ثبت الربيع البقل الى ما هو له وفي قول الموحدين الى غير ما هو له انما هو العقل لا واضع اللغة كما  
 هو في الحقيقة والمجاز اللغويين قوله على هذا التفسير آه اي على تفسير المعنى وهو جعلها من صفات الاسناد دون الكلام قوله  
 بلا واسطة آه خبر ان قوله على قولها آه عطف على قوله على هذا التفسير اي على قول الشيخ والسكاكي قوله لا يستلزم آه اي  
 الكلام قوله على ما آه متعلق باشتغال قوله وهو الاسناد آه بيان ما قوله يعني آه اي المعنى بما قاله في الايضاح هذا تفسير  
 من الشارح لقول المعنى المذكور في الايضاح والغرض منه توضيح ما قال المعنى في الايضاح لدفع الاعتراض المذكور وشارقة الى  
 بيان وجه تسمية هذه الحقيقة والمجاز بالعقل دون الوضعي اللغوي لان الحاكم بهما العقل دون الوضع كما اشار اليه بقوله  
 والحاكم بذلك هو العقل آه وشارقة الى بيان معنى الحقيقة والمجاز كما اشار اليه بقوله انما هي ثابتة في محله ومجازاً باعتبار  
 انه متجاوزاياه آه وحاصل توضيح الجواب ان يكون الاسناد حقيقة ومجازاً انما يكون بحكم العقل وقصده دون الوضع فما يكون



منسوب الى العقل بلا واسطة فهو اول تسمية الحقيقة والمجاز وهو الاسناد دون الكلام لانه منسوب اليهما بواسطة الاسناد  
قوله انما هي آه اي التسمية خبر ان قوله باعتبار انه آه اي الاسناد قوله متجاوزا ياه آه اي محمله قوله والحاكم بذلك آه اي  
بذلك الثبوت في محله التجاوز عنه هو العقل قوله لان اسناد كلمة آه دليل لقوله والحاكم بذلك هو العقل آه قوله شيء يحصل آه خبر ان  
قوله فان ضرب مثلا آه دليل للدليل اي دليل لحصول الاسناد بقصد المتكلم وعقله لا بوضع الواقع حاصلا ان الاخبار يقولون  
ضرب زيد عن ضرب زينة يحصل بقصد المتكلم وعقله لا بوضع الواقع لان الواقع وضع ضرب لمعناه وهو الحدث اعني الضرب دون  
الخروج وكذا وضع لزمان الماضي دون المستقبل لانه وضع للاخبار بالضرب عن زيد فاخبار ضرب زيد حقيقة او مجاز يعلم  
بالعقل وبقصد المتكلم لا بالوضع قوله لا يصير خبرا آه اي اخبار قوله بل من قصد آه اي بل يصير خبرا بمن قصد آه قوله فعلا آه  
اي لمزيد قوله وانما الذي يعود آه يعني ان الشيء الذي يعود آه قوله ان آه اي ضرب خبر ان قوله وان في الزمان آه عطفا على الخبر  
الى ضرب قوله فالاسناد ينسب آه هذا هو توضيح الجواب المذكور في الايضاح وتفريع على قوله والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع  
قوله الكلام ينسب اليه آه اي الى العقل قوله باعتبار ان اسناده آه اي اسناد الكلام منسوب الى العقل لا الكلام بنفسه قوله  
فان قيل آه اعتراض على المصنف بانه خالف عن صاحب المفتاح لانه اورد بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان والمصنف  
اورد بهما في علم المعاني مع ان كتابه مأخوذ من كتابه ومختصر عنه فلا ينبغي له المخالفة بل انكسرت في النكسة قوله ومن تبعه آه اي  
من اختار فذهب قوله قلنا ان حاصل الجواب ان المخالفة مبنى على زعم المصنف من ان الحقيقة والمجاز العقليين من اقسام  
الاسناد وهو من احوال اللفظ باعتبار الطرفين كما مر في اول بحث الاسناد قسمية فيكونان منها وقد يقتضيها الحال للقيام  
بان يكون الاسناد الحقيقي والمجاز العقليين مؤكدا او غير مؤكدا فالتأكيد وعدمه يكونان من احوال اللفظ فكذا يكونان من  
احواله قوله قد زعم آه اي المصنف قوله انه داخل آه اي بحث الحقيقة والمجاز العقليين قوله فكان آه اي الدخول والزعم دليل  
لزعم المصنف لدخولهما في علم المعاني قوله على آه اي البحث المذكور قوله المذكورة في التعريف آه اي تعريف علم المعاني قوله  
كالتأكيد التبريد آه اي مثل كون الاسناد الحقيقي والمجاز العقليين مؤكدا او غير مؤكدا وبما من احوال اللفظ فكذا الحقيقة والمجاز  
العقليين قوله وفيه آه اي في هذا الجواب اعتراض حاصل ان المقصود بالبحث في علم المعاني اما احوال اللفظ بالحشية المذكورة اعني  
المطابقة لمقتضى الحال اولافان كان الاول فالحقيقة والمجاز العقليين ليسا بمذكورين في هذا العلم بملك الحشية اذ لا يبحث  
فيه عن الدواعي المتقضية لا يريد الحقيقة والمجاز مع انما البحث فيه لا يكون الا بملك الحشية وان كان الثاني فيبغي ان يذكر  
الحقيقة والمجاز اللغويين اليهم فيه الجواب عنه باختصار الشق الاول ولا يبحث عن الدواعي المتقضية للحقيقة والمجاز للكون بهذه  
الدواعي كثيرة غير مقتضية واليه نقول ان الدواعي لا يريد الحقيقة والمجاز معلوم فيما بينهم فلا حاجة لا يريد ما هو في ايراد الحقيقة  
اشارة الى غباوة السامع وفي ايراد المجاز اشارة الى ذكائها كما مر من المصنف في المقدمة في ضبط احوال المتقضيات بقوله  
كذا خطاب الذكر مع خطاب الغبي او نقول في الاول اشارة الى كمال الاهتمام باظهار مضمون الكلام وفي الثاني عدمه



واما الحقيقة والمجاز اللغويان فليسا من احوال اللفظ بل هما نفس اللفظ عند المصدر وكذا الكناية فلذا اورد بهما في علم البيان قوله  
 لان علم المعاني آه من بهنا الى قوله وظاهر ان البحث آه تمهيد للاعتراف وهو يشرع من قوله وظاهر ان البحث في الحقيقة آه  
 قوله فليس من هذه الحشية آه اي المطابقة لمقتضى الحال بل من حيث تعريفها وذكر آه امها ولذا لم يبحث عن دواعيها  
 وخصوصيتها قوله فلا يكون داخل آه اي البحث عنهما تفريع على النفي اعني ليس قوله والا فالحقيقة آه اي وان لم تكن الحقيقة  
 المذكورة معتبرة في العلم المعاني فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال الاسناد باعتبار الطرفين اعني المسند اليه  
 والمسند فيبغي ان يبحث عنهما فيه مع ان الامر ليس كذلك قال المصدر وهي آه ثم شرع بعد ذكر التسمين للاسناد اجمالا في تعريف  
 الحقيقة العقلية قوله اي الحقيقة العقلية آه تعين مرجع ضمير قال اسناد الفعل ومعناه آه المراد بالاسناد النسبة <sup>مطلقا</sup>  
 ناقصة كانت او تامة فدخل فيه نسبة المصدر المشتقات الى فواعلها او تامة خبرية او انشائية محقة اي غير المفروضة نحو  
 قام زيد او مقدرة اي مفروضة كما بفعل الشرط والمجزا وكذا المراد بالفعل في قوله اسناد الفعل الفعل الاصطلاحي الدال على الحدث  
 والنسبة والزمان لا اللغوي وهو الحدث فقط والا لاستغنى عن قوله ومعناه لان الفعل اللغوي شامل لقوله فالمصدر الاسم  
 الفاعل آه بيان لمعنى الفعل قوله واهتم به هذا آه اي بنسبة الاسناد الى الفعل ومعناه عما اي عن اسناد يكون آه قوله  
 كقولنا الحيوان جسم آه لانه ليس حقيقة ولا مجاز عقليين عند المصدر كما مر قال الى ما آه متعلق الاسناد قوله اي شئ آه  
 تفسير ما المراد به الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله كما قال الشرع فيما بعد كالفاعل فيما بنى له والمفعول به فيما بنى له آه فسر  
 الشرع كانه ما بالنكرة لان التعيين غير معتبر في السند اليه ولذا انكر في تعريف المجاز ايضا وقال الى ما ليس له آه قال هو  
 آه كلمة هو مبتدأ والجاء والمجرور خبره باعتبار المتعلق اي ثابت له والجملة صفة لكلمة ما قوله اي الفعل ومعناه آه تعين مرجع  
 هو وانما ذكر ضمير المفرد مع ان المرجع اي الفعل ومعناه شيان لان العطف بكلمة او يراجه احد الامر من اقليةها قوله اي لذلك  
 الشئ آه تعين مرجع ضمير المجرور قوله كالفاعل آه تمثيل للشئ المسمى كلمة ما والكاف استقصائية وليس من الفاعل والمفعول شئ  
 آخر للمسند اليه قوله فيما بنى له آه اي في فعل بنى للفاعل اي المعلوم قوله والمفعول به آه عطف على قوله الفاعل بنى ايضا مثال  
 للشئ المسمى كلمة ما والمراد من المفعول به نائبه قوله فيما بنى له آه اي في فعل بنى لمفعول ما لم يسم فاعله قوله فان الضائفة  
 آه تطبيق المثال مع الممثل له قوله بخلاف نهارد صائمه آه لان اسناد صائمه الى نهارد ليس بحقيقة بل مجاز وانما ذكر نهارد القول  
 لان الاشياء تعرف باضدادها قوله متعلق بالظرف آه دفع اعتراض وهو ان قوله عند التكلم آه ظرف ولا بد له من متعلق فما  
 متعلقه حاصله الدفع ان متعلقه الظرف المذكور اعني له لنسبته عن الفعل العامل اي ثبت له عند التكلم او حذف المضاف  
 اي بعامل الظرف وهو ثبت او ثابت على اختلاف المذهبين قوله اعني له آه تفسير للظرف الفرض منه دفع ما يتوهم وهو ان  
 متعلقه لما كان ظرفا فيكون هو متعلقا بنفسه لانه ايضا ظرف حاصل الدفع ان المراد من الظرف المتعلق هو الظرف المذكور  
 سابقا وهو قوله له وليس المراد من الظرف قوله عند التكلم حتى يلزم تعلق الشئ بنفسه قوله وهذا اليدخل فيه آه اي قوله عند التكلم اورد



يدخل في تعريف الحقيقة العقلية ما لا يطابقه الغرض من بيان فائدة القيود المذكورة في التعريف حاصله ان الحقيقة العقلية  
 اربعة اقسام احدها ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعاً وثانيهما ما لا يطابق شيئاً منها وثالثهما ما يطابق الواقع دون الاعتقاد ورابعها  
 ما يطابق الاعتقاد دون الواقع كما يعلم من الامثلة المذكورة في المتن فنقول الى ما هو له يحتمل الامرين اى في الواقع وفي الاعتقاد  
 يتناول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعاً فبقيت ثلاثة اقسام ما يطابق الواقع دون الاعتقاد وما يطابق الاعتقاد دون  
 الواقع وما لا يطابق منهما شيئاً فنقول عند المتكلم انه يتناول ما يطابق الاعتقاد فقط دون الواقع فبقى قسمان ما يطابق الواقع  
 دون الاعتقاد وما لا يطابق منهما شيئاً فنقول في الظاهر انه يتناول لهذين القسمين اى ما لا يطابق شيئاً منهما وما يطابق الواقع  
 دون الاعتقاد فتم شمول التعريف للاقسام الاربعة فاصل التعريف بهذا هو اسناد الفعل او معناه الى ما هو له او عند المتكلم او  
 في الظاهر لكن اشترى في التعريف بحذف كلمة او بقوله الشئ وسواء يطابق الواقع ام لا انه تعميم بعد دخول ما يطابق الواقع  
 في قوله الى ما هو له كما مر لان بقوله عند المتكلم انه دخل ما يطابق الاعتقاد فقط فخرج ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع  
 ام لا بقوله في الظاهر انه دخل ما يطابق الواقع دون الاعتقاد وكذا ما لا يطابق شيئاً منهما وليس فيه تغليب كما توهم البعض  
 قوله ما يطابق اى اسناد الفعل او معناه يطابق اى قوله لكن بقى خارجاً عنه اى عن تعريف الحقيقة العقلية اسناد الفعل  
 او معناه الذى لا يطابق الواقع اى هذا بيان فائدة قوله في الظاهر انه قوله فادرجه اى المعنى هذا القسم قال في الظاهر انه  
 اى في ظاهر حال المتكلم قوله وهو اللفظ متعلق بالظرف اى دفع اعتراض وهو ان قوله في الظاهر ظرف لا بد له من متعلق فما  
 متعلقه حاصل الدفع ان متعلقه الظرف المذكور اعنى له او عامله لنسبته عن الفعل الشبهى ثبت او ثابت حاصله ان الشئ  
 الذى هو متعلق الظرف اعنى له يحتمل ان يكون عند المتكلم وان لا يكون عنده فقيده بقوله عند المتكلم وكذا الثبوت الذى  
 عند المتكلم يحتمل ان يكون في الظاهر وان لا يكون فيه فقيده بقوله في الظاهر قوله وهذا اللفظ اى مثل قوله عند المتكلم  
 قوله اى الى ما يكون الفعل الغرض منه اشارة الى ان المتعلق المقدر للظرف الثلاثة ههنا من الافعال العامة اعنى  
 الكون واللفظ الى بيان حاصل معنى التعريف قوله فيما يفهم من ظاهر كلامه اى حاصل المعنى لقوله في الظاهر اشارة الى ان  
 اللام عوض عن المضاف اليه اى ظاهر كلامه وحاله اى كلام المتكلم وحاله وكذا اشارة الى ان قوله في الظاهر يحذف  
 المضاف اى في فهم الظاهر اى في فهم ظاهر حاله قوله وذلك بان اى الفهم من ظاهر حاله الغرض منه دفع اعتراض وهو انه  
 كيف يفهم من ظاهر حاله وكلامه في كونه حقيقة او مجازاً حاصل الدفع ان المراد من الفهم والادراك من ظاهر حاله عدم قيام  
 المتكلم القرينة على ايراد غير ما هو له في الاعتقاد سواء يفهم من حاله او لا فاذا وجدت القرينة عليه فيكون مجازاً او لا فيكون  
 حقيقة قوله ومعنى كونه له اى معنى كون اسناد الفعل او معناه الى ما هو له الغرض منه دفع اعتراض وهو ان التبادر من كون  
 الاسناد الى ما هو له صدوره عنه باختياره او مخلوق له نعم فيه فلا يتناول لقولنا مرض ومات زيد وصلح مصام لانها غير مخلوقة  
 له نعم عند المعترضه حاصل الدفع ان معنى كون الاسناد الى ما هو له بان معنى الفعل او معناه قائم بما هو له سواء صدر عنه او لا



او يكون مخلوق لا يفتناول لجميع الافراد قوله ان معناه قائم به آه خبر لقوله ومعنى كونه آه اى معنى الفعل ومعناه قائم  
بما هو له ووصف له آه عطف على قوله قائم به الغرض منه دفع اعتراض وهو انه على هذا يخرج الاوصاف الانتزاعية المقيدة  
لعدم القيام فيها مثل اعجنى ضرب اللص الجلاذ فان التعجب سندا الى الضرب وهو يقاسم به بل وصف له حاصل الدفع ان المراد  
بالقيام به الاتصاف له فهو موجود في الانتزاعيات لانه عام سواء كان قائما به كالاوصاف الوجودية او منتزعة عنه كما  
لاوصاف الانتزاعية قوله وحقه ان يسند اليه آه عطف على قوله ان معناه قائم به آه اى حق ما هو له ان يسند الفعل ومعناه  
اليه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المتبادر من القيام به او الاتصاف به هو الايجابى فخرج السلبى وكذا المتبادر منها ما  
يكون بالفعل فخرج ما يكون بالقوة لا بالفعل حاصل الدفع ان المراد منها عام وهو ان يسند اليه الفعل ومعناه سواء كان  
اجابيا او سلبيا وسواء كان بالفعل او بالقوة قوله سواء كان مخلوقا آه مربوط بقوله ان معناه قائم به آه وبيان قوله معناه  
بان المراد منه عام لا بمعنى المخلوق لعدم فيه حتى يرد مثل صلي وهاجم كما مرى سواء كان الفعل ومعناه مخلوقا لثبوتهم او غيرهم  
من العباد كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد فقوله مخلوقا لثبوتهم آه اشارة الى مذهب السنية والجماعة  
لان عندهم الافعال كلها مخلوقة لثبوتهم وقوله وغيره آه اشارة الى مذهب الاعتزال لان الافعال الاختيارية عند مخلوقته  
للعباد كما ثبت في موضعه قوله وسواء كان آه هذا عطف على سواء اول مربوط اليه بقوله ان معناه قائم به آه وتعيم له وبيان المعناه  
اى سواء كان الفعل ومعناه صادرا عن ذلك الشئ باختياره كضرب او لا كضرب وما قوله صادرا عنه آه اى ظاهر من ذلك الشئ  
قوله ولا اى لا يكون ظاهرا عنه باختياره ليتناول مثل مات ومضى ليسا بصادرين منه باختياره بل ظاهرا عنه بغير اختياره  
قوله لا يشترط آه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لما كان القيام بمعنى الوصف كما مر بالمتبادر منه حتى حمل الفعل ومعناه على  
ما هو له لان الصفة تكون محمولة على الموصوف فعلى هذا خرج ما يكون المسند فيه المصدر مثل اعجنى ضرب اللص الجلاذ فان الضرب  
لا يحمل على الجلاذ حاصل الدفع لا يشترط صحة الحمل عليه سواء صح حمل عليه او لا قوله صحة حمل عليه آه اى حمل الفعل ومعناه على ما هو له قوله والا  
آه اى وان شرط صحة حمل عليه قوله فقد دخل فيه آه تفريع على تعريف الحقيقة العقلية واشارة الى تعدد الاشياء المتن باعتبار  
تعدد الممثل والافتثال واحد كاف قوله فيه آه اى في تعريف الحقيقة العقلية بناء على ان قوله الى ما هو له عام شامل لهما كما مر قال  
لقول المؤمن انبت الله البقل آه فنسبة الانبات الى الله نعم في نفس الامر مطابق لانه نعم خالق له وفي اعتقاد المؤمن البقل  
قوله ما يطابق الاعتقاد آه عطف على قوله ما يطابق الواقع والاعتقاد هذا بناء على قوله عند المتكلم نحو قول الجاهل الدهري  
انبت الربيع البقل فنسبة الانبات مطابق لاعتقاده لانه جاهل دهري ينسب الانبات الى الزمان ولكنه ليس بمطابق في الواقع  
لان خالق الانبات البقل هو الله نعم قوله وما يطابق الواقع آه عطف على ما سبق اى دخل ما يطابق الواقع دون الاعتقاد هذا  
بناء على ان قوله في الظاهر آه شامل للافتحاليين كما مر كقول المعتزلي لشخص لا يعرف حال المعتزلي بانه معتزلي ام لا ومع ذلك  
ان المعتزلي يخفى حاله من ذلك الشخص فيقول المعتزلي خلق الله الافعال كلها فند الاسناد مطابق للواقع لان خالق الافعال

والظاهر ان قوله



كلها هو الله نعم في نفس الامر لم يكن مطابقا لاعتقاد المعتزلي لان عنده خالق بعض الافعال هو العبد قوله لمن آه متعلق القول  
وهو كناية عن المخاطب قوله لا يعرف حاله آه اي لا يعرف ذلك الشخص المخاطب عالي المعتزلي بانه معتزلي ام لا اذ لو كان  
المخاطب عارفا بحاله في اعتقاده كان كلامه المذكور مجازا عن الاقدار والتكليف قوله تخفيها منه آه اي والحال ان المعتزلي يخفي حاله  
من ذلك الشخص المخاطب اذ لو كان المعتزلي مظهر حاله كان كلامه المذكور اذ عن الاقدار والتكليف اذ علم المخاطب  
على اعتقاده قرينة المجاز قوله خلق الله نعم الافعال ان مقول قول المعتزلي قوله فان اسناد خلق آه تطبيق المثال قوله عند  
التكلم في الظاهر آه اي من ظاهر حاله لان حاله مخفي لا يعلم اعتزله قوله وان لم يكن لك آه اي وان لم يكن اسناد خلق  
الافعال الى الله لما هو له في حقيقة حال التكلم لانه معتزلي لا ينسب خلق جميع الافعال الى الله نعم قوله وهذا المثال غير مذكور  
في المتن آه فيه إشارة الى الاعتراض على المصنف بان كلامه قصور ترك هذا المثال الجواب عنه انه ليس الواجب على المصنف ان يجمع  
الامثلة مع ان بناء المتون على الاختصار واليقين بذكره لقله وجوده فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يكتب في المثال واحد قلت  
ان التكملة للفار لا للفار قوله وما لا يطابق شيئا منها آه عطف على قوله ما يطابق الواقع اي قد ضل فيه ما لا يطابق شيئا منها  
اي من الواقع ولا اعتقاد هذا اللفظ بناء على قوله في الظاهر ان قوله في قوله لك جازي زيد وانت تعلم انه لم يجرى آه هذا اسناد الى ما هو له  
عند المتكلم في الظاهر لان قائل هذا القول كاذب وهو لا ينسب القرينة على خلاف كذبه فيكون ظاهره حقيقة مع انه ليس  
مطابقا في الواقع لكونه كذبا ولا في اعتقاد المتكلم لان له علم على عدم مجيئه قوله اي والحال انك خاصة آه فيه إشارة الى ان  
الوافي قوله وانت للحال فالجمل لا اسمية حال عن فاعل جاء وهو زيد وقوله خاصة بيان فائدة تقديم المسند اليه وهو المحرر في  
قوله وانت تعلم قال وانت تعلم انه لم يجرى آه اي المتكلم عالم ان زيد لم يجرى مع انه يقول جازي زيد قوله دون المخاطب آه  
بيان معنى خاصة قوله فهو اللفظ آه اي مثل مثله السابقة فيه إشارة الى تطبيق المثال قوله الى ما آه اي الى زيد ذلك  
الاسناد ثابت له قوله عنده في الظاهر آه اي عند المتكلم في ظاهر حاله قوله لان الكاذب لا ينسب آه اي الكذب دليل على  
كون الاسناد المذكور حقيقة قوله على خلاف ارادته آه اي ارادة الكاذب على خلاف كذبه لان ارادة الكاذب هو فاذا لم ينسب  
قرينة على خلاف ذلك فيكون الاسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر لان مدار الحقيقة ليس الا على نصيب القرينة و  
المجا على عكسه قوله وقوله وانت تعلم بتقديم اليه آه مبتدأ خبره قوله احترازه الغرض منه بيان فائدة تقديم المسند اليه في  
قوله وانت تعلم انه لم يجرى آه في المثال المذكور يعني فائدة تقديم المسند اليه وهو انت المحرر لان تقديم المسند اليه على الفعل  
هو تعلم بغير المحرر والاختصاص نحو اناسيبت في حاجتك كما سيجي ولم يقل وتعلم انت بتأخير المسند اليه لانه لا يكون حصر  
العلم في المتكلم بل يكون المخاطب اللفظ عالم بعدم مجي زيدا فلا يكون الاسناد حقيقة مطلقا كما سيخرج الشرح وقوله احتراز عما  
اي عن اسناد قوله اذا كان المخاطب اللفظ آه اي كما كان المتكلم عالم به قوله بانه لم يجرى آه اي ان زيد لم يجرى قوله فانه حينئذ آه  
دليل للاحتراز المذكور حاصلا فما قلنا في المثال المذكور ان المتكلم خاصة يعلم انه لم يجرى فانه اذا كان المخاطب اللفظ عالم بانه لم يجرى

الافعال

الكذب



فلا يتعين كونه حقيقة فقط بل ينقسم الى قسمين كما ذكره الله فعلى تقدير حقيقة وعلى تقدير اخرها مجازاً او كلام غير معتد به قوله احدهما ان يكون المخاطب له حاصلاً اذا كان المخاطب اليه عالماً بعد مجيئه فلا يخلو ان يكون المخاطب مع علمه بعدم مجيئه عالماً بعلم التكلم على عدم مجيئه او لا يكون المخاطب عالماً بعلم التكلم على عدم مجيئه فعلى الاول لا يكون ذلك الاسناد الى ما هو له عند التكلم لاني الواقع ولاني اعتقاده لوجود القرينة الصارفة عن الحقيقة على ان التكلم يرد ظاهره وان كان كلامه كذباً محضاً فاحتمالاً عند المخاطب فيكون علم المخاطب بان التكلم عالم بعدم مجيئه قرينة ناصبة على عدم ارادة ظاهره فلا يكون الاسناد على ذلك التقدير حقيقة لكن اذا كانت ذلك الاسناد لعلاقة الى غير ما هو له فيكون مجازاً او لا فيكون لغواً غير معتد به وعلى الثاني اي على تقدير عدم علم المخاطب بعلم التكلم على عدم مجيئه يكون ذلك الاسناد حقيقة عند المخاطب بناء على زعم المخاطب بان ذلك الاسناد صادر من التكلم بسهولة ونسبانه فيكون اسناداً الى ما هو له عند التكلم قوله مع علمه اه اي علم المخاطب قوله بانه لم يسمي اه متعلق علمه اي ان زيد لم يسمي قوله عالماً بان اه خبر كان قوله يعلم انه لم يسمي اه اي يكون التكلم عالماً ان زيد لم يسمي قوله والثاني ان لا يكون اه اي المخاطب قوله عالماً به اه اي عالماً بعلم التكلم على عدم مجيئه قوله لاني الحقيقة اه اي في الواقع ولاني الظاهر اه اي ظاهر حاله واعتقاده قوله لوجود القرينة الصارفة اه دليل لعدم كون ذلك الاسناد حقيقة على تقدير الاول حاصلة القرينة موجودة على ان التكلم لم يرد ظاهر كلامه والا لكان كلامه كذباً محضاً عند المخاطب لعلمه على علم التكلم بعدم مجيئه فيكون علم المخاطب به قرينة صارفة للتكلم على ارادة غير ظاهر كلامه قوله فلا يكون حقيقة عقلية اه تنزيح على ما قبل قوله بل ان كان اه اضراب عن قوله فلا يكون حقيقة اه يعني اذا لم يكن ذلك الاسناد على هذه التقدير حقيقة عقلية فلا يخلو اما ان يكون ذلك الاسناد لعلاقة وملازمة لما هو غيره فيكون مجازاً واما ان لا يكون ذلك الاسناد لعلاقة الى غير ما هو له فلا اعتبار لذلك الاسناد لاني الحقيقة ولاني المجاز بل ينسب قائله الى الحاقة قوله والا فهو ان اي وان لم يكن ذلك الاسناد لعلاقة فهو اه قوله مالا يعتد به اه اي من قبيل اسناد لا يعتد به ولا يعتمد به قوله ولا يعتد في الحقيقة اه عطف تفسير لقوله لا يعتد به قوله بل ينسب قائله ان اضراب عن قوله لا يعتد به ولا يعتد اه اي بل ينسب قائله ذلك الى ما يكره ويتبع من قلة العقل والكياسة وكثرة البلاهة والحاقة قوله كما صرح به في المفتاح اه على عدم اعتداده وكرهه قوله بخلاف الثاني اه وهو ان لا يكون المخاطب عالماً بعلم التكلم على عدم مجيئه فانه حقيقة عقلية عند المخاطب قوله يفهم من ظاهره اه جواب لما اي يفهم المخاطب من ظاهر حال التكلم انه اسناد الى ما هو له عند التكلم بناء على سهو التكلم ونسيانه في ذلك الاسناد قوله بناء على سهو او نسيان اه مفعول الاسناد الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لما لم يثبت عند المخاطب ان التكلم عالم به فكيف يفهم المخاطب ان هذا الاسناد الى ما هو له عند التكلم لان هذا الكذب في حق التكلم لان عدم مجيئه ثابت عنده والمؤمن لا يظن المؤمن الكذب بناء على قوله صطنوا المؤمنين خيراً حاصل الدفع ان فهم المخاطب بهذا الاسناد ليس على وجه الكذب بل على وجه سهو التكلم ونسيانه والفرق بينهما ان السهو زوال الصورة عن الحذر



دون الحافظة فيحتاج الى تجديد الالتفات فقط والنسيان زوالها عنها فيحتاج الى حصولها ابتداءً بقوله وانما عدل عن تعريف  
 انه الغرض منه دفع اعتراض عن المصداق حاصله ان كتابه مأخوذ من كتابه والمأخوذ لا يكون مخالفاً عن مأخوذ عنه بدون نكتة  
 فما النكتة لان المصداق جعلها مصنف الاسناد والسكاكي صفة الكلام حاصل الدفع ان المصداق عدل عن تعريفه بنكتة وهي  
 امور ثلاثة كما بينها الشيخ بقوله وهو ان الحقيقة اهـ هذا تعريف السكاكي للحقيقة العقلية حاصله هي المركب الذي افيد به  
 ما ثبت عند المتكلم من النسبة فيه سواء كانت تامة او غير تامة كما مر قوله المفاد به اهـ صفة الكلام والضمير المجرور له قوله ما عند  
 المتكلم اهـ نائب فاعل المفاد كلمة موصولة عبارة عن النسبة وقوله عند المتكلم باعتبار المتعلق صلته اي ثبت عنده قوله  
 من الحكم اهـ بيان كلمة ما المراد من الحكم النسبة قوله فيه اهـ اي في الكلام صفة الحكم باعتبار المتعلق اي الكائن فيه قوله  
 لاسوره متعلق لقوله وانما عدل وبيان وجه العدول بثلاثة اوجه قوله الاول انه اهـ اي السكاكي حاصله ان عند المصنف  
 الحقيقة العقلية صفة الاسناد بلا واسطة والضاف الكلام بها يكون بواسطة الاسناد الذي هو جزؤه وما يكون متصفاً  
 ببلدات فهو اول ما يكون متصفاً بالواسطة كما مر قوله والمصداق للاسناد ان فيه تقدير يري والمصداق جعلها صفة للاسناد فلا  
 يلزم العطف على معمول عاملين مختلفين بدون تقديم المجرور لانه انما يلزم لو كان العبارة على ظاهرها وليس كذلك قوله  
 الثاني اهـ اي وجه العدول الثاني حاصله ان تعريف صاحب المفتاح غير مانع عن دخول الغير فيه لصدق تعريفه على اسناد  
 ليس المسند فيه فعلاً او معناه لعدم ذكر قيد الفعل او معناه في تعريفه كما ذكر والمصداق مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازاً كما مر من  
 ان المصداق قائل بالواسطة بين الحقيقة العقلية والمجاز العقلي مثل الانسان جسم وكل تعريف يكون كذلك لا يصح فكذا  
 تعريف السكاكي قوله انه اهـ اي تعريف صاحب المفتاح للحقيقة العقلية قوله غير مطرد اهـ اي غير مانع عن دخول الغير فيه قوله  
 لهدية اهـ اي تعريفه عليه غير اطراده كما مر قوله على ما انه كلمة ما عبارة عن الاسناد قوله فيه اهـ الضمير راجع الى ما قوله مع انه اهـ  
 اي مع ان ذلك الاسناد المذكور في المثال المذكور لا حقيقة ولا مجاز قوله وجوابه اهـ اي جواب وجه الثاني العدول من جانب  
 السكاكي حاصله انما لا نسلم ان ما ليس المسند فيه فعلاً او معناه لا يكون حقيقة ولا مجازاً بل هو حقيقة كما يشهد عليه قول الشيخ  
 وهو ليس بهذا الفن فلا يكون تعريف السكاكي غير مطرد بل يلزم عدم جامعية تعريف المصداق لانه يخرج مثل هذا الاسناد  
 عن التعريف لانه تعريف الفعل او معناه في تعريفه قوله مع انه اهـ اي ان ما ليس المسند فيه فعلاً قوله كفاك قول الشيخ اهـ  
 دليل على ما يستفاد من الكلام السابق وهو ان ادعاء مثل هذا الاسناد متصف بالحقيقة لان الشيخ من عمدة هذا الفن  
 يستدل بقوله قوله انها كل جملة يقول قول الشيخ يعني قال الشيخ ان الحقيقة العقلية كل جملة بينها على ان الحكم الذي  
 افيد بها كائن على الوجه الذي يكون ذلك الحكم على ذلك الوجه ثابتاً عند العقل سواء كان المسند فيه فعلاً او معناه  
 او ليس كذلك فدخل فيه المثال المذكور فثبت الاستدلال بقول الشيخ قوله وضعته بانه بصيغة الخطاب اي بينته بصفة جملة  
 قوله على ان الحكم اهـ متعلق وضعته بقوله المفاد به اهـ صفت الحكم الضمير المجرور للجملة قوله على ما اهـ خبر ان الثاني باعتبار المتعلق



فكلمة ما عبارة عن الوجه الحالة فغير لفظه هو راجع الى الحكم وضمير المودر في قوله عليه راجع الى لفظ ما فيكون المعنى كأن على  
الوجه الذي يكون ذلك الحكم على ذلك الوجه عند العقل قوله واقع موقعه آه خبر بعد خبر ان الثاني اى على ان الحكم المنفرد  
بها واقع موقعه اى موقع الحكم بهذا ليس من التعريف بل فيه إشارة الى وجه التسمية بالحقيقة اى انما سميت الحقيقة  
بالحقيقة لان الحكم المنفرد بها واقع في موقعه الذى له عند العقل قوله فتعريف المصدر آه تفريع على الجواب المذكور اعراض  
على المصدر حاصله فعلى الجواب المذكور يكون تعريف المصدر للحقيقة غير جامع لافراده لخروج المثال المذكور عن تعريفه لانه  
قيد بذكر اسناد الفعل او معناه وليس فيه لك والجواب عنه ان نحو الانسان جسم ليس بحقيقة ومجاز عند المصدر فلا يخرج  
المثال المذكور عن تعريفه لان الخروج يقتضى سبق الدخول لان المختار عنده ما هو المختار عند صاحب الكشاف وهو قيد  
تعريفها بقيد اسناد الفعل او معناه فلا يكون تعريف المصدر غير منعكس ولا مخالف الفاعل اسمية الفاعل قوله غير منعكس آه  
اى غير جامع لافراده قوله فخر وجهه آه اى لخروج ما ليس المسند فيه فعلا آه عن تعريف المصدر قوله الثالث آه اى وجه العدول  
الثالث حاصله ان تعريف صاحب المفتاح غير جامع لافراده لعدم صدق تعريفه على الاسناد الذى لا يطابق الاعتقاد  
سواء طابق الواقع ام لا لقول المعتزلى لمن لا يعرف حاله خلق الله افعال كلها لان هذا ليس مطابقا لاعتقاده  
وان كان مطابقا في الواقع وكذا قولك جادنى زيد وانت تعلم انه لم يجرى لان هذا ليس مطابقا لاعتقاده ولا في  
الواقع لانه كاذب فخرج على تعريفه قسما من عنه لان صاحب المفتاح ترك التقييد بقولنا في الظاهر كما ذكره المصدر  
وهذا الاسناد ان يدخلان بهذه القول اى في الظاهر وكل تعريف يكون لك فلا يكون صحيحا فكذا تعريفه قوله انه آه اى  
تعريف السكاكى قوله غير منعكس آه اى غير جامع لافراده قوله لعدم صدقه آه اى تعريف السكاكى قوله على ما لا يطابق آه  
اى على اسناد الذى لا يطابق مثل قول المعتزلى لمن لا يعرف حاله وكذا جادنى زيد وانت تعلم انه لم يجرى قوله لانه آه اى  
صاحب المفتاح دليل لعدم صدق تعريفه قوله والاعتقاد اراه مبتدا خبره قوله مما لا ياتفت اليه آه الغرض منه رد على جواب البعض  
من جانب السكاكى على الوجه الثالث للعدول حاصل جواب ذلك البعض ان السكاكى انما ترك التقييد بقولنا في الظاهر  
مع كونه مراداً فيه اعتماداً على ما ذكره في تعريف المجاز لانه ذكر في تعريفه قيد التأول في فهمه انه لا تأول في تعريف الحقيقة لتقار  
بها لان ما ذكره في احد المتقابلين وجوداً يكون في الاخر عدماً فاذا لم يكن فيه تأول ولصعب القيمة على خلاف ظاهره يفهم  
منه ان ما ذكره يكون على وفق اعتقاده وظاهره فدخل عند السكاكى في تعريف الحقيقة ما لا يطابق الاعتقاد العام فلا  
يكون تعريفه غير منعكس فردد الشرح على هذا الجواب بقوله مما لا ياتفت اليه آه حاصله ان ترك التقييد في التعريفات محل  
لها لان المقصود منها التماسيم والتوضيح وذلك يحصل بذكره لا بتركه نعم ذلك يكون في الخطابات والمحاورات قوله  
والاعتماد عنه آه اى عند ريش كردن عن الوجه الثالث للعدول عنه يعنى الجواب عنه قوله بانه آه اى السكاكى قوله انما تركه  
بهذا القيد قوله مع كونه آه اى كون هذا القيد مراداً فيه قوله اعتماداً آه مفعول له ترك قوله على انه آه اى ذلك القيد قوله اولاً آه



بدل من الغمير المنسوب في ما ذكره بمعنى التأويل أي القرينة قوله محال لا يلتفت إليه أي من الغدير الذي لا يلتفت إلى  
 ذلك الغدير في التعريفات وإن كان ملتفت إليه في الخطابات والمحاورات قوله بل جوابه أه خراب من الجواب الاول بقوله  
 والاعتدال منه إلى جواب آخر من عند نفسه حاصله لا سلم ان تعريف السكاكي غير منطوق لان قوله ما عند التكلم أه يحتمل ان يكون  
 معناه ما عند التكلم في الحقيقة والواقع وكذا يحتمل ان يكون معناه ما عنده في الظاهر لان قوله ما عند التكلم أه مشترك بمعنى  
 بين الاحتمالين وليس نحائي كونه عند التكلم في الحقيقة حتى يلزم عدم صدق الحد على ما ذكره ولا يكون التعريف منطوقاً  
 قوله بل دلالة أه تنفي من قوله اعم من ان يكون أه الفرض منه دفع اعتراض وهو انه على هذا يلزم الايهام في التعريف  
 وهو محال وكذا ان ما ذكره العرف من عدم صدقه على ما لا يطالب أه دخل في تعريفه بطريق الاحتمال لا بطريق القطعية  
 حاصل الدفع ان دلالة قوله ما عند التكلم أه على قولنا في الظاهر ظاهر من دلالة ما عنده في الحقيقة لعدم الاطلاع على الاسرار التي  
 تكون عند التكلم في الحقيقة بل يفهم منه ما هو من ظاهر حاله بداية فيكون الراد من قوله ما عند التكلم أه ماني الظاهر فدخل لا يطالب  
 الاعتقاد سواء يطالب الواقع ام لا بدون ايهام ولا احتمال قوله ولتأمل ان يقول أه اعتراض على تعريف المص للتحقيقة العقلية  
 بوجهين الاول باعتبار عدم ما نفيته عن دخول الغيبة والثاني باعتبار عدم جامعيتها لفراديه قوله اما الاول أه حاصل الاعتراض ان  
 الاقبال والادبار في قول الشاعر امران ثابتان للناقصة فحتمها ان يسند اليها فيصدق على اسنادها اليها انه اسناد بمعنى  
 الفعل أي المصدر بل ما هو له فاندرج في تعريف الحقيقة مع ان ذلك الاسناد مجاز كما نص عليه الشيخ كما سيأتي في الشرح  
 قوله فلو صدق أه أي صدق تعريف المص وقوله فانما هي اقبال وادبار أه هذا المص للنفوس من قصيدة تنفي بها افهاها  
 حيث تقول فلو لم يجول بيو تطيف به بها حينان اصفار والكبار ترتع ما ارتعت حتى اذا ذكرت فانما هي اقبال وادبار  
 فامتد الموصول عبارة عن الحزن وخبره في بيت اخر أي باوجد مني يوم فارقتي صحرا أه على مجول باعتبار المتعلق صلته  
 ما هي الذي ثبت على مجول العجول الناقصة التي سموت ولدها وهو صغير والبوا ان ينحدر ولد ناقصة ويحشى جلده بنبا او غاما  
 او غيره من اوراق الاشجار ويدني الى امه لتد عليه تسلياً منها به تطيف من الاطافة وهي الايام والنزول وضمير تطيف راجع  
 الى العجل والجورني به الى البوا فهو تطيف صفتان لعجل بها حينان جملة حاله من تطيف والضمير الجورني للعجل الحنين  
 تشبه الحنين صرير البكاء اصفار والكبار بيان الحنين ترتع أي ترتع العجول المفرد الذي هي ترتع أي تذكرت  
 اصله وتذكرت فانما هي اقبال جزاء اي العجل تقبل وتذكرت الاضطراب والحزن على موت ولدها فانما هي اقبال  
 ان الناقصة المذكورة اذا اغفلت عن ولدها ارتعت واذا ذكرت فقد ولدها لم يفرها قرار بل تطلب ولدها مقبله ومدبرة فجعلت  
 تعبلاً لا طوباراً يعني ما يكثر تبها منها والجزء باوجد مني من الوجد وهو الحزن تعني ان الحزن الذي حصل لي من فراق اخي صحرا  
 من حزن الناقصة المذكورة قوله مما وصف الغافل بيان لقوله على نموذجك واثارة الى التسمية هذه الحكم وليس مختصاً بالمثل المذكور  
 في الشعر فمعنى قوله مما وصف الغافل او المفعول بالمصدر بين التمام كان متمتصاً بذكر اسم الغافل والمفعول أي مقبله ومدبرة بالفتح  
 والكر لعمري على ضمير محي وعدم صفة عمل اقبال وادبار عليه لكن ذكر في مقامها المصدر أي اقبال وادبار محباً زائراً



قوله فانه مجاز آه دليل لقوله لو لم يكن المع غير مطردة وهذا محل الاعتراض عليه بنقل قول الشيخ قوله وقال لم ترد آه اى الشاعرة  
 عطف على قوله نص عليه آه بيان لكون المجاز لعل في ذلك المصراع عند الشيخ حاصلا ان الاسناد ههنا الى غير ما هو له  
 مبالغة الاستعمالها في غير موضوع له حتى يكون مجازا لغويا ودفع اعتراض وهو انه كيف يكون هذا مجازا عقليا  
 عند الشيخ لانه مجاز لغوي بناء على ان يحل المصدر مبنيا للفاعل او مجاز بالحذف بناء على ما قالوا ان معناه ذات  
 اقبال والادبار بتقدير المضاف وحينئذ يكون الاسناد الى ما هو له بالاسناد المحلى حقيقة فانه بعد جعل المصدر  
 بمعنى اسم الفاعل او بعد تقدير المضاف يصح الحمل الحقيقي حاصل الدفع ان الشاعرة لم ترد بالاقبال والادبار  
 اسم الفاعل لانه لم يحل المبالغة فيها بل ارادة معنى المصدرية بعينه يحل المبالغة بحيث ان الناقه المذكورة لكثرة  
 الاقبال والادبار صارت عينها مثل زيد عدل وكذا لم ترد بحذف المضاف لانه على هذا يخرج المصراع عن الصوة وعن  
 درجة البلاغة لان المقصود من هذا الكلام سرعة الاقبال والادبار وكثرة تها كانهما عين الاقبال والادبار مبالغة و  
 ذالا يحل على تقدير المضاف قوله غير معناهما آه منقول لم ترد قوله حتى يكون المجاز غاية النفي في قوله لم ترد وفيه اشارة  
 الى دفع الاعتراض الاول كما مر قوله في الكلمة اى المجاز اللغوي قوله وانما المجاز في ان يعنى ليس المجاز في غير معناهما  
 المتركي حتى يكون المجاز اللغوي بل المجاز في معناهما المتركي المصدرى فيكون المجاز عقليا قوله جعلتها اى جعلت  
 الشاعرة تلك الناقه قوله لكثرة متعلق بجعل قوله كأنها تجسمت منقول ثانى جعلت اى كان الناقه حصلت  
 وصارت جسمها من الاقبال والادبار لكثرة تها بأن تكون الناقه عين الاقبال والادبار مبالغة كما في زيد عدل  
 قوله وليس ايضا عطف على قوله لم ترد اى ليس كل واحد من الاقبال والادبار على حذف المضاف اى  
 الذات كما انها لم ترد غير معناهما فيه اشارة الى دفع الاعتراض تيسر الثانى كما مر قوله ولان كالنوا آه  
 كلمة ان وصلية مربوط بقوله وليس ايضا اى وان كان العلم ان يدرك ذلك المصراع مثل قيل حذف المضاف لكنه  
 ليس لك فيه رد عليهم قوله اذ لو قلت اريد آه دليل للنفي في قوله وليس ايضا على حذف المضاف حاصلا  
 لو كان معنى المصراع بحذف المضاف يلزم فساد معنى الشعر ونخرج من البلاغة والبلاغة كما مر قوله  
 الى شيئين مغسول اى منال عن المزاي والخصوصيات لخلوة عن المبالغة المقصودة فصار كالشوب المنوش  
 غسل فذهب لغشة الحسنة قوله وكلام عامى آه مجرور عطف على قوله شيئين مغسول آه اى يخرج الى  
 كلام عامى غير الفصيح والبليغ قوله مرذول اى رذيل عند الفصيل قوله لا ماساغ له صفة كلام عامى  
 اى لا جواز له عند من هو فصيح صحيح الذوق وسليم الطبع قوله بمناسبة للمعنى خبر ثان لقوله هو اى لا ماساغ له عند  
 من هو مناسبة للمعنى اى العالم بالانساب اى بخصوصيات المعانى ومزايها والناس للمبالغة قوله ومعنى تقدير  
 المضاف فيه آه اى في هذا المصراع الغرض منه توجيهه وتاويله لقول من قال بتقدير المضاف فيه صيانة لكلامه عن البلاغة  
 ودفع اعتراض وهو انه على تقدير حذف المضاف يكون معنى الشعر سدا فلا يصح قولهم بتقدير المضاف مع انهم قالوا



بتقديره كما قال الشيخ بقوله ان كما انما يذكر منه انه حاصل ان قولهم بتقدير المضاف مبنى على الفرض لا انه مراد بالفعل  
 بمعنى انه لو جنى بالمعصر المذكور على ظاهره بدون ارادة المبالغة فكان المناسب بتقدير المضاف اى الذات لكن لا ليس  
 لك لان المقصود منه المبالغة اى لا تحصل بتقدير المضاف كما عرفت قوله انه الفيرث ان قوله تعالى آه اى بذلك  
 الكلام اى المعصر المذكور قوله على ظاهره اى بدون ارادة المبالغة كما يعلم من قوله ولم يقصد المبالغة قوله ولم يقصد  
 تعطف على قوله قد جنى به آه عطف لتفسير قوله لكان حقه آه جزاء لو اى لكان حق ذلك الكلام ان يبنى بتقدير المضاف  
 اى لم يمت قوله لا انه مراد آه عطف على قوله ومعنى تقدير المضاف فيه آه اى ليس معنى تقدير المضاف فيه مراد اعني ان عطف  
 حتى يكون الاسناد حقيقيا قوله جوابه آه اى جواب الاعراض المذكور فاصل ان لفظا في تعريف المعصية بقوله اسناد الفعل  
 ومعناه الى ما عجماء عن اللابس والفاعل والمفعول بآى اسناد الفعل او معناه الى فاعل او مفعول به سواء  
 والاسناد في هذا المعصر الى المبتدأ هو ليس بفاعل ولا مفعول به فلا يكون عند المعصية حقيقة ولا مجازا كما مر لما الاستشهاد  
 بقول الشيخ فلا يكون دليلا على خلاف المعصية لان المعصية من التسمية بهذا اللفظ اليفع وكذا وافق مذهبه مذهب صاحب  
 الكشاف ولكل وجهه هو مواليها حول الناس فيما يعشرون مذاهب قوله عن اللابس آه اى المتعلق والرباط قوله  
 اى الى فاعل او مفعول به آه تفسير اللابس الفرض منه دفع اعراض وهو انه لا كان المراد من لفظ اللابس يدخل  
 المعصر المذكور في الحقيقة العقلية لان الاقبال الادبار خبر فيه والخبر يكون طابسا للمبتدأ اليفع حاصل الدفع ان المراد  
 من اللابس هنا اللابس القاصى اعني الفاعل والمفعول به لا مطلقا فلا يدخل المعصر المذكور في الحقيقة العقلية  
 قوله على ما خرج به فيما سيجي آه اى المعصية خرج به فيما سياتى في قوله طابسا شتى بآى اللابس الفاعل والمفعول به آه  
 قوله هذا اسناد الى المبتدأ آه اى الاسناد الى المعصر المذكور اسناد الى المبتدأ الا الى الفاعل فلا يفرق ما نحن فيه قوله  
 الاسناد الى المبتدأ آه دفع اعراض وهو انما لم يكن هذا الاسناد من تعريف الحقيقة فيكون داخل في تعريف المجازات  
 ما قال المعصية حاصل الدفع ان هذا الاسناد عند المعصية ليس حقيقة ولا مجازا من مذهبنا في قولنا الحيوان جسم لانه  
 ليس بحقيقة ولا مجازا لانه قائل بالواسطة بينهما قوله واما الثاني آه اى اعراض عدم انعكاس تعريف المعصية للحقيقة  
 العقلية حاصله بشقين الاول ان هذا التعريف لا يهدف على المنهيات بناء على التبادر لان ضمير هو في قوله الى ما هو  
 لفي تعريف الحقيقة راجع الى الفعل ومعناه والتبادر منه ان يكون ذلك الفعل ومعناه قائم به ووصفه كافر الشئ  
 سابقا فيلزم خروج الخاطئ النسبة عنه لعدم قيام الفعل فيها ووصف لا اسناد اليه لاني الحقيقة ولا في الظاهر لكونها سلبية  
 والثاني انه ان اراد اسناد بها اعلم من حيث الاثبات والتشقق نفس التشقق وان لم يكن اسنادا مستبأ الى ما هو لكن اسنادا من  
 حيث التشقق اسناد الى ما هو لكونه من حيث التشقق قائما به ووصفه وان لم يكن كذلك من حيث الاثبات لكن على هذا يدخل  
 في تعريف الحقيقة المجازات النقية مثل ما صام ابوس وماتام ايلي لان الفعل المنفى فيها مسند الى ما هو واشار الى الاول



بقوله نحو ما قام زيد أه والى الثاني بقوله فقد دخل فى التعريف أه قوله فليعدم صدقه أه أى تعريف المصطلح للحقيقة العقلية قوله  
من المنفيات أه بيان نحو ما قام زيد أه قوله فان اسناد القيام أه دليل لعدم صدق تعريف المصطلح على المثاليين المذكورين  
كما مر وانما مثل المثاليين الاول لازم والثانى متعدى قوله وان اريد اسناد القيام أه شروع فى شق الثانى الاعتراض بقوله  
فقد دخل حينئذ أه أى حين ارادوا المنفى جزاء ان قوله فى التعريف أه أى تعريف الحقيقة العقلية قوله من الجواز العقلى أه بيان  
مقدم لافى قوله ما هو منى أه قوله ما هو منى أه فاعل دخل قوله قال التجره تأييد لدخول الجاز فيه بقول الشاعر لان المثاليين  
المذكورين يتعملا المصنوعية غير الواقعية بخلاف قول الشعر تمام الشعر هكذا القديسنى بياض غيلان فى السرى فتمت معاليل  
المطلى بنائهم فلم يمتنى من اللوم وغيلان ان ينتج الفين كنية المرأة التى لأمته والسرى بالضم سيرة الليل ومنت فطاب لهذه  
المرأة والمطلى جمع مطيعة وهى الناقصة المركوبة فقوله وماليل المطلى بنائهم جملة حالية والمعنى لمتنى فى سيرة خير الليل ثم تمت ذمت  
وتركت اللوم وليس المطلى بنائهم فى لبها لان الادعاء للنوم والاستسريح من السير قصد ان تظهر القوة والجمادة و  
انه لا يقبل لوم احد وانما بد فيه على الجواز العقلى انه اسند النوم الى الليل وهو فى الحقيقة للمطلى قوله وحاصل الاشكال أه أى الا  
اعتراض بعدم الانعكاس الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لا يصير فى خروج المنفيات لان التعريف المذكور للحقائق المبينة  
كما يدل عليه قول المصنف فى تعريف اسناد الفعل او معناه أه اذ ليس فى الحقائق المنفية اسناد بل نفيه فيكون ما هو من افراد  
الحقيقة فهو داخل فى ما هو ليس من افراد ما فلا يكون داخل فيها وحاصل الدفع ان الاسناد فى تعريفها عام من ان يكون على جهة  
الاثبات او النفى فالعرف اعم كما يدل عليه عدم تعريف المصطلح للحقائق المنفية بغير هذا التعريف والنفى فى الحقائق المنفية  
انما هو الاسناد بالمعنى الاول أى الاثبات المطلقا لا الاعتراض وارادوا فيه بقوله وحاصل الاشكال أه اشارة الى ان هذا الاعتراض  
استساركم لان اثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر فى كونه من الحقيقة وهو قيام الفعل لما هو له وصف له واما نفي الفعل عن  
ما هو له ان اريد به النفى عما نفس الفعل وصف له خرجت الحقائق المنفية وان اريد به عما نفي الفعل وصف له دخل على الجواز المنفية  
فيه كما ان رايه بقوله فما معنى نفي الفعل أه قوله وجوابه أه جواب الاعتراض الثانى بهذا الجواب باختيار الشق الاول من الاعتراضين  
يعنى تسمية الحقيقة والجواز فى الحقائق المنفية مجازا تبعية الحقائق المبينة حاصله ان المراد بالى ما هو له فى تعريف الحقيقة ان يكون  
الفعل او معناه قائما به ووصف له اما ابتداء كفاى الحقيقة المبينة او بعد تجرده عن النفى واداء الكلام بصورة الاثبات كفاى الحقيقة  
المنفية ولا شك ان الاسناد فى تمام زيد الى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر فيكون حقيقة فكذا اذ انفيه وقلت ما قام زيد  
لان النفى فرع الاثبات بخلاف الاسناد الى النهار فى خصوص نهارى فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سوأ ثبت  
اى صام او نفي اى ما صام فلا يدخل الجواز فى الحقيقة لان النفى تابع للاثبات والمثبت فيه مجاز فيكون المعنى لك ويمكن الجواب  
باختيار الشق الثانى حاصله ان الفعل او معناه يتنظر فيه فان كان اسناد ذلك مقصودا الى ما هو له حقيقة وان كان مقصودا  
الى غير ما هو له فجاز كما اذ قلت ما صام نهارى واريد به نفي الصوم عن نفس المتكلم كان حقه ان يسند اليه الى النهار فالاسناد

هذا الاسناد



الى السهارة مجاز وان اريد نفيه عن النهار فكان الاسناد الى ما هو له فيكون حقيقة كذا امانام ليس الى اريد اسناده الى النفس  
 المتكلم فيكون مجاز وان اريد الى الليل فيكون حقيقة بمثل ما مر فلا يدخل المجاز في الحقيقة ونفس عليه الباقي من الامثلة قوله  
 كذا الكلام في سائر الاثبات اه تأنيده لا قبل من الجواب المذكور ان النفس فرع للاشبات كما ان الاثبات فرع الجزع يعني  
 بحر الحقيقة والمجاز في جميع الاثبات باعتبار كونها فرعاً وتوابع الاخبار التي هي صفات ومجازات لا باعتبار  
 نفسها كما ان النفيات كونها صفات ومجازات تابع وفرع للامتناعات لا باعتبار نفسها واليه العرض منه دفع اعتراض  
 وهو ان تعريف الحقيقة العقلية لا يصدق على الاثبات ومثل اقام زيد فان اسناد نفس القيام الى زيد ليس الى ما هو له في  
 الحقيقة لان التكلم لم يعلم قيامه في الواقع ولا في الظاهر لان الاستفهام يقتضي من ظاهر حاله ان القيام غير ثابت عنده  
 عند التكلم والا لا يستفهم منه فان اريد اسناد القيام الاستفهام الى ما هو له فدخل في تعريف الحقيقة من المجاز العقل  
 الاستفهام في نحو همام نهارك وانام ليلك فان الصوم والنوم الذين لا يفيدان الثبوت بالاستفهام مسندان الى  
 ما هو له وكذا في التمني والتمني والعرض لان جميع ذلك لا يفيد الوقوع فهو مثل النفي حاصل الدفع على طبق الجواب المذكور  
 في النفي من ان المراد بالاسناد الى ما هو له في تعريف المعنى ان يكون الى ما هو له اما ابتداء كما في الاخبار او بعده  
 عن الاستفهام ولذا الكلام بصورت الاخبار مثل اقام فانية اذ مجرد عن الاستفهام وقيل قام زيد يكون للاسناد فيه الى  
 ما هو له حقيقة فلذلك يكون حقيقة حين بقاءه على صورت الاستفهام لان الاثبات فرع الاخبار وتوابعها بخلاف  
 احكام نهارك لانه اذ مجرد عن الاستفهام وادى بصورة الاخبار وقيل حاتم نهارك لم يكن الاسناد الى ما هو له  
 حقيقة فيكون مجازاً حين بقاءه على صورت الاستفهام قوله وما شبه ذلك اه من الاثبات والاخرى من التزجي والعرض  
 قوله فتأمل اه اشارة الى الجواب بافتتاح الشق الثاني الذي ذكرناه سابقاً واختاره الشارح كما نقل عنه في بعض كتبه وبه  
 فيه اشارة الى الاعتراضين الاول على جواب وجه الثالث للعدول من ان قول الشارح فيه بل دلالة على الثاني اظهر لعدم  
 الاطلاع على السر سره الابع لان المتبادر من قولنا الحكم عند التكلم كذا انه لكان يجب اعتقاده حقيقة الاخرى انك اذا قلت  
 عند ابى حنيفة لا زكوة في مال اليتيم يفهم منه لكان يجب اعتقاده حقيقة واما ان لا اطلاع على السر سره فذلك لا يقع في  
 متبادر المعنى المذكور في المتن وحمل لا لفظاً في الحدود على خلاف المتبادر مما لا يبعث والجواب عنه انه سلم ان المتبادر  
 مثل هذا ما هو بموجب الاعتقاد لكن المتبادر انما يجب الظاهر لا يجب الاعتقاد لان الظاهر في التعريفات العموم  
 والشمول لجميع افراد المعرفات وذلك انما يحصل في الثاني لاني الاول كما لا يخفى والثاني اعتراض ... على  
 تعريف المعنى بعدم اطراده بمثل انما هي اقبال ادبار ادكار حاصله لا سلم ان مثل انما هي اقبال ادبار مجاز عقلي عند  
 الشيخ لان المجاز عنده ما يستعمل على اسناد الى غير ما هو في مثل هذا اسناد الى ما هو له لانه اسناد المصدر الى ما هو له الجواب  
 عنه ان الاقبال والادبار وان كان صفة للتأنيق وقائمة بها لکن غير محمول عليها بالمثل الموافاة كما هو شأن سائر العلق

الاعتراض



المصدرية فاذا حمل عليها بهذه الحمل كان مجازاً فاذا قلت اقبلت الناقصة كان الاسناد حقيقة واذا قلت هي اقبال كان مجازاً لان الاقبال انما يحمل على افراد المصدرية حقيقة لا على الذات فاذا حمل على الناقصة فقد حمل على غير ما هو له قال ومنه عطف على قوله ومنه الحقيقة العينية قوله اي من الاسناد آه تعين مرجع الضمير قال مجاز عطف اي مجاز منسوب الى العقل لان التجوز في امر معقول يدرك بالعقل وهو الاسناد بخلاف اللغوي لان في امر لغوي هو ان هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى ولفظ المجاز اصله مجوز ظرف مكان من جاز المكان اذ القدره لان الاسناد المجازي تعدى مكانه الاصل وهو الاسناد الحقيقي ثم نقلت حركت الواو للمساكن قبله وهو الجيم ثم قلبت الواو الفاء لتحريكها في الاصل واستفتاح ما قبلها الآن قوله ومنه فيه إشارة الى ان له اسماً وتعبيرات متعددة قد يقال مجاز عطف وقد يقال مجاز حكم وقد يقال مجاز في الاثبات وقد يقال اسناد مجازي قوله مجاز احكامياً آه والمراد من الحكم النسبة مطلقاً تامة او ناقصة اي مجاز منسوب الى النسبة والاسناد ودو به التسمية ظاهر لانه مجاز في الاسناد دون اللفظ كما في المجاز اللغوي قوله مجاز في الاثبات آه ودو به تسمية في الاثبات لان المجاز يجري في الاثبات او لا ثم في النفي لان النفي مالم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازاً كما عرفت آنفاً او لان الاثبات اشترط بالنسبة الى النفي فسمي باشترط اجزاء وليس معناه ان المجاز العقلي لا يجري في النفي قوله اسناداً مجازياً آه لان المجاز في النسبة والاسناد مطلقاً لا في اللفظ قال وهو اسناد آه تعريف المجاز العقلي قوله اي اسناد الفعل ومعناه آه تعين مرجع ضمير اسناد به حيث انه راجع الى الفعل ومعناه لان ارجاع ضمير الواحد الى الشئين المعطوفين بكلمة او جاز قال الى ملابس آه متعلق بالاسناد وهو بصيغة اسم مفعول بمعنى التعلق او الربط اي الى متعلق او مرابط قال له آه متعلق ملابس والضمير المحذوف للفعل ومعناه قال غير ما هو له آه بالجزم صفة ملابس وبالانصب حال عنه قوله اي غير الملابس الذي آه الغرض منه تفسير كلمة ما تعين مرجع ضمير هو الملابس شبارت عن التعلق والربط بين الشئين كما مر فكلمة ما عبارة عن الملابس وضمير لفظ هو راجع الى الفعل ومعناه غير له راجع الى الملابس كما اشار اليه الى الاول بقوله اي غير الملابس الذي والى الثاني بقوله ذلك الفعل ومعناه قوله يعني غير الفاعل آه تفسير لقوله غير الملابس آه الغرض منه دفع وهو ان المتبادر من غير الملابس غير الفاعل فلا يكون الاسناد الى غير المفعول مجازاً او الاخر ليس كذلك حاصل الدفع ان المراد من غير الملابس عام من غير الفاعل وغير المفعول فيكون الاسناد الى غير المفعول في البني للمفعول مجازاً قوله فيما بني للفاعل آه اي فعل بني للفاعل واسند اليه يعني ان ذلك الغير غير الفاعل الذي اسند اليه الفعل في الواقع في البني للمفاعل فيكون غير ما هو له في غير فاعله مجازاً اذ لا تعلق له بالمفعول قوله وغير المفعول به آه عطف على الفاعل قوله فيما بني للمفعول به آه اي في فعل بني واسند الى المفعول به يعني ان ذلك الغير غير المفعول الذي اسند الفعل له في الواقع في البني للمفعول فيكون ذلك الغير في غير مفعول المجاز ثم هذا التقسيم على ما هو المشهور فيما بينهم من ان ما هو له في الفعل المعلى هو الفاعل للون النسبة بطريق القيام مأخوذة في مفهومه وفي الفعل المجزول هو المفعول



تكون النسبة بطريق الوفاء ما خذت في مفهومه قال بتأويله بالأسباب والمسببة والتأويل عبارة عن التوفيق كما سيصح  
 الله تعالى بسبب وجود توفيقه إلى غير ما هو له فان قلت ان قوله بتأويل يعني بعده قوله غير ما هو له لانه يؤدى معناه وهو الاستيذان  
 عن الحقيقة العقلية لا تأويل في ما هو له يعني ان يكتم به قلنا لم يكتم به لان دلالة على المعنى المذكور التزائية وهي  
 يهجرة في التعريفات قوله متعلق باسناده أه الفرض منه تعيين متعلق الجار المحرور في قوله بتأويل لانه لا بد له من متعلق  
 فقال الله وهو الاسناد دون طلب اسناد المعنى قوله حقيقة أه أي المعنى الحقيقي لللفظ تأويل الفرض منه تعيين  
 ما هو المراد منها لان لفظ تأويل يعني لمعان كثيرة قد يعمى بمعنى ترجيح احد معاني المشتركة كما هو المبين في علم الاصول وقد  
 يعمى بمعنى التفسير كما هو في علم التفسير يعمى بمعنى الرجوع كلفى اللغة وقد يعمى بمعنى التفسير وقد يعمى بمعنى القراءات بالاجتهاد  
 فقد يعمى بمعنى الاشتباه وبمعنى التدبير وبمعنى الوصول فبين الله اولاً المعنى اللغوي ثم المعنى المراد منها وهو الرجوع  
 من الاسناد الحقيقي إلى المجازي وبين المناسبة بينهما قوله تأويلت الشئ أه بعبارة الخطاب والمراد بالشئ هنا الاسناد  
 المجازي قوله أنك تطلبت أه خبر لقوله حقيقة قوله أه قوله ما يؤول إليه أه والفير المستكن في يؤول راجع إلى الشئ الذي  
 هو عبارة هنا عن الاسناد المجازي والفير المحرور في يؤول إلى كلمة ما وهي عبارة عن الحقيقة كما صرح به الله فيكون  
 المعنى أنك تطلبت الاسناد الحقيقي الذي يرجع إليه الاسناد المجازي قوله من الحقيقة أه بيان لكلمة ما قوله الوضع  
 الذي أه عطف على قوله من الحقيقة أه ادعى قوله ما يؤول إليه والمطلب واحد لان قوله من الحقيقة بيان ما قوله يؤول إليه  
 من العقل أه الفير المستكن في يؤول راجع إلى الشئ المذكور في يؤول راجع إلى الوضع قوله من العقل أه الكلمة من تعليلية  
 هي يؤول إليه من اجل العقل ومن جهة فقط وان لم يكن له تحقق في نفس الامر كما في الاسناد المجازي الذي لا يكون  
 له اسناد حقيقي مثل احد من بلدك حتى لا ياسبغ التفصيل ان الاسناد المجازي اما ان فيها اذا كان له اسناد حقيقي  
 واقعي حتى يكون الاسناد في موضع حقيقياً في موضع آخر مجازياً مثل قول الموحدة انبت الربيع العقل فاسناد الانببات  
 إلى الربيع مجازي عنده والاسناد الحقيقي إلى الشئ لانه فاعل حقيقى لانببات العقل واما ان يكون فيها اذا كان له اسناد  
 عقلي وهو في فقط لا واقعي مثل اقدمي بلدك حتى لا ياسبغ التفصيل لان الاقدم فعل متعدي وليس له وجود في الخارج في الاستعمال  
 والعرف نعم القدم موجود فيه لكنه فعل لازمي وليس الكلام فيه فيفرض في المثال المذكور ان الاقدم فاعل حقيقى عقلي وهو  
 اسند الفعل إليه لا ثم اسند إلى الحق مجازاً قوله لان أوليت وتأولت أه دليل على ان حقيقة التأويل طلب ما يؤول إليه  
 لان مجرد ال الامر إلى كذا بمعنى انتهى إليه فيكون نقطة أي المزيد من باب التفعّل لطلب لان الصيغة المشتركة  
 على التأويل لطلب فيكون معناه طلب الاول أي الاشتباه والرجوع وطلب الاول طلب ما يؤول إليه لان  
 الاسناد المجازي يؤول ويرجع إلى الاسناد الحقيقي الواقعي او الفرضي كما مر قوله نقلت ونقلت أه الاول باب تفعّل و  
 الثاني باب تفعّل الاول والثاني والثاني في ذكرهما معاً إشارة للاتحاد في معنى الطاب قوله من ال الامر إلى كذا



يعني يزين المزيدين ماخوذ من ذلك لمجرد واصل آل أول فاصل مثل قول: أي استهو إليه أي استهو إلى انتهى الأمر  
 إلى كذا قوله: والمال المرجع أي مبتدأ وخبره يعني مصدر آل المال ومعناه الرجوع فيكون معنى التأول الرجوع إلى الاستاد  
 الحقيقي ثم المال مصدر يعني بمعنى المفعول فيكون معناه ما يؤول إليه المولى كذا في الراجح أي الموضع الذي  
 يرجع إليه قوله كذا في دلائل الأعمى أنه ما يبدى لما ذكره أي في الدليل المذكور بقول الشيخ قوله: وما صلا أي حاصل معنى التأول على  
 سبيل النجاة والمقصود هنا ما معناه الحقيقي المفعول هو طلب التأول إليه كذا في الفرض منه دفع اعتراضه هو أن التأول في التأويل  
 المجرى العقلي لا يصح لأنه مخالف لما قال العلماء حيث ذكرنا في التفسير في تأويله دون التأول بمحصل الدفع لأنه لا معنى له منهم لأن ذكر التأول  
 كناية عن قيام التفسير لأن نصب التفسير ملزوم للتأول بالمعنى المذكور أي طلب التأول إليه لأن الاستاد المجازي يكون عند التأويل الحقيقية  
 فيطلب التفسير قوله: بما رفته أي راجعة قوله الاستاد أي استاد الفعل ومعناه قوله: عن أن يكون إلى الماء متعلق بماء رفته  
 يعني يكون المجاز قرينة على عدم كماله عن أن يكون الاستاد إلى التأويل قوله: وقد أشار إلى تفسيره أي العلم الفرض منه دفع اعتراضه هو أن  
 تزيين الحقيقة والمجاز قدما لما ذكره لهم في الخاتمة في قوله وله مطالب شتى أي حاصل الدفع لأن الفرض منه تفسيره توضيح التفسيرين المذكورين  
 قوله أي المفعول تعيين مرجع التفسير المجرور والمفعول المعنى المفعول لا اصطلاحاً يشتمل شبه الفصل قال: مطالبات أي متعلقات و  
 روابط كثيرة من الفاعل والمفعول وغيرهما كما ذكره لهم قوله أي مختلفة أي تفسير غير المشهور بالمشهور لأن الشئ بمعنى يتفرق واللازم  
 مع الاختلاف قوله: جميع شئيت أي تعيين مفعول شئيت لأن معرفة الجمع وجهالة باعتبار المفرد ولذا فسرهم جميع أي شئيت بالمفرد  
 أي مختلفة قوله: بكرهني جميع أي عرض استشهدا على المفرد والجمع المذكورين قال: يلابس الفاعل والمفعول أي جملة استشهدا على  
 قوله وله مطالبات أي ولذا لم يذكر بالوالمعالف فلو استلزم الفصل للفاعل كونه قائماً به والمفعول به لوقوعه عليه قال: والمصدر  
 أي المفعول المطلق كونه جزء من مفهوم الفعل اصطلاحاً قال: وله سبب أي يكون الفعل حاصلًا به قلل والمكان أي يكون الفعل لازماً وجوهر  
 فيه حال والزمان أي كونه جزء من مفهوم الفعل أيضاً فبذلك ستة أشياء يتحقق من ذكرها أربع وعشرون صوراً بل يكون الفعل  
 بنياناً للفاعل فبذلك ستة صوراً بل يكون الفعل من هذا الواحد الأمور الستة المذكورة وكلنا الفعل المبني للمفعول به فبذلك ستة صوراً بل يكون  
 ذلك الفعل مستنداً إلى أحد الأمور الستة المذكورة وحكمه في الفعل من المبني للفاعل والمفعول به فبذلك الصور الستة من تلك الصور المذكورة  
 استدعيت اشياء المبني للفاعل والمفعول به واثنتان في معنى الفعل من المبني للفاعل والمفعول به وفي باقي الصور عشرون اسناداً مجازي لكن ذكر  
 لهم من هو المجاز ست صور فذكر الجواز في مقابلة عليها قوله: ولم يتعرض أي لهم الفرض منه دفع اعتراضه هو أنه لم يتعرض  
 بملازمة الفعل مع المفعول مع الحال والمستثنى والتميز مع أنها الفاعل من مطالبات الفعل مع معموله لا أنه حاصل الدفع إنه  
 لم يتعرض لها لأن الفعل لا يند إليها لا المعلوم ولا المجهول لأن نصب في المفعول مع مشعر على المصاحبة وفي الحال مشعر على التقيد وفي التميز  
 مشعر على البيان وفي المستثنى على الإخراج فلو اسند إليها الفعل لم تفهم هذه المعاني المقصودة بخلاف المفعول به وغيره لأنه يعلم من وقوع الفعل  
 عليه بدو الفعل فأن قيل لم لم يتعرض للمفعول فيه والمفعول به مع أنها من مطالبات الفعل قلنا أن المفعول فيه يذكر في  
 داخل في المفعول به عند الجمهور خلافاً لابن الكاظم وبتقدمه في داخل في ظرف الزمان والمكان ولذا لم يذكره



وكذا المفعول له باللام داخل في المفعول به عندهم لان المراد منه الاسم مما يكون بالذات او بالواسطة وبمقدور اللام  
داخل في السبب قوله ونحوهما من المستثنى التمييز قوله لان الفعل ان دليل عدم التعرض قال فاسناداه اى  
الفعل بهذا ابتداء خبره قوله حقيقة اما هنا تفصيلا كلفيل للاسناد الحقيقي <sup>للمجازى</sup> لانه الى قوله حقيقة تفصيل  
للاسناد الحقيقي ومن قوله الى غيرهما الى قوله مجاز تفصيل للاسناد المجازى قال اذا كان اه اى الفعل ظرف اسناده  
قوله اى للفاعل او للمفعول به اى تعيين مرجع الضمير الجوزى راجع الى الفاعل او المفعول به لان ارجاع الضمير الواو للشيئين  
المعطوفين بكلمة او جائز قوله يعنى اه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان اسناد الفعل المعلوم الى المفعول به وكذا اسناد  
الفعل المجهول الى الفاعل لا يكون للاسناد المطلق غيرهما له فيكون مجازا فكيف يصح قوله فاسناده الى الفاعل او  
المفعول به اى حقيقة حاصل الدفع ان اسناد الفعل فيما بنى الفعل للفاعل حقيقة فيه لاني المفعول وكذا اسناده فيما  
بنى للمفعول به حقيقة فيه لاني الفاعل قوله نقوله اى المفعول به في تعريف الحقيقة اى فيه إشارة الى ان قوله فاسناده اه الى  
قوله حقيقة اه تفسير تعريف الحقيقة والضمير مابنهم من ان الظاهر من السابق من تعريف الحقيقة العقلية انما هى اسناده  
الى الفاعل فقط الى المفعول به كما قال المفعول به الى ماحوله فيكون هذا محال فاعن ما سبق حاصل الدفع ان كلمة ما بنى سبق  
في التعريف عام شامل لهما فصيح بهذا التفسير له قوله من الاشارة اى بيان ما اى اخلة الحقيقة العقلية مثل انبت الله  
البقل وغيره قوله فاسناده اه في زيادة هذه العبارة اشارة الى ان قوله الى غيرهما عطف على قوله الى الفاعل او  
المفعول به فيكون ما قبله مراد انهما هذا ابتداء خبره قوله مجاز اه قوله الى غير الفاعل اى تعيين مرجع ضمير المثنية قوله غير الفاعل  
او الغرض منه من هذه الغاية مثل ما مر من السؤال والجواب في قوله يعنى اسناده الى الفاعل اه قوله في البنى للفاعل  
وهو المفعول به والاربعة الباقية اعنى المصدر والزمان والمكان والسبب قوله وغير المفعول فى البنى للمفعول به وهو  
الفاعل والاربعة الباقية قوله يعنى لاجل ان ذلك اه فيه اشارة الى قوله للملازمة متعلق للاسناد المذكور واللام  
فيه للتعليل قوله يشابه اه اى ذلك الغير الشره الملازمة بالثبوت لان الملازمة معنيين احدهما مناسبة الفعل  
او معناه الى غير ما هو له اى مطلق الاشتراك وبهذا المختار البعض وثانيهما مشابهة غير ما هو له لاهولته وصف خاص  
وهو مختار صاحب الكتاب والمصدر اقتضى اشرنا كما هو المذكور فى الايضاح فلذا فسر الشره بهذا التفسير وان كان معنى  
الاول صحيحا يفهم السري اختيار المشابهة من المناسبة ان ملاحظة ذلك المشابهة ادخل وانتم علاقة في حرف الا  
الذى حقه لاهوله الى غير ما هو له وان كفى فيه مجرى المناسبة المذكورة يفهم قوله فقد استعمل الاسناد اه فيه اشارة الى ان  
الطلاق الاستعارة ليس بمحقق بالمجاز اللغوى بل يستعمل في المجاز العقلى <sup>للمجاز</sup> ويؤيد ذلك وهو ان المجاز العقلى  
لا كان عبارة عن مشابهة الغير لاهوله في ملازمة الفعل فلزم القول بكون المجاز العقلى استعارة لان المشابهة  
تكون فيها مع ان الامر ليس كذلك لان في الاستعارة لا بد من امور ثلاثة من لفظ المستعار والمستعار منه



والاستعارة دليلاً بموجودة في المجاز العقلي حاصل الدفع ان المجاز العقلي يملك المشابهة صار استعارة والامور  
التلاشنة موجودة في حيث ان الاسناد مستعار وما هو له مستعار منه وغير ما هو له مستعار له و  
وجه الشبه ملازمة الفعل لكل واحد منهما كما ان في الاستعارة لفظ الاسد مثلاً مستعار الحيوان المفترس مستعار منه  
والرجل الشجاع مستعار له ووجه الشبه الشجاعة قوله مما هو له أي من فاعل أو مفعول هو لى الفعل ومعناه ثبات  
لوقوله لغيره أو متعلق استعاري لغير الفاعل والمفعول فالغير يرجع الى ما في قوله مما قوله لثابت بهته اياه أو متعلق بغير  
ايه الغير الاول للغير الثاني لكلمة ما أي لثابت بهته الغير مما هو له قوله في الملازمة أو متعلق المثابهة قوله كما  
للرجل أو تمثيل للاستعارة المتحققة في المجاز العقلي بالاستعارة المتحققة في المجاز اللغوي بان تحقق الامور التلاشنة  
فيها كما في الاستعارة اللغوية قوله لثابت بهته اياه أي مثابهة الرجل الاسد في الجراءة والشجاعة فيكون لفظ  
الاسد مستعار ومعناه شجاع منه والرجل الشجاع مستعار له وجه الشبه الجراءة والشجاعة قوله لا المجاز ولا استعارة أي  
الغرض منه دفع اثره وهو انه لما كان العلاقة بين الاسنادين أي الحقيقي والمجازي تشبهاً فيكون الاسناد المجازي  
من قبيل المجاز اللغوي لا العقلي لان الاستعارة من اقسام المجاز اللغوي فلا يكون مما نحن فيه حاصل الدفع ان اطلاق  
لفظ الاستعارة على المجاز العقلي لا يدل على انه مجاز لغوي حقيقة لان لفظ الاستعارة بهما استعمال مجاز في المجاز  
العقلي بعلاقة التشبيه لان الاسناد ليس بلفظ والاستعارة من قبيل اللفظ فيكون اطلاق الاستعارة عليه مجرد تشبيه  
حالة المجاز العقلي بحالة الاستعارة الاصطلاحية لكونها مشتركتين في اشتغال كل واحد منهما على المستعار والمستعار منه  
والاستعارة ووجه الشبه بقوله لا المجازي مجاز لغوي ولا استعارة أي استعارة مصطلحية قوله في شيء من طرفي الاسناد  
أي المسند اليه والمسند اليه في اللفاظ لانهما من اللفاظ فلا يكون الاسناد المجازي من قبيل المجازي اللغوي لانه  
يكون في اللفاظ والاسناد ليس بلفظ بل اطلاق الاستعارة عليه مجرد تشبيه هذه الحالة بحالة الاستعارة الاصطلاحية  
قوله كما قال في دلائل الاعجاز انه الغرض من نقل قول الشيخ تائيد لما ادعاه الله ومن ان اطلاق الاستعارة عليه مجرد  
تشبيه هذه الحالة بحالة الاستعارة الاصطلاحية قوله ان تشبيه الربيع بالقادر أي في قولك انبت الربيع العقل قوله  
وجود الفعل به أي بالربيع قوله ليس هو التشبيه الذي أه خبر ان أي ليس تشبيه الربيع بالقادر هو التشبيه المعبر في الاستعارة  
الحقيقة الاصطلاحية وهو التشبيه المقصود من الكلام وهذا التشبيه ليس مقصوداً من الكلام بل هو مصحح لما هو المقصود للوجه  
مؤخر عن الحكم بخلاف التشبيه في الاستعارة الحقيقة لان اعتبار مقدم عليه حاصله ان تشبيه الربيع بالقادر ليس مقصوداً  
بالإفادة بل المقصود انما هو اسناد الفعل الربيع ورعايته هذه المشابهة وملاحظته ليصح الاسناد اليه لان اسناد الفعل  
ومعناه الى غير ما هو له ليس بصحيح لاني الحقيقة ولا في المجاز مطلقاً ولكن لا بد في كونه مجازاً من العلاقة والملازمة من ان  
يكون ذلك الغير ملاباً ومثابهاً لما هو له ليصح الاسناد اليه مجازاً قوله بكان والكاف أي وهو التشبيه الحقيقي قوله نحو ما



كلفظ مثل ونحو التشبيه والتماثل قوله وانما هو عبارة آه اى تشبيه الربيع بالقادر عبارة قوله عن الجهة التى آه وهى تسمية  
 الربيع بقوى النامية للبقل مثل الفاعل القادر قوله راعاها بالتكلم آه اى لاحظ التكلم تلك الجهة والقوى قوله حين اعطى  
 الربيع آه ظرف راعاها اى راعاها حين اعطى التكلم الربيع حكم الفاعل القادر فى اسناد فعل الانبات اليه يعنى المقصود  
 منه تصحيح اسناد الفعل اليه دون التشبيه قوله وهو مثل قولنا آه هذا تأييد آخر من جانب الشرح ونفسه من اطلاق الاستعارة  
 عليه لمجرد تشبيه هذه الحالة بحالة الاستعارة الاصطلاحية يعنى تشبيه المجاز العقلي بالاستعارة الحقيقة مثل تشبيه لفظ ما  
 بكلمة ليس فى النفي والدخول على المبدء أو الخبر لاني كونه عين ليس لانه فعل مستقل ولفظ ما حرف غير مستقل او معنى قوله هو  
 مثل قولنا آه اى تشبيه الربيع بالقادر مثل تشبيه ما بليس فى اعطاء حكم ليس الى ما لا يكون ما عين ليس قوله فرفع بها آه  
 اى بكلمة ما هذا عطف على قوله شبهه وبيان التشبيه المذكور قوله فان الغرض آه دليل لكون تشبيه الربيع بالقادر مثل تشبيه  
 ما بليس حاصله ان غرض النجاة من هذا التشبيه بيان شئ مفروض فرضوه فى نفوسهم هو كون ما عا طام مثل ليس فلا جمل مشترك  
 عملها شبهه ما بليس لاني الاستقلال وعدمه كافى تشبيه الربيع بالقادر كما مر قوله تقدير آه اى مقدر ومفروض قوله قد رده  
 آه اى فرض النجاة ذلك المقدر فى نفوسهم قوله وجهه راعوها آه عطف على تقدير بيان جهة وسبب لاحظة النجاة فى  
 اعطاء ما حكم ليس فى العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر قال كقولهم عيشة راضية آه هذا مثال للاسناد المجازى اى  
 كالا سناد فى قولهم عيشة آه قوله فيما بنى للفاعل آه اى فى فعل بنى للفاعل وسند الى المفعول به تطبيق المثال بالمثل  
 لانه اشد فيه اسناد راضية الى ضمير العيشة لان اصل هذا التركيب عيشة راضية صاحبها راضية فى الاصل كان مسندا  
 الى الفاعل الحقيقي وهو صاحب لانه الفاعل حقيقة والعيشة مفعول ثم صرف اسناده مما هو له وهو صاحب الى غير ما هو له  
 وهو ضمير العيشة لما بين صاحب والعيشة من العلاقة والمثابته فى تعلق الرضى بكلا واحد منهما وان اختلفت جهة  
 التعلق لان تعلقه بالصاحب من جهة الحصول منه بالعيشة من جهة وقوعه عليها وليس الشاهد فى اسناد راضية الى  
 العيشة بدون الحواظ الضمير لانه مخالف لمذهب المصنف لان الاسناد الى المبدء الا يكون حقيقة ولا مجازا عنده كما مر قال سئل  
 منعم آه بصيغة اسم مفعول مثال ثان له قوله فى عكسه آه اى عكس مثال الاول يعنى فيما بنى للمفعول وسند الى الفاعل  
 الحقيقي لان منعم بصيغة اسم مفعول اصل هذا التركيب سئل منعم الوادى لان السيل منعم بصيغة اسم الفاعل لا بصيغة  
 المفعول وسند الى ضمير السيل وهو فاعل مجازى له فيكون مسندا الى غير ما هو له فيكون مجازا قوله ان المنعم اسم مفعول  
 آه دليل لقوله فى عكسه كما مر قوله من افعمت الاناء ملائمة آه اى اسم مفعول من باب افعال الافعام پر کردن فعم ان  
 يسند الى المفعول لكنه اسند الى الفاعل فيكون اسناده مجازا قال ومنع شاعر آه هذا مثال ثالث له فى اسناد تشبيه الفعل  
 الى المصدر حيث اسند ما هو بمعنى الفعل اعنى شاعر اى الضمير الراجع الى المصدر اعنى الشعر وحقه ان يسند الى الفاعل  
 الحقيقي اعنى الشخص الشاعر لانه فاعل حقيق للشعر حيث يقال شعر شاعر صاحب لکن لا كان الشعر شبهها بالفاعل



الحقيق في تعلق الفعل بكل واحد منهما اسند اليه مجازاً قوله في المصدر أه اي في اسناد معنى الفعل الى ضمير المصدر قوله الاول  
ان يمثل أه ولم يقل والصواب لان كون الشعر بمعنى المفعول اعني الكلام المؤلف المنظوم انما هو بموجب المتعارف المتبادر  
واما بحسب اللغة فهو بمعنى تأليف الكلام والنظم فيصح التمثيل به بهذا الاعتبار وفي المثال يكنى الاحتمال قوله بنحو جده  
أه يعني كوشش كبر كوشش كردن او اصله جده زيد اجتهاداً لان حق الجدة ان يسند الى صاحب الجدة هو الشخص لا الى نفس الجدة  
لكن اسند اليه مجازاً للابستة الجدة لكونه جزء معنى الفعل قوله لان الشعر أه دليل لاولية المثال المذكور حاصله لان الشعر  
ان كان مصدر الفاعل لكنه بمعنى المفعول اي الكلام المؤلف المنظوم فيكون اسناد معنى الفعل اعني شاعراً الى المفعول  
اعني الكلام المؤلف فيكون من قبيل عيشة راضية فلزم التكرار في المثال بخلاف المثال الذي ذكره الشعر ولا نه نص  
صرح في اسناد معنى الفعل الى المصدر قوله لان المثال على لفظه كلمة ان وصلية مع الواو قوله فهو بمعنى المفعول اي  
الكلام المؤلف المنظوم قوله لا بمعنى تأليف الشعر أه اي المعنى المصدر اي تأليف الكلام والنظم قوله حقيقة أه اي  
فائدة اسناد الفعل الى مصدره الغرض منه دفع اعتراض وهو انه ما الفائدة في اسناد الفعل او معناه الى مصدره لان  
بذا اسناد الشيء الى نفسه في الحقيقة لان المصدر جزء من فعله حاصل الدفع ان الفائدة فيه المبالغة في وصف المصدر  
قاعدة العرب في مبالغة وصف معنى المصدرية ان يشقوا من ذلك المصدر اسم الفاعل وغيره ثم يسندون ذلك  
الاسم المشتق الى هذا المصدر تأكيداً او تبيناً على تناهي وصف ذلك المصدر في معناه لان اطلاق صيغة المشتق على  
الشيء يقتضي قيام مبدأ الاشتقاق به فهنا الشيء الموضوع له هو المصدر والاسم المشتق مشتق منه فحصل في المصدر  
تأكيد وتكرار وهو معنى مبالغة الوصف فعل في المثال المذكور ان الشعر القاسم يشعروا خرو مثله يتخرج منه فيفيد على  
كأله وتناهي به في الوصف وهو المقصود قوله ما ذكره المرزوقي أه خبر لقوله حقيقة والمرزوقي اسم عالم قوله وهو ان من شأن  
أه بيان ما ذكره الامام المرزوقي قوله من شأن العرب أه اي قاعدتهم قوله من لفظ الشيء أه اي من لفظ المصدر قوله الذي  
يريدون أه وصفه الشيء قوله في وصفه أه اي وصف ذلك الشيء المصدر قوله ما يتبعونه به أه مفعول به لقوله ان يشقوا  
وكلمة ما عبارة عن الاسم المشتق اي اسم فاعل وغيره الضمير الاول المنصوب راجع الى كلمة ما الثاني الجور راجع الى لفظ  
الشيء فيكون المعنى ان يشقوا ذلك الشيء وعن الاسم المشتق الذي يذكره عقيب ذلك الشيء الاول اعني المصدر  
بان يسند الى ذلك المصدر اي يجعلون ذلك الشيء للشيء الاول تابعا قوله تأكيداً وغيره أه مفعول به لقوله ان يشقوا  
قوله من ذلك قولهم أه اي من قبيل ارادة المبالغة في وصف المصدر واشتقاق اسم الفاعل من المصدر قولهم ظل ظليل  
بحيث اشتق الظليل من الظل وجعل تابعا له للتأكيد والتبيين في المبالغة وكذا في اخواته اي سايه كاطل در انتهار سايه  
يود قوله وداهية دهياء أه الداهية الحادثة والبلاء فهنا اشتق من الداهية الدهياء وجعل تابعا له للتأكيد والتبيين  
المذكور وكذا شعرت عمر كما مر قال ونهاره صائم أه فيما بنى للفاعل لان الصائم يكون مخصصاً في الحقيقة للزمان النهار



لكنه اسند الى الزمان مجازا المشابهة الفاعل الحقيقي في ملائمة الفعل او معناه لكل منهما قوله: في الزمان آه اي في اسناد معنى الفعل الى الزمان مجازا  
 قال: ومنه جوابه آه فيما بنى للفاعل الحقيقي وهو الماء واسند الى المكان وهو النهر مجازا المشابهة الفاعل الحقيقي في ملائمة الفعل او معناه  
 لكل منهما قوله: في المكان آه اي في اسناد معنى الفعل الى المكان مجازا قال: وبني الامير المدينة آه فيما بنى للفاعل الحقيقي وهو الجيش واسند  
 الى السبب الامر مجازا لان بني المدينة في الحقيقة الجيش والامير امر لهم قوله: في السبب الامر آه اي في اسناد الفعل الى السبب الامر مجازا  
 قوله: وضرب الناديب آه بصيغة الماضي المعلوم فيما بنى للفاعل الحقيقي وهو الشخص لكنه اسند الى السبب الغاني مجازا وهو الناديب  
 المشابهة في الملائمة قوله: ومثل يوم يقوم الحساب آه اي مثل اسناد القرب الى السبب الغاني مجازا قوله يوم يقوم الحساب حيث  
 فيما بنى للفاعل الحقيقي وهو الاجل لكنه اسند الى السبب الغاني وهو الحساب مجازا المشابهة في الملائمة وانما زاد لفظ مثل ولم يقل يوم  
 يقوم الحساب آه اشارة الى ان الحساب ليس لقيام الامور على غاية حقيقة لان القيام ليس باختيارهم بل بمجرده صنعته نعم وادارة والغاية  
 الحقيقة انما هي للافعال الاختيارية لكنه يشبه الغاية في ترتيبه عليه قوله: وقد خرج من تعريفه آه اي لهم اعراض على المصم بان تعريفه  
 للمجاز العقلي غير جامع لأفراده بوجهين الاول خرج عن المجاز في تحريك عدل وانما هو اقبال وادبار والثاني خرج عن المجاز في مثل الكتاب  
 الحكيم والاسلوب الحكيم تقرير الاول ان اسناد العمل الى ضمير المصل وكذا اسناد الاقبال والادبار الى ضمير الناقدة مجازا مبالغة لان في الحقيقة  
 الرجل عادل لا عدل وكذا الناقدة مقبلة ومدة لا اقبال وادبار فيكون ذلك الاسناد مجازا مع انه ليس بمجاز عند المصم كما مر في تعريفه الحقيقي  
 قوله: وصف الفاعل والمفعول آه اي ذكر المصدر مع تمام اسم الفاعل والمفعول بان كان لهما مع متعديا لاسم الفاعل والمفعول لكن ذكر  
 المصدر في مقامها مجازا قوله: على ما قرأه متعلق لقوله وقد خرج اه دليل لخروج هذه الامثال عن تعريف المجاز اي خروجها مبنية  
 على ما مر في تعريف الحقيقة من الاعراض عليه بدخوله في تعريف الحقيقة لان دخوله في تعريف الحقيقة يوجب الخروج عن تعريف المجاز  
 فان قيل ان هذا الاعراض مع جوابه مذکور فيما سبق في تحقيق تعريف الحقيقة فلا وجه لاعتدائها قلنا انما ذكره سابقا لابطال طريق تعريف  
 الحقيقة اصالة وذكره ههنا لابطال عكس تعريف المجاز اصالة وبينهما فرق قوله: والثاني آه تعريفه اي مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم  
 مما بنى للفاعل الحقيقي وهو الشخص لان الحكيم يكون شخصا حقيقة لكنه اسند الى المفعول مجازا وهو الكتاب والاسلوب فيكون  
 ذلك الاسناد من افراد المجاز لكن الامر ليس كذلك لانه لما لم يسند الى المفعول الذي يلائم ذلك لم يسند بل يلائم فعل آخر من افعال  
 ذلك المحدث مثل قرات الكتاب او انشأته وذهبت الاسلوب والكتاب ودر الاسلوب ههنا انشأته لانها ليس مفعولي  
 الحكيم لان مفعوله الامور او لازم لا مفعول له لا الكتاب والاسلوب بل هما مفعولا لفعل آخر مثل قرات او انشأت او ذهبت  
 فهذه الاسناد في المجاز الى مفعول آخر غير مفعول في الاسناد الحقيقي فلا يتعدى اسند في المعنى الحقيقي والمجازي مع انه شرط عند المصم فلهذا  
 فعلى ان احدهما حكم بالضم وفيه الاسناد اليه مجازي وثانيها انشأت وفيه الاسناد اليه حقيقي مفعول الاول الامور مثلاً ومفعول الثاني  
 الكتاب فلا يتعدى المعنى الحقيقي والمجازي في اسند فلا يصح المجاز فيه مثلاً ضرب ومعلوم ومجهول الاول حقيقة والثاني مجاز مع اتحاد  
 الضرب الى اسند فخرج عن تعريف المصم للمجاز لان كلامه في تعريف المجاز بقوله الى ملائمة آه وكذا قوله ملائمة شتى آه ظاهر في ان  
 المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلائم ذلك اسند لا اسند آخر والحكيم ههنا ليس كذلك لان مفعوله الامور  
 اي حكم الامور او لازم لا يقتضي المفعول قوله: وصف الشيء آه اي المصدر مثل الكتاب والاسلوب فيما نحن فيه



بوصف محدثه وصاحبه آه أي بوصف موجد ذلك الشيء وصاحبه مثل الحكيم فيما نحن فيه لأنه موجد الكتاب ولا أسلوب قوله بطلان المبني  
 للفاعل آه دليل لخروج بدين المثاليين من تعريف المجاز مع كونها مناشا إلى كونها من المجاز لقوله فان المبني للفاعل آه والخروج بهما بقوله  
 لا إلى المفعول الذي آه وقد مر تقريره قوله: وكلما مر آه أي كلام المعجم وهو قوله فيما سبق في تعريفه إلى الابل آه وكذا قوله وله ملائمة شتى  
 يدل أن المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يكون ملائمة بذلك المسند له سند آخر فقوله وكلما مر آه آه تسمته لقوله لكن لا  
 إلى المفعول الذي يلائم آه ودفع اعتراض وهو أنه على هذا ينبغي أن يدخل في المجاز لأن الملائمة فيه موجودة وإن لم يكن لذلك الفعل  
 بل لفعل آخر؟ حاصل دفع أن الملائمة يجب أن يكون تمايلا ليس ذلك المسند لاسند آخر وفيما نحن فيه الملائمة في سند آخر فلا في ذلك المسند  
 فلا يدخل في المجاز قوله: ذلك المسند آه إلى المسند الذي يكون الاسناد فيه إلى المفعول مجازا قوله: وكذا ما اسند إلى المصدر آه اعتراض ثالث عليه و  
 المضاف محذوف أي مثل ما خرج من تعريف المجاز ثم خرج اسناد ما اسند إلى المصدر أي اسناد فعل ومفعله اسند إلى المصدر مثل الفضل  
 البعيد والعذاب الاليم تقريره لأن المبني للفعل على الحقيقة وهو أن لا أي المفضل والمعذب لأن البعيد والاليم يكونان ذاتين اسندا  
 إلى المفعول مجازا وهو الفضل والعذاب فيكون ذلك الاسناد من أفراد المجاز العقل مع أن الأمر ليس كذلك لأن المصدر الذي اسند اليه ليس  
 مما يلائم به بل يلائم به سند آخر من أفعال المسند اليه في الحقيقة مثل يفضل في المثال الأول ويعذب في المثال الثاني فالفضل والعذاب  
 فعلان أحدهما بعد والم وفيه الاسناد اليهما مجازا وثانيهما فعل وعذب وفيه الاسناد اليهما حقيقة فمفعولا الفعلين الأولين البعيد  
 والألم والمفعول الثاني الفضل والعذاب فما اسند اليه مجازا ليس مفعولا مفعولا ما اسند اليه حقيقة بل غيره فلا يتحد فيه المسند  
 في المعنى المجازي والحقيقة مع أنه شرط عند المعجم لأن البعيد هو الشخص المفضل الفضل لا الفضل المصدر وكذا الاليم هو الشخص المعذب لا  
 العذاب المصدر فكيف اسند البعيد إلى الفضل وكذا الاليم إلى العذاب ولما ليس للفضل هو الفضل لا البعيد وكذا الملائم للعذاب هو العذاب  
 لا الاليم وكلام المعجم ظاهر في أن المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب أن يكون تمايلا ليس ذلك المسند لاسند آخر كما مر ألفا  
 قوله: الذي يلائم آه أي ذلك المصدر قوله: فاعله أي فاعل ما اسند إلى ذلك المصدر قوله: فان البعيدة آه بيان يكون الاسناد  
 في المثاليين المذكورين الو غير ما هو له فيكون ذلك الاسناد من أفراد المجاز قوله: والاليم آه من الألم وهو الوجه لازم  
 غير مستعمل فهو فعل اما بمعنى الفاعل أي الألم لم يتوحد فالتعذب على صيغة اسم المفعول واما بمعنى المفعول أي الألم لم يتوحد مثل السميع بمعنى  
 السمع فالتعذب على صيغة اسم الفاعل كذا في الصحاح قوله: فوصف به فعلة آه أي فوصف بالبعيد والاليم فعل الفضل والمعذب أي  
 مصدرهما بأن ليس البعيد والاليم إلى ذينك المصدرين والمراد من الفعل في قوله فعلة المعنى اللغوي أي المصدر قوله: مثل جدته  
 بهذا تمثيل في أن الاسناد في كل واحد منهما إلى المصدر فيجد مسندا إلى مصدره أي جدته وكذا الاليم والبعيد إلى العذاب والفضل وحدهما  
 وإن كان الاسناد في جدته إلى المصدر صراحة وفي العذاب الاليم والفضل إلى ضمير المصدر لكن المال واحد لأن الاسناد إلى ضمير الشيء اسناد اليه قوله: وكذا  
 في الكشاف آه تأييد لما قبله قوله: والظاهر أن هذا المصدر آه بيان لخروج هذا الاسناد من تعريف المجاز يعني أن بدين المصدرين أي الفضل و  
 البعيد ليسا مما يلائم بهما ذينك المسنين أي البعيد والاليم بل يسند إليهما أفعاليهما وهو يفضل ويعذب قوله: ويمكن الجواب آه جواب عن الاعتراض  
 الأول بان خروج مثل رجل عدل وانما هي اقبال وادبار من تعريف المجاز لا ضمير في ذلك لأن في الاسناد إلى المسند وهو غير مستعمل ولا مجاز



لأنه ليس من مطالبات الفعل أو معناه كما مر تحقيقه في تعريف الحقيقة قوله عن الثاني أنه عطف على قوله عن الأول أي  
 يمكن الجواب عن الاعتراض الثاني حاصله أن هذه الامثلة داخله في الاسناد إلى المفعول به لأن المفعول به علم من أن يكون  
 بالذات أو بتقدير حرف الجر وهذا وجد الثاني إذا حصل منه التركيب هو حكيم في أسلوبه وكتابه وكذا هو بعيد في خلاقه واليسر  
 في عذابه فيكون ذلك الاسناد مما ينسب للفاعل حقيقة واسناد إلى المفعول به لذلك المسند بواسطة حرف الجر فيكون داخله  
 في تعريف المجاز قوله بأن اللابسة أي طلبية الفعل أو معناه علم من أن يكون أنه قوله وهذه الصورة أي الامثلة  
 المذكورة في الاعتراض قوله من قبيل الأول أي اللابسة بواسطة حرف الجر قوله إذا الأصل أنه دليل لكون هذه الصور من  
 قبيل الأول أي أصل هذه التركيب هو حكيم في أسلوبه أنه قوله فيكون مما ينسب للفاعل أن تفرع على كون الصورة المذكورة  
 من قبيل الأول فتكون داخله في تعريف المجاز قوله فتأمل أنه إشارة إلى اعتراض وجواب أما الاعتراض أنه لو كان  
 المفعول به علم من أن يكون بالذات أو بتقدير حرف الجر فيكون ذكر المكان والزمان والسبب مستدركا لأنها القيم مفعول  
 به بواسطة حرف الجر ودخل فيه مع أن المصدر ذكرها فيما قبل وأما الجواب عنه فلأن المصدر ذكرها لآلة الغفلة والذبول  
 وزيادة التوضيح وإن كان عموم المفعول به شامل لها قوله وقس عليه أي قس على ما ذكر من الامثلة نظائره التي ترد  
 عليه بذلك الاعتراض ويجاب عنها بمثل الجواب المذكور قوله والمعتبر عند صاحب الكشاف أنه جواب آخر عن الاعتراض الثاني  
 حاصله أن المختار عند المصدر في المجاز ذهب صاحب الكشاف والمعتبر عنده طلبية ما أسند إليه الفعل مجازا بفاعل  
 الحقيقي لطلبية الفعل ما أسند إليه واللابسة بهذا المعنى موجود في الامثلة المذكورة للنسبة الظاهرة بين الضلال  
 والفضال لأن الفاعل المجازي للبعيد هو الضلال وهو المتلبس بالفاعل الحقيقي وهو الضال لأن بين المصدر مشتقة  
 طلبية فيكون الأول مجازا والثاني حقيقة وهكذا في أخواته قوله تلبس ما أي الفاعل المجازي قوله أسند إليه الفعل أي  
 مجازا قوله بفاعل أي بفاعل ذلك الفعل قوله لأنه قال دليل لكون المعتبر عند صاحب الكشاف طلبية الفاعل المجاز  
 بفاعل الحقيقي لا طلبية الفعل بفاعل المجازي قوله إلى شيء أي فاعل أو مفعول مجازي قوله تلبس أي صفة شئ قوله  
 بالذي هو أي بالفاعل أو المفعول الذي يكون ذلك الفعل في الحقيقة ثابتا لذلك الفاعل أو المفعول به قوله هو أي  
 ذلك الفعل قوله في الحقيقة لأنه أي ثابت له الضمير المجرور راجع للكلمة الذي قوله تلبس التجارة بالمشتري أو بالتجارة  
 فاعل مجازي للشيخ والمشتري فاعل حقيقي لأن تعلق الربح بالتجارة مجاز لكونها سببا لتعلقه بالتجارة حقيقة  
 لكونهم فاعلين حقيقين له فيكون الفاعل المجازي ملابسا للفاعل الحقيقي في تعلق فعل الربح قوله ذلك أن يجعله  
 جواب ثالث عن الاعتراض الثاني حاصله أن الامثلة المذكورة في الاعتراض داخله في طلبية السبب فيكون المسند  
 فيها من ملابسا ما أسند إليه عن الفاعل المجازي لأن الضلال مثلا سبب البعد والعذاب سبب الايلام والكتا والاسل  
 سبب الحكمة وكذا في أخواته فيكون مما ينسب للفاعل مسندا إلى السبب لا إلى المفعول فلا يرد الاعتراض برأسه لأنه يرد في اسناد



المفعول قوله أمثال هذا إشارة إلى الأمثلة المذكورة في الاعتراض من الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم والفضل البعيد  
 العذاب الاليم وكذا إلى قوله نعم فما ربحت تجارتهم قوله فالتقيل أنه اعتراض على تعريف المصطلح للمجاز العقلي حاصله أن قولهم  
 المصطلح للمجاز العقلي لا يشمل الجميع أفراد بل خرج منه بعضهم لأن المذكور فيه الاسناد المتبادر منه هو الاسناد الجزئي الذي  
 يكون بين المسند اليه المسند لأن كلا منهما فيه فخرج المجاز العقلي في نسبة الإضافية التي تكون بين المضاف والمضاف  
 اليه وكذا خرج في نسبة الإيقاعية التي تكون بين الفعل والمفعول والأمثلة المذكورة في الشرح قوله على ما أدى مجاز عقلي  
 قوله لا يشمله الضمير المنصوب راجع لكلمة ما أي إلى الشئ تعريف المصطلح لأنه تعريف للمجاز العقلي في الاسناد الجزئي بناء على  
 التبادر قوله من نحو قوله نعم أنه بيان كلمة ما قوله شقاق بينهما أد فاصل الكلام وإن خفتم شقاق الزوجين بينهما فاضيف  
 المصدر للمكان مجازاً لأن البين ظرف مكان قوله ومكر الليل والنهار أنه أصله مكر الناس في الليل والنهار فاضيف المصدر  
 مجازاً إلى الزمان قوله ياسارق الليلة أنه أصله ياسارق السارق في الليلة فاضيف للاسم الفاعل إضافة لتغطية الزمان  
 مجازاً قوله أصل الدار أنه منصوب بفعل مقدر أي احذر أصل الدار أو مفعول لاسارق يقال سرقه مالا قوله نبات الزرع  
 أنه أصله نبات السعد في الربيع فاضيف المصدر إلى الزمان مجازاً قوله وجري الأنهار أنه أصله المجرى جري الماء في الأنهار  
 فاضيف المصدر إلى المكان مجازاً إلى ههنا أمثلة النسبة الإضافية المجازية قوله ولا تطيعوا أمر المسرفين أنه أصله ولا  
 تطيعوا المسرفين في أمرهم فقد وقع الإطاعة على الأمر وحسبها الإيقاع على ذي الأمر لأنه المفعول حقيقة قوله نومت الليلة  
 من باب التفعيل أصله نومت الشخص في الليلة واجريت الماء في النهار فقد وقع النوم على الزمان والمجرى على المكان مجازاً  
 قوله وما أشبه ذلك أنه المذكور في الأمثلة قوله من النسب الإضافية والإيقاعية أنه بيان كلمة ما النسبة الإضافية ما بين  
 المضاف والمضاف إليه كما مر أمثلة ما النسبة الإيقاعية ما بين الفعل والمفعول كما مر أمثلة ما النسبة الإضافية ما بين  
 لا تطيعوا أمر المسرفين إلى آخره قوله فالجواب أن المجاز العقلي أنه التوطية وتهديد للجواب وأصل الجواب إشباع من قوله فالذكر  
 في الكتاب أنه حاصل الجواب باعتبار الشقين الأول أن تعريف المصطلح على الجميع أفراد المجاز العقلي من الاسناد الجزئي  
 والإضافي والإيقاعي وإن كان تعريف المصطلح للمجاز في الاسناد الجزئي خاصة لكنه أشرف الأفراد وأكثره وقوعاً في  
 الكلام لا للمصطلح فيكون ترك تعريف المجاز في النسب الإضافية والإيقاعية بالمقابلة عليه الثاني أن المراد من  
 الاسناد في تعريف المصطلح مطلقاً من الجزئي والإضافي والإيقاعي فيكون تعريفه شاملاً للجميع أفراداً بأن يكون  
 المراد بالاسناد أعم من أن يكون هو اسناد أصري كما مر مثل أن ثبت الربيع البقل أولم يكن صريحاً لكنه مستلزم له المجاز  
 في الأمثلة المذكورة من هذا القبيل لأن في المركب التقيدي يكون إشارة إلى المركب الجزئي فتكون النسب الإضافية  
 والإيقاعية في الحقيقة النسب الجزئية فتكون اسنادها مثل اسناد ما قوله في النسبة الاسنادية أنه مثل أن ثبت الربيع  
 البقل قوله أو غيرها أنه من النسب الإضافية أو الإيقاعية كما مر في الأمثلة المذكورة في الاعتراض قوله فكما أن اسناد



الفعل أه تفصيل تعيم المجاز العقلي في النسبة الاسنادية وغيرها قوله الى غير ما حقه أه اى الى غير الذى حتى الفعل ان  
 يسند اليه قوله مجاز أه خبر ان قوله فكذا الاعتاده عطف على قوله فلما ان اسناد أه هذا التفصيل كون المجاز العقلي النسبة  
 الاعتادية والاضافية قوله واضافة المضاف أه عطف على قوله الاعتاده أه قوله لانه مجاز موضعه الاصل أه دليل لتحقيق  
 المجاز في النسبة الاعتادية والاضافية حاصله ان المذكور من النسبة الاعتادية والاضافية جاوز عن موضعه الاصل اسند  
 الى غير ما حقه ان يسند اليه فيكون مجازاً قوله فالذكر في الكتاب أه اى التاميز بين موضع في اصل الجواب كما مر قوله  
 او مطلقه أه اى المذكور في الكتاب تعريف لمطلق الاسناد قوله باعتبار ان يجعل أه بيان وتصوير لكون تعريف  
 المذكور لمطلق الاسناد قوله من ان يدل عليه أه اى على الاسناد المجازى قوله بصريحه اى صريح الكلام بدون الاستلزام  
 ورجوعه الى الخبر كما مر في مثل انبت الربيع البقل قوله او يكون أه عطف على يدل عليه أه اى او ان يكون الكلام  
 مستلزماً للاسناد المجازى بان تأول النسب الاعتادية والاضافية بالنسبة الجزئية بان يقال في قوله تعشق  
 بينها البين شاق وقوله مكر الليل والنهار الليل والنهار ما كان وغير ذلك كما قال الشاعر في الامثلة المذكورة  
 قوله فانه جعل فيها أه اى في الامثلة المذكورة دليل لكون الكلام مستلزماً للاسناد المجازى في تلك الامثلة وهذا اسناد  
 على ما قالوا ان في المركب التقيدى اشارة الى المركب الجزى فيكون المركب الاضافى والايقاعى بمعنى المركب الجزى  
 وفيه يتمحق المجاز فكذا فيها قوله وكذا فيما جعل الفاعل أه اى مثل ما مر من الامثلة اعتراضاً وجواباً ما جعل الفاعل أه اى  
 في اسناد الذى جعل الفاعل أه اما الاعتراض فهو انه ليس في المثالين المذكورين اسناد الفعل او معناه الى غير ما  
 هو له لان التميز لا يسند اليه الفعل او معناه كما مر مع ان ذلك الاسناد فيها مجاز لان شريطة المكان واضل السبل  
 ليس بحقيقة واما الجواب فيما اشار اليه اليه بقوله لان التميز في الاصل فاعل فيكون الاسناد المجازى الى الفاعل  
 المجازى لا الى التميز فيكون المعنى شريكاً بهم واصل سبيلهم قوله قد برر فانه بحث نفيس أه فيه اشارة الى الاعتراض  
 والجواب عنه اما الاعتراض على ما اضار صاحب اللثاف والمصنف وهو ان المجاز العقلي عند ما يتعلق به  
 الفعل او معناه بالذات لا بالواسطة والتميز متعلق بالفعل بالواسطة اى بواسطة الفاعل الظاهري فكيف  
 اسند اليه الفعل او معناه مجازاً بمجرد تلبسه الفاعل الحقيقي اما الجواب انه لا تلبس بالفاعل الحقيقي تلبس بالفعل  
 او معناه اليه لان ما لبس الملا لبس ما لبس له واليه فيه اشارة الى سؤال وجواب اخر اما السؤال فهو ان الجواب  
 الثانى بقوله او مطلقه أه باطل لعدم جريان فيه فى بعض صور الاضافة لادنى ما لبسته كما في كوكب الخرقا مع اسناد  
 مجاز والجواب عنه ان هذا مبني على ما تقر في موضعه من ان في النسبة الاضافية اشارة الى نسبة خبرية فالاسناد  
 الضمني الجزى في المثال المذكور موجود وهو الاول عليه بقولنا الكوكب الخرقا اذ معناه الكوكب مختص بها قوله  
 واعلم ان أه الفرض منه دفع اعتراض وهو ان حصر الاسناد المجازى في الكلام الصريح او الاستلزامى لا يصح لان



اسناد سئل الى المصنف مجاز مع انه ليس مجازاً أصرياً أو مستلزماً بل هو كناية حاصلة الدفع ان المجاز العقلي عام منها بحيث  
 قد تكون نسبة الايقاعية المجازية المصروفة كناية عن النسبة الايقاعية المقصودة من الكلام كما في قولهم سئل المصنف لان  
 ايقاع التسليمة على المصنف مجاز لانها في الحقيقة للشخص المصنف ثم فيه كناية عن كون المصنف حزيناً اذ لا يسلي الا الحزين  
 ففي هذه النسبة كناية عن نسبة ما للمفعول الحقيقي الى المفعول المجازي كناية قوله هذا المجاز اي المجاز العقلي قوله قد  
 يدل عليه آية بصيغة المضارع المجرى اى يدل على هذا المجاز صراحة كما مر في مثل انبت الربيع البقل وغيره في قوله عطف  
 على قد يدل آية قوله سئل المصنف آية بصيغة الامر قوله من المجاز العقلي آية تطبيق المثال بحيث ان جعل المعنى المجازي كناية  
 عن الحزن بقرينة نسبة التسليمة الى المصنف لانها لا تناسب الا الى الحزن قوله حيث جعل المصنف محزنة آية كناية قوله فافهم  
 فيه اشارة الى التعويض على المصنف والسكاكي في تعريف المجاز العقلي بحيث يخرج من ظاهر تعريفها ما مر من الامثلة فالمتأهب  
 ذكر النسبة بدل الاسناد في تعريف المصنف وذكر اللفظ بدل الكلام في تعريف السكاكي ليدخل فيه مثل هذه الامثلة بلا تكلف  
 والجواب عنه ما مر في الشرح من تعميم الاسناد وكذا المراد من الكلام في تعريف السكاكي عام من الاصطلاح واللغوي فدخل  
 فيه الامثلة المذكورة لغة قوله وكس آية على تلك الامثلة اشارة الى قولهم من ظاهر كلام المصنف آية بيان ما اما انها من ظاهر كلام  
 المصنف فانه عرفت بالاسناد فيرد عليه بناء على ظاهره كما مر واما اقسام ظاهر كلام السكاكي فانه عرفت بالكلام المتبادر  
 انه كما مر الظاهر حمل الكلام على الاصطلاح دون اللغوي فيخرج عنه النسب الاضافية والايقاعية لانها ليست كلاماً اصطلاحية  
 قال وقولنا آية الغرض منه بيان فائدة القيود المذكورة في تعريف المجازي العقلي وانما اخرج بيان فائدة القيود عن قوله ولم  
 ملاسات شتى آية مع ان المناسب تقديمه لان القول المذكور تنتمى الى تفسيره كما قال الله في سابقه اشارة الى تفسير التعريف  
 آية فلهذا قدمه عن بيان فائدة القيود قوله في التعريف آية اى تعريف المجاز العقلي قال بتأول آية بدل من قولنا او بيان له  
 قال يخرج آية خبر لقوله قولنا اى يخرج ذلك القول قاله نحو ما مره مفعول يخرج قال من قول الجاهل آية بيان ما قوله بست  
 الربيع البقل آية بيان قولها الجاهل فيها قوله رأيا الانبات آية اى معتقدا الانبات حال من الجاهل قوله فهذا الاسناد آية  
 تطبيق المثال مع المثل يعنى الاسناد في القول المذكور وان كان الى غير ما هو في الواقع لكن لا تأول في هذا الاسناد لانه  
 مراد الجاهل ومعتقده ولم ينصب قرينة صارفة من كون الاسناد لما هو فيكون ذلك الاسناد حقيقة لا مجازاً كما عرفت في  
 تعريف الحقيقة ان المراد من ظاهر حال المتكلم عدم نصب القرينة قوله وكذا اشنى الطبيب المريض آية عند الجاهل لان هذا الاسناد  
 حقيقة عند المتكلم لا اعتقاده وان لم يكن لك في الواقع قوله ويخرج اية آية اى مثل خروج قول الجاهل قوله لا قول الكاذبة آية  
 مثل جازيد وانت تعلم انه لم يجرى كما مر فان الاسناد فيه وان كان الى غير ما هو في الواقع لكن لا تأول فيه لانه لم ينصب قرينة  
 صارفة من كون الاسناد الى ما هو قوله فانه لا تأول فيما آية في الاحوال الكاذبة دليل لخروج الاقول الكاذبة عن تعريف المجاز  
 العقلي قوله فان قلت آية اعترض على المصنف بوجوب الاصل انه ليس من عبادة المصنف في هذا المحذور بيان فوائد القيود فلم يثبت



فائدة قيد تأويل في تعريف المجاز والثاني ان بهذا القيد يخرج الامر عن قول الجاهل والاقوال الكاذبة فلم يتعرض  
الى خروج الاقوال الكاذبة والى الاول اشار بقوله وليس هذا من عادته اه والى الثاني اشار بقوله ثم اى سرفى التعرض  
اه قوله من عادته اه اى عادت للمصنف فى كتابه تانخص للمقتل خص هذا الكتاب لان فى الايضاح يبين فيه فوائد القيود  
هذه شرح لهذا الكتاب ووطئته ببيان فوائد القيود وهذه القيد اه الواو للحال اى والحال ان قيد تأويل في تعريف المجاز  
يخرج كلا القولين وفيه دفع توهم وهو انه ان المصنف لم يتعرض لخروج الاقوال الكاذبة لعدم خروجهما بهذا القيد حاصل الدفع  
ان هذا القيد يخرج جميع ان المصنف لم يتعرض لخروجهما فافى سرفيه قوله قلت اه من هنا توطية وتمهيد للجواب الى قوله فاشار  
بها اه ومنه يشرع الجواب للاصلى وقوله وقال انما قلت خلاف اه وكذا قوله وانما قلت بفرب من التأويل اه توطية وتمهيد  
للاعتراض الا ترى بقوله واعترض المصنف عليه اه فيكون ذكر قوله واعترض عليه اه اية توطية وتمهيد للجواب الاصلى او ذكره  
استطردى وسبغى الجواب للاصلى فاستظهر قوله السرفيه اه اى فى بيان فائدة القيد فى هذا الكتاب وكذا السرفى عدم  
تعرض خروج الاقوال الكاذبة بهذا القيد قوله بانه الكلام المفاد به اه اى المجاز الكلام الذى يفيد بذلك الكلام خلاف ما  
عند المتكلم قوله خلاف ما اه نائب فاعل المفاد قوله من الحكم فيه اه بيان كلمة ما المراد من الحكم الاعتقاد والاسناد فيكون  
المعنى انه الكلام الذى يفيد به خلاف الاعتقاد والاسناد فيه عند المتكلم بفرب من التأويل فقوله فيه اه باعتبار المتعلق  
صفة الحكم الضمير للكلام اى الحكم الثابت فى الكلام قوله بفرب من التأويل اه متعلق المفاد اى بقسم من القرينة قوله فائدة  
للخلاف لا بواسطة الوضع اه هذا منقول مطلق لقوله المفاد به اه ذكره اعادة لتعلق اللام فى قوله للخلاف اه واعاد قوله  
للخلاف لتعلق البناء فى قوله لا بواسطة وضع اه فقوله لا بواسطة وضع بل بالعقل لان الكلام فى المجاز العقلى اى افادة خلاف  
ما عند المتكلم بواسطة العقل لا بواسطة الوضع قوله وقال انما اه عطف على قوله عرف المجاز اه اى قال السكاكى اه انما  
قلت خلاف ما اه عرفى السكاكى بيان فائدة القيود فى تعريفه قوله للسكاكى طرده اه دليل لقول السكاكى خلاف ما عند  
المتكلم دون خلاف ما عند العقل اى للسكاكى منع تعريفه عن دخول الغير فيه قوله بمثل قول الدهرى اه متعلق طرده فانه  
يصدق على القول المذكور انه خلاف ما عند العقل لان العقل يقتضى نسبت الانبات الى الله لا الى الربيع فينبغى ان  
يكون مجازا عند العقل مع انه حقيقة فاذا قلنا خلاف ما عند المتكلم لم يدخل فيه لان القائل الدهرى معتقد ظاهره  
فيكون باقيا على حقيقة قوله وعكسه اه عطف على قوله طرده اى للسكاكى منع جميع تعريفه لافراده قوله بمثل قولنا اه متعلق عكسه  
فان القول المذكور مع كونه مجازا لا يصدق عليه تعريفه اذا قلنا خلاف ما عند العقل اذ ليس بمنع عند العقل ان يكسب  
الخليفة الكعبة بنفسه اذ الكعبة لعلود رجتها واد على طبقات الكرام والشرافة لا لثقة ان يكسوها الخليفة بنفسه فيكون حقيقة  
فاذا قلنا خلاف ما عند المتكلم لا يدخل فى الحقيقة لان الخليفة نفسه لا يكسب بل علمته فيكون مجازا قوله وانما قلت بفرب اه  
هذا قول السكاكى بيان فائدة قيد يفرب من التأويل فى تعريفه قوله لم يخرج به اه لان فى الكذب لا يكون تأويل وقريته على



خلاف ما عند المتكلم كما مر قوله واعترض المصنف عليه آه أي على السكاكي عطف على قوله عرف ويقال آه أي اعترض المصنف على  
 السكاكي في الإيضاح حاصله ان ما ذكره السكاكي في وجه اختيار قوله خلاف ما عند المتكلم على خلاف ما عند العقل لا يصح لانه  
 لو قيل مقام القول الاول القول الثاني لا يلزم بطلان الطرد بقول الدهري انبت الربيع البقل لا بطلان عكس بقولنا كس  
 الخليفة الكعبة اما الاول فلان قول الجاهل وان كان داخل في خلاف ما عند العقل لكنه يخرج بقوله يضرب من التأول لعدم  
 التأول فيه فلو قال بدل قوله خلاف ما عند المتكلم خلاف ما عند العقل فلا يلزم بطلان طرده واما الثاني فلان المراد بخلاف  
 ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه وهو بعينه معنى ما في نفس الامر لان  
 العقل لا يقتضي ولا يرتضي خلاف ما يتخفى في نفس الامر فتوحس الخليفة الكعبة كما ان خلاف ما في نفس الامر لك خلاف ما عند  
 العقل لا اتحادهما حيث فلا يخرج عن تعريف المجاز على تقدير ذكر قوله ما عند العقل بدل قوله ما عند المتكلم قوله بطلان طرده  
 آه أي منع تعريف السكاكي عن دخول الغرض فيه قوله بما ذكره متعلق طرده أي بالمثال الذي ذكره السكاكي من قول الدهري  
 انبت الربيع البقل لو قيل ما عند العقل بدل ما عند المتكلم كما فهمه السكاكي قوله فخره آه دليل عدم تسليم البطلان أي  
 الخروج ما ذكره من قول الدهري قوله يضرب آه متعلق بالخروج أي بالخروج ما ذكره السكاكي من قول الدهري بقوله يضرب من  
 التأول لعدم التأول فيه قوله ولا بطلان عكسه آه عطف على البطلان الاول أي لا نسلم بطلان جميع تعريفه بالمثال الذي  
 ذكره السكاكي من نحو كس الخليفة الكعبة لو قيل ما عند العقل بدل قوله ما عند المتكلم قوله لان المراد بخلاف ما عند العقل دليل  
 عدم تسليم بطلان العكس يعني معنى ما عند العقل بعينه معنى ما في نفس الامر فيكون معنى خلاف ما عند العقل بعينه معنى  
 خلاف ما في نفس الامر فيكون نحو كس الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فيكون مجازا قوله لان معنى ما عند العقل دليل  
 لكون خلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر قوله لا ما يحضر عنده آه عطف على قوله ما يقتضيه العقل آه أي ليس بخلاف  
 العقل ما يحضر عند العقل ويتحقق فيه كما فهمه السكاكي حتى يخرج نحو كس الخليفة الكعبة عن تعريفه قوله ونحو كس الخليفة الكعبة  
 آه تعريفه بعدم خروج القول المذكور عن تعريف المجاز عند السكاكي لو قال ما عند العقل بدل قوله ما عند المتكلم لانه  
 خلاف ما في نفس الامر لان الخليفة لا يكس بنفسه في نفس الامر بل علمته فيكون خلاف ما عند العقل لا اتحادهما فيكون  
 القول المذكور مجازا قوله فاشارة بهنا آه أي في التخصيص عطف على قوله واعترض المصنف آه هذا شروع في اصل الجواب بعد  
 تمهيد وبيان السبب كما سئل عنها المعترض حاصله ان الغرض عن ذكر هذه الفائدة التعريض على السكاكي لا مجرد  
 بيان فائدة القيد والتعريض وأب المصنف في هذا الكتاب فاندفع الاعتراض الاول اليه التعريض عليه انما يحصل بذكر  
 اخراج قول الجاهل لا يخرج الاقوال الكاذبة لان السكاكي اليه قائل باخراجهما كما قال ليحزبه عن الكذب فلذا  
 خص التعريض عليه بخروج قول الجاهل فاندفع الاعتراض الثاني قوله إلى ان التأول آه أي قول السكاكي بضرب  
 من التأول آه لا يخص باخراج الاقوال الكاذبة كما قال السكاكي بل يخرج به قول الجاهل اليه فحصل به التعريض على



السكاكي وهو ادب المصنف قوله فلا يبطل طرد تعريفنا اه اي فلا يبطل منع تعريف المصنف عن دخول الغرض منه دفع  
 الاعتراض وهو انه لما كان عند السكاكي خروج قول الدهري بقوله عند المتكلم وليس في تعريف المصنف بهذا القول اعني عند  
 المتكلم فلا يخرج قول الدهري عنه فيكون مجازا مع انه حقيقة عند المصنف وعاصل الدفع انه خارج عن تعريف المصنف  
 اليه وان لم يذكر قوله عند المتكلم لان قول المصنف بتأويل يخرج ما يخرج به الاقوال الكاذبة قوله لقائل ان يقول  
 اه جواب من اعتراض المصنف على السكاكي في الايضاح بقوله واعتراض المصنف عليه اه حاصل الجواب بوجهين فقوله ان  
 مفهوم قولنا ما عند العقل الجواب عن الشق الثاني من اعتراض المصنف بقوله ولا بطلان عكسه اه سابقا وقوله و  
 حينئذ يندفع الاعتراض الاول الجواب عن الشق الاول من اعتراض المصنف بقوله باننا لا نسلم بطلان طرده اه سابقا  
 قوله ان مفهوم قولنا اه هذا جواب عن الشق الثاني من اعتراض المصنف على السكاكي حاصلا لانك ان معنى ما عند العقل  
 معنى ما في نفس الامر كما قال المصنف معتزلا عليه بل معنى ما عند العقل ما حصل عنده وثبت فيه وهذا المعنى بحسب اللغة  
 عام مما هو في نفس الامر وفيه لا مكان تصور الكواذب فيكون ما عند العقل شاملا لما هو في نفس الامر وما هو متكاملا فلو قيل  
 في تعريف المجاز خلاف ما عند العقل يدل قوله خلاف ما عند المتكلم كما هو مفاد اعتراض المصنف على السكاكي فخرج عنه نحو كس  
 الخليفة الكعبة لانه ثبت وحصل عند العقل بالمعنى المذكور الاعم فلا يكون خلاف ما عند العقل فيكون حقيقة مع انه مجاز  
 فلا يجوز تعبير ما عند العقل بما في نفس الامر قوله فلا يجوز التعبير به عنه اه تعريف على عموم ما عند العقل اي فلا يجوز التعبير عما عند  
 العقل بما في نفس الامر لانه تعبير بالاحص من وجه لان بين ما عند العقل وما في نفس الامر عموم وخصوصا من وجه فمادة الا  
 اجتماع تصور الصواب ومادة الافتراق من جانب نفس الامر للوجود الخارجي ومادة الافتراق من جانب ما عند العقل تصور  
 الكواذب قوله وحينئذ يندفع الاعتراض الاول اليه اه اي حين اذا كان ما عند العقل اعم مما في نفس الامر يندفع الاعتراض الاول  
 كما يندفع به الاعتراض الثاني وهذا تمهيد الجواب عن الشق الاول من اعتراض المصنف على السكاكي والجواب الاصيل يشترع من قوله  
 فاجراج نحو قول الجاهل اه حاصل الجواب انه ليس مراد السكاكي به عدم امتناع الطرد بقوله خلاف ما عند المتكلم اه في تعريفه  
 حتى يرد عليه اعتراض المصنف في ان قول الجاهل يخرج بقوله بفرب من التأول لو قيل ما عند العقل يدل قوله ما في نفس الامر  
 بل مراده ان ما عند العقل اعم مما في نفس الامر فعلى هذا القول خلاف ما عند العقل يدل قوله خلاف ما عند المتكلم فخرج  
 كس الخليفة الكعبة عن المجاز لانه ليس خلاف ما ثبت عند العقل بل يوافق ما عنده مع ان هذا مجاز عند السكاكي اليه فلا بد من  
 تبديله بقوله خلاف ما عند المتكلم ليدخل فيه نحو هذا القول لانه لو لم يبدله به لخرج نحو هذا القول عن المجاز العقلي عنده مع انه  
 اليه معنده منه فتمتق بهذا اي في تعريف السكاكي قيد ان احدها خلاف ما عند المتكلم والثاني قيد التأول ولكل واحد منهما  
 فائدة مختصة وفائدة مشتركة واما الفائدة المختصة الاول فدخل نحو كس الخليفة الكعبة فيه والثاني اخراج الكواذب عنه واما  
 الفائدة المشتركة فاجراج قول الجاهل بها لكن اسنادا خراجا الى الاول اولى لكونه سابقا في الذكر فيكون اسنادا عدم امتناع الطرد



اليه اولى كما قال السكاكي لكونه مبني على اخراج هذا القول لانه منحصر فيه قوله يكون حصولها آه صفة فائدة اخرى اى يكون حصول  
تلك الفائدة المشتركة من احد القيدتين قصد اود من الاخرى فمنها وبتبعاً ولا يقال لمثل هذين القيدتين مكره مثل قول الجاهل  
يخرج بقوله خلاف ما عند المتكلم وكذا بقوله بفرب من التأول لكن فربه بالاول قصد بالذات وبالثنائي تبعا وضمنا كما مر  
ويكون المقصود بالثنائي اخراج الكواذب فقط قوله وعلى هذا آه اى على الجواب الذى ذكره ليهوجه كلام السكاكي بقوله  
ولقائل ان يقول آه الغرض منه اعتراض على جواب الشر من جانب السكاكي حاصله لوقال السكاكي يخرج نحو قول  
الجاهل بدل قوله لئلا يمتنع طرده لكان انسب وجه الانسبية ان عدم امتناع الطرد مبنى خروج هذا القول كما مر لان  
المرتب على التبديل المذكور خروج هذا القول وان لم يقصد بالذات لا الطرد لانه حاصل بدون تبديل المذكور لخروج القول  
المذكور بقوله فى التعريف بفرب من التأول كما مر بقوله خلاف ما عند المتكلم كما عرفت انه داخل بما عند العقل على تفسير الشر  
وعاريج عن تعريف المجاز بقوله خلاف ما عند المتكلم فالتمسح بالمبنى عليه اولى من التمسح بالمبنى وانما قال انسب دون  
المناسب لكون مفادهما واحد فلا يضر فيه قوله لكن المناقشة آه جواب عن قوله كان الانسب حاصله ان الالفاظ ليست  
بمقاصد بالذات بل انما قصد لتأدى المعنى المقصود فاذا كان المقصود واضحا فالمناقشة والمواخذة فى الالفاظ ليست  
من دأب المحصلين الراغبين قوله فانتقلت آه هذا اعتراض على قوله فاشارة هنا الى ان التأول لا يختص باخراج الاقوال  
الكاذبة آه وهذا تمهيد للاعتراض واصله يشرع من قوله حينئذ يرد عليه آه حاصله انه على ما قال المصنف تعريفنا على السكاكي  
فى بيان فائدة قيد التأول لا يكون تعريف المصنف للمجاز جامعاً لافراده لانه يخرج عنه نحو قول الجاهل والمعتزلى لمن  
يعرف عالمها مع انه مجاز عقلي عند لانه اسناد الى السبب عند صحتها اعدام جامعيتها له لان مراد المصنف فى قوله فى تعريف  
المجاز الى غير ما هو له آه انما هو غير ما هو له عند العقل وما فى نفس الامر كما قال الشر فى اثناء تقرير كلام المصنف بقوله بل  
يخرج قول الجاهل اليه فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل آه لانه يخرج بقوله بتأول كأنه اقرب دخوله فى قوله غير ما  
هو له فيكون معناه غير ما هو له فى نفس الامر ولو كان معناه غير ما هو له عند المتكلم يخرج به قول الدهري فلا يصح اسناؤه  
الى قوله بتأول مع قوله السابق لان المراد خلاف ما عند العقل خلاف ما فى نفس الامر آه فادغم قوله الى غير ما هو له من  
ما عند العقل وما فى نفس الامر فيكون قول الجاهل والمعتزلى خارجاً عن المجاز لان فيه اسناد الى ما هو له فى نفس الامر  
وداخل فى الحقيقة قوله ما ذكرت آه بصيغة المخاطب قوله من تقرير كلام المصنف آه بيان كلمة ما قوله مشعر آه وجه الاشكال  
ان فى قول المصنف الى غير ما هو له احتمالين احدهما عند العقل وثانيهما فى نفس الامر والمعلوم من كلام المصنف ان ما عند  
العقل وما فى نفس الامر واحد كما قال الشر فى اثناء تقرير كلام المصنف بقوله بل يخرج نحو قول الجاهل اليه فلا يبطل  
طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل آه مع قوله السابق لان المراد خلاف ما عند العقل خلاف ما فى نفس الامر ولذا قال الشر  
من تقرير كلام المصنف آه لان المذكور سابق ليس بعينه كلام المصنف فيكون مراد المصنف من قوله غير ما هو له عام من ما عند

للمصنف الايضاح ط

وما فى الايضاح ط



العقل وما في نفس الامر فخرج قول الجاهل والمعتلى عن تعريف الجاهل عنده مع انه داخل فيه قوله وجنبة آه اي حين اذا كان  
 المراد من غير ما هو علم الماعنة العقل وما في نفس الامر يرد على المصنف الاعتراض بنحو قول الجاهل والمعتلى آه من قوله وجنبة  
 يرد عليه شروع في اصل الاعتراض قوله لمن يعرف حالها آه متعلق بقول اي يعرف كون الجاهل جاهلا وكون المعتلى  
 معصيا او انما قيد بمعرفة حالها ليكون الاسناد مجازا في قولها بالتأول والقرينة واما اذا لم يعرف حالها فيكون الاسناد  
 حقيقة في امثلة الحقيقة قوله انبت السد البقل آه هذا قول الجاهل قوله وخلق السد الافعال آه هذا قول المعتلى وكذا اصل  
 السد الكافر قوله بالتأول آه متعلق بقول الجاهل والمعتلى قوله القصيدة عطف تفسير التأول قوله الى انه آه متعلق بالتأول  
 والقصيدة الى ان الاسناد في بذين القولين اسناد الى السبب عندهما فيكون مجازا قوله لانه اسناد آه دليل لقوله وجنبة يرد  
 عليه آه يعني يرد عليه الاعتراض المذكور لان الاسناد في بذين القولين اسناد الى ما هو في نفس الامر لان البتة والخالق والمفضل  
 هو المتكفي الواقع فيكون ذلك الاسناد حقيقة اذا علم قوله غير ما هو مع كونه مجازا كما مر قوله وبالحالة ان اراد آه الغرض منه دفع  
 الاعتراض وهو ان المصنف في بذين الاحتمالين الذعن بما واحد عنده المصنف من قوله غير ما هو آه للصح لوجود احتمال اخر منه وهو ارادة  
 غير ما هو عند التكلم ظاهر حاله فعلى هذا لا يرد الاعتراض المذكور لان الاسناد في القولين المذكورين حقيقة عند التكلم من ظاهر  
 حاله حاصل الدفع ان اراد احتمال اخر يلزم لغوية قوله بتأول في تعريفه لان قول الجاهل يخرج بقوله الى غير ما هو عند التكلم  
 ولا حاجة الى قوله بتأول قوله غير ما هو في نفس آه بقوله الى غير ما هو في تعريف الجاهل فخرج عن تعريفه آه اي تعريف الجاهل  
 جزاء ان قوله امثال ما ذكره فاعل خرج اي قول الجاهل والمعتلى لان الاسناد فيه ما في نفس الامر الى ما هو لا الى غير ما هو  
 قوله ان اراد عند التكلم آه عطف على اراد الاول اي ان اراد المصنف بقوله الى غير ما هو عند التكلم من ظاهر حاله لاني نفس الامر قوله  
 بقرينة ذكره آه اي ذكر الجاهل والباء للسمية متعلق اراد قوله في مقابلة الحقيقة آه لان لفظ الغير في تعريف الجاهل وقع موقع  
 لفظ ما هو في تعريف الحقيقة متقيد ما هو في تعريف الحقيقة بالظرفين اعني قوله عند التكلم وفي الظاهر قرينة على تقييد الغير  
 في تعريف الجاهل بها المتقابلة لان التقييد او الظرف اذا ذكر في احد المتقابلين شبهة كسر في مقابل الآخر نفيًا لقوله فقد خرج  
 نحو قول آه جزاء ان اي فقد خرج عن تعريف الجاهل قول الجاهل لمن لا يعرف حالة الاقوال الكاذبة بقوله الى غير ما هو عند  
 التكلم في الظاهر لان الاسناد فيها الى ما هو عند التكلم من ظاهر حاله فيكون حقيقة لا مجازا كما مر قوله بتأول آه عطف  
 على قوله فقد خرج قوله ضائعا آه اي فاسدا لعدم الفائدة فيه اصلا لا محضه ولا مشتركة لان هذا القول لخروج قول الجاهل  
 ولا اقوال الكاذبة كما عرفت سابقا فاذا خرج بقوله الى غير ما هو عند التكلم في الظاهر فلا حاجة اليه اصلا لقوله و اسناد اخرج  
 آه عطف على قوله بتأول اي صار اسنادا خارج نحو قول الجاهل الى قوله بتأول مستدركا بهذا التفسير لقوله ضائعا قوله قلت  
 اراد آه حاصل الجواب اختيار الشق الثالث اعني غير ما هو اعلم من الشقين المذكورين في الاعتراض واثبات انه لا احتمال  
 فيه لان المراد بالاسناد الى غير ما هو في تعريف الجاهل عام بان يكون الغير في الواقع او عند التكلم في الحقيقة او عنده في



الظاهر فعلى هذا لا يكون قوله بتأويل ضائعاً بل هو قيد لخروج قول الجاهل والاقتوال الكاذبة وكذا لا يكون قوله الى غير ما هو له  
 من جهة القول المعتزلي والجاهل عليه كقول الاسناد فيه الى غير ما هو له عند التكلم كما هو المصريح في الشرح من هنا الى قوله حيث  
 تمهيد الجواب ومنه يشترط الجواب قوله بلا اسناد الى غير ما هو له في تعريف الجواز قوله مفهومه الظاهر انه مفعول اراد اي مفهوم  
 الاسناد الى غير ما هو له باعتبار الظاهر بدون قيد الواقع او عند التكلم قوله اعني ما ادعى اسناد هذا التغيير مفهومه الظاهر لانه  
 الغرض منه دفع ما يتوهم من ان المراد من مفهومه الظاهر يكون هنا ما هو مقابل لنفس الامر كما في الاعتراض فعلى هذا لا يصح  
 توصيفه باللام لان ليس باعم حاصل المدفع ليس المراد منه ما توهم بل المراد منه ما يصدق عليه الاسناد الى غير ما هو له بوجه ما  
 هو عام شامل لما في نفس الامر قوله عليه انه الضمير ان الى ما هو عبارات عن الاسناد قوله اعني المغايرة تفسير الاسناد الى غير  
 ما هو بوجهما الغرض منه دفع ما يتوهم وهو ان يكون المراد من الغير بوجه ما هو الغيرية في الواقع فقط او عند التكلم في الواقع  
 فقط او عند في الظاهر فقط يعني لا يكون الجميع مراداً بل يكون كل واحد منها بطريق الانفصال لان قوله بوجه ما هو لا يتحقق  
 في ما عدا ما في بعض الصور في الاعتراض المذكور حاصل المدفع ليس المراد من الغيرية بطريق الانفصال بل المراد منها  
 المجموع ليشمل جميع الصور قوله المغايرة في الواقع ادعى غير ما هو له في الواقع وغير ما هو له عند التكلم في الحقيقة او غير ما هو له  
 عنده في ظاهره قوله حيث ادعى حين ارادة الاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر لانه من تتمته الجواب قوله يدل على انه  
 اي في قوله الى غير ما هو له قوله كقول الاسناد فيه اي في نحو قول الجاهل لمن لا يعرف حاله الاقوال الكاذبة دليل لدخول  
 التعويلين المذكورين في قوله الى غير ما هو له حاصله الاسناد فيها الى غير ما هو له لان المراد من الاسناد المذكور عام بان يكون  
 الى غير ما هو له في الواقع وفيما الاسناد كذلك في الواقع قوله وقول المعتزلي انه عطف على قول الجاهل اي يدخل فيه نحو قول المعتزلي  
 الذي يخفى حاله خلق الله تعالى الافعال كلها قوله كونه اي كقول الاسناد في قول المعتزلي دليل لدخول قول المعتزلي  
 في قوله الى غير ما هو له حاصله ان الاسناد فيه الى غير ما هو له لان المراد من الاسناد المذكور عام بان يكون الى غير ما هو له  
 عند التكلم من ظاهره في قول المعتزلي لك لانه لا ينبغي خلق جميع الافعال الى الله تعالى بل ينسب الافعال الاختيارية  
 الى العبد قوله فافترج جميعاً انه عطف على قوله يدل على انه اي اخرج الله الاقوال الثلاثة المذكورة بقوله بتأويل اذ لا تأويل  
 والقرينة للجاهل لانه معقده والامن يعتمد الكذب لانه يروجه والتأويل بمعنى نصب القرينة ينافيه ولا للمعتزلي الذي يخفى  
 حاله لان التأويل بمعنى المذكور ينافي ما دامه وهو الاختفاء فيكون تعريف الجواز لا ينافيه وما نفع من دخول الغير فلا يخرج قول  
 الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالها بقوله الى غير ما هو له لانه عام ما عند التكلم وكذا لا يكون قوله بتأويل ضائعاً لانه يخرج الاقوال  
 الثلاثة ويقتضي التعريف انه عطف على اخرج اي بقي تعريف الجواز سالما عن دخول الغير فيه فقوله فافترج انه اشارة الى ما نفع  
 التعريف عن دخول الغير فيه بقوله وبقى التعريف سالماً الى جامعته للافراد قوله فيخرج عنه انه تفريع ما عطف من تعريف الاسناد  
 الى غير ما هو له كما مر يعني يخرج عن تعريف الجواز العقلي الاسناد الذي لا تأويل ولا قرينة فيه كالاقتوال الثلاثة بل لا تأويل



قوله: ويدخل فيه آه عطف على يخرج داخل في التفرع المذكور أي يدخل في تعريف المجاز قول الجاهل والمتعزلي لمن يعرف حالهما إلى المذكور  
 في الاعتراض بالتأويل والقرينة وهي معرفة اتوالمها كما مر في الاعتراض قوله: أثبت الله البطل آه هذا قول الدهري قوله: وخلق الله  
الأفعال كلها هذا قول المعتزلي قوله: بالتأويل آه متعلق يدخل قوله: بكونه اسنادا آه دليل لدخول القولين المذكورين في تعريف المجاز  
 حاصله يكون الاسناد في هذين القولين إلى غير ما هو له عند المتكلم وهو الدهري والمتعزلي مع معرفة حالهما قوله: وكذا قول الدهري  
عطف على قول الدهري السابق أي يدخل فيه مثل قول الدهري السابق هذا القول للدهري قوله: أثبت الزبيح البطل آه بيان قول  
 الدهري قوله: بالتأويل آه متعلق يدخل باعتبار قول الدهري الثاني قوله: حين يظهر أنه موحد آه بيان التأويل أي يدخل فيه  
 قول الدهري حين يظهر ذلك الدهري نفسه موحدا قوله: بكونه اسنادا آه دليل لدخول قول الدهري فيه حاصله يكون الاسناد في قوله  
 اسناد إلى غير ما هو له في الواقع لأن فاعل الانبئات في الواقع هو الله تعالى لا الزبيح قوله: وكذا نحو قول الموحدة عطف على نحو قول  
الدهري والمتعزلي أي يدخل في تعريف المجاز قول الموحدة أثبت الله البطل عند قيام قرينة وهو اخفاء حاله عن الدهري بأنه موحد و  
 يظهر أنه غير معتقد لظاهر الاسناد بل ظهر من حاله أنه أسند إلى السبب لأن هذا الاسناد إلى غير ما هو له عند المتكلم من ظاهر حاله  
 قوله: بتأويل متعلق يدخل باعتبار قول الموحدة قوله: عند اخفاء حاله أي حال الموحدة بيان التأويل والقرينة قوله: واظهار أنه أي ان الموحدة  
 عطف على اخفاء حاله عطف لتفسير قوله لظاهر أي لظاهر القول قوله: بل انما اسند آه افراب عن قوله غير معتقد لظاهر أي انما اسند الموحدة  
 قوله إلى السبب بأن يكون الله تعالى سببا والفاعل الحقيقي للانبئات الزبيح قوله: لأنه إلى غير ما هو له دليل لدخول قول الموحدة لأن الاسناد في  
 قوله إلى غير ما هو عند المتكلم في الظاهر أي عند المتكلم في ظاهر حاله يكون حاله خفيا وظهورا غير معتقد لظاهر قوله لا يقال العام آه اعتراض على  
 الجواب المذكور بقوله قلت ارادة حاصله ان العام لا يتحقق الا في ضمن خاص فيلزم اما وجود العام في الشق الاول فيكون التعريف غير جامع  
 لأفراده او في الشق الثاني فيلزم استدراك قوله بتأويل كما عرفت في الاعتراض لقوله وبالجملة ان ارادة آه فحمل على المعنى الأعم  
 لا يمنع شيئا لأن العام لا يتحقق الا في ضمن انخاص وقد تبين فساد انخاص فيكون العام الذي يتحقق في ضمنه ايضا فاسدا  
فيكون الاعتراض على حاله قوله: وقد تبين فساد أي فساد انخاص في الاعتراض قوله: فكيف يجوز آه استفهام انكاري قوله: لأننا  
لقول آه سند لقوله لا يقال حاصل الجواب ان ههنا شيئا ان احد ارادة العام واثبت في تحققه فإرادة مفهوم العام لا يتوقف  
 على ارادة انخاص وهو المراد ههنا واما تحققه وان كان يتوقف على تحقق انخاص لكنه ليس بمراد ههنا كما يجوز لا يتحقق بدون انخاص  
 أي الأنواع من الانسان والفرس لكن مفهومه يوجد بدون انخاص بأنه جسم ناعم حساس متحرك بالارادة ولهنا انما نشأ من ارادة  
 انخاص بمفهومه لا من ارادة العام بعمومه وههنا المراد من العام يجوز ارادة العام بعمومه بدون ارادة ذلك الفرد انخاص قوله: و  
قد تبين ان الفساد آه اثبات يكون العام ههنا باعتبار الارادة لا باعتبار التحقق حاصله ان الاعتراض  
 المذكور انما يريد على ارادة انخاص بمفهومه ولا يريد بارادة العام بعمومه لأنه اذا اريد الأعم من قوله إلى غير ما  
 هو له فتقول الجاهل والمتعزلي لمن يعرف حالهما وان خبرا من غير ما هو له في نفس الأمر لكنهما قد دخلا في غير ما هو له  
 عند المتكلم في الظاهر وكذا اللفظ تأويل وان كان خائفا ونحوه بالنسبة إلى خروج قول الجاهل اثبت الزبيح البطل والأقوال



الكاذبة من غير ما هو عند التكلم في الظاهر لكنه ليس بضائع بنسبة عدم خروجها من غير ما هو له في الواقع وكذا بنسبة عدم خروج قول المعتزلي منه قوله فليتا مل آه إشارة الى اعتراض وجواب اما الاعتراض فهو ان قوله غير ما هو له وان ذكر مطلقاً لكنه يتبادر منه غير ما هو له في نفس الامر لا ما هو له علم منه فلا يصح ان يراد العام منه في التعريف فلا يصح الجواب المذكور بالمعنى الاظم واما الجواب فهو ان التبادر من كلام المصنف هو ان الاعم منه لانه في صدق وشمول تعريف الجواز لا افراده واخراج الاختيار عنه وهذا لا يحصل الا بالمعنى الاظم فيكون هو مراد المصنف قوله فان هذا آه اي تعريف الجواز قوله يستصعبه آه اي يشكك العلماء قال ولهذا آه هذا بيان الاعم لاخراج قول الجاهل بقوله بتاول وبيان فائدة لان ما قبل لفظ هذا يكون لما وعلته لما بعده اي يكون مشار اليه لفظ هذا علة لا بعده قوله اي ولان مثل آه تعين المشار اليه للفظ هذا بانه هو اخرج مثل قول الجاهل بغيره التأول في تعريف الجواز فني قوله وهذا شيان احدهما اللام التعليلية والثاني اسم الإشارة الى هذا فتوله ولان معنى اللام التعليلية وقوله مثل قول الجاهل آه معنى المشار اليه للفظ هذا فهذا المشار اليه علة لعدم حمل قول الشاعر الصلتان العبدى على الجواز كما سيأتي تفصيله قوله فيه آه اي في تعريف الجواز كما قال المصنف في تعريفه قوله الصلتان العبدى آه اي منسوب بعبد القيويم قبيلة وكذا الصلتان اسم شاعرين آخرين احدهما صلتان ظبي و الاخر صلتان فهمي فني توصفه بالعبدى احترازاً عنه لان هذا الشعر ليس له ما قبل هو صلتان العبدى واليه فيفسر تعين مرجع هير الجوز في قوله وتعين قائل القول قوله اشاب الصغير آه بدل من قوله فتوله الصغير مفعول شاب وكذا الكبير مفعول افنى قوله كره الغداة ومر العشي آه فاعل اشاب وافنى الكسر بالفتح الرجوع والمراد به هنا الذهاب وكذا المر الذهاب فني نسبت الكسر الى الغداة والمراد به العشي مناسبة لطيفة وهو ان ابتداء اليوم اتماماً من الغداة وانتهائه بالعشي وهو اخر النهار وجد بوجود الغداة وانتهى بمر العشي ومعنى البيت ان ذهاب الايام ومرور الليالي يجعل الصغير كبيراً والطفل شاباً والشيخ فانياً قال على الجواز آه متعلق بقوله لم يحمل اي لم يحمل الشعر المذكور على المجاز بل يكون محمولاً على الحقيقة قوله اي على ان اسناد آه الفرض منه دفع اعتراض وهو ان نسبة عدم حمل المجاز الى قول الشاعر في قوله لم يحمل نحو قوله على المجاز آه لا يصح لان الكلام في المجاز العقلي وهو انما يكون في الاسناد دلالاً في الاقوال حاصل الرفع ان هذه النسبة الى القول بحذف المضاف في قول المصنف اي لم يحمل اسناد نحو قوله آه بواسطة الجزء اعني الاسناد بحيث ان القول مشتمل على المسند اليه المسند والاسناد فالذي يوصف بالحمل المنفى هو الاسناد فقط وهو لا كان جزءاً صورياً للقول اجري وصفه على القول فيكون المعنى لم يحمل على ان اسناد اشاب وافنى الى كره الغداة ومر العشي مجاز فيكون لفظ الاسناد معنى القول باعتبار جزئه قال مالم يعلم آه ظرف لم يحمل قوله دام آه زاد الله لفظ دام للاشارة الى ان كلمة ما هنا مصدرية لان لفظ ما في مادام يكون مصدرية لا محالة فيكون دام بتاويل الدوام مضافاً الى الجملة المدخلة لكن الاسم الصريح لا يكون مضافاً الى الجملة فاولت الجملة المدخلة بضمون الجملة فيكون التقدير دوام استناد العلم والظن



ثم تقدرة قبل الدوام لأن تقدير الأوقات قبل المصادر كثيرة شائع وتلك المدة ظرف زمان لقوله لم يحل نحو قوله  
 فيكون المعنى لم يحل نحو قوله على المجاز مدة دوام انتفاء العلم أو الظن وهذا بيان حاصل المعنى وإشارة بكون اللفظ ماصدرية  
 نابعة عن ظرف المضاف إلى المصدر المؤول أي مدة انتفاء آه فلا يرد أن حذف الأفعال الناقصة لا يجوز سوى كان فكيف  
 يحذف لفظ دام معنا قال: أو يظن آه لا وجه هنا لعموم النفي كما في قوله تع لا تطع منهم آثما أو كفورا لأن كلمة أو وقعت  
 في حيز النفي فيتعلق النفي بالأحد الملبهم وانتفاء أحد الأمرين مبني على استلزام انتفاء أحدهما معا فيشترط انتفاؤها معا حتى  
 إذا تحقق أحدهما من العلم والظن يحل على المجاز قطعا ثم زاد الش لفظ لم الجازمة إشارة إلى أن قوله أو يظن مجزوم معطوف على  
 قوله يعلم المجزوم لامر فروع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم لأنه يلزم فاد لمعنى قال: إن قائله آه نائب فاعل لم يعلم  
 أو لم يظن أي قائل ذلك الشعر وهو الشاعر الصلح العبدى قال: لم يرد ظاهره آه خبر إن أي لم يرد ظاهره الشعر قوله بعدم  
 الأول آه متعلق بقول لم يحل نحو قوله آه وعليه عدم حمل قوله على المجاز لعدم التناول والقرينة فيه قوله حينئذ آه أي حين  
 عدم العلم أو الظن بإرادة ظاهره فهنا خمسة صور علم أو ظن إن قائله إرادة ظاهره فيكون حقيقة في صاتين الصورتين من  
 العلم أو الظن أو علم أو ظن إن أراد خلاف ظاهره فيكون مجازا فيها أو شك فيكون حقيقة أي فاحفظ قوله: بل حمل على  
 الحقيقة آه اضرب عن قول لم يحل نحو قوله آه يعني لم يحل قول الشاعر المذكور بالقيود المذكورة على المجاز بل يحمل على الحقيقة  
 فلا يلزم خلو اللفظ عن المعنى الحقيقة والمجازي تكون الإسناد فيه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر من حاله كما مر في قول المجازل  
 لعدم التناول والقرينة فيه قوله: لكونه إسنادا دليل على حمل القول المذكور على الحقيقة أي لكون الإسناد في ذلك القول  
 إسنادا إلى ما هو له قال: كما استدرك آه يعني إن ما ذكر من قول الشاعر الصلح العبدى لم يحل على المجاز مالم يحل العلم  
 الصحيح بتجزيه كما حصل الاستدلال المصحح للمجازية في قول إلى النجم قوله: يعني مالم يعلم ولم يستدل بشيء آه الغرض منه  
 دفع اعتراض وهو أن قوله كما استدرك تشبيه المثبت بقوله مالم يعلم أو يظن آه مع أن التشبيه في هذا القول لا يصح لأن الاستدلال  
 ليس من جنس عدم علم ولا عدم ظن ولا يشبه يكون من جنس المشبه به حاصل الدفع أنه تشبيه باعتبار فعل محذوف دل عليه قوله لم يعلم  
 لا قوله عدم العلم ملزم لعدم الاستدلال فيكون التقدير مالم يعلم ولم يستدل بشيء على عدم إرادته مثل الاستدلال كما قال الشاعر فإذا  
 زاد الش لفظ لم يستدل بطريق إعطفت مع التشبيه وفي قوله مالم يعلم تعيين المشبه به للكاف التشبيه في قول لم يعلم الكاف  
 في قوله كما استدرك منصوبا بالمحل معنى مثل مفعولا مطلقا باعتبار المضاف إليه وكلمة ماصدرية والفعل الناصب له محذوف وهو لم  
 يستدل كما قال الشاعر ففني هذا التقدير أيضا إشارة إلى العامل المحذوف له وإن المثال الآتي للمعنى أي العلم أو الظن لا للنفي أي عدم العلم أو  
 عدم الظن كما في المثال المذكور قال: على أن إسنادا متعلق استدراك بصيغة الماضي المجهول قال: يميزه بصيغة الماضي وبإضافة الإسناد  
 إليه باعتبار اللفظ قوله: بالجناب الذي إلى تعيين المسند إليه قال: في قول إلى النجم متعلق الإسناد قوله: قد أصبحت أم الخيارات  
 أصبح من الأفعال الناقصة أم الخيار اسم امرأة إشاعة تدعى خبر أصبح على متعلق تدعى ذنبا مفعول به لتدعى قوله كلمة لم اصنع  
 بالرفع مبتدأ يعيد عموم النفي وهو المناسب لتمام لأن التقدير المسند إليه المستور بلفظ كل يعيد عموم نحو كل إنسان



لم يترك كما ينبغي ولم اصنع خبره والجملة حال عن ذنب او صفته له قوله من ان رأت آه مفعول له تدعى والضمير في رأت لام الجانب  
 فاعلمه وراسي مفعول به قوله كراس الاصابع آه الاصابع هو الذي سقط شعر مقدم راسه من صلعا وجمع صلح صلعا  
 ومعنى البيت ان هذه المرأة تدعى على ذنبها لم ارتكب شيئا منه فان النساء يقعن الشيب الذي هو سبب سقوط شعر  
 راسه ويحسن الشباب قوله ميز عينه آه اى فصل عن راسي هذه جملة مفسرة لكون راسه كراسي الاصابع ومبينة لوجه  
 الشبه ولذا ترك العطف قوله اى بعد قترع آه فيه اشارة الى ان كلمة عن الثانية بمعنى بعد كما في قوله نعم لتركبين طبعا  
 عن طبق اى بعد طبق ودفع اعتراض وهو ان كلمة عن هنا غير مناسب لان القترع ليس عن القترع بل عن الرأس  
 حاصل الدفع ان كلمة عن بمعنى بعد كما في قوله نعم لتركبين طبعا عن طبق فيصح المعنى قوله وهو الشعر المجمع آه بيان معنى قترع  
 قوله في نواحي الرأس آه جمع ناحية الطرف والجانب قوله جذب الليالي آه فاعل ميز ومفعول قترع عام مقدم عليه قوله اى  
 مضى واخفاها آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان معنى الجذب كشيدن كما في التاج وهذا المعنى انما يكون في الاجسام  
 ولليل ليس منها فلا يصح اضافة الجذب الى الليالي حاصل الدفع ان الجذب هنا بمعنى المضى والاختلاف لا بمعنى الجذب  
 والميل وللد قوله وفي الاساس آه تأييد واستشهاد لكون الجذب بمعنى المضى والاختلاف حيث قال فيه مضى عامة  
 اى اكثره قوله البطي واسعى آه كلاهما صيغة المؤنث خطاب بالليل قوله حال من الليالي آه بيان تعلقها بما قبله قوله  
 على تقدير القول آه دفع اعتراض وهو ان حالتها غير صحيح لان الانشاء لا يقع حالا حاصل الجواب بتلاشه اوجه الاول  
 بتقدير تسليم الحالية والثالث بالمنع الاول بقوله على تقدير القول آه والثاني بقوله ويجوز ان يكون الامر بمعنى الخبر  
 والثالث بقوله ويجوز ان يكون منقطعا آه قوله اى مقولا فيها ذلك آه بيان حاصل المعنى على الحالية بتقدير القول اى  
 مقولا في حق الليالي بالبطوة والسرعة فيكون المعنى مقولا في حقها من الناس حين السير البطي البطي وحين السير السريع  
 اسعى او مقولا من الشاعر لانه لا يبال بعد التميز المذكور بها كيف كانت من البطوة والسرعة قوله ويجوز ان يكون  
 الامر بمعنى الخبر آه اى يجوز كونها حالين عن الليالي يكون الامر بمعنى الخبر والمعنى حال كونها بطيئين او تسرعين وانما  
 عبر عن الخبر بالامر على هذا التقدير للدلالة على انها ما مورات بامرهم نعم ومسمرات - لحكمه نعم لامن الناس ولا من  
 الشاعر قوله ويجوز ان يكون منقطعا آه عطف على يجوز الاول اى يجوز ان لا يكون حالا بل منقطعا عن الاول بحسب  
 الاعراب ومما انفك بطريق الانتفات كان الزمان نال له ما تقول فيما حدث فاجاب بانه راض لما يفعل اسرع فيه  
 او بطا قوله اى اصنعى ما شئت آه بيان حاصل المعنى على تقدير الانقطاع عن الاول قوله ايها الليالي آه بدل من ضمير  
 اصنعى قوله فلا يتفادى الحال عندي آه بالسر والعسر قوله بعد ذلك آه اى بعد التميز المذكور بجذب الليالي قوله جازان آه  
 في قوله على ان اسناد ميزه آه بيان الاعراب قال بقوله آه الباء السببية اى يقول ابي النجم قوله متعلق باستدل آه في  
 قوله كما استدل آه تعيين متعلق الجار قال عقيب آه صفة قوله قوله اى عقيب قوله آه تعيين مرجع الضمير قوله ميزه آه تعيين



قوله في الشرح قال انشاء آية بيان القول في بقوله اي فنادى عدم قوله اي ابا النجم او شعرا آية تعيين مرجع الضمير المنسوب  
 بانه راجع الى ابي النجم او شعرا آية قال قيل الله آية فاعل انفي قوله اي امره آية دفع اعتراض وهو ان المتبادر ان قوله اطلع  
 فيما بعد بيان او بدل عن قوله قيل وهو لا يصح لان القيل مصدر بمعنى القول واطلعي صيغة امر فلا يكون بينهما موافقة حاصل  
 للدفع ان القيل ليس بمعنى القول المصدر بل بمعنى الامر فيكون موافقا مع الامر اي اطلع قوله وارادته آية دفع اعتراض  
 اخر وهو ان المتعارف في اسناد الافعال الى ارادة الله تعالى لا الى قيله و امره حاصل الدفع ان امره ليس الارادة لكونه نعم  
 فاعلا مختارا فالنسبة الى امره نسبة الى ارادته فلا يخالف المتعارف قوله حتى اذا وراك انفق فارجعي آية كلمة حتى ابتداءية  
 والوردى الاستسار الا انفق جوارب السماء الرجوع العود الخطاب مع الشمس والمعنى حتى اذا استرك استبها الشمس انفق للمغرب  
 فارجعي الى انفق المشرق واطلعي منه وبعده هذا البيت يا بنت عمى لا تلوموني والجمعى الراديت العزم زوجة ام الحيا والخطاب  
 معهما والجمهور النوم كافي قوله نعم وقيل من الليل ما يجمعون قوله فانه يدل آية فان قول الى النجم فانه قيل الله  
 آية العوض منه تمام الدليل على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قوله مجاز بحيث ان اسناد الفناء الى امر الله وارادته من  
 شأن المسلم الموحد القوى بان الله نعم هو البدي والمعيد والمنشئ والمعنى قوله فيكون الاسناد آية تفريع مما قبله قوله بتأول  
 اي قرينة قوله بناء آية علمه لقوله فيكون الاسناد قوله على انه آية اي جذب الليالي سبب اوزمان التميز المذكور قال آية امره  
 لافرع من تعريف المجاز العقلي شرع في اقسامه لان تعريف الشيء يعلم الوجود الذهني وبالاقسام الوجود الخارجي فيكمل  
 الشيء باعتبار وجوده معلوما فان قيل ما لوجه في انه تعرض لاقسام المجاز دون الحقيقة مع ان هذه الاقسام جارية في الحقيقة  
 ايضا وامثلة ما هذه الامثلة بعينها لكن اذا صدرت عن الدهري على اعتقاده قلنا تركه هذه في الحقيقة بالمقابلة فان قلت  
 لم لم يفعل الامر بالعكس مع ان الحقيقة اصل من المجاز قلت المجاز ضروري يكون لتعذر المعنى الحقيقي فيجوز للمتوهم ان يتوهم  
 عدم جريان هذه الاقسام فيه لان التقسيم في الشيء يوجب التعميم فيه فلا تعميم في المجاز لكونه ضروريا فلهذا تعرض فيه لذكر  
 الاقسام ليدفع التوهم المذكور قوله اي المجاز العقلي آية تعيين مرجع الضمير قال لان طرفه آية اي اي طرفي المجاز العقلي دليل  
 لانها اقسامه في الاربعة كما هو الظاهر قوله وهما المسند اليه والمسند آية بيان الطرفين قال اما حقيقتان آية اي استعمالا فيما وضع  
 له قوله وضعيتان آية اي لغويان قال نحو ابنت الربيع البقل آية فالانبات والربيع استعمالا فيما وضعه لكن نسبة الانبات الى  
 الربيع مجاز قال او مجاز بان آية اي استعمالا في غير ما وضعه قوله وضعيتان اي لغويان ايضا قال نحو احي الارض شباب الزمان  
 الارض مفعول وشباب الزمان فاعل اي قوله فان المراد آية دليل لكون الطرفين في المثال المذكور مجازا لغويا والاسناد فيه  
 مجاز عقلي حاصل ان المراد باحياء الارض استعداد القوى النامية فيها واحداث نضارتها باقسام النبات وهو المعنى المجازي  
 ومعنى الحقيقة للاحياء اعطاء الحياة للحيوان وهو عبارة عن صفة تقتضي الحس والحركة الارادية تتعلق بالبدن والروح ولا  
 يتعلق بالارض حقيقة وكذا المراد من شباب الزمان ازدياد قوة الارضية النامية وهو المعنى المجازي ومعنى الحقيقة لشباب



الزمان هو كون الحيوان في زمان يكون حرارته الأصلية الطبيعية قوية مشتعلة وهذا ليس بموجود في الزمان حقيقة قوله  
تتبع آه برانكختن وآماده شدن قوله القوى آه جمع قوة قوله النامية فيها آه أي في الأرض أي الزيادة فيها قوله واحد  
نضار بها آه أي إيجاد نضارة الأرض أي تازكي قوله ازدياد قوتها آه أي قوة الأرض قوله الغريزية آه الطبيعية الأصلية  
قوله مشبوبة آه أي موقدة الشب افروض أن الشمس قوله أي قوية مشتعلة أو تفسير مشبوبة بالمشهور قال والمختلفان آه  
بان أحد طرفي الأسناد حقيقة والآخر مجاز قال نحو انتبت البقل شباب الزمان آه البقل مفعول مقدم وشباب الزمان  
فاعل مؤخر للأنبات فالأنبات على المعنى الحقيقي والمراد بشباب الزمان معناه المجازي وهو ازدياد قوته النامية والآن  
مجازي قوله فيما آه أي في أسناد بيان اختلاف الطرفين بالحقيقة والمجاز كما مر قوله واحي الأرض الربيع آه الأرض مفعول  
مقدم والربيع فاعل مؤخر للأحياء فالأحياء باق على المعنى الحقيقي لكن السند إليه هو الربيع المراد منه المعنى المجازي وهو ازدياد  
قوتها النامية فيكون السند على المعنى الحقيقي والسند إليه على المعنى المجازي والأسناد فيهما بينهما مجازي قوله في عكسه آه أي  
عكس المثال الثالث قوله وبهذا التقسيم آه الغرض منه دفع اعتراض وهو أن الكلام في المجاز العقلي وهو يكون في الأسناد لا  
في الطرفين فهذا التقسيم مخالف عما نحن فيه لأن كون الطرفين مجازيين أو حقيقيين بحث مجاز لغوي أو حقيقة لغوية حاصل  
الدفع أن هذا التقسيم ليس مخالفا عما نحن فيه لأن التقسيم في الطرفين مستلزم لتقسيم الأسناد بالعرض وهو البحث عنه قوله  
وفيهِ تنبيه آه أي في هذا التقسيم تنبيه الغرض منه دفع اعتراض وهو أن هذه الأقسام في غاية الظهور فلا حاجة إلى ذكرها حاصل  
الدفع سلمنا أنها في غاية الظهور لكن في ذكرها فائدتين أحدهما دفع توهم من أنه إذا كان الأسناد مجازيا بين الطرفين  
فيكون الطرفان اليمين فمجازيين فدفعه ليس الأمر كذلك لأن الأسناد المجازي لا يخرج طرفه عن الحالة التي يكون عليها من  
الحقيقة والمجاز بل حال الطرفين كالباقي الفاظ المستعملة قد يكون ذلك الباقي حقيقة وقد يكون مجازا فكذا طرف الأسناد  
المجازي قد يكون حقيقة وقد يكون مجازا وثانيهما دفع توهم آخر من أنه إذا كان الأسناد مجازيا والطرفان مختلفين  
يلزم اجتماع مجازين أي العقلي واللغوي إذا كان الطرفان أو أحدهما مجازا لغويا أو يلزم حقيقة لغوية ومجاز عقلي  
وبالعكس إذا كان الطرفان أو أحدهما حقيقة لغوية وهذا اجتماع الوصفين المتضادين وهو باطل حاصل الدفع أن  
اجتماعها ليس من جهة واحدة لأن المتصف بالمجاز اللغوي هو طرفي الكلام والتصف بالمجاز العقلي هو الأسناد والاستبعاد  
فيه لأن المستبعد هو التوافق أو واحد بهما وهنا ليس كذلك وكذا الاستبعاد في اجتماع المجاز العقلي والحقيقة اللغوية  
أو المجاز اللغوي والحقيقة العقالية لأن المجاز العقلي في الأسناد والحقيقة العقلية في طرفه وكذا المجاز اللغوي في طرفه  
والحقيقة في الأسناد فلا يلزم كون الشيء الواحد حقيقة ومجازا باعتبار واحد بل باعتبارين فلا استبعاد فيه قوله لا يخرج  
طرفه آه أي طرف الأسناد المجازي قوله عما هو عليه آه أي عن حاله يكون ذلك الطرف على تلك الحالة من الحقيقة و  
المجاز قوله بل حاله آه أي حال طرف الأسناد المجازي قوله لجمال سائر آه أي باقي الالفاظ قوله في أنه متعلق لقوله لجمال



سائر الالفاظ والضمير المنسوب راجع الى سائر الالفاظ يعني ان باقى الالفاظ المستعملة قد يكون حقيقة وقد يكون مجازا فكل  
 طرفى الاسناد المجازى قد يكون حقيقة وقد يكون مجازا قوله وزالة آه عطف على قوله تنبيه آه قوله من اجتماع مجازين آه  
 بيان ما فى قوله لما عسى آه قوله وان كانا مختلفين آه اى المجازان او الحقيقة والمجاز مختلفين فيه اشارة الى دفع استبعاد هذا  
 الاجتماع وقد مر تقرير الاستبعاد وزالة الله على مذهب المصردا على مذهب السكاكى فاحد المجازين اعنى العقلى فى كل  
 الكلام والاخر اعنى المجاز اللغوى هو فى جزئه اعنى الطرفين وكذا التصرف بالحقيقة العقلية هو الكل وبالمجاز العقلى هو  
 الجزء وعلى هذا القياس قوله وانحصار الاقسام فى الاربعة ظاهرا الغرض منه توصيف ما عرفه المصرد من الحقيقة والمجاز  
 بالقرينين المذكورين دون ما عرفهما السكاكى لان على تعريف المصرد لهما يكون انحصار اقسام المجاز فى الاربعة ظاهرا  
 بخلاف ما عرفهما السكاكى لانه لا يكون منحرا فى الاربعة لوجود قسم آخر عنده وهو اسناد الجملة الى المبدأ مثل زيد نهارة  
 صائم لانه صرح فى تعريف الحقيقة والمجاز اللغويين بالكلمة والجملة ليست بكلمة فلا ينحصر الاقسام عنده فى الاربعة قوله  
 لانه اشترط آه دليل لظهور الانحصار على مذهب المصرد حاصله ان المصرد عرف الحقيقة العقلية والمجاز العقلى بان يكون  
 السند فعلا او معناه كما مر من تعريفهما الفعل او معناه لا يكون الا مفردا لانهما من اقسام الكلمة والمأخوذ بهما الا افراد  
 وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز ولا واسطة بينهما فيه فيكون المجازى العقلى باعتبار ذلك الطرفين اربعة اقسام كما  
 هو المذكور فى المتن قوله كل مفرد مستعمل آه قيد المفرد بالاستعمال لان اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى بالحقيقة والمجاز عند اهل  
 العربية بخلاف اهل الميزانية قوله فالمجاز فى قولنا زيد نهارة صائم آه الغرض منه دفع اعتراض وهو اننا لانسلم ان السند  
 لا يكون الا مفردا لان الجملة قد تسند الى المبدأ نحو زيد نهارة صائم والجب احيانى طلاقا مع كون هذا الاسناد مجازا عنده  
 فلا يصح الانحصار عنده اليه لوجود هذا القسم حاصل الدفع ان فى المثال المذكور اسناد صائم الى ضمير نهارة مجازا وكذا اسناد  
 احيانى الى اللاقات مجازا وبما ليس الا مفردين لا اسناد جملة نهارة صائم الى زيد وكذا اسناد احيانى طلاقا مجازا حتى يرد  
 ما يرد لان اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبدأ ليس بحقيقة ولا مجاز عند المصرد كما مر قوله واما على مذهب السكاكى آه عطف على  
 قوله على مذهب المصرد فيكون المعنى وانحصار الاقسام فى الاربعة اما على مذهب السكاكى ففيه اشكال وبيان ان  
 الكلام المشتمل على اسناد الجملة الى المبدأ كما مر فى المثالين يوصف عنده بالمجاز والحقيقة العقلية كما مر مع ان تلك  
 الجملة ليست عنده حقيقة لغوية ولا مجازا لغويا لانه صرح فى تعريفها بالكلمة كما سيجى فى الفن الثانى والجملة ليست بكلمة  
 بل هى كلام واليه ان السكاكى لم يصرح ان المجاز اللغوى قسمان مفرد ومركب حتى يكون تعريف المذكور للمفرد والركب  
 ويصح المحصر فلا ينحصر المجاز العقلى عنده فى تلك الاقسام الاربعة والجواب عنه ان المراد بكلمة فى تعريفها مطلق اللفظ وهو  
 شامل للجملة اليه فيكون المركب عنده اليه مجازا لغويا فيصح حصر المجاز العقلى باعتبار طريقه فى الاقسام الاربعة فان قلت  
 ان هذا اخذ المجاز فى التعريف بهر شيع قلنا ان اخذ المجاز فى التعريف شيع عند عدم القرينة وهذا وجد القرينة وهى تمثله فى



الاستعارة التمثيلية التي هي قسم من المجاز اللغوي بما هو مركب نحو اني اراك تقدم رجلاً وتؤخر اخرى فصيح المحر عنده اليه  
 بحيث انه قسم المجاز اللغوي الى الاستعارة وبغيرها ثم قسم الاستعارة الى التمثيلية وبغيرها ثم اورد المثال للاستعارة التمثيلية  
 بما هو مركب قطعاً مثل اني اراك تقدم رجلاً وتؤخر اخرى شبهة بهذا الصورة بصورة من ترددوا اذا ثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت  
 وصفها بالحقبة اليه لان كلما يوصف بالمجاز باعتبار استعماله في غير الموضوع لم يوصف بالحقبة باعتبار استعماله في الموضوع له لان  
 المجاز فرس الحقيقة واليه يجاب عنه بان التعريف الذي صرح السكاكي به بالكلمة انما هو للمقسم فاقص منها ما اعني الحقيقة اللغوية  
 والمجاز اللغوي في المفرد بناء على انها اكثر دروداً واشهر استعمالاً مما قال الله وفي تعريف المجاز العقلي ناقلاً عن السكاكي  
 بانه الكلام للفاديه خلاف ما عند المتكلم اه من انه تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة واليه يمكن الجواب عنه بان المراد  
 بالكلمة في تعريفها ما هو اعم حقيقة او حكماً والجملة التي وقعت خبراً وان لم تكن كلمة حقيقة لكانها كلمة حكماً لان اسنادها  
 بين طرفيها ليس بمقصود لذاته بل المقصود اسنادها الى البتة فلا تكون تلك الجملة كلاماً بل هي كلمة حكماً فصيح المحر عنده  
 اليه قال وهو في القرآن كثير اه الغرض منه رد على اصحاب الظواهر الزاعمين على عدم وقوع المجاز العقلي واللغوي في القرآن  
 لكونه موهماً للكذب والعجز لان ترك الحقيقة والاثبات على المجاز مع عدم صدور الفعل عن الفاعل المجازي في الواقع كذب  
 ان قد عرفت ان الحقيقة والافعور والقرآن منزوع عن توهم الكذب والعجز كما انه منزوع عن حقيقة ما حصل الرد بوجوه الاول  
 ان وقوع المجاز في القرآن كثير فلامعنى للافتكار كما سيجي من الامثلة في الكتاب والثاني انه لا إيهام للكذب والعجز مع جود  
 القرينة المانعة للمعنى الحقيقي والثالث ان مدار المجاز في الكلام على المحاسن واللطائف وبه يفوق الكلام فصاحة وبلاغة  
 وبراعة فاذا انكر المجاز في القرآن يلزم خلو القرآن عن المحاسن واللطائف وهو باطل بديهته لان كلامه تعالى حامل لجميع المحاسن  
 اللفظية والمعنوية قوله اي المجاز العقلي اه تعيين مرجع الضمير قوله في القرآن اه متعلق بما بعده اي كثير قدم عليه لجود الاهتمام  
 بالقرآن لا للهمز حتى يلزم الكذب فانه كثير في غير القرآن اليه كالاحاديث النبوية وبغيرها من كلام العرب قوله كثير اه المراد  
 بالكثرة هي الكثرة في نفسه لا بالنسبة الى الحقيقة حتى يكون الحقيقة قليلة بالنسبة اليه ويكون كلام المصنف كاذباً لكون الحقيقة في  
 القرآن اكثر من المجاز في الواقع قال واذا تأملت عليهم آياته اه مثال لوقوع المجاز العقلي في القرآن فان نسبة الزيادة في  
 هذه الآية الى الآيات مجاز لان زيادة الايمان فعل الله نعم والآيات سبب لها قوله اي آيات الله اه تعيين مرجع الضمير قوله  
 لم يقل منه قوله نعم اه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لم يقل المصنف في بيان المثال منه قوله نعم او نحو قوله نعم مع انه مشهور في  
 مثل هذه المقامات من ذكر المثال بعنوان منه او نحو بعد قاعدة كلية والمصنف ذكره على سبيل التعداد من الامثلة ولذا لم يعطف  
 ما بعده عليه من الامثلة لان العطف انما يكون في حاله محل من الاعراب والمعدود لا محل له منه لانه موقوف مبنى حاصل الرفع  
 انه لم يقل لك لا إيهام اخذ الآية بطريق الاقتباس بحيث ان تكون الآية دليلاً على اثبات المجاز العقلي في القرآن بان  
 يكون ضمير عليهم راجعاً الى منكري المجاز فيه وان كان باعتبار المعنى الاصل راجعاً الى المؤمنين الموحدين فيكون المعنى واذا تأملت



على منكسرى فموقع الجاز في القرآن آياته زادتهم تصديقاً بوقوع الجاز العقلي في القرآن كثيراً ولو قال منه قوله تعاد ونحوه  
 فيكون مجرد تمثيل ولا يكون فيه إشارة الى الاقتباس المذكور مع انه من المحسنات البديعية قوله ايها المالاقتباس ان  
 مفعول لم يقل والاقتباس عبارة عن ان يأتى بشئ من لفظ القرآن او الحديث في كلامه من غير اشارة الى انه من القرآن  
 او الحديث قوله وان المعنى آه اي معنى الآية المذكورة عطف على الاقتباس داخل تحت اللام الجازية اي ايها المالاقتباس  
 واذا تليت آه فيكون عطف تغير للاقتباس باعادة الحرف العاطف به ليس تفسير معنى الآية بل بيان دليل لوقوع  
 الجاز في القرآن بهذه الآية بطريق الاقتباس قوله المقصود اي المقصود الاصلى بذكر هذه الآية هي اثبات الجاز  
 العقلي في القرآن بان اسناد زادتهم الى ضمير الآية مجازاً فالغرض من هذه العبارة تطبيق المثال بالمثل سواء كان بطريق  
 توهم الاقتباس او بدونه قوله لانما فعل السد آه دليل للكون للزيادة الى الآية مجازاً لان زيادة الايمان فعل السد في  
 الحقيقة والآيات سبب الزيادة عادة ومسئلة زيادة الايمان مختلفة فيها مذكورة في كتب العقائد من ان الايمان لا يزيد  
 في نفسه لانه عبارة عن التصديق القلبي الذي يبلغ حد الجزم والاذعان ولا يتصور فيه زيادة ولا نقصان بالطاعة و  
 العصية فالمراد بالزيادة زيادة المصدق عليه اي الاحكام او المراد بها الثبات والدوام عليه او زيادة ثمرته واشراق نوره  
 والتفصيل موضع آخر قال يذبح ابنائهم آه مثال آخر لوقوع الجاز العقلي في القرآن قوله نسب الى فرعون آه تطبيق المثال  
 بالمثل حاصل ان ذبح ابنائهم اسرائيل فعل جيش الفرعون حقيقة لكنه نسب الى فرعون مجازاً لانه سبب أمرهم قال يترفع  
 عنهما بالاسم آه مثال ثالث لوقوع الجاز في القرآن قوله نسب لترع اللباس آه تطبيق المثال بالمثل حاصل ان ترع  
 اللباس عن آدم وحوى مفعول الله تعالى حقيقة لكنه نسب الى الشيطان لانه سبب الترع بالواسطة لان سبب الترع  
 بالذات هو اكل الشجرة وبذلك الاكل وسوسة الشيطان ومقاسمته بايها انه لها من الناصحين قوله الى ابليس آه متعلق  
 بنسب قوله لان سببه آه اي سبب ترع اللباس قوله وسوسة ومقاسمته آه الضمير ان في كليهما الى الابليس قوله ايها آه  
 مفعول المقاسمة وضمير التنبيه لآدم وحوى حاقوله انه ايها الضمير المنسوب الواحد راجع الى ابليس والمجرور التنبيه لآدم وحوى  
 به ايمان مقاسمة ابليس قال يومه يجعل الولدان شيباً آه مثال رابع لوقوع الجاز في القرآن اول الايات فكيف تتقون ان  
 كفرتم يومه يجعل الولدان شيباً الآية اصل تتقون تتقون من دق يقي وقاية التاء الاولى حرف المضارعة والثانية  
 تاء باب الافتعال ثم ابدلت الواو بالتاء وكما هو القاعدة في باب الافتعال ثم ادغمت التاء بالتاء فصارت تتقون والافتعال  
 متعدي مفعولين والاول محذوف اي انكم والثاني يومه على حذف المضاف اي عذاب يوم فيكون المعنى فكيف تتقون  
 انفسكم عذاب يوم يجعل الولدان شيباً قوله تعب آه بصيغة الماضي المجهول ونائب فاعله يومه ومصدره بمعنى المفعول خبر متدا  
 محذوف اي هو منصوب الغرض منه دفع ما يتوهم من ان الظاهر انه مفعول فيه لانه ظرف قوله اي كيف تتقون يوم القيامة  
 آه نفى هذا التفسير اشارة الى ان المضارع للاستقبال لا المحال لان يوم القيامة في الاستقبال وزاد يوم القيامة



لاظهار استقبال المضارع وكذا للاشارة ان التبيين في يوم عطف من مضارع اليه وهو يوم المذكور في الآية منقول به بيان تفسير  
 يوم القيامة كما قال الشارح بذكر المضارع قوله ان لم يثبت على الكفر آه هنا معنى قوله ان كفرتم ففي هذا  
 التفسير اشارة الى ان قوله تع ان كفرتم نزل منزله الايام <sup>التي</sup> والليقتى المنقول قوله : يوما يجعل الولدان آه يوما منقول  
 تنقون على ما قاله الشارح والضمير في يجعل راجع لذلك اليوم فيكون المعنى فكيف تنقون انفسكم في يوم القيت  
 ان لم يثبت على الكفر يوما يجعل ذلك اليوم الاطفال شيوعا لشدة هول والاحزان فيه قوله : بنسب الفعل آه الى جعل  
 تطبيق المثال بحيث ان جعل الولدان شيوعا هو فعل الله تع حقيقة لكنه نسب الى الزمان وهو اليوم مجازا  
 لانه يقع فيه قوله : وهذا كناية عن شدة آه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه يفهم من ظاهري هذه الآية ان يجعل  
 الولدان في يوم القيت شيوعا مع ان الامر ليس كذلك بل هم يكونون في يوم القيت على حاله الاصلية ؟ حاصل الدفع ان الآية  
 ليست مبنيّة على الحقيقة بل هي كناية عن شدة ذلك اليوم وكثرة البهيم والاحزان فيه لان عند كثرة الاحزان يتسارع  
 الشيب او كناية عن طول ذلك اليوم بحيث ان الاطفال يبلغون فيه زمانا شبيها بزمان الكهولة والضمير في شدة وكذا في قوله فيه اليوم المذكور  
 قوله لانه يتسارع آه الضمير للمثال دليل لكون الجمل المذكور كناية عن شدة قوله : وعند لقائه الاحزان آه اتفقا ثم انكشروا والركم  
 قوله : الشيب آه فاعل يتسارع قوله : او عن طوله آه عطف على قوله عن شدة آه وجب ان لمكان حقيقة قوله : لان الاطفال  
 دليل لكون الجمل المذكور كناية عن طوله قال : واخرجت الارض آه مثال خامس لوقوع المجازة في القرآن والضمير  
 في اتقائها للارض قوله : جميع ثقل آه يفتح الشاء وسكون القاف وفتحها بيان معنى الاثقال باعتبار المفرد لان معرفة الجمع  
 يكون باعتبار المفرد قوله : اي ما فيها آه اي في الارض هذا تفسير الاثقال والغرض منه اشارة الى ان المعنى التقوى للثقل وهو  
 متاع البيت ليس مراد في الآية بل المراد منه المعنى لعموم وهو جميع ما في الارض من المدفونات والمخزونات اي اخرجت الارض  
 جميع ما فيها قوله : من الدفائن والمخزائن آه بيان ما اي الموتى والكهولة قوله : بنسب الاخراج الى مكانه اي مكان الاخراج  
 تطبيق المثال بالمثل له بحيث ان اخرج الاثقال فعل الله تع حقيقة لكنه نسب الى المكان وهو الارض مجازا فان قلت  
 فلم مثل المص بامثلة خمسة مع ان المثال الواحد كاف في ايضا ح المقصود ؟ قلت اورد الامثلة المتعددة للتبني على ان  
 وقوع المجازة في القرآن ليس مختصا بقسم واحد بل بطرق مختلفة فالاول مثال لكون الاسناد المجازي الى سبب محض فقط والشاء  
 مثال لكونه الى سبب آخر والثالث مثال لكونه الى السبب بواسطة سبب آخر كما يظهر من الامثلة وتفصيل الشرح  
 والرابع مثال لكونه الى الزمان والخامس مثال لكونه الى المكان قال : وهو غير مختص بالخبرة عطف على قوله وهو في القرآن كثير من عطف  
 جملة على جملة وفي بعض النسخ وغير مختص بالخبرة فعلى هذا يكون عطف على قوله كثير النسخة الاولى او الاولى لان الثانية توهم خلاص  
 المقصود وهو ان يكون المعنى انه غير مختص بالخبرة في القرآن فقط بل الله المعطوف عليه عليه مع ان الامر ليس كذلك لانه في غير القرآن  
 غير مختص بالخبرة بل يبي في الانشاء فيحتاج الى تصحيح فيقال ان فيه اللطاف اعني قوله في القرآن ههنا غير ما قوله : كما يتوهم آه لغرض  
 من بيان فائدة عبارة لهم ورجعها باقيلها وهو دفع اتوهم من كون المجازة العقلية مختصا بكلام الخبري وهذه التوهم



نشأ من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الجبري لانها من اوصاف الجبر قوله:  
 من تسميته آه اي المجاز العقلي كما قال ابن ابي عمير في قولهم ومنه مجاز العقلي ووجه التوجه  
 ان المراد باثبات النسبة الاتباع او الوقوع وهما يقتضيان المحكم عنه وهو لا يكون الا في الجبر  
 القضية فيتوجه من اختصاصه بالكلام الجبري دون الانشاء واما توهم اختصاصه من ذكره  
 في احوال الاسناد الجبري فظاهر كونه فيه قال: بل يجري في الانشاء آه هذا لقرع  
 بما علم ضمنا من قوله غير محقق بالجبر آه وتمهيد للمثال الآتي بقوله نحو يا همامان آه قال: يا  
 همامان آه في صرخا آه اي قمار هذا مثال لكون المجاز العقلي في انشاء الامر لان ابن  
 امرئ نسب الى همامان بناء القصر مجازا لانه في الحقيقة فعل العمل والجيش قوله: فلا يخرجكم  
 من الجثة آه مثال لكون المجاز العقلي في انشاء النهي لان لا يخرجكم نهى تب عدم  
 الخروج الى الشيطان مجازا لان الخروج وعدمه فعل الله تعالى حقيقة والشيطان سببه قوله:  
 قات البناء فعل آه تطبيق المثال مع المثل ودليل لكون المجاز العقلي في انشاء الامر  
 كما مر قوله: وكذا الاخراج آه تطبيق المثال الثاني ودليل قوله: ومثله آه اي مثل يا همامان  
 ابن ابي صرخا آه قوله: فليبت الزبيح ماضيا آه مثال لكونه في الامر باللام في الزمان لان الانبات  
 فعل الله نعم حقيقة نسب الى زمان الزبيح مجازا فصل الشئ عما سبق لان ما سبق كان في كلام  
 رب العزت وهذا في كلام العباد وكذا ما بعده قوله: وليصعد نهارك آه مثال لكونه في الامر  
 باللام في الزمان ايضا لان الصوم فعل اشخص حقيقة نسب الى النهار مجازا قوله: وليعبد  
 جذك آه مثال لكونه في الامر باللام في المصدر لان الجذ فعل اشخص حقيقة نسب الى المصدر مجازا  
 قوله: وما اشبه ذلك آه اشارة الى عدم انحصار المجاز العقلي في الامثلة المذكورة بل  
 يجري في غير ما يفتق قوله: مما اسند الامراء بيان لقوله وما اشبه ذلك قوله: الى ما  
 اي ما على او نائبه متعلق اسند هذا بدل من قوله مما قوله: صدور الفعل آه في الامر  
 قوله: او اترك عنه آه في النهي والضمير المجزوء في عنه راجع الى كلمة ما ولفظ عنه متعلق  
 بالصدر والترك كليهما قوله: ومنه آه اي من المجاز العقلي في الانشاء قوله: اجرو  
 النهر آه مثال لكونه في الامر المحط في المكان لان الجريان فعل الماء حقيقة نسب  
 الى النهر مجازا قوله: ولا تطع امروسلان آه مثال لكونه في النهي في المصدر لان الاطاعة  
 فعل في الامر وهو المنقول حقيقة اذ اصله لا تطع فلانا في امره وانما فعل هذين المثالين  
 عما قبل بكلمة منه لكون المجاز في النسبة الاتباعية وما سبق في النسبة



الاسنادية وهم ممثلان قوله: على ما اشرنا اليه آه بقوله فان قيل كميلاً ما يطلق  
المجاز العقلي علماً يشمله هذا التعريف آه فيما سبق في بيان امثلة المجاز العقلي قوله: وكذا  
ليت النهر جارا آه مثال لكونه في التمتي في المكان لان الجريان فعل الماء حقيقة و  
النهر مكان له قوله: اصلاً تلك تامة آه مثال لكونه في الاستفهام في السبب اذ  
أصله اتامر ربك بصلواتك ان نترك ما يعبد آبائنا وانما فصل بين المشالين  
عاقبة لانها ليس في الأمر وليس بمثلان ما سبق قوله: ونحو ذلك آه مما يكون الاسناد  
المجازي في الانشاء وأعلم انه فصل من ضرب مجموع اقسام الحقيقة العقلية والمجاز العقلي  
اربعة وعشرون اقساماً اربعة للحقيقة العقلية وعشرون للمجاز العقلي كما عرفت ذيل قولهم  
وله ملاسات شتى آه وايضا قد علم من تعريفها اربعة اقسام آخر لكل واحد منها من مطابق  
الواقع والاعتقاد جميعاً وعدم مطابقتها جميعاً ومطابقة الواقع فقط ومطابقة الاعتقاد فقط في  
الحقيقة العقلية وقس على ذلك في المجاز العقلي فتحصل من ضرب مجموع اقسامها اربعة  
وتسعون اقساماً ستة عشر للحقيقة العقلية ومثلثون للمجاز العقلي ثم باعتبار مجازية  
الطرفين وحقيقتها تحصل لكل واحد منها اربعة اقسام آخر اربعة للحقيقة العقلية واربعة للمجاز العقلي  
كما قال المصنف واقسامه اربعة فتحصل من مجموع اقسامها ثلاثمائة واربعة ومثلثون اقساماً اربعة  
وستون للحقيقة العقلية وثلاثمائة وعشرون للمجاز العقلي ثم لكل واحد منها ثلاث اقسام اخر من المجاز  
العقلي في النسبة الإضافية والالفاظية والانشائية وكذا هذه الاقسام الثلاثة للحقيقة العقلية كما  
فيكون مجموع اقسام المجاز العقلي ثلاثمائة وثلاث وعشرين ومجموع اقسام الحقيقة العقلية سبعة  
وستين وهذه خلاصة اقسامها فتشكروا غنتم قال: ولا بد له اه الغرض منه تقسيم القرينة

المستفادة من قوله بت قول في تعريف المجاز الى قسمين لفظية ومعنوية

ثم المعنوية الى الاستحالة عقلية او عادة والصدور الكلام

عن الموقد بان يكون مقسوماً الى الزمان كما سيجي

فكان هذا القول بمنزلة البيان

لقوله بت اول في تعريف المجاز

ثم القرينة فعيلة بمعنى

المفعول اي مقرونة او

بمعنى الفاعل



اى مقارنة قول اى للجهاز العقل اى تعين مرجع الجور قوله صارفة عن اداة ظاهره اداى ظاهر الاسناد صفة كاستنفة  
 للقرينة اى مانعة عن ارادة اسناد المحقق فيه اشارة الى ان تلك القرينة لتعين المعنى المجازى وترك المعنى الحقيقي  
 وليست هذه القرينة مثل قرينة المشترك لانها تعين ارادة البهم لا الترك المعنى الحقيقي قوله لان التبادر اى علة لقوله لا بد  
 له من قرينة اى حاصله ان عند انتفاء الفوتة لا يفهم المعنى المجازى لان التبادر الى الفهم المعنى الحقيقي قال لفظية اى صفة القرينة  
 وتفسيرها قوله من قوله افناه اى بيان ما لان لفظا قيل فى قوله قرينة على كون اى النجوم موحدة امونا فمكون اسناد ميزنى قوله  
 الى الزمان مجازا كما مر قال او معنوية اى كلمة او لافعة الخلق لالافعة الجمع لانه قد يجمع القرينتان قال كاستحالة قيام اى  
 مثال للقرينة المعنوية على تعذر المعنى الحقيقي قوله اى المسند اليه المذكور اى فيه اشارة الى ان المذكور اسم صفتى يقتضى الموصوف  
 وهو هنا المسند اليه بقوته ذكر المسند لانه لا يكون الا للمسند اليه قوله مع اى مع المسند تعلق المذكور قال عقلا اى يكون  
 امتناع قيام المسند بالمسند اليه باعتبار العقل بان يعد العقل ذلك القيام محالا ومنتعا كما سيعلم من المثال المذكور فى المتن  
 قوله اى من جهة العقل اى بيان معنى قوله عقلا فان قيل يعلم من هذا التفسير ان نصب قوله عقلا على التمييز كما يدل عليه كلمة من مع  
 انه لا يصح لانها تميز عن المفرد اى الاستحالة فقط بدون لحاظ الاضافة الى القيام او عن النسبة اما الاول فلان الاستحالة  
 ليست بحكم الذات لان انقام الاستحالة الى العقلية والعادية يجب انها فى نسبتها لافى ذاتها لان تلك الاستحالة  
 باعتبار قيام المسند بالمسند اليه لافى ذاتها واما الثانى فلان الاستحالة لازمة المستحيل وهو القيام لا العقل العادة اى  
 الاستحالة لازمة لا متعديّة واهما فى القيام اضافة المصدر الى الفاعل فلا يصح كونه تميزا عن نسبة الاستحالة الى القيام  
 لان التمييز عن النسبة الى الفاعل فاعل معنى فليس ان يكون العقل فاعلا للاستحالة مع انه ليس كذلك لان فاعلها القيام  
 ومن جعلته متعديّة على معنى عده محالا على ان يكون اضافة المصدر الى المفعول به وهو القيام والفاعل هو العقل العادة  
 فلا يصح جعل العقل العادة تميزا عن النسبة المذكورة اليه لان التمييز عن النسبة الى المفعول مفعول كما انه عن النسبة الى الفاعل  
 فاعل مع ان العقل العادة ليسا مفعولا للاستحالة المتعديّة بل فاعلها كما عرفت قلنا ان تفسيره ليس مبينا على انه تميز بل  
 بيان حاصل المعنى دون توجيه الاغراب للظهور فيكون انتحابه على صفة المصدرية المقدرة او الظرفية اى استحالة عقلية او  
 عادية اوفى العقل والعادة او بحجاب انه تميز عن نسبة الاستحالة المتعديّة الى الفاعل المقدر اعنى السامع لا عن نسبتها  
 الى المفعول اعنى القيام فعلى هذا يكون المصدر مضاف الى المفعول به وهو القيام والفاعل مقدر وهو السامع بدليل ان  
 القوينة فى المجاز عده السامع <sup>ب</sup> الكلام محالا فيكون المعنى كاستحالة السامع قيام المسند اى عده عقلا وعادة محالا  
 وجنبة لا اعتراض فى كون العقل العادة فاعلا قوله يعنى يكون اى يقصد المصدر باستحالة قيام المسند بالمذكور اى العرف من  
 دفع اعتراض وهو انه اذا كانت الاستحالة عقلا قرينة معنوية للجهاز العقلى ينبغي ان يكون نحو قول الدهرى بيت الرزيع  
 العقل داخلا فيه لان العقل الصحيح بعده محال مع انه داخل فى الحقيقة كما مر حاصل الدفع ان المراد بالاستحالة العقلية هى الاستحالة



بالبداية بحيث لا يحتاج كل عاقل في بطلانه الى نظر واستدلال او عادة او احساس ونحو انبئات الربيع العقل ليس كذلك  
 لان العقل المطلق لا يعده محالاً بل العقل الصحيح يحتاج في بطلانه الى دليل ونظر ولذا ذهب اليه جماعة من العقلاء واحتجوا  
 الى ابطاله بالادلة قوله انه يجوز قيام المسند بالمسند اليه المذكور قوله لان العقل قد هبنا نسخها  
 احدها باللام الجارة وان في قوله لان العقل اذا خلى آه كما هو الموجود في اكثر نسخ الشرح وثانيها بحرف النفي وان اى لان  
 العقل اذا خلى آه فعلى النسخة الاولى يكون ذلك القول تعليلاً للتفسير المذكور بقوله يعنى يكون بحيث آه فيكون المعنى وانما  
 سميت بهذا الاستحالة عقلية لان العقل اذا خلى مع نفسه بعده محالاً وعلى النسخة الثانية يكون ذلك القول عطفاً على  
 قوله يعنى يكون آه فيكون المعنى ان المراد بالاستحالة المذكورة هو الاستحالة مطلقاً عند المحققين والمبطلين وليس المراد منها  
 ان العقل اذا خلى عن الشبهات والادهام الباطلة بعده محالاً لئلا يدور قول الدهري ان رب الربيع العقل فان الموضع بعده  
 محالاً مع انه حقيقة فعلى النسخة الاولى المراد من التخلية في قوله اذا خلى ونفسه آه التخلية عن النظر والاستدلال والعادة و  
 الاحساس والتجربة وغير ذلك وعلى النسخة الثانية المراد منها اى التخلية من الشبهات والادهام الباطلة قوله ونفسه آه  
 الواو بمعنى مع مفعول معه خلى بصفة الجهرل فيكون المعنى اذا اعتبر العقل في حد ذاته مع قطع النظر عن الاستدلال والادهام  
 وغير ذلك بعده محالاً قال كقولك مجتلك جئت بك اليك آه مثال لاستحالة قيام المسند وهو المجمل بالمسند اليه وهو المجبة  
 عقلاً لظهور استحالة قيام المجمل بالمجبة لان المجمل يصدر من جسم ذي روح والمجبة ليست كذلك فالمجبة سبب داع الى المجمل لا  
 فاعل له حقيقة فنية اسناد ما هو للفاعل الى السبب الداعي مجازاً فاصله نفسى جئت بك اليك لاجل المجبة قال او عادة آه  
 عطف على قوله عقلاً اى او يكون استحالة قيام المسند بالمسند اليه عادة وان لم يكن عقلاً فكلمة او لمنع الحكمه اذ كل ما هو ممتنع  
 عقلاً فهو ممتنع عادة ولا عكس قوله اى من جهة العادة آه بيان معنى قوله عادة والكلام فيه ما مر في قوله عقلاً سواء اوجزاً  
 فتذكر قال نحو هزم الامير الجند آه لاستحالة قيام هزم الجند بالامير وحده عادة وان كان ممكناً عقلاً بان يكون ذا قوة  
 شديدة يهزم الجند وحده فيكون اسناد هزم الامير الى الجند مجازاً لانه سبب آخر فاصله يهزم جيش الامير للجند قوله قيام  
 المسند بالمسند اليه علم آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المتبادر من القيام المذكور على وجه الصدور فخرج عنه نحو قرب  
 وبعد ومرض ومات اذا اسند الى غير ما هو له عادة حاصل الدفع المراد منه عام بان يكون على وجه الصدور او مجرد القيام  
 فيشمل الجميع قوله بجهة صدوره عنه آه اى بطريق صدور المسند عن السند اليه قوله او غيره آه عطف على قوله صدوره عنه قوله عطف  
 على استحالة آه فيه اشارة الى ان الواو للعطف وتعين المعطوف عليه وهو الاستحالة لا القيام المقاف اليه قوله اى كصدور  
 الكلام آه فيه اشارة الى حاصل معنى العطف لان ما قبل المعطوف عليه يكون ملحقاً بالمعطوف وهو هنا الكاف الخطاب  
 وايضاً فيه اشارة الى تعيين مبرع ضمير الجور في صدوره لانه راجع الى الكلام المفهوم من المقام لا الى القيام المذكور لا الى  
 المجاز فيكون هذا القول مثلاً آخر للقرينة المعنوية قوله فيما يدعى آه اى في محل موضع الغرض منه بيان فائدة قوله



يعني ان صدور الكلام من الموجد المحقق يكون قرينة على المجاز كما في شعر الآتي لامن الدهرى أبطل لانه عنده حقيقة لا مجاز مثل  
 ابنت الزرع ابتل كما مر قوله انه ليس بقائم بالمذكور اي ان المسند ليس بقائم بالمسند اليه المذكور مع قوله وان كان الدهرى  
 كلمة ان وصليته قال: مثل اشباب الصغير مثال للمجاز تكون مدور مثل هذا الكلام عن الموجد لان نسبة اشباب  
 واقتنى الى مرفوع الايام وكرور اليك لا تكون عند الموجد المؤمن حقيقة قوله البيت منقول به للفعل المحذوف اي اقرء  
 البيت الى آخره قوله: وانبت الزرع ابتل اه هذا ايضا مثال للمجاز العقلي لكون مدور هذا الكلام عن الموجد لانه لا  
 ينسب الا بت حقيقة الى الزرع وزاد الشبه هذا المثال لبيان المثل في قول لم مثل اشباب الصغير لانه للتقويم  
 قوله: فمثل هذا الكلام تطبيق المثال مع المثل اي مثل هذا الكلام الذي نسب الفعل الى الزمان اذا صدر عن الموجد المؤمن  
 لا يكون حقيقة لان الموجد لا يعتقد في اسناد الى ما هو له بل اسناده لغيره لان فاعله الحقيقي هو لغيره قوله: لكون امثال هذا البيت  
 الغرض دفع اعتراض وهو انه كما كان الموجد لا يعتقد اسناد هذا الكلام الى ما هو له لكونه مستحيلا عنده فالواجب حمل امثال هذا  
 البيت فاعلا في الاستحالة العقلية مما استحال قيام المسند بالمذكور فعلا فلا يصح جعله مقابلا للاستحالة العقلية؟ حاصل  
 الجواب ان امثال هذا البيت داخل في الاستحالة العقلية لان المراد بها هي الاستحالة اليدوية بحيث لا يحتاج  
 كل عاقل الى النظر واستدلال كما مر والاسناد في امثال هذا البيت ليس كذلك بل ذهب اليه العقلاء من الدهرية واحتجوا  
 في ابطاله الى الدلائل فلا يكون داخل في الاستحالة العقلية بل الاستحالة فيه غير موجودة عند الدهرى قوله: والا اي ان  
 استحالة العقل دليل لعدم كون امثال البيت من الاستحالة العقلية قوله: لما ذهب آه كلمة مانافية وما بعد جزاء لقوله والا  
 قال ومعرفة حقيقة اه اي حقيقة المجاز العقلي غرض لهم من هذا الكلام رد على الشيخ عبد العاجل لانه قال ليس لغيره في المجاز العقلي  
 من الحقيقة بل قد يكون المجاز العقلي لا حقيقة كما سيخرج اشبه فيما بعد في اصل الرد ان المجاز العقلي لا بد من فاعل  
 حقيقي او مفعول به حقيقي يكون اسناد الفعل او معناه اليها حقيقة لكنه اذا اسند الى غيرهما للعلاقة والملازمة  
 يكون مجازا ثم معرفة ذلك الفاعل او المفعول بمثابة تكون ظاهرا وتارة خفية قوله: يريد ان الفعل اي يريد لهم  
 الغرض منه دفع اعتراض وهو ان امتداد من معرفة الحقيقة ان يكون وجود المعنى الحقيقي بالفعل له مع ان كثيرا من  
 المجازات لا يوجد لها الحقيقة بالفعل كما اذا لم يسند الى ما هو له بل اسند او لا الى غير ما هو له مثل اقدمني بلك حتى لي عليك  
 وايضا ليس غلا والم مع الشيخ في معرفة الحقيقة بالفعل بل بالامكان في ان لا بد للفعل في المجاز العقلي من ان يكون له فاعل او  
 مفعول اذا اسند اليه يكون حقيقة وهو مذهب المصنف والشيخ ينكره ويقول ليس لغيره ان يكون له فاعل او مفعول كذلك واما وجود الحقيقة  
 له بالفعل فليس بمذهب المصنف؟ حاصل الدفع ان المراد بمعرفة الحقيقة ما لمير حقيقة بالامكان لا ما هو حقيقة بالفعل بان حصل الاستحالة  
 بالفعل قوله: اذا اسند اليه اي الفاعل او المفعول به الجملة الشرطية صفة لقوله فاعل او مفعول به  
 قوله: يكون الاسناد اه جزاء اذا قوله: لم امر آه دليل لكون وجوب الاسناد اليه حقيقة اي  
 لما مر في تعريف المجاز العقلي قوله: من انه ابيان ما اي من ان المجاز العقلي عبارة. قوله: لكن لا يلزم



هذا هو الجواب بان الراد بالحقيقة بالامكان لا بالفعل قوله ان يكون له حقيقة أه أي بالفعل قوله الجواز ان لا يسند أه دليل لعدم لزوم  
 الحقيقة بالفعل أي لا يلزم له وجود الحقيقة بالفعل الجواز ان لا يسند إلى ما هو له قطعاً كما لا يسند إلى غير ما هو له ولا ولم يسند إلى ما هو له  
 اصلاً فأنقيل على هذا يلزم خلو الموضوع عن الفائدة فيكون عبثاً وهو باطل قلنا لا نسلم حصر الفائدة في الاستعمال اذ ربما كانت  
 الفائدة صحة التجوز ولو سلم فلا يلزم العبث اذ هو على نوعين احدهما عبث لا يقصد به فائدة اصلاً وهو وان كان مستحيلاً الا انه غير  
 لازم بهما والثاني ما لا يرتب عليه فائدة وهو وان كان لازماً لكنه غير مستحيل قوله كما ان الجواز الوضعي أه أي اللغوي استشهدا على  
 ان لا يلزم له الحقيقة بالفعل كما ان الجواز اللغوي لا يلزم له الحقيقة بالفعل بالامكان قوله اذا استعمل فيه أه الجملة الشريطية صفة  
 موضوع له قوله يكون حقيقة أه جزاء اذا قوله ان يكون له حقيقة أه أي بالفعل قوله ان لا يستعمل فيه قطعاً أه بل استعمل الا في  
 في الجواز قوله معرفة فاعله او مفعوله أه هذا بعبث معنى قول المصنف ومعرفة حقيقة أه اعاد الشرح وليقرب قوله اما ظاهرة أه لان  
 بالشرح حصل البعد وانما معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل او المفعول به الحقيقي ولم يفسر بنفس الحقيقة اعني الاسناد إلى ما هو له لان  
 الاسناد لا يتصف بالظهور والخفاء الا باعتبار ظهور الفاعل او المفعول به او خفاء ماد اليه فيه تعيين ما هو المراد منه لان المراد  
 من الحقيقة الفاعل والمفعول به الحقيقي قال اما ظاهرة أه خبر لقوله ومعرفة حقيقة قوله أي فيما رجحوا في تجارهم أه تطبيق المثال  
 وتعيين للفاعل الحقيقي وهو التجار وارباب التجار والتجارة سبب للرجح اسند الفعل اليها مجازاً من باب اسناد الشيء إلى  
 سببه ووجه الظهور هو العرف لان في عرف اهل اللغة اذا قصدوا الاستعمال الحقيقي للفظ الرجح اضافوا الرجح للتجار لا  
 للتجارة قال واما خفية أه عطف على قوله اما ظاهرة قوله لا تظهر الا بعد أه تفسير الخفية أي لا تظهر تلك المعرفة الا بعد نظر  
 وتأمل لكثرة الاسناد إلى الفاعل المجازي وترك الاسناد إلى الفاعل الحقيقي قوله أي سرتني الله عند رؤيتك أه تطبيق  
 المثال وتعيين للفاعل الحقيقي وهو الله تعالى والرؤية ظرف السرور وسبب له فاسناد سرت إلى الرؤية مجاز من قبل الاسناد  
 إلى الطرف او السبب لان الرؤية سبب السرور ووجه الخفاء هو العرف اي لان في عرف اهل اللغة ينسب السرور إلى الرؤية  
 كثيراً لا إلى الله تعالى وقوله أه مثال ثان لكون معرفة الحقيقة الخفية في ضمن الشعر قوله أي قول ابن المعتز أه تعيين  
 قائل الشعر الآتي قوله يرينا أه هذا اول البيت والثاني قوله يزيدك وجهه حسناً أه أي يرينا الممدوح قوله صفحتي قرأه مفعول ثان  
 ارادة الصفوة الجانب والمراد هنا الخمد والمراد من القمذات الممدوح قوله يفوق أه حال من صفحتي قرأه يعلو قوله سناهما أه  
 فاعل يفوق أي فيها سناهما قوله القمذات مفعول يفوق والالف للاشباع لفوررت وزن الشعر قوله يزيدك أه من الزيادة  
 الخطاب لكل من يتصور منه النظر والرؤية لا المعين قوله وجهه أه أي وجه الممدوح فاعل يزيد قوله حسناً أه مفعول ثاني يزيد  
 والاول الكاف الخطاب قوله اذا ما أه ظرف يزيد قوله زودته نظراً أه الضمير راجع إلى الوجه مفعول كزودته والثاني نظراً أه ظرف  
 الله حسناً في وجهه أه تطبيق المثال مع المثل وشارة إلى اظهار الفاعل الحقيقي وهو الله تعالى وإلى ان يزيد متعدي ثلاثاً  
 مناعيل بان وجهه مفعول ثالث له بواسطة حرف الجر وان الاسناد في الكلام المذكور إلى المفعول الثالث بواسطة حرف



الجواز قوله لا اودعه آه دليل لنهاده الحسن في وجهه حين النظر اليه اي لما خافى الله في وجهه من لطائف الحسن والجمال يظهر بعد  
 التأمل فيه فاذا زدت النظر اليه وامعنت النظر فيه يظن لك في كل مرة من النظر والتأمل دقيقة لم تظهر لك في المرة السابقة  
 قوله من دقائق الحسن آه بيان كلمة بالدقائق جمع دقيقة وهو الشئ اللطيف قوله يظهر بعد التأمل آه صفة بعد صفة لما راد الى  
 قوله اودعه قوله الامعان آه اي النظر العميق قوله وكقولك اقدمني آه مثال لمعرفة الحقيقة الخفية قوله اقدمني نفسي الاجل آه  
 تطبيق المثال واسارة الى ان الفاعل الحقيقي للقدم هو النفس الحق سبب له فيكون اسناد الفعل الى السبب مجازاً قدر السكبان  
 في مثل هذا المثال الفاعل الحقيقي النفس وفيما عده الله تعالى ان الظاهر ان الحادث الذي يظهر فاعله سبب اليه والذي  
 لا يظهر فاعله سبب عرفاً الى الله تعالى قوله ومجتك جاءت بي آه عطف على اقدمني آه مثال رابع لمعرفة الحقيقة الخفية قوله اي  
 جاءت بي نفسي اليك آه تطبيق المثال واسارة الى ان الفاعل الحقيقي للمجيء هو النفس المحببة سبب له فيكون اسناد الفعل الى  
 السبب مجازاً ومعرفة الحقيقة في الامثلة المذكورة خفية بسبب استعمال العرف كما مر قوله وقول الشاعر عطف على قوله قولاك  
 اقدمني آه فيكون داخل تحت الكاف الخطاب قوله وصيرني هوأك آه اي مجتك وكان الخطاب مكسوراً لا خطاب مع الامراء  
 وقوله آيتك عائد بك منك : لما ضاقت الجبل : قوله بلي وكذا الجني متعلق بفرب التأخر قوله الجني آه الجني بفتح الحاء الملائكة  
 والجنات وبالكسر الوقات والمراد هنا الاول قوله اي صيرني الله سبب هوأك آه تطبيق المثال واسارة الى ان الفاعل الحقيقي  
 للفعل هو الله تعالى وهو سبب له فيكون اسناد الفعل الى السبب مجازاً قوله بهذه الحالة آه اي بحالة فرب المثل فني هذه  
 العبارة اشارة الى شئين احدهما ان الواو في قوله بلي الجني آه زائد متوسط بين ما هو مفعول اول صيرني اعني ضمير التكلم وبين ما هو  
 مفعول الثاني اعني فرب المثل آه لتأكيد المصوق بينهما كالواو المتوسط بين الموصوف والصفة لذلك فيكون الظرفين اعني  
 بلي الجني متعلق بفرب التأخر اي فرب المثل بلي الجني ويدل على هذا الوجه جعل الله قوله بهذه الحالة مفعولاً ثانياً لصيرني ويكون  
 قوله وهو ان فرب المثل آه تفسيراً وبياناً لتلك الحالة وضمير هو راجع الى الحالة وتذكيره باعتبار الجبر اعني ان فرب المثل ثانياً فيها  
 ان الواو للحال باعتبار المتعلق وهو فرب المثل وهذا الحال قائم مقام اي المفعول الثاني دل عليه فيكون اصل المعنى وصيرني  
 هوأك مفعولاً باني المثل في الملاك ويلو يد هذا التوجيه اللفظي بتعريف الله بالحالة فيكون قول الله وهو ان فرب المثل آه على هذا  
 التقدير بيان حاصل المعنى التفسير ويلو يد هذا التوجيه بان ما قال الله في شرح المثلح في حل ذلك الشعر فالواو من يد في  
 ثاني مفعول صيرني تشبيهاً بالحال او الواو للحال والحال قائم الجزاء المفعول الثاني دل عليه اي صيرني هوأك مفعولاً باني المثل في  
 الملاك انتهى قيل الواو هنا للحال خبر صار مخذوف فيكون المعنى صيرني هوأك حاله حال الحال انه فرب المثل جي الملاك ثم  
 جواز دخول الواو الحال في المضارع المثبت مختلف فيه فعلى قول من جوز ذلك فلا اشكال واما على قول من لا يجوز ذلك  
 فيقدر المبتدأ اي وانما فرب المثل آه وقيل الواو لعطف احد الطرفين على الاخر فاصل العبارة هكذا صيرني هوأك فرب المثل  
 يعني بلي الا انه قدم المعطوف على المعطوف عليهما في قوله عليك ورحمة الله السلام اصله عليك السلام ورحمة الله قوله فني معرفة



والحقيقة أنه تطبق الاشارة بالمثل لان في هذه الاشارة المعروفة بالحقيقة نوع خفاء بالحكمة استعمال الاسناد في هذه الاشارة الى الفاعل  
 المجازي وترك الاسناد الى الفاعل الحقيقي قوله: ولهذا آية أي يكون معرفة الحقيقة: خفية بتأييدها قبله قوله: وبهذا آية أي قول  
 لهم ومعرفة حقيقة آية رد على الشيخ وتلخيص عليه الغرض منه بيان فائدة قوله ومعرفة حقيقة قوله: حيث قال آية الحقيقة  
 بانيه حاصل مذهب الشيخ انه لا يجب عنده في المجاز العقلي ان يكون للفعل فيه فاعل حقيقي بحيث اذا اسند اليه فذلك الفعل  
 صادر الاسناد حقيقة كما هو مذهب المعص والسكاكي يجوز ان يكون ذلك غير متحققا في الخارج بان يكون امرا اعتباريا  
 متوقفا كما في الاشارة المذكورة من السور والزيادة والقدم فان الموجود فيها ليس الا لفعل اللازم ولا كلام فيه  
 بل الكلام في الفعل المتعدي وهو ليس بمتحقق في الخارج عرفا لانه محتمل ج الى متعلق أي فاعل في الخارج  
 فاذا لم يتحقق في الخارج فلا وجود له في الخارج بجلان الفعل اللازم لانه لا يقتضي المتعلق في الخارج  
 فيتحقق الوجود في الخارج فاذا لم يتحقق له وجود في الخارج فلا يكون له فاعل فيه فلا يتحقق الاسناد حقيقة أمثلا  
 في قولك اقدم مني بلك حق لي آية اذا قدمت بلمخاطبك لا اجل لك عليه ثم قلت اقدم مني بلك حق لي  
 على انسان فقد صدعتك الفعل وهو القدم لأجل دأع وهو الحق ثم قصد لمبالغة في ملائمة القدم للحق  
 فبنيت منه باب الافعال واسندته الى الحق فالاقدام المتعدي ليس الا اعتباريا وهو ما وكذا الحق لا تترك  
 صورت اقدم بصورة الاقدام والحق بصورة المقدم أي جعلت الاقدام صورة للمقدم وجعلت المقدم بصيغة  
 اسم فاعل صورة للحق مبالغة في كونه داعيا للمقدم فلا فاعل في قصدك سوى الحق لا متحققا ولا مقدرا فضلا عن  
 الاسناد اليه حقيقة ثم النقل الى الفاعل المجازي كما زعم لهم والسكاكي وقس عليه البواقي قوله: في هذا آية أي في  
 المجاز العقلي قوله: في التقدير آية أي في الأصل قوله: اذا انت تعلمت آية ظرف لقوله ان يكون للفعل فاعل قوله: صارت حقيقة  
 جزءا اذا أي صارت هذا الفعل لذلك الفاعل حقيقة وتانيث صارت باعتبار الجزء أي حقيقة قوله: كما في قوله فما رجت آية هذا  
 مثال للمعنى أي كما صار الفعل منسدا الى الفاعل الحقيقي في قوله نعم فما رجت تجارهم قوله: فانك لا تجد آية علمه لقوله انه  
 ليس بواجب قوله: وكذا لا يستطيع آية عطف على قوله لا تجد قوله: في صيرني آية في الشواشي أي قوله: ويزيدك آية في الشواشي الأولى  
 قوله: ان تزعم آية مفعول لا يستطيع بتأويل المفرد قوله: ان لا فاعلا آية أي لكل واحد من صيرني ويزيدك فاعلا حقيقيا نقل عنه لفعل  
 الى الفاعل المجازي وهو الهوى والوجه بل صورة بصيرة تصوير والازدياد زيادة متوهجين ولا يصير والزيادة في الحقيقة قوله: قد  
 نقل عنه آية صفة فاعلا قوله: فجعل آية بيان معنى النقل أي فجعل اسناد ذلك الفعل للهوى في الشواشي ولوجهه في الاول قوله: قال  
 اعتبار أي اعتبارا مثله المجاز العقلي من الكذب اذا لم يجب له فاعل حقيقي لغرض منه دفع عراض وهو انه اذا لم يكن للفعل في المجاز العقلي  
 في الاشارة المذكورة فاعلا حقيقيا بناء على انتفاء الفعل في الواقع وكونه وهميا محضاً فيكون كذا فلا يحصل الفرق بين المجاز المذكور  
 وبين الكذب؟ ماصل الدفع ان اعتبار الفرق بينهما ثابت بان يكون المقصود الذي قصده المتكلم من الكلام موجودا في الواقع في المجاز  
 العقلي كما قد مر فان مقصود المتكلم من اقدم وهو موجود حقيقة واما الاقدام فهو اعتباري وهمي كما مال الشواشي: ان القدم موجود



حقيقة في الواقع بخلاف الكذب فإنه لا يوجد فيه معنى أصلاً مثلاً فني أقدم من بلدك أه ان لم يكن القدم محققاً في الواقع كان كذباً  
 وان كان متحققاً فيه يكون مجازاً عقلياً صادقاً قوله يرجع اليه الفعل أه اى يرجع ذلك المعنى اى المقصود والفعل المجازى موجوداً  
 في كلامه على حقيقة قوله وان كان معنى اللفظة أه هذا من كلام الشيخ الفقيه والمراد من اللفظة لفظ أقدم وغيره وكذا اللفظة الحق  
 وغيره من الافعال تنسب الى المعانييل مجازاً كما في الامثلة المذكورة والغرض منه دفع اعتراض وهو انه اذا لم يوجد الاقدام  
 مثلاً في الواقع بل في الوهم كما يفهم من كلام الشيخ لان الموجود فيه هو القدم لا الاقدام فلا يكون حقيقة لعدم تحقق معناه فيكون  
 مستعملاً في غير ما وضع له فيلزم ان يكون مجازاً لغوياً مع ان الكلام في المجاز العقلي حاصل الدفع ان معنى لفظ الاقدام موجود  
 مستعمل حقيقة وان كان وجوده متوهماً لكونه مستعملاً في ما وضع له فيكون حقيقة لان عدم تحقق المعنى بان يكون متوهماً  
 لا يخرج كون اللفظة حقيقة غايته الامر ان مدلول اللفظة لا يكون ثابتاً بل متوهماً ولا يضر فيه واما القدم الموجود حقيقة فانما هو  
 مما يرجع اليه مقصود التكليم بهذا الكلام وليس الاقدام مستعملاً فيه حتى يكون مجازاً لغوياً قوله لم يكن مجازاً أه اى لم يكن ذلك  
 اللفظة مجازاً قوله فيه نفسه أه اى في نفس ذلك المعنى حتى يكون مجازاً لغوياً بل المجاز في الحكم والاسناد فقوله نفسه مجاز  
 تأكيد لضمير المجاز في قوله فيه وفيه نفسه راجع الى معنى اللفظة قوله فيكون في الحكم أه تفريع على الفرض في قوله لم يكن مجازاً  
 فيه أه والمراد من الحكم الاسناد اى فيكون المجاز في الاسناد مثبت المجاز العقلي قوله فاعرف هذه الجملة أه اى الضابطة للمجاز  
 العقلي عند الشيخ واخص ضابطاً حتى تكون انت على بصيرة في استخراج الجزئيات وفي دفع توهم عدم امتياز هذا المجاز عن  
 الكذب وتوهم لزوم المجاز اللغوي على تقدير عدم تحقق معنى الاقدام هنا مثلاً الغرض منه تعريض على المسألة والسكالي  
 والامام في الرازي كما صرح الشرح في التوضيح بقوله ولفظ ان هذا التكليف والحق ما ذكره الشيخ أه لان الافعال في الامثلة  
 المذكورة ليست لها معانييل حقيقة في الخارج بحسب العرف والاستعمال بل اعتبارية متوهمه فلا يجب اسنادها اليها حقيقة لعدم  
 وجودها في الخارج واما كون الواجب تعالى فاعلاً لها فهو بمعنى الموجد الفاعل ولا كلام فيه ولا ينكره الشيخ بل الكلام في  
 الفاعل النحوي اى ما قام به الفعل في العرف والاستعمال وليس لهذه الافعال في الواقع بل وهمي واعتباري قوله وقال  
 الامام الرازي فيه نظراً أه اى فيما قال الشيخ اعترض الغرض من نقل قول الامام رد على الشيخ وتأييد لما قال المسألة والسكالي  
 من ان المجاز العقلي لا بد له من معرفة حقيقة حاصله ما قال الشيخ غير صحيح لان الفعل لا بد له من فاعل حقيقة لا من فاعل  
 صدور الفعل بدون الفاعل لان الفعل في الواقع وصف لا بد له من موصوف ليحقق وجود الفعل فان كان له فاعل حقيقة  
 فيها والا فيقدر له فاعل حقيقي ليحقق صدور الفعل عنه حقيقة وان كان في الظاهر اسناده الى الفاعل المجازي قوله هو ان  
 كان أه اى فاعله ان كان قوله ما اضيف اليه أه اى شيئاً اسند اليه الفعل حقيقة هذا خبر كان قوله طلاً مجازاً أه جزءاً ان  
 قوله والا يمكن أه اى وان لم يكن ما اضيف اليه الفعل حقيقة فيمكن تقدير الفاعل الحقيقي وان كان في الظاهر اسناده مجاز  
 والجواب عنه من جانب الشيخ مسلم ان الفعل لا بد له من فاعل حقيقي اذا كان متحققاً ثابتاً في الواقع لا مطلقاً والاقدام



موجود محض من قبيل انياب الأفعال وكذا أخواته فلا فاعل حقيقة قال: وانكره غرض المص من نقل مذهب السكاكي اذ كان احدهما كون المجاز  
العقلي مختلفا فيه لا متفق عليه لانه منكر عنه بدخوله في الاستعارة والثاني الرد عليه بقوله وفيه نظر كما سمعنا في قوله: اي المجاز العقلي تعيين مرجع الضمير  
قوله: وقال عطف على قول لمص وانكره عطفًا لتفسيره ببيان انكاره قوله: الذي عنده أي الدليل الذي حصل عندي فكلما الذي هو موصول وممكن  
باعتبار المتعلق صلة والموصول مع اتصاله مبتدأ لقوله نظمه خبره والعرض منه بيان طريق انكاره عنه قوله: نظمه في سلك الاستعارة اي دخول  
المجاز العقلي في سلكها السلك رتبة يعني الذي يكون عند القوم مجازا عقليا ينكره السكاكي ويقول انه ليس قسما بغيره بل هو داخل في  
الاستعارة بالكناية لتقليد الاقسام وضبط الانتشار لان المجاز خلاص الاصل والتقليد اقل به وليس له ادمن انكاره عنه عدم تسليم وجوده  
رأسا قوله: بجعل الزمير متعلق لقوله نظمه الباء للسببية يعني لقول السكاكي في انبث الزمير بالقل مثلا الزمير كناية عن الواجب بعد مبالغة و  
ادعاء من ان الزمير داخل في الواجب وفرد من افراده فساد القرينة عليه نسبة الانباء الى الزمير لانه فعل فاعل الحقيقة هو الواجب وقد نسب  
في المثال المذكور الى الزمير فعلم انه كناية عن الفاعل الحقيقي بذكر المشبه اي الزمير واردة المشبه اي الواجب فيكون المجاز في الطرف اي المسند اليه  
لا في الاسناد فيكون المجاز العقلي دخلا عنه في المجاز اللغوي لتقليد الاقسام لان السكاكي منكر عنه مطلقا في اصل دليل السكاكي ان ما يقول القوم  
انه مجاز على انه استعارة بالكناية عنه لان كل مجاز عقلي عندهم ذكر المشبه واردة المشبه به بواسطة القرينة وكل ما هو كذلك فهو استعارة  
بالكناية ينتج ان كل ما هو مجاز عقلي عند القوم فهو استعارة بالكناية عنه كما سيوضح اشراف فيما بعد بقوله: والحاصل انه يشبه الفاعل المجاز قوله  
في المبالغة في التشبيه وهو ادخال المشبه في جنس المشبه به وجعله فردا من افراده ادعاء وفرضا بان يراد من الفاعل الحقيقي المعنى اعم اشم  
الفاعل الحقيقي والمجازي اي الفاعل الحقيقي قوله: اليه اي الزمير ثم علم انه لا بد في الاستعارة بالكناية من ثلاثة امور اتفاقا عند  
الكل وان وقع الاختلاف في تعيينها عند الجمهور والسكاكي ولمص من مستعار منه ومستعار ومستعاره فاذا قلت انشئت لمنية  
اظفارة بفلان فالمستعار منه معنى المشبه يعني لمنية وهو الموت الادعائي منه السبع والمستعار اللفظ الدال على المشبه يعني لفظ لمنية  
الادعائي والمستعار له معنى السبع وهو كقولهم لمفسر هذا على طريق السكاكي فيقال عنه في تقرير الاستعارة بالكناية انك شبيهت  
المنية بالسبع مدعيانها فرد من افراده ثم اردنا اللفظ الدال على المشبه اي لمنية وارادنا منه المشبه به اي السبع بواسطة قرينة دالة  
على ذلك كالاظفار فيكون الانتقال من اللازم الى الملزوم واما على رأي الجمهور فالمستعار منه هو معنى السبع وهو كقولهم لمفسر مستعار  
والمستعار اللفظ الدال على المشبه به اعني لفظ السبع والمستعار له معنى لمنية المشبه فيكون مدعيهم على عكس مذهب السكاكي ومعنى الاستعارة  
بالكناية عنه مدعيهم انك اردت من المشبه المشبه به بدلالة لوازم المشبه به عنى الاظفار ولم تصرح بالمستعار اعني لفظ السبع فيكون  
الاشتغال من الملزوم الى اللازم واما عند المص فالاستعارة بالكناية تشبيه الشيء بالشيء في النفس ثم ذكر المشبه فقط بدون ذكر باقي اركان  
التشبيه وثبت لوازم المشبه بالخبر المذكور للمذكور كتشبيه لمنية بالسبع في النفس وثبت لازم السبع اي الاظفار للمنية ففي المثال  
المذكور لفظ الزمير مستعار ولفاعل الحقيقي هو الله نعم مستعار له والمستعار منه معنى الزمير وهو الزمان المخصوص به عند السكاكي وعند  
الجمهور المستعار منه معنى الفاعل الحقيقي والمستعار له معنى الزمير والمستعار لفظ الفاعل الحقيقي واما عند المص فتشبيه الزمير بالفاعل  
الحقيقي في النفس وثبت الانبث له والمستعير في الكل عند الكل هو المتكلم وسيأتي زيادة التحقيق في فن ثانيا انشاء الله

الاستعارة بالكناية

فقد وجدنا في نسخة اخرى

فقد وجدنا في نسخة اخرى



ثم رد المص على كوننا لما قلنا واما ما في بعض المحاشي فمعكوس وتخليط بين المذهبين قوله بهذا معنى قوله اي جعل الريح  
استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل النسبة اي نسبة الانبات اليه قرينة الاستعارة معنى  
قول المص ذاهبا الى ان مامر ونحوه استعارة بالكناية قال: ذاهبا حال من فاعل انكر وهو السكاكي قوله: من الاشد  
بيان ما قال ونحوه اي نحو مامر قوله: وهي عنده الغرض منه تعريف الاستعارة عند السكاكي وانا قال عندها عند الجمهور  
بطريق آخر وهي ارادة المشبه بمن المشبه بدلالة لوازم المشبه به كما مر تفصيلا قوله: ان تذكر المشبه اي ذكر المشبه  
وارادة المشبه به بواسطة التعريف قوله: وهي ان تنسب آه تعريف القرينة وهي ان تنسب الى المشبه شيئا من لوازم  
المختص للمشبه به قوله: المساوية اي المختصة بالمشبه به اما ساطعا كالانبات المختص بالله او بالنسبة الى المشبه كما  
الاطفا في المثال المذكور لانها وان وجدت في غير السبع لكنها لا توجد في المنية والدليل على كون المساواة بمعنى الاختصاص  
لا بمعنى عدم الانفكاك عدم مساواته تتم والانيات لان يتقدم قديم والانبات حادث فاين المساواة بل الانبات  
مختص به تتم قوله: ثم تفردوا بالذكر اي انت تفرد المنية بذكره بدون ذكر السبع المشبه به قوله: وتضيف اليها اي انت تضيف  
الى المنية اشبه شيئا من لوازم السبع المشبه به وهي القرينة على الاستعارة المذكورة قوله: فتقول محالب المنية بيان لوازم السبع  
المشبه به المحالب للطائر والسبع بمنزلة الظفر للانسان الثوب لبسته شدة درجتي قال: بناء على ان علة ومنقول  
لقله ذاهبا الى اي يعني ذهب السكاكي الى ان المجاز العقلي داخل في الاستعارة بناء على ان المراد من الريح في قوله انت الريح العقل  
الفاعل الحقيقي للانبات وهو الله لا الزمان الريح فيكون ذكر المشبه وارادة المشبه به وهي الاستعارة بالكناية فدخل  
المجاز العقلي فيها عند السكاكي فزيادة لفظ بناء اشارة الى ان كلمة على بناءية علة لما قبلها قوله: يعني العادة المنية  
الفاعل الحقيقي الوض من دفع اعراض وهو ان القول بدخول المجاز العقلي في الاستعارة بالكناية عنده باطل لانه على هذا  
يلزم تشبيه الريح بالله وادعاء انه عينه ومن جنسه مع انها متغايران وضعفا واليه سوء الادب فيه حاصل لرفع ان هذا  
التشبيه ليس في خصوصية ذاته تتم حتى يلزم الاتحاد وسوء الادب بل في الوصف الكلي والمفهوم العام عني اتحاد المختار ولا في  
قوله: بقرينة نسبة متعلق المراد بيان القرينة علل المراد من الريح الفاعل الحقيقي حتى يكون الاستعارة بالكناية  
قوله: الذي هو صفة الانبات فيه اشارة الى كون صفة الانبات قرينة لانه مساوية ومقتضية للفاعل الحقيقي للمشبه  
قال: اليه ظن نسبة الانبات قوله: اي الريح تعيين المزمع قال: وعلى هذا القياس خبر مقدم وقوله غيره مبتدأ مؤخر يعني  
كما ان المراد من الريح الفاعل الحقيقي كذلك في غيره من امثلة المجاز العقلي المراد بالفاعل المجازي الفاعل الحقيقي  
فيكون المجاز العقلي في جميع الصور داخل في الاستعارة بالكناية عند السكاكي قوله: اي غير هذا المثال تعيين مرجع ضمير  
قوله: يعني اي يقصد المص بالغير بيان لقوله غيره يعني ان المراد بالطبيب في قوله شفى الطبيب المريض الثاني الحقيقي  
هو الله تتم بقرينة نسبة الشفا الى الطبيب لانه مختص به وكذا المراد بالامير في قوله هزم الامير الجند هو الله تتم  
لاسباب الهزيمة وهو الجيش بقرينة نسبة الهزم الى الامير لانه مختص بالجيش لا بالامير وبهذا في غير محب من



امثلة المجاز العقلي قوله والحاصل آه فيه اشارة الى بيان القاعدة الكلية المفادة من قوله وعلى هذا القياس غيره قوله المذكورة  
 في الكلام بالفاعل الحقيقي آه ظرف يشبه قوله في تعلق آه ظرف يشبه اللفظ قوله في وجود الفعل به آه اي بالفاعل المجازي  
 قوله ثم يفرد بالذكرة آه عطوف على قوله يشبه اي يفرد الفاعل المجازي بالذكرة دون الفاعل الحقيقي قوله وينسب اليه آه اي ينسب  
 الى الفاعل المجازي شئ من محقق من لوازم الفاعل الحقيقي كما في قولك انشبت المنية اظفارها بنبت المنية بالسبع في تعلق  
 وجود الشوب ثم ذكرت المنية في الكلام فقط لا السبع ونسب الى المنية الاظفار التي هي من اللوازم المختصة بالسبع قال  
 وفيه آه الغرض منه رد على ما ذهب اليه السكاكي من وجود خمسة كما في معرصة في المتن قوله اي فيما ذهب اليه او تعيين مرجع  
 الضمير اي من دخول المجازي العقلي في الاستعارة بالكناية قال لانه يستلزم آه الضمير الشأن بيان وجه الاول من  
 وجوه النظر عليه قال بعيشة آه متعلق المراد قال في قوله نعم آه صفة بعيشة باعتبار المتعلق اي بعيشة كائنته في قوله نعم قال  
 فهو بعيشة راضية آه بيان قوله نعم قال صاحبها آه خبر يكون حاصله لوصف ما قال السكاكي من دخول المجاز العقلي في  
 الاستعارة بالكناية لزم المحال وهو باطل فيلزم بطلان قول السكاكي لان لزوم المحال محال اما وجه اللازم لان  
 الفاعل المجازي يراد منه الفاعل الحقيقي عنده في الاستعارة المذكورة فيلزم ظرفية الشئ لنفسه في قوله نعم فهو في  
 بعيشة راضية لان لفظ بعيشة فيه فاعل مجازي لكونها مرجع ضمير راضية والضمير المرجع هو احد في الحقيقة فيكون المراد منها  
 الفاعل الحقيقي عنده وهو صاحب بعيشة وكذا الضمير فهو راجع الى من وهو نفس صاحب فيكون المعنى هو اي صاحب  
 في بعيشة اي في صاحب بعيشة راضية وظرفية الشئ لنفسه باطل لان بين الطرفين والمطرف لا بد من المغارة قوله لا ياتي  
 آه هذا بيان وجه اللازم قوله في الكتاب آه اي في المتن في الفقرة الثانية قوله من تفسير الاستعارة بالكناية آه بيان لكلمة  
 ما قوله وقد ذكرنا آه اي قد ذكرنا تفسير الاستعارة بالكناية على مذهبه بقوله هي عنده ان تذكر الشخصية آه كما مر انفا  
 قوله وليس لك آه بطلان التالي اي ليس المراد بعيشة صاحبها والا يلزم المحال في كلامه نعم قوله اذ لا معنى لقولنا آه دليل  
 بطلان التالي للزوم ظرفية الشئ لنفسه كما مر قوله وكذا لا معنى لقولنا آه نظر اخر على ما ذهب اليه السكاكي من حاصله القول  
 بدخول المجاز العقلي في الاستعارة المذكورة يقتضي ان يكون معنى قوله نعم خلق من ماد دافق خلق من شخص يدفق الماء  
 لان المراد بالفاعل المجازي هو الفاعل الحقيقي عنده كما مر فيكون المراد بالماء الذي هو الفاعل المجازي الشخص الذي هو  
 الفاعل الحقيقي فيحصل المعنى المذكور وهو فاسد لانه مناف لقوله نعم اللاحق يخرج من بين الصلب والترائب وكذا القول في  
 السابق فيلزم الانسان ثم خلق آه لان هذين القولين يدلان بيان مادة يكون خلق الانسان منها وهي النطفة لايبا  
 اصله الذي نشأ منه فان قيل لا نسلم بطلان هذا المعنى لانه لا شك في صحة ان يقال خلق الابن من ابيه كقوله نعم خلقكم من  
 نفس واحدة قلنا ان هذا المعنى وان كان صحيحا في نفسه وواقعيا في قوله نعم المذكور الا ان المقصود هنا ليس هذا المعنى بالنظر  
 الى الكلام السابق واللاحق كما مر قوله اي يعصبه آه بالتشديد تفسير يدفق فيه اشارة ان القول بالمجاز العقلي في هذه



لا يثبت كما هو عند الجمهور والاستعارة بالكناية كما هو عند السكاكي وإنما يصح إذا كان وافق متدياً من دفع يد فوق بضم العين  
 وكسر حاء المضارع أي صبه بشدة وأما إذا كان لازماً من دفع يد فوق بضم العين في المضارع دفقا ودفقا يقال دفع يد فوق الماء  
 أي انصب فلا محذور الاستعارة قولني قوله نعم خلق من ماء آه متعلق لقولنا قال وإن لا يصح الاضافة آه بيان وجه  
 الثاني من وجوه النظر وإنما زاد الشرح قوله مستلزم آه للاشارة ان قوله وإن لا يصح الاضافة آه عطف على قوله إن يكون  
 المراد آه لأن ما قبل المعطوف عليه يكون مرعياً فيما قبل المعطوف حاصل به النظر لوصح ما قال السكاكي رومن ان المراد  
 بالفاعل المجازي الفاعل الحقيقي فيه يلزم اضافة الشيء الى نفسه في كل تركيب اضيف فيه الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي  
 نحو نهاره صائم لكن اللازم باطل فاللزوم مثلب مع ان هذا المثال صحيح عند البلغاء وأما وجه اللازمة لأن النهار في المثال المذكور  
 لكونه مرجع ضمير صائم فاعل مجازي اضيف الى ضمير الغائب وهو فاعل حقيقي للصائم فلو كان المراد بالنهار فلان نفسه هو بعينه  
 مرجع ضمير الغائب في نهاره فيلزم في نهاره اضافة الشيء الى نفسه وهو باطل بداهة قوله كل ما اضيف آه أي في كل  
 تركيب اضيف في هذه الزيادة اشارة الى ان بطلان قول السكاكي ليس بمحقق بالمثل المذكور ونحوه بل هو عام في  
 كل تركيب اضيف فيه الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي وليس المراد من قوله في نحو نهاره صائم آه ان هذا الحكم لا يجري  
 فيه بل في نحو ما هو مقتضى الاضافة من ان الحكم في المضاف لاني المضاف اليه قال بطلان اضافة الشيء آه دليل  
 عدم المثال المذكور جريان اللازمة عنده قوله اللازمة آه صفة اضافة الشيء قوله من كلامه آه أي كلام السكاكي قوله  
 لأن المراد بالنهار آه تفصيل دليل اللازمة كما مر تفصيله قوله حينئذ آه أي حين ما قال السكاكي رومن ان المراد بالفاعل  
 المجازي الفاعل الحقيقي قوله ولا شك في صحة هذه آه دليل بطلان اللازم من قول السكاكي رومن أي ولا شك في صحة  
 اضافة الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي ودفع هذه الاضافة قوله قال الله نعم آه اثبات لوقوع الاضافة المذكورة  
 واستدلال على صحتها حيث اضيف الفاعل المجازي وهو التجارة الى الفاعل الحقيقي وهو ضمير نعم قوله ولو مثل آه أي المص  
 بدل قوله نهاره صائم بقوله نعم فمأربحت تجارتهم آه وقول الشاعر فنام ليلى وتجلي همي كان الرد على السكاكي واضحاً  
 حيث اضيف الفاعل المجازي وهو التجارة الى الفاعل الحقيقي وهو ضمير نعم وكذا في قول الشاعر اضيف الفاعل المجازي و  
 هو الليل والهم الى الفاعل الحقيقي وهو ضمير المتكلم في كليهما إذا الاصل نمت في الليل وتجلت في الهم الغرض من قوله ولو مثل  
 بقوله نعم آه اعتراض على المصدر حاصله لو اورد المصدر مثلاً للرد على السكاكي باضافة الشيء الى نفسه بقوله نعم وبشعر  
 المذكورين لكان واضحاً للرد عليه لأن في قوله نهاره صائم احتمال عدم لزوم اضافة الشيء الى نفسه حيث يقال ان  
 الاستعارة لما كانت في الضمير المستتر في صائم فيجوز ان يقال ان النهار معيان احد جان الزمان المخصوص هو  
 المعنى الحقيقي والآخر الشخص الصائم وهو المعنى المجازي ويكون المراد باسمه الظاهر أي النهار المعنى الحقيقي وبالضمير المستتر  
 في الصائم الرجوع اليه المعنى المجازي فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه لأن الزمان والشخص متغايران قوله كان ادفع



للشغب أو جزاء أو الشغب تهيج الشر والراد هنا الرد على السكالي يعني كان ادفع للرد عليه بهذين المثالين وواضح عليه  
 قوله لان قوله نماره صانم آه دليل لكون المثالين المذكورين ادفع للشغب قوله بان الاستعارة آه بيان المناقشة و  
 الاعتراض على المعنى كما مر تفصيلا قوله كالا استخدام في علم البديع آه على طريقة الاستخدام فيكون المراد بالتمثيل  
 الظاهر معناه الحقيقي اعني الزمان وبالفهم المستتر في صانم الصاحب ثم للاستخدام في الاصطلاح عبارة عن ان يكون  
 لفظا المعينين يراد واحد بما باسمه الظاهر والاخر بغيره كما سيأتي في الفهم الثالث فاقبل يفهم من اراد حرف التشبيه  
 ان يكون بين الاستخدام المذكور في علم البديع وبين هذه المناقشة مخالفة مع انه عينة لصدق تعريف الاستخدام على  
 هو الموجود في هذا المثال قلنا معنى قول الشمر كالا استخدام اي كما هو حكم الاستخدام بخذف مدخل الكاف وكذا حذف  
 مضاف الاستخدام او الكاف بمعنى على محذوف المضاف اي على طريقة الاستخدام المذكور في علم البديع او هذا القول  
 خبر مبتدأ محذوف اي هذا كالا استخدام اي كون الاستعارة في ضميره لاني التماس كالا استخدام او المعنى اي كما ان الاستخدام  
 المذكور في علم البديع ليس في اللفظ الظاهر بل في الفهم فذلك هنا الاستعارة ليست في اللفظ الظاهر بل في الفهم او  
 الكاف زائدة قوله لكن المناقشة في المثال آه جواب عن المناقشة فلا اعتراض ولذا قال الشمر آه كان ادفع للشغب آه  
 ولم يقل كان صوابا حاصله ان المناقشة في المثال ليس مما ينبغي ان يستعمل به المحصلين لانه لا يتفق ما قصد المحققين  
 اشياء ولا يثبت ما قصد فيه لان المثال انما يذكر للايضاح لا لاثبات الاحتمال فيه لا يفر قال وان لا يكون الامر  
 وجنات الشمر وفي زيادة الشمر قوله يستلزم آه اشارة الى ان قوله وان لا يكون آه عطف على قوله ان يكون المراد  
 فيكون ما قبل المعطوف عليه ملحوظا فيما قبل المعطوف فحصل بهذا النظر انه لو صح ما قال السكالي من انه راجح الجواز العقل  
 في الاستعارة بالنسبة بان يكون المراد من الفاعل المجازي الفاعل الحقيقي يلزم ان لا يكون الامر بالبناء الهامان في  
 قوله نعم يا همامان ابن لي مرعا لكن اللازم باطل فالملزوم مثله اما وجه اللازم لان المراد بغير الخطاب في ابن هو العملة  
 لازم الفاعل الحقيقي والهمامان هو الفاعل المجازي واما بطلان اللازم لان هذا الهمامان والخطاب معه فيكون الامر  
 اليهم له اذ لا يجوز تعدد الخطاب في كلام واحد من غير تشبيه اوجع او عطف قوله لان المراد به آه اي همامان هذا دليل اللازم  
 كما مر قوله حيث آه اي حين ما قال السكالي من ان المراد بالفاعل المجازي الفاعل الحقيقي قوله وليس كذلك آه اي ليس المراد  
 من همامان العملة هذا دليل بطلان اللازم كما مر قال وان يتوقف نحو ابنت آه وجه رابع للنظر زاد الشمر قوله يستلزم  
 للعطف على قوله ان يكون المراد كما مر مرارا فحصل هذا النظر انه لو صح ما قال السكالي من ان المراد من الفاعل المجازي  
 الفاعل الحقيقي يستلزم ان يتوقف استعمال نحو ابنت الربيع البقل على السمع من الشارع لكن اللازم باطل فالملزوم  
 مثله اما وجه اللازم لان المراد بالربيع هو الله نعم عنده بناء على مذهبه لانه الفاعل المجازي عنده هو الفاعل الحقيقي وهو  
 الله نعم فيكون المراد مع ان اسماء الله توقيفية لا يطلق عليه نعم اسمه بدون الشارع ولم يرد اذن الشارع باطلاق



الربيع والطيب والرؤية واما بطلان اللازم لان استعمال هذا التركيب صحيح في كلام البلغاء والنفصاء سواء سمع  
 الشارع اوله يسمع قوله ونفى الطيب المريف آه بيان الكلية المستفادة من زيادة لفظ نحو في قوله نحو انبت الربيع  
 البقل آه قوله مما يكون الفاعل الحقيقي آه اي من فعل او معناه يكون الفاعل آه فيه اشارة الى زيادة تعميم ليس هذا  
 الحكم محض بلا مثله المذكورة قال علي السمع آه متعلق بتوقف قوله لان اسماء الله دليل اللازمة كما مر قوله لا يطلق  
 عليه تفسيره بيان التوقيفية قوله مالم يرد به آه قيد لا يطلق قوله وليس كك آه دليل بطلان اللازم اي ليس استعمال نحو  
 انبت الربيع البقل موقوف على السمع قوله صحيح آه اي لغة وشرعا قوله ذائع آه اي مشهور صفة كاشفة شائع قوله في  
 كلامهم آه اي كلام النفصاء والبلغاء قوله سمع من الشارع اوله يسمع آه بصيغة الجهمول في كلمة اي فرض سماعه من  
 الشارع اوله الفرض منه دفع اعتراض وهو ان النظر انما يرد على السكاكي وهو ان كان قائما على التوقيف في اسماء الله نعم  
 وليس لك لان التوقيف مذهب البعض والسكاكي يجوز اطلاق الاسم على الله نعم من غير توقيف لان مذهبه في اسماء  
 الله نعم لا توقيف فيها حاصل الدفع ان هذا التركيب صحيح شائع عند الكل سواء كان قائما بالتوقيف او لا فالنظر عليه  
 ليس باستعماله بل باستعمال غيره من ذهب الى توقيفها بانه لو كان الامر كما ذكره السكاكي "من اندراج المجاز العقلي  
 في الاستعارة بالكنائية لشك استعمال هذا التركيب من هو قائل بتوقيفية اسماء الله نعم والامر ليس لك قوله واللازم كلما  
 متقنية آه اي اللوازم الاربعة من ان يكون المراد بعشيرة صاحبها وعدم صحة الاضافة في نحو نهاره صائم وعدم كون الامر  
 بالبناء لهامان وتوقيفية نحو انبت الربيع البقل على السمع كلها باطلة كما مر في اثنان بيان وجوه النظر فملل ردات مثلها و  
 هي اندراج المجاز العقلي في الاستعارة بالكنائية فبطل مذهب السكاكي به قوله كما ذكرنا آه في تقرير وجوه النظر حيث  
 بين بعد كل تلازمة بطلان لازمها فتدبر قوله فتنش كونه آه اي كون المجاز العقلي نعمة الردي عليه قوله لان استفاء اللازم آه  
 دليل لاستفاء كونه من باب الاستعارة المذكورة قوله وجوابه آه اي جواب النظر بوجوه اربعة من جانب السكاكي ان  
 مبنى هذه الاعتراضات آه هذا تمهيد للجواب والجواب الاصلي يشترط من قوله وجوبه يكون المراد بعشيرة صاحبها آه حاصله  
 انه ليس مذهب السكاكي في الاستعارة بالكنائية ان يذكر المشبه ويراد به المشبه به حقيقة كما فهمه المصنف حتى يرد اعتراضا  
 المذكورة بل مذهبه فيها كما يعلم من المفتاح ان يذكر المشبه ويراد به المشبه ادعاء بان يشبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي  
 ويدعي ان للفاعل الحقيقي فردين متعارف وغير متعارف فيذكر المشبه به الفاعل المجازي ويراد به فرد الغير المتعارف وهو  
 ذلك الفاعل المجازي من المشبه به مثلا يشبه الربيع بالقادر المختار ادعى ان الربيع فرد من افراد القادر المختار فكان  
 للقادر المختار فردان احدهما متعارف وهو الله سبحانه والاخر غير متعارف وهو الزمان المختص بالربيع ثم ذكر الربيع  
 والرد به المشبه به ادعاء وهو نفس الربيع لكن بادعاء القادرية له فلا يلزم اطلاق الربيع على الله نعم حتى يتوقف اطلاقه  
 على السمع وعلى هذا القياس في الامثلة الاخرى فلا يلزم شئ من الاستحالات المذكورة قوله وهذا هو آه اي المذكور هو



غير مذهب به قوله لظهور آية دليل الوهم قوله بل المراد به من المنيّة قوله لكن بادعاء السبعية له آية الموت يعني ان المراد من  
 المنيّة الموت لكن بادعاء السبعية للموت بان يكون الموت فردا اعتباريا وادعاءيا للسبع لا فردا حقيقيا لقوله جعل لفظ  
 المنيّة آية عطف على قوله ادعاء السبعية لا عطف اللازم على الملزوم الغرض منه دفع اعتراض وهو ان ادعاء السبعية اثنان  
 للمعترض باسم المشبه كالمنيّة لانه كمال الاعتراض على انه لم يرد غير المعنى الموضوع له اعني السبعية بل اراد المعنى الموضوع حقيقة  
 اعني الموت فلا يكون مشبها او مجازا بالطريق المذكور حاصل الدفع ان هذه التسمية المذكورة انما يكون عند جعل لفظ المنيّة  
 مرادنا للسبع ادعاء بان يكون اسم المشبه اعني المنيّة من اسماء المشبه به اعني السبع يجعل اسماء المشبهه قسمين متعارف  
 وغير المتعارف فالمتعارف كالسبع موضوع باراد المشبه به حقيقة وغير المتعارف كالمنيّة موضوع باراد ادعاء المتعارف  
 باسم المشبه انما ياتي في ادعاء كونه نفس المشبه به لولم يكن هذا من اسمائه ادعاء واما اذا كان من اسمائه بالخال المشبه في جنس  
 المشبه فلا يكون التعرّف المذكور منافيا للادعاء المذكور وليس المراد من الموت السبع حقيقة حتى لا يصح اطلاق اسم المشبه عليه  
 ادعاء قوله كيف آية كيف يكون مذهب السكاكي معنى الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه حقيقة فقد قال  
 في المفتاح في تحقيق قولنا محالب المنيّة نسبت بغلان بانادى آية الغرض من نقل قوله بذاتنا سيدا قال المشبه في تمثيل الجواب  
 بقول السكاكي "لأنه يكون هذا الوجها بالايدي قائلة وكذا قوله وقال في الحقيقة المراد به قوله في تحقيقه آية في تحقيقه لئلا يكون  
 اعني قولنا محالب المنيّة نسبت بغلان قوله بانادى آية متعلق قال وهذا القول صريح في ان مذهبنا في الاستعارة بالكناية  
 ان تذكر المشبه وتريد المشبه به ادعاء لا حقيقة قوله مرادنا له آية للسبع قوله باركان تاويل آية متعلق مرادنا من بكسب  
 تاويل قوله وهو ان المنيّة آية التاويل قوله لاجل البالغة في التشبيه آية والبالغة في التشبيه كما مراد ادعاء المشبه من جنس المشبه  
 وفرد من افراد ادعاء قوله وقال في الحقيقة عطف على قال الاول اي قال السكاكي في المفتاح مثل القول الاول قوله  
 السبعية لها آية اي للمنيّة قوله والتمساره عطف على قوله ادعاء السبعية لها قوله ان تكون آية اي بالكان ان تكون المنيّة  
 غير السبع وهذا القول منه في الحقيقة نص في ان مذهبنا في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به ادعاء لا حقيقة  
 قوله وحقيقة آية اي حين اذا كان المشبه فردا ادعاءيا من المشبه به لا حقيقيا يكون المراد بعيشته آية بدأ شروع في التعرّف بالجواب  
 بعد بيان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية بعد تمهيد الجواب عن لزوم ظرفية الشئ لنفسه في قوله  
 نعم في عيشته راضية بان يكون المراد بعيشته صاحبها بادعاء الصاحبة للعيشة لا حقيقة بان شبه الفاعل المجازي وهو العيشة  
 بالفاعل الحقيقي وهو الصاحب وادعى انه فرد من افراد ثم ذكر اسم المشبه وتريد المشبه به ادعاء لا حقيقة فلا يلزم ظرفية الشئ  
 لنفسه لان العيشة غير الصاحب حقيقة وكذا الجواب عن اضافة الشئ الى نفسه في نحو نهاره هائم بان يكون المراد بالنهار  
 الهائم بادعاء الصاحبة للنهار بان شبه الفاعل المجازي وهو النهار بالفاعل الحقيقي وهو الشخص الهائم وادعى انه فرد من  
 افراد ثم ذكر اسم المشبه وهو النهار وادعى انه فرد من افراد ثم ذكر اسم المشبه به وهو الشخص الهائم اضافة الشئ الى نفسه للنهار



غير الشخص العاظم حقيقة والجواب عن عدم كون الامر بالبناء لهامان مع ان النداء له الخطاب معه في قوله نعم يا هامان ابن  
 لي معاً بان يكون الامر بالبناء لهامان بادعاء العامية لهامان بان شبه الفاعل المجازي وهو هامان بالفاعل الحقيقي  
 وهو العلة وادعى انه فرد من افرادهم ثم ذكر المشبه وهو هامان واريد منه المشبه به وهو العلة ادعاء لفظاً مباشراً في البناء  
 لا حقيقة والجواب عن كون نحو انبت الربيع البقل توقيفية على السمع بان يكون المراد بالربيع القادر المختار بادعاء القادر  
 للربيع لا حقيقة بان شبه الفاعل المجازي وهو الربيع بالفاعل الحقيقي وهو القادر المختار وادعى انه فرد غير متعارف من افراد  
 ثم ذكر المشبه به وهو الربيع واريد منه المشبه به وهو القادر المختار فلا يلزم اطلاق الربيع على الله نعم حقيقة حتى يتوقف على  
 السمع والى الجواب الاول اشار الله بقوله حينئذ يكون بعيشة آه والى الثاني بقوله وبالنهار العاظم آه والى الثالث بقوله  
 وايضا يكون الامر بالبناء آه والى الرابع بقوله ولا يكون الربيع مطلقاً آه قوله بادعاء العاجية لها آه اى للبعيشة قوله وبالنهار  
 آه عطف على قوله بعيشة قوله بادعاء العاجية له آه اى للنهار قوله لا حقيقة آه اى المراد بعيشة صاحبها ادعاء لا حقيقة وكذا  
 المراد بالنهار العاظم ادعاء لا حقيقة قوله حتى يفسد المعنى آه غايته للمنفى اى اذا كان المراد بهما حقيقة يفسد المعنى وهو ظرفية  
 الشئ لنفسه وانما فقه الشئ الى نفسه قوله وايضا يكون المراد آه عطف على قوله يكون المراد بعيشة آه قوله لكن بادعاء آه  
 اى لهامان قوله وجعله من جنس آه عطف على قوله ادعاء آه عطف تفسيراً بقوله لفظاً مباشراً دليل لجعله من جنس العلة  
 اى لزيادة الكسب والمخلط معهم قوله ولا يكون الربيع آه عطف على قوله يكون المراد بعيشة آه ايضاً قوله مطلقاً على الله من  
 الاطلاق اسم الفاعل اى متولاً وهذا قوله حتى يتوقف آه اى اطلاق الربيع غايته للمنفى لا للمنفى قوله من اجل البانفحة التسمية  
 آه وسمى كلامه ادعاء المشبه من جنس المشبه به وجعله فرداً من افراد ادعاء قوله وهذا ظاهر آه اى الجوابات المذكورة ظاهراً من مذهب  
 السكاكي فلا يبرر عليه شئ من الاستحالات التى ذكرها المصنف والجواب عن جانب المصنف ان على هذا يرد على السكاكي ان  
 الانبات مثلاً يمنع قيامه حقيقة بالقادر المختار الادعاءى وهو الربيع فلا يصح نسبت الانبات الى الربيع فيفسد السكاكي  
 اخيراً الى القول بالمجاز العقلي فيفسد سعيه في نفى المجاز العقلي بادعاءه فى الاستعارة بالكناية ضائعاً ولغواً وكذا فى الامثلة  
 البوائى قوله نعم يرد على مذهبه آه اى مذهب السكاكى قوله اعراض قوى نذكر آه وهو انه على مذهبه لفظ المنية مستعمل  
 فى ما وضع له اذا ما يرد بالمنية غير الموت مع ان الاستعارة عنده ليست كذلك لانها قسم من المجاز عنده لانه قسم المجاز اولاً  
 الى المجاز المرسل والى الاستعارة ثم قسم الاستعارة الى المرحمة والمكنية فيكون الكناية مجازاً عنده وادعاء السبعة لها لا يحملي  
 نفياً لانه لا يخرج من الاستعمال فيما وضع له لان المجاز عنده ما استعمل فى غير الموضوع له بالتحقيق وبالادعاء يكون مستعملاً  
 فى غير ما وضع له بالتأويل لا التحقيق والجواب عنه ان استعمال المنية فى الموت مثلاً على نحو بين احدهما باعتبار انه موضوع له  
 وثانيهما باعتبار انه موضوع للسبوع مرادف للموت فرد من افراد السبع غير متعارف فاستعماله بالا اعتبار الاول حقيقة  
 بالا اعتبار الثاني مجاز لانه اعتبر مع الموضوع له امر خارج مرادف له واذا اعتبر مع الموضوع له امر خارج عنه صار خارجاً فيكون



البنية مستعملة في غير ما وضع له فيكون مجازاً والمراد منها بالاعتبار الثاني قال ولأنه آه عطف على قوله لأنه يستلزم أن يكون  
 المراد بعيشته آه هذا التقصير اجمالي على السكاكي وانما افرد بالذكر مستقلاً ولم يدخل في الوجود السابقة من النظر لأنها قد جازى  
 على صفى القياس المذكور كما عرفت وبهذا التقصير اجمالي على تمام القياس فكان ما له غيراً مما سبق فلذلك ذكر مستقلاً كما قبل  
 عليه عادة اللام المجازة التحليلية قوله أي ما ذهب إليه السكاكي آه فمعين مرجع ضمير المنسوب أي من أن المجاز العقلي  
 مندرج في الاستعارة بالكناية قال يتقصير نحو نهاره صائمه آه حاصل التقصير بأن دليل السكاكي وهو ارادة الفاعل  
 الحقيقي من الفاعل المجازي بجري في المجاز العقلي الذي ذكر فيه طرفي التشبيه مع تحلف الدلول عنه فإنه لا يكون استعارة  
 بالكناية عنده لأن ذكر طرفي التشبيه مانع عن حمل الكلام على الاستعارة عند السكاكي لبنائها على تخاسم التشبيه  
 ففي نهاره صائمه دليله قائم طرفي التشبيه مذكوران وهما التشبيه والتشبيه به أما التشبيه فهو الفاعل المجازي الذي هو مصدر  
 ضمير صائمه وقائم وأما التشبيه به فهو الفاعل الحقيقي الذي هو ضمير الغائب في نهاره دليله لأن المراد به هو الشخص الغفلان  
 وبما ذكره في هذا الكلام قوله دليله قائم وما تشبه ذلك آه اشارة الى التعميم المستفاد بزيادة لفظ النحر بأن هذا  
 التقصير ليس بمختص بنهاره صائمه بل بجري في كل تركيب يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي قال لا شتماله آه دليل التقصير  
 بنحو نهاره صائمه أي لا شتماله بنحو نهاره صائمه على ذكر طرفي التشبيه مع أن ذكر طرفي التشبيه مانع عن حمل الكلام على  
 الاستعارة بالكناية عند السكاكي قوله وهو مانع آه تتمه الدليل أي ذكر طرفي التشبيه مانع عن حمل المذكور قوله كما صرح به في  
 كتابه آه أي المفتاح بتأييد الدليل المذكور قوله وقال ان نحو رأيت بفلان آه عطف على صرح وبيان أي صرح السكاكي  
 وقال ان التجريد المذكور في علم البديع ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله فيها مبالغة لكما هما فيه سواء كان ذلك  
 التجريد باباً التجريدية او بمن التجريدية لكونه مستقلاً على طرفي التشبيه لا يكون من الاستعارة الكنائية بل يكون تشبيهاً  
 فقط ومعنى الاول رأيت برؤيته اسداً أي بسبب رؤيته اسداً ومعنى الثاني ليعني من ملاقاته اسداً لا لاجل العلاقات  
 فالكلام على الحذف في كلا الشالين لأن الاسد انما ينتزع من رؤيته فلان وملاقاته لا من ذاته فلان شبه الاسد في  
 التشبيهاً فصيح ان ينتزع منه اسداً لأن التجريد فرع التشبيه فلو لا انك جعلته اسداً ادعاءً لما صح ان يجرد منه اسد قوله  
 من باب التشبيه لا الاستعارة آه فهذا التقصير من السكاكي ان ما يشتمل على ذكر طرفي التشبيه لا يكون استعارة فلا يصح استعارة  
 في نحو نهاره صائمه مع ان ما قال السكاكي التقصير الاستعارة فيه قوله وجوابه آه هذا جواب من جانب السكاكي على اعتراض  
 المعبر حاصله انا لا نسلم ان ذكر الطرفين في التشبيه مطلقاً مانع عن الاستعارة بل المانع عنها ذكرهما اذا كان ذلك المذكور  
 مبنيًا عن التشبيه بأن لا يصح المعنى الا بملاحظة التشبيه وذلك يكون اذا وقع التشبيه به خبراً عن التشبيه وصفة او حالاً عنه نحو زيد  
 اسد ورأيت زيدا اسداً لأن في تلك الصور يتحقق الحمل مع انه لا يصح حمل الاسد الحقيقي على زيد لعدم الاتحاد بينهما فتعني الحمل  
 فيه على التشبيه بتقدير ادائه بان يكون المعنى زيداً كالاسد ورأيت زيدا كالاسد فيصح الحمل والتشبيه بطل كونه استعارة لبنائها



على تناسي التشبيه وهو الاتحاد وهو هنا غير متحقق واما قولنا نهاره صائم وليله قائم ليس مما ينبغي ذكر الطرفين فيه  
عن التشبيه لان الاضافة فيه لتعيين المشبه المستعار اذ المشبه ليس هو النهار مطلقا بل المشبه هو النهار المخصوص اى المقيد  
بالاضافة اليه وكذا في ليله قائم فثبت الاضافة الالامية وبها تعين المشبه لان بالاضافة تحصل التعيين وثبت المغايرة  
بين المضاف والمضاف اليه فلم يوجد الحمل فلا حاجة الى الابداع عن التشبيه بتقدير الكاف ونحوه لصحة الكلام بدون وهو  
الاستعارة بخلاف زيد اسد ولجين الماء لان هنا ثبت الحمل حقيقة او معنى لان الاضافة البيانية في معنى الحمل وحمل احد  
التبائنين متمنع فحمل على التشبيه بتقدير اداة فيصح الحمل وبهذه ثبت الفرق بان في لجين الماء تشبيه في نهاره صائم وليله  
قائم استعارة لان في الاول اضافة بيانية وفي الثاني لامية كما عرفت قوله مطلقا آه اى سواء كان مبنا عن التشبيه  
اولا قوله على وجهه بنى عن التشبيه آه اى لا يصح معناه بدون ملاحظة التشبيه بان يكون المشبه خبرا عن المشبه اوصفة او حالا  
مثل زيد اسد ورايت زيدا اسدا قوله سواء كان آه اى ذلك وجه بناء التشبيه قوله على جهة الحمل آه اى حمل الحقيقي نحو زيد اسد  
فان فيه اسد محمول على زيد حقيقة قوله اول آه اى لم يكن وجه بناء التشبيه على جهة الحمل حقيقة بل معنى نحو لجين الماء فان فيه  
الاضافة ظاهرا لكن تلك اللفظة بيانية وهى في معنى الحمل فيكون الحمل معنى قوله بدليل انه جعل آه متعلق لقوله لا نسلم ودليل  
لعدم منافاة ذكر الطرفين مطلقا في الاستعارة اى بدليل ان السكاكى جعل نحو قول الشاعر من باب الاستعارة مع  
اشتمال ذلك القول على ذكر الطرفين فلو كان ذكر الطرفين منافيا مطلقا في الاستعارة عنده فما يصح جعله من باب الاستعارة  
قوله قد زرار زره على القرآءة هذا الشعر لطباطب العلوى اوله لا تعجبوا من بلاغته = والبلى بكسر الباء والقصر مصدر من  
بلى بلى بلا يقال بلى الثوب اى صار خلقا اى كبرس فاذا فتحت باء المصدر مدونة وتقول بلاؤا والغلالة شعاع بلبس  
تحت القميص اى جاك ط قوله زرار فعل ماضى معلوم فاعله ضمير للمدح يقال زررت القميص اذا شدت عليه ازرار اى  
بستن والازرار جمع زر بالفتح كالثوب جمع ثوب اوجع زر بالضم كاقرا وجمع قر و زر القميص معروف اى كوى زربا  
قميص ومعنى الشعر لا تعجبوا من بلى غلالته هذا المحبوب فانه قر وغلالته كتان ومن خواص القرآن يبلى اللتان قوله مع اشتماله  
على ذكر الطرفين آه اما اذا رجع ضمير اززاره الى المدح المحبوب فظاهر فان احد الطرفين القر والآخر الضمير في ازرار واما اذا  
رجع ضميره الى الغلالة بتاويل القميص كما قيل فلان ضمير غلالته راجع الى المدح فذكر الطرفين حاصل بهذا المعنى قوله على ان  
التشبيه به هنا آه اى في نحو نهاره صائم هذا جواب اخر عن جانب السكاكى على نقص المصدر حاصلته في تشبيهه بنهاره صائم  
ليس فيه ذكر الطرفين لان التشبيه به هو مطلق الشخص الصائم فيه والضمير في نهاره الى نفس شخص من غير اعتبار كونه صائما  
او غير صائما فما هو مشبه به فهو غير مذكور فيه وما هو مذكور فهو غير مشبه به فلا يذكر طرفي التشبيه فيه فلا يرد اعتراض المصدر من  
ان طرفي التشبيه فيه مذكوران قوله هو شخص صائم مطلقا آه اى اى شخص كان من غير تعيين فيه فيكون المشبه به الشخص  
الصائم لكن لا على التعيين قوله من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم آه يعنى ان الضمير في نهاره راجع الى فلان من غير اعتبار



كون ذلك الفلان صائما او غير صائم فيكون المشبه به مطلق الصائم والضمير المذكور هنا عام من كونه صائما او غير صائما فلا يكون  
 الطرفين مشبها به ومشبها قوله منهم من لم يقف آد اى ومن شارحى التامخيص وهو الخلق الى لم يقف على مراد السكاكى فاجاب  
 بما هو ليس بمناسب بمذاهب الفرض منه رد على الخلق الى لان جوابه غير سديد ودفع اعتراض من نفسه لانه لم ترك جواب  
 ذلك الضمير حاصل الدفع انه غير سديد قوله فاجاب عن الاولين آد اى عن الطرفين الاولين الاول لزوم ظرفية الشئ لنفسه  
 في قوله نعم في عيشة راضية والثاني اضافة الشئ الى نفسه في نحو نهاره صائم كما مر قوله بان الاستعارة انما هى آه بيان  
 جواب ذلك البعض عن النظر الاول وهو ظرفية الشئ لنفسه حاصله ان ذلك البعض زعم ان مذاهب السكاكى في الاستعارة  
 بالكنائية ان يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة لا اذ عاد فيكون المراد بعيشة عند جعلها استعارة بالكنائية هو الصاحب الحق  
 لها والنهار هو الصائم الحقيقي وبها مان نفس العملة حقيقة وبالزبيح هو الواجب نعم حقيقة فيكون معنى قوله نعم فهو في عيشة  
 راضية فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها منها لانه على هذا ايهما عيشتين احدهما مظهر والاخر مضمري راضية وفيه  
 استعارة عند ذلك البعض لان الاسناد المجازى فيه فجعل موضع المظهر صاحبها بطريق الاستعارة فلا بد من تقدير عيشة اخرى  
 ليرجع اليها ضمير صاحبها وبها تصح المماثلة والتوصيف بالرضى لان الاستعارة اذا كانت في ضمير راضية فاما ان توصيف ذلك  
 الضمير العيشة المذكورة بمعنى الصاحب ليصح كون راضية صفة لا يعود المحذور المذكور من ظرفية الشئ لنفسه لان الضمير المرجع  
 شئ واحد اما ان لا تريد العيشة المذكورة بمعنى الصاحب بل يراد بها المعنى الحقيقي اعنى التقيش مع ان الاستعارة في  
 ضمير راضية فلا بد من ان يكون المراد بضمير راضية العيشة التى هى غير العيشة المذكورة في المعنى وان كانت من حيث اللفظ  
 متحدة فيكون المعنى ما قال ذلك البعض اى فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها عنها فلا يلزم ظرفية الشئ  
 لنفسه قوله والمراد بالنهار آه عطف على قوله الاستعارة انما هى آه هذا جواب ذلك البعض عن النظر الثاني من اضافة الشئ  
 الى نفسه حاصله ان المراد بالنهار انما هو مطلق الصائم الذى هو المشبه والضمير الذى يضاف النهار اليه راجع الى فلان نفسه  
 وهو شخص مخصوص من مطلق الصائم فيكون من باب اضافة العام الى الخاص فلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه فان قيل مفاد  
 هذا الجواب وما قال الله فيما سبق بقوله على ان المشبه به هنا هو شخص صائم مطلقا آه واحد مع ان الله رد هذا الجواب  
 بقوله فانظر الى ما اتركب آه وصحح ما قال سابقا قلنا ان المراد بالنهار فيما سبق معناه الحقيقي باوعاء الصوم لانه دعوى  
 انه شخص صائم لا يخرج عن حقيقة فلا يكون من اضافة العام الى الخاص بخلاف هذا الجواب لان المراد بالنهار فيه هو المعنى المجازى  
 بلا اذعاء الصوم لانه الصائم مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص قوله ولو سلم آه جواب ثان تسليم عن ذلك البعض  
 يعنى لو سلم ان المراد بالنهار هو الصائم المخصوص لا مطلقا فهذا من اضافة السمي الى الاسم لا من اضافة الشئ الى نفسه  
 لان الضمير في نهاره راجع الى الاسم لا الى الصائم فيكون معنى قولنا نهاره صائم صائم اسماء صائم اى مسمى زيد صائم قوله  
 فانظر الى ما اتركب آه اى كتب ذلك البعض في الجوابين هذا رد على جواب ذلك البعض عن الجوابين الاولين قوله من



التسميات آدبيان لمن تحمل اى احتمال فى طلبه اى حيله كردن والمراد الجوابات المذكورات اما فى الاول فلان فيه تقدير بلا  
 دليل مع وجود وجه صحيح اخر كما قاله الشن واما فى الثانى والثالث فلان ارادة الصائم مطلقا من النهار و ارادة الشخص  
 الخاص من الضمير وكذا ارادة المسمى من النهار و ارادة الاسم من الضمير اليف بلا دليل وفرة داعية مع وجود الوجه الصحيح  
 وهو ما اختاره الشن قوله المسبوبة آه الاستشباع بى مزه ثمون جيزى قوله وحمل الكلام آه عطف على قوله التسميات قوله  
 من البلاغة بمكان آه اى بمرتبة اعلى قوله على الوجه المستدل آه متعلق حمل الكلام اى حمل الكلام البليغ على الوجه  
 الرزيل الخمس قوله وعن الثالث آه عطف على قوله عن الاولين اى واجاب ذلك البعض عن النظر الثالث وهو عدم  
 كون الامر بالبناء لهامان فى قوله نعم يا هامان ابن لى مرعا كما مر حاصل ذلك الجواب ان المراد من هامان الذى المشبه  
 هو البانى حقيقة اعنى العلة المشبه بها هو مذهب السكاكى فيكون الامر بالبناء لهامان مجازا للعلمة حقيقة فيصح النداء  
 له والخطاب منه مجازا فلا يريد ما اورده المصنف قوله ولغيره حقيقة آه اى ولغيره هامان حقيقة وهو العلمة قوله وحمل عليه آه اى حمله  
 على ذلك البعض رد لهذا الجواب الثالث حاصله انه اذا كان المراد بهامان هو البانى الحقيقى وهو العلمة كما قال ذلك البعض  
 فيكون المراد جند بغير ابن العلمة ويكون النداء لهم والخطاب معهم فلا يكون الامر بالبناء لهامان لاحقيقة ولا مجازا اما حقيقة  
 فلان البانى ليس هو هامان حقيقة واما مجازا فلا يريد المعنى الغير الموضوع له عند ارادة الموضوع له لان كونه ماضيا لا يفي  
 يقتضى تعدد الخطاب ولا يجوز تعدده فى كلام واحد من غير تشبيه للخطاب وجموعه العطف نعم يكون لفظ هامان مجازا لكن لا امر  
 لسماء اهلا قوله كما فهم آه ذلك للمعنى الجيب قوله لم يكن الامر آه جواب اذا اى لم يكن الامر بقوله نعم ابن لى مرعا قوله لا ترى  
 انك آه دليل تنويرى لما سبق من انه اذا اريد من اللفظة المعنى الكيفى المراد فلا يصح الامر بذكر اللفظة حقيقة ولا مجازا كما فى قوله  
 ارم يا اسد مراد منه المعنى الكيفى المراد هو الرجل الشجاع فلا يصح الامر بالرى لاسد لاحقيقة ولا مجازا وهو الجوان المفسر سكاكى  
 قوله قطعاً آه اى لاحقيقة ولا مجازا قوله وعن الرابع آه عطف على قوله عن الاولين اليف اى اجاب ذلك البعض عن النظر  
 الرابع وهو توقف اطلاق نحو انت الربيع البقل على التمتع على السمع كما مر حاصل ذلك الجواب ان ذلك النظر انما يريد لو كان  
 السكاكى به من قال بالتوقيف فى اسماء التمتع وليس كذلك لان مذهبه ان اسماء التمتع لا توقيف فيها على السمع ولذا خرج  
 بان الربيع استعارة بالكناية عنه نعم فلو لم يصح اطلاق اسم على التمتع عنه بدون التوقيف فلا يصح هذا الاطلاق  
 عنده لان الربيع ليس من الاسماء المسموعة بالشرع وبهذا اى لاجل جواز اطلاق الاسم على التمتع بدون توقيف صريح  
 بان الربيع استعارة بالكناية عنه نعم والا لا يصح هذا الاطلاق لان الربيع ليس من الاسماء المسموعة بالشرع آه قوله ولم يرد  
 آه اى ولم يعرف ذلك البعض الجيب بناء وجه اعتراض المصنف عليه هذا الجواب الرابع من ذلك البعض حاصله انه  
 لو كان مثل هذه التراكيب الصادرة عن البلاغة استعارة بالكناية لكان الحكم بغيرها ادلاً على اعتقاد التوقيف و  
 عدمه بحيث انه يصح عند من لم يعتقد التوقيف ولا يصح عند من يعتقد التوقيف والامر ليس كذلك لان مثل هذه التراكيب

وادى الى الامور المذكورة



ثالثة في كلام الجميع من غير توقف عن احد في الحكم بصحة ما فعلهم ان جواب ذلك البعض ليس بدافع لاعتراض المصنف في الجواب  
ما قاله المشهور سابقا قوله انه آه الضمير الشأن قوله لو صح ذلك آه اى لو صح ان التوقيف مذنب البعض لا مذنب السكالي  
قوله لو جوب القائلين آه جواب لو قوله ان يتوقف آه فاعل وجب بتاويل المفرد قوله وليس كذلك آه دليل بطلان اللزوم اى  
ليس صحة مثل هذا التركيب موقوف على السمع عند القائلين بالتوقيف قال احوال المسند اليه آه لما فرغ المصنف من  
احوال اسناد الجزى شرع في احوال المسند اليه ثم زاد الشرح لفظ الباب للاشارة الى ان احوال المسند اليه خبرية لا خبرية  
قوله اعني الامور العارضة آه اى الامور المتعلقة بالمسند اليه وان كان صدورها من المتكلم كما سيأتي من الاحوال المذكورة  
الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الاحوال جمع حال وهو عبارة عن الامر الداعي في المتكلم كما مر في مقتضى الحال وهذا المعنى غير  
صحيح هنا لانه صفة التكلم لا المسند اليه حاصل الدفع ان الاحوال هنا ليس بالمعنى المذكور بل بمعنى الامور العارضة له و  
مديدة هنا قوله من حيث انه آه اى المسند اليه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان كثيرا من الامور العارضة للمسند اليه غير متحركة  
عنها هنا كالاغلال والادغام وكونه عرضا وجوهرا وكونه حقيقة ومجازا وكلها وجزئيا والى غير ذلك فهذه كلها من الامور العارضة  
للمسند اليه ولا يمتحن عنها في علم المعاني حاصل الدفع ان المراد من الاحوال اى الامور العارضة للمسند اليه من حيث هو المسند اليه  
لا يلحظ شئ آخر وهذه الاحوال المذكورة ليست بهذه الحقيقة بل من حيث اللفظ كالاغلال والادغام او المعنى كالحقيقة  
والمجاز والكلى والجزئى والامكان كالعرض والجوهر ثم الحقيقة لا تقيده لا اطلاقا لانه ما بعد ما عيّن ما قبلها ولا يقيده  
امرازا في الحقيقة وهنا ليس كذلك ولا تعليلية لان ما بعدها يكون علته ما قبلها وليس المسند اليه هنا علته للامور العارضة  
له مثلا الحذف والذكر والتعريف والتكثير بل علته الحذف الاحتمال عن العبث وعلته الذكر كونه اصلا الى آخر ما قال المصنف  
فتعين كون الحقيقة تقديمية قوله كحذفه وذكره آه اى حذف المسند اليه وذكره بيان للاحوال العارضة للمسند اليه من حيث هو  
مسند اليه قوله وغير ذلك آه اى المذكور من حذفه وذكره الى آخره قوله من الاعتبار الرجعة اليه آه اى الى المسند اليه بيان  
غير ذلك المذكور اى من الاحوال العارضة له قوله لذاته آه متعلق بالرجعة بتفصيل معنى العرض فاللام للتعددية لا  
للتعليل فيكون المعنى الرجعة اليه لذاته اى العارضة له لذاته بان يكون لها واسطة في العرض الغرض منه دفع  
اعتراض وهو ان كثيرا من الاحوال محيية بهذه الحقيقة اى عارضة للمسند اليه من حيث انه مسند اليه مع انها غير مذكورة في  
هذا الباب مثل كونه مسندا اليه لحكم موكد او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر وغير ذلك حاصل الدفع  
ان المراد من الامور العارضة للمسند اليه المحيية باعتبار ذاته اى ذات المسند اليه لا بواسطة الحكم او المسند واسطة في العرض  
وهذه الاحوال المذكورة ليست كذلك فان التاكيد وتركه عارضان للحكم حقيقة وللمسند اليه مجاز بواسطة الحكم وكذا التقديم المسند  
وتأخره عارضان للمسند الا وحقيقة وللمسند اليه ثانيا وبالعرض قوله لا بواسطة الحكم او المسند آه توضيح وتفسير لقوله لذاته  
اى لا بواسطة النسبة التامة الجزئية ولا المسند مثلا اى لا بشئ منها قوله كونه مسندا اليه آه اى ككون المسند اليه



حكم مؤكده هذا مثال للسند اليه بواسطة الحكم لانه قوله وكونه سند اليه لسند مقدم آه هذا مثال للسند اليه بواسطة السند لانه  
 فان قيل ان الرفع من احوال السند ليس مع وجود تلك الحقيقة وكونه لانه مع انه غير مذکور في هذا الباب قلنا الراد بالاحوال  
 هي التي يطابق بها اللفظ مقتضى الحال بان تكون الاضافة في ترجمة الباب للعهد والمعهود بها الاحوال التي مر ذكرها  
 في تعريف علم المعاني وهي التي يطابق بها اللفظ مقتضى الحال والرفع ليس كذلك ولم يتعرض الشرح لذلك الدفع لظهوره  
 مما سبق من تعريفه قوله وسيأتي بيان كون السند اليه اولى بالتقديم آه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لم قدم المعنى بيان  
 احوال السند اليه من احوال السند مع ان كليهما من احوال اجزاء الكلام وركبهما حاصل الدفع انه سيأتي في المتن ان السند اليه  
 اعم بوجوده لكونه ركناً اعظم في الكلام ينبغي ان يقدم في الذكر على السند فكذا ينبغي ان يقدم بيان احواله على بيان احوال  
 السند ليكون ذكر احواله على طبق ذكره في الكلام وهذا مذکور في المتن في بحث تقديم السند اليه بقوله واما تقديمه فليكون  
 ذكره اعم لانه الاصل آه قال اما حذفه آه اي حذف السند اليه شروع في تفصيل بيان احوال السند اليه وحذف السند اليه  
 متعلق به وان كان الحذف باعتبار الصدور فعل التكلم فلذا صرح عنه من احوال السند اليه فلا يرد ان البحث مخالف عن  
 الصدور قوله قدمه آه اي قدم المعنى وحذفه على باقي الاحوال الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الاولى تأخير بحث الحذف عن  
 الذكر لان الحذف عدمي والذكر وجودي واشرف من العدمي حاصل الدفع ان الحذف عبارة عن عدم اتيان  
 السند اليه هو مقدم على الايتان بالسند اليه لتأخر وجود الحادث على عدمه لانه وجوده بعد العدم فيكون العدم باعتبار اصله  
 وان كان الوجود اشرف لكنه عارض ويرد على هذا الجواب بوجهين الاول ان هذا الدليل لا يطابق الدعي لان الدعي  
 تقديم الحذف على كل احوال السند اليه والدليل يدل على تقديمه على الذكر بخصوصه لان الحذف مقابل له دون بقية الاحوال  
 كالنفي والتكثير وغير ذلك والثاني ان ما قاله الشرح مخالف عما قال في المحقق لانه يفهم من عبارة المحقق ان عبارة  
 عن الاستسقاط بعد الايتان به حيث قال فيه وذكر هنا بلفظ الحذف وفي السند بلفظ التركيبينها على ان السند اليه هو  
 الركن الاعظم شديد الحاجة اليه حتى انه اذا لم يذكر فكان آتي به ثم حذف بخلاف السند فانه ليس بهذه المشابة فكان ترك  
 عن اصله انتهى فعلى هذا يكون الحذف عملاً لاحقاً لاعداساً سابقاً وهو لا يصلح وجهاً لتقديمه على سائر الاحوال لان المقدم  
 على الوجود هو العدم الاصل لا الطاري والجواب عن الاول بانه لما ثبت تقدمه على بقية الاحوال لان بقية الاحوال فروغ  
 الذكر لكونها كالانفصال له والمقدم على الاصل مقدم على الفرع فثبت تقدمه على الكل وعن الثاني بان الراد بالحذف هنا  
 هو المعنى الاصطلاحي وهو عبارة عن عدم الايتان به وبالنظر اليه وجهاً للتقديم على سائر الاحوال وهذا الايتان في ما قال  
 في المحقق من التبني على كونه ركناً اعظم لانه بالنظر الى المعنى اللغوي وهو عبارة عن الاستسقاط بعد الايتان فالما حصل ان  
 الحذف معنيين اصطلاحاً ولغوياً فالذكر هنا المعنى الاصطلاحي وما يفهم من المحقق هو المعنى اللغوي ولا منافاة بينهما قوله  
 والحذف ينظر الى امرين آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الحذف محتاج الى امرين احدهما قابلية المقام له والثاني



الداعي الموجب لزجها على الذكر فما الوجه للمعروض في هذا الكتاب للثاني دون الاول فاصل الدفع ان الامر الاول معلوم  
ومتقرر في علم المعاني فمن ادعى علم النحر صراحة فلا حاجة الى التعرض له بخلاف الامر الثاني فانه ليس كذلك فلذا تعرض له كما قال  
الله ملا كان الاول معلوما متقررا في علم النحر قوله هو ان يكون السامع آه بيان قابلية الحذف والضمير راجع الى قابلية  
المقام وتذكره باعتبار انه عبارة عن احد الامرين او انه عبارة عن كون المقام قابلا او مصدر يدرك ويثبت ثم المراد بالحذف  
هنا ما يكون منويا في التقدير لا الحذف الذي يكون نسبيا لمنسبا كحذف ما عمل المصدر مما عمل فعل البني للمفعول فانه لا يرجع  
الى القرينة لعدم كونه مراد او ان كان حذفه محتاجا الى امر دال كما سيأتي في الشرح هذا اذا رجع الضمير اليه في قوله هو ان  
يكون السامع عارفا به آه الى المحذوف واما اذا رجع ضمير به الى الحذف فلا حاجة الى ان المراد بالحذف ما يكون منويا في التقدير  
لان قرينة الحذف مستحقة في الصورتين اي في الحذف المنوي والمنسب وان لم يتحقق القرينة الدالة على تعيين المحذوف  
قوله عارفا به آه اي بالحذف او المحذوف اي مستكنا من معرفته لان وجود القرينة لا يوجب العرف بالالفعل قوله بوجود  
القرائن آه او رد بصيغة الجمع نظرا الى تعدد اللواضع وليس المراد ان يكون معرفته السامع موقوف على وجود جمع من  
القرائن بل يكفي قرينة واحدة على الحذف ثم المراد بالقرينة هي القرينة الدالة على المحذوف سواء كانت الدالة عليه  
بخصوصه او باعتبار كونه احد الاشياء المعينة كافي للحذف الذي يكون المقصود ان يذهب نفع السامع كل مذهب  
يمكن قوله الثاني الداعي الموجب آه سواء كان حاطا عليه بان كان موجودا قبل الحذف كتحسين السند اليه او كان غائبا  
مرتبة عليه كاحتراز عن العبث فاللام في قول الله فلا حتراز عن العبث آه للتعليل المطلق الشامل للحاصلية  
والقرينة قوله ملا كان الاول آه اي قابلية المقام قوله في علم النحر اليفة آه اي كما انه معلوم متقرر في علم المعاني فالتعليل  
انه لم يذكر في علم المعاني قابلية المقام المحذوف بل انما ذكره في علم النحر فقط فلا يظهر ترك لفظ اليفة فكلنا انه وان لم يذكر في  
علم المعاني صراحة لكنه معلوم ومتقرر فيه ضمنا فيكون المعنى معلوم ومتقرر في علم النحر صراحة كما انه معلوم ومتقرر في علم  
المعاني ضمنا فنصحت كلمة اليفة قوله قصد الى تفصيل الثاني آه اي قصد المصدر جواب لما قوله مع اشارة ما ضمنية اي ضمنية  
الى الاول آه لان قوله لا حتراز عن العبث آه مشعر بوجود القرينة اذ العبثية لا يلزم بدون وجود القرينة الدالة على  
المحذوف ووجود القرينة باعتبار قابلية المقام فثبت الاشارة في تفصيل الثاني الى الاول قوله فقال آه عطف على قوله  
قصد قال فلا حتراز آه الغائي في جواب اما واللام لتعليل الحذف فاصل ان من جملة مرجحات الحذف على الذكر قصد التعمير  
والباعد عن العبث وذلك عند ما قامت عليه القرينة وظهر عند المناظر فذكره بعد عبثا خاليا عن الفائدة فيجوز ان يبلغ  
قوله اذ القرينة دالة عليه آه اي على السند اليه علمه احتراز العبث يعني ان القرينة تدل على السند اليه فاذا ذكر مع  
وجود القرينة الدالة عليه فيكون ذكره عبثا فلاجل حذفه قوله لكن لا بناء على الحقيقة آه فيه اشارة الى ان قوله بناء  
على الظاهر آه قيد احترازي معناه ظاهرا حال السند اليه المقابل لنفس الامر الواقع لا معناه ظاهرا القرينة للقابل للتحفة



كما قيل في معنى قول المصنف ما نقل الشافعي بقوله وقيل معناه ظاهر القرينة أو قال بناءً على الظاهر حاله من العبث مبنياً على  
 ما هو ظاهر حال المسند اليه من استغناء القرينة عنه لا العبث بناءً على الحقيقة ونفس الامر لانه ركن اعظم في الحقيقة من  
 الكلام فكيف يكون ذكره عبثاً قوله والآية ما دام لم يكن العبث مبنياً على ظاهر حال المسند اليه فالمسند اليه في الحقيقة ركن  
 اعظم من الكلام فلا يكون ذكره لغواً لقوله والآية بيان فائدة قوله بناءً على الظاهر أو فائتيل لاسانافات بين كونه  
 ركن اعظم من الكلام وكون ذكره عبثاً كوجود القرينة المعينة عليه وانما المنافات بينه وبين عدم الاحتياج اليه نفسها  
 ان الاكتفاء بالقرينة ليس كالذكر في التخصيص على ما هو المقصود والاهم فوجود القرينة المعينة لا يعني عن التصريح به حتى  
 يصير ذكره لغواً عبثاً قوله قيل معناه آية معنى قوله بناءً على الظاهر قوله ظاهر القرينة أو لان ذكر المسند اليه يكون عبثاً  
 بالنظر الى ظاهر القرينة وهو الاغناء عن الذكر واما بالنظر الى الحقيقة ونفس الامر فلا يكون عبثاً فانه يجوز في نفس الامر ان يتعلق  
 بذكره غرض خفي من الاغراض المناسبة في باب ذكر المسند اليه كالترك وغيره فالفرق بين الوجهين المزمع بعدم العبث  
 في الحقيقة ونفس الامر على الوجه الاول بخلاف الوجه الثاني ووجه ضعفه ان المتبادر من الظاهر حال الظاهر للقرينة  
 واليه على الوجه الثاني لو علمنا عدم غرض به كان عبثاً في الحقيقة ونفس الامر لا ليس كذلك بخلاف الوجه الاول قال أو  
 تخيل العدول آه عطف على قوله والا حراز ولفظ اوله لا يمنع الجمع فيجوز اجتماع احتراز العبث وتخيل العدول في علة  
 حذف المسند اليه ثم تخيل مصدر مضاف الى المفعول الثاني والفاعل والمنعول محذوف فان فيكون التقديم والتأخير في تخيل المتكلم  
 السامع العدول الى اقوى الدليلين فالجواب ان من جملة الاسباب الراجعة لحذف المسند اليه ان يوقع المتكلم في خيال  
 السامع وهو به بذلك الحذف انه عدل الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ واقواهما العقل والفائدة في هذا التخييل  
 هو ايجابه نشاط السامع وتوجه عقله نحو المسند اليه زيادة توجهه قال من العقل واللفظ آية بيان الدليلين لا اقواهما قوله  
 يعني ان الاعتماد آه الغرض منه تعيين اقوى الدليلين وهو العقل ودفع اعتراض وهو انه لا يوجد العدول من احدهما  
 الى الآخر في الحقيقة لانه لا بد من دلالة اللفظ على المعنى الى العقل بان يعلم بالعقل ان هذا اللفظ موضوع لذلك  
 المعنى ولا يفيد دلالة اللفظ عليه ما لم يحكم العقل بصحة ارادته فكيف يوجد الاول بدون الاخر حاصل الدفع ان العدول  
 من احدهما الى الآخر من حيث ظاهر دلالة اللفظ بحيث ان كل واحد من الدليلين ليس بمسئول بالآخر وان كان  
 بحسب التحقيق والواقع دلالة اللفظ مع العقل لا وحده والى هذا اشار بقوله من حيث الظاهر والى تعيين الاقوى بقوله  
 وهو اقوى آه قوله عند الذر آية أي عند ذكر المسند اليه قوله وعند الحذف على دلالة العقل آه لانه يستدل بالعقل بمعونة  
 القرائن على المحذوف الدال على المسند اليه وانما لم يقل بهنا من حيث الظاهر لان العقل لا يحتاج في الدلالة على ذات  
 المسند اليه الى اللفظ لجواز ان يدل بالقرائن العقلية على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن الالفاظ قوله وهو اقوى آه أي  
 العقل اقوى قوله لاستقلاله بالدلالة آه أي لاستقلال العقل بالدلالة من غير مدخل لللفظ ولو في الجملة كافي العقلية



الصفة مثل دلالة الاشارة على المؤثر كدلالة الدخان على النار قوله بخلاف اللفظ أه فانه ينقصر الى العقل في جميع المواد لان اللفظ  
 لا يمكن ان يفهم منه شئ بدون العقل قوله فاذا حذفته فقد خيلت أه تفريع على ما قبله وتعيين ما هو المقصود من كلام المصنف  
 قوله وانما قال تخيل أه الغرض منه دفع اعتراضه هو انه اذا كان دليل العقل قويا كما ذكر ثبت ان في الحذف عدول محقق لا تخيل  
 عن اضعاف الدليلين الى اقواهما فلم قال المصنف او تخيل العدول بزيادة لفظ التخيل ولم يكتف بالعدول بدون زيادته حاصل  
 الدفع ان العدول ليس محققا الا كونه محققا يتوقف على كون كل واحد من العقل واللفظ مستقلا في الدلالة عليه وليس كذلك  
 لان الدال على المسند اليه المحذوف هو لفظ المسند اليه للدلول عليه بالقرائن كما عند الذكر والاعتماد في الدلالة بالاخر الى العقل لان  
 اللفظ لا يمكن ان يفهم منه شئ بدون العقل فلا يكون كل واحد منهما مستقلا في الدلالة عليه فلا يكون العدول محققا بل تخيلا  
 متوقفا على اللفظ والعقل كليهما فلذا قال تخيل العدول ولم يقل بالعدول فقط قوله عند الحذف اليه أه اي كما عند الذكر قوله  
 هو اللفظ المدلول عليه أه ضمير الفصل لجود التاكيد لا المحرر وتحقيق ذلك ان اللفظ مدخلا في الدلالة عند الحذف بناء على ان  
 المدلول عليه بالقرائن هو لفظ المسند اليه دون ذات المسند اليه فلو كان ضمير الفصل للمحصر يكون مخالفا لقوله السابق مجتث  
 ظاهرا ولقوله اللاحق فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ أه ويمكن ان يكون للمحصر اضافة اي  
 ليس الدال عند الحذف مجرد العقل بل اللفظ مدخل فيه فلا يكون منافيا لما تقدم وما خر قوله والاعتماد في دلالة اللفظ أه  
 حاصله ان اللفظ المدلول عليه في صورت الحذف لا يستقل بالدلالة كما كان غير مستقل في صورة الذكر بل بهما اي لا بد من  
 حكم العقل بصحة ارادته كما كان هناك يعني ان كل واحد من الدليلين ليس مستغنيا عن الآخر حتى يوجد العدول من احدهما  
 الى الآخر محققا قوله بالاخر أه اي بالاخر هي على وزن ثمر بمعنى الاخر يقال ما عرفت الا بالافرة اي الاخر كذا في  
 الصحيح قوله فلا عند الذكر أه بهذا تفريع على مدخلية كل واحد من العقل واللفظ في الدلالة عليه فكلية لاني الاصل داخل  
 على يكون وكلية عند ظرف متعلق يكون فيكون المعنى فلا يكون عند الذكر الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا يكون الاعتماد  
 بالكلية عند الحذف على العقل بل احتياج كل واحد من اللفظ والعقل في الدلالة الى الآخر وهذا لا ينافي في الامر ان دلالة  
 العقل اقوى من دلالة اللفظ لما عرفت من وجوه قوتها قال كقول أه اي كالحذف الواقع في قوله قال قال لي كيف انت قلت  
 عليل أه اي قال الجواب لي كيف انت قلت عليل اي مريض بمرض المحبة والعشق تمامه سهر داعم وحزن طويل السهر  
 ضد النوم اي بي خواني هذا بيان العلة قوله لم يقل انا عليل أه يعني اصل الكلام انا عليل فعليل خبر مبتدأ محذوف وفيه تعيين  
 محل الشاهد اشارة الى ان هذا مثال لكلية اي للاعتراض عن العبث او تخيل العدول أه وكذا اشارة الى ان كلمة او  
 في قول المصنف او تخيل العدول أه لمنع الخلو لمنع الجمع فقولته قلت قرينة على المسند اليه المحذوف وهو ان الدال مقول القول لا يكون  
 الاجملة فيكون ذكره جشا وكذا العقل يدل عليه لان فيه سؤالا عن كيفية الخطاب وصفته بلفظ كيف فالعقل يدل الدنيا ب  
 للخطاب ان يقول انا عليل فحذف المسند اليه للعدول الى اقوى الدليلين وهو العقل قال او اختار شبه السامع أه عطف



على قوله الاحترار من العتث اى لا امتحان التكلم وتجربته تنبيه السامع عند القرينة على حذف المسند اليه قوله هل يتنبهام لا  
 آه بيان اجراء تنبيه اى هل يتنبه ويطلع السامع على حذف المسند اليه بالقرائن ام لا يتنبه على حذفه بالقرائن فان قيل ان  
 كلمة هل لطلب التصديق وكلمة ام لطلب التصور وهما نوعان متباينان فلا يصح ان تكون كلمة ام معادلاً لكلمة هل  
 فلما نسب ان يقال ايتنبه ام لا بالهزة قلنا ان الكلام على حذف هزة الاستفهام وهل بمعنى قد فيكون التقدير  
 اقد يتنبه ام لا او الجواب ان ام هنا متقطعة لا متصلة وهو لطلب التصديق فلا يكون منافياً لطلب المعنى هل يتنبه  
 ام لا يتنبه قال او مقدار تنبيهه آه عطف على قوله تنبيه السامع ولذا زاد النثر ولقظا اختبار قبله اى اذا اختبار مبلغ حدة ذهنه  
 ونحوه في التنبيه على حذف المسند اليه قوله هل يتنبه بالقرائن الحقية آه فيكون شديد الزكادة قوله ام لا آه اى لا يتنبه بالقرائن  
 الحقية فيكون ضعيف الزكادة وتفسير ما حكى ان بعض خلفاء بنى عباس ركب سفينة مع واحد من ندمائه فسل ذلك الخليفة  
 عن ذلك الواحد اى طعام اشهى لك فقال نعم البسيف المصلوق فالتحق عودها بها تلك في العام القابل فقال الخليفة  
 مع اى شئ فاجاب النديم مع الملح فتعجب الخليفة من استحضاره وكال تنبيهه وليقطعه قال او ايهاام صوته آه عطف على قوله  
 الاحترار من العتث اى حذفه للايهام التكلم صوته اى حفظه وتعبده عن لسانك لاجل تعظيمه بان لسانك ليس يقابل  
 ان يسلف به نحو ان يقال مقرر للشرائع موضع للدلائل فيجب اتباعه وتريده به رسول الله واما قال ايهاام صوته لانه  
 ليس في الحقيقة صوته عن لسانك لان المحذوف كاللغوظ وذكر الايهام دون التخييل كما فيما تقدم للتغني في العبارة  
 قوله اى المسند اليه آه تعين مرجع التفسير قال عن لسانك آه متعلق صوته قوله تعظيمه آه اى للمسند اليه مفعول له للايهام صوته  
 قال او عكسه آه اى عكس المذكور عطف على قوله ايهاام صوته قوله اى ايهاام صوته آه تفسير العكس قوله عنه آه اى عن المسند اليه  
 قوله تحير له واحاشه له آه اى للمسند اليه مفعول له ايهاام صوته لسانك عنه مثاله ان يقال موسوس شاع في الفساد  
 فنجب مخالفة وتريده الشيطان قال او تاتي الانكار آه عطف على ما قبله اى حذفه لتسهيل انكار التكلم لدى الحاجة  
 اليه قوله وتريده آه عطف تفسير تاتي او رد له فوهم وهو ان الايمان لا ينسب الى الانكار لانه ينسب الى الاجسام ولا  
 ليس لك حاصل المفعول ان المراد منه هو التيسر والتسهيل وهو ينسب الى الانكار قال لدى الحاجة آه اى عند الضرورة متعلق  
 تاتي قوله نحو فاسق فاجره آه مثال لحذف المسند اليه لتسهيل الانكار لدى الحاجة يعنى قوله عند حضور جماعة فيهم زيد  
 عمودك فاجره فاسق وتريده زيداً فتخذه ليتانى لك الانكار عند لومه لك على سببه وتشكيه منك فتقول يا سيديك  
 وما عينتك زيداً قوله اى زيداً آه تعين للمسند اليه المحذوف قوله ليسير لك آه علمه المحذوف اى حذف زيد المسند اليه هنا  
 ليسير لك قوله ما اردت آه كلمة مانافية اى ما اردت زيداً بل اردت غير زيد فلا تلموتمى ولا تشكيني قال او تعينه آه اى  
 تعين المسند اليه بنفسه لظهوره وشهرته مثل فعال لما يريد اى الله هذا اللفظ عطف على ما قبله قلل او ادعاه آه اى وان لم يكن  
 متعيناً في نفسه لكن يدعى انه متعين نحو وهاب اللوف اى السلطان قوله اى ادعاه المتعين آه تفسير تعين مرجع التفسير لسلطانهم



عوده الى السند اليه كما في قبله وفي بعض النسخ المتن اودعاء التعيين فالأظهر ان في موضع الاضمار لئلا يتوهم عود الضمير الى  
 السند اليه كبقية الضمائر المتقدمة قال او نحو ذلك آه اي المذكور من الفوائد التي ذكرت لحذف السند اليه قوله كضيق المقام آه  
 مثال نحو ذلك قوله عن اطالة الكلام آه متعلق بضيق المقام قوله بسبب ضجر وسأمة آه متعلق بضيق المقام اليه الفجر والسأمة  
 بمعنى واحد اي طلال وتكدي في العطف مرادف او تفسيري مثال ما مر في قوله قلت عليل فلم يقل انا لضيق المقام بسبب  
 الضجر الحاصل له في المرض قوله او قوت فرصة آه عطف على ضجر وسأمة اي بسبب خوف قوت فرصة بتقدير المضاعف  
 الفرصة بالضم هو ما يفتنم تناوله او قطع من الزمان يحصل فيه المقصود قوله او محافظة على وزن آه عطف على ضجر و  
 سأمة اليه اي على وزن البحر كما في قوله قلت عليل ولم انا عليل محافظة على وزن البحر قوله او سجع او قافية آه كلاهما عطف  
 على ضجر وسأمة الفرق بينهما ان السجع يستعمل في النشر والقافية في الشعر والتفصيل في علم البديع فالسجع توافوا  
 الفاصلتين من النشر على حرف واحد في الآخر وقد يطلق على الكلمة الاخرى باعتبار توافقها للكلمة الاخرى من الفقرة  
 الاخرى والقافية حرف ساكن في آخر البيت مع اول حرف متحرك قبل ساكن يكون بين آخر البيت واول حرف  
 متحرك فانقل ان البحث في حذف السند اليه ولا دخل لحذفه في السجع والقافية لكونهما في آخر الكلام والسند اليه في اوله  
 قلنا هذا انما يكون فيما اذا كان ذكر السند اليه واجب التاخير كما اذا قلت طلب الجيب الفين فقلت للهن اي ابن  
 بها فانه يتعين حذف السند اليه وهو بها اذ لو ذكر لفظها بعده فأت السجع او قبله لزم تاخيرها الى الصدر وهو استتمام لفظ ابن  
 واذا قلت طلب الجيب الفين فقلت صا على القان لا يحذف السند اليه لعدم الداعي واليه يجوز ان يكون القافية  
 او السجع لفظ السند مع حركة ما قبله لان السجع والقافية من المتحرك قبل الساكنين فاذا كانت الحركة من الكلمة التي  
 قبل السند وذكرت السند اليه بينهما صارا فاصلا بين تلك الحركة وبين السند فينفوت السجع او القافية وكذا اذا ذكرت  
 بعد لان السجع او القافية لفظ السند قوله وما اشبه ذلك آه اي المذكور من الامور عطف على ضجر وسأمة اليه قوله  
 كقولك للصيد آه اي شكار كنفه قوله غزال آه اي آهو الظاهر انه يصلح مثالا للجمع ما ذكر بقوله كضيق المقام الى قوله  
 وما اشبه ذلك آه قوله فان المقام لا يسع آه تطبيق المثال ودليل له يعني ان المقام لا يسع ان يقال هذا غزال  
 بذكر السند لعدم الفرصة فان الزمان الذي يمكن ان يحصل فيه مقصود التكلم وهو العيد قليل جدا لا يسع ان يتلفظ  
 فيه باللفظ المذكور مع حصول ما قصده واما للضم والسأمة الحاصل للصيد من طلب الصيد والخوف فوات وزن الضم على  
 تقدير وقوعه في الشعر والخوف فوات السجع في النشر والقافية في الشعر واوقع فيها قوله وكالاخفاء آه عطف على قوله كضيق  
 المقام قوله من الحاضرين آه بيان غير اي يكون مقصود التكلم اعلام السامع فقط ويخفى على غيره من الحاضرين بان  
 يكون السند اليه عدوهم مثل جاد ترك السند اليه وهو زيد مثلا لاجل اخفائه على الحاضرين من غير سامع قوله وكاتبك  
 آه عطف على كضيق المقام اليه اي يحذف السند اليه لاجل اتباع الاستعمال الوارد على حذفه قوله من غير سامع آه اي



هذه رمية مصيبة من غير رام مصيب بل من رام مخطئ لحذف المسند اليه ولم يقل هذه بذكر المبتدأ اتباعاً للاستعمال الوارد  
 على حذفه لان هذا مثل يغرب في صدور الفعل الحسن من غير اهله بدون ذكر المسند اليه الامثال لا تتغير ذكر جابر الله  
 الزمخشري في مستقصى الامثال ان اول من قاله هو الحكيم ابن عبد يغوث المصري وكان ارى الناس وذلك انه نذر ان  
 يذبح مائة اى بقرة على جبل من بلاد طس يقال له غنجب بالغنمين المعجمين او الموحدتين فصار كلاما يرمى مائة لا يصعبها  
 رمية ولم يمكنه ذلك ايا ما وكان يرجع تخفياً بلا صيد وكاذ ان يقتل نفسه فتعنه ابنة مطعم ثم خرج ابنة مطعم معه الى الصيد  
 فرمى الحكم بهاتين فاخطأ بهما فلما عرفت الثالثة رماها مطعم فاصابها وكان اذ ذاك لا يحسن الرمي فقال الحكم بترية  
 من غير رام فصار مثلاً لصدور الفعل من غير اهله قوله شئته اعرفها من احزم آه اى هذه الشئته وهى الخلق والطبيعة  
 هذا المصريح مثل يغرب لمن فعل فعلاً سبقه اليه بعض اهله واصله ان ابا الاحزم الطائي جد حاتم الطائي اوجده جده كان  
 ابنة احزم عاتقات احزم وترك بنين فوشوا على جد هم ابى الاحزم فغربه وجرحوه فقال ابو احزم شعرة ان بنى  
 رملوني بالدم . وشئته اعرفها من احزم به وقوله رملوني اى لطخوني يقال رمل به بالدم اى لطخ به والمعنى ان بنى ضربوني  
 ولطخوني بالدم وليس هذه طبيعة حدثت فيهم بل هى طبيعة استقلت اليهم من ابيههم احزم فانه فعل فعلهم قبلهم فقوله  
 اعرفها من احزم بصيغة التكلم وهو ابو الاحزم قوله اذ على ترك نظائر ما عطف على قوله على تركه اى كاتباع الاستعمال  
 الوارد على ترك نظائر المسند اليه لا يعين المسند اليه الفرق بين الاتباعين ان فى الاول يكون الكلام فى الاستعمالين  
 واحداً فى ذكر المسند اليه وحذف واحد كما فى رمية من غير رام فهذا كلام واحد ذكر المسند اليه وحذفه واما فى الثانى الكلام  
 الثانى غير الاول لان الكلام الثانى قياس على الاول فى الحذف والقياس عليه متعارفان مثلاً حذف المسند اليه  
 على الدج فى الحمد اهل الحمد فيقاس عليه امثال اخرى من مواضع حذف المسند اليه نقل عن الشارح ان النوع الاول  
 لا يتصور من التكلم الاول بل ممن يندرج كلامه فى كلامه يغرب به للثل كقولك عند الاخبار عن حالك رمية من غير رام  
 بخلاف النوع الثانى فانه يتصور من التكلم الاول كقولك نعم الكتاب مفتاح العلوم واليغى النوع الاول يتناول القياس  
 وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلاماً حذف المسند اليه فى احد هما قياساً فى الاخر غير قياس او تملت بهما فى  
 رماك على بهتتها فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه بخلاف الثانى فانه يختص بالقياس فقط قوله كفى الرفع على  
 الدج آه اى زيادة الدج اى كما حذف المسند اليه فى الرفع اى فيما قطع النعت عن المنعوت الجور بالرفع بان يبدل  
 الجور على الرفع فقبل الرفع كان نعتاً وبعده صار خبراً محذوف المبتدأ فبهنا حذف المسند اليه محلاً على نظائره من مواضع  
 حذف المسند اليه لاجل الحمل على الدج او لزم وغيرها فيكون الرفع على الدج مثلاً امارك ليا والامثلة له نظائره قوله  
 فاهم لا يكادون آه دليل حذف المسند اليه فى الرفع على الدج وانما لم يذكر واهيه المبتدأ لان الرفع على الدج والزم  
 والزم وصف فى الحقيقة لا قبله وانما خولف فيه عن اعراب الموصوف للافتنان لان الافتنان وتغير الاسلوب



يدل على زيادة المقصودية وزيادة ايقاظ السامع وتحريك رغبته في الاستماع فالترمو حذف المبتدأ ليكون في صورت  
متعلق من متعلقات ما قبله ليدل على كمال الظاهر الاهتمام فحذف المبتدأ في هذه المواضع واجب كما تعرف في علم النحو والمقصود  
من القطع التبيين على ان تلك الصفة صفة مادية او ذميمة او ترجمية لا المنحصصة والموضحة والمؤكد في الاصل وانما يحصل هذا  
التبيين لان الصفة المنحصصة والموضحة والمؤكد لا يجوز قطعها عن الموصوف لبقاء الموصوف فيها بعد القطع فاذا قطع يعلم انها مادية  
او ذميمة او ترجمية وهذا هو المراد بالرفع والنصب على اللج والذم والرحم قوله الحمد لله اهل الحمد بالرفع اذ اى رفع اهل  
الحمد هذا مثال الرفع على اللج واما مثال الذم فنحو مرت بزيد اللئيم اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بالرفع واما مثال الترحم  
فنحو اعط بزيد المسكين اللهم ارحم عبد المسكين بالرفع قوله منه آه اى ومن حذف المسند اليه لا يتابع الاستعمال على ترك نظائره  
في الرفع والذم وغيرهما قولهم بعد ان يذكر آه وانما فصله عما سبق لعدم كونه من النعت المقطوع عن المنعوت ولجواز الحذف فيه  
ودجوبه فيما قبله قوله فتى من شأنه كذا كذا آه اى هو فتى يحذف المسند اليه هذا مثال يحتمل ان يكون للرفع على اللج او الذم  
اى هو فتى من شأنه الصفات الحميدة او الذميمة قوله وبعد ان يذكر آه عطف على بعد الاول قوله ربيع كذا كذا آه اى  
بهذا ربيع يحذف المسند اليه الربيع بسكون الباء الدار والنزل المرتفع هذا مثال للرفع على الترحم قوله وبه طريقة آه اى  
حذف المسند اليه في هذه المواضع طريقة مستمرة عندهم حملاً على نظائره الغرض منه تأييد ما قبله ان حذف المسند اليه تلك  
المواضع ليس من الاختراعات بل هو طريق منقول عنهم مستمر عندهم فوجد يكون المسند اليه آه هذا شروع في بحث حذف المسند اليه  
الفاعل وما قبله من حذف المسند اليه المبدأ فتمثل حذفه الى كلا قسمي المسند اليه وفي ذكر قد الداخلة على الفاعل للتعليل شارة  
الى قلته حذف المسند اليه الفاعل ولذا لم يذكر المعبر لانه يجوز في صورت اسناد الفعل الى المفعول فقط ولا يجوز حذف الفاعل  
في صورة اخرى لانه يلزم بقاء النسبة الفعلية بدون المنسوب اليه وهو غير جائز قوله وخبر آه اى وحين حذف المسند اليه  
الفاعل يجب اسناد الفعل الى المفعول لئلا يلزم حذف الفاعل بلا سند وهو غير جائز لان الفعل لا بد له من فاعل او  
ما يقوم مقامه قوله ولا يفتقر هذا آه اى حذف المسند اليه الفاعل الغرض منه فرق بين حذف المسند اليه المبتدأ وحذف المسند  
اليه الفاعل بان الاول يحتاج الى القرينة على تعيين المحذوف دون الثاني لانه لا غرض يتعلق بتعيين الفاعل لان المقصود  
وقوع الفعل على المفعول في الجملة الفعالية من اى فاعل كان قوله مثل قتل الخارجي آه بصيغة المجهول قوله لعدم الاختصاص  
آه تطبيق المثال ودلالة عدم الافتقار الى القرينة على تعيين المحذوف لا يتبع قاتل الخارجي غير مقصود قوله وانما المقصود ان  
يقتل آه بصيغة المجهول اى يقتل الخارجي هذا بيان للافتقار على الغرض الداعي الى المحذوف قوله ليؤمن من شره آه اى  
شره الخارجي متعلق يقتل من الامن اى مخوفاً شره قوله وقد يكون حذف الشئ آه الغرض منه دفع ما يتوهم وهو ان يكون  
الحذف محتملاً بالمسند اليه ولا يحذف شئ اخر غير حاصل الرفع انه ليس الحذف مختصاً بالمسند اليه بل يحذف غيره ايضا ولذا  
قال قد يكون حذف الشئ آه ولم يقل حذف المسند اليه لان في الآية ليس المحذوف مسنداً اليه بل المفعول به قوله اشعاراً آه



غير يكون قوله بانه اى ذلك اشيئ متعلق اشعاراً قوله من الغنمة اى العظيمة قوله لا يمكن ذكره اى ذكر ذلك اشيئ والجملة  
صفة مبلغة قوله ان هذا القرآن يهدي شال حذف اشيئ لاجل الغنمة فحذف موصوف التي وهو الملة او الملة او الطيرقة  
لاجل الغنمة قوله اى الملة او الملة ليعين المحذوف قوله انفى الحذف اى حذف الملة او الى او الطيرقة هذا لطيف المثال  
مع الممثل قوله لا توجد في الذكر لشمول المحذوف احتمالات متعددة بخلاف الذكر لانه يشمل احتمالاً واحداً فان قيل ان الموصول  
في الآية تكون اسما جامداً لا صفة لا يقتضى ذكر موصوف قبله فلا حذف هنا والاشعار يكون القرآن بالغاً في الغنمة مبلغة لا  
يمكن ذكره انما هو يفهم من الابهام في الموصول لاسيما الحذف فلا يصح التمثيل قلنا ان الحذف على نوعين حذف مالا بد منه  
في تصحيح اللفظ والآخر حذف مامنه بدني تصحيح كحذف لفاعل فيما يسبني للمفعول مثلاً وقوله تعد يهدي الخ من باب الشك  
ونظائر الحذف بالمعنى الثاني مع بيان انكثت كثيرة في الموارد وقوله او بلغ من القضاة عطف على قوله بلغ من الغنمة  
والقضاة القباة والذلة اى خوارى اى قدي يكون حذف اشيئ اشعاراً بانه بلغ من القباة والذلة الى مرتبة لا يقدّر  
المتكلم والسامع على اجرائه بلسانه واستماعه بالاذن فلا اجل تلك القباة حذف كما في المثال لا آتى قوله الى حيث  
متعلق بلغ اى الى مرتبة قوله على اجرائه اى اجراء ذلك اشيئ المحذوف قوله او السامع عطف على المتكلم قوله  
ولهذا اى لاجل ان حذف اشيئ قد يكون للفظاغة قوله سائل ما من فاعل قلت قوله عن الواقع في بليّة  
اى عن الضلال الواقع في بليّة ومصيبة قوله يقال جواب اذا قوله لا تسأل عنه اى عن ذلك الضلال قوله اما لانه يجزى  
علة عدم السؤال اى اما ان المتكلم يجزى اى يخوف ان يجزى على لسان المتكلم قوله ما هو فيه كلمة مافاعل يجزى وهو عبارة  
عن مصيبة وبليّة وضيمير هو راجع الى فلان وضيمير فيه راجع الى لفظ ما قوله القطاعة اى لقباة ذلك اشيئ وضيمير راجع  
الى لفظ ما وكذا في اضماره المتكلم اى تنكّر لي هذا بالنسبة الى المتكلم قوله واما لانك لا تقدر على عطف على قوله  
اما لانه هذا بالنسبة الى السامع قوله على استماعه الضيمير راجع الى لفظ كما وكذا قبله قوله لا يحاشه السامع اى لفظة  
ذلك اشيئ للسامع الضيمير في اياحاشه الضيمير راجع الى لفظ ما وكذا في اضماره قال واما ذكره اى ذكر المسند اليه هذا عطف على  
قوله واما حذف قال فلكونه الفاعل في جواب اما واللام للتعليل قوله اى الذكر تعيين مرجع الضيمير من انه راجع الى الذكر  
لا الى المسند اليه قال للاصل اى التخيير الراجح قوله ولا مقتضى للعدول عنه اى عن الذكر والواو للحال وكلمة لا النفي  
الجنس والجملة حال عن فاعل المصدر اى الذكر الغرض منه دفع اعراض وهو ان يكون ذكر المسند اليه اصلاً محققاً في حال  
الحذف يعني فلم لم يذكر فيه؟ حاصل الدفع ان مجرد الاصل لا يصلح نكتة للذكر بل لا بد معها من انتفاء  
المعارض المتقضى للحذف حتى اذا وجد المعارض المذكور رجع الحذف على الذكر ثم قوله ولا مقتضى للعدول عنه  
قيل ان الطرف في امثاله لا يتعلق باسم لا والا لكان مشابهاً بالمضف فيجب النصب ولا يجوز  
بنائه على الفتح بل بمقدّم وهو كخبر المحذوف اى لا مقتضى لوجود للعدول عنه وقيل انه منصوب وسقوط التنوين  
عنه اما لكونه متناً واللام زائدة كما قال سيبويه في الاغلا في لك ويجوز ان يكون مدحولها مجروراً بكثرة منع منها كسرة حرف



الجوازند واما تشبهها بالمضاف كما قال ابن الحاجب في مثل لا غلامى لك ولا ابالة قال والاحتياط آه عطف على قوله كونه  
 الاصل حلة ثابته لذكر المسند اليه اما ذكره فلا احتياط والمحافظة على المسند اليه لكون القرينة الدالة على المحذوف ضعيفة قال كضعف  
 التعويل آه اى الاحتياط حلة للاحتياط قال القرينة آه الدالة على وجود المسند اليه المحذوف اما الحذف والقرينة في نفسها واما الاشتباه فيها  
 قال او التشبيه عطف ايه على قوله كونه للاصل يعنى انه يذكر المسند اليه مع العلم بان السامع فاهم له بالقرينة للاجل تشبهها بالغير  
 على خباثة السامع بالان لا يعلم به غيره كره كما يقال في جواب ما اذا قال عمر وعمر قال كذا مع انه لا يكون السامع غافلاً  
 تنبها على انه غي لا ينبغي ان يكون الخطاب معه لا بذكره قال او زيادة الايضاح آه عطف على ما قبله ايه قال والتقرير آه عطف  
 على زيادة الايضاح يعنى انه يذكر المسند اليه للاجل زيادة الايضاح المسند اليه زيادة ثبوت في ذهن السامع فتقصر الايضاح والتقرير  
 حاصل عند الحذف ايه لوجود القرينة وفي الذكر زيادة تها والادلة اللفظية اذا اجتمعت مع الدلالة العقلية فتفيد زيادة قوله ومنه آه  
 اى من ذكر المسند اليه زيادة للايضاح والتقرير قوله نعم للآية حيث لم يحذف فيه المسند اليه اعنى اسم الاشارة الثاني لزيادة الايضاح  
 والتقرير واورده حكمة منه ولم يقل قوله نعم اشارة الى انه ليس زيادة الايضاح للمسند اليه وتقريره بل لا يوضح غير فرض تقريره  
 متعلق بتكرير المسند اليه المستلزم لذكره وهو ان هؤلاء الموصوفين بشرف الايمان ممتازون بكل من الاشرئين و  
 منها يكفى في تميزهم عن عداهم فلا يوضح هذا الغرض ذكر المسند اليه فلم يحذف اكتفاء بالقرينة على حذفه اذ مع الحذف  
 لا يتضح التقرير كمال الايضاح ولا يفصح عن الغرض كمال الايضاح فانه يؤم تحقق كل من الاشرئين بالافراد فيهم عداهم  
 وايضا ان قوله نعم المذكور ليس من قبيل حذف المسند اليه لعلم بذكر الاسم الاشارة الثاني لان قوله هم المعلوم لو لم يذكر  
 المسند اليه يكون اما معطوفا على الخبر اعنى على هدى فيكون خبراً لا اولئك الاولى او معطوفاً على جملة اولئك على هدى من  
 ربهم فيكون من عطف الجملة على الجملة وعلى الاحتمالين لا حذف فيه للمسند اليه قوله بتكرير الاسم الاشارة آه متعلق قوله تعالى  
 قوله تنبها على انهم آه مفعول له تكرير اسم الاشارة حاصل ان تكرير اسم الاشارة وذكره يفيد ان تصافهم بتلك الصفات  
 المذكورة فيما قبل يقتضى تصافهم بكل واحد من على حدة ويكون ذلك الاختصاص مع التمكن على جيلها والافرادها فلا اختصاصاً  
 العلة بهم انما اختصاصهم بكل واحد منها على حدة بذكر المسند اليه يكون كل واحد منها ميمز لهم عن عداهم ولو لم يكرر اسم الاشارة  
 بان حذف المسند اليه لم ينفهم اختصاصهم بالجموع ويكون هو المميز لهم لا كل واحد منها فيمتوهم تحقق كل واحد منها بالافراد فيهم  
 عداهم وهو خلاف المقصود قوله على انهم آه اى الموصوفين بتلك الصفات من الايمان بالغيب واقامة الصلوة والانفاق وغير  
 ذلك قولهم كما ثبت لهم آه الكاف بمعنى مثل وما مصدرية وقع في موقع المصدر لقوله ثابتة ويكون المعنى الاشارة بالفلاح ثابتة لهم  
 مثل ثبوتها لهم بالهدى والكاف ليس للتشبيه بل للتساوى اى تساوى الفلاح والهدى لهم قوله الاشارة آه بفتح الهزة والثاء  
 المتقدم والاستبداد يقال استأثر بالشئ استبد به قوله بالهدى آه متعلق ثبتت اى ثبتت الاشارة لهم بحصول الهدى في الدنيا  
 قوله فمى ثابتة لهم آه الفاء زائدة والضمير للاشارة والجملة في محل خبر ان قوله بالفلاح آه متعلق ثابتة اى ثابتة لهم الاشارة



بمحو ال... الفلاح في الآخرة فجعلت كل واحد آه تفرع على ما قبله من ثبوت الاشتين بهم وتأييد الفعل باعتبار كون  
كل واحد عبارة عن الاشتين وكذا تأييد الغير في قوله بهما راجع الى كل واحد من الاشتين بهذا الاعتبار قولني يميزهم آه متعلق  
بجعلت قوله عن غيرهم آه متعلق التميز قوله بالمشابهة التي آه مفعول جعلت اي بالترتبة والطريقة وهي في الاصل الموضع الذي  
يثاب اليه اي يرجع اليه مرة بعد اخرى ويقال للمثل مشابهة لان اهله يهرفون في امرهم ثم يرجعون اليه قوله لو انفردت آه  
الغير راجع لكل واحد من الاشتين والجملة الشرطية صلة الموصول قوله كفت آه جواب لو الغير لكل واحد من الاشتين اليه وضمير  
الموصول محذوف اي كفت فيها اي في تلك الشبهة مميزة لهم من غيرهم قوله على جبالها آه متعلق كفت الجبال الانفراد اي على  
انفرادها اصله حوال وهو ظرف فابدل الواو بالياء قال او اظها تعظيمه آه عطف على ما قبله اليه اي اما يذكر السند اليه لاظهار تعظيم  
مدلوله لكون اسمه مما يدل على التعظيم مثل امير المؤمنين حاضري جواب من قال حضر امير المؤمنين قال او اهانتة آه عطف على  
ما قبله اليه اي اما يذكر السند اليه لاهانتة مدلوله اذا كان اسمه مما يدل على لاهانتة نحو السارق اللئيم حاضري جواب من قال حضر  
السارق اللئيم قال او التبرك بذكره آه عطف على ما قبله اليه اي اما يذكر السند اليه لاجل التبرك والخير بذكره لكونه مجمع البركات  
والكلمات نحو النبي ص قال هذا القول في جواب من قال هل قال هذا القول النبي ص قال او استلذذه آه عطف على ما قبله اي اما  
يذكر السند اليه لاجل وجدانه لذيه باب الاستغناء بهما لوجدها المأخذ مثل الجيب حاضري جواب من قال احضر الجيب  
قال او بسط الكلام آه عطف على ما قبله اليه اي اما يذكر السند اليه لاجل بسط الكلام وتفصيله قال حيث الاصفا مطلوب آه  
كلمة حيث ظرف زمان او مكان للسط الاصفا الاستماع فقوله الاصفا مطلوب جملة مضاف اليه حيث قوله اي في مقام يكون  
اصفا السامع آه في هذا التفسير اشارة الى ان كلمة حيث ظرف مكان ويمكن جعلها ظرف زمان اليه كما سيجي وكذا اشارة  
الى ان المراد من الاصفا اصفا السامع لا المتكلم والمراد من المطلوب هو عند التكلم لا عند السامع قوله لعظمته وشرفه آه علمه  
لكون اصفا السامع مطلوب اي لعظمته السامع وشرف السامع فان قيل ان التعبير بالاصفا لا يكاد يصح بالنسبة الى المثال الذي  
ذكره المحرر لان الاصفا امانة الاذن للاستماع وهو محال في حقه نعم قلنا ان المراد بالاصفا بهما لازمه وهو السماع مع الالتفات  
والاقبال على المتكلم فان قيل ان هذا القيد اعني قيد الحيثية يمكن ان يعبر في غير هذه النكته من النكات السابقة كما لا يستلذ  
فيقال حيث الاستلذ مطلوب فادبه التحصيل بذكره في هذه النكته دون غيرها قلنا ان مجرد بسط الكلام وتفصيله ليس  
نكته لانه قد يكون قبيحا وانما يكون نكته بهذا القيد فلا بد من ذكره بخلاف بقية النكات لانها نكته بدون هذا القيد قال  
نحو صي عصا اي آه مثال لذكر السند اليه لاجل بسط الكلام المذكور يعني لما قال الله نعم لموسى هو ما نلتك بيمينك يا موسى كان  
يكفيه في الجواب ان يقال عصا لكنه عليه السلام ذكر السند اليه والاضافة والاوصاف التي بعده حيث قال التوك علىها وهش  
بها على غنمي ولي فيها مآرب اخرى لاجل بسط الكلام في هذا المقام لكون اصفا السامع وهو الله نعم مطلوب بالمتكلم وهو  
موسى قوله ولهذا آه اي لاجل كون الاصفا مطلوب بايصال آه هذا تأييد لما قبله قوله يجوز ان يكون آه اي لفظ حيث هذا



القول في مقابلة قوله أي في مقام يكون آه أي يجوز أن يكون لفظ حيث هنا مجازاً للزمان ولا حاجة إلى القرينة على المجازية  
 هنا لأن القرينة تكون لتعيين المجاز دون احتمالها هنا بيان الاحتمال قوله وقد يكون بسط الكلام في مقام آه الغرض منه  
 دفع توهم وهو أنه لم بسط الكلام موسي به بعد قوله أي عصا بقوله أتوكل عليها واحش بها على غنى ولي فيها ما رآه خري  
 مع أن الكلام تم بقوله أي عصا حاصل الدفع أن البسط في الكلام يجوز في مقام الافتخار والفرح وهنا من هذا القبيل لأن  
 موسي به لزيادة الفرح والسرور بسط الكلام مع ربه نعم قوله والابتهاج آه أي الفرح والسرور قوله من الاعتبارات المناسبة  
 آه بيان الغرض قوله كما يقال آه مثال بسط الكلام في مقام الافتخار قوله فتقول نينا جيب عهد آه هذا القدر كاف في الجواب لكنه  
 زيد في الجواب بقوله البوالقاسم محمد بن عبد الله الافتخار والابتهاج قوله إلى غير ذلك من الأوصاف آه مثل عزلي وقريشي  
 دامي ورسول قوله وقد يذكر المسند إليه آه وفي ذكر لفظ قد إشارة إلى أن ذكر المسند إليه في تلك المواضع قليل فلذا ذكر المسند  
 وفيه إشارة إلى الجواب من جانب المصنف بأن هذا الموضع من ذكر المسند إليه فلم يذكرها المصنف قوله للتهويل آه أي التحويل  
 نحو السلطان يأمرك بكذا تهويل للمخاطب بذكر السلطان دون اسمه ليمتثل أمره قوله والتعجب آه نحو العجب بقيام الأسد أي بمقابله  
 فذكر العجب لأجل التعجب في مقابلة الأسد قوله هو الاستهزاء في قضية آه أي في حكم أي استهزاء والتكلم للسامع على ثبوت المسند  
 إليه والاستهزاء إنما يكون عند ذكر المسند إليه دون حذفه نحو شهدك أن زيدا منطلق قوله أو التسجيل آه وهو استحكام الشيء  
 والحكم أي استحكام الحكم على السامع بأن لا يكون له سبيل إلى الإنكار عند الطالبة والتسجيل إنما يكون عند ذكر المسند إليه نحو  
 القاضي حكم كما أقول قوله وهذا كله آه أي وما ذكر من صور ذكر المسند إليه إنما يكون عند وجود القرينة على حذف هذا التمهيد إلى  
 الاعتراض على ما ذكره السكاكي به ثم صرح على الاعتراض بقوله واعترض المصنف ثم أجاب عنه بقوله وجوابه أن عموم النسبة آه  
 قوله مع قيام القرينة آه أي قيام قرينة الحذف لأن عدم القرينة على الحذف يكون ذكر المسند إليه واجباً لغوات شرط  
 الحذف وهو القرينة لا لتلك التلكة الأخرى كافي الاعتراض على السكاكي قوله وما جعله لفتح آه متعلق بما ذكره وهو  
 قوله أن يكون الجز عام النسبة آه قوله مقتضياً للذكر أي لذكر المسند إليه قوله إلى كل مسند إليه آه لا على التعيين أي يصدق الخبر  
 على كل المسند إليه بدون تخصيص مسند إليه دون مسند إليه قوله والمراد تخصيصه آه أي الحال المراد من الجز العام خصوص ذلك  
 الجز بمعين أي بمسند إليه معين أي لا يكون عموم مقصود وأبل المراد منه خصوصه بمسند إليه معين قوله زيد قائم وعمرو ذاهب  
 وخالد في الدار آه لأن القيام والذهاب والدار عام صالح بثبوت لكل مسند إليه لكن المراد هنا بالقيام زيد وبالذهاب عمرو  
 وبالداهية خالد فيكون ذكر المسند إليه ضرورياً لا لا يحصل المقصود وهو المسند إليه المعين قوله واعترض المصنف عليه آه أي على  
 صاحب الفتح في الإيضاح حاصله أن كون الجز عام النسبة وإرادة تخصيصه بمسند إليه معين لا يخلو في كونه مقتضياً لذكر المسند  
 إمام القرينة على حذفه أن حذفه وبدونها فعلى الأول لا بد من أمر ثالث لذكر المسند إليه لأن قرينة الحذف وكون الجز عام  
 النسبة وإرادة تخصيصه بمسند إليه معين متساويان ولا يتزوج أحدهما على الآخر فالقرينة تقتضي حذفه وعموم الجز تخصيصه يقتضي



الذكر فلا ترجع لاحد بها على الثاني يكون ذكر السند اليه واجبا لاستغناء شرط الحذف وهو القرينة لا ما قال السكاكي ومن كره  
 للرجوع عام النسبة واردة تخصيصه بسند اليه معين فلا يصح ما قاله من ان عموم الجزء تخصيصه بمعين مقتضى لذكر السند اليه قوله بانه  
 به الضمير الشأن قوله يدل عليه آه اى على السند اليه الجملة صفة قرينة قوله ان حذف آه اى للسند اليه هذه جملة بشرطية وقوله  
 يدل عليه وال بالجزء اقدم عليه قوله فعموم الجزء جزاء ان الاول اى لقوله ان قامت قرينة آه فمذامع ما عطف عليه بقوله  
 واردة تخصيصه آه مبتدأ والجزء قوله لا يقتضيان ذكره آه قوله واردة تخصيصه آه اى تخصيص الجزء قوله بمعين آه اى بسند اليه  
 معين قوله وحدها آه . حال من عموم الجزء واردة تخصيصه اى حال كونها مستفردة بدون انضمام امر ثالث قوله لا يقتضيان  
 ذكره آه اى لا يقتضى عموم الجزء وخصوصه ذكر السند اليه قوله ان ينظم اليها آه اى الى عموم الجزء واردة تخصيصه قوله كالبرك  
 والاستلزام آه بيان الامر الثالث قوله لا يرجع الذكر على الحذف آه دليل لقوله لا بد ان ينظم اليها امر ثالث اى ليرجع ذكر السند  
 اليه على حذفه قوله وان لم يتم قرينة آه عطف على قوله ان قامت قرينة آه قوله كان ذكره آه جزاء وان اى كان ذكر السند  
 واجبا قوله لاستغناء شرط الحذف آه وهو القرينة قوله لا لاقتضاء آه اى لا يكون ذكره واجبا لاقتضاء عموم نسبة الجزء واردة تخصيصه  
 كما قال صاحب المفتاح فلا يصح ما قاله وجهها لذكر السند اليه قوله وجوابه آه اى جواب اعتراض المصنف على السكاكي . حاصله باختصار  
 الشق الثاني واثبات الاتحاد بين استغناء قرينة الحذف وبين عموم نسبة الجزء واردة تخصيصه لان عموم النسبة واردة تخصيصه  
 لاستغناء قرينة الحذف وكنايته عنه فكيف ذكر السند اليه واجبا لاستغناء الشرط اعني القرينة فهو بعينه كونه واجبا لعموم نسبة  
 الجزء واردة تخصيصه لان عموم النسبة واردة تخصيصه يكون عند استغناء قرينة الحذف وعدمها اى عدم عموم النسبة وعدم واردة  
 التخصيص يكون قرينة الحذف فيكون عموم النسبة واردة تخصيصه استغناء قرينة الحذف لان احد التقيضين اذا كان رجوعا الى  
 شئ فرجع الاخر الى نقيض ذلك الشئ قوله تفصيل لاستغناء آه اى لازم وكنايته عنه هو كدعوى الشئ بالبينه قوله وجوب آه  
 اى لاستغناء قرينة الحذف قوله لانه اذا لم يكن آه اى الجزء هذا دليل لكون عموم الجزء واردة تخصيصه متحدة مع استغناء قرينة الحذف  
 حاصله ان عدم عموم نسبة الجزء لعمومها مع ارادة تخصيصه يكون قرينة الحذف فيكون عموم النسبة واردة تخصيصه استغناء قرينة  
 الحذف لان احد التقيضين اذا كان رجوعا الى شئ فرجع الاخر الى نقيض ذلك الشئ اشار الشرح الى الاول بقوله لانه اذا  
 لم يكن آه والى الثاني بقوله وان كام عام النسبة ولم يرد آه ففى صدين الصورتين قرينة الحذف موجود فى الاول خصوص السند  
 اليه وفى الثاني عمومها فاذ لم يكن لك فيكون استغناء قرينة الحذف موجودا قوله نحو خالق كل شئ آه فالخالق خبر مبتدأ والحذف  
 وهو الله تعالى وليس الخالقية عام النسبة لانها مختصة بالله نعم قرينة الحذف هنا عدم عموم نسبة الجزء قوله لانه اى  
 يفهم من عدم عموم نسبة الجزء هذا جزاء اذا قوله وان كان عام النسبة آه عطف على قوله اذا لم يكن عام النسبة آه اى ان كان  
 الجزء عام النسبة ولم يرد تخصيص ذلك الجزء بسند اليه معين قوله نحو خير من هذا الفاسق الفاجر آه فالجواب مبتدأ والحذف وهو  
 كل احد لان الجزئية عام النسبة الى كل احد وليست بمختصة بواحد ولم يرد تخصيصه اليه . قرينة الحذف عموم النسبة مع عدم واردة



التخصيص فيعلم منه بطريق المتقاضة ان ان عموم النسبة واردة التخصيص استنادا قرينة الحذف كما مرارة قوله يفهم منه أنه جزء  
 ان اى يفهم من كون الجزع عام النسبة وعدم ارادة تخصيصه ان المسند اليه بهنا عام اى كل احد قوله ولا نعني بالقرينة أنه  
 هذا في معرض الدليل القدر فيكون التقدير بعدم عموم النسبة وعدم ارادة التخصيص يكونان قرنتى الحذف لكونها دليلان  
 عليه فلا نعني بالقرينة سوى ما يدل على المراد فى مثال الاول عدم عموم النسبة قرينة حذف المسند اليه الخاص وهو الشئ نعم  
 وفى المثال الثانى عدم ارادة التخصيص قرينة حذف المسند اليه العام فان قيل ان عدم عموم النسبة وعدم ارادة التخصيص قرينة  
 خاصة على حذف المسند اليه لوجود القرائن الاخرى غيرهما فكيف يكون انتفاء هاتين القرينتين المخصوصتين تفصيلاً و  
 لازماً لاستنفاد القرينة مطلقاً لان استنفاد الخاص لا يوجب انتفاء العام قلنا ان عموم النسبة واردة التخصيص تفصيل  
 ولازم لاستنفاد القرينة مطلقاً لان القرينة ما عجزه التكلم وقصده فعند عموم النسبة واردة التخصيص يكون المقصود عند  
 التكلم ذكر المسند اليه والا لا يحصل مقصوده فكيف اعتبر قرينة الحذف فاشتتلى قرينة الحذف فى قصده مطلقاً فلا ادور  
 للاعتراض قوله وقيل مراده أنه اى قيل فى تقرير اعتراض المصّر على السكاكى فى الشق الثانى بقوله وان لم يعم قرينة فكأنه  
 ذكره واجباً كما عطف على جملة الموجب على هذا التقدير لوجب ذكر المسند اليه هو عدم القرينة فلا يصح اطلاق المقضى  
 عليه كما قال السكاكى به بقوله مقتضياً للذكر ان يكون الجزع عام النسبة أنه لان المقضى يقال لا يكون مرجحاً لا لا يكون موجباً  
 وبهنا الوجوب متحقق فلا يصح ما قال السكاكى ان المقضى لذكر المسند اليه عموم الجزع واردة تخصيصه بمعين لان الاقتضاء  
 بهنا لم يتحقق بل الموجب متحقق وهو ما فى الاقتضاء كما اشار اليه المصّر بقوله لا لا مقتضاه عموم النسبة واردة التخصيص أنه  
 قوله او فيكون ذكره واجباً عطف على قوله فيكون ذكره واجباً لا رجحاناً اى او فيكون مراد المصّر بقوله كان ذكره واجباً ان  
 ذكر المسند اليه يكون حينئذ واجباً فلا يصح اطلاق مقتضى الحال عليه لانه لا يكون واجباً بل مستحسناً والفرق بين التوجيهين فى  
 قول هذا القيل ان المراد من المقضى فى التوجيه الاول عام اى مطلق المقضى مقابل الوجوب وفى التوجيه الثانى خاص اى  
 مقتضى الحال مقابل الوجوب كما اشار اليه الى عموم الاول بقوله المقضى ما يكون مجاباً به والى خصوص الثانى بقوله  
 فلا يكون مقتضى الحال أمراً للجواب أه يعنى اذا كان مراد المصّر ما ذكره القيل المذكور فجوابة منع حصر المقضى فى المجمع بل  
 هو اعم منه ويشمل الوجوب وكذا منع حصر مقتضى الحال فى الاستحسان بل هو اعم يشمل الوجوب اليقينية لان كثيراً من مقتضيات  
 الاحوال تكون بطريق الوجوب كتعريف البند او تخصيصه فانه واجب مطابق لمقتضى الحال فقوله ان المقضى اعم أجاب  
 من توجيه الاول من قيل وقوله ولا نسلم المناقاة أه جواب عن التوجيه الثانى من قيل فيصح اطلاق المقضى على الواجب  
 وكذا اطلاق مقتضى الحال عليه فلا يرد اعتراض المصّر على السكاكى بقوله فان كثيراً من مقتضيات الاحوال أنه فان قيل ان ذكر  
 المسند اليه حينئذ يكون نصيح الكلام لا الاعتبار امرزاند عليه وقد تقرر عندهم ان يبحث علم المعاني انما هو من الخواص الزائدة على  
 اصل المراد فلا يناسب بحث ذكره فيه قلنا ان هذا باعتبار العلم الاغلب فلا ينافى كون بعض مقتضيات واجباً قوله بهذه المناقاة

ان مراد المصّر بقوله كان ذكره واجباً لا رجحاناً



اي بهذه الطريقة اي طريقة الوجوب قاي واما تعريفه آه عطف على قوله واما حذره او ما ذكره اي الكلمة والغرض من تعريف المسند اليه  
 قوله الجعل المسند اليه معرفة الغرض منه دفع اعراض وهو ان جعل الاضمار علة لتعريف في قوله الآتي لا يقع لان الا  
ضمار من صفات المتكلم والتعريف من صفات المسند اليه وهو اللفظ وصفة اشياء لا تكون علة لشيء آخر حاصل  
 المدح ان المراد من التعريف ما هو وصف المتكلم لان تعريف باب التفعيل وهو يوجب التصيرة والجعل فيكون المعنى جعل المسند اليه  
 وايراده معرفة من المنظم فيكون التعريف صفة المسند اليه باعتبار جعل الجاعل وهو ليس الا المتكلم ففتح تعليل الاضمار  
 للتعريف ايضا الغرض منه دفع توهم آخر وهو ان لفظ ير من تعريف كونه معرفة وهو بحث لغوي لا يناسب في علم المعاني ؟  
 حاصل المدح انه ليس المراد منه كونه معرفة بل جعله وايراده معرفة دون نكرة وهو بحث معنوي لا لغوي لان باب  
 باب التفعيل يبنى للتصيرة والجعل قوله وهو ما وضع اه اي المعرفة لفظ وضع الضير راجع الى المعرفة والتذكير  
 باعتبار الخبر فيكون هذا التعريف للفظ المعرفة واما تعريف لفظ تعريف فما ذكره بعده بقوله وحققة تعريف آه او قوله  
 وحققة تعريف آه دليل يكون لتعيين معتبرا في المعرفة فيكون الواو في وحققة تعريف بمعنى اذا التعليلية وهذا  
 هو الاو الى ما سلكه من التبيين معتبر فيه اذ حقيقة تعريف جعل الذات مشاربها الى امر خارج عما حصل في ذهن المخاطب  
 وهو كونه متعينا معلوما عنده فيكون التبيين معتبرا في المعرفة ومعلوم في غير خلاف النكرة فان لتعيين فيه غير معتبر قوله  
 لان يستعمل في شيء بعينه اي لان يستعمل ذلك اللفظ في معنى معين زاد لفظ الاستعمال للاشارة الى ان المعتبر في  
 المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيه الاعلام الشخصية وغيره من الصفات والمبهمات واسائر  
 المعارف لانها لا تستعمل الا في اشخاص متعينة وان كان البعض موضوعا لمفهوم كلي وبذا مندرج تحتها من في الضمائر  
 والمبهمات ومنهم اشياء والمبهمات اخرين فانها موضوعة للجزئيات باعتبارها المفهوم الكلي فالتعيين فيها باعتبار الوضع  
 فلما جاز الى التعيين باعتبار الاستعمال وبذا هو الحق لان على مذهب المتقدمين يلزم ترك الحقيقة والاستعمال في المجاز  
 دائما وهو كما ترى قوله جعل الذات آه اي الاسم واما قال الذات فتخرج الجملة من التعريف والتكثير لانها من  
 ملحقات الذات وكلمة ليست ذاتا قوله بمشاربها اي تلك الذات قوله الى خارج متعلق بمشاربها اي الى امر خارج  
 عما حصل في ذهن المخاطب من مدلول الاسم وهو كونه معلوما متعينا عنده قوله انخصر آه صفة خارج اي يختص بشيء  
 معين فتخرج بقوله الى خارج آه النكرة لانها اشارة الى ذات ما لا الى ما في ذهن المخاطب ولا الى خارج عنه  
 فيكون الاشارة الى النكرة باعتبار ذاتها لا باعتبار ذهاب المخاطب ولا باعتبار امر آخر خارج عنه وان كانت معلومة عند المتكلم  
 وقوله انخصر اخرا عن الضمائر العائدة الى ما لا يختص بشيء نحو اجل قائم اليه وربه رجلا عالما فان هذه الضمائر نكرة لعدم اختصاص  
 الرجوع اليه بحكم لانه مبهم قوله اشارة وضعه آه مفعول مطلق لمشاربها بهذا القيد النكرات التي اذا اشبهت بها الى مفهوم معلوم  
 للمخاطب من حيث انه معلوم عنه نحو ما ان رجل تعرفه او رجل هو اخوك فان تلك المعلوماتية فيها بالقرينة لا بالوضع  
 فمعنى قوله اشارة وضعه اشارة يكون للوضع مدخل فيها لا لمجرد القرينة فالاشارة الى ذات ما يجب الوضع ثابتة



في الشك والعرفة والى امر خارج مختصة بالعرفة فعلم ان في المعرفة اشارتان وضعتان تشارك في احداهما الشك و  
 تخالف بالآخرى لان حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه مخاطبك وان المعرفة ما يشار بها الى امر متعين معلوم عند المخاطب  
 من حيث انه معلوم اذ لا اعتداد لعلم المتكلم فقط في المعرفة وان الشك ما يشار بها الى امر متعين من حيث ذاته والابتن  
 ملاحظة تعينه وان كان متعينا في نفس الامر لان الاشارة الى غير معلوم لا يصح قوله وقدم في باب السند اليه آه الغرض منه  
 دفع اعتراض وهو ان الاصل اتفاق الطرفين فالناسيب تقديم التعريف على التكرير والعكس في باب السند اليه المستدعي  
 مع ان الامر ليس كذلك حاصل الدفع لم يوافق الطرفين لان الاصل للسند اليه التعريف لان الحكم على الجهول لا يفيد السند اليه  
 يكون محكوما عليه وفي السند الاصل التكرير لان الحكم بالمعلوم لا يفيد قوله وفي السند آه اي وفي باب السند قوله فتعريفه آه  
 اي تعريف السند اليه تفريع على ما سبق وبيان فائدة العام لتعريف السند اليه وما ذكره الله وفيما بعد بيان فائدة الخاص  
 بالاضمار والعلمية وغيرهما كما هو المذكور في المتن لان فائدة الخاص موقوفة على فائدة العام لان تحقق الخاص لا يكون بدون  
 العام فنفى ضمن ذكر فائدة الخاص تحققت فائدة العام ايها اجمالا فلا بد من التفصيل لبيان فائدة الاشارة الى الدليل على كون  
 التعريف اصلا في السند اليه فيكون ذلك القول تفريعا على قوله لان الاصل في السند اليه التعريف آه وحاصل الدليل مركب  
 من قياسين وبيان انه كلما كان السند اليه معرفة اذ الحكم بعد اعم احتمال تحقق الحكم وكما اذ الحكم بعد اعم ايمان اتم  
 فائدة ينتج ان كلما كان السند اليه معرفة كان الحكم اتم فائدة ثم نجعل هذه النتيجة صفري ونضم اليها الكبرى بان يقال  
 كلما كان السند اليه معرفة كان الحكم اتم فائدة اصلا واذا كان كذلك فيكون السند اليه بنفسه معرفة ايها اتم فائدة اصلا  
 فتقول الشرر فتعريفه لا فائدة للمخاطب اتم فائدة آه اشارة الى نتيجة القياس الاول التي جعلت صفري في القياس الثاني  
 وقوله وذلك لان الغرض آه اشارة الى اثبات كبرى القياس الثاني في كلام الشرر اعني كلما كان الحكم اتم فائدة كان اصلا  
 وقوله ولا شك ان احتمال تحقق الحكم آه اشارة الى كبرى القياس الاول وكما اذ الحكم اتم فائدة السند اليه تحصيل آه اشارة الى  
 صفري القياس الاول وقوله كما ترى في قولك آه اشارة الى اثبات هذه الصفري قوله وذلك آه اي كون التعريف اصلا في  
 السند اليه دليل لاثبات فائدة العامة في تعريف السند اليه فاذا كان في قوله وذلك آه اشارة لاثبات الفائدة العامة فيكون  
 مشارا اليه لفظ ذلك كون تعريفه لا فائدة للمخاطب اتم فائدة ثابته لان الغرض آه واذا كان قوله فتعريفه آه اشارة الى دليل  
 كون التعريف اصلا في السند اليه فيكون مشارا اليه لفظ ذلك كون التعريف اصلا في السند اليه قوله كما مر آه في اول بحث  
 احوال الاسناد الجزري قوله في افادة آه الضمير اجمع الى الغرض وتايشه باعتبار الجزري يعني ان الغرض من الكلام الجزري افادة  
 المتكلم للمخاطب الحكم او لازم الحكم الاول فيما اذا لم يكن المخاطب عالما بالحكم والثاني اذا كان عالما به قوله وهو ايها حكمه آه اي لازم  
 فائدة الجزري حكمه كما ان فائدة الجزري حكم والغرض منه تهديد اشارة الى ان المراد بالحكم فيما بعد في قوله اذ الحكم بعد اعم شامل  
 للزم فائدة الجزري ولا يختص بالحكم الذي هو من ذلك السند اليه والسند فقط كما هو المتبادر لان بعد احتمال تحقق الحكم كما يحصل



من الحكم كك يحصل من لازمه فيوجب كون افادته اتم فائدة فلان لازم لفائدة في قولنا زيدا عاظم التوراة بعد في احتمال التمتع  
 بالنسبة الى لازم الفائدة في قولنا شيئا ما موجود والفائدة في افادة اللازم في الاول اتم منها في الثاني قوله وفي الاول اي في  
 افادة الحكم قوله يحكم ههنا اي في الثاني قوله بان اي المتكلم متعلق بحكم قوله بوقوع النسبة لان الحكم لا يكون على  
 المجهول فثبت الى ههنا ان تعريف الحكم مفيد وبدونه لا يفيد واما كونه اتم فائدة فاشارة اليه بقوله ولا شك قوله ليعتق  
 الحكم اي ثبوته وحصوله والمراد من الحكم عام شامل للآزمه قوله متى كان اي الاحتمال المذكور قوله البعد اي نادر الوقوع  
 وقيل في ذهن المخاطب قوله في الاعلام به اي بذلك الحكم قوله اقوى الخرابته ونذرتة قوله هو متى كان اقرب عطف  
 على قوله متى كان البعد اي متى كان احتمال تحقق الحكم اقرب وكثير الوقوع في ذهن المخاطب قوله تخصيصا اي تعريفه قوله ازيد  
 الحكم بعدا نسب زيادة البعد ههنا الى الحكم وفيما قبله لاحتمال التحقق اشارة الى صحة كل واحد منها وتفنن في العبارة  
 لا يرجح الى المخيرة في معنى قوله كما في قولك شيئا ما موجود تنوير وتوضيح لاثبات القاعدة الكلية بالمشال وقدر تفصيل  
 قوله فافادته اي افادة الحكم بيان للنتيجة المذكورة معنى فهذا مبتدأ وخبره قوله يقتضي اتم اه قوله وهو التعريف اه اي  
 اتم تخصيص قوله لانه اي التعريف قوله والنكوة الفرض منه دفع اعراض وهو ان هذا الدليل جاز في بعض النكوت اعني  
 ما تكون محضه بحيث لا يشاركها غيرا لانها تفيد اتم ويبان في مثل المعارف مع ان المدعى مختلف اعني اصالة  
 التعريف فيها حاصل الدفع انه فرق بين تخصيص المعرفة وتخصيص النكوة لان الاول وضعي لفهم من نفس لفظ المعرفة  
 بالوضع لا بانضمام امر آخر فلا ان التخصيص في النكوة لموصوفة فانه لفهم من ملاحظة انحصار الوصف فيها لا من تركيب الوضع  
 قوله حيث اه بانية بيان تخصيص النكوة بالوصف قوله لا يشاركه فيه غيره اه اي لا يشاركك تلك النكوة في ذلك  
 الوصف غير النكوة قوله خلق السموات اه صفة اله لا يشاركه فيه غيره قوله سلم عليك ليوم وعدو قبل احد فهذه  
 الجملة صفة رجل منك لا يشاركه فيه غيره قوله لكنته لا يكون اي لكن التخصيص في زينك المشالين لا يكون مثل  
 تخصيص النكوة قوله ثم التعريف جواب سؤال مقدم وهو ان قوله فبالاظهار لا يصح جوابا لاما فالمناسب ان  
 تدخل الفاء على قوله لان المقام لان الفاء بعد اما تدخل على جوابه لا على غيره حاصل الدفع ان هذه الفاء ليست حذائية  
 بل هي تفصيلية واجزاء محذوف فيكون تقديره واما تعريف فيكون على وجه متفاوت يتعلق بها اه فبالاظهار لان المقام  
 وشار اليه بقوله ثم التعريف يكون على وجه متفاوت يتعلق بها اغراض مختلفة قوله يتعلق بها اي بالوجه المذكورة قوله  
 اثار اليها اي الى تلك الوجوه فيه اشارة الى ان الفاء في قوله فبالاظهار تفصيلية قال فبالاظهار في ظاهر العبارة قلب اصله  
 هكذا اما تعريفه بالاظهار فلان المقام اه لان الجزاء لا يكون مفردا والمعنى هكذا واما تعريفه فهو حاصل بالاظهار بان  
 يكون قوله فبالاظهار خبر مبتدأ محذوف ويكون الفاء داخلية على المبتدأ وكذا متعلق الجزاء محذوف اعني حاصل  
 فيكون الجزاء جملة لا مفردا فيكون الحاصل واما تعريف المسند اليه بالهير لا بغيره لان المقام يقتضي التكلم او الخطاب او  
 الغيبة وحده اشارة لا تحصل بدون التخصيص قوله وقدم التخصيص دفع اعراض وهو ان المعارف كثيرة فلم تذكر الفاعل عن



البواقي حاصل الدفع انما قوى في التعريف من الغير لان في ضمير المتكلم والمخاطب عدم الاشتباه والالتباس وضمير الغائب محمول  
عليهما قال واصل الخطاب آه اى الكثير الرجوع الواو للاستئناف جواب سؤال مقدر وهو ان عدم ضمير المخاطب من المعرفة  
لا يصح لان الخطاب قد يكون للمخاطب غير معين فلا يكون معرفته حاصل الدفع ان اصل الخطاب مطلقا لمعين معلوم  
وعدم تعيينه يكون لاجل العارض ولا اعتبار له قوله واحد اكان او كثيرا آه فيه اشارة الى ان تنكير معين وتنوينه للتعظيم  
قوله لان وضع المعارف آه دليل عام على كون كل المعارف لمعين وضمير المخاطب داخل فيها فيكون هو ايه من المعارف  
باعتبار الاصل وقوله مع ان الخطاب آه دليل على كون ضمير المخاطب بخصوصه لمعين قوله فيكون معينا آه لان الحاضر لا يكون  
الا معينا قال وقد ترك آه عطف على قوله واصل الخطاب آه من عطف الفعلية على الاسمية قوله اى الخطاب آه تعيين المرجع  
وهو الخطاب لان الكلام فيه وان كان يصح رجوعه الى الاصل قوله مع معين آه صفة الخطاب باعتبار المتعلق احوال عنه اى  
الكائن مع معين قال الى غير معين آه حال عن فاعل يترك باعتبار المتعلق اى ما ملأ الى غير معين قوله الى غير معين آه  
تعيين مرجع الضمير قال ليعلم الخطاب آه علة لقوله وقد يترك قوله على سبيل البديل آه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه كيف  
يتصور العموم في خطاب المفرد المشي لان العموم لشمول الافراد وهو غير متحقق في المفرد المشي حاصل الدفع ان المراد بالعموم  
على وجه البديل وهو تنويعها فالتفصيل فعلى هذا يخرج الجمع لانه ليس العموم فيه على وجه البديل بل على وجه الشمول قلنا ان الخطاب  
في الجمع لم يوجد في كلام العرب ولذا افردوا قال ولوترى دون ترون وان سلم وجوده ففى غاية القلة مثل يا ايها الناس  
اعبدوا ربكم ومثل قوله كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته وهو بمنزلة العموم قال ولوترى آه وجواب لو محذوف اى لرئت  
امرا عظيما قوله ناكسوار وسهم آه اى خففوا قوله لا يريد بالخطاب آه تطبيق المثال مع الممثل بان الخطاب فى قوله نعم  
ولوترى الى غير معين قوله قصدا آه مفعول له لا يريد قوله الى تفتيح حال آه اى تبقيهم قال اى تنابته حالهم آه هذا التفسير  
لكون الخطاب في ولوترى لغير معين فيكون الخطاب لكل مخاطب بدون التعيين بحيث بلغت حالهم في الظهور والانكشاف لابل  
المحتسب الى مرتبة يمنع خفاها فيسمى كل راء حالهم ولا اختصاص برأ دون راء وهذا معنى كون الخطاب لغير معين قوله  
الظليمة آه اى الشيعة البقية من الخوارج والخوف من احوال القيامة قوله وبلغت آه اى الحال عطف تفسير لقوله تنابته قوله  
الى حيث يمنع آه متعلق ببلغت اى الى حد ومقدار يمنع قوله خفاها آه اى خفاء حالهم قوله فلا يختص بها آه اى بحالهم قوله  
فاذا كان كذلك آه فيه اشارة الى ان الفاذا فى قوله فلا يختص به آه جزائية والشرط محذوف قوله اى بهذا الخطاب آه تعيين مرجع  
الضمير اى الخطاب المذكور فى قوله نعم ولا ترى قوله دون مخاطب آه فيه اشارة الى تنكير مخاطب فى المتن للتعميم قوله بل كل من  
ياتى آه اى يحصل من ذلك الشخص قوله وفى بعض النسخ آه اى نسخ المتن الغرض منه توجيه هذه النسخة لان ظاهرها غير  
صحيح كما سيجى فعلى هذه النسخة ضمير المؤنث موضع ضمير الذكر على النسخة الاولى اى فلا يختص بها مخاطب فضميرها راجع الى  
حالهم لكن بحذف الرواية قبل حالهم او بحذف الرواية قبل لفظ مخاطب قوله على حذف الضفاف آه على الاحتمال الذى ذكره



في صورت نسخة بها لكن في الاول يكون حذف المضاف اعني الرئيسية قبل ضميرها وفي الثاني يكون حذفه قبل لفظ مخاطب  
 فانما احتيج الى تقدير هذا المضاف في الاحتمالين المذكورين لان حالتهم ليست وصفا قائما بالمخاطب حتى يصح ان يتحصى  
 الخطاب بها بخلاف الرئيسية المضافة فانها وصف قائم بالمخاطب فيصح اختصاصه بها بخلاف النسخة الاولى فان الخطأ  
 وصف قائم بالمخاطب فلا حاجة الى تقدير المضاف قوله قال في الايفاح اه الغرض نقل كلام الايفاح اصلا منه وتفصيل  
 ما اجل من تعلق الطرف كما سيجي في الشرح بقوله فتعلق بقوله فلا تريد اه والغرض المقصود من نقل كلامه تأييد  
 لما قال به في المتن قوله وقد ترك اه اي الخطاب قوله الى غير معين اه اي ما لا الى غير مخاطب معين ومعلوم قوله فلا تريد  
 مخاطبا بعينه اه بقوله اكرمتها اهانك واحسنت واليك قوله واحسن اليه اه بصفة المجرول فيها او رد كلمة او نظرا الى كون كل واحد  
 منها شرطا على جهة وفي الايفاح بدون العطف لطريق التعدد وفي بعض النسخ بالواو وهو ظاهر قوله فخرجه اه اي الكلام  
 المذكور سبب اخراجه في صورت الخطاب الى الالف في تأدية المقصود وهو اللوم وسوء المعاملة كما انك احضرت كل واحد من  
 يصح ان الخطاب به مخاطبة بذلك تشهير اللوم وهو معاملة قوله ليفيد العموم اه متعلق فلا تريد لا بقوله فخرجه في صورت  
 الخطاب كما قال الشرح قوله وهو في القرآن ثير اه اي ترك الخطاب الى غير معين كثير في القرآن نحو ولورثي الآية قوله  
 ولما اريد العموم اه كلمة لا بالشديد متعلق بمقدر كما قال الشرح لا بقوله اخرج في صورت الخطاب قوله ليفيد اه اي في  
 الايفاح قوله لا بقوله فخرجه في صورت الخطاب اه اي الطرف اعني ليفيد العموم اه غير متعلق بهذا القول في الايفاح كالواو  
 بعضهم قوله لفساد المعنى اه علمه لعدم تعلقه بالقول المذكور فاصلا عن الاخراج في صورت الخطاب ليفيد الخصوص لا العموم والعموم  
 انما هو لا فخرجه مما يفيد صورت الخطاب بان يراد مخاطب غير معين ومعلوم بهذا المعنى ففهم اذا تعلق بقوله فلا تريد مخاطبا  
 بعينه ام كما قوله وكذا قوله لما اريد متعلق بما دل او يعني كما ان قوله ليفيد العموم اه ليس متعلقا بالاخراج في صورت الخطاب فكذا  
 قوله لما اريد العموم اه ليس متعلقا به لفساد المعنى كما عرفت فما قبله بل هو متعلق بما دل عليه الكلام المذكور وهو عدم ارادة مخاطب  
 معين فيكون الحاصل فلا تريد مخاطبا بعينه لما اريد العموم قوله اي يحل على هذا بيان لدلول الكلام المتعلق للطرف  
 المذكور قوله اعني عدم ارادة اه تعين لشار اليه لفظ هذا وبيان حاصل المعنى بعد تعلق الطرف بدلول الكلام بان يكون قوله  
 لما اريد العموم اه متعلق به لا بقوله اخرج في صورت الخطاب قوله عدم ارادة مخاطب معين اه بعينه معنى قوله في الايفاح فلا  
 تريد مخاطبا بعينه قوله لا ارادة العموم اه هذا معنى قوله في الايفاح لما اريد قوله ويشعر بذلك اه اي بتعلق الطرفين بقوله  
 فلا تريد مخاطبا اه ولا بالاخراج في صورت الخطاب الغرض منه دفع اعتراض وهو ان يكون هذا التوجيه كلام الغير بغير رضاه  
 من عند نفسه وهو غير معقول حاصل الدفع ان هذا التوجيه مرضي المصنف كما يشعر به لفظ المفتاح قال وبالعلمية اه عطف على  
 قوله بالاظهار اه فيكون التقدير واما تعريفه بالعلمية لا اخباره اه قوله اي تعريفه للسند اليه اه فيه اشارة الى انه عطف  
 على قوله بالاظهار اه كما عرفت قوله بايراد علماء اه فيه اشارة الى ان العلمية مصدر فعل للتعدي لا اللازمى معناه جعله



وإيراده علماً لا كونه علماً لأنه تحت لغوى لا معانيه والاياد مضاف الى المفعول والفاعل محذوف وهو المتكلم اى ايراد المتكلم المسند  
 اليه علماً وانما قال بإيراده علماً لا بوضعه علماً لأنه من شأن الكلام اللبيلج والوضع من شأن الواقع والمقصود بهذا الاول  
 دون الثاني واليه فيه إشارة الى ان الياد والتا انى علمية مصدرية لا نسبية لنفسه المعنى قوله وهو ما وضع آه الغرض منه  
 تعريف العلم اى العلم لفظاً وضع لشيء اى لمعنى مع جميع مشخصاته بان يكون العلم وضع لمجموع الذات والمشتق وتكون  
 الشخصيات جزءاً من الموضوع له لا امراً زائداً على الموضوع له او عارضة له على اختلاف القولين بحيث يكون العلم ما يمنع  
 فرض اشتراكه بين الكثيرين ويكون ممتازاً عما عداه والمراد بالمشخصات علامات يعرف بها الشخص فالتفصيل على هذا يخرج  
 عن هذا التعريف الاعلام الجنسية لانها موضوعة لنفس الالهية الحاصلة في الذهن ولا تشخص لها فيه قيل في جوابه انها  
 موضوعة للماهية مع جميع الشخصيات الذهنية او الالهية الحاصلة في الذهن تعرض لها عوارض ومفاهيم فيمكن رد هذا  
 الجواب بانه على هذا المنع اطلاقاً على الافراد الخارجية لتباين الشخصيات الخارجية والذهنية فالحق في الجواب ان يقال  
 انه لا يخص في فروجهما لان علميتها فرضية لفروقت الاحكام فمن منع العرف وترك ادخال اللام والمقصود تعريف الاعلام  
 الحقيقة قوله وقد مها على بقيقة المعارف آه دفع اعتراض وهو انه لم قدم العلم عن بقيقة المعارف غير الغير من الموصول واسم  
 الاشارة وغيرهما ان كلها معارف حاصل الدفع ان العلم اعرف من بقيقة المعارف اى ما سوى الضمائر باعتبار انهم موضوع  
 اعرف من موصوفاتها قوله لانها اعرف منها آه اى لان العلمية اعرف من بقيقة المعارف قال لاحضاره آه علمه لتعريف  
 المسند اليه بالعلمية الاحضار مصدر مضاف الى المفعول وفاعله محذوف وهو المتكلم اى لاحضار المتكلم المسند اليه قوله الى المسند  
 اليه آه اى مدلول المسند اليه وانما قلنا مدلوله لان المسند والمسند اليه من قبيل الالفاظ والمحفز هو المعنى والمدلول هو اللفظ قال  
 بعينه آه اى بعين المسند اليه وذاته متعلق الاحضار قوله اى بشخصه آه تفسير لقوله بعينه الغرض منه دفع اعتراض وهو  
 ان التبادر من احضاره بعينه احضاره مع التعيين والمعلومية فلا يخرج الاسم الجنس به فلا يصح قول الشارح فيما بعد واحترز  
 به عن احضاره باسم جنسه آه لوجود التعيين والمعلومية فيه والالزام الوضع للجهول وهو باطل حاصل الدفع ليس المراد من  
 الاحضار ما قلت بل المراد به اى بالتعيين هنا هو الشخص والذات المتعينة بحيث يمنع الاشتراك بين الكثيرين وهو جزئى  
 لا يصدق على اسم الجنس فخرج اسم الجنس بهذا القيد قوله بحيث يكون مميزاً عن جميع ما عداه آه لفظ بيانية الغرض منه  
 دفع اعتراض وهو انه على هذا يخرج عن احضاره بعينه لفظ الله تعالى لا متناع حضوره نعم في الذهن بعينه وبذاته بناءً  
 على ما قالوا انه نعم لا تصور فلا يصح التمثيل بلفظ الله تعالى حاصل الدفع ان المراد باحضاره بعينه وبشخصه في الذهن مثابة  
 عن ما عداه سواء كان بالوجه او بالكنه وحضوره نعم في الذهن وان كان متمثلاً بالكنه ولكن جاز بالوجه وغيره تعينه حضوره بالكنه  
 والوجه كليهما حاصلة انك لو جرت عن زيد بالشيخ الفاضل او رجل عالم لم يتميز عن جميع ما عداه بخلاف ما اذا قلت زيد  
 جافى فانه يتميز عن جميع ما عداه قوله واحترز به آه اى بقوله بعينه بيان فائدة هذا القيد قوله عن احضاره آه اى احضار



المسند اليه باسم جنسه لان حضوره ليس بعينه وشخصه بل بجنسه فلا يكون المسند اليه باسم جنسه علماً بقوله نور جل عالم جائي  
 مثال لكون المسند اليه اسم جنس الشاهد هو رجل فقط وانما اتى بالوصف العلم لاجل صيغة الابتداء بالنكرة في هذا التركيب  
 قال في ذم السامع آه اى الخطاب متعلق الاحضار قال ابتداء آه طرف الاحضار فيه تفسير ثلاثه الاولى ما اختاره  
 الله وقوله اى اول مرة والثاني ما ذكره بقوله على ان يكون معنى ابتداء بنفسه آه والثالث ما ذكره بقوله من ان معناه  
 زمان ذكره آه لكن التفسيرين الآخرين مرجوحان كما سيأتى في الشرح قوله اول مرة آه هذا تفسير ابتداء فيه اشارة الى ان  
 لفظ ابتداء منصوب على الظرفية لقوله لاحضاره آه قوله واحترز به آه اى بقوله ابتداء بيان فائدة قيد ابتداء قوله عن  
 احضاره ثانياً آه اى احضار المسند اليه مرة ثانية بالضمير الغائب العائد الى العلم لان المراد باول مرة ما يكون بدون تقدم  
 الذكر لفظاً وتقديرًا والضمير الغائب لا يمكن احضاره ابتداءً بهذا المعنى لاشتراط تقدم ذكر المرجع لفظاً او تقديرًا فلا يكون  
 المسند اليه بالضمير الغائب ما يفيد علماً مثل وهو راكب في قولك جاني زيد وهو راكب فلا يصدق على لفظ هو بان احضاره  
 ابتداءً بالمعنى المذكور فالتقيل نفعي هذا يلزم الاحتراز باللام العهد اليه لاشتراط تقدم الذكر فيه تحقيقاً او تقديرًا  
 كافى الضمير الغائب فلا يصح ضمير الغائب بالاحتراز قلنا لان السلم انه يشترط فيه تقدم الذكر على العلم على مدلوله فان مدلوله  
 المحضة من الحقيقة للعلومه بين المتكلم والخطاب سواء تقدم ذكرها او لا بخلاف ضمير الغائب لانه يشترط فيه تقديم ذكر المرجع  
 وان سلم اشتراط تقدم الذكر فيه فانما تركه اللام العهد بالمقاسمة على ضمير الغائب لان حاله حال ضمير الغائب قال باسم  
 محقق بآه متعلق بالاحضار اليه قوله اى بالمسند اليه آه تعيين مرجع الضمير الجور قوله بحيث لا يطلق على غيره باعتبار  
 هذا الوضع آه كلمة حيث بيان معنى الاختصاص الغرض منه دفع اعتراض وهو انه على هذا يخرج العلم المشترك عنه  
 لعدم الاختصاص فيه مع انه علم اليه حاصل الدفع ان المراد بالاختصاص هو عدم التلازم على غيره باعتبار هذا الوضع اى  
 دفعه لهذه الذات وان اطلق على غيرها باعتبار وضع اخر فلا يخرج الاعلام المشتركة لوجود الاختصاص فيها بهذا المعنى  
 كزيد المسمى به جماعة قوله واحترز به آه اى بقوله باسم محقق به بيان فائدة هذا القيد قوله عن احضاره آه اى احضار  
 المسند اليه بضمير المتكلم نحو انما ضربت زيداً او الخطاب نحو انت ضربت زيداً فان احضار المسند اليه في ذم السامع باناوت  
 وان كان ابتداءً لكنه ليس باسم محقق به لان انا موضوع لكل متكلم وانت موضوع لكل مخاطب فلا يوجد للاختصاص  
 فيها قوله واسم الاشارة آه نحو هذا ضرب زيداً فان احضار المسند اليه في ذم السامع بلفظ هذا وان كان ابتداءً  
 الا انه ليس باسم محقق به فان ذا موضوعه لكل مثار اليه بلا تخصيص قوله والموصول آه نحو الذى يكرم العلماء حافران  
 احضار المسند اليه بلفظ الذى في ذم السامع وان كان ابتداءً الا انه ليس باسم محقق به لان لفظ الذى موضوع لكل  
 مفرد مذكر بلا اختصاص لفرد واحد قوله والمعرف بلام العهد آه اى الخارجى نحو وليس الذكر كالانثى فان احضار المسند  
 اليه بلفظ الذكر في ذم السامع وان كان ابتداءً الا انه ليس باسم محقق به لان المعرفة بلام العهد الخارجى موضوع



لكل فرد وخرج المعرف بلام الجنس والعهد الذمهي فانه في قوة النكرة والإضافة آه نحو جاء غلامي اذا لم يكن له الاغلام واه  
 لان المعرف بالاضافة صالح لكل فرد قوله فانه يمكن احضاره آه انا في الثلاثة الاول فظاهر واما في الثلاثة الاخرية  
 فلان الشرط فيها تقدم العلم لا تقدم الذكر حتى يكون الاحضار بهما ثانيا واما قال يمكن لانه قد لا يكون في كل واحد  
 منهم تقدم الذكر بان يكون الاحضار بهما مرة ثانية بان ذكر اول مرة بالبعثتها باحد المعارف الستة المذكورة فيكون  
 الاحضار بهما مرة ثانية لان تقدم ذكره ليس بشرط في شئ من اقول لكن ليس شئ من هذا مختصا آه كما مر وجهه فلا يكون  
 السند اليه بالامور المذكورة ما يفيد علم عدم الاختصاص فيها قوله فالتقيل آه حاصله ان القيد الاخر يخرج به جميع ما  
 خرج بالقيد من الاولين فيجب الاكتفاء به قوله هذا القيد آه اي قيد الاخر وهو قوله باسم مختص به آه عن الاولين آه  
 اي عن القيد من الاولين واما قوله بعينه وابتداء آه قوله لان الاسم المختص اه دليل الغناء حاصله ان الاسم المختص بشئ معين  
 لا يكون الا بعينه في ذم من السامع ابتداء فيكون القيد الاخر مفعول عن القيد من الاولين قوله قلنا بعد التسليم آه فيه  
 اشارة الى الجوابين قبل التسليم وبعده فحصل قبل التسليم يعني لا تسلم او لا ان الاسم المختص منحصر في العلم بناء على  
 ان المراد من الاختصاص في الجملة لان الاسماء الغالبة الاستعمال التي تكون لمراد افراد اخرين في الوضع وان لم تستعمل  
 في شئ منها كالرحمان مثلا فانه وان كان في الاصل موضوعا لذات ماله الرحمة لكنه صار مختصا به نعم لغلبة الاستعمال فيه  
 وكذا اسم الجنس المنحصر في فرد واحد بان لا يكون له افراد اخرين في الوضع كالشمس مثلا مختص بمعين مع انها ليست اعلاما  
 فلا بد من القيد من الاولين لاجراهما فان نظر الى الوضع فخرج بقوله بعينه وان نظر الى غلبة الاستعمال بقوله ابتداء  
 واما حاصله بعد تسليم ذلك الاختصاص يعني وان سلم ذلك الاختصاص بناء على ان المراد من الاختصاص هو الاختصاص  
 الوضعي لا العام فذكر القيد لتحقيق مقام العلمية لكونها مقيدا بها والاحراز تابع له كما ان المقصود من قيود التعريفات  
 شرح للاهيات والاحرازات تابعة له فلا بأس ان يقع في قيود الشئ والتعريفات ما يصح به الاحراز عن جميع المحرزات  
 قوله لا يقال آه اعترضوا آخر حاصله ان قوله ابتداء كما يخرج به الضمير الغائب كك يخرج به المعرف بلام العهد والموصول  
 فلا يصح تخصيص الضمير الغائب بالخروج كما قال الشارح فما قبله لا يصح ما قال الشارح فيما قبل فانه يمكن احضار بعينه  
 ابتداء بكل واحد منها قوله فان الاولين آه اي ضمير الغائب والمعرف باللام دليل للاحتراز اي الاحتراز عن الاولين  
 بسبب تقدم ذكر الرجوع او المجهود تحقيقا وتقديرا فيهما عند احضار السند اليه والعلم لا يكون تقديم ذكره كك قوله والثالث آه  
 اي احضار السند اليه فيه بسبب العلم على الموصول بالصلة لان الموصول لا يتم بدون الصلة فيحتاج احضاره الى العلم  
 بالصلة فلا يكون ابتداء فلا يكون علما قوله لانا نقول آه حاصل الجواب ان خروج الامور المذكورة بقيد الابتداء موقوف  
 على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي بنفس لفظة كما يدل عليه قوله بواسطة تقدم ذكره وقوله بواسطة تقدم العلم بالصلة  
 في الاعتراض واردة بهذا المعنى من قوله ابتداء لا يخلو عن بعد لان كون الابتداء بنفسه غير مناسب من لفظ الابتداء فهو



لان المفهوم من الابداء الاولية لا بنفسه ولا بد من اعتبار لفظ الابداء معنى الابداء اعني الاولية وبهذا المعنى قد فقد  
 وكذا تفسير بنفسه بنفس لفظ اليف لا يخلو عن بعد اذ لفظ ابداء على هذا التفسير يكون احترازاً عن الاحضار بالواسطة  
 والقبيل للاحضار بالواسطة هو الاحضار بنفسه اي بدون لفظ لانه واسطة فتفسير بنفسه بقوله بنفس لفظ خلاق الظاهر  
 وكذا تفسير بنفس لفظ بعدم التوقف على شئ اخر لا يخلو عن بعد لان المفهوم من الاحضار بنفس لفظ غير مفهوم عدم التوقف  
 وكذا التوقف بعد العلم بالوضع لا يخلو عن بعد لان المفهوم من الاحضار بنفس اللفظ ان لا يتوقف على شئ اصلاً  
 سواء كان الوضع او غيره واشارة الشرح الى وجه بعد ارادة هذا المعنى من قوله ابداء بقوله ولو اريد ذلك ادلانه يعلم منه  
 ان هذه الارادة بعيدة كما عمل عليه كلمة لو الداخلية على الارادة لانها تدخل على المفردات ووجه البعد ان المتبادر من لفظ  
 الابداء اما اول مرة او اول الزمان لا بنفسه بالمعنى المذكور واليف لو اريد بقوله ابداء هذا المعنى يكون هذا في المال يعينه  
 معنى قوله باسم مختص بل ان الاحضار بنفس اللفظ والاحضار بالاسم المختص بهما لهما واحد فيكون ذكر قوله باسم مختص  
 لغواً ومستدركاً قوله بنفسه اه خير يكون قوله اي بنفس لفظ آد اي لفظ المسند اليه هذا تفسير لقوله بنفسه قوله يعني آه هذا  
 تفسير بنفس لفظ الغرض منه دفع وهو ان يكون معنى بنفس لفظ ان لا يكون موقوفاً على شئ اخر اصلاً فعلى هذا يخرج  
 العلم اليف من هذا القيد لانه موقوف على العلم بالوضع حاصل الرفع ان المراد بنفس لفظ عدم التوقف بعد العلم بالوضع  
 على شئ اخر لا عدم التوقف مطلقاً فلا يخرج العلم منه قوله ولو اريد ذلك آد اي لو اريد معنى قوله ابداء ذلك المعنى  
 اي بنفس لفظ بمعنى عدم التوقف على شئ اخر بعد العلم بالوضع يكون ذكر قوله باسم مختص به لغواً كما عرفت فافهم قوله  
 وبعد اللتي والتي اه الظرف متعلق يكون المتأخر اللتي بفتح اللام على خلاف القياس تصغير اللتي لكنه عوض عن ضم  
 اوله زيادة الالف في آخره كما فعلوا ذلك في تطايره وجاد بضم اللام اليف وفي الرقى التزم حرف الصلة في اللتي معطوف  
 عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذف الصلة ان الداهية الصغيرة والكبيرة وصلت الى حد من العظم لا يمكن شترحه  
 ولا يدخل في حد البيان فلذا اتركت على ايها مهما غير مبنية بصلته والمعنى هنا بعد البعد الصغيرة والكبيرة فالمراد بالبعد الصغيرة  
 هو البعد الاول اعني كون ابداء بمعنى بنفسه ثم تفسير بنفس لفظ ثم تفسير بمعنى عدم التوقف على شئ اخر ثم تقيده  
 بعد العلم بالوضع وانما كان ذلك البعد صغيراً لانه معنوي ليس مذكوراً صريحاً والمراد بالبعد الكبيرة لزوم اتحاد  
 بقوله باسم مختص به وانما كان ذلك البعد كبيراً لانه مذكور صريحاً كما قال الشرح ولو اريد ذلك يكون هذا بنفسه  
 والاصل في بيدين اللغظيين ان رجلاً تنزج امرأة قصيرة فتاसी منها الشدايد فكان يعبر عنها بالتصغير فتخرج امرأة طويلة  
 فتاसी منها ضعف ما فتاसी من الصغيرة فقلتها وقال بعد اللتي التي لا تنزج ابداء قوله احترازاً آد اي يكون  
 قوله ابداء احترازاً اي يلزم محذورا اخر غير ما ذكر من البعد الصغير والكبير هو خروج جميع المعارف بهذا القيد غير العلم  
 وجهها التخصيص ما ذكره المعتض من خروج الضمير الغائب والمعرف باللام والموصول دون غيرها قوله لان الموضوع  
 فلا يكون



لمعين آه دليل لا حراز سائر المعارف غير العلم بقوله ابتداء على هذا التفسير حاصله ان معنى قوله ابتداء على هذا التفسير يعني ان الاحراز بحث لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شئ اخر انما يكون اذا كان هذا اللفظ موضوعاً لمعين مشخص وبذلك ليس الا علماً واما سائر المعارف غير العلم ليست بموضوعات لمعين مشخص بل هي موضوعات تستعمل في المعين كما مر في تعريف مطلق المعرفة سابقاً بخلاف العلم فانه موضوع لمعين فلا يكون وجهاً لتخصيص خروج ما ذكر من الضمير الغائب والمعرف باللام العهد والموصول بقوله ابتداء قوله فيبغي ان يصار آه جزاء شرط محذوف يعني لما كان هذا القيد على هذا التفسير احترازاً عن سائر المعارف فالتناسب ما ذكره بعضهم في تفسيره من ان معناه ابتداء اول زمان ذكره اي ذكر السند اليه فيكون هذا القيد احترازاً عن احراز السند اليه في ثان زمان ذكره كما في جميع المعارف غير العلم فان تلك المعارف تفيد مفهوماتها الكلية في اول زمان ذكرها واما جزئياتها المرادة في الكلام فاما يكون افادتها بواسطة قرينة معلومة لها في الكلام كتقدم الذكر في الضمير الغائب والمعرف بلام العهد و كالاشارة كما في اسم الاشارة وكالعلم بالصلة كما في الموصول وكالنسبة كما في الاضافة وانما يكون المناسب على هذا التفسير ما ذكره بعضهم لان فيه معنى الاولوية فيناسب المفهومه الاصلية وعدم التخصيص ببعض المعارف فيكون هو خالياً عن البعد الاول الصغير لانه المتبادر الى الفهم وعن مطالبة التخصيص وان لم يكن خالياً عن البعد الثاني الكبير لانه اذا خرج بهذا القيد سائر المعارف لم يكن لقوله باسم مختص به فائدة فيكون لغواً قوله ولا يخفى على النصف ان الوجه ما ذكرناه اولاً آه اعني قوله اول مرة الغرض منه دفع اعتراض وهو انه يتوهم من قوله فيبغي ان يصار آه ما ذكره البعض في معنى الابتداء مرضى عند الشرح مع انه مخالف لما قال اولاً بقوله اول مرة حاصل الدفع ان المرضي عنده انما هو التوجيه الاول واما تفسير الابتداء باول زمان ذكره كما قال البعض انما هو مرضى بالنسبة الى التوجيه الثاني لا مطلقاً فالخاصل بينهما ثلاثة تفسيرات الاولى ما ذكره الشرح اولاً اعني اول مرة اما اولية على التفسير الثاني لان فيه بعد عن المذكورين وهو خال عنهما كما عرفت واما اولية على الثالث لان فيه بعد عن الثاني وهو خال عنه كما مر في التوجيه الاول فاضل والثالث مفصول والثاني معيوب قال نحو قل هو الله احد آه باعتبار الوصف مثل الوجوب والحقاق العبادة او بحسب الذات اي لا تركيب فيه اصلاً وعلى الوجهين يظهر فائدة حمل الاحد عليه نعم ولا يكون مثل زيد احد حتى يكون خالياً عن الفائدة ثم يحتمل ان يكون هو مبتداء او الله خبره اولاً واحداً خبره ثانياً او بدل من الله بناءً على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منه مالم يستفد من البديل منه كما ذكره الرضي ويحتمل ان يكون هو ميم الشأن والجملة المنسوبة خبره والشاهد انما هو على الاعراب الثاني بايراد السند اليه علماً بقوله فالتد امله آه الغرض منه تطبيق المثال مع المثل ودفع اعتراض وهو ان التمثيل يكون السند اليه معرفة علماً بلفظ الله نعم لا يصح لانه اسم لمفهوم كلي واجب الوجود انحر في فرد واحد هو الله نعم فلا يكون علماً معرفة حاصل الدفع انه في الاصل مفهوم كلي لكنه بعد النقل حذف



الهمة جعل علماً لذات الواجب نعم فيصح المثال به قوله الاله انه هذا اصل التقريب والافاصلة الاصيل الاله منكرو من الاله بالغ  
 اى عبده والاله على وزن فعال بمعنى المفعول اى المعبود قوله حذفت الهمة آه اى الثانية وعوضت منها حرف التعريف  
 وادغمتم اللام فى اللام لاجتماع الحرفين من جنس واحد فان قيل ان حرف التعريف موجوداً فيه فى الاصل قبل الحذف  
 فلا معنى للتعويض قلنا المراد الحكم بالعوضيه واعتبارها لا يراوده فى العوض بان نقلت اللام موضع الهمة فيكون عوضاً  
 فرضياً وجعلها اوجاب عنه ان اللام فى الاله فى الحكايات لا فى الحكمى عنه يعنى ان اصله الاله منكراً وهذه اللام داخله على  
 الخبر فى عبارة الشيخ اى داخله على خبر البتة لان قوله فالتدبير مبتدأ وقوله الاله خبر لا فائدة للحرف لانه لام الاصل لان  
 الاصل الاله قوله ثم جعل علماً آه اى بعد التعويض والادغام جعل علماً او ما قبلها فلا يكون علماً لذات الخصوصية بل اسماً للمفهوم  
 الكلى اعنى المعبود الحق فهذا مفهوم كلى وان كان منحصراً فى الواقع فى التدبير لكن ما ذكره الله لا من اصله كذا ثم حذف عوض  
 وجعل علماً خلاف للمفهوم من ان لفظ التدبير وضع للذات العلية من اول الامر من غير سبق تعرف فيه ومن غير اشتقاق  
 قوله للذات الواجب الوجود آه فى هذا التوضيح اشارة الى طريق احتصار الذات المعينة باللائم المساوى لها فى نفس الامر  
 وان كان كلياً عند العقل وليس المراد ان هذه الصفات معتبرة فى السمع والالكان المسمى بجمع الذات والصفات فيلزم  
 ان يكون لفظ التدبير كلياً وهو باطل كما سيجى بل المسمى بالذات وعددها قوله ومن زعم آه مبتدأ خبر قوله فقد سبى آه الغرض  
 منه رد على من زعم اى الخلق الى وهو يقول ان لفظ التدبير اسم لمفهوم كلى فلا يكون علماً لان مفهوم العلم جزئى فلا يصح التمثيل  
 به للعالم حاصل الرد ان لفظ التدبير تعالى لو كان اسماً للمفهوم الكلى لم يكن قولنا الاله الا التدبير مفيداً للتوحيد بذاته بدون  
 القرينة المعينة واللائم باطل لانه يفيد التوحيد بذاته واللام يكن قرينة بين الاله التدبير بين الاله الرحمن مع ان  
 اهل اللغة يجعلون الاول مفيداً للتوحيد دون الثانى فظهر ان الاول يفيد التوحيد بذاته والا فالقرينة يفيد كل واحد  
 منهما التوحيد فان قيل ان افادتهما التوحيد بحسب الشرع دون اللغة فلا يدل على كونه علماً قلنا ان الشرع لم ينقل  
 هذه الكلمة عن المعنى اللغوى الى معنى اخر بل الشرع انما يحكم لكون قائلاً ما هو موضوع لفته للتوحيد قوله الواجب  
 لذاته آه هو الذى لا يحتاج الى وجوده الى الغير قوله او المستحق للعبودية آه اى لكون الغير يعبد قوله وكل منهما آه اى  
 الواجب لذاته والمستحق للعبودية له قوله كلى انصرف في فرد آه هو التدبير كمثل الشمس كلى انصرف في فرد واحد وهو الحرم المخصص  
 قوله اللاترى آه دليل تنويرى على سهوه وحاصله ظاهر كما مر قوله كلمة توحيد آه اى كلمة توحيد افراد ذات التدبير بالالوهية  
 لا اعتقاد القائل بالوحدانية لانه ليس مدلولاً لغوياً بل شرعياً بمعنى انه متى قالها احرز دمه وماله معاملة بالظاهر قوله  
 على اعتبار عهد آه اى تفيده التوحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار الفرد المعبود الخاص من لفظ التدبير الكلى كما زعم  
 ذلك الزاعم قوله فلو كان التدبير آه شرعاً فى دليل الرد قوله لما افاد التوحيد آه اى لما افاد لفظ التدبير التوحيد جزاء قوله  
 لان المفهوم الكلى آه دليل اللازمه قوله واليف آه عطف على قوله لما افاد التوحيد آه رد آخر على من زعم ان لفظ التدبير اسم

وامتد



لمفهوم كلي حاصله لو كان لفظ الشئ اسما المفهوم كلي فلفظ الاله في المستثنى منه في كلمة التوحيد لا يخلو اما بمعنى المعبود بالحق  
 او بمعنى مطلق المعبود حقا كان او غيره بكلما شقيقه باطل فاللزوم مثله اما على الاول فيلزم استثناء الشئ من نفسه  
 لا اتحاد المستثنى منه وهو الاله بمعنى المعبود بالحق والمستثنى وهو لفظ الشئ صدقا وهو باطل واما على الثاني فيلزم الكذب  
 لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود ولفظ الشئ علما للفرد الموجود ومنه ليصح الاستثناء لانه  
 استثناء الجزئي من الكلي فالقول يجوز ان يراد في جانب المستثنى منه ما هو المعبود بالحق بالامكان ويراد في  
 جانب المستثنى مطلقا واجب الوجود بالفعل ويكون المعنى لا افراد يصدق عليها مفهوم المعبود بالحق بالامكان  
 الا افراد يصدق عليها واجب الوجود بالفعل ويكون المستثنى منه غير المستثنى فلا يلزم استثناء الشئ من  
 نفسه قلنا هذه الارادة احتمال محض لا وجه له لانه حكم لا دليل عليه ولا مسابغة له في الكلام قوله في هذه الكلمة  
 آتاه في كلمة التوحيد اي لا اله الا الله قوله والمعنى آتاه المعنى بعد كون لفظ الشئ علما جزئيا الغرض من هذا  
 المعنى شيان الاول رد على من توهم ان خبر المقدر لا لفظ في الامكان او ممكن لا الوجود او موجود لان  
 نفى الامكان ابلغ من نفى الوجود لانه مستلزم نفى الوجود بنا على ان استثناء العام يوجب استثناء الخاص  
 من غير عكس فيكون المعنى لا مستثنى للمعبودية له في الامكان او ممكن الا الله ووجه الرد ان في هذه الكلمة رد عقائد  
 المشركين وهم اعتقدوا وجود الاله غير الله نعم لا امكان فلا يحصل الرد بتقدير الامكان وايضا القرينة على تقدير  
 الوجود دون الامكان كلمة لا تنفي الجنس لان خبرها غالبا يكون من الافعال العالمة وهي الوجود دون الامكان  
 والثاني اشارة الى ان خبر لا محذوف وهو في الوجود او موجود وقوله الا الله بدل من محل اسم لا البعيد وهو الرفع على  
 الابداء او كلمة لا بمعنى غير صفة محمول على محل بعيد لا اسم لا وهو الرفع ولكن صورت الاحرف غير قابل للاعراب  
 فنقل الرفع الى مدحوا ابا عند السبويه واما عند الجمهور ما بعد الا هنا مستثنى لصحة الاستثناء لانه وقع بعد الجنس  
 المستغرق بعموم النكرة في جزئ النفي لكن المستثنى اذا وقع في كلام غير موجب بعد الاداء المستثنى منه مذکور جاز  
 الاستثناء واختار البديل كما حقق في علم النحو لانه فعذر البديل هنا من لفظ الله وايضا من محله القريب لان البديل  
 في حكم تكرير العامل فيكون التقدير لا اله الا الله فيلزم نفى الاله الحق وهو كونه وايضا لا لا تعمل بعد استثناء النفي  
 بلا فيعمل على محله البعيد وهو الرفع على الابداء وتعين البديل من محله البعيد في كلمة التوحيد عند الجمهور ولا يجوز  
 فيها نصب على الاستثناء لانه لا يعلم انه منصوب على الاستثناء او على البديل من محل القريب وعامل لفظ الله و  
 محله القريب كلمة لا فتعيد كلمة لا النفي في لفظ الشئ بناء على قاعدة البديل فينفي الاله الحق وهو باطل فتعين الرفع على  
 محله البعيد على الابداء ففي قول الشئ يكون اشارة الى ما عند الجمهور ولا يجوز ان يكون قوله الا الله واقعا موقع الجزا لا نهى  
 على هذا لا يحصل المقصود لان المقصود نفى الوجود عن الهية سوى الله نعم لان نفى مغايرة الله نعم عن كل الهية واما عند الجمهور

والله اعلم

لفظ



صفات اليه للبعد في لفظ هو وسند اليه في الحقيقة لأن اليه كناية عن الذات كما في قوله تعالى: بما قدمت يداك أي ذاك  
 أو لفظ اليه متعجم فان قصر النظر على الظاهر يكون التمثيل به لمجرد كون المقام مقام الكناية وإن نظر إلى الحقيقة يكون  
 العلم بسند اليه وكناية عما يصلح العلم له فيكون ذلك المثال مغايراً لما سبق فغير الأسلوب للدلالة على المغايرة  
 بينه وما بين ما سبق والمراد بتبنت الأول دعاء عليه وبالثاني اختيار بأنه حصل له ذلك فلا يلزم التكرار قوله:  
 لى يدا جهنمى آه بيان للمعنى الكناية قوله: لا انتساب إلى انتساب أبي لهب دليل لاثبات الكناية في المثال المذكور  
 حاصل ان معنى أبي لهب انتسابه إلى النار ولا يستعمل النار ومعنى جهنمى منسوب إلى جهنم الأول يدل على التماس  
 دليل لازم لزوماً عرفياً كما أن الانتساب إلى انتساب الأب إلى الولد يلزم كما مر تفصيلاً قوله: لا يستعمل آية أي لا يستعمل  
 أبي لهب بالهيب قوله: لكن لا يسأل متعلق يقال قوله: هذه الأمور أي الخيرية والشرية والفصيلة والحروبة قوله: واليهيب  
 الحقيقي لهيب جهنم آه تنتم من الدليل المذكور لاثبات الكناية وتحقيق المقام أن مناط الكناية على الانتقال من  
 المعنى الموضوع له إلى لازمه سواء كان اللفظ مستعملاً فيما كان اللازم لازماً له أو استعمل في الموضوع الواحد ولذلك  
 اللفظ موضوع له آخر يكون ذلك اللازم لازماً له ويصح الانتقال منه إليه كما في المثال المذكور فان أبي لهب استعمل في الموضوع  
 له الثاني وهو المعنى العلمى شخص وكونه جهنمياً ليس بل لازم له بل للموضوع له الآخر وهو المعنى الإضافى الأصلي  
 اعنى ملازم الالهيب ويصح الانتقال منه إلى كونه جهنمياً وبالحجة لا يشترط في الكناية لازم معنى اللفظ الذى استعمل  
 به فيه الآن بل عام من اللازم المعنى المستعمل فيه الآن أو اللازم معنى الأصلي الغير المستعمل به فيه الآن وإن كان يستعمل  
 فيه في الجملة باعتبار وضعه الأصلي وبالحجة أن الشرط في كناية استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي ابتداءً سواء كان ذلك المعنى  
 الحقيقي مستعملاً الآن أو قبله ثم أريد معنى آخر كناية فيكون الكناية في المثال المذكور باعتبار أن أبي لهب باعتبار الوضع  
 العلمى استعمل في الشخص المعين الكافر وينتقل منه باعتبار وضعه الأصلي إلى ملابس الالهيب ليستقل منه إلى أنه جهنمى فهو كناية  
 عن الصفة اعنى كونه جهنمياً بواسطة المعنى الأصلي لا باعتبار المعنى العلمى لحسن ما إذا عرفت هذا فاعرف أن جهنمى احتمالات  
 ثلاثة أحدها كناية بحسب الوضع الأول الأصلي اعنى الإضافى دون الوضع الثانى العلمى وثانيهما كناية بحسب  
 الوضع الثانى اعنى المعنى العلمى باعتبار أن ذلك الشخص المعين الكافر لزومه جهنمى بدون دخل إلى لهب  
 يعنى سرء كان اسمه أبو لهب أو غيره من الأسماء وثالثها كناية بحسب الوضع الثانى العلمى باعتبار تعبيره بهذا الاسم  
 أي إلى لهب لا باسم آخر فالاحتمال الأول صحيح وإلى أشار الشرح بقوله الآ أن هذا اللزوم إنما هو بحسب  
 الوضع الأول آه والاحتمال الثانى غير صحيح لأنه لا ينتقل من هذا الشخص المعين عنه باسم آخر إلى كونه جهنمياً  
 وإلى أشار الشرح وتما يدل على أن الكناية إنما هي بهذا الاعتبار آه والثالث صحيح أيضاً وإلى أشار  
 الشرح بقوله: فيجب أن يعلم أن أبي لهب أنت استعمل ههنا آه وحينئذ لا يرد أن الشخص المشهور  
 بهذا الاسم يجوز كونه كناية بالجهنمى باعتبار المعنى العلمى إذا عبر عنه بهذا الاسم



لا باسم آخر لانه لازمه فلا يصح قوله وما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار أنه ووجه عدم الورد وان ليس  
 المراد نفي الكناية باعتبار المعنى العلمي مطلقا بل باعتبار احتمال المعنى الثاني كما يفهم من قوله سواء كان  
 اسمه ابا لهب او زيدا او غير ذلك أه واليه لا يرد ان في كلام الشريعة تناقضا لانه يفهم من كلامه الاول  
 اعني قوله لا باعتبار ان ذلك الشخص أه انه ليس فيه كناية بالمعنى العلمي وليفهم من قوله فيجب ان يعلم ان  
 ابا لهب أه ان فيه كناية باعتبار المعنى العلمي ووجه الدفع ان المنفى كونه كناية باعتبار المعنى العلمي باحتمال  
 الثاني والمثبت كونه كناية باعتبار المعنى العلمي الثالث فلا تناقض ولا حاجة الى ان يجاب عنه ان معنى  
 قوله لكن يستقل منه الى جهنم أه الاستقلال بملاحظة الوضع الاول لا باعتبار المعنى العلمي فلا تناقض قوله استقلال  
 من اللزوم الى اللازم أه فان التلازم بينهما في الجملة اعني بحسب العرف متحقق في الخارج والذين لا بحسب  
 العقل فان خزانة النار ملا بسون بها وليسوا بجهنمين قوله على اختلاف الرايين أه اي راى المصنف  
 والسكاكي فان الاستقلال في الكناية من اللزوم الى اللازم عند المعنى واتباعه ومن اللازم الى  
 اللزوم عند السكاكي واشياعه قوله الا ان هذا اللزوم أه اي لزوم ابي لهب و جهنم وبالعكس فهذا المحصر  
 انما في اي ليس هذا اللزوم بحسب الوضع العلمي فقط بل مع ملاحظة الوضع الاصل الاضافي بان يراى  
 المعنى العلمي يستقل منه الى معنى يلزم الالب يستقل منه الى جهنم قوله وهم يعتبرون في الكنى أه جمع كناية  
 الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الكناية يجب فيها ان يكون المراد من اللفظ لازم المعنى المستعمل فيه  
 اللفظ بالفعل كما في كثير الرماد فانه مستعمل في كثرة الرماد والمراد منه لازم معناه وهو الكرم وهرنا ليس كذلك  
 لان المعنى الذي استعمل فيه اللفظ انما هو الذات المسمى به اعني الكافر المعين وكونه جهنميا ليس من لوازمه  
 فلا يصح الاستقلال منه اليه بل هو من اللوازم للمعنى الاصل الاضافي وليس اللفظ مستعملا فيه بل في المعنى  
 العلمي حاصل الدفع ان مناط الكناية على الاستقلال من المعنى الموضوع له الى لازمه سواء كان ذلك اللفظ  
 مستعملا فيما كان اللازم لازما له او استعمل في الموضوع الواحد ولذلك اللفظ موضوع له اخر يكون ذلك  
 اللازم لازما له ويصح الاستقلال منه اليه كما في ما نحن فيه فان لفظ ابي لهب استعمل بالفعل في الموضوع  
 له الثاني وهو المعنى العلمي وكونه جهنميا ليس بلازم له بل للموضوع الاخر وهو المعنى الاصل الاضافي اعني ملازم  
 الالب ويصح الاستقلال منه الى كونه جهنميا كما عرفت فيما سبق قوله وما يدل أه خبر مستم و قوله انك لو قلت  
 أه مبتدأ مؤخر الغرض منه رد على المخالي وهو زعم انه كناية باعتبار الوضع الثاني اعني المعنى العلمي لان  
 المراد بابي لهب كونه جهنميا لشبهة ابي لهب بهذا الوصف كما يقال جاشن حاتم ويراد منه لازمه اي الجوار شرة  
 الحاتم بهذا الوصف حاصل الرد بوجهين لان لزوم كونه جهنميا للمعنى العلمي سواء سمى بهذا الاسم او بغيره



لا يصح لانه اما ان يراد بابي لهب ابتداء الرجل المشهور وهو عبد الغزي سواء كان ابو لهب اسمه او غيره اى لا يكون  
 لخصوصية اسمه اى لهب دخل في لزوم كونه جهنميا بل بابي اسم كان يلزمه جهنم في قولك ابو لهب فعل كذا فيقول  
 لتوجيه الكناية على هذا الاعتبار بان يستعمل اللفظ في الرجل المشهور ابتداء ثم ينتقل منه الى لازمه اى كونه جهنميا  
 واما ان يراد بابي لهب غيره ابتداء بان تنصب القرينة المانعة عن ارادة الشخص المشهور وهو عبد الغزي في لازم  
 بكلا شقيه باطل اما على الاول لانه يلزم القول بالكناية فيما اذا قيل هذا الرجل فعل كذا امثالا بلفظ هذا الى  
 اى لهب لان لزوم كونه جهنميا على هذا الاعتبار انما هو باعتبار الذات ولم يتبدل بتبدل التعبير والاسم بل  
 الآن ثابت كما كانت قبله سواء عبر عنها بهذا الرجل او بابي لهب وغيره مع انه لم يقل احدا بالكناية في هذا القول فيلزم  
 خرق الاجماع واليه اشار الشارح بقوله لا يكون من الكناية في شئ آه واما على الثاني يلزم ان يكون قولك  
 رايت اليوم ابا لهب واردت به كافرا جهنميا من الكناية مع انه لم يقل به احدا في الكناية بل استعارة اليه  
 فيلزم خلاف الاجماع اليه واليه اشار الشارح بقوله استعارة نحو رايت حاتما ولا يكون من الكناية في شئ آه قوله  
 انما هي بهذا الاعتبار آه اى باعتبار المعنى الاصلى الاضافى بهذا المحر اضافى اليه قوله ان ذلك الشخص آه اى المعين  
 الكافر قوله لزومه آه اى ذلك الشخص خبر ان قوله انه جهنم آه اى ان ذلك الشخص فاعل لزومه قوله مشير آه  
 اى بلفظ هذا حال عن فاعل قلت قوله لا يكون من الكناية آه جزاء لوى لا يكون هذا القول اى هذا الرجل  
 فعل كذا في الكناية في شئ بل هو من الصريح لان الاشارة بهذا تكون حراصة للكفاية قوله فيجب ان  
 يعلم آه تفريع على قوله انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار آه قوله معنا آه اى في المثال المذكور اذ في التنزيل قوله  
 المسيح آه اى بابي لهب قوله لكن ينتقل منه آه اى لكن ذلك الاستعمال في الشخص المستثنى ليس بمقصود بل المقصود  
 منه الاستعمال الى كونه جهنميا فتحققت الكناية فيه قوله كما ان طويل النجاد آه تمثيل لكون اللفظ مستعملا في  
 المعنى الموضوع له ثم الانتقال منه الى لازمه فطويل النجاد استعمال اول المعناه الاصلى لكن المقصود منه طويل  
 القامة والقدر قوله ولو قلت رايت اليوم آه عطف على قوله لو قلت هذا الرجل فعل كذا آه بطلان اللازم باعتبار  
 الشق الثاني قوله بهذا الوصف آه اى كونه جهنميا قوله يكون استعارة آه جواب لو الثاني اى يكون مجازا  
 لاستعمال اللفظ في غير الموضوع له مثل رايت حاتما ويراد به الجواد وغيره يكون مجازا لارادة المعنى الغير الموضوع له اذ  
 الكناية ان يكون اللفظ بحيث يصح ان يراد به المعنى الموضوع له ايضا وفي المجاز لا يصح ايراد اصل الوجود القرينة  
 المانعة عن ارادة الموضوع له وهذا هو الفرق بينهما قوله ولا يكون من الكناية آه عطف على قوله يكون استعارة  
 آه لان في الكناية مذهبين فعلى مذهب المصدا استعمال اللفظ في معناه الاصلى فينتقل منه الى لازمه وعلى  
 مذهب السكاكى استعمال اللفظ في لازم معناه الاصلى ابتداء فينتقل منه الى الملزوم الموضوع له وفي زعم



الخلق الى قد استعمل اللفظ اي اسم حاتم والى لهب ابتداء في اللازم اي في معنى الجواد والجهنمي لينتقل منه الى غير ما وضع  
 له اللفظ كما عرفت فبطل كونه كناية قوله فليتنازل فان هذه المقام آه تعريف على الخلق الى كما مر قوله من مزارق  
 الاقدام آه اي من المواضع التي ينزل فيها اقدام العلماء المتبحرين مثل الخلق الى قال او ايها ام استلذه آه عطف  
 على ما قبله والسين للوجدان والطلب والضمير للعلم من قبيل اضافة المصدر الى المفعول كما قال الشاعر والفاعل  
 محذوف وهو المتكلم فيكون التقدير واما تعريف المسند اليه بايراده علما لايها ام وجد ان المتكلم العلم لفيداً نحو  
 قوله شعر بالتمه يا غليات القلاع قلن لنا: اليلاي منكن ام ليليل من البشر: حيث لم يقل ام هي من البشر كما  
 هو حقه لتقدم المرجع بل اورده المسند اليه علماً لايها ام الاستلذه آه فان قيل ان ذكر لفظ الايهام لا يناسب ههنا  
 بل المناسب ذكر لفظ الاعلام بدل كما لا يخفى لان ذكر الجيب لذيد عند النفس تحقيقاً لايها ام فاو كذا الكلام في التبرك  
 قلنا بل المناسب ذكر لفظ الايهام تنبيهاً على ان ايها ام الاستلذه آه والتبرك كاف في كونها نكتة مطلوبة  
 لذكر المسند اليه فضلاً عن حقيقة ما حتى يتعين الحكم في ذكر الاعلام ونحوه بطريق الاولى وفي ذكر الاعلام لا  
 يحصل هذا التنبيه قال او التبرك به آه اي بالعلم عطف على استلذه آه او على الايهام والا اول نحو التمد  
 الهادي ومحمد شفيع عند ذكر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم قوله او نحو ذلك آه عطف على ما قال المص  
 فيما قبله اي نحو حكايات الذكورة لايراد المسند اليه علماً قوله كالتقاول آه قال ينك كرفتن مثل سعيد في دارك  
 قوله والتظير آه قال بدكر فتن مثل السفاح في دار صد يقك قوله والتسجيل آه اي ضبط الحكم وكتابتها على السمع  
 بحيث لا يقدر على الانكار مثل البوحينة فعل كذا اوزيد اقر كذا بدل هو اقر كذا السلا يكون له سبيل الى الانكار  
 بان يقول انما سمكت لاني زعمت انه لم يردني بالضمير بل اراد غيري قوله وغير ذلك آه من النكتة المذكورة كما مر  
 في ذكر المسند اليه قوله ما يناسب آه اي من الشيء الذي يناسب اعتبار ذلك الشيء في الاعلام مثل التعجب  
 والتنبيه على غباوة السمع مثل عمرو قال كذا في جواب ما قال عمرو والنوت على الترحم مثل فقير يسلك بدل  
 هو يسلك قال وبالموصولية آه عطف على ما قبله كما قال الشاعر بقوله اي تعريف المسند اليه آه فيه اشتباه  
 انه عطف على قوله فبالاضمار او بالموصولية فيكون التقدير تعريف المسند اليه بالموصولية واما تفسيره بقوله بايراد  
 موصولا ففيه اشارة الى انه مصدر فعل متعدي لا لازمي والى ان الياء والتاء مصدرية لانه نسبة لفساد  
 المعنى في اختار لفظ ايراده دون وضعه اشارة الى ان ث ان البليغ المتكلم هو ايراده موصولا وهو المراد  
 بهنا دون وضعه لانه ث ان الواضع هو ليس بمراد بهنا قوله وكان الانسب آه الغرض منه اعتراض على الله  
 حاصله ان صنع المعصية انه يقدم في بيان نكتة تعريف المسند اليه ما هو اعرف من اقسام المعرفة ثم الاعرف  
 كما عرفت في الضمائر والاعلام والاشك ان اسم الاشارة اعرف من الموصول كما اشار الله اليه بقوله لكونه



اعرف انه لان التعريف انما يكون باعتبار حال المخاطب والمخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين  
لان فيه لا بد من كونه محسوسا مشهودا او كونه معلوما بالقلب موجود في كل المعارف والا لا يكون معارف بخلاف  
الموصول لانه يعرف بالقلب فقط فالانساب تقدم عليه والجواب عنه ان النكتة في تقديم الموصول على اسم  
الاشارة تنبيه على ان الترتيب المذكور موافق للترتيب الرتبى غير لازم واما نفس المناسبة فموجودة على جميع  
التقادير لا يشترط الكل في التعريف ولكون المعرف فاعلا مختارا يجوز له ان يختار اى طريق من الطرق الموصولة  
الى المطلوب قوله ثم الموصول وذو اللام سواء آه الغرض منه اعتراض اخر على المعرف فاعلا ان الموصول وذو اللام سواء  
في رتبة التعريف فالنسب تقدم بهما على اسم الاشارة او تاخيرهما عنه لا تقدم احدهما وتاخير الاخر كما فعل المعرف  
والجواب عنه ان مقصود المعرف التنبيه المذكور في الجواب الاول وهو يحصل بتقدم الموصول على اسم الاشارة وذكر  
ذو اللام عقيب اسم الاشارة جرى على الاصل فانقلت لم لم يفعل الامر بالعكس مع ان التنبيه المذكور  
يحصل فيه اليه قلت الموصول اعرف من ذي اللام عند الكوفيين وان كان سواء عند سيبويه فالتسبب  
تقديمه قوله لهذا المعرف دليل لسادات الموصول وذو اللام في مرتبة التعريف اى لاجل الاستواء وعدم زياد  
الموصول على ذي اللام في التعريف صح جعل الموصول صفة لذى اللام في قوله نعم المذكور لا امتناع اخرى في الصفة  
على الموصوف لان الموصوف لا بد ان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها واما استثناء اخرى في ذي اللام فظاهر  
فلذا لم يورد له مثالا وسند الا قوله تعريف المضاف كتعريف المضاف اليه آه الغرض منه اعتراض ثالث على  
المعرف فاعلا ان تاخير الاضافة مطلقا عن جميع المعارف لا يصح لانها تابعة للمضاف اليه في التعريف فان  
كان المضاف اليه علما او ضميرا تكون اعرف وان كان غيرهما فتكون مثل البواقى والجواب عنه ما مر من عدم  
لزوم موافقة ترتيب الذكرى لترتيب الرتبى ولكون المعرف فاعلا مختارا جاز له ان يختار اى طريق كان قوله  
وما ذكرنا من الاعتراف به وهو يكون اعرف المعارف الضمائر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول واسم المعرف  
باللام هو المنقول عن سيبويه وهذا مذاهب جمهور النحاة وعلما المعاني قوله وفيها مذاهب اخر آه اى في اعتراف  
المعارف مذاهب اخر والتفصيل في كتب النحاة قال الفاضل المصري في شرح التسهيل وقيل اعرفها العلم قبل  
اسم الاشارة وقيل المعرف باللام قوله والمقام الصالح للموصولية آه الغرض منه بيان الامرين في ذكر الموصول  
احدهما مصحح ذكره والاخر المرجح او الموجب له والذكر في كلام المعرف الامر الثاني فقط فتعرض الشبهة الى الاول  
بقوله والمقام الصالح آه ولم يذكر المعرف مصحح الموصول اكتفى ببيان مرجحه لان ذلك مبني لغوى كما قال الشبهة  
لان وضع الموصول آه والكلام ههنا في بيان الدواعى والنكت الاصلانية قوله وهو ان يصح آه اى المقام  
الصالح ان يصح هذا بيان مقام مصحح ذكر الموصول فاعلا ان المثار اليه بالموصول معلوم عند المخاطب



بذلك الحكم قبل ذكر الصلة فاذا ذكر الموصول والصلة حصل الاحتضار ثانياً قوله احتضار الشيء أه المراد من الشيء  
ما يصدق عليه لفظ الموصول مثل الذي وغيره قوله بواسطة جملة أه متعلق الاحتضار والمراد بالجملة الصلة لأنها  
لا تكون إلا جملة قوله معلومة الانتساب أه صفة الجملة بحال المتعلق أي جملة معلومة انتسابها إلى موصول  
معين عند المخاطب يشار إليه باعتبار تعيينه عنده قوله إلى مشار إليه أه متعلق الانتساب أي إلى شيء معين  
عند المخاطب يشار إليه وهو الموصول وأما الجملة الواقعة صفة فهي معلومة الانتساب إلى شيء ما لا إلى شيء معين  
عنده لا تسمى أنها لا تقع صفة إلا للنكرة لعدم انتسابها إلى شيء معين قوله بحسب الذين أه أي ذهاب المخاطب  
متعلق بالمشار إليه قوله لأن وضع الموصول أه دليل لكون ذلك المقام مقاماً صالحاً لذكر الموصول حاصله لأن  
وضع الموصول لأن يذكر المتكلم لفظ الموصول لا يبراد شيء منه ويعتقد المتكلم أن المخاطب يعرف ذلك الشيء  
المراد بحكم معلوم له فيكون ما يصدق عليه الموصول معلوماً عند المخاطب ويحضره بواسطة الصلة ثانياً فلاجل  
ذلك المعرفة صارت الموصولات معارف لأن كون الشيء معرفة وعدمها باعتبار علم المخاطب لا يعلم المتكلم  
لأن عنده النكرة أي معلومة قوله على أن يطلق أه أي يذكر الموصول المتكلم قوله على ما أه متعلق بطلقة والمراد  
بكلمة مصداق الموصول أي على شيء قوله يعتقد أه صفة ما والضمير فيه للتكلم قوله لأن المخاطب يعرفه أه مفعول  
يعتقد بتأويل المفرد والضمير المرفوع في يعرف للمخاطب والمنصوب للفظ ما وكذا الضمائر الثلاثة ما بعده راجع إلى  
لفظ ما قوله فلذا كانت الموصولات أه أي لأجل الإشارة بها إلى شيء معين عند المخاطب صارت الموصولات معارف  
الغرض منه دفع الغمراض وهو أنه ما الفرق بين الموصول والموصوف بالصفة المختصة بواحد في كون الأول منها المعاد  
دون الثاني مع أنها معلومة الانتساب عند المخاطب بالصلة والصفة في كونها الواحد حاصل الدفع أن  
التخصيص في الموصول وضع في الموصوف المذكور استعمالاً والصفة النسبة المعلومة في الموصول والصلة إلى معين  
عند المخاطب وفي الموصوف والصفة إلى ذات ما لا إلى شيء معين والتعيين يعلم بالقرائن قوله المختصة بواحد أه  
أي بفرد واحد بحيث أن ذلك الوصف لا يوجد في غير ذلك الفرد الواحد قوله ليس بحسب الوضع أه لأن النكرة لم تضع  
للاشارة إلى شيء معين وإن كانت مختصة بانحصار الوضع لواحد ثم الإشارة إلى معين في الموصول لا تسمى  
الابهام في الصلة كما في قوله نعم فغشيه من اليم ما غشيه لان الإشارة به إلى معهود بحيث أنه لا تحيط به العبارة  
لعظمته قوله فتوكل لقيت من أه بيان الفرق بينهما في ضمن المثال للتوضيح حاصله أن الموصولة فيها إشارة  
إلى علم المخاطب بمعين من حيث هو معين عنده بخلاف الموصوفة فإن وجوب علمه بالنسبة الوصفية لا يقتضي  
تعيين الموصوف عنده والصفة الموصولة مستقلة في ذلك المعين أما لأنها موضوعة للمعينات وضعاً علماً لأنها  
موضوعة لمفهوم كل يستعمل في جريئاته المعينة بناءً على اختلاف الذين فيه والموصوفة مستقلة في مفهوم



كل وان كان منحصراً في معين قوله الانسان للمعهود آه اى الحاضر بعينه في الذهن السامع بعنوان كونه مفروفاً  
لك قوله فهو وان تخصص آه اى فان ذلك الانسان وان تعين كونه مفروفاً بالكل لمحض هذه الصفة فيه قوله  
لكن ليس آه اى لكن التحصيل ليس باعتبار الوضع بل بالاستعمال قولاً لانه موضوع آه لان لفظ الانسان  
في قولك لقيت انساناً مفروفاً بالكل موضوع لان لا تخصص فيه باعتبار اصل وضعه بمضمون الصفة  
وان جاء التخصص فيه بعارض الصفة لان هذا التركيب موضوع لا فائدة التخصص فالتخصص الوضعي  
لا العارض قوله فان وضعها على ان تخصص بمضمون الصلة آه اى وضعت ليشار بها الى معهودين  
المتكلم والمخاطب بمضمون الصلة قوله وتكون معرفة بهما آه على صفة اسم المفعول من التعريف اى معرفة  
بعينها في ذهن المخاطب بعنوان الصلة قوله وهذا هو المقام آه اى المذكور من احضار الشئ بواسطة جملة آه  
هو المقام الصالح لذكر الموصول وانما لم يذكر الشئ المصحح للاعتبار الاخر من الضمائر والاعلام مع ان لكل واحد  
منهما مقاماً صالحاً و مرجحاً والتشبيح بذكر مقام المرجح فقط لا في الاعتبار الاخر ليس مقام المصحح ممتازاً عن  
مقام المرجح لانها في باقي الاعتبارات ما ذكره المصنف من مقام المتكلم والمخاطب والغيبة وفي العلم من الاحضار  
بعينه وغير ذلك فلذلك لم يذكر الشئ قوله الباعث الموجب له آه اى تعريف المسند اليه بالموصول او المرجح آه  
فالموجب ما ذكره بقوله لعدم علم المخاطب آه لان عدم علم المخاطب باحوال المسند اليه سوى الصلة علة موجبة  
لايراد المسند اليه موصولاً والمرجح ما ذكره بقوله او استهجان التفرع بالاسم او زيادة التقرير او التقييد بنية المخاطب  
على الخطاء او الايمان الى وجه بناء الخبر لان تلك الدواعي كلها مرجحات لا يراد المسند اليه موصولاً لا موجبات كما لا يخفى  
قوله بقوله آه متعلق اشار قال لعدم علم المخاطب آه علة لا يراد المسند اليه موصولاً لانه اذا لم يكن المسند اليه معلوماً  
للمخاطب بشئ من الاحوال المختصة به غير الصلة لا يمكن ايراده بشئ من طرق التعريف سوى الموصول لان الصلة  
لا تكون الا للموصول قوله المختصة به آه اى بالمسند اليه والمراد باختصاصها به عدم عمومها للغالب الناس لا عدم وجودها  
في غيره قال الذي كان معنا امس رجل عالم او مثال لكون المسند اليه موصولاً لا غيره من المعارف لان  
المخاطب لم يعلم من احوال المسند اليه هو الذي بهما الا كونه كان معناه بالامس ولم يعلم كونه زيداً او عمراً او غيرهما  
فلا يمكن ايراده بشئ من طرق التعريف سوى الموصول لعدم علم المخاطب عليه بالصلة لا بشئ اخر قوله ولم يتعرض  
لما لا يكون آه اى لم يتعرض المصنف للموصول لا يكون آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المصنف لم يخص تعريف المسند  
موصولاً بعدم علم المخاطب فقط مع انه يكون موصولاً لمسند اليه لعدم علم المتكلم او كليهما على الاحوال المختصة به سوى الصلة  
كافي للنشال المذكور حاصل الدفع ان في هذين الصورتين وان وقع تعريف المسند اليه موصولاً لكنه قليل النفع  
وقليل الوقوع لان المفروض في الصورتين المذكورتين ان لا علم للمتكلم بشئ من الاحوال المختصة به سوى الصلة لا يمكن



الحكم عليه بالاحوال العامة والحكم بالاحوال العامة قليل الجدوى لان الغالب فيها علم المخاطب بالفائدة التي هي فائدة الحكم والارادة فيكون حكم المتكلم بلا فائدة فلذا تركه المصنف وادخل كليهما علمه أي التمكن من العلم بالمخاطب علم بالاحوال المختصة بالسند اليه بغير الصلة قوله الذي في بلاد الشرق لا اعرفهم أه مثال لعدم علم المتكلم قوله او نعرفهم أه مثال لعدم علم كليهما قوله لقلة جدوى أه علة عدم التعرض أي لقلة النفع كما عرفت قال ادا استهجان التصريح بالاسم أه عطف على قوله عدم علم المخاطب وكذا المعطوفات الآتية أي تعريف السند اليه موصولا لاستقبال التصريح بالاسم الدال على ذات السند اليه فيذكر السند اليه باسم الموصول لئلا يلزم الاستفهام بالتصريح عليه قال اورد يادت التقرير أه أي تعريف السند اليه موصولا لزيادة التقرير ثم في التقرير ثلاثة اقسام الاول تقرير الغرض المسوق له الكلام والثاني تقرير السند والثالث تقرير السند اليه فاشارة الى الاول بقوله أي تقرير الغرض أي ثبوته وانما قدم هذا القول على القولين الآخرين لان المقصود من الكلام الآتي هو الغرض المسوق له الكلام وهو تقرير يوسف عليه السلام عن الغنى أي ههنا وكل من السند والسند اليه لا فائدة ذلك المقصود فحمل التقرير على تقرير الغرض اولى من حمله على تقرير السند والسند اليه قال نحو رادته التي هي في بيتها أه مثال الاستهجان التصريح بالاسم ولزيادة التقرير كليهما كما سيجي في الشرح والشاهد فيه لفظ التي فانه مسند اليه رادته ذكره بالموصول دون غيره من العلم لان فيه استفهام التصريح بالاسم وفي ذكر الموصول زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام وهو زيادة يوسف عليه السلام كما سيأتي قال عن نفسه أه متعلق رادته أي لاجل نفسه قوله أي رادته زليخا يوسف أه فيه تعيين مصداق الموصول أي التي وتعين مرجع الضمير السابق الاول زليخا والثاني يوسف أي قوله والمرادة معاكلة أه تعيين باب راد زليخة الوارد بباب المعاكلة قوله جاء وذهب أه لطلب الشيء ومنه راد لطالب الشيء فجمعها تفسير راد لا احدهما قوله فكان المعنى أه دفع اعتراض وهو انه لم يوجد بهما المجرى والذهاب من زليخا لان يوسف عليه السلام موجود بها في بيتها بدون المجرى والذهاب اليه فلا يستقيم المرادة حاصل الدفع ان المرادة مجاز عن المخادعة من قبيل ذكر الملزوم واردة اللازم لان طلبها للخداع وانما قال كان بكلمة الظن ولم يجرم بذلك لانه لا قدرة له على القطع بان هذا امر الدنف فالادب الاتيان بالعبرة المفيدة للظن او كلمة كان للتحقيق فيمنعه الجرم قوله عن نفسه أه كلمة بمعنى اللام التعليل أي لاجل نفسه قوله وفعلت فعل الخادع أه دفع اعتراض وهو ان المخادعة ههنا اي غير متحققة اذ لم يحصل لها ما ارادته من الواقعة والجماع حاصل الدفع ان المراد من الخادعة الفعل الصادر منها لا اداتها وفعل المخادعة حاصل لها فصحت نسبة الخداع اليها قوله بعصا أه متعلق الخادع أي بعصا الخادع قوله عن الشيء الذي أه متعلق الخادع اليه وعن بمعنى اللام التعليل أي للشيء الذي لا يريد

له وكذا المراد من باب المفعة المجرى وهو لا يتقضى الفعل من الجانبين ولذا فسر بالمجرى أي فعلت فعله

كأنه وانما الخادعة باب معاكلة اي يتقضى الفعل من الجانبين مع انه لا يوجد لها مع يوسف عليه السلام بالخداع



صاحبه ان يخرج عن يده قوله فيمتال عليه آه بيان لقوله فعلت فعل الخادعة ولذا ترك العاطف اي يمتال الخادعة  
على صاحبه لان يغلب الخادع صاحبه وباخذ ذلك الشئ من صاحبه قوله هي عبارة آه اي الخادعة عبارة فيه تعين  
مصدق الخادعة لانها مبهمه اي شئ مراد بهنا فقال هي عبارة عن التحمل اي حيلة كردن قوله لمواقعة اياها اي  
لجامعة يوسف وزليخا قوله فالكلام مسوق آه الى ههنا تفصيل ما في الآية باعتبار المعنى واللفظ الا ان شروع في تطبيق  
النشال مع الممثل وأشار ان الآية لتقرير الغرض المسوق له الكلام لا لتقرير المسند والسند اليه كما في القولين  
الاخرين لانها خلاف ما قال المصنف في الايضاح وتوجيهه بالايرضى قائله وخلاف المقصود من الكلام حاصله ان الغرض  
في هذا الكلام تنزيه يوسف عليه السلام وطهارة ذيله عن الفحش والتكسور بلفظ الوصول اي التي ادل على تنزيهه من  
وضع امرأه العزيزة اوزليخا موضع التي مخفي بيته لان في صورة ذكر الوصول لا بد من ذكر الصلة اي هو في بيته لان في صورة  
اخرى والوصول مع الصلة ادلان على طهارته لان كونه في بيته ما مولئ لها لوجب قدرتها عليه من المراودة وحمل  
المقصود مع هذا فانكار يوسف عنها وعدم اتباعها دليل غاية تنزيهه عن الفحش او المنكر فالنشال يدل على  
تقرير الغرض المسوق له الكلام فيكون المراد من التقرير تقريره قوله والمذكور آه اي الكلام المذكور بلفظ الوصول اي  
التي ادل عليه قوله ادل عليه آه اي على المخوض من نزاهته وطهارة ذيله قوله من امرأه العزيزة وزليخا آه كلمة  
تفصيلية قوله لان كونه آه دليل الادلية قوله وبيل المراد آه اي حصول المقصود وهو الجماع قوله فاباؤه عنها آه مبتدأ  
خبره قوله يكون غاية آه اي فانكار يوسف عن زليخا وعدم اتباعه لم يكن دليلا في غاية تنزيهه عن  
الفحش او المنكر قوله قبل معناه زيادة تقرير المسند آه اي قبل معنى قول المصنف اوزيادة التقرير زيادة تقرير المسند  
وهو المراودة وهذا هو القول الثاني من الاقوال الثلاثة المذكورة اي تعريف المسند اليه بالموصول لزيادة تقرير المسند  
وثبوت لا لغرض المسوق له الكلام ولا المسند اليه او رد بصيغة التمهيد لان فيه تعسفا لان فيه توجيه الكلام  
بما لا يرضى قائله به حيث صرح المصنف في الايضاح ان هذه الآية مسوقة لتنزيه يوسف عليه السلام عن الفحش  
ففيه إشارة الى ان هذه الآية من امثلة تقرير الغرض المسوق له الكلام لا لتقرير المسند واليتم برده عليه لانه على  
هذا يلزم خروج البحث لان كلامنا في احوال المسند اليه لا المسند قوله لان في كونه في بيته آه دليل لكون المراد  
من التقرير تقرير المسند حاصله اذ كان مملوكا لها بحسب الصورة وعندها في بيته اصارت متمكنة منه غاية  
التمكن حتى اذا طلبت شيئا منه لا يمكنه ان يخالفها فيه من شدة الاختلاط والالفة فكان قوله التي هو في بيته  
زيادة تقرير المراودة وهو المسند في الكلام فالنشال عند هذا القائل يدل على تقرير المسند فيكون المراد من  
التقرير تقريره قوله لما فيه آه اي في كونه في بيته قوله من فطر الاختلاط آه اي شدة الاختلاط قوله قبل بل لتقرير  
المسند اليه آه هذا هو القول الثالث من الاقوال الثلاثة فيه اي قبل قوله لزيادة التقرير معناه لزيادة تقرير



المسند اليه لا المسند ولا الغرض المسوق لها الكلام اى تعريف المسند اليه بالموصول لزيادة تقرير المسند اليه وهو لفظ  
التي هو في بيتها اورد بصيغة التمييز لان فيه توجيه الكلام بما لا يظن قائله لانه خلاف ما صرح لهم في الايضاح كالمتر وايفنا  
ان مجرد امكان الاشتراك ايضا متحقق في التي هو في بيتها بدل امرأة عزيزنا اوزلني لوسعة ساحة الامكان فلا يكون  
التي هو في بيتها وجود عدم الاشتراك وذكر امرأة لعزينة اوزلني وجب الاشتراك كما قال هذا القائل قوله وذلك  
اى كون المراد من التقرير تقرير المسند اليه ثابت لامكان وقوع الاشتراك هذا دليل لكون المراد من التقرير في  
كلام لهم تقرير المسند اليه حاصله ان المثال الذي اوردته لهم لزيادة التقرير يدل على ان من التقرير تقرير المسند اليه  
لا غير لانه لو قال وراودته زليخا بدل التي هو في بيتها لم يعلم انها التي هو في بيتها اذ يمكن ان يكون هناك امرأة  
اخرى اسمها زليخا لامكان كونها علما مشتركا وكذا لو قال وراودته امرأة عزيزنا لم يعلم انها التي هو في بيتها  
لجواز ان يكون له امرأة اخرى غير زليخا فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين للاحتمال المذكور بخلاف وراودته التي  
هو في بيتها لانها واحدة معينة مشخصة لانها اشارة الى معبودة فلا احتمال فيه لامرأة اخرى قوله مثله آ  
منقول يتقرر ويتعين الضمير للتعين اى لا يتعين المسند اليه مثل التعين الذي هو ثابت في قوله التي هو في  
بيتها لان التعين في التي هو في بيتها يقتضي لا احتمال فيه لشيء آخر قوله: وقما هو نفس خبر مقدم ومبتداه  
قوله بيت السقط اى ومن بعض الموصول هو صريح في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه  
بيت السقط الغرض منه تأييد لما قبله من ان التعريف بالموصول يكون لزيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام  
لا للمسند ولا للمسند اليه كما قيل لبعض الثاين والثالث والموصول في البيت مضاف اليه لعبيد لا المسند اليه قوله  
بيت السقط آه اى شعرو السقط اسم كتاب ابى العلاء المعري قاله في بعض سفاره وقد خاف اصحابه من  
النصارى قوله: اعبد المسيح، البهية للانكار وعباد جميع عابد منقول يخاف المقدم عليه وقوله صحبى  
فاعل والمعنى لا ينبغي ان يخاف اصحابى من النصارى لان جميع عبيد الله الذى هو خالق المسيح الذى يعبدونه  
والشاهد فيه قوله: من خلق المسيح حيث اتى بالموصول لكونه اشد في تقرير الغرض المسوق له الكلام وهو نفي الخوف منهم  
من قوله نحن عبيد الله فان النصارى ربما ادعوا مساواة المسيح لله تعنى القوة فهذه الشومسوق الدلالة على  
عدم خوف المؤمنين من النصارى والموصول ادل لتقرير ذلك الغرض كما قال اشعر فانه ادل  
اى فان الموصول ادل من ان يقول بده نحن عبيد الله اى بغير الموصول -  
قوله: والمشهور ان الآية الغرض منه رد على المشهور بذكر قول صاحب المفتاح لانه قال  
هذه مثال لزيادة التفسير والاستهجان التفرع بلاسم قوله: ولا استهجان التفرع  
عطفت على قوله لها. قوله: لانه قال وان يستهجن بيان قول صاحب المفتاح  
بحيث يدل على ان الآية المذكورة مثال لهما لزيادة قوت لانه ذكر الآية بعد ذكر الاستهجان



وزيادة التقرير فهو يدل على ان الآية مثال لها قوله ثم قال العدول آه هذا كلام استطرادي من السكاكي  
متعلق باستهجان التصريح بانه من شأن البلاغ ولذا يذكر الموصول بدل العلم وغيره للعدول عن  
الاستهجان القباضة بالتصريح بالاسم واورد الشرح قول السكاكي "هذا بهننا للتأيد ان جعل الآية المذكورة  
مثالا للاستهجان ولزيادة التقرير كان نظم الكلام السكاكي "مرفيأ لانه ذكرهما اولاً ثم اورد لهما مثلاً ثم  
ذكر ما يتعلق بالاستهجان ولا يقع الخلل في نظم الكلام وان خصت الآية مثلاً لزيادة التقرير فقط وقع الخلل في  
نظم كلامه بان يكون ما بين الاستطراد وما يتعلق به فاصل اجنبى وهو ذكر زيادة التقرير مع تلك الآية  
لكونها مثلاً لزيادة التقرير فقط والاستهجان قوله اورد حكاية شريح آه هذا كلام السكاكي "متعلق باستهجان  
التصريح اليه" وشرح اسم قاض مشهور وحكاية ان رجلاً اقر عنده بشئى ثم انكر فقال له شريح شهيد عليك  
ابن ائمت خالك فاشترى شريح التويل في الاسم يعدل عن التصريح بالاسم بنسبة الحاقة الى المنكر لكون الانكار  
بعد الاقرار ادخالاً للمعنى في رتبة الكذب واورد الشرح "هذا قول السكاكي للتأيد لما قبله اليه" حاصله ان هذه  
الحكاية متعلقة باستهجان التصريح بالاسم فلم تكن الآية المذكورة مثال لها بل لزيادة التقرير فقط لكان  
الاولى ان يؤخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية لتلايلهم الفصل بين الاستهجان وما يتعلق به من حكاية شريح  
بالاجنبى وهو ذكر زيادة التقرير مع تلك الآية على تقدير كونها مثلاً لزيادة التقرير فقط فحيث لم يؤخر السكاكي  
ذكر زيادة التقرير عن حكاية شريح علم ان الآية الكريمة مثال لزيادة التقرير والاستهجان جميعاً والحكاية المذكورة  
مثال للاستهجان فقط فيندفع هذا الفصل الموجب للتأخير كما اشار اليه الشرح بقوله فلم تكن مثلاً لها آه اى فلم تكن  
الآية المذكورة مثلاً لزيادة التقرير والاستهجان التوضيح لاف السكاكي "ذكر زيادة التقرير عن حكاية شريح لئلا  
يلزم الفصل بالاجنبى كما عرفت قوله فافهم آه فيه اشارة الى اعتراضين الاول ان كثيراً هم يذكرون المشتلات معاً  
ثم يذكرون الامثلة لها فينبغي ان يكون بينهما ايضاً لك بان تكون الآية مثلاً لزيادة التقرير وحكاية شريح مثلاً  
للاستهجان على طريق اللف والنشر الغير المرتب والثاني ان في لفظ زليخا اليه سكتة استهجاناً واستقبالاً فكيف تكون  
الآية مثلاً للاستهجان والجواب عن الاول ان هذا بعيد في كلام البلاغ لانهم يذكرون الامثلة في ذيل الممثلات  
واليه لا يصح جعل حكاية شريح مثلاً لما نحن فيه لانه ليس فيها موصول وعن الثاني انه ينبغي التصريح باسم المرأة في المجلس  
والكلمات اولاً من به شرف اذا نسب اليه صمدور ما لا يليق عنه يكون التصريح به قبيحاً استهجاناً قالوا التفخيم آه  
معطف على ما قبله اى او تعريف المسند اليه بالموصول للتفخيم اى تعظيم المسند اليه ونهويله اى تخويله قال نحو  
فغشيه من اليم ما غشيههم آه والشاهد فيه لفظ ما لانه مسند اليه لغشيههم الاول فاورد الموصول مسنداً اليه بحيث  
ترك التعيين فيه بان يقال فغشيههم من اليم ثلاثون ذراعاً او اربعون او مائة او الف لعجز العقول عن تعقيل



وتعيينه فحصل التخييم أي التعظيم والتهويل كما لا يخفى فقول من اليعم أي البحر بيان لكلمة ما قدم عليه والمعنى فغشهم ما  
 كثير من البحر لا يحصى قدره قوله ومنه في غير المسند إليه أي وما يجب الوصول للتخييم في غير المسند إليه الغرض منه تأييد كون  
 الوصول للتخييم والتعظيم وإن لم يكن مسند إليه فقول من خبر مقدم ومبتدأه قول أبي نواس قوله ولقد نهزت أه والثابت  
 فيه ما بلغ أمره فلفظ ما موصول وأورد للتخييم في غير المسند إليه لأنه مفعول بلغت يقال نهزت بالدلو أي ضربت بها  
 الماء في البئر وحركته بالتهليل والغواة بالضم جمع غاوه وهو الضال عن الطريق والحق والمراد الثاني واسمعت عطف على  
 نهزت أي أخرجت مأخوذ من اسام الموائش من السوم أي أخرجا إلى المرمى السرح المشي والرمي كقوله تعالى حين  
 ترمحون وحين ترحون اللفظان النظير والافانته من قبيل اضافة الصفة إلى الموصوف أي اللفظ السرح قوله حيث سألوا  
 أه ظرف اسمت أي في موضع أخرجا وبلغت عطف على ما قبله أي وصلت امرأة كذا امرأة بثابة الباء الاستعانة  
 والضمير لامرأة الشاب جواني فإذا اكلمته اذ مفاجأة البصارة ما يسيل من عصب العنب ونحو المراد به هنا المحاصل و  
 الخلاصة الاثام بالفتح وبالكسرة اسم واد في جهنم والاشم والعقوبة كل ذاك أي كل المذكور وذاك اسم إشارة  
 فحاصل المعنى صاحبت مع الغواة وسعيت في تحصيل اللذات وهو أي النفس معهم حتى بلغت أقصى ما بلغ  
 الانسان في شبابه ففاجأت ووفقت ان حاصل ما سمعيت كان اثما وضالاً وذنبا وآتى باذا المفاجأة  
 ليبدل على ظهور الخطاء دفعة واحدة وللا شعاع بانه من البدعيات ولكنه كان غافلا عن نفسه وفي ذكر العصاة  
 إشارة إلى ذهاب تلك اللذات وبقاء نتائجها الفاسدة مثل بقاء الشجرة وذهاب ماؤه قال او تبييه المخاطب  
 على الخطاء أه عطف على ما قبله أي تعريف المسند إليه بالموصول لتبيين المتكلم المخاطب على خطائه في حكم ظنه الصحيح  
 فبايراد الموصول مسنداً إليه يظهر المتكلم له ان ظنك في هذا الحكم خطأ وليس بصحيح كما ظننت قوله قول عبدة بالسكون  
 فيه تعين القائل قوله من قصيدة يعظ فيها أه تعين مقصود الشعر قوله تروهم أه بفهم تاء الخطاب من الازالة التي  
 تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل هو الرواية وهو الانسب دراية أيقه لكن هنا يكون بمعنى الظن لعدم ذكر المفعول الثالث  
 ولذا أفسره بقوله أي تظنونهم والمفعول الاول فيهم والثاني اخوانكم ويجوز بفتح التاء الخطاب من الرؤية القلبية بمعنى  
 الاعتقاد فيكون متعديا إلى مفعولين الاول ضمير الجمع أي هم والثاني اخوانكم قوله يشفي عليل أه خبر ان الغليل ما يجده  
 الان ان من شدة الغيظ وحرارة العطش والمراد الحقد والعداوة هو مفعول يشفي قدم قوله ان تعصوا أه فاعل  
 يشفي بتأويل المفرد مأخوذ من الصرع وهو الالتقاء على الارض بالوجه للاهلاك فاهلاك فيما نحن فيه ما حقيق  
 او حكمي عبارت عن هلاك الاموال او عوارض النفس كالا مراض على سبيل المجاز فاشارة الله إلى الاول بقوله  
 أي تهلكوا إلى الثاني بقوله او تصابوا بالحوادث قوله فغيبه أه أي في هذا الموصول مع الصلة لانها كالشئ  
 الواحد فاصل التبيين المذكور حاصل من الصلة لا من الموصول فيه إشارة إلى تطبيق المثال مع المثل حاصله



ان تعريف المسند اليه بالموصول في هذا الشعر تنبيه على خطأ المخاطبين في ظنهم الاخوة حيث ترتب الشائع على تحقيق الصلة وهو ظن الاخوة عليهم ما هو متناقض لها وهو الشفا في صدورهم اهل الكرم ليعلم منه ان الصلة التي تظن المخاطب في حقهم منتفية وهذا التنبيه لا توجد في صورت عدم الاتيان بالموصول والصلة كما يقال ان القوم الغلاني يشفي غليل صدورهم ان تصروا لانه لا يعلم فيه ظن المخاطب في حق ذلك القوم بشئ من الاخوة وغيرهما حتى يرد ظنه بذلك المسند اليه بخلاف الموصول المذكور لان فيه ذكر ظن المخاطب بالاخوة بواسطة الصلة فيكون فيه تنبيه على خطأ المخاطب في ظن الاخوة عليهم كما يعلم من قول الله "فيما قبله من قصدة يعط فيه ما ينبيه آه ففي اتيان الموصول مع الصلة حصل التنبيه على خطائهم لا بدوهم كما عرفت كما اشار الله اليه بقوله فغيبه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن فليس في قولك ان القوم الغلاني آه فقوله من التنبيه بيان مقدم الكلمة ما هو آخره في قوله فليس في قولك آه وهو فاعل الظرف وهو قوله فغيبه قوله وجعل صاحب المفتاح آه الغرض منه دفع اعتراض يرد على المصنف وهو ان هذا الشعر جعل السكاكي مما جعل فيه الايمان الى وجه بناء الجذر ذريعة الى التنبيه على خطأ المخاطبين وجعل المصنف مما يكون الاتيان فيه بالمسند اليه موصولا للتنبيه على خطأ المخاطبين مع ان السكاكي من عمدة هذا الفن والخلاف عنه في قوة الخطأ وبدون نكتة واليه كتاب المصنف تلخيص المفتاح ما خوذ من كتابه فكيف يجوز له الخلاف فاحصل الدفع ان في هذا الشعر لا يتحقق الايمان الى وجه بناء الجذر ذريعة الى التنبيه على الخطأ بل يوجد عكسه فكيف يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطأ فلذا خالفه عليه كما قال الله "ورده المصنف بانه ليس فيه ايمان آه قوله مما جعل الايمان آه اي من موصول جعل آه حاصل ما قال السكاكي ان تنبيه المخاطب على الخطأ يعلم من الجذر المبني على ذلك الموصول مع الصلة وهو قوله يشفي غليل آه لا من الموصول مع الصلة بدون وجه بناء الجذر يعلم تنبيه المخاطب على خطائه كما قال المصنف قوله بل لا يبعد ان يكون آه اضرب وترقي من قوله وليس فيه ايمان آه يعني ليس في هذا الشعر ايمان الى وجه بناء الجذر ذريعة اصلا بل في هذا الشعر ايمان الى بناء نقيض الجذر على الموصول المذكور بان يقال انهم كك مثلاً اي اخوانكم في حقكم قوله عليه آه اي على الموصول متعلق بناء قوله وجوابه آه اي جواب ما اعترض المصنف على صاحب المفتاح من جانب الله "حاصل ان اعتراض المصنف على السكاكي انما يرد لو كان مقصود السكاكي ان في هذا الشعر ايمان الى وجه بناء الجذر ذريعة الى التنبيه على الخطأ بحيث اذا سمع الموصول يفهم طريق بناء الجذر عليه ولا يجوز العقل ان يترتب عليه ما بخلاف ذلك الطريق ولكن ليس ذلك مراد السكاكي بل مراده ان العرف والذوق يدلان على انه اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلاصاً ان الذين تروهم اخوانا يفهم منه ان بناء الجذر عليه مما ينافي مضمون الصلة اعني كونهم اخوانا وحيثه يجوز ان يجعل الشعر ايمان الى ان الجذر المبني عليه هو امرين في الاخوة



ذريعة الى التبيين على الخطا قوله اخوانا خلاصا اه اي خالصا مفعول ثاني يعتقد قوله ان الذين تظنونهم اخوانكم اه  
 مقبول قلت قوله كان فيه اه جواب اذا قال او الايمان الى وجه بناء الخبر اه عطف على ما قبله اي او تعريف  
 المسند اليه بالموصول للاشارة الى طريق بناء الخبر عليه من اي طريق من الثواب والعقاب او المدح و  
 الذم يترتب عليه فالبناء مصدر مبني للمفعول اي المبني واضافته الى الخبر اضافة الصفة الى الموصوف  
 اي الخبر المبني عليه وزيد قيد البناء ليعلم ان المراد بالخبر ههنا ما هو المبني على الموصول المسند اليه دون ما هو  
 مقابل الانشاء وانما قدم البناء على الخبر في صورت الاضافة اشارة الى ان ايمان الموصول الى الخبر من حيث  
 ايراد التكلم وبناءه اياه على المسند اليه ثم اذا حصل الايمان المذكور فقد يكون هو المقصود بالذات من غير ان  
 يتوصل الى معنى آخر كما في المثال المذكور من الآية فان المقصود منه مجرد الايمان المذكور والوعيد على مجرد  
 الاستكبار بدخولهم في جهنم وقد يتفرع عليه اعتبارات اخرى يتوصل منه اليها وتكون تلك الاعتبار هي  
 المقصودة منه كما سيذكر المصدر بقوله ثم انه ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشأنه اه قوله اي الى  
 طريقه اه هذا التفسير الوجه فيه اشارة الى الرد على العلامة الشيرازي كما سيبيح في الشرح لانه في الوجه بالعادة والسلب  
 وليس الامر كذلك فالوجه بمعنى الطريق اي الاشارة الى طريق الخبر من اي نوع وصفة من الثواب والعقاب  
 وغير ذلك قوله يقول علمت هذا العمل اه هذا اثبات لكون الوجه بمعنى الطريق والطريق بذكر محادثة العرب لا بمعنى  
 العلة والسبب قوله يعني تاتي بالموصول والصلة اه فيه اشارة الى ان الايمان المذكور لا يحصل بمجرد الموصول بل  
 بالموصول والصلة جميعا وايضا فيه اشارة الى الترادف بين الايمان والاشارة وايضا اشارة فيه ان المراد من الخبر  
 جنس الخبر ونوعه لا الخبر الخاص كما اشار اليه بقوله من اي وجه واي طريق فيكون كلام المصدر بحذف المضاف  
 اي وجه بناء نوع الخبر وجنسه قوله وحاصله اه اي حاصل ما قال المصدر بقوله او الايمان الى وجه بناء الخبر اه فيه اشارة  
 الى الاعتراض على المصدر بان لفظ البناء في المتن مشهور مستدرك فالمناسب تركه والجواب عنه ان البناء  
 مصدر مبني للمفعول اي المبني عليه والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف على قياس اخلاق تياب  
 كما عرفت لما يدل عليه قول الشرح في ما بعد في ذيل المثال فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس  
 العقاب اه ولا شك ان الخبر مبني على المسند اليه الموصول فان قلت هذا تعسف لان الخبر وان كان موصوفا له  
 لكنه متأخر عنه في الذكر والكلام والمتأخر لا يكون صفة للمتقدم قلت لا شك ان للمتأخر دخلا في الايمان لان  
 الايمان الى طريقه انما يحصل في الخبر المتأخر دون التقديم كما لا يخفى وايضا بقوله وحاصله اشارة الى حاصل ما قال  
 المصدر والى تعريف ايماء وجه بناء الخبر قوله ان تاتي بالفاتحة اه المراد بالفاتحة المبتداء الموصول مع الصلة و  
 بالفاتحة خبره اي يذكر الموصول المبتداء على وجه يعلم الذكي منه الخبر المرتب عليه قوله كالارضاد في علم البديع



الى الابد الى وجه بناء الجزم مثل الارصاد في علم البديع فهو في اللغة نصب الرقيب في الطريق وفي الاصطلاح  
 الاتيان قبل العجز من النقرة والقائنة بما يدل عليه اذا علم الحرف الروي مثل قوله نعم وما ظلمناهم  
 ولكن كانوا انفسهم يظلمون فقوله نعم وما ظلمناهم يدل على ان العجز المخصوص بالوادة النون من مادة الظلم  
 فالارصاد من المحسنات اللفظية والاياء المذكور من النكات المعنوية وهذه هي الفرق بينهما وعلى هذا فالكاف  
 في قوله كالأرصاد للنظر للمثال قال الخ ان الذين يستكبرون ان فلنظف الذين مسند اليه موصول فيه إشارة  
 الى وجه البناء الجزم هو العقاب والذلة وهو دخولهم جهنم لان التكبر لا يكون طريق الثواب والهج قوله فان فيه ايلاء  
 أه تطبيق المثال مع الممثل له اي فان الموصول مع الصلة ايلاء الى ان أه لا الموصول وحده لان فيه لا يكون ايلاء  
 كما عرفت قوله بخلاف ما اذا ذكرت أه اي بخلاف ما اذا ذكرت أسماء التكبرين مثل ابي جهل وابي ابن خلف وغيرهما  
 فان بهما لا يحصل الايلاء المذكور لانه لا يكون معهم ما يدل على الايلاء المذكور وهو الصلة قال ثم انه أه اي بعد الاشارة  
 والاياء بالموصول المسند اليه الى وجه بناء الجزم عليه ربما جعل الموصول المسمى المذكور ذريعة وسيلة الى التعريض  
 بالتعظيم شأنه أه فيكون المقصود منه ذلك التعريض دون الايلاء بذاته كما سيصح في المثال الثاني قوله اي  
 الايلاء الى وجه أه إشارة الى تعيين المرجع وهو الايلاء على وجه بناء الجزم وفيه رد على البعض حيث رجع الضمير الى الوجه  
 للموصول ووجه الرد ان سياق الكلام ينفيه لانه لو كان كذلك لقال المصنف او جعله ذريعة الى التعريض بالتعظيم  
 لشأنه على نسق ما قبله ولا نرى على هذا في فهم ان ما ذكره بعد من التعريض بالتعظيم لشأنه اذ ان غيره بدو ان  
 الايلاء المذكور مع ان الامر ليس كذلك كما يظهر من الاشارة قوله اي وسيلة أه تفسير غير المشهور بالشهر قال الى  
 التعريض أه متعلق ذريعة التعريض دلالة الكلام على معنى ليس له في الكلام ذكر كما يقال والمثل ان ستمنى  
 الامير لضربته وتريد به شخصاً آخر غير الامير وانما ذكر التعريض في هذه الاغراض لانها ليست مستعملة فيها  
 الكلام بل المستعمل فيه امر آخر ثبت في ضمنه هذه الاغراض لاستلزامه اياء استلزاماً عقلياً او عادياً كما في  
 الشعر الآتي لان المقصود منه افتتاح الغزوق على الجبر بان آباءه واجداه اشرفهم لكونهم من قرينش  
 بخلاف الجبر لانه من بني تميم واما قوله الشعر تعريضاً بتعظيم بناء بيتك لكونه فعل التثنية ثبت في ضمن  
 الافتتاح المقصود منه وقس عليه غيره قال بالتعظيم أه متعلق التعريض قوله اي شأن الجزم أه تعيين مرجع  
 الضمير قوله نحو قول الغزوق أه تعيين قائم الشعر الآتي قوله اي رفع أه تفسيره بالمشهور قلنا لنا  
 خبر ان قوله بيتاً أه مفعول بني قوله اراد به الكعبة أه اي اراد الغزوق بالبيت اللبنة او بيت الشرف  
 والمجد اي بزرع الغرض منه تعيين مصداق البيت في كلام الغزوق ومقصوده الافتتاح على الجبر بذكر  
 الانساب فان قيل ان جبراً مسلماً فلا معنى لافتتاح الغزوق عليه بالكعبة قلنا انه يمكن ان يكون بيت



الغزوق قريبا للكعبة والقريب من الشيء له ارتباط وتعلق أكثر من غيره أو ان الية كالنواحي ما يتعاطون امور  
 الكعبة لا بهم فريش بخلاف اقارب جبرير لانهم من ارازل بني تميم قوله دعائهم آه هذا مبتدأ وخبره اعز واطول  
 والية صفت مبتدأ والدعائهم وخبره وهي عماد البيت قوله من دعائهم كل بيت آه بيان المفضل عليه لاسم تفضيل  
 وهو اعز واطول قوله ففى قوله آه تطبيق للمثال مع الممثل فالموصول مع الصلة ايما الى وجه بناء الخبر وهو امر من  
 جنس البناء الرفيع هذا عند من له ذوق سليم بخلاف ما قيل ان الية او الرحمن او غير ذلك من اسمائه تعالى  
 بنا لنا بيتا لان فيه لا يكون ذلك الا يلا عدم الموصول والصلة ثم فى ذلك الايما تعريض بتعظيم بناء بيته  
 الى شأن الخبر لكون ذلك البناء فعل الله الذى رفع السماء لا بناء ارفع منها لان افعال الموقر الواحد  
 الحقيق تكون متشابهة لا تختلف فيكون فعل رفع السماء اعظم فيكون بناء البيت ايضا اعظم من بناء  
 كل بيت قال او شأن غيره آه عطف على قوله شأنه فيكون التعدير او ذريعة الى التعريض بالتعظيم  
 غير الخبر واما الخبر فتعظيم شأنه لا يكون مقصودا كما سيجى فى المثال المذكور قوله اى غير الخبر آه تعين مرجع  
 الضمير قال نحو الذين كذبوا شيعيا آه ففى هذه الموصول والصلة ايما الى ان الخبر المبني عليه من جنس  
 الخيبة والخسران لان شيعيا عليه السلام نبى فتكذيبه يوجب الخيبة والخسران فقال الله تعالى كاذبا  
 الخاسرون وهو الخبر ثم فيه تعظيم شأنه غير الخبر وهو شيعيا عليه السلام بحيث ان تكذيبه يوجب الخسران  
 فى الدارين فيكون هو شخص عظيم الشأن كما اشار الله به بقوله ففهم ايما آه تطبيقا للمثال مع الممثل  
 اى ففى الموصول مع الصلة لافى الموصول وحده قوله وتعظيم شأن شيعيت السلام آه مرفوع عطف على  
 الايما قوله وقد جعل ذريعة آه اى وقد جعل الايما المذكور ذريعة الغرض منه دفع اعتراض يرد على المصنف  
 حاصله ان حصر ايما وجه بناء الخبر فى الذريعة الى التعريض بتعظيم شأن الخبر او شأن غيره لا يصح لانه قد  
 يجعل ذريعة الى الايهات لشأن الخبر او شأن غيره وقد جعل ذريعة الى تحقيق الخبر حاصل الدفع ان هذه  
 العوارض من ايما وجه بناء الخبر اليسا قليل فلذا ترك المصنف واشار الله الى هذا المدفع بذكر لفظ قد الداخلة  
 على المضارع الدالة على القلة قوله ونحو ان الذى لا يعرف الفقه آه ففى هذا الموصول مع الصلة ايما  
 الى ان الخبر من جنس ما يتعلق بالفقه كالتصنيف والتدوين وفى ذلك الايما تعريض بان مصنفه  
 متبذل ومهان لا يعاب به لانه لا يعرف الفقه كما حقه قوله او شأن غيره آه عطف على شأن الخبر اى قد  
 يجعل ذريعة الى الايهات بشأن غير الخبر قوله ان الذى يبيع الشيطان آه فالموصول مع الصلة ايما  
 الى ان الخبر المبني عليه من جنس الخيبة والخسران لان الشيطان ملعون فتابعه خاسر ومخيب وفى ذلك  
 الايما تعريض باهانة الشيطان لانه اذا كان تابعه موجبا للخسران كان هو محقرا ومهان لا محالة



قوله وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر آه اى وقد يجعل الايمان المذكور ذريعة الى تحقيق الخبر وثبوتها في ذهن  
 السامع اذ في النفس الامر بان يكون الموصول مع الصلة كالدليل لوجود الخبر كافي الشبهة الا ان  
 لان ضرب البيت والهجرة يوجبان نسيان الاجبة والمحبة فالمقصود من الايمان المذكور ثبوت زوال  
 المحبة لا مجرد الايمان بان يقال اكل الغول ودعا ذوات مجتمعة لا انها ضربت بيتا مهاجرة آه قوله نحو  
 شعرة آه الشعرة لعبدة ابن الطيب قوله ان التي ضربت آه اى ان الامراة التي ضربت وضرب البيت  
 في الاصل نصبه ثم كنى به عن الإقامة قوله بيتا آه مفعول ضربت قوله مهاجرة آه حال من فاعل ضربت و  
 المهاجرة التحول من مكان الى مكان آخر بقصد ترك الاول واصله من الهجرة ضد الوصول قوله بكوفته  
 الجنداه متعلق بضرب الباء بمعنى في وهي بلدة مشهورة سميت بذلك لاقامة جند كسرى فيها قوله غالت آه  
 خبر ان اى اهلكت واكلت يقال لمن وقع في مملكة غالتة غول والغول ايضا نوع خبيث من الجن قوله  
 ودعا آه مجتمعا مفعول مقدم قوله غول آه فاعل مؤخر لغالت وهو مؤنث سماعي وان كان ههنا  
 بمعنى السلاك فلذا انت الفعل فالمعنى ان الامراة قامت في كوفته الجنداه جازت من البدو الى الخبر  
 اهلكت مجتمعا بعض الحوادث المهلكة للمودات قوله فان في ضرب البيت آه تطبيق المثال مع المثال  
 حاصله ان في هذا الموصول مع الصلة ايماء الى ان طريق بناء الخبر من جنس زوال المحبة والقطع المود  
 لان الانسان لا يقيم في محل غير اهله الا اذا كان كارها لا اهل محله ثم ذلك الايماء ذريعة الى تحقيق الخبر  
 وثبوتها وهو زوال المحبة كان الايماء المذكور برهان ودليل على ثبوت ذلك الخبر لان ضرب البيت والمهاجرة  
 علته لزوال المحبة او معلول له على اختلاف القولين فعلى الاول برهان لمى وعلى الثاني برهان انى  
 كما سيأتى قوله ثم انه يستحقق آه اى الايماء المذكور يثبت وجود الخبر وهو زوال المحبة فيه اشارة الى اثبات  
 كون الايماء المذكور محقق ومثبت لوجود الخبر وذلك لان ضرب البيت والمهاجرة اما علته لزوال المحبة او  
 معلول له على اختلاف القولين والى الاول ذهب الفاضل اللاهوتى وهو الى الثاني السيد السندى وعلى  
 التقديرين يحصل تحقيق الخبر وثبوت وجوده لان ثبوت العلة يقتضى ثبوت المعلول وكذا ثبوت المعلول  
 يقتضى ثبوت العلة فاثبات المراد على الاول برهان لمى وعلى الثاني برهان انى قوله ويقرر آه  
 عطف تفسيره محقق اى يقرر الايماء المذكور زوال المحبة قوله حتى كأنه آه غاية للتحقق والمقرر اى كان ذلك  
 الايماء المذكور برهان عليه اى على ثبوت الخبر وتقرره وهو زوال المحبة كما عرفت والمراد من البرهان  
 في كلام الشرح برهان لمى اذ ان على اختلاف القولين كما مر فان قيل كون ضرب البيت والمهاجرة  
 على الزوال المحبة بناء على اختلاف القولين المذكورين ممنوع لانه انما يصح لو كان ضرب البيت والمهاجرة



منحصرة في زوال المحبة مع ان الامر ليس كذلك لانها قد يكونان بغيره قلنا ان ضرب البيت المحبة في  
مكان المهاجرة والاقامة فيه بالاختيار دليل الانحصار عادة او ادعاء في زوال المحبة لا يتجاوز الى غيره  
فتم البرهان قوله فظهر الفرق او تمهيد لدفع الاعتراض المص "على السكاكي" في الايضاح ببيان الفرق  
بينهما كما اشار اليه الشرح بقوله وسقط اعتراض المص "آه على السكاكي" في الايضاح حاصل الفرق ان  
المراد بتحقيق الجزئية وتقرره في ذم السامع او في نفس الامر فيزول عنه الشك والانكار بان يكون  
الموصول مع الصلة كالدليل عليه وهو العلة او المعدل كما مر واما الايمان فهو يشعروا مع الجنس الجزئية لا يتقنه  
بحيث يزول عنه الشك والانكار قوله بينه وبين الايمان آه اي بين تحقيق الجزئية والايمان قوله وسقط اعتراض  
المص "آه في الايضاح على السكاكي" عطف على قوله فظهر قوله بانه لا يظهر ادبيان اعتراض المص "عليه قوله  
بينهما آه اي بين تحقيق الجزئية والايمان المذكور قوله فكيف يجعل الايمان ذريعة اليه آه اي الى تحقيق الجزئية  
الانكار والايان لم ذريعة لنفسه هو باطل فهذا الاعتراض على السكاكي "في الايضاح ولذا لم يذكر المص  
كون الايمان المذكور ذريعة الى تحقيق الجزئية كتابه فاذا ظهر الفرق بينهما سقط هذا الاعتراض لانه لا يلزم ذريعة  
الشي لنفسه في صورت المفارقة بينهما قوله الا ترى آه دليل تنويري على كون الايمان غير تحقيق الجزئية  
في بعض الصور كما في اليقين المذكورين فان الايمان متمحقق فيها بدون تحقيق الجزئية وشبهة فحصل الفرق ان  
اصل الايمان ان يشعر السامع بجنس الجزئية لا يلزم من ذلك ان يتقنه بحيث يزول عنه الشك والانكار  
واما تحقيق الجزئية فهو ان يشعر السامع بنفس الجزئية ويتقنه ويقرر عنده بحيث يزول عنه الشك والانكار  
لانه يلزم عادة ادعاء من المهاجرة بالكوفة وضرب البيت فيها في البيت المذكور زوال المحبة بخلاف ان  
الذي سمك السماء آه وان الذين تروهم آه اذ لا يلزم عادة ولا ادعاء من سمك السماء بناء البيت  
الرفيع وكذا لا يلزم من روية الاخوات ما ينافي الاخوة ويباين المحبة فقد وجد فيها الايمان المذكور بدون  
تحقيق الجزئية وشبهة فظهر الفرق بينهما وسقط ما قال المص "في الايضاح قوله وقد جعل ذريعة آه اي قد  
يجعل الايمان المذكور ذريعة الى التنبيه على خطأ المخاطب بترتب الجزئية على الموصول المذكور كما مر في قوله ان  
الذين تروهم آه لان فيه عند السكاكي "الايمان المذكور ذريعة الى التنبيه على الخطأ كما ثبت الشرح بقوله جوابه  
ان العرف والذوق آه فثبت الايمان المذكور بدون تحقيق الجزئية فظهر الفرق بينهما ايضا قوله فاحسن التأمل  
في هذا المقام آه فيه اشارة الى دقة المقام كما يدل عليه قوله فانه من مطارج النظارات من المواضع  
التي يطرح اي يرمى ويقذف فيها النظارة والافكار لدقة المقام لان المص "خالص صاحب المفتاح في هذا  
الموضع حيث قال في الايضاح لا يظهر الفرق بينهما مع ان الفرق موجود كما عرفت فيما قبل في تفصيل الشرح



وكذا خالف فيما سبق من البيت ان الذين تروهم اخوانكم آه بان فيه ليس الايمان ذريعة الى التبيين على الخطاء  
مع ان الحق مع السكاكي ره كما اجاب الله بقوله وجوابه ان العرف والذوق آه من جانب السكاكي فيكون  
في قوله فاحسن التامل آه اشارة الى ما قال المفتاح حتى وخلاف المعنى في غير موضعه وايضا اشارة الى الاعتراض  
على المعنى بان قوله ثم انه ربما جعل ذريعة الى التعريف آه لا يصح لانه لا نزاع في كون هذا الكلام مشتملا على  
الايمان بالمعنى المذكور وعلى التعريف بالتعظيم شأن الجزو غيره بل النزاع ان ذلك الايمان لا يدخل له في هذا  
التعريف حتى يجعل ذريعة الى التعريف المذكور لان التعريف المذكور شأن نفس الموصول والصلة بدون  
الايمان المذكور كافي المثال الاول من نسبة الخبر الى كذا سببه كافي المثال الثاني حتى قيل في المثال الاول  
بنا لناسيتا من سمك السماء وقيل في الثاني قد خسر الذين كذبوا شيئا يستقاد التعريف المذكور فيهم مع  
عدم الايمان فيهما والجواب عنه ان في صورت تقديم المسند اليه لا يحصل التعريف المذكور بنفس المسند اليه الا بالاعتماد  
المذكور لان من مجرد ذكر المسند اليه اعني الموصول والصلة لا يحصل استقلال الذهن الى نفس الجزو فضلا عن  
التعريف على تعظيم شأن الجزو غيره لان التعريف المذكور انما يحصل بعد العلم بنفس الجزو وليس مرادنا ان  
التعريف المذكور لا يحصل بشئ آخر غير الايمان المذكور حتى لو استغنى للايمان استغنى التعريف بل مرادنا ان في تقديم  
المسند اليه اعني الموصول مع الصلة يحصل التعريف المذكور به في غير قوله والفاصل العلامة آه  
الغرض منه التصريح بالرد على العلامة قطب الدين شيرازي شارح المفتاح بعد الاشارة الى الرد فمنا فيها  
قبل حيث فر الوجه بالطريق في قوله اي الى طريقه يقول علمت آه وصرح به بقوله فاشكل عليه الامر آه  
حاصل ما قال العلامة بهنا ان المراد بالوجه في قول السكاكي ره العلة والسبب كافي قوله نعم ان الذين آمنوا  
لهم درجات النعيم لان الايمان علة لكونهم في جنات النعيم ثم صرح العلامة بان قول السكاكي ره في المفتاح  
ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل آه فيه اشارة الى جعل المسند اليه موصولا مؤميا الى وجه بناء الجزو  
لايراد المسند اليه موصولا فقط كما جعله من اقتضى اثره من الناس كما سيقول الله وان لفظا ثم في كلام  
السكاكي ره ولفظ التفريع وذكر اسم الاشارة للقريب وهو لفظ هذا بعد ذكر اسم الاشارة البعيدة في قوله  
او ان لم يكن بذلك آه اي جعل المسند اليه موصولا فقط دليل التصريح بالاشارة الى الايمان المذكور فلمزم  
الاشكال على العلامة في نحو ان الذي سمك السماء آه وان التي ضربت آه وان الذين تروهم آه لان  
سمك السماء ليس علمته بناء البيت حتى يتفرع على الايمان الى علمته بناء الجزو التعريف بتعظيم شأن  
الجزو كذا ضرب البيت والمباجرة الى ليس علمته لزوال المحبة في الواقع وان كان علمته عادة وادعاء  
فلا يتفرع على الايمان المذكور تحقيق الجزو كذا ظن الاخوة ليس علمته لشدة الغليل بل ربما كان مفيدا



فلا ياء الى العلة حتى يتفرع عليه التنبيه على خطأ المخاطب فلا يصح تفسير الوجه بالعلة وكذا ضمير جعل راجعاً الى  
 كون المسند اليه موصولاً مؤمياً الى فعل الفاضل العلامة قوله في اليا الى وجه بناء آه صفة الوجه الى الوجه  
 الكائن في قول السكاكي "الاياء الى وجه آه قوله ثم صرح آه اي العلامة عطفت على قوله فسرنا الاشكال الثاني  
 مبني على التفسير والتصريح كليهما فلذلك ذكر الشرح كليهما بهذا قوله بان قوله آه اي قول السكاكي "قوله على هذا آه  
 اي على ايراد المسند اليه موصولاً مؤمياً الى وجه بناء الجز قوله ربما جعل ذريعة آه بيان اعتبارات لطيفة في  
 قول السكاكي "قوله استارة الى جعل آه خبر ان اي جعل العلامة الضمير في جعل في قول السكاكي "راجعاً  
 الى كون المسند اليه موصولاً مؤمياً الى المسند اليه الموصول فقط كما مر قوله فاستشكل عليه آه اي على العلامة  
 عطفت على قوله ثم صرح والمراد من الامر اليا الى وجه بناء الجز بمعنى العلة في الموصول للمسند اليه كما عرفت  
 قوله لعدم تحقق السببية آه يعني ان على قول العلامة تكون الامثلة المذكورة في الاشعار كما يكون في  
 ذكر الموصول المسند اليه ايماء الى السببية والعلة ثم جعل الموصول المذكور ذريعة الى التعريف بتعظيم شأن  
 الجز وغيره مع انه لم يوجد فيها نفس السببية والعلة فضلاً عن التعريف المذكور كما علمت الجواب عن جانب  
 العلامة انه ليس المراد بالسبب عنده ما هو في نفس الامر والواقع بل هو سبب في نظر المتكلم وباعت له  
 على بناء الجز وربطه بالمسند اليه والسبب بهذا المعنى موجود في الكل لان ربط الجز مع المبتدأ المسند اليه  
 متحقق في الامثلة المذكور كلها كما هو الظاهر قوله ولم يتعرض لذلك آه عطفت على قوله فاشكل عليه الامر  
 اي العلامة لم يتعرض لذلك الاشكال لا ايراد اولاد فاعلم ان كنهه لزم عليه قوله ومن الناس من آه والمراد  
 من الناس العلامة الأمدى والمخالف الى الغرض منه رد عليها بوجه آخر كما ارتأى بقوله وسوق الكلام  
 بناوي على فاد هذا الرأي آه واعترض على ظاهر هذه العبارة لان الظاهر ان الجار والمجرور خبر مقدم  
 وما بعده مبتدأ مؤخر واصل العبارة بكذا ومن اقتضى اثره من الناس ولا شك ان هذا الاخبار عاين  
 الفائدة كما لا يخفى واجيب عنه ان كلمة من تبعية فيكون بمعنى بعض وهو اسم مبتدأ وما بعده خبره ويكمل  
 المعنى وبعض الناس من اقتضى اثره ولا شك في كون هذا الكلام مفيداً وايضاً يمكن ان يقال ان  
 الجار والمجرور خبر مقدم والموصول مع الصلة مبتدأ مؤخر والفائدة فيه التعقيب والاستعظام على بعض الناس  
 باتباع العلامة في مثل هذا الكلام فانه ينافي التحقيق قوله اقتضى اثره آه اي تتبع خطوته في تفسير الوجه  
 بالعلة يعني ان ذلك البعض تتبع العلامة في تفسير الوجه بالعلة كما قال العلامة الشيرازي لكنه  
 خالف العلامة في جعل ضمير جعل في كلام السكاكي "راجعاً الى كون الموصول مؤمياً الى وجه بناء الجز  
 بل جعل ضميره الى المسند اليه الموصول فقط فلا يرد على ذلك البعض عدم صحة التفسيرات فبما مراد



كلامه في جميع التفريعات لكن يريد على ذلك البعض اعتراض آخر كما سيجي كما اشار الله اليه بقوله  
 لكن هرب عن الاستكمال اذ قوله بان معنى قوله اه اي معنى قول السكاكي الباء للسببية متعلق بهرب  
 قوله على ايراد المسند اليه موصولا اه تعين مشار اليه هذا في كلام السكاكي حتى لا يرد عليه ما يرد على العلامة  
 قوله فلا يلزم ان يكون اه لان عند ذلك البعض الابيات المذكورة امثلة ما ذكر المسند اليه الموصول فقط  
 وجعل ذلك ذريعة الى كذا وكذا اي ايراد المسند اليه موصولا لا الى ما ذكر الموصول ايماء السببية وجعل ذلك  
 ذريعة الى كذا وكذا لما قال العلامة لان مثال الايماء على السببية عنده ما مر من القول المذكور اعني ان  
 الذين آمنوا بهم درجات النعيم قوله وسوق الكلام اه اي كلام السكاكي رد على الاتباع المذكور بقوله يناهني  
 على فادع الرأي عند النصف اه لان ذكر قول السكاكي في المفتاح ثم يتفرع على هذا اه عقيب حديث الامام  
 على السببية يدل على ان المتفرع عليه والمشار اليه انما هو الايماء على السببية لا بمجرد ذكر الموصول ذريعة  
 الى كذا وكذا لان لفظا ثم ولفظ التفريع ولفظ هذا يدل عليه والا لا بد من ذكر الواو موضع ثم بدون ذكر لفظ  
 التفريع ولفظ هذا بان يقال وله اعتبارات لطيفة اه وان قطع النظر عن هذا تفسير الوجه بالعلة والسبب لا يصح  
 كما عرفت في شرح قوله فاشكل عليه الامر اه قوله وقد يقصد بالموصول اه الغرض منه دفع الاعتراض على المصنف وهو  
 ان حصر ايراد المسند اليه موصولا في الاغراض المذكورة لا يصح لانه قد يراد المسند اليه للموت على تعظيمه او تحقيره او تركه  
 او تهكمه ونحو ذلك حاصل الدفع ان هذه الاغراض قليلة فلذا تركها المصنف واشعار الله الى هذا بايراد لفظ قد الدخلة  
 على المضارع المبيحة للقلبة قوله على التعظيم اه اي تعظيم الموصول للمسند اليه وكذا في البواقي قوله نحو جاك الذي  
 اكرمك اه مثال تعظيم الموصول للمسند اليه قوله او احانك اه مثال التحقير قوله او الذي سبى اولاده اه السبى  
 اسير كرهه ثم مثال الترحم قوله يا ايها الذي تنزل اه المراد به النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الكفار بلفظ الذي الموصول  
 للتهكم والاستهزاء كما يدل عليه قوله نعم انك لجهنم قوله ولطائف هذا الباب اه اي باب الموصول قوله لا تكاد  
 تضبط اه فيه اشارة الى كثرة فوائد الموصول المسند اليه ولا تنحصر في فوائد المذكورة قال وبها اشارة اه عطف على  
 ما قبله كما قال الله في قوله اي تعريف المسند اليه اه فيه اشارة الى ان قوله وبها اشارة عطف على قوله بالعلمية  
 وبالموصولية اه قوله بايراده اسم الاشارة اه فيه اشارة الى ان المراد من الاشارة ليس باعتبار وضع الواضع  
 لانه وظيفته الواضع واللغة والكلام فيه بل المراد بتعريف المسند اليه باسم الاشارة باعتبار ايراد المتكلم البليغ  
 لانه وظيفته البليغ وكلامنا فيه وزاد الاسم لان الاشارة معنى مصدرى لا يقع المسند اليه بل المراد منه باسم الاشارة  
 المصطلح عندهم قوله متى صلح للمقام اه اي الاسم الاشارة ظرف التعريف الغرض منه اشارة الى ان في ذكر  
 اسم الاشارة امرين احدهما مصحح ذكر مقامه والاخره الموجب له والمرجح له ولم يذكر المصنف المقام الاول لانه بحث



لغوى لا يتعلق به غرض المعنيين كما قال الشارح فان اصل اسم الإشارة آه اى وضعها قوله فهو ان يصح احضاره  
 اى احضار المسند اليه باسم الإشارة ببيان المقام المصحح لذكره حاصله ان المشار اليه باسم الإشارة  
 يكون معلوما عند السامع بذلك الحكم فلا ذكر اسم الإشارة حصل احضاره حساً عنده ثانياً كما فى الموصول قوله  
 بواسطة الإشارة اليه اى بواسطة اسم الإشارة الى المسند اليه حساً قوله فان اصل اسم الإشارة آه دليل  
 لكون ذلك المقام مقاماً له حاصله ان وضع اسم الإشارة ان يشار به الى ما هو حاضر عند السامع محسوس ومبهر  
 عنده سواء كان قريباً او بعيداً فلذا يكون المقام الصالح له ان يصح احضاره فى ذهن السامع بواسطة اسم  
 الإشارة اليه حساً قوله الى ما شاهد آه اى حاضر اعترض عليه الاولى ان يقال الى محسوس مشاهد ليخرج بالمحسوس  
 العقولات وبالشاهد غير المحسوسات غير المبهر لان المشاهد ما يدرك بالبهر اجيب ان المراد بالمشاهد  
 الحاضر مأخوذ من شاهده اذا حضره وبالمحسوس المبهر خاصة لانه مختص بالبهر فى اللغة يقال احس به اذا بصره وان  
 كان عاماً عند الحكماء فيكون المعنى الى حاضر لا مطلقاً بل يكون مبهر أو نقول ان عبارة الشارح بالقلب  
 اى الى محسوس مشاهد فلا يرد ما يرد قوله فان اشير بها آه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه قد يشار بها  
 الى مبهر غير حاضر وقت الإشارة نحو قوله نعم وتلك الجنة وقد يشار بها الى المستحيل احاسه نحو ذلكم البئر ربكم  
 فلا يصح ما قال الشارح ان اصل اسم الإشارة ان يشار بها الى محسوس مشاهد حاصل الدفع ان يشار بها  
 ان لم يكن المشار اليه محسوساً مشاهداً لكنه نزل منزلة المحسوس المشاهد لغرض من الاغراض وهو كونه قطعياً  
 متيقناً كالشي المحسوس المشاهد قوله الى محسوس غير مشاهد آه اى الى مبهر غير حاضر وقت الإشارة نحو قوله نعم  
 وتلك الجنة قوله احاسه آه اى احضاره قوله ومشاهده آه اى حضوره زاد الشارح لفظاً مشاهدته للآثار  
 الى ان ما يستحيل البصارة يستحيل حضوره والالجاز ان يكون بحرف تاجبال لانراها قوله فلتفسيره آه جزاء لقوله  
 فان اشير بها آه اى لجعل غير المشاهد كالمشاهد لغرض من الاغراض قوله كالمشاهد آه فى غير المشاهد قوله  
 وتنزيل الإشارة العقلية آه فيما يستحيل احاسه وهى عبارة عن التفات النفس قوله منزلة الحسية  
 اى منزلة الإشارة الحسية لنكتة قوله واما الغرض الموجب له آه اى لذكر المسند اليه اسم الإشارة كلمة او  
 للتقسيم كما مر فى الموصول فالغرض الموجب له ما ذكره بقوله لتمييزه الكل تمييزاً آه والغرض المرجع له ما ذكره بقوله  
 او التعريف بقبوات السامع اذ بيان حاله الى اخره قال لتمييزه الكل تمييزاً آه علته لكون الاسم الإشارة  
 مسنداً اليه حاصله تعريف المسند اليه باسم الإشارة لغرض تمييز المسند اليه عن الغير اكل تمييزاً لان التمييز  
 الاكل ما يكون بالقلب والعين وهذا لا يحصل الا باسم الإشارة وما سواه بالقلب فقط فلذا اورد المسند  
 اليه فالتعريف ان كلام الله يقتضى ان اسم الإشارة اعرف المعارف والامور ليس كك قلنا ان العلماء

في قوله  
 في قوله  
 في قوله



اختلفوا في ترتيب المعارف فمنهم من قال ان اسم الاشارة اعرف من سائر المعارف لما ذكرنا من انه  
 مفيد لكل التميز وهو لا يحصل الا به فان كان مختار المصدر بهذا المذهب فلا اشكال او نقول ان مراد المصنف  
 اكل تميز بالنسبة لما تكتسب من المعارف للما فوقه اليه او نقول يكون الكلام في مقام لا يمكن التعبير فيه بما فوقه  
 من المعارف واليه يمكن ان يقال انه اكل تميز من بعض الوجوه فانه من حيث ان فيه اشارة حسية لكل  
 في التميز عن غيره وان كان يتركه اكل منه من غير هذه الوجوه قوله اي المسند اليه آه تعين مرجع الضمير قوله اي  
 ابن الرومي آه تعين القائل قوله ابو الصقر آه بالقاف اسم المدح والثناء اليه والثناء فيه لفظ هذا اسم الاشارة  
 قوله فردا في محاسنه آه اي مفردا في حسنه الظاهري والباطني ولا يشاركه احد غيره فيه قوله نصب على المدح  
 آه تعين اعراب فردا فلفظ نصب بصفة الماضي المجرى او المصدر يعني نصب فردا على المدح فاعلمه واجب  
 الحذف فالتقدير اعني فردا او امدح فردا اذ لا يشترط في المنصوب على الملاح تقدير ما يدل على المدح بل يشترط  
 تقدير ما لا يدل على الذم فقط قوله او على الحال آه اي او نصب فردا ابتداء على الحال والعامل فيه معنوي  
 مستفاد من اسم الاشارة او من حرف التبيين اي اشترطه فردا في محاسنه او ابنه اليه فردا ثم ان قوله  
 هذا ابو الصقر مبتدأ وخبر ويجوز ان يكون هذا مبتدأ ابو الصقر بدلا منه او عطف بيان له وخبر مبتدأ من نسل  
 شيبان آه واما على تقدير الاول فهو خبر بعد خبر او حال من الجزاء خبر مبتدأ محذوف اي هو من نسل شيبان  
 قوله بين الضال والسلم آه الظرف حال من نسل شيبان وهو الاوجه اي حال كونهم مقيمين بين الضال  
 والسلم او من شيبان على طريق مله ابراهيم حقيقا فانه كما يجوز اتبع ابراهيم بدل اتبع مله ابراهيم فكذلك يجوز  
 ان يقال من شيبان بدل من نسل شيبان او من ابو الصقر اي مقيما بين الضال والسلم واما شيبان  
 فاشنان احد هما ابن الثعلبية البوقيلة والاخر شيبان ابن ذهل البوقيلة اخرى والبيت يحتملها قوله  
 في محاسنه آه الضمير لابي الصقر جمع حسن مصدر اعلى خلاف التباس والقياس حسنات كما هو القياس  
 في المصادر قوله من نسل آه النسل هو الولد قوله الضال آه بتخفيف اللام نوع من الشجر وهو السدر البري  
 جمع ضالة قوله والسلم آه جمع سلمة نوع اخرى من الشجر وهو الغضاد وهو شجر له شوك عظيم قوله وهما شجرتا  
 آه بيان الضال والسلم قوله بالبادية آه وهي خلاف البلد قوله يعني يقيمون آه تفسير لقوله بين الضال  
 والسلم اي تفسير الظرف قوله لان فقد العزاه دليل للكون اقامتهم في البادية بذابنا على عادت العرب  
 لانهم يكرهون السكنى في الامصار لفقد العزاة فيها لان من كان في الحضر تنادى ذلة الحكماء ومشقة خلاف  
 البادية فهم آمنون مثلها قوله في الحضر آه اي في البلد قال او التعريض بغياوة آه عطف على قوله تميزه  
 فيكون مجرورا داخل تحت اللام الجارة فيكون التقدير او تعريف المسند اليه باسم الاشارة للتعريض بغياوة



السمع بانه لا يدرك غير المحسوس الذي وضع له الهمم الاشارة قوله حتى كأنه آه اى السمع غاية الغباوة  
 فيه اشارة الى ان غباوة السمع يعلم باسم الاشارة لانه موضوع للمحسوس الذي يدركه الغنى فيناسبه  
 اسم الاشارة قوله اى الفرزدق آه تعين القائل قوله اولئك آباءى آه هذا محل استشهاد حيث آه  
 فرزدق المسند اليه اسم اشارة للتعريض على غباوة السمع وهو جبريد بانه لا يدرك غير المحسوس فلو قال  
 به له فلان آباءى لم يكن فيه التعريض المذكور بخلاف لفظ اولئك هذا البيت من كلام الفرزدق بهجو  
 جبريد وذكر في هذه القصيدة جماعة من اكابر قومه وعدم مفاخرهم ثم قال مخاطب جبريد اولئك آباءى آه  
 ومعنى البيت اولئك المذكورون في الابيات السابقة آباءى فان فخرتني فجنني بمشاهم اى اذكرني مثاهم  
 من آباءك اذ اجتمعنا مجامع العرب للمفاخرة قوله هذا الامر للتعجيز آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الذى  
 قصده الفرزدق وهو الطعن في نسب جبريد لا يعلم ما ذكره لان المفهوم من قوله فجنني بمشاهم آه ان امثال  
 اكابر قوم الشاعر موجود في قوم جبريد كما يقتضيه صيغة الامر من امكان الأمور به وهو الاتيان بمشاهم ههنا  
 حاصل الدفع ان هذا الامر للتعجيز فلا يقتضى وجود الامثال في قومه بل يقتضى ان لا توجد فان قيل يجوز ان  
 التعجيز باعتبار عدم القدرة بالاتيان وان كان المثل موجوداً فلا يحصل المقصود وهو الطعن قلنا بانه لا  
 يظهر وجه لعدم القدرة بالاتيان بمشاهم ههنا غير انتفاء كما يشهد به الذوق السليم فيما ذكره كاف في المقصود  
 قوله كقولهم فالتوا بسورة آه تشبيه لكون الامر للتعجيز فصيغة الامر اى فالتوا للتعجيز لان الاتيان بمثل القرآن  
 غير مقدور قوله اذ اجتمعنا آه ظرف جننى قوله مجامع آه فاعل جمعت جمع جمع اسم ظرف اى مكان الاجتماع و  
 العرب يجتمعون في مكان ويتناشدون فيه الاشعار ويذكر كل من شئراً وقومه مفاخرهم فمن زاد فيها  
 على الآخر غلب قال اوبيان حاله آه عطف على ما قبله اى تعريف المسند اليه باسم الاشارة لبيان  
 حال جبريد من القرب والبعد والتوسط قوله اى المسند اليه آه تعين مرجع الضمير قال في القرب او  
 البعد آه كلمة في بمعنى من البيانية اى من القرب او البعد او التوسط قال كقولك هذا آه مثال القرب قال  
 او ذلك آه مثال البعد قال او ذاك آه مثال التوسط قال زيد آه خبر لكل واحد من الثلاث قوله اخذ ذكر التوسط  
 آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الترتيب الطبعي يقتضى ان يذكر ذاك بعد لفظ هذا ثم يذكر لفظ ذلك  
 لان بعد القرب مرتبة التوسط ثم مرتبة البعد والمصدر غير الترتيب الطبعي بان ذكر البعد ثم ذكر التوسط  
 وكذا في المثال حاصل الدفع ان التوسط وان كان بعد مرتبة القرب وقبل البعد ذكره لكنه في الواقع بعد  
 ذكر الطرفين فيحقق لكونه نسبتاً لوجود الطرفين لانه مالم يعلم المبدأ او المنتهى لا يعلم التوسط فلهذا اخبر المصدر  
 ذكره قوله فان قيل آه حاصله ان هذه الامور اى كون اسما الاشارة للقرب والبعد والتوسط كما يتقرر بالوضع



من المعاني الاصلية الوضعية فلا ينبغي ان تذكر في علم المعاني لان فيه يبحث عن الامور الزائدة عن  
 اصل المعنى الوضعي المراد فذكر هذه الامور في غير موضعها قوله قلت آه حاصل الجواب ان في هذه الامور  
 اعتبارين احدهما كون هذا التقريب موضوعا له مثلاً والثاني كونه يبحث اذا اريد المتكلم بيان قرب المسند اليه  
 فيؤتى بلفظ هذا وهو زائد عن اعتبار الاول وهو منظور اهل المعاني بالذات والاعتبار الاول منظور اهل اللفظ  
 بالذات والنظران صحيحان ومشكله كثير في علم المعاني كما ذكره مباحث التعريف والتوابع وغير ذلك قوله مثله كغيره  
 تمهيد الى الجواب واصل الجواب من قوله وتحقيقه آه قوله وهو زائد على اصل المراد آه يعني ان اصل المراد يحصل  
 بذكر المسند اليه بان يؤتى لفظ يفيد تصويره بأي وجه كان واختيار لفظ هذا بخصوصه على لفظ اخر شارك لفظ  
 افادة الحكم على ذات المسند اليه امر زائد على اصل المراد وهذا هو المعنى الثاني وبه التفاضل والخصوصية مع المعنى  
 الوضعي وهو مقصود البليغ الباحث في علم المعاني فصيح البحث عندنا بهذا الاعتبار قوله الذي هو الحكم آه صفة اصل  
 المراد قوله على المسند اليه آه اي ذاته قوله المذكور المعبر عنه آه صفتان للمسند اليه قوله يوجب تصويره آه صفة  
 شئ اي بلفظ يوجب تصور المسند اليه بأي وجه كان سواء كان قصد التكلم قريبه او بعده او متوسطه او لا  
 سواء كان تصويره بلفظ العلم او الموصول او اسم الاشارة او غير ذلك فان قيل بان ذلك يحصل من علم  
 اللفظة ايها لانه اذا عرف ان هذا التقريب مثلاً عرف انه قصد قرب المشار اليه فيؤتى بلفظ هذا دون غيره قلنا  
 الفرق بينهما بالذات وبالتيقظ فمقصود علم المعاني بالذات بيان قرب المسند اليه بلفظ هذا وهذا المقصود يحصل  
 من اللفظة بالتبع لان المقصود بالذات عند اللغويين وضعه للقول فقط قوله ولو سلم آه جواب تسليم عن الاعتراض  
 المذكور حاصله لو سلم ان هذا ليس بزائد على اصل المراد بناء على ان المراد بالزائد على اصل المراد المعنى الزائد  
 على المعنى الوضعي للفظ الذي عبر به عن المقصود والمعنى الزائد على معنى لفظ اخر يمكن تغييره به كافي هذا المقام  
 فذكر اسم الاشارة للقرب والبعد في بحث المسند اليه توطية وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم لا مقصود  
 بالذات فلا يرد الاعتراض المذكور لان ذكر هذه الامور على طريق التوطية والتمهيد لا قصد او بالذات وكلم من امور  
 تذكر في الفنون تبعاً لامر قوله كما اشار اليه آه اي اشار اليه لما يتفرع عليه قال او تحقيره آه عطف على ما قبله  
 اي او تعريف للمسند اليه باسم الاشارة لتحقيره بسبب اللفظ الدال على القرب لان القرب من اشارة الحقاير  
 كما ان البعد من اشارة العظيمة قوله اي المسند اليه آه اي معنى المسند اليه تعين مرجع الضمير قال بالقرب  
 آه البناء للسببية اي بسبب اللفظ الدال على القرب وهو اسم الاشارة ووجه ذلك ان القرب من لوازم  
 الحقاير يقال هذا امر قريب اي بين سهل المتناول وما كان كذلك يلزمه ان يكون حقيراً وقيل القرب  
 بهنا عبارة عن دنو المرتبة وسفالة المحل فيقال فلان قريب المحل اي ادنى المرتبة والبعد يطلق على فـ



ذلك فيقال فلان بعيد المحل أي بعيد الهمة ووجه ان الشخص كلما كان اعلى قدره واشرف درجة احتاج الوصول اليه الى الوسائط اكثر واشد عمرا وعادة فكانه بعيدا اذا كان ادنى المرتبة كان الوصول اليه مستغنى عن الوسائط فكانه قريب فكان ان القرب والبعيد نفسهما يطلقان على دنو المرتبة وعلو القدر كذلك يطلق ما يدل على القرب والبعيد اعني اسماء الاشارة على هذين المعنيين قال نحو هذه الذي يذكر آلهتكم آه قاله ابو جهل لعنه الله نعم مشيرا الى النبي ص واول الآية واذا اراك الذين كفروا ان يتخذوك الاهزوا ائذا الذي يذكر آلهتكم اي قائلين ائذا الذي آه فقد اورد المسند اليه اسم اشارة موضوعا للقريب قصد التحقير فكان الكثرة فيسميهم الله ثم يقولون ائذا الجحير يذكر آلهتكم المستعظمة بمعنى الا لوهية عنها قوله وقد يقصد به آه اي باسم الاشارة للقرب الغرض منه دفع اعتراض وهو ان باسم الاشارة للقريب كما يحصل تحقير المسند اليه كك يحصل به تقريب حصوله وحضوره فلا يصح حصر ما قاله المصنف للتحقير حاصل الدفع ان هذا الحصر بالنسبة الى الكثرة والقلّة كما يدل عليه لفظ قد الداخلة على المضارع للقلّة قوله نحو هذه القيامة آه اورد المسند اليه اسم الاشارة موضوعا للقريب قصد القرب حصول القيامة وحضورها قال او تعظيمه بالبعد آه عطف على ما قبله اي او تعريف المسند اليه باسم الاشارة لتعظيم المسند اليه بسبب اللفظ الدال على البعد وهو اسم الاشارة لان البعد اشارة العظمة كما عرفت قوله ذلك الكتاب آه اورد المسند اليه اسم الاشارة لتعظيم ذلك الكتاب بالبعد قوله تنزيلا بعد درجة آه مفعول له لفعل استفاد من لفظ نحو اي مثل بذلك المثال تنزيلا لبعده آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان التعظيم بالبعد لا يحصل من اسم الاشارة لانه موضوع لبعد المسافة لا بعد المنزلة والمرتبة وافادة التعظيم انما تحصل في بعد المرتبة لا المسافة وههنا ليس كذلك واليه ان الكتاب المشار اليه حاضر فواجب استعمال اسم الاشارة البعيد فيه حاصل الدفع ان البعد ههنا رتبى لكنه نزل منزلة البعد المسافة باعتبار استعمال اسم الاشارة فيه فيعمم افادة التعظيم باعتبار البعد المرتبة واستعمال اسم الاشارة باعتبار البعد المسافة وكذا الحاضر الكتاب لا مرتبة فيعمم استعمال اسم الاشارة البعيد فيه قوله وقد يقصد به آه اي باسم الاشارة للبعد الغرض منه دفع اعتراض وهو ان باسم الاشارة كما يحصل تعظيم المسند اليه كك يحصل به تعظيم المشير فلا يصح حصر ما قاله المصنف للتعظيم حاصل الدفع ان الحصر بالنسبة الى الكثرة والقلّة كما يدل عليه لفظ قد الداخلة على المضارع للقلّة قوله تعظيم المشير آه بصيغة اسم الفاعل كالا مير في المثال المذكور قوله ذلك قال كذا آه نزل المشير اي الامير بعد درجة منزلة بعد المسافة فاشار الى بعض حاضريه بافظ البعيد كأنه يشير اليه من بعيد لان الاشارة الامير الى بعض الحاضرين بافظ البعيد يدل على تنزيل المشير اي الامير منزلة من هو بعيد فهو يدل على بعد مسافة المشير من بعيد فيدل على بعد منزلته قال او تحقير آه عطف على ما قبله اي



او تعريف المسند اليه باسم الاشارة لتحقيقه بسبب اللفظ الدال على البعد وهو اسم الاشارة قال كما يقال  
 ذلك اللعين فعل كذا آه اورد المسند اليه اسم الاشارة للبعد لتحقيقه بالبعد لان الامر الحقيقي شأنه  
 ان لا يلتفت الناس اليه وبعده عنهم فمن هذه الوجه يكون المحقارت مناسبة للبعد المكاني ومستلزمة  
 له كما ان الامر العظيم من شأنه ان يتوجه اليه الناس ويطلبون القرب اليه فمن هذه الوجه يكون العظمة  
 مناسبة للقرب المكاني ومستلزمة له قوله تنزيلا لبعده آه مفعول له يقال الغرض منه دفع اعتراض  
 وهو ان التحقيق بالبعد لا يحصل باسم الاشارة لانه موضوع لبعده المسافة لا البعد المنزلة والمرتبة وافادة  
 التحقيق انما تحصل من بعد المرتبة لا من بعد المسافة واللفظ اللعين المشار اليه حاضر فادرج استعمال اسم الاشارة  
 البعيد فيه حاصل الدفع ان البعد هنا رتبى لكنه منزلة البعد المسافة لصحة استعمال اسم الاشارة  
 فيه فيصح حصول التحقيق بالبعد من اسم الاشارة قوله عن ساحة عنتر الحضور والخطاب آه اضافة الصفة الى  
 الموصوف اى عن ساحة الحضور والخطاب العزيزين وفى الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الحضور  
 بدار عزيزة واشتبه له الساحة تخيلا والساحة صحن الدار قوله وسفالة محله آه عطف على بعده اى تنزيلا  
 لسفالة محله ودرجته قوله لفظ ذلك صالح آه الغرض منه مجرد بيان فائدة اخرى للفظ ذلك لان هذه  
 الفائدة مختصة بالاجزى فى الاسماء الاشارة الاخرى حاصله ان لفظ ذلك موضوع للبعد المحسوس بحاسته البصر  
 لا الغائب عن المحسوس المذكور والى الحاضر الغير المحسوس لكن يستعمل مجازا للغائب عن حاسته البصر مطلقا سواء كان  
 ذاتا او معنى والى الحاضر الغير المحسوس واللفظ الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الكتاب فى قوله نعم آلم ذلك الكتاب  
 ليس بموجود محسوس لانه عبارة عن السورة التى بعده فلا يصح الاشارة اليه بلفظ ذلك لانه يشار به الى الموجود  
 المحسوس بالبصر حاصل الدفع انه يجوز استعماله فى غير المحسوس وغير الحاضر لانه مجازا فيهما كقولنا قوله عينا كان  
 او معنى آه اى ذاتا كان او وصفا فان قيل كيف يكون صالحا للاشارة الى كل غائب مع انه موضوع للاشارة  
 الى شاهد محسوس كما مر قلنا ان الغائب ههنا ليس بغائب من كل الوجه لانه باعتبار كونه محكما عنه  
 غائب وباعتبار ذكره عن قريب حاضر ولذا يستعمل فيه لفظ البعيد والقريب كما قال الله تعالى بقوله ويجوز على  
 قلة لفظ الحاضر آه اى اللفظ الموضوع للقريب او نقول ان هذا الاستعمال اى استعماله فى الغائب  
 مجاز وما ذكره الله سبحانه فهو استعمال حقيقة فلان دفع قوله بان يحكى عنه آه تصوير الاشارة الى غائب  
 حاصله بان يحكى عن مشار اليه لفظ ذلك اولا ثم يشار اليه بلفظ ذلك فينزل الحكايت عنه بتقديم ذكر  
 الحكى عنه منزلة المشاهدة وغيبته منزلة البعد فيكون بمنزلة المشاهد البعيد فلما يصلح للاشارة بلفظ ذلك  
 قوله نحو جادى رجل آه فيه حكاية عن المشار اليه اولا قوله فقال ذلك الرجل آه فيه اشارة الى غائب ثانيا



هذا مثال للغائب العين قوله وضربني زيدا فيه حكاية عن المشار اليه اول قوله فيها لني ذلك القرب آه فيه اشارة الى الغائب  
 ثانياً هذا مثال للغائب ومعنى الهول العز و الخوف اي خافني ذلك القرب قوله لأن المحكي عنه غائب  
 دليل لصلوح استعمال لفظ ذلك في مثل هذا الغائب لأنه لكونه غائباً صار كالبعيد وبتقدم ذكره صار  
 مشابهاً محسوساً بحاسة البصر فكان بمنزلة المشابه البعيد فلذا يصلح للاشارة بلفظ ذلك  
 قوله: ويجوز على قلته في الغائب هذا القول متقابل لقوله ولفظ ذلك صالح للاشارة. قوله لفظ الحاضر أي  
 لفظ الموضوع للقريب وهو لفظ هذا قوله: فقال هذا الرجل آه بعد ذكر جاني رجل مثال للغائب العين في القريب  
 قوله: وحالني هذا القرب آه بعد ذكر ضربني زيدا مثال للغائب المعنى القريب قوله: اي هذا المذكور عن قريب آه  
 تعيين مشار اليه لفظ هذا في المثالين المذكورين قوله فهو وان كان غائباً دليل لاستعمال لفظ هذا في مثل  
 هذا الغائب حاصل ان المشار اليه ههنا غير محسوس لكونه غائباً وكان المناسب ان يستعمل فيه لفظ ذلك الموضوع  
 للبعيد لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضراً ونزل منزلة الحاضر المحسوس المشهد فناسب ان يستعمل فيه  
 لفظ الموضوع للقريب الحاضر وهو لفظ هذا. قوله وقد يذكر المعنى اي فقه بيان استعمال آخر للفظ ذلك  
 مجازاً حاصل ان الاصل في المعنى الحاضر المتقدم يستعمل لفظ هذا الموضوع للقريب لكن يستعمل فيه لفظ ذلك  
 الموضوع للبعيد ايضا مجازاً ففي ذكر لفظ قد الدخلة على المضارع اشارة الشئ الى قلته هذا الاستعمال قوله:  
 بلفظ البعيد متعلق بذكر قوله: نحو ياخذ وذلك قسم عظيم آه فلفظ ذلك اشارة الى القسم بقوله ياخذ وهو  
 معنى ما فرلان المراد بالمعنى ما يقوم بغيره وبالحاضر ما يعده العرف ما فرلان كالتقسيم المذكور فان حضوره  
 ليس الا بلفظ وعدم انفصاله عما بعده وان كان منقضيًا في نفسه قوله: لأن المعنى غير مدرك  
 دليل لذكر المعنى الحاضر بلفظ البعيد حاصل ان المعنى الحاضر المتقدم غير محسوس لكونه وصفاً فكان  
 بعيد عن المحسوس فكان المناسب له لفظ البعيد قال: او التنبيه عطف على قوله تميزه اكمل تميزه فيكون ما  
 قبل المعطوف عليه ملحقاً ههنا كما قال الشئ بقوله اي تولي المسند اليه قوله: للتنبيه اي تنبيه المتكلم السامع  
 على انه جدير قوله: عند تعقيب المشار اليه آه متعلق بالتنبيه اي عند ذكر الاوصاف بعد المشار اليه لان  
 الاوصاف في الآية المذكورة من الايمان بالغيب واثابة الصلوة والالتفات وغير ذلك  
 بعد ذكر المشار اليه وهو الذين الخ قال: باوصاف آه مفعول تعقيب بواسطة ضم كجبر قوله: اي عند ايراد  
 اوصاف على تعقيب المشار اليه الخوض منه دفع اعراض وهو ان المتبادر من عبارة لهم ايراد اوصاف مقدمة على المشار اليه  
 بان يكون الباء بمعنى من فلا يطابق المثال مع المثل لان الاوصاف من الايمان بالغيب واثابة الصلوة  
 والالتفات وغير ذلك في الآية المذكورة ليست مقدمة على المشار اليه بل هي مستأخرة  
 حاصل الدفع ان الباء على معناه وهو في جز التعقيب يدخل على المعقب



لا على المعقب عليه بان يكون مضاف اليه التعقيب مقدماً و قد دخل الباء مؤخرًا فيكون المشار اليه مقدماً  
 والاوصاف متأخرة واليه في هذا التفسير اشارة الى فساد ما قيل ان معناه عند جعل اسم اشارة بعقب  
 اوصاف كما قال الشن في المختصر ووجه الفساد ان فيه خلاف عبارة المتن لان المذكور فيه لفظ المشار اليه لا اسم الاشارة  
 واليه فيه خلاف اللفظ كما اشار اليه بقوله عقبه فلان اذا جاء على عقبه آه قوله عقبه فلان آه اي عقب زيد فلان  
 قوله اذا جاء على عقبه آه اي اذا جاء فلان على عقب زيد مثلاً فيكون المعنى بالعكس قوله اي جعلت الشئ على  
 عقبه آه يعني ان الظاهر ان الشئ مقدم عن الضمير بالذكر لكنه ليس الامر كذلك بل المراد ما بين الشئ بقوله اي  
 جعلت الشئ آه يعني ان الشئ مؤخر عن الضمير لان الباء في حيز التعقيب يدخل على المعقب لا على المعقب عليه  
 قال على انه آه كلمة على متعلق التنبية لا متعلق التعقيب ولا المشار اليه ولا الاوصاف لفساد المعنى كما هو الظاهر  
 والضمير راجع الى المشار اليه ففي قول الشئ آه التنبية آه اشارة الى متعلق الظرف وفي قوله على ان المشار اليه  
 اشارة الى ذكر مرجع الضمير قال بما يرد آه اي يذكر الباء متعلق بمرادى لائق وكلمة ما عبارة عن المسند الحكم  
 قوله اي بعد اسم الاشارة آه تعين مرجع الضمير قال من اجلها آه متعلق بمرادى وعلة له وكلمة من تعليلة والضمير  
 راجع الى الاوصاف كما قال الشئ بقوله اي من اجل الاوصاف قوله التي ذكرت بعد آه وانما اورد بهذه الصفة  
 للاشارة الى ان المراد من الاوصاف هي ما ليست ما بعد اسم الاشارة بل هي ما ذكرت بعد المشار اليه هي الايمان  
 بالغيب واقامة الصلوة وغيرهما والمراد بما في قوله بما يرد بعده آه هي الصفات التي ذكرت بعد اسم الاشارة كما  
 اشار الشئ بقوله اي بعد اسم الاشارة فالجواب ان تعريف المسند اليه باسم الاشارة يكون لتبني التكلم المخاطب  
 على ان المشار اليه به لا يمتنع بالصفات التي ذكرت بعد اسم الاشارة لاجل الصفات التي ذكرت في حيز  
 المشار اليه فيكون الصفات المذكورة في حيز المشار اليه علة لنبوت الصفات التي ذكرت بعد اسم الاشارة كالإيمان  
 واقامة الصلوة وغيرهما في الآية المذكورة علة لكونهم على هدى في الدنيا وعلى الفلاح في الآخرة كما قال الشئ مفصلاً  
 قال نحو اولئك الذين يؤمنون آه لاظهار مشار اليه لفظ اولئك قوله عقب المشار اليه اي عقب الشئ  
 نعم المشار اليه فيه اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل قوله وهو الذين يؤمنون آه تعين المشار اليه اعترض السيد  
 السند عليه بان المناسب ان يقال وهو المتقون لان الذين يؤمنون من جملة ما يدل على الاوصاف كما صرح  
 به الشئ بقوله من الايمان بالغيب آه فلا يكون مشار اليه لعدم صحة التعقيب حينئذ والجواب عنه ان المراد بالذين  
 يؤمنون الذوات المعهودة بعنوان هذه الصلة فالصلة داخل في الصفات خارجة عن المشار اليه وانما ذكر الصلة  
 لئلا يلزم فصل الموصول عن الصلة في الذكر فالشار اليه انما هو الذوات فقط فصح التعقيب وانما عدم جعل المتقين  
 المشار اليه لانه يحتمل ان يكون الذين يؤمنون مرفوعاً بالابتداء ويكون جملة اولئك مرفوعاً بالجزء وتكون هذه

ولا يكون مفعول معقبا عليه وانما هو مفعول قولا ثم قد يرد آه اي ثم انت تعدى التعقيب الى المفعول الثاني بحرف الواو



الجملة مستأنفة عن المتقين وجواب سؤال كأنه قيل ما بال المتقين خصوا بالهدى وحصل بهم احتواء ذلك فاجيب  
الذين يؤمنون أه فلا بد ان يكون اولئك اشارة الى الذين يؤمنون أنه ليس بباطل النظم ويصح الجواب ويحتمل ان  
يكون الذين يؤمنون صفة المتقين فجملة اولئك استئناف كأنه قيل باللمؤمنين بهذه الصفات اختصوا  
بالهدى فلا بد ان يشار الى الذين يؤمنون لقربهم قوله ثم عرف المسند اليه أه عطف على قوله عقب المشار اليه  
هذا داخل في تطبيق المثال قوله بان اوردته أه بيان تعريف المسند اليه قوله بتبيينه على ان المشار اليهم أه مفعول  
عرف وجه التبيين ان ظاهر المقام يقتضي ايراد الضمير موضع اسم الاشارة لتقدم ذكر المرجع فالعدول منه الى اسم  
للاشارة يدل على ان المتقين لكونهم موصوفين بتلك الصفات بمنزلة المحسوس المشاهد فعلم ان للصفات  
دخلا في الحكم المذكور هو يكون في اسم الاشارة بخلاف الضمير فانه يدل على ذات الموصوف فقط بدون الصفات  
فلا يكون للصفات دخل في الحكم و الفرق بين الاتصاف باعتبار نفس الامر وملاحظة الاتصاف في العبارات  
كما لا يخفى قوله وهو كونهم أه بيان ما في قوله بما مر بعد أه اي ما بعد اسم الاشارة هو كونهم على الهدى من ربهم  
في الدنيا وعلى الفوز بالفلاح في الآخرة لاجل اتصافهم بالصفات المذكورة من الايمان بالغيب واقامة الصلوة  
وغير ذلك قوله اولانه لا يكون أه عطف على قوله للتبيين في اول قوله اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتبيين لهذا  
اعاد اللام الجارة لبعده المعطوف عليه وهذا وجه اخر لتعريف المسند اليه باسم الاشارة من الشئ ما سوى الوجه  
المذكورة في المتن والشرح كما يدل عليه قوله او نحو ذلك أه وان لم يكن هذا الوجه جاريا في الآية المذكورة لان المتكلم  
هو الله تعالى والسماع هو النبي وكلهما عالمان على احوال المسند اليه وهو اولئك الموصوفون بالصفات المذكورة  
قوله الى احضاره أه اي احضار المسند اليه قوله باحواله أه اي احوال المسند اليه ومثله ما مر في ايراد المسند اليه موصولا  
بامثاله قوله او نحو ذلك أه مثل ان يقصد به شدة ذكاء المخاطب وقوة ادراكه كقولك في مسألة تحريفها العقول هذه  
المسألة محققة عندك يشير الى ان المسألة التي تحريفها العقول كالمحسوس المشاهد عنده ومثل ان يقصد به  
تخييل المخاطب والاستمراء به كقولك سمحاطبا للاعمى قال من ضمنى صفة اخريك قال وباللام أه على ما قبل من  
الضمير او العلم او الموصول كما صرح به الشرح بقوله اي تعريف المسند اليه باللام حاصل ما قال المصنف في بحث اللام  
ان لام التعريف على قسمين لام العهد الخارجي ولام الحقيقة فلام العهد تحتمل اقسام ثلاثة لان معهودها اما  
صريح اي تقدم ذكره صريحا او كناية اي تقدم ذكره كناية او علمي اي لم يتقدم له ذكر لكنه معلوم للمخاطب بالقرائن  
مثال الاول كاللام في الاشئ في قوله نعم ليس الذكر كالانثى ومثال الثاني كاللام في الذكر في القول المذكور  
مثال الثالث خرج الامير اذا لم يكن في البلد الامير واحد ولام الحقيقة تحتمل اقسام اربعة لان مدخلها اما الحقيقة  
من حيث هي اي وتسمى هذه لام الحقيقة ولام الجنس اليه او من حيث وجودها في ضمن فرد غير معين وتسمى هذه



لام العهد الذمى او فى ضمن جميع الافراد يشملها اللفظ بحسب اللغة وتسمى لام الاستفراق الحقيقية او بحسب  
 العرف وتسمى لام الاستفراق العرفى مثال الاول الرجل خير من المرأة ومثال الثانى ادخل السوق اذا لم يكن  
 السوق معهود او مثال الثالث عالم الغيب والشهادة ومثال الرابع جمع الامير الصاعغة اى صاعغة بلده او  
 اطراف مملكة وسياقى فى المتن والشرح تفصيله ثم اختلف فى كون اللام اصلاً فيقول لام الحقيقة ولام العهد  
 الخارجى اصلاً والبواقي فروع وهو الذى اشار اليه المصنف والشاعر وقيل للجميع اصول وقيل لام الحقيقة هى  
 الاصل وباقي الاقسام فروعها بحسب المقامات والقرائن قال للاستشارة الى معهود آه اى الى قدر جملة معهود  
 من الحقيقة اى من افرادها لان الحقيقة لا تتبع قول اى الى حصة من الحقيقة آه اى من افرادها العرفى  
 منه دفع اعتراض وهو ان مقابلة المعهود مع نفس الحقيقة لا يصح كما قال المصنف لان نفس الحقيقة ايضا معهود  
 حاصل الدفع ان المراد من المعهود هنا الحصة والفرد من الحقيقة لا نفس الحقيقة فصح التقابل لان الحصة والفرد  
 ليس عين الحقيقة كما اشار اليه المصنف بجعل المعهود حصة الحصة قوله واحد اكان او اثنين آه اى سواء اكانت  
 تلك الحصة او ذلك المعهود واحداً اى فرداً واحداً او فردين او جماعة فيه اشارة الى اختيار تفسير المعهود بالحصة دون  
 الفرد مع اتحادها حاصله لو فسر المعهود بالفرد لتبادر الذهن الى الشخص الواحد المعهود الخارجى بخلاف الحصة لانه اعم  
 من ان يكون فرداً نوعياً او شخصاً واحداً او اثنين او جماعة كما اذا قيل لك جادى رجل او رجلان او رجال فتقول  
 اكرم الرجل او الرجلين او الرجال قوله تقول عمدت فلاناً اذ دليل باعتبار المحاورة على كون المعهود بمعنى الحصة  
 المعلومة حاصله ان لازم ادراك الشئ ولقائه كونه معنياً بمعهوداً معلوماً بين المتكلم والمخاطب قوله وذلك آه  
 اى كون اللام للاستشارة الى معهود اى الى حصة معلومة فى اللام العهد الخارجى الغرض منه بيان الاقسام الثلاثة  
 للام العهد الخارجى قوله لتقدم ذكره آه اى ذكر المعهود بهذا التقدم شرط لصحة استعماله كما فى الضمير الغائب لانه  
 قرينة لارادة الحصة كما ذهبهم قال نحو وليس الذكر كالانثى آه مثال للام الصريحى والكنائى كليهما فاللام فى الانثى  
 للعهد الخارجى الصريحى لتقدم ذكر المعهود صريحاً فى قوله نعم قالت رب انى وضعتها انثى واللام فى الذكر للعهد  
 الخارجى الكنائى لتقدم ذكر المعهود كناية فى قوله نعم انى نذرت لك ما فى بطنى محرراً لان لفظ ما وان كان  
 عاماً شاملاً للذكر والمؤنث كليهما لكن المراد منه بالنظام التخيير معه المذكر لان التخيير عتق الولد المذكر لخدمت  
 بيت المقدس عرفاً فيكون ذكر المعهود كناية لا صراحة قال اى الذى طلبت كالتى وحييت لهما آه هذا  
 تفسير من المعهود لكون اللام فى الموضعين للعهد الخارجى صريحاً او كناية كما مر قوله اى ليس الذى آه فيه  
 اشارة الى ان لفظ الذى باعتبار الموصوف المقدر اسم ليس قوله امرأة عمران آه تعين فاعل طلبت قوله  
 اى كالاتى التى آه فيه اشارة الى ان لفظ كالتى باعتبار تقدير موصوف خبر ليس قوله وحييت لهما آه بصيغة



المجهول اى وهبت تلك الانثى لامرأه عمران قوله فالانثى آه اى اللام فى الانثى هذا التماس مع قوله والذكر  
 اشارة آه تطبيق المثال مع الممثل كما مر تفصيله قوله انى وضعتا انثى آه انثى الضمير مع كونه راجعا الى لفظ  
 ما فى ما تقدم لانه دائر بين المراجع والحال التى هى بمنزلة الجزر اعنى انثى فرعاية الجزر اولى لانه محيط الفائدة  
 قوله لكنه ليس المسند اليه آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان مثال اللام العهد الخارجى الصريح بقوله نعم  
 كالانثى لا يصح لان كلامنا فى تعريف المسند اليه باللام وكالانثى ليس بمسند اليه بل هو مسند خبر ليس حاصل  
 الدفع انه ليس بمثال له بل هو تظهير لذكر اللام الصريح اورد لمجرد بيان اللام الصريح قوله فان لفظا وان  
 كان يعنى آه كلمة ان وصاية الغرض منه دفع اعتراض وهو ان باللام فى قوله لذكر اشارة الى لفظ طوطو  
 يعنى المذكور الاناث فلا يصح قوله من ان الذكر اشارة الى ما ذكره كناية آه اذ المذكور لفظ عام شامل للمذكور الموش  
 ولا يختص بالمذكور ان المراد به المذكور فقط فيكون المثال اللام الصريح لا الكناية حاصل الدفع ان لفظا  
 وان كان عاما لكنه بالنضمام الحال معه اعنى محمرا حصارا مختصا بالذكر لان التحريف فى غيرهم يطلق على ولد  
 المذكور دون المولود لخدمت بيت المقدس فيكون مذكورا كناية لا صراحة قوله وهو ان يعنى الولد آه تعبير  
 التحريف قوله وهو مسند اليه آه دفع ما يتوهم وهو ان لفظ الذكر لا يكون مسندا اليه مثل لفظ كالانثى فيكون نظرا  
 مثله المثالا حاصل الدفع الامر ليس كذلك بل هو مسند اليه فيكون مثالا للام الكناية قوله وقد يستغنى عن  
 تقدم ذكره هذا مقابل لقوله ذلك لتقدم ذكر صراحة كناية آه وشارة الى التسم الثالث للام العهد الخارجى  
 اى المعهود العلمى واورد لفظ قد للاشارة الى ان هذا القسم قليل بالنسبة الى القسمين الاولين قوله لعلم  
 المخاطب به آه اى بالمعهود قوله اذ لم يكن فى البلدة آه هذه قرينة حالية على علم المخاطب به قوله اخلق الباب آه  
 اى باب هذا البيت فالدخول قرينة حالية على علم المخاطب به لان الدخول لا يكون الا فى البيت الواحد فى وقت  
 واحد قوله وقد يكون لام العهد آه هذا مقابلا لاقام الثلاثة السابقة واورد لفظ قد للاشارة الى ان هذا القسم  
 قليل بالنسبة الى اقسام السابقة قوله للاشارة الى الحاضرة آه اى الحاضر الموجود الذى لا يحتاج الى تقدم الذكر  
 قوله كما يوصف المنادى آه لان فى المنادى كثيرا ما يقع الالتباس خصوصا اذا كان المنادى لفظا اى بان  
 المراد منه ما هو فرفع ذلك الالتباس لا بد ان يكون اللام الداخلة فى صفة للعهد الخارجى فلا يرد ما قال الفاضل  
 اللاهورى نقلا عن الرضى من انه لا يوصف المنادى الا باسم الجنس المعروف فيكون اللام للجنس للعهد الخارجى  
 ووجه عدم الورد ان ازالة الالتباس باللام العهد يكون بطريق الاولى قوله واسم الاشارة آه عطف على قوله  
 المنادى اى كما يوصف اسم الاشارة لان فى مشار اليه اسم الاشارة يقع الابهام فرفع ذلك الابهام لا بد ان  
 يكون اللام فى وصف العهد الخارجى فلا يرد ما قال الفاضل اللاهورى من انه لا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس



المعرف باللام العهد الخارجي ووجه عدم الوردان رفع الابهام باللام العهد يكون بطريق الاولى فيكون هو الاصل  
 من لام الجنس قوله يا ايها الرجل آه مثال وصف المنادي قوله وهذا الرجل آه مثال وصف اسم الاشارة قال  
 ادلى نفس الحقيقة آه عطف على قوله الى معهود ولذا زاد الشرح قوله او للاشارة الى او تعريف المسند اليه باللام للا  
 شارة الى نفس الحقيقة وحضور صافي ذهن السامع فان معنى تعريف اللام هو هذه الاشارة الى ما حضري الذهن  
 ويقال له باللام الجنس اللفظ قوله ومفهوم المسمى آه هذا تفسير الحقيقة العرض منه دفع الغرض وهو ان الحقيقة عبارة عن  
 الابهية الموجودة في الخارج في ضمن الافراد فخرج بالا يكون موجودا في الخارج عن لام الحقيقة والجنس مثل العنقاء  
 والغول حاصل الدفع بن الحقيقة تطلق على ثلاثة معان الاول بمعنى الابهية الموجودة في الخارج والثاني بابه  
 به الشيء هو والثالث الامر المعقول مع قطع النظر عن الوجود الخارجي وبهنا بمعنى الثالث فيشمل ذلك العنقاء  
 والغول ثم المفهوم اعم من ان يكون مفهوما للاسم او الفعل المرفوع والمراد هو الاول لعدم دخول لام الحقيقة  
 على غير الاسم فلذا اضاف المفهوم الى المسمى اضافة بيانية والشرط في الاضافة البيانية ان يكون بين المضاف  
 والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه وبهنا اللفظ لك لان المفهوم قد لا يكون المسمى بان لم يوضع له الاسم والمسمى قد  
 لا يكون مفهوما بل ما صدق عليه وقد يحتمل ان يكون قبيل خاتم فضة قوله من غير اعتبار لما صدق عليه آه بيان  
 فائدة لفظ النفس في كلام المصنف اي من غير ملاحظة لما صدق عليه ذلك المفهوم من الافراد قوله من الافراد آه  
 بيان ما في قوله لما صدق عليه آه مثل الانسان حيوان والكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد لان التعريف للماهيات لا لا  
 فراد فان قيل ان لام العهد الذهني ولام الاستغراق من اقسام لام الحقيقة مع ان فيها اعتبار الافراد فلا يصح  
 جعلها من فروع لام الحقيقة قلنا ان المراد من غير اعتبار الافراد بالنظر الى ذات الكلام وقطع النظر عن القرائن  
 وذلك صادق بان لا يعتبر الافراد اصلا كافي لام الحقيقة او يعتبر بواسطة القرائن كافي لام العهد الذهني ولام  
 الاستغراق قوله كقولك الرجل خير من المرأة آه اي حقيقة الرجل الملاحظة ذهنا خير من حقيقة المرأة الملاحظة ذهنا  
 ولا ينافي كون بعض افراد جنس المرأة خيرا من بعض افراد الرجل لان العوائق قد تمنع عما يستحقه الجنس فان قيل  
 ان في هذا المثال حمالة لان الحمالة من اوصاف الذوات فكيف يحل على الجنس لان المحمول على الجنس  
 انما هي احكام العموم دون الخصوص والذوات وادها فما مخصوصه قلنا ان فردا من الجنس اذا فضل على  
 فرد جنس اخر من غير خصوصية علم ان التفضيل باعتبار الاندراج في الجنس فكان تفضيل الجنس مفهوما من  
 تفضيل فرد قوله منه اللام الداخلة آه اي بعض لام الحقيقة اللام الداخلة آه قال وقد يأتي آه هذا بيان  
 القسم الثاني من لام الحقيقة وهو اللام العهد الذهني قوله المعرف بلام الحقيقة آه فيه اشارة الى ان الضمير في  
 قوله وقد يأتي آه الى المعرف بلام الحقيقة لا الى مطلق المعرف باللام كاسياني من الشرح لانه قريب

لا ذلك



بالنسبة الى مطلق اللام لان فيه العهد الخارجي أيضاً داخل وهو بعيد واليها اللام العهد الذي هو الاستغراق من اقسام اللام الحقيقية.  
 لاس اقسام مطلق اللام سواء كان العهد الخارجي او الجنسي قال لو احد آه اى لو احد مبهم من افراد مدلوله فان كان مفرداً فلو احد من  
 الافراد وان كان جماعاً فلو احد من الجماعات وان كان مشتملاً فلو احد من اشياء قول: بين الافراد آه بيان الواحد كما عرفت قال: باعتبار  
 عهدية متعلق يأتى باعتبار تعيين ذلك الواحد قال: في الذهن آه متعلق العهدية والغرض من قوله باعتبار عهدية في الذهن  
 دفع اعتراض وهو ان لام الحقيقة يشار بها الى نفس الحقيقة دون الواحد من افرادها فيكون المعهود حينئذ حقيقة دون الواحد  
 من افرادها فكيف يصح قول المصنف وقد ياتي لو احد آه؟ حاصل الجواب ان المعهود ابتداءً هو نفس الحقيقة ولكن لما كان استحصار  
 نفس الحقيقة يتضمن استحصار افرادها كان كل واحد من الافراد معهوداً ذهاباً بهذا الاعتبار فصح ما قاله المصنف قوله: لمطابقة  
 ذلك الواحد الحقيقة آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان في الطلاق لمعرف بلام الحقيقة على الواحد من الافراد لا بد من المناسبة  
 بين الحقيقة وذلك المعروف في المناسبة بينهما؟ حاصل الدفع ان المناسبة بينهما منسوبة لمطابق والمطابق بان يكون حمل  
 تلك الحقيقة ومدقها على ذلك الواحد وشمال ذلك الواحد على الحقيقة فالغرض المبهم باعتبار مطابقة الحقيقة لمعروفة  
 صار كانه معهود في ضمن الحقيقة فلم عهدية بهذا الاعتبار فيسمى معهوداً ذهاباً واليها الغرض منه دفع اعتراض آخر وهو  
 ان المعلوم في الذهن هو نفس الحقيقة لا فرداً لان المعروف باللام الحقيقية يكون نفس الحقيقة لا فرداً كما مر فكيف يكون الواحد  
 معهوداً في الذهن ومعلوم ما فيه؟ حاصل الدفع نعم المعلوم في الذهن نفس الحقيقة وذلك لا ينافي كون افرادها معلوماً في الذهن  
 ايها المطابقة ذلك الفرد الحقيقة قوله: يعني يطبق لمعرف باللام آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الاتيان المتأخر  
 يتصور في ذوات الاكوارح والمعرف بلام الحقيقة ليس كذلك؟ حاصل الدفع ان المراد بالاتيان الاطلاق بعلاقة  
 اللزوم لان الاطلاق للذم الاتيان وكلمة اللام في قوله لو احد بمعنى على والواحد بمعنى الفرد كما قال الشرح على فرد  
 موجود قوله: الذي هو موضوع آه صفة المعروف الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المتبادر من قوله وقد ياتي آه ان  
 الطلاق المعروف بلام الحقيقة على الفرد المعهود في الذهن مجاز بان يكون متعلق في مجموع الماهية والعوارض اى في الشخص  
 المعين فيكون من قبيل الطلاق لم؟ وارادة الخاص فيكون مجازاً؟ حاصل الدفع انه من قبيل الحقيقة لان المعروف باللام حقيقة  
 موضوع للحقيقة ووجوده انما هو وجود الافراد فاستعمالها في الفرد لا يكون استعمالاً في غيرها فوضع له لاتحادها في الذهن  
 لان حصول كل واحد منهما معهود في الذهن كما اشار الشرح اليه بقوله: وجزئياً من جزئيات آه قوله: المتحدة في الذهن  
 اى المتعينة في الذهن فالمراد بالوحدة التعيين لطريق الكناية لان التعيين لا يحصل بدون الوحدة اذ التعدد مستلزم للام  
 بهما والمراد من المتحدة الواحدة بدون اعتبار الافراد قوله: على فرد موجوده متعلق يطلق فيه اشارة ان اللام في قول المصنف لو احد معنى  
 على ونظراً واحد بمعنى الفرد كما مر قوله: من الحقيقة اى من افراد الحقيقة قوله: باعتبار كونه اى باعتبار كونه ذلك الفرد هذا اللفظ متعلق  
 بطريقه اى معنى قول المصنف باعتبار عهدية في الذهن قوله: وجزئياً من جزئيات تلك الحقيقة اشارة الى دفع الاعتراض المذكور  
 من ان هذا الاطلاق على الفرد حقيقي لا مجازي كما عرفت قوله: مطابق اياها آه خبر ثان للكون اى كون ذلك



الفرد مطابقاً للحقيقة لملها عليه قوله كما يطلق الكلّي الطبيعيّ آد فيه إشارة إلى ان المناسبة بين الحقيقة والفرد معرفة  
 في صحة الاطلاق فالجامع اطلاق الكلّي على فرد في كل واحد منهما بمعنى الحمل والصدق كما مر قوله وذلك عند قيام  
 آه أي اطلاق اسم الجنس المعروف بلام الحقيقة على فرد موجود من الحقيقة باعتبار عمديته في الذهن انما يكون عند  
 قيام قرينة على آه الفرض منه دفع اعتراض وهو ان اطلاق المعرف بلام الحقيقة على الواحد من الافراد ترجيح  
 بلامرجح لا استواء الكل في الفردية حاصل الدفع ان مرجحه القرينة على ان المقصود ليس لنفس الحقيقة من  
 حيث هي بل من حيث وجودها في ضمن بعض الافراد لاني ضمن جميع الافراد قوله على ان ليس المقصد ان  
 نفس الحقيقة من حيث هي آه لانها لام الحقيقة والجنس لا للعهد الذهني قوله بل من حيث الوجود آه أي وجود  
 الحقيقة أي لامن حيث خصوص كونه فرداً من الافراد بدون لحاظ وجود الحقيقة لانها عهد خارجي قوله ولا من حيث  
 وجودها في جميع الافراد لانها لام الاستغراق قوله بل في بعضها آه أي بل من حيث وجود الحقيقة في ضمن  
 بعض الافراد فالفردية ليست مما اطلق عليه اللفظ اصلاً وان عرفت باعتبار القرينة الدالة على بعض الافراد  
 فان الموجود ليس الا الفرد قال حيث لا عهد في الخارج أفعل بقول قوله فان قولك ادخل بصيغة التكليم الواحدة تطبق على  
 مع المثل حاصل ان قولك ادخل قرينة على ان المقصود ليس حقيقة السوق وما يهتبه من حيث هي لا امتناع  
 الدخول فيها ولا الحقيقة الموجودة في ضمن جميع الافراد لاستعمالها في العهد الخارجي مفروض الاستثناء فحين  
 ان المراد حقيقة السوق في ضمن بعض الافراد قوله على ما ذكرناه آه وهو ان ليس المقصد الى نفس الحقيقة من حيث  
 هي آه قوله وتحقيقه آه أي تحقيق اطلاق المعرف بلام الحقيقة على فرد واحد من الافراد باعتبار عمديته في  
 الذهن الفرض منه دفع اعتراض وهو ان المعرف بلام الذهني لا يخلو اما موضوع للحقيقة او للفرد فعلى الاول  
 لا يصدق تعريف المعرفة عليه لان المعرفة ما وضع لشيء بعينه ولا تعين في نفس الحقيقة والا لما صدق على  
 كثيرين واليه يكون اطلاقه على الفرد حينئذ من قبيل المجاز مع ان الشئ ليس بقابل بيكاسي في قوله فان  
 قلت ان المعرف بلام الحقيقة آه قلت بل حقيقة اذ لم تستعمل آه وعلى الثاني لا يصح القول باندرج المجهود  
 بلام الذهني تحت المعرف بلام الحقيقة كما هو الحق لانه كان موضوعاً للفرد لا للحقيقة فلا يكون داخل في لام الحقيقة  
 حاصل الدفع باختيار الشق الاول ولا سلم انه لا تعين في الحقيقة لان الماهية الحاصلة في الذهن الواحد متماز عن سائر الماهيات  
 لا تعد فيها في الذهن وصدقها على كثيرين باعتبار الوجود بعد الوضع وتعدد في الخارج ولا ينافي ذلك التعين  
 الذهني واليه اطلاق الماهية على الفرد باعتبارين احدهما ان تعبر الماهية من حيث العموم والابهام والفرد من حيث  
 الخصوص والتعين وبهذا الاعتبار اطلاق الماهية على الفرد من قبيل المجاز لاستعمالها في جزء ما وضعت له الثاني  
 اطلاق الماهية على الفرد باعتبار ان الماهية موجودة فيه ومتعينة فيه لاخذ الحقيقة باعتبار انها موضوع المهمة



وبهذا الاعتبار اطلاق الماهية على الفرد من قبيل الحقيقة لاستعمالها فيما وضعت له والمراد هنا الثاني قوله المتحد في الذهن  
 أي المعينة والمعلومة في الذهن قوله على الفرد الموجود منها أي من الحقيقة قوله موجودة فيه أي في ذلك الفرد  
 قوله فجاء التعدد باعتبار الوجود أي تفريع على ما قبله أي فجاء التعدد في الحقيقة والماهية باعتبار وجودها في ضمن اللفظ  
 لا باعتبار الوضع قوله والفرق بينهما وبين النكرة أي بين المعروف بلام الذهن في الحقيقة تفريع على  
 قوله فجاء التعدد أي دفع اعتراض عدم الفرق بين المعلوم بلام الذهن والنكرة لأنها اللفظة مستعملة في فرد من  
 الحقيقة وتمهيد إلى بيان فائدة قول المصنف وهذا في المعنى كالنكرة أي حاصل الفرق أن التعدد والفردية في  
 النكرة باعتبار الوضع مستفادة من نفس اللفظ لأنها موضوع للفرد المنتشر وفي المعلوم الذهن باعتبار  
 الوجود وتعدده الخارجي بالقوانين الخارجية لا باعتبار الوضع فهذا الفرق كالفرق بين علم الجنس واسم الجنس  
 لأن الأول موضوع للماهية من حيث التعيين في الذهن والتعدد باعتبار الوجود وتعدده في الخارج بحسب القرائن  
 لا باعتبار الوضع والثاني موضوع للفرد المنتشر باعتبار الوضع فالتعدد فيه باعتبار الموضوع له وهذا عند من يجعل اسم  
 جنس موضوعاً للماهية مع وحدة الابعين ما ليس فرداً منتشراً كما قال ابن الحاجب وأما من يجعل موضوعاً للماهية من حيث  
 هي فعنده كل من اسم جنس وعلم موضوع للماهية المتعينة في الذهن فالفرق عنده أن علم الجنس يدل بجموده على  
 كون تلك الحقيقة معلومة معهودة عند المخاطب كالإعلام الشخصية فإما يدل بجموده على كون الاشخاص معلومة  
 له وأما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بجموده بل بدلالة القرائن يعني أن كل واحد منهما موضوع للماهية الكلية  
 فإن لوحظ فيهما الحضور الذهني والتعيين النوعي يكون علم الجنس وإن قطع النظر عن تلك الملاحظة يكون اسم  
 جنس قوله المستعمل في فرد أي المراد من الاستعمال الاطلاق أي يطلق على فرد لا أنه يستعمل فيه إذا استعمال  
 في شيء يقتضي قصده بالاستعمال فيه بخلاف الاطلاق عليه فإنه قد يكون بلا قصد للفردية وهو هنا كذلك لأنه إنما اطلق  
 على الفرد لفردية قصده الوجود الخارجي والمقصود بالاستعمال الماهية التي في ضمن ذلك الفرد وأما ما مع الشبهة هنا  
 اعتماداً على ما سيجي قوله الواحد من ايجاد جنسه أي لفرد من افراد جنسه وهو الحيوان المفترس قوله للحقيقة المتحدة أي  
 أي المتعينة والمعلومة في الذهن قوله فإما اردت الحقيقة أي ماهية اسما لا أنها وضعت لها قوله ولكن من  
 اطلاقه أي من اطلاق الواحد على الحقيقة باعتبار الوجود الخارجي التعدد تبعاً لقوله التعدد ضمناً فاعل لزوم أي  
 لزوم تعدد في الخارج تبعاً باعتبار الوجود الخارجي لا قصداً من لفظه بحسب الوضع قوله فكذا النكرة أي بعد اثبات الفرق  
 في المشبهة وهو علم الجنس واسم الجنس شرع في الفرق في المشبهة وهو المعلوم الذهن والنكرة قوله أن ذلك الاسم أي  
 أي مدلول اسم النكرة قوله بعض من جملة الحقيقة أي بحسب الوضع كاللفظ سوق فإن المراد به بعض السوق وضعاً لأن  
 اللفظ يدل بجموده عليه قوله نفس الحقيقة أي المراد من السوق المعروف نفس حقيقة السوق وماهية بوضع الواضع



والبعضية مستغارة آه أي بعبية السوق وافراده هي هنا حاصل من القرينة كالدخول لانه لا يكون حقيقة السوق  
 بل في افراده قوله كعام مخصوص بالقرينة آه أي فالمعرف بلام الذهن كعام مخصوص منه البعض بالقرينة فكما  
 ان العام مستعمل في جميع الافراد وموضوع له اذا قامت القرينة ببعض الافراد خصصته به كالمعرف بلام الذهن  
 مستعمل في الماهية المعلومة في الذهن وموضوع لها ولزم من اعتبار الوجود الذهني فرد واحد من افراد الماهية قوله  
 فالجود وذو اللام آه تفريع على الفرق المذكور حاصله ان الاسم الجرد من اللام أي النكرة نحو سوق وذو اللام نحو السوق  
 بالنظر الى القرينة مستويان لدلالة التماثل على الفردية يعني ان المراد من كل واحد منهما بعض غير معين وان كان في  
 النكرة بحسب الوضع وفي ذي اللام بالقرينة قوله اذن آه أي عند الفرق المذكور قوله بالنظر الى القرينة آه هذا قيد  
 ذي اللام لا للجود عنه قوله وبالنظر الى نفسها مختلفان آه بحيث ان الموضوع في الاول الفرد المنتشر وفي الثاني  
 الحقيقة المعلومة في الذهن وانما اطلق على الفرد الواحد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه في الذهن قوله واليه  
 اشار آه أي والى ان الجود وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء اشار بقوله آه اولى الفرق المذكور بين المعارف  
 بلام الذهن والنكرة اشار بقوله آه قال وهذا في المعنى كالنكرة آه أي المعارف بلام الحقيقة باعتبار عموميتها  
 في الذهن لفرد واحد من الافراد في المعنى كالنكرة الغرض من قول المصنف دفع توهم كون المعارف بلام الذهن  
 معرفة مثل المعارف بلام الخارجي حاصل الدفع ليس كذلك بل هو كالنكرة لان التعريف المعبر به عند المحاط المتكلم  
 عليها لا عند المتكلم فقط وفيه عند المتكلم فقط وانما قال كالنكرة لما بينهما من التقادس وموافق المعارف بلام الذهن  
 حلوله الماهية في ضمن فردا والنكرة مدلولها فرد منتشر كما مر اننا قوله يعني بعد اعتبار القرينة آه الغرض منه دفع اعتراض  
 وهو انه لا سلم انه في المعنى كالنكرة لان النكرة موضوعة للفرد المنتشر والمعرف بلام الذهن موضوع للحقيقة في ضمن  
 فردا فكيف يكون كالنكرة حاصل الدفع انها بعد اعتبار القرينة سواء في الدلالة على الفرد وان كانا بالنظر الى  
 ذاتها مختلفان كما مر في الشرح قوله وان كان في اللفظ آه هذا بيان فائدة قيد المعنى في قول المصنف وهذا في المعنى  
 كالنكرة فكلمة ان بينهما وصاية وهي تقتضي الحكم في تقيض مدلولها بطريق الاول وبهذا لك لانه على تقدير عدم اجراء  
 احكام المعارف عليه في اللفظ كونه في المعنى كالنكرة بطريق الاول قوله بجري عليه آه أي على المعارف بلام الذهن  
 قوله من وقوع مبتدأ آه بيان احكام المعارف لان كل واحد من المبتدأ وذو الحال وصفة المعرفة يكون معارف  
 قوله ونحو ذلك آه لكونه اسم كان واول مفعول افعال القلوب قوله كعلم الجنس آه متعلق بجري أي كعلم الجنس  
 بجري عليه احكام المعارف قوله وبه الاحكام المغيبة التي آه الغرض منه دفع الاعتراض وهو انه ما الباعث عليهم  
 في الحكم بكون المعهود الذهني وعلم الجنس معرفة مع وجود التعدد والابهام فيهما في الوجود الخارجي حاصل الدفع ان  
 الباعث عليهم بكونها معرفة اجراء احكام المعارف في اللفظ عليها في وقوعها مبتدأ وذو الحال غيرهما قوله اصطفا



اى القوم ليس المراد ان هذه الاحكام اللفظية اضطرهم الى اعتبار تعريف اللفظ في معانيها وليس التعريف  
 حقيقة في معانيها اصلا لانه خلاف مذهب الجمهور وذهب اليه الشيخ الرضى قياسا على تأنيث اللفظ والنسبة  
 اللفظية كما جرى بل المراد ان التعريف فيها تشهيرى اى حكمى دل على الحكم به تلك الاحكام اللفظية كالعلم  
 في نحو مردوز فلهذا الاحكام اللفظية هى الباعثة للحكم بان اللفظ موضوع للمناسبة المعينة وان كان في الظاهر  
 يطلق على الفرد قوله حتى تكافوا ما تكلفوا آه غاية الاضطرار وهو الحكم بكونها موضوعين للحقيقة المتعينة في الذهن و  
 اطلاقها على الفرد الواحد باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه قوله ويعلم ما ذكرناه وهو قوله وتحقيقه انه موضوع آه الغرض منه  
 دفع وهو انه لم يغير المعنى اسلوب كلامه حيث قال وقد يأتى وقد يفيد آه ولم يقل اوللاشارة الى واحد معهود في  
 الذهن اوللاشارة الى الاستغراق كما قال فيما قبله للاشارة الى معهود او الى نفس الحقيقة آه حاصل الدفع انه يغير  
 الاسلوب لثبوت دوى ان اللام العهد الذهنى والاستغراق مندرجان في لام الحقيقة فلو ذكرنا بالاستقلال لم يعلم انها  
 مندرجان تحتها بل علم انها قسمان مستقلان في اللام فذكرنا بلفظ الفعل اى قد يأتى وقد يفيد ليرجع ضميره الى  
 المعرف بلام الحقيقة فقط لا الى مطلق المعرف باللام قوله من تقرير كلامه آه بيان ما اى تقرير كلام المعنى قوله  
 اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام آه وجه الاولية ان فى عود الضمير الى المعرف بلام الحقيقة يفهم ما هو الحق  
 من اندراج المعهود الذهنى والاستغراق تحت المعرف بلام الحقيقة بخلاف ما يعود الضمير الى مطلق المعرف باللام  
 لانه قاصر عن افادة معنى الاندراج قوله كما يشعر به آه اى يعود الضمير الى المعرف بلام الحقيقة هذا ما ذكره الشافعى  
 بنقل قول المعنى من الايضاح لئلا يلزم توجيه قول القائل بما لا يرضى قائله قوله ولكن هذا آه اى المعرف بلام  
 الذهنى هذا متعلق بما بعده اعنى قوله يعامل معاملة النكرة آه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه ما الدليل على  
 كونه في المعنى كالنكرة حاصل الدفع ان الدليل عليه يعامل معه معاملة النكرة فيوصف بالجمع لان الجملة في  
 قوة النكرة فلا يوصف بها الا ما هو في حكم النكرة وهو المعرف بلام الذهنى قوله يعامل معاملة النكرة كثيرا اى  
 معاملة كثيرا فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يعد من المعارف قلنا ان المراد بالاشارة هى الكثرة في نفسه لا بالنسبة الى  
 معاملة المعرفة حتى يلزم ما ذكره فعد من المعارف انما هو لكثرة معاملة المعارف معه من كونه مبتدأ او احوال  
 وصفة المعرفة وموصوف بها واما معاملة النكرة معه فكونه موصوفا بالجمع فقط مع انهم اولوا بالمعارف ما وقع وصفه  
 لمن الجمل قوله كقوله آه مثال لوقوع الجملة وصفة للمعرف بلام الذهنى وهو قوله على الليم يسبنى لان يسبنى جملة وقعت  
 وصفة الليم للمعرف بلام الذهنى وليس اللام فيه الحقيقة والجنس لتعذر المرور عليها والا الاستغراق اذ المرور على  
 كل فرد من افراد اللام مستحيل عادة ولا للعهد الخارجى اذ هو خلاف ما قصده الشاعر وهو التمدح بملكته للحلم فتعين  
 ان يكون اللام فيه للعهد الذهنى فالتفات ههنا جعل يسبنى حالا من الليم فلا يصح التمثيل به قامت الحال لاينا سبب



بهذا لانه يقيد قيد المروءة بوقت مخصوص كما هو حكم الحال والمقصود المروءة بالادام والاستمرار ولذا ذكر بسني بصيغة المضارع  
 المعلوم لانها تدل على الدوام والاستمرار مع ان الموافق بقوله فمضيت صيغة الماضي المعلوم قوله ولقد ادر على  
 اللين بسني آه وعجزه فمضيت ثم قلت لا يعنى بكلمة ثم بضم الشاء عاطفة يكتب معها الهاء اذا عطفت الجملة  
 على الجملة بخلاف عطف المفرد على المفرد وليست باسم الاشارة بهذا الم يكن الواو مع قوله قلت والافاسم اشارة  
 كاللا يخفى والمعنى المروءة فوفاً على لين من اللين موصوف بسبب استمراره مضى عنه ولم التوقف ولا التفت اليه  
 وقلت في نفسي لا يريدني بالسب بل يريد غيري قوله وفي التنزيل آه مثال اخر لوقوع الجملة صفة للمعروف بلام  
 الذهني من التنزيل وهو قوله نعم كمثل الحمار يحمل اسفارا لان يحمل جملة وقعت صفة الحمار المعروف بلام الذهني وليس اللام  
 فيه للجنس لتعذر حمل الكتاب عليه ولا للاستغراق اذ الحمل على كل فرد من افراد الحمار مستحيل عادة بل عقلاً ولا  
 للعهد الخارجي اذ ليس هنا حمار مخصوص بل المقصود به التمثيل فتعين ان يكون اللام فيه للعهد الذهني قوله اسفارا  
 آه جمع سفر اي كتابا كبارا قوله على ان يحمل آه اي على ان لفظ يحمل في القرآن صفة للحمار وانما قال ذلك لانه يحتمل ان  
 يكون جملة يحمل حالاً من الحمار فينبذ لا يكون مما نحن فيه قوله وفيه آه اي وفي التنزيل هذا مثال ثان من التنزيل  
 لوقوع الجملة صفة للمعروف الذهني وهو قوله نعم الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون  
 لان لا يستطيعون جملة وقعت صفة المستضعفين او الرجال او النساء او الولدان المعرفات بلام العهد الذهني لانه  
 ليس المراد منها الجنس او الاستغراق او المعهود الخارجي بل معهود ذهني فتعين ان يكون اللام فيها للعهد الذهني آه  
 قوله لان الموصوف وان كان فيه آه اي في الموصوف وهو المستضعفين كلمة ان وصاية بحيث اذالم يكن فيه حرف  
 التعريف فيغيره بطريق الاولى الغرض منه دفع اعتراض وهو ان كون الآية الثانية مثلاً لما نحن فيه لا يصح لان  
 اللام الذهني قسم من اللام الحرفي واللام في المستضعفين اسمي لا حرفي لان اللام الداخلة على اسم الفاعل المفعول  
 اسمي لا حرفي فاجاب عنه بآه بين الاول بقوله وهو صريح في ان اللام آه والثاني بقوله وان كان اسما موصو لا آه  
 حاصل الجواب الاول ان كلام صاحب الكشف صريح في ان اللام في المستضعفين حرفي لا اسمي حيث قال  
 لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس بشئ بعينه واللام الداخلة على اسم فاعل انما يكون اسماً  
 اذا كان ذا اعلی الحدث لا مطلقاً كما سيبي في ذيل قول المعهود وهو ضربان في مثال جمع الامير الصاغية آه و  
 الجواب الثاني انه مسلم ان هذه اللام موصولي لكن لا يفرق في كونه في المعنى كالنكرة لان الموصول اليه قد يكون  
 في المعنى كالنكرة لان الموصول مثل اللام في استعماله الاربعة غاية ما يقال ان هذه الآية نظير لامثال لكن  
 لا يفرق فيه قوله فليس بشئ بعينه آه اي فليس الموصوف معهوداً معلوماً في الخارج حتى يكون اللام للعهد الخارجي  
 قوله وهو صريح آه اي كلام الكشف صريح قوله كما سند كرهه عن قريب آه في بحث الاستغراق العرفي ذيل قوله

حاصله



وهو ضربان في مثال جمع الامير الصاعقة بقوله فانقلت الصاعقة جمع صائغ آه قوله وان كان اسما موصولا آه  
اي وان كان الموصوف اسما آه الواو للعطف على كان الاول في قوله وان كان فيه آه وكلمة ان شرطية و  
الجزء قوله يصح هذا آه اي محال لا يستطيعون صفة للموصول قوله اليه آه اي كما انه يصح في كونه حرف  
التعريف قوله لان الموصول اليه آه اي مثل اللام قوله هذا التعريف آه اي التعريف بلام الذهني لان الموصول مثل التعريف  
باللام في استعماله الاربعة قوله كما ذكر صاحب الكشاف آه تايند لما قبله من كون الموصول مثل اللام قوله ان  
الذين انعمت عليهم آه مفعول ذكر بتاويل المفرد قوله للتوقيت فيه آه خبر ان اي لا تعين في ذلك الموصول اعني  
الذين يقال وقت اذا حدد وعين لان تعين الحوادث بالاوقات يعني انه لم يرد بالذين انعمت عليهم قوما مخصوصين  
كالبنين والصدوقين والشهداء والصالحين فصح توصيفه بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة لتوغل في  
الابهام قوله فهو كقوله آه اي الموصول اعني الذين مثل اللام في الليم في قوله ولقد امر على باليم بسني آه كما مر في كونه  
للعهد الذهني قوله فيصح ان يقع آه تفريع على عدم التوقيت والتعين فيه قوله اعني غير المعصوب عليه سم آه تعين النكرة  
قوله وصفا له آه مفعول يقع اي وصفا للموصول اي الذين قوله فانقلت آه هذا الاعتراض على وجه الاستفسار  
المحقق كما يدل عليه قوله حقيقة ام مجاز آه قوله اذا اطلقا على واحد آه اي على فرد واحد من الافراد قوله نحو دخل  
السوق آه مثال التعريف بلام الحقيقة والجنس في ضمن العهد الذهني قوله ورأيت اسما مفعولة آه مثال علم  
الجنس في ضمن الفرد بقرينة مقابلة قوله حقيقة آه خبر لقوله التعريف بلام آه البهزة للاستفهام قوله هو آه اي الاطلاق  
المذكور قوله بل حقيقة آه خبر مبتدأ محذوف وحذف الجملة عطف على مقدر اي ليس هو مجاز بل حقيقة حاصل الجواب ان  
اطلاق كل واحد منهما على الفرد الواحد حقيقي بمعنى ان الاستعمال في الفرد الواحد ليس لانه موضوع له بل الموضوع له هو  
الحقيقة لوجودها وضعت له فيه في الواقع في ضمن فردا باعتبار القرينة فهو لم يستعمل الا فيها وضع له فيه وهو الحقيقة  
قوله اذ لم يستعمل آه اي كل واحد منهما قوله لان معنى استعمال الكلمة آه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لا سلم انه  
مستعمل فيما وضع له لانه موضوع للحقيقة كما مر يستعمل في الفرد وهو غير موضوع له فيكون مجازا حاصل الدفع ان  
الاستعمال في الفرد ليس قصدا بل انما يستعمل فيه باعتبار انه وجد فيه الحقيقة فيكون استعماله في الفرد باعتبار  
الحقيقة فيكون حقيقة لا مجازا لان استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي انما يكون باعتبار دلالة على ذلك المعنى وقصد  
ارادته وهو بهذا الحقيقة في ضمن فردا لا الفرد وحده قوله في المعنى آه اي المعنى الحقيقي قوله ان يكون الغرض الاصل  
ان جازان قوله طلب دلالة آه خبر يكون اي طلب دلالة تلك الكلمة قوله على ذلك المعنى آه اي المعنى المستعمل  
فيه قوله وقصد ارادته منها آه عطف على قوله طلب دلالة آه اي قصد ارادة ذلك المعنى من تلك الكلمة قوله فانما  
اردت به الحقيقة آه جواب اذا يعني اردت بذلك الواحد الحقيقة والمأهية الموضوع له حقيقة ولزم من تلك الارادة



التعدد الافراد باعتبار الوجود والنظام القرينية فالموضوع له ليس الا الحقيقة والماهية في ضمن الافراد فيكون ذلك  
 الاطلاق صحيحاً لا مجازياً قوله ولزم من ذلك انه اى الاطلاق المذكور قوله التعدد انه فاعل لزم اى الفردية قوله  
 باعتبار الوجود انه اى باعتبار الوجود في الخارج قوله والنظام القرينية انه عطف على اعتبار الوجود فهو لم يستعمل  
 تفرع ما قبله اى فالواحد منه فاني الاطلاق المذكور لم يستعمل الا فيما وضع له فان قلت الموضوع له هما الحقيقة المطلقة  
 والمستعمل فيه الحقيقة من حيث الخصوصية والفردية فيكون مستعملاً في غير ما وضع له فيكون مجازاً قلت الموضوع  
 له الحقيقة والماهية في مرتبة لا بشرط شئ اعني ما هو موضوع الماهية القديسية وهي لكوتة غير مقيدة بالعدم والخصوص  
 متحدة مع جميع الافراد فيكون استعماله في الفرد فيما وضع له هذا والتفصيل في الاشب الميزانية قوله ويستفهم هذا في  
 بحث الاستعارة انه في علم البيان وهو انه ذكر هناك انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه  
 بل باعتبار عموميه فهو ليس من المجاز في شئ كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا او رجلا فلفظ انسان ورجل  
 لم يستعمل الا فيما وضع له لكن قد وقع في الخارج على زيد وكذا لفظ انسان في قولنا الانسان حيوان ناطق فهذا  
 الكلام يدل على ان العام اذا اطلق على الخاص باعتبار خصوصه فيكون مجازاً قل وقد يفيد الاستفراق انه  
 عطف على قوله وقد يأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن انه بهذا بيان قسم ثالث من اقسام لام الحقيقة والجنس  
 قوله المعروف باللام انه فيه اشارة الى تعيين مرجع الضمير في يفيد قوله المشار بها الى الحقيقة انه صفة المعروف باللام  
 اى المشار باللام الى نفس الحقيقة والماهية قال نحو ان الانسان لاني خسرته مثال اللام الاستفراق في قوله  
 الانسان كما فصلته به بقوله اشير باللام الى الحقيقة انه تطبيقاً بالمثال مع الممثل حاصله ان المستثنى منه كالانسان  
 يجب ان يكون المراد به كل فرد من افراد الانسان اذ لو اريد به الحقيقة والجنس لم يصح الاستثناء بقوله الا الذين  
 آمنوا انه للافراد لعدم تناول اللفظ لانه يلزم الحكم بالخران على ماهية الانسان وهو يصدر من افراده لا  
 من ماهية ولو اريد به بعض من الافراد المبهم لم يصح الاستثناء ايضا لعدم تحقق دخول المستثنى في المستثنى منه  
 وهو شرط في مستثنى متصل لانه يلزم استثناء المتعدد من الواحد المبهم والامر بالعكس والبعض المعين غير مراد  
 بالضرورة لانه يلزم استثناء المتعدد من الواحد المتعين والامر بالعكس فتعيس ارادة جميع الافراد وهو المراد  
 منها قوله لكن لم يقصد بها انه اى باللام قوله الماهية من حيث هي هي اى كافي لام الحقيقة قوله ولا من حيث  
 تحققها اى تحقق الحقيقة والماهية قوله في ضمن بعض الافراد انه مبها كان او معينا كافي اللام العهد الذهن  
 والخارجي قوله بل في ضمن الجميع انه اى بل يقصد بها تحقق الحقيقة في ضمن جميع الافراد كما هو المراد في المثال  
 المذكور قوله بدليل صحة الاستثناء انه متعلق اشير الى قوله بل في ضمن الجميع وهذا دليل يكون اللام منها لا يتحقق  
 كما مر قوله الذي شرطه انه وهو المستثنى المتصل قوله ولو سكت عن ذكره انه اى ذكر الاستثناء اقبل الاستثناء



بهذا الشرط مربوط بقوله بشرط دخول المستثنى وهو دال بالجزء مقدم عليه قوله وتحقيقه آه اى تحقيق كون اللام فى الآية  
 المذكورة للاستغراق الغرض منه بيان اندراج لام الاستغراق فى الحقيقة وإشارة الى الدليل الذى لكون اللام  
 بهما للاستغراق كما كان قوله بدليل صحة الاستشاد آه دليله على ما حصل ان بهما استفاد قرينة ما هيته والبعضية  
 مبهما ومتعيناً وهذا كاف فى كون اللام للاستغراق كما اشار الى الاول بقوله ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار  
 وجودها فى الخارج آه لا من حيث انها ما هيته ذهنية كما فى المثال المذكور لان ما هيته الانسان ليست فى الخزان  
 والثانى بقوله فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجمع آه واللام للاستغراق مندرج فى لام  
 الحقيقة كما بين اندراج اللام العهد الذهنى فى لام الحقيقة فيما سبق بقوله ويعلم ما ذكر فى تقرير كلامه آه ولذا اثير  
 الاسلوب بقوله وقد يأتى لو اريد قيد الاستغراق آه ولم يقل للاشارة الى كذا وكذا قال اندراج المذكور يعلم اليه  
 من قوله ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها فى الخارج آه حيث صرح دلالة اللفظ على الحقيقة وهو ليس  
 الا معنى اللام الحقيقة ثم اعتبر وجودها فى الخارج فى ضمن الافراد وهو ليس الا معنى الاستغراق فعلم من قوله المذكور  
 اليه ان الاستغراق مندرج فى اللام الحقيقة قوله باعتبار وجودها فى الخارج آه اى باعتبار وجود الحقيقة فى الخارج  
 فى ضمن الافراد قوله فاما ان يكون آه جزاء اذا اى فاما ان يكون ذلك اللفظ الدال قوله ادلا واسطة بينهما فى الخارج آه  
 دليل لكون اللفظ الدال المذكور منحصراً فى جميع الافراد وبعضها حاصل لا احتمال سواها فى الخارج وانما قيد بالخارج لان  
 فى الذهن واسطة نفس الحقيقة سواها موجود قوله فاذا لم يكن للبعضية آه تتمه ما قبله يعنى ان الحقيقة باعتبار وجودها  
 فى الخارج احتمالىن اما ان تكون لجميع الافراد وبعضها فاذا انتفى الثانى لعدم الدليل على شيوة تعين الاول وهو كونها  
 لجميع الافراد هو معنى اللام الاستغراق قوله لعدم دليلها آه اى دليل البعضية بل الدليل على عكس البعضية والا يلزم  
 استثناء المتعدد من الواحد وهو باطل قوله وجب ان يكون للجمع آه جزاء لقوله فاذا لم يكن آه اى وجب ان يكون  
 اللفظ الدال المذكور ان يكون لجميع الافراد كما هو مفاد اللام الاستغراق والا يلزم ترجيح بلام مرجع قوله الى هذا منظره  
 تايد لما قبله اى اندراج الاستغراق فى لام الجنس والحقيقة ينظر صاحب الكشاف اى يميل حيث اطلق ان اللام فى قوله  
 نعم ان الانسان لطفى خسر وفى قوله نعم ان الله يحب المحسنين للجنس ولا شك فى كون تلك اللام للاستغراق فعلم  
 ان لام الاستغراق من افراد لام الجنس والحقيقة مندرجة فيه كما فصله الله بقوله انه للجنس آه اى ان اللام للجنس  
 فى ان الانسان وبقوله ان اللام للجنس آه اى ان اللام فى المحسنين للجنس قوله فيتناول كل محسن آه هذا قرينة على  
 كون لام الاستغراق من افراد لام الجنس فى كلامه بانه ذكر لام الجنس واراد منه لام الاستغراق حيث قال فيتناول  
 كل محسن فان المراد منه كل الافرادى المعترى الاستغراق لا الكل الجموعى المعبر فى الجنس والالعال فيتناول كل  
 محسنين ببعضه الجمع قوله وكثيرا ما يطلقه آه اى كثيرا ما يطلق صاحب الكشاف لام الجنس على ما اى على لام يعصده آه



فكلمة باعتبارت عن اللام الغرض منه بيان المنشأ خطأ من جعل لام الجنس منقصة في لام الطبيعية بنقل كلام صاحب  
الكشاف يعني كثيرا ما يطلق على ما يقصد به المفهوم الحقيقة دون الافراد كاللام الداخلة على المعارف يعني يطلق لام  
الجنس على اللام الطبيعية كثير ففهم ذلك البعض الانحصار فيه والامر ليس كذلك بل اللام الطبيعية قسم من لام الجنس  
لان اللام الجنس منقسم لهذه الثلاثة قوله كما ذكره اى صاحب الكشاف قوله ان اللام في الحديث للجنس انه فالمراد من  
لام الجنس بهذا اللام الطبيعية التي هي قسم من لام الجنس وليس المراد منه لام الجنس المتقسم لهذه الثلاثة فانه شامل للام  
الاستغراق فلا يصح فيه بقوله دون الاستغراق فان قيل هذا جعلت اللام العهد الخارجي مندرجة في لام الجنس  
كالدعوى والاستغراق قلنا ان في لام العهد الخارجي لا بد من تعيين شئ من افراد الجنس فتعين الجنس غير كاف  
فيه ما بل لا بد من تعيين اخر فيكون غير تعيين الجنس فيها فلا يدرج في لام الجنس بخلاف العهد الذهني والاستغراق  
لانه لا تعيين فيها غير تعيين الجنس فيكونان مندرجتان فيه قوله والحاصل ان اسم الجنس هو الغرض منه اشارة  
الى وجه ضبط اقسام اللام في الاربعة ببيان مثال كل منها وتتميمه لورود الاعتراض الآتي بقوله ولا يخفى في تميز  
بعضها الا في تعريف الحقيقة اه كما سيأتي تفصيلا ودفع اعتراض وهو انه يعلم مما حقه الشر ان لام الجنس منقسم  
الى الاقسام الثلاثة اعني لام الجنس ولام العهد الذهني ولام الاستغراق فيلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره  
وهو باطل لان بين المتقسم والاقسام اتحاد من وجه ومغايرة من وجه اخر ففى تقسيم الشئ الى نفسه اتحاد محض  
والى غيره مغايرة محض فاصل الدفع ان المتقسم لام الجنس بمعنى لام الحقيقة مطلقا سواء كانت الافراد ملحوظة  
فيه او لا كما اشار اليه بقوله ان اسم الجنس المعرف باللام ان المتقسم لام الجنس بمعنى لام نفس الحقيقة من غير  
نظر الى الافراد كاللام الداخلة على المعارف كما اشار اليه بقوله من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من  
الافراد ان قوله من الافراد ان بيان ما قوله وهو تعريف الجنس والحقيقة ان اى وهو اللام الجنس الذى هو قسم  
من مطلق اللام الجنس المتقسم قوله ونحوه علم الجنس ان اى مثل ذلك تعريف الجنس علم الجنس فان المحذور  
الذهني والتعيين النوعي معتبر في كليهما والفرق بينهما ان علم الجنس يدل على حضور الماهية وتعيينها في الذهن  
بجوهره والمعرف بلام الجنس يدل عليه باللام قوله واما على حصة معينة منها ان اى من نفس الحقيقة عطف على  
قوله على نفس الحقيقة ان فالمدلول للفظ في العهد الخارجي نفس الفرد بقطع النظر عن الماهية قوله واحدا واثنين  
اى سواء كانت تلك الحصة واحدا واثنين او جماعة قوله وهو العهد الخارجي ان اى هذا القسم من المعرف  
باللام هو العهد الخارجي قوله ونحوه علم الشخص ان اى مثل ذلك المعرف باللام علم الشخص فان كل واحد منهما  
مشترك في كونه حصة معينة من الحقيقة والفرق بينهما كالفرق بين علم الجنس والمعرف بلام الجنس وقدمت  
فتذكر اللفظ المعرف باللام كثيرا ما يدل على المهودية الشخصية بخلاف علم الشخص قوله واما على حصة غير معينة منها



أي من نفس الحقيقة عطف على ما قبله قوله هو العبد الذي هي آه أي هذا القسم من المعرف باللام هو العبد الذي هي قوله  
 ومثله النكرة آه أي مثل ذلك المعرف باللام النكرة فان المراد بكل واحد منهما هو بعض غير معين من الحقيقة و  
 الفرق بينهما ان المعرف بلام العبد الذي هي موضوع للحقيقة المعلومة في الذهن والبعضية والفردية مستفادة من  
 القرينة كالدخول في قولك ادخل السوق بخلاف النكرة فانها موضوعة للبعض من الحقيقة فارادة البعض في  
 النكرة بنفس اللفظ وفي المعرف المذكور بالقرينة كما مر قوله واما على كل الافراد آه عطف على ما قبله أي المعرف  
 ما يطلق على كل الافراد من الحقيقة وهو اللام الاستغراق قوله ومثله كل مضاف الى نكرة آه أي مثل ذلك المعرف  
 باللام لفظ كل حال كونه مضافا الى نكرة فان المراد بكل واحد منهما كل فرد من افراد الحقيقة والفرق بينهما ان المعرف  
 بلام الاستغراق اشارة الى تعيين الحقيقة التي هي في ضمن جميع الافراد دون النكرة فقوله مضافا حال من لفظ  
 كل لانه فاعل في المعنى للنعل المعنوي أي يماثله كل مضاف الى نكرة وفائدة هذا التقييد احتراز عن لفظ كل المضاف  
 الى الفرد المعرف فانه يكون للاستغراق الاجزاء والافراد بخلاف لفظ كل المضاف الى الجمع المعرف فانه للاستغراق  
 ما اضيف اليه كالمضاف للمتكبر قوله ولا خفاء في تميز بعضهما عن بعض آه أي لا خفاء في تمييز بعض هذه الثمانية  
 عن بعض كما عرفت بهذا اشارة الى الاعتراض المجهول كما قال الله بقوله الا في تعريف الحقيقة آه أي لام الجنس  
 والحقيقة فان فيه خفاء وهذا الاعتراض ما اورده صاحب المفتاح حاصله ان لام الجنس والحقيقة لا يخلو اما ان يعتبر  
 بها الاشارة الى الماهية من حيث هي واما ان يعتبر بها الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها في الذهن  
 وكلاهما باطلان اما على الاول فيلزم الالتباس باسما الاجناس لانها تدل على الماهية من حيث هي بدون  
 الدلالة على البعضية والكلية واما على الثاني يلزم الالتباس بلام العبد الخارجي العلمي فان فيه اليقظة حضور  
 الذهن معتبر كما مر في قول الله وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن آه قوله من حيث هي أي آه  
 أي بدون التعيين والحضور في الذهن كلية وبعضية قوله لم يميز من اسماء آه جزاء ان أي لم يميز عن الاسماء الا  
 جناس المنكرة المصادر كما يظهر من المثال لا مطلق اسماء الاجناس قوله التي ليست فيه ماد دلالة آه صفة بمنزلة  
 التعليل قوله مخرجي وذكرى آه مثال لاسم الجنس المنكر الذي للدلالة فيه على البعضية والكلية قوله الرجعي  
 والذي ذكرى آه مثال لاسم الجنس المعرف بلام الحقيقة فاسم الجنس المنكر يدل على الماهية من حيث هي فان  
 المصادر كلها تدل على الماهية الكدائية فلو دخلت عليها لام الحقيقة التي اشير بها الى الماهية من حيث هي  
 مثل الرجعي والذي ذكرى لم يحصل الفرق بين اسم الجنس المنكر والمعرف بلام الحقيقة لكون معنى كل واحد منهما على هذا  
 واحداً قوله وان قصده الاشارة آه عطف على قصده الاول أي ان قصده بتعريف الحقيقة الاشارة الى الماهية  
 باعتبار حضور تلك الحقيقة في الذهن قوله لم يميز عن تعريف العهد آه جزاء ان الثاني أي لم يميز المعرف بلام الحقيقة



عن المعروف بلام العهد الخارجي العلم كما مر قوله وجوابه أنه حاصله باختبار الشق الثاني أي المحصور الذهنى معتبر فيه  
وبيان الفرق بين تعريف لأم العهد الخارجي العلم وبين تعريف الحقيقة وحاصل الفرق أن المثار إليه بلام  
الحقيقة هو نفس الحقيقة المعينة والمفهوم في الذهن والمثار إليه بلام العهد الخارجي العلم حصته من أفراد تلك الحقيقة  
وفرق بين نفس الحقيقة والحصته منها قوله في المفهوم الخارجي أنه أي في المعروف بلام العهد الخارجي العلم قوله بخلاف  
الحقيقة أنه أي بخلاف المعروف بلام الحقيقة قوله وهذا المعنى غير معتبر أنه أي المحصور الذهنى غير معتبر بهذه العبارة ليست  
من تامة الجواب المذكور لأنه جواب عن الشق الثاني وهذه العبارة تدل على اختيار الشق الأول بل الغرض من  
هذه العبارة دفع الاعتراضين الأول أما أن يكون المحصور الذهنى معتبراً في أسماء الاجناس المنكرات أو لا يكون  
معتبراً فعلى الأول لا يحصل الفرق بينهما وبين المعارف بلام الحقيقة وعلى الثاني يلزم أن يكون الخطاب بها  
خطاباً عاماً لا يعلمه المخاطب والاعتراض الثاني أنه لما كان المحصور الذهنى معتبراً في المعروف بلام الحقيقة وغير معتبر  
في أسماء الاجناس المنكرات فلا يصح دخول لأم الجنس عليها والزم اجتماع المتنافيين مع أنه يدخل عليها  
حاصل الجواب عن الأول أننا نختار الشق الثاني ولا نسلم لزوم ما ذكر لأن عدم اعتبار الشئ لا يلزم اعتبار عدمه  
حتى يلزم من عدم اعتبار المحصور الذهنى في أسماء الاجناس المنكرات اعتبار عدم المحصور الذهنى فيها وحاصل  
الجواب عن الاعتراض الثاني أن عدم اعتبار المحصور الذهنى في أسماء الاجناس المنكرات ليس باعتبار عدمه  
والمناقاة إنما هي بين اعتبار المحصور واعتبار عدمه لا غير وإلى الجوابين أشار الشارح بقوله وعدم اعتبار الشئ  
ليس باعتبار عدمه أنه قال وهو أنه بدأ شروع في تقسيم لأم الاستغراق إلى قسمين استغراق حقيقى وعرفى كما  
فصله المعهود فالواو في قوله وهو للاستيناف لا للعطف قوله أي الاستغراق أنه تعيين مرجع الغيبة عن الأ  
ستغراق من حيث هو لا في خصوص السند إليه فلا يرد أن المثال غير مطابق للممثل له فإن الغيب في المثال  
الأول مجرور والصاعغة في المثال معقول به لا مسند إليه قوله وهو أن يرد كل فرد مما يتناول اللفظ أنه أي من  
أفراد يتناولها اللفظ بهذا التعريف الاستغراق الحقيقى قوله بحسب اللفظة أنه أو بحسب الشرح أو اصطلاح الخاص  
أعم من أن يكون بحسب المعنى الحقيقى أو المجازى وإنما اقتصر الشرح على اللفظة لكونها الأصل قال نحو عالم  
الغيب والشهادة أنه مثال للاستغراق الحقيقى أي عالم كل فرد من أفراد الغيب والشهادة قوله أي كل  
غيب وشهادة أنه تطبيق المثال مع الممثل له يعني كل غائب غناو ش هـ لنا قوله وهو أن يرد كل فرد مما يتناول  
اللفظ أنه أي من أفراد يتناولها اللفظ بهذا التعريف الاستغراق العرفى قوله بحسب متقاهم العرف أنه أي بحسب  
يفهمه العرف العام قال جمع الأير الصاعغة أنه مثال الاستغراق العرفى يعني كل فرد من أفراد صاعغة بلده  
ومملكته الصاعغة جمع صائغ جمع تكسير بمعنى زركر وأصل صاعغة صوغته الكمال وكلمة فقلت الواو الفاعلة كرها



وانفتاح ما قبلها قال اى جمع صاغته بلبده او مملكته اه الغرض من هذا التفسير تطبيق المثال مع المثال له قوله لانه  
 المفهوم اه اى لان المذكور من الصاغته ما يفهم في العرف العام لا صاغته الدنيا لانه لا يمكن اجتماع صاغته الدنيا  
 عسرا بل عقلا ايفه قوله فالتكلم الصاغته جمع صاغته اه اعترض على المثال المذكور للاستغراق العرفي حاصله  
 ان هذا المثال غير مطابق للممثل له على مذهب الجمهور لان اللام الداخلة على اسم الفاعل والمنفعل عندهم  
 اسم موصول لا حرف تعريف والصاغته جمع صاغته اسم فاعل فتكون اللام الداخلة عليه موصوليا لا حرفيا و  
 كلامنا في اللام الحرفي لان لام الاستغراق قسم من اللام الحرفي فلا يصح المثال المذكور للاستغراق العرفي  
 عند الجمهور واما على مذهب المازني فالمثال المذكور صحيح لان عند اللام الداخلة على اسم الفاعل والمنفعل حرف  
 تعريف لكنه هو مذهب ضعيف وبناء الكلام على المذهب المرجوح لا يناسب وايفه بناء الكلام على مذهب واحد  
 على مقابلة الجمهور لا يناسب قوله قلت اه حاصل الجواب لان سلم مذهب الجمهور ان اللام الداخلة على اسم  
 الفاعل واسم المنفعل مطلقا اسم الموصول بل اللام الداخلة عليهما ان كانا بمعنى الحدوث تكون اسم موصول  
 عند غير المازني وحرف تعريف عنده واما اذا كانا بمعنى الدوام والنبوت فاللام الداخلة عليهما حرف تعريف  
 بالاتفاق والصانع من هذا القبيل قوله الخلاف اه اى الخلاف بين الجمهور والمازني قوله لانهم يقولون اه اى لان  
 الجمهور يقولون الغرض منه دليل للخلاف المذكور ودفع اعراض وهو انه ما السر في ان الخلاف فيما يكون بمعنى الحدوث  
 دون ما ليس بمعنى الحدوث حاصل الدفع ان ما يكون بمعنى الحدوث يمكن دخول اللام الموصول عليه لانه في المعنى  
 فعلا فتصور كونه جملة اذا كان بمعنى الحدوث اذ الحدوث معبر في الفعل حتى يجعل موصولا بخلاف ما اذا لم يكن بمعنى  
 الحدوث بل بمعنى الدوام والنبوت لانه مفرد موصورا ومعنى فلا يتصور فيه معنى الفعل فلا يكون موصولا قوله ولذا  
 يعمل اه اى للونه فعلا في صورة الاسم هذا دليل للكون اسم الفاعل فعلا في صورة اسم حين دخول اللام الاسمي عليه  
 فيكون الحدوث معبرا فيه حاصله لو لم يكن الحدوث معبرا فيه بل كان بمعنى الدوام والنبوت فلا يعمل اذا كان بمعنى  
 الماضي لان الماضي لا يدل على الدوام والنبوت بل يدل على الحدوث وان كان المضارع يدل عليه مع انه يعمل اذا  
 كان بمعنى الماضي فعلم ان الحدوث معبر فيه حين الاسمي عليه لان الاسم الفاعل المعروف باللام الاسمي لا يشترط  
 لعمله الزمان الحال والاستقبال لانه فعل في الحقيقة وانما اشترط العمل الزمان الحال والاستقبال اذ لم يكن معروفا باللام  
 الاسمي كما هو مبين في علم النحو كلمة ان وصلية قوله فهو كالصفة المشبهة لانها ايفه بمعنى الدوام والنبوت واللام  
 الداخلة عليها حرف تعريف اتفاقا فلذا على اسم فاعل بمعنى الدوام والنبوت حرف تعريف بالاتفاق قوله وكلام صاحب  
 الكشف اه تأييد للجواب المذكور قوله ليصح اه اى يظهر عن المذكور قوله في غير موضع اه اى في غير موضع واحد بل في  
 مواضع كثيرة قوله ولو سلم اه جواب ثان عن الاعتراض المذكور ليس حاصله لو سلم ان مذهب الجمهور ان اللام الداخلة

ويظهر من هذا ان الجمهور لا يفرق بين اللام الداخلة على اسم الفاعل والمنفعل وبين اللام الداخلة على اسم الموصول بل يفرق بين اللام الداخلة على اسم الفاعل والمنفعل وبين اللام الداخلة على اسم الموصول بل يفرق بين اللام الداخلة على اسم الفاعل والمنفعل وبين اللام الداخلة على اسم الموصول



عليه مطلق اسم موصول وان الخلاف بين المازني وغيره في اسم الفاعل واسم المفعول مطلقا وان اللام الداخلة على  
العصا نفع اسم موصول لاحرف تعريف فامثال المذكور صحيح لاحاجة لصحة بناءه على القول الضعيف وهو قول المازني  
لان مراد المصنف بتبسيم مطلق الاستغراق الى الحقيقي والعرفي سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول كاللام يأتي  
للاستغراق مثلهما قوله سواء كان بحرف التعريف او غيره آه بيان الاطلاق قوله والموصول البقية آه اي مثل اللام قوله يأتي  
للاستغراق آه لان الموصول كالمعرف باللام بمعنى لمعان اربعة والاصل فيه العهد والجنس كاللام قوله اكرم اي  
يأتونك آه مثال لكون صريح الموصول للاستغراق لان المراد كل فرد من الاثنين لك به دليل صحة الاستثناء  
الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه قطعاً وذلك يكون اذا كان المراد من لفظ الذين كل فرد قوله و  
افرب القاتلين آه مثال لكون اللام الموصول للاستغراق لان المراد كل فرد من افراد القاتلين به دليل  
صحة الاستثناء الذي كما مر قال والاستغراق المفرد آه هذه مسألة مستقلة لبيان الفرق بين استغراق  
المفرد وبين استغراق المشي والجمع ولما تعلق بما قبلها من بحث الاستغراق قوله سواء كان بحرف التعريف  
او غيره آه دفع اعتراض وهو ان المتبادر في الاستغراق بالاستغراق بحرف التعريف فلا يطابق الدليل بقوله دليل  
صحة لا رجال في الدار آه مع المدعى لان المذكور في الدليل استغراق بحرف النفي وهو ليس للتعريف حاصل الدفع  
ان المراد من الاستغراق عام سواء كان بحرف التعريف او غيره من لا النفي الجنس واللفظ كل فطابق الدليل مع  
المدعى قال اشمل آه حاصله ان اسم الجنس المفرد اذا دخلت عليه اداة الاستغراق كان شموله لافراد اثنين شمول  
المشي والجمع الداخل عليها اداة الاستغراق قوله من استغراق المشي والجمع آه بيان المفضل عليه لاشمول قوله لانه  
يتناول كل واحد واحد آه دليل لكون استغراق المفرد اشمل من استغراقها حاصله ان معنى الاستغراق شمول  
الحكم افراد مدلول اللفظ ومدلول صيغة التثنية اثنان وصيغة الجمع الجماعة كما ان مدلول صيغة المفرد الواحد فاستغراق  
المفرد يتناول كل واحد واحد من الافراد ولا يخرج فرد واحد منه بخلاف استغراق المشي فانه يتناول اثنين اثنين  
ولا ينافي خروج الواحد منه وكذا استغراق الجمع يتناول جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين ولو ضيق  
اذا قالت لا رجل في الدار فقد ثبت حقيقة الرجل باعتبار تحققها في فرد سواء كان الفرد مفرداً او من اجزاء المشي  
او من اجزاء الجمع واما اذا قلت لا رجلين او لا رجال في الدار فقد ثبت حقيقة الرجل باعتبار تحققها في اثنين اثنين  
في التثنية او ثلاثة ثلاثة في الجمع وهذا لا ينافي وجودها في فرد باعتبار المشي او فرد او فردين باعتبار الجمع فعلم ان  
استغراق المفرد يشمل كل واحد واحد من الافراد واستغراق المشي يشمل كل اثنين اثنين واستغراق الجمع كل  
جماعة جماعة قال به دليل صحة اد متعلق اشمل ودليل له كما مر تفصيله واقتصر في المثال بذكر الجمع دون ذكر التثنية  
لان الجمع يتضمن التثنية والتثنية لا يتضمن الجمع قال اذا كان فيها آه طرف الصوة قال دون لا رجل آه اي لا يصح



لارجل اذا كان في الدار رجل اورجلان لان قولك لارجل لنفي كل فرد من افراد حقيقة الرجل فوجود رجل اورجلين  
 في الدارين فيه كما اشار اليه الشرح بقوله فانه لا يصح اذ اى فان لارجل لا يصح اذا كان في الدار رجل اورجلان قوله  
 وانما اورد البيان بلا التي لنفي الجنس <sup>الغرض منه دفع اعتراض</sup> وهو ان المتناسب ايراد البيان والمثال بحرف التعريف  
 لان الكلام فيه في النكتة في ايراد البيان بلا التي لنفي الجنس حاصل الدفع ان لا التي لنفي الجنس نص في الاستغراق  
 بخلاف غيره فانه ظاهر في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق فنحو لارجل لا يصح ان يخرج منه فردا واحدا ونحو لارجلان  
 مع خصوصيته في الاستغراق اذا جاز ان يخرج عنه واحد او اثنين جاز في غيره من المجموع بالطريق الاول فينتج بذلك  
 ثبوت المدعى وهو ان استغراق المفرد اشمل من استغراق المشي والمجموع فالتفصيل كيف يكون نحو لارجلان نصا في  
 الاستغراق مع جواز خروج واحد او اثنين منه قلنا لارجلان نص في استغراق افراد مدلوله هي الجماعات ولا يخرج عنه  
 شئ منها وخروج الواحد او الاثنين لا يفزلان الاستغراق كما مر من حيث هو لاجل جميع افراد مدلول اللفظ والواحد او الاثنين  
 ليسا من افراد مدلول صيغة الجمع كما ان لارجل نص في استغراق افراد مدلول اللفظ والواحد او الاثنين لا يخرج عنها شئ منها  
 فالتفصيل لا خلاف في صحة لارجل في الدار الا يزيد ولا رجال فيها الا الزيدون فلا يكون شئ منها نصا في استغراق افراد  
 مدلوله لان افراد المدلول في الاول الاعاد وفي الثاني الجماعات وقد خرج بعض افراد كل منهما بالاستثناء قلنا لا  
 لا يوجب تخصيصا لان الاستثناء اخراج عن الحكم العارض له دون المدلول كما هو منه سبب الجمهور كانه قيل احكم بعدم وجود  
 رجل في الدار الا يزيد فانه لا احكم بعدم وجوده فيها فالتفصيل لا يعلم من المتن كون لا في المثالين المذكورين نصا في لا التي  
 لنفي الجنس اذ يجوز كونها في كلا الموضعين المشبهة بليس فيستفاد حينئذ من منطوقه ان المفرد المستغرق ظاهرا اشمل من  
 الجمع المستغرق ظاهرا ويعلم منه بطريق اللزوم اشتمالية المفرد المستغرق نصا على الجمع المستغرق ظاهرا وكذا يجوز ان يكون  
 لا الاول لنفي الجنس والثانية المشبهة بليس فمنطوقه يفيد ان المفرد المستغرق ظاهرا اشمل من الجمع المستغرق نصا ويلزم  
 من ذلك ان المفرد المستغرق نصا اشمل من الجمع المستغرق نصا وان المفرد المستغرق ظاهرا اشمل من الجمع المستغرق ظاهرا  
 قلنا ان الكلام في اشتمالية استغراق المفرد من استغراق المشي والمجموع وهو ظاهر في كون لا التي لنفي الجنس لا غيره اذ لا فرق  
 في مفهوم الاستغراق وانما الفرق بين ادوات الاستغراق وهو يكون على تقدير كون لا التي لنفي الجنس فاقال الشرح  
 لا اعتبار عليه وبهذا يفهم عن المتاح والايضاح وفوق كل ذي علم عليم والتدبر والنقل العظيم قوله وبيان ذلك ان  
 الغرض منه دليل لكون لا التي لنفي الجنس نصا في الاستغراق اى بيان كون لا التي لنفي الجنس نصا في الاستغراق وبيان  
 ان غيرها من ارادة الاستغراق لا يفيد المنصوص فيه اللمع كلمة من والفاء اشارة الى ان قولهم ان النكتة في النفي يفيد  
 العموم والاستغراق وفي الاثبات يفيد الخصوص وعدم الاستغراق قالون الكثرى لا كل الا بلا التي لنفي الجنس وكلمة من  
 فانها يفيد ان العموم نصا قطعاً قوله في سياق النفي آه المراد بالنفي بغير لا التي لنفي الجنس كما يظهر من المثال بقوله



ما جادني رجل بل رجلا ان حيث ذكر المثال بغير لاني الجنس قوله والهنى آه نحو لا تقرب احدا قوله والاستغناء آه نحو  
 التقرب احدا قوله الا عند قرينة آه على عدم الاستغناء نحو ما جاد رجل بل رجلا فان قوله بل رجلا يدل على  
 الاستغناء لان العطف بكلمة بل بعد النفي يفيد اثبات الحكم السابق قوله فانه جنيد آه اي حين وجود القرينة  
 قوله والنكرة في الايجاب عطف على قوله النكرة في سياق النفي آه قوله نحو مرة خير من جرادة آه اي كل فرد من افراد  
 المرة خير من جرادة قاله عمر في رد ما قاله كعب الاحبار فمرة نكرة مشبهة وقعت مبتدأ للاستغناء قوله قليلا في غيره آه عطف  
 على قوله كثيرا في المبتدأ آه اي وقد تستعمل النكرة في الاثبات مجازا قليلا في غيره اي في غير المبتدأ نحو علمت نفس ما قدمت  
 فنفس نكرة في الاثبات تفيد العموم مع انها فاعل علمت وهو غير المبتدأ قوله وفي المقامات آه اي مقامات الحريري اسم  
 كتاب في علم الادب قوله يا اهل ذا المعنى وقيمتم شرا آه تمامه ولا القيم بالقيمة ضاركة المعنى المنزل ووقيتم على صيغة  
 المجهول اي حفظتم والمعنى يا اهل ذا المنزل حفظكم الله من جميع الشرور فشر وقوع نكرة في الاثبات غير المبتدأ لانه مفعول  
 ووقيتم مع انه للعموم والاستغناء قوله واما اذا كانت النكرة مع من آه اي واما اذا كانت النكرة في سياق النفي والهنى  
 مع كلمة من سواء اكانت كلمة من ظاهرة او مقدرة فتفيد الاستغناء لهذا هذا القول مقابل لقوله ان النكرة في سياق  
 النفي لا يجوز ما جادني من رجل آه مثال للكون كلمة من ظاهرة في سياق النفي قوله نحو لا رجل في الدار آه مثال للكون كلمة  
 من مقدرة في سياق النفي اذا اصله لا من رجل في الدار والدليل على تقدير من كون اسم لامبنا اذا كان مفردا لتضمنه  
 معنى الحرف اعني من ثم حذف من للتخفيف مع بقاء معنى من وهو تأكيد استغناء النفي لجميع افراد الجنس المتضمن لمعنى  
 الحرف مبني خمسة عشر قوله فهو نفس في الاستغناء آه جواب اما فالضمير راجع الى النكرة وتذكره باعتبار الجزاء فتلك النكرة  
 نفس في الاستغناء لان لفظ من بعد النفي وضع لتأكيد النفي تفيد العموم والاستغناء قوله حتى لا يجوز ما من رجل ولا  
 رجل في الدار بل رجلا ان قوله بل رجلا يدل على عدم الاستغناء وقوله الاول ان يدل ان على الاستغناء  
 وبينهما مقامات قوله والى هذا اشار آه اي الى المذكور من قوله وبيان ذلك ان النكرة آه الى قوله بل رجلا اشار صاحب  
 الكشاف الغرض منه تأكيد ما قاله الشاعر قوله حيث قال ان قرأة آه بيان ما اشار صاحب الكشاف الى اشار صاحب  
 الكشاف في تفسير قوله نعم لا ريب فيه حيث قال ان قرأة آه قوله بالفتح لوجب الاستغناء آه فان البناء على الفتحة يدل  
 على تضمنه الكلمة من المفيدة للاستغناء بخلاف الرفع فانه لا يدل عليه يعني ان في قوله نعم لا ريب فيه قرأتان فقرة  
 النعم لوجب الاستغناء بناء على تقدير من بعد لاني الجنس ويفيد الاستغناء لانه تأكيد للنفي وقرأة الرفع وهو قرأة  
 الشعنا يجوز الاستغناء بناء على ان لا مشابهة بليس وهو لوجب نفي الفرد المبهم الذي هو مدلول النكرة واستثناءه  
 يجوز ان يكون باعتبار انتفاء الماهية فيفيد الاستغناء ويجوز ان يكون باعتبار ذلك الفرد فلا يفيد الاستغناء قوله  
 ولعائل ان يقول آه هذا اعتراض على قول المصنف والاستغناء المفرد اشمل آه حاصلة اعتراضه ان قبل التسليم وبعده اما قبل



التسليم لان سلم استغراق المفرد اشمل مطلقا لان رجل في لارجل في الدار يدل على الجنس والوحدة فربما يقصد بتفصيله نفي الجنس  
الوحدة فيكون عاما في استغراقه وربما يقصد به نفي الوحدة المقابلة للتعدد فلا يكون عاما لك رجال في لارجل في الدار  
يدل على الجنس والجمعية فربما يقصد به نفي الجنس والجمعية معا فلا يكون فرق بينهما وبين لارجل وربما يقصد به نفي الجمعية  
فيكون الجنس ثابتا على صفة الوحدة فلا يكون المفرد عاما واما بعد تسليم العموم في النكرة فلا نسلم عموم معنى المفرد لان  
الدليل لا يطابق المدعى وهو اشتمالية استغراق المفرد من غيره مطلقا سواء كان بحرف التعريف او غيره والدليل يدل على اشتمالية  
المفرد في النكرة النسبية خاصة لاني حرف التعريف لان فيه المفرد والجمع مساويان في الاستغراق فهذه المنع في الاصل منع  
لاستلزام الدليل للمدعى وستم بقوله فلا نسلم ذلك في المعرف باللام اه اي فلا نسلم ان استغراق المفرد اشمل من استغراق  
الجمع اه قوله بل الجمع المحلى انه اعترض عن عدم تسليم ذلك واثبات المساوات بينهما استغراقا كما قال الله ويشمل الافراد كلها  
مثل المفرد اه فان لام الجنس اذا دخلت على الجمع بطل منه معنى الجمعية فعصار حكمه حكم المفرد المعرف بلام الاستغراق  
فيكون كل منهما الشمول ففرد قوله كما ذكر ائمة الاصول اه تايد لما قبله بذكر اقوال الائمة قوله من هذا القبيل اه بيان  
ماي من الجمع المحلى فانه يشمل الافراد كلها قوله غيب السموات والارض اه اي غيب كل فرد من افراد السماء والارض  
قوله ادم الاسماء اه اي كل فرد من افراد الاسماء قوله واذ قلنا للملائكة اه اي لكل فرد من افراد الملائكة قوله سبحانه  
اه اي كل فرد من افراد المحدثين اه قوله وما هي من الظالمين بعبء اه اي كل فرد من افراد الظالمين قوله ظلموا للعالمين اه  
اي كل فرد من افراد العالمين قوله ولهذا صرح اه تايد اخر لما قبله بذكر المتأولين اي لاجل كون الجمع المحلى بلام الاستغراق  
مثل المفرد المعرف في الشمول مع المثالان المذكوران بلا خلاف لان القوم جمع بمعنى الرجال وكذا العلماء جمع وبها معرفان  
بلام الاستغراق فيشملان كل الافراد فيكون زيدا وزيدان داخلين فيهما ومن جزئياتها لان اللام الداخلة على الجمع  
ببطل معنى الجمعية ويستعمل في الجنس المطلق من غير اعتبار الجمعية فيكون زيد في المثال الاول وزيدان في المثال الثاني  
داخلين في القوم والعلماء ثم استثنى عنهما فصح الاستثناء المتصل فان المستثنى داخل في المستثنى منه بخلاف جادني كل جماعة  
من العلماء الا زيدا يردون الجمع المعرف باللام لان زيدا ليس من جزئيات جماعة لان الجماعة تطلق على ثلاثة وما فوقها  
وزيد يطلق على واحد فقط فلا يكون زيدا داخل في جماعة فلا يصح الاستثناء المتصل وان صح الاستثناء المنقطع فعلم من  
الامثلة الثلاثة المذكورة ان الجمع المعرف بغير الاستغراق مثل المفرد المعرف ثبت ما قال المعترض من المساواة في الاستغراق  
بين المفرد والجمع المعرفان باللام قوله فان قلل المفرد اه حاصله جواب عن الاعتراض المذكور على سبيل المعارضة  
على المساوات بين استغراق المفرد والجمع المعرفان واثبات التفوق بينهما بان الاستيعاب في الجمع للجموع وفي المفرد  
للاحاد فلا يكون استغراق الجمع مثل استغراق المفرد بل يكون استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع اذ معنى قولنا جاء  
في الرجال جادني كل جمع من الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين بخلاف استغراق المفرد فانه ينافي خروج الواحد



والاثنين فكيف يصح ما ذكره الاثني عشر من المساوات بينهما مع انه مخالف لمقتضى القياس قوله حتى ان معنى قولنا انه غاية لاستيعاب المفرد الجمع وعلته لهما اي لان معنى قولنا انه قوله من الحكم اه وهو الجملتي ههنا قوله قلنا لو سلم اه فيه اشارة الى جوابين احدهما عدم تسليم تفرقة المذكورة بين استيعاب المفرد والجمع اولاً وثانياً تسليم حاصله لا سلم اولاً لان الاستغراق في الجمع للجموع وفي المفرد لكل افراد بل هما سياتان لان اللام الداخلة على الجمع تبطل معنى الجمعية فيكون الاستغراق فيه مثل استغراق المفرد فيكونان سياتان فيه فلا يصح استغراق المفرد في الاثنين ان سلم ذلك فلا تسلم خروج الواحد والاثنين في الجمع دون المفرد لان الواحد مع الاثنين الاخرين من احاد الجمع وكذا الاثنين مع واحد اخر من احاد جمع من الجموع والمفروض ان كل جمع داخل في الحكم اي الجملتي كما في المثال المذكور فيكون الواحد والاثنان مع ضم الغير اليه داخلين فيه لانهما جمعان وان كان جميعهما اعتبارياً فالواحد والاثنان لو خرجا عن جمع دخل في جمع اخر اعتبارياً فنسبت المساوات بينهما قوله من الاحاد اه اي احاد الجمع قوله فان زعموا اه دفع اعتراض برده على الجواب التسليم المذكور بقوله فلا يمكن خروج الواحد والاثنين اليه اه حاصله بان تسلم ان الواحد مع الاثنين او بالعكس جمع لكن دخول كل جمع في الحكم انما يكون باعتبارين احدهما باعتبار ثبوت الحكم للجموع من حيث هو مجموع والثاني باعتبار ثبوت لكل فرد منه والواحد مع الاثنين وكذا الاثنان مع الواحد ثبوتاً باعتبار كل فرد فرد منه وزاعم استغراقه بين المفرد والجمع بقوله فلا يمكن خروج الواحد والاثنين اليه اه انما يقبل باعتبار الاول دون الثاني فيلزم عنده الا يصح جازي من الرجال باعتبار مجي فرد او فرد منه فلا ينافي خروج الواحد والاثنين من الجمع فيكون استغراق المفرد اشمل لشموله مثل هذا بخلاف استغراق الجمع فانه لا ينافي بخروج مثله حاصل الدفع ان ثبوت الحكم لكل جمع باعتبار الاول دون الثاني ممنوع لان ذلك عين محل التزاع بين الشرع وبين الممروء والساكني بان يقول الشرع ان الجمع بلام الاستغراق مثل استغراق المفرد الممروء والساكني على خلافه لان التزاع انما كان ان ثبوت الحكم باعتبار ثبوت المجموع ام ثبوت لكل فرد فرد منه ولا تسلم عدم صحة قولنا جازي جمع من الرجال باعتبار مجي الافراد اذ يبلغ لمرتبة الجمع بضم الافراد الاخرى قوله حتى يصح اه بالنسب غاية لثبوت الحكم للجمع باعتبار كل فرد يعني غايته للمنفرد لا للنسب اي غايته لقوله كل فرد لا لقوله دون كل فرد قوله فهو ممتنع اه جزاء لقوله فان زعموا اه اي الزعم المذكور ممنوع كما مر قوله فظهر بطلان اه لتوزيع على ما قبله وتأييد لا قال الشرع من المساوات بين الجمع والمفرد يعني لما ثبت الاستواء بين الجمع والمفرد في العموم فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح ان قوله في قوله نعم اه متعلق ذكر قوله انه ترك جمع العظم اه هذا ما ذكره صاحب المفتاح في تأييد استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع والمنشئ اي ان الله تعالى ترك جمع العظم مائلاً الى الافراد اه حاصله ترك في الآية جمع العظم لطلب شمول الوهم للعظام فرد افراداً وذلك لا يحصل بصيغة الجمع لصحة وهن المجموع لو هن البعض لان وهن المجموع عبارة عن زوال قوة المجموع ولو هن البعض يزول قوة المجموع ولا حاجة لصحة وهن المجموع وهن جميع الافراد بخلاف المفرد المعروف باللام اي وهن العظم لانه شامل



لكل العظام فرداً فثبت ان استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع الحاصل ان غرض ذكر يا عليه السلام بثبوت شمول  
 الوهم للجمع العظام فرداً فرداً وهذا يحصل بالمفرد المعروف دون الجمع المعروف فثبت ان استغراق المفرد اشمل من استغراق  
 الجمع والجواب عن جانب السكاكي ان مراده ليس ما قاله الله حتى يرد عليه ما اورده الله بل مراده انه لم يقل وبنت  
 العظام لئلا يتوهم انه من اسناد الفعل الى الجمع بطريق المجاز في الاسناد او في المسند على نمط قولهم فلان يركب  
 الخيل بنو فلان قتلوا زيداً فانه مجاز مشهور شائع قوله العظام اه مفعول الشمول فقوله فرداً فرداً حال عن العظام  
 قوله لعمري حصول اه متعلق بمحذوف اي ذالا يحصل بصيغة الجمع لعمري حصول اه كما اشار الله اليه في تفسير قول السكاكي  
 بقوله يعني استغناء الوهم اه قوله يعني يصح اسناد الوهم اه بيان حاصل ما قاله السكاكي وهو ان فيه اشارة الى مغايرة  
 قوله عن قول زكريا كاسياني قوله ولا يصح ذلك في المفرد اه اي لا يصح اسناد الوهم في المفرد عند حصول الوهم  
 لبعض من العظام دون كل فرد بل فيه يصح الاسناد عند حصول كل فرد فذلك لاننا لانسلم اه اي بطلان ما ذكره  
 صاحب المفتاح ثابت لاننا لانسلم اه هذا وجه بطلان ما ذكره صاحب المفتاح حاصله اننا لانسلم صحة وبنت العظام باعتبار  
 ومن البعض كما قال السكاكي الاستواء استغراق الجمع والمفرد كما قال الله فلا يصح تأييد السكاكي بالاستتمالية المفردة بهذه  
 الآية قول السكاكي في افراد العظم اه كلمة بل للاعراض والاضراب اي ليس الوجه في افراد العظم ما قال السكاكي بل الوجه في  
 افراد ما ذكره صاحب الكشاف الغرض منه دفع ما يتوهم من انه لا يبطل وجه ما قال السكاكي في افراد العظم في قوله نعم  
 وجه ترجيح افراد العظم على الجمع حاصل الدفع ان الوجه في اختيار الافراد على الجمع ما قال العلامة الزمخشري حاصله  
 ان الواحد يدل على الجنس فيكون المقصود ان هذا الجنس الذي هو القوى في الجسم عن العظم قد اصابه الوهم فيكون  
 اصابته الوهم الى باقى الجسم بطريق الاول فثبت ان الوهم في جميع الجسم موجود وهو المناسب لاظهار العجز والتفرع و  
 لو اورده صيغة الجمع لم يحصل ذلك المقصود بل يكون المقصود منها اني تخصيص البعض بالوهم لا بثبوت الوهم للجسد كله  
 فلا يظهر العجز الذي هو المقصود في هذا المقام لان ايراد الجمع يكون في مقابلة البعض فيكون ايراد صيغة الجمع لنزول شك  
 السامع في شمول الوهم واحاطة لكل الجسم كما في صورة ومن بعض العظام فعلى هذا لا يعلم حصول الوهم للعجز  
 القوى من الجسم بل يعلم حصوله في مقابلة بعض فلا يحصل العجز والتفرع كما هما المناسبان للمقام واليه ان السامع  
 بهما هو التردد والشك مستحيل منه فايراد صيغة الجمع لازالة الشك لا يصح قوله وقصده ان عطف على الواحد هو الدال ان  
 وهو ان قصده اه اي قصد ذكر يا عليه السلام فيه اشارة ان في الواحد معنى الوحدة والجنسية كليهما لكن المقصود بهما  
 ليست الوحدة بمعنى انه ومن عظم واحد دون عظيمين بل المقصود الجنس لان اللام للجنس لا للعدد لعدم تقدم ذكره والاباء  
 المقام قوله الى ان هذا الجنس الذي هو العمود ان اعنى العظم لانه جزء قوى في الجسد قوله قد اصابه الوهم اه جازان فكيف  
 لا يصيب ما عداه من الجسد مع عدم قوامه واشتداده بل تكون اصابته الوهم الى باقى الجسد بطريق الاول قوله ولو جمع اه



اى ولو جمع العظم فلا يحصل المقصود كما مر قوله يعنى لو قيل آه فى هذا التفسير تعريض للرد على تفسير البعض كما سيذكره الله  
 بقوله وتوهم بعضهم انه لامناقات بينهما آه قوله وصفت العظام آه هذا هو الجمع بينهما فى مقابلة المفرد اعنى العظم قوله  
 حتى كان آه غايته لقوله كان المعنى آه اى حتى كان وقع الشك من السمع ان الوهم مثلاً اصاب لجميع العظام ام لا  
 فادرد صيغة الجمع لرفع ذلك الشك انه اصاب لجميع العظام لان صيغة الجمع دالة على الشمول والاحاطة قوله لان القيد  
 فى الكلام آه هذا دليل لقوله كان المعنى ان الذى آه حاصله لو اورد صيغة الجمع كان المقصود نفي تخصيص بعض  
 العظام بالوهم ويكون المقصود ثبوت الوهم لكل العظام لان القيد فى الكلام وهو صيغة الجمع بينهما يكون ناظر الى  
 نفي مقابلة هو البعضية لان مقابل الكلية والشمول هو البعضية فيكون ذكر صيغة الجمع لنفي البعضية وهذا المراد غير مناسب  
 للمقام كما فصله الله ادبه القول دليل المحذوف يعنى ذكر هذا الكلام لرفع ذلك الشك لان القيد فى الكلام آه قوله ناظر  
 الى نفي ما يقابله آه اعنى البعضية لان مقابل الكلية والشمول كما هو مفاد الجمع انما هو البعضية مثلاً انما يقال جادى  
 القوم كلهم لمن يوتهم ان الجادى بعضهم لا كلهم فكذا ادبت العظام بصيغة الجمع فان قصد اصابته الوهم كل عظم انما  
 يكون اذا توهم ان الوهم لبعض العظام لا كلها وهذا لا يناسب المقام قوله وهذا المعنى غير مناسب للمقام آه اى  
 نفي وهم بعض العظام وارادة وهم كلها على تقدير صيغة الجمع غير مناسب للمقام اما لان المقصود بهما اظهار العجز والقرع  
 وهو يحصل فى الاول دون الثانى لان المقصود فى الاول ان هذا الجنس اعنى العظم لما اصابه الوهم مع قوته واشتداد  
 فكيف لم يصيب الوهم لما عده من الجرح مع ضعفه فثبت الوهم فى الجرح كله قصد اظهار العجز وهو المقصود والمقصود فى  
 الثانى ان الوهم اصاب لكل العظام دون البعض فقط فالمطلوب انما هو نفي تخصيص البعض بالوهم قصد الاثبات  
 الوهم للجسد كله حتى يظهر العجز الذى هو المقصود من هذا المقام واما لان السمع بينهما هو الله فلا يتصور منه الشك  
 لانه متعال عنه فثبت ان جمع العظام لا يناسب المقام بل المناسب الافراد قوله فهذا الكلام آه اى كلام صاحب الكشاف  
 التعريض منه تمهيد للرد على البعض اى على الزوزنى حيث قال لامناقات بين الكلامين كما صرح به الله بقوله وتوهم  
 بعضهم انه لامناقات آه واليف فيه تأييد لما قال الله من مساوات استغراق المفرد والجمع المعرفان باللام لا كما قال الله  
 والسكاكى قوله بحيث لا يخرج منه البعض آه كفى استغراق المفرد فثبت المساوات بين المفرد والجمع قوله باعتبار وهم  
 بعض العظام دون كل فرد آه فلا يكون استغراق الجمع مثل استغراق المفرد فلا يثبت المساوات بينهما قوله فالتسافى بين  
 الكلامين واضح آه اى التسافى بين كلام صاحب الكشاف وكلام صاحب المفتاح واضح كما عرفت آنفاً قوله وتوهم بعضهم  
 وهو الزوزنى فغرض التوهم اثبات عدم التسافى بين الكلامين وغرض الله من نقل قوله الرد عليه باثبات التسافى بين  
 الكلامين بقوله ومنشأ هذا التوهم آه فبنى توهم هذا البعض حمل لفظ كلها فى قول صاحب الكشاف على معنى مجموعها حيث  
 قال انه لم يوهن منه بعض عظامه ولكن كلها آه كما نقل الله فيكون معناه لو جمع لكان المقصود الى ان مجموع العظام من



حيث هو مجموع اصابه الوهن وان بعض العظام مالم يصبه الوهن بنا على ما مر من ان القيد في الكلام يكون ناظر الى  
نفي ما يقابل له والمقابل للكلام من حيث هو كل نفس كل فرد فيفيد انه لم يصب كل فرد وهذا بعينه معنى كلام صاحب المفتاح كما مر  
فتبت عدم المناقات كما قال ذلك البعض قوله بنا على ان مراد آه يعني عدم المناقات بينهما بناء على ان مراد صاحب  
الكشاف آه وان كان بينهما فرق باعتبار اخرو هو ان صاحب المفتاح حمل اللام في العظم على الاستغراق وصاحب الكشاف  
على الجنس كما يعلم من كلاميهما قوله ومنشأ هذا التوهم آه الغرض منه الرد على ذلك البعض صراحة بعد التمهيد له حاصل الرد  
ان هذا التوجيه كلام الغير بما لا يرضى قائله لان حاصل هذا التوجيه عدم افادة الجمع المعرف باللام تعلق الحكم بكل فرد  
بل على المجموع من حيث هو مجموع وهذا خلاف مذهب صاحب الكشاف بل جميع الائمة لا يقولون بذلك قوله ذلك  
آه اى كون قلته التدبر في كلام صاحب الكشاف منشأ هذا التوهم ثابت لان افادة الجمع المحلى آه قوله تعلق الحكم آه  
مفعول افادة قوله ما هو مقرر آه خزان قوله انه جمع آه مقولة قال اى جمع التدبر لفظ المحنين ليتناول الجمع كل محسن  
تناولا ظاهرا لاني صيغة الجمع من الاشارة الى العموم بخلاف المفرد فانه يحتمل الجنس اى ما بهيته المحسن ولو فرد فهو ليس  
صريحاً في تناول هذا الكلام صريح في ان الجمع المعرف يفيد تعلق الحكم بكل فرد قوله انه نكرة اى ان الله نكرة  
قوله على ما يريد شيئا من الظلم آه بناء على انه لعموم السلب لا السلب العموم لان النكرة في سياق النفي يفيد  
عموم السلب قوله لاحد من خلقه آه اى لعالم من العالمين فاقال صاحب الكشاف حاصل المعنى فهذا الكلام اليه  
يدل على تعلق الحكم في الجمع المعرف بكل فرد قوله اى ولا تخاصم عن خاص قط آه ففسر الجمع بالمفرد المنكر لا افادة العموم  
وتعلق الحكم بكل فرد لان النكرة في سياق النفي للعموم قوله انه جمع آه اى التدبر لفظ العالمين ليشمل كل جنس من  
العالم فهذا الكلام اليه يدل على عموم الجمع لكل فرد قوله مما سمي بالعالم آه اى مما اطلق عليه لفظ العالم من قبيل  
اطلاق الكل على الافراد لانه مشترك معنى كاطلاق الان على افراده لا لفظاً لا يتوهم من ظاهر قوله مما سمي بالعالم  
آه من قبيل اطلاق اللفظ على المعاني المتباينة التي لا يكون بينهما معنى مشترك كاطلاق لفظ العين على الشمس وغيرها  
من المعاني قوله يعني لو افرد آه اى صاحب الكشاف بتفسيره انه جمع ليشمل آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان التوهم  
المذكور في قوله نعم رب العالمين لا يتوقف على ايراد صيغة الجمع بل لو افرد العالم المعرف بلام الاستغراق يكون شاملاً  
اليه لكل جنس مما يطلق عليه هذا اللفظ من افراد ما سوى التدبر حاصل الدفع نعم يحصل الشمول على كلا التقديرين لكنه  
فرق بين الشمول من ايراد صيغة الجمع وبينه من ايراد صيغة المفرد فان الاول قطعي بخلاف الثاني وذلك لان العالم  
يطلق على مجموع ما سوى التدبر باعتبار الوضع لكن يعرف العالم يخص استعماله بهذا المعنى في هذا العالم المحسوس المشاهد  
لا لغيره من الحسوس فيكون هو المتبادر فتوهم ان يكون المراد بقوله رب العالم رب هذا العالم المحسوس المشاهد بان يكون  
اللام للعهد لا للاستغراق بخلاف ما اذا جمع اى العالمين لانه يفيد الشمول قطعاً لانه يكون محله على المجموع بطلان الجمعية



بالام الداخلة عليه فيكون مستعملاً في كل جنس بطريق القطع قوله ولا يخفى عليك أنه غرضنا من نقل قول قيل الرد عليه بقوله وذلك لأنه إذا لم يكن الجمع أه دأماً فاض على من استشهد بقول صاحب الكشف على ان استغراق الجمع المعرف مثل استغراق المفرد المعرف فحاصل ما قال صاحب قيل ان المستشهد بقوله لاوقوف على مراد صاحب الكشف فان مقصوده بقوله انه جمع يشمل كل جنس مما سمي بالعالم انه ان استغراق المفرد ان كان اشتمل على استغراق الجمع الا ان العدول هنا عن ايراد صيغة المفرد الى الجمع للتبيين على ان العالم اجناس مختلفة لان المعاني المختلفة من حيث اشتراكها في مفهوم اسم يقتضي ان يعبر عنها بلفظ واحد أي الجمع ومن حيث اختلافها يقتضي ان يعبر عنها بلفظ على حدة أي المفرد فوعى الجسبان ايراد صيغة الجمع فانها لفظ واحدة صورة والفاظ متعددة معني مختلفة فيهم من صيغة الجمع استغراق الاجناس والاحاطة بها كما ان صيغة المفرد يفهم منها الاتحاد والاحاطة بها بالاجناس فلا يصح الاستشهاد بقول صاحب الكشف ولا يثبت استغراق الجمع المعرف في الافراد مثل استغراق المفرد المعرف فلا يصح الرد على المتوهم بانه لامناطات بينهما كما مر بقول صاحب الكشف المذكور قوله ان مراده أه أي مراد صاحب الكشف في تغيير قوله نعم رب العالمين انه جمع يشمل كل جنس مما سمي بالعالم أه كما مر آنفاً قوله وان كان اشتمل أه كلمة ان وصاية قوله قصد مرادنا أه أي بقوله نعم المذكور بايراد صيغة الجمع معني آخر قوله هو التبيين أه أي المعنى الآخر التبيين قوله لان المفرد يفيد شمول الاتحاد أه يعني ان العالم بانفرد موضوع ما لعلم به الصانع أي به المفهوم سواء كان هو في الواقع جنساً واحداً او اجناساً مختلفة فاذا ذكر العالم وعرف بلام الاستغراق يفيد شمول جميع افراد ذلك المفهوم من قبيل ايراد الجنس في ضمن جميع افراد من غير دلالة على انها افراد اجناس مختلفة او افراد جنس واحد بخلاف ما اذا جمع فانه يدل على انها افراد اجناس مختلفة قوله وذلك لأنه أه أي فساد ما قيل ثابت لأنه إذا لم يكن الجمع أه الغرض منه رد على قول ما قيل وبیان فساد حاصله ان صاحب قيل يدعي ان استغراق المفرد اشتمل على استغراق الجمع كما يفهم من قوله ان المفرد وان كان اشتمل أه ان استغراق المفرد از يد من استغراق الجمع ولا يكون الجمع مفيداً لعلق الحكم بكل ما سمي بمفرد فاذالم يكن الجمع مفيداً لعلق الحكم بكل ما سمي بمفرد فأنف يكون استغراق المفرد اشتمل على استغراق الجمع لان الاشتمالية باعتبار انه يدخل فيه كل ما سمي بالعالم هو الاجناس المختلفة لان تناول الجمع كل الاجناس مما سمي بالعالم فرع تناوله كل ما سمي بالعالم أي المفرد لان الشمولية باعتبار دخول كل ما سمي بالعالم وهو الاجناس قوله لعلق الحكم أه مفعول مفيداً قوله كيف يكون أه جزاء اذا وكيف للاستغناء عن الانكار أي قوله وهل هذا الا تهافت أه أي ليس القول بان استغراق المفرد اشتمل على استغراق الجمع كما صدر عن هذا القائل المذكور مع قوله بان الجمع يفيد شمول الاجناس الا تدفع وتساقط كما عرفت آنفاً قوله وايضاً لا دلالة أه هذا رد آخر على قول قيل المذكور حاصله ان ما قال صاحب قيل توجيهه بالابرص قائله لان هذا لا يفهم من كلام صاحب الكشف لان قوله يشمل كل جنس مما سمي به العالم أه يدل صراحة على ان المستغنى على الجمعية انما هو شمول الافراد مما سمي بالعالم لان

ما خلاف الجمع فانه يجوز ان يفرق بين واحد وثنان فكيف يكون الشمولية في الجمع على الاجناس



مقتضى الجمع شمول ما شمل بالمفرد سواء كان اجناساً اولاً لا لانه على الاجناس المختلفة لا يها لست مقتضى الجمع فلو كان مراد  
 صاحب الكشاف ما قال هذا القائل لقال صاحب الكشاف ليدل على ان ماسمى بالعالم اجناس مختلفة بدل قوله شمول  
 كل جنس ماسمى بالعالم قوله على هذا المعنى اذ اى اية العالم اجناساً مختلفة قوله وكذا قيل ان عطف ما قيل ان  
 السابق وانما كان الالبته فياين المعنى وكذا لا يخفى فساد ما قيل غرض الشرح من اقول هذا القول الرد على ما قيل ان  
 اخر بقوله وذلك لان هذه التفرقة اذ وانما غرض صاحب قيل فاعترض فيه على من استشهد بقول صاحب الكشاف  
 على ان استغراق الجمع المعرف مثل استغراق المفرد المعرف بانه لا يصح حاصل ما قال قائل ان معنى قوله صاحب  
 يشمل كل جنس ماسمى بالعالم اذ كل جنس مخالف للآخر في الماهية ولا شك في دلالة الجمع على هذا المعنى واما  
 المفرد فان العالمين جمع عالم المنكر الذي مدلوله جنس من الاجناس فيتناول كل جنس بخلاف العالم المعرف باللائحة  
 فان مدلوله جنس واحد فعند دخول اللام غايه يستغرق افراد ذلك الجنس فقط فيتناول الافراد المتفقة فلا يدل  
 قول صاحب الكشاف على استغراق الجمع بالمفرد بل يدل على شمول الجمع على اجناس مختلفة فلا يصح الرد  
 على المتعصب بانه الامتافات بينهما كما قال الشرح فيما قبل قوله ما ييات مختلفه اذ اى اجناس مختلفة قوله بخلاف العظام  
 اذ دفع اعتراض وهو انه لما كان الجمع للدلالة على الاجناس المختلفة كما في العالمين عند ذلك القائل المذكور فالجواب  
 ان يجمع العظام في قوله نعم رب انى ومن العظم من للدلالة على اجناس العظام المختلفة ليكون ادل على المقصود  
 وهو العجز والتفرع حاصل الدفع ان جمع العظم لا يكون للدلالة على الاجناس المختلفة اذ العظام ليست باجناس مختلفة  
 حتى يشترطها بالجمع بل المفرد هو الاصل فلذا افرد دلالة المعدول عن العظم الى العظام قوله وذلك لان هذه التفرقة  
 اى فاما قيل فثبت لان هذه التفرقة اى التفرقة بين ما كان ما ييات مختلفة فجمع وبين غيره فغيره وان كان له افراد  
 لما ييد بها عقل ولا نقل الغرض منه رد على ذلك البعض كما قال الشرح لما ييد بها عقل ولا نقل اما العقل فلان الجمع  
 كما يتناول الماهيات المختلفة كذا المفرد يتناول الماهيات المختلفة كاشي الممكن والموجود بل يتناول المفرد اظهر لان تناول  
 الجمع انما هو باعتبار تناول المفرد والفرق المذكور تعسف واما النقل فلان هذا الفرق لم يشغل احد من فرسان اللغة فالوجه  
 في ايراد العظم مفرداً وادوارد العالمين جميعاً ما فيه الشرح من كلام صاحب الكشاف فتشكر قوله وبالجملة فالقول ان الغرض منه  
 بيان خلاصة الرد على المصداق صاحب المفتاح القائلين على ان استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع حاصله  
 بعد اتفاق الايتمه بافادة الجمع الحكم لكل واحد من الافراد لا اعتداد الكلام السكاكى والمصداق لان الاستدلال بهما اهم  
 احق منهما اذ مخالفة الفردين من جمهور الايتمه لا اعتداد بهما فلا يصح القول ان الجمع مطلقاً لا يقتضى الاستصحاب والمفرد  
 يقتضيه قوله ارفض جميع ذلك اذ اى اشرك جميع ما قالت الايتمه من المساوات بين استغراق الجمع والمفرد قوله نعم فرق ان  
 بيان لنشأ غلط صاحب المفتاح والمصداق في اشباه الاستغراق المذكور وعدمه قوله في تعريف بلام الجنس اذ قيد لكل واحد من المفرد



والجمع اى المفرد المعرف بلام الجنس والجمع المعرف بلام الجنس والمراد بلام الجنس لام الاستغراق لانه داخل فيه وفرد منه والكلام فيه لاني لام الجنس حقيقة كما مر في اصل الفرق الذي قال الله بعد نفى فرق السكالي والمعه ان المفرد المستغرق يراد به كل افراد الجنس عند عدم دليل التخصيص وعند الدليل على تخصيصه يجوز تخصيصه الى الفرد الواحد بان يخصه حتى يمتد تحتها فرد واحد كما في قوله نعم اني اخاف ان يأكله الذئب لان الاكل قرينة على ان المراد منه الواحد واما الجمع المستغرق فيراد به جميع الجنس عند عدم الدليل على تخصيصه وعند الدليل على تخصيصه يجوز تخصيصه الى ثلاثة الافراد على الاصح او الى الاثنين عند البعض على اختلاف الراين ولا يجوز تخصيصه الى الفرد الواحد لان هذا نسخه لا تخصيصه لانه ازالة العموم الذي هو اصل الجمع فلا بد في ابتداء اصل المعنى وهو في المفرد الجنس مع الوحدة وهو متحقق في الفرد الواحد وفي الجمع الجنس مع الجمعية وهو متحقق في ثلاثة افراد واثنين لانها اقل الجمع على اختلاف الراين فخلاصة انه لا فرق بينهما في جانب الكثرة لكن فرق بينهما في جانب القلة كما عرفت واما في جانب الكثرة فيراد بكل واحد منهما الجنس اى ان يحاط به اى لا يمتد من افراد خارجة عنه قوله وان يراد به بعضه الى الواحد منه والمراد من الارادة هنا وكذا في قوله فيما بعد وان يراد به بعضه لاني الواحد آة التخصيص لان اللفظ المستعمل في المفرد في الفرد وفي الجمع في الاثنين او الثلاثة فما فوقها استعمال حقيقى لان الكلام فيه بدليل قول الله فيما بعد فحق قولهم فلان يركب الخيل آة وهذا هو الحق وعليه اشر ائمتنا الاصوليين ان العام المخصوص منه البعض حقيقة في جميع الافراد والتخصيص انما هو اخرج من الحكم لامن تناول اللفظى قوله كما في قوله نعم ان يأكله الذئب آة انما جعل هذا الكلام للاستغراق دون العهد كما هو المشهور لان المراد بعض الذئب دون الواحد الذئبى فالذئب مفرد مستغرق يخص البعض منه او هذا تمثيل لارادة التخصيص الى واحد لاللام الاستغراق لان اللام فيه للعهد الذئبى قوله لان وزانه آة اى شأن الجمع وحاله بدليل لارادة تخصيص المفرد الى الواحد وارادة تخصيص الجمع الى ثلاثة او اثنين لاني الواحد حاصله ان شأن الجمع في تناول الجمعية في الجنس شأن المفرد في تناول الجنسية يعنى كما ان المفرد المعرف شامل لما يتحقق فيه الجنس كك الجمع المعرف يتناول الجنس مع كونه معروضا للجمعية فيجوز تخصيص المفرد المعرف الى الواحد والجنس كما انه متحقق في كل الافراد كك هو متحقق في البعض الى الواحد والجمعية انما هو متحقق في جملة الجنس اى كل افراد الى الثلاثة او الاثنين لاني وحدانه فلا يجوز تخصيصه الى الواحد يعنى ان وزاينة الجمع في تناول الجنس مع وصف الجمعية ولا جمعية فيما دون الثلاثة او الاثنين فلا يجوز تخصيصه الى الواحد وزاينة المفرد في تناول الجنسية فقط بدون وصف الجمعية وهو متحقق في الواحد فيجوز تخصيصه الى الواحد قوله وزان المفرد آة خبر ان قوله الجمعية آة مبتدأ خبره قوله في جملة الجنس آة بد امر لوط لقوله في تناول الجمعية في الجنس يعنى ان الجمعية يتحقق في جميع افراد الجنس الى الثلاثة او الاثنين لاني واحد قوله فحق قولهم فلان يركب الخيل آة الغرض منه دفع اعتراض وهو انه علم من الفرق المذكور ان الجمع المعرف بلام الجنس والاستغراق اذا كان على حقيقة لا يجوز تخصيصه الى الواحد منه لما فاته الجمعية فهذا منقوض بمثل قولهم فلان يركب الخيل مما عني بالجمع الواحد كما في قوله نعم لا يحل لك النساء من بعد فان



معناه واحدة منهن وكذا قوله لا يتزوج النساء تحت بتزوج واحدة منهن كما صرح الايتمه حاصل الدفع بوجهين الاول ان الكلام في الجمع الذي لا ينسلخ منه معنى الجمعية وهو نافذ السليح وبطل معنى الجمعية فصار مجازاً في الجنس فقط كما صرح به ائتمه الاصول حيث قالوا انه مالم يكن في تلك الامثلة معهود ولم يكن للاستغراق فائدة اذ لا يركب كل خيل ولا يمكن تزوج كل امرأة فجميعها لغو وانما بطل معنى الجمع وهو معنى الاكراه في غير ذلك من حيث عدل على معنى الجمعية لان الجنس يدل على الكثرة ايضاً بخلاف الجمع لانه لا يدل على معنى الجنس لانه يدل على القلة ايضاً والجمع لا يدل عليها بل على الكثرة فقط والوجه الثاني ان الاستاد في المثال المذكور نحوه اسناد مجازي كما يفهم من تشبيهه بقولهم بنو فلان قتلوا زيداً فانما المشهور انه من مثله المجاز في الاسناد فليس الجمع المعروف بلام الجنس بهما معني به الواحد حتى يرد به نقضاً على الفرق المذكور بل يريد بالجمع المعروف بلام الجنس جميع الجنس الا ان ماحقه ان يوقع على شئ او يقع على غير كمال المثال المذكور في الشرح فان حتى الركوب ان يوقع على واحد من الجنس حقيقة اوقع على جميع الجنس مجازاً وهكذا في قوله لا يتزوج النساء فان فيه ايضاً القناع على غير ماحقه ان يوقع عليه وهو الواحد وكذا في قوله لا يحل لك النساء فان فيه ايضاً نسبة الحل الى غير ما هو له وهو الواحد لان المقصود بنفي الحل انما هي الواحدة من الجنس اذ ينفي الحل فيها ينفي الحل في الجميع فكانت الواحدة هي الفاعل الحقيقي والمسند اليه حقيقة فاسناد الحل الى الجمع مجازي فتقوله مثل قولهم بنو فلان آه شبهه به لا شهاده في كونه مجازاً قوله فالتقت آه بذه معارضة من جانب الكافي وعلى ان شمول المفرد ازيد من شمول الجمع عند صاحب الكشاف ايضاً كما في تفسيره قول ابن العباس رغب في الكتاب والكتب فلا يصح استشهاده بالشئ بقول صاحب الكشاف في مساواتها حاصله ان ابن العباس رغب قال في نعم كل آمن بالعدد ولا يكتبه وكتابه يدل كنه ان الكتاب اكثر من الكتب وبين وجه صاحب الكشاف ان الكتاب مفرد معروف بلام الجنس فهو يشمل جميع افراده ولا يخرج شئ منه بخلاف الكتب لانه جمع معروف بلام الجنس فلا يشمل الا المجموع فخرج عنه الواحد والاثنان فعلم من هذا التفصيل ان شمول المفرد ازيد من شمول الجمع عند صاحب الكشاف ايضاً فلا يصح استدلال الشئ بقوله قوله بانه اذا اريد بالواحد الجنس آه بخلاف ما اذا اريد به الوحدة دون الجنس لانه يخرج الباقي لان الوحدة الموجودة في فرد لا يشمل باقي الافراد قوله والجنسية قائمة في وحدان الجنس آه جمع واحد اي افراد الجنس قوله من المجموع آه بيان ما لا الواحد والاثنان لانه ليس فيها معنى الجمعية لانه ثلاثة فافوقها قوله قلت آه حاصل الجواب ان هذا القول من صاحب الكشاف ليس مبني على مذهبه والالزم التناقض في كلامه لانه مصرح بخلافه في كثير من المواضع كما مر بل هو مبني على زعم البعض لانه موجه لكلام ابن العباس ويكفي للسوابة اذن احتمال الصحيح واما ابتداء قول ابن العباس رضي الله عنه على مذهب غير الجمهور فمما لفته مذهب صاحب الكشاف فليس فيه بعد لان كثيراً من القراءات المتواترة يكون على خلاف جمهور النحاة وللتناس فيها يعشقون مناسب قوله هذا الكلام انه اي التحقيق المذكور في الكتاب والكتب من صاحب الكشاف قوله من ان الجمع المعروف آه بيان ما قوله اوردته توجيهها آه اي اورد



صاحب الاختلاف، وذلك، التسمية بـ "فلا" ابن العباس رضي الله عنه في جواب من جانب السكاكي رحمه الله ومسلم  
 هذا ليس مذهب صاحب الاختلاف لكن جعلنا شأنا قول ابن العباس رضي الله عنه من قوله من أقوى الحجج لانه جبر الامتياز ليس  
 المجهدين والمفسرين في قول الاقوية واليه في الجمع شيان وصف الجمعية والجنسية فاذا اعتبر الاول يزيد احاطة الجمع  
 دون الواحد انما خرج الواحد لا ينافيه واذا اعتبر الثاني زيد الجمع والوحدان معا فينا في اخراج الواحد في الآية  
 المذكورة عند صاحب الاختلاف اعتبر الثاني بخلاف المفرد لان فيه الجنسية دون الجمعية فينا في خروج الواحد فيكون المفرد  
 اشتمل من الجمع فصح كلام السكاكي رحمه الله وايضا الجمع المعرف بلام الجنس اذ بطل منه معنى الجمعية فهو المفرد فاستفراق  
 المفرد باعتبار المعنى لا الاستفراق الجمع فيكون مساويا لاستفراق المفرد في الشمول على رأي السكاكي رحمه الله وايضا فلا نقض  
 عليه ما قوله وانما اطنت الكلام اه اي طوكت الكلام اي البحث في تحقيق شمول المفرد والجمع الغرض منه بيان العذر في تطويل  
 هذا البحث قوله من مسارج الاظهاره جمع مسرج بمعنى المرعى جاي جريدن الاظهاره جمع النظر وهو الفكر الصحيح قوله ومطارج  
 الافكاره جمع مطارج بمعنى المرعى جاي افتادن الافكار جمع فكر وهو النظر بمعنى واحد قوله وكذا في قوله كم خبرية  
 مفعول مقدم لزمت وفاعله اقدمهم والنزل عدم الاستفراق في موضع اي الموضع الذي يترلق فيه والاقدام جمع قدم  
 قوله وكلت اه اي تجزيت وقطعت قوله دون الوصول اه اي غير الوصول الى الحق انها مهم جمع فهم ضمير الجمع في الاقدام  
 والاقسام لا فاضل قوله ولما كان بهنا اه اي في قوله واستفراق المفرد اشتمل اه قوله مظنة الاعتراض اه المظنة اسم ظرف  
 من الظن اي موضع ظن الاعتراض اي موضع اعتراض مطلقون الغرض من قوله ولما كان بهنا اه توطئة وتهدئة لقوله  
 ولاتناني بين الاستفراق وافراد الاسم اه بيان فائدة هذا المتن وربطه لما قبله وهو دفع اعتراض يرد على قوله و  
 استفراق المفرد اشتمل اه حاصل الاعتراض ان ادخال اداة الاستفراق على اسم الجنس المفرد لا يصح لان الاسم  
 المفرد المكون في مقابلة التثنية والجمع يدل بافراده على وحدة معناه والداخل عليه اداة استفراق يدل على تعدد معناه  
 ومن المحال ان يكون الشئ الواحد واحدا ومتعددا في حالة واحدة فبطل كون المفرد مستفراقا فضلا عن ان يكون  
 استفراقه اشتمل من استفراق الجمع قوله افراد الاسم اه بصيغة المصدر من باب الافعال قوله فليفت بجمعان اه الا  
 ستفهام لانكار والتعجب اي لا يجمع الوحدة والتعدد في حالة واحدة قوله اشار الى جوابه بقوله ولاتناني اه اجاب  
 المصنف بجوابين الاول تسلي يعني سلمنا ان الوحدة تنافي التعدد والثاني منفي يعني لا نسلم بينهما تناف و كان الحق  
 ان يقدم الثاني على الاول وانما قدمه اشارة الى فضله على الثاني فحصل الجواب الاول اننا سلمنا المناقات بينهما  
 لكن حرف الاستفراق المفيد للتعدد في المفرد انما تدخل عليه بعد تجرده عن الوحدة فيكون المفرد صالحا للتعدد والوحدة  
 فيكون بمنزلة الجنس القابل لها كما ان علامة الجمع في نحو مسلمين مثلا انما تلحقه بعد تجرده عنها وبهذا الجواب ينبغي على ان  
 مدلول المفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم امراضه وهو الظاهر لانه في مقابلة الشئ والجمع فكما يعبر فيها ان امراضها



لك يعتبر في المفرد ان لا يكون امرا اخر معه لكن فيما نحن نتحدث عن ذلك المعنى فان قيل فعلى هذا لا يصح استثناء المفرد و  
 المشتق عن الجمع لكونها مقابلا له قلنا بان صحة استثنائهما من ثبوت استعمال الجمع بمعنى الجنس المطلق عن اعتبار الجمعية  
 دون المفرد قال لان الحرف اه دليل عدم التنافي بينهما قوله الدال على الاستغراق اه باعتبار القرينة الخارجية قوله الحرف  
 النقي والتعريف اه مثال حرف الدال على الاستغراق فذكر الحرف تغليب لان تنافي لا يختص بالمعروف باللام بل يجوز  
 في الموصول والمضاف اليه كما مر قوله اى على الاسم المفرد اه تعيين مرجع الضمير المجرد قوله حال كونه اه فيه اشارة الى  
 نصب مجرد بانه حال عن ضمير عليه قوله عن الدلالة اه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المفرد اما موضوع للمفرد المنفرد والما  
 بمرته على اختلاف الراي بين وعلى كل تقدير لا يستصوّر تجرده عن معنى الوحدة لان اللفظ لا مجرد عن معناه حاصل الدفع  
 ان معنى تجرده عن معنى الوحدة في الدلالة عليه لاقى الارادة ولا استحالة فيه عند قيام القرينة على تعيين المراد فيكون  
 معنى مجردا عن الدلالة مجردا عن اعتبار الدلالة ولا يلزم من عدم اعتبار الدلالة عليه الحكمون بقوله كما انه مجرد عن الدلالة  
 على التعدد اه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المتبادر من كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كونه بشرط التعدد فيكون  
 متقيدا بالتعدد فدخل حرف الاستغراق عليه بلا فائدة حاصل الدفع ثمي مرتبة لا بشرط شئ اعني ان يكون واحدا  
 او متعددا فيكون لدخول حرفه فائدة بالنظر الى الوحدة قوله وانما امتنع حينئذ اه اى حين تجرده عن المعنى الوحدة الغرض منه  
 دفع الاعتراض وهو انه لما مجرد عن معنى الوحدة بعد دخول لام الاستغراق وصار متعددا ينبغي ان لا يمتنع وصفه مطردا بالجمع  
 فيجوز ان يقال الرجل الطوال كما يجوز الرجال الطوال والنقول عن النحاة امتناعه حاصل الدفع ان اللانع من توصيفه بصفة الجمع  
 انما هو امر لفظي لا معنوي اعني المحافظة على تشاكل اللفظ بين الصفة والموصوف في الافراد والجمع وان كان ذلك التو  
 صيف باعتبار المعنى جائزا بخلاف التوجيه الثاني لان المانع فيه امر معنوي وهو كون كل فرد من الرجل مثلا موصوف  
 بصفة الطوال وانما قلنا مطردا لتلايد بقولهم اهلك الناس الديار الصفر والدرهم البيض حيث وصف فيه المفرد  
 المستغرق بالجمع نظرا الى تعدد المعنى لكنه غير مطرد عند النحاة واما توصيف اسماء المجموع كالقوم والريط مطردا بالجمع فلان  
 جميعتها وتعددها باعتبار الصيغة لا باعتبار الادة فيجوز توصيفها بالجمع مطردا قال ولانه اه عطف على قوله لان الحرف  
 اه جواب ثانى متعلق عن الاعتراض المذكور حاصله لان السلم التنافي بين افراد الاسم واستغراقه لان استغراق المفرد المعروف  
 بمعنى الكل الافرادى اى كل فرد مع قطع النظر عن ان يكون معه اخر وكل فرد موصوف بالوحدة بمعنى عدم اعتبار اجتماع  
 امرا اخر معه وبهذا لا ينافي الوحدة بالتصاف كل فرد بالوحدة اذ كل فرد لم يعتبر فيه ضم شئ اخر معه لا بمعنى الكل المجموعى اى  
 كل فرد بشرط اجتماع مع فرد اخر حتى يكون منافيا لا اعتبار امرا اخر معه وهذا الجواب مبنى على ان مدلول المفرد الوحدة بمعنى عدم  
 اعتبار امرا اخر معه لا اعتبار عدم امرا اخر معه وهو غلاشى التشبيه والجمع كافى الجواب الاول لان الوحدة في الجواب الثانى بمقابلته  
 الكل المجموعى لاني متباعدة التشبيه والجمع كافى الجواب الاول وقد يجاب عن اصل الاعتراض ان هذا الاعتراض انما يرد اذا كان



الاسم الجنس المفرد موضوعا للفرد المنتزعا على القول بأنه موضوع للماهية من حيث هي هي فلا يرد الاعتراض أصلا لأنه لا  
 تنافي بين الماهية والتعدد لأنها كما تحقق في ضمن فرد واحد تتحقق في ضمن الأفراد والجماعة قوله أي المفرد الداخل أنه تعين مرجع  
 الضمير قال وللهذا أي لا جمل كونه المفرد المعرف بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد امتنع وصف المفرد المعرف بصفة الجمع مطردا وكثير  
 الاستعمال لعدم المطابقة لنظام معنى قوله عند الجمهور أي جمهور النحاة الغرض منه دفع اعتراض وهو أنه لا نسلم امتناع وصفه بصفة  
 الجمع لأنه عند الاختش جائز كما في قولهم اهلك الناس الدينار الصفرة الدرهم الأبيض حاصل الدفع أن ما قال المصنف ومن  
 على مذهب جمهور النحاة لا على مذهب الاختش وعندهم لا يجوز لعدم المطابقة بين الموصوف والصفة لأن المفرد المستغرق بمعنى  
 كل فرد لا مجموع الأفراد والجمع يدل على مجموع الأفراد لا كل فرد وإنما جاز الاختش نظرا إلى تعدد المعنى لأن المفرد المستغرق  
 يدل على كل فرد معين مثل الدينار الصفرة الدرهم الأبيض وعند الجمهور هذا محمول على البدلية لا على الصفة قوله أن حكماء  
 الاختش أه كلمة أن وصلية أي وإن قال الاختش توصيف المفرد المستغرق بصفة الجمع قوله وأما قولهم ثوب أسحلي نطفة يحتاج  
 أه دفع اعتراض وهو أنه لا ينبغي أن لا يصح مثل هذا التبركيب لوجود المانع اللفظي والمعنوي بطريق الأول لأن الموضوع  
 مفرد منكر حاصل الدفع أن هذا من قبيل توصيف المؤلف بوصف مجموع الأجزاء لأن الثوب مركب من قطع كلها  
 أسحلي وكذا النطفة مركبة من أجزاء كلها مشيخ وهذا العذر لا يجزى في قولهم الدينار الصفرة الدرهم الأبيض إذ ليس  
 المقصود وصف الدينار الدرهم الواحد بالمتعدد بخلاف هذا فإن الوصف للثوب الواحد والنطفة الواحدة باعتبار  
 الأجزاء فافترقا فلا يرد أن مثل هذا يجزى في نحو الدينار الصفرة الدرهم الأبيض مع أنه مخالف عليه عند الاختش فقوله  
 أسحال جمع أسحلي بفتحين وهو الخلق أي كنهه وامشاج جمع مشيخ بمعنى الخلو ط أي آيحه قوله أي خلق أه أي كنهه  
 تفسير غير المشهور بالمشهور قوله لأنه هو بعينه أه الضمير الأول للمؤلف والآخر للمؤلف أي لأن المؤلف مجموع بعينه  
 هذا دليل لوصف المؤلف بوصف مجموع الأجزاء لأن وصف مجموع الأجزاء بعينه وصف المجموع لأنه مركب منها قال و  
 بالاضافة عطف على قوله بالاظهار وبالعلمية أو بالموصلية كما أشار إليه الشرح بقوله أي تعريف المسند إليه باضافة  
 أه قوله باضافته أه أي أي اضافة المسند إليه فيه إشارة إلى أن الاضافة نسبت بين المضاف والمضاف إليه و  
 المراد منها المضاف لا المضاف إليه لأنه لا يكون مسندا إليه قوله إلى شئ من المعارف أه الغرض منه دفع اعتراض و  
 هو أن عدم المضاف من تعريف المسند إليه مطلقا لا يصح لأن الاضافة قد تكون إلى نكرة وهي لا تفيد التعريف بل  
 التخصيص حاصل الدفع أن المراد بالاضافة ليست مطلقة بل هي الاضافة إلى المعرفة فقط وهي تفيد تعريف المسند  
 فصح ما قال المصنف قال لأنها أخص طرق أه يعني أن يراد تعريف المسند إليه بالاضافة لأجل قصد أنها أخص طرق  
 إلى احضار المسند إليه في ذهن السامع طرق أخرى ولا يحصل ذلك القصد إلا بالاضافة فلهذا أورد بالاضافة فإن  
 قيل ظاهره يدل على أن الاضافة أخص طريق بالنسبة إلى جميع طريق التعريف مع أن الأمر ليس كذلك لأن كونها أخص



انما هو بالنسبة الى الموصول فقط فان العلم والضمير واسم الاشارة والمعرف باللام قد يكون بالعكس قلنا المراد انها اخذوا طريق  
التي هي مقصود التكلم بحسب المقام كافي الشعر الآتي فان مقصود الاشعار حصاره باعتبار كونه مجربا باليعقود زيادة  
تحسرا ولا شك ان طرق الاحصار باعتبار هذا المقصود هي التي هي الهواه ومن الهواه وهو اي وهذا الاخير اخضرها واليه اشار  
الشعر وفيما بعد بقوله وهذا اخضر من الذي الهواه ونحو ذلك اه قوله اي احصار المسند اليه اه صفة طريق باعتبار المتعلق  
المحذوف اي طريق موصول الى احصاره فيكون طرفا مستقرا قوله في ذهن السامع اه . . باعتبار غرض التكلم بحسب  
المقام كافي البيت الآتي قوله نحو قول جعفر بن عتبة اه تعين قائل الشعر وهو سجون بكلمة حين قتل واحدا من بني عليل  
بكلمة وقال هذه الالبيات حين اخرج من السجن ليقتل وقيل غير ذلك وبعد هذا البيت هكذا مذكور: عجبت لمسرها واتي  
تخلصت . . التي وباب السجن وفي معلق: ائمت فحيت ثم قامت فتودعت في فلما تولت كادت النفس اي نفس تزني  
قوله اي هو اي الغرض منه دفع اعتراض وهو ان محل مصدره على هو اي لا يصح لان هذا من قبيل حمل الذات مع الوصف  
على الوصف وهو غير جائز. حاصل الدفع ان المصدر مبني للمفعول اي مجنون ويجوز ان لا يزال الهوى بالهوى ويراد القلب  
اي محل هو اي بطريق المجاز المرسل اي اطلاق الحال على المحل بل انما يدل ثم هو اي بثلاث يات آت اوليان من نفس الكلمة  
والاول منها بدل من داو مفعول اذ اصله هو اي اجتمعت الواو الثانية مع الياء فقلت يا داو غمت في الياء وكسرت  
الواو الاول كناسبة الياء فصار هو اي والياء الثانية لام الكلمة والياء الاخيرة ال ساكنة يا المتكلم اضيف اليه الاسم  
فصار هو اي بثلاث يات قوله وهذا اخضر اه تطبيق المثال مع المثال له قوله والاختصار مطلوب اه دفع ما يرد ما الفائدة  
في الاختصار هنا حاصل الدفع انه مطلوب بحسب المقام لانه مقام الحزن والتحسر واليه فيه اشارة الى ان احصاره في ذهن  
السامع باخضر طريق انما يقتضي تعريفه بالاضافة اذ كان الاختصار مطلوبا والا فلا يقتضيه والا يلزم ان لا يتحقق في  
كلامهم احصار المسند اليه بغير الاضافة وليس الامر كذلك كما مر قوله وفطر الامة اه اي شدة الحلال قوله لكونه في السجن اه  
علته ضيق المقام قوله والجيب على الرجل اه اي عازم على الرجل اي السفر فاعلة فطر الامة قوله مع المركب اه هم جمع  
للراكب ظرف مصدر قوله اليمانين اه جمع يمان بمعنى يمني واصل يمان يمانى فاعل اعلال قاض ويمانى اصله بمنى حذف  
الياء المدغمة وعوض عنها الالف قبل النون على خلاف القياس فصار يمانى ثم حذف الياء الالتقاء الساكنين مع  
التنوين بعد حذف حركتها استغالا هكذا قاض والاظهر انه حذف ياء النسبة وعوض عنها الالف على خلاف القياس للثقة  
الاستعمال والتخفيف قوله اي مبعده ذهب اه تفسير غير المشهور بالشهور واشارة الى انه لازم لا متعد والالزام فساد المعنى  
قوله وتما اه اي اخير البيت قوله جيب اه خبر بعد خبر هو اي قوله وجماني اه اي جسم الواو للجمان جسماني مبتدأ موقوف خبره  
قوله بكلمة الباء بمعنى في متعلق موقوف قوله والجيب المجنوب اه تفسير غير المشهور بالشهور وكذا فيما بعد من الفاظ الشعر واليه  
فيه اشارة الى ان الفعل بمعنى المفعول لا بمعنى الفاعل لفساد المعنى وفيه اشارة الى انه ذاهب كراهه ولم يرض بمخالفته



اختياراً قوله المستجيب أه وهو الذي يتبعه قوله ويقدمونه امامهم اي يسمون في خواستهم اي التابع للغير في الدنيا  
قوله الجمان الشخص أه تفسير غير المشهور بالمشهور قوله والموقوف المقيد أه تفسير غير المشهور اليه قوله ولفظ البيت أه  
الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المقصود من الشعر ابداع اوزم او تأسف وبه الشعر ليس منه اما الاول لان فطاهر ولما  
الثاني فلانه اخبار والتأسف انما يكون في الاشياء حاصل الدفع انه في المعنى الثاني دفع التأسف قال او تضمنها  
أه عطف على قوله لانها اخبر طريق أه هذا وجه ثان لتعريف المسند اليه بالاضافة اي لتضمن الاضافة قال تعظيماً أه  
مفعول تضمن لانه مصدر مضاف الى الفاعل قال لان المضاف اليه أه اي الذي اضيف له المسند اليه وانما قدمه  
على المضاف لانه مقدم عليه في الاعتبار لانه منسوب اليه وان كان مؤخر عن المضاف في الذكر التعظيم في المثال  
الاول باعتبار ما آتت به المضاف اليه وفي الثاني باعتبار ملكية المضاف لان كون العبد عبد الخليفة تعظيم للعبد  
وفي الثالث باعتبار حاجته غير المضاف ويظهر المضاف اليه مع من اشرف وافضل منه وهو بناني المثال المذكور في  
المتن المسند اليه المضاف قوله في الاول أه اي في تعظيم شأن المضاف اليه عبيدي حضرة لان فيه تعظيم المضاف اليه  
وهو ياء المتكلم باعنه له عبيد وكذا في الثاني والثالث قوله تعظيماً شأن المتكلم أه تطبيق المثال والمراد من المتكلم ياء  
المتكلم في عندي وفيه تعظيم المضاف اليه وهو العبد كافي المثال السابق لكنه غير مقصود ولا ملاحظ قوله وهو اي  
المتكلم وان كان مضافاً اليه أه كلمة ان وصلية الغرض منه دفع اعتراض وهو ان هذا التمثيل لا يصح للثالث لان فيه  
تعظيم المضاف اليه فيكون مثلاً الاول والثالث حاصل الدفع ان المراد بقول المصنف او غيره بما غير المسند اليه المضاف  
وغير ما اضيف اليه المسند اليه وفي المثال الثالث كذلك لان المضاف اليه وهو ياء المتكلم في عبيدي ليس مسنداً اليه لانه مضاف  
اليه والاما اضيف اليه المسند اليه لان ما اضيف اليه المسند وهو العبد لانه خبر المبتدأ وهو عبد السلطان وبه الاينافي كونه  
مضافاً اليه في غير ذلك اذ ليس معناه غير المضاف اليه مطلقاً وغير المضاف مطلقاً حتى يرد ما يرد قوله لكنه غير  
المسند اليه أه اي لكن المتكلم غير المسند اليه كافي المثال الاول المسند اليه مضاف وفيه تعظيم المضاف اليه قوله  
المضاف أه صفة المسند اليه قوله وغير ما اضيف اليه المسند اليه أه عطف على قوله غير المسند اليه المضاف كافي المثال الثاني  
المسند اليه مضاف وفيه تعظيم المضاف قوله وهو المراد بقوله او غيره بما أه اي غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند  
اليه المراد بقول المصنف او غيره بما لا مطلق الغيرية حتى يرد اعتراض المذكور قوله او تضمنها تحقيراً أه زاد الله قوله لتضمنها  
للاشارة الى ان قوله او تحقيراً عطف على قوله تعظيماً فيكون ما قبل المعطوف عليه ملحوظاً هنا قوله للمضاف أه  
فيه اشارة ان التحقير في مقابلة التعظيم وهو في ثلاثة مواضع كما مر فكذا التحقير كما اشرنا اليه الى الاول بقوله للمضاف أه  
والى الثاني بقوله او للمضاف اليه أه والى الثالث بقوله او غيرهما أه قوله نحو ولد الحجام حاضر أه فيه تحوير الولد وهو المسند اليه  
المضاف قوله نحو ضارب زيد أه فيه تحوير المضاف اليه وهو زيد لانه مضروب قوله نحو ولد الحجام بجالس زيد أه فيه تحوير زيد



بأنه بحال الس ولد الحجام وهو ليس مضافا ولا مضافا اليه بل هو مفعول به بحال الس قوله او ينادمه آه عطف على بحال الس  
بالنارسية هم نشين قوله وقد يكون الاضافة آه القرض منه دفع اعتراض وهو ان محرفوا قد تعرف المسند اليه  
بالاضافة فيما ذكر المعهود لا يصح لانه قد يكون تعريف المسند اليه بالاضافة لتعذر التفصيل فيه او تعسره او ترجيح بلا مرجح  
او التصريح بالذم او الا بانه او التحريض على الاكرام والاذلال وغير ذلك حاصل الدفع ان محرفا ذكر المعهود من الفوائد  
اكثري ومشهور وغيرهما قليل غير مشهور فلذا ترك المعهود كما اشار اليه الشرح بلفظ قد الداخلة على المضارع المفيد للتقليل  
فيكون معنى قوله وقد يكون الاضافة آه قد يكون اضافة المسند اليه لاغناء الاضافة من تفصيل متعذر قوله متعذر آه صفت  
تفصيل المتعذر ما لا يمكن الوصول اليه بالكلية ومشتقة قوله نحو النقص اصل الحق آه فاعل الحق مسند اليه مضاف لان تعدا كل  
من كان على الحق متعذر لا يمكن الوصول اليه الا بالكلية ومشتقة قوله او متعذر آه على قوله متعذر والتعسر ما يمكن الوصول  
اليه لكنه مشكل عادة قوله اهل البلد فعلوا آه فاعل البلد مسند اليه مضاف لتعدد كلامه قوله او لانه يمنع آه عطف على  
قوله لاغنا بها آه والضمير الثاني وجه اخر لكون المسند اليه مضافا قوله عن التفصيل آه اي تفصيل المسند اليه فيكون ذكر المسند  
اليه بصورت الاضافة ضروريا كشمول الكل قوله كمتقديم بعض على بعض آه مثال المانع عن التفصيل قوله نحو حضر اليوم  
علما والبلد آه فعلماء البلد مسند اليه مضاف لان في تفصيلهم باسم فلان وفلان يكون البعض مقدما على البعض في المحذور  
وفيه ترجيح بلا مرجح قوله وكالتعريض به هم آه عطف على قوله كمتقديم بعض على بعض آه وهو من امثلة المانع عن التفصيل قوله نحو علماء  
البلد فعلوا آه فعلماء البلد مسند اليه مضاف ولم يصرح باسمائهم لئلا يكونوا محرجين بالذم او الذم ان فعلوا الك قول  
وكلمة السامع آه عطف على قوله كمتقديم بعض على بعض آه فيكون مثال المانع اي طلال السامع او المتكلم بذكر اسماء المسند اليه قوله  
نحو حضر اهل السوق آه فاعل السوق مسند اليه مضاف لان التعريض باسمائهم يكون طلالا للسامع مع او المتكلم لان بعضهم لا  
يكون موافقا لها قوله او لتضمن الاضافة تحريضا آه عطف على قوله لاغنا بها عن تفصيل آه لكن وضع المظهر موضع المضمرة اصل  
العبارة بآه او لتضمنها تحريضا آه لئلا يتوهم عود الضمير الى سامع السامع اي او يكون المسند اليه مضافا لا اجل حث المخاطب على  
الاكرام او الاذلال فاذا ذكر المسند اليه بدون الاضافة لا يحصل ذلك المقصود قوله نحو صدقك اذ عدوك بالباب آه الاول  
مثال الاكرام والثاني مثال الاذلال فاذا ذكر باسم الصديق او العدو يكون حثا على الاكرام والاذلال لان في لفظ  
الصديق والعدو الاكرام والاذلال قوله ومنه قوله نعم آه اي ومن تضمن الاضافة للتحريض قوله نعم وانما فصله عما قبل ولم يذكر  
بعنوان نحو كافي الا مثله السابق لان المضاف ليس هنا بمسند اليه او لان التحريض في المثالين الاولين على الاكرام  
والاذلال وفي الآية على الاستعفاف قوله ولا تفصرا آه ما يكره الراوي الاول المدغم فهو معلوم او يفتحها فمجرول والباء على الاول  
للتعديدية وعلى الثاني للسببية وكذا قرئ بنفع الراوي الثانية على انه نهى وبضمها على انه نفى والمعنى على النهي اللفظ وعلى كليهما  
اضافة الولد بمعنى الام افادت التملك والاختصاص بهما ليس فيه لان الولد شريك بينهما وليس يملكون وتحقق لاحدهما



فتكون الاضافة في الموضوعين للاستعفاف والترحم اى لا تضار زوجة زوجها بسبب ولدها بان تطلب ما ليس بعدل  
من الرزق والكسوة ونحو ذلك وكذا الايضار زوج زوجته بسبب ولده بان يمنعها شيئاً مما وجب عليه من رزقها وكسوتها  
ونحو ذلك فإنه لا نهيت المرأة أن تطبق المثال مع المثال كما مر قوله عن المضارة أنه اى عن مضارتهما الزوجان بان تطلب  
منه ما ليس في طاقته قوله استعفاف لهما عليه أنه اى ترحم المرأة على الولد قوله وكذا الوالد أنه اى كما ان الوالد لما نهى عن  
مضارته لزوجته بان يمنعها شيئاً من الرزق والكسوة اضيف الولد اليه استعفاف له عليه قوله ولتقنيا استنزاً وتهكما أنه  
عطف على قوله ولتقنيا الاضافة تحريفاً اى او يكون المسند اليه مضافاً لتقنيا الاضافة استنزاً وتهكما فاذا ذكر المسند اليه  
بدون الاضافة لا يحصل ذلك المقصود قوله نحو ان رسولكم أنه فاضافة الرسول الى الخاطبين للاستنزاء لعدم اقرار القائل  
بهو فرعون برسالة الرسول وهو موسى مع ازدواجهم بحالهم وجملة الوصول مع الصلة مؤكدة له قوله واعتبار الطيفاً مجازياً  
عطف على قوله استنزاً وتهكما اى او يكون المسند اليه مضافاً لتقنيا الاضافة اعتبار الطيفاً مجازياً وجه لطف هذه الاضافة  
كوزن مجازية يجعل ادنى ملازمة مناسبة تامة والمجاز اللطف من الحقيقة فقوله مجازياً صفة كاشفة لطيفاً قوله  
وهو الاضافة أنه بيان اعتبار اللطف المجازى قوله من غير تملك واختصاص اى بيان ادنى ملازمة لان حقيقة الاضافة  
هو التملك والاختصاص فاذا لم تكن لك فتكون الاضافة لادنى ملازمة قوله نحو كوكب الخرقاء أنه الخرقاء المرأة التي كانت  
في عقلها خفة ومحاوة تصيح وقتها طول الصيف فاذا قرب وقت طلوع كوكب السهيل وهو وقت ابتداء البرودة اجست البرودة  
واحاجت الى الكسوة ففرقت الصوف في اقبالها لتأخذ بها بعجزها عن عزل ما يانها منقوداً لضيق الوقت كما قال الشاعر  
اذا كوكب الخرقاء لاح بسورة = سهيل اذعت اى تفرقت وعزتها اى تارها في الاقارب فاضافة الكوكب اليها لادنى  
مناسبة ومما يجعلها على العمل عند طلوع كوكب السهيل ولا تعمل في جميع الصيف وليس هنا حقيقة الاضافة لان مدلولها  
الحقيقة هى التملك والاختصاص وفي الكوكب ليس لك فيكون الاضافة لادنى مناسبة فتكون مجازية وهى اللطف من  
الحقيقة قوله اولاً لانه لا طريق له عطف على قوله ولتقنيا استنزاً وجه اخر لكون المسند اليه مضافاً اى او يكون المسند اليه  
مضافاً لاجل انه لا طريق لاحضار المسند اليه سوى الاضافة اى لا يعلم التكلم والمخاطب ابتداءً سوى اختصاصه بطريق  
التملك او ما في حكمه اى الاضافة قوله نحو غلام زيد بالباب أنه فاحضار الغلام لا يمكن ابتداءً بدون الاضافة الى زيد فلذا  
اضيف الى زيد قوله اولاً فائدة الاضافة أنه عطف على قوله ولتقنيا استنزاً وجه اخر لكون المسند اليه مضافاً اى او يكون  
المسند اليه مضافاً لفائدة الاضافة جنسية وتقيماً ولا يحصل ذلك التعميم بدون الاضافة فقوله وتقيماً عطف تقيماً جنسية  
لان الجنس لا يكون الاعمالاً قوله على خزائى الارض أنه الخزائى بالضم نبت دوزير ذكى الرأفة يستعمل للطور وازهاره  
متعددة الالوان قوله بنفحة أنه فاعل تدل بالى الهمزة بمعنى الانتشار قوله من رشتها أنه اى خوش بوئى وى قوله بمعنى  
على جنس الخزائى أنه فيه تطبيق المثال بان اضافة الخزائى الى الارض للجنسية والتعميم حاصله ان الخزائى اسم مفرد واصل



لمعنى الجنسية والفردية لكنه اضيف الى الارض وهو يقتضى العموم لعدم الاختصاص فيه ولا يضاف الى شئى خاص من الامكنة  
 فعلم ان المقصود من هذه الاضافة التعميم والا لا يضاف الى العام بل الى الخاص كما ان الوصف العام يدل على عموم الموصوف  
 كافي قوله ولا طائر يطير بمناجيه فان الطير ان بالجناس عام يتحقق في كل طائر فيكون المراد من الطائر الجنس لا الفرد قوله و  
 ذلك آه اى افادة الاضافة الجنس والتعميم في المثال المذكور ثابت قوله هي من خواص الجنس آه صفت اضافة قوله علم آه  
 جزاء اذا قوله على ما سيجي آه اى في ذيل قول المصنف واما وصفه فمكونه مبنيا الى آخره وتاكيدا نحو امس الدابر كان يوما عظيما  
 آه قال واما تنكيره آه عطف على قوله واما تعريفه اى ايراد المسند اليه منكرا قال فللافراد آه اى نلكون المقصود بالحكم  
 فردا غير معين من الافراد التى يصدق عليها مفهومه ففى المتن المقصود بالحكم فرد من معناه وهو اثنان مما يصدق عليه  
 مفهومه وفى الجمع المقصود بالحكم فرد من معناه وهو جماعة مما يصدق عليه مفهومه فعلم ان الافراد لا ينافى كونه مشى او مجموعا  
 قوله اى تنكير المسند اليه آه نعين مرجع الضمير قوله المقصود الى فرد آه هذا التفسير لقوله للافراد الغرض منه دفع اعتراض وهو  
 ان المناسب ان يكون عليه الافعال للافعال باتحاد فاعلمها وهما ليس كذلك لان التنكير عبارت عن جعل الا  
 سماء نكرة فهو فعل المتكلم والافراد صفة الاسم فلا يكون الفعلان متحدان حاصل الدفع ان المراد من الافراد قصد الافراد  
 من الجنس والقصد فعل المتكلم فثبت الاتحاد بناء على ان الافراد مصدر متعدى بجعل بمنزلة باب الافعال للتعدية  
 قوله غير معين آه صفة فرد الغرض منه دفع اعتراض وهو ان كون الافراد علة لتأكيد المسند اليه لا يصح لان الفردية تتحقق  
 فى المعرفة اية كالاشخاص حاصل الدفع ان المراد من الافراد ليس مطلقا بل المراد منه فرد غير معين بجعل الالف واللام  
 فى قوله للافراد للتعداد عوضا عن المضاف اليه فلا يريد ما يريد قوله مما يصدق عليه اسم الجنس اى بيان فرد غير معين الغرض  
 منه دفع اعتراض وهو ان المتبادر من فرد غير معين ما يكون فى مقابلة النسبة والجمع فعلى هذا لا يكون تنكير المسند اليه  
 فى المتن والجمع لقصد فرد غير معين مع ان الامر ليس كذلك حاصل الدفع ان المراد من فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس و  
 هو شامل للمثنى والجمع اية فيكون تنكيره فى الفرد لقصد فرد غير معين من الافراد التى يصدق عليها مفهومه وفى المتن لقصد  
 فرد غير معين من معناه وهو اثنان مما يصدق عليها مفهومه وفى الجمع لقصد فرد غير معين من معناه وهو جماعة مما يصدق  
 عليه مفهومه فلا يكون الافراد منافيا للمثنى والجمع قوله وهما رجل آه فرجل مسند اليه منكرا لقصد فرد غير معين اى رجل واحد  
 وهو رجل مؤمن من آل فرعون لارجل واحد لارجلان فالمقصود بالبيان فى الآية مذمة آل فرعون بانهم مع كثرتهم لم يكن  
 فيهم مؤمن لارجل واحد وصدق هذا الرجل الواحد بانهم مع كونه من قوم فرعون لم يعرض عن الطاعة كاعراض قومه عنها  
 قوله من اقصى المدينة آه اى من اقرب مدينة فرعون اسمه خريقيل او منف قال او النوعية آه عطف على قوله الافراد اى تنكير  
 فللنوعية قوله اى لقصد نوع منه آه اى من ذلك الجنس الغرض منه دفع اعتراض كما عرفت فى تفسير قوله فللافراد بالقصد  
 حاصل الدفع ان النوعية مصدر فعل متعدى فيكون المراد منه قصد نوع واردة فيه تليد لتأكيد المسند اليه لان التقدير



فعل المتكلم كما ان التنكير من فعله فيكون المعنى لكون المقصود بالحكم نوعاً من الزواجر ذلك الجنس المنكر لان التنكير كما يدل على الوحدة الفردية الشخصية يدل على الوحدة النوعية قوله وعلى البصار هم غشاوة آه فغشاوة مسند اليه منكر لقصد النوعية قوله اي نوع من الاغشية آه تطبيق المثال مع بيان معنى الغشاوة وهو الغطاء اي پرده حاصله المراد نوع الاغشية لا فردا لان الفرد الواحد لا يقوم بالبصار المتعدد قبل المراد نوع من جنس الغشاوة وذلك النوع هو غطاء التعاصي والمراد به هنا الاعراض عن آيات التكميل بالتكلف قوله غير ما يتعارفه الناس آه صفة نوع اي غير نوع يتعارف الناس ذلك النوع الغرض دفع اعتراض وهو ان مقتضى المقام حمل على التعظيم كما فعله السكاكي لان المطلوب في هذا المقام بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه فلم خالف المعبر عنه عن الماخوذ عنه مع حصول المقصود فيه بطريق الاولى واختار ما ذهب اليه صاحب الكشف حاصل الدفع ان هذا المطلوب كما يحصل في صورت التعظيم لك يحصل في صورت النوعية ولا منافاة بينهما في الال جعل ابهاما وسيلة الى الجمالة لان التنوين كما يفيد الوحدة الفردية والنوعية يفيد ابهامها والابهام سبب الجمالة لانه منه انه عسير الازالة لعدم معرفته لكونه عسير الازالة لوجب البهر عن الابدالك وكذا الحال في باقي نكاته التنوين من التعظيم والتكثير والتفصيل لان التفصيل يبيّن ادراك العقل به لمنع عظيّمه منه يعني انه اذا قصد التعظيم اتى بالتنوين الدال على الابهام الذي هو سبب الجمالة اللازمة للتعظيم فتستعمل منها اليه بطريق الكناية واذا قصد التخصيص اتى بالتنوين الدال على الابهام الذي هو سبب الجمالة اللازمة للتخصيص لان التخصيص معقبة اليه فيجمل وكذا الحال في التثنية والتفصيل فانه اذا قصد التثنية او التفصيل اتى بالتنوين الدال على الابهام الذي هو سبب الجمالة اللازمة للتثنية او التفصيل لان الكثرة لكثرة والتفصيل لعدم الالتفات اليه فيجمل قوله وهو غطاء التعاصي آه اي ذلك النوع من الاغشية غطاء التعاصي هذا بيان نوع من الغطاء التعاصي التكلف في العمى والافاضة ببيان اي غطاء هو التعاصي والمراد به هنا الاعراض عن آيات التكميل بالتكلف ولم يقل وهو غطاء العمى تنبيها على انه من سوء اختيارهم وشامة احمرهم على انكارهم والعمى عدم ظهور الآيات اصلاً قوله وفي المفتاح انه آه اي تنكير المسند اليه غرض الشبهة من نقلها الى المفتاح تنبيه على انه لا مخالفة بين المعبر عنه السكاكي وبعد ما فسر الشبهة النوع بقوله غير ما يتعارفه الناس آه لان ما لها واحد وهو بيان بعد حالهم عن الادراك كما عرفت قوله تحجب البصار هم آه صفة غشاوة عظيمة قوله وتحول آه اي تلك الغشاوة قوله بينهما آه اي بين الابصار قوله وبين الادراك آه اي ادراك الآيات من حيث انما ادلت على وحدانيته نعم فان الحواس آيات الادراك قوله لان المقصود بيان آه دليل الكونه للتعظيم عند السكاكي رد قوله والتعظيم ادل عليه آه اي على المقصود لان التنوين الدال على الابهام سبب الجمالة اللازمة للتعظيم قال او التعظيم او التخصيص آه عطف على قوله الافراد اي تنكير المسند اليه لانادة تعظيم معناه او تحقيره لانه بلغ في ارتفاع شأنه وفي انحطاط شأنه بما لا يمكن ان يعرف لعدم الوقوف على عظمتيه



الاواح لعدم الاعتدال في الثاني قوله يعني انه اى المسند اليه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان جعل التعظيم والتحقيق مقابل  
 الافراد النوعية المايح لان في صورت الافراد النوعية اليه يحصل التعظيم والتحقيق حاصل الدفع ان المقابل بينهما باعتبار  
 الاوصاف والذوات بان تنكير المسند اليه للتعظيم او التحقيق باعتبار الاوصاف وتنكيره للفردية والنوعية باعتبار الذات فصح  
 المقابل كما يعلم من تفسيره قوله مبالغاً به اى حداً مرتبة قوله لا يمكن ان يعرف آه صفة مبلغاً اى لا يمكن ان يعرف  
 المسند اليه قوله كقولهم انما للتعظيم والتحقيق كليهما كما سيأتي قوله اى قول ابن السمط آه فيه تعيين قائل الشعر السطو بكسر  
 السين وسكون اليميم قوله له حاجب آه فالطرف جبر مقدم وحاجب مبتدأ موخر لكونه نكرة والضمير المجرور للممدوح قوله اى  
 مانع عظيم آه وهو نفسه وفيه بيان معنى الحاجب وتطبيق المثال بان تنكير حاجب للتعظيم قوله في كل امر آه كلمة في بمعنى عن  
 لان صلة الجواب تقع عن لاقى الطرف متعلق حاجب قوله يشبه آه صفة امر قوله اى يجيبه آه تفسير غير المشهور بالمشهور  
 قوله وليس له آه اى للممدوح قوله عن طالب العرف آه متعلق بالحاجب المؤخر قوله اى الاحسان آه تفسير غير المشهور  
 بالمشهور قوله حاجب آه اسم ليس قوله اى مانع حقيرة آه فيه تطبيق المثال وبيان معنى الحاجب قوله فكيف بالتعظيم آه  
 الاستفهام الكارى اى فكيف يكون المانع عظيماً فحصل المعنى ان الممدوح اذا اراد ان يرتكب امر اقسماً مائة مانع  
 عظيم لا يمكن تعينه واذا طلب منه احد معارفنا لم يكن له مانع حقير فضلاً عن العظيم قال او التكرير آه عطف على  
 قوله او التعظيم او التحقير اى تنكير المسند اليه لافادة تكثر معناه قوله ان له لابلاد اى اى ابلاداً كثيراً وغنى كثيرة فكثير  
 ابلاد وغنى للتكرير قال او التعليل آه عطف على قوله او التكرير آه اى تنكير المسند اليه لافادة تعليل معناه قوله رضوان من الله  
 اكبر آه اى رضوان قليل من الله تعالى اكبر من كل نعيم الجنة لان ما سواه من ثمراته وفيه اشارة الى كمال كبريائه نعم  
 حيث كان التعليل من رضوانه اكبر قوله والفرق بين التعظيم آه الغرض من بيان الفرق تعريض على السكاكى  
 حيث لم يفرق بين التعظيم والتكثير والتحقيق والتقليل ودفع اعتراض عن المعبر بان ذكر التكثير والتقليل بعد ذكر التعظيم  
 والتحقيق مستدرك لانها شئ واحد حاصل الدفع ان بينهما فرقا كما بين الشعر فلا يلزم الاستدراك والتعريض على  
 السكاكى ظاهر قوله بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة آه اى الرتبة اى باعتبار الالفة فالتعظيم راجع الى الكيفية  
 كما ان التاكثير راجع الى الكميات قوله بحسب اعتبار الكمية آه اى بمقدار اعتبار العدد كما هو اصطلاح اهل العربية  
 سواء كانت منفصلة كالمعدودات او متصلة كالموزونات والمكيلات والمحجات قوله تحقيقاً آه اى كية تحقيقاً  
 كافي الابل قوله او تقدير آه اى كية تقدير كافي الرضوان قوله في المعدودات آه مثال الكم الحقيقي المنفصل بالمعدود  
 ما يعرض له العدد بالذات قوله والموزونات آه مثال الكم الحقيقي المتصل بالموزون ما يعرض له العدد بالواسطة  
 فشمّل المحجات والمكيلات فان الموزونات يعرض لها العدد بواسطة الوزن كبرطلين وثلاثة وشمّل المحجات ما يعرض لها  
 العدد بواسطة الذراع كذراعين وثلاثة والمكيلات ما يعرض لها العدد بواسطة الكيل كصاعين وثلاثة قوله وفيها



لهما أي المعهودات والموزونات هذا مثال الحكم التقديري والمثبتة ما لا يعرض له بعدد لا بالذات ولا بالواسطة بل تشبيها كما  
 القلة والكثرة للرضوان فانه معنى من المعاني لا يأتي فيه عدد ولا وزن ومعنى التقدير ههنا التشبيه وأما المحسوسات والمكليات  
 فالتمية فيها الحقيقية لانها لما عرض للواسطة وصف ذي الواسطة بها كما لو وصف السبي ووصف راكب السفينة  
 بالحركة قوله وكذا التحقير والتقليل فان الاول متقابل للتعظيم فمراجعة الى الكيفيات لانه عبارة عن انحطاط الشان ودنو  
 المرتبة ودناوة القدر والثاني متقابل للتكثير فمراجعة الى الكميات لانه عبارة عن قلة الافراد والاجزاء ولم يتعرض الشان<sup>٢٧</sup>  
 للمثالية كما تعرض لمقابلته لقلة وندرته قوله والى الفرق اشارة وجب الاشارة لانه عطف التكثير على التعظيم  
 في قوله الآتي وهو يقتضي المفارقة والفرق بينهما فيكون التكثير غير التعظيم كما في الآية الآتية قال وقد جاء  
 اي تكثير المسند اليه قوله اي ذو عدد كثير هذا تفسير رسل وكذا ذوات عظم قوله: هذا ناظره اي  
 راجع يعني لمفسر المص لفظ رسل في الآية المذكورة بتفسيرين اي ذو عدد كثير وذوات عظم واراد اشارة  
 تطبيق المثال بالمثل بان تفسير الاول مثال التعظيم والثاني مثال التكثير قوله ويحكي للتحقير اي يحكي التنكير  
 مطلقا للتحقير والتقليل لا تنكير المسند اليه حتى لا يصح المثال بقوله اعطاني شيئا لان لفظ شيئا ليس مسندا اليه  
 بل هو منقول به فيكون هذا نظيرا لامثالا قوله ايضا اي كما يحكي للتعظيم والتكثير قوله اي صقيرا راجع الى التحقير  
 وقوله قليلا راجع الى التقليل قوله فالتعظيم والتكثير تفرغ على الفرق المذكور قوله: قد يجتمعان اذ كما في الآية  
 المذكورة قوله وقد يفترقان اذ كما مر في مصرع الاول في قول ابن اسحق وقولهم ان له لا بلا وان  
 له لغنا في الاول تعظيم وفي الثاني تكثير قوله: وكذا التحقير والتقليل اي قد يجتمعان وقد يفترقان مثال  
 الاجتماع حصل الى منه شيئا اي صقير قليل ومثال التحقير فقط كما في مصرع الثاني في قول ابن اسحق ومثال  
 التقليل فقط كما في قوله تعالى رضوان من شد اكبر فتثبت ان بين التعظيم والتكثير وكذا بين التحقير والتقليل عموم وخصوص  
 من وجه قوله وقد ينكر المسند اليه لعدم الغرض منه دفع اعراض وهو ان جهر فوائد تنكير المسند اليه فيما ذكره لمص  
 لا يصح لانه قد يكون لعدم علم المتكلم بوجه من وجوه التعريف او لوجود المانع من التعريف باحصل الدفع ان الحكم المذكور  
 باعتبار الشهرة والكثرة لا مطلقا ولا حقيقة كما اشار اليه الشارح بل يلاحظ قد اختلف على المضارع لمفيدة للتقليل قوله لعدم علم المتكلم  
 اي لعدم علم المتكلم في نفسه او عدم علمه بالمخاطب لان كليهما ادع الى تنكير المسند اليه قوله بجهة من جهات التعريف اي بوجه  
 من وجوه تعريف المسند اليه قوله: حقيقة اه كما في الامثلة المذكورة سابقا قوله او تجاها له لغرض من الاغراض كتحقيقه  
 وعدم الاعتداد به والمهاداة غير ملتزمة اليه بخصوصه قوله: اوله لا يمنع عطف على قوله لعدم علم المتكلم ولضمير الشان هنا  
 وجه آخر لتنكير المسند اليه اي وقد ينكر المسند اليه لانه يمنع من تعريفه مانع كإرادة الابهام على السامع او تأتي الانكار لدى  
 الحاجة او التحرز عن التصريح باسم الذي يعيبه او عن ثقل فيه كما مر في حذف المسند اليه قوله: كقوله مثال المانع عن التعريف  
 قوله: اذا سئمت مهنه يحين لطول الحمل بدله شمالا سئمت صيغة ماضى معلوم من السائمة اي الملالة درماندة



ثم من ومنه مفعول مقدم والمهند السيف المنسوب الى الهند والضمير الى الممدوح ويكن فاعل . سلمت مؤخر  
 والممن اذا ملئت يمينه من سيفه لطول حمله اياه بدله شمالا اي جعله في يده الشمال بدل اليمين يمينه فيضرب  
 به الاعداء وحاصله انه يرفع الممدوح بالشجاعة والمحرص على المرب ويشير الى انه معتاد بالمحرب فان الضرب  
 بكلماته لا يمكن الا لكونه معتادا بالمحرب اعتيادا شديدا قوله ولم يقل يمينه آه تطبيق المثال اي لم يقل الشاغر  
 يمينه محررا بالاضافة احراز عن التصريح بنسبة السامة الى يمين الممدوح فهو ينافي الممدوح فلم يقل يمينه بالا  
 ضافية بطريق التمثيل لان جميع طرق التعريف منشار الاحراز عن التصريح بنسبة السامة الى يمين الممدوح وكذا  
 المرض عام وهو قوله انه يمنع من التعريف مانع لان المراد فيه مطابق التعريف لا التعريف بالاضافة قوله وجه لاصح  
 المفتاح آه الغرض من نقل قوله جواب عن الاعتراض الذي اعترض الله عليه في الايضاح بقوله وجوابه انه قوله  
 في قوله آه متعلق بالتنكير قوله للتخيير آه مفعول ثاني جعل اي جعل تنكير نفخة لا نفخة قوله واعترض الله في الايضاح  
 حاصله ان التخيير في نفخة حاصل من بناء المرأة ونفس الكلمة بدون التنكير لان النفخة في قوله آه ولكن منهم اما  
 ماخوذ من قوله نفخت الريح اذا هبت فيكون نفخة بمعنى هبة وهي اسم نسيم ضعيف فتدل على التخيير او ماخوذ من  
 قوله نفخ الطيب اذا فاح فيكون نفخة بمعنى فوحة وهي اسم الانتشار ريح الطيب بضعف فتدل على التخيير  
 فلا حاجة الى جعل التنكير التخيير كما جعل صاحب المفتاح والا يلزم تحصيل الحاصل قوله ونفس الكلمة آه مطلق على بناء  
 المرأة يعني ان نفس الكلمة لما دلت على التخيير حملت الوحدة الاستفادة من بناء المرأة عليه لئلا يلزم المخالفة فيكون  
 الوحدة مستفادة من مجموعها او من كل واحد منها بواسطة الضمام الاخر معه قوله لاها ما آه دليل لكون التخيير مستفاد  
 من بناء المرأة ونفس الكلمة قوله اما من قوله نفخت الريح قوله اذا هبت آه اي وزيد من قوله اي هبة  
 هذا التفسير نفخة على تقدير كونه ماخوذ من نفخت الريح قوله او من نفخ الطيب آه اي او ماخوذ من قوله نفخ الطيب قوله  
 اذا فاح آه اي ويبدن بوني خوش قوله اي فوحة آه هذا التفسير نفخة على تقدير كونه ماخوذ من نفخ الطيب وعلى كلا  
 التفسيرين تدل نفخة على التخيير كما عرفت فلا حاجة الى جعل التنكير التخيير كما قال السكاكي رد قوله وجوابه آه اي جواب اعتراض  
 الممدوح في الايضاح حاصله بطريق الاستفسار من الممدوح بانه اذا اراد بقوله ان التخيير في نفخة مستفاد من بناء المرأة  
 ونفس الكلمة فان اراد ان بناء المرأة ونفس الكلمة في التخيير فلا انكار عليه ولكن كون تنكيرها للتخيير لا ينافي  
 كون بناء المرأة ونفس الكلمة في كل التخيير كذا في كل الشدة والضعف فمع التنكير صار شديدا وبدونه كان  
 ضعيفا والمقام يقتضي المبالغة في العذاب وهو المناسب بعذاب الرب لان حقوه قوى شديد وان اراد ان لا دخل  
 لتكثير في تخيير نفخة بل هو حاصل باعتبار بناء المرأة ونفس كلمة نفخة فلا نسلم ذلك لانه فرق ظاهر بين نفخة من  
 العذاب بالاضافة والتعريف لان الابهام الحاصل في نفخة من العذاب باعتبار التنكير جعل وسيلة الى التخيير الحاصل



من بناء المرة ونفس الكلمة بخلاف نفخة العذاب بالاضافة فانه ليس فيه شئ من التحقير سوى ما حصل من المرة ونفس الكلمة  
 فالانكار من كون التنكير دخیلاً في التحقير باطل بدهية قوله انه ان اراد ان اى المصدر ان اراد قوله فهذا لا ينافي اه جزاء  
 ان اى كون بناء المرة ونفس الكلمة دخیلاً في التحقير لا ينافي كون التنكير للتحقير الیه قوله بحيث لا مدخل آه دليل عدم المنا  
 فاة فنفس الكلمة وبناء المرة حصل نفس التحقير وبالتنكير حصل زيادته والبالغة فيه وهو المناسب لعذاب الرب قوله  
 مفهوم منها آه اى من نفس الكلمة مع انه اى بناء المرة دخیلاً في التحقير ببيان التحقير المستفاد من  
 نفس الكلمة قوله السلام آه اى لا ذاتاً ولا دخیلاً قوله فمنه آه جزاء ان الثانية قوله للفرق الظاهر آه دليل المنع  
 المذكور كما عرفت قوله وما يحتمل آه اى ومن تنكير المسند اليه يحتمل بذا مربوط بقوله بالتعظيم والتأثير قد يجمعان وقد  
 يفتريان آه يعنى لا بين الشدة والاجتماع والافتراق بين التعظيم والتكثير وكذا بين التحقير والتقابل فشرع ان يبين  
 اجتماع التعظيم والتقابل لانه لم يذكر بهذا القسم او مربوط بقول المصدر وقد جاء التعظيم والتأثير آه لانه ذكر هناك  
 التعظيم والتأثير وذكر الشدة من هذا التعظيم والتقابل يحصل كالانفراق كما هو الظاهر قوله قوله نعم آه مبتدأ مؤخر لقوله  
 وما يحتمل قوله ان اخاف ان يحكى عن خطاب ابراهيم عليه السلام لابيهم فلفظ عذاب مسند اليه منكر مما يحتمل التعظيم  
 والتقابل كما فصله الشدة قوله اى عذاب مماثل آه اى خائف عظيم هذا نظر الى كون التنكير للتعظيم قوله او شئ من  
 العذاب آه اى شئ قليل هذا نظر الى كونه لا يلائم كل واحد منهما ما يناسب المقام من وجه لا يحتمل على التعظيم كان  
 بالاعتقاف الوعيد واستغظا لما يركبه اب ابراهيم عليه الصلوة والسلام بانه لا يقتضى استحقاق عذاب عظيم فيكون  
 الخ في الزجر وان حمل على التقابل كان اظهار الزيادة شفقة ابراهيم عليه السلام على ابيه وخوفه من ان يعيبيه ادنى  
 مضرة فيكون ادخل في قبول المنع لصدوره عن صالح لا بسأله عنه على احابسة مفرقة تديله وقوعها على النصوح  
 قوله ولادلالة لفظ المس آه اخرى من امر ان ارد على ما يتوهم البعض من ان في الآية التقابل متعين بقرينة  
 لفظ المس واصله العذاب الى الرحمن فلا يلائم المثال مع المثال والثاني دفع اعتراض وهو ان المثال غير مطابق  
 للمثل لان لفظ المس يدل على تقابل المسند اليه لا نسب عمل في العذاب التقابل وكذا اضافة العذاب الى الرحمن  
 يدل على خفة العذاب لان ما خففه الرحمة يوجب القلة في العذاب بمقتضى رحمته حاصل الرد والدفع ان الدليلين  
 لا يوجبان المطلوب الاول فلان لفظ المس لا يستعمل في العذاب التقابل لك يستعمل في العذاب العظيم كما في  
 قوله لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم والآن ان يكون اول هذا الآية الثانية ينافي الاخرى فان لفظ لمسكم على  
 ذلك التقدير يكون منافياً لموصف العذاب بالعظيم صراحة واما الثاني فلان الرحم لا يقدم على العقوبة الا عند  
 كمال العصيان وحينئذ يكون العقوبة الصادرة منه اشد واقوى كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعوذ من  
 غضب الحليم فان اضافة الغضب الى الحليم اشارة الى ان غضبه اعظم من غضب غير الحليم كما قال الشاعر غضب الكريم



اذ اتا جرح ناره : كدخان مكث ليس فيه سواد قوله لقوله نعم آه دليل لعدم دلالة لفظ المس على ترجيح التعليل على  
 التعليل كما مر قوله ولان العنوية آه عطف على قوله لقوله نعم دليل لعدم ترجيح التعليل على التعليل باضافة العذاب  
 الى السنان كما عرفت قال ومن تنكير غيره آه خبر مقدم والمبتدأ قوله : نحو والله خلق كل آه وانما ذكر تنكير المسند اليه مع  
 ان الكلام في تنكير المسند اليه لئلا يتوهم اختصاص هذه الامور في تنكير المسند اليه واليه تنابع المصنف والمصنف كما في هذا  
 المقام اذ هو ذكر تنكير غيره المسند اليه فيه والاضافة على من توهم مما مثل السكاكي في هذا المقام من الاصل من انها  
 راجعة الى تنكير المسند اليه تارة لا كما اشار اليه بقوله نعم انما اراد آه وبعضهم انه مسند اليه تقدير حاصل لادراكنا  
 ان است اذنا المسند اليه المنكر تارة بل اي لغير المسند اليه كما فصله الشرح كاملا قوله اي لغير المسند اليه آه تعين مرجع  
 التفسير قال الما فراد والنوعية آه اي لقصد فرد ما يصح ما غاية اسم الجنس ولقصد نوع ما يصدق عليه اسم الجنس كما مر  
 قال كما دابة من ما آه فتكر دابة وادومع كونهما غير المسند اليه لقصد الفرد والنوع كدابة قوله اي كل فرد من افراد  
 الدواب آه هذا التفسير لكون التنكير في كليهما لافراد فقوله كل فرد من افراد الدواب تنكير كل دابة وقوله من لفظة معينة  
 تفسير من ياديه اشارة الى ان الآية مثال كل واحد من الافراد والنوع للاحدهما فحصل ان خلق الشخص من الشخص  
 في دابة وما للوحدة الشخصية قوله وهي لفظة آه اي تلك اللفظة المعينة لفظة اسم اي اب كل فرد من افراد الدواب و  
 فيه بيان لفظة معينة قوله المختص به آه صفة لفظية والضمير لكل فرد وتخصيص الاب وان كان الولد مخلوقا من لفظ الاب  
 والام لكونه منسوب اليه فالقول ان آدم وحوى وعيسى صمد كذا ما يتولد من التراب والرماد كالعقرب والبرغوث و  
 القنص كلها ليست مخلوقة من لفظة اسمها فلا يصح الكاية قلنا ان هذه الامور في حكم المستثنى سمكت عن الاستثناء  
 في الآية لشدة امرهم او نقول ان مبني الآية على تنزيل الاكثر منزلة الكل قوله او كل نوع من انواع الدواب آه هذا  
 تفسير لكون التنكير في كليهما للنوعية فقوله كل نوع من انواع الدواب تفسير كل دابة وقوله من نوع من انواع المياه تفسير  
 من ما د والراد من النوع من حيث الافراد والا فالنوع امر اعتباري لا يخلق ولا يخلق منه فحصل ان خلق النوع من  
 النوع فالتنكير في دابة وما للوحدة النوعية ولم يأت في الشرح الى تفسير ان كل فرد من افراد الدواب مخلوق من نوع من  
 النطفة مختص بذلك الفرد بان يكون تنكير الاول للافراد والثاني للنوعية لانه خلاف الواقع ومستبعدا جدا عما عليه  
 اعني خالق كل نوع من الدواب من شخص من الما بان يكون تنكير الاول للنوعية والثاني للافراد لانه محال وممتنع ظاهرا  
 قوله وهو نوع النطفة آه اي ... كل نوع من انواع المياه نوع النطفة التي تختص تلك النطفة بذلك النوع من الدواب  
 فالمعنى خلق كل نوع من الدواب من نوع من النطفة فيه بيان نوع من انواع المياه قوله وصرح بان من غير المسند اليه آه  
 اي صرح المصنف بان التأكيد من غير المسند اليه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الكلام في تنكير المسند اليه فذكر المصنف تنكير  
 غير المسند اليه خروجه اليه وفيه تمهيد الى الرد على بعض من توجه عبارات المتكلم في هذا المقام بتوجيهات ركيكة



كما سيخرج الشئ وحاصل الدفع ان المهم هو ذكر تنكير غير المسند اليه بهذا الصلاح كالكلام السكاكي في هذا المقام وليس  
 المقصود ذكره بالذات حتى يلزم خروج البحث حاصل الاصلاح ان السكاكي في مثل في هذا المقام بالآية تنكير غير المسند  
 اليه كافي الآية المذكورة فيرد عليه ان المثال لا يطابق الممثل فاجاب اليهم في ان هذا المثال لما كان المقام للافراد شخصاً  
 او نوعاً كما هو المذكور في كلام السكاكي في الاشارة الى التنكير المسند اليه فطابق المثال مع الممثل وانما مثل السكاكي  
 للافراد شخصاً او نوعاً في غير المسند اليه مع ان الكلام في المسند اليه لئلا يتوهم اختصاص تأنيث الامور بالمسند اليه  
 مع انه ليس كذلك ومثل هذا في كتابه بشرط طالع قوله لانه ذكر في الفتح آه دليل نصريح المعنى تنكير غير المسند اليه اي  
 لان السكاكي في ذكر في المفتاح قوله ان الحالة المتعقبة آه اي المقام المتعقب لتنكير المسند اليه هذه عبارة المفتاح قوله  
 هي اذا كانت آه خبران والضمير للحالة المتعقبة قوله كقولهم بعد الظهور من السكاكي في المثال كما توهم البعض قوله فتوهم  
 بعضهم آه لتطبيق المثال مع الممثل في كلام السكاكي في قوله انه اراد بالاستناد آه يعني ان السكاكي اراد بالاستناد  
 المستفاد من قوله لتنكير المسند اليه مطلق التعلق سواء كان بطريق القيام او الوقوع ليعبر التمثيل بالآية المذكورة لان  
 التعلق فيه بالطريق الوقوع متحقق لان كل دابة ومن ما مفعولان لخلق الاول بالذات والثاني بالواسطة قوله  
 وبعضهم آه عطف على البعض الاول قوله انه مسند اليه تقدير آه اي ان كل واحد من كل دابة ومن ما مسند اليه تقدير  
 ومعنى قوله اذا التزم بكل دابة انما هو من ما دابة هذا بيان ودليل يكون كل دابة مسند اليه في التقدير فالدابة  
 مسند اليه معنى لان المضاف مع المضاف اليه كالشئ الواحد بل المسند اليه في المعنى هو المضاف اليه قوله او ما مخصوص  
 خلق التذلل دابة منه آه هذا بيان دليل لكون المسند اليه في التقدير والمعنى كونه مسند اليه في اللفظ ظاهراً فعلى كل من  
 التقديرين يكون كل دابة ومن ما مبتدأ مسنداً اليه فيقع التمثيل بالآية المذكورة عند ذلك البعض قوله وتفسر  
 ظاهراً آه اي تعسف ما توهم البعض الاول والثاني ظاهراً ما وجه التعسف في توهم البعض الاول لانه خلاف الظاهر  
 مما قال السكاكي في لانه ذكر المسند اليه صراحة في كلامه كما مر كلامه فايراد مطلق التعلق منه خلاف الظاهر مع امكان حمل  
 كلامه على وجه اخر كما هو المعلوم من كلام المعصوم والشئ دابة ما وجه التعسف في توهم البعض الثاني لان هذا التقدير  
 في الآية بلا ضرورة باعثة لوجود توجيه اخر وهو ما اشار اليه اليه بقوله بل قصد صاحب المفتاح آه حاصل هذا  
 التوجيه ان هذه الآية ليست مثلاً لتنكير المسند اليه للافراد والنوعية بل مجرد كون التنكير للافراد شخصاً او نوعاً بدون  
 النظر الى كونه مسنداً اليه ومثل هذا في كلام السكاكي في كثير قوله فليتبين له آه اي فليتبين ذلك البعض بكلامه فيعلم له  
 حقيقة الحال من كلام السكاكي في قال وللتعظيم آه عطف على قوله للافراد والنوعية فيكون التقدير من تنكير غير التعظيم  
 كما قال الشئ اشارة الى ان ما قبل المعطوف عليه يكون مراداً في المعطوف قوله فاذا توهم آه اي فاعلموا من اذن بان  
 اذا علم به اي فاستعدوا العذاب من النار في الآخرة بالنار ومن رسول في الدنيا بالسيف والقتل قوله فاحجب من الله



ودر سركه آه اى حرب عظيم فحرب غير المسند اليه ههنا لانه مفعول به بالواسطه جعل تنكيره للتعظيم لان الحرب القليل يؤذن  
 بالتسايل في النهى عن موجب الحرب الذى هو الربا وهو غير مناسب للمقام فالمناسب له حمل الحرب على العظيم  
 قال والتحقير آه عطف على قوله وللتعظيم اى ومن تنكير غير المسند اليه لاتحقير قوله وان نظن الاظنا آه كلمه ان نايفه وظناً  
 مفعول مطلق للنوع تنكيره لاتحقير اى ما نظن بال آه الاظنا حقيرة لا يعتد به قوله اى ظناً حقيرة اضعيفاً آه تطبيق المثال  
 مع الممثل قوله اذ الظن يقبل آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان مصدر نظن لا يحتمل غير الظن فاستثناء الظن منه  
 استثناء الشئ من نفسه المستلزم لاجتماع قيصين او اللغوية في الكلام حاصل الدفع ان الظن مصدر يوصف بالقوة  
 والضعف والعظمة والحقارة وغير ذلك لان هذا المصدر للنوع مع التاكيد لا لمجرد التاكيد فحصل التعدد في المستثنى منه  
 فله بهذه الاعتبار انواع شتى استثنى بعضها عن بعض وبقى بعض الاخر فيه فيكون المعنى ما نظن شيئاً من الظن الاظنا اضعيفاً  
 فليس فيه استثناء الشئ من نفسه اذ المنفى فيه غير مثبت كما اشار الله الى هذا الجواب بقوله وبهذا ينحل الاشكال الذى  
 آه قوله فالمفعول المطلق آه اى الظن بهذا التفرع لكون الظن مما يقبل الشدة والضعف قوله ههنا آه اى في الآية المذكورة  
 قوله لا للتاكيد آه اى لا لمجرد التاكيد بدون اعادة النوع والا فاما المفعول المطلق لا ينفك عن التاكيد وانما لم يكن ههنا  
 لمجرد التاكيد لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه المستلزم للتناقض لانه على هذا يكون الظن الذى نفى او لا هو الذى اثبت  
 ثانياً قوله وهكذا يحل التنكير آه فيه اشارة الى قاعدة كايه غير منحورة في الآية المذكورة اى مثل كون التنكير في الاظنا للنوعية  
 يحتمل التنكير على ما يفيد الانقسام والنوعيتى في كل مفعول مطلق وقع بعد الامثل التعظيم والتحقير فان كل واحد منها يقبل  
 الانقسام بالشدة والضعف فيكون تنكير المفعول المطلق بعد الانواعية في التعظيم والتحقير او التنكير او نحو ذلك قوله على ما  
 يفيد التنوع آه اى على ما يفيد الانقسام والتجزئة آه قوله كالتعظيم والتحقير آه بيان ما يفيد التنوع لان كل واحد من التعظيم  
 والتحقير والتاكيد يحتمل الانقسام بالشدة والضعف قوله في كل ما وقع آه متعلق بحتمل قوله من المفعول المطلق آه بيان ما  
 قوله وبهذا ينحل الاشكال آه اى يجعل المفعول المطلق في الآية المذكورة للنوع لا لمجرد التاكيد ينحل الاشكال الذى آه  
 فيه اشارة الى الرد على البعض الاول والثانى كما سيرجى الله وحاصل الاشكال على مثل هذا التركيب ان المستثنى  
 المفزع يجب ان يكون المستثنى منه فيه متعدد اثنان ملاً للافراد حتى يدخل المستثنى فيه بيقين ثم يخرج بالاستثناء او ههنا  
 ليس المستثنى منه متعدد اثنان ملاً للافراد لان مصدر نظن لا يحتمل غير الظن حتى يخرج الظن من بينه وحاصل الحل ان بعد الا  
 اعتراض يرد لو كان هذا المصدر لمجرد التاكيد وليس كذلك بل هو ههنا للنوعيتى مع التاكيد فحصل التعدد في المستثنى منه بحسب التعظيم  
 والتحقير فخرج صورة التوحيد بالاستثناء فلا يلزم استثناء الشئ من نفسه فيكون المعنى ان نظن ظناً قويا وحقيراً وضعيفاً الا  
 ظناً حقيراً اضعيفاً قوله فمثل هذا التركيب آه وهو ان يقع المفعول المطلق بعد الاقوله وهو ان آه بيان الاشكال والمستثنى  
 المفزع وهو الذى يكون المستثنى منه محذوفاً قوله متعدد مستغرقاً آه اى شامل للافراد قوله من بينه آه اى من بين



غير الظن قوله وحسبته أدامى حين انزال الاشكال بما ذكره الشارح فلا حاجة فيه لتأريج بالرد على ابن النجاة حيث حمل مثل  
 هذا التركيب على التقديم والتأخير لدفع الاشكال المذكور وقالوا اصله ان نحن الا لظن ظناً يعني ان نحن على صفة من  
 الصفات الا على صفة الظن فحصل التعدد في المستثنى منه وهو نحن الضمير المتكلم مع الغير حاصل الرد انه تكلف بلا ضرورة  
 لوجود توجيهاً لصحة كما قال الشارح قوله من انه بيان ما ذكره بعض النجاة اى من هذا التركيب محمول قوله اى ان نحن الا  
 نلظن ظناً ان تصريح باصل التركيب عند ذلك البعض قوله ومثله قوله ان هذا من جملة قول ذلك البعض اشكالاً وجواباً  
 اى مثل ان لظن الا ظناً قول الشارح وما اغتره الشيب الا اغتراد وهو استثناء مفرغ منكسر يعني ان صحة الاستثناء  
 فيه مبني على التقديم والتأخير عند ذلك البعض اى ما اغتره الشيب اغتراداً والجواب عنه ان هذا ايضا يصح جعل المعيد  
 المنكر للنوع كافي الآية المذكورة اى الا اغتراد عظيم اى غفلة عظيمة فيصح الاستثناء بلا تقديم وتأخير وهو مقصود  
 كما يظهر من ظاهر الشعر قوله ولا الى ما ذكره بعضهم آه عطف على قوله الى ما ذكره بعض النجاة يعني وحسبته لا حاجة الى  
 ما ذكره بعض اخر من ان الآية المذكورة مثل قولك ما ضربت زيداً الا ضرباً لان ذلك المثال مثل الآية المذكورة  
 لان الا ضرباً مستثنى مفرغ وفيه استثناء المستثنى من نفسه لانه لا تعدد في المستثنى لان مصدر ضربت لا يحتمل غير الضرب  
 حتى يخرج الضرب منه فاجاب ذلك البعض عنه بان المستثنى منه هنا متعدد باحتمال المجاز فيه بان يتوهم المخاطب  
 ان يكون المراد من الضرب التهديد والشرع في مقدمات الضرب لا حقيقة الضرب فهذا الاعتبار يكون الضرب المستثنى  
 منه عاماً عند المخاطب فثبت التكلم نفى احتمال المجاز وتعيين حقيقة الضرب بما والا فثبت استثناء الخاص من العام  
 المتعدد فكذا في الآية المذكورة عند ذلك البعض بان المستثنى منه متعدد هنا باحتمال المجاز فيه بان يتوهم المخاطب  
 ان يكون المراد من الظن غيره من الشك والوهم والتحليل فهذا الاعتبار يكون المستثنى منه عاماً عند المخاطب فثبت  
 المتكلم بالاستثناء نفى احتمال المجاز وتعيين حقيقة الظن فصح استثناء الخاص من العام المتعدد لكن عند الشارح هذا تكلف  
 بلا ضرورة باعثة لوجود وجه اخر لصحة بان يجعل المصدر المنكر للنوع اى ما ضربت الا ضرباً حقيقة اى ما ضربته ضرباً كثيراً ولا  
 ولا حقيقة الا ضرباً ضعيفاً قوله من ان قولك آه بيان ما ذكره البعض قوله ان تكون قد فعلت آه كلها صيغة المخاطب  
 والراد منه التكلم يعني ان المتكلم بذلك المثال قد تأنط بالضرب لكنه اراد غيره من التهديد والشرع في مقدمات قوله ما  
 بجري مجاز اى بجري الضرب بيان غير الضرب بان ذلك الغير مناسب له قوله كالتهديد والشرع في مقدمات آه مثال  
 غير الضرب مما بجري مجاز في هذا الاحتمال آه اى احتمال غير الضرب قوله يصح الاستثنى منه آه وهو المصدر المحذوف للفعل المذكور  
 لان الكلام في المستثنى المفرغ قوله وغيره آه اى غير الضرب من التهديد والشرع في مقدمات كما مر قوله من حيث الوهم آه  
 اى وهم المخاطب قوله فكذلك قلت آه بعد الاستثناء بالا اى يكون معنى قولك ما ضربت زيداً الا ضرباً ما فعلت  
 شيئاً غير الضرب ليقطع به توهم المخاطب بان المراد من الضرب غيره قوله ومن تنكير غير المسند اليه ان الغرض منه اتمام ما يكون



التكثير غير المسند اليه لان المعروض ذكر تنكير غير المسند اليه للأفراد والنوعية فاراد الشرح انما به بان يكون للكفارة والتقليل قوله  
 وعدم التعيين ان عطف تنيسر للنفارة قوله قوله لعمد آه مبتدأ مؤخر لقوله ومن تنكير غير المسند اليه اي ارضا منكسة آه  
 تطبيق المثال مع الممثل بان تنكير ارضا للنفارة قوله من العران آه اي ابادى قوله وللتقليل آه عطف على قوله للنفارة قوله  
 قوله يوما آه البيت للمبنى من قصيدة يمدح فيها السيف الدولة والشاهد فيه قوله خيل وجود حيث نكسرهما للتقليل لان فيه  
 مدح بالشجاعة والسخاوة النافى يوما للتفصيل والظروف الثلاثة اعنى يوما ويجعل وعنه هم متعلق تطرد الاول والواو في  
يوما للمعطف وهو موجود متعلقان بتطرد الثاني والجملة عطف على الجملة الاولى قوله والمجدب عطف على العطف والمعطوف  
 مع المعطوف عليه مفعول تطرد الثاني والمجدب ضد الخصب اي قحط سالى والالف فيه للاستباح والمعنى صرفت عمرى فى  
 مصالح دعاياك يوما تطرد اعدائهم اهل الروم عنهم بقليل من خيلك ولا حاجة لك الى كثرة خيل لان الواحد من  
 خيلك يعد كثيرا من خيل غيرك يوما بجود يسير من كرمك تطرد عنهم الفقر والمجدب لان القليل من جودك اكثر من كثير جود  
 غيرك قوله اي بعد وندر آه اي تادر قليل تطبيق المثال مع الممثل هذا معنى قوله بجعل قوله وتسمى يسيرة هذا معنى بجود  
 قوله واعلم انه آه كلمة اعلم بها التفصيل وتنظيم البحث السابق من ان ما فى معنى النكرة وهو البعضية صريح لفظ البعض  
 يفيد الفوائد المذكورة من التعظيم والتقليل والتحقيق والتكثير قوله وهو معنى البعضية آه مثل حرب فى المثال المذكور اي  
 حرب عظيم فهو بعض فى مطلق الحرب وكذا غيره قوله اراد محمد صلى الله عليه وسلم آه اي اراد الله نعمه ببعض الاول محمد آه  
 قوله فى هذا الابهام آه خبر مقدم والمبتدأ قوله مالا يخفى فيه تطبيق المثال مع الممثل بان لفظ بعض التعظيم اي فى هذا الابهام  
 من لفظ بعض حيث اريد المقيده بالمطلق حتى اذا كان هذا المطلق لا يصح الا له قوله واعلاء قدره مالا يخفى آه لان ترك  
 التصريح بالاسم والتعبير عنه بلفظ غير مختص بالواحد العدول من التصريح الى الكناية التى هى اولى من التصريح اعلا قدره  
 وتخييم شأنه مالا يخفى على الفطن الذى لان الابهام يدل على ان المعبر عنه اعظم فى رفعة واجل من ان يعرف حتى  
 يصح به قوله ومثله قوله آه اي مثل قوله المذكور قول الشاعر الليبي فى افادة صريح لفظ البعض التعظيم قوله او يرتبط  
 بعض النفوس آه اي او يمنع الموت بعض النفوس عن ترك الامانة والانتقال عنها قوله حماتها آه بكسر الحاء الموت وهو  
 فاعل يرتبط مؤخر وبعض النفوس مفعول مقدم ومصدر البيت ترك الامانة اذا لم ارضها فقولها او يرتبط عطف على  
 ارضها فيما قبله مجزوم بالمدخل تحت النفي وكلمة او لعمومها فيكون المعنى انى تارك الامانة اذا انتفى كلا الامرين الرضا  
 بها وارتباط الموت بعض النفوس واذا تحقق احدهما لم يتحقق الترك او كلمة او بمعنى الى ان او الا ان قوله واراد نفسه آه  
 تطبيق المثال مع الممثل اي اراد الشاعر من بعض النفوس نفسه تعظيما قوله وقد يقصد آه اي بصريح لفظ البعض التحقير  
 متقابل لكون لفظ البعض التعظيم قوله ايضا آه اي كما يقصد به التعظيم قوله ذكره بعض الناس آه اي الحيوان قوله التقليل آه  
 عطف على التحقير اي يقصد بلفظ البعض التقليل قوله كفى هذا الامر بعض اهما آه اي قليل اهما قال واما وصفه آه عطف



على قوله واما تنكيره فبما بحث خامس من احوال المسند اليه قوله اى وصف المسند اليه اذ تعين مرجع الضمير قوله اخر المصدر  
ذكر التوابع وضمير الفصل اذ الغرض منه دفع اعتراض وهو ان التوابع وضمير الفصل لا يخلو ما يستحق التقديم على التنكير او  
مستحق التأخير عنه فعلى الاول لا يصح تأخير المصدر ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير وعلى الثانى لا يصح تقديم السكاكى  
ذكر التوابع وضمير الفصل على التنكير حاصل ان فيه اعتبارين فبما يستحق التقديم وبالاخر يستحق التأخير فالسكاكى  
نظر الى الاول والمصدر الى الثانى والمطران صحيحان كما فصله الله واصله ان المصدر نظر الى التقابل بين التعريف والتنكير  
فذكر التنكير بعد التعريف متصلاً به ليكون التقابلان متعلين بلا فصل بينهما ثم ذكر التوابع وضمير الفصل والسكاكى نظر الى ان  
ضمير الفصل وكثيراً من اعتبارات التوابع يتحقق مع تعريف المسند اليه فيناسب ان يذكرها بعد تعريف المسند اليه لهذه  
المناسبة ولكل وجه هو مولها قوله جرياً اذ مفعول له اخر كما مر تقريره قوله نظر الى ان اذ مفعول له قدم قد عرفت تقريره  
قوله وقدم من التوابع ذكر الوصف اذ الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الوصف من التوابع والتوابع كثيرة اى خمسة فلم قدم  
المصدر الوصف على البواقي حاصل تقديمه لاشارة وقوع الوصف وكثرة اعتباره بالنسبة الى التوابع اخر فيستحق بالتقديم على  
مالا يكون لك كالبديل والتاكيد وعطف البيان وكذا الوصف يكون متحداً مع الموصوف لا التوابع الاخر فيستحق التقديم  
على مالا يكون لك كالمعطوف بالحرف فلا يرد ان المعطوف بالحرف اكثر منه واخر قوله واعتباراته اذ عطف على وقوعه  
قوله والوصف قد يطلق اذ الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الوصف عبارة عندهم عن الالفاظ التى تكون فى المرتبة الثانية  
بالنسبة الى الموصوف مثل زيد العالم فلا يصح تعليل المصدر بقوله فلكونه اذ ان التنكير اى اذ اى الموصوف اى المعاني المصدرية  
الا ان الالفاظ لا ينفك عن المصدرين لافى اللفظ واما استعماله فى الالفاظ المخصوص بالنسبة الى المصدرين والبديل فانهما  
يستعملان فى المعنى المصدرين لافى اللفظ واما استعماله فى الالفاظ المخصوص بالنسبة الى المصدرين والبديل فانهما  
فيه عطف البيان والبديل لا البيان والابدال حاصل الدفع ان الوصف قد يطلق على نفس التوابع الخمسة اى  
الالفاظ الخاصة بالنسبة الى لفظ الموصوف وقد يقصد به المعنى المصدرى اى وصف اى جيزى والاراد ان المعنى  
الثانى المصدرى دون الاول فيصح تعميل المصدر بقوله فلكونه اذ وكذا يوافق لباقي التوابع قوله وهو الانسب به انما  
اى المعنى المصدرى انسب فى قوله واما وصفه وانما قيد بقوله هنا لان الانسب بالنسبة الى قوله مبيناً كما شفا عن  
اذا المعنى الاصطلاحي اى الالفاظ المخصوصة لانهما المبينة والكاشفة بالذات واولاً والمعنى المصدرى ثانياً بالعرض  
يعنى ان نفس التعايل بقوله فلكونه اذ يقتضى كون الوصف بمعنى المصدرى واما بعد التعايل وهو قوله مبيناً كاشفاً اذ  
يقتضى كونه بمعنى الاصطلاحي قوله يوافق اذ دليل لكون المعنى المصدرى هنا انسب كما مر تقريره ولم يذكر التنكير والانسبية  
المصدرى صحة التعايل بقوله فلكونه اذ لظهوره لان التعايل لا يكون للالفاظ فيكون لا يراد المعنى المصدرى وجهان  
صحة التعايل بقوله فلكونه والموافقة لقوله واما بيانه واما ابداله قوله يعنى اما الوصف اى ذكر النعت اذ الغرض من الغاية



تفسير للوصف بالمعنى المصدرى المحدث لا اللفظ المخصوص التابع كما صرح به الشارح في كلامه السابق واليه اشارة الشارح بقوله اى  
 ذكر النعت آه لان ذكر النعت صفة المعنى المصدرى لا اللفظ المخصوص وفي ذكر النعت موضع الوصف اشارة الى ترادفهما قال  
 فلكنه آه هذا دليل لا يرد الوصف للمصدر اليه سواء كان المصدر اليه معرفة او نكرة حاصله ايراد الوصف له لا ليوضح المصدر اليه  
 بذلك الوصف لان الوصف يكون مبنيا كاشفا للموصوفه قوله اى الوصف آه تعيين مرجع الضمير يحتمل ان يكون المراد بالوصف  
 الذى هو مرجع ضمير المعنى المصدرى منها الموافقة لما قبله وهو وان لم يكن مبنيا كاشفا اولاد بالذات كاشفا مبنيا بالعرض  
 لان الكشف والتبيين قاسم بالنعت المخصوص الاصطلاحى لا بذكره ولا بالمعنى المصدرى بل بهما تصفان بهما تانيا  
 وبالعرض باعتبارهما متعاقبان له كحركة راكب السفينة باعتبار السفينة ويحتمل ان يكون المراد به التابع الاصطلاحى اى اللفظ  
 المخصوص لانه المبين والكاشف اولاد بالذات فعلى هذا يكون فى العبارة صنعة الاستخدام بان يكون المراد من الوصف  
 قوله واما وصفه آه المعنى المصدرى ومنه فى قوله فلكنه آه التابع المخصوص فيكون توصيفه بالمبين الكاشف اولاد بالذات  
 كما صرح به الشارح فى المحقق قوله اى المصدر اليه آه تعيين مرجع الضمير قال كاشفا عن معناه آه انما جمع بين التبيين والكشف  
 لان الاول بالنظر الى نفس المصدر اليه والثانى بالقياس الى السامع دلالة على ان الوصف بلغ فى ذلك الغاية التقديرية  
 حتى صار حدا للموصوف وتقريرا له كافي المثال الاول او جارا مجزا كافي المثال الثانى اى الذى يظن بك الظن آه  
 فانه تعريف للامعى باعتبار لازمه وهو كونه مصيبا فى رايه لان اختصاص الصفة بالموصوف كاختصاص الحد بالحدود  
 فى تميزه عن جميع ما عداه ثم المثال الاول انما يكون من القسم الاول عند الحكماء والمعتزلة فقط فان ذلك الوصف حد  
 للجسم وتعرف له على رايهم اذ المراد به الممتد فى الجهات الثلاث والجسم موصوف به بالفعل على رايهم الا ان ما صدق  
 عليه الجسم منحصر عند المعتزلة فى الجوهر الغرود وهو المحتاج الى الفراغ الذى يملأه وعند الحكماء فى الجسم التعليم والطبعى الاول  
 عرض والثانى جوهر وكلها يحتاجان الى الفراغ الذى يملأه اى المكان واما عند الاشاعرة الجسم ما يتركب من جوهرين  
 فصاعدا فلا يكون ذلك المثال تقريرا له وزيادة تحقيقة فى كتب الكلام قال الجسم آه هو مبتدأ خبر قوله يحتاج الى  
 فراغ آه قال الطول آه صفة الجسم كذا ما بعده من التعريف والعميق فان قيل ان كل واحد من الطويل والعريض والعميق  
 صفة على حدة للجسم مع ان كل واحد منهما ليس كاشفا له فلا يصح التمثيل به قلنا ان كل واحد ليس صفة على حدة كما انه  
 ليس كاشفا بل الكاشف انما هو المجموع فانه صفة واحدة بحسب المعنى وان كان هناك تعدد بحسب اللفظ والا  
 عراب فكانه قيل الجسم الذى يملأه فى الجهات الثلاث كما ان قولك حلوة حامض خبر واحد معنى كأنه قيل متر مع  
 تعدد اللفظ والاعراب قال الى فراغ آه اى مكان خال قال يشق آه صفة فراغ الضمير المستتر الى الجسم البارز  
 الى الفراغ اى يملأه اذ ان الجسم الفراغ قال ويحون فى الكشف آه مبتدأ خبره قوله فيما بعد قوله اى نحو هذه القول آه اى  
 المثال المذكور الغرض منه تعيين مرجع الضمير فى قوله ويحون ورفع اعتراض وهو ان بناء المتن على الاختصار فالا سبب



للعلم والاعمال يقول وقوله الالهي الذي آتاهم زادوا في خبره ما وفصله عما قبله حاصل الدفع انما فصله عما قبله لان هذا الشعر  
 ليس مثل المثال الاول لان الوصف فيه للسند اليه لا الجسم مسند اليه في المثال الاول بخلاف الشعر لان الوصف فيه  
 الالهي وهو ليس مسندا اليه بل هو مسند خبره انما او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني كما ينبغي في الشرح فيكون  
 ذلك الشعر مثله كما علمنا في مجرده . كون الوصف للكشف فلذا فصله عما قبله بقوله ونحوه واليه الوصف في المثال  
 الاول بعينه تفصيل معنى الجسم وتعرف له وفي الشعر ليس كذلك لان معنى الالهي لغة الذي المتوقد ان استلزم الوصف المذكور  
 معناه فلذا فصله عما قبله قوله في مجرده كون آه بهذا بيان وجه الشبه قوله لاني كونه آه اي لا يكون الوصف وصفا للشيء  
 لان الالهي ليس مسندا اليه كما عرفت قوله ادس بهي آه ليس مرجع النسيير قوله في مرتبة آه المرتبة علم خوردي نمودن  
 بر ميت وكره براد شمار كردن محاسبه او قوله رستما النفس اجلي جزعا آه اجلي اي احسن اي خوبي كردن الجزع  
 ضد البعد والجزع الجليل هو الذي يشوبه اضطراب بصاحبه والتخدير الخوف والساحة الكرم والنجدة بالفتح الشبيحة والبر  
 بالكر خلاف العقوق والتقى خوف من الله نعم وجمعاً نصب تأكيداً للساحة وتوابعها وهي بضم الجيم وفتح الميم جمع جمع  
 بالمد مؤنث اجمع يؤكد بها الجمع المؤنث ونظيرها في تأكيد الجمع المذكور اجمعون فقوله ان الذي تخذرين قدوة آه الموصول  
 عبادت عن الموت وتخذرين صيغة المخاطبة المؤنث الخطاب مع النفس وقدوة الصير للموصول والالف للاشباع قوله  
 الذي يظن بك الظن آه يحتمل ان يكون مفعول لا يظن مخذوفين والتقدير الذي يظنك متصفا بصفة وبك ظرف مستقر  
 صفة للفظ صفة مقدرة باعتبار المتعلق بالصفة كانه بك والظن مفعول مطلق ليظن ويحتمل ان يكون نازلاً منزلة الالهي  
 وبك بيان موضع الظن قوله كان قد رأي وقد سمعا آه كان مخففة من المتقل اسم باصير الشأن والجملة حال من فاعل  
 يظن اي يظن حال كونه مشبهاً بالرائي والسمع والغير المستثنى قد رأي وقد سمعا للموصول والمفعول مخذوف اي  
 تلك الصفة والالف في سمعا للاشباع قوله الالهي واليكم آه بيان معناه اللغوي قوله الذي آه اي بارك بيمين  
 قوله المتوقد آه اي روشن وبلغ قوله وهو امر فروع آه اي الالهي اما مرفوع بهذا بيان اعرايه يطابق المثال مع المختل  
 قوله او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني آه هذا الاحتمال ان يساعدهما السوق فان الجزع كما قال الشاعر انما هو بعد  
 عذبة يات اي قوله اودي فلا تنفع الاشاعة آه قوله اودي آه اي هلك قوله الاشاعة آه اي الخد من امر كائن البتة  
 قوله من امر آه نكرة اما التعظيم اي لا ينفع الخد من امر عظيم كائن لا محالة وهو الموت او الامموم اي لا ينفع الخد من امر  
 كائن اي امر كان قوله لمن آه متعلق لا تنفع قوله قد محال آه اي قد يعصده لفظ قد هنا لتحقيق لا لتقليل زلة البدع آه  
 جمع بدعة الالف للاشباع وهي الامر الغريب والمعنى لا ينفع لطالب الامر الغريب الخد من امر كائن لا محالة قوله  
 فالالهي ليس مسندا اليه آه تفرع على تطبيق المثال بالمثل قوله كاحي عن الاصمعي آه تأييد لكون هذا الوصف  
 كاشفاً عن معناه بقول الاصمعي قوله فالشدة آه اي قرأ الاصمعي هذا الشعر لم يزد عليه فعلم ان قوله الذي يظن بك



الظن وانما كاشفا عن معنى الالهي قوله وانه لم يرد في الشعر في مجرد كون الوصف الكاشف لا الكاشف المسند اليه  
في النكرة قوله وانما فصله عما قبله لانه ليس الوصف الكاشف فيه وصفا للمعرفة كما هو كاشف فيها سبق من الالهي بل  
الموصوف نكرة وانما ذكره الشارح لئلا يتوهم اختصاص الوصف الكاشف بالموصوف المعروف واليقين يحتمل ان لا يكون جزوعا  
ومنوعا صفة له بل هو جزا لاشبه على التقديرين مجموعهما بمنزلة الوصف الكاشف له بلوعا والظرفان متعاقدان  
بهما قوله فان الربيع سرعة الجزع اه تطبيق المثال بالمثل بان اذا مسه الشر جزوعا وادامه الجنب منوعا صفة كما  
الربيع وهو منكر قال او مخصصا اه عطف على قوله مينا كاشفا اي اما وصفه فلكونه مخصصا والفرق بين الوصف المخصص  
المذكور هنا وبين المبين الكاشف المذكور فيما سبق هو ان الغرض من المخصص تخصيص اللفظ بالمراد من المبين  
كشف المعنى قوله اراد بالتخصيص ما يعلم اه الترخيص منه دفع الغرض وهو ان المثال لا يطابق المثل لان التخصيص عبارات  
من تقابل الاشتراك وهو ان يكون في النكرات وزيد في مثال المتن معرفة حاصل الدفع ان التخصيص بالمعنى المذكور  
في اصطلاح النحاة وعند علماء البيان اعلم من تقابل الاشتراك ورفع الاحتمالات فيكون هو في المعرفة والنكرات جميعا  
فيطابق المثال مع المثل قوله تقليل الاشتراك اه الذي وقع فيه اذا كان الموصوف معرفة ومشتريا لفظيا وهو ما  
وضع المعنيين او اكثر باوضاع متعددة كزيد فانه وضع للتاجر والفقيه الجواد وغير ذلك قوله وعند النحاة اه هذا متقابلا  
عند المعنيين الحاصل ان التخصيص يشمل المعارف والنكرات وان له فريدين لتقليل الاشتراك في النكرات ورفع الا  
حتمالات في المعارف وهذا اصطلاح علماء البيان بخلاف النحاة فان التخصيص عندهم عبارات عن تقليل الاشتراك  
في النكرات فقط واما رفع الاحتمالات في المعارف فيقال لتوضيح لا تخصيص عندهم قوله فانه كان بحسب الوضع اه اي  
فان الرجل كان بحسب اه هذا تطبيق المثال مع المثل له يعني ان الرجل بحسب وضعه يصلح ان يطلق على معنى كلي  
هو الماهية من حيث هي هي او الفرد المنتشر على اختلاف الرايين في وضع اسم الجنس وذلك المعنى الكلي يحتمل ان  
يتحقق في خصوصية هذا الفرد وفي خصوصية فرد اخر فمثلا الاحتمال هناك هو المعنى الكلي واما احتمال المعارف فانها  
ينشأ من اللفظ فان زيد مثلا اذا كان مشتركا بين اشخاص كان محتملا لان يطلق على خصوصية كل واحد من الاشخاص  
لكونه موضوعا بازا خصوصية كل واحد منهما وليس هناك معنى كلي محتمل ان يتحقق في ضمن اية خصوصية الا ان يكون  
زيد بمعنى زيد فيكون حينئذ في حكم النكرة قوله فقلت ذلك الاشتراك اه جواب لما قوله وخصصة اه عطف على فقلت  
عطف تفسير قوله المتصفة بالعلم اه خرج الرجل غير العالم فثبت التقليل فيه قوله والتوضيح اه عطف على قوله التخصيص اي  
وعند النحاة التوضيح عبارات اه قال نحو زيد تاجر اه مثال المخصص لرفع الاحتمال قوله او الرجل التاجر اه مثال المخصص  
للتقابل الاشتراك قوله فانه كان اه تطبيق مثال كل واحد منهما قال او مدها او ذما اه عطف على قوله مينا كاشفا قلنا  
زاد الشارح قوله لكون الوصف فيكون المصدر ان ينسب للفاعل اي مادها او ذما او اذا مدها او اذا لم يصح الحمل او انه

هذا هو الوجه في قوله فانه كان بحسب الوضع اه اي فانه كان بحسب الوضع الذي هو الموضوع له



جعل الوصف مدحا او ذمما بالصفة ومثله قوله او ترجما قال جادني زيدا العالم اذ مثال الوصف المدح قال او الجاهل اذ مثال الوصف الذم قوله او الفقير اذ مثال الوصف الترحم قال حيث يتعين الموصوف اذ كلمة حيث تقيد بمرزمانية يعني ان هذه الامثلة تكون امثلة للمدح او الذم او الترحم في وقت يتعين ويعلم الموصوف قبل ذكر الوصف وان لم تكن كذلك فلا تكون امثلة لما قوله اعني زيدا اذ تعين الموصوف قوله اى قبل ذكر الوصف اذ تعين مرجع التفسير قوله اما بان لا يكون له اذ بيان تعين الحاصل في الموصوف قبل ذكر الوصف حاصله اما ان لا يكون للموصوف شريك في اسمه فيكون متعينا قبل ذكر الوصف واما ان يكون النحاطب يعرف ذلك للموصوف بشخصه قبل ذكر الوصف فيكون ايضا متعينا قبل ذكره قوله واشترط هذا اذ اى تعين الموصوف في الوصف المدح او الذم اى الترحم قبل ذكر الوصف اذ بيان علته تعين الموصوف قبل ذكره حاصله ان في الوصف المخصص للموصوف يكون تعين الموصوف بذكر الوصف فاذا كان كذلك في الوصف المدح او الذم او الترحم يهبط ذلك الوصف مخصصا لا مادعا او ذمما او راجحا فيلزم خلاف المفروض قال او تاكيدا اذ عطف على قوله مبتدأ كاشفا اى فلنكون الوصف تاكيدا او تقريرا للمسند اليه الموصوف قوله اذا كان الموصوف متضمنا اذ الغرض تعين محل كون الوصف فيه للتاكيد لانه اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى الوصف يكون معنى الوصف موجودا في الموصوف فيكون ذكر الوصف بعد تاكيدا له قال نحو امس الدبر اذ امس مبتدأ مبني على الكسر الدبر نعت مؤكدة مرفوعة نظرا الى المحل وجملة كان يوما عظيمها خبره قوله فان لفظ امس اذ تطبيق المثال بالمثل لان معنى امس المضى وكذا معنى الدبر لان مثل ذلك التاكيد يستعمله النحاة اذا اقتضاه المقام كما اذا وقع في الامس كرب وغم فيكون ذكره اشارة للفرج بدووره وحصول النجاة منه او وقع فيه سرور فيكون ذكره اشارة الى التأسف عليه بدووره ومضيه قوله وقد يكون الوصف لبيان المقصود اذ الغرض منه دفع اعتراض وهو ان حصر فوائد الوصف للمسند اليه الموصوف في الامور المذكورة لا يصح لان الوصف قد يكون لبيان المقصود والتفسير ايضا حاصل الدفع انما انظر المقصود في الامور المذكورة للكثرة بما وشبهه باو هذا القسم قليل كادل عليه لفظ قد الدخل على المضارع لان فيه احتمال عطف البيان كما سيأتي من الشئ روي في الشرح في بحث المسند اليه بعطف البيان ثم ان ههنا اربعة اوصاف الوصف المبين للمقصود والمؤكد للموصوف والكاشف له والمخصص له فالفرق بين الوصف المبين للمقصود وبين الوصف المبين للموصوف ان المؤكد لا يلاحظ فيه بيان المقصود الاصل بل مجرد التاكيد بخلاف الوصف المبين فان الملاحظ فيه بيان المقصود الاصل والفرق بين الوصف المبين وبين الوصف الكاشف ان الغرض من الوصف المبين بيان احد المحتملين او المحتملات للفظ بان يحتمل اللفظ معنيين او اكثر فيؤتى بالوصف لبيان المراد الاصل من تلك المحتملات كما في الدابة في المثال المذكور لاحتمالها الفرد والجنس بخلاف الوصف الكاشف فان المقصود ايضاح المعنى لا بيان احد المحتملات والفرق بين الوصف المبين وبين الوصف المخصص ان الغرض من الوصف المبين بيان احد المحتملات للفظ ودفع غيره من احتمالاته والغرض من الوصف المخصص بيان احد افراد المعنى ودفع غيره وبهذا ظهر



الفرق بين الاوصاف الاربعة قوله ومنه قوله نعم آه وانما قال ومنه قوله نعم لم يقل كقوله نعم كما قال في المحقر لان فيه احتمال عطف البيان والوصف المبين ليس يعيناً كما سيجي في بحث السند اليه بعطف البيان قوله حيث وصف آه كلمة حيث تعليلية علة لكون الوصف مبيناً لا مقصود من السند اليه الموصوف وتطبيق المثال مع المثل له حاصله ان لفظ دابة وطائر حامل للمعنى الجنس والوحدة فوصف الله تعالى ما هو من خواص الجنس وهو الكون في الارض بالنظر الى الدابة والطيران في الجو بالنظر الى الطائر فان هذا النسبة الى جميع افراد الجنس على السوية ولا يختص به فرد دون فرد لبيان ان المقصد منها ما الى الجنس فيفيد عموم كل فرد يصدق عليه الجنس دون الفرد اي ليس المقصد الى الجنس مع الوحدة فيجتمعا ان يراد الوحدة النوعية فيفيد عموم افراد النوع واحد بان يراد به دابة ترعى وطائر يطير دون عموم كل فرد يصدق عليه الجنس قوله وبهذا الاعتبار افاد آه فيه اشارة لبيان فائدة هذا الوصف اي باعتبار ان هذا الوصف للجنس دون الفرد فيجمع جميع افرادها فادارة زيادة التعميم والاحاطة واما اصل التعميم فحاصل بناء من وقوع النكرة في سياق النفي المقرنة بمن اي من دابة ولا طائر وتوجيه ذلك ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم والاستغراق لكن يجوز ان يراد به اداب ارض واحدة وطيور جو واحدة فيكون استغراقاً عرفياً فذكر وصف نسبة الى جميع دواب ارض كانت وطيور ارض جو كان على السواء فاتفق بعد التوضيح ان الاستغراق حقيقة يتناول كل دابة من دواب الارضين السبع وكل طائر من طيور الافاق المختلفة فكانه قيل ما من دابة قط في جميع الارضين السبع ومن طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بها حية الا ان امثالكم محفوظة احوايا غير مهمل امرها فظهر بذلك معنى زيادة التعميم والاحاطة خلاصتها انه كان قبل الوصف نصاً في الاستغراق لكنه يحتمل التأويل مع التخصيص بان يراد الاستغراق العرفي وبعد الوصف صار مفسراً بالاستغراق الحقيقي فلا يحتمل التأويل فالقول ان النكرة المفردة في حين النفي تدل على كل فرد فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله ام امثالكم لان كل فرد لا يكون اما وجماعة وكذا ان اريد كل نوع نوع لان كل نوع امته واحدة لا اما وجماعات قلنا ان النكرة وان كانت المراد منها كل فرد لكن الاخبار بالام امثالكم ملاحظة فيه المجموع مجازاً اي النكرة محمولة هنا على المجموع من حيث هو مجموع مجازاً بمعنى انه قوله فيكون في الارض ويطير آه هذه العبارة من قلم الناسخ ليست موجودة في اكثر النسخ المتعربة وفي ساقطها لانه ينافي بقوله السابق وهو قد يكون الوصف لبيان المقصود بتفسيره آه فانه يدل على ان بيان المقصود وتفسيره نكته علمية مندرجة في التاكيد والالكان ان يقال ومنه قوله نعم دابة في الارض الآية قوله واعلم ان الوصف آه الغرض منه تنبيههم ببحث الوصف بان الوصف قد يكون جملة وما ذكرناه سابق فهو الوصف المفرد فيكون هذا التسمية ببحث الوصف باعتبار قسمية الغرض منه تمهيد لتوجيه مراد من قال ان الجملة نكرة لان على ظاهر قوله يراد الاعتراض بانه لا يصح اطلاق النكرة على الجملة لان التعريف والتكثير من خواص الاسم وهو لكونه تسمياً من الكلمة مفرد الجملة ليست كذلك فلا يصح انصافاً بالتكثير حاصل توجيه ان الجملة الوصفية لها محل من الاعراب بالنسبة الى موصوفها والجملة التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موضعها لكونها غير تامة في حكم المفردات وذلك المفرد

سلكه وكذا نكرة المفردة في جزئها وان تدل على كل فرد فرد او نوع ونوع يمكن ترجمتها بصفة الجنس يدل على التعدد فكذا خبر ما يحجبها



الواقع موقع الجملة نكرة لأن المفرد الذي يؤخذ ويحصل من الجملة نكرة نكرة مرت رجل قام أبوه لأن أخذ المفرد من الجملة إنما يكون باعتبار  
المحكوم وهو لا بد أن يكون مجهولاً والالكان الكلام لغواً لأن المحكوم عليه لا بد فيه من التعريف فإذا كان المحكوم به أيضاً معرفة فيكون  
الكلام لغواً وتحصيل الحاصل فيجب أن يكون اللفظ الدال على المحكوم به نكرة فيكون موصوفه نكرة ليطابق الصفه مع موصوفها  
فتكون الجملة بمعنى المفرد وهو يوصف بالتعريف والتشكيك وهذا معنى قوله وينبغي أن يكون هذا مراد من آه قوله: وليشط  
فيه أي في ذلك الوصف بالجملة ففي الجملة الوصفية شرطان الأول تشكيك الموصوف والثاني كونها جملة خبرية  
كما أشار الشرح بقوله ويجب في تلك الجملة أن تكون خبرية آه قوله لأن الجملة التي لها محل آه دليل لا  
شروط موصوف الجملة نكرة وتقريره في حاصل التوجيه قيد به لأن لا يكون لها محل من الأعراب لا يجب فيها صفة وقوع  
المفرد موقعها كونها تامة في معنى الجملة بخلاف ما يكون لها محل من الأعراب لأنها في حكم المفرد فيوجب وقوع المفرد  
موقعها فإن قيل إن هذا منقوض بالجملة الواقعة خبراً للضمير الثاني والقصته فإن لها محلاً من الأعراب مع عدم  
صحة وقوع المفرد موقعها قلنا المراد بصحة الوقوع بحسب تمام الكلام فيمكن أن يقال بدل الجملة المفردة فيها قصة أو شأن  
لا يجب سداد معنى قوله: الذي يسبك السبك كذا اختار زيد وهما بمعنى الأخذ والقيام أي يؤخذ ويحصل من الجملة  
فالمنا سبب أن يعتبر فيها حال ما سبك منها بأن يكون موصوفها نكرة كموصوف المفرد المسبوك منها قوله: لأنه  
إنما يكون باعتبار الحكم أي لأن سبك المفرد من الجملة إنما يكون باعتبار المحكوم به فالمراد من الحكم المحكوم به لأنه  
يسبك ويؤخذ منه المفرد لا بمعنى وقوع النسبة لأنه لا يسبك ولا يؤخذ منه المفرد فعني زيد قائم زيد قائم وإطلاق  
الحكم على المحكوم به شائع في كلامهم قوله الذي يناسبه التشكيك لأن المحكوم عليه لا بد فيه من التعريف فإذا كان المحكوم به كذلك  
فيكون الكلام لغواً وتحصيل الحاصل فيه فيكون اللفظ الدال على المحكوم به نكرة فيكون موصوفه نكرة ليطابق الصفه مع  
موصوفها فيجب أن يكون المحكوم به قد يكون معرفة مثل زيد القائم فعات ما يناسب التشكيك قلنا معنى كون المحكوم به  
نكرة باعتبار أنه محكوم به لا من حيث ذاته فالتعريف في المثال المذكور ليس باعتبار الخبرية وكونه محكوماً بثبوته للمحكوم  
عليه بل باعتبار المعلوماتية في نفسه وبذا لا باعتبار ثبوته للمحكوم عليه والمعتبر في المحكوم به هو المجهولية باعتبار ثبوته  
للمحكوم عليه لا المجهولية في نفس الأمر والاضاءة الشرح إلى عدم وجوب تشكيكه بقوله يناسب التشكيك ولم يقل بجبه  
التشكيك حتى يرد الاعتراض بالمثال المذكور وإجاب ابن الحاجب من المثال المذكور بتأويله نكرة بأنه في المعنى زيد محكوم عليه  
بالقيام فعاد المحكوم به نكرة كما هو منه صبه في الخبر المعروفة قوله وينبغي أن يكون تصريح بيان مراد من قال  
أن الجملة نكرة بعد بيان التمهيد يعني ينبغي أن يكون مراد من قال أن الجملة نكرة أن الجملة الوصفية  
تقع في موقعها المفرد وذلك المفرد نكرة فلاجل وقوع المفرد موقعها اطلق التشكيك عليها لأنها في الحقيقة  
مفرد وهو يوصف بالتعريف والتشكيك والالتعريف والتشكيك من خواص الأسم المفرد والجملة ليست كذلك  
كما عرفت قوله: أن يكون هذا أي وجوب صفة وقوع المفرد بنكرة موقع الجملة مراد من قال



قوله والا فالتعريف أه أي وان لم يكن مراد من قال ذلك فالتعريف أه قوله ويجب في تلك الجملة أه أي الجملة التي هي صفة  
 بهذا بيان شرط الثاني قوله كالصفة أه أي كما يجب صفة الموصوف جملة خبرية لأن الصلة تكون موصفة للموصول فلا بد ان  
 تكون موجودة قبله والا فلا وجود له قبله لانه لا يجد ما لم يوجد فثبت ان الصلة جملة خبرية لانها تكون موجودة قبل وجود  
 الموصول لانها انما يراها واحد قوله لان الصفة أه دليل لكون الجملة الوصفية خبرية حاصلة ان الشيء اذا كانت ثابتة لاغير  
 بطريق الوصفية فوجب ان يكون ثبوت ذلك الغير وثبوته في نفسه معلومين للمتكلم والمخاطب قبل ذكر ذلك الشيء اما علم  
 المتكلم لان ثبوت الشيء لا يكون بدون العلم واما علم المخاطب فلان المقصود فيه الاحضار في ذهن المخاطب و  
 الا يستصور بدون علم المخاطب بالتصاف الموصوف بمضمون الجملة الوصفية قبل ذكرها وانما كان ثبوت ذلك الشيء  
 في نفسه واجبا لان الشيء ما لم يكن ثابتا في نفسه لم يثبت لغيره والثبوت في نفسه لغيره لا يكون الا للجملة الخبرية لا للا  
 ثباتية لانها لا يجد ما لم يوجد وليس لها تحقق وجود في الخارج فثبت ان الجملة الوصفية تكون خبرية لا انشائية وهو  
 المدعى وانما قال لان الصفة يجب أه لانه اذا كان الشيء ثابتا للغير بطريق الخبرية وجب كونه ثبوت ذلك الشيء في نفسه و  
 للغير معلومين للمتكلم وحده لا للمخاطب لان المقصود فيه الاعلام والاحضار وهو يقتضي عدم علم المخاطب كما لا يخفى قوله ان  
 المخاطب عالم أه منقول يعتقد قوله بالتصاف الموصوف أه متعلق عالم قوله بمضمونها أه أي مضمون الجملة الوصفية قوله قبل  
 ذكرها أه ظرف عالم أي قبل التلفظ بالصفة قوله واما بجي بها أه أي بالصفة أي انما يسمى التكلم بها الغرض منه دفع الغرض  
 وهو انه اذا كان الصفة بحيث يجب فيها ان يكون التكلم معتقدا لكون المخاطب عالما بالتصاف الموصوف بها قبل ذكرها فانما  
 فائدة في ايرادها بل يكون ذكرها لغوا وتحصيل الحاصل عند المخاطب حاصل الرفع ان التكلم انما يقصد بذكرها تحصيل الموصوف  
 عند المخاطب بما كان يعرفه قبل من التصاف بمضمون الصفة ليحكم عليه اوبه مثلا ويغير المخاطب فائدة بعينه بانها ترفع  
 علمه بها لان الاصل في الوصف ان يكون كاشفا للموصوف او مخصصا له وفي كل واحد منهما تعريف وتمييز له ولوقد الجملة ليس  
 المقصود من ذكره مجرد التصاف بتلك الصفة حتى يلزم اللغوية قوله ليعرف المخاطب الموصوف أه الضمير في يعرف راجع للتكلم  
 والمخاطب مفعول اول له الموصوف مفعوله الثاني يعني بجي بها ليميز الموصوف بها عند المخاطب ولولم بجي بها لم يميز عند قوله و  
 يميز عنده أه أي يميز التكلم الموصوف عند المخاطب بهذا عطف تفسير يعرف قوله بما كان يعرفه قبل أه أي الشيء كان المخاطب  
 يعرف ذلك الشيء قبل ذكر الصفة قوله من التصاف أه بيان ما أي من التصاف الموصوف قوله يجب كونه انما ترفع عن ما  
 قبله أي يجب كون الجملة الوصفية قوله المعلوم أه صفة الحكم المراد بالحكم هنا وقوع النسبة قوله حصوله أه نائب فاعل المعلوم  
 قوله قبل ذكرها أه أي قبل الوصفية وبهذا لا يكون الا في الجملة الخبرية قوله والا انشائية ليست كلك أه أي ليست جملة مضمونة بالحكم  
 المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكره لان الاثنا هو اعلام عن النسبة القاسمة بنفس التكلم من حيث انها تامة بها لانها لو  
 كانت معلومة الثبوت لموصوفها قبل التلفظ بها لكانت لها بانية خارجية فيكون خبرية لا انشائية قوله فوخرها صفة او



دفع العراض وهو ان الاشياء كثيرا ما يقع صفته او صفة كما يظهر لمن تتبع كلام العرب مثل جادني رجل اضره او الذي اضره  
 حاصل الدفع ان الاشياء يقع صفته او صفة باعتبار التأويل بتقدير القول فمعنى جادني رجل اضره اي رجل مقول في حقه  
 اضره اي يستحق ان يقال في حقه اضره وحسب يكون الموصوف معلوم الا تصاف بمضمون الصفة قبل ذكرها فيكون  
 خبرا بخلاف ما اذا كان من غير تأويل فانه امر مبطن لا يحصل العلم بالتصاف الموصوف قبل ذكرها قوله فان قيل قد ذكرناه  
 هذا العراض على قوله فوقها صفة او صفة انه حاصل ان عدم وقوع الاشياء بلا تأويل صفة مسلم لكن لان عدم وقوع  
 الاشياء صفة بلا تقدير القول لانه ينههم من كلام صاحب الكشف ان القسم مع كونه جملة انشائية يقع صفة فيكون  
 قول الشرع فوقها صفة او صفة انه مخالف لمن هو امام الفن والعمدة وهو لا يجوز لان قول الشرع يدل على الاستواء بين  
 الصفة والصفة في كون كل واحد منهما خبرية وكلام صاحب الكشف بهذا يدل على الفرق بينهما في الخبرية بان الصلة ان  
 تكون خبرية بل قد تكون انشائية ايضا قوله وان منكم من يبسط عن آي لتأخر عن القتال كعبه الشدا بن ابي  
 ابن سلول واصحابه قوله ان التقدير ان مفعول ذكر قوله القسم وجوابه صفة من آه وهو انشا ولم يشتر صاحب الكشف  
 الى تقدير القول هنا فعلم ان الصلة تقع انشا وهذا مخالف لما قال الشرع قوله قلنا مراده آه اي مراد صاحب الكشف  
 حاصل الجواب ليس مراده وقوع القسم فقط بل القسم مع الجواب والقسم وحده وان كان انشا لكن القسم مع الجواب  
 اجزاء تحت المصدق والكذب كما ان مجموع الشرط والجزاء جملة خبرية والشرط وحده ليس بجملة بل ليس بجملة لانه قيد بمنزلة  
 الظرف للجزاء عند علماء البيان كما سيحكي في بحث متعلقات الفعل فلا يدل قول صاحب الكشف بوقوع الاشياء صفة  
 بدون تقدير القول بل يدل ان الصلة انما هو الجواب المؤكدة بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للمصدق والكذب قوله ولذا  
 يقال آه اي لا اجل جواب القسم جملة خبرية ولا يخرجها القسم عن كونها خبرية يقال في تأكيد الاخبار والشد لزيد قائم  
 فزيد قائم جملة خبرية جواب القسم والقسم لتأكيد تلك الجارية الجزئية لا يخرج القسم عن الخبرية هذا تأييد لتوجيه قول  
 صاحب الكشف قوله والاشياء انما هو نفس الجملة آه هذا بيان لمنشا غلط المعترض حاصل ان الاشياء انما هو نفس الجملة  
 القسمية لا الجواب المؤكدة به ايضا حتى يرد ما اورده المعترض قوله وهذا كما ان آه اي كون الجواب مع القسم خبرية وان  
 كان القسم وحده انشا مثل ان الجملة الشرطية خبرية ان كانت قبل دخول اداة الشرط خبرية واما الشرط وحده فليس  
 بخبر بل ليس بكلام لخروج اداة الشرط عن الكلامية لانه بمنزلة الظرف قيد للجزاء فالمراد من الشرطية مجموع الشرط والجزاء  
 لا الجزاء وحده كما قال الجليسي هذا تأييد لكون الجواب المؤكدة بالقسم جملة خبرية دون القسم وحده كما ان الجزاء مع الشرط جملة  
 خبرية دون الشرط وحده قوله فان قيل في كلامه آه اي كلام صاحب الكشف بهذا العراض على قوله لان الصفة يجب  
 ان يعتقد التكلم ان مخاطب عالم بالتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها آه حاصله لان السلم استواء الصلة والصفة في  
 اشتراط المعلومات للمخاطب فانه شرط في الصلة فقط دون الصفة فلا يلزم كون الصفة جملة خبرية كما قال الشرع ولانه يعلم



من قول صاحب الكشاف ان الصلوة تجب ان تكون قصه معلومة للمخاطب آه الى قوله ثم قال انما جاءت آه اشتراط كون  
الصلوة معلومة للمخاطب ويعلم من قوله ثم قال وانما جاءت فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة الى قوله فلننايكن آه ان  
مضمون هذه الصفة ليس بمعلوم للمخاطب قبل نزول هذه الآية قوله اليف ما يشعرا اي كما ان كلامه السابق يدل على عدم  
القول في الاثبات كذا يدل هذا الكلام على عدم علم المخاطب في الصفة والفرق بين كلاميه ان الاول يدل على الفرق  
بينهما في الجزئية بان الصلوة لا يجب فيها ان تكون خبرية وهذا يدل ان وجوب علم المخاطب في الصلوة فقط دون الصفة قوله  
حيث ذكر في قوله نعم آه كلمة حيث تعباية علمه للاشعار المذكور والاشعار المذكور مركب من جزئين ايجابي وسلبى اي  
وجوب علم المخاطب في الصلوة وعدم وجوب علمه في الصفة فقوله حيث ذكر في قوله نعم آه الى قوله ثم قال انما جاءت آه دليل  
الجزء الاول ومنه الى آخره دليل الجزء الثاني قوله فالتقوا النار التي آه هذه آية سورة البقرة قوله ان الصلوة تجب آه مغول  
ذكر يعنى ان الصلوة هي قوله نعم وقودها الناس والحجارة معلومة للمخاطب من المشركين قوله فيحتمل انهم علموا ذلك آه  
فهذا بيان وجه معلومية الصلوة للمخاطب اي فيحتمل ان المخاطبين وهم المشركون عرفوا نارا موصوفة بهذه الصفة من  
سماع آية سورة التحريم لانها مقدمة نزولا من سورة البقرة قوله ثم قال آه اي صاحب الكشاف عطف على قوله ذكر آه  
هذا شروع في اثبات الجزئية السلبى قوله هنا آه اي في سورة البقرة قوله لان الآية آه اي هذه الآية اعنى قوله نعم قوا انفسكم  
واهلككم آه قوله ثم جاءت آه عطف على جاءت الاولى اي جاءت النار في سورة البقرة قوله ثارا بها آه حال من فاعل جاء  
فقوله نعم وقودها الناس والحجارة في سورة البقرة صلة فذكر صاحب الكشاف في حقا ان تكون معلومة للمخاطب وقوله  
نعم وقودها الناس والحجارة في سورة التحريم صفة فقال في حقا ان تكون نكرة لانها نزلت اولافعل ان وجوب علم  
المخاطب في الصفة فقط دون الصلوة فلا يصح ما قلنا في ان المخاطب عالم آه قوله الى ما عرفوه اول آه اي ما عرفوه المشركون  
اولا في سورة التحريم قوله فلننايكن آه حاصلة لان العلم من كلام صاحب الكشاف عدم اشتراط المعلومية  
للمخاطب في الصفة بل مضمون كل من الصفة والصلوة معلوم للمخاطب لان المخاطبين في سورة البقرة هم الكفار كما  
يدل عليه سوق الآية وهم عارفون بمضمون الصلوة لا سمعوا الآية في سورة التحريم لانها مقدمة من سورة البقرة  
والمخاطبين في سورة التحريم هم المؤمنون وهم عارفون بمضمون الصفة بسماعهم من النبي كما يدل عليه سباق الآية  
فالماصل ان اللازم في الصفة علم المخاطب بها قبل ذكرها دون علم السامع والمخاطب في كل واحد من الآيتين عالم  
بالتصافه النار بالصفة والصلوة كما عرفت الا انها جاءت في سورة البقرة معرفة لتقدم ذكرها في سورة التحريم موصوفة  
بهذه الصفة فكان المقام مقام التعريف العمدى بخلاف سورة التحريم فانه لم يتقدم ذكر النار الموصوفة لاصريها ولا  
كناية فكان المقام مقام التنكير وهذا لما يقال جاءني رجل قاضل فقال الرجل القاضل فانه اورد اولاً نكرة لعدم سبق  
الذكر وان كان معلوما بالتصافه بالفضيلة واورثانيا معرفة لتقدم الذكر فماد صاحب الكشاف لتوجيه تعريف النار في



احد الايتين وعدمه في الاخرى فمعرفة النار في سورة البقرة لسبق ذكرها في سورة التوريم وعدمه في سورة التوريم لعدم سبق  
 ذكرها ويجوز سماعهم من النبي صلى الله عليه وسلم في تعريف العهد الخارجي لان مجرد علم المخاطب بذات المشار اليه لا يكفي في الاشارة  
 بتعريف العهد ما لم يعلم المراد ويتعين عنده بقرينة من القرائن فظهر وجه التعريف في الاول والتأكيد في الثانية قوله معلوم  
 التحقيق عند المخاطب أي مروي معلوم الوجود عند المخاطب قبل ذكره قوله سمع قد علموا ذلك أي كون النار موصوفة بهذه  
 قوله لما سمعوا الآية تعريفا بالتشديد طرف لعلوا الموضح قال واما لتوكيده أن عطف على قوله واما دحضه هذا حكم آخر للسند  
 اليه يعني ان تأكيد السند اليه لاجل تقرير السند اليه في ذهن السامع وثبوت قوله أي تقرير السند اليه أنه فيه اشارة ان اللام  
 في قوله التقرير عوض عن المضاف اليه وفيه تعريف على من فهمه بتقرير الحكم المحكوم عليه يعني كليها لا التفسير السند اليه فقط كما  
 سيبي قوله أي تحقيق مفهومه أي مفهوم السند اليه هذا التفسير تقريره فيه اشارة الى انه ليس المراد بالتقرير ذكره اولا ثم ذكر ما يتقرر  
 ويشبهه يعني تقرير لفظ السند اليه كما هو المتعارف لان هذا شامل لنحو ما سمعيت في حاجتك وهو غير مراد بهنا بل المراد تحقيق  
 مفهومه وثبوت ازالة ظن السامع عن ارادة غيره قوله ومدلوله أي الغرض منه دفع توهم وهو ان المتبادر من تحقيق مفهومه  
 تحقيق معناه الحقيقي فخرج منه تحقيق المعنى المجازي كما في رمي الاسد نفسه حاصل الدفع ان المراد من تحقيق مفهومه تحقيق  
 مدلوله وهو عام من ان يكون حقيقيا او مجازيا فيكون من عطف العام على الخاص قوله اعني جعله مستقرا محققا أي هذا التفسير  
 تحقيق مدلوله الغرض منه دفع توهم وهو ان المتبادر من تحقيق مدلوله ازالة التهمة عنه في نفسه وهو ليس مراد بهنا بل المراد  
 ازالة احتمال الغير حاصل الدفع ان ليس المراد من تحقيق مدلوله ازالة التهمة عنه في نفسه كما هو المتبادر بل المراد منه ازالة احتمال  
 الاثر في ذهن السامع لئلا يظن السامع ان المراد من ذلك اللفظ غيره قوله بحيث لا يظن أي أي السامع قوله به غيره أي الضمير ان  
 كلاما راجعا للسند اليه أي لا يظن السامع بالسند اليه غير السند اليه قوله اذا ظن المتكلم أنه تطبيق المثال يعني جبي  
 بال تأكيد في المثال المذكور اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ السند اليه لا امر شاغل متغلب سمعه عن سماعه قوله  
 او عن حمل على معناه أي عطف على قوله عن سماع لفظ السند اليه الضمير في راجع الى السند اليه والضمير في حمله اماراجع الى السامع  
 وهو الظاهر أي غفلة السامع عن حمل السند اليه على معناه واما راجع الى المتكلم أي غفلة السامع عن حمل المتكلم السند اليه  
 على معناه فلا يحمله السامع على معناه واما راجع الى السند اليه من قبل اضافة المصدر الى مفعوله والفاعل محذوف وهو  
 المتكلم او السامع فيرجع الى التوجيهين السابقين أي غفلة السامع عن حمل المتكلم او السامع السند اليه على معناه لا امر  
 شاغل متغلب فحمله عن حمل على معناه قوله ومثل هذا أي التأكيد وان امكن حمله أي كلمة ان وصالية الغرض منه دفع توهم  
 وهو ان التقابل بين توكيده للتقرير وبين توكيده لدفع توهم التجوز ونظائره كما فعله المصدر ويبدل على انه لا يمكن الاجتماع  
 بين ما هو للتقرير وبين ما هو للتجوز والسهو ونظائرها مع ان التأكيد تابع لقرار المتبوع في النسبة او الشمول الاول  
 لدفع توهم التجوز والثاني لدفع توهم السهو حاصل الدفع ان التقابل بينهما انما هو بالنظر الى القصد والارادة ولا شك ان



القصد الى مجرد التقرير لا بجامع القصد الى دفع توهم التجوز والسهولة لان بالمقصودية وغيرها تغاير الاشياء قوله على ما اشار  
 اليه صاحب المفتاح اه اثبات لما ادعاه من الفرق بينها بالقصد وغيره بمنقول قول من هو عمدة في هذا الفن وهو صاحب المفتاح  
 قوله حيث قال بيان ما اشار اليه قوله كما يطلعك عليه اه اي على القصد بالتاكيد الى مجرد التقرير قوله فصل اعتبار التقديم اه اي  
 باب اعتبار تقديم المسند اليه الشامل للتاكيد لان تاكيد المسند اليه مسند اليه وتاخير مع الفعل بان يكون المسند اليه مؤخر اعم  
 تاكيد قصد ثم قدم على انه تخصيص قصد فحصل بالقصد الفرق بينهما نحو انا عرفت كما سيجي قوله وذكر العلامة اه اي قطب الدين الشيرازي  
 شاح المفتاح اعلم ان في كلام المفتاح المذكور وهو قوله وربما كان القصد الى مجرد التقرير احتمالات ثلاثه احدها ان يكون المراد  
 بالتقرير تقرير الحكم وهذا ما اختار العلامة في شرح المفتاح واليه اشار الشرح بقوله وذكر العلامة في شرحه اه ثم اشار الى رده  
 بقوله وهو خلاف ما صرحوا به اه حاصل الرد ان هذا مخالف لتقريرهم حيث قالوا في نحو لا تكذب انت ان تاكيد المسند اليه بما يفيد  
 مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم وتقويته ثم اشار الى توجيه بقوله فانقل اه حاصل التوجيه انه ليس مراد صاحب المفتاح  
 بالتاكيد في كلامه المعنى الاصطلاحي لا عنى التاكيد المخصوص وهو التابع المخصوص في مقابلة التابع الاخر بل اراد مجرد  
 التكرير اي تكرير المسند اليه اي المعنى اللغوي ولا شك ان تكرير المسند اليه يفيد تقرير الحكم وتقويته عند فهم كافي انا  
 عرفت وانت عرفت فصح تفسير العلامة كلامه بتقرير الحكم وحينئذ يكون معنى قول السكاكي المذكور وربما كان القصد الى  
 مجرد التقرير اه اي ربما كان القصد من تكرير المسند اليه وتاكيد مجرد تقرير الحكم كما قال العلامة ثم اشار الشرح الى رد  
 هذا التوجيه بقوله قلنا اه حاصل الرد اننا لا نسلم ان تكرير المسند اليه في نحو انا عرفت وانت عرفت يفيد تقرير الحكم بل هو حاصل  
 بتقديم المسند اليه ولا دخل فيه لتكرير المسند اليه اذ في نحو عرفت انا وعرفت انت وجد تكرير المسند اليه مع عدم تقرير  
 الحكم ثم اشار الى رد آخر عليه بقوله على ان السكاكي لم يورد اه حاصل الرد انه ان سلم ان تكرير المسند اليه يفيد  
 تقرير الحكم كما قال الموجه بقوله فان قيل اه لكنه لا يصح الجواز في كلام السكاكي على هذا التوجيه بقوله كما يطلعك عليه  
 فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل لان افادة انا عرفت انت عرفت لتقوى الحكم وتقويته لم يورد السكاكي في الفصل المذكور بل فيما قبله اعني في بحث  
 تقديم المسند اليه في قوله الشرح بل في ختم بحث تاخير المسند اليه تسامح باقامة اللازم مقام المأمور فانه يلزم من تقديم المسند تاخير المسند اليه  
 ثم اشار الى رد آخر عليه بقوله لو سلم انه اراد اه حاصله ان هذا التوجيه بقوله فانه اي انما يصح لو حمل الجواز في كلام السكاكي على غير ظاهره بان  
 اراد ان الاطلاع المذكور واقع في تقرير ذلك الفصل اي فصل آخر بحث تاخير المسند اليه انما اسنده اليه الى فصل التقديم والتاخير توسعا ولكنه  
 لا نسلم هذه الارادة اول الكونما خلاف الظاهر ولو سلم تلك الارادة مع كونها خلاف الظاهر فليكن قوله كما يطلعك عليه اه اشارة الى ما ذكره في نحو  
 لا تكذب انت من ان مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم لا الى قوله انا عرفت من تقرير الحكم لان الجواز فيها وان كانت مبنية على التوسع لكن يلزم  
 في الاشارة الى نحو لا تكذب انت حمل التاكيد على غير المصطلح كافي الاشارة الى نحو انا عرفت واليه لا يرد عليه ما ورد على الاشارة الى نحو  
 انا عرفت من ان تقرير الحكم مستفاد من تقديم المسند اليه لا للتكرير ولا يرد عليه ايضا ان التعريض للتخصيص اولى به



كما سيأتي غير ان فيه مخالفة ظاهر الحواله وهو مشترك بينهما ثم اشار الى رد آخر عليه بقوله ولو سلم فكان ينبغي اه حاصله لا سلم  
 اولاً ان قوله كما يطلعك اه اشارة الى نحو انما عرفت بل اشارة الى نحو لا تكذب انت كما مر ولو سلم انه اشارة اليه ويكون المراد  
 تقرير الحكم فالمناسب التعريض الى ذكر التخصيص بان يقال واما التوكيده فلتقرير الحكم وتخصيصه لان السكالي في صدد افادة  
 التخصيص بالتاكيد بان التاكيد يفيد التخصيص فالاول ذكره قوله ولم يبين ان اى اه اى ولم يبين العلامة موضع الاطلاع لنا  
 عليه فيه اشارة الى الرد عليه من اول الوهلة من انه يبين مراد قوله بجزء التقرير ولم يبين موضع الاطلاع من بحث التقديم والتأخير  
 ثم اورد عليه هو خلاف ما صرحوا به اه كما مر تقريره قوله فان قيل اه هذا توجيه كلام العلامة لكلام السكالي من جانب الشراء اى  
 ان السكالي لم يرد التاكيد الضامى اى الاصطلاحى بل اراد اللغوى كما مر تفصيله قوله هو التكرير اه اى تكرير المسند اليه  
 بل التقديم اى تقديم المسند اليه فان قيل ان تقديم المسند اليه يفيد تقرير الحكم لاجل تكرار الاسناد اليه فتكرير المسند اليه اذا استلزم  
 تكرار الاسناد بان يكون المسند فعلاً او معناه ينبغي ان يكون هو مفيد التقرير الحكم فلا يصح الرد على العلامة بقوله قلنا اه  
 اجيب عنه بان ايراد المسند اليه مقدم مع عدم توقف المعنى عليه انما هو لاجل افادة التقوى بتكرير الاسناد فيكون تكرار  
 الاسناد مقصوداً بتقديم ما اسند اليه مؤخران ذلك ليس الا للاسناد بوجه آخر غير الاسناد اليه مؤخران بخلاف تكرير المسند  
 اليه فانها اسناد فيه بوجه آخر فلا يكون لاجل افادة التقوى بتكرير الاسناد وان كان التكرير بجامع التقوى بتكرير الاسناد  
 في صورت تقديم المسند اليه قوله على ان السكالي اه رد آخر على التوجيه المذكور بالعلامة كما مر قوله ولو سلم انه اراد ذلك اه  
 يعنى لا سلم اولاً ان السكالي اراد من فصل التقديم والتأخير مع الفعل فى قوله المذكور تأخير المسند اليه واسند اليه توسعاً  
 ومجازاً لتقريره حتى يصح الحواله كما هو مفاد قول الشراء على ان السكالي لم يرد اه لانه خلاف الظاهر من كلام السكالي وان سلم  
 ان السكالي اراد منه آخر بحث المسند اليه بناء على خلاف ظاهره فيمكن قوله كما يطلعك عليه اه اشارة الى ما ذكره في ذلك  
 البحث اى تحت تأخير المسند اليه من ان نحو لا تكذب انت يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فيكون التقرير والتاكيد اصطلاحياً فلا يصح  
 ما قال الشراء فى توجيه قول العلامة من ان المراد لتقرير الحكم كما مر تفصيلاً قوله كما يجعل قوله اه اى قول المعمر فى الايضاح تأييد  
 لكون قول قول السكالي كما يطلعك عليه اه اشارة الى ما ذكره فى نحو لا تكذب انت لتقرير المحكوم عليه دون الحكم بقول  
 المعمر فى الايضاح حيث قال فيه كاسيأتى فى باب تقديم الفعل وتأخير فيه اشارة الى ما ذكره فى بحث تقديم المسند  
 اليه من ان تأييد المسند اليه فى نحو لا تكذب انت لتقرير المحكوم عليه دون الحكم قوله اشارة الى اه اى الى تقرير المحكوم عليه  
 دون الحكم قوله ولو سلم فكان ينبغي اه يعنى لا سلم اولاً ان قوله كما يطلعك عليه اه اشارة الى نحو انما عرفت بل هو اشارة الى  
 نحو لا تكذب انت كما مر ولو سلم انه اشارة اليه ويكون المراد من التقرير تقرير الحكم بناء على ان الحواله غير ظاهرة فكان ينبغي  
 لا سكالى ان يتعرض للتخصيص باليقول ودرهما كان القصد الى مجرد التقرير والتخصيص لان التخصيص هو الذى يعبر فيه التقديم والتأخير  
 مع الفعل وهو الفعل الذى احوال عليه السكالي بقوله فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل اه اما التقوى فلا يعبر فيه ذلك



قوله يعتبر فيه المسند اليه مؤخرًا أنه بناء على أنه فاعل معنى لا لفظاً وقد رآه كان في الاصل مؤخرًا بناءً على أنه فاعل معنى ثم قدم  
لإفادة التخصيص الثاني من الاحتمالات الثلاثة في كلام السكاكي "ان المراد بتقرير المحكوم عليه واليه اشار الشارح بقوله فيما سبق  
بقوله على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع توهم التجوز أنه والثالث من الاحتمالات الثلاثة في كلامه ان المراد  
تقرير التخصيص وهذا ما اختار الشارح واليه اشار بقوله والظاهر أنه وجه الاطرية ان الحواله فيه باقية على الظاهر دون التوسع كما في التوجيهين  
الاولين واليه لا يرد عليه ما يرد على التوجيه الاول اعني التوجيه العلامة من أنه خلاف ما هو حواه في نحو لا تكذب أنت كما مر لكن  
يرد على هذا التوجيه ان السكاكي اشار في باب تأكيد الاصطلاح الى ما ليس تأكيداً اصطلاحياً لان وحدي حال ولا غيري  
عطف على المسند اليه وليس من التأكيد الاصطلاحى فاشار الشارح الى جوابه بقوله ويراد في هذا المقام أنه حاصل الدفع انه لا بأس  
فيه لان السكاكي مخرج في كثير من الابواب بامثلة ليست منها بل يناسبها فليكن هذا من هذا التقييم قوله الى ما اورده آه اى  
السكاكي قوله من ان نحو آه بيان ما قوله الحاصل من التقديم أو صفة التخصيص اى التخصيص الحاصل من تقديم المسند اليه قوله  
ويراد به آه اى ايراد هذا الحكم قوله في هذا المقام أنه اى مقام تأكيد الاصطلاحى قوله مع أنه ليس في شئ آه اى مع ان المثال المذكور  
من كل رجل عارف وكل انسان حيوان ليس في شئ من التأكيد الاصطلاحى بل مناسب له قوله وهذا آه اى لعدم كون  
كل رجل عارف وكل انسان حيوان من التأكيد الاصطلاحى غير السكاكى اسلوب الكلام في المفتاح حيث قال ومنه كل رجل  
عارف ليدل به على مغايرة لما سبق من المباحث قوله ومثل هذا كثير آه اى مثل ايراد امثلة ما ليس منها كاشير في كتابه قوله ولا حاجة  
الى حمل كلام المصنف آه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لما كان الاظهر في كلام السكاكى التوجيه الثالث فادبه للشراح انه جزم في  
شرح كلام المصنف في المتن بالتوجيه الثاني حيث قال اى تقرير المسند اليه حاصل الدفع ان في التوجيه الثالث حمل الكلام على  
التأكيد الغير الاصطلاحى في باب التأكيد الاصطلاحى والمصنف يارب عن مثل هذا لانه يعترض على السكاكى في امثال هذه  
المقامات بانه يلزم الخروج عن البحث فلا يمكن حمل كلام المصنف على ما هو لا يرضى به ان يكون فعلاً لغيره قوله وهذا يظهر آه  
اى بما ذكر من انه لا حاجة الى حمل كلام المصنف على التوجيه الثالث لان المصنف غير تابع للسكاكى في امثال هذه المقامات اظهر ان  
ما يقال آه هذا القول مقابل لقول الشارح فيما سبق اى تقرير المسند اليه آه حاصله ان الشارح يقول ان مراد المصنف بقوله فللتقرير  
اى تقرير المسند اليه فقط وبهذا القائل يقول ليس المراد منه تقرير المسند اليه فقط بل تقرير الحكم او تقرير المحكوم عليه الذى هو المسند  
اليه ومثل تقرير الحكم باننا عرفت وتقرير المحكوم عليه باننا سمعنا في حاجتك وحدي ولا غيري فرد الشارح على ذلك القائل  
بقوله غلط فاحش آه اما الاول فلان في نحو انما عرفت ليس التأكيد اصطلاحياً بل مجرد التكرير وهو غير مراد عند المصنف لان البحث  
في تأكيد الاصطلاحى وان سلم انه مراد عند المصنف ولكن لا نسلم ان التكرير فيه يفيد تقرير الحكم بل المفيد له تقديم المسند اليه كما  
مر واما الثانى فلان في نحو انما سمعنا ليس التأكيد اصطلاحياً بل مجرد التكرير وهو غير مراد عند المصنف وان سلم انه مراد  
المصنف ولكن لا نسلم ان التكرير فيه تقرير المحكوم عليه بل تقرير التخصيص كما عرفت فالمراد من التقرير تقرير المحكوم عليه صحيح



كما قال الله لكن تمثيل هذا القائل لنا سمعيت لا يصح فلا يرد ان الله قال اولاً ان المراد منه تقرير المسند اليه فكيف ينبغي ان  
يقول انه غلط فاحش قال اودع توهم التجوز آه عطف على قوله التقرير فيكون التقدير اما التوكيد فليدفع توهم التجوز  
اي او يكون التوكيد لدفع توهم السامع ان المتكلم تجوز في الكلام ولا يلزم من كون التاكيد دافعاً للمجاز المتوهم  
كونه دافعاً للمجاز المحقق بل بجامعه فنقولنا رافعي الاسد نفسه تأكيد للاسد المجاز عن الرجل الشجاع لدفع توهم ان  
الرامي بعض غلماناً او المعنى لدفع المتكلم توهم السامع التجوز وهذا هو الظاهر من تفسير الله بقوله اي التكلم بالمجاز و  
زاد الله لفظ توهم لان التاكيد لدفع توهم التجوز لا دفع التجوز بان يكون المجاز موجوداً يدفع به قوله اي التكلم بالمجاز  
ان هذا التفسير التجوز فيه اشارة ان اضافة التوهم الى التجوز يادى ملازمة لان التوهم للمتكلم بالمجاز المسند اليه لا للمجاز نفسه  
قوله فحذف اللص آه اي السارق مفعول مقدم فاعله الامير الامير قوله او نفسه آه اي قطع اللص الامير نفسه او  
حيثه فني زيادة لفظ العين والنفس اشارة الى ان كلاماً من التاكيد اللفظي والمعنوي يدفع توهم التجوز قوله السلام يتوهم ان  
تطبيق المثال قوله اي الامير مجازاً آه انا في الطرف اي المجاز المعنوي بان ذكر الامير واراد به بعض غلماناً بان الامير امر  
بقوله او في النسبة بان آه فعل ذلك البعض اليه وكلاهما يدفع بالتاكيد اللفظي كما قال الرضي والمجاز الاخر  
بان ذكر القطع واريد به الامر فلا يدفع بتاكيد المسند اليه بل بتاكيد المسند قال او الله هو آه عطف على قوله التجوز فيكون  
التقدير اما التوكيد فليدفع السهو آه اشارة الله بقوله او لدفع توهم السهو يعني او يكون تأكيد المسند اليه ارفع توهم  
" سامع ان المتكلم سهي في ذكر المسند اليه او المعنى لدفع المتكلم توهم السامع سهوه وكذا ما بعده قوله نحو جاني فزيد زعيم  
ان فذكر زيد الثاني لدفع توهم السهو كما قال الله بقوله السلام يتوهم ان الجاني آه فيه اشارة اي تطبيق المثال اي السلام يتوهم  
السامع ان الجاني عمرو وانما ذكر المتكلم زيدا مسنداً اليه على سبيل السهو والسيان قوله ولا يدفع هذا التوهم آه اي توهم  
السهو الغرض منه دفع اعتراض وهو انه الوجه لا الله انه ذكر في دفع توهم التجوز مثال التاكيد اللفظي والمعنوي كما مر في  
دفع توهم السهو الاول فقط حاصل الدفع ان توهم السهو لا يدفع بالتاكيد المعنوي فلذا لم يذكر في المثال بجلاب توهم  
التجوز فانه يدفع بهما قوله وهو ظاهر آه اي عدم حصول دفع توهم السهو بالتاكيد المعنوي فلا يرغانه اذا قيل جاني فزيد نفسه  
احتمل ان المتكلم اراد جاني عمرو نفسه فسي ولفظ يزيد مكان عمرو قال او عدم الشمول آه عطف على قوله التجوز فيكون  
التقدير اما التوكيد فليدفع توهم عدم الشمول يعني او يكون تأكيد المسند اليه لدفع توهم السامع عدم شمول المسند اليه لكل  
الافراد بل بعضها كما في ذكر كلامهم وجميعهم بعد القوم قوله السلام يتوهم ان بعضهم آه تطبيق المثال يعني اكد القوم في المثال  
المذكور بكلامهم وجميعهم السلام يتوهم السامع ان بعض القوم لم يسمي لاسن المتكلم لم يلاحظ ذلك البعض لعدم الاعتداد بهم  
فانجب الى الكل قوله الا انك لم تعتد بهم آه اي لم تعتد بهم ان اطلقت القوم وادرت بهم من عدد ذلك البعض  
كما بهم القوم وذلك البعض تابع لهم ولا يعتد بهم مستقلاً التاكيد يدفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم فني قوله الا



انك لم تعتمد بهم آية اشارة الى ان عدم الشمول انما هو على سبيل التجوز وفيه تمهيد للبحث الآتي بقوله ههنا بحث آية قوله وانك  
 جعلت الفعل اه عطف على انك الاول بهذا وجه ثان لتوهم السامع ان بعض القوم لم يجهي قوله بناء على انهم في حكم  
 شخص واحد آية علة لجعل فعل الواحد كفعل الكل وذلك لتعادتهم واشترائهم في مصالحهم ومفاسدهم ولرفضا لكلهم بما يرضى  
 به بعضهم فلا تفاوت في ان ينسب الفعل الى بعضهم والى كلهم وعلى هذا تقدير التاكيد لدفع توهم نسبة الفعل الى  
 الكل مجازا بان توهم ان الفعل المنسوب الى كل القوم لم يصدر عنهم بل عن بعضهم وانما ينسب الى الكل مجازا فيكون  
 في الكلام مجازا اسنادي فيكون التاكيد لدفع توهم المجازي الاسنادي لا لدفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم  
 كما في المثال الاول قوله لما يقال بنو فلان قتلوا زيداً ان استشهد على ان الفعل الصادر من واحد ينسب الى الكل مجازاً  
 كما ان الفعل الصادر من واحد ينسب الى الكل في هذا المثال فموجب بين كل واجمعين آية فيه اشارة الى ان لفظ كل واجمعين  
 كما يجمع كل واحد توكيداً مستقلاً لك يتبع فلا يما التاكيد واحد يعني يكون كل من لفظ كل واجمعين بمعنى واحد اعني الشمول في الاحاطة  
 لا المجموع قوله بحسب اقتضاء المقام آية اى اذا كان المقام مقتضياً لزيادة التاكيد يجمع بينهما في ايراد التاكيد قوله بناء على كثرة آية  
 علة الجمع بين كل واجمعين بالتاكيد في الآية قوله وبهذا آية اى بالجمع في التاكيد بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام قوله يزداد  
 التفسير والتشريح آية لان الجمع الغفير مع تشبه حالهم واشتغال كل منهم بشأن لا آتوا بالسجدة المأمورة بها لا مثال الامر ولم يجا  
 لف احد منهم كان مخالفة ايليس ادخل في الذم وابعده عن الحق التبعير سرز نش كردن والتفريع ورشنى كردن قوله ولادلالة  
 لا يجمعون آية رد على ائمة الاصول ودفع توهم على قوله ورجا يجمع بين كل واجمعين آية حيث قالوا ان فائدة اجمعون في الآية  
 المذكورة الدلالة على انهم عن اخرهم اجتمعوا على السجود في زمان واحد كانه قيل سجدوا كلهم مجتمعين فلا يكون الجمع بينهم  
 في الآية المذكورة لاقتضاء المقام زيادة توكيد لان الجمع الكلدالي انما يكون اذا كان المنفاد باجمعين ما هو المقام بكل و  
 ليس كذلك فان زيادته لا فائدة ان سجودهم كان في زمان واحد فيكون لفظ اجمعين لتأسيس معنى آخر لا لعادة ما  
 افاده لفظ كل كما ذكر بعض الحنفية في اصول الفقه فلا يصح مثال الجمع بينهما في الآية المذكورة ووجه الرد لوجهين احدهما  
 ما اشار اليه الشرح بقوله ولادلالة آية حاصلة لادلالة لفظ اجمعين على ان سجودهم كان في زمان واحد لانه وقع في  
 موضع التاكيد واذا وقع اجمعون في التاكيد يكون بمعنى كل لا بمعنى الاجتماع ولو كرر لفظ كل لم يند الاجتماع في  
 زمان واحد قطعاً فكذا ما يكون بمعناه والثاني ان قوله لم يقتضى وقوع اجمعين في الآية حالاً مع كونه مرفوعاً معرفة  
 والجواب عن جانب الحنفية عن الاول انه وان كان بمعنى كل في مقام التاكيد الا ان له اصلاً يدل على الاجتماع فلا  
 يبعد ان يلاحظ ذلك الاصل كما يلاحظ المعنى الاصل في الكناية كما مر فلكونه في التاكيد بمعنى كل وان كان مع  
 امر آخر هو الاجتماع لا ينافي في كون المقام مقتضى لزيادة التاكيد هو مقتضى الجمع بينهما وعن الثاني ان قولهم  
 كانه قيل سجدوا كلهم مجتمعين بيان حاصل المعنى لا التوجيه الاعراب قوله على ما توهم آية المتوهم بعض الحنفية في



اصول الفقه كما مر وجه التوهم ذلك البعض لان في ذلك زيادة تعوير وتقرير المايل ليس لان الحكم الغير اذا اجتمعوا على  
 امثال المأمور به في زمان واحد ولم يخالف احد منهم في ذلك الزمان كان محالة البعد عن الحق وادخل في الذم قوله  
 وها هنا بحث آه اي في مقام ذكر عدم الشمول بعد ذكر دفع تجوز انراض حاصلة انه لا فائدة في ذكر دفع توهم عدم الشمول بعد  
 دفع توهم التجوز لانه في الحقيقة من قبيل دفع توهم التجوز لشموله اياه فيكون ذكر عدم الشمول من قبيل التاكيد لا التأسيس وهو  
 مخالف عن دأب المصنف في هذا الكتاب لانه في الحقيقة من قبيل دفع توهم التجوز لشموله اياه قوله زيادة توضيح آه اي تاكيد  
 لقوله اول دفع توهم التجوز قوله والا فهو آه اي وان لم يكن لزيادة توضيح فهو آه قوله لان كلامه مثلاً آه دليل لكون ذكر دفع توهم  
 عدم الشمول من قبيل دفع توهم التجوز تاكيد له حاصلة ان ما يذكر لدفع توهم عدم الشمول مثل كلمة كل انما تكون تاكيداً اذا كان  
 في المبتوع دلالة على الشمول وعدم الشمول يكون احتمالاً محضاً فيكون من قبيل دفع توهم التجوز لان معناه ليس الا هذا اذا لم يكن  
 معنى كل ما ذكرنا فلا يكون التاكيد بل للتأسيس فلا يكون من قبيل دفع توهم عدم الشمول اليه قوله محتملاً آه عطف على  
 قوله والا قوله الا ان كان آه اي وان لم يكن المبتوع والا على الشمول محتملاً لعدم الشمول لكان لفظ كل تأسيساً لا تاكيداً  
 قوله وها هنا قال الشيخ آه اي لاجل كون كلمة كل محتملاً لعدم الشمول على سبيل التجوز قال الشيخ الغرض منه تأنيده لادعائه من ان  
 ذكر عدم الشمول للتاكيد لا التأسيس يقول الشيخ حاصلة ان قول الشيخ لا يكون المراد بقولنا التاكيد يفيد الشمول ان التاكيد  
 يوجب الشمول باعتبار اصله بمعنى انه اذا لم يكن التاكيد لا يعلم الشمول من اللفظ ولم يسم ذلك التاكيد تاكيداً بل المراد بقولنا  
 التاكيد يفيد الشمول ان اللفظ مقتضى التاكيد مثل كل لا يحتمل خلاف ظاهره والمجاز فيه هذا الكلام من الشيخ يدل ان ذكر  
 عدم الشمول في كلامه المتقدم تاكيد لقوله اول دفع توهم التجوز لا التأسيس هو خلاف دأب المصنف لقوله لا يعني بقولنا آه هذا بيان  
 قول الشيخ قوله يفيد الشمول آه اي يفيد التاكيد قوله انه يوجب آه اي ان التاكيد يوجب الشمول قوله من اصله آه اي دفعه قوله  
 وانه لو لا عطف على الاول وبيان له الضمير الاول شأن والثاني للتاكيد قوله لما فهم آه كلمة مانافية قوله والا لم يسم آه عطف  
 على الجملة الاول وبيان له اي وان لم يفيد الشمول لا يكون سمي بالتاكيد قوله بل المراد آه اضرب عن قوله لا يعني اي بل المراد  
 بقولنا التاكيد يفيد الشمول انه حتم آه قوله على خلاف ظاهره آه اي ظاهر الشمول قوله وتجوز فيه آه اي في خلاف الظاهر عطف  
 على قوله مستحلاً قوله واما نحو جاني الرجلان كلاهما آه دفع ما يراد على البحث المذكور من ان ذكر عدم الشمول لان لم من قبيل  
 دفع توهم التجوز حتى يلزم التاكيد في قول المصنف لان قوله جاني الرجلان كلاهما يفيد دفع توهم عدم الشمول مع انه ليس فيه  
 دفع توهم التجوز فيكون قول المصنف تأسيساً لا تاكيداً فظاهر البحث المذكور حاصل الدفع كما انه ليس فيه دفع توهم المجاز ذلك ليس فيه  
 دفع توهم عدم الشمول لان دفع توهم عدم الشمول يقتضي توهم الشمول فيه وليس فيه ذلك لان المتن نص في مدلوله لا يطلق  
 على غيره لا حقيقة ولا مجازاً بخلاف الجمع اي القوم وغيره بل هذا المثال من قبيل ما يكون لدفع توهم انه هو بان يكون الجمعي صادراً  
 من البعض والاسناد الى كليهما انما وقع سهواً قوله فني كونه آه جواب اما هذا خبر مقدم والمبتدأ قوله فني كونه لان المتن نص آه فلا يتوهم

توهم

توهم



فيه عدم الشمول على سبيل التجوز كما مر حتى يحتاج الى دفعه قوله لا يطلق على الواحد اصلاً أه اي لا حقيقة ولا مجازاً قوله فلا يتوهم فيه أنه متوهم  
على قوله لا يطلق على الواحد قوله بل الاول انه أه اي بل الاول انه المثال المذكور من قبيل دفع توهم السهو كما مر قوله واما اذا توهم السماع  
أه العرض منه دفع اعتراض وهو انه الوجه انه جعل من قبيل دفع توهم السهو ولم يجعل من قبيل دفع توهم المجاز مع انه يتصور فيه ذلك  
بوجهين الاول انه يحتمل ان الجاني رسول لم ما اول نفس احدهما ورسول الآخر فيقال ذلك القول لدفع هذا الاحتمال المجاز والثاني انه يحتمل  
ان الجاني احدهما والآخر محض وباعت على المحض فيكون النسبة اليهما مجازاً فيقال ذلك القول لدفع ذلك الاحتمال المجازي فاجاب  
الشراح عن الاول بقوله واما اذا توهم أه من الثاني بقوله وكذا يتوهم أه حاصل الدفع عن الاول ظاهر وهو ان مثل دفع ذلك  
التوهم لا يقال جاد في الرحلان كلاهما بل يقال لدفع جاد في الرحلان نفسها او اعيانها فانه يحتمل لدفع التوهم التجوز العقلي  
عرفوا استعمالاً قوله بل نفسها او اعيانها أه اي بل يقال لدفع ذلك الاحتمال جاد في الرحلان نفسها او اعيانها وحاصل  
الدفع عن الثاني ان هذا الاحتمال انما يدفع بالتاكيد التجوز في المسند لان توهم التجوز وقع في المسند لان لفظ جاد انما هو متعلق  
في معنى السبب للمجهول اعم من ان يكون بالفاعلية او بالتعريض على سبيل عموم المجاز والجواب عن اصل البحث ان المعلوم من  
عبارة السكاكي في المفتاح ان المراد بالتجوز في قول المصدر اول دفع توهم التجوز المجاز العقلي لا اللغوي ودفع توهم عدم الشمول  
من قبيل الثاني لا الاول فلا يرد البحث المذكور وانما يرد اذا كان المراد بالتجوز في قول المصدر ما يتناول المجاز العقلي اللغوي  
كما هو عند رأي الباحث وليس الامر كذلك كما يدل عليه ما في المفتاح والمتن ما اخذ منه قال واما بيانه أه عطف على قوله ولما توهمه  
اسي اما ايراد عطف البيان للمسند اليه قوله اي تعقيب المسند اليه أه فيه إشارة الى ان المراد بالبيان المعنى المصدرى اي الكشف  
والايضاح للمعنى الاصطلاحي اي لفظ التابع المخصوص لانه لا يصح التعليل بقوله فلا يفسح أه لان العلة لا تكون الا للمعنى  
المحدث لا للمنطوق وكذا قوله فيما بعد واما الابدال منه يدل عليه الا ان المراد بالمعنى المصدرى اي الكشف والايضاح بعطف البيان  
بقريته المقام فتقول الشرح اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان بيان حاصل فتقول المصدر قوله بعطف البيان أه الباء دخلت  
على المعقب اسم المفعول كما هو القاعدة في صلة التعقيب قال فلا يفسح أه اي الايضاح المسند اليه الفاعل جواب اما واللام  
للتعليل بهذا بيان علة ونكتته لذكر عطف البيان تعقيب المسند اليه حاصله ذكر عطف البيان تعقبه لاجل الايضاح المسند اليه  
باسم مختص بالمسند اليه بان يرفع احتمال غيره نحو قدم صدقك خالده فذكر خالده لا يفسح صدقك بحيث لا يستقيم فيه احتمال  
غيره والمراد من الايضاح رفع الاحتمال من البين سواء كان في المعرفة او النكرة ولذا اختار لفظ الايضاح من التوضيح  
فانه مختص بالمعارف في عرف النحاة وليس المستوعب في عطف البيان معرفة فقط بل يكون نكرة ايضاً ولذا عرفوا عطف البيان  
بتابع غير صفة يوضح متبوعه قال باسم أه المراد بهما يتقابل الفعل والحرف قال مختص به أه اي بالمسند اليه المبين صفة اسم المراد  
بالاختصاص اختصاص نسبي واضافي لا حقيقي قوله ولا يلزم ان يكون الثاني اوضح أه الغرض منه دفع ما يتوهم من قوله فلا  
يضاحه ان الثاني يكون اوضح من الاول مع ان الامر ليس كذلك حاصل الدفع انه ليس بلازم ان يكون الثاني اوضح من



الاول قوله لجواز ان يحصل الايضاح اه دفع لما يرد من انه لما يلزم كون الثاني اوضح من الاول فكيف يفصل الثاني بالايضاح  
 له فلا يصح قوله فلا يوضح حاصل الدفع ان الايضاح حاصل من اجتماع ما دونه نسبة الايضاح الى الثاني في قوله فلا يوضح لكونه  
 آخر جزء المبتوع وهذا بنا على مذهب البعض لان عنده شرط في عطف البيان ان يكون اوضح واشهر من المبتوع ومثال  
 حصول الايضاح من اجتماعها نحو جاد في زيد ابو عبد الله فانه يجوز ان يكون كل واحد من الاسم والكنية مشتركا بين الشخاضين بان  
 يكون زيد مشتركا بين الشخاضين ليس فيهم ابو عبد الله الا واحد وكذا يكون ابو عبد الله مشتركا بين الشخاضين فليس فيهم احد  
 اسمه زيد الا واحد فمضى ذكر واحد من الاسم والكنية منفردا عن الآخر كان فيه خفاء ويرتفع ذلك الخفاء بذكرهما جميعا قوله و  
 فائدة عطف البيان اه من هنا شروع في الاعتراضين على الله واسألت الى الاول بهذه القول والى الثاني بقوله وما يدل  
 على ان عطف البيان اه حاصل الاعتراض الاول على قول الله فلا يوضح انه يدل على ان عطف البيان للايضاح فقط  
 مع ان الامر ليس كذلك بل قد يكون لفائدة اخرى كالمدح وتنويع الشهرة كما قال صاحب الكشاف وحاصل الاعتراض  
 الثاني على قول الله باسم مختص به بان المعلوم منه ان عطف البيان باسم مختص به فقط مع ان الامر ليس كذلك بل قد  
 يكون باسم غير مختص به كافي في الشعر الا في الجواب عن هذين الاعتراضين ان الايضاح والاسم المختص ليسا للاحتراز بل بالنظر  
 الى الاعم الاغلب فلا اعتراض عليه قوله لا تنحصر في الايضاح اه وان كان لازما له ولذا اعرفوه بانه تابع غير صفة يوضح مبنوعه  
 قوله لما ذكر صاحب الكشاف اه دليل لقوله وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح قوله عطف بيان اه دون الصفة لانه  
 علم الكعبة ليس فيه معنى وصفي قوله جيئ به للمدح اه لان فيه اشعار باعتبار الوضع التكسب قبل العالمية الى كونه محرابا في القتل  
 والتعريف لمن التجأ اليه وان كان هنا مستغلا في معناه العلمي لئلا يجعل الجوع عطف بيان لقوله لا للايضاح اه لان الكعبة  
 اسم مختص بهيت الله تعالى لا انكاره فيه شئ اخر حتى يحتاج الى التوضيح قوله كما بجنى الصفة لذلك اه الى المدح متعلق  
 لقوله جيئ به للمدح قوله وذكر في قوله نعم اه عطف على ذكر الاول وبيان لمثال آخر لكون عطف البيان لا للايضاح قوله عطف  
 بيان اه اي ان قوم هو قوله وان كان البيان حاصل بدون اه اي بدون عطف بيان وكلمة الموصالية وذلك لان  
 عادة اسم علم لهم مختص بهم فليس هناك ابهام محقق يحتاج في دفعه الى عطف بيان قوله ان يوسمو بهذه الدعوة وسما اه  
 خبر لقوله فائدة اليوسم العلامة اي داغ وارشدن اي جعل لهم علامة يعرفون بها والمراد بهذه الدعوة دعوة البعد عن الرحمة  
 والهلاك قوله وجعل فيهم اه اي تجعل تلك الدعوة فيهم عطف تقيدي لقوله ان يوسمو بهذه الدعوة به بيان فائدة عطف  
 البيان هنا بدون بالايضاح بحيث ان عطف البيان هنا دفع الابهام التقديري لا الواقعي لان عادة اسم علم مخصوص  
 بهم لا ابهام فيه في الواقع فيكون عطف البيان يجعل الدعاء بالبعد عن الرحمة والهلاك دسمة وعلامة لهم ولا تنفك عنهم  
 بحيث لا يكاد ان يتوهم كونها في حق غيرهم لوجه من الوجوه وذلك لانه لو قدر الاشتباه فيها ان يكون من اشتراك اسم عاد  
 بينهم وبين غيرهم واما من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لثابتهم اياهم فيما اشتهروا به من فطر العمود والعناد كشمود فيدفع



ذلك الاشتباه المتقدم يرى بآراء عطف البيان فيجعل التوسيم بهذه الدعوة لعطف البيان هنا لدفع ذلك الإبهام التقديري  
عن شائبة توسيم غيره فلذلك كانت صارت تلك الدعوة فيهم أمراً محققاً لا شبهة فيه بوجوب من الوجود قوله وما يدل أنه خبر مقدم والمبتدأ  
قوله ما ذكره في قوله شعرة هذه الصلوات الشرائع الثاني على المذهب كما مر ذكره مع الجواب عنه قوله لا يلزم البتة أي لا يجب اختصاصه به  
مطلقاً وأما الاختصاص به بوجبه ما فلا بد منه وأقله بالقياس إلى بعض ما يطلق عليه لفظ المبتدأ أما تحقيقاً إن قصد به رفع  
إبهام محقق كافي نحو قدم صدقك خالد وأما تقديره أن قصد به رفع إبهام مقدر كما في الآية السابقة نعم إذا قصد به  
المدرج كافي الآية الأولى لم يجب الاختصاص أصلاً لا مطلقاً ولا من وجه قوله والمؤمن العائذات أه الواد للتميم والمؤمن من  
أسماء الله نعم مأخوذ من الأمن ضد الخوف والعائذات جمع العائذة من العوذ وهو الالتجاء والاعتصام أي بناه كرفقن والعائذات  
أما منصوب على المفعولية للمؤمن أو مجرور بإضافة المؤمن إليه واليطر عطف بيان العائذات قوله بمسحها أي حال من  
اليطر الضمير المنصوب لليطر قوله ركباً إن ملكته أي جمع ركب اسم جمع أو جمع فاعل يمسح أي أصحاب البابل في السورة فصاعداً  
وأضافته إلى الملكة لادني ملازمة وهو كونهم زوارها قوله بين الغيل والسدة أي موضعان في جانب الحرم فيه ما ياد  
معنى البيت والسدة الذي آمن الطير العائذات إلى الحرم والسكنات فيه للأمن من الاصطياد والاختصاص بمسحها ركباً إن ملكته  
ولا تعرض إلهابين الغيل والسدة في البيت الثاني وهو ما إن أتيت بشئ أنت تكبره أي أذن فلا رفعت  
سوطاً إلى يدي. والشاهد بالمثال فيه الطير لأنه عطف بيان العائذات وهو اسم مختص بالعائذات لأن العائذات  
مما دون على الطير والوحش وغيرهما مما يعوذ بالحرم واليطر صادق على العائذ بالحرم وعلى غيرهما عموم مخصوص من وجه لكن  
قد حصل مجموعها البيان فثبت أنه مثال للطير لما يحصل به البيان وهو غير مختص بالادل لكن الاول هنا ليس بمسند البتة هو  
العائذات فيكون هذا الطير لا مثالاً قوله إن الطير عطف بيان أنه مفعول ذكره وقوله وكذا كل صفة أي مثل كون الطير  
عطف بيان العائذات كل صفة المشار إليه باغظ كذا هو الحكم المذكور بأن الطير عطف بيان العائذات وهو المشبه به والشبه  
الحكم المستفاد من قوله كل صفة أجرى عليها الموصوف ثم قوله كل صفة أجرى مبتدأ وتضمنه معنى الشطر ادخل العائد في خبره و  
هو قوله فالأحسن أنه هذا المبتدأ مع خبره بتأويل هذا الحكم مبتدأ مؤخر خبره قوله كذا مقدم فالتشبيه في مجرد كون عطف البيان  
لأن كونه غير مختص بالغرض من هذا الكلام رد على صاحب الكشاف حيث قال في مثل هذا المقام المختار البديل لا عطف  
البيان فرد الشرح عليه بوجوب بيان جعله عطف البيان أحسن من جعله بدلاً فالنزاع في اختيار عطف البيان أو البديل لا  
في الجواز يعني أن كل موصوف أجرى على الصفة يجوز أن يكون عطف البيان ويجوز أن يكون بدلاً وأما النزاع في الأحسن  
منهما فاختار الشرح والمصنف عطف البيان لأن الإيضاح له مزيد اختصاص به واختار صاحب الكشاف كونه بدلاً لأن فيه تكرير  
العامل حكماً وفيه تأكيد النسبة بناء على تكرير العامل حكماً قوله أجرى عليها الموصوف أي بان تقع الصفة في موضع الموصوف وحمل  
عليها الموصوف كما في نحو جادني الفاضل الكامل زيد فزيد في الحقيقة موصوف لأنه ذات كاتبة في التركيب جرى وحمل على الصفة إلى



الفاضل الكامل قوله فالاحسن ان الموصوف فيه آه يعني يجوز في مثله البديل لكن الاحسن كونه عطف بيان بوجهين احدهما  
 ان في كونه عطف بيان الايضاح الصفة المبهمة والايضاح من شأن عطف البيان دون البديل واليه اشار الشارح بقوله لما  
 فيه من الايضاح الصفة آه وثانيهما اشعار بكونه علما في هذه الصفة لان الغالب في الموصوف ان يكون العلم فاذا صار صفة  
 فيكون فيها اشعار بكونه علما في هذه الصفة فيقيد بالمبالغة في الايضاح والتفسير هو شأن عطف البيان دون البديل اليه  
 اشار بقوله وفيه اشعار بكونه آه قوله لا فيه آه دليل الاحسن كما مر قوله وفيه اشعار آه عطف على قوله فيه من الايضاح الصفة آه  
 دليل ثان الاحسن كما عرفت قوله فان قلت قد اورد آه هذا استفهام محض كما يدل عليه الشارح فما الحق في ذلك حاصله ان بين  
 كلام المصنف في الايضاح وبين كلام السكاكي تدافع في الظاهر حيث يعلم من ظاهر كلام المصنف في الايضاح ان اثنين وواحدا  
 وصف مبین لا عطف بيان ويعلم من ظاهر كلام السكاكي انه عطف بيان لا وصف مبین فما الحق في كلايهما واليه هذا  
 الاعتبار اخص تمهيد الى الرد على شارح المفتاح كما سبأني بقوله فادفع في شرح المفتاح ليس بشئ وكذا اقول استدلال العلامة  
 في شرح المفتاح ثم قوله اقول ان اريد انه صفة آه والى الرد على من قال بالخلاف بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح  
 والمصنف حيث توهم ان كلام المفتاح يشير الى انه عطف بيان وكلام المصنف الى انه صفة وكلام الكشاف الى انه تأكيد كما سيجري  
 به الشرح في ذيل الجواب بقوله وبه تبين ان لا خلافا بين صاحب الكشاف وقوله قد اورد المصنف آه في الايضاح قوله وذكر  
 انه آه اى ذكر المصنف في الايضاح ان اثنين وواحدا للبيان والتفسير فيكون وصفا مبینا لا عطف بيان قوله مصرحاً بانه آه  
 اى حال كونه مصرحاً بان اثنين وواحداً من هذا القبيل اى من قبيل عطف البيان فلا يكون وصفاً مبیناً قوله قلت ليس  
 في كلام السكاكي رد آه حاصل الجواب ليس التدافع بين كلايهما بل مقصود بهما واحد هو كونه صفة موضحة مفسرة بان المراد من  
 عطف البيان في كلام السكاكي رد لغوي لا اصطلاحى وهو يعينه وصفاً موضعاً قوله ما يدل على انه آه اى على ان كل واحد من اثنين  
 وواحد عطف بيان صاعى اى اصطلاحى بل لغوى قوله يجوز ان يريد انه آه اى يجوز ان يريد السكاكي ان كل واحد من اثنين  
 وواحد من قبيل الايضاح والتفسير وهذا معنى عطف بيان لغوى وهو يعينه معنى الصفة الموضحة وهو مراد المصنف بقوله وان كان وصفاً  
 صاعياً آه كلمة ان وصلية مسوقة لقوله يجوز ان يريد انه آه يعنى انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان كل واحد منهما وصفاً  
 اصطلاحياً لا عطف بيان اصطلاحى فيكون كلاهما بمعنى واحد قوله ويكون ايراد آه اى ايراد كل واحد من المشايخين في تحت  
 عطف البيان الغرض منه دفع اعتراض وهو ان هذا التوجيه لكلام السكاكي بما لا يرضى به قائلة فانه ايراده في تحت عطف البيان  
 يدل على انه منه حاصل الدفع ان السكاكي لا يتجاسس في ايراده في امر صاعى غيره مما يشبه في وصفه الخاص ويكون هذا من هذا  
 القبيل كما ايراده كل رجل عارف وكل انسان حيوان في تحت التاكيد الصاعى مع انه ليس من التاكيد الاصطلاحى اصلاً فكذا ايراده  
 ايراده في تحت باب عطف البيان باعتبار مجرد معنى اللغوى لا انه عطف البيان الاصطلاحى ويكون مقصوده انه وصف اصطلاحى محض  
 به للايضاح والتفسير لا للتاكيد لكن اطلق التاكيد على المشايخين المذكورين لجود الاشتراك في وصف التابعية فكذا انما نحن فيه قوله على



ما هو دأب السكاكي رآه أي طريقه وهو انه لا يحترز عن ايراد بحث في بحث آخر لاجل المناسبة قوله ويكون مقصوده آه عطف على قوله و  
 يكون ايراده آه وبيان ما هو المقصود من المثالين المذكورين أي كل رجل عارف وكل انسان حيوان يعني ان السكاكي اذا ان  
 ذكرهما في بحث التاكيد لكن مقصوده منهما الوصف الاصطلاحي لا التاكيد قوله مثل اس الدابة رآه مثال للنسب لا للنسب في قوله لا  
 للتاكيد يعني ان المثالين المذكورين ليسا من التاكيد مثل كون الدابة في اس الدابة من قبيل الوصف المؤكدة على ما وقع في كلام  
 النجاة كما جعله الشارح الرضوي كنفية واحد مثلا لا للوصف المؤكدة قوله وتقرر ذلك آه أي كون الاثنين والواحد وصفا اصطلاحيا موضحا  
 الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الايضاح والتفسير يقتضي سبق الابهام فما الابهام فيما سبق حتى يجعل اثنان وواحد موضحا رافعا  
 للابهام حاصل الدفع ان الابهام فيما سبق موجود هنا لان لفظ الاثنين وكذا لفظ الاثنان المحتمل المعنى الجنسية والعدد فالصفة تجعل  
 كون المقصود منها العدد دون الجنسية قوله وكذا لفظ آه لانه اسم جنس فالوحدة داخله في مفهومه ان كان اسم الجنس موضوعا  
 للفرد المنتزعة مستفاد من تنكيره وتنوينة ان موضوعا للامامية من حيث هي بناء على اختلاف القولين فيه قوله والغرض  
 المسوق آه تتمه لدفع الاعتراض المذكور كما مر قوله وهذا الذي قصده آه أي كونها ايضا وتفسير ما قصده صاحب الكشاف الغرض  
 منه تايد كونها صفة موضوعة لا عطف بيان عند السكاكي قوله الجنسية والعدد مخصوص آه ان فسر العدد بما وقع في العدد وجواب  
 متى فالامر ظاهر لكون الاسم الحامل لمعنى الافراد داخل في العدد كما هو مذهب النجاة وان فسر بنصف مجموع حاشيته كما هو مصطلح  
 اهل الحيا فالكلام مبني على التعايب اذ الاسم الحامل لمعنى الافراد غير داخل في العدد بالمعنى المذكور قوله على ان المعنى به من آه المعنى  
 بشديد الياء بمعنى المقصود والضمير المفرد راجع الى الاسم الحامل وضمير التنبيه راجع الى الجنسية والعدد قوله والذي يساق آه عطف على  
 قوله المعنى به والمعطوف مع معطوف عليه اسم ان وجره قوله هو العدد قوله شفع بما يؤكده آه جزاء اذا والضمير المستتر فيه راجع  
 الى الاسم الحامل المذكور أي صير ذلك الاسم بما يؤكده العدد وجابان يضيف ويضم اليه مثله أي ذكر عقيب ذلك الاسم ما  
 يؤكده العدد فيميزه وجاب به قوله ويكون قوله أي قول صاحب الكشاف يؤكده بمعنى يقرره وليقتضيه أي يقرر العدد وليقتضيه  
 الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لا يصح التايد بقول صاحب الكشاف لانه يدل على جعل مثل ذلك تاكيدا لا صفة موضوعة  
 حاصل الدفع ان المراد من التاكيد في قوله هو التقرير والافتضاء لا بمعناه لان صاحب الكشاف لم يقصد بقوله بما يؤكده انه  
 تاكيد اصطلاحى لانه يكون بتكرير لفظ المبتدع بعينه او بالفاظ مخصوصة معدودة كما هو المذكور في علم النحو ولفظ اثنين وواحد  
 في الآية المذكورة ليس كذلك فعلم ان مراده منه هو التقرير والافتضاء فجمع التايد بقوله قوله بتكرير لفظ المبتدع آه كما  
 في تاكيد اللفظي قوله او بالفاظ مخصوصة آه كافي تاكيد المعنوي قوله فما وقع في شرح المفتاح آه الغرض منه دفع اعتراض وهو  
 ان ما فهمه من كلام صاحب الكشاف مخالف عما قال شارح المفتاح من جهة لانه قال ان اثنين وواحدة في اليمين  
 اثنين وتنوينة واحدة عند صاحب الكشاف تاكيد لا عطف بيان والشعر قال انه عطف بيان حاصل الدفع ان ما نقله شارح  
 المفتاح من مذهبه ليس بصحيح لان في كلام صاحب الكشاف ليس ما يدل عليه بل كلامه في الفصل يدل على ما قال



الشاهد من ان واحدة مثال للوصف المؤكد مثل امس الدابر كما مر فقوله فما وقع مبتداً وجزءاً . قوله ليس بشئ قوله الكلام عليه آه  
 اى الكلام صاحب الكشاف على تأكيد المشايلين قوله بل اورد في الفصل آه اى بل اورد صاحب الكشاف في الفصل اسم كتابه  
 في علم النحو وهو مثل انما واحد فيكون هو اللفظ صفة موصوفاً عند لا التاكيد قوله فالحق آه الغرض منه رد على شارح المفتاح تفصيلاً  
 وإشارة الى ان كون الصفة للبيان والتفسير ليس مختصاً بهذا الموضوع بل هو جار في غير هذا الموضوع كما في قوله نعم وما من دابة  
 في الارض آه قوله وصف صناعى للبيان آه اى ليس يعطف بيان ولا بتاكيد لعدم صدق تعريفها عليه بل وصف اصطلاحى  
 للبيان قوله حيث جعل الارض آه كلمة حيث بيانية بيان تطبيق المثال قوله فالآيتان آه اى لا تتخذ والهيمن آه وما من دابة  
 في الارض آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان تشبيه آية الابقية بقوله نعم وما من دابة في الارض آه لا يصح لان الصفة في الآية  
 الاولى لبيان ان المقصود منها العدد دون الجنس وفي الآية الثانية بالعكس حاصل الدفع ان التشبيه في مجرد كونها وصفين للبيان  
 والتفسير لاني امر آخر حتى يراد ما يراد قوله وتفسير هذا البحث آه الغرض منه تصريح بصدق التدافع بين كلام الثلاث من المصنف و  
 السكاكي والزحاحي كما توهمه البعض وكذا التصريح بالرد على من توهم الخلاف بين الثلاث قوله وبه تبين آه اى بذلك التعريف  
 تبين عدم الخلاف بينهم قوله على ما توهمه القوم آه من ان كلام المفتاح يدل على انه عطف بيان وكلام المصنف في الايضاح يدل  
 على كونه صفة وكلام صاحب الكشاف يدل على كونه تأكيداً قوله واستدل العلامة آه اى قطب الدين شيرازي شارح المفتاح  
 الغرض منه ذكر استدلال العلامة في شرح المفتاح من ان اثنين وواحد عطف بيان ثم الرد عليه بقوله اقول اريد انه يعنى  
 لما بطل الشاهد اولاً فيما سبق بقوله فما وقع في شرح المفتاح آه من نقله مذاهب صاحب الكشاف في الآية المذكورة فالآن شرعاً  
 في البطلان استدلاله بكون اثنين وواحد عطف بيان لا صفة موصوفاً قوله على انه عطف بيان آه اى على ان كل واحد من اثنين  
 وواحد عطف بيان لا وصف قوله بان معنى قولهم آه هذا بيان استدلال العلامة حاصلة ان الصفة تدل على معنى في متبوعها  
 لا ازيد ولا النقص منه كما يدل عليه تعريفها وهما الاشتناج الواحد يدل ان على معنى النقص من متبوعها وهو الاشتمالية والوحدة دون  
 الجسمية مع انها موجودة في المتبوع فعلم انها لا يكون صفتين بل عطف بيان قوله تابع ذكر كيدل آه انما زاد لفظ الذكر لخراج  
 البديل مثل اعجنى زيد علمه وعطف البيان مثل جادني زيد صدقك والعطف بالوصف مثل اعجنى زيد وعلمه فان جميع ذلك يدل على  
 معنى في المتبوع لكن لم يذكر لئلا يخل عليه بل لا امر آخر قوله ليكونا وصفين آه متعلق المنفى في قوله ولم يذكر قوله بل ذلك لئلا يخل  
 اضرب عن قوله ولم يذكر قوله فيكون عطف بيان لا صفة آه تعريف عما قبله قوله اقول ان اريد آه الغرض منه رد على استدلال العلامة  
 حاصلة بطريق الاستسار منه بانه ان اراد العلامة ان الصفة لا تدل الا على معنى في متبوعها لا ازيد ولا النقص منه فلا يصدق  
 تعريف الصفة على شئ من الصفات لان جميعها يدل على معنى زائد عن متبوعها مثل التخصيص والتاكيد والمدح وغير ذلك كما مر  
 وان اراد انه يدل على معنى متبوع مع امر زائد عليه من التخصيص والتاكيد وغير ذلك فالاشتناج والواحد اليه لك فيكونان صفتان لا  
 عطف بيان ولما كان استدلال العلامة بتعريف الصفة فرد الشاهد باستسار في تعريفه اليه فقوله ان اريد انه صفة آه إشارة



الى الشق الاول للمردعية وقوله وان اريد انه ذكره اشارة الى الشق الثاني للمردعية قوله ويكون الغرض من هذا انه لا يكون  
الدلالة مقصودة بنفسه بل ليتوصل به الى بيان المقصود وتفسيره قوله كما ان الدابر ذكره الغرض منه دفع الغرض وهو ان المعنى  
الذى يدل عليه الصفة يجب ان لا يكون مفهوما من الموصوف وههنا ليس كذلك فان الاشتينية والوحدة مفهومان من المبتوع  
حاصل الدفع ان المعنى الذى يدل عليه الوصف ينبغي ان لا يكون مفهوما من المبتوع اذا كان المقصود من ذكر الصفة هو  
الدلالة على المعنى الحاصل في الموصوف واما اذا كان المقصود بالدلالة المذكورة التوصل الى امر آخر فلا يفكر كونه مفهوما من  
المبتوع الا ترى انهم ذكره وان الدابر في قولهم امس الدابر كان يوما عظيما صفة لاس ولا شك ان الدابر يفهم منه لكن  
لما كان الغرض من الدلالة على الدابر هو التاكيد دون الدلالة المذكورة بنفسه فلا يفكر في كون الدابر صفة لاس كونه  
المعنى المدلول عليه بالصفة مفهوما من المبتوع قوله بل الامر كذلك عند التحقيق - آه كلمة بل للترقي على قوله فيجوز فانه يدل  
على مجرد الامكان وهذا القول يدل على القطع وفيه اشارة الى ان رد الشك على العلامة ليس مجرد توجيه الشك بل هو موافق  
للتحقيق ايضا قوله الا ترى آه دليل تنويري لما ادعاه بقوله بل الامر كذلك عند التحقيق حاصله ان السكاكي جعل من الوصف  
ما هو كاشف وموضح ولا شك ان الكشف والايضاح لا يتصور الا اذا كان المعنى الذى يدل عليه الصفة مدلول لا مفهوما من  
المبتوع لكن لما كان المقصود من ذكر الصفة امر مغايرا لما هو المفهوم من المبتوع وهو الكشف والايضاح لا يفكر في كون الصفة  
صفة كون المعنى المدلول عليه بها مفهوما من المبتوع قوله ولم يخرج بهذا آه اى يكون الوصف كشفا وايضا حاشي الوصفية  
قوله ثم قال آه اى العلامة قطب الدين شيرازي الغرض منه رد آخر على العلامة بعد نقل قوله اولاً لانه قال عدم كون اثنين  
وواحد بدلا ظاهرا فرد الشك عليه بقوله وفيه نظر قوله لانه لا يقوم مقام آه هذا دليل العلامة على عدم كونها بدلا حاصلا ان البدل  
يجب ان يكون بحيث يصح اقامته مقام المبدل منه والاصح اقامة اثنين مقام الهين وكذا لا يصح اقامة واحد مقام الا ان الغرض  
المسوق له الكلام في الاول انتهى عن اتحاد الاثنين من الاله وفي الثاني اثبات الواحد منه وابس الاثنان والواحد منفردين  
مقصودا بالنسبة فلو قلت لا تتخذ الاثنين وانما هو واحد خللت بذلك الغرض كما لا يخفى قوله وفيه ايضا "نظر آه اى فيما قال  
العلامة هذا النظر مثل النظر في قوله الاول بهذا شروع في الرد على العلامة حاصله لان اسم البدل يجب اقامته مقام  
المبدل منه في اللفظ كما قال العلامة بل الواجب فيه ان يكون مقصودا بالحكم معني دون البدل منه كما هو المشهور واستدل  
عليه الشك بنقل قول صاحب الكشاف في قوله نعم وجعلوا لله شركاء الجن بان الجن بدل من شركاء ولا يصح اقامته مقام  
شركاء الفاد المعنى قوله الا ترى آه دليل تنويري على عدم وجوب اقامته مقامه بنقل قول صاحب الكشاف قوله نعم وجعلوا  
لله شركاء الجن كما مر قوله ان لله وشركاء آه هذا بيان ما ذكره صاحب الكشاف في الآية المذكورة قوله مفعولا جعلوا آه باضافة  
مفعولا الى جعلوا قوله الجن بدل آه عطف على قوله لله ويجوز ايضا فيه ان يكون مفعولا شركاء الجن ولله متعلق بشركاء قوله  
بل لا بعد آه كلمة بل للترقي من الجواز الى الادلية كما يستفاد من الكلام السابق بنفى الوجوب الجواز اى جواز كون اثنين وواحد



بدأ الغرض منه رد آخر من عند الشارح على العلامة بأن الاثنين في الآية المذكورة بدل من الإيذان لأنه يصدق عليه تعريف البديل  
 وهو كونه مقصوداً بالتحكم بالنسبة دون البديل منه لأنه توطئة وتمهيد للبديل وبهذا الرد اللفظي مبني على أنه لا يجب صحة إقامة البديل  
 مقام البديل منه قوله إن يقال الأول أنه وانما اوردته بصيغة التمرير لأن البديل بهنالم ينقل عنهم حراصة بخلاف الصفة لانها  
 مستقولة عن المص في الايضاح قوله على ما مر تقريره أنه في قولنا وتقريره ذلك اللفظ اللفظي أنه واجب عن جانب العلامة من  
 الأول باختيار الشق الثاني بأن مراده ان المقصود في الصفة الدلالة على معنى في متبوعه يتوسل به الى التخصيص والتوضيح و  
 المدح وغير ذلك من الفوائد والاكث هنا لان المقصود منه تعيين المقصود من الجزئين أي الجنس والعدد لان حصول الاثنينية و  
 الوحدة في موصوفها يعلم من اطلاق المتبوع عليه وعن الثاني ان مراده ان صحة إقامة البديل مقام البديل منه وان لم تكن  
 مشروطة بمكانته في البديل غالب وحمل الكلام على الاعم الاغلب في كلام البلغاء معها امكن مما ينبغي وبهذا لا يصح اقامته مقام  
 البديل منه فلا ينبغي حمله على البديل لوجود وجه اخر اعني الوصف على الوصفية او عطف بيان ظاير ونظر الشارح قال واما الا  
 بدال منه أنه عطف على قوله واما بيانه قوله أي من المسند اليه أنه تعيين مرجع الضمير قوله وفي هذا اشعار أنه أي في تعبير المص بقوله  
 واما الابدال منه اشعار وجه الاشعار ظاهراً لانه زاد لفظ منه ولم يقل واما ابداله لانه جعل البديل منه مسند اليه وخرج عليه البديل لان  
 ضمير منه راجع الى المسند اليه هو البديل منه هنا فيكون البديل منه اصلاً مسنداً اليه البديل تابع له الغرض منه دفع اعتراض على  
 المص وهو ان كلامه هذا مخالف لما عليه النجاة وهو ان المسند اليه البديل اذ هو المقصود بالتحكم والبديل منه انما هو التوطئة والتمهيد  
 لذكر البديل ويعلم من كلامه هذا ان المسند اليه هو البديل منه كما مر في وجه الاشعار حاصل الدفع انه لا مخالفة مما عليه النجاة  
 لان المص نظر الى الظاهر ولا شك ان المسند اليه بحسب الظاهر انما هو البديل منه وهم يعرفون به حيث يجعلون الفاعل في جافان  
 اخون زيد هو اخون واما قوله ان المقصود بالتحكم هو البديل فهو يدل على كون المسند اليه في التحقيق هو البديل والمص لا يخفى قوله والا  
 فالمسند اليه أنه أي وان لم يكن البديل منه مسنداً اليه ظاهراً فالمسند اليه في التحقيق هو البديل فلا محالة يكون المراد من كون  
 البديل منه مسنداً اليه بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة لانه في الحقيقة ليس مسنداً اليه قوله وفي لفظ المفتاح أنه تأييد لما قال الشارح بقول  
 صاحب المفتاح لانه عمدة هذا الفن واليف كتاب المص ما خوذ منه قوله ايما الى ذلك أنه أي اشارة الى ان البديل منه مسند اليه  
 بحسب الظاهر والبديل مسند اليه في الحقيقة فانه قال واما الحالة التي تقتضي البديل عنه فهي اذا كان المرادنية تكرير الحكم وذكر المسند  
 اليه بعد توطئة ذكره انتهى والضمير في قوله عنه راجع الى المسند اليه فدل على ان البديل منه هو المسند اليه وقوله وذكر المسند اليه بعد توطئة  
 ذكره يدل على ان البديل هو المسند اليه البديل منه توطئة وتمهيد لذكره فيكون الحاصل من مجموع كلامه ان البديل منه مسند اليه  
 بحسب الظاهر والبديل مسند اليه بحسب الحقيقة كما يعلم من قوله وذكر المسند اليه بعد توطئة ذكره فصيح تأييد ما قال الشارح قال فلنزيد بقرينة  
 أنه انما اجاب اما اللام للتعليل ثم ان الزيادة بحسب مصدرها حاصل بالمصدر فعلى الاصل الاضافة لامية اما الى الفاعل او الى  
 المفعول لان الزيادة تحجب لازمة ومتعدية أي فلنزيد بقرينة المصدر المسند اليه او فلنزيد بقرينة المتكلم لتقرير المسند اليه وعلى الثاني فالإضافة



بيانته اى فلهذا ياقومى تقرير المسند اليه كما سيجي قوله فى بدل الكل اه فيه اشارة الى وجه ذكر تعدد الامثلة فى المتن لان المثال  
 واحد كاف بحيث ان للبدل اقساماً أربعة فلذا اورد المصنف امثلة كثيرة قوله هو الذى اه هذا تعريف بدل الكل قوله فان كان  
 مفهومها بما متغائرين اه كلمة ان وصلية فالقيل ان المتعريف ان المتصلة اولى بالحكم فعلم منه انه اذا لم يكن مفهومين متغائرين  
 فهمما بدل ومبدل منه بالبدل الكل بطريق الاولى مع ان الامر ليس كذلك لان بين البدل والبدل منه لا بد من المتغائرت فى المفهوم  
 والا لكانت تأكيداً لفظياً قلنا ان هذه المتصلة من المحذوف لامن المذكور فيكون التقدير فيطلقان عليه اى على مدلول واحد وان  
 كان مفهومها بما متغائرين فلما محذوفه قوله فى بدل البعض اه تعين المثال للممثل قوله هو الذى اه تعريف بدل البعض قوله ان  
 لم يكن مفهومه اه كلمة ان وصلية يعنى انه اذا لم يكن مفهومه بعضاً فهو بدل البعض عن بعضية الذات وان كان مفهومه بعضاً ايها  
 فبطريق الاولى يكون هو بدل بعض قوله فهو الهين اثنين اه هذا تقريع على تعريف بدل الكل البعض يعنى اذا علم انه لا اعتبار للمفهوم  
 فى كون البدل كلاً وبعضاً بل الاعتبار للذات فان البدل اذا كان ذاته عين ذات المبدل منه يسمى بدل الكل كما مر وان كان  
 مفهومها بما متغائرين او كان مفهوم البدل بعضاً من مفهوم المبدل منه واذا كان ذاته بعضاً من ذات المبدل منه يسمى بدل البعض  
 وان لم يكن مفهومه بعضاً من مفهوم المبدل منه علم ان نحو الهين اثنين يكون بدل الكل من الكل لا بدل البعض لان ذات اثنين بعينه  
 ذات الهين لا بعضاً منه قوله اذا جعلناه بدلاً اه وانما قيد بهذا الشرط اشارة الى ما مر من الخلاف فيه فان المصنف قال انه صفة جارية  
 به البيان والتفسير قوله لان ما صدق عليه اثنين اه هذا دليل لكون اثنين بدل الكل لا البعض حاصله ان ذات اثنين عين ذات  
 الهين فيكون بدل الكل وان كان مفهومه بعضاً من مفهوم الهين لانه مركب من العدد والجنس واثنين عدد فقط فيكون مفهوم اثنين  
 جزءاً من مفهوم الهين لكن لا اعتبار للمفهوم فى كون البدل كلاً وبعضاً وانما الاعتبار للذات كما مر قوله بدل الاشتمال اه تعين المثال  
 للممثل قوله هو الذى لا يكون اه تعريف بدل الاشتمال قوله مشتقاً عليه اه اى على البدل بان لا يكون الفعل المسند الى المبدل منه  
 تاماً بدونه وانما المراد من الاشتمال باعتبار الذات كما فى سلب زيد فانه مشعر بان الملوب شئ منه لا ذاته فيقتضى ذكره بانه ثوب  
 او ماله او غير ذلك قوله لا كما اشتمال الظرف على المظروف اه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المتبادر من الاشتمال هو اشتمال  
 الظرف على المظروف فقط فعلى هذا خرج عنه نحو سلب زيد ثوبه وباله لان زيد ليس ظرفاً لهما حاصل الدفع انه ليس المراد من الاشتمال  
 هو اشتمال الظرف على المظروف فقط بل المراد منه عام بان يكون اشتمال الظرف او غيره يعنى لا يشترط خصوص اشتمال الظرف ولا  
 يشترط عدمه ايها بل هو اعم من اشتمال الظرف وغيره مثال اشتمال الظرف على المظروف كقوله نعم يملوك عن الشهر الحرام قتال  
 فيه فان الشهر ظرف للقتال فيه ومثال غير الظرف كما فى سرق زيد ثوبه وماله قوله بل من حيث كونه والا عليه اه بل لا ضرب من قوله  
 لا كما اشتمال الظرف اى بل من حيث كون المبدل منه والا على البدل اجمالاً وطالباً للبدل باعتبار نسبة الفعل اليه وهذا معنى قوله  
 بوجه ما اه اى يكون الاقتضاء باعتبار نسبة الفعل اليه لا باعتبار ذاته فان ذات زيد لا يقتضى الثوب بل السلب يقتضيه قوله بحيث  
 يسقى النفس اه كلمة حيث بيان الدلالة الاحالية والاقتضاء بوجه ما قوله فصح هو اه اى البدل قوله لا اجمالاً اه وهو المبدل منه



وبهذا اخرج بدل الغلط منه لانه ليس فيه بيان الاجمال بل المبدل منه فيه مفصل ويذكر المبدل لاجل الغلط والسهو به قوله وسكت عن  
 بدل الغلط اه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان اقام المبدل اربعة فلم يذكر المصدر والقسم الرابع وهو بدل الغلط مثل ضربت زيدا  
 حارة وضربت زيدا علامه حاصل الدفع انه لم يذكر لانه غير واقع في كلامه لانه مبني على السهو والغفلة وعلم المعاني بحيث عنه  
 قوله فانفصل لم قال اه حاصله الاستفسار في زيادة لفظ زيادة في المبدل دون التاكيد مع ان كل واحد من متابع يدل على ما في المتبوع  
 قوله قلت اه حاصله ان المصدر يتبع السكالي ومن عاده الافتنان في العبارة وهو امر مستحسن عندهم فالتيغير لم يجر وتغير اللفظي للفتان  
 اخرى وايضا يمكن ان يقال ان في المبدل زيادة المتغير وفي التاكيد نفس المتغير فلذا ازاد المصدر لفظ الزيادة في المبدل ودونه  
 اما الاول فلان المبدل فيه تقرير المتبوع وهو المبدل منه وتقرير الحكم اليه لكونه في حكم تكرير العامل واما الثاني فلان التاكيد يقرر  
 المتبوع وهو المؤكد فقط لا غير ففي المبدل زيادة تقرير ليس في التاكيد قوله افتنان في الكلام اه اى ذكر الكلام بعنوانات مختلفة  
 والمقصود منه واحد قوله وهو من اضافة المصدر الى المفعول اه اى قوله نازلة زيادة تقرير من اضافة المصدر اه لامن اضافة الصفة الى  
 الموصوف لاد المعنى حاصله ان الزيادة قد يكون بمعنى المصدر وقد يكون بمعنى الحاصل بالمصدر فعلى الاول يكون الاضافة من  
 قبيل اضافة المصدر الى المفعول وعلى الثاني يكون الاضافة للبيان كما مر قوله اى الزيادة التي اه تفسير اضافة البيانية  
 بهذا بحيث ان في الاضافة البيانية يكون المضاف اليه بيان المضاف فيكون المراد من الزيادة هو التقرير لا شئ اخر قوله والنكتة  
 فيه اه اى في الافتنان المذكور الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الافتنان المذكور يكون بالعكس لانه بان يكون زيادة تقرير في  
 التاكيد وذكر التقرير في المبدل فاما النكتة في الافتنان بهذا الطريق حاصل الدفع ان النكتة في الافتنان المذكور موجودة وهي اشارة  
 الى ان المبدل هو المقصود بالكم وتقرير المبدل منه بالمبدل زيادة بقصد بالتبع بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس تقرير المتبوع اى  
 المؤكد لا شئ اخر فلذا زيد لفظ الزيادة في المبدل دون التاكيد قوله والتقرير زيادة اه اى تقرير المسند اليه والنسبة زيادة في المبدل  
 ومقصود بالتبع لابلادات قوله وبيان التقرير اه الغرض منه اثبات التقرير الذي هو فائد في المبدل قوله لما فيه من التكرير اه دليل  
 الظهور اى لما في جملة الكل من تكرير المسند اليه والنسبة اما الاول اى المسند اليه فلان المراد من الاول والثاني واحد غاية الامران  
 اختلاف التعبير عنه فاولا بجزءه بزيد وثانيا باخوات فقد تكرر زيد من حيث معناه فحصل تكرير المسند اليه واما الثاني اى النسبة فلان  
 المبدل في حكم تكرير العامل فتكرير العامل حكما يتكرر النسبة اليه قوله قال صاحب الاشاف اه الغرض منه تأييد بقوله صاحب الاشاف  
 بان في بدل الكل تقرير قوله فائدة المبدل اه مقول قال يعنى ان صراط الذين انعمت عليهم هم بدل من صراط المستقيم وفائدة المبدل  
 التاكيد قوله لما فيه من التشبيه والتكرير اه دليل التوكيد اى لما في المبدل من تشبيه ذكر المبدل منه وتكرير النسبة اما الاول لانه ذكر اولاً  
 مجلاً وثانياً مفصلاً فيكون المبدل منه مشى متعدد ابالاجمال والتفصيل واما الثاني فلان تكرير النسبة بتكرير العامل حكماً قوله والاستعار  
 بان اه اما مراد عطف على التوكيد فيكون هذا فائدة اخرى للمبدل في قوله نعم واما مجرد عطف على التكرير فيكون وجهاً ثالثاً للتوكيد  
 ويكون المعنى ان فائدة هذا المبدل التوكيد بوجه ثلاثة هي تشبيه ذكر المبدل منه وتكرير النسبة والاستعار بان صراط اه وجه التوكيد



بالاوليين قد روي بالاشعار فلان صراط المسلمين لما وقع تفسير صراط المستقيم وهو من افراذه ويكون مذكوراً بذكر جاد التوكيد والتقوية  
 البتة قوله بيانه وتفسيره انه هذا مبتدأ وخبر صراط المسلمين وبهذه الجملة خبر ان قوله صراط المسلمين آه لان المنعيبين عليهم السلام ليسوا الا المسلمين  
 فصار لهم ليس الا صراط المسلمين قوله وفي بدل البعض والاشتمال آه عطف على قوله في بدل الكل قوله فكانه مذكوراً اولاً آه اى  
 اى فكان التابع مذكوراً اولاً اى في ضمن المبتوع قوله امانى البعض فظاهر آه تفصيل لقوله فكانه مذكوراً اولاً يعنى ان اشتغال المبتوع  
 على التابع في بدل البعض فظاهر لان الكل مشتمل على الجزء قوله واما في الاشتغال آه عطف على قوله امانى البعض قوله فلان المبتوع  
 فيه يجب آه يعنى ان المبتوع في بدل الاشتغال يجب فيه من حيث انه نسب اليه الفعل ان يكون بحيث ان يطلق ويراد به التابع و  
 ذلك بان لا يكون انتساب الفعل الى المبتوع مما يتطلب النفس به بل تبقى مشوقة الى البيان فان قيل انه يفهم من ظاهر عبارة الشئ  
 ان زيدا في المثال المذكور قد اطلق على علمه مجازاً والامر ليس كذلك لان البديل ليس من قبيل المجاز فلنا ليس المراد منه ما يفهم من ظاهر  
 المراد ان لا تعجب قد اسند الى زيد بالفعل في الظاهر ولهم منه بالقوة ان المقصود بآه الى بعض صفاته فكانه قيل اعجبني شئ  
 من زيد لان التعجب من ذات زيد غير متصور ثم بين ذلك بعلمه فناء التقرير بسبب التكرير اجمالاً وتفصيلاً فيكون المراد من قول الشئ  
 ويراد به التابع اى ينتقل منه الى التابع قوله بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه آه فانه بدل غلط لا بديل اشتغال قوله فخرج جادني  
 زيد غلامه آه فيه اشارة الى الرد على ابن الحاجب على ما سيجي قوله على ما يشعر به كلام بعض النحاة آه هذا متعلق بالمنع لا النفي و  
 البعض هو ابن الحاجب حيث اتفق في بدل الاشتغال بمجرد اللابسة بغير الكاية والجزئية كما قال في الكافية فان هذا الاكتفاء يقتض  
 اندراج تلك الامثلة في بدل الاشتغال بل صرح ابن الحاجب في الايضاح شرح المنفصل بان ذلك ضرب زيد غلامه من بدل الا  
 شتمال وانما لم تكن الامثلة المذكورة من بدل الاشتغال عند الشرح لان المبتوع فيه كما مر يجب ان يكون مشعر بالتابع فيكون  
 الفعل المسند الى المبتوع مشتملاً على البديل ليقم ويغيد المبتوع في الامثلة المذكورة ليس شعراً بالتابع بالمعنى المذكور فان ضرب  
 زيد في ضربت زيدا عبده مفيد لما يحتاج الى شئ اخر فيكون بدل غلط وعلى هذا القياس باقى الامثلة والجواب من جانب ابن  
 الحاجب ان هذا فيما لم يتصور صدور الفعل من البديل منه وفي الامثلة المذكورة صدور الفعل يمكن من البديل منه فيكون بدل الاشتغال  
 قوله ثم بدل البعض آه اعترض على الجواب لان المناصب لا يقول واما الابدال منه فلزيادة تقريره والايضاح لان في البديل  
 كما يكون زيادة تقريره ان يكون الايضاح والمصروف لم يذكر الايضاح كما ذكر صاحب المفتاح قوله لافيه آه اى في كل واحد من بدل  
 البعض والاشتمال قوله والتفسير بعد الابهام آه هذا اعادة الاول تقريراً له في قوله من السامع ويحتمل ان يكون الاول اى التفصيل  
 بعد الاجمال اشارة الى بدل البعض فان الكل جملة الاجزاء والتفصيل يناسبها والثاني اى التفسير بعد الابهام اشارة الى بدل  
 الاشتغال فان الاول فيه مبهم يحتاج الى التفسير كما عرفت ويحتمل ان يكون الاول نظراً الى المقصود في نفسه فانه كان مجزاً ثم فصل  
 والثاني نظراً الى النحاطب فانه ابهم عليه المقصود اولاً ثم اذيل ابهامه قوله كما مر آه في قوله ايهين اثنين في الشرح وكذا في قوله  
 الاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين قوله فكان الحسن ان يقال آه هذا التصريح بالاغتراض على المصنف



والجواب عنه ان ذكر التقرير يستلزم للايضاح لان التقرير يوجب الايضاح فلا حاجة الى ذكر الايضاح بعد ذكر التقرير قوله كما وقع  
 في المتن ايه اى ذكر الايضاح بعد تقريره قال اما العطف اه عطف على قوله واما الابدال منه او ما قبله قوله اى جعل الشئ معطوفاً  
 في هذا التفسير اشار الى ان المراد بالعطف المعنى المصدرى لا التابع المخصوص كما مر في توابع الاخر وفيه اشارة الى ان العطف نسبة  
 بين المعطوف غايه والمعطوف والمراد به هنا المعطوف على المسند اليه لا المعطوف عليه لانه عين المسند اليه قال فلتفصيل المسند اليه اه  
 الغاد جواب اما الامام للتعليل بهذا بيان علة ايراد المعطوف على المسند اليه حاصله ان المقام يقتضى تفصيل المسند اليه فلو لم يعطف  
 لجئ بل غلط شمله كما جادى رجلان فيقول تفصيل المصاحب للاختصار قال مع اختصار آه اى الكلام الطرف باعتبار المتعلق صفته  
 التفصيل اى الكائن مع اختصار الكلام قال نحو جادى زيد وعمر آه ففى هذا المثال تفصيل المسند اليه بالعطف مع الاختصار وهو  
 زيد وعمر فلو قال جادى رجلان لايحصل التفصيل ولو قال جادى زيد وجادى عمر لم يحصل الاختصار قوله فان فيه آه اى فى هذا  
 المثال فيه اشارة الى تطبيق المثال مع المثال المذكور تفصيل المسند اليه فقط دون المسند قوله على تفصيل الفعل اه بان  
 يكون مجزئاً معاً او مرتباً مع مهلة او غير مهلة قوله اذا الواو انما هو للجمع المطلق اه علة لعدم تفصيل الفعل حاصله ان فى المثال  
 المذكور العطف بالواو هو لمطلق الجمع من غير تعرض تقدم او تاخر او معية فلا يحصل تفصيل المسند وبهذا يمتاز العطف بالواو عن  
 باقى حروف العاطفة كما سيحى فى المتن قوله اى ثبوت الحكم للتابع والمبتدأ آه هذا التفسير للجمع وانما احتج الى هذا التفسير للتبادر  
 من الجمع مقابل المفرد المثنى وهو غير مراد هنا فيكون معنى ان لا يكون لاحد الثنتين كما كانت آه واما لك قوله من غير تعرض تقدم آه  
 هذا التفسير للمطلق لان المطلق قد يعمى بمعنى الكامل وهذا غير مراد هنا ايضاً فيكون معنى المطلق ان لا يدل على حصول الجمعي لهما  
 فى زمان واحد او فى زمانين مع السراخى او بدونه لان الجمعي عرض والعرض لا يقوم فى محلين بل فى محل واحد قوله بقرينة مع خفا  
 اه فيه اشارة الى بيان فائدة قوله مع اختصار آه بانه قيد احترازى لا اتفاقى حاصله ان العلة فى العطف على المسند اليه مجزئ  
 الامر من التفصيل للمسند اليه والاختصار فى الكلام فلو كانت ..... احد هما لا يحصل فائدة العطف ففى قولك جادى زيد وجادى  
 عمر لم يوجب الاختصار تكرار العامل وان وجد تفصيل المسند اليه فلذا لم يكن ذلك من العطف على المسند اليه فعلى الاحتراز انه لو لا  
 قوله مع الاختصار لدخل عطف الجملة على الجملة فيما كان فيه تفصيل للمسند اليه كفى المثال المذكور مع انه ليس من احوال المسند اليه  
 بل من احوال الجملة فان قيل هل يوجد فى المثال المذكور تفصيل للمسند اليه حيث عبر عن كل فعل بلفظ عليانية قلت لا فان لفظ  
 جادى الجماعين يدل على مطلق الجمعي والتعدد يفهم بقرينة العقل بان يثبت لاحدهما فى ضمن فرد والاخرى فى ضمن فرد آخر قال  
 او المسند آه عطف على قوله المسند اليه كما اشار اليه بزيادة تفصيل لان ما قبل المعطوف عليه يكون مرعياً فى المعطوف قوله  
 بانه قد حصل آه تصوير تفصيل المسند الضمير راجع للمسند يعنى ان تفصيل المسند انما هو باعتبار تعدده وامتيازه بعبءه عن بعض بحسب  
 الوقوع فى الازمنة على سبيل التعاقب او السراخى فان هذا هو المعبر فى باب العطف واما عده من الامثلة فغير معتبر مثل الامتياز بحسب  
 القوة والضعف او المحل او المتعلق فان المورد فى قولك مررت بزيد وماريعة فى الجوفى واحداً وفى قولك مررت بزيد وماريعة وزياد



عرفاً قوله من احد المذكورين آه وبها المعطوف عليه والمعطوف في السند اليه بان حصل الفعل من السند اليه المعطوف عليه اولاً وعن  
 السند اليه المعطوف <sup>بما كان</sup> بالترجي اولاً قوله مترجياً او غير مترجى آه اى بعد بية مترجياً اولاً كما في المثال الا ترى في المتن حصل  
 تفصيل السند اولاً بذكر زيد ثم بذكر عمرو بالفاء وهو غير مترجى ثم بذكر خالد بالفاء حتى وهو اليه المترجى  
 والتفصيل في الشرح قوله اى مع اختصاره فيه اشارة الى تعيين المشار اليه في قول المصنف لك قوله واحترز به آه اى بقوله لك الغرض  
 منه بيان زيادة قيد لك في تفصيل السند قوله نحو جاءني زيد وعمرو بعد يوم او سنة تأخير مجئ عمرو وتعليقه لكن ليس فيه اختصار بل حصل التطويل  
 سنة اى الطرف بعد ذكر العطف لان الملازم من بعده يوم او سنة تأخير مجئ عمرو وتعليقه لكن ليس فيه اختصار بل حصل التطويل  
 بذكر الطرف فلم يبق بعد تفصيل السند بقوله كذلك آه لدخول هذا المثال في العطف لتفصيل السند مع انه ليس فيه تفصيل السند  
 بالعطف بل حصل التفصيل فيه بالطرف لا بالعطف لان الواو لمطلق الجمع بدون تفصيل كما مر بل هذا المثال لتفصيل السند اليه مع  
 اختصار حذف العامل الذي قام العطف مقامه قوله فهذه الثلاثة آه الغرض منه تطبيق المثال مع المثل وبيان الفرق بين تلك  
 الحروف الثلاثة فالفرق بين الفاء لان الاول للتعاقب بلا مهلة والثاني مع المهلة وكذا الفرق بين الفاء وحتى ظاهر لان  
 حتى مثل نعم مع مهلة واما الفرق بين ثم وحتى فحتى فاشارة الى ان فيه دلالة آه حاصله ان بين ثم وحتى فرق بوجوب الاول  
 ان حتى يدخل على جزء المتبوع قوياً كان اضعفاً والباعث على ذلك دفع توهم عدم شمول الحكم بجزء القوى او الضعيف في المعطوف  
 عليه ويكون المعطوف والمعطوف عليه مغايراً بالقوة والضعف لان الجزء لا يكون مغايراً عن الكل يدهمها فيكون متبوعاً ذات  
 اجزاء ويكون الحكم متعاقباً تدريجياً ويدل على ان ما قبلها ينتقض شيئاً فشيئاً الى ان يبلغ ما بعده حتى كالقدم في قدم الحاج حتى  
 المشاة ولا يشترط ذلك في ثم واليه اشارة لانه بقوله الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينتقض شيئاً فشيئاً الى ان يبلغ ما بعدها  
 آه والثاني ان المعبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ما بعده حتى تعلق حكم الفعل بحسب ملاحظة الذين من الاضعف الى الاقوى  
 او بالعكس لم يحصل معنى الغائية والانتهاية فيكون مدخلاً داخل في حكم السابق يعني بعبارة ترتيب والمهلة باعتبار مناسبة  
 العقل وان لم يكن في الخارج والواقع لك بخلاف ثم لان المعبر فيه انما هو الترتيب والمهلة في الخارج لاني الذين واليه اشارة  
 الله ورواه التحقيق ان المعبر آه قوله الا ان فيه آه اى في حتى قوله ما ينتقض شيئاً آه الانقضاء كذا استثنى قوله الى ان يبلغ ما بعدها آه  
 هذا حال باعتبار المتعلق او خبر بعد خبر لان اى منتهياً ما قبلها او منتهياً ما قبلها الى ان يبلغ ما بعدها وليس هذا متعلق ينتقض  
 لفساد المعنى لان المنقضى لا يبلغ ما بعدها اذ البالغ موجود والمنقضى معدوم وبهذا تتنازع حتى العاطفة عن حتى الجارة فلان فيها  
 اختلاف فجزم الزمخشري بالدخول مطلقاً اى سواء كان جزءاً لما قبلها كما في اقلت السمك حتى رأسه او مطلقاً لاخر جزءه من كافي  
 نمت البارجة حتى الصباح وخير لا حاجة الى ترتيب الاجزاء من الاضعف الى الاقوى وبالعكس فان ذلك لصحة شمول الحكم  
 لجميع اجزاء المتبوع والانتهاية باللاقي ليفيد الشمول المذكور من غير حاجة الى اعتبار القوة والضعف لكونه غاية في نفسه وذبيبت ابن  
 الا لك الى عدم الدخول مطلقاً وقال الشيخ عبد القاهر بالدخول انما بعد اجزاء وبعده اذا كان ملائماً لاخر جزءه وقيل



انما لا تدل على شيء من القول وعدمه قوله في حتم ترتيب اجزاء ما قبلها فيه اشارة الى ما بعد حتى العاطفة يكون جزواً لها  
 اما حقيقة كما في قدم الحاج حتى المشاة او كجزء منه بالانتماء لظروفه في الاسماء حتى غائما منهم او جزءا لما يلزم ما قبلها نحو انما  
 الجارية حتى حديثها فانه يلزم من اعجاب الجارية اعجاب صفاتها ومن جملة ما الحديث قوله من الاضعف الى الاقوى والعطف  
 انه يحصل معنى الغاية والانهما قوله لجواز ان يكون ملازمة الفعل اهـ دليل لعدم اعتبار الترتيب الخارجى لجواز ملازمة  
 الفعل في الخارج لما بعدهما يكون قبل ملازمة الفعل للاجزاء الاخرى للاجزاء ما قبلها كما في المثال الاخرى لان موت آدم  
 في الخارج قبل موت كل اب وان كان في الذهن مؤخرًا وكذا في المثالين الاخرين قوله بآيت كل اب الى حتى آدم عليه السلام اهـ فان  
 المناسب بحسب العقل ان لا يتعاقب الموت بآدم مع اصل الكل وعلى تقدير تعاقبه فالتناسب ملازمة الفعل وتعلقه به عقيب  
 تعلقه بكل الناس وبهذا في المثالين الاخرين فثبت ان الترتيب في الخارج ليس معتبراً في حتم قوله اوفى اثنا عشرها عطف  
 على قوله قبل ملازمة اهـ في اثنا عشرها ملازمة الفعل للاجزاء الاخرى للاجزاء ما قبلها كما في المثال المذكور الاخرى لان موت  
 الانبياء اوفى اثنا عشرها موت الناس قوله اوفى زمان واحد اهـ عطف على قوله قبل ملازمة اهـ اي لجواز ان يكون ملازمة الفعل  
 لما بعدهما قبلها في زمان واحد كما في المثال المذكور لان مجئ التوم وخالده اذا جادوك معاً يكون في زمان واحد فلا ترتيب فيه في  
 الخارج قوله ويكون خالده اضعفهم او اقواهم اهـ في المجمل يتحقق معنى الغاية فيصح العطف حتى قوله معنى تفصيل المسند اهـ فتزج  
 على ما قبله يعني اذا اعتبر الترتيب في لفظ حتى بحسب الذهن لا في الخارج فمعنى المسند في حتم اهـ قوله فالتعاقب اهـ حاصله ان في هذه الحروف  
 الثلاثة في صورت تفصيل المسند يحصل تفصيل المسند اليه اهـ فالتناسب ان يقول المقدر او تفصيلها معاً اي تفصيل المسند اليه  
 والمسند معا بديل او تفصيل المسند قوله قامت اهـ حاصله فرق بين حصول الشيء من الشيء تبعاً وبين ان يكون مقصوداً منه تفصيل  
 المسند اليه في هذه الحروف الثلاثة وان كان حاصله من العطف لكنه ليس مقصوداً منه لان الكلام اذا قيد بقيد زائد سواء كان في  
 النفي او الاثبات يكون المقصود من الكلام هذا القيد والتعقيب والتسرافي او التدرج بدون الجمع فيود مقصوداً منها فهي الغرض  
 المسوق له الكلام والدليل على ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز في هذه الثلاثة تفصيل المسند اليه كانه امر كان معلوماً وانما  
 سبق الكلام لبيان ان مجئ احد هما كان بعد الاخر لان العدول عن العطف بالواو الى العطف باحد هذه الثلاثة الدالة على الترتيب  
 بين المجئين يدل على ان الترتيب المذكور هو المقصود بالاثبات فانه هو القيد الزائد على مجرد الاثبات قوله ذكر الشيخ اهـ بهذا المعنى  
 الى الجواب بذكر قول الشيخ وتفصيل الجواب يشيع من قوله في نحو جادني زيد فمعه اهـ قوله وجملة الامراء اي خلاصة الغرض منه دفع ما  
 يتوهم وهو ان القاعدة المذكورة انما تكون في كلام مقيد بالقييد العرفي منها ليس كذلك حاصل الدفع ان هذه القاعدة انما هي فيما يكون  
 في الكلام امر زائد سواء كان قيداً صريحاً او لا لكن هذه القاعدة اكثر رتبة لا كفاية اذ قد ينفي المقيد او كلاهما قوله في نحو جادني زيد فمعه اهـ  
 شروع في الجواب بعد التمهيد كما مر تفصيلاً فتذكر قوله فان قيل اهـ حاصله يعلم ما ذكره المقدر من الامثلة المذكورة ان العطف الواو لتفصيل  
 المسند اليه وبالفاء ونحو حتى لتفصيل المسند كما هو الحق مع انه قد يجهل العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جادني الاكل



فالشارب فالناثم اذا كان الموصوف واحدا لعدم تعدد المجنبي المسند قوله اذا كان الموصوف واحدا آه انما قيد به لانه اذا كان الموصوف  
 متعددا فيكون فيه تفصيل المسند بان يكون مجنبي الاكمل مغايرا عن اخويه وكذا بهما غنة فلا يرد الاعتراض المذكور قوله قلت آه جواب  
 مني حاصله هذا ليس من عطف المسند اليه بالفاء لان العطف يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه وهذا ليس كذلك لان الاكمل  
 والشارب والناثم كلها تعبيرات عن ذات واحدة وهي الذي لان اللام الموصول الداغل على اسم الفاعل في المعنى بمعنى الذي و  
 اللتي وصلته جملة في المعنى من عطف الجملة على الجملة فلا يكون مما نحن فيه قوله ولو سلم آه اي ولو سلم انه من عطف المسند اليه هذا بناء  
 على تغاير الالتماري بين الموصولات فيكون من عطف الموصول على الموصول والفاء هذا بناء على انه ليس بلازم ان يكون اللام  
 الداغل على اسم الفاعل موصولا دائما بل قد يكون غير موصولا اليه حاصل الجواب التسليم ان المفهوم من كلام المصنف فيما ذكر ان العطف بهذه  
 الحروف الثلاثة يكون لتفصيل المسند في الجملة ولا يعلم منه انها تفصيلية فقط فلا محذور في كونها الفاعلة اخرى غير قال او رد السامع آه  
 عطف على قوله تفصيل المسند اليه اي اما العطف فلرد السامع الى الصواب اي فلرد المتكلم السامع عن الخطا في الحكم الى الصواب فيه قوله  
 في الحكم آه اي المحكوم به قوله سيجي تحقيقه آه اي بيان حقيقته وطريقه واقامه في باب القصر قوله لمن اعتقد ان عمدا آه تطبيق المثال  
 بان فيه رد السامع عن الخطا في المحكوم به الى الصواب بان معتقده ان عمدا جاءك دون زيد فقال المتكلم رد اعلى السامع  
 جاءني زيد لا عمرو فيكون قصر قاطب او اعتقد السامع انها جاءك معا فرد المتكلم عليه بان الجاني زيد لا عمرو فيكون قصر افراد  
 قوله وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد آه فيكون قصر قلب فقط فالماصل ان كلمة لا بمعنى القصر القلب والافراد وكلمة لكن لقصر القلب  
 فقط واما قصر التعيين فلا يبغي له شئ من حروف العطف يعني انه ورد استعمال كلمة لا لذلك وكلمة لكن لذلك واما قصر التعيين  
 فلم يرد في الاستعمال له شئ من حروف العطف فلذا تركه ههنا قوله كذا في المفتاح والابحاح آه اي كون كلمة لكن لرد السامع  
 عن الخطا في الحكم الى الصواب قصر قلب فقط مذكور في المفتاح والابحاح قوله لم يذكر المصنف آه اي مثال لكن الغرض منه دفع اعتراض  
 وهو انه لم يذكر المصنف مثال لكن لرد السامع الى الصواب واكتفى بمثال لامع انه ذكر في تفصيل المسند مثال الفاء وحمى ولم  
 يكتمف بواحد منها حاصل الدفع انه لا حاجة الى ذكر كلمة لكن في المثال لانها مثلا لان كل واحد من كلمة لا ولكن تشتركان في رد السامع  
 الى الصواب وليس لاحدهما معنى زائد على الرد المذكور بل كل واحد منهما مثال للرد من غير فرق فلذا اكتفى بالمثال الواحد بخلاف الفاء  
 وحمى وحمى فانهما وان كانت مشتركة في تفصيل المسند الا انه يعبر في كل واحد منهما بخصوصية ليست في الاخر منها كما مر فلذا ذكر مثال الكل  
 قوله الا ان لا تنفي الحكم آه دفع ما يتوهم من انه فعلي هذا لا يكون بينهما فرق اصلا حاصل الدفع ان الفرق بينهما موجود من وجه اخر و  
 هو ان كلمة لا تنفي الحكم بعد اثباته للمبتوع وكلمة لكن لا تثبت الحكم للتابع بعد نفيه عن المبتوع لكن هذا الفرق ليس معنى زائدا  
 عن الرد الى الصواب حتى يحتاج الى ذكر مثال كل واحد منهما قوله المذكور في كلام النخاة آه الغرض منه بيان التدافع بين كلام صاحب  
 المفتاح والابحاح وبين كلام النخاة بحيث ان للعلوم من كلام المفتاح والابحاح انه لقصر قلب فقط والمفهوم من كلام النخاة انه  
 لقصر افراد فقط قوله في نحو جاءني زيد لكن عمرو آه انما خص المثال بالنفي لان الخلاف فيه واما في الاثبات فهي للاستدراك بالاتفاق



لا تقهر قلب ولا افراد قوله بناء على طابسة بينهما ملازمة اه مفعول له لدفع وهم المخاطب اى بناء على الطابسة مثل العلاقة  
 والموافقة والمصاحبة بينهما قوله لانه للاستدراك اه دليل لكون لكن لدفع وهم المخاطب ان عمدة اليفة لم يجمع حاصله انهم جعلوا  
 كلمة لكن للاستدراك وعرفوه بانه لدفع ما يتوهم من الكلام السابق كما في نحو ما جاءني زيد فيقوم منه نفى مجبى عمر واليفة لما  
 بينهما من المشاركة والمصاحبة فيقال لكن عمر فمذا الكلام يدل على ان المتوهم هو الاشتراك في النفي وكلمة لكن لدفع ذلك التوهم  
 قوله وهو دفع اه اى الاستدراك به التعريف الاستدراك قوله من الكلام المتقدم اه فيكون متمم الكلام السابق ومصاحبا له  
 قوله شبهها بالاستثناء اه في كونه اخراجا لما بعد لكن عما قبلها توهمها وان لم يكن استثناء حقيقة لعدم شمول ما قبلها كما في المستثنى  
 المنقطع قوله هذا صريح اه اى ما هو المذكور من كلام النجاة صريح الغرض منه تصريح خلاف النجاة من ان لكن قهر افراد دون قهر  
 قلب كما هو الظاهر من الشرح قوله ان المجبى متفق عنهما جميعا اه فيكون قهر افراد قوله لا من المتقدمة اه اى لا يقال لمن اعتقد ان زيدا  
 جاءك دون عمر فلا يكون قهر قلب قوله على ما وقع في المفتاح اه متعلق المنفى بالميم لا النفي بالنون اى اعتقاد ان زيدا جاءك  
 دون عمر وقع في المفتاح كما مر من انه تقهر قلب عند صاحبه واجيب عن التدافع بينهما بان هذا الاصطلاح لا يهل به النفي وذلك  
 اصطلاح النجاة ولا مناقشة في الاصطلاحات ولا يعترض باحدهما على الاخر واليفة يجاب بانه لا مخالفة بين الكلامين لان مراد  
 النجاة من الاعتقاد المذكور اعتقاد انتفاء المجبى عنهما بعد نفيه عن زيد مثلا ومراد صاحب المفتاح اعتقاد مجبى زيد دون عمر في صدور  
 الكلام والاعتقاد ان على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما فتدبر قوله واما انه يقال اه اى المثال المذكور يعنى ان الخلاف بين النجاة وبين  
 والبيانين في كون كلمة لكن تقهر قلب انما هو في اعتقاد ثبوت المبتوع ونفى التابع او نفي كليهما والاختلاف في ثبوت كليهما قهر افراد  
 قوله فلم يقل بواحد اه اى لم يذهب اليه فذهب لانه لم يوجد به الاستعمال قال او صرف الحكم اه بالجرح عطف على قوله تفصيل المسند اليه اى  
 اما العطف فلتبديل الحكم الى المحكوم به عن المحكوم عليه الى محكوم عليه اخر قوله عن المحكوم عليه اه زاد الشرح قوله عن المحكوم عليه لان حرف  
 الشئ الى شئ يقتضى المعروف عنه فاظهر المعروف عنه وهو المحكوم عليه بهذا اى صرف المحكوم به عن محكوم عليه الى محكوم عليه اخر قوله فان  
 بل للاضراب اه اى الاطراف بهذا التطبيق المثال بالمثل قوله صرف الحكم الى التابع اه سواء كان بعد الاثبات او النفي ولذا اورده المصنف  
 مثال النفي والاثبات كليهما قوله ومعنى الاضراب اه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المتبادر من الاضراب وحرف الحكم جعل الحكم مستقيا  
 في المبتوع وثابتا في التابع كما هو مذهب ابن الحاجب والامر ليس كذلك عند الجمهور حاصل الدفع ليس كما قال ابن الحاجب بل معنى  
 الاضراب صرف الحكم الى التابع والمبتوع في حكم المسكوت عنه كما هو مذهب الجمهور قوله يحتمل ان يلازمة اه اى المبتوع بذا بيان كون  
 المبتوع في حكم المسكوت عنه قوله نحو ما جاءني زيد بل عمر اه مثال لكون المبتوع في حكم المسكوت عنه المحتمل قوله وفي كلام ابن الحاجب اه بعض  
 ان عنده في المبتوع نقيض حكم التابع قطعاً لان المبتوع في حكم المسكوت عنه كما عند غيره قوله واما اذا انضم اليه اه اى الى المبتوع هذا ليس  
 مذهب ابن الحاجب فقط بل عند الجمهور اليفة كذلك من انه اذا انضم الى بل كلمة لا فهو يفيد نقيض حكم التابع قطعاً لان معنى كلمة لا يرجع  
 الى الذبحاب السابق الى ما بعد بل والا لكان كلمة بل لغوا اذا كان راجعا الى الايجاب المتقدم فيجوز نفي المجبى عن زيد ولو لا لكان زيد



في حكم المسكوت عنه واذا جئت بلا بعد النفي كقولك ما جادني زيد لابل عمرو فادت تأكيد النفي السابق اذ لا يمكن ارجاعه الى ما بعد  
 بل لانفاة نفي الحكم عنهم ما معاد ولا الى ما قبله لاستلزام نفي النفي البتة فيلزم ثبوت الحكم لهما وليس كلمة بل مستعملة للنفي عنهما  
 معادولا للاثبات لهما معادوا اذا افادت تأكيد النفي فحينئذ يبقى ما بعد بل على الخلاف المشهور بين الجمهور والمبرد قوله واما المنفي ان  
 في المبتدئ كون المبتدئ في حكم المسكوت عنه باتفاق الجمهور خلاف لابن الحاجب كما مر واما في المنفي فغير خلاف الجمهور وابن المالك والمبرد  
 كما قال الشارح مفصلا فالغرض من هذا القول بيان الخلاف في الكلام المنفي الذي عطف فيه بكلمة بل فعند الجمهور يكون في المنفي الحكم  
 البتة في التابع ويكون المبتدئ مسكوتا عنه عن ثبوت الحكم واستثناءه واما عند ابن المالك فيكون في المبتدئ الحكم السلبى قطعاً وفي التا  
 بع حكم بثبوت كافي لكن واما عند المبرد ففي قولان الاول انه في التابع الحكم السلبى والمبتدئ في حكم المسكوت عنه والثاني ان في التابع  
 الحكم السلبى وفي المبتدئ الحكم البتة في قوله على انه اى بل قوله يفيد ثبوت الحكم للتابع اه بان يكون الحكم في التابع ايجابياً قوله  
 فعنى ما جادني زيد بل عمرو اه تفريع على مذهب الجمهور وتطبيق المثال عليه قوله يفيد استثناء الحكم اه يعنى ان الجمهور وان التقوا في انه  
 يفيد ثبوت الحكم في التابع لانه وقيل لابل يفيد استثناء الحكم في المبتدئ اى يكون الحكم في المبتدئ سلبياً قطعاً وفي التابع بثبوتاً وهذا  
 مذهب ابن المالك قوله وبهذا يشعر كلامهم اه يعنى من جملة طريق القطر العطف بلا وبل ولكن مثل زيد شاعر لا كاتب وما زيد كاتب بل  
 شاعر كما سيجى في بحث القطر فهذا على مذهب ابن المالك ظاهر قوله حتى يفيد في المثال المذكور اه تفريع على مذهب ابن المالك  
 وتطبيق المثال عليه قوله انه بعد النفي يفيد نفي الحكم اه اى يكون الحكم في التابع سلبياً قوله او الحكم متحقق الثبوت له اه اى للمبتدئ هذه  
 الجملة عطف على جملة والمبتدئ كالمسكوت اى يكون الحكم في المبتدئ ايجابياً قوله فعنى ما جادني زيد بل عمرو اه تفريع على مذهب  
 المبرد وتطبيق المثال عليه قوله فصرف الحكم في المبتدئ ظاهراً الغرض منه اعتراض على مذهب الجمهور كما سياتى يعنى ان صرف الحكم  
 في العطف ببل في الكلام المبتدئ ظاهراً لان المبتدئ فيه اما في حكم المسكوت عنه كما هو عند الجمهور او متحقق النفي كما هو عند ابن الحاجب  
 على الخلاف الذى ذكره الشارح فاذا قلت جادني زيد بل عمرو فقد اثبت المجمل العمود قطعاً وجعلت زيداً في حكم المسكوت عنه في نفس الامر  
 فصار مجمل على الاحتمال كما هو مذهب الجمهور واما عند ابن الحاجب فقد اثبت المجمل العمود قطعاً ونفيه عن زيد تحقيقاً وعلى كل تقدير  
 فيصدق ان الحكم قد صرف عن المحكوم عليه الى محكوم عليه اخر قوله وكذا في المنفى اه اى وكذا صرف الحكم في العطف ببل في الكلام  
 المنفى عند المبرد ظاهراً لان عنده كلمة بل بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمبتدئ كالمسكوت عنه او الحكم متحقق الثبوت له فيتحقق  
 صرف الحكم عن المحكوم عليه الى محكوم عليه اخر قوله واما مذهب الجمهور اه وهو انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوت واستثناء  
 في المبتدئ عند الجمهور قوله فيه استحالة اه لان الحكم المذكور في الكلام لم يصرف عن المبتدئ الى التابع عندهم فاذا قلت ما جادني زيد  
 بل عمرو فادت ان عمرو جاد فلم يوجد صرف الحكم الذى هو معنى المجمل المذكور عن زيد الى عمرو اذ لم يوجد نفي المجمل عن عمرو بل ثبوت له و  
 يمكن ان يجاب عنه ان المراد من صرف الحكم عندهم هو تغيره من حال الى حال وقد وجد ههنا لان في قولنا ما جادني زيد بل عمرو تغير  
 الحكم المنفى الى الاثبات وهذا التقدير كاف وايضا يجاب عنه ان المراد من الحكم هو المجمل مثلاً من حيث يعبر عنه اسم من ان يكون اثباتاً



او نفياً وبهنا نسبة المجهول الى الاول نفياً ثم صرفه الى الثاني اثباتاً وجعل الاول في حكم المسكوت عنه قوله فانتقلت آه حاصله ان ذكر كلمة  
 بل في الكلام المبتدئ عند الكل وفي النفي عند المبرد لا يناسب في هذا المقام بل تركه اولي كما تركت المصدر بدل الغلط في باب الابدال لانها  
 ينافي الكلام الفصيح والكلام فيه قوله بل في المبتدئ مطلقاً آه اي عند الكل فانهم متفقون على ان في الكلام المبتدئ لفظ الحكم عن المتبوع  
 الى التابع سواء جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه كما هو مذهب الجمهور او متحقق النفي كما هو مذهب ابن الحاجب كما مر تفصيلاً فيكون التلظظ باهم  
 المتبوع على كلا التقديرين من باب الغلط والمقصود نسبة الحكم الى التابع قوله وفي النفي على مذهب المبرد آه فانه عنده لفظ النفي الى  
 التابع سواء كان المتبوع في حكم المسكوت عنه او متحقق الثبوت فيكون التلظظ باسم المتبوع عنده على كلا التقديرين من باب الغلط و  
 المقصود نسبة الحكم الى التابع كما مر وما النفي على مذهب الجمهور فعند من يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه فالفظة لك وهو غير ابن المالك  
 لانه من باب الغلط في كون الاول مقصوداً بل هو الاول لان الغلط فيه بوجهين في نفي الحكم صرفه الى التابع وفي مذهب المبرد بوجه واحد  
 وهو صرف الحكم الى التابع فقط واما عند من يقول انه يفيد استناد الحكم عن المتبوع وهو ابن المالك فلا يكون فيه غلط بل انتقال من حكم  
 الى حكم آخر فلو وقع عنده في كلام فصيح فلا يضر فيه فتدبر فانه عييق قوله قلت آه حاصله ان كلام ابن الحاجب معارض لكلام بعض  
 المحققين من النجاة فلا اعتبار له فلا يصح قياسه على بدل الغلط بدون كلمة بل لان بدل الغلط مع كلمة بل هو نحو في فصيح مطرد  
 في كلامهم قوله لانها موضوعه آه اي كلمة بل موضوعه هذا دليل لكون بدل الغلط مع كلمة بل فصيحاً حاصله ان تذكر الغلط فيه بلفظ  
 موضوع لذلك وهو لفظ بل فلو وقع في كلام النفي او فلا يضر فيه بخلاف بدل الغلط بدون لفظ بل لان تذكر الغلط فيه ليس بلفظ موضوع  
 له فلا يكون قاطعاً للغلط على وجه الكمال فلا يقع في كلام فصيح قوله مثل هذا الغلط آه اي الذي في بدل الغلط قال او الشك آه هذا وكذا  
 قوله او التشكيك عطف على قوله التفصيل المسند اليه فيكون التقدير واما المعطف فاشك او التشكيك اي فاشك المتكلم في تعيين المسند اليه او  
 اليفاع المتكلم المخاطب في الشك في تعيينه كافي المثال المذكور في الشرح وانما ذكر المصدر فوائد العطف على المسند اليه كثيراً لان حروف  
 العطف كثيرة تبلغ عشرة فلكل واحد منها فائدة مستقلة فلذا اورد فوائد العطف عليه كثيرة قوله من المتكلم آه تعيين ماصد عنه الشك قوله  
 اي اتقاء المتكلم السامع آه الاتقاء مصدر مضاف الى الفاعل ومنقول السامع الغرض من هذا التفسير دفع اعتراض وهو ان الشك والتشكيك  
 شئ واحد فذكره بعده لغو حاصل الدقة انها ليسا شيئاً واحداً بل الشك من المتكلم فقط والتشكيك من المتكلم للمخاطب فيكونان متغاخرين  
 قوله فوجاهتي زيدا وعمراً آه هذا المثال صالح للشك والتشكيك كليهما لان المتكلم ان كان غير عالم بالجوابي منها كان العطف باو والشك و  
 ان كان عالماً بعينه ولكن قصد اليفاع المخاطب في الشك في الجوابي منها الغرض من الاعتراض كان العطف للتشكيك فالداعي المتقدم على  
 ايراده شك المتكلم والخاتمة للمرتبة شك السامع قوله او لا بهام آه عطف على قوله المصدر او التشكيك اي او العطف على المسند اليه بهام  
 الحكم على السامعين لغرض من الاعتراض مع قطع النظر عن حال المتكلم والمخاطب فالغرض في الآية من الابهام ان لا يصرح بنسبة الاضلال  
 الى المخاطبين لئلا يزيد غضبهم قوله انا او اياكم آه ان حرف تأكيد واسمه ما غم فيها كان اصله انا فحققت واو غم في ضمير المتكلم وقوله اياكم عطف  
 على اسم ان الذي هو المسند اليه فهو محل الشاهد وقوله لعلي يهدي آه خبر ان وقوله او في ضلال مبين عطف على يهدي من عطف المفرد وظاهر ان يهدي



ليس مسند اليه بل هو مسند فلا يكون قوله ان في منلال مبين محل الاستشهاد ويكون الاول محل الاستشهاد لان مدخولها مسند اليه  
 الآية مشتملة على الابهام في المسند اليه ما هو المسند من معانها لاصل ان احدا ثابت له احد الامرين اعني الهدى او الضلال قوله او  
 للتخيير والاباحة اه عطف على قوله والابهام اي او العطف على المسند اليه لا فائدة المتكلم السامع التخيير بين الامرين او الاباحة قوله نحو  
 ليدخل الدار به بصفة امر الغائب هذا المثال صالح للتخيير والاباحة والفرق بينهما انما هو بالقربة وذلك لان التخيير والاباحة انما  
 يحصلان اذا وقع العطف باو بعد الامر ولذا قد ينسبونهما الى الامر وانما سترهما الله لان كلامه في الخبر وقد ينسبونهما الى كلمة او قوله  
 والفرق بينهما اه حاصل ان دلل القرينة على طلب احد الامرين فقط كان العطف بكلمة او لا فائدة التخيير والاباحة فائدة الاباحة قوله  
 فانه يجوز فيها الجمع ايضا اه اي كما يجوز احدهما فان قيل ان في آية الكفارة والغدية كلمة او للتخيير مع انه يجوز الجمع قلنا بانه لا يجمع  
 الاطعام والاكسوة والتحرير بان يكون الآتي بكلمة او منها آيات الكفارة الواجبة بل الواجب واحد منها والباقي فدية مستقلة فاجابة  
 عن ذلك الكلام في آية الغدية قوله لكن لا من حيث انه مدلول اللفظة اه الغرض منه دفع اعتراض هو انه لما جاز الجمع في صورة الاباحة  
 فلا يصح استعمال كلمة او فيها الا انها الطاب احدهما لا للجمع حاصل الدفع ان جواز الجمع فيها ليس لكونه موضوعا له بل بسبب امر خارج  
 والضابطة فيه بان كان الاصل فيها المنع استغناء التخيير وعدم جواز الجمع والاستفيدة الاباحة وجواز الجمع قوله وما عده السكاكي اه  
 خبر مقدم مبتدأ قوله اي المفسرة وقوله من حروف العطف بيان ما الغرض منه بيان الخلاف بين السكاكي والجمهور في اي التفسيرية  
 او لا وتقومية قول الجمهور ثانيا بقوله وقومها تفسير اه اما الخلاف فعند السكاكي وكذا عند المبرد ان اي التفسيرية من حروف العطف  
 واما عند الجمهور ان ما بعدها عطف بيان او بدل لما قبله ما وليست من حروف العطف ونذهبهم قولى لانها تقع تفسير الضمير المحمور  
 بعد اعادة الجار ولو كانت حرف عطف لوجب اعادة الجار لا يثبت ان باقي حروف العطف وكذا انها تقع تفسير الضمير المرفوع المتصل  
 من غير تأكيد او فصل ولو كانت حرف عطف لوجب التأكيد والفصل كما هو حال باقي حروف العطف كما قال الشارح وقوله وقومها اه  
 مبتدأ خبره قوله لقوى مذهب الجمهور قوله وهذا نزاع لا طائل اه اي فائدة فيه اشارة الى ان النزاع بين السكاكي والجمهور في كلمة اي  
 المفسرة غير مفيد بل هو نزاع لفظي لان المقصود على كلا الطرفين واحد ولا يختلف المعنى في الاعتبارين قال واما الفصل اه عطف على  
 قوله واما العطف قوله اي تعقيب المسند اليه اه فيه اشارة الى ان المراد بالفعل المعنى المصدرى اي ايراد ضمير الفصل اللفظي الفصل  
 وتفسير الشارح بيان حاصل المعنى قوله واما جملة من احوال المسند اليه اه الفرض انه دفع اعتراض وهو ان ذكر ضمير الفصل من  
 احوال المسند اليه لا يصح لانه يجعل احدهما مخصصا والاخر مخصصا لم يكن من احوالها اي المسند اليه المسند جميعا لان احوال  
 المسند اليه فقط حاصل الدفع لوجهين الاول انه يقتصر المسند اليه قبل ذكر المسند فيكون من احواله لانه يذكر ولا المسند اليه يقال زيد  
 مثلا ثم يذكر ضمير الفصل يقال هو ثم يذكر المسند ثانيا بعده فيقال القائل ثم لا تخين ذكر ضمير الفصل كان المسند معدا فلا يراحم  
 المسند اليه الموجود فاذا ثبت فيه حق المسند اليه لم يبق للمسند بعد وجوده حق فيه اشارة الى ان قوله لانه يقتصر به او لا اه والثاني ان  
 ضمير الفصل في المعنى عبارت عن المسند اليه لان هو في قواك زيد هو القائل عبارة عن زيد نفسه في اللفظ مطابق لفي الافراد



والثنية والجمع فيكون من احوال المسند اليه بوجود ثلاثة من الاقتران به اولاً واتحاده معه معنى ومطابقته له لفظاً بخلاف المسند  
اليه اشارته بقوله ولانه في المعنى عبارة عنه اه فاقبل ان دخول لام الابداع عليه مثل ان زيدا هو القائم يدل على انه من احوال  
المسند وقائم مقامه لان اللام يدخل على الخبر قلنا انه بناء على كونه توطية وتتمهيداً للخبر لا انه قائم مقامه قوله وهذا اولى من قول من  
قال اه اى هذا الجواب اولى من جواب من قال اه الغرض منه الرد على جواب من اجاب عن الاعتراض الذي اشار اليه الى دفعه بقوله  
وانما جعله من احوال المسند اليه اه حاصل هذا الجواب انما جعل ضمير الفصل من احوال المسند اليه مع انه من احوال المسند اليه لان ضمير  
الفصل ضروري المسند اليه محققا بالمسند فيكون من الاعتبارات الرجعة الى المسند اليه بهذا الاعتبار وانما قال اولى ولم يقل هو الصواب  
لانه يمكن ان يقال مراد به القائل انه تخصيص المسند اليه بالمسند اى يجعل احدهما مخصصاً والاخر مخصصاً به فيكون من الاعتبارات  
الرجعة الى المسند اى سنى الجملة لان له خلافيه لانه من احوال الرجعة اليه فقط وذكره في احوال المسند اليه كونه عدة وركباً اصل الكلام  
قوله لانا نقول اه رد على الجواب المذكور حاصله لا نسلم ان ضمير الفصل لتخصيص المسند بالمسند اليه فلا يكون من احوال الرجعة الى المسند اليه  
بهذا الاعتبار كما صرح به السكاكي في المفتاح قوله هنا اه اى في ضمير الفصل قوله وجعله اه بيان معنى التخصيص اى جعل المسند بحيث  
لا يعمه وغيره اى لا يعم المسند من المسند اليه وغير المسند اليه قوله وحاصله قصر المسند اه اى حاصل ما قال في المفتاح تنمة الرد المذكور في  
ذكر القصر والمحرارة الى التوافق بين التخصيص والقصر المحرر فها من احوال المسند فملك تخصيص ضمير الفصل من احوال التوافق لها قوله  
على ان التحقيق اه الغرض منه رد جواب من قال بوجه اخر حاصل الرد الاول لا نسلم انه راجع الى احوال المسند اليه بل هو راجع الى احوال  
المسند اليه الرد الثاني لو سلم انه راجع الى احوال المسند اليه لكن لا نسلم انه راجع اليه فقط كما قال الجيب المذكور بل هو راجع اليه ما جميعاً فلا يبعد  
لجعله من احوال احدهما فقط من مرجع والمرجع لجعله من احوال المسند اليه هو ما ذكره الله سابقاً من اقترانه به اولاد من كونه في  
المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابقاً له فاقبل ان المطابقة في اللفظ مشترك بين المسند والمسند اليه لان مطابقته للمسند اليه  
اى المبتدأ يستلزم مطابقته للخبر اذ المطابقة بين المبتدأ والخبر لازم والمطابق للمطابق للشيء مطابق لذلك الشيء فلا يصلح مرجحاً  
لجعله من احوال المسند اليه قلنا لا نسلم لزوم المطابقة بين المبتدأ والخبر لانه لا يكون الخبر افعال تفصيل وهو لا يجب مطابقته للمبتدأ  
نحو الزيد انهما افضل من عمر وقوله لانه يجعل احدهما مخصصاً اه دليل كونه فائدة ترجع اليه ما جميعاً لا احدهما فقط قال فلتخصص  
بالمسند اه جواب امانى قوله واما الفصل قوله اى المسند اليه اه تعين مرجع التخصيص بانه راجع الى المسند اليه لا الى الفصل قوله يعنى لقصر المسند  
على المسند اليه اه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المفهوم بحسب الظاهر من تخصيص المسند اليه بالمسند قصره على المسند لان الباء في  
صلة التخصيص تدخل على المقصور عليه لان التخصيص بحسب المفهوم الاصلى يقتضى دخولها على المقصور عليه كما يقال اخشى الجود بزيد  
اى صار الجود مقصوراً على زيد لا يتجاوز الى غيره فيكون معنى كلام المصنف واما الفصل لقصر المسند اليه بالمسند مع ان الامر ليس كذلك  
حاصل الدفع ان الباء هنا داخل على المقصور لا على المقصور عليه ودخولها على المقصور عليه وان كان بحسب المفهوم الاصلى لكن  
الاكثر في الاستعمال دخولها على المقصور مجازاً كما فصله الله بالمثل بقوله لان معنى قولنا زيد هو القائم اه قوله ابدى اى لا اجل



ان القيام مقصور على زيد يقال آه لانه لما ثبت لزيد سلب عن غيره لا محالة قوله فان قلت آه هذا اعتراض على تفسير الشئ بقوله المقصور  
 بقوله يعني لقصر المسند على المسند اليه حاصله ان الظاهر الى الفهم بحسب اللغة من تخصص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان الباء  
 تدخل على المقصور عليه في صلة الاختصاص وهو المفهوم الاصل من تخصيص الشئ بالشئ كما يقال اختص الجود بزيد بمعنى صار الجود  
 مقصورا على زيد لا يتجاوز الى غيره فيما يفهمه الشرع ولا يكون موافقا للغة قوله الذي سبق آه مبتدأ خبره قوله هو قصره على المسند آه  
 قوله لان معناه آه اي معنى التخصيص دليل لكون التخصيص المذكور قصره على المسند قوله بحيث يخص المسند آه اي يخص المسند اليه المسند و  
 لا يعلم المسند اليه المسند غير المسند قوله قامت نعم آه اي مسلم ان البتة في العرف العام دخول الباء على المقصور عليه لكن غالبا استعمال  
 في الاصطلاح اي العرف الخاص ودخولها على المقصور مجازا وهو المراد هنا كما في قوله نعم مختص برحمته من ايشاء قوله على طريقة قولهم آه  
 اثباتا لادعاه من ان الاستعمال الشائع هو دخول الباء على المقصور كما في الامثلة المذكورة قوله مختصا بالذکر آه اي منفردا به كما  
 فسره الشرع في المحقق قوله فكان المعنى آه اي معنى عبارة المتهن قوله من بين ما يصح التعاضد بكونه مسندا اليه آه اي من بين الافراد  
 حاصله ان ذلك المسند مخصوص بصح عقلا اسناده الى افراد متعددة من المسند اليه فاذا اسند لواحد واتى بغيره الفصل كان ذلك  
 المسند مقصورا على هذا المسند اليه بخصوصه قوله مختصا بان يثبت آه مفعول ثانيا في جعل لفظ يثبت على صيغة المعلوم من الثبوت لا  
 على صيغة المجهول من الاثبات لان المستفاد من ضمير الفصل هو القصر في الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر قوله وبهذا معنى قصر المسند  
 اي جعل الباء بمعنى ان يكون مدخولها ما به الامتياز الاختصاص قوله الا ترى الى قولهم آه دليل تنويري على ان الباء في صلة  
 الاختصاص تدخل على المقصور ايضا في الاستعمال كما في تفسير قوله نعم اياك نعبد ومعنا نخضع بالعبادة ولا نعبدك بان العبادة  
 مختصة لك اي نميزك بالعبادة بين المعبودين وليس معناه انك تخضع بالعبادة مقصور عليها وليس لك من الاحوال والادوات  
 غيرها قوله من الناس آه الغرض منه رد على البعض حيث قال ان ضمير الفصل يعني لقصر كل واحد من المسند والمسند اليه على الآخر مستدلا  
 بكلام صاحب الكشف في قوله نعم وادالك هم المغفلون فعلى هذا ينبغي ان يحمل عبارة المقصور على هذا فيكون موافقا للاستعمال  
 اللغوي الاصل من دخول الباء على المقصور عليه ولا يحتاج الى ارتكاب المجاز بدخولها على المقصور قوله حيث قال آه اي صاحب الكشف  
 قوله الدلالة آه خبر ان حصلت آه بالتشديد من التحصيل شرط جوابه فهم هم والجملة الشرطية صلة الذين والضمير الجود لهم للموصول  
 اي للفظ الذين وكذا في قوله فيما بعد وتحققوا قوله صفة المغفلين آه اي مفهومهم والمراد من الصفة المفهوم اي ان حصل لهم مفهوم  
 المغفلين مما زاع عن كل ما عداه قوله وتحققوا آه اي تعينوا حقيقة غطف على حصلت من تحققت الشئ يتقنه قوله ما هم آه جملة استنماية  
 للسؤال عن الحقيقة واقعة مفعول الثاني لتحققوا وضميرهم للمغفلين قوله وتصوروا آه غطف على تحققوا من تصور الشئ جعلت له صورة  
 لا بمعنى الادراك وضمير تصور للموصول اي للفظ الذين وضمير تصورهم للمغفلين قوله الحقيقة آه صفة صورهم قوله فهم هم آه جزء القول  
 ان حصلت الضمير الاول راجع الى المتقين والثاني الى المغفلين وفي ترتيب الجزاء على الشرط المستعمل على الامور الثلاثة تنبيه على ان الكلام  
 بهذا الحكم منشأ استناد احد الامور الثلاثة وبهذا معنى قول الشيخ ان للبحر المعرف باللام معنى دقيقا قوله لا يعدون آه تأكيد لقوله فهم هم



وهذا محل استدلال ذلك البعض اى لا يتجاوز المستقون حقيقة المفاهيم اى متحدون بملك الحقيقة قوله انتهى كلامه اه اى كلام  
 صاحب الاكشاف قوله فزعموا اه اى بعض الناس المذكورين يطبق كلام صاحب الاكشاف على زعم ذلك البعض قوله ان معنى  
 لا يعدون تلك الحقيقة اه اى معنى قول صاحب الاكشاف لا يعدون اه قوله لا يتجاوزونه الى صفة اخرى اه فعلم منه قصر المسند اليه  
 على المسند بضمير الفصل فى الآية المذكورة من كلام صاحب الاكشاف فثبت ما زعم ذلك البعض منه قوله وهذا غلط اه اى اخذوا  
 المذكور من كلام صاحب الاكشاف غلط لا جعله لقصر المسند اليه غلط لان الشبهة فيها قائل بذلك كما سيأتى عنه فى التحقيق الآتى بقوله ثم تحقيق  
 ان الفصل اه قوله عدم التدرب اه اى التجربة قوله وقلة التدرب اه اى الفكر قوله اما اولاه حاصلة لان السلم ان هذا اى قصر المسند اليه على المسند  
 فائدة ضمير الفصل بل هو تعريف الجوز كذا ان هذا اشارة الى ان جنس الجوز متحد مع المسند اليه عين له مبالغة فلا يكون قصر حقيقة  
 او اعدادا لانه فرع التغاير ولا تغاير بينهما كما فى قولك هو البطل الحامى وسيبقى زيادة حقيقة قوله فلان هذا اشارة اه اى ما قال صاحب  
 الاكشاف بقوله ان معنى التعريف فى المفلحون اه اشارة قوله وروى الشيخ اه صفة لقوله معنى اخروى بان له قوله حيث قال اعلم اه حاصل  
 ما قال الشيخ ووصفه بالقدرة ان المسند المعرف باللام ان قصده ان المسند اليه جميع افراد ذلك الجنس المعرف باللام وان الجنس المعرف  
 لا يثبت الا له مبالغة كان ذلك قصر المسند على المسند اليه اما حقيقة او اعدادا كما هو المشهور وان قصده ان عين الجنس وغير مغاير عنه  
 فليس فيه دعوى قصر اصلا لا للمسند على المسند اليه ولا بالعكس لانه فرع التغاير ولا تغاير بينهما وهذا مراد الشيخ بمعنى دقيق غير ما ذكر وهذا  
 المعنى مغاير لمعنى العهد ومعنى قصر الجنس المشهور وهذا المعنى فيه دقة بحيث يكون التأمل يعترف وينكر وفيه من المبالغة مالا يخفى لان فائدة  
 فى الحقيقة راجعة الى المسند اليه لان المقصود به المبالغة فى وصفه بمعنى ان الوصف كامل فينبى نفسه لا بالقياس الى غيره بان يكون  
 المشهور فى ما بينهم مرغوبا فيه عندهم وانت تدعى تحققة فى شخص والاصاف ذلك الشخص به على وجه الكمال فانت تجعل ذلك الشخص مسندا  
 اليه وتجعل ذلك الوصف مسندا معروفا باللام تقول مثلاً زيد هو البطل الحامى بمعنى انك تقول لمن تخاطبه انك ان اردت معرفته ما سمعته  
 وهو قولهم البطل الحامى فزيد هو هو بمعنى انه متحد به ولا تغاير فعلى هذا لا يتصور القصر اصلا لانه فرع التغاير ولا تغاير بينهما قوله ودقاً اه  
 صفة معنى قوله هو اه اى زيد مثلاً البطل الحامى اه البطل دليلاً الحامى نكبان قوله لا تريد ان اه حال من ضمير المخاطب فى مثل قولك اى لا تريد  
 المعرف باللام للعهد ولا للجنس حتى يكون المعرف باللام بمعنى المذكور ويكون القصر متحققاً حقيقة او اعداداً قوله ودخول ذلك اه كلاً المعرف  
 باللام اشارة الى انه مشهور بهذه الصفة وسلم الثبوت اتصافه بها مثل والدك العبد اى موصوف بهذه الصفة وهذا المعنى من  
 فروع التعريف بالجنس كأنه لو حقا ولا وقوعه خبراً ثم عرف باللام فصار تعريفه وحضوره فى الذهن به هذا الاعتبار لا يحجب مفهومه فى  
 نفسه قوله بل تريد اه الصواب عن قوله لا تريد قوله هل حصلت اه عطف على سمعت قوله معنى هذه الصفة اه اى البطل الحامى قوله وكيف  
 ينبغي اه عطف على الاستفهام السابق ولفظ كيف للاستفهام قوله حتى يستحق اه اى ذلك الرجل قوله ان يقال ذلك له وفيه مغفول  
 يستحق اى يقال له ذلك البطل الحامى ويقال فى شأنه ذلك دون غيره قوله فان كنت تصوره اه اى معنى البطل الحامى قوله  
 فليكن بصاحبك اه جزاء ان اى فالزم معنى البطل الحامى بصاحبك قوله يعنى زيدا اه تغيير الصاحب قوله فانه لا حقيقة له اه اى زيد



قوله واذ ذلك آية أي سوى البطل الحامي يعني بها عينيه وكذا في كلام صاحب الكشف قوله فهم هم لا يريد الا الاتحاد قوله وطريقته آية  
أي طريقته معرفة قولك هو البطل الحامي مثل طريقته معرفة قولك آية هذا التوضيح للمثال المذكور قوله فزيد هو هو بعينه آية الضمير  
الاول راجع الى زيد والثاني الى الاسد فيكون معنى قول صاحب الكشف فهم لا يعدون تلك الحقيقة آية ان المتقين متحدون  
مع المتقين لا يعدون تلك الحقيقة بان يكون بينهما مغارة قوله هذا كلامه آية أي المذكور الى هنا من قوله اعلم ان الخبر المعروف  
باللام آية كلام الشيخ في دلائل الاعجاز وعلم منه ان قصر السند اليه على السند حصل من تعريف الخبر لا بصير الفصل كما زعم ذلك البعض  
قوله واما ثانيا آية حاصله ان سلم ان هذا الشارة الى قصر السند اليه على السند لكن لا نسلم ان هذا بيان فائدة ضمير الفصل بل بيان  
فائدة تعريف الخبر لان صاحب الكشف صرح في هذه الآية فيما سبق بفائدة ضمير الفصل بان فائدة الدلالة على ان الوارد بعده  
خبر لاصفة لان ضمير الفصل يذكر للفرق بين الخبر والصفة ولذا سمي ضمير الفصل كما ثبت في محله فعلم ان هذا ليس بيان فائدة  
ضمير الفصل بل للخبر المعروف باللام قوله والتوكيد آية عطف على قوله الدلالة ومعنى التوكيد انه يؤكد الحكم لان في ضمير الفصل زيادة  
الربط لانه رابط في قالب الاسم كما قال الحكم بن عوف الفارسي ان معنى زيد هو العادل زيد اوست كما عادل هت كما هو المستقر في  
كتب الميزانية قوله وايجاب ان فائدة آية عطف على قوله الدلالة اي اثبات ان فائدة السند آية حاصله ان ضمير الفصل في  
الآية المذكورة ثلاثة فوائد كما بين صاحب الكشف وليس فيه ما قصر السند اليه على السند فلا يصح ما قال بعض الناس القاعدة  
الاولى ان ايراده هنا للفرق فيما بعده بانه خبر لاصفة كما هو الغرض من ايراد ضمير الفصل والثانية تأكيد الحكم لان في ضمير الفصل  
زيادة الربط لانه موضوع له كما مر والثالثة اثبات قصر السند على السند اليه وأشار الى الاول بقوله الدلالة على ان الوارد بعده آية  
والثاني بقوله والتوكيد والي الثالث بقوله وايجاب ان فائدة آية قوله ثم التحقيق آية الغرض منه بيان فوائد اخرى لضمير الفصل  
غير قصر السند على السند اليه يعني ما سبق من كون ضمير الفصل لقصر السند على السند اليه كما هو المخرج في المفتاح ليس بتحقيق بل  
بيان مراد المصنف موافقا لاسكاكي والتحقيق ان ضمير الفصل فوائد اخرى غير قصر السند على السند اليه هي ان ضمير الفصل قد يكون  
لقصر السند على السند اليه كما قال المصنف وقد يكون لمجرد التأكيد اذا كان التحقيق حاصل لا بدون ضمير الفصل وهو على قسمين قصر السند  
على السند اليه او قصر السند اليه على السند كما بين الله بالامثلة فان قيل هذا التحقيق مخالف لما قال المصنف بقوله فالتخصيص بالسند  
وكذا عن تحقيق الله سابقا في رد زعم بعض الناس قلنا لا يلزم المخالفة عنها لان حاصل كلام الله هنا ان ضمير الفصل لا يستعمل  
الاتخصيص بالسند على السند اليه او التأكيد الحكم الذي افاده الكلام من قصر السند على السند اليه او بالعكس ولا يستعمل لقصر السند اليه  
على السند كما اشار الله اليه بقوله اذا كان التخصيص حاصل لا بد منه فلا يلزم المخالفة فتأمل قوله فزيد هو يقاوم الاسد آية أي  
يقابل الاسد مثل بنسولين الاول كون الخبر افضل من لانه في حكم المعرفة والثاني غير قوله ذكر صاحب الكشف آية هذا مقابل لقوله  
قد يكون التخصيص آية يعني هذا ليس للتخصيص فقط بل للتخصيص والتأكيد اعني تأكيد الحكم كما مر في كلام الاشاف بقوله والتوكيد آية قوله هو  
للتخصيص آية أي لفظ هو للتخصيص والتأكيد بمعنى ان الله هو ليقبل التوبة لا غير فالتخصيص مستفاد من وجهين من تقديم السند اليه من



ضمير الفصل قوله وقد يكون لوجود التأكيد أي لتأكيد الحكم من غير إفاضة تخصيص المسند بالمسند إليه فيكون ضمير الفصل مستعملاً في جزئ منه  
 قوله إذا كان التخصيص حاصلًا بدون آية أي بدون ضمير الفصل كما في الأمثلة المذكورة فإن التخصيص فيها مستفاد من اللام الجنيبة بتقديم  
 المسند إليه قوله بأن يكون في الكلام آية بيان تصوير حصول التخصيص بدون ضمير الفصل قوله إن التأكيد هو الزائد آية فالقصر فيه مستفاد  
 من وجهين من تقديم المسند إليه من تعريف الجز قوله أو قصر المسند إليه على المسند آية عطف على قوله قصر المسند على المسند إليه قوله نحو  
 الكرم هو التقوى آية فقصر الكرم على التقوى إفاضة تعريف الكرم باللام ولا معنى لقصر التقوى على الكرم لحصوله من غيره فضمير الفصل هنا  
 لوجود تأكيد الحكم المشتمل على قصر المسند إليه على المسند وكذا في المثال الثاني قوله قال أبو الطيب آية استشهاده على أن ضمير الفصل بجي لوجود  
 تأكيد الحكم المشتمل على قصر المسند إليه على المسند فانه لا معنى هنا لقصر المسند ... على المسند إليه قوله إذا كان الشبَاب السكران  
 السكران كان فقصر المسند إليه على المسند مستفاد من تعريف المسند إليه باللام يعني إذا كان الشبَاب السكران السكران لأن الإنسان في شبابه  
 مسلوب العصب كالسكران قوله والشبَاب هما آية الشبَاب عطف على الشبَاب وهما على السكران حرف واحد يعني إذا كان الشبَاب  
 ههنا لأن الإنسان لا يخلو عن الاحتران والبهيم في حالة الشيخوخة لضعفه فلا خبر في حياته بل هي الموت لا غير قوله فالجواب هو الجواب  
 آية جزاء إذا الجواب بالكسبة قال داما التقديم آية عطف على قوله داما الفصل قوله أي تقديم المسند إليه على المسند آية في هذا التفسير إشارة  
 إلى تعيين مرجع الضمير إلى تعيين المقدم عليه لأن التقديم يقتضي المقدم عليه أي جعل في أول النطق به قوله فالتقدير حاصله أن  
 المقدم والمؤخر يقال للزوال عن المقارن في محله والمسند إليه قارن في محله لا يزال عنه فكيف يقال أنه مقدم لأنه قارن في محله قوله  
 وقد صرح صاحب الكشاف آية الواو للمحالي للزوال آية اسم مفعول من الزوال أي الزوال عن محله قوله لا للمقارن في مكانه آية أي  
 أي الثابت المقر في محله قوله قلت آية حاصله التقديم على قسمين الأول تقديم بالنسبة إلى التأخير والثاني تقديم بالنسبة إلى التأخير  
 فما قال صاحب الكشاف يقال مقدم ومؤخر للمقارن في محله لا للمقارن في محله فهو بمعنى الأول لا بمعنى الثاني وما قال المصنف بالمعنى  
 الثاني وفيه ليس للمقدم المؤخر ضرورة الزوال عن كماله قوله على نسبة التأخير آية بأن يكون مؤخرًا على الشيء أولاً  
 ثم قدم عليه ثانياً قوله مما يستلزم آية بيان التقديم على نسبة الضمير قوله اسم آية كالمفعول والجز قوله ورسمه آية كالنصب والرفع و  
 الجز قوله الذي كان قبل التقديم آية صفة الاسم والرسم قوله للضمير نسبة التأخير آية بأن لا يكون مؤخرًا على الشيء أولاً بل يكون  
 مقدماً عليه تبدأ قوله وذلك بأن تقدم بيان التقديم لا على نسبة الضمير حاصله أن ذلك التقديم ليس في الحقيقة تقديم بتبدل  
 اسمه ورسمه بل يطلق عليه مجرد اسم التقديم قوله تقديم المسند إليه من الضمير الثاني آية هذا خلاصة الجواب المذكور قوله وادع صاحب  
 الكشاف ثمة آية أي في الكشاف قوله هو الضرب الأول آية الضرب الأول تقديم محض والثاني تقديم لفظي على قياس تقييد الإضافة  
 اللفظية والعنوية قوله وكلامه مشهور فيه آية أي كلام صاحب الكشاف مملوء بمثل هذا الكلام المصنف ههنا الغرض تأكيد الجواب المذكور  
 بأن إطلاق التقديم على الضرب الثاني في كلام صاحب الكشاف موجود ومستعمل فيه قال فيكون ذكره آية جواب أما قال اسم آية من  
 ذكر المسند والمراد يكون ذكره اسم أن العناية به أكثر من العناية بذكر المسند وإن كانا كليهما يمكن لكل منهما أن يسمى الكلام واسم اسم تفضيل من



هذه الامراى اجتزأه او من هم المستقيم جسدي اذ اذهب لوجهه فهو كناية عن كمال العناية لانه يحزن بتركها قوله ذكر الشيخ في دلائل  
الاعمال اذ الغرض من نقل قوله دفع اعتراضه هو انه مالموجه للمعه انه فصل وجه الاهتمام بقوله اما لانه الاصل انه ولم يكتب بقوله فلكون  
ذكر احمد اليه الغرض منه تعريض على من ظن انه يكفي ان يقال قدم السند اليه للعناية بترك المذكورة ولم يذكر السباب للتقديم  
حاصل الدفع ان المعه لم يكتب بالاهمية للمذكورة فقط لان الشيخ صرح ان الاهمية وحدها لا تكون غلة للتقديم فلم يفصل  
بالفصل المذكور في المتن قوله غير العناية والاهتمام اذ يعني ان الاصل في التقديم العناية والاهتمام ولا شئ اخر مثله ما فيه  
قوله لكن ينبغي ان يعني ان الاصل في التقديم الاهتمام لكن ينبغي ان لا يكفي صاحب علم المعاني ان يقتصر في بيان نكتة التقديم  
على الاهتمام فقط بان يقول قدم السند اليه الاهتمام مثلا بل ينبغي ان يبين سببه ليعلم المتعلم الكاسب للبلاغة الجاه المعبر  
عند البلاغة المقصية للاهتمام قوله ويعرف فيه معنى اذ اى يعرف في ذلك الشئ معنى مناسب لا تقصا العناية فالحاصل انه  
لا بد من اسناد العناية الى شئ يكون ذلك الشئ مقفيا دلالته لها بحسب المناسبات العرفية قوله بهذا كلامه اى كلام الشيخ قوله  
ولا اجل هذا اى لاجل ان الاولى ببيان سبب الاهمية قوله فقال اذ في بيان تفصيل وجه الاهمية قوله اى تقديم السند اليه ان  
تعيين المرجح قوله لانه المحكوم عليه اذ دليل لكونه الاصل قوله ولا بد من تحققه قبل الحكم اذ فان قيل ان المراد بالحكم لا يخلو اما وقوع النسبة  
اولا ووقوعها او المحكوم به فعلى الاول الدليل لا يثبت للمعنى لان النسبة لا بد لها من تحقق السند اليه والسند جميعا في الذهن مقدما  
فدلت ان النسبة لا تستصور الا بعد تعلوها لا تحقق السند اليه في الذهن مقدما على السند فقط وعلى الثاني ظان ملاحظة المحكوم  
عليه قبل ملاحظة المحكوم به وان كان اولى لان المحكوم عليه من الذات والمحكم به من الاوصاف لكن لا نسلم انه لا بد منه وواجب  
لعدم كونه واجبا بل الاولى قاننا باختيار الشق الثاني ان المراد بلا بد منه الوجوب في نظر الباحث الا في الواقع لا يهزم لا يتركون رعاية  
ما هو الاولى كما لا يتركون رعاية ما هو الواجب فغير من الاولية بكلمة تدل على الوجوب وهي كلمة لا بد فيرجع الى الاولوية والاستحسان  
فيكون المعنى ولا بد من تحقق السند اليه قبل المحكوم به في الذهن معنى قوله فتصدد اذ في اللفظ اليه اذ اى كتمه في المعنى قوله ان  
يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه اذ اى ذكر السند اليه قبل ذكر المحكوم به على السند اليه ليكون تحقق الذهن موافقا لتحقيق الخارجى و  
يكون المنظر موافقا للمعنى قال ولا مقتضى للعدول عنه اذ الواو للحال الغرض منه دفع اعتراضه هو ان الاصل اذا كان في  
السند اليه التقديم فيجب تقديم الفاعل على الفعل لانه مسند اليه مع انه لا يجوز تقديم عليه حاصل الدفع ان الاصل في التقديم  
لكن اذا لم يمنع مانع وفي الفاعل وجه المانع وهو كونه معمول للفعل ومرتبة مؤخر عن مرتبة العامل الفعل اليه لو قد عليه  
يلزم الالتباس بالمبدء فلذا وجب تأخير عن العامل الفعل قوله يعني ان كون التقديم هو الاصل اذ فيه اشارة الى ان قوله ولا  
مقتضى للعدول اذ في معرض الشرطية لاصالة التقديم المسند اليه حاصله ان كون التقديم هو الاصل وسببا لتقديم السند اليه  
شرط بعدم مقتضى للعدول عنه لانه عند تحققه يترك تقديم السند اليه لانه اولى عند تحقق مقتضى الموجب بخلافه قوله ولذا وكل ما  
كان اذ اى مثل السند اليه في الجملة العناية كل مسند اليه فيه اشارة الى ان مانع تقديم السند اليه ليس بمحور في السند اليه الفعلى



بل يوجد في الجملة الاسمية اليه كما سيجي تفصيله في احوال المسند من تقديمه على المسند اليه قال واما يتمكن الجزاء عطف على قوله الملائكة  
 انه اي تقديم المسند اليه لكون ذواتهم يتمكن الجزاء فيقر ويثبت في ذهن السامع قال لان في المبتدأ تشويقا اليه اي  
 الى الجزاء لكون تمكن الجزاء في ذهن السامع سببا لتقديم المسند اليه حاصله ان في تقديم المبتدأ اذا كان على صفة وصلته  
 عجيبه يكون تشويقا للنفس الى علم الجزاء في قوله والذي حارت البرية اه لكون المبتدأ هو الذي مشتملا على الصلة العجيبة  
 تشويقا للنفس الى علم الجزاء كان الجزاء مذكورا في ضمنه فاذا قيل حيوان مستوحش اه تمكن ذلك الجزاء في النفس لان حصول الشئ  
 بعد التشويق والطلب الذي واقع في النفس قوله من هذا كان حتى اه اي لاجل كون التشويق في تقديم المبتدأ الى الجزاء فيه  
 اشارة الى ان التشويق في تقديم المبتدأ الى علم الجزاء لا يكون في مجتهد ابل اذا كان في المبتدأ طول بذكر الصفة والصفة لان  
 حصوله بعد تعقب النفس فيه اوقع والذلل النفس وهو يكون في صورت طول المبتدأ الذي قد مر قوله معلوم ان حصول الشئ اه  
 فيه اشارة الى تطبيق الدليل اعني التشويق على الدعوى اعني تمكن الجزاء في ذهن السامع حاصله ان في تقديم المبتدأ تشويقا الى  
 علم الجزاء معلوم ان حصول الشئ بعد الشوق اه واليه فيه اشارة الى ان الذهن والنفس بمعنى واحد فيه رد على من زعم ان الذهن  
 يعلم النفس الحواس قوله اي قوله ابني العلما اه تعيين مرجع الضمير وتعين قائل القول المذكور قوله يرثي بها فبقية ما اد فيه اشارة  
 الى ما سيذكر من ان المراد من قوله حيوان مستوحش هو المعاد الجسماني لا الشئ اخر قوله والذي حارت اه مبتدأ خبره قوله حيوان  
 مستوحش قوله البرية سمى اه اي الخلائق الضمير المجرور راجع الى الوصول قوله يعني تجرت البرية اه فيه اشارة الى ان حارت بمعنى تجرت  
 اي المجرور بمعنى الزيد لان زيادة اللفظ تدل على زياد المعنى قوله في المعاد الجسماني اه اي معاد الاجسام فيه اشارة الى ان المراد  
 من حيوان مستوحش معاد الاجسام اي البعث بعد الموت لا شئ اخر وفي رد على البعض حيث في حيوان مستوحش بتعريفات اخرى كما  
 سيجي تفصيله في الشرح قوله والنشور اه اي انتشار الخلق من قبورهم وتفرقهم في الارباب الى المبتدأ قوله الذي ليس بنفسا على اه اي  
 ليس متعلقا بالنفس والروح فقط بل متعلق بالروح والجسم معا والمعنى لا يقبل النفس ما لم يسمى من الشامع ولذا انكره من  
 العلما منه قوله وفي ان ابدان الاصوات اه عطف على المعاد الجسماني الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لا نسلم ان الخلائق تجرت  
 فيه لان البعض تامل بالبعث والبعض انكره وكل من الفريسيين جازم في مذهبه فلا تجزئه حاصل الدفع ان المراد بالبعث في الاخرة  
 التي اصله قوله من الرفات اه على وزن الفوات والحطام وهو ما تنكر من الماتيس قوله كذا في فرام السقط اه تأييد المعنى الشعر المذكور  
 بذكر هذا المعنى في شرح القصيدة المذكورة السقط اسم الكتاب ابني العلما المعنى وفرام السقط بالاسم اشرح ذلك الكتاب  
 وهو مصدر الاناضل قوله وقبله شعر اه اي قبل ذلك الشعر شعره الا في الغرض منه تأييد لكون المراد من حيوان مستوحش المعاد  
 الجسماني لا الشئ اخر كما يظهر من البيت الآتي قوله بان امر الاله اه اي ظهر امر الله على لسان رساله من ثبوت المعاد الجسماني و  
 لكن احتاف الناس فمنهم دأب الى ضلال بهم الذين اعتدوا على عقولهم الساقطة فخلوا جهلا وعنادا فانكروا حشر الاجساد و  
 منهم هاد هم الذين اختاروا اتباع الشريعة قوله فداغ الى ضلال اه التاء لتفصيل الاختلاف قوله وهاه عطف على دأغ قوله يعني



بعضهم آه تفسيره الى ضلال ومهاد قوله يقول بالمعاد آه هذا التفسير هاد قد مره شرفه قوله لا يقول به آه هذا التفسير داع الى ضلال قوله بهذا  
 تبين آه اى بالشعر السابق على ذلك الشعر هو قوله بان امر الله آه تبين وجه آه الغرض منه رد على ما وقع في بعض شروح التلخيص  
 من ان المراد بجوان سمع من حماد آدم او نافته صالح او اد شعبان موسى او قننص حاصل الرد انه لا يناسب السباق وهو  
 قوله اختلف الناس آه لانه لا اختلاف في لواحد من تلك الامور وكذا لا يناسب السباق وهو قوله بعد ذلك الشعر والليبي  
 الليبي من ليس بفتره يكون مصير لافساد اى فساد المزاج وعدم المعاد قوله قننص آه هو طائر في بلاد الهند يربط في  
 البياض له مقدار طويل وهو حسن اللحمان يعيش الف سنة ثم يلهم الله نعمه بان يموت فيجمع الحطب حوليه فيضرب بجناحه على  
 الحطب الى ان يخرج منه النار فتشعل الحطب فيحرق هو ويخلق الله نعمه من رماه مثله بعد مدة قيل بعد ثلثه ايام وقيل غير  
 ذلك مصرع حال ده قننص باندى آه شبه به ميرد كزوم الركي طولوم خان بهيمزمره قوله على ما وقع آه متعلق بالنفي  
 قوله في بعض الشروح آه اى شروح التلخيص قوله لانه لا يناسب السباق آه دليل النفي السباق بالياء المشناة من تحت  
 ما بعد النفي وبالباء الموحدة ما قبل النفي وكلاهما مناسب بينهما كما مر قال واما تعجيل المسرة آه عطف على قوله امالانه الاصل آه  
 اى تقديم المسند اليه لكون ذكره اهم لتعجيل المسرة آه اى السرور والسبب من اول الوهلة قال للتفاوت آه علمه تعجيل المسرة  
 اى قال خوش قال او النظر آه علمه تعجيل المسرة اى قال بد قال نحو سعدنى دارك آه قدم المسند اليه بهذا لكون ذكره اهم  
 لتعجيل المسرة لا للمرة لانه حاصل مع التأخير واما عجلت لاجل تفاضل السامع من اول الوهلة اى بتأخر حصول الجزى فهمه  
 لاننى لفظ سعد تفاضل باعتبار اصل وضعه قال والسفاح آه قدم المسند اليه فيه تعجيل المسرة لاجل ان يتبادر الى فهمه  
 النظر اولاً اى حصول الشر والسفاح فى الاصل بمعنى السفاك والقاتل وبهذا المعنى فيه نظير ثم لقب لاول فاغية من خلفه  
 بنى العباس قال واما لا يهايم آه عطف على قوله امالانه اصل آه كما مر قال انه لا يزل عن الخاطر آه اى ان المسند اليه لا يزل  
 عن قلب المتكلم لكونه مطلوباً عند المتكلم مثل الجيب جاد قال انه يستلذ به آه عطف على قوله انه لا يزل اى او ان المسند اليه  
 يستلذ به المتكلم لكونه محبوباً عند مثله ما مر من الجيب جاد قال واما نحو ذلك آه عطف على النكات المذكورة بتقديم المسند اليه  
 قوله مثل اظهار تعظيمه او بيان نحو ذلك اى تعظيم المسند اليه اى تقديم المسند اليه على السند يكون لاطهار تعظيمه سواء كان  
 نفس التعظيم حاصل له بحرفه نحو ابو الفضل عندي او بالاضافة نحو ابن السلطان عندك او بالصفة نحو رجل فاضل فى  
 الدار فان نفس التعظيم فيها حاصل بلفظ المسند اليه لكونه صالحاً له واظهاره يحصل بتقديمه في التقديم يدل على انه سبق الكلام  
 الاول يكن التعظيم حاصل من جوهر لفظه بل يكون معظماً عند المتكلم بسبب من الاسباب فقدمه لا عادة التعظيم قوله وعليه قوله لم  
 آه اى على ان تقديم المسند اليه لاظهار تعظيمه ورد قوله نعم واجل مسمى عنده قدم فيه اجل مسمى لذلك وتمام الآية ثم قضى اجلا اى  
 اجل الموت واجل مسمى عنده وهو اجل القيامة اى اجل القيامة البت المعين لا يقبل التغير عند الله لا مدخل لغيره فيه يعلم ولا قدرة  
 فاجل مسمى عند غيره واستوفى ولم يعطف على اجلا لتعظيمه كذا فى تفسير القاضى فان قيل ان التعظيم فى هذه الامثلة ليس

الليبي



تقديم المسند اليه بل من التوصيف سواء قدم او اخر كافي نحو جعل نافل في الدار وفي الآيته من الاستيفان او من التنوين او الضم  
فلما ان نفس التعظيم وان كان حاصلها بهذا الوجه لكن اذا قدم المسند اليه يفيد زيادة التعظيم لانه اذا قدم علم ان الكلام مسنون  
له ولذا زاد الشرر لفظ الاظهار ولم يقل تعظيماً في الكاتال اهل الاصول ان في النفس زيادة وضوح بالقياس الى الظاهر لسوق  
الكلام له وكذا الحال في التحقير قوله او التحقير ان عطف على قوله تعظيماً اي مثل اظهار تحقير المسند اليه نحو جعل باهل في الدار قوله  
ومثل الدلالة على ان المطلوب ان عطف على قوله مثل اظهار تعظيماً داخل تحت بيان نحو ذلك اي يكون تقديم المسند اليه لكون ذكره  
ايهم للدلالة على ان المطلوب ان وفيه تم بديل معارض المصداق على صاحب المفتاح كما سيجي قوله على الاستمرار ان متعلق الاقضية  
اي يكون الانصاف المذكور بطريق الاستمرار والدوام بطريق مجرد مصدر المسند عن المسند اليه به اذا كان الجزئية فعليه او  
فعلاً مفارقاً لانه لو لم يقدم لدل على مجرد مصدر الفعل عنه وهو غير مقصود واذا قدم كان معدولاً عن الفعالية الى الاسمية وهي تدل  
على الاستمرار والدوام وكذا فعل المضارع يدل على الاستمرار والتجدي كما مثل الشرر في قوله دلالة على انه ان اي قدم المسند اليه  
في المثال المذكور دلالة على انه يصدر الفعل اي الشرب والطرب عن الزائد قوله حالة فحالة آتاي ساعة فساعة لان الجملة  
الاسمية المعدولة عن الفعالية تدل على الاستمرار والدوام قوله في الحال او الاستقبال آتاي ساعة فساعة مشترك بينهما وليس  
معدولاً عن الفعالية بل هو فعل بنفسه قوله وهذا معنى قول صاحب المفتاح اي المطلوب في تقديم المسند اليه انما هو انصاف  
المسند اليه بالسند على وجه الاستمرار لا مجرد الاخبار بمصدره معدولاً عن قول صاحب المفتاح هذا التصريح لدفع الاعتراض المذكور فيكون  
حاصل معنى كلام صاحب المفتاح انه اذا قدم المسند اليه يكون المطلوب من الجملة انصاف المسند اليه بالجزء على وجه الاستمرار و  
الدوام لا مجرد الاخبار بمصدره عنه فيكون معنى قوله لانفس الجزر لا مجرد الاخبار فيكون مأل قول صاحب المفتاح والشرر واحداً  
ويكون المراد بالجزر الثاني الواقع في كلام صاحب المفتاح الاخبار وليس المراد به في الموضوعين خبر المبتدأ كما فهمه المصنف فاعترض عليه  
قوله اولان لو تم متصفاً بهذا قول صاحب المفتاح اي تقديم المسند اليه لكون ذكره اهم اولان كون المسند اليه متصفاً انه قوله  
لاهم من الثاني انه اي من الجزر الثاني قوله اليه انه اي كالجذر الاول في قول صاحب المفتاح قوله اعترض عليه انه جزء اما اي اعترض  
المصنف في الايضاح على انصاف المفتاح حاصل ذلك الاعتراض ان المفهوم من كلام صاحب المفتاح انه اذا قدم المسند اليه يفيد ان  
المطلوب بالجملة الجزئية انصاف المسند اليه بالجزر واذا اخر المسند اليه يفيد ان المطلوب بالجملة الجزئية نفس الجزر لا الانصاف المذكور  
فالمراد بنفس الجزر في كلامه لا يخلو ما نفس ذات الجزر فلا نسلم ان في صورت تاخير المسند اليه يكون نفس ذات الجزر مطلوباً بالجملة  
الجزئية لانه مفرد والمتعلق به تصور المطلوب بالجملة الجزئية انما هو التصديق لانه بالجملة والمتعلق بها تصديق كما ثبت في كتب الميزان  
واما وقوع الجزر مطلقاً اي بدون ملاحظة الفاعل بان يكون نفس انبات وقوع الجزر مقصوداً فلا نسلم اليه اي في صورت تاخير  
المسند اليه يكون المطلوب نفس انبات وقوع الجزر لان المعلوم مما سيأتي في بحث احوال متعلقات الفعل ان عند انبات وقوع  
الفعل مطلقاً لا يتعرض لذكر المسند اليه اصلاً لا مقدماً ولا مؤخراً بل يقال وقع الشرب مثلاً كما تال المصنف في احوال



متعلقات الفعل الأول مع المفعول كالفاعل مع الفاعل آه والى الاول اشار بقوله والمطلوب بالجملة الجزئية انما يكون تقديره  
 لا تصور آه الى الثاني بقوله ان اراد بذلك آه والجواب عنه ما مر حاصله بالنسبة الى هذا المفهوم من كلام صاحب المفتاح  
 بل المفهوم ما سبق من ان المراد من قوله وبالجزء الثاني الاخبار بالنفس الجزئية فيكون هذا الاعتراض من بناء الفاسد  
 على الفاسد قوله وان اراد بذلك آه اي ان اراد السكاكي رد بنفس الجزئية قوله اي اثبات وقوع الشرب آه تفسير مطلقا اي  
 اثبات وقوع الشرب بدون ملاحظة الفاعل قوله نعم لو قيل آه يعني لا يراد به صاحب المفتاح ما اعترض عليه المصدر في الايضاح  
 لما عرفت من مراده نعم لو قيل في الاعتراض عليه بالنسبة الى التقديم في الدعاء آه لكان وجه الاعتراض عليه بان ما يدل  
 على الاستمرار هو فعل المضارع مثل يشرب الزايد لا التقديم المسند اليه على المسند والجواب عنه بالنسبة الى المضارع مطلقا فيغير  
 الاستمرار والدوام لانه يدل على افادة التجدد والحدوث بل فيما اذا وقع خبر جملة اسمية والقول بالدوام فيه مطلقا وان وقع منهم كنه  
 ليس يحق والمن حق بالاتباع قوله كما سنده في بحث آه من ان المضارع يدل على الاستمرار والدوام كما قال المصنف قد خربا  
 على المضارع في نحو لو يطيقه في كثير من الامر لعنتم لقصد استمرار الفعل آه قوله لكان وجه الاعتراض عليه بان ما يدل  
 تخصيصه عطف على قوله مثل اظهار تعظيمه اي تقديم المسند اليه لكون ذكره اسم الافادة زيادة تخصيص قوله متى تهنزه بصيغة الخطاب  
 الهز التحريك والبعث والمراد به الاغراء على الحرب للامتحان قوله بنى قطن آه مفعول تهنزه بنو قطن قبيلة معروفة قوله تجد هم  
 جواب متى قوله سبوقا آه منصوب بنزع الخافض اي كالسيوف في الحدة وهو مفعول ثاني تجد بواسطه حرف الجر قوله في عوانتهم آه  
 خبر مقدم وسيوف مبتداء مؤخر والجملة صفة سبوقا والعوائق جمع عائقة وهو موضع الرماح من المنكب قوله جلوس آه خبر مبتداء  
 محذوف اي هم جلوس وكذا قوله وزان اي هم رزان وجلوس جمع جالس وزان جمع رزين وهو الوقار واليعزات اي هم وقور  
 قوله في مجالسهم آه متعلق برزان مؤخر قوله وان ضيف الم آه فاعل فعل محذوف يفسره ما بعده وهو الم ضيف الم والالام  
 النزول قوله فهم خفوف آه جزاء ان وخفوف جمع خفيف كظروف وظيف ومقصود الشاعر وصفهم بالسراية في الامور كما انهم  
 سيوف وبالشجاعة حيث لم يفارقوا السلاح وبالسكون والوقار في المجالس والاسراع بانفسهم في خدمتهم الاضياف وقيل هم  
 قوله والمراد بهم خفوف آه اي المراد لافادة زيادة تخصيص المسند اليه بتقدم قول الشاعر هم خفوف هذا التعيين محل المثال في  
 الشعر المذكور قدم المسند اليه فيه لافادة زيادة تخصيص قوله اي محل الاستشهاد آه هذا التفسير لقول صاحب المفتاح والمراد بهم  
 خفوف آه وفيه رد لما قال المصنف في الايضاح ان قول صاحب المفتاح وهو المراد بهم خفوف تفسيره للنشئ باعادة لفظه وهو باطل  
 حاصل الرد ان معنى قول المفتاح والمراد بهم خفوف ان محل الاستشهاد هو قول الشاعر هم خفوف هذا التعيين محل المثال في  
 زيادة التخصيص بالحكم المذكور لا قوله تجد هم اذ ليس فيه تقديم المسند اليه اعني المفعول الاول لذلك لانه مسند اليه في المعنى لاني للفظ  
 ولا قوله جلوس لاحتمال تقدير المسند اليه فيه مؤخر ولا قوله ضيف لانه فاعل فعل محذوف يفسره ما بعده وليس مقصود صاحب  
 المفتاح تفسيره كما فهم المصنف قوله فتقول المصنف آه اي في الايضاح هذا مبتداء او الجواب ليس بشئ هذا التصريح بالرد على المصنف يعني ان



المقصود من قول صاحب المفتاح والمراد بهم خوف تعين محل الاستشهاد هو قوله بهم خوف في الشرع فيكون معنى قوله المراد بهم  
 خوف أي محل الاستشهاد في الشرع هو قوله بهم خوف ولا يكون مقصود صاحب المفتاح منه التفسير فلا يرد عليه اعتراض المعترضين  
 بهذا التفسير للتشكي باعادة عين لفظه يعني ان هذا التفسير الشئ بنفسه وليس مثالا لتقديم المسند اليه لافادة زيادة التخصيص قوله  
 اعترض ايضاً أه أي اعترض المعترض في الايضاح ايضاً أي مثل اعترضه على قول السكاكي والمراد بهم خوف حاصل ذلك  
 الاعتراض اننا لانسلم ان تقديم المسند اليه في الشرع المذكور لا يخصص وانما يكون كذلك اذا كان المسند فعلاً والمسند هنا اسم فاعل  
 لان خوف جمع خاف بمعنى خيف قوله واجب منع هذا الاستدراك حاصل الجواب لاننا سلم ذلك الشرط لتقديم المسند اليه  
 للتخصيص لاننا لم يوجد في كلامهم بل يكون تقديم المسند اليه للتخصيص بدليل كون المسند فعلاً كما صرح ائمة التفسير في الامثلة المذكورة  
 كافيلاً الشئ قوله ما في الجزئية صفة أه بيان نحو ذلك قوله وفيه بحث أه أي في الجواب المذكور اعترض يعني ان الاعتراض المذكور وان  
 كان مدفوعاً بالجواب المذكور لكنه يرد عليه اعتراض آخر حاصله ان هذا المقام ليس مقام المحرر لان الشاعر لم يقصد انهم خوف  
 لا غيرهم بل هذا مقام تقوى الحكم بتقديمه لان المخاطب ليس بمنكر عنه ولا شاك فيه قوله واجب ايضاً أه هذا كما هو جواب الاعتراض  
 الاول الذي ذكره الشئ بقوله واعترض ايضاً أه ذلك هو جواب البحث الذي ذكره بقوله وفيه بحث كما لا يخفى ولذا زاد الشئ لفظ ايضاً  
 حاصل الجواب انه ليس المقصود التخصيص في البتة اعني القصر حتى يرد الاعتراض المذكور ان الجزئية هنا اسم فاعل فلا يفيد تقديم المسند  
 اليه القصر بل المراد به التخصيص في الاثبات وهو التخصيص بالذكر وهو كون الجزئية اعني خوف عام النسبة والمراد به تحفيضة معين مناسب  
 هنا وليس المراد به القصر كما فهمه المعترض حتى يقال انه غير مناسب هنا والتوفيق بين البتة والاثبات ان في الاول المخاطب اما  
 منكر وشاك وفي الثاني الجزاء عام النسبة والمقصود به تحفيضة معين مناسب للمقام قوله الذي اشار اليه في قوله أه صفة التخصيص  
 بالذكر اي اشار اليه السكاكي في قوله قوله لذكر المسند اليه أه أي لذكر تقديم المسند اليه قوله وهذا مسدود أه أي القول بان المراد  
 التخصيص المذكور مسدود صالح للجواب عن الاعتراض المذكور قوله لكن في بيان كون التقديم مفيداً لزيادة التخصيص نوع خفاء أه  
 اعترض على الجواب المذكور بقوله واجب ايضاً حاصل الخفاء ان التخصيص بالذكر حاصل فيه بلا تفاوت سواء قدم المسند اليه او  
 اخر ولا يقبل الزيادة والتقصان والجواب عنه ان ضميرهم الا كان مؤخرًا بان يقال خوفهم لاعتل خوف ان يكون مسند الى  
 غيرهم فاذا ذكر الضمير بعده فكان تخصيص الاثبات بعد التوسيم ولا قدم الضمير تخصيص الاثبات بهم فورد عن ذلك الاحتمال فكان  
 تخصيص الاثبات قد تقوى بالتقديم ولذا زاد لفظ زيادة فقال افادة زيادة تخصيص ولم يقل افادة تخصيص واما ان التخصيص لا  
 يقبل الزيادة والتقصان فلا دليل عليه او يجاب ان لفظ الزيادة في كلامه متعمم فيكون في التقديم افادة التخصيص فقط لا لزيادة  
 افادة تخصيص قال عبد القاهر الغرض من نقل كلامه بيان وجه اخر لتقديم المسند اليه غير ذكره بهم فيكون هذا القول مقابلاً لتقديم  
 لكون ذكره بهم لانه من جملة نكات الاتهام قوله قد اوردني دلائل الاعجاز فيه اشارة الى ان عبد القاهر في المتن مبتدأ ووجه  
 مخدوف وهذا اولي مما فعله في المخبر حيث جعل فاعل فعل مخدوف اعني قال عبد القاهر لان هذا ليس من المواضع التي يحدف فيها



الفعل الا ان يقال انما اختار في المحقق حذف الفعل فان المحذوف على هذا مفرد وعلى ما فعل بهنا جملة وحذف المفرد اسم من  
 حذف الجملة فيكون لكلا التقديرين وجه قوله حاصله ما اشار اليه آه صفة كلاما فيه اشار الى ان ما ذكره المصنف في المتن ليس  
 بعينه كلام الشيخ بل هو حاصل كلامه قال وقد يقدم آه اى المسند اليه المقدم على الجز الفعلي اما نكرة او معرفة مضمرة او مظهر فهذه  
 ثلاثة اقسام وفي كل منها اما ان يقدم عليه حرف النفي او لا بان لا يكون حرف النفي اصلا او تاخرا فالجميع تسعة اقسام فاذا  
 تقدم النفي عليه افاد التخصيص نكرة كان المسند اليه او معرفة ظاهرا او مضمرة الستة الباقية قد تكون للتخصيص وقد تكون لا تقوى  
 قال ليفيد آه علمة تقديم المسند اليه على المسند قوله التقديم آه اى تقديم المسند اليه فاعل ليفيد قال تخصيصه آه مفعول ليفيد اى  
 تخصيص المسند اليه قال بالجاء الفعلي آه والمراد بالجز الفعلي الجز الذي اوله فعل وفاعله ضمير راجع الى المستأثر المراد بالجز الفعلي  
 نفي الجز الفعلي بحذف المضاف بقرينة قول المصنف فيما بعد ان دلى حرف النفي آه وكذا بقرينة المثال الآتي ما ناقشت هذا  
 لان لفظنا مسند اليه مقدم والمقصود عليه نفي القول لانفس القول لان لفظا قلت خبر فعلى ولفظ هذا مقول القول فالقول في  
 المثال المذكور ثابت بغير المتكلم لا المتكلم لان بحرف النفي نفي القول عنه او يقدر المضاف في اول الكلام ويقال ليفيد  
 غيره بالجاء الفعلي فيصح المعنى قوله اى قصر الخبر الفعلي عليه آه اى على المسند اليه فيه اشارة الى ان الباء واقلة على المقصود كما هو المشهور  
 في الاستعمال لا على المقصود عليه لان القصر يكون من جانب الجز لا من جانب البدء وقوله والتقدير بالفعل آه فيه اشارة الى  
 الاختار عند المصنف بهنا مذهب الشيخ لا مذهب السكالي لان المصنف عندنا اذا كان الجز من شبه الفعل اليه وقيل قول المصنف  
 موافق لكلام المذهبين حيث قال بالجاء الفعلي دون ان يقول بالفعل اشارة الى ان هذا الحكم شامل لشبه الفعل اليه فيكون موافقا  
 لما قال صاحب الفتح اليه قال ان دلى حرف النفي آه بهذا شرط تخصيصه بالجز الفعلي وقوله ليفيد التأكيد تحذيره آه والباء بالجز  
 مقدم عليه قوله اى ان كان المسند اليه بعد حرف النفي آه هذا بيان معنى الولى اصطلاحا وتعيين الضمير المستتر في دلى قوله بلا  
 فصل آه وبهذا التقيد باعتبار معنى الاصطلاحى الولى فقط والا فليس حاجة له بهنا لان مع الفصل اليه ليفيد التخصيص مثل ما يزيد  
 انما ضربته دما في الدار انا جاسته قوله من قولهم آه اى دلى ما اخذ من قواهم وليك آه تايد لما ذكره الشارح في المعنى الولى قال  
 نحو ما ناقشت هذا آه فانا مبتدأ ودلت خبره وهذا مقول القول وتقدم المسند اليه بهنا لاجل افادة اختصاص نفي الجز عنه فيكون  
 المعنى ان استبعاد هذا القول مقصور على وثابت اذرى قال اى لم اقله مع انه آه تفسير لقوله ما ناقشات هذا باعتبار افادة  
 اختصاص نفي الجز عن المسند اليه التكلم واثباته بغيره فيكون نفي الجز مفيدا للاختصاص المذكور قوله فالتقديم ليفيد آه اى تقديم  
 المسند اليه بهنا هو لفظ انا بهذا التطبيق المثال المذكور قوله عن المذكور آه اى المسند اليه المذكور وهو المتكلم بهنا اعني لفظ انا قوله  
 وثبوت غيره آه اى ثبوت ذلك الفعل وهو القول بغير المسند اليه المذكور وبهذا معنى الاختصاص بنفي الجز الفعلي قوله على الوجه  
 الذى آه متعلق بقوله وثبوت قوله من العموم والخصوص آه هذا بيان للوجه المذكور يعنى اذا كان نفي الجز الفعلي عاما عن المسند  
 المذكور يكون ثبوت الغير اليه عاما مثل ما اناريت احدا فان الذى نفي عن المسند اليه روية كل احد وكذا الذى اثبت لغيره



روية كل أحد. وإذا كان نفى الخبر الفعلي خاصا كان ثبوتة للغير الفعلي خاصا مثل ما ناقشت هذا فقد نفى في هذا المثال عن  
 المسند اليه قوله هذا بخصوصه وإثبت لغيره قوله وذلك بخصوصه قوله: فلا يقال هذا آه تفرع على تطبيق المثال المذكور  
 يعني لا يقال هذا أي ما ناقشت هذا إلا في شيء آه ليفيد التخصيص لأنه إذا لم يثبت أنه منقول لغيره  
 يكون هو شيء كإمعان غيره في نفى الفعل فلا يكون تخصيصا قوله: نفى كونك القائل لأنني القول آه لأن بنفى  
 القول لا يحصل التخصيص المذكور قوله ولا يلزم منه الغرض منه دفع اعتراض وهو أنه يعلم من قوله وثبوتة  
 لغيره أن القول المنفي عن المتكلم يكون ثبوتة لكل من هو غيره من جميع أفراد الإنسان وهو باطل صراحة  
 فلا يصح التمثيل بقوله ما ناقشت هذا؟ حاصل الدفع أنه لا يلزم من نفى الخبر الفعلي عن المتكلم ثبوتة لجميع أفراد  
 الإنسان ما سوى المتكلم لأن التخصيص الحاصل في المثال المذكور بالنسبة إلى من توجههم المخاطب أشركه  
 مع المتكلم في القول المذكور أو الأفراد المتكلم به دون المخاطب فيه فيكون القصر اضافيا ردا لمن يتوجههم خلافه  
 بالنسبة إلى جميع من في العلم قوله: اشتراكك معي في القول فيكون قصر أفراد قوله: أو الأفراد كونه دون  
 عطف على اشتراكك أي الأفراد المتكلم بالقول دون من يتوجههم المخاطب فيكون قصر قلب والله أعلم بالصواب  
 واليه المرجع والمآب

وقد فرغت من تسويد هذا الشرح في ضوئية يوم الخميس قد مضت ثمانية وعشرون من شهر رجب

المرهب سنة الف وأربعة مائة ست مائة من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه  
 المهتدين المعادين -

فالمرجو من الله

أن يجعله خالصا لوجه الكريم وينفع به المبتدئين وسائر أصحاب التحصيل من ذوي الخلق الكريم  
 والطبع السليم الحمد لله أولا وآخرا ظاهرا وباطنا ونسأل الله أن يوفقني للصدق  
 والصواب أنه ولي التوفيق ويديه أذمة التحقيق وما توفيقى إلا به وعليه توكلت واليه أشير  
 وأنا المذعور يد وست تحمل من عبك المنة (الفالسوي)

قال فائق

أترجوان تكون وانت شيخ دُر لم قد كنت أيام الشباب دُر  
 لقد كذبك نفسك لبس ثوبه دُر دريس كما يجد يد من الثياب دُر



عرض المنظوم --- في عرض المرقوم ...

ولئن عجبت بعقد درّ لامع  
واذا سرحت اللحظ روض الغالية  
واذا هويت ذلال روض الغالية  
واذا وددت الساهر سامرا  
واذا مدحت باشر ما هو اجد  
خير الكلام ما يكون بنفعه  
حب اللبيب ما يكون بؤده  
والخير اخير في موطن خاصة  
فانظر الى اثار ما هو مضمن  
المجرم نقص لا يسيغ العاقل  
والمرء يبغي الفضل فيما يرغب  
والعبد يرضى ماله هو احسن  
يا رب اقبل مني ما ساعيت له  
يا رب اجعل شائعاً ومانعاً  
يا رب اني قد عصيتك مدة  
انت التريه تعين خير اعانة  
انت المجيب ولا تخيب سائلاً  
فاغفر ذنوبي مثل الرمل الاسود

كتب ابو الخير ضحوة العلوم

بنين

فهو جدير والبشارة اليق  
وجدت اشقات الرجاء الاوسق  
نجوت عطشان الزمان الا لحق  
فهو ذو الصّحيف الاكرم الا سوق  
نقد البيان ولا يفنى ما تنطق  
والنفع منه في اللطائف ارفق  
والود يظهر عند ما هو انق  
هذا المقام بالتأمل اسبق  
بالفكر تاخذ منه ما هو اوثق  
والعدل اصوب منه عند الاذوق  
وهو سبوح الفيض عند الاغرق  
وهو الدعاء الخير عند الاخفق  
وان زد له شرفاً عند الاشوق  
للناس بين المغرب والمشرق  
فالان وفقني بما هو اوفق  
للعبد ان يسئلك عند الاغلق  
انت الغفور للذنوب الاحرق  
فضلاً ولا تحذني يوم الاشفق

الاسي سرست محمد بن عبد الله الفالسي

رحمه الله



Muhammad Hasnain Asadi